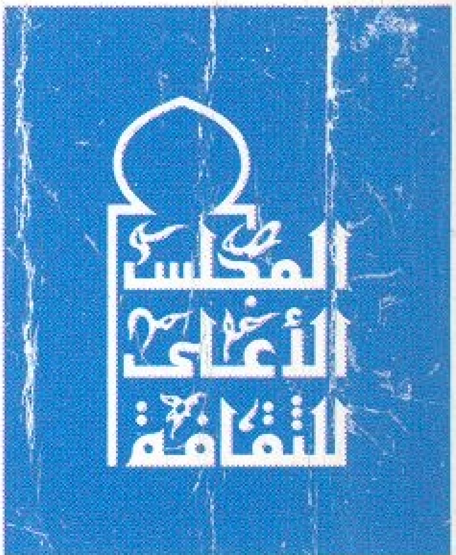
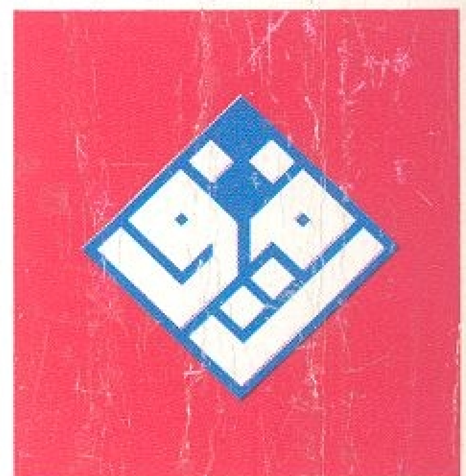




الشرق الأوسط والولايات المتحدة

إعادة تقييم تاريخى وسياسى

تحرير: ديفيد ليش
ترجمة: أحمد محمود

المشروع القومى للترجمة
808



شروع القومى للترجمة

الشرق الأوسط والولايات المتحدة

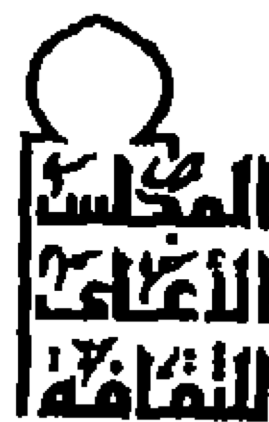
إعادة تقييم تاريخى وسياسى

تأليف

ديفيد دابليو ليش

ترجمة

أحمد محمود



٢٠٠٥

المشروع القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد: ٨٠٨
- الشرق الأوسط والولايات المتحدة
(إعادة تقييم تاريخى وسياسى)
- ديفيد دابليو ليش
- أحمد محمود
- الطبعة الأولى ٢٠٠٥

هذه ترجمة كاملة لكتاب:

THE
MIDDLE EAST
AND THE
UNITED STATES
A Historical and
Political Reassessment
Edited by
DAVID W. LESCH

First Published in the United States by Westview Press,
A member of the Perseus Books Group

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت: ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس: ٧٣٥٨٠٨٤
EL Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo
TEL: 7352396 Fax: 7358084

- تهدف إصدارات المشروع القومى للترجمة إلى تقديم مختلف الاتجاهات والمذاهب الفكرية للقارئ العربى وتعريفه بها ، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأى المجلس الأعلى للثقافة.

المحتويات

مقدمة 13

الباب الأول: من المثالية إلى الواقعية: اعتزام ويلسون خوض الحرب الباردة

الفصل الأول: ميراث لجنة كينج كرين الساخر 31

الفصل الثاني: "سفير العرب": بعثة لـوك وتغيير دبلوماسية التنمية الأمريكية فى الشرق الأدنى ١٩٥٢- ١٩٥٣ 57

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران خلال حقبة مُصَدِّق 89

الفصل الرابع: التصور الإيرانى للولايات المتحدة وفترة مصدق 113

الفصل الخامس: حقبة مصدق فى إيران، ١٩٥١- ١٩٥٣: رؤية دبلوماسى معاصر 131

الباب الثانى: الحرب الباردة فى الشرق الأوسط

الفصل السادس: هموم الأمن القومى فى السياسة الأمريكية تجاه مصر ١٩٤٩- ١٩٥٦ 147

الفصل السابع: مخاطر الغموض الولايات المتحدة وحلف بغداد 165

الفصل الثامن: الأصول المزدوجة للعلاقة الإستراتيجية الأمريكية الأردنية 195

الفصل التاسع: أزمة ١٩٥٧ الأمريكية السورية: سياسة كونية فى واقع إقليمى 215

الفصل العاشر: السياسة الأمريكية والتدخل العسكرى فى الأزمة اللبنانية عام ١٩٥٧ 239

الفصل الحادى عشر: الولايات المتحدة والعروبة الناصرية 267

الباب الثالث: الحرب والسلام، الحرب والسلام

الفصل الثاني عشر: حرب ١٩٦٧ العربية الإسرائيلية: الأعمال الأمريكية والتصورات العربية 299

الفصل الثالث عشر: إستراتيجيات معيبة وإشارات خاطئة: التفاوض على 327

الأزمة بين القوتين الأعظم، أكتوبر ١٩٧٣ ....
الفصل الرابع عشر: الولايات المتحدة وإسرائيل: طبيعة العلاقة الخاصة.. 361
الفصل الخامس عشر: العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة: من الحوار إلى حديقة البيت الأبيض.......................... 395
الفصل السادس عشر: خصائص معنى السلام فى الشرق الأوسط......... 431

الباب الرابع: أزمة وحرب الخليج
الفصل السابع عشر: الولايات المتحدة فى الخليج الفارسى: من الركيزتين التوءم إلى الاحتواء المزدوج.................................... 455
الفصل الثامن عشر: الكويت والولايات المتحدة: الحليف المتردد والسياسة الأمريكية تجاه الخليج.. 481
الفصل التاسع عشر: المُدْخل الأمريكى فى اتخاذ القرار العراقى، ١٩٨٨ -١٩٩٠ 511
الفصل العشرون: من "وراء الأفق" إلى "داخل الفناء الخلفى": العلاقة الأمريكية السعودية وحرب الخليج.................................... 553
الفصل الحادى والعشرون: الاتحاد السوفيتى وحرب الخليج وما بعدها: دراسة حالة فى تعاون القوى الكبرى المحدود.......................... 575

الباب الخامس: استعراض لما فات وإعادة تقييم
الفصل الثانى والعشرون: التصور السوفيتى للخطر الأمريكى................ 611
الفصل الثالث والعشرون: العلاقة بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجى: أهو كوب يتسرب منه الماء أم هو كوب يمتلئ؟........... 625
الفصل الرابع والعشرون: تعاون الدفع والجذب الإستراتيجى علاقة الولايات المتحدة مع تركيا فى الشرق الأوسط.......................... 659
الفصل الخامس والعشرون: الولايات المتحدة وأفغانستان من الهامشية إلى الاهتمام الكونى.. 681
الفصل السادس والعشرون: سياسات أمريكية جديدة لشرق أوسط جديد؟.. 707
الفصل السابع والعشرون: التصورات الإسلاموية للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط.. 717

تذييل: الأمريكيون والعالم الإسلامى – المواجهات الأولى.......................... 774

تقديم الطبعة الثالثة

كما قيل كثيرًا، فإن الشيء الوحيد الثابت فى الحياة هو التغيير. ومن المؤكد أن الأحداث المفجعة التى وقعت فى الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ غيرت العالم. لقد كانت اختبارًا قاسيًا للواقع فى خضم العولمة المتفائلة والمزدهرة فى الغالب، حيث تسيطر الولايات المتحدة على عالم أحادى القطب من النواحى الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية بشكل ربما يكون غير مسبوق فى التاريخ الحضارى المسجل؛ إذ كانت الهجمات – إلى حد ما – نوعًا من الرد القاسى والحاد على هذه العملية. وما زلنا نصنف تداعيات ما بات يُعرف بـ "٩/١١" فحسب.

عند كتابة هذا الكلام، من الواضح أن الولايات المتحدة وحلفاءها قد نجحوا فى القضاء على نظام طالبان الإسلاموى المتشدد فى أفغانستان الذى وفر ملاذًا آمنًا لهؤلاء المتهمين بتدبير الهجمات على نيويورك وواشنطن العاصمة؛ أى أسامة بن لادن وتنظيمه القاعدة. وتشمل المهام المتبقية اقتلاع طالبان ومن يؤون القاعدة فى أفغانستان، والعثور على مكان وجود أسامة بن لادن، ومواصلة الإجراءات الصارمة ضد القاعدة والعناصر التى تفكر بمنطقها فى أنحاء العالم، وأخيرًا وضع أساس لإعادة بناء أفغانستان لتصبح أشبه بكيان مستقر ومتعاون. ويتبقى أن نرى إن كان الجهد المشترك فى أفغانستان سيصبح نموذجًا يمكن تكراره فى أماكن أخرى حين تقتضى الظروف ذلك، كما هو الحال فى العراق، أم أنه سيشكل جزءًا فريدًا من الجهد الكونى المتنوع الأشكال ضد الإرهاب فحسب. وهناك شيء واضح، وهو أن دينامية الولايات المتحدة/الشرق الأوسط ككل قد تأثرت تأثرًا بالغًا من الخليج الفارسى إلى حلبات الصراع العربى الإسرائيلى وما بعدها. وفى ضوء ذلك، يبدو وجود كتاب متعدد الفروع يبحث تاريخ هذه الدينامية أمرًا أكثر فائدة وفى حينه.

كان من المهم ملاحظة مد وجزر الأحداث التى وقعت منذ نشر الطبعة الأولى من هذا الكتاب فى عام ١٩٩٦. وبسبب الفترة الفاصلة بين تقديم المخطوطة النهائية والنشر الفعلى، من أسهموا فيها فى وضع لا يُحسدون عليه إلى حد ما، غير أن ملاحظاتهم كانت تتسم بالبصيرة فى كثير من الأحيان، إن نحن استرشدنا فى ذلك بالمجلدين الأولين.

منذ صدور الطبعة الثانية ونحن نمنى أنفسنا بتسوية على الجبهة الإسرائيلية الفلسطينية وكذلك بسلام عربى إسرائيلى شامل فى أعقاب انتخاب رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود باراك. وتعاملت سوريا وإسرائيل بسطحية مع استئناف محادثات السلام فى أواخر عام ١٩٩٩ وأوائل ٢٠٠٠، لتتوقف العملية من جديد عندما سد الرئيس حافظ الأسد فى واحدة من آخر مناوراته السياسية الكبيرة – وهى مناورة تقليدية فى هذا الخصوص – الطريق أمام إجراء المزيد من المناقشات، وذلك حين بات واضحًا، من المنظور السورى، أن الوساطة الأمريكية غير قادرة على تحقيق الشرط الذى لابد منه وهو الانسحاب من مرتفعات الجولان إلى حدود الرابع من يونيو عام ١٩٦٧. وحتى مع هذا الفشل، فقد وفّى باراك بواحد من وعود حملته الانتخابية وانسحب من جانب واحد من جنوب لبنان فى مايو من عام ٢٠٠٠ منهيًا بذلك عشرين عامًا دامية ومحبطة من الاحتلال ومحققًا انتصارًا لحزب الله. وكانت تلك واحدة من المناسبات القليلة جدًا التى أمكن فيها لكيان عربى أن يقول بحق إنه انتصر على إسرائيل.

فى يوليو من عام ٢٠٠٠ رحب الرئيس بيل كلينتون بكل من باراك ورئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات فى كامب ديفيد بولاية مريلاند، فيما يبدو عند عودتنا بالنظر إلى الوراء شيئًا أشبه بمحاولة النفَّس الأخير لتنفيذ اتفاقيات أوسلو وتسوية قضايا الوضع النهائى، بما فى ذلك مشاكل القدس واللاجئين الفلسطينيين والمستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة، وهى المشاكل التى تبدو عسيرة الحل. حاول كلينتون إعادة خلق بيئة كامب ديفيد التى ثبت نجاحها فى عام ١٩٧٨ حين توسط الرئيس جيمى كارتر لعقد اتفاقية مصرية إسرائيلية أدت إلى أول معاهدة سلام بين إسرائيل وإحدى الدول العربية فى العام التالى. إلا أن هذه المرة لم يكن هناك اتفاق، وغادرت الأطراف جميعها كامب ديفيد وهى محبطة إحباطًا شديدًا، مما وضع الأساس للانتفاضة الفلسطينية الثانية المسماة بانتفاضة الأقصى فى سبتمبر ٢٠٠٠.

مازالت الانتفاضة مستعرة حتى وقت كتابة هذه السطور، وهى تتطور باستمرار إلى شىء لا يقل عن الحرب الشاملة، حيث قضت فى طريقها على عملية السلام قضاءً تامًا. والواقع أن العملية تراجعت من مناقشة قضايا الوضع النهائى فى عام ٢٠٠٠ إلى مجرد محاولة ترتيب وقف قصير المدى لإطلاق النار. وحين انحلت عملية السلام، انحلت معها قبضة باراك على السلطة، مما أدى إلى الانتخاب

الساحق لليكودى المتشدد أريئيل شارون رئيسًا للوزراء فى فبراير ٢٠٠١. ويمكن لأى إنسان أن يخمن إلى أين ستتجه العملية. إلا أن هناك أسئلة خطيرة تُطرح بشأن ما إذا كان نموذج أوسلو قد مات أم لا، وما إذا كانت الصلة التى أوجدتها أوسلو بين الإسرائيليين والفلسطينيين قد أُضيرت بشكل يتعذر معه إصلاحها أم لا، وما إذا كان ياسر عرفات سيبقى فى السلطة (أو يُسمح له بالبقاء فيها) أم لا؟

فى مضمار الخليج الفارسى، لا يزال العراق والولايات المتحدة يرقصان الفالس متمايلين جهة اليمين وجهة اليسار على مرقص عقوبات الأمم المتحدة، بينما تؤدى الانتفاضة الفلسطينية إلى تزايد ضعف تأييد واشنطن فى العالم العربى، فى الوقت الذى ترتفع فيه أسعار النفط، بينما ازداد موقف صدام حسين فى المنطقة قوة إلى حد ما فى السنوات الأخيرة. ومع وجود إدارة بوش فى السلطة، بما تضمه من كبار المسئولين الذى خدموا والد الرئيس فى حرب الخليج، تظل مسألة ما يجب عمله فى العراق، خاصة فى أعقاب "النجاح" فى أفغانستان، موضوعًا للجدل على قدر كبير من السخونة داخل واشنطن وخارجها.

لقد بدأ تغيير أجيال القيادة الذى طال انتظاره فى الحدوث فى أرجاء الشرق الأوسط. فقد حلت حقبة "أبناء الأب" الذين يتولون السلطة، فى الأنظمة الملكية وتلك التى يُفترض أنها جمهورية على حد سواء، فى سوريا والمغرب والأردن والبحرين وقطر، وهى العملية التى من المحتمل أن تمتد إلى أقطار عربية أخرى فى المستقبل القريب. فما الذى يستتبعه ذلك من نتائج لابد منها؟ هل يقود الحكام الجدد - وهم فى الغالب فى حوالى الثلاثين من أعمارهم وتعلموا خلال جزء كبير من حياتهم فى إطار عمليات العولمة ويدركون أهمية تكنولوجيا المعلومات، بل ومنحازون لإضفاء الصبغة الغربية على الحياة - الدول المنعزلة إلى حقبة جديدة من التكامل الكونى والانفتاح؟ أم سيصبحون أسرى للبُنى المتحجرة وجماعات المصالح التى أحاطت بآبائهم، مما يجعل أية مساع خاصة بالإصلاح السياسى والاقتصادى أمرًا زائدًا عن الحاجة على أحسن تقدير؛ بينما يصبح البديل الإسلاموى أكثر جاذبية؟ هذا ما سوف يجيب عنه الزمن.

أضفت ثلاثة فصول إلى هذه الطبعة. إذ يساهم صديقى وزميلى بالجامعة العبرية بالقدس إيلى بوديه بمقال عن الولايات المتحدة وتكوين حلف بغداد، وهو الموضوع الذى حظى بالثناء عليه بناء على كتابه الممتاز "السعى لتحقيق الهيمنة

في العالم العربي: الصراع على حلف بغداد" The Quest for Hegemony in the Arab World: The Struggle Over Baghdad Pact (E.J. Brill, 1995). فقد سحرتني تلك الواقعة على الدوام، حيث أصبح بناء حلف دفاعي شرق أوسطي موالٍ للغرب مركز اهتمام السياسة في غمار الحرب الباردة. وأصبح الحلف مانعة صواعق حالت دون حدوث بعض ردود الأفعال التي كانت ستغير الديناميات الدولية والإقليمية والمحلية الخاصة بالشرق الأوسط تغييرًا كبيرًا. وهو كذلك دراسة حالة مهمة لجهاز وضع السياسة الخارجية في واشنطن. وكنت قد اتصلت قبل الحادي عشر من سبتمبر بالدكتور مارفن فاينباوم Marvin Weinbaum، وهو أحد كبار المتخصصين في أفغانستان ويعمل حاليًا بالخارجية الأمريكية، كي يسهم بفصل عما كان يبدو وقتها موضوعًا متزايد الأهمية. ولم نكن نعرف الكثير عما سيكون عليه إسهامه من أهمية؛ وأعتقد أن أهمية مقال مارفن تكشف عن نفسها. وأخيرًا، فلطالما أردت من هنري باركي Henri Barkey أن يسهم بفصل عن العلاقات الأمريكية التركية. فدور تركيا باعتبارها حليفًا مسلمًا وشريكًا للولايات المتحدة في حلف الناتو في الشرق الأوسط دور عظيم الأهمية. ومع الإجراء الأمريكي في أفغانستان في أعقاب ٩/١١، وهو الإجراء الذي ورط واشنطن بشكل أكثر عمقًا في شئون آسيا الوسطى، أصبح لتركيا دور أكثر أهمية، حيث باتت جسرًا محتملاً يؤدي إلى المنطقة التي هي موطن العرقية التركية والشعوب الناطقة بالتركية، بالإضافة إلى وضعها الحالي باعتبارها جسرًا يربط بين الغرب والشرق الأوسط. وقد حالفنا الحظ هذه المرة ويسرني أن أرحب بإسهام هنري.

هناك عدد من الأشخاص الذين ساعدوا على تجميع هذا الكتاب. أولاً وقبل كل شيء، كما هو الحال دائمًا، أود شكر المؤلفين أنفسهم الذين نقح الكثير منهم فصوله، وخاصة هؤلاء الذين يعلقون منهم على الأحداث الحديثة والجارية. والواقع أن التعديل كان يرسل على الفور، غير أني شعرت بعد أحداث ٩/١١ بضرورة أن أطلب منهم المزيد من التعديل لأخذ التغيرات الضخمة التي حدثت في الحسبان. شكر خاص لهؤلاء الباحثين الملتزمين. فقد قامت يونيس هيرنجتون Enince Herrington هنا في قسم التاريخ بجامعة ترينيتي مرة أخرى بالمساعدة القيمة في تنسيق عملية المراجعة؛ كما حدث في كل من الطبعتين السابقتين، لم يكن بمقدوري القيام بذلك لولاها. وقد سرني مرة أخرى أن أعمل مع كارل يامبرت Karl Yambert كبير المحررين في دار ويستفيو الذي كان دعمه وصبره وإرشاده

عظيمًا جدًا. وأخيرًا أود بالطبع شكر زوجتى سوزان وابنى مايكل اللـذين رفعـا باستمرار حياتى ومعنوياتى إلى مستويات عليا، وهو ما تعدى مجرد التعويض عن تلك المهمة القاسية إلى حد ما الخاصة بمراجعة هذا الكتاب!

كما ذكرت فى كل من الطبعتين الأولى والثانية، سوف تكون هناك باستمرار موضوعات أود لو أننى غطيتها. ويعتمد الكثير من ذلـك علـى التقلبـات غيـر المحدودة للظروف والمشكلات التى يجب على المحرر التعامل معها؛ إذ يتحكم فى الأمر الحجم والتكلفة، حيث إننا لا نريد أن يدفع الطلاب ثمنًا غيـر معقـول لهـذا الكتاب. وقد انتهيت إلى نتيجة مؤداها أنه قبل أن يكون لأى شـخص الحـق فـى المراجعة النقدية لأى كتاب محرَّر، عليه أولاً أن يراجع هو نفسه كتابًا ويحـرره! وإذا كانت ستصدر طبعة رابعة، سوف أحاول مرة أخرى ملء الثغرات المتبقيـة، وكذلك ما يواجهنا مما لم يكن فى الحسبان.

مقدمة

تمتد مشاركة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط على مدى وجود هذا البلد، حيث بدأت أقوى بداية بحكومة الرئيس توماس جيفرسون Thomas Jefferson(*) التى حاولت وقف أعمال القرصنة التى كانت تقوم بها شمال أفريقيا أو المناطق "البربرية" من الدولة العثمانية فى أوائل القرن التاسع عشر. وكانت تلك حربًا لتأمين حرية الملاحة فى أعالى البحار، وقد أثرت على المسائل التجارية الأمريكية، خاصة أن الجمهورية الجديدة لم تكن تتمتع بمزايا حماية الأسطول البريطانى. إلا أن تفاعل الولايات المتحدة مع الشرق الأوسط والاهتمام به فى القرن التاسع عشر كان محدودًا جدًا فى أغلب الأحيان، وكان الاهتمام القائم فى ذلك الوقت ينحصر بشكل أساسى فى الأنشطة الخاصة التى تمارسها البعثات التبشيرية والتجار. إلا أن الحرب العالمية الأولى دفعت بالولايات المتحدة إلى المسرح العالمى – وإلى داخل السياسة الأوروبية – بطريقة لم يسبق لها أن عاشتها أو رغبت فيها. وفى ظل هذا المنعطف من الأحداث تكوّن لدى الولايات المتحدة بسرعة اهتمام بمناطق الشرق الأوسط التابعة للدولة العثمانية المهزومة. وكانت النتيجة أول غارة رسمية مهمة تقوم بها واشنطن فى المنطقة فى هذا القرن؛ وهى إرسال لجنة كينج كرين King-Crane Commission إلى سوريا. إلا أن أية حكومة أمريكية لم تعط المنطقة الأولوية القصوى فيما بين الحربين (١٩١٨-١٩٣٩)، ولم يكن هناك سوى إبداء الاهتمام العابر بالمشاركة المتزايدة لشركات النفط متعددة الجنسيات فى الشرق الأوسط.

أظهرت أحداث فى الحرب العالمية الثانية القيمة الإستراتيجية للمنطقة، حين هاجمت القوات الأنجلو أمريكية فى عامى ١٩٤٢ و١٩٤٣ القوات الألمانية والإيطالية المهزومة أثناء حملة شمال أفريقيا. وبعد ذلك بوقت قصير، عزز إدراك أن إعادة بناء أوروبا واليابان – وكذلك الانتعاش الاقتصادى فى الولايات المتحدة فى أعقاب الحرب – سيعتمد أكثر وأكثر على نفط الشرق الأوسط (الذى يمثل ثلثى

(*) الرئيس الثالث للولايات المتحدة الأمريكية (١٨٠١-١٨٠٩) وقد وضع مسودة إعلان الاستقلال (١٧٧٦). وهو فيلسوف سياسى ومعلم ومهندس معمارى، وهو الذى صمم مبنى جامعة فيرجينيا. (المترجم)

مخزون النفط فى العالم) الأهمية السياسية للمنطقة فى أعين واضعى السياسة فى واشنطن. وباتت بذلك قيمة الشرق الأوسط مرتبطة فى الوقت ذاته بالحرب الباردة الناشئة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى. وكان لابد أن تتمسك واشنطن بسياسة خارجية كونية وأن تعتقد أنها الدولة الوحيدة التى يمكنها بنجاح منع موسكو تمامًا من مد نفوذها فى المنطقة فى أعقاب ضعف موقف كل من بريطانيا وفرنسا. ولذلك أصبح الشرق الأوسط أولوية سياسية بالنسبة للحكومات التى جاءت بعد الحرب العالمية الثانية. وعزز ظهور دولة إسرائيل فى عام ١٩٤٨ الاهتمام الأمريكى بالشرق الأوسط، إلا أن هذا الحدث عقّد كذلك علاقات واشنطن بالعالم العربى وأهدافها الخاصة به، حيث تزايد إدراك العرب لتوحد المصالح الأمريكية والإسرائيلية وعدم وجود اختلاف بينهما. ولكن التعقد والتعقيد ميزا العلاقة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط خلال الحرب الباردة التى دامت أربعين عامًا أو نحو ذلك، حيث تشابكت معها عملية القضاء على الاستعمار، والقومية العربية وبناء الدول، والصراع العربى الإسرائيلى، و"الحرب الباردة العربية"، والنمو المتزايد لأوبك OPEC (منظمة الدول المصدرة للنفط)، والحركات الإسلامية. وأزال انتهاء الحرب الباردة الأمريكية السوفيتية فى عام ١٩٨٩ بعض التوترات فى الشرق الأوسط، بينما خفف البعض الآخر. إلا أنه فى الوقت ذاته خلقت البيئة الإقليمية الجديدة الناتجة عن انتهاء الحرب الباردة، التى شكلتها فى ذلك الوقت حرب الخليج فى ١٩٩٠-١٩٩١، أنساقًا جديدة من الأسئلة التى لابد من الإجابة عنها، والتوترات التى يجب علاجها، والمشاكل الواجب حلها.

ولّدت عملية مدريد للسلام التى بدأت فى أعقاب حرب الخليج فى عام ١٩٩١ وكذلك اتفاقيات أوسلو الإسرائيلية الفلسطينية فى عام ١٩٩٣ قدرًا كبيرًا من الأمل فى قرب التوصل إلى سلام عربى إسرائيلى. غير أننا نلاحظ بعد مرور عشر سنوات أن العملية سارت بصعوبة شديدة مع تحقيق بعض النجاح الفعلى، مثل معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية فى عام ١٩٩٤، ووضع أسس لأبنية محتملة فى المستقبل، مثل المفاوضات الإسرائيلية السورية والمحادثات الإقليمية متعددة الأطراف التى كانت تسير لبعض الوقت موازية لعملية مدريد. إلا أن الأهداف عمومًا التى وضعت منذ عقد لم تتحقق بعد، وانتهت عملية أوسلو باندلاع ما يسمى بانتفاضة الأقصى فى عام ٢٠٠٠ فى أعقاب محاولة النَفَس الأخير التى قامت بها إدارة كلينتون لتسوية قضايا الوضع النهائى الإسرائيلية الفلسطينية. وفى

أعقاب الفشل فى تنفيذ اتفاقيات مدريد وأوسلو، إضافةً إلى المشكلات الاقتصادية الدائمة فى العالم الإسلامى وسط ما تحققه العولمة المؤمركة، ظهر شكلٌ يتسم بالتشدد من النزعة الإسلاموية المعادية لأمريكا سرعان ما وجد تعبيرًا عنيفًا عنه من خلال جماعات مثل تنظيم القاعدة الخاص ببن لادن، وأدى تصاعده إلى مأساة الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١. وفى هذا المجال تلتقى المشكلات القديمة والجديدة، حيث يمتزج التاريخ بالسياسة امتزاجًا تامًا، وحيث يوجد الصراع والسلام المأمول جنبًا إلى جنب.

يسعى هذا الكتاب إلى تغطية هذه القضايا. ويبدأ الباب الأول الذى يحمل عنوان "من المثالية إلى الواقعية: اعتزام ويلسون خوض الحرب الباردة" ببحث لجنة كينج كرين النابعة من النوايا المثالية لنقاط الرئيس وودرو ويلسون Woodrow Wilson الأربع عشرة التى أعلنها قرب انتهاء الحرب العالمية الأولى – وبالذات تلك الخاصة بتقرير مصير الشعوب الخاضعة للحكم الأجنبى – التى شُكِّلت فى الظاهر لتقييم رغبات السكان المحليين فى سوريا فيما يتعلق باستقلال ما بعد الحرب. ولم تكن اللجنة تتناسب إلى حد كبير مع واقع السياسة الأوروبية أو السياسة الأمريكية، فيما يتعلق بهذا الأمر، ولم تكن مثالية إلى حد كبير، كما أشار جيمس جيلفن James Gelvin، حيث بدا أنها تعكس فحسب النخبوية الديمقراطية وتنقلها. والواقع أن جيلفن ينتهى، بعد بحث لجنة كينج كرين من المنظور السورى، إلى أن اللجنة خلقت فى واقع الأمر نمطًا للمواجهات الأمريكية اللاحقة مع النزعة القومية وبناء الدولة فى الشرق الأوسط، مما كانت له نتائج غير متوقعة ووخيمة بالنسبة لكل من الولايات المتحدة والمنطقة.

أصبح الطابع الأساسى للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط، الذى كشف عن نفسه فى الفترة التالية للحرب العالمية الأولى مباشرة، أكثر وضوحًا فى أعقاب ما سُمى حد الحرب العالمية الثانية العظيم الذى فتح أعين واضعى السياسات على ضرورة وجود سياسة خارجية أكثر نشاطًا وتوجهًا نحو هدف ما مع بداية الحرب الباردة وما ارتبط بها من قضايا إقليمية.(١) إلا أنه كانت لا تزال هناك رغبة قوية متأصلة فى الميراث الأمريكى لتصوير الولايات المتحدة على أنها أى شىء آخر سوى أنها دولة إمبريالية من الجيل الثانى تتبادل فحسب المواقع مع الأوروبيين. وكشف هذا الانفصام عن نفسه فى سياسة التنمية الأمريكية تجاه العالم الثالث فى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة، وكان رمزها هو برنامج النقاط

الأربع للرئيس هارى إس ترومان(*) Harry S. Truman الذى قُصد به أن يكون شيئًا شبيهًا بمشروع مارشال Marshall Plan خاصًا بالشرق الأوسط. وقد أوضح المصاعب الكامنة الخاصة بالإطار السياسى فى الواقع الكونى والإقليمى الجديد فى الشرق الأوسط المهمة القصيرة والدراماتيكية التى قام بها إدوين لوك الابن Edwin Locke Jr. المساعد الخاص للرئيس ترومان فى الشرق الأوسط الذى يبحث قصته بول كينجستون Paul Kingston فى الفصل الثانى.

يمكن القول بأن الحد الفاصل شديد الوضوح فى الشرق الأوسط، حيث حلت السياسة الخارجية الواقعية القائمة على الحرب الباردة محل أى تظاهر بالسياسة القائمة على أسس تنموية، هو أزمة محمد مُصَدِّق فى عام ١٩٥٣، حين نجحت الجهود الخفية التى رتبتها فى المقام الأول الولايات المتحدة فى الإطاحة برئيس الوزراء الإيرانى المنتخب انتخابًا شعبيًا. وكانت واشنطن ولندن تعتقدان فى ذلك الوقت أنه سوف يتجه بإيران نحو الاتحاد السوفيتى، الأمر الذى كان يُنظر إليه على أنه انتكاسة إستراتيجية غير مقبولة قد تؤدى إلى مواجهة وخيمة العواقب بين القوتين الأعظم. وتكشف أزمة مُصَدِّق كيف بدأت الولايات المتحدة بطريقة تكاد تكون فطرية اتباع خطوات الإمبريالية البريطانية، كما تبين تفضيل الوضع القائم على قوى التغيير. ويُبحث هذا الحدث وما أحاط به من أحداث بطريقة ثلاثية؛ إذ يقدم مارك جاسيوروفسكى Mark Gasiorowski رؤية من واشنطن (الفصل الثالث)، وتعرض سوسان سيافوشى Sussan Siavoshi المنظور الإيرانى (الفصل الرابع)، بينما يقدم السير سام فال Sir Sam Falle وجهة النظر الواقعية (الفصل الخامس). وكان فال مسئولاً رفيع المستوى فى السفارة البريطانية بطهران وقت الأزمة، وهو يؤكد أن ما قامت به الولايات المتحدة وبريطانيا كان صحيحًا، ليس وقتها فحسب، بل كذلك لو عدنا بالنظر إلى الوراء.

يحمل الباب الثانى عنوان "الحرب الباردة فى الشرق الأوسط" ويبحث الكثير من الأحداث التى حددت تسارع صراع القوى العظمى فى المنطقة وكيف أثرت تلك الديناميكية على البيئات الإقليمية والمحلية فى الشرق الأوسط، وبالتالى تأثرت

(*) الرئيس الثالث والثلاثون للولايات المتحدة (١٩٤٥-١٩٥٣). وهو الذى أمر بضرب اليابان بالقنبلة الذرية (١٩٤٥) وبدأ تأسيس حلف الناتو (١٩٤٩) وأمر بمشاركة الولايات المتحدة فى الحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣). (المترجم)

بها. وعزز النجاح الملحوظ للانقلاب الإيرانى تأكيد حكومة دوايت دى أيزنهاور(*) Dwight D. Eisenhower على السياسة الأكثر تدخلاً، وهو ما تميزت به الأنشطة السرية التى قُصد بها محاربة الاتحاد السوفيتى فى الحرب الباردة داخل العالم الثالث عن طريق التكتيكات التى لا تصل إلى حد المواجهة النووية. ويبدو أن أزمة مُصَدّق تكررت بأشكال مختلفة فى الشرق الأوسط خلال ما تبقى من ذلك العقد، وكان بعضها ذا نتائج إيجابية مماثلة ملحوظة، وكانت للبعض الآخر نتائج أكثر سلبية.

يقدم بيتر هان Peter Hahn (الفصل السادس) وصفًا لهذه المرحلة الانتقالية فى الدبلوماسية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط حيث أصبحت الضرورات الإستراتيجية للحرب الباردة الاعتبار الأول، وذلك من خلال دراسة علاقة واشنطن بمصر منذ المرحلة الأخيرة من عهد الملك فاروق إلى بداية العصر الناصرى انتهاء بأزمة السويس فى عام ١٩٥٦. ويغطى إيلى بوده (الفصل السابع) المزيد من السياسة الإستراتيجية الأمريكية فى الشرق الأوسط، أو بعبارة أخرى بناء حلف دفاعى موالٍ للغرب بالتركيز على تكوين حلف بغداد فى عام ١٩٥٥، والدور الذى قامت به الولايات المتحدة فى إنشائه، وتداعيات اكتماله. ويبحث روبرت ستالوف Robert Staloff وديفيد ليش David Lisch وإيريكا آلين Erika Alin (الفصول من الثامن إلى العاشر بالترتيب) الأزمات الأردنية والسورية واللبنانية فى عامى ١٩٥٧-١٩٥٨ وما يتصل بها من بيئة الشرق الأوسط السياسية المعقدة فى الخمسينيات، حين كانت الحرب الباردة فى المنطقة فى أوجها وتطغى على الصراع العربى الإسرائيلى وبناء الدول العربية والحرب الباردة العربية الناشئة. وينتهى هذا الباب بمناقشة مالك مفتى (الفصل الحادى عشر) لعلاقة الولايات المتحدة بالقومية العربية، وخاصة تلك القومية العربية التى طرحها الرئيس المصرى جمال عبد الناصر فى مواجهة تلك التى كان يتبناها البعثيون فى العراق وسوريا فى أعقاب أزمة السويس عام ١٩٥٦، ويعبر الحرب الباردة العربية إلى حرب ١٩٦٧ العربية الإسرائيلية التى ستترتب عليها نتائج كثيرة. وينتهى مالك مفتى إلى أن السياسات الأمريكية فى عهد أيزنهاور ووزير خارجيته جون فوستر

(*) الرئيس الأمريكى الرابع والثلاثون (١٩٥٣-١٩٦١) وتميزت فترة رئاسته بإنهاء الحرب الكورية، والمشاكل العنصرية الداخلية، والحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتى، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع كوبا (١٩٦١). (المترجم)

دلاس John Foster Dulles، وكذلك السياسات الأمريكية فى عهد حكومتى جون إف كنيدى(*) John F. Kennedy وليندون بى جونسون(**) Lyndon B. Johnson التى "انتُقدت انتقادًا عنيفًا" فى الماضى (كما فى هذا الكتاب)، أسيء تأويلها إلى حد كبير وكانت فى واقع الأمر أبعد نظرًا وأنجح مما يُشاع تصوره، خاصة أن الولايات المتحدة بدأت ترى فى القومية العربية ترياقًا للشيوعية. إلا أنه كما أشار آخرون، فإنه ربما تحققت الأهداف بالرغم من السياسة الأمريكية، وخاصة أن ديناميكيات "الحرب الباردة العربية" لمالكوم كير Malcolm Kerr كانت تميل إلى تعريف الخطوط الثابتة السياسية والدبلوماسية فى الشرق الأوسط خلال تلك الفترة.(٢)

منذ ظهور دولة إسرائيل فى عام ١٩٤٨ والصراع العربى الإسرائيلى الذى أعقب ذلك، يبدو أن هناك دائرة مستمرة من فرص السلام التى تعقبها فرص سلام ضائعة أو إقامة شيء ما دون السلام الكامل أو الشامل، وهو ما يخلق بدوره بيئة مازالت التوترات فيها قائمة والقضايا بلا حل. ويؤدى هذا إذن إلى استئناف شكل ما من أشكال الصراع، الأمر الذى عادة ما يخلق بدوره فرصة أخرى للسلام، وهو ما لا يتحقق كذلك لأحد أطراف الصراع على الأقل؛ وهكذا دواليك. واختلف دور الولايات المتحدة فى هذه العملية اختلافًا كبيرًا، من المعارض للحرب إلى الخصم، ومن الوسيط إلى صانع السلام، ومن المحارب إلى المتفرج. ويبحث الباب الثالث الذى يحمل عنوان "الحرب والسلام، الحرب والسلام" الدور الذى قامت به الولايات المتحدة فى هذه الدورة التى تبدو بلا نهاية. إلا أنه منذ انتهاء الحرب الباردة هناك تصور شائع بأنه من الممكن إنهاء هذه الدورة بالسلام الشامل المستدام فى مجال الصراع العربى الإسرائيلى. ويرى البعض أن التوقيع على إعلان المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ فى حديقة البيت الأبيض هو بداية هذا الاتجاه السلمى الجديد فى الشرق الأوسط. ويرى آخرون أنه مجرد فرصة ضائعة أخرى سوف تؤدى إلى مزيد من الإحباط وعدم الاستقرار

(*) الرئيس الأمريكى الخامس والثلاثون (١٩٦١-١٩٦٣) وهو الذى أقر غزو خليج الخنازير (١٩٦١) وأجبر خروشوف على إزالة الصواريخ السوفيتية من كوبا (١٩٦٢) واغتيل فى دلاس بولاية تكساس فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٣. (المترجم)

(**) الرئيس الأمريكى السادس والثلاثون (١٩٦٣-١٩٦٩) وقد واجه انتقادًا شديدًا بسبب التورط المتزايد للولايات المتحدة فى فيتنام. (المترجم)

المحتمل. ويتفق الجميع على أنه لا تزال هناك عقبات كثيرة لاستكمال حل النــزاع العربى الإسرائيلى.

يبدأ فواز جرجس هذا الباب (الفصل الثانى عشر) بمناقــشة لحــرب ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل، التى بدأت عملية السلام كما نعرفها الآن وجمعــت بفاعليــة بين حرب القوى العظمى الباردة والقــضية العربيــة الإســرائيلية. وفــى حــرب الاستنزاف، التى استمرت خلال الفترة من ١٩٦٩ حتى ١٩٧٠، والحرب العربيــة الإسرائيلية أصبح السوفييت مشاركين مشاركة قوية، حيث كانت النتيجة مواجهــة وشيكة بين القوتين الأعظم فى المراحل الأخيرة من العمليات القتالية فــى حــرب ١٩٧٣. ومن خلال دراسة أثر حرب ١٩٦٧ على الإدراك القومى العربى للولايات المتحدة، يقول فواز جرجس إنه كان لها "أثر سلبى مدمر" على الــرؤى العربيــة للدور الأمريكى فى عملية السلام؛ إلا أن دور واشنطن "الغالــب الــذى لا يمكــن الاستغناء عنه" فى هذه العملية بات شــديد الوضــوح، حيــث أُدرك أن الولايــات المتحدة "تمسك بمعظم الأوراق".

تناقش جانيس ستاين Janice Stein (الفصل الثالث عشر) مفاوضات القوتين الأعظم المعقدة شديدة التوتر والدراماتيكية أثناء المراحل الأخيرة من حرب ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل، التى غيرت نتائجها الترتيــب الــدولى والإقليمــى للــشرق الأوسط وساهمت فى نشوب "حرب باردة ثانية" بين الاتحاد الــسوفيتى والولايــات المتحدة استمرت حتى بداية الثمانينيات. وبعد ذلك يحلل برنــارد رايــك Bernard Reich (الفصل الرابع عشر) "العلاقة الخاصة" التى نشأت بين إسرائيل والولايــات المتحدة أثناء "عملية السلام" فى السبعينيات والثمانينيــات ممــا أدى إلــى إعــلان المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وتناقش جوآن ديجورجيو لــوتز JoAnn DiGeorgio-Lutz (الفصل الخامس عشر) "الطبيعة غير المستقرة" للعلاقة بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية فى تلك الفترة نفسها من المنظــور الفلسطينى؛ ومفارقة هذا كله هى أن كلاً من إسرائيل ومنظمة التحريــر الفلــسطينية التفت حول الوساطة الأمريكية عن طريق التفاوض السرى حول إعلان المبادئ فــى أوسلو بالنرويج. إلا أن توقيع الاتفاقية التاريخية، وكــذلك توقيــع معاهــدة الــسلام الإسرائيلية الأردنية فى أكتوبر ١٩٩٤ فى حديقة البيت الأبيض، يعكس الرأى القائل بأنه يجب على الولايات المتحدة أن تستمر فى القيام بدور مهم فى عملية السلام.

وفى ختام هذا الباب، يقدم محمد سيد أحمد (الفصل السادس عشر) مقالاً حافلاً بالأفكار عن الرؤى المختلفة لمدلول "السلام" فى الشرق الأوسط، مؤكدًا أن التعريفات المختلفة للمصطلح من الجانب العربى والجانب الإسرائيلى لا تتطابق دائمًا. وهو يعتقد أنه ما لم يظهر تعريف مقبول يعكس بشكل أفضل رغبات العرب وحاجاتهم، وخاصة رغبات الفلسطينيين وحاجاتهم، وفى حال بقاء الولايات المتحدة على موقفها المحايد تجاه القضية العربية الإسرائيلية، قد يكون من الصعب ضمان السلام الدائم.

يركز الباب الرابع "أزمة وحرب الخليج" على سلسلة من الأحداث المؤدية إلى الغزو والاحتلال العراقى للكويت فى أغسطس ١٩٩٠ والتالية له وما أعقب ذلك من تحرير للكويت بواسطة التحالف الدولى بقيادة الولايات المتحدة فى فبراير من عام ١٩٩١. ولم تكن الولايات فى يوم من الأيام متورطة بشكل أوثق مما كان عليه الحال أثناء ذلك الحدث. وكانت الحرب ذروة نصف قرن من الاهتمام الأمريكى بمنطقة الخليج الفارسى. وكانت سياسة الولايات المتحدة تقوم فى الأساس على الحفاظ على الاستقرار فى المنطقة لضمان الوصول السهل إلى النفط ونقله بأمان؛ ولمنع السوفييت من الصيد فى الماء العكر إبان الحرب الباردة. وكان لسياسة توازن القوى دور مهم فى الحسابات الأمريكية لتحقيق هذه الأهداف. وقد أقامت الولايات المتحدة فى البداية علاقة مع إيران أثناء انقلاب مُصَدّق وعززت هذه العلاقة بدعمها لشاه إيران باعتباره "شرطى" الخليج كجزء من مبدأ نيكسون (نسبة إلى الرئيس الأمريكى ريتشارد إم نيكسون(*) Richard M. Nixon) لعام ١٩٦٩ الذى كانت وراءه حرب فيتنام وكان يسعى لضمان تمثيل بدلاء الولايات المتحدة للمصالح الإستراتيجية الكونية الأمريكية (وكان يتصور كذلك أن إسرائيل تقوم بدور مماثل فى قلب الشرق الأوسط). ومع سقوط الشاه فى ثورة ١٩٧٩ الإيرانية ومع الحرب العراقية الإيرانية التى أعقبتها، بدأت واشنطن تنظر إلى الرئيس العراقى صدام حسين على أنه رجل الدَرَك الجديد فى المنطقة، حيث كان يوقف النزعة الخمينية، ويستعيد استقرار الخليج، بل وربما يقوم بالدور الذى لم يقم به الرئيس المصرى أنور السادات حق قيامه، وهو دور قيادة الإجماع العربى

(*) الرئيس الأمريكى السابع والثلاثون (١٩٦٩-١٩٧٤). توصل إلى الوفاق مع الاتحاد السوفيتى، وهو المسئول عن سحب القوات الأمريكية من جنوب شرقى آسيا. وقد استقال من الرئاسة فى أغسطس ١٩٧٤ بعد فضيحة ووترجيت. (المترجم)

المعتدل نحو السلام مع إسرائيل. إلا أن الدعم الأمريكى والبريطانى كانت له نتائج عكسية، وهو منعطف الأحداث الذى بات واضحًا بشدة حين غزا العراق الكويت فى عام ١٩٩٠، مما استدعى اتخاذ حكومة الرئيس جورج بوش(*) George Bush قرار التدخل عسكريًا. وساهمت حرب الخليج، إلى جانب انتهاء الحرب الباردة، فى حدوث ترتيب إقليمى جديد حافل بتوقعات السلام والاستقرار وكذلك الصراع وعدم الاستقرار. ومن المهم القول بأن هذا أدى إلى تعزيز دور الولايات المتحدة فى جزء من الشرق الأوسط جرت العادة أن يكون حذرًا من النفوذ الأمريكى أو يهون من شأنه. ويبدأ جارى سيك Gary Sick، الذى عمل بمجلس الأمن القومى فى حكومة كارتر(**) Carter، هذا الباب ببحث السياسة الأمريكية فى الخليج فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز دور الولايات المتحدة فى المنطقة فى أعقاب الثورة الإيرانية فى عام ١٩٧٩. وبالإضافة إلى تقديم سيك لسياق هذا الباب، فهو يحلل الدور المتغير للولايات المتحدة فى المنطقة تحليلاً نقديًا، حيث جرى تعديل المصالح المحددة والسياسات اللاحقة التى نفذتها واشنطن ردًا على التغيرات المتكررة فى توازن القوى الإقليمى فى الخليج.

يلى ذلك شفيق غبرا (الفصل الثامن عشر) بمناقشة، من وجهة النظر الكويتية، لتطور العلاقات بين الولايات المتحدة والكويت. وبعد أن يقول شفيق غبرا إن الكويت، بما لديها من مصالح مختلفة، كانت حليفًا مترددًا للولايات المتحدة بدافع من الحاجة أثناء الحرب الإيرانية العراقية، ينتهى إلى أنه ما تزال هناك حاجة إلى المزيد من تدعيم العلاقات بين البلدين للحفاظ على المصالح المشتركة وتقديم وجود موحد ومستقر فى منطقة من المحتمل ألا تكون مستقرة. وبعد ذلك تبحث أماتزيا بارام Amatzia Baram العلاقة الأمريكية العراقية التى نشأت عن الحرب الإيرانية العراقية وتحلل قرار صدام حسين الخاص بغزو الكويت (الفصل التاسع عشر). وتؤكد بارام أنه بينما أدركت حكومة بوش أن العلاقة تطور إيجابى يستحق الرعاية فى أعقاب الحرب الإيرانية العراقية، فإن الإجراءات التى اتخذتها للحد من تجاوزات صدام حسين أجبرت بغداد فحسب على أن تستنتج مبكرًا أن الولايات

(*) الرئيس الأمريكى الحادى والأربعون (١٩٨٩-١٩٩٣). لم يفز فى انتخابات الرئاسة ليبقى لفترة ثانية فى البيت الأبيض، رغم ما حققه من فوز فى حرب الخليج الثانية وتحرير الكويت. (المترجم)

(**) جيمى كارتر الرئيس الأمريكى التاسع والثلاثون (١٩٧٧-١٩٨١) وهو راعى مفاوضات السلام بين مصر وإسرائيل التى توجت باتفاقية كامب ديفيد (١٩٧٩). (المترجم)

المتحدة والعراق على "طريق التصادم"؛ فقد أدرك العراقيون أن إنجاز أهدافهم القومية سيكون على حساب علاقتهم مع الولايات المتحدة.

بعد بحث الرؤية السعودية لعلاقة المملكة بالولايات المتحدة قبل حرب الخليج وفى أثنائها وبعدها، ينتهى إف جريجورى جوز F. Gregory Gause (الفصل العشرون) إلى أنه رغم المعضلة التى كانت تواجه الحكام السعوديين عادة (الحفاظ على الولايات المتحدة باعتبارها دفاعهم "وراء الأفق" بينما تبتعد عن واشنطن لأغراض داخلية وإقليمية) قد قُضى عليها بالاستقبال العلنى للقوات الأمريكية إبان حرب الخليج، وهو المأزق الذى لا يزال قائمًا إلى حد ما، لأن الرأى العام الداخلى يعارض الصداقة الشديدة. وبالطبع لم يتفاقم التوتر بين البلدين إلا فى أعقاب ٩/١١ حيث إن أغلب الإرهابيين الذين نفذوا الهجمات وكذلك بن لادن نفسه سعوديون. ويلى ذلك روبرت أو فريدمان Robert O. Freedman ببحثه الدور السوفيتى فى حرب الخليج، والوضع اللاحق للحرب، وعملية سلام الشرق الأوسط فى سياق أحداث أكبر حجمًا على المستوى الدولى. وبحرب الخليج باعتبارها نقطة تحول أساسية فى "تآكل" وضع الكريملين فى الشرق الأوسط، ينتهى فريدمان إلى أن جهود ميخائيل جورباتشوف Mikhail Gorbachev للحفاظ على الدور السوفيتى فى المنطقة ثبت فشلها فى النهاية، ذلك أن محاولاته المعقدة لاتخاذ موقف مستقل – رغم الموقف المتعاون مع الولايات المتحدة على السطح – أفسح الطريق للهيمنة الأمريكية الناشئة عن الحاجة الداخلية السوفيتية والواقع الإقليمى.

يحمل الباب الخامس عنوان "استعراض وإعادة تقييم لما فات" ويضم فصولاً عن القضايا المهمة القديمة والجديدة فى أعقاب الحرب الباردة، التى هيمنت على السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط وحددتها فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ومع أن الحرب الباردة كما عرفناها قد وضعت أوزارها، فإن ميراثها وعواقبها موضوع للنقاش المكثف. والواقع أن الموضوع الذى يربط كل فصول هذا الباب ببعضها هو التحول؛ من الحرب الباردة إلى انتهاء الحرب الباردة (وآثارها الإقليمية على الوضع العربى الإسرائيلى) إلى الدور السوفيتى المتغير (من دور القوة العظمى إلى المستجدى). ويعانى الكثير من دول الشرق الأوسط من ضائقة اجتماعية واقتصادية شديدة، وهو الوضع الذى أدى إلى ما صاحب ذلك من

ظهور للحركات الإسلامية المعارضة، التى يصورها كثيرون للأسف على أنها عدو الولايات المتحدة والغرب الجديد الذى لا يلين، وخاصة فى أعقاب ٩/١١. وهناك تحول فى العالم العربى فى اصطراعه مع جذور هذا السخط ومشكلة شرعية النظم الحاكمة وفى تحديد دوره فى المجتمع الدولى. وأخيرًا، ووسط كل هذا التغير فى الشرق الأوسط وفى مجال الصراع الدولى، هناك مسألة: ما الدور الذى ينبغى أن تقوم به الولايات المتحدة؟

من موقع المشاركة الخاص بموسكو، يناقش جورجى ميرسكى Georgiy Mirsky فى مقال نابع من البحث العلمى والتجربة الشخصية (الفصل الثانى والعشرون) الدوافع والالتزام الأيديولوجى والمصالح الخاصة بالسياسة السوفيتية تجاه الشرق الأوسط أثناء فترة الحرب الباردة وتحول هذه السياسة فى عالم ما بعد الحرب الباردة. وبعد أن يشير ميرسكى إلى أن الكريملين كان يفضل منذ زمن بعيد تقويض الغرب من خلال دعم حركات التحرر الوطنى (الكثير منها كان لاماركسيًا لينينيًا تمامًا)، يضيف إن الأفكار الأيديولوجية البالية المرتبطة بهذه السياسات والمخلوقة لتأكيدها ودعمها سرعان ما اختفت فى أعقاب جلاسنوست جورباتشوف (أو ما يسميه ميرسكى "نقض أدلجة" de-ideologization السياسة الخارجية السوفيتية)، مما مهد الطريق للمزيد من العلاقة التعاونية مع الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، وهو منطقة السياسة الخارجية التى لا يزال بإمكان الكريملين القيام فيها بدور مؤثر.

بعد ذلك يبحث جون ديوك John Duke (الفصل الثالث والعشرون) العلاقة شديدة الأهمية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجى فى أعقاب حرب الخليج، حيث يحدد الخطوط العامة للجوانب السلبية والإيجابية لهذه العلاقة وما يمكن أن تؤدى إليه فى المستقبل ويقيّمها. وهذا أمر على قدر كبير من الأهمية إن نحن أخذنا فى الاعتبار أن إدارة بيل كلينتون Bill Clinton كانت تنطلق من مقاربة ميزان القوى التقليدية فى الخليج، وتبنت سياسة "الاحتواء المزدوج" المقصود بها احتواء العراق وإيران. إلا أن هذه السياسة تربط مصالح الولايات المتحدة الإستراتيجية بمصالح دول مجلس التعاون الخليجى التى تتعدى العلاقة عن بعد التى كانت قائمة فيما مضى بين واشنطن ودول الخليج العربى. وقد فعلت ذلك بطريقة تقتضى التزامًا عسكريًا معززًا تجاه المنطقة، حيث إن مجلس التعاون

الخليجى هو أضعف حلقة فى مثلث القوى الإقليمية فى الخليج وغير قادر فى الوقت الراهن أو فى المستقبل المنظور على توفير حاجاته الأمنية. وفى أعقاب ٩/١١، فإن وجوب محافظة الولايات المتحدة على وجود متعمد فى الخليج أو عدمه قد أصبح مسألة يدور حولها جدل شديد فى واشنطن وفى المنطقة نفسها.

يقدم هنرى باركى ومارفن فاينباوم (الفصلان الرابع والعشرون والخامس والعشرون) على التوالى إضافات جديدة إلى هذا الكتاب. فيغطى فصل باركى العلاقة متزايدة الأهمية بين الولايات المتحدة وتركيا، تلك العلاقة التى تتكون من عناصر إستراتيجية وكذلك اقتصادية؛ وذلك إلى جانب العلاقات العسكرية الوثيقة لافتة الانتباه إلى حد كبير التى أقامتها تركيا مع إسرائيل. وبعد استعراض تاريخ ما بعد الحرب العالمية الثانية للعلاقة التى تكشف عن الروابط التى تقوى وتفتر بين البلدين وتقوم على مجموعة مختلفة من الظروف، يبحث باركى كيفية تطور التعاون الإستراتيجى الوثيق بين واشنطن وأنقرة بالضرورة نتيجة لحرب الخليج والعقوبات التى فرضها النظام الحاكم بعد ذلك على العراق. ولم يتعزز ذلك التعاون الإستراتيجى إلا حين باتت لتركيا أهمية حيوية لمساعى الولايات المتحدة فى آسيا الوسطى والشرق الأوسط.

يبحث فصل فاينباوم الدينامية الأمريكية الأفغانية. وبعد عرض مفصل لتطور العلاقات السوفيتية الأفغانية والأمريكية الأفغانية فى فترة ما بعد الحرب العالمية، يعلق بعد ذلك على الفترة الأساسية التى تدور حول الغزو السوفيتى لأفغانستان فى عام ١٩٧٩ والتغيرات التى أحدثها خارج المنطقة نفسها. ويمضى فاينباوم فيحلل انهيار الدولة الأفغانية فى أعقاب الانسحاب السوفيتى فى عام ١٩٨٩، مما أدى إلى استيلاء طالبان على السلطة بحلول عام ١٩٩٦ وإنشاء البنية التحتية الإرهابية للقاعدة قبل ذلك بوقت قصير، وينهى كلامه بمناقشة كيفية خروج أفغانستان مرة أخرى من "الهامشية" واكتسابها مكانة بارزة فى السياسة الخارجية الأمريكية بواشنطن فى أعقاب هجمات سبتمبر ٢٠٠١.

يعرض ويليام كوانت Willam Quandt (الفصل السادس والعشرون) بحثًا استعاديًا retrospective لسياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه الشرق الأوسط ونظرة على فرص المنطقة ومشكلاتها التى تواجه واضعى السياسات. ورغم الاعتراف بأن أناسًا كثيرين، وخاصة هؤلاء الذين فى المنطقة ذاتها، كان لديهم

سبب وجيه لانتقاد ما قامت به الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، فهو يؤكد أن الأهداف كما يحددها واضعو السياسة الأمريكية تحديدًا تقليديًا قد تحققت فى معظمها، وكان ذلك حتى ٩/١١ على الأقل بتكلفة قليلة نسبيًا من الناحيتين البشرية والاقتصادية، وخاصة عند مقارنتها بالسياسة الأمريكية فى جنوب شرق آسيا. ولكى يستمر هذا النجاح، لابد أن تبدأ الإدارات الأمريكية فى تحديد تلك الأهداف المتناسبة مع التغيرات، فى الوقت الذى تظل فيه على وعيها بحقيقة أن الكثير من المشكلات والقضايا المتعلقة بالمنطقة جزء لا يتجزأ منها ولا يمكن حله فى واشنطن.

خلق ظهور الحركات الإسلامية فى الشرق الأوسط قدرًا كبيرًا من الخوف والرعب بين واضعى السياسات فى واشنطن، كما هى الحال بالنسبة للغربيين عمومًا، حيث يرى كثيرون هذه الظاهرة على أنها معادية بطبيعتها للمصالح الأمريكية فى المنطقة، إن لم يكن من المحتمل أن تمثل خطورة عليها. وفى محاولة لفهم الرؤية الإسلامية للسياسة الخارجية الأمريكية فى الشرق الأوسط، ترسم إيفون حداد (الفصل السابع والعشرون) صورة أقل تفاؤلاً من كوانت، حيث تبحث الأسباب الأصلية للنزعة الإسلاموية بصورة عامة وآراءها المحددة بالنسبة للدور الذى قامت به الولايات المتحدة والغرب فى المنطقة. وتقدم إيفون حداد كذلك لمحة عن المستقبل المحتمل أن يشتد فيه الصراع فى الشرق الأوسط ما لم تعالج شكاوى طال أمدها لدى جماعات كثيرة فى المنطقة بطريقة تدرك أنها مُرضية.

ومع أن الفصلين الأول والأخير متقابلان من ناحية الترتيب الزمنى فإنهما يعالجان – عمدًا – فترة الحرب العالمية الأولى، حيث رسمت القوى المنتصرة جزءًا كبيرًا من خريطة الشرق الأوسط بطريقة مصطنعة. ومازالت التقسيمات والقضايا التى نشأت عن تلك الفترة حية إلى حد كبير فى الوقت الراهن، ولا تزال تخلق بطرق شتى تحديات وعقبات للسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط. والواقع أن التصور الخاص بالولايات المتحدة لدى كثيرين فى الشرق الأوسط قد تغير تغيرًا كبيرًا جدًا على امتداد القرن العشرين. وتبين هذا بوضوح الرؤية الإيجابية التى لاحظها زائر أمريكى للمنطقة فى عام ١٩٢٢ (العبارة المقتبسة التى يستهل بها الفصل الأول)، مقابل التعليقات العدائية التى تنم عن الارتياب والاستهزاء والكراهية التى تصدر عن الإسلامويين حاليًا وتتضح فى العديد من الاقتباسات التى

تستخدمها إيفون حداد فى الفصل السادس والعشرين. وكما يبين روبـرت أليـسون Robert Allison فى ملاحظته عن تطور الصورة المـشوهة للـشرق الأوسـط والإسلام لدى الأمريكيين أثناء فترة تكوين الولايات المتحدة، وبلغت ذروتها بحرب طرابلس(*) Tripolitan War، فليست هذه التعليقات السلبية المتأرجحة إلا ظـاهرة حديثة. وكما سيتضح من خلال هذا الكتاب، فإن تورط الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط كان يتسم بالمغامرة، وكان فى بعض الأحيان تجربة عنيفة بالنسبة للولايات المتحدة، وهى التجربة التى لم تخل من النجاح. إلا أنها كذلك تجربة تكـرر فيهـا الفشل مرارًا. إلا أن حتى ما تعتبره الولايات المتحدة فى العادة نجاحًا لم يكن ينظر إليه على أنه كذلك فى المنطقة نفسها. ومن المؤكد أن الولايات المتحدة حتـى الآن هى أكثر القوى الخارجية تأثيرًا فى الشرق الأوسط، مع أنها فى الوقت ذاته ليست أكثرها شعبية. ولا يسير الأمران جنبًا إلى جنب، وفى بعض الأحيان لا ينبغى لهما أن يكونا كذلك. فهل هذا هو مأزق القوة العظمى ذات الاهتمامات الكونيـة التـى تعمل من خلال البيئة الإقليمية، أم أنه كان بالإمكان أن تكون الـسياسة الأمريكيـة أبعد نظرًا بكثير؟ ربما تكون الإجابة فى مكان ما بين ذلك.

(*) بدأت هذه الحرب فى عام ١٨٠١ حين أمر والى طرابلس يوسف قرمنلى باشا جنوده بتحطـيم سـارية العلم المرفوع فوق القنصلية الأمريكية فى طرابلس فى أعقاب رفض الأمريكيين دفع قـدر أكبـر مـن الإتاوة ضمانًا لحماية السفن الأمريكية من القرصنة. وفى عام ١٨٠٥ حققت الولايات المتحدة نـصرها الكبير حين قاد ويليام إيتون مجموعة صغيرة من المارينز و١٠٠ من المرتزقة العرب للاستيلاء على مدينة درنة الساحلية، بعد أن قطعوا مسافة ٥٠٠ ميل من مصر. وكان يدعمهم فـى الاسـتيلاء علـى المدينة قصف السفن الأمريكية من البحر. وأدى التوصل إلى سلام مع الوالى إلى إجهاض خطة كانـت تستهدف إحلال حاكم آخر محله. وكانت تلك هى المرة الأولى التى يُرفع فيها العلـم الأمريكـى علـى معسكر للجيش على أرض العالم القديم. (المترجم)

الهوامش:

(١) Raymond hare, "The Great Divide: World War II," Annals 401 (May 1972), pp. 23-30.

(٢) انظر Malcolm H, Kerr, The Arab Cold War: Gamal 'Abd al-Nasser and His Rivals, 1958-1970 (New York: Oxford University Press, 1971).

الباب الأول

من المثالية إلى الواقعية:
اعتزام ويلسون خوض الحرب الباردة

الفصل الأول

ميراث لجنة كينج كرين الساخر

جيمس جيلفن

فى أعقاب الحرب العالمية الأولى مباشرة، كتب مراقب أمريكى من سوريا:

> لا يمكن أن يدرك الأمريكى، ولو إدراكاً بسيطًا، الاحترام والثقة التامة والحب الذى يُنظر به إلى بلادنا فى الشرق الأوسط دون أن يزور هذه المنطقة. وسواء أكان سبب ذلك هو السمعة التى نحظى بها فى أنحاء العالم بسبب إنصافنا، وربما الإشادة بروح الكفاح التى دفعتنا إلى الدخول فى الحرب العظمى، ولا تخلو من بعض الأمل فى أن هذه الروح نفسها قد تحثنا على المشاركة فى حل المشاكل الكبيرة الناجمة عن الصراع، أو كان مرجعه إلى التبشير الذى لا أنانية فيه أو انحياز، والتأثير التعليمى الذى يمارَس على مدى قرن، فهى عقيدة يؤمن بها المسيحى والمسلم، واليهودى والأممى، والأمير والفقير فى الشرق الأوسط.[١]

إذا كان من أرَّخوا للعلاقات بين الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط على مدى ثلاثة أرباع القرن، التى انقضت منذ كتابة تلك الكلمات، أُتيحت لهم فرص قليلة جدًا، أو ربما لم يجدوا أية فرصة بالمرة، لتكرار ما اكتشفه مراقبنا، فإنهم قد يجدون السلوى فى حقيقة أن النية الحسنة التى ربما وجدت منذ خمسة وسبعين عامًا تلاشت أو كادت أن تتلاشى، على وجه التحديد بسبب تدخل الولايات المتحدة فى "المشاكل الكبرى" التى ولَّدها تقويض الدولة العثمانية.

كان أول اقتحام أمريكى لسياسة الشرق الأوسط ما بعد العثمانى نتيجة لاقتراح من الرئيس وودرو ويلسون للدول المشاركة فى مجلس الأربعة Council of Four (فرنسا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة وإيطاليا) التى اجتمعت فى

باريس لوضع شروط السلام. وفى محاولة لحل نزاع مرير بين بريطانيا وفرنسا على الموقف فى المستقبل من الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية، اقترح ويلسون تشكيل لجنة مشتركة بشأن سوريا. وتقرر أن تسافر اللجنة إلى الشرق الأوسط "لاستيضاح حالة الرأى والتراب اللذين سيعمل عليهما أى انتداب. وكان مطلوبًا من اللجنة أن تعود وتبلغ المؤتمر بما وجدته فيما يخص هذه الأمور.... إذا أرسلنا رجالاً ليس لهم أى اتصال سابق بسوريا فسوف يقنع هذا العالم، على أية حال، بأن المؤتمر حاول أن يفعل كل ما فى وسعه كى يجد أكثر الأسس العلمية الممكنة للتسوية".[٢] ورغم رضوخ فرنسا وبريطانيا لفكرة اللجنة، فلم تعين أى من الدولتين الوفد الذى سيشارك فى أنشطتها. وكانت نتيجة ذلك أن باتت اللجنة لجنة أمريكية، وبالتالى جرى العرف على الإشارة إليها باسمى مفوّضيها، هنرى تشرشل كينج Henry Churchill King رئيس كلية أوبرلين Oberlin College فى أوهايو، ورجل الأعمال الناشط بالحزب الديمقراطى تشارلز آر كرين Charles R. Crane من شيكاغو. سافر كينج وكرين إلى فلسطين وسوريا ولبنان والأناضول فى صيف عام ١٩١٩ لمقابلة الممثلين المحليين. وقد تجاهل مفاوضو السلام فيما بعد ما توصلت إليه من اكتشافات قام الوفد الأمريكى فى باريس بتصنيفها.

عادة ما يشير المؤرخون الدبلوماسيون إلى لجنة كينج كرين، إما على أنها نموذج لسذاجة الولايات المتحدة فى مواجهة السياسة الواقعية الأوروبية أو باعتبارها تمثيلاً للمبادئ التى تفرق بين "الدبلوماسية الجديدة" والقديمة. والواقع أن ميراث اللجنة أكثر تعقيدًا من ذلك بكثير. فمع أن أثر اللجنة على سياسة الاتفاق entente policy كانت تحكم عليه منذ البداية مجموعة من العوامل – فوضى الاتفاقات السرية، والدعاوى التاريخية، وواقع ما بعد الحرب، إلى جانب الحزب الكولونيالى Parti Colonial فى فرنسا والحزب الجمهورى Republic Party فى الولايات المتحدة، وكذلك إدراك البريطانيين أن "صداقة فرنسا تساوى عشر دول مثل سوريا"[٣] – فإن الدارسين المعاصرين للسياسة الخارجية الأمريكية يمكنهم استخلاص درسين من قصة اللجنة. أول هذين الدرسين هو أنه فى الدبلوماسية، كما هى الحال فى الفيزياء، لا وجود للمراقبين المحايدين، بل إن القوة العالمية تؤثر بالضرورة على موضوع اهتمامها فقط عن طريق لفت انتباهها إليه بتعريفه على أنه مشاكل لابد من حلها، ومن ثم وضع شروط الحل الممكنة. ثانيًا: فإن مراجعة آثار زيارة لجنة كينج كرين للشعب السورى[٤] تبرز حاجة واضعى

السياسة الأمريكيين إلى إعادة تقييم سوء الفهم والمفاهيم الموضوعة سلفًا التى كانت ترشدهم عند صياغة السياسات التى تتناول "بناء الأمة" والنزعة القومية وكانت لها نتائجها المشئومة.

مبدأ تقرير المصير وتطبيقه فى الشرق الأوسط

أثناء الحرب العالمية الأولى وما تلاها من مفاوضات سلام، أصدرت الحكومات الفرنسية والبريطانية والأمريكية جميعًا إعلانات أشارت إلى دعمها لحق شعوب الدول العثمانية فى تقرير مصيرها. إلا أن الحكومات الثلاث ذاتها كانت لها فى الوقت نفسه سياسات جعلت تقرير المصير مستحيلاً.

كان وودرو ويلسون يرى تحرير الشعوب وتقرير المصير بعد الحرب شرطًا أساسيًا لمشاركة الولايات المتحدة فى الحرب. واعتبارًا من ديسمبر ١٩١٧ حتى سبتمبر ١٩١٨ ألقى ويلسون مجموعة من الخطب التى تحدد المبادئ الأمريكية فى أربع عشرة نقطة (٨ يناير ١٩١٨)، وأربع نقاط ملحقة (١١ فبراير ١٩١٨) وأربع نقاط إضافية (١٤ يوليو ١٩١٨) وخمس نقاط إضافية (٢٧ سبتمبر ١٩١٨). وقد حذر ويلسون من أن "تقرير المصير ليس مجرد كلام. إنه مبدأ أساسى للعمل الذى سوف يُعَرِّض الساسة من الآن فصاعدًا للخطر إن هم تجاهلوه".[٥] وفى النقطة الثانية عشرة من النقاط الأربع عشرة الأولى، تناول ويلسون مباشرة وضع الأتراك واللاأتراك فى الدولة العثمانية، حيث وعد اللاأتراك بـ"فرصة كاملة تمامًا للتطور المستقل".[٦]

بعد أن عانت فرنسا وبريطانيا معاناة شديدة من جرَّاء كشف الاتفاقات السرية التى تُوصِّل إليها أثناء الحرب لتقسيم الدولة العثمانية على الطريقة الكولونيالية، ورغبة منهما فى دفع شكوك القوميين العرب الذين كانوا يشكون فى خيانة الاتفاق، تبنتا دعوة ويلسون الخاصة بمنح حق تقرير المصير لسكان الشرق الأوسط. وفى ٩ نوفمبر ١٩١٨ أصدرتا البيان المشترك التالى الذى وزعتاه فى أنحاء سوريا المحررة: "إن الهدف الذى تسعى إليه فرنسا وبريطانيا العظمى بمحاكمة الحرب، التى أطلق لها الطموح الألمانى العنان فى الشرق، هو التحرير الكامل والصريح للشعوب التى طالما قمعها الأتراك وإقامة الحكومات والإدارات

القومية التى تستمد سلطتها من الاختيار الأساسى والحر للشعوب المحلية."[٧]

ومع ذلك فقد كشفت الدولتان فى البيان نفسه عن تناقضهما الظاهرى مع مبدأ تقرير المصير بجعل دعمهما لهذا المبدأ مشروطًا بقبول السكان المحليين النصح والإرشاد من "الدول المتقدمة":

> لكى توضع هذه النوايا موضع التنفيذ، اتفقت فرنسا وبريطانيا العظمى على تشجيع ومساعدة إقامة حكومات وإدارات محلية فى سوريا وبلاد الرافدين، اللتين حررهما الحلفاء، وفى المناطق التى تقومان بتأمين تحريرها، والاعتراف بها فور إقامتها.
>
> ولكونهما لا ترغبان فى أن تفرضا على سكان هذه المناطق مؤسسات بعينها، فهى معنية فحسب بأن تضمنا بدعمهما وبالمساعدة المناسبة العمل المنتظم للحكومات والإدارات التى يختارها السكان بأنفسهم بحرية. وضمانًا للعدل غير المنحاز والمتكافئ للجميع، ولتيسير التنمية الاقتصادية للبلاد عن طريق الإيحاء بالمبادرات المحلية وتشجيعها، ولتأييد نشر التعليم، ولمنع الشقاق الذى طالما استفاد من السياسة التركية، فإن هذه هى السياسة التى اتخذتها الحكومتان الحليفتان فى المناطق المحررة.

كان القوميون العرب، وخاصة هؤلاء الذين كانوا يفضلون الانتظار حتى انتهاء الحرب فى مصر على الانضمام إلى الثورة العربية التى أوحى بها البريطانيون وقادها الشريف حسين وأبناؤه، يرون أن البيان الأنجلو فرنسى يزيد قليلاً على كونه تبريرًا للاستعمار المستتر.[٨] وفيما بدا وكأنه تأكيد لهذه الشكوك، زار رئيس الوزراء الفرنسى جورج كليمنصو(*) George Clemenceau لندن فى ديسمبر من عام ١٩١٨، حيث جرى حسبما قاله رئيس الوزراء البريطانى لويد جورج(**) Lloyd George "الاتفاق على أن تكون سوريا من نصيب فرنسا

(*) تولى رئاسة وزراء فرنسا مرتين (١٩٠٦-١٩٠٩ و١٩١٧-١٩٢٠). (المترجم)
(**) ديفيد لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا فى الفترة من ١٩١٦ إلى ١٩٢٢. (المترجم)

[باعتبارها حكومة انتداب] وبلاد ما بين النهرين من نصيب بريطانيا العظمى".[٩] ولترضية الفرنسيين أكثر وأكثر، أنكر البريطانيون (وكذلك الولايات المتحدة) أن لهم أى اهتمام بسوريا فى اجتماع لمجلس الأربع عُقد قبل ثلاثة أيام من مؤتمر السلام(*) الذى أقر تكليف حكومات الانتداب فى المنطقة.

بينما كان الموقف الفرنسى والبريطانى تجاه كل من منح حق تقرير المصير لسكان المنطقة ولجنة كينج كرين واضحًا بذلك، كان الدعم الأمريكى للاثنين غامضًا بشكل يبعث على الدهشة. فربما قال حلفاؤها الأوروبيون إن الولايات المتحدة أبدت فى مناسبات عديدة موافقتها على ترتيباتهما الخاصة بالمنطقة أثناء الحرب وما بعدها. وعلى أية حال، فإن وودرو ويلسون لم يصدر فحسب بيان تأييد لوعد بلفور[١٠] فى سبتمبر من عام ١٩١٨، دون أن يشغل نفسه بالتأكد من موقف سكان فلسطين من إقامة وطن قومى لليهود وسطهم، ولكنه وافق بعد شهر واحد على التعليق الرسمى للخارجية الأمريكية على النقاط الأربع عشرة الذى اعترف بوضع السيادة الفرنسية فى سوريا وأكد أن بريطانيا "هى من المؤكد حكومة الانتداب الأفضل فى فلسطين وبلاد الرافدين والجزيرة العربية".[١١] وما أثار بعض الاستغراب حينذاك أن هنرى كينج وتشارلز كرين قالا فى مذكرة كتباها للرئيس الأمريكى قبل جولتهما فى الشرق الأوسط. إن الانتداب على سوريا يجب أن يكون من نصيب فرنسا "وهو ما لا يقوم صراحة فى المقام الأول على رغبات الناس، بل على الحاجة الدولية للحفاظ على العلاقات الودية بين فرنسا وبريطانيا العظمى"،[١٢] أو أنه بعد أسبوع من اقتراح اللجنة، كان ويلسون "قد نسى تمامًا" كل شىء عنها، حسبما قاله راى ستانارد بيكر Ray Stannard Baker الصديق المقرب ورئيس المكتب الصحفى الأمريكى فى باريس.[١٣]

هكذا تراوح الدعم بين دول الوفاق لأنشطة التكليف بين الباهت واللامبالى. ولم تكن توصيات اللجنة ملزمة، وحتى إذا اكتشفت اللجنة، كما حدث، أن الرأى العام السورى يؤيد سوريا الموحدة وعدم فرض الانتداب، والانتداب الأمريكى، والانتداب البريطانى[١٤] (بهذا الترتيب)، فقد استبعدت الخيارات الثلاثة. وفى هذا السياق، حث لويد جورج – شأنه شأن مأمور الغرب الأمريكى الشهير الذى قال

(*) المؤتمر الذى عُقد فى قصر فرساى بفرنسا فى ١٨ يناير ١٩١٩ وأسفر عن معاهدة فرساى التى تنازلت بمقتضاها ألمانيا عن مساحات كبيرة من الأراضى للدول القومية الأوروبية. (المترجم)

"إننا نحاكمه محاكمة عادلة أولاً ثم نشنقه" - زميله الفرنسي على دعم أنشطة اللجنة، ولكن "لنتفق أولاً [على وضع المنطقة] فيما بيننا".(١٥)

الرؤية الأمريكية لتقرير المصير والرأى العام

لم تَحُلْ القرارات التى اتُخذت فى باريس دون إمكانية تأثير لجنة كينج كرين على سياسة الوفاق فحسب، بل إن التصورات الموضوعة سلفًا التى تبناها المفوضان ورئيسهما - التصورات الموضوعة سلفًا الخاصة بالديمقراطية والتقدم والرأى العام والنزعة القومية التى جعلاها أساسًا لإجراءات اللجنة التى تكثر بها العيوب - أعاقت قدرة اللجنة على "استيضاح حالة الرأى والتراب اللذين سيعمل عليهما أى انتداب" فى سوريا.

إن مدى تشكيل كالفنية(*) Calvinism والد وودرو ويلسون للمنظور الذى يرى العالم من خلاله، ولسياسته الخارجية، كلام مبتذل كثيرًا ما يقال.(١٦) ولكن لأن ويلسون كان مؤرخًا وكذلك ابن قس مشيخانى(**) Presbyterian، فقد عدَّل اعتقاده فى كون البشرية موصومة بالخطيئة الأزلية بالتفاؤل الضمنى فى النزعة الهويجية(***) Whiggism الشائعة فى الوسط الأكاديمى الذى خرج منه. وكان ويلسون يرى أن التاريخ هو الترتيب الزمنى للحرية ؛ "توسيع مجال العمل المستقل على حساب السلطة الدكتاتورية".(١٧) ومن المدينة الإغريقية والمواجهة التى حدثت فى الرنيميد(****) Runnymede إلى التصديق على الدستور الأمريكى، يمكن بذلك قياس التقدم الإنسانى بطريقتين: عن طريق تكاثر الحريات الشخصية المتاحة لورثة هذا التراث (الأنجلو سكسونيين)، وعن طريق انتشار الديمقراطية - المتلازم السياسى لهذا التراث - فى أنحاء العالم.

قال ويلسون فى كتاباته إن التوسع فى التجارة العالمية، ووسائل الإعلام المطبوعة، والأهم من هذا كله التعليم العام خلال القرن السابق، خلق مجالاً مستقلاً

(*) الكالفنية نسبة إلى اللاهوتى البروتستانتى كالفين القائل بأن قدر الإنسان مكتوب قبل ولادته. (المترجم)

(**) المشيخانية كنيسة بروتستانتية يدير شئونها شيوخ منتخبون يتمتعون جميعًا بمنزلة متساوية. (المترجم)

(***) حزب سياسى أمريكى شكل فى القرن التاسع عشر لمعارضة الحزب الديمقراطى يؤيد التفسير الفضفاض للدستور. (المترجم)

(****) مرج جنوب شرقى إنجلترا على نهر التيمز حيث قبل الملك جون بعد مواجهات مع الكنيسة التوقيع على الماجنا كارتا، وهى ميثاق الحريات السياسية والمدنية فى بريطانيا. (المترجم)

للرأى العام فى معظم الدول يسّر الانتشار الكونى للمُثُل والبُنــى الديمقراطيــة.[١٨] وبذلك اختلف تعريف ويلسون للرأى العام عن التعريف الذى استخدمه معاصــروه المثاليون الألمان. فبدلاً من أن يكون مستودعًا للحــس المــشترك لعامــة النــاس ("المبادئ الأخلاقية الأساسية السائدة التى تأخذ شــكل الآراء المــسبقة")،[١٩] كــان الرأى العام عند ويلسون هو ذلك القائم على المعلومات الذى تشكله أكثــر طبقــات المجتمع استنارة.[٢٠] وكان ذلك هو الرأى العام الذى قام عليه مبدأ تقرير المصير، وهو الرأى العام الذى كلف ويلسون لجنة كينج كرين باستيضاحه.

شارك أعضاء لجنة كينج كرين ويلسون فهمه الخاص بطبيعة الرأى العــام. وكان تقصى الحقائق الخاص بهما يتكون من عقد جلسات استماع عامة مــع مــن اعتبراهم أهم صناع الرأى فى الشرق الأوسط وأكثرهم تمثيلاً وتلقى العرائض التى يكتبونها. وكان هؤلاء أربعة وثلاثين رئيس مجلس بلدى، وثلاثين شــيخ عــرب، وسبعين منظمة مهنية وتجارية، وغيرهم. ولذلك فلا ينبغى أن يكون مــستغربًا أن اللجنة دعت فى تقريرها النهائى إلى تعزيز القومية السورية مــن خــلال توســيع التعليم "اعترافًا بضرورة التعليم الملحة لمواطنى الدولة الديمقراطية وتنمية الــروح القومية السليمة".[٢١]

رغم اختلاف أعضاء لجنة كينج كرين بشأن مدى استعداد ســكان ســوريا لتقرير المصير ومقدار الوقت الذى سوف تــستغرقه "التربيــة المنتظمــة للــروح القومية" فى سوريا، فقد اتفقوا على الأسس الليبرالية والعلمانية التى لابــد أن تقــيم عليها سوريا قوميتها. وفى ختام تقريرها النهائى أوصت اللجنة بفــرض الانتــداب على سوريا، إلا أنها توقعت متفائلةً أن تكون المدة التى تــشرف خلالهــا ســلطة الانتداب على شئون سوريا قصيرة. وطبقًا لما جاء فى التقرير، يمكن التخلى عــن سلطة الانتداب بمجرد إبداء زعماء الحركة القومية السورية أنهم مخلــصون فــى المساعدة فى ولادة دولة قومية تحمى حقوق الأقليات:

> يلتزم العالم الغربى بمحاولة العيش فى ســلام وصــداقة مــع الشعوب المسلمة، وبإدارة الحكومات بطريقة تفصل الــسياسة عن الدين. وتُعَد سوريا فرصة ممتازة لإقامة دولة يمكــن أن يعيش فيها أتباع ديانات التوحيد الثلاث فى انــسجام وتوافــق؛ ذلك أنها دولة لغتها واحدة طالما كانت لهــا حريــة الحركــة

> والعلاقات التجارية من خلال كونها موحدة فى ظل الحكم التركى. وبما أن الأغلبية تعلن الآن تأييدها للقومية واستقلال الدين، فمن الضرورى فقط إلزامها بهذا الرأى من خلال إشراف الانتداب إلى أن يرسخ منهج هذا وتطبيقه. وقد تظهر الأخطار فى الحال من جرّاء التعاملات غير الحكيمة وغير المخلصة مع هذا الشعب، إلا أن هناك أملاً كبيرًا فى السلام والتقدم مادام التعامل مع الأمر بصراحة وإخلاص.(٢٢)

على عكس النتائج التى توصل إليها المفوضان، تشكك التقارير التى رفعها ويليام يل William Yale، وهو أحد مستشارين فنيين أُلحقا بلجنة كينج كرين، فى الإمكانية قصيرة المدى "الخاصة بتنمية روح قومية بين أهل سوريا بشأن مجتمع اللغة الموجود بالفعل، والتشابه العرقى، والإحساس بالاستقلال الاقتصادى، وبذرة القومية". وتوقع يل أنه بدون الوجود النشط للانتداب فى سوريا:

> هناك حركة ليبرالية بين المسلمين السوريين، وهى الحركة التى قد يمكنها فى ظل التوجيه الصحيح وبالمساعدة المناسبة إيقاظ روح جديدة فى الجيل الشاب ربما استطاعت الحد من التعصب، ليس فى طبقة الأفندية فحسب، بل كذلك فى الطبقات الدنيا. وهذه الحركة الليبرالية تتسم فى الوقت الحالى بحالة من الضعف الشديد من حيث العدد والاقتناع... بما لا يمكنها أن تحشد لدعمها الجماهير المتعصبة الجاهلة التى يسيطر عليها العلماء وحزب العربية الفتاة.(٢٣)

من المفارقة أن البحث نفسه الذى قام به أعضاء لجنة كينج كرين عن نظرائهم فى المجتمع السورى أثّر تأثيرًا مباشرًا (وعكسيًا) على قدرة هؤلاء النظراء على تشكيل الرأى العام السورى. وكان من الطبيعى أن يعتقد من أسند إليهم يل مهمة تنشئة "القومية الليبرالية"، شأنهم شأن المفوضين، أن الإنجاز التعليمى أو الوضع المهنى يخول لهم القيام بدور خاص فى بناء الدولة. وبينما كان هذا التجمع يخطب ود المفوضين، كان فى الوقت ذاته يسعى لإقناع الشعب السورى بأنه ما إن يتحقق التصديق على اللجنة حتى يضمن ذلك الاستقلال السورى من خلال التفاوض والتسوية؛ وإذا لم يكن استقلالاً تامًا، فحينئذ سيكون

استقلالاً فى ظل التوجيه العَطُوف للأمريكان أو البريطانيين. وقد قضى رفض دول الاتفاق قبول توصيات لجنة كينج كرين على مصداقية هذه الرفقة داخل الحركة القومية، وضمن بذلك ظهور نوع جديد ومختلف جدًا من القيادة القومية.

"الحركة الليبرالية"

كانت طبقات المجتمع الرقيقة التى وراء ما عرَّفه يل (بسذاجة) بأنه "الحركة الليبرالية" قد ظهرت نتيجة لعمليتين حددتا بصورة كبيرة، على مدى نصف القرن الذى سبق انهيار الدولة العثمانية، المؤسسات والعلاقات الاجتماعية فى الشرق الأوسط العربى. وقد أدى المعدل المتسارع للاندماج فى الاقتصاد العالمى ومحاولات الحكومة العثمانية ترشيد السيطرة المركزية وتعزيزها إلى زيادة بروز العلاقات الرأسمالية وشجعت انتشارها (وإن كان بشكل غير متساوٍ) فى أنحاء الإمبراطورية. ولم تشجع هذه الآثار بدورها إعادة بناء بعض الطبقات الاجتماعية التى كانت موجودة من قبل وتعاظم حجمها فحسب، بل أدت كذلك إلى ظهور طبقات اجتماعية جديدة. وكان أبناء هاتين الطبقتين، الذين كثيرًا ما يرتبطون ببعضهم من خلال علاقات المصلحة المشتركة أو النسب، يشكلون نواة ما أسماه يل "الطبقة الليبرالية"؛ وهى الطبقة الوسطى التى تضم المفكرين وضباط الجيش المدربين والمهنيين وغيرهم ممن كان لابد منهم لزرع "التحديث" العثمانى وسياسات بناء الدولة، وطبقة أعيان الحضر التى أعيد تشكيلها وكانت تقوم إلى حد كبير على توليفة من امتلاك الأراضى والعلاقات الجيدة مع استنبول.[٢٤]

كان هناك نوعان من الروابط التى وحدت هذه الجماعات مع ما يناظرها فى الغرب. ولأن كلا من تكوين الطبقة الوسطى وتغير طبقة أعيان الحضر فيما بعد ١٨٦٠ اعتمد على انتشار الرأسمالية الهامشية ومؤسسات الحكم الحديثة فى الشرق الأوسط، فقد كانت الأنساق التى استخدمتها تلك الجماعات لتنظيم العالم ومجتمعها ترتبط بتلك الأنساق التى تستخدمها الجماعات المناظرة – فى الحاضرة وغيرها من المناطق الهامشية – التى استفادت من التوسع العالمى للرأسمالية أو تعود أصولها إليه. كما أن علاقات التشابه الاختيارية، التى تغذت من خلال التعليم أو الصلة الدينية أو تجارب زمن الحرب، كثيرًا ما ربطت أعضاء تلك الجماعات

بنظرائهم فى أوروبا. ولا تبرر هذه الروابط الطبيعية والطموحة الإستراتيجيات التى استخدمتها تلك الجماعات المُمَكَّنة حديثًا لصنع مؤسسات الدولة فى سوريا ما بعد العثمانيين فحسب، بل إنها تفسر كذلك لماذا حدث فى الفترة نفسها أن كانت هناك كتلة مؤثرة عملت على الفور داخل الخطوط الثابتة التى حددها مؤتمر السلام فى باريس فى محاولة لكسب استقلال سوريا.

اعتمدت الدولة العربية التى أقيمت فى دمشق فى ختام الحرب العالمية الثانية على أفراد من تلك الجماعات لإدارة الجزء الداخلى من سوريا وتعبئة دعم السكان المحليين. ولأنها كانت تعمل فى إطار الحكومة ومن خلال المنظمات السياسية والثقافية المتحالفة (وأهمها الفتاة والنادى العربى والمنتدى الأدبى)،[٢٥] فقد صممت النخبة التى أعلنت عن نفسها داخل الحركة الوطنية (التى أسمت نفسها المتنورين أو المستنيرين أو المفكرين) المؤسسات الحكومية وغير الحكومية كى توسع سلطة الدولة، وتعترف بالبُنى التقليدية داخل المجتمع المدنى، وتُدْخِل الأعراف والقيم المتوافقة مع تلك الخاصة بأوروبا أو المستمدة منها، وتثبّت الأساطير والرموز القومية الجديدة بين السكان. وفى تقرير كتبته الرحالة البريطانية جيرترود بيل Gertrude Bell فى نوفمبر من عام ١٩١٩ تصف فيه زيارتها لإحدى هذه المؤسسات، وهى "مدرسة بنات الشهداء" التى أقيمت فى دمشق لتعليم الفتيات اليتيمات اللائى توفى آباؤهن أثناء الثورة العربية. فالمدرسة كما تقول بيل:

> تُدار اعتمادًا على الاشتراكات الخاصة التى تقدمها لجنة من السيدات ترأسها نازك بنت العبد، وهى فتاة فى الحادية والعشرين تنتمى إلى واحدة من أفضل عائلات دمشق. وهى ابنة أخت عزت باشا الذى كان سكرتير عبد الحميد صاحب النفوذ لعدة سنوات حقق خلالها ثروة كبيرة وتبادل الاتهامات مع لجنة الاتحاد والترقى حين تولت سدة الحكم. ورغم تهديداتهم، فقد نجح عزت فى الهرب إلى أوروبا حيث أودع جزءًا كبيرًا من ثروته. وتعلمت الست نازك فى إحدى مدارس الإرساليات فى بيروت وهى تتحدث الإنجليزية كما أنها أكثر النساء تقدمًا فى دمشق. وتجلس هى وأمها سافرتين بين الحاضرين من الرجال، وهم صحبة مختارة، ولكن لا أحد

منهم ينتمى إلى عائلة العبد. وكانت إحدى سيدات اللجنة المسلمات الأخريات حاضرة وكانت سافرة كذلك.... وكانت معظم السيدات مسيحيات تلقين تعليمهن فى بيروت ويتحدثن الإنجليزية بطريقة لا بأس بها. وإلى جانب اليتيمات كان عدد مساو من بنات العائلات الدمشقية الطيبة يدفعن ثمن ما يتلقينه من تعليم. وهؤلاء الفتيات اللائى تتراوح أعمارهن بين السادسة عشرة والثامنة عشرة لم يكن يراهن رجال الصحبة. وكانوا يخرجون البنات والطفلات إلى حديقة كبيرة تحيط بالمنزل كى يغنين أغانى وطنية. وكان الكورس فى إحدى تلك الأغانى يخاطب اليتيمات مذكرًا كلاً منهن بأن أباها مات فى سبيل الحرية ويطلب منها ألا تنسى أنها "بنت العربى"، بينما كانت الطفلات يرددن بأنهن لن ينسين أبدًا مولدهن، ولا الملك(*) حسين الذى حارب من أجل جنسهن، ولا أخيرًا الرئيس ويلسون الذى وضع مبادئ الحرية (وقد أُعِدّ هذا المقطع خصيصًا للجنة الأمريكية).(٢٦)

تُعرَض صورة أشمل لمواقف المتنورين المتشابهين فى الميول والتفكير وأنشطتهم أثناء الفترة السابقة للجنة كينج كرين إلى دمشق فى أمثولة غير عادية بعنوان "الرؤية الصحيحة" نُشرت على الصفحة الأولى من الجريدة الرسمية للحكومة العربية فى مايو من عام ١٩١٩.(٢٧) يبدأ الخيال بوصف للمؤلف جالسًا على مكتبه متأملاً أخبار المظاهرات التى نُظمت فى مصر لإظهار التأييد الشعبى للاستقلال المصرى: "لا نرى مثل هذا التنظيم الجيد للمظاهرات فى معظم الدول الغربية المتقدمة. قلت لنفسى 'يا الله! إنهم يتهمون الشرق وأهله زورًا بالوحشية وعدم النضج وعدم القدرة على محاكاة حضارة الغرب. فما هو أكثر بيانًا لاستعدادهم [للاستقلال] من هذه المظاهرة الممتازة المنظمة تنظيمًا يستحق الثناء؟'" وانزعاجًا للكاتب من تأملاته ومخاوفه بشأن الزيارة المرتقبة للجنة كينج كرين لدمشق، يروح فى النوم. تنقله أحلامه إلى موقع غير مألوف له من الشرق الأوسط يتحدث فيه السكان العربية الفصحى ويرتدون الملابس التقليدية. وتوجد فى خيمة

(*) أظن أنها تقصد الشريف حسين الذى قاد الثورة العربية ضد الدولة العثمانية. (المترجم)

زعيمهم آلة غريبة ومرآتان؛ واحدة تعكس الماضى وتتنبأ الأخرى بالمستقبل. وبعد أن يطلب الكاتب رؤية لمحة من المستقبل، يمضى بقية الحلم ويشاهد الأحداث المقبلة التى تعرض "كالشريط السينماتوغرافى".

كانت أولى رؤى الكاتب هى المستقبل القريب. فعشية وصول لجنة كينج كرين "اجتمع علية القوم والمفكرون فى مؤتمر عام، وأعدوا العدة لإقناع اللجنة بأن الشعب السورى ناضج (وقد استخدمت الكلمات "مدنى" و"عمرانى" و"أدبى" فى مواضع كثيرة من المقال) وبذلك يستحق الاستقلال. ولتحقيق ذلك، كما تقول الأمثولة، يخطط الحاضرون لاستخدام نقابات الحرب والنوادى الوطنية ذات الأسس المحلية لتنظيم مظاهرات شبيهة بتلك التى فى مصر ولتوزيع لافتات على الشعب تطالب بالاستقلال التام:

> تمشيًا مع تلك الخطة وضع كل مواطن شارة على ذراعه وعلى صدره طُبع عليها "تطالب بالاستقلال التام". وضع أصحاب الدكاكين لافتات تحمل هذا الشعار مكتوبة بالعربية والإنجليزية على دكاكينهم. وما إن وضعت هذه الخطط حتى أظهر السكان كافة – بغض النظر عن دينهم أو طائفتهم أو جنسيتهم – تلك اللافتات... ولم يكن من الممكن أن يسير المرء فى الشارع دون أن يرى اللافتات على كل بناية وجدار. ومع تزايد حجم المظاهرة، لصق الناس هذا الشعار على طرابيش الصبية الصغار وطرزوه على العصابات التى تعلو جبين الفتيات الصغيرات. ضحكت حين رأيت رجلاً أصلع كتب الشعار على رأسه. رأيت أصحاب العربات والخيل الذين وضعوا هذا الشعار على وجوه خيلهم وبائعى الحلوى الذين وضعوا الشعار على أغطية حاويات الحلويات والحليب. وقد دهشت بالفعل حين رأيت عمل سكان السهلية؛ فقد كتبوا الشعار بالفوانيس على جبل قسيون بالليل بحيث يمكن قراءته من على مسافة سبعة أميال. وظل الناس يمارسون هذا النشاط إلى أن غادر الوفد دمشق.

بعد أن تُعْجَب اللجنة بما للسوريين من "ذكاء وتقدم وتقدير للاستقلال"، تعود إلى باريس لإقناع مؤتمر السلام بمنح الاستقلال لسوريا. وتحت القيادة الكريمة لفيصل، وهو فى ذلك الوقت ملك سوريا، وتوجيهًا من مؤتمر جديد يفترض أنه يضم نفس الأعيان والمفكرين الذين اجتمعوا فى المؤتمر السابق، يمكن للأمة الآن أن تستمتع بثمار استقلالها:

رأيت... الناس الآن يحولون اهتمامهم إلى تأسيس المدارس والكليات وإلى ألا تكون هناك قرية بدون مدرسة ابتدائية ممتازة. رأيت الرخاء يعم أنحاء البلاد والسكك الحديدية تربط القرى والمزارع الآهلة بالسكان. رأيت الفلاحين يستخدمون أحدث التقنيات الزراعية، والتجارة المتسعة، والصناعة المزدهرة. ظهرت لى دمشق كأكثر المدن تقدمًا من حيث عمارتها. فقد رصفت شوارعها وحواريها بالأسفلت وكان نهر بردى كالسين، حيث يقطع المدينة من الشرق للغرب. وعلى ضفتيه كان هناك كورنيش تقام عليه البنايات شاهقة الارتفاع. ورأيت حلب. كان ماؤها تأتى به قنوات من الفرات فيديم حدائقها ومنتزهاتها ويمسح صحراءها التى لا ماء فيها... أسست المصانع فى أنحاء المملكة بحيث لم تعد للبلاد حاجة إلى البضائع المصنعة الآتية من الغرب، بل تصدر منتجاتها إلى الصين والهند وأفريقيا. لقد أصبح أهلها أغنياء، وازدادت، وانتقلت إلى صدارة الدول المتقدمة.

وكما هو شائع بالنسبة للسرد التنبؤى، فإن دقة رؤية الحالم تقل كلما تقدم فى اتجاه المستقبل. ذلك أن جزءًا كبيرًا مما كتبه عن الأحداث البارزة تبخر حين تنبأ به. فقد اجتمع المؤتمر العام السورى، الذى ضم فى المقام الأول ممثلين وضعتهم خلفياتهم بين "المتميزين"، فى يونيو من عام ١٩١٩ لصياغة قائمة بالمطالب تحظى بالقبول لتقديمها إلى اللجنة الأمريكية.[٢٨] ووزعت الحكومة العربية خطبًا لقراءتها فى صلاة الجمعة، كما رعت بالاشتراك مع الجمعيات السياسية والثقافية والنقابات التى تقرها الحكومة حملات العرائض ونظمت المظاهرات دعمًا لـ"برنامج دمشق" الذى أعلنه المؤتمر.[٢٩] وضمن الناشطون السياسيون المحليون والمخاتير أن تعلّق

المحال التجارية فى أنحاء سوريا على واجهاتها لافتات تحمل شعار "تطالب بالاستقلال التام".[٣٠] أما الرؤية طويلة الأمد الخاصة بسوريا التى تبناها الكاتب – وهى الفكرة المشبعة بالنماذج المثالية المستمدة من أوروبا وكان التعبير عنها من خلال خطاب غريب – فلم يقتصر الأمر على عدم تحققها، بل ثبت أنها استُبعدت من اهتمامات الأغلبية العظمى من الشعب السورى.

ربما كان من الممكن فى ظل الموارد المناسبة أن تستفيد الحكومة العربية وحلفاؤها شيئًا فشيئًا من تأييد الشعب السورى لما لها من "رؤية صحيحة"؛ فلم يكن المتنورون يتمتعون بالمكانة الاجتماعية المطلوبة لاجتذاب موافقة اللانخبة الفورية فحسب، بل كانوا يملكون كذلك سلطات قهرية قد تكون مخيفة بسبب وصولهم إلى مؤسسات الحكم. إلا أنه فى ١٣ سبتمبر من عام ١٩١٩ قررت الحكومة البريطانية خفض الدعم الذى تقدمه للحكومة العربية بمقدار النصف وسحب قواتها من سوريا. وأدى هذا القرار إلى إضعاف الموقفين الاقتصادى والسياسى للحكومة العربية وحلفائها وخلق أزمة لم يخرجوا منها.[٣١] ولأن هذا الإجراء فُسّر على نطاق واسع على أنه نذير بالحكم الفرنسى فى سوريا ("الحماية والانتداب صنوان وهما نذيرا الضم")،[٣٢] فقد بدا تأكيدًا لإفلاس خطة تحقيق استقلال سوريا التام من خلال التفاوض. وبين عشية وضحاها تقريبًا، حل شعار "الإستقلال التام لسوريا داخل حدودها الطبيعية، لا حماية لا وصاية ولا انتداب" محل سابقه، الأقصر طولاً ولكن من الواضح أنه غير مناسب، على اللافتات التى رُفعت فى أنحاء سوريا.[٣٣]

رد اللانخبة على فشل اللجنة

أخفى الأعداء أنفسهم فى النفاق،
ولفوها فى العداوة والبغضاء.
لقد اتخذوا على أنفسهم عهدًا بالوفاء ولكنهم كانوا غير أوفياء،
وقد وثقنا ببعضهم باعتبارهم حلفاء
ولكنهم كانوا خائنين....
ما العيب فى هؤلاء الذين يحملون ميزان الإرشاد
فى أيديهم حتى يخطئوا التعرف على الحق؟

وإذا لم يساعدوا من هم بحاجة إلى المساعدة
ويحققوا النجاح لمن يستحقونه ،
فحينئذ فليتكسر الميزان.(*)

خير الدين الزركلى(٣٤)

يرى كثيرون فى الشرق الأوسط العربى أن ما جرى من اتساع للعلاقات الرأسمالية وإعادة لتنظيم مؤسسات الدولة العثمانية خلال السنوات السبعين السابقة لانهيارها أحدث تغيرات اجتماعية تراوحت بين المشوّشة والفاجعة. فلم يتدن وضع تلك النُخَب المحلية التى تفتقر إلى ثروة الأطيان والصلات البيروقراطية فحسب، بل استشرى التنافس فيما بين النُخَب الراسخة والناشئة على المناصب المرموقة فى بيروقراطية الدولة التى جُدِّد شبابها. وكثيرًا ما بدَّل انتشار الرأسمالية حياة الفلاحين؛ إذ كثيرًا ما كان الفلاحون يجدون أنفسهم تحت رحمة المرابين، ويزرعون المحاصيل النقدية للتصدير، ويكملون دخل الأسرة بالمشاركة فى القوة العاملة الحضرية، بشكل موسمى أحيانًا وبصورة دائمة فى أحيان أخرى. واتسعت المدن الساحلية وبعض المناطق الحضرية خارج أسوار المدن، وكثيرًا ما استقر الوافدون إلى المدن فى أحياء تفتقر إلى التجانس والبُنى الاجتماعية الراسخة (كالمداين فى دمشق والكلاَّسة فى حلب). وما زاد من إرباك حياة اللانُخَب تلك المطالب الجديدة من جانب الدولة (مثل التجنيد الإجبارى الذى كرهه الجميع)، والأزمات الزراعية، وتغيير أنماط ملكية الأراضى، والصراعات على أطراف الدولة العثمانية والحرب العالمية الأولى، والتضخم الذى أعقب الحرب، وعدم الأمان فى الريف.

كان للصدمات الاجتماعية والاقتصادية التى تعرضت لها اللانُخَب والنخب السابقة أثران يتصلان بها. أولاً: بما أن اتساع علاقات السوق وإدخال جهاز موحد للسلطة فى المجالات التى كانت غير منظمة أو ليست منظمة بالقدر الكافى فيما مضى قد حددا بشكل كبير طبيعة العلاقات فيما بين السوريين ووسع مجالها، فقد

(*) هذه ترجمتى للنص، إذ فشلت فى الحصول على ديوان الزركلى رغم طلبى من بعض الأصدقاء فى مصر وسوريا والأردن البحث عنه، وكذلك بعد دخولى شبكة الإنترنت دون العثور عليه. (المترجم)
(**) المشيخانية كنيسة بروتستانتية يدير شئونها شيوخ منتخبون يتمتعون جميعًا بمنزلة متساوية. (المترجم)

ازدادت أهمية الصلات الأفقية والتشاركية والقومية بين السكان على حساب الروابط الرأسية والطائفية والمحلية؛ وهو شرط ضرورى للنشاط الجماعى "الاستباقى" وما يسميه المؤرخ جورج موس George Mosse "تأميم الجماهير".(٣٥) ثانيًا: خلقت الصدمات الاجتماعية والاقتصادية رد فعل أيديولوجيا مضادا بين من وصفوا أنفسهم بـ"المنكوبين"،(٣٦) الذين عبروا مرارًا عن سخطهم من خلال الخطاب الشعبوى الذى أعلى من شأن الروابط التاريخية والمصالح المشتركة التى وحدت السوريين فى مجتمع قومى يقوم على المساواة، وأشاد بالدور الأساسى الذى قامت به اللانُخَب فى الحفاظ على القيم "التقليدية"، وأكد على سلامة حدود المجتمع.

اعتبارًا من سبتمبر ١٩١٩، انتهز الناشطون الشعبويون – الأعيان الذين فقدوا سلطاتهم، والتجار، والقبضايات، والعلماء، والبرجوازية الصغيرة من التجار والعلماء، وغيرهم –(٣٧) فرص التعبئة التى وفرتها التحولات الاجتماعية المطولة والأزمات الاقتصادية والاجتماعية الفورية فى خلق البُنى اللازمة للحركة الشعبوية المستدامة. وعلى امتداد الشهور التسعة التالية، أسس هؤلاء الناشطون مجموعة من المنظمات المتصلة ببعضها (كانت أهمها اللجنة الوطنية العليا ومركزها دمشق، ولجان الدفاع الوطنى المحلية) التى تحدت السلطة وأعاقت اجتماع الحكومة العربية، والمتنورين غير الموثوق فيهم، وممثلى دول الوفاق المجتمعين فى باريس.

اجتذبت المنظمات الشعبوية تأييدًا واسع النطاق، وخاصة بين السكان السُنَّة فى المناطق الداخلية من سوريا، لأسباب عديدة. فكما أوضحنا من قبل، طبقت الحكومة العربية وحلفاؤها خارج الحكومة تكنيكات حديثة لتعبئة الجماهير هيأت جزءًا كبيرًا من السكان للمشاركة فى السياسة الوطنية حتى قبل تأسيس المنظمات الشعبوية، وذلك انتظارًا لقدوم لجنة كينج كرين إلى سوريا. ولكن بينما سعت الحكومة العربية إلى التوصل إلى حل مع دول الاتفاق من خلال التفاوض والتسوية، كانت المنظمات الشعبوية تدعو إلى مبدأ أكثر شعبية للمناهضة النضالية للإمبريالية وكانت توجه الميليشيات التطوعية المحلية ورجال حرب العصابات وتوفر لهم المؤن لمقاومة سلطة الانتداب. وربطت المنظمات الأفراد بالآلة السياسية الوطنية من خلال اللجان الفرعية بالأحياء والقرى واللجنة التفتيشية وشجعت المشاركة عن طريق رعاية الحملات الانتخابية والمظاهرات والتدريب

العسكرى والأنشطة الخيرية. وأخيرًا: تولت المنظمات الشعبوية مسئولية الخدمات – حماية أحياء المدن وتزويدها بالمؤن، وتقدير الضرائب، ومنح التراخيص للاحتكارات، وضمان "السعر العادل" للحبوب، وتوفير الإغاثة للمعوَزين وعائلات الجنود – التى لم يعد بمقدور طبقة الأعيان المحلية والحكومة العربية تقديمها.

وعلى عكس الحالم المجهول وزملائه – الذين كانوا على استعداد لقبول الانتداب المؤقت مقابل المساعدة التكنولوجية والمظاهر الخارجية للحضارة – أبرز المتحدثون الشعبويون رؤية خاصة بسوريا توافق هموم "جماهير الأمة العريضة [التي] لا تقتصر على متعلمى المدن وأعيانها وتجارها الذين يقرءون الصحف اليومية، ويتابعون السياسة الدولية والمحلية، ويهتمون بالاكتشافات العلمية والاستحداث التكنولوجى".(٣٨) واحتقارًا لمطامح النخبة المستغربة ("[الفرنسيون] يريدون فقط امتلاك مصادر الثروة ويحولون الشعب الحر إلى عبيد باسم التقدم، والسوريون وحدهم [سوف] يشعرون بالآثار")،(٣٩) تحاشى المتحدثون الشعبويون تقسيم المجتمع السورى الكامن فى "الرؤية الصحيحة" إلى قسمين – وهو التقسيم الذى يوصم أغلبية ساحقة من الشعب ويستبعدها عن طريق تأليب من يصوغون الرأى العام من المتعلمين والمثقفين ضد اللاَّنُخَب السلبية – وكشفوا عن رؤية خاصة بسوريا اتسمت بالشمولية والعمومية. وبذلك وازن المنظمون الشعبويون بين تعريفهم للرأى العام والتعريف الذى استخدمه وودرو ويلسون وأتباعه فى سوريا:

> للشعب روح تتجاوز ميول الأفراد... وللأمة شخصية مستقلة أقوى من شخصيات أفرادها... ومن يدخلون قلب الشعب السورى... يعرفون أن الرأى العام يتكون من مصدرين؛ أحدهما هو تراثه التاريخى الذى فيه الإيمان القوى والولاء. وهذا ثابت ولا يتزعزع فى جوهره، ومع أنه يغير هيئته فهو لا يمكن إفناؤه أو تدميره. فالأمى العجوز والعالم المتدين والشاب المثقف يحترمون جميعًا التراث التاريخى ويطمحون إلى تحقيق هدف عام... إن الشعب يجبر التأثيرات الخارجية على أن تتوافق مع تراثه ويرغب فى جعل عناصر الرأى العام منسجمة بجعله العنصر الثانى متوافقًا مع العنصر الأول، أى مع التراث التاريخى.(٤٠)

أفزع الموقف الجرىء الذى اتخذه زعماء الحركة الشعبوية والتمكين المحتمل لعناصرها كلاً من المراقبين الأجانب والمتنورين. وما أثار المخاوف كذلك هو ذلك الخطاب الشعبوى المشبع بالصور الإسلامية والوعيد ويزخر بالحكايات التى تتحدث عن "هؤلاء الذين سيبيعون البلاد كأنها تجارة"، وعن المؤامرات الخارجية، والفظائع الفرنسية والصهيونية، وتشويه سمعة المسلمين الأبرياء، والانتقام الشديد. وقال ويليام يل إن "ما يزيد على ٩٠% من المسلمين فى سوريا جهلة ومتعصبون، ويسيطر عليهم قادتهم الدينيون. وهم معادون عداء شديدًا للمسيحيين وللأجانب، ويمكن لقيادتهم المعترف بها ورجال الدين ومُلاّك الأراضى وشيوخ القبائل جرهم بسهولة إلى التجاوزات".[٤١] وبالمثل، صَوَّر طبيب يعمل مع وزارة الخارجية بالحكومة العربية فى خطاب بعث به إلى وزير مالية سابق، الحركة الشعبوية بأنها شكل من أشكال المرض الجماهيرى: "العته الفردى من بين أشد الأمراض التى أعرفها، ولكن الأسوأ منه هو العته التام لأمة من الأمم... لست نبيًا، إلا أننى أرى النتيجة النهائية بوضوح شديد ما لم يعد المتجاوزون للحدود إلى رشدهم."[٤٢]

وبالطبع لم يعد المتجاوزون للحدود "إلى رشدهم". بل على العكس من ذلك فقد عززت الظروف الاقتصادية التى تزداد سوءًا، واتساع نطاق حرب الحدود، والطلبات التى تقدمت بها الحكومة العربية التى تبدو عاجزة ومع ذلك كانت غاصبة إلى حد كبير، وإعلان القرار الذى اتخذته دول الاتفاق فى سان ريمو فى أبريل ١٩٢٠ (بتقسيم سوريا وفرض الانتداب)، دعم الحركة الشعبوية والمنظمات التى أفرزتها والمزيد من القضاء على سلطة الحكومة العربية ومشورة المتنورين. وحين استسلمت الحكومة العربية فى النهاية للإنذار الفرنسى الذى هدد باتخاذ "إجراءات" غير محددة ما لم تقبل الحكومة الانتداب، هبت أعمال العنف – التى خلفت عشرات القتلى فى دمشق ومئات القتلى فى حلب – فى أنحاء سوريا. وفى أعقاب هذا العرض الأخير لـ"حالة الرأى والتراب اللذين سيعمل عليهما الانتداب"، سار الجيش الفرنسى إلى دمشق وبدأت فرنسا احتلالها الذى دام ربع قرن لسوريا؛ بعد عام من اليوم الذى غادرت فيه لجنة كينج كرين الشرق الأوسط.

الواقع أن السياسات المتبعة فى سوريا كانت شديدة الغرابة، نظرًا لأن المفكرين – رجال الرأى العام – ورجال الحكومة أنفسهم أثاروا بكل وسيلة ممكنة الشعب ودفعوه إلى أقصى حد ممكن. وحينذاك، وعلى حين غرة، تراجعوا أمام أصغر عقبة وقفت فى سبيلهم، وتخلوا عن الشعب الذى أصابه الاضطراب، ولم يعرف كيف يعبر عن موقفه.... وخلق ذلك وضعًا من الفوضى العاطفية الضخمة وبدد الثقة التى وضعها أفراد الشعب فى قادتهم. وقد اتهموا قادتهم صراحة بالخيانة إلى أن تلاشت الثقة شيئًا فشيئًا، ولم تكن القيادات التى سلمها الشعب مقاليد الحكم قادرة على القيادة وكانت عرضة للسخرية.

أسعد داغر(٤٣)

عقب الحرب العالمية الأولى، عم العنف جزءًا كبيرًا من العالم اللاغربى، من تركيا مرورًا بالهند إلى الصين وكوريا. ولم يكن الوضع فى الشرق الأوسط العربى مختلفًا، حيث اندلعت الحرائق الهائلة فى مصر (١٩١٩) وفى سوريا (١٩١٩–١٩٢٠) وفى العراق (١٩٢٠). ومع أن كل المناطق التى تأثرت كانت بها حركات سياسية مبرمجة معقدة دائمة (مقابل الحركات التى قد توصف بأنها مؤقتة ودفاعية وما قبل سياسية)(٤٤) لأنها جميعًا كانت خاضعة لعمليات متشابهة – الانتشار غير المتساوى وغير المتماثل للرأسمالية التابعة وإدخال مؤسسات الحكم الحديثة – فقد أشعلت التفاعل الفريد بين المحدِّدات المحلية والإقليمية والدولية كل انتفاضة وشكّلتها.

رغم اقتراح وودرو ويلسون فى البداية إرسال لجنة تضم ممثلين للحلفاء لمجرد التأكد من رغبات الشعب السورى ونقلها، فقد كان للجنة كينج كرين أثر غير مقصود خاص ببلورة الحركة السياسية التى ظهرت لمقاومة فرض الانتداب على سوريا وتحديدها بطرق كثيرة. وبعد أن خُدِع المتنورون بالوعد الضمنى الذى تنطوى عليه جولة اللجنة فى سوريا، شكلوا البُنى التى يسرت تعبئة الجماهير.

ولكن بما أن تلك النخبة كانت موجهة ناحية أوروبا ومؤتمر السلام، فقد نظمت المؤسسات والمظاهرات وحملات الدعاية بغرض أن تقدم للجمهور الخارجى صورة لأمة متقدمة تهفو إلى الاستقلال ومستعدة له. وقد أجلت بذلك مهمة دمج غالبية الشعب فى إطار الشرعية الخاص بها. وكانت نتيجة ذلك أن المتنورين لم يشركوا اللانخبة فى مشروعهم القومى إشراكًا حقيقيًا قط فى الفترة التى سبقت الانتداب الفرنسى؛ فهم لم يتفاوضوا مع الشعب بشأن مسائل الأيديولوجيا والبرنامج، ولم يوجِدوا خطابًا سياسيًا ملزِمًا للانخبة، ولم يقيموا صلات مع الشعب مشابهة لتلك التى أقامتها القيادة الوفدية مع الشعب فى مصر، على سبيل المثال. باختصار، لقد بدأ إعلان تشكيل لجنة كينج كرين والزيارة التى أعقبت ذلك سلسلة غير مقصودة من الأحداث التى كانت ذروتها تقوية النزعة القومية الشعبوية المنفصلة عن توجيه النخب القومية الأكثر تغربًا.

الهوامش

(١) Editor and Publisher, 2 December 1992, iii

(٢) ملاحظات كتبها السير موريس باسكال أليرز من اجتماع مجلس الأربعة الذى عُقد فـــى ٢٠ مارس ١٩٩١ فى Arthur D. Link, ed., The Papers of Woodrow Wilson, vol. 56 (Princeton, 1987), p. 116

(٣) من رئيس الوزراء البريطانى ديفيد لويد جورج إلى الرئيس الفرنسى جورج كليمنصو فى ٢٥ أبريل ١٩١٩، فى المرجع السابق ٥٨: ١٣٤.

(٤) ما لم يذكر غير ذلك، فإن المصطلح "سوريا" يعنى تلك المنطقة من الشرق الأوسط التى تضم حاليًا سوريا ولبنان والأردن وإسرائيل والمناطق المحتلة وغرب العراق.

(٥) Ray Stannard Baker and William E. Dodd, eds., Public Papers of Woodrow Wilson, vols. 5-6: War and Peace: president Message, Addresses, and Public Papers(1917-1925) (New York, 1927). 5:180

(٦) المرجع السابق ٥: ١٦٠-١٦١

(٧) J.C. Hurewitz, ed., The Middle East and North Africa in World Politics: A Documentary Recordvol. 2: British-French Supremacy, 1914-1945 (New Haven, 1979), 112

(٨) للاطلاع على موقف القوميين السوريين فى المنفـــى بمـــصر، انظـــر James L. Gelvin, "Popular Mobilization and the Origins of Mass Politics in Syria, 1918-1920," Ph.D.diss., Harvard University, 1992, 209-211. وانظر كذلك مخطوطـــة الـــسيرة الذاتية لمهيب الدين الخطيب المحفوظة فى دار الوثائق التركية بدمشق.

(٩) Link, The Papers of Woodrow Wilson, 58:328

(١٠) كان وعد بلفور (ويحمل اسم وزير خارجية بريطانيا أرثر بلفور وصـــدر فـــى ٢ نـــوفمبر ١٩١٧) فى صورة خطاب من بلفور إلى الصهيونى البريطانى البـــارز لالـــورد والتـــر ريتشارد. وقد وعد بتقديم الدعم البريطانى لإنشاء "وطن قومى للـــشعب اليهـــودى" فـــى فلسطين. وقدم الوعد دعمًا كانت الحركة الصهيونية فى أشد الحاجة إليه بتـــوفير الإطـــار القانونى للهجرة اليهودية المستمرة وشراء الأراضى فى فلسطين، وهما عمـــودا الـــسياسة الصهيونية لجعل فلسطين الوطن القومى لليهود. وقد أصدر البريطانيون الوعد لعدة أسباب، وهى استباق ما كان متوقعًا أن يكون وعدًا مشابهًا من ألمانيا، وكسب تأييد اليهود فى أنحاء العالم، وخاصة فى الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، الأمر الذى سيساعد فى المجهود الحربى، وأن تكون هناك جماعة تدين للـــسياسة البريطانيـــة داخـــل فلسطين كى تحمى الجانب الشرقى من قناة السويس، وتكون بمثابة منطقـــة عازلـــة بـــين الموقع السورى المنتظر فى سوريا والموقع البريطانى فى مصر، وتوفير جسر برى يربط بين البحر المتوسط والخليج الفارسى (من فلسطين عبر شرق الأردن والعراق إلى الخليج).

(١١) Charles Seymour, ed., The Intimate Papers of Colonel House: The Ending of the War (Boston, 1928), 153, 199

(١٢) Link, The Papers of Woodrow Wilson, 58:322-326

(١٣) Ray Stannard Baker, ibid., 56: 442. كتب بيكر كذلك المدخل التالى فى مذكراته (٢١ مايو ١٩١٩، انظر المرجع السابق ٥٨: ٣٦٨) عن الظروف التى أدت إلى مغادرة اللجنة: "أخبرنى [ويلسون] بنوع من الرضا – وهو يخرج بقليل من المرح من مؤتمراته، وهو يتمتع بهذا المرح اليوم – بأمر مناقشة المسألة السورية صباح اليوم وعن الصراع المستعر فى وجهات النظر بين لويد جورج وكليمنصو. ويبدو أن لويد جورج عارض بهدوء إعطاء إيطاليا (تشجيعًا لتسوية مسألة فيوما)(*) شريحة من سوريا كان كليمنصو قد قرر ابتلاعها. بدا أن هذا التدافع الصريح إلى حد كبير على الأراضى، الذى حورب فى لحظة غضب بدون أية تحفظات، صادف هوى لدى الرئيس. كما كان له تأثير على إحياء الخطة الخاصة بلجنة سوريا (كينج وكرين). وقد أبلغ الرئيس الأربعة، بشكل إيجابى، أن مفوضينا سيتجهون إلى سوريا يوم الاثنين!"

(١٤) طبقًا لما جاء فى تقرير لجنة كينج كرين، فإنه "من المؤكد من التصريحات الشفوية المصاحبة للعرائض أن مصطلح "الاستقلال التام" نادرًا ما يستخدم بمعنى التحرر الكامل من التوجيه الأجنبى كتوجيه دولة الانتداب فى ظل عصبة الأمم، بما أن الطلب كثيرًا ما كان مشفوعًا باختيار الانتداب أو طلب 'المساعدة' الأجنبية. ومع أن عددًا قليلاً من أندية العربية الفتاة كانت ترغب بالتأكيد فى التحرر من السيطرة الأجنبية، فقد كانت الأغلبية العظمى تطالب بالاستقلال وعرفت الانتداب بأنه ليس سوى مساعدة اقتصادية وتقنية".
"Report of the American Section of the International Commission on Mandates in Turkey (28 August 1919), in U.S. Department of State, Papers to the Foreign Relations of the United States, vol. 12: The Paris Peace Conference; 1919 (Washington, D.C., 1947), 767.

(١٥) Link, The Papers of Woodrow Wilson, 58:133-134

(١٦) انظر Arthur S. Link, Wilson the Diplomatist: A Look at His major Foreign Policies (Baltimore, 1957), 12

(١٧) Woodrow Wilson, "Political Sovereignty," فى Selected Literary and Political Papers and Addresses of Woodrow Wilson (New York, n.d.), 91-92

(١٨) انظر على سبيل المثال Woodrow Wilson, "The Character of Democracy in the United States" فى المرجع السابق ٨٩-٩٣.

(*) الاسم السابق لمدينة لريكا الحالية الواقعة على البحر الأدرياتيكى جنوب غربى زغرب. وقد خضعت فى أوقات مختلفة لكل من النمسا وكرواتيا وفرنسا والمجر واستولى عليها الإيطاليون فى عام ١٩١٩. وضمنت معاهدة رابالو (١٩٢٠) وضعها كمدينة مستقلة، إلا أن إيطاليا ضمتها رسميًا إلى أراضيها بعد ذلك بأربع سنوات. وفى عام ١٩٤٧ نقلت رسميًا إلى يوغوسلافيا. (المترجم)

(١٩) G.W.F. Hegel, Philosophy of Right, trans. T.M. Knox (New York, 1952), 204

(٢٠) فى مقابلة مع إيدا إم تاربيل، اقتبس ويلسون من قصيدة The Princess لألفريد لورد تينيسون: "إنها دولة ولاشك، بحكامها ومحكوميها -/شيء من الواجب وبعض من الولاء/ شيء من الواجب من احترام للقوانين التى وضعناها بأنفسنا/بعض من القوة الصبورة لتغييرها حين نشاء/ شيء من الرجولة المدنية فى مواجهة الجماهير". Collier's, 28 October 1916, 37

(٢١) للاطلاع على إستراتيجية لجنة كينج كرين، هناك قائمة كاملة بالجماعات التى استقبلتها ونتائج ذلك، انظر "Report of the American Section of the International Commission" وهو مقتبس فى الهامش (١٣) أعلاه.

(٢٢) المرجع السابق، ٨٦٣.

(٢٣) William Yale, "A Report on Syria, Palestine, and Mount Lebanon for the American Commissioners," Yale Papers, Boston University, Box X/Folder 8/22-23

(٢٤) لمزيد من التفاصيل عن "الطبقات الوسطى" ودورها فى الحركات الوطنية، انظر E.J. Hosbawm, Nations and Nationalism Since 1780: Programme, Myth, Reality (Cambridge, 1990), 90-94, 117-122 و Miroslav Hroch, Social Preconditions on National Revival in Europe: A Comparative Analysis of the Social Composition of Patriotic Groups Among Smaller European Nations, trans. Ben Fowkes (Cambridge, 1995) وخاصة ١٢٩- ١٥٥. للاطلاع على مناقشة لطبيعة طبقة الأعيان الحضرية المتغيرة خلال القرن التاسع عشر، انظر Philip Khoury, Urban Notables and Arab nationalism: The Politics of Damascus, 1860-1920 (Cambridge, 1983)

(٢٥) من المهم أن نشير إلى أنه على عكس افتراضات ويليام يل وغيره من المراقبين الغربيين، فإنه لا الحكومة العربية ولا أى من المنظمات المتحالفة كانت تشكل كتلة واحدة متماسكة. بل إن الحكومة والأندية السياسية والثقافية كانت تضم أعضاء يعتنقون مجموعة مختلفة من الأيديولوجيات والممارسات. فعلى سبيل المثال، فإنه فى نهاية خريف ١٩١٩ كان "الفتاة" يضم ثلاثة فصائل، هى "الرافضون" الذين يرفضون دعم أى انتداب، وفصيل "الموالين لبريطانيا والمعادين لفرنسا" المتحالف مع الأمير فيصل، وفصيل لا يزال لديه أمل فى انتداب أمريكى. انظر عزت دروازة، مذكرات وتسجيلات (دمشق ١٩٤٨)ن ٢: ٧٦-٧٧ و٨١-٨٢، و85-74 ,55-63 ,"Gelvin, "Popular Mobilization. وهو يشير فى هذا المقال إلى أن مصطلح "الحكومة العربية" يشير إلى فصيل الحكومة التى تضم الأمير فيصل وحاشيته وحلفاءه.

(٢٦) India Office, London: L/PS/10/802. Gertrude Bell, "Syria in October 1919," 15 November 1919, 11

(٢٧) العاصمة، ٧ مايو ١٩١٩، ١-٢.

(٢٨) انظر Khorry, Urban Notables, 86-88 ويوسف الحكيم، ذكريات، المجلـد ٣: سـورية والعهد الفيـصلى (بيـروت ١٩٦٦)، ٩٠-٩٧، و Safiuddin Joadar, Syria Under the French mandate: The Early Phase, 1920-1927 (Dacca, 1977), 209-211

(٢٩) Archives Diplomatiques, Nantes (hereinafter AD): 2430/no no. Cousse to Dame, 18 April 1919; Ministère des Affaires Estrangers, Paris (hereinafter MAE): L:AH vol. 4/237-239; Picot to Pichon, 22 May 1919; MAE L:SL vol. 14/#897; Picot to MAE, 17 June 1919; MAE L:SL vol. 44/3D; Minault (Latakia) to Administrateur du Vilayet Berouth, 18 July 1919; Ministère de la Defence, Vincennes (Hereafter MD) 7N4182/Dossir 4/340; Picot to MAE 21 July; MAE L:SL vol. 43/39-41. "Resieignement d'Agent," 10-20 July 1919; AD 2430 Dossier Confidential-Dèpart/#240, 11 August 1919. وللاطلاع علـى نصوص الخطب التى وزعت فى ١١ و١٨ أبريل ١٩١٩، انظر AD 2343/286, Cousse to Haut Commissionaire, 24 April 1919.

(٣٠) MD L:SL vol. 12/32-38. Cousse to Haut Commissionaire, 6 April 1919; Gelvin, "Popular Mobilization," 321-322

(٣١) انظـر Malcolm Russell, The First Arab State: Syria Under Faysal, 1918-1920 (Minneapolis, 1985), 93-131.

(٣٢) انظر منشورًا بعنوان "الاستقلال أو المـوت" فـى MAE L:SL vol. 43/72-73, 21 July 1919 (بالعربية مع ترجمة فرنسية له).

(٣٣) انظر Gelvin, "Popular Mobilization," 240.

(٣٤) خير الدين الزركلى، ديوان الزركلى: الأعمال الشعرية الكاملة (عمان [؟]، بـلا تـاريخ)، ٢٤-٢٥.

(٣٥) انظـر Charles Tilly, Louise Tilly, and Richard Tilly, The Rebellious Century, 1830-193 (Cambridge, mass., 1975), 51-53 و George L. Mosse, The Nationalization of Masses: Political Symbolism and Mass Movements in Germany from Napoleonic Wars Through the Third Reich (New York, 1977).

(٣٦) للاطلاع على نسخ من التى تحمل توقيع "المنكوب"، انظـر MAE L:SL vol. 43?62, 64 n.d.; MD 7N4182/Dossier 4/34. Picot to MAE, 21 July 192.

(٣٧) للاطلاع على قائمة بخلفيات القيادة الأساسية والثانوية للجنة الوطنية العليا فى دمشق، انظر Gelvin, "Popular Mobilization," 125-130, 457-458.

(٣٨) محب الدين الخطيب، "وظيفة التوجيه" العاصمة، ١٦ أكتوبر ١٩١٩، ١-٢.

(٣٩) Foreign Office, London: FO371/5188?E7808/#42. "Arabic Press Abstracts for week ending June 14, 192," 26 may 1920

(٤٠) العاصمة، ٢٣ أكتوبر ١٩١٩، ١-٢. من المهم مقابلة هـذا التـصريح بتـصريح وودرو ويلسون: "حين أحاول تحليل أفكار الناس وأسعى إلى التعبير عنها فأنا لا أندهش فى البداية إذا كان هناك خلاف. إن لدى ثقة قوية فى أن أفكارهم سوف تتحد مع أفكـارى." اقتبـسه .Daniel Halevy, President Wilson, trans. Hugh Stokes (New York, 1919), 244

(٤١) Yale, "A Report on Syria," 24

(٤٢) Sudan Archives, University of Durham: SA/493/6/51. Amin M'aluf to Ahmad Shuqayr, 1 June 1920

(٤٣) أسعد داغر، مذكراتى على هامش القضية العربية (القاهرة ١٩٥٦)، ١٢٢.

(٤٤) انظـر Tilly, Tilly and Tilly, The Rebellious Century, 50-54 و E.J. Hobsbawm, Primitive rebels: Studies in Archaic Forms of Social Movements in the 19th .and the 20th Centuries (New York, 1959), 1-2, 110

الفصل الثانى

"سفير العرب":
بعثة لوك وتغيير دبلوماسية التنمية الأمريكية فى الشرق الأدنى ١٩٥٢- ١٩٥٣

بول دابليو تى كينجستون

يبحث هذا الفصل سياسة الرئيس هارى إس ترومان تجاه الشرق الأدنى[١] فى السنوات الأخيرة من إدارته.[٢] وهو يركز على إنشاء مكتب إقليمى مركزه بيروت فى عام ١٩٥١. وكانت مهمة المكتب تنسيق سياسة الولايات المتحدة الاقتصادية فى المنطقة بما فى ذلك المساعدات الرأسمالية من برنامج الأمن المشترك MSP، ومساعدات اللاجئين التى توجه من خلال إدارة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (الأونروا UNRWA) والمساعدات الفنية من إدارة التعاون الفنى TCA، التى أشيع تسميتها بالنقطة الرابعة Point Four. وعين ترومان المصرفى الشاب إدوين لوك الابن Edwin Locke Jr. رئيسًا للمكتب. وكان لقبه الرسمى المساعد الخاص لوزير الخارجية، وكان على درجة سفير ويتصل مباشرة بالرئيس.[٣]

كانت "بعثة لوك" لافتة للانتباه من نواح عديدة. أولاً: فقد أصبحت حدثًا منسيًا فى تاريخ السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط يعكس الإهمال العلمى بصورة أكثر عمومية للسياسة الأمريكية فى المنطقة فى الأعوام الأخيرة من حكومة ترومان. والتصور السائد خاص بالانجراف والإحباط الناتجين عن الفشل فى التوصل إلى أية تسوية سياسية للصراع العربى الإسرائيلى والصعوبات الموازية فى تمويل المقاربة الاقتصادية لإحلال السلام، وكان ما يرمز لذلك هو تلك التوصيات الحذرة لمهمة الاستطلاع الاقتصادى ESM فى عام ١٩٤٩. إلا أن هذا الفصل يشير إلى أن حكومة ترومان حاولت إحياء المقاربة الاقتصادية لإحلال السلام فى أوائل الخمسينيات. وبذلك تظهر مهمة لوك باعتبارها حلقة بين البداية

الأولى لمهمة الاستطلاع الاقتصادى فى عام ١٩٤٩ والمحاولات اللاحقة التى قام بها إيريك جونسون Eric Johnson فى عهد إدارة أيزنهاور لإحياء النوع نفسه من المقاربة. أخيرًا: يمثل إرسال بعثة لوك كذلك محاولة مرتبة، وإن فشلت، لتشجيع مقاربة أمريكية أكثر إقليمية للشرق الأدنى، مما يعد خروجًا عن التأكيدات الأمريكية السابقة على الثنائية.

القضية الرئيسية المتنازع عليها هنا هى ما إذا كانت المقاربة الاقتصادية لتحقيق الأهداف الأمريكية فى المنطقة واقعية أم لا. ومن المؤكد أن إنشاء المكتب الاقتصادى الإقليمى وتعيين لوك قوبل فى دوائر عديدة بقدر كبير من الطنطنة. فقد حملت صحيفة "النيويورك تايمز" New York Times الخبر على صدر صفحتها الأولى.(٤) ونقل البريطانيون، الذين تأثروا إلى حد ما بتعيين لوك، مكتبهم الاقتصادى الإقليمى، وهو قسم التنمية بمكتب الشرق الأوسط البريطانى BMEO، إلى بيروت.(٥) وابتهجت الدول العربية لاحتمالات الوجود الأمريكى الاقتصادى الأقوى فى المنطقة. وكما سنرى، فقد حظى الإعلان بثناء هؤلاء الذين طالما نادوا داخل الولايات المتحدة بتطبيق سياسة على غرار مشروع مارشال Marshall Plan فى المنطقة، والواقع أنه كان نتيجة لضغط هؤلاء.

رغم البداية الواعدة، انتهت بعثة لوك بالعار، ثم بالنسيان فى النهاية؛ فقد استقال لوك بعد عام من تعيينه دون أن يُحدث أى تغيير يحظى بالتقدير فى السياسة الاقتصادية الأمريكية فى المنطقة، وحُل المكتب الاقتصادى الإقليمى فى بيروت. وبعد بحث موجز لأصول الدبلوماسية الاقتصادية الأمريكية فى الشرق الأدنى، أبدأ فى بحث الأسباب التى وراء عدم ثبات مقاربة ترومان الاقتصادية للشرق الأدنى بهذا القدر من السوء. ويستتبع هذا بحث علاقة بعثة لوك بأعمدة سياسة التنمية الأمريكية الثلاثة فى المنطقة، وهى المساعدات الفنية فى ظل برنامج النقطة الرابعة، والمساعدات الرأسمالية فى ظل برنامج الأمن المشترك، ومساعدات اللاجئين التى توجه من خلال الأونروا. ويدور جزء من التفسير حول شخصية لوك نفسه الذى ظهر، من خلال إصراره على المطالبة باتباع نهج أكثر موالاة للعرب، باعتباره نموذجًا مبكرًا إن لم يكن غير محتمل لتلك المجموعة من مسئولى وزارة الخارجية الأمريكية الذين وصفوا بأنهم "مستعربون" Arabists.(٦) وكانت على نفس القدر من الأهمية تلك الصلاحيات التى أعطيت للوك وغطت فحسب

على الصراعات الأساسية بين أهداف الأطراف البيروقراطية العديدة، وساعدت على تقويض "الإرادة الجماعية" الخاصة بإدارة ترومان. إلا أنه لابد فى النهاية من بحث المسألة ليس على مستوى الشخصيات وتنفيذ السياسات، بل على مستوى المقاربة الفلسفية. ويمثل لوك جيلاً من الأمريكيين الذين كانوا يعتقدون أن ضخ الأموال والخبرة الأمريكية فى المناطق المضطربة من العالم المتخلف قد يساعد على خلق بيئة سياسية أكثر تعاطفًا على المدى القصير، بينما يضع الأساس للنمو المستدام ذاتيًا، وبالتالى الاستقرار السياسى على المدى الطويل. وتتعرض الافتراضات التى وراء هذه المقاربة المتفائلة للتشكيك علانية فى الوقت الراهن. فنادرًا ما يشجع رأس المال والتكنولوجيا فى حد ذاتهما التنمية. كما أن التنمية لا تشجع الاستقرار السياسى بالضرورة. ورغم ذلك فقد كانت تلك هى الافتراضات التى حكمت السياسة فى فترة الحرب الباردة، ويجدر أن نذكِّر أنفسنا كيف كانت سيطرتها قوية على واضعى السياسات ومخططى التنمية.

أصول مقاربة ترومان الاقتصادية للشرق الأدنى

يمكن العثور على جذور الدبلوماسية الاقتصادية الأمريكية فى الشرق الأدنى فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فى مشاركة الولايات المتحدة فى زمن الحرب فى مركز إمداد الشرق الأوسط MESC. وفى النهاية أصبح المركز، الذى أُقيم فى الأصل لتنظيم تدفق الواردات والصادرات من المنطقة وإليها للحفاظ على مساحة للأغراض العسكرية، مشاركًا فى ترويج الإنتاج الاقتصادى الإقليمى. وقد أجاد القيام بهذه المهمة الأخيرة بصورة جعلت البعض يبدأ فى بحث فكرة استمرار الوظائف التنموية الخاصة بالمركز بعد الحرب. ورغم بعض البحث المبدئى والمؤيد، رفضت الحكومة الأمريكية الفكرة فى النهاية، وحُل المركز فور انتهاء الحرب. وكانت أهداف ثلاثة وراء ذلك. أولاً: كانت هناك رغبة قوية فى عدم استمرار تولى المسئولية المالية الخاصة بالإمبراطورية البريطانية فى المنطقة (وهو ما كان هناك شعور بأن أية مقاربة اقتصادية سوف تفعله). ثانيًا: كان هناك إحساس قوى كذلك بأن المقاربة الثنائية للشرق الأدنى سوف تخدم المصالح التجارية الأمريكية بشكل أفضل بالسماح لتوسع التجارة والاستثمارات الخاصة

الذى لا يعوقه عائق فى المنطقة. وأخيرًا: فرضت الأصولية الاقتصادية فى الولايات المتحدة قيام الاستثمار الخاص بتشجيع التنمية الاقتصادية فى الأجزاء "المتخلفة" من العالم كأحسن ما يكون التشجيع. ومن ثم لابد أن تقوم السياسة الاقتصادية الأمريكية الأساسية فى الشرق الأدنى على الثنائية مع التأكيد على القطاع الخاص.

أجبرت ثلاثة عوامل واضعى السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط على تغيير تلك الحسابات، وهى الصراع العربى الإسرائيلى، والحرب الباردة الناشئة، وظهور القومية العربية المعادية للغرب. فعلى سبيل المثال، أجبرت حرب فلسطين فى عام ١٩٤٨ وما تلاها من اضطرابات فى العالم العربى، واضعى سياسة الشرق الأدنى الأمريكية على مزيد من التفكير بشكل إقليمى. أدى هذا إلى بدء سلسلة من اجتماعات رئيس البعثة التى عُقد أولها فى استنبول فى نوفمبر ١٩٤٩. كما أسفر عن ظهور موقف أكثر تأييدًا للوجود الإقليمى البريطانى، وعلى الأخص سلسلة القواعد العسكرية البريطانية فى أنحاء المنطقة من قبيل تلك التى فى السويس، وحدَت – كما أشار دابليو آر لويس W.R. Louis – بواضعى سياسة الشرق الأدنى الأمريكية إلى التغاضى عن المنظومة الأمنية الإقليمية الخاصة ببريطانيا، إن لم يكن عدم تحمل مسئوليتها المالية.[٧] وأدى هذا فى النهاية إلى الاقتراح الأنجلو أمريكى المشترك (الذى وُلِد ميتًا) لإنشاء قيادة الشرق الأوسط MEC فى أكتوبر ١٩٥١. وأخيرًا: مُد هذا الاهتمام الجديد بالإقليمية إلى المجال الاقتصادى، مثل إرسال بعثة الاستطلاع الاقتصادى برعاية الأمم المتحدة وبرئاسة جوردون كلاپ Gordon Clapp المدير السابق لهيئة وادى تينيسى TVA.

تولى كلاپ مهمته بحماس وبحث فى البداية إنشاء منظمتين؛ واحدة للتعامل بشكل حصرى مع إغاثة اللاجئين، والأخرى للتعامل بشكل أكثر مباشرة مع التنمية الاقتصادية. والواقع أن المنظمة الثانية كانت إعادة ظهور لاقتراح بريطانى قديم بإنشاء مجلس تنمية الشرق الأوسط. وكان كلاپ يحظى بتأييد قوى فى تلك الرؤى من جورج سى ماكجى George C. McGhee مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى؛ وكان كلاهما يؤمن بقدرة التنمية الاقتصادية على محو المشاكل السياسية المستعصية. ولم تسفر مؤتمرات رئيس البعثة عن مقاربة إقليمية متماسكة، وإنما كانت بمثابة منتدى لتبادل المعلومات فحسب. بل إن كلاپ قلل إلى

حد كبير من شأن أفكاره الطموحة أصلاً. وبدلاً من منظمتين، أدمجت الأمم المتحدة وظيفتي الإغاثة وإعادة التوطين في منظمة واحدة، هي الأونروا. وقد فرض هذا الحذر عددًا من العوامل. فقد انتهى كلاب نفسه في تقريره النهائي إلى أن "المنطقة ليست مستعدة، والمشروعات ليست جاهزة [و] والناس والحكومات ليسوا مستعدين لتنمية واسعة النطاق".[٨] بل إن البريطانيين غيروا نبرتهم وأثاروا اعتراضات قوية لفكرة إنشاء منظمة تنمية إقليمية خوفًا من إثارة حفيظة القوميين العرب. ودعوا بدلاً من ذلك إلى إنشاء مجلس تنمية في كل دولة.[٩] ونشهد بذلك تغيرًا لافتًا للانتباه، حيث تبتعد بريطانيا، القوة الإمبريالية المحتضرة، عن السياسة الإقليمية، بينما تبحث الولايات المتحدة، القوة الإمبريالية الناشئة، بعناية قدرة السياسة الإقليمية في ضوء أكثر تأييدًا. إلا أن بدء النقطة الرابعة في عام ١٩٥٠ بدا وكأنه يقدم شيئًا من السلوى وأصبحت في سنواتها الأولى نشطة في دول الشرق الأوسط المستقلة، وخاصة إيران ولبنان والأردن، حيث وقعت أول اتفاقية في ظل النقطة الرابعة.

إلا أن عام ١٩٥١ شهد استقطابًا ضخمًا في المجالين الكوني والإقليمي. إذ كان هناك إحياء للمناقشات الخاصة بجدوى المقاربة الاقتصادية للدبلوماسية، وهو ما دفعت إليه الحرب الكورية وأطلق شرارته تأميم رئيس وزراء إيران محمد مُصَدِّق لشركة النفط الأنجلو إيرانية في مارس، واغتيال الملك عبد الله عاهل الأردن في يوليو، وإلغاء حكومة الوفد لمعاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا في أكتوبر. وعلى المستوى الكوني، كانت ذروة ذلك إنشاء برنامج الأمن المشترك الذي كانت مهمته الأساسية التنسيق بين برامج المساعدات الاقتصادية والفنية والعسكرية كافة فيما وراء البحار. وعلى المستوى الإقليمي، أدى هذا في البداية إلى تخصيص ١٦٠ مليون دولار للشرق الأدنى من برنامج الأمن المشترك. وأدى بعد ذلك إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي أيدته الولايات المتحدة لتعزيز قدرة الأونروا لتشجيع إعادة توطين اللاجئين، وكذلك الإغاثة بتقديم ميزانية موسعة قدرها ٢٥٠ مليون دولار على مدى ثلاث سنوات. وأخيرًا: بناء على توصية قوية من ماكجي، أنشأ الرئيس ترومان المكتب الاقتصادي الإقليمي في بيروت كآلية لتنسيق كل النشاط الاقتصادي الإقليمي. وبتعيين لوك رئيسًا للمكتب في ١٣ نوفمبر ١٩٥١، بدا أن المقاربة الاقتصادية الإقليمية لضمان السلام والاستقرار في الشرق الأدنى سوف تتاح لها الفرصة في النهاية كي تعمل.[١٠]

لوك والنقطة الرابعة ولبنان

بدا لوك الشاب ابن الأربعين اختيارًا موفقًا لرئاسة المكتب الاقتصادى الإقليمى، حيث جمع بين الحياة العملية الناجحة فى القطاعين العام والخاص والاهتمام بالشرق الأوسط. وكانت خبرته فى القطاع العام، التى اكتسبها أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة، رائعة وشملت مناصب مثل المساعد التنفيذى لدونالد نيلسون Donald Nelson رئيس مجلس الإنتاج الحربى (١٩٤٣-١٩٤٤)، والممثل الشخصى لترومان لدى تشانج كاى شيك فى الصين (١٩٤٥)، والمساعد الخاص لترومان فى البيت الأبيض (١٩٤٦). إلا أن بيئة لوك الطبيعية كانت القطاع الخاص، حيث أدت فطرته الواضحة وجاذبيته الودودة فى النهاية إلى تعيينه فى عام ١٩٤٦ نائبًا لرئيس بنك تشيس مانهاتن Chase Manhattan Bank فى عام ١٩٤٦. وقد استغل منصبه فى خلق العديد من الفرص التجارية فى الشرق الأوسط، وبالأخص فى المملكة العربية السعودية، حيث دخل فى مفاوضات لبناء مصنع للأسمنت، ثم مصنع للكوكاكولا فيما بعد. وفى النهاية أكسبته مشاركته المتنامية فى المنطقة مقعدًا فى مجلس محافظى الجامعة الأمريكية ببيروت. ولذلك كان يُنظر إلى لوك على أنه الشخص المحدد الذى يمكنه تفعيل المقاربة الاقتصادية لتحقيق السلام والأمن فى الشرق الأدنى.(١١)

وصل لوك إلى بيروت فى أوائل ديسمبر من عام ١٩٥١. وبدت تلك اللحظة المناسبة للوصول. فبعد مفاوضات مطولة بشأن شروط المشاركة الأمريكية فى أنشطة التنمية،(١٢) اتفقت الحكومة اللبنانية على التصديق على الاتفاقية العامة للنقطة الرابعة فى نوفمبر ١٩٥١، وكانت تتطلع بعد الإعلان عن تعيين لوك الذى أعقب ذلك إلى قدر كبير من ضخ المساعدات الأمريكية فى البلاد. ولذلك لقى لوك عند وصوله ترحيبًا وديًا وعظيمًا، من ذلك النوع الذى يليق بالراعى الجديد المحتمل. وقد دُهش هارولد ماينور Harold Minor الوزير المفوض الأمريكى فى لبنان إلى حد كبير من الطريقة التى استقبل بها اللبنانيون وصول لوك؛ أو "القديس لوك" كما أسمته جريدة يسارية لبنانية فى إشارة ساخرة إليه. وكرد فعل لإحدى حفلات الاستقبال التى أقيمت على شرف لوك، كتب ماينور: "لم أحضر طوال السنوات الكثيرة التى أمضيتها فى العمل الدبلوماسى حفلاً بهذا القدر من المرح والود. كان اللبنانيون يتحركون بنشاط وحماس فحسب... كان الأمر أشبه بتجمع

لمشاهدة كرة القدم." ومضى بعد ذلك ليشير إلى أن الحكومة اللبنانية بدت مستعدة للتعاون مع لوك إلى حد "لم نجرؤ أن نتمناه".[١٣] ومن المؤكد أن لوك سيصبح عزيزًا لدى مجتمع بيروت، حيث سيحل ضيفًا على العديد من حفلات العشاء، وسيكون فى مرات عديدة ضيفًا شخصيًا للرئيس فارس الخورى فى منزله بالجبل. وكان ذلك هو نوع الوصول إلى مستويات السلطة العليا فى لبنان الذى لم يكن الممثلون الأمريكيون يعرفونه حتى ذلك الوقت.

بدا لوك منذ البداية عازمًا على انتهاز فرصة هذا الجو المبشر بالخير. ولم يكن قد مضى على وصول لوك إلى بيروت إلا يوم واحد حين كتب على الفور إلى مرجعه فى وزارة الخارجية الأمريكية أرثر جاردنر Arthur Gardiner يشير إلى أن توسعًا كبيرًا فى برنامج التنمية الخاص بالدول العربية سيكون ضروريًا ما إذا أريد النجاح لمهمته.[١٤] وبعد أسبوع كان لوك ينقل هذه الأفكار إلى ترومان، متجاوزًا وزارة الخارجية وإدارة التعاون الفنى. وسوف يصبح هذا ملمحًا من ملامح مهمة لوك، وقد كشف عن مقدار تصوره لمدى اعتماده على تأييد ترومان الشخصى (وهو ما اتضح أنه تصور خاطئ). ومع ذلك فإن هذه الرسالة مهمة لأنها تحدد النبرة الخاصة بمهمته ككل. وكتب لوك أن الشيء الأساسى هو أنه "لابد من إضفاء المزيد من الحياة على برامج مساعداتنا هنا وفى دول الشرق الأوسط الأخرى". ولم يكن هناك "الكثير جدًا من الخطط والقليل جدًا من العمل" فحسب (وهى الشكوى التى تُسمع بصورة عامة بين الحكومات فى المنطقة فيما بعد)، بل إن الخطط التى كان يجرى تنفيذها فى ظل برنامج النقطة الرابعة لم تكن تحدث ذلك الأثر الكبير من الناحية الاقتصادية أو النفسية. وكانت تلك هى الأجندة التى حددها لوك بنفسه "لجعل هؤلاء الناس [العرب] يفكرون فى الإيجابيات وليس السلبيات". وفى الربط التقليدى بين المقاربة الاقتصادية وإحلال السلام، أكد لوك على أنه "إذا أمكننا جعلهم يبدءون بطريقة مهمة فى تنمية الموارد الطبيعية شديدة الجاذبية التى لديهم، فإنى أعتقد أن المشاكل السياسية سوف تصبح فجأة أقل صعوبة فى حلها".[١٥]

كان لوك يبحث عن مشروعات الصدمة لتنفيذ مهمته فى الشرق الأوسط، وبدا فى لبنان أن هناك مشروعًا جاهزًا، وهو مشروع نهر الليطانى. وكانت لبنان أولى الدول التى تلقت مساعدات من النقطة الرابعة، حتى قبل التوقيع على الاتفاقية

العامة. كان ذلك فى صورة مهمة مسح لحوض نهر الليطانى، وبدأها أول مدير للنقطة الرابعة الدكتور هنرى بينيت Henry Bennett، فى رحلته الافتتاحية إلى الشرق الأوسط كطريقة لبث النشاط فى إدارة التعاون الفنى التى أُسست حديثًا. إلا أنه بعد ستة أشهر طفا على السطح فى الصحافة اللبنانية إعراب عن الاستياء من عدم وجود نتائج ملموسة فورية، وكان هناك مزيد من الخوف من أن يوجّه المشروع لمصلحة المواطنين اللبنانيين الخاصين، وربما إسرائيل. وكانت النتيجة هى ما أشار إليه أحد التقارير على أنه "حملة نشطة" فى الصحافة اللبنانية ضد ربط النقطة الرابعة بمشروع نهر الليطانى.(١٦) ومع أن أحد أول أعمال لوك العامة هو إصدار بيان يفند فيه تلك الانتقادات، فواقع الأمر أنه اعتبرها صحيحة.(١٧) فطبقًا لما قاله لوك، كانت المشاركة الأمريكية فى مشروع نهر الليطانى، التى كانت تقوم على المساعدة الفنية، مصممة بطريقة سيئة لا تحدث نتائج سريعة. كما أنه لم يكن من المحتمل أن يجتذب ما يزيد على "التعاون المتردد غير المتحمس من جانب اللبنانيين بدافع الأدب".(١٨) بينما كان المطلوب هو قدر أكبر من ضخ رأس مال التنمية، وكان هذا على وجه التحديد هو ما لا يمكن للبنان توفيره. فقد كانت أمواله العامة غير كافية لتلبية حاجات مشروعات التنمية، وحتى حين كان رأس المال يتوفر كان من الصعب جدًا إنجاز أى نوع من الإجماع السياسى بشأن الاستفادة منه. كما أنه لم يكن يبدو أن ذلك النوع من الاستثمار الخاص اللازم للمشروعات الكبرى متيسرًا، كما دل على ذلك فشل الحكومة السورية فى جمع رأس المال اللازم لتطوير ميناء اللاذقية من خلال بيع السندات العامة. وكان لوك يرى أن ضخ رأسمال التنمية الأمريكى سوف يحل هاتين المشكلتين؛ فهو سيوفر نقطة "انطلاق" للنمو الاقتصادى المستدام ويحسّن المناخ للاستثمار الخاص. وسوف يضع هذا كله بدوره الأسس النفسية للتحالف السياسى الأشد قوة.

إلا أنه لم يكن كل ممثلى الولايات المتحدة فى لبنان مسرورين بوصول لوك المؤثر إلى حد ما إلى بيروت وبما وعد به من توسيع ضخم للمساعدات الأمريكية للشرق الأوسط. وكان جُل هذه المعارضة صادرًا عن فريق النقطة الرابعة الذى تعهد لوك بتوسيع برنامجه. وكان جزء من المشكلة نابعًا من الارتباك بشأن طبيعة تكليف لوك على وجه التحديد. فحين أنشئ المكتب الاقتصادى الإقليمى فى البداية، أكدوا للمسئولين الميدانيين فى النقطة الرابعة أن تكليف لوك لن يسمح له بالتدخل فى العمل المحدد الخاص ببرامج البلاد أو بتعدى سلطة المديرين القُطريين

المحليين. وكانت إمكانية تحقيق ذلك عند الممارسة العملية بمثابة إشكالية؛ فمن المؤكد أن البريطانيين كان لهم نصيبهم من المشاكل الإدارية عند بدء فتح مكتب الشرق الأوسط البريطاني القائم على أساس إقليمي في عام ١٩٤٥.[١٩] وباختيار بيروت مقرًا رئيسيًا للوك، وبإرساله في وقت كانت فيه النقطة الرابعة خالية من مديرها القُطري هوليس بيتر Hollis Peter، بدا أن واشنطن كان تبحث عن المشاكل.[٢٠]

لم تكن المشاكل بحاجة إلى وقت طويل كي تظهر. فبعد أقل من شهر من وصول لوك، اشتكى أحد العاملين في النقطة الرابعة، وهو ريتشارد فارنزورث Richard Farnsworth، في خطاب شخصي إلى بيتر من أن عملياتهم في بيروت قد استُولي عليها "برمتها" إلى حد أن الحكومة اللبنانية باتت تتقدم بطلبات مشروعاتها إلى مكتب لوك مباشرة.[٢١] وبعد ما يزيد على الشهر، كان العاملون في مكتب النقطة الرابعة في لبنان يشكون من "تصور لوك". فقد كتب المسئول الأمريكي ويليام كروكيت William Corcket: "إنه مازال 'Mr. TCA' في لبنان. ويُهيأ لي أنه سيظل كذلك مادام في بيروت."[٢٢] وحين وصل بيتر أخيرًا إلى بيروت في نهاية شهر مارس، اضطر لقضاء معظم وقته في توضيح المدى الحقيقي لسلطة لوك للبنانيين، وللوك نفسه.[٢٣]

لو كان الارتباك إداريًا فحسب لهان الضرر الذي لحق بالسياسة الأمريكية في البلاد. إلا أن الصراع الحقيقي في بيروت كان يدور حول قضايا سياسية أساسية؛ وهي القضايا التي لم تُحل الحل المُرضي نتيجة لدمج النقطة الرابعة مع برنامج الأمن المشترك في مايو ١٩٥١. وكانت مقاربة النقطة الرابعة، التي تلخصها آراء مديرها المؤسِّس الدكتور بينيت، ويشاركه فيها معظم الموجودين في الميدان، تقوم على فكرة أن التنمية لن تحدث إلا بتراكم رأس المال البشري على المستوى المحلي. وكان ذلك يتطلب سياسة تنمية واسعة المدى تقوم على توفير المساعدات الفنية في تلك المناطق مثل التعليم والصحة والزراعة. بل لابد أن تكون هذه النتائج جزءًا من جهد تعاوني، وهو الجزء الذي تقدم فيه الحكومة المحلية إسهامات كبيرة من المال والقوى العاملة. وكان الاهتمام هنا، بالطبع، بالاستدامة طويلة الأجل للمشروعات. إلا أن أصحاب العقلية التي تميل أكثر للسياسة في الخارجية الأمريكية لم يكن لديهم الكثير الذي يخصصونه لمقاربة سياسة التنمية

التى تجاهلت الضرورات السياسية قصيرة المدى. وكان من الواضح أن جورج ماكجى، الذى كان يسيطر بطرق كثيرة على المقاربة الاقتصادية لإحلال السلام بين العرب والإسرائيليين باقتراح تشكيل مهمة الاستطلاع الاقتصادى، لم يكن يعجبه مجال برنامج النقطة الرابعة وفلسفته كما ظهر فى شكله شديد الاختصار فى عام ١٩٥٠.(٢٤) وأشار دين أتشيسون(*) Dean Acheson وزير الخارجية الأمريكية فى ذلك الوقت إلى النقطة الرابعة على أنها "سندريلا عائلة المساعدات الأجنبية".(٢٥)

أدى ظهور لوك، الذى كان سفيرًا لدى برنامج النقطة الرابعة بينما اتضح أن أفكاره تختلف كثيرًا مع فلسفة البرنامج، إلى جعل هذا الصراع الكامن بشأن سياسة التنمية الأمريكية يطفو على السطح. وفى اجتماع عُقد بواشنطن العاصمة بين ممثلى النقطة الرابعة وممثلين من قسم الشرق الأوسط بالخارجية الأمريكية لمناقشة طلب لوك الخاص بضخ المساعدات المالية فى مشروع نهر الليطانى، وجد الطرفان أنفسهما عاجزين عن التوصل إلى أى اتفاق. فبينما أيد ممثلو الخارجية بقوة اقتراح لوك على أساس وجود حاجة ملحة لوجود مشروع كبير ومحسوس تحت التنفيذ فى الدول العربية، ظل مسئولو النقطة الرابعة يعارضونه على أساس أن "مبدأ رفع الحظر المفروض على المشروعات المنجزة إنجازًا جزئيًا، خروج عن فلسفة إدارة التعاون الفنى وسياستها".(٢٦) وبعد محادثات عديدة مع لوك عند عودته إلى بيروت، كشف بيتر النقاب عن قصة مشابهة إلى حد كبير؛ فقد قال: "من الواضح جدًا أن إد لوك وأنا لسنا متفقين بشأن نقاط على قدر كبير من الأهمية فى برنامج المساعدات المقدمة للبنان. وأعتقد أنه استمع بأدب إلى وأنا أشرح له فلسفة النقطة الرابعة التى نشعر أنها لابد أن تكون جزءًا لا يتجزأ من كل مشروع... بينما يعتقد هو أنه لابد من التفريق بين المساعدات الفنية الصرفة من ناحية ومساعدات المنح الاقتصادية أو المالية من ناحية أخرى."(٢٧)

كان بيتر مشغولاً أكثر بميل لوك إلى طرح أفكاره بشأن سياسة التنمية الأمريكية فى المنطقة بطريقة رسمية فى اجتماعات مع المسئولين اللبنانيين. بل إن فؤاد عمون المدير العام اللبنانى للشئون الخارجية أشار إلى أن لوك وعدهم بالفعل بزيادة مبلغ المساعدات، لتصبح ٥ مليارات دولار فى العام المالى ١٩٥٢ و١٠

(*) هو الذى روّج لمشروع مارشال وساعد على إنشاء حلف الناتو. (المترجم)

مليارات دولار فى العام المالى ١٩٥٣.[٢٨] ولم يكن ذلك خرقًا للبروتوكول الدبلوماسى فحسب، ناهيك عن الإجراءات الدستورية، بل إنه كان يهدد كذلك إمكانية وجود برنامج النقطة الرابعة فى البلاد. وكانت المعضلة الأساسية بالطبع هى أنه إذا جُعل اللبنانيون يعتقدون أن ضخًا كبيرًا من رأس المال الأمريكى بات وشيكًا، فسوف يكونون أقل اهتمامًا بتقديم ذلك النوع من الالتزامات صغيرة الحجم الخاصة بالتمويل المحلى الذى كان مهمًا جدًا لمشروعات النقطة الرابعة. والواقع أن الحال بدا كما يلى: فى لحظة ما من المفاوضات المطولة بشأن شروط النقطة الرابعة الخاصة بالعام المالى ١٩٥٢ الذى كاد أن ينتهى، اعترف فؤاد عمون بأن اللبنانيين لم يتصرفوا بقدر أكبر من السرعة لأنهم كانوا ينتظرون رؤية ما يمكن أن يفعله لوك.[٢٩] ويرى بيتر أن هذا فسر كذلك الموقف المتعجرف بعض الشىء الذى أبداه اللبنانيون تجاه زيارة الممثل الإقليمى للبنك الدولى دورسى ستيفنس Dorsey Stephens.[٣٠] وكانت المعضلة كما بيَّنها المسئول الأمريكى فيكتور سكايلز Victor Skiles هى أنه "إذا كان لابد من قبول المساعدات الأمريكية ليس باعتبارها جهدًا تعاونيًا ولكن على أنها بديل للتمويل المحلى... فقد فشلنا فشلاً ذريعًا فى المسعى ككل".[٣١]

لم يختلف الجميع مع أفكار لوك، وخاصة عفيف طنُّوس الخبير الزراعى لبنانى الأصل المقيم مع فريق النقطة الرابعة فى بيروت. فقد كان من الواضح أنه سعيد بكونه جزءًا من برنامج مساعدات التنمية الموسع الخاص بوطنه الأم. إلا أن هذا أوجد احتمال أن يزداد الأمر خطورة بخلق انقسامات داخل المجتمع الدبلوماسى الأمريكى فى البلاد. وفى ذلك الوقت، عملماينور وبيتر على الحفاظ على الواجهة الدبلوماسية لتحاشى إحراج لوك أكثر مما يجب أو الإضرار بسمعة منصبه المُنشأ حديثًا. إلا أن بيتر أكد أن ذلك كان يجرى على حساب إعطاء انطباع بدعم النقطة الرابعة لأفكار لوك، وهو ما لم يكن عليه الحال دائمًا.[٣٢] ولذلك حذر بيتر واشنطن من أن وجود لوك فى بيروت قد يعرِّض قدرته على تحقيق ما كلفته به النقطة الرابعة فى البلاد. وقد كتب يقول: "لا أعتقد أن الوقت قد فات للحصول على التعاون والدعم المتحمس من مسئولى الحكومة اللبنانية فيما يتعلق ببرنامج حقيقى للنقطة الرابعة، إلا أنه من الصعب عليهم التركيز على هذا الجانب الذى يتطلب قدرًا كبيرًا من الفهم وبُعد النظر بخصوص الوعد بمبالغ أكبر الذى يُلَوِّح به أمام أنوفهم."[٣٣]

لا يمكن فهم الأعمال التى قام بها لوك فى لبنان خلال المراحل الأولى من مهمته دون وضعها فى السياق الأوسع للشرق الأدنى ككل. فقد كان تكليف لوك تكليفًا إقليميًا على أية حال وكان يتطلب حلاً إقليميًا. وهنا كان تشخيص لوك بذلك الذى تم فى لبنان. فما وجده كان برنامجًا للمساعدات الاقتصادية رُتب ترتيبًا سيئًا لتلبية حاجات الشرق الأدنى. وكان حكم الحكومات العربية على المساعدات الأمريكية فى ظل برنامج النقطة الرابعة هو أنها بطيئة وغير كافية؛ أو "قصبة مكسورة"، كما أشار مسئول أردنى. وكان ذلك يتناقض تناقضًا كبيرًا مع المبالغ الضخمة الخاصة بالمساعدات الرأسمالية التى تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل، وهى النقطة التى كانوا يُذكّرون بها لوك باستمرار أثناء رحلاته إلى العواصم العربية العديدة. بل إنه رغم تقديم الولايات المتحدة المساعدات الرأسمالية للأونروا، فقد كانت الأموال لا يُستفاد منها بصورة عامة بسبب تردد الدول العربية فى قبول أى شيء به شبهة مبدأ إعادة الدمج. فقد كان يُنظر إلى قبول مساعدات الأونروا على أنه مساو للتخلى عن حقوق اللاجئين فى العودة إلى ديارهم. وكانت النتيجة برنامج مساعدات معدًا إعدادًا سيئًا لحل نوع من المشاكل السياسية فى المنطقة التى وُضع لها فى المقام الأول. كانت تلك المشاكل السياسية هى التى يقوم عليها تفكير لوك بشأن هذا الأمر. وقد كتب مذكرة إلى ترومان يقول فيها: "أشعر أنه لابد لى أن أقول لك بصراحة إن جهدنا الاقتصادى لمساعدة الشرق الأدنى على تحقيق حرية أكثر أمانًا، وسلام دائم، ومستوى معيشة مرتفع هو برمته مُعَرَّض لخطر أن يطغى عليه الاضطراب السياسى."(٣٤)

أبرز الجدول التشريعى فى واشنطن زيادة إحساس لوك بالعجلة. فقبل أن يضع لوك قدميه على أرض بيروت كانت وزارة الخارجية تعد مشروع ميزانيتها الخاصة ببرنامج الأمن المشترك للعام المالى ١٩٥٣. وفى منتصف فبراير كانت قد أعلنت عن تقديراتها المبدئية التى أظهرت تغييرًا طفيفًا فى حجم الإنفاق الخاص بالمساعدات المقدمة للشرق الأدنى. وبعد أن جعل لوك نجاح مهمته مرهونًا بالحاجة إلى زيادة المساعدات المخصصة للمنطقة، التف مرة أخرى حول وزارة الخارجية وأبرق مباشرة إلى ترومان معربًا له عن قلقه الشديد مما كان يراه انجرافًا متزايدًا للسياسة الأمريكية فى المنطقة: "إذا لم (أكرر لم) نوضح الآن

(أكرر الآن) للدول العربية أننا نعنى ما نقوله طوال تلك السنوات الثلاث المنصرمة بشأن الرغبة فى مساعدتها على تنمية بلادها، فإننى أخشى أشد الخشية أن تضيع فرصتنا الأخيرة وأن يكون رد الفعل تجاه هذا.. البرنامج مريرًا وحادًا، ويزيد الميل إلى البحث عن أصدقاء آخرين زيادة كبيرة."(٣٥)

كانت توصية لوك إلى ترومان هى إنشاء صندوق للتنمية العربية بميزانية مقدارها ١٠٠ مليون دولار لتوفير المساعدات الرأسمالية للدول العربية، وخاصة الدول غير المنتجة للنفط مثل لبنان وسوريا والأردن ومصر. وكان ذلك سيضيف فى الواقع مسارًا رابعًا لسياسة التنمية الأمريكية فى المنطقة منفصلاً عن البرامج القائمة بالفعل الخاصة بإسرائيل والأونروا والنقطة الرابعة ومميزًا عنها. وكان الغرض من الصندوق هو تمويل استكمال المشروعات المؤثرة العديدة فى مجالات النقل وتطوير الأنهار، مع التأكيد بشكل خاص على النقل نتيجة لخبرات لوك فى الصين.(٣٦) إجمالاً، قدم لوك تسعة مشروعات محتملة.(٣٧) وفى محاولة من لوك لجعل اقتراحه مقبولاً أكثر من الكونجرس، قدمه باعتباره اتفاقًا "لمرة واحدة" تمهد الطريق لمشاركة أكبر للبنك الدولى ورأس المال الخاص.

انتُقدت سياسة التنمية الأمريكية فى المنطقة مرات عديدة، إلا أنه لم تأت دعوة للتغيير بتلك الصراحة والقوة، ولم يكن مصدرها قط هذه المستويات الرفيعة فى الحكومة. والواقع أن لوك لم يكن يدعو فقط إلى التخلى عن المقاربة التقليدية للتنمية كما تدعو لها النقطة الرابعة، بل كذلك إلى تغيير كبير فى السياسة الأمريكية تجاه العالم العربى. فلابد من رفع المساعدات إلى مستوى مماثل لما يقدم لإسرائيل، ولا بد من تقديمها على أساس غير تقليدى متحرر من ربطها بقضية اللاجئين العرب. وكان لوك يصر بصورة خاصة على تلك النقطة الأخيرة، حيث قال: "إذا حاولنا المساومة بشأن المزايا السياسية والعسكرية باعتبارها تعويضًا مباشرًا، فإنى أعتقد أن النتائج ستكون صفرًا وسيضعف موقفنا برمته ضعفًا شديدًا.... وأدرك أن هذا يستتبع مخاطر معينة، غير أنى أعتبرها أقل بكثير مما هو قائم فى الوقت الحاضر."(٣٨) خلاصة القول أن اقتراح لوك كان محاولة مخلصة لتأسيس مقاربة اقتصادية لإحلال السلام فى العالم العربى. فقد كانت تدعو إلى فصل الاقتصادى عن السياسى بطريقة لم تفعلها المساهمات الأمريكية المقدمة للأونروا.

واجه لوك عقبات خطيرة عند إحداث هذا التغيير فى السياسة الأمريكية فى المنطقة. وقد تحدثنا من قبل عن الآراء المعارضة لكثير من مسئولى النقطة

الرابعة. ولا شك فى أن هذه الآراء كان يجمع بينها المعارضة من جانب هؤلاء الذين يخشون تقويض الدعم الأمريكى لإسرائيل. إلا أن العقبة المباشرة كانت هى الوقت؛ فقد زاد من المشكلة مرض لوك المفاجئ فى بيروت فى منتصف فبراير، مما أجبره على تأجيل رحلته إلى واشنطن التى كان من المقرر أن تسمح له بعرض قضيته على وزارة الخارجية، والكونجرس إذا استدعى الأمر. وفى الوقت الذى عاد فيه لوك إلى واشنطن فى نهاية مارس، كان مشروع قرار توسيع برنامج الأمن المشترك، الذى لم يتخذ التدابير الاحتياطية لذلك النوع من البرامج الذى يدعو له لوك، قد بلغ مرحلة متقدمة فى عرضه على الكونجرس.(٣٩)

ولكى يعوّض لوك عن غيابه، فقد جرب شتى الطرق لحشد التأييد لاقتراحه. وفى منتصف شهر مارس، أرسل دونالد برجس Donald Bergus، وكان وقتها سكرتيرًا ثانيًا فى البعثة الدبلوماسية فى لبنان، إلى واشنطن لحشد تأييد وزارة الخارجية. وصحب ذلك سيل من برقيات التأييد التى بعث بها المسئولون الأمريكيون فى لبنان وسوريا. وكان المسئولون الأمريكيون فى سوريا ينظرون إلى خطة لوك على أنها فرصة لفتح الطريق أمام إدخال النقطة الرابعة البلاد.(٤٠) وكما ذكرنا من قبل، فقد اتخذ لوك كذلك خطوة غير تقليدية بتهيئته الدوائر العربية لأفكاره عن طريق إبلاغ رئيس لبنان ورئيس وزرائه رسميًا باقتراحه الخاص بزيادة المساعدات الأمريكية للعالم العربى، مما أثار الرعب فى نفس بيتر.(٤١) وكتب لوك بعد أن أصابه المرض فى بيروت: "أتوسل إليكم أن تعيروا هذا الأمر كل اهتمام من جانبكم. فأنا أرهن تلك السمعة بهذا الاقتراح، حيث أرى وأشعر أنه الطريقة الوحيدة لتحقيق النتائج التى أعرف أنكم تريدون منى تحقيقها هنا."(٤٢)

لم يقدم ترومان ذلك التأييد العملى الذى كان يتطلع إليه لوك. فرغم إعراب ترومان عن تقديره لمقاربة لوك الخيالية، فقد تهرب من المسئولية بإحالة طلب لوك إلى وزارة الخارجية حيث تحطم على صخرة المصالح السياسية المتضاربة.(٤٣) وفى لقاء برجس الأول مع المسئولين من برنامج الأمن المشترك، على سبيل المثال، أُثيرت الاعتراضات على أساس أن المساعدات غير المشروطة سوف تكون بمثابة سابقة خطيرة وربما يكون لها تأثير ضار على تشجيع ضروب من الإصلاحات التى تشعر الولايات المتحدة أنها لازمة.(٤٤) وفى وقت لاحق، أشار أفيريل هاريمان Averell Harriman مدير الأمن المشترك تحت رعاية برنامج

الأمن المشترك هذه القضايا نفسها فى مذكرة بعث بهـا إلـى وزيـر الخارجيـة أتشيسون.[٤٥] باختصار، يبدو أن الاعتراضات التى أثارها فريق النقطة الرابعة فى بيروت كان لها تأثير كبير فى واشنطن.

لا يبدو أن تحليل لوك السياسى حظى بقدر كبير من الاحترام. وكان المهـم بالنسبة لمقولة لوك هو رأيه الذى طالما كرره وهو أن الموقف السياسى فى الشرق الأدنى "غير مستقر" و"يهدد بالخطر"، مما يقتضى اتخاذ إجراء فورى. ولكـن فـى إعادة لصياغة استفسار هاريمان، هل كانت هناك خطورة فى المطالبة بتعـديلات على مشروع قانون الأمن المتبادل بالشكل الذى قد يُعَرِّض البرنامج المقدم برمتـه للخطر؟[٤٦] أثيرت أسئلة مماثلة بشأن ما إذا كانت زيادة المساعدات المقدمة للـدول العربية سوف تحسن الأمور فى الواقع أم لا. ووصفت إحدى المذكرات هدف لوك من كسب صداقة العالم العربى بأنه "عملِ لانهائى" لا يمثل أساسًا لصياغة بـرامج ذات طابع غير عادى.[٤٧] وكان هناك اعتراض على قدر كبير من القـوة لفكرتـه الخاصة بفصل التنمية عن قضية اللاجئين الفلسطينيين. وردًا على اقتراح وسط بأن يقتصر برنامج لوك الخاص بالمساعدات سوريا كطريقة لإزالة المعضلة القائمة فى سبيل العلاقات مع هذا البلد، أجاب ريزمان فراير Reeseman Fryer المسئول فى النقطة الرابعة قائلاً: "إن منح سوريا برنامج تنمية غير مشروط يزيد كثيـرًا فـى حجمه على البرامج التى يجرى تنفيذها حاليًا فى لبنان والأردن ومصر والعـراق، ويختلف عنها من حيث الهيكل التنظيمى والغرض، سوف يقـضى علـى بـرامج النقطة الرابعة فى تلك الدول حيث سيتضح أنه يكافئ عدم التعـاون؛ أى 'يكـافئ رفض التفاهم أو الإذعان'."[٤٨] وكتب فراير قائلاً: إن الطريقة الوحيدة لأى برنامج للمساعدات الموسعة يمكن تبريره إذا كان يوازيه تنازل مناسب من جانب الحكومة السورية؛ وهو التنازل الذى يجب أن يتمحور حول تـسوية قـضية اللاجئـين.[٤٩] باختصار، فإن المساعدات الاقتصادية غير المشروطة المقدمة للعالم العربى أمـر مستبعد. وقد رُفض فى الظاهر على أساس أن إقراره مـن الكـونجرس سـيكون مستحيلاً.[٥٠] والواقع هو أن حكومة ترومان لم تكن تميل إلى بحث إحـداث أيـة تغيرات ضخمة فى سياستها تجاه الشرق الأدنى. ربما كان ترومان يرغـب فـى اتخاذ "إجراء" ما فى الشرق الأدنى، إلا أنه لم يكن على استعداد لأن يـشارك هـو نفسه بشكل فعال فى تشجيع هذه التغييرات. وبما أن اقتراح لوك كان يهدد كـذلك إمكانية نجاح عمليات النقطة الرابعة فى الشرق الأدنى – وكان قد أبدى بالفعل مـا

يدل على أنه يفعل ذلك فى لبنان – دون أن يقدم حلاً فوريًا لقضية اللاجئين الفلسطينيين، فقد كان عاجزًا فى الوقت نفسه عن حشد الكثير من الدعم داخل الدوائر البيروقراطية المناسبة فى واشنطن. والأمر باختصار هو أنه لابد أن لوك كان شخصية معزولة إلى حد ما عند عودته إلى واشنطن؛ فشتان ما بين هذا وتلك الأيام ذات التأثير القوى التى كان فيها ممثلاً خاصًا لترومان فى الصين، وبعد ذلك فى البيت الأبيض نفسه. وهذا الإحساس بالعزلة والتجمد داخل الدوائر السياسية فى واشنطن سيؤدى فى النهاية إلى إعفاء لوك من منصبه كممثل للسياسة الأمريكية فى الشرق الأقصى.

لوك واللاجئون العرب والأونروا

بعد إهمال اقتراح إنشاء صندوق التنمية العربية، أُبقى لوك فى واشنطن شهرًا آخر. وكان من بين أسباب تأجيل عودته ضمان أنه لن يعود إلى بيروت خالى الوفاض تمامًا. ونتيجة لافتقار لوك إلى الفطنة والتبصر، كان هناك إحساس كبير بالترقب فى دول عربية مثل سوريا ولبنان لحدوث تغير محتمل فى سياسة التنمية الأمريكية. وأدى هذا إلى وضع ميزانية قدرها ٢٥ مليون دولار تهدف إلى تمويل مشروعات أكثر إلحاحًا إلى حد ما يحددها لوك بالتعاون مع مديرى النقطة الرابعة القُطريين المحليين. إلا أن السبب الرئيسى لتأخير عودة لوك من واشنطن كان إطلاعه بشكل أشمل على أهداف وإجراءات كل من وزارة الخارجية ومهمته. وكان ذلك يعنى توضيح دور لوك داخل برنامج النقطة الرابعة، وهى المهمة التى يمكن أن تحقق بعض النجاح، لو كان لتعليقات بيتر اللاحقة أى دور إرشادى.[٥١] إلا أن الأمر الأكثر أهمية للمصالح الأمريكية فى المنطقة كان ضرورة جعل الأونروا أكثر تأثيرًا. وقد عُيِّن لوك ممثلاً للولايات المتحدة فى اللجنة الاستشارية للأونروا فى أواخر شهر فبراير، إلا أنه لم يتمكن من أداء واجباته بأية جدية بسبب مرضه وما أعقب ذلك من عودته إلى واشنطن. وبما أن سياسة وزارة الخارجية فى ذلك الوقت كانت تؤمن بأنه لا يمكن بحث برنامج المساعدات الرأسمالية للدول العربية إلا بعد الاستفادة بشكل كامل من موارد الأونروا الضخمة، التى كان ٧٠ بالمائة منها يأتى من الولايات المتحدة، فقد صدرت التعليمات للوك بأن يجعل

الإسهام الأمريكى هذا إسهامًا فعالاً.[٥٢] ولذلك فإنه عند عودة لوك إلى بيروت كان المطلوب منه قد بات واضحًا، وهو قدر محدود جدًا من المشاركة فى برنامج النقطة الرابعة ومشاركة معززة إلى حد كبير فى الأونروا.

كان تعيين لوك فى اللجنة الاستشارية للأونروا لحظة مواتية فى تاريخها. ففى شهر يناير أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بمن فيها من الأعضاء العرب، برنامجًا لإعادة الدمج قيمته ٢٥٠ مليون دولار يهدف إلى تخليص اللاجئين من اعتمادهم على الإغاثة الدولية. وقد جاءت موافقة الدول العربية على هذا البرنامج بناء على النظرية التى تقول إن التسوية وإعادة الدمج لن يكون فيهما تعارض مع حقوق اللاجئين القانونية فى العودة والتعويض. وبات ذلك يُعرف فى العالم العربى باسم "خطة بلانفورد" نسبة إلى جون بلانفورد John Blanford المدير الأمريكى للأونروا الذى كان قبل ذلك مديرًا لهيئة وادى تينيسى. وأصبح بلانفورد بعد التصويت مشاركًا فى سلسلة من المفاوضات الثنائية حول مشروعات تسوية محددة للاجئين مع الدول العربية.

رغم اعتراض لوك الأساسى على استخدام الأونروا كقناة للتنمية الأمريكية (باعتبار ذلك مقابلاً لمساعدات الإغاثة المقدمة للعالم العربى)، فقد اضطلع بدور نشط فى شئونها. وعند عودته من واشنطن بدأ سلسلة من الزيارات لمخيمات اللاجئين للاطلاع مباشرة على الظروف الفعلية للمخيمات. وكان فى كثير من الأحيان يزور المعسكرات دون إعلان مسبق عن ذلك، وكان يلتقى بقيادات اللاجئين ويستمع إلى شكاواهم ويتلقى عرائضهم. والأمر الذى أزعجه أيما إزعاج هو المنشآت الصحية والتعليمية غير المناسبة، ونقص فرص العمل، والشكوى من تخفيض الحصص التموينية، وبشكل خاص الكلام الموجع الذى كان من حظ الغرب عمومًا وبلانفورد "دكتاتور" الأونروا.[٥٣] والأمر اللافت للانتباه بشأن تلك الرحلات هو ميل لوك إلى النأى بنفسه عن السياسة الأمريكية السابقة فى المنطقة وتنصيب نفسه متحدثًا باسم اللاجئين بصورة أكبر. فعقب اجتماع مع قيادات اللاجئين فى بيروت فى بداية الخريف، على سبيل المثال، عقد لوك مؤتمرًا صحفيًا أعلن فيه أن وضع اللاجئين "أكثر خطورة الآن عما كان عليه فى أى وقت سبق"، وأشار إلى أنه سوف يعمل من أجل إحداث تغيير فى السياسة الأمريكية تجاه "المنسيين".[٥٤] أسعد هذا المُدافع الأمريكى رفيع المستوى المكتَشف حديثًا اللاجئين

بالقدر الذى جعل أحد قادتهم يصفه بأنه "سفير العرب".[٥٥] وكانت تلك الصورة – البطل العام للاجئين – هى التى جاء بها لوك إلى اجتماعات اللجنة الاستشارية للأونروا.

كانت إحدى أكثر المشاكل إلحاحًا وحدَّة عند عودة لوك هى اتسام التفاوت بين عدد اللاجئين المتزايد، من ناحية، والموارد المنكمشة المتاحة للإغاثة من ناحية أخرى. ومع أن خطة بلانفورد وعدت بخمسين مليون دولار للإغاثة، فقد خصِّص جزء كبير من ذلك المبلغ للسنة الأولى من البرنامج على أمل أن يتمكن برنامج إعادة الدمج، الذى خُصص له ٢٠٠ مليون دولار، إلى حد كبير من دفع الفواتير فى السنوات اللاحقة. إلا أن الأونروا بدأت تواجه أزمة مالية على نحو سريع جدًا، فى غياب أية اتفاقيات ملموسة بشأن مشروعات إعادة الدمج. وبعد أقل من ثمانية أشهر من إقرار البرنامج، كانت التقديرات الخاصة بميزانية الإغاثة للعام المالى ١٩٥٣ قد زادت بالفعل من ١٨ مليون دولار إلى ٢٣ مليون دولار، وهو رقم كان حتى لوك نفسه يشعر أنه يدعو للتفاؤل.[٥٦]

كان رأى لوك هو أن أحد أسباب أزمة الميزانية هى تلك الطريقة غير المنظمة والسفيهة التى كانت الأونروا تنفق بها المال. ولتصحيح هذا الوضع، بدأ لوك حملة داخل اللجنة الاستشارية تدعو إلى قدر أكبر من التقشف. وأثار لوك فى البداية فكرة خفض الحصص التموينية المقدمة للاجئين، رغم تحاشيه تقديم أية التزامات شخصية أو حكومية، وتراجع فى النهاية عن الاقتراح لأسباب سياسية.[٥٧] كما كان هناك مسعى آخر على قدر أكبر من التنسيق لتحسين الكفاءة الإدارية للوكالة. فقد فوجئ لوك، على سبيل المثال، بأنه فى الوقت الذى كانت الأونروا تحاول فيه خفض المخصصات المالية الخاصة بالإغاثة، كان عدد العاملين على كشوف الأجور يزداد بطريقة تتعدى كل الأبعاد.[٥٨] وكانت هناك مشاكل شبيهة تتعلق بعمليات المشتريات وصفها لوك بأنها تفتقر إلى الحرفية وبأنها متساهلة، خاصة حين يتعلق الأمر بالتفاوض على أسعار مشتريات القمح من الحكومات المحلية.[٥٩] وكان هناك كذلك كلام عن الفساد داخل الأونروا نفسها؛ حيث تُباع توريدات مثل القمح والدواء فى السوق لحساب أشخاص.[٦٠] ولكى يبحث لوك هذه المشاكل نجح فى الضغط على بلانفورد كى يستأجر مكتب مراجعة خارجيا لفحص قسم التوريدات فى الأونروا. ورغم عدم الكشف عن أى فساد، فقد

أظهر التقرير، كما جاء على لسان لوك، عن أن الموقف "أقل إرضاء مما تخيلت".[٦١]

إلا أن القضية الحقيقية التى كانت تواجه الأونروا هى كيفية إحداث تقدم فى برنامج إعادة الدمج الذى كان مهمًا جدًا لحل مشاكل الميزانية الخاصة بالأونروا، ناهيك عن أهميته فى تحسين مأزق تزايد عدد اللاجئين. وهنا اختلطت الإشارات. فقد كان الأردن قد أبدى قدرًا معقولاً من التعاون بشأن خطط تمويل بناء سد وتطوير للرى على نهر اليرموك. وتبنت الأونروا فى وقت لاحق مشروع اليرموك-الأردن، الذى وضعه فى الأصل مدير النقطة الرابعة مايلز بانجر Miles Bunger، حيث خصصت الأونروا له مبلغًا مبدئيًا قدره ١٠ ملايين دولار من ميزانية إعادة الدمج. وكانت المفاوضات مع السوريين بطيئة، ولكنها أسفرت فى مستهل شهر أكتوبر عن اتفاقية لإعادة الدمج قيمتها ٣٠ مليون دولار.

لكن سرعان ما اتضحت صعوبة تنفيذ هذه الاتفاقيات، وهو ما ينطبق على الاتفاقية السورية. ورغم رحلات لوك العديدة إلى دمشق للقاء الرئيس السورى أديب الشيشكلى – ذلك "الشخص القصير النحيل" الذى صرح بأنه على وفاق معه "بشكل جميل"[٦٢] – فلم يكن شديد التفاؤل قط بشأن احتمال تحقيق تقدم كبير فى التسوية الخاصة باللاجئين هناك. وحتى بعد المحادثات المبدئية بين رئيس الدولة السورى، العقيد فوزى سيلو، وبلانفورد فى فبراير ١٩٥٢ – وهو ما اعتقد البعض أنه بداية مشجعة – وصل ملخص لوك الخاص بالمناقشات به إلى نتيجة مختلفة كثيرًا: "١) [سيلو] لم يكن يظن أن كمية المساعدات التى فى خطة بلانفورد كافية، بل وكان يشعر أنه ينبغى على الوكالة أن تدفع ثمن أية أراض تريدها. ٢) كان أكثر اهتمامًا بالتنمية الصناعية من التنمية الزراعية؛ فهو يشعر بأن الغرب يحول الشرق الأوسط إلى مزرعة كبيرة. ٣) إنه قلق بشأن التنافس على فرص العمل بين المواطنين السوريين واللاجئين الفلسطينيين... فإذا كان هذا تقدمًا، فأنا ابن حمار."[٦٣] وقد أكد جوهر اتفاقية الثلاثين مليون دولار مع سوريا فى أكتوبر هذا الشك المبدئى. وبحلول نهاية نوفمبر كان مشروع واحد فقط قيد التنفيذ؛ وهو تحويل ثكنات الجيش المتهدمة جنوب غربى حمص إلى ملجأ للأيتام. وكان من المتوقع إزالة ٢٠٠ لاجئ على الأكثر من كشوف الإغاثة بتكلفة قدرها ١٠٠ ألف دولار. وقد أعاق وقوع الأراضى المقدمة على الأطراف تنفيذ كل المشروعات الزراعية

الإضافية التى كانت قيد البحث والدراسة.[٦٤] وأدت المناقشات التى دارت حول الجدوى الفنية والسياسية لمشروع اليرموك المقترح إلى تأخير مشابه فى الأردن.

امتدت إحباطات هذا التقدم غير المكتمل إلى اجتماعات اللجنة الاستشارية ودلت عليها العلاقات المتدهورة بين لوك وبلاندفورد، وهما أبرز الأمريكيين المشاركين فى الأونروا. وكانت هناك مجموعة من القضايا التى تصارعا عليها. وكنا قد تحدثنا من قبل على الصراع على ممارسات الميزانية داخل الأونروا. وكانت تصاحب ذلك سلسلة من تبادل الطعنات من الخلف بشأن قرار بلاندفورد إحلال ضابط سابق بالجيش البريطانى محل ممثل الأونروا الأمريكى فى عمَّان. وكان لوك الذى يشك إلى حد ما فى السياسة البريطانية فى المنطقة يرغب فى رؤية الأمريكيين يشغلون المناصب الأساسية فى الأونروا، وخاصة فى الأردن حيث توجد معظم البرامج الواعدة.[٦٥] كما كان لوك وبلانفورد يتأهبان كذلك للقتال حول ما إذا كان ينبغى قبول أعضاء عرب فى اللجنة الاستشارية أم لا. وفى النهاية خضع بلاندفورد لدفاع لوك القوى الخاص بهذه القضية حين تلقى دعمًا من وزارة الخارجية.[٦٦]

كان أكبر نزاع بينهما يتعلق بمقاربة الأونروا لقضية إعادة التوطين. فقد انتقد لوك رغبة بلاندفورد فى التوصل إلى اتفاق سياسى قبل وضع تفاصيل أى برنامج إعادة توطين، وهى المقاربة التى أدت إلى تأخير إنشاء الفرع الفنى للأونرو. وكان رأى لوك هو أن هذا ترك "قشرة فارغة" للأونروا وجعلها عاجزة عن صياغة ذلك النوع من مشروعات إعادة الدمج التى تجتذب فى النهاية تعاون الحكومات العربية، ناهيك عن تنفيذ تلك المشروعات. وكانت النتيجة هى "الكثير من الكلام والكثير من اللف والدوران"، دون أن يكون هناك فعل.[٦٧] شعر لوك أنه عن طريق تعزيز الجانب الفنى للأونروا سوف يصبح بلاندفورد قادرًا على التفاوض على أساس أكثر إقناعًا بكثير، خاص بكل مشروع على حدة. وكان ذلك موقفًا عرضه المسئولون السوريون فى مفاوضاتهم مع الأونروا.[٦٨] وهكذا دفع بلانفورد مرارًا فى اجتماعات اللجنة الاستشارية إلى توظيف المزيد من الفنيين الذين يمكنهم القيام بالعمل الحالى المتاح. إلا أن لوك حين ووجه بمعارضة بلانفورد العنيدة عاد إلى قلة تفاؤله بشأن التوقعات الخاصة بنجاح الأونروا. وكشفت التعليقات التى أدلى بها فى رسالة بعث بها إلى ترومان فى نهاية شهر سبتمبر عن مدى تحرره من الوهم:

> الأونروا... تقوم بعمل فظيع جدًا ولا تحقق شيئًا من الناحية العملية في أي مجال. ما الفائدة التي تحققها للجنة ترومان الجديدة؛ عدم كفاءة على نطاق واسع، وزيادة في أعداد الموظفين، وغياب تام للنتائج. الحالة النفسية للاجئين، الذي هم الآن في عامهم الخامس من التشرد، تزداد يأسًا. وقد توصلت إلى النتيجة الثابتة التي تقول إن الأونروا ليست هي الحل. فلم يعد هناك من يؤمن بها، وخاصة في الشرق الأدنى، وعلى الأقل اللاجئون أنفسهم كافة.(٦٩)

"لوك يهاجم بعنف سياسة المساعدات الأمريكية"

إلى أين كان يجب على لوك أن ينطلق من هنا؟ (ينذر المانشيت الذي يصلح عنوانًا لهذا القسم بمصيره.) مع أنهم أرسلوه إلى الشرق الأدنى لتفعيل السياسة، فلم تكن لديه ثقة في الأدوات التي تحت يده. وكان قد رفض الأونروا باعتبارها الآلية القادرة على البقاء الخاصة بسياسة التنمية في الشرق الأدنى. كما أنه لم يتأثر باحتمال أن يُحدث برنامج النقطة الرابعة أثرًا سياسيًا ملحوظًا. وكان صحيحًا أن وزارة الخارجية وافقت على إنشاء برنامج استثمار رأسمالي قيمته ٢٥ مليون دولار للشرق الأدنى. إلا أنه حين دعا لوك إلى عقد اجتماع لمديري إدارة التعاون الفني القُطْريين في أواخر أغسطس لوضع خطة عمل، لم يتأثر تأثرًا شديدًا بطبيعة مقترحات المشروعات ونوعيتها، وخاصة تلك المقدمة من المجموعة اللبنانية التي وصفها لوك بأنها أقل تعاونًا.(٧٠) بل إنه - كما تشير الملاحظات التالية المرسلة إلى ترومان - كان لوك قد نفد صبره إلى حد كبير فيما يتعلق بوزارة الخارجية "المترددة": "لقد انزلقت تلك الهيئة، كما اكتشفت من خلال تجربتي الشخصية في الربيع الماضي، إلى طريق فعل الأشياء بواسطة اللجنة والتصويت السري، وهو ما يعني أن الأفكار الجديدة تعاني من قيود شديدة ويكاد يكون التغلب عليها مستحيلاً في بعض الأحيان."(٧١) ولا شك في أن هذا العداء المتزايد كانت تغذيه الشائعات القائلة بأن استدعاء وزارة الخارجية للوك كان وشيكًا.(٧٢)

تزامنت تلك الإحباطات المتزايدة مع تدهور واضح فى مناخ الشرق الأدنى السياسى فى خريف ١٩٥٢. فقد كانت هناك الثورة فى مصر، وتغيير الحكومة فى لبنان، والتدفق المستمر فى الأردن، وغموض الوضع السياسى فى سوريا. وكانت تلك كلها عوامل تدفع القيادات العربية المحلية إلى اتخاذ موقف معاد للغرب أكثر راديكالية، وخاصة فيما يتعلق بالصراع العربى الإسرائيلى ومشكلة اللاجئين. وكان افتتاح الجمعية العامة للأمم المتحدة فى خريف ١٩٥٢ بمثابة منبر دبلوماسى للدول العربية استطاعت من خلاله التعبير عن انتقاداتها. وكانت المحصلة النهائية، حسبما قاله لوك، هى "موقف متفجر" فيه الدول العربية "تشعر بأهميتها وقوتها"، بينما أصبح الإسرائيليون أشد "جموحًا"، وكان الروس يحققون تقدمًا مستمرًا وجليًا.[٧٣]

كان رد لوك على هذا الإحساس المتزايد بالأزمة هو إحياء اقتراحه القديم الخاص بإنشاء صندوق تنمية عربى. وكان أمله هو أن الوضع السياسى المتدهور قد يحث فى ذلك الوقت ترومان على أن يمنحه دعمه الشخصى.[٧٤] إلا أنه مع انتصار أيزنهاور فى شهر نوفمبر وظهور إحساس جديد من الترقب والانتظار فى العالم العربى بشأن التعديل الوشيك فى السياسة الأمريكية فى المنطقة، غيَّر لوك تكتيكاته. فقد كان يُنظر إلى أيزنهاور على أن صلاته بإسرائيل أقل، وأنه أكثر وعيًا بفوائد وجود علاقات أوثق مع الدول العربية. ومن أجل خلق قوة دفع بيروقراطية ما للتغير السياسى، بدأ بعض الدبلوماسيين فى المناداة بإعادة تقييم السياسة الأمريكية فى المنطقة.[٧٥]

أقر لوك تلك الحملة، غير أنه لم يكن يرى أملاً كبيرًا فى نجاحها باستخدام القنوات الدبلوماسية التقليدية. وبعد أن كان لوك قد قدم إلى الشرق الأدنى بأمل إحداث أثر نفسى على الرأى العام العربى، هاهو الآن يعكس هدفه ويسعى إلى إحداث أثر على الرأى العام الأمريكى. فقد أدلى لوك فى أوائل شهر ديسمبر بثلاثة أحاديث إلى صحفى أمريكى، وظهرت الأحاديث الثلاثة فى الصحيفة البيروتية "ديلى ستار" Daily Star حيث كان ثانيها يحمل عنوان "لوك يهاجم بعنف سياسة المساعدات الأمريكية".[٧٦] ثم ألقى كلمة فى معهد السياسات اللبنانية المهم والمؤثر Le Cenacle Libanais (النادى اللبنانى) فى السادس من ديسمبر دعا فيها إلى صياغة "سياسة أكثر فاعلية" فى الشرق الأدنى تقوم على إنشاء صندوق تنمية

عربى بتمويل أمريكى يمكنه التقدم بقوة فى تنفيذ المشروعات الحيوية من قبيل تطوير نهر الفرات وخطة اليرموك. وواقع الأمر أن تلك كانت نسخة مكررة من الاقتراح الذى قدمه لترومان قبل ذلك بستة أشهر.(٧٧)

كانت ردود الأفعال تجاه نشاط لوك المفاجئ سريعة ومتوقعة. ففى عَمَّان، فوجئ جرين، الذى كان مؤيدًا بصورة عامة للمقاربة التى اقترحها لوك، بمهاجمته السياسة الأمريكية علنًا.(٧٨) وفى بيروت، صُدم ماينور كذلك بوضع لوك السياسة فى العلن وقال محذرًا "أنا لا أرى فى ذلك سوى الضرر".(٧٩) وفى واشنطن، وجد أخيرًا من أصبحوا مهمومين بشكل متزايد بالآثار العكسية مبررًا لاتخاذ إجراء ما. وذات يوم استُدعى لوك بعد الكلمة التى ألقاها فى النادى اللبنانى "لإجراء مشاورات" فى واشنطن. وبعد أسبوع قدم استقالته. وهكذا كان لوك فى طريق عودته إلى القطاع الخاص بعد أقل من عام على عودته التى لفتت الأنظار إلى الخدمة العامة.

الشيء اللافت للانتباه بخصوص "شأن لوك"، كما كان يشار إليه فى بيروت لبعض الوقت، هو رد الفعل الذى أحدثه فى أنحاء من العالم العربى. فحين أذاع لوك انتقاداته لسياسة التنمية الأمريكية، ردت الصحافة اللبنانية بالدعم والثناء. فقد جاء فى افتتاحية "ديلى ستار" أن "العالم العربى لا يسعه سوى الشعور بالامتنان لرجال مثل لوك الذى... شهد تدفق السياسة الأمريكية وتحدث بحرية وبلا خوف."(٨٠) ووصفته افتتاحية أخرى بأنه "حكيم وصادق فى إخلاصه" وتضمنت أملاً إضافيًا بأن يكون لوك حرًا الآن فى الاستمرار فى حملته غير مُكَبَّل بالبروتوكول الدبلوماسى.(٨١) بل إنه حين عاد لوك إلى بيروت فى أواخر ديسمبر لإنهاء شئونه، استُقبل استقبال الأبطال. فقد أقامت الحكومة السورية حفل عشاء على شرفه فى دمشق، ومنحته الحكومة اللبنانية وسام الأَرْز، وهو أعلى أوسمة الدولة. ومن الواضح أن لوك كسب موضعًا مأمونًا، وإن كان عابرًا، فى نصوص التاريخ العربى بتأييده القضية العربية داخل حكومة ترومان. وقال بيتر: "لا شك الآن... فى أنه رجل الساعة؛ فهو محط آمال العرب المفترض أنه يقول ما يقول بناء على ما هو مقتنع به."(٨٢)

أصبح هذا الشأن نسيًا منسيًا فى تاريخ السياسة الأمريكية فى المنطقة. وقد يبدو هذا مستغربًا بعض الشيء، فى ظل ميل لوك الشديد إلى الدعاية حتى بعد

عودته إلى الولايات المتحدة.[٨٣] بل إن توصيات لوك لم تكن تفتقر إلى تأييد الدوائر السياسية الأمريكية ودعمها؛ فقد كانت جذورها تعود إلى جورج ماكجى وجوردون كلاب وبعثة الاستطلاع الاقتصادى. ومع ذلك فربما كان التاريخ حاكمًا مدققًا فى حكمه الخاص بأهمية مهمة لوك. وبداية، فإنه إذا كانت أفكار لوك قد لمست وترًا حساسًا فى وزارة الخارجية، فقد خلفت تكتيكاته الرغبة فى الكثير وأفقدته احترام كل هؤلاء الذين ربما منحوه الدعم والتأييد. بل إنه ربما لم يكن لدعوته إلى تقديم مساعدات غير مشروطة للدول العربية، الصديق منها والعدو، ثقل كبير، خاصة فى سياق حرب باردة تزداد حدة وكثافة أكدت أهمية مساعدة الحلفاء. وربما كان أهم أسباب اختفاء مهمة لوك من التاريخ هو التعتيم التام من قبل حكومة أيزنهاور التى تولت السلطة وأُشيع أنها مهتمة باتباع سياسة إقليمية أكثر إنصافًا. وهكذا وجد لوك نفسه فجأة يسبح مع التيار وليس ضده.

إلا أنه رغم ما سعت إليه حكومة أيزنهاور من تحسين للعلاقات بين الولايات المتحدة والعالم العربى، فهى لم تضع فى اعتبارها قط ذلك النوع من التغيرات فى سياسة التنمية الأمريكية فى الشرق الأدنى التى كان لوك يأمل فى رؤيتها. فقد ظلت الولايات المتحدة تضخ مساعداتها من خلال الأونروا، مع أنه باستقالة بلاندفورد فى أوائل عام ١٩٥٣ أخذت خطط التسوية الفخمة تفسح الطريق شيئًا فشيئًا لواقع عمليات الإغاثة اليومية. بل إنه رغم بدء النقطة الرابعة فى تعزيز وجودها فى المنطقة، فإنها لم تتلق قط ذلك النوع من الموارد الرأسمالية التى كان لوك يشعر بضرورتها. وأخيرًا، لم تتمكن حكومة أيزنهاور بإصرارها على الصلات الإقليمية والاتفاقيات السياسية المسبقة، رغم جهود إيريك جونستون Eric Johnston الدبلوماسية، من تفعيل ذلك النوع من مقاربة "المشروع الصدمة" للتنمية الذى دعا إليه لوك. باختصار، كان ما يطلق عليه "مقاربة اقتصادية" لإحلال السلام فى الشرق الأدنى محملاً على الدوام بأفكار سياسية صريحة.

يثير هذا سؤالاً أكثر عمومية، وهو السؤال المتصل فى النهاية بتقييم مهمة لوك. هل سيظل ذلك النوع من المقاربة الذى دعا إليه لوك فعالاً؟ بالتأكيد؛ فقد كانت الدول العربية تطالب به، وكان لوك بهذا المعنى يعمل بالفعل باعتباره قناة للآراء العربية. إلا أنه فى الوقت الذى ربما كان من الممكن فيه أن تعمل ما تُسمى "مقاربة إدارة التعاون الأوروبى ECA" فى سياق دول أوروبا المتقدمة (وهى نقطة موضع خلاف فى أحسن الأحوال)، فقد ثبت أن تطبيقه فى العالم النامى أكثر

إشكالية. وقد احتاج الأمر سنوات عديدة من مُنَظِّرى التنمية ومطبقيها للتأكد من أن التحديث لم يكن مجرد عملية خطية تعتمد على ضخ التكنولوجيا ورأس المال. فقد عقَّدت عمليات التنمية سلسلةٌ كاملةٌ من العوامل البنائية والثقافية، وهى العوامل التى يجرى تجاهلها باطِّراد فِي سياق سياسات المساعدات كتلك التى اقترحها لوك. وقد برزت تلك العوامل المعقدة بشكل خاص فى الشرق الأوسط، الذى ابتُلى بالصراع العربى الإسرائيلى، وتلك الدرجة الكبيرة بشكل غير عادى من التفاعل الإقليمى، وتراكب الحرب الباردة عليها. وقد تجاهل لوك هذه العوامل كافة بصورة كبيرة بحصره آماله الخاصة بالعلاقات المحسَّنة بين العرب والولايات المتحدة على شرط المزيد من المال والتكنولوجيا. وهكذا فإنه رغم كون اقتراحه مواليا للعرب فى ظاهره، فمن الممكن انتقاده لعدم إحساسه بتفاصيل السياسة العربية، وهو انتقاد مشترك للسياسة الأمريكية بصورة عامة فى الشرق الأوسط فى الخمسينيات. وسواء أكانت المبالغ الأكبر من المساعدات الرأسمالية مشروطة أم غير مشروطة، فما كان لها أن تصبح عاملاً حاسمًا فى كسب الصداقة العربية، وما كان لها أن تحدث أية انطلاقة ضخمة. ربما كانت ستحسن حياة بضعة فلاحين وتوفر فرص عمل لبضعة موظفين وفنيين عرب، بل وربما أدت إلى توطين بضعة لاجئين فلسطينيين؛ وكل هذا أمر جدير بالثناء من الناحية الإنسانية. إلا أنه ما كان ليُحْدِث ذلك النوع من التغيرات الهيكلية العريضة فى المنطقة التى كانت هى الأصل فى عمل استقرارها. فقد كان ذلك أمرًا خارج مجال النفوذ الأمريكى.

الهوامش

أود أن أتوجه بالشكر لميريام نوازيت Myriam Noisette وديفيـد ويـسل David Wesl لتعليقهما على مسودات هذا الفصل. ولا حاجة إلى القول بأن الأخطاء الخاصة بالأحكام أو التأويلات هى مسئوليتى أنا. كما أود أن أشكر صندوق كونوت Connaught Fund بجامعة تورينتو على تمويله السخى لهذا البحث، وأشكر المحفوظات القومية فى واشنطن العاصمة، ومكتبة ترومان فى أندبندانس بولاية ميزورى على تيسيره.

(١) بغرض التحديد، يُستخدم مصطلح "الشرق الأدنى" للإشارة إلى دول شرق البحر المتوسـط وهى سوريا ولبنان والأردن وإسرائيل وكذلك مصر.

(٢) خلف ترومان فرانكلين روزفلت فى رئاسة الولايات المتحدة عقب وفاته فى أبريل من عام ١٩٤٥. وقد أمضى ترومان الذى انتخب عام ١٩٤٨ فترة رئاسة كاملـة واحـدة. إلا أن الجمهورى دوايت أيزنهاور تولى منصب الرئيس فـى عـام ١٩٥٣ بعـد هزيمـة أدلاى ستيفنسون Adlai Stevenson فى انتخابات الرئاسة عام ١٩٥٢.

(٣) للاطلاع على خلفية بشأن سياسة ترومان تجاه الشرق الأوسط فى السنوات الأخيـرة مـن رئاسته، انظـر H. Fields, "Pawns of Empire: A study of United States Middle East Policy, 1945-53," Ph.D., diss., Rutgers University, 1975 و J. Hurewitz, Middle East Dilemmas (New York: 1953) و M. Kplinsky, "The Efforts of the Truman Adminstration to Resolve the Arab-Israeli Conflict," Middle East Studies 20 (1) (January 1984) و I. Pappe, Britain and the Arab-Israeli Conflict, 1948-51 (Basingstoke: 1988).

(٤) New York times, 14 November 1951

(٥) راجع Parker to Hare, "Transfer of the British Middle East Office from Cairo," 29 December 1951, Lot 57DL298, Near East (NE) Files, National Archives (NA). الواقع أن بيل كراوفورد رئيس قسم التنمية قد رد بحماس على تعيين لوك واصـفا إياه بأنه "واحد من أذكى من وطئوا هذه الناحية مـن العـالم". Crawford to Evans, 23 January, 1952, Foreign Office (FO) 371/98276/E11345/5.

(٦) راجع R, Kaplan, The Arabists: The Romance of an American elite (New York: 1993) للاطلاع على رواية صحفية قريبة.

(٧) راجع W.R.L. Louis, The British Empire in the Middle East: Arab Nationalism, the United Stated, and Postwar Imperialism (Oxford: 1984).

(٨) راجع United Nations Conciliation Commission for Palestine, Final Report of the United Nations Economic Survey for the Middle East (Lake Success, N.Y.: 1949)

(٩) راجــع Laborne to Clapp, 6 October 1949m Morton to Clapp, 8 November 1949, Clapp to Morton, 11 November 1949, Morton to Clapp, 2 December 1949, Keeley to Clapp, 17 March 1950 وجميعها موجود ضمن Papers of Gordon Clapp, Box 3, United Nations Survey Mission (UNESM), Harry S. Truman Library (HSTL)

(١٠) للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن الأحداث التى أدت إلى تعيين لوك، انظــر "Oral History Interview with Edwin Locke Jr." و "Oral History Interview with George McGhee," HSTL

(١١) إدوين لوك الابن، مقابلة مع المؤلف فى ٧ فبراير ١٩٩٤.

(١٢) فى عام ١٩٥١ لم تكن سوريا واليمن قد وقعتا بعد على اتفاقيات النقطة الرابعــة. راجــع Pinkerton to U.S. Department of States, "Point IV Agreement with Lebanon," 883A.00-TA/2-2851 و Gern to U.S. Department of State, "Why a Point IV Agreement has not been concluded with Syria," NA 883.00TA/5/28/51

(١٣) Minor memo, 9 January, Papers of Edwin Lock Jr., Box 4, HSTL

(١٤) Lock to Gardiner, 21 December 151، المرجع السابق.

(١٥) Locke to Truman, 26 December 1951، المرجع السابق.

(١٦) راجــع "Campaign Against Point IV Litani River Project," Beirut to U.S. Department of State, 883A.00-TA/1-752

(١٧) راجع "Statement to Ambassador Edwin Lock Jr.," 23 December 1951, Papers of Edwin Lock Jr., Box 4, HSTL

(١٨) Lock to U.S. Secretary of State, 883A.00-TA/1-3152

(١٩) راجــع P. Kingston, "Pioneers in Development: The British Middle East Development Division and the Politics of Technical Assistance, 1945-1960." D. Pill. Diss., Oxford University, 1991

(٢٠) راجــع Staff Memorandum, U.S. Department of State, "Responsibilities of Ambassador Locke in the Near East," 12 May 1952, Lot 57D/298, NE files لمزيد من التفاصيل عن مناقشات السياسات المحيطة بإنشاء المكتب الإقليمى.

(٢١) Farnsworth to Peter, 16 January 1952, Record Group (RG) 84, Lebanon, Classified General Records, Box 28, NA Records Administration (NARA)

(٢٢) Crockett to Skiles, 29 February 1952, RG 84, Lebanon, Classified General Records, Box 28, NARA

(٢٣) Peter to Reeseman Fryer, 1 April 1952, RG 84, Lebanon, Classified General Records, Box 28, NARA

(٢٤) راجع Oral History Interview with George McGhee, p. 44, HSTL

(٢٥) راجع D. Acheson, Present at the Creation: My Years in the State Department (New York: 19169)

(٢٦) راجــع Memo of Conversation, "Telegrams form Amb. Locke Proposing the U.S: Complete the Markabi, Kasmie, And Taibe Projects for Lebanon," 883A.00-TA/2-1352

(٢٧) Peter to Reeseman Fryer, 1 April 1952, RG 84 Lebanon, Classified General Records, Box 28, NARA

(٢٨) راجــع "Negotiation of Point 4 program Agreement in Lebanon," 883A.00-TA/4-2452

(٢٩) راجع المرجع السابق.

(٣٠) Peter to Reeseman Fryer, 7 June 1952, RG 84, Classified General Records, Box 28, NARA

(٣١) Skiles to Tannous, 28 February 1952، المرجع السابق.

(٣٢) Peter to Reeseman Fryer, 1 April 1952، المرجع السابق.

(٣٣) المرجع السابق.

(٣٤) Locke to Truman, "Action Program for the Near East," 25 April 1952, Presidential Secretary's Files, Paper of Harry S. Truman, HSTL

(٣٥) Locke to Truman, 19 February 1952, Papers of Edwin Locke Jr., Box 5, HSTL

(٣٦) على سبيل المثال، برر لوك هذه الأولويات مستشهدًا بـ"النجاح الملحوظ" لليابـانيين فـى تطوير منشوريا أثناء الحرب العالمية الثانية القائم على تحديث البنية التحتية فـى منـاطق النقل والوقود والطاقة. راجع Locke to U.S. Secretary of State, 880.00-TA3/24/52

(٣٧) كانت تلك: تحسين ميناء بيروت، وتحسين ميناء طرابلس، وإنشاء ميناء فى اللاذقية، ومـد خط أنابيب للغاز الطبيعى من كركوك إلى منطقة شرق المتوسط، وتطوير نهر الليطـانى، وتطوير نهرى دجلة والفرات فى سوريا، وتطوير نهر العاصى، وتطوير منطقة اليرموك الأردن، وتنفيذ خطة النيل الاستوائى.

(٣٨) Lock to U.S. Secretary of State, 880.00-TA/3/24/52

(٣٩) راجع Harriman to Acheson, 880.00-TA/4/9/52 للإطلاع على خلفية عـن العقبـات التشريعية المتعلقة باقتراح لوك.

(٤٠) راجع Cannon to U.S. Secretary of State, 880.00-TA/3/15/52 و Tannous to U.S. Secretary of State, 883A.00-TA/3/5/52 و Tannous to U.S. Secretary of State, 883A.00-TA/3/17/52.

(٤١) Peter to Reeseman Fryer, 1 April 1952, RG 84, Lebanon, Classified General Records, Box 28, NARA

(٤٢) Locke to Truman, 19 February 1952. Presidential Secretary's Files. HSTL

(٤٣) راجـــع Berry memo, "Grant Aid to Arab States for Fiscal Year 1953," 880.00-TA/2/29/52

(٤٤) راجـــع Memo to Conversation, "Arab States Development Programs' 880.00-TA/3/17/52

(٤٥) Harriman to Acheson. 880.00-TA/4/9/52

(٤٦) المرجع السابق.

(٤٧) راجع Thorp to Acheson, "Near East Aid Program," 880.00-TA/2/25/52

(٤٨) راجع Reeseman Fryer to Andrews, 9 May 1952, Lot 57D/298, NA

(٤٩) المرجع السابق.

(٥٠) Memorandum of Conversation with the President. "The Locke Proposal," 1 May 1952, Dean Acheson Papers, Box 67, HSTL

(٥١) راجـــع U.S. Department of State, Staff Memorandum, "Responsibilities of Ambassador Locke in the Near East," 12 May 1952 و Gardiner to Locke, 15 May 1952, Lot 57D/298, NE Files, NA. انظر كذلك Peter to Reeseman Fryer, 7 June 1952, RG, Lebanon. Classified General Records of the Office of Near Eastern Affairs, NA

(٥٢) راجع Thorp to Secretary of State, "Near East Program," 880.00-TA/5/2/52

(٥٣) راجع Locke to Gardiner, 4 September 1952, Papers to Edwin Locke Jr., Box 5, HSTL و Fidler to Locke, "Discussion with Palestine Arab Refugee Leaders," 15 September 1952, Papers of Edwin Locke Jr., Box 5, HSTL

(٥٤) راجع Le Soir (Beirut), 15 September 1952

(٥٥) راجع "Notes on Locke's Visits to Refugee Camps," Notebooks 1 and 2, Papers of Edwin Locke Jr., Box 4, HSTL

(٥٦) Locke to Gardiner, 4 September 1952, Papers of Edwin Locke Jr., Box 5, HSTL

(٥٧) المرجع السابق.

(٥٨) المرجع السابق.

(٥٩) المرجع السابق.

(٦٠) راجـــع Amawi to Locke, 3 October 1952, Papers of Edwin Lock Jr., Box 5, HSTL للإطلاع على مناقشة الفساد المحتمل داخل الأونروا.

(٦١) Lock to Gardiner, 24 September 1952, و Locke to Gardiner, 30 July 1952 Papers of Edwin Locke Jr., Box 5, HSTL

(٦٢) إدوين لوك الابن، مقابلة أجراها معه المؤلف في ٧ فبراير ١٩٩٤.

(٦٣) Locke to Gardiner, 23 February 1952, Papers of Edwin Locke Jr., Box 5, HSTL

(٦٤) راجع Locke to Gardiner, 29 November 1952، المرجع السابق.

(٦٥) راجـع Green to U.S. Secretary of State, 320.2AA/9-2752 و Lobenstine to Byoade, 30.2AA/10/4/52

(٦٦) راجـــع Funkhouser to Hart, "Arab Membership on ADCOM," 320.2AA/9/12/52, Memorandum of Conversation, "UNRWA Relief Budget and Syrian Membership on the Advisory Commission,' 320.2AA/9/17/52 وLobenstine to Byroade, 320.2AA/10/4/52

(٦٧) Locke to Gardiner, 23 February 1952, Papers of Edwin Locke Jr., Box 5, HSTL

(٦٨) راجع Green to U.S. Department of State, "Selo Gives Opinions on U.S. Aid," 883.00/10/16/52

(٦٩) Locke to Truman, 24 September 1952, Papers of Edwin Locke Jr., Box 5, HSTL

(٧٠) راجـــع Locke and Peter to TCA Country Directors, Near East, 880.00-TA/8/4/52 و Locke to Gardiner, 6 September 1952, Papers of Edwin Locke Jr., Box 5, HSTL

(٧١) Locke to Truman, 24 September 1952, Papers of Edwin Locke Jr., Box 5, HSTL

(٧٢) Fidler memo, 9 October 1952، المرجع السابق.

(٧٣) Locke to Truman, 24 September 1952، المرجع السابق.

(٧٤) المرجع السابق.

(٧٥) Minor to U.S. Secretary of State, 880.00-TA/11/24/52

(٧٦) راجع Daily Star (Beirut), 28 November, 30 November, and 2 December 1952 وجميعها موجود في papers of Edwin Locke Jr., Box 4, HSTL

(٧٧) Edwin Locke, "The Arab Economy: The Truth and the Challenge," 5 December 1952, Papers of Edwin Locke Jr., Box 4, HSTL

(٧٨) Green to Minor, 3 December 1952, RG 84, Lebanon, Box 28, Nara

(٧٩) Minor to Green, 9 December 1952، المرجع السابق.

(٨٠) راجع Daily Star (Beirut), 13 December 1952

(٨١) Daily Star (Beirut), 27 December 1952

(٨٢) Peter to Young, 19 December 1952, RG 84 Lebanon, Classified General Records, Box 28, NARA

(٨٣) فى نهاية يناير، تحدث لوك أمام اجتماع لأصدقاء الشرق الأوسط الأمريكيين كـــرر فيـــه انتقاداته لسياسة التنمية الأمريكية فى الشرق الأدنى، موجهًا فى هذه المرة المزيد من الـــذم للمسئولين بوزارة الخارجية الذين وصفهم بـــأنهم "أقـــزام تـــافهون". راجـــع Daily Star (Beirut), 10 February and 21 march 1953. للاطلاع على رد قاس من أحد "الأقـــزام التافهين"، انظر Bruins to Hart, 320.2-AA/3/23/53

الفصل الثالث

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران خلال حقبة مُصَدِّق

مارك جاسيوروفسكي

يحظى محمد مُصَدِّق الذى تولى منصب رئيس وزراء إيران من أبريل ١٩٥١ حتى أغسطس ١٩٥٣ باحترام الإيرانيين الديمقراطيين العلمانيين كافة، بل وإعجاب الكثيرين من مؤيدى نظامى الشاه وآية الله الخمينى. فقد أنهى فترة طويلة من الهيمنة البريطانية فى إيران بتأميمه صناعة النفط التى يسيطر عليها البريطانيون، وغرس فى معظم الإيرانيين إحساسًا قويًا بالكبرياء الوطنى، وأعد المسرح لعقود عديدة من النمو الاقتصادى الذى غذته عائدات النفط. كما أنه حاول مقرطة النظام السياسى الإيرانى بتقليله من سلطات الشاه والطبقة العليا التقليدية وبتعبئة الطبقتين الوسطى والدنيا الحضريتين. ومع أنه فشل فى نهاية الأمر فى هذا المسعى الأخير، فقد جعلته جهوده بطلاً فى أعين الإيرانيين الذين يحلمون بإقامة نظام ديمقراطى فى هذا البلد.

فى بداية حقبة مُصَدِّق كانت للولايات المتحدة صورة إيجابية داخل إيران خلقتها مجموعة صغيرة من المعلمين والمبشرين وعلماء الآثار والمديرين الأمريكيين الذين غامروا بالذهاب إلى هناك، وكذلك الالتزام بالحرية والديمقراطية والاستقلال الذى تبنته الحكومة الأمريكية ومعظم الأمريكيين. وقد أيدت الولايات المتحدة مُصَدِّق فى البداية، مؤكدة حق إيران فى تأميم صناعة النفط، كما سعت للتوسط فى إبرام اتفاق مع البريطانيين، وقدمت لإيران قدرًا بسيطًا من المساعدات الاقتصادية، وامتدحت بصفة عامة مُصَدِّق ومطامحه الديمقراطية. إلا أن الدعم الأمريكى لمُصَدِّق أخذ يتضاءل، وفى عهد حكومة الرئيس دوايت أيزنهاور دبرت الولايات المتحدة انقلابًا أطاح بمُصَدِّق وأنهى الاتجاه نحو الديمقراطية الذى كان يقوده. وساندت الولايات المتحدة الشاه بقوة بعد ذلك، ويسرت إلى حد كبير جهوده لخلق نظام سلطوى فى العقد الذى أعقب الانقلاب. وكانت نتيجة ذلك أن حقبة

مُصَدِّق كانت كذلك بمثابة فترة أخذت فيها صورة الولايات المتحدة داخل إيران تتغير من الأجنبى الطيب إلى المؤيِّد الشرير لنظام الشاه الاستبدادى.

يبحث هذا الفصل السياسة الأمريكية تجاه إيران أثناء حقبة مُصَدِّق. وهو يركز بشكل خاص على الاعتبارات الإستراتيجية التى حدت بالمسئولين الأمريكيين إلى التحول من سياسة تأييد مُصَدِّق إلى سياسة معارضته والإطاحة به فى النهاية، لتخلق بذلك الصورة الشريرة للولايات المتحدة التى لا تزال لدى الكثير من الإيرانيين. ولا يقدم الفصل رواية مفصلة عن انقلاب أغسطس أو الأحداث التى أدت إليه، حيث تُبحث باستفاضة فى موضع آخر.

تمهيد: السياسة الأمريكية تجاه إيران قبل حقبة مُصَدِّق

كان للولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الثانية اهتمام إستراتيجى أو اقتصادى قليل بإيران، وكانت العلاقات بين البلدين ودية ولكنها متباعدة. وكانت الولايات المتحدة قد أقامت علاقات دبلوماسية مع إيران فى عام ١٨٥٦ إلا أنها لم ترسل دبلوماسيًا بدرجة سفير إلا فى عام ١٩٤٤. وفى أواخر العقد الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل العقد الأول من القرن العشرين كان الاتصال بين البلدين محدودًا جدًا، وكان يتكون فى المقام الأول من النشاط التبشيرى، مع وجود حفنة من المبشرين والمعلمين والأثريين الأمريكيين. وخلق هؤلاء الأمريكيون صورة إيجابية للولايات المتحدة فى إيران. ومع ذلك فقد كان من الواضح أن العلاقات بين البلدين على قدر قليل من الأهمية فى أواخر الثلاثينيات، مما جعل رضا شاه بهلوى يستدعى سفيره فى واشنطن لعدة سنوات بعد ظهور تعليقات مهينة له فى الصحافة الأمريكية.[(١)]

مع نشوب الحرب العالمية الثانية فى أوروبا، اشتركت بريطانيا والاتحاد السوفيتى فى غزو إيران فى سبتمبر ١٩٤١ لإنشاء طريق إمداد للجيش السوفيتى. وسرعان ما سيطرت القوات الغازية على الجيش الإيرانى الذى لا حول له ولا قوة وأجبرت رضا شاه، الذى كانوا ينظرون إليه على أنه متعاطف مع الألمان، على التخلى عن العرش لابنه محمد رضا بهلوى، الشاه الراحل، وكان فى الحادية والعشرين من عمره. وفى أعقاب دخول الولايات المتحدة الحرب أرسلت قوات إلى إيران بالاشتراك مع عملية الإمداد، بادئة بذلك فترة نمت خلالها العلاقات

الأمريكية الإيرانية نموًا سريعًا. وبحلول عام ١٩٤٤ كان حوالى ٣٠ ألف جندى أمريكى قد تمركزوا فى إيران يحرسون طريق الإمدادات من اللصوص وعملاء الألمان، حيث وسعوا شبكة النقل ومنشآت إنتاج النفط الإيرانية وحسنوها، وأنشأوا مصانع لتجميع الطائرات والشاحنات وبراميل النفط. وأرسلت الولايات المتحدة بعثات عسكرية إلى إيران لإعادة تنظيم قوات الجيش والدَرَك الإيرانية وقدمت لإيران حوالى ٨,٥ مليون دولار فى هيئة مساعدات إعارة وتأجير خلال فترة الحرب. وعلى عكس بريطانيا والاتحاد السوفيتى، لم تتدخل الولايات المتحدة فى الشئون الداخلية أثناء الحرب، مما عزز صورتها باعتبارها بطلاً للحرية والاستقلال.(٢)

عندما تضاءل الخطر الألمانى فى عام ١٩٤٤، بدأ الاتحاد السوفيتى فى توسيع نفوذه والمطالبة بامتيازات التنقيب عن النفط فى المناطق الشمالية الغربية من إيران فى أذربيجان وكردستان، التى كان يحتلها منذ عام ١٩٤١. وكانت حاجة الولايات المتحدة إلى الحفاظ على حليف زمن الحرب هى السبب فى عدم قيامها فى البداية بأى جهد لمنع تلك الأنشطة. إلا أن الحرب العالمية الثانية وضعت أوزارها فى عام ١٩٤٥ وازداد الموقف السوفيتى من إيران خطورة وكانت توازيه أنشطة مشابهة فى أماكن أخرى من العالم. وبينما تزايد قلق المسئولين الأمريكيين بشأن التوسع السوفيتى، وبعد أن حل هارى ترومان رئيسًا محل فرانكلين روزفلت الدبلوماسى، بدأت الولايات المتحدة فى الضغط على الاتحاد السوفيتى كى يسحب قواته من إيران. اعترض المسئولون السوفييت، وفى ديسمبر ١٩٤٥ ويناير ١٩٤٦ أقام المتمردون الذين يدعمهم السوفييت جمهورية أذربيجان المستقلة والجمهورية الشعبية الكردية فى شمال غربى إيران. وبما أنه لم يكن بوسع الحكومة الإيرانية وقف تلك الأنشطة، فقد سعت للحصول على دعم من الولايات المتحدة وبريطانيا والتمست من الأمم المتحدة المطالبة بانسحاب السوفييت. وأرسل المسئولون الأمريكيون باحتجاجات إلى الحكومة السوفيتية وأيدوا موقف إيران بقوة فى الأمم المتحدة. وبمساندة من الولايات المتحدة، سافر رئيس الوزراء الإيرانى أحمد قوام إلى موسكو فى مارس ١٩٤٦ وتفاوض على اتفاقية تنسحب بمقتضاها القوات السوفيتية من إيران. وأعاد الجيش الإيرانى احتلال أذربيجان وكردستان فى ديسمبر ١٩٤٦ وسحق الحركات المستقلة وأنهى الفصل الأول من فصول الحرب الباردة الأولى.(٣)

مع انتهاء أزمة أذربيجان وكردستان، أجرت وزارة الخارجية وغيرها من الهيئات الحكومية الأمريكية مراجعة شاملة للمصالح الأمريكية فى إيران. وبعد تأمل الجهد الضخم الذى بذله المسئولون الأمريكيون لإخراج القوات الروسية من شمال غربى إيران، انتهى المسئولون الأمريكيون إلى أن إيران "ذات أهمية إستراتيجية حيوية" لأن نفط الخليج الفارسى سيكون مهمًا فى حال نشوب حرب مع الاتحاد السوفيتى.(٤) إلا أنه رغم هذه النتيجة التى توصلوا إليها، لم تحدث أية تغيرات كبيرة فى السياسة الأمريكية تجاه إيران فى أواخر الأربعينيات. فقد كان واضعو السياسات الأمريكيون فى ذلك الوقت يسعون لوضع إستراتيجية "دفاع النقاط الحصينة" strongpoint defense فى سعيهم لاحتواء التوسع السوفيتى. وكانت تلك الإستراتيجية تدعو إلى تركيز جهود الدفاع الأمريكية فى أوروبا الغربية واليابان – على حدود الاتحاد السوفيتى الغربية والشرقية – وأعطت قدرًا أقل بكثير من الأولوية للمناطق الأخرى، بما فى ذلك منطقة جنوب الاتحاد السوفيتى حيث تقع إيران. وكانت نتيجة ذلك – رغم الطلبات المتكررة للشاه ورؤساء الوزراء فى تلك الفترة للحصول على المساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية – هى عدم منح إيران برنامج مساعدات كبيرًا فى ظل مبدأ ترومان Truman Doctrine، كما هو الحال بالنسبة لليونان وتركيا، حيث تلقت مساعدات أمريكية أقل مما كانت تتلقاه دول مثل أيرلندا والبرتغال والسويد، رغم مساحتها الأكبر حجمًا وظروفها الاقتصادية الأشد فقرًا.(٥)

ومع ذلك، فقد زادت الولايات المتحدة من تواجدها فى إيران شيئًا فشيئًا بطرق أخرى فى تلك الفترة. إذ أعيد التفاوض على بعثات التدريب العسكرى التى بدأت إبان الحرب العالمية الثانية ومُدت إلى عام ١٩٤٧ و١٩٤٨. كما ازداد عدد العاملين فى السفارة الأمريكية، مما عزز التفاعلات الدبلوماسية والتجارية والثقافية بين البلدين. والأهم من ذلك هو أن مكتب الخدمات الإستراتيجية Office of Strategic Service سلف وكالة الاستخبارات المركزية CIA أنشأ مركزًا فى سفارة طهران فى أوائل عام ١٩٤٧ ليتولى العمليات السرية التى كان يقوم بها فى ذلك الوقت الملحق العسكرى الأمريكى والموظفون السياسيون بالسفارة. وكانت تلك العمليات السرية تشمل جمع المعلومات الاستخباراتية، وعمليات الدعاية التى تستهدف الاتحاد السوفيتى وحلفاءه فى إيران، وجهود رسم خرائط لطرق الهروب،

وتنظيم شبكات حرب عصابات "متخلفة" stay-behind لاستخدامها فى حال حدوث غزو سوفيتى. ومع أن هذه الأنشطة جميعها كانت تستهدف الاتحاد السوفيتى، فقد كان لها أثر على تقوية أو إضعاف فاعلين سياسيين إيرانيين عديدين بشكل ثانوى خلال تلك الفترة.[٦]

فى أواخر الأربعينيات، ازدادت القلاقل باطّراد بين الإيرانيين النشطين سياسيًا، وهو ما يعود فى المقام الأول إلى غياب الفرص الكبيرة للمشاركة السياسية وإلى الاستياء المتزايد من شركة النفط الأنجلو إيرانية AIOC، وهى شركة مملوكة للبريطانيين كانت تحقق أرباحًا كبيرة من احتكارها لصناعة النفط الإيرانية. وقد عبأ تلك القلاقل وأبرزها حزب توده (الجماهير)، وهو حزب شيوعى موال للسوفييت تأسس فى عام ١٩٤١ ليصبح أكبر حزب سياسى فى إيران قبل أن يصبح مكروهًا بعد أزمة أذربيجان. وفى أكتوبر ١٩٤٩، أسست مجموعة من الشخصيات السياسية البارزة تنظيمًا عُرِف باسم "الجبهة الوطنية" للمطالبة بالإصلاح السياسى وتأميم أصول شركة النفط الأنجلو إيرانية فى إيران. وسرعان ما أصبحت الجبهة الوطنية تتمتع بشعبية ضخمة ونجحت فى انتخاب ثمانية من أعضائها فى المجلس (البرلمان الإيرانى) فى أواخر ١٩٤٩. وكانت الجبهة بقيادة محمد مُصَدِّق، وهو نائب بالمجلس يتمتع بكاريزما وينتمى إلى عائلة ثرية من مُلاَّك الأراضى اشتهر باعتباره سياسيًا وطنيًا وديمقراطيًا متحمسًا من الساسة المخلصين القليلين فى إيران.[٧]

أصبح المسئولون الأمريكيون بحلول أوائل عام ١٩٥٠ منزعجين من الظروف السياسية فى إيران، حيث وصف أحدهم إيران بأنها "خطيرة ومتفجرة" وحذر آخر من أنها قد تصبح "صين أخرى".[٨] وفى الوقت نفسه كان مجلس الأمن القومى يقوم بعملية إعادة تقييم للإستراتيجية الكونية الأمريكية، التى أُعطيت فى أبريل من عام ١٩٥٠ الاسم الكودى NSC-68. وكانت الإستراتيجية الجديدة تدعو إلى "مبادرة جديدة فى الحرب الباردة" تشمل زيادات كبيرة فى المساعدات العسكرية والاقتصادية للدول الواقعة على أطراف الصين والاتحاد السوفيتى؛ وليس فقط تلك التى على الحدود الشرقية والغربية للاتحاد السوفيتى.[٩] حدت هذه القلاقل المتزايدة فى إيران وهذه الإستراتيجية الكونية الجديدة بالمسئولين الأمريكيين إلى القيام بمراجعة شاملة للسياسة الأمريكية تجاه إيران انتهت إلى أنه لابد من بذل

جهد كبير لمنع حزب توده من الوصول إلى السلطة ووضع إيران في أيدى السوفييت. وكانت نتيجة ذلك هى موافقة المسئولين الأمريكيين فى العام التالى على تزويد إيران بثلاثة ملايين دولار سنويًا من المساعدات العسكرية ومبلغ متواضع من المساعدات الاقتصادية. كما وافقوا على قرض قيمته ٢٥ مليون دولار من بنك الصادرات والواردات لإيران (لم يقدم فى واقع الأمر)، وأيدوا طلب إيران الحصول على قرض مقداره ١٠ ملايين دولار من البنك الدولى. وزادوا كذلك عدد ضباط الاستخبارات الخارجية الأمريكية ووكالة الاستخبارات المركزية العاملين فى سفارة طهران زيادة ضخمة، وطرحوا اسم هنرى جرادى Henry Grady، وهو دبلوماسى محترم، ليكون سفير الولايات المتحدة الجديد.(١٠) وبحلول أوائل عام ١٩٥١ كانت الولايات المتحدة قد أعدت نفسها للقيام بدور رئيسى فى السياسة الإيرانية.

حكومة ترومان وحكومة مُصَدِّق الأولى

استمرت القلاقل فى إيران فى ازدياد طوال عام ١٩٥٠، بينما ظل الإصلاح السياسى وتأميم النفط أكثر القضايا استمرارًا. وقد بدأ رئيس الوزراء على رازمارا برنامجًا للإصلاحات السياسية والاجتماعية الاقتصادية، إلا أنه حاول كذلك تنفيذ اتفاق مع شركة النفط الأنجلو إيرانية كان قد جرى التفاوض عليها فى عهد من سبقوه من رؤساء الوزراء وكان يقل كثيرًا عن المطالب الشعبية. وردًا على ذلك، بدأ مُصَدِّق والجبهة الوطنية الدعوة إلى التأميم الكامل لصناعة النفط، واغتال عضو بجماعة فدائيى الإسلام الإسلاموية رازمارا فى مارس ١٩٥١. بعد ذلك عيَّن الشاه حسين عَلا، الحليف المخلص، ليخلف رازمارا. وهنا سادت البلاد موجة جديدة من القلاقل جعلت المجلس يرشح مُصَدِّق رئيسًا للوزراء ويوافق على مشروع قانون لتأميم صناعة النفط. وخضوعًا للإرادة الشعبية، عين الشاه مُصَدِّق رئيسًا للوزراء فى ٢٩ أبريل ووقع مشروع قانون التأميم ليصبح قانونًا فى ٢ مايو.(١١)

شكَّل تأميم شركة النفط الأنجلو إيرانية تهديدًا خطيرًا لاقتصاد بريطانيا الضعيف ومكانتها المتدنية، وبذلك كان مرسوم التأميم بداية فترة من المواجهة المتزايدة بين بريطانيا وإيران. وفى الشهور التالية اتبع المسئولون البريطانيون إستراتيجية ثلاثية المسارات استهدفت إعادة السيطرة البريطانية على صناعة النفط

فى إيران، إما بالضغط على مُصَدِّق للتوصل إلى تسوية مقبولة أو الإطاحة به من منصبه. كان المسار الأول مسعى فاترًا للتفاوض على اتفاقية جديدة للنفط تعترف بمبدأ التأميم، ولكنها تُبقى على السيطرة الفعلية لبريطانيا على نفط إيران. إلا أن هذا المسعى انهار فى أغسطس ١٩٥١، ورفض البريطانيون بعد ذلك التفاوض مباشرة مع مُصَدِّق. وكان المسار الثانى يتكون من سلسلة من الإجراءات العدائية التى تستهدف تقويض التأييد الشعبى لمُصَدِّق. وكان أهم تلك الإجراءات هو المسعى الناجح لإقناع شركات النفط العالمية الكبرى بمقاطعة صادرات النفط الإيرانية. كما فرض البريطانيون سلسلة من العقوبات الاقتصادية الثنائية على إيران وبدأوا حشدًا للقوات العسكرية ينذر بسوء العاقبة فى المنطقة. أم العنصر الثالث فى الإستراتيجية البريطانية فكان سلسلة من الجهود السرية للإطاحة بمُصَدِّق. واستمرت تلك الجهود طوال فترة تولى مُصَدِّق لرئاسة الوزراء ونُفِّذت فى المقام الأول من خلال شبكة من الساسة ورجال الأعمال وضباط الجيش وكبار رجال الدين كان يرعاها ضباط الاستخبارات البريطانيون خلال سنواتهم الطويلة من التآمر فى إيران.(١٢)

بعد تولى مُصَدِّق منصبه، عبَّرت حكومة ترومان علنًا عن تأييدها القوى له، معترفةً بأنه يحظى بشعبية كبيرة، وبالتالى يمكنه أن يكون بديلاً فعالاً لحزب توده. ومرة أخرى راجع المسئولون فى واشنطن السياسة الأمريكية تجاه إيران، حيث انتهوا إلى أنه لابد من إبقاء إيران فى المعسكر الغربى مهما كان الثمن، بسبب موقعها الإستراتيجي، كما أن إطالة أمد أزمة النفط قد يضعف الاقتصاد الأمريكى ويهدد الأمريكى والغربى. وبناء على ذلك، اتبعت الحكومة فيما تبقى من فترة رئاسة ترومان سياسة لدعم مُصَدِّق، ومعارضة الجهود البريطانية للإطاحة به، ومحاولة التوسط لعقد اتفاق يرضى الطرفين بشأن النزاع على النفط، والحد من الفوضى التى تشهدها سوق النفط العالمية.(١٣)

بعد وقت قصير من الموافقة على قانون تأميم النفط، بدأ المسئولون الأمريكيون تنفيذ خطة لتخفيف أثر الحصار النفطى البريطانى على سوق النفط العالمية. وكانت الخطة الأمريكية هى مطالبة شركات النفط الأمريكية بتقديم النفط لحلفاء الولايات المتحدة الذين تضرروا من الحصار. وقد سُلِّم ٤٦ مليون برميل من النفط بناء على هذه الخطة فى السنة الأولى من الحصار، وهو ما يمثل ٢٠ بالمائة من إنتاج إيران فى عام ١٩٥٠. ومع أن المقصود بهذا الإجراء هو

المساعدة فى استقرار سوق النفط العالمية، فقد عزز كذلك حصار النفط، وساعد بالتالى دون قصد على إضعاف الاقتصاد الإيرانى وتقويض الدعم الشعبى لمُصَدِّق.(١٤)

فى الوقت نفسه بدأ المسئولون الأمريكيون جهدًا منسقًا لتيسير التفاوض على تسوية لنزاع النفط. وقد نصحوا البريطانيين فى السر بقبول تأميم شركة النفط الأنجلو إيرانية والموافقة على اقتسام الأرباح بالنصف مع إيران؛ وهو الترتيب الذى بات شائعًا فى هذه الصناعة فى ذلك الوقت. وفى يوليو ١٩٥١ بعث وزير الخارجية دين أتشيسون المبعوث الخاص أفيريل هاريمان فى مهمة إلى طهران ولندن للتوسط فى النزاع. وعمل هاريمان بمثابرة للتقريب بين الموقفين البريطانى والإيرانى، حيث أوعز للبريطانيين بإرسال فريق تفاوض إلى إيران بقيادة السير ريتشارد ستوكس Sir Richard Stokes. ولم تحقق مهمة ستوكس قدرًا كبيرًا من التقدم، وانهارت المفاوضات بين بريطانيا وإيران فى أغسطس.(١٥)

كان البريطانيون خلال تلك الفترة يعملون بجد للاستعاضة عن مُصَدِّق بحليفهم المقرب سعيد ضياء الدين طَبَطَبائى. وانطوى ذلك على ممارسة الضغط على الشاه لإعفاء مُصَدِّق وتعيين سعيد ضياء رئيسًا للوزراء، وكذلك جهود حشد التأييد داخل المجلس، من خلال شبكة الاستخبارات البريطانية، لترشيح سعيد ضياء. بل بلغ الأمر بالمسئولين البريطانيين أن توصلوا إلى أسس إرشادية لتسوية نزاع النفط مع سعيد ضياء. وكان المسئولون الأمريكيون على علم بهذه الأنشطة بشكل عام ولم يؤيدوها أو يعارضوها. ولم تحقق الجهود البريطانية لوضع سعيد ضياء تقدمًا كبيرًا فى الوقت الذى انهارت فيها مهمة ستوكس. وبناء عليه، فقد بدأ المسئولون البريطانيون فى سبتمبر ١٩٥١ تنفيذ خطة لغزو جنوب غرب إيران والاستيلاء على حقول النفط. وحين أُبلغ المسئولون الأمريكيون بهذه الخطة أخطر الرئيس ترومان رئيس الوزراء البريطانى كليمنت أتلى(*) Clement Attlee بأن الولايات المتحدة لن تؤيد الغزو وحثه على استئناف المفاوضات. وكانت نتيجة ذلك أن اضطر أتلى إلى التخلى عن خطة الغزو، حيث أبلغ مجلس وزرائه أنه "نظرًا

(*) تولى كليمنت ريتشارد أتلى رئاسة وزراء بريطانيا فى الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٥١، وحكومته العمالية هى التى وسعت الملكية العامة للصناعة ومنحت الاستقلال لكل من الهند (١٩٤٧) وبورما (١٩٤٨). (المترجم)

لموقف حكومة الولايات المتحدة، [فإنه لا] يظن أن من المناسب استخدام القوة" في إيران.(١٦)

سافر مُصَدّق إلى نيويورك في أكتوبر ١٩٥١ لإلقاء كلمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن نزاع النفط. ودعاه المسئولون الأمريكيون إلى واشنطن حيث استضافوه بترحاب وقاموا بجهد مخطط آخر للتوسط في النزاع. وفشلت تلك الجهود كذلك في التوصل إلى تسوية. وخلال العام التالي قدم المسئولون الأمريكيون سلسلة من المقترحات الإضافية التي تدعو إلى تسويق النفط الإيراني بواسطة كونسورتيوم(*) من الشركات الأمريكية وغير الأمريكية. وحين جعلت المخاوف الخاصة بالاتحادات الاحتكارية الشركات الأمريكية الكبرى ترفض هذه الخطة، سعى المسئولون الأمريكيون إلى إقناع الشركات الأمريكية المستقلة بقبولها، وقرروا بعد ذلك في خريف ١٩٥٢ وقف العمل بقوانين الاتحادات الاحتكارية لإقناع الشركات الكبرى بالمشاركة. ورغم هذه الجهود، عجز المسئولون الأمريكيون عن تسوية نزاع النفط.(١٧)

بعد فشل البريطانيون في إلغاء قانون التأميم، أو في وضع سعيد ضياء في منصب رئيس الوزراء، أو الاستيلاء على حقول النفط بالقوة، أخذوا يبحثون عن خيارات أخرى في إطار مساعيهم لاستعادة السيطرة على نفط إيران. وسرعان ما تحقق خيار آخر. فقد تقدم أحمد قوام، الذي كان رئيسًا للوزراء أثناء أزمة أذربيجان في عامي ١٩٤٥-١٩٤٦، للبريطانيين سعيًا للحصول على تأييدهم في طلبه الحلول محل مُصَدّق رئيسًا للوزراء. وأرسل البريطانيون مبعوثًا لمقابلة قوام في باريس في مارس ١٩٥٢. أبلغ قوام المبعوث أنه سوف يسوي أزمة النفط بشروط يقبلها البريطانيون، وقدم قائمة بالوزراء المحتملين للموافقة عليها. وقد أيد البريطانيون قوام بقبول خطته لإنهاء نزاع النفط وجعل شبكتهم من الحلفاء الإيرانيين تساعده، حيث أمضى شهورًا تالية في حشد الدعم داخل إيران لترشيحه.(١٨)

من الواضح أن مُصَدّق علم بأمر أنشطة قوام فاستقال فجأة في ١٦ يوليو. وحينذاك عين الشاه قوام رئيسًا للوزراء. وفي الأيام التالية نظمت الجبهة الوطنية

(*) مجموعة من الشركات التي تتولى مجتمعة العمل في مشروع مشترك ما. (المترجم)

سلسلة من المظاهرات الضخمة التى تنادى بعودة مُصَدِّق إلى منصبه. هاجمت قوات الشرطة والجيش المتظاهرين، حيث قتلت ما لا يقل عن تسعة وستين منهم وجرحت ما يزيد على ٧٥٠. وبما أن قوام لم يكن يحظى بتأييد شعبى، فقد سيطر مؤيدو مُصَدِّق على شوارع طهران. وفى ٢١ يوليو خضع الشاه للإرادة الشعبية وعين مُصَدِّق لفترة ثانية رئيسًا للوزراء. وانسحب قوام فى هدوء إلى المنفى.(١٩)

حكومة ترومان وحكومة مصدق الثانية

كانت حكاية قوام بداية فترة من عدم الاستقرار السياسى المتزايد فى إيران. وهبطت الروح المعنوية فى القوات المسلحة هبوطًا حادًا. وأصبح حزب توده أكثر نشاطًا بكثير. وشغل مُصَدِّق مجلس وزرائه الجديد بالمؤيدين المقربين وأقنع المجلس بمنحه سلطات طوارئ، مما أغضب قادة الجبهة الوطنية مثل آية الله أبو القاسم كاشانى، وحسين مكى، ومظفر بقائى. والأمر الأشد سوءًا هو أن مجموعة من ضباط القوات المسلحة بقيادة الجنرال فضل الله زاهدى بدأت تتآمر ضد مُصَدِّق مع الأخوان رشيديان اللذين كانا الشخصيتين الأساسيتين فى شبكة الاستخبارات البريطانية. وكان قد سبق لزاهدى تولى منصب وزير الداخلية فى حكومة مُصَدِّق الأولى وكان يؤيد الجبهة الوطنية حتى انتفاضات يوليو ١٩٥٢ حين قاده على ما يبدو النشاط الخاص ببعث توده وتدنى الروح المعنوية فى القوات المسلحة إلى المعارضة.(٢٠)

وسرعان ما اتصل كاشانى ومكى وبقائى بزاهدى معربين عن عدم رضاهم عن مُصَدِّق ومتعاونين معه بعد ذلك من بعيد فى مؤامرته. كما حصل زاهدى على تأييد أبى القاسم بختيارى، وهو أحد زعماء قبيلة بختيار وكان قد عمل معه بالتعاون مع عملاء ألمان أثناء الحرب العالمية الثانية. وبعد ذلك التقى بالقائم بالأعمال البريطانى وطلب ضمان عدم معارضة البريطانيين له، وأنهم سوف يوافقون على تسوية نزاع النفط بشروط شبيهة بتلك التى وضعوها مع قوام، وسوف يحصلون على موافقة الولايات المتحدة على ما يقوم به من أنشطة. أبلغ القائم بالأعمال لندن بذلك وطلب منه مساعدة زاهدى. وحينذاك زود ضباط الاستخبارات البريطانيون بختيارى بالسلاح. ووصف القائم بالأعمال أنشطة زاهدى

للسفير الأمريكي لوى هندرسون Loy Henderson. كما التقــى زاهــدى أو أحــد المقربين منه بهندرسون فى أوائل سبتمبر، حيث أبلغه أنه سرعان ما تتولى السلطة حكومة توقف نمو نفوذ توده. أبلغ هندرسون واشنطن بهذه المحادثات ولكن موقفــه ظل ملتبسًا.(٢١)

كانت السياسة الأمريكية تجاه إيران فى تلك الفترة غامضة. وقد حُذِّر السفير هندرسون من بعث حزب توده ومن الموقف الذى يتسم بالفوضى بصورة عامة فى أعقاب حدث قوام، وقد أوصى بأن تــدعم واشــنطن حكومــة مُــصَدِّق ببرنــامج مساعدات كبير. ومع أن هذا لم يحدث، فقد جدد المسئولون الأمريكيون مــساعيهم لحل نزاع النفط واستمروا فى تأييد مُصَدِّق، علنا وفى المحادثــات الــسرية مــع البريطانيين. إلا أن ضباط وكالة الاستخبارات المركزية فى طهــران بــدأوا فــى الوقت ذاته يوجهون بعض عملياتهم السرية المضادة للسوفييت فى اتجاهات قوضت قاعدة تأييد مُصَدِّق. ففى ظل عملية دعاية كان اسمها الكودى BEDMAN، وزعوا مقالات صحفية ورسومًا كاريكاتيرية تصور مُصَدِّق على أنه فاسد وسيئ الأخــلاق وقدمته على أنه يستغل كاشانى. كما قدموا مساعدات مالية لبعض رجــال الــدين لإبعادهم عن مُصَدِّق وخلق بديل من رجال الدين لكاشانى. وبسبب طول علاقــات ضباط وكالة الاستخبارات المركزية مع الحزب الإيرانــى وحــزب الكــادحين - كلاهما كان يؤيد مُصَدِّق بقوة - فقد بذلوا جهودًا لقلب تلك التنظيمات ضد مُصَدِّق. وفى مثال جدير بالذكر بشكل خاص، اتصل اثنان من ضباط وكالة الاســتخبارات الأمريكية فى خريف ١٩٥٢ ببقائى، الذى كان يرأس حزب الكادحين، مشجعًا إيــاه على الانفصال عن مُصَدِّق ومقدمًا له المال. ربما تكون اتصالات مماثلة قد حدثت مع كاشانى ومكى وغيرهما من الشخصيات البارزة.(٢٢)

بحلول نوفمبر من عام ١٩٥٢ كان أعــضاء الحــزب الإيرانــى وحــزب الكادحين قد انقسما إلى فصائل مؤيدة لمُصَدِّق وأخرى معارضة لــه؛ فقــد انقلــب كاشانى ومكى وبقائى وغيرهم من زعماء الجبهة الوطنية على مُصَدِّق علنًا، ممــا أضعف موقفه بشكل خطير. وكان هؤلاء الرجال، شأن معظم الــساسة الإيــرانيين الآخرين فى ذلك الوقت، على قدر كبير من الانتهازية وربما كانت لــديهم أســباب أخرى للانفصال عن مُصَدِّق. بل كان البريطانيون يقومون فى ذلك الوقت بأنشطة سرية ضد مُصَدِّق؛ ربما كانت أكثر اتساعًا. ولذلك، فإنه رغم أن أنــشطة وكالــة

الاستخبارات المركزية ربما ساعدت إلى حد كبير فى تقويض قاعدة تأييد مُصَدّق، فهى لم تكن القوى الوحيدة التى كانت تعمل ضده فى تلك الفترة، ومن المستحيل القول بأى قدر من التأكيد ما هو حجم الدور الذى قامت به فى إضعافه.

من الواضح أن مُصَدّق علم بأمر مؤامرة زاهدى وتحرك لوقفها قبل تنفيذها. وكان زاهدى باعتباره عضوًا بمجلس الشيوخ الإيرانى يتمتع بالحصانة البرلمانية ولم يكن بالإمكان إلقاء القبض عليه. إلا أن مُصَدّق أصدر فى ١٣ أكتوبر أوامر بالقبض على الأخوين رشيديان والجنرال عبد الحسين حجازى، الحليف المقرب من زاهدى. كما فصل من الجيش جنرالاً اسمه آريانا كانت له صلة بالمؤامرة. والأمر الأكثر أهمية أن مُصَدّق قطع فى ١٦ أكتوبر العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا بزعم تأييد المسئولين البريطانيين لزاهدى. وأفزع هذا العمل المسئولين الأمريكيين وأقنع بعضهم بأن الموقف فى إيران قد خرج من أيديهم.(٢٣)

قرر البريطانيون مساعدة الولايات المتحدة فى مساعيها للإطاحة بمُصَدّق بعد أن باتوا عاجزين عن العمل من خلال الأمان الذى توفره لهم سفارتهم فى طهران. فقد أرسل كريستوفر مونتاجيو وودهاوس Christopher Montague Woodhouse، الذى كان يقود العمليات الاستخبارية فى إيران، إلى واشنطن فى نوفمبر كى يعرض على المسئولين الأمريكيين خطة للإطاحة بمُصَدّق. وكانت الخطة تدعو إلى انتفاضة منسقة يدبرها الأخوان رشيديان وبعض عناصر قبيلة بختيارى، بموافقة من الشاه أو بدون موافقته. ومع أن البريطانيين كانوا يعتقدون أن زاهدى مناسب إلى حد كبير لقيادة الانقلاب، فقد اقترحوا العديد من قادة الانقلاب. والتقى وودهاوس مع مسئولى وكالة الاستخبارات المركزية والخارجية الأمريكية. وأيد معظم كبار مسئولى وكالة الاستخبارات المركزية الانقلاب فى ذلك الوقت، رغم معارضة بعض المتخصصين فى الشئون الإيرانية الأصغر منهم ورئيس مركز وكالة الاستخبارات المركزية فى طهران للفكرة. وأبلغ مسئولو وزارة الخارجية وودهاوس بأن ترومان لن يؤيد الانقلاب، ولكن ربما أيده الرئيس المنتخب دوايت أيزنهاور ومستشارو سياسته الخارجية.(٢٤)

حكومة أيزنهاور ومُصَدِّق

تولى دوايت أيزنهاور الرئاسة فى يناير ١٩٥٣، وتبنت الحكومة خططًا جريئة لإعادة بناء السياسة الخارجية الأمريكية بطرق تؤدى إلى احتواء الاتحاد السوفيتى بشكل أكثر فاعلية. وقد دعت فى إستراتيجيتها الكونية الجديدة، التى عُرضت فى النهاية فى دراسة مجلس الأمن القومى NSC-162 فى أكتوبر ١٩٥٣، إلى جهد موسع لتعزيز الاحتواء بينما يخفض نفقات الدفاع. وكان العنصر المهم فى هذا الجهد هو قرار تقوية الدول الموالية للغرب الواقعة على أطراف الصين والاتحاد السوفيتى؛ وهو المشروع الذى كانت حكومة ترومان قد بدأته ولكنها أوقفته حين استولت الحرب الكورية وإعادة إعمار أوروبا على اهتمامها. وكانت تقوية تلك الدول بواسطة برامج المساعدات العسكرية والاقتصادية الكبيرة، والتحالفات الدفاعية، وبالعمليات السياسية السرية التى تديرها وكالة الاستخبارات المركزية إذا دعت الحاجة إلى ذلك.[٢٥] ونتيجة لهذه الإستراتيجية الكونية الجديدة، أعادت حكومة أيزنهاور توجيه برامج المساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية من أوروبا إلى العالم الثالث. فقد ضربت طوقًا من التحالفات الدفاعية حول الاتحاد السوفيتى والصين، وزادت من استخدام وكالة الاستخبارات المركزية للعمليات السرية زيادة كبيرة. وكانت إيران بسبب قربها من الاتحاد السوفيتى وفشل مُصَدِّق فى حل أزمة النفط بيدقًا مهمًا فى هذه الإستراتيجية الجديدة، وسرعان ما أصبحت الشغل الشاغل لحكومة أيزنهاور.

كان وزير الخارجية المُعَيَّن جون فوستر دلاس وشقيقه ألن دلاس Allen Dulles، الذى كان نائبًا لرئيس قسم العمليات السرية بوكالة الاستخبارات المركزية فى عهد ترومان وكان من المقرر أن يصبح مدير الوكالة فى عهد أيزنهاور، يتابعان الموقف فى إيران بانزعاج متزايد. ومع أنهما لم يعتبرا مُصَدِّق شيوعيًا، فقد كانا يعتقدان أن الظروف فى إيران قد تستمر فى التدهور مادام موجودًا فى منصبه، مما يقوى حزب توده وربما يمكِّنه من الوصول إلى السلطة. وقد كانا ينظران إلى هذا الاحتمال باهتمام شديد، فى ضوء دور إيران المهم فى الإستراتيجية الأمريكية الخاصة باحتواء الاتحاد السوفيتى. لذلك انتهى الأخوان دلاس إلى ضرورة الإطاحة بمُصَدِّق؛ وهى النتيجة التى لم يكن يشارك فيها مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا هنرى بايرود Henry

Byroade، أو رئيس مركز وكالة الاستخبارات المركزية فى طهـران، أو العديـد من صغار المسئولين فى الخارجية الأمريكية ووكالة الاستخبارات المركزية. وكان ألن دلاس قد التقى بوودهاوس فى نوفمبر ١٩٥٢ وأعرب عن تأييده للانقلاب الذى يطيح بمُصَدّق. وكان الأخوان دلاس جاهزين لبدء الاستعدادات الخاصة بـالانقلاب مع بدء فترة رئاسة أيزنهاور.[٢٦]

فى ٣ فبراير ١٩٥٣، أى بعد أسبوعين من بـدء فتـرة الرئاسـة، التقـى مسئولون كبار فى واشنطن لمناقشة الوضع فى إيران. وفى ذلك الاجتمـاع اتُخـذ قرار لوضع وتنفيذ خطة للإطاحة بمُصَدّق وتعيين زاهدى رئيسًا للوزراء. وكـان من المقرر أن يقود العملية كيرمت روزفلت Kermit Roosevelt الذى كان يرأس قسم عمليات الشرق الأوسط بوكالة الاستخبارات المركزية. وسافر روزفلت إلـى إيران عدة مرات خلال الشهور التالية للإعداد للانقلاب والالتقاء بزاهدى والأخوين رشيديان وأعضاء مركز الوكالة فى طهران واثنين يحملان اسمين كـوديين همـا نارن Narren وسيلى Cilley كانا العميلـين الأساسـيين فـى عمليـة الدعايـة BEDMAN. كما عُيِّن أمريكى متخصص فى شئون إيران متعاقـد مـع وكالـة الاستخبارات المركزية لوضع خطة عمل للانقلاب مع أحد ضـباط الاسـتخبارات البريطانيين. وقدم روزفلت خطة الانقلاب للأخـوين دلاس وغيـره مـن كبـار المسئولين فى اجتماع بوزارة الخارجية فى ٢٥ يناير. وصدرت إليه التعليمات كى يبدأ التنفيذ على الفور.[٢٧]

كان زاهدى قد استمر فى التآمر ضد مُصَدّق بعد كشف مؤامرته فى أكتوبر ١٩٥٢. كما ظل على اتصال بزعماء قبيلة بختيارى الذين أعطـاهم البريطـانيون السلاح فى تلك الفترة. ونفذ حلفاؤه فى المجلس سلسلة من المناورات البرلمانية فى محاولة لإقصاء مُصَدّق. وفى فبراير ١٩٥٣ هاجمت مجموعة من ضباط الجـيش المتقاعدين الموالين لزاهدى وزعماء قبيلة بختيارى بقيادة أبـى القاسـم طـابورًا للجيش، فيما يبدو محاولة لإطلاق شرارة الانقلاب. إلا أن مُصَدّق رد علـى ذلـك بإصداره أمرًا بالقبض على زاهدى الذى كان قد فقد حصانته البرلمانية. وحينـذاك نظم حلفاء زاهدى سلسلة من الاضطرابات العنيفة فى طهران كادت تطيح بحكومة مُصَدّق. ووقع حدث مشابه فى أواخر أبريل حين اختطف العديد من أعوان زاهدى على ما يبدو قائد الشرطة الوطنية، وكان مؤيدًا قويًا لمُصَدّق، وقتلوه. انتشرت بعد ذلك شائعات الانقلاب طوال شتاء وربيع ١٩٥٣.[٢٨]

فى أعقاب اجتماع الخارجية فى ٢٥ يونيو، بدأ روزفلت وفريقه من وكالة الإستخبارات المركزية العمل بالتنسيق من بعد مع زاهدى. فقد استخدموا شبكة BEDMAN لإطلاق وابل دعائى موسع ضد مُصَدِّق وتنظيم مظاهرات معادية للحكومة ولحزب توده، مما زاد من الاضطراب الذى كان يعم طهران. وكانوا يسعون للحصول على تأييد كبار ضباط الجيش، ويرتبون لجعل بعض وحدات الجيش تشارك فى الانقلاب. وفى أواخر شهر يوليو وأوائل أغسطس أرسلوا مبعوثين لمقابلة الشاه والحصول على تأييده. وحين فشلت تلك الاتصالات، رتب روزفلت من خلال الأخوين رشيديان مقابلة الشاه بنفسه. وبعد تأكيد المشاركة المباشرة للولايات المتحدة وبريطانيا من خلال الإذاعات الخاصة، وافق الشاه على تأييد المؤامرة.(٢٩)

كان روزفلت بعد حصوله على تأييد الشاه مستعدًا للمضى قدمًا فى تنفيذ الانقلاب. ووقَّع الشاه مرسومًا بإعفاء مُصَدِّق من منصبه وتعيين زاهدى رئيسًا للوزراء. وسلم قائد حرس الشاه الإمبراطورى أول هذين المرسومين لمُصَدِّق ليلة الخامس عشر من أغسطس وأُلقى القبض عليه فى الحال. وحينذاك أقامت وحدات الجيش والشرطة الموالية لمُصَدِّق المتاريس فى أنحاء المدينة وبدأت بحثًا مكثفًا عن زاهدى وألقت القبض على العديد من أعوانه. وفشل طابور مدرع مكلف بدخول العاصمة مع إقصاء مُصَدِّق فى الوصول. وبعد أن افتضح أمر مؤامرة الانقلاب، فر الشاه من البلاد مذعورًا، حيث اتجه أولاً إلى بغداد ومنها إلى روما. وأودع زاهدى أحد منازل وكالة الاستخبارات المركزية الآمنة حيث بقى فيه عدة أيام بعد ذلك. ووضع روزفلت خطط طوارئ لإجلاء نفسه وزاهدى وبضعة أشخاص آخرين شاركوا فى محاولة الانقلاب.(٣٠)

رغم تلك النكسات، بدأ روزفلت وزملاؤه ارتجال خطة جديدة. فقد وزعوا نسخًا من المرسومين، اللذين يقيل أحدهما مُصَدِّق ويعين الآخر زاهدى، فى أنحاء طهران للإعلان عما اتخذه الشاه من إجراءات. كما جاءوا باثنين من الصحفيين الأمريكيين لمقابلة أردشير زاهدى الذى أخبرهما بأمر مرسومى الشاه ووصف رفض مُصَدِّق لهما بأنه انقلاب، حيث يتفق المرسومان مع الدستور. وسرعان ما نُشرت هذه المعلومات فى "النيويورك تايمز". وأُرسل أردشير زاهدى وأحد ضباط وكالة الاستخبارات المركزية إلى كِرمانشاه وأصفهان لإقناع قائدى الحاميتين فى

هاتين المدينتين بإرسال قوات إلى طهران. كما وزعت مجموعة الاستشارات العسكرية الأمريكية المعدات العسكرية على القوات المؤيدة لزاهدى لتشجيعها على تأييد المؤامرة.(٣١)

فى ١٧ أغسطس استخدم نارن وسيلى ٥٠ ألف دولار أعطاها لهما فريق روزفلت لتأجير حشد كبير يسير وسط طهران هاتفًا بشعارات توده وحاملاً لافتات تحمل عبارات مضادة للشاه ومحطمًا لتماثيل الشاه ووالده ومهاجمًا ضريح رضا شاه. وقام ذلك الحشد بدور المحرِّض وأثار الخوف بين سكان طهران من استيلاء توده على السلطة، بل إن الكثيرين من أعضاء توده انضموا إليه، حيث افترضوا أن ذلك بتنظيم من قيادة الحزب. واستمرت تلك الاضطرابات حتى اليوم التالى. لذلك أمر مُصَدِّق الشرطة بتفريق الحشود، حتى وإن كان توده يؤيده ضمنيًا ضد زاهدى والشاه. ورد توده بأن أمر أعضاءه بإخلاء الشوارع، مزيلاً بذلك عقبة مهمة فى سبيل معارضى مُصَدِّق.(٣٢)

بحلول مساء ١٨ أغسطس كانت الشرطة تحاصر منزل وكالة الاستخبارات المركزية الآمن الذى يختبئ فيه زاهدى. لذلك بدأ روزفلت فى البحث عن طريقة جديدة لإطلاق شرارة الانقلاب. وبما أنه كان يعلم أن آية الله كاشانى معارض قوى لمُصَدِّق وكان له تأثير ضخم على الإيرانيين من الطبقتين الوسطى والدنيا، فقد قرر السعى للحصول على مساعدة كاشانى فى تنظيم حشد آخر لإثارة الناس ضد مُصَدِّق. وبناء على نصيحة الأخوين رشيديان، جعل اثنين من ضباط وكالة الاستخبارات المركزية يلتقيان بأحمد أرامش، وكان رجلاً ذا نفوذ من الواضح أنه كانت له صلة بكاشانى. وقد طلبوا من أرامش أن يطلب من كاشانى تنظيم حشد مناهض لمُصَدِّق وأعطوه ١٠ آلاف دولار لتمويل ذلك المسعى. وربما كان نارن وسيلى يقومان فى ذلك الوقت بمساع مستقلة لتنظيم ذلك الحشد.(٣٣)

مع أنه من غير الواضح ما إذا كان كاشانى أو تلك الشخصيات شاركت فى ذلك الأمر أم لا، فقد خرج الحشد فجأة بالقرب من سوق طهران صبيحة التاسع عشر من أغسطس. هاجم الحشد مبانى المكاتب الحكومية ومكاتب الصحف والأحزاب السياسية المؤيدة لمُصَدِّق وانضمت إليه وحدات من الجيش والشرطة والمشاهدين الذين كانت مظاهرات "توده" فى اليوم السابق قد أفزعتهم. وحين أدرك مُصَدِّق أن الأحداث انقلبت ضده بشكل حاسم، رفض أن يأمر قوات الأمن التابعة

له بتفريق الحشد. وفى الوقت نفسه، استولت وحدة من الجيش على إذاعة طهران وبدأت بث نشرات معادية لمُصَدِّق ومؤيدة لزاهدى. وقاد جنرال بالقوات الجوية طابورًا من الدبابات إلى المنزل الآمن الذى يختفى فيه زاهدى وأنقذه من وحدات الشرطة التى تحاصره. وبعد ذلك استولت وحدات من الجيش وجماعات كبيرة من المتظاهرين على مقر قيادة الجيش وسارت إلى منزل مُصَدِّق، حيث أعقب ذلك معركة بالدبابات دامت تسع ساعات. دُمِّرت الأسوار المحيطة بمنزل مُصَدِّق واجتيح المنزل نفسه، حيث قُتل حوالى ٣٠٠ شخص. هرب مُصَدِّق إلى فناء جاره ولكنه استسلم لقوات زاهدى فى اليوم التالى. وعاد الشاه إلى إيران بعد عدة أيام وشكر روزفلت بنفسه قائلاً "إنى أدين بعرشى لله، ولشعبى، ولجيشى، ولكم".(٣٤)

يبدو أن التعليق الذى أدلى به الشاه لروزفلت كان مناسبًا؛ ذلك أن الولايات المتحدة قامت بالفعل بدور رئيسى فى الإطاحة بمُصَدِّق وإنهاء التهديد الذى كان يمثله للنظام الملكى الاستبدادى فى إيران. وكان روزفلت وزملاؤه قد خططوا الانقلاب ومولوه وقادوه، حيث اتخذوا إجراء حاسمًا بعد فشل محاولة إلقاء القبض على مُصَدِّق أدى بعد ذلك إلى نجاح الانقلاب. وكان زاهدى، القائد الاسمى للانقلاب، مختبئًا فى منزل آمن حتى اكتمال الانقلاب تقريبًا. ولم يُستشر الشاه بشأن قرار تنفيذ الانقلاب، أو الطريقة التى ينفَّذ بها، أو المرشح الذى اُختير ليحل محل مُصَدِّق، كما أنه كان مترددًا فى دعم الانقلاب وفر من البلاد عند أول بادرة فشل. ولم يقم البريطانيون إلا بدور صغير فى الانقلاب، حيث ساعدوا فى وضع خطته الأولية – التى فشلت – ووجهوا الأخوين رشيديان للعمل مع روزفلت. ومع أن مقاطعة شركة النفط الأنجلو إيرانية أضعفت اقتصاد إيران، وساعدت بالتالى على تقويض التأييد الشعبى لمُصَدِّق، فمن الممكن أن دخولاً كثيرة أخرى جاءت من تدنى شعبية مُصَدِّق. وقد فشل زاهدى وحلفاؤه مرارًا فى الإطاحة بمُصَدِّق خلال العام السابق. ومع أنهم ربما رتبوا انقلابًا بدون مساعدة الولايات المتحدة، فإن أوامر إلقاء القبض على زاهدى أعاقت أنشطته، وكان لا يتمتع بتأييد شعبى حقيقى. ولا يبدو أن إيرانيًا آخر كان يتمتع بشعبية لدى همزات الوصل العسكرية اللازمة لتنفيذ الانقلاب بدون مساندة خارجية. ولذلك كان يبدو أنه من المأمون الانتهاء إلى أن الولايات المتحدة قامت بدور حاسم فى الإطاحة بمُصَدِّق وإضعاف الحركة السياسية التى كان يقودها بشدة.

خاتمة

أكد هذا الفصل أن المصالح الأمنية الأمريكية – كما تصورتها حكومتا ترومان وأيزنهاور – كانت تقتضى إبقاء إيران فى المعسكر الغربى إبان الحرب الباردة، ولذلك فهو يوحى بأن الظروف السياسية الداخلية فى إيران ربما لم تسمح بتعدى حدود معينة من وجهة نظر واضعى السياسة الأمريكيين. وكانت تلك الحدود فى عهد حكومة ترومان ترسم بصورة عريضة إلى حد ما؛ فلم يكن يبدو أن مُصَدِّق يشكل تهديدًا للمصالح الأمريكية، وكان واضعو السياسة الأمريكيون يعتقدون أنه من الممكن أن يكون بمثابة ثقل فعال مقابل لحزب توده. إلا أن هذه التصورات تغيرت تغيرًا بطيئًا حين ظل مُصَدِّق فى السلطة وتزايدت القلاقل فى إيران. وحين تولى أيزنهاور الرئاسة، أدت الآراء الأشد معاداة للشيوعية، الخاصة بمستشاريه للسياسة الخارجية وتغير التصورات الخاصة بمُصَدِّق بين بعض من بقوا فى مناصبهم من حكومة ترومان إلى جعل الولايات المتحدة تتخلى عن تأييدها لمُصَدِّق وتتخذ خطوات للإطاحة به. ونتيجة لذلك كانت المصالح الأمنية الأمريكية المرتبطة بالحرب الباردة وتغير وجهات النظر فى واشنطن بشأن كيفية تأثير نظام مُصَدِّق على تلك المصالح مسئولة عن القرار الأمريكى المصيرى بتنفيذ انقلاب أغسطس ١٩٥٣.

حدت الاعتبارات نفسها بواضعى السياسة الأمريكيين فى العقد التالى إلى تقديم الدعم الموسع للشاه، حيث جعلوا من نظامه الاستبدادى حاجزًا دون النزعة التوسعية السوفيتية. فقد زودوا إيران بعد الانقلاب مباشرة بمبلغ ٦٨ مليون دولار مساعدات طوارئ، وهو ما يساوى تقريبًا ثلث إجمالى عائد إيران الذى خسرته نتيجة للحظر البريطانى على النفط. كما مُنحت إيران ٣٠٠ مليون دولار أخرى من المساعدات الاقتصادية خلال السنوات العشر التالية. وجدد المسئولون الأمريكيون بعد الانقلاب مساعيهم لتسوية نزاع النفط، حيث رعوا اتفاقًا يسمح لإيران ببدء تصدير النفط فى أواخر ١٩٥٤. وزاد دخل إيران من النفط زيادة سريعة نتيجة لهذا الاتفاق، حيث فاق ما تتلقاه من مساعدات أمريكية بحلول عام ١٩٥٨ وبالتالى كان بمثابة المصدر الرئيسى لعائدات الشاه. وبدأت الولايات المتحدة كذلك مسعى كبيرًا لتعزيز قوات أمن الشاه بعد وقت قصير من الانقلاب، حيث أعادت تنظيم جهاز الاستخبارات الداخلية الخاص به وأعطته ما قيمته ٦٠٠ مليون دولار تقريبًا من المساعدات العسكرية خلال العقد التالى.[٣٥]

بعد احتواء التهديد الصادر عن مُصَدِّق والجبهة الوطنية احتواءً فعالاً، ونمو الاقتصاد بسرعة، ووجود جهاز أمن فعال، أحكم الشاه قبضته على السلطة في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات. وبحلول أواخر عام ١٩٦٣ كانت تلك العملية قد اكتملت؛ حيث كان الشاه على رأس نظام استبدادى لا يتهاون مع المعارضة المنظَّمة لسلطته، وبدا أن احتمال خروجه من السلطة ضئيل. إلا أن الكثير من الساسة كانوا على علم بأن الإيرانيين مستاءون استياء شديدًا من نظام الشاه، وكانوا يلومون الولايات المتحدة بشدة لإعادتها إياه إلى السلطة فى عام ١٩٥٣ ثم مساعدته على تدعيم أسس النظام الجديد. وولَّد هذا الاستياء تحديًا جديدًا للشاه فى السبعينيات يختلف عن ذلك الذى كان يمثله مُصَدِّق؛ فهو غير ديمقراطى، وعنيف، وشديد العداء لأمريكا. وقد أدى هذا التحدى إلى انهيار نظام الشاه فى أواخر السبعينيات وخلق سلسلة من الأزمات للولايات المتحدة خلال العقد التالى لم تبدأ حدتها تخف إلا مؤخرًا.

لذلك أثارت الاعتبارات الإستراتيجية التى حدت بواضعى السياسة الأمريكية إلى تنفيذ انقلاب ١٩٥٣، ومن ثم بناء نظام الشاه، سلسلة من الأحداث التى قوضت نظامه فيما بعد وخلقت مشاكل حادة للمصالح الأمريكية. ولا يسع المرء سوى أن يأمل أن يمكِّن انتهاء الحرب الباردة الولايات المتحدة وغيرها من الدول الكبرى التفكير بقدر أكبر من الوضوح بشأن الآثار السياسية الداخلية لأفعالها، وبالتالى تتحاشى ذلك النوع من النتائج الناجمة عن السياسة الأمريكية تجاه إيران خلال هذه الحقبة.

الهوامش

(١) Abraham Yeselson, United States-Persian Diplomatic Relations, 1883-1921
John A. Denevo, و (New Brunswick, N.J.: Rutgers University, 1956)
American Interests and Policies in the Middle East, 1900-1939 (Minneapolis:
University of Minnesota Press, 1963), ch. 9

(٢) T. Vail Motter, United States Army in World War II: The Middle East Theatre,
the Persian Corridor, and the Aid to Russia (Washington, D.C.: Department of
Mark Hamilton و the Army, Office of the Chief of Military History, 1952)
Lytle, The Origins of the Iranian-American Alliance, 1941-1953 (New York:
Holmes and Meier, 1987) chs, 2-4

(٣) Bruce Robellet Kuniholm, The Origins of the Cold War in the Near East
(Princeton: Princeton University Press, 198), chs. 5-6

(٤) U.S. Joint Chiefs of Staff (JCS), United States Strategic Interests in Iran
(Washington, D.C.), JCS 1714/1, October, 1946, p. 6

(٥) John Lewis Gaddis, Strategies of Containment (New York: Oxford University
Press, 5 (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1970), pp.
1949K vol. 6. pp. والمرجع السابق ،1948, vol. 5, pp. 170 والمرجع السابق ،905ff.
U.S. Agency for International Development, U.S. Overseas Loans and و ،528ff
Grants: Series of Yearly Data, vols. 1-5 (Washington, D.C." U.S. Agency for
International Development, 1984)

(٦) Rouhollah K. Ramazani, Iran's Foreign Policy, 1941-1973: A Study of Foreign
Policy in Modernizing Nations (Charlottesville: University Press of Virginia,
ومقابلات سرية أجراها المؤلف مع العديد من ضباط وكالة ،1975), pp. 195-162
الاستخبارات المركزية الذين كانوا مقيمين فى إيران فى تلك الفترة.

(٧) Ervand, Iran Between Two Revolutions (Princeton: Princeton University Press,
Farhad Diba, Mussadiq, للاطلاع على خلفية مُصَدّق ومعتقداته، انظر .1982), ch. 5
Homa و Iranian Nationalism, and Oil (Austin: University of Texas, 1988)
Katouzian, ed., Musaddiq's Memoirs (London: JEBHE, National Movement
of Iran, 1988)

(٨) U.S. Department of State, Foreign Relations of the United States, 1950, vol. 5
(Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1976), pp. 510, 2523

(٩) U.S. National Security Council (NSC), United States Objectives and Programs
Thomas H. الذى أعيد طبعه فى for National Security, NSC-68, April 14 1950

Etzold and John Lewis Gaddis, eds., Containments on American Policy and Gaddis, و ،Strategy (New York: Columbia University Press, 1980), p. 434 .Strategies of Containment, ch. 4

(١٠) U.S. Department of State, Foreign Relations of the United States, 1950, vol. 5, pp. 509-529, 551, 604، ومقابلات سرية أجراها المؤلف مع العديد من ضباط وكالة الاستخبارات المركزية المتقاعدين.

(١١) Mostafa Elm, Oil, Power, and Principle: Iran's Oil Nationalization and its Aftermath (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1992), chs. 4-5

(١٢) للاطلاع على بحث أكمل لهذه الأنشطة، انظر Mark J. Gasiorowski, U.S. Foreign Policy and the Shah: Building a Client State in Iran (Ithaca: Cornell .University Press, 1991), pp. 62-67

(١٣) NSC, The Position of the United States with Respect to Iran, NSC 107/2, June 27, 1951

(١٤) NSC, National Security Problems Concerning Free World Petroleum Demand and Potential Supplies, NSC 138, December 8, 1952, pp. 9-10

(١٥) Elm, Oil, Power, and Principle, ch. 8

(١٦) Henry Byroadem interview by the author, Potomac, Maryland, August 7, 1984 و "Records of Interdepartmental Meeting," March 20, 1950, Foreign Office (FO) 371/91525 و "View that HMG Should Refrain from Any Statement," August 26, 1951, Fo/371/91582 و "Approach to a New Persian Governement," September, 1951, Fo/371/91590 و CAB 128/20, pp. 231-234.
كل هذه الوثائق من مكتب السجلات العامة البريطاني بلندن PRO.

(١٧) Elm, Oil, Power, and Principle, chs. 11-12 و "American Proposal that the Royal Dutch/Shell Group Should Take Over and Operate in Abadan Refinery Considered Impractical," November 6, 1951, FO/371/91610 (PRO) و Paul Nitze, interview by author, Washington, D.C., July 5, 1984.

(١٨) "Qavam's Proposals," January 7, 1952, FO/371/98683 (PRO) و "Intervention Of Mr. Julian Amery," February 7, 1952, FO/371/89683 (PRO) و "Qavam's Proposals," march 25, 1952, FO/371/98683 (PRO) و "Internal Situation," n.d., FO/248/1531 (PRO) و Sir George Middleton, interview by the author, London, .January 16, 1985

(١٩) Elm, Oil, Power, and Principle, ch. 16

(٢٠) "Annual Report on Persian Army for 1952," September 12, 1952, FO/371/89638 (PRO) و "Internal Situation"، مذكور فـي الهـامش ١٨، و New

Fitzroy و ،York Times, August 15, 1952, p. 2, and August 20, 1952, p. 1
Hederson to و ،Maclean, Eastern Approaches (London: Cape, 1950), p. 266
Acheson, July 7 and 21, August 3, 4, and 15, and October 17, 1952, Record
Group 84m Box 29. الوثيقة الأخيرة من الأرشيف القومى الأمريكى بواشنطن USNA.

(٢١) "Internal Situation"، مذكور فى الهامش ١٨، و "Tribal Affairs and Tribal Policy,"
"Intrigues Among Bakhtiari Tribes," November و ،n.d., FO/248/1521 (PRO)
Middleton interview by و ،28, 1952, Record Group 84, Box 28 (USNA)
Henderson to Acheson, September 9, 1952, Record Group 84, Box و ،author
.29 (USNA)

(٢٢) Elm, Oil, Power, and Principle, pp. 244-246، ومقابلات سرية أجراها المؤلف مع العديد من ضباط وكالة الاستخبارات المركزية.

(٢٣) New York Times, October 13, 1952, p. 4, and October 16, 1952, p. 6، "Annual Report on Persian Army for 1952," December 9m 1952, و FO/371/98639 (PRO)

(٢٤) Christopher Montague Woodhouse, Something Ventured (London: Granada, 1982), pp. 116-119، كيرمت روزفلت، مقابلة أجراها المؤلف في واشنطن العاصمة فى ٥ يونيو ١٩٨٥، وبايرود، فى مقابلة أجراها المؤلف فى بوموتاك بولاية ميريلاند فى ٧ أغسطس ١٩٨٤، وضابط وكالة الاستخبارات المركزية الذى كان يعمل فى إيران فى ذلك الوقت، فى مقابلة أجراها المؤلف.

(٢٥) Gaddis, Strategies of Containment, ch. 5

(٢٦) مقابلات أجراها المؤلف مع هنرى بايرود وجوردون ماتيسون فى بيثسدا بولاية ميريلاند فى ٣٠ يونيو ١٩٤٨، ومع روى ملبورن فى تشابل هيل بولاية نورث كارولينا فى ١ فبراير ١٩٨٤، والعديد من ضباط وكالة الاستخبارات المركزية فى إيران فى ذلك الوقت.

(٢٧) Kermit Roosevelt, Countercopu: The Struggle for the Control of Iran (New York: McGraw-Hill, 1979), pp. 120-124، ومقابلة روزفلت، ومقابلات سرية مع متخصص فى شئون إيران فى ٥ أغسطس ١٩٨٤.

(٢٨) Henderson to Acheson, January 19, 1953, Record Group .59, Box 4117،
و"Internal Affairs,' February 18m 1953, FO/371/104562 (PRO)، و "Internal
Affairs," February 24, 1953, FO/371/104562 (PRO)، و "Dr. Musaddiq's
Quarrel with the Shah," February 23, 1953, FO/371/104563 (PRO)، و "The
Murder of Chief of Police Afshartus," May 8, 1953, FO/371/104566 (PRO)،
و"Internal Affairs," n.d., FO/371/104563 (PRO)

(٢٩) مقابلات سرية أجراها المؤلف مع العديد من ضباط وكالة الاستخبارات المركزية المتقاعدين، و Princess Ashraf Pahlavi, Faces in a Mirror (Englewood Cliffs,

Roosevelt, Countercoup, pp. 147- و ،N.J.: Prentice Hall, 1980), pp. 134-140
.157

(٣٠) مقابلات سرية أجراها المؤلف مع العديد من ضباط وكالة الاستخبارات المركزية المتقاعدين.

(٣١) مقابلات سرية أجراها المؤلف مع العديد من ضباط وكالة الاستخبارات المركزية المتقاعدين. انظر كذلك المقالات المنشورة فى "النيويورك تايمز" فى تلك الفترة.

(٣٢) المرجع السابق.

(٣٣) المرجع السابق.

(٣٤) New York Times, August 20, 1953, p. 1, and August 21, 1953, p. 1 ، و Roosevelt, Countercoup, p. 199

(٣٥) Gasiorowski, U.S. Foreign Policy and the Shah, ch. 4

الفصل الرابع

مفاهيم إيرانية عن الولايات المتحدة وفترة مصدق

سوسان سيافوشي

وجهت ثورة ١٩٧٩ الإيرانية بعض الرسائل القاسية للغرب بصورة عامة والولايات المتحدة على وجه الخصوص. وكان التعبير عن الغضب من الولايات المتحدة وكراهيتها، وخاصة أثناء أزمة الرهائن، من خلال شعارات مثل "الموت لأمريكا" و"أمريكا الإمبريالية التى تلتهم العالم" و"أمريكا، الغطرسة العالمية". إلا أن الصورة الأمريكية الذاتية كانت بعيدة عن تلك التى رسمها الإيرانيون. فقد كان الأمريكيون بصورة عامة يفضلون أن يروا أنفسهم على أنهم معادون للإمبريالية ومحبون للخير وعلى أنهم مؤيدون لحق تقرير المصير، حيث تعى ذاكرتهم كفاحهم ضد بريطانيا الإمبريالية فى القرن الثامن عشر. ولذلك فإنه حين واجههم الغضب الإيرانى، وهو الشىء غير المتوقع وغير المفهوم بالنسبة لمعظم الأمريكيين، وصفوه بأنه بيان غير عقلانى للعداء الذى يسببه التعصب؛ أى أنه نوبة غضب ألقت بها دولة غير ناضجة وغير وفية فى وجه من يحمونها.

حافظ الاختلاف فى مفاهيم "الذات" و"الآخر" الأمريكية والإيرانية على ارتفاع مستوى التوتر بين البلدين. ويتطلب فهم أسباب تلك المواجهة تحليلاً تاريخيًا متأنيًا وموسعًا ومعقدًا ليس فى حدود هذه الدراسة.(١) إلا أنه أُشير إلى أن التورط الأمريكى فى انقلاب ١٩٥٣ ضد رئيس الوزراء محمد مُصَدِّق، الذى يعتبره كل المشاركين فى ثورة ١٩٧٧ ديمقراطيًا حقيقيًا ووطنيًا مخلصًا، كان نقطة تحول فى الرؤية الإيرانية للولايات المتحدة. فقد كانت الولايات المتحدة تتمتع حتى عام ١٩٥٣ بسمعة على قدر كبير من الإيجابية بين الإيرانيين ذوى الاهتمامات السياسية. ويرى معظم الإيرانيين أن تلك السمعة دُمرت تدميرًا شديدًا نتيجة للانقلاب. وعزز العقدان والنصف التاليان من التورط الأمريكى المُركَّز فى إيران النظر إلى الولايات المتحدة على أنها إمبريالية ومتغطرسة وتحتقر الآخرين.

ليس هناك من يختلف على حقيقة أن كلاً من المملكة المتحدة والولايات المتحدة كانتا متورطتين تورطًا نشطًا فى الإطاحة بحكومة مُصَدِّق. إلا أن الأمر المختَلف عليه هو ما إذا كان الانقلاب حدثًا محمودًا أم مذمومًا. وترتبط الإجابة بأى منهما ارتباطًا مباشرًا بقضية مشروعية حكومة مُصَدِّق ومعنى السيادة فى العالم الثالث. وتحاول هذه الدراسة تناول انقلاب ١٩٥٣، وهو أحد أهم نقاط التدخل الأمريكى فى إيران، وتحليل التصورات التى أوجدها التدخل وسط الجماعات الإيرانية ذات الاهتمامات السياسية. إلا أن التصورات الإيرانية لم تتأثر بالسلوك الغربى فحسب، بل كذلك بالخطاب الغربى تجاه إيران. وقد أثر التصور الخاص بإيران الذى يؤمن به البريطانيون والأمريكيون على تشكيل أو تغيير التصورات الإيرانية الخاصة بالبلدين فى المقابل. بعبارة أخرى، كانت هناك علاقة تكافلية بين التصورات الغربية والإيرانية الخاصة بـ "الآخر". إذ كانت كل منها تغذى الأخرى. ولهذا السبب سوف أتناول، باختصار، الصور البريطانية والأمريكية الخاصة بالإيرانيين والتطورات السياسية فى حقبة قيادة مُصَدِّق.

شهدت إيران فى الفترة بين ١٩٤٩ و١٩٥٣ ظهور حركة كان لها أثر عميق على مسار تاريخها فى المستقبل، وكذلك هيمنة تلك الحركة وفشلها. فقد بدأت حركة تأميم النفط باعتبارها احتجاجًا على السيطرة البريطانية على صناعة النفط، إلا أنها سرعان ما تطورت إلى تعبير عن الرغبة الشعبية فى حصول إيران على كرامتها باعتبارها دولة قومية مستقلة. كان زعيم الحركة هو محمد مُصَدِّق، تلك الشخصية الكاريزمية ذات التوجه الديمقراطى. وكان التعبير التنظيمى عن الحركة هو الجبهة الوطنية التى أسسها فى البداية محمد مُصَدِّق وثمانى عشرة شخصية بارزة أخرى فى نوفمبر ١٩٤٩ لتحقيق هدفين يتصلان ببعضهما، هما القضاء على الدكتاتورية الداخلية والتخلص من السيطرة والتأثير الأجنبيين على الشئون الإيرانية. وجعل هدف الجبهة الوطنية العريض منها ما يشبه التنظيم الشامل الذى يتكون من جماعات وشخصيات مختلفة ذات أيديولوجيات متباينة. فقد ضمت الليبراليين الاقتصاديين إلى جانب الديمقراطيين الاجتماعيين، والشخصيات المتدينة وكذلك العلمانية، والليبراليين السوسيوثقافيين بجوار المحافظين السوسيوثقافيين. إلا أنه من الواضح أن قيادة الحركة كانت فى يد الليبراليين العلمانيين وعلى رأسهم مُصَدِّق نفسه. وانتخب البرلمان الإيرانى مُصَدِّق رئيسًا للوزراء فى أبريل من عام ١٩٥١ بعد أن رسخت أقدامه باعتباره بطلاً لحركة

تأميم النفط وبعد فترة قليلة من الموافقة على مشروع قانون يجيز تأميم شركة النفط الأنجلو إيرانية. إلا أن بقاء مُصَدِّق فى السلطة كان قصير الأمد. فقد تحدت مُصَدِّق وحكومته مشاكل كثيرة وقوى عديدة (داخلية وخارجية). وسرعان ما حدث صدع فى جبهته الوطنية، وترك الحركة الكثير من مؤيديه الأساسيين بسبب اختلافهم إما على السياسة أو الأسلوب أو بسبب الانتهازية الشديدة. أوجد انهيار الجبهة الوطنية قوة دفع لخصوم مُصَدِّق، الذين كانوا حتى ذلك الوقت يخشون شعبيته، كى يهاجموه علنًا. ووسط تلك الفترة العاصفة، كان هناك إعصار فعلى من التآمر الأجنبى (وبالأحرى البريطانى والأمريكى). ولا ينبغى استغراب أن حكومة مُصَدِّق لم تنج من العاصفة.

مفاهيم غربية

هل كان الانقلاب عملاً محمودًا؟ لقد كان كذلك إلى حد ما. وليس مستغربًا أن واضعى السياسات الأمريكيين والبريطانيين كانوا من بين الذين يؤمنون بالانقلاب. وكان الحُكم الغربى، وخاصة فى بريطانيا، والولايات المتحدة بحلول عام ١٩٥٣، بشأن مُصَدِّق ودوره باعتباره زعيمًا لإحدى دول العالم الثالث سلبيًا فى الغالب. وقد تأثر المفهوم البريطانى الخاص بإيران وتأميم النفط ومُصَدِّق بعاملين. العامل الأول هو الرؤية الإمبريالية البريطانية للعالم التى تفتقر إلى المساواة وتقسمه إلى فئتين، هما الغرب الناضج والمتحضر والشرق الأشبه بالطفل والغريب. أما العامل الثانى فهو الخسارة المادية (الاقتصادية والسياسية) الناتجة عن تأميم النفط فى إيران. وكانت المناقشات البرلمانية والتقارير الصحفية عن إيران، مع بعض الاستثناءات، كاشفة إلى حد كبير فى تلك الفترة. وكان الفهم الذاتى البريطانى يشمل صورة شركة النفط البريطانية التى كانت تعوض إيران بسخاء عن استغلال نفطها[٢] ومجموعة واضعى السياسات البريطانيين الذين كانوا يتسمون بالعقلانية والنزاهة والحرص.[٣] يقابل هذا الصورة البريطانية للإيرانيين على أنهم فى عمومهم مجموعة لاعقلانية وعاطفية من أنصاف المتحضرين ذوى الطابع القومى يوصفون بأنهم يفتقرون إلى الثقة فى أنفسهم ويتسمون بالغرابة.[٤] وقد اختُزلت حركة التأميم بكاملها إلى النية الحاقدة لدى الزعماء الكارهين للأجانب والمثيرين للغوغاء الذين يشملون الشيوعيين الملحدين والزعماء الدينيين المتعصبين

الذين كانوا يستخدمون "معنى غامضًا للسخط الشعبى" ويوجهونه ضد المهمة الكريمة والمتحضرة لشركة النفط البريطانية، جاعلين من الشركة كبش فداء.[٥] وكانت الصورة البريطانية الخاصة بمُصَدّق باعتباره "حريصًا على ابتلاع صناعة النفط"[٦] تشى بالازدراء والاشمئزاز من الرجل والحركة التى يمثلها.

حظى بعض تلك التصورات فيما بعد، وخاصة أثناء الانقلاب، بدعم الأمريكيين كذلك.[٧] فقد أشارت مجلة "تايم" Time إلى مُصَدّق على أنه قومى متعصب سوف تدمر إيران فكرة الشهادة المسيطرة عليه.[٨] ووصفته "نيوزويك" بأنه غير متسق وغير منطقى ولاعقلانى[٩] وحذرت من "الخطر الأحمر".[١٠] وفى الأيام القليلة المضطربة التى سبقت الانقلاب – حيث بدا أن الأحداث تسير فى مصلحة مُصَدّق وضد الشاه ومؤيديه – تنبأت افتتاحية فى "الواشنطن بوست" Washington Post بأن نجاح مُصَدّق لن يستفيد منه سوى حزب توده الشيوعى وراعيه الاتحاد السوفيتى.[١١] وبعد نجاح الانقلاب، كان رد فعل الصحافة الأمريكية، الذى اتضح فى افتتاحيات الصحف الكبرى، يتسم بـ "الارتياح" و"الفرح".[١٢] وكانت التقارير والتحليلات الصحفية خلال الفترة من ١٩٤٩حتى ١٩٥٣ تعكس رؤية الحكومة الأمريكية الرسمية المتغيرة شيئًا فشيئًا لمُصَدّق ودوره فى السياسة الإيرانية. ويبدو أن العامل الأساسى فى تحول موقف الأمريكيين (الذين كانوا فى البداية يؤيدون حركة مُصَدّق الوطنية) هو نشوب الحرب الباردة.[١٣] وفى عام ١٩٥٣ أصبح دوايت أيزنهاور رئيسًا للولايات المتحدة. وقد أسهمت حكومته إسهامًا فعالاً فى أيديولوجيا الحرب الباردة بما فى ذلك "المهمة" الأمريكية للدفاع عن العالم ضد الخطر الشيوعى السوفيتى. وكان قرب إيران من الاتحاد السوفيتى والمبالغة الأمريكية فيما يتعلق بقوة الحزب الشيوعى الإيرانى عاملاً مهمًا فى تغيير رؤية مُصَدّق وقدرته على احتواء الشيوعية فى إيران. إلا أنه لا ينبغى التقليل من قدر قوة الإقناع البريطانية فى تغيير عقول واضعى السياسات الأمريكيين. فقد نجح البريطانيون فى تصوير النزعة الوطنية الإيرانية على أنها قوة عاجزة عن مقاومة الهيمنة الشيوعية فى إيران أو غير مستعدة لمقاومتها.

عمومًا، فإن مراجعة المفاهيم السائدة فى الغرب، وخاصة بين النخبة واضعة السياسة، تكشف أن قضية مشروعية مُصَدّق باعتباره رئيسًا للوزراء وحاكمًا وطنيًا إيرانيًا كانت تغطى عليها قضية المصالح الوطنية الأمريكية والبريطانية المتصورة.

وتشير مذكرات كيرمت روزفلت، المسئول الأمريكى الذى كان له دخل كبير فى الانقلاب، إلى خروج السيادة عن الموضوع فى إيران - ناهيك عن مشروعية حكومة بعينها - من وجهة نظر واضعى السياسات فى الولايات المتحدة. وكان الإيمان المحدَّد أيديولوجيًا بعجز الإيرانيين عن تقرير مصيرهم، وكذلك قلق السياسة الواقعية بشأن التقدم المحتمل لمنافس أمريكا "الشيطانى" الرئيسى، الاتحاد السوفيتى، هما الاتجاهان اللذان حددا معالم النقاش الأمريكى بشأن حكمة الانقلاب. ولا ينبغى أن نستغرب اعتبار واضعى السياسات الأمريكيين الانقلاب غير مفيد للولايات المتحدة فحسب، بل كذلك للإيرانيين "الطفوليين" العصاة.

التصورات الإيرانية

على المسرح المحلى، كانت هناك ثلاث قوى عامة لدى كل منها رؤية خاصة بمُصَدِّق ودوره فى تشكيل إيران. أولاً: المحافظون (ويتكونون من البلاط والكثير من ضباط الجيش الأقوياء والتجار الأثرياء ومُلاَّك الأراضى والساسة البريطانيين). ثانيًا: حزب توده اليسارى الذى تربطه صلات بالاتحاد السوفيتى. ثالثًا: ائتلاف يضم جماعات مختلفة داخل الجبهة الوطنية.

الرؤية المحافظة

يمكن العثور على التحليل الإيرانى المحافظ للحركة فى تأويلين لمُصَدِّق وحقبة تأميم النفط، وهما كتاب لمحمد رضا بهلوى بعنوان "إجابة عن التاريخ" Answer to History، وآخر لشقيقته أشرف بهلوى بعنوان "لا يمكن هزيمته" (تسليمانبازير). تصور أشرف الشاه على أنه معارض "عقلانى" لتأميم النفط كان ينتظر، على عكس مُصَدِّق الانتهازى غير العقلانى، اللحظة المناسبة لتأميم المورد الثمين.[١٤] وتصور هى وشقيقها مُصَدِّق على أنه القائد غير العقلانى المتعطش للسلطة الذى قاد إيران على طريق مشئوم.[١٥] ولم يكن لدى الشقيقين أى شىء إيجابى يقولانه بشأن دور مُصَدِّق المهم فى قيادة الحركة الوطنية. ولذلك لم يعتبرا الإطاحة بمُصَدِّق هزيمة للحركة الوطنية التى تسعى لاستقلال إيران، بل نظرا إليها

على أنها انتصار للوطنية العقلانية والإيجابية التى يقودها الشاه ضد سلبية مُصَدِّق ومؤيديه.(١٦)

رددت تلك الرؤية الصحف المرتبطة بالجماعات المعادية لمُصَدِّق والمناهضة للحركة الوطنية. والواقع أنه احتُفى بالانقلاب باعتباره "انتفاضة وطنية" قام بها الشعب الذى يخشى الله ويحب ملكه وبلده ضد المغتصب الأكبر ومؤيديه فى حزب توده.(١٧) وطبقا لما تراه وجهة النظر المحافظة، فقد مُصَدِّق مشروعيته بسبب ازدرائه للشاه وإصراره على تقييد سلطته باعتباره القائد الأعلى للبلاد. ولذلك فإن مشاركة الولايات المتحدة والبريطانيين إما أنه كان هناك تهوين من شأنها(١٨) أو اعتُبرت إشارة محمودة من جانب "العالم الحر" لمساعدة إيران على إنقاذ نفسها من خطر الشيوعية. غير أنه كان هناك الكثير من الإيرانيين ذوى الاهتمامات السياسية الذين أوّلوا طبيعة حركة تأميم النفط وحكومة مُصَدِّق والأحداث التى وقعت فيما بين ١٩٤٩ و١٩٥٣، بما فى ذلك الانقلاب، تأويلاً مختلفًا تمامًا.

موقف حزب توده

كان زعماء حزب توده، باعتبارهم مجموعة من المفكرين الماركسيين اللينينيين يقولون إن الطاقة الثورية الكامنة موجودة فى طبقات العمال والفلاحين المستغَلة.(١٩) وتمضى المقولة فتشير إلى أن تفجير هذه الطاقة سوف يكون فى النموذج الذى يمثله الاتحاد السوفيتى، ذلك البلد الذى قضى نهائيًا على المؤسسات القيصرية الإمبريالية فى روسيا وخلق أساسًا جديدًا للعلاقات بين الدول فى أنحاء العالم.(٢٠) وأكد منظرو توده أن إيران جاهزة للثورة الاشتراكية، بسبب الظرف الاقتصادى الذى خلقته الحرب العالمية الثانية. كما قالوا إنه فى بداية حركة التأميم فى إيران كانت هناك ثلاثة اتجاهات سياسية. كان أول هذه الاتجاهات يضم القوى المعادية للإمبريالية بصدق. وشمل الثانى كل من يعتمدون على الإمبريالية البريطانية، كقادة الجيش ومسئولى الدولة ومُلاَّك الأراضى الإقطاعيين والرأسماليين الوكلاء. أما الثالث فكان اتجاهًا أوجدته الإمبريالية الأمريكية التى حاولت أن تحل محل القوى الإمبريالية القديمة مثل بريطانيا العظمى.(٢١) وكانت

حقبة تأميم النفط بمثابة الفرصة المثالية لظهور الاتجاه الأول. وقال قادة تـوده إن المشكلة كانت تتعلق بالقيادة البرجوازية التى استولت على الحركة الفتية. وكانـت البرجوازية بطبعها تقل كثيرًا فى تخوفها من الإمبرياليـة عـن تخـوف الحركـة الوطنية الحقيقية التى لم تكن تكافح السيطرة الأجنبية فحسب، بل كذلك الاسـتغلال الداخلى.(٢٢) وكان حزب توده يؤمن بالرأى القائل بأن تناقض الفترة الأساسى كـان بين المعسكر الاشتراكى، بقيادة الاتحاد السوفيتى، والمعسكر الرأسمالى الإمبريالى، بقيادة الولايات المتحدة، وبأن أية محاولة لالتماس التعاون من الولايـات المتحـدة خيانة لقضية حركات التحرر.(٢٣) وبناء على ذلك الرأى انتقدت أنـشطة الحركـة الوطنية وحكومة مُصَدِّق، التى شملت فى البداية إشارات للتعـاون مـع الولايـات المتحدة فى محاربة السيطرة البريطانية، انتقادًا شديدًا.(٢٤) وكان أعضاء توده يرون أن التوتر أو المنافسة بين الولايات المتحدة وبريطانيا لم يكن له وجـود ولا صـلة لذلك بما يتعلق بمصالح الشعب الإيرانى.

تغيرت رؤية حزب توده لمُصَدِّق وحكومته، وخاصة بعد التوتر الذى نـشأ بين الحكومة الأمريكية وحكومة مُصَدِّق فى منتصف عام ١٩٥٢. وبحلول أواخـر عام ١٩٥٢ توصل قادة توده إلى نتيجة مؤداها أنه رغم بعض المشكلات الكامنـة المرتبطة بالحركة البرجوازية الوطنية، مثل سذاجتها **الأيديولوجية** بـشأن طبيعـة الإمبريالية (وبالتالى الميل إلى مهادنة قوى الرجعية)، كان هنـاك جانـب خـاص بطبيعة تلك الحركات، وهو طابعها **الحقيقى** المناهض للإمبريالية. وفى نقطة التقاء بعينها، حيث تكون الإمبريالية هى العدو الأساسى، قد يجعل هذا الطـابع الحقيقـى البرجوازية الوطنية حليفًا للقوى التقدمية داخل المجتمع. وقد أظهر التأويل الحقيقى لطبيعة البرجوازية الوطنية وأنشطتها، كما تمثلها الجبهة الوطنية، أنه فيمـا بـين ١٩٤٩ و١٩٥٣ قام ذلك التنظيم بدور مهم فـى قيـادة كفـاح الـشعب الإيرانـى المناهض للاستعمار.(٢٥)

بصورة عامة، اعتبر المفكرون اليساريون، فى توده وخارجه،أن حقبة تأميم النفط قد تكون ثورية. وما حدث هو أن البرجوازية الوطنية الليبرالية كانت قـادرة على تولى مناصب قيادية فى الحركة الفتية وتقـديم إسـهامات قيمـة بمهاجمـة الإمبريالية البريطانية. ولكن لكى تنجح القيادة كان عليها مواجهة الأعداء، بمن فى ذلك الإمبريالية الأمريكية والحلفاء الرجعيون المحليون، بجرأة. وفـشلت الجبهـة

الوطنية فى دفع الكفاح إلى نتيجته المنطقية، وبالتالى خسرت فى النهاية، وذلك لعدم صدق عزيمتها الذى يعود بدوره إلى المصلحة الطبقية.[٢٦] وطبقًا لما ذكره كيانورى، رئيس حزب توده، بات واضحًا أن بعض أعضاء الجبهة الوطنية الذين انفصلوا عنها بعد الانقلاب، مثل مظفر بقائى وحسين مكى وأميدى نورى، ارتبطوا ارتباطًا وثيقًا بالإمبريالية الأمريكية.[٢٧] وكان مُصَدِّق نفسه يخشى اتخاذ مواقف حاسمة تقوم على المواجهة ضد أعداء الحركة، وبذلك عجز عن الاستفادة من الفرص المهمة (فى منتصف ١٩٥٢ وأوائل ١٩٥٣) حين كانت القوى التقدمية مستعدة لاجتثاث جذور القوى الإمبريالية والرجعية.[٢٨] وكان انقلاب ٢٨ أغسطس ١٩٥٣ نقطة تحول ترك من خلالها الجانب "التقدمى" لـ"التناقض"، أى الجماهير، موقع القوة الخاص به للعدو "الرجعى".[٢٩] وكانت المشاركة النشطة للولايات المتحدة فى الانقلاب دليلاً على طبيعة الإمبريالية الرأسمالية وسلوكها العدوانى والعنيف الحتمى. ولذلك كانت مسألة كيفية التعامل مع الولايات المتحدة يحددها المفهوم الخاص بطبيعة الولايات المتحدة. وبناء على ذلك، فإنه بما أنه من طبيعة النظام السياسى الاقتصادى الأمريكى أن يكون غير مهادن وعدوانيا ومتغطرسا، فقد شعرت إيران، شأنها شأن أية دولة أخرى تتطلع إلى أن تكون لها مكانتها واستقلالها، أنه لابد من اتخاذ موقف قوى يتسم بالتحدى وألا يخدعها أى بيان نوايا يتسم بالطيبة يلقى به القادة الأمريكيون. ذلك أنه حين يصل الأمر إلى مطابقة الأفعال بالكلمات فسوف تخون الولايات المتحدة إيران كما فعلت فى عام ١٩٥٣.

مفهوم المُصَدِّقيين

قضى انقلاب ١٩٥٣ بالفعل على أنشطة الجبهة الوطنية. إلا أن الكثيرين من أعضائها، المتدينين منهم والعلمانيين، ظلوا على نشاطهم وحاولوا تحقيق النماذج المثالية التى وضعها قائد الحركة. وكان أول تنظيم مُصَدِّقى تأسس بعد الانقلاب هو حركة المقاومة الوطنية الإيرانية. وكان يشاركها آراءها الخاصة بطبيعة الانقلاب الكثير من المُصَدِّقيين.[٣٠] ولمواجهة آراء المحافظين الذين أيدوا الشاه واعتبروا مُصَدِّق مغتصبًا، أكد قادة حركة المقاومة الوطنية الإيرانية أن الدستور الإيرانى ينص على أن عاهل البلاد يملك ولا يحكم. ولذلك فإن إصرار مُصَدِّق على تقييد

سلطات الشاه لم يكن سوى تمسك بالدستور. كما قالوا إن مُصَدِّق انتُخب رئيسًا لوزراء إيران ونال تفويضًا من الشعب، ولذلك فإن إقصاءه عن منصبه غير قانونى وإجرامى. وفيما يتعلق بالقوى الأجنبية وتورطها فى الشئون الإيرانية، قال المُصَدِّقيون إنه ما من شك فى تورط الحكومة الأمريكية بشدة فى الانقلاب. ولكن اللافت للانتباه أنهم تركوا الباب مفتوحًا للتعاون المستقبلى مع الولايات المتحدة. ولكى نفهم هذا الموقف، لابد لنا من التركيز على تأويل الوطنيين للسياسة الكونية وموقف إيران منها. فقد اعتبر كثيرون من قادة الجبهة الوطنية ومؤيديها أن العامل الأكبر الذى يشكل مصير إيران هو تأثير القوى الأجنبية.(٣١) وأكد انقلاب ١٩٥٣ ما يؤمنون به بشأن حتمية الموقف الإيرانى وضرورته. فمن السهل سحق القوى الأجنبية لأية حكومة شرعية ومنتخبة انتخابًا ديمقراطيًا فى إيران، وذلك بسبب ضعفها الكونى الشامل. وكانت روسيا وبريطانيا القوتين الاستعماريتين القديمتين اللتين تتدخلان فى الشئون الإيرانية بطرق تضر بمصالح إيران باعتبارها دولة ذات سيادة ومزدهرة. واعتبرت الولايات المتحدة قوة ثالثة لها مصالح تتعارض مع مصالح كل من البريطانيين والروس.(٣٢) وكان التعاون الأمريكى مع البريطانيين فى تنفيذ الانقلاب ينبع من توليفة من تكتيكات التآمر والمناورة البريطانية والسذاجة البريطانية،(٣٣) مما أدى إلى مشاركة البريطانيين فى مسعى أضر فى النهاية بالمصالح الأمريكية فى المنطقة. وقال المُصَدِّقيون إن المصالح الأمريكية، على عكس المصالح البريطانية، كانت إستراتيجية وليست اقتصادية. فقد كان الهدف الرئيسى للولايات المتحدة فى المنطقة هو إقامة منطقة عازلة لاحتمال ما تصور واضعو السياسات فى واشنطن أنه اتحاد سوفيتى توسعى.(٣٤) وأكد المُصَدِّقيون أن الوطنيين الإيرانيين يشتركون فى هذا الهدف ويودون احتواء التأثير الشيوعى فى إيران. إلا أن أفضل طريقة يمكن بها للولايات المتحدة تحقيق هدفها وإقناع دول المنطقة برؤية خطر الشيوعية الحقيقى هو السماح للحكومات الوطنية والديمقراطية بالوصول إلى السلطة. ذلك أن الأنظمة الديمقراطية والوطنية بحق هى التى يمكنها معالجة مشكلة العالم الثالث الأساسية وإنقاذه من إغراء الحركات الشيوعية. وتمضى المقولة مشيرة إلى ضرورة إدراك واضعى السياسات فى واشنطن لهذه المشاركة فى المصلحة بين الولايات المتحدة والوطنيين الليبراليين. ورغم شكاوى الوطنيين الليبراليين فيما يتعلق بدور الولايات المتحدة فى انقلاب ١٩٥٣، فقد ظل رأيهم بالنسبة للولايات المتحدة بصورة عامة رأيًا يتسم بالتفاؤل النسبى.

هل كان هناك مفهوم لدى رجال الدين خاص بفترة مُصَدّق والانقلاب؟ الإجابة المختصرة عن هذا السؤال هى لا، لم يكن هناك تصور دينى موحد بشأن تلك القضايا. إلا أن هناك تأويلاً غربيًا معاصرًا سائدًا لمواقف رجال الدين وسلوكهم لابد من تناوله. فقد وُصفت ثورة ١٩٧٩وما تلاها من صراع على السلطة فى الغالب وصفًا مغلوطًا وسطحيًا باعتبارها حربًا بين القوى العلمانية من ناحية والقوى الدينية بزعامة آية الله الخمينى من ناحية أخرى. صحيح أن النظام ما بعد الثورى اتخذ طابعًا دينيًا جليًا، من حيث قوانينه ومن يتولون السلطة، وأن القوى العلمانية استبعدت. ولكن استقطاب الدولة لم يوضع بشكل مسبق وكانت الديناميكية المحددة الخاصة بالعملية الثورية، وبالأخص ما أعقبها، هو ما خلق انقسامًا بين القوى العلمانية والدينية فى المجال السياسي. والواقع أنه خلال التاريخ الإيرانى الحديث لم تكن القوى السياسية المتعارضة تُعَرّف بعلمانيتها أو تدينها، وإنما بقبولها للوضع القائم أو الكفاح ضده. وكانت تلك السمة موجودة أثناء الثورة الدستورية فى الفترة من ١٩٠٥ إلى ١٩١١ التى حارب فيها بعض العلماء بقوة بجانب المفكرين العلمانيين للحد من سلطة مملكة القاجار المستبدة وخلق دولة ديمقراطية. وقد قبلوا نبرة الدستور العلمانية فى عمومها والقيادة الأيديولوجية للمفكرين العلمانيين. إلا أنه كان هناك أفراد بعينهم فى المجتمع الدينى يحاربون الدستوريين بسبب صلتهم الوثيقة بالملكية، أو لأنهم كانوا يشكون فى الأثر العلمانى للثورة الدستورية. وكان طابع المجتمع الدينى وسلوكه أثناء فترة تأميم النفط مشابهًا فى نواح كثيرة للحقبة الدستورية. فخلال الفترة من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٣ كانت شخصيات دينية تؤيد مُصَدّق، وهناك من يعارضه. وكان هناك من يؤيدون من قاموا بالانقلاب، وهناك من ظلوا يربطون أنفسهم بمطامح مُصَدّق العلمانية فى مجملها، مع ما فى ذلك من مخاطرة.

كان من بين رجال الدين الملكيين رجل الدين الطهرانى المهم آية الله بهبهانى، الذى كان على عكس جده الدستورى الشهير ذا توجه مُوَالٍ للمؤسسة الحاكمة والوضع القائم. كما كان على صلة وثيقة بمن قاموا بالانقلاب. وظل آية الله بورجيردى، وهو أحد أهم المراجع، محايدًا بصورة علنية وحث رجال الدين على البقاء بعيدين عن السياسة. ولم يشارك الكثير من أتباعه، ومنهم آية الله

الخمينى، فى الأحداث التى وقعت فيما بين ١٩٤٩ و١٩٥٣. إلا أنه كان هناك رجال دين ساندوا مُصَدِّق وشاركوا مشاركة نشطة فى حركة تأميم النفط. وكان آية الله أبو القاسم كاشانى أبرز الشخصيات الدينية وأنشطها سياسيًا. وجعلت تجربة كاشانى الشخصية مع الإمبريالية البريطانية منه ناشطًا معاديًا لبريطانيا اجتذبته فكرة التنوير. ولذلك انضم على الفور لمُصَدِّق وحركته فى عام ١٩٥٠. إلا أنه نشأ توتر بين الرجلين نتيجة لأسباب أيديولوجية وشخصية وخلافات سياسية. وانزعج كاشانى بشدة حين أوقف حزب توده هجومه على مُصَدِّق، وحين بدا أنه أقيم تحالف عمل بين القوى الشيوعية ومُصَدِّق. وفى منتصف عام ١٩٥٣ انشق كاشانى علنًا عن مُصَدِّق وسعى إلى تقويض حكومة مُصَدِّق والإطاحة بها فى النهاية، بالتعاون مع بعض أعضاء الجبهة الوطنية العلمانيين السابقين مثل مظفر بقائى وحسين مكى، اللذين كانا سياسيين علمانيين. وبذلك اتخذ جانب الشاه ومدبرى الانقلاب الأجانب. وصورت تصريحاته التى سبقت الانقلاب مباشرة مُصَدِّق على أنه ديماجوجى أخفى طابعه الحقيقى وراء قناع الديمقراطى.(٣٥) وفصل كاشانى الحركة عن مُصَدِّق واعتبره رجلاً كان دوره النشط فى الحركة يهدف إلى تحقيق طموحه السياسي. وذكر كاشانى أنه حتى بعد أن حقق مُصَدِّق هدفه وأصبح رئيسًا للوزراء، لم يخطُ خطوة واحدة لتحسين حال إيران.(٣٦) وواصل كاشانى هجومه على مُصَدِّق بعد الانقلاب، وامتدح الشاه، وأقر بالتالى الانقلاب علنًا.(٣٧) إلا أنه ظل معاديًا بشدة للبريطانيين وعارض استئناف العلاقات الدبلوماسية بين إيران وبريطانيا، التى قُطعت فى عهد حكومة مُصَدِّق.(٣٨) ولم يكن لدى كاشانى الكثير مما يقوله عن الولايات المتحدة. ورغم موقف كاشانى المتضارب من الغرب، إلا أن القليل الذى قاله كان مؤشرًا على أنه يعتبر الولايات المتحدة قوة كونية تحارب العدو الحقيقى، وهو أيديولوجيا الشيوعية الملحدة.(٣٩)

كانت هناك شخصيات دينية أخرى ظلت على ولائها لمُصَدِّق ونموذجه المثالى حتى النهاية. وشارك بعضهم فى تأسيس حركة المقاومة الوطنية الإيرانية. ومع أن الحركة كانت لها سمة دينية تزيد قليلاً على الجبهة الوطنية الأولى، فقد كان ولاؤها لمطامح مُصَدِّق واضحًا. وكان من بين هؤلاء الوطنيين الليبراليين المتدينين آية الله زانجانى وآية الله طالقانى وآية الله أنجاچى. وتمشيًا مع المُصَدِّقيين الآخرين، اعتبر هؤلاء الرجال الانقلاب عملاً إجراميًا واعتبروا مُصَدِّق بطلاً وطنيًا. وقد نوقشت وجهات نظرهم فى القسم الخاص بالمعارضة المُصَدِّقية للانقلاب.

خاتمة

كان مفهوم المحافظين وحزب توده متوقعًا إلى حد ما. فقد اعتبر المحافظون سياسات مُصَدّق الإصلاحية ضارة بمصالحهم (السياسية أو الاقتصادية أو بكلتيهما معًا). وكان للكثير منهم صلات وثيقة بالبريطانيين وكانوا يدينون بسلطتهم لتدخل شركة النفط البريطانية فى الشئون الإيرانية. بل إنه حتى هؤلاء الذين لم يكن يهمهم تأميم صناعة النفط كانوا يرون التكيف مع القوى الأجنبية على أنه مسار عمل مناسب للحفاظ على مصالحهم. إلا أن حزب توده كان تنظيمًا اشتراكيًا ذا أيديولوجيا معادية للرأسمالية، ورغم خموله أثناء الانقلاب، فقد أوجدت مواقفه الأيديولوجية والسياسية رد فعل سلبيًا تجاه مدبرى الانقلاب. وكان مفهومه بصورة عامة يقوم على خطابه الماركسى البنيوى المجرد والمنهجى.

كان رد الفعل المعقد الأكثر سياسةً هو ذلك الخاص بضحية الانقلاب الأساسية، أى الزعماء الوطنيين الليبراليين. فقد كانوا يرون وضع السياسات ليس فقط فى ضوء المحدّدات البنائية فحسب، بل باعتباره توليفة من العوامل البنائية والتطوعية. كما أنه كانت له رؤية أكثر تعقيدًا لعمليات ومؤسسات اتخاذ القرارات فى الولايات المتحدة. وكانوا يتصورون، ومعهم الحق، أنه بصورة عامة كانت هناك مجموعتان مختلفتان داخل جهاز السياسة الخارجية الأمريكية تؤيدان خيارات سياسية مختلفة[٤٠] وأن الوطنيين الليبراليين، حتى بعد الانقلاب المُعادى، ستكون لديهم فرصة للاعتماد على ما يقوله هؤلاء الذين فى الحكومة الأمريكية ممن يرون إيران والمنطقة بشكل مشابه لرؤية الوطنيين الإيرانيين ويعززونه. إلا أن ما لم يدركوه هو أنه بحلول عام ١٩٥٣ كانت رؤية الحرب الباردة، بكل آثارها، قد أصبحت بشكل واضح أكثر الرؤى هيمنة بين المستويات العليا الخاصة من واضعى السياسات الخارجية فى الولايات المتحدة. وأدى ظهور عقلية الحرب الباردة وعدم الأمان الذى خلقته صورة الاتحاد السوفيتى باعتباره العدو الشيطانى إلى تخلى الولايات المتحدة عن كل من الرؤية المعقدة للعالم وعن هؤلاء الذين يدافعون عن الرؤية المعقدة. وفى واشنطن، حل جون فوستر دلاس محل دين أتشيسون وزيرًا للخارجية. وقبل ذلك بفترة، وفى إيران، استعيض عن السفير هنرى جرادى Henry Grady بلوى هندرسون Loy Henderson. وصاحب تلك التغييرات تحول فى التصورات فيما يتعلق بالخطر السوفيتى وموقف القوى

المختلفة داخل دول العالم الثالث، بما فى ذلك إيران. وكان تصور الحرب الباردة يتطلب صورًا من الدول التى على قدر كبير من الاستقطاب تحدد فيها الخطوط الفاصلة بين القوى الصديقة والقوى غير الصديقة بطريقة لا لبس فيها ولا غموض. وبناء على هذا التصور كانت هناك قوى موالية للشيوعية وقوى معادية للشيوعية فحسب فى صراع حياة أو موت. لم يكن هناك مجال للمناطق الرمادية، ولا مكان للتكيف. ولذلك كان السماح لحزب توده بالعمل داخل الدولة الإيرانية، وهى السياسة التى كانت تتبعها حكومة مُصَدِّق، لا يعتبر عملاً يساعد الديمقراطية الفتية على العمل بإخلاص، بل يعتبر انحيازًا من جانب مُصَدِّق ضد الغرب ومع الاتحاد السوفيتى. ومهما كان الأساس المنطقى، فقد فسر الإيرانيون، الليبراليون منهم وغير الليبراليين على السواء، قرار الإطاحة بحكومة مُصَدِّق المنتخبة انتخابًا ديمقراطيًا وما أعقب ذلك من دعم لنظام محمد رضا بهلوى شديد الدكتاتورية، على أنه عمل على قدر كبير من النفاق قامت به دولة تتباهى بأنها زعيمة العالم الحر وحاميته.

إلا أن نجاح الانقلاب والهدوء الظاهرى الذى أعقبه، وكان سببه فى الغالب قمع نظام بهلوى المدعوم من أمريكا للممارسات والمؤسسات الديمقراطية فى إيران، أقنع واضعى السياسات الأمريكيين بحكمة الانقلاب وصحة آرائهم المقولبة الخاصة بالحرب الباردة. وبعد وقت قليل جدًا أصبحت "قصة نجاح" الاستخبارات الأمريكية فى إيران نموذجًا لخطط مشابهة وأعمال سرية فى الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية. إلا أن الحكمة طويلة الأجل الخاصة بتلك المقاربة للسياسة الخارجية باتت موضوعًا لنقاش خطير بمرور الوقت. وفى إيران أدى تأييد نظام محمد رضا بهلوى غير المحبوب وشديد القمع، ويراه الإيرانيون الأكثر اهتمامًا بالسياسة حاكمًا غير شرعى، إلى القضاء على إمكانية التصور المعقد الخاص بالوطنيين الليبراليين. وبذلك ضاعت فرصة من أكثر الفرص الواعدة الخاصة بالسياسة الليبرالية والمعتدلة فى إيران إلى حد كبير نتيجة للحكم المتسم بالازدراء المستمر من جانب الولايات المتحدة على القوى الليبرالية الإيرانية. وضاع معها النفوذ الأخلاقى الأمريكى فى إيران. وغيرت الشدة السياسية لنظام محمد رضا شاه شكل القوة الخاص بالأيديولوجيات والرؤى المتعارضة. ونتيجة لذلك أصبحت الرؤية التى كان يؤمن بها اليسار وحده فى عام ١٩٥٣، وهى الرؤية العضوية البنيوية والصارمة إلى حد ما للولايات المتحدة باعتبارها متغطرسة وإمبريالية

وتزدرى الآخرين، أشد وضوحًا بكثير ويمكن أن يؤمن بها معظم الإيـرانيين مـن ذوى الاهتمامات السياسية، سواء على اليمين أو على اليسار. وكانت النبرة السائدة لثورة ١٩٧٧-١٩٧٩ تحمل شاهدًا على هذا التطور فى التصورات.

الهوامش

(١) للاطلاع على أحسن عمل تحليلى فى مجال المفهوم فيما يتصل بالعلاقات الأمريكية الإيرانية بعد الحرب العالمية الثانية، انظر Richard Cottam, Iran and the United States: A Cold War Case Study, Pittsburgh, University of Pitsburgh Press, 1988.

(٢) Norman Kemp, Abadan, London, Wingate, 1953, p. 19

(٣) Peter Avery, Modern Iran, London, E. Benn, 1964, p. 418

(٤) C.M. Woodhouse, Something Ventured, London, Granada, 1982, p. 106 وكان وودهاوس عضوًا فى خدمة الاستخبارات البريطانية المتمركزة فى إيران خلال جزء من فترة تأميم النفط. ويزخر كتابه بملاحظات ساخرة وتتسم بالازدراء من الإيرانيين بصورة عامة ومُصَدَّق بشكل خاص.

(٥) Kemp, Abadan, p. 19

(٦) المرجع السابق ص ١٩.

(٧) انظر المقالات المنشورة فى أعداد مختلفة من "النيوزويك"، مثل ٢٨ يوليو، و٤ و١١ و١٨ أغسطس ١٩٥٢. وانظر كذلك "تايم"، وخاصة ٧ يناير ١٩٥٢ ص ١٨-٢١. وللاطلاع على نموذج لتقارير الإعلام الأمريكى عن إيران فى أثناء فترة تأميم النفط، انظر William A. Dorman and Mansour Farhang, The U.S. and Iran: Foreign Policy and the Journalism of Deference, Berkeley, University of California Press, 1987, pp. 31-62

(٨) "تايم"، ١٨ يوليو ١٩٥٢، ص ٦.

(٩) "نيوزويك"، ١١ أغسطس ١٩٥٢، ص ٣٦.

(١٠) "نيوزويك"، ٢٨ يوليو ١٩٥٢، ص ٣٨-٣٩، و١٨ أغسطس ١٩٥٢، ص ٣٤.

(١١) انظر Dorman and Farhanng, The U.S. Press and Iran, p. 42.

(١٢) المرجع السابق، ص ٤٨-٤٩.

(١٣) Kermit Roosevelt, Countercoup, New York, McGraw-Hill, 1979, ch. 1.

(١٤) Ashraf Pahlavi, Taslimanpazir, Paris, n.p., 1983, pp. 93 and 194

(١٥) Muhammad Reza Pahlavi, Answer to History, New York, Stein, 1980, pp. 79-92 و Ashraf Pahlavi, Taslimanpazir, pp. 93-94

(١٦) Pahlavi, Taslimanpazir, pp. 93-94

(١٧) انظر Ashraf Pahlavi, Faces in the Mirror, New York, Prince-Hall, 1980, pp. 168-169

(١٨) Pahlavi, Taslimanpazir, p. 95

(١٩) Abdul Samad Kambakhsh, Nazari bih junbish-i Kargari va Kummunisti dar Iran [A Look at the Workers' and Communist Movement in Iran], part 2 (Stockholm: Tudeh Party, 1975), pp. 6, 32

(٢٠) Nouredin Kianouri, Hizb-i Tudeh-I Iran va Doctor Musaddiq [Iran's Thdeh Party and Doctor Musaddiq], Tehran, 1980, p. 6

(٢١) المرجع السابق، ص ١٥.

(٢٢) Asnad-i Tarikh-i Kargari, Sosial dimukrasi va Kummuniti-yi Iran [Historical Documents of the Workers', Social Democratic, and Communist Movement in Iran], vol. 1, Tehran, Padzahr, n.d., p. 352

(٢٣) للاطلاع على إقرار آخر بهذا الضعف، انظر Iraj Iskandari, "What Do We Mean by the National Bourgeoisie," World Marxist Review 2(9) (September 1959), p. .72

(٢٤) Asnad-I Tarikhi, pp. 350-356

(٢٥) "Report of the Executive Board of the Tudeh Party Central Committee on the Central Committee Last Plenum" في Asnad-I Tarikhi, pp. 361-364

(٢٦) انظر Kambakhsh, Nazari, pp. 97-115. وللاطلاع على تفسير يسارى من خارج توده، انظر Bizhan Jazani, Capitalism and Revolution in Iran, London, n.p., 1980, .pp. 25-33

(٢٧) Hizb-i Tudeh, p. 15

(٢٨) Bijan Jazani, Vaqaye-e Si Saleh dar Iran, [Tehran?], n.p. 1976, p. 41

(٢٩) المرجع السابق.

(٣٠) Tarikh-i Moasir-i Iran: Asnad-i Nihzat-i Muuqavimat-i Milli-i Iran[The Contemporary History of Iran: The Document of the Milli Movement of Iran], vol. 5, Tehran, 1984, pp. 51-52

(٣١) انظر على سبيل المثال، تفريغ المقابلة التى أجريت مع على أصغر حاجى جـوادى، وهـو أحد كبار الوطنيين الليبراليين، فى Oral History Project, Center for Middle Eastern .Studies, Harvard University, tape 2, p. 2

(٣٢) Nashriyat-i Rah-i Musaddiq va Zama-im An: Salha-yi 1332-1336 [The Publication of Musaddiq's Path and its Supplements], Tehran, n.p., 1985, p. 211

(٣٣) انظر Karim Sanjabi, Hopes and Despairs: The Political Memoirs of Doctor Karim Sanjzbi, London, Jebhe, 1989, p. 192

(٣٤) المرجع السابق، ص ٢١٦

(٣٥) انظر Majmoo'a-yi az Mokatebat va Payamha-ye Ayatollah Kashani [A Collection of Ayatollah Kashani's Correspondence and Messages], ed. M. .Dehnavy, Tehran, Chapakhsh, 1983, vol. 3, p. 396

(٣٦) المرجع السابق، ص ٤٠٧.

(٣٧) Majmoo'a-yi, vol. 4, 1983, p. 28
(٣٨) المرجع السابق.
(٣٩) المرجع السابق، ص ٣٥ و١٤٧-١٤٨.
(٤٠) انظر مقابلة جوادى، Tape 2, p. 2.

الفصل الخامس

حقبة مصدق فى إيران، ١٩٥١- ١٩٥٣: رؤية دبلوماسى معاصر

السير سام فال

فى الخمسينيات خَدَمْتُ بريطانيا العظمى فى إيران ولبنان والعراق وفى وزارة الخارجية بلندن بمكتب نفط الشرق الأوسط. وقد أتاحت لى تلك المهام رؤية من أسفل لفترة غير مسبوقة من التحول فى الشرق الأوسط. فقد كانت هناك ثلاث ثورات فى ثلاث دول، هى إيران والعراق ومصر، وكنت حاضرًا فى الاثنتين الأوليين. وكانت الأسباب واحدة فى جوهرها، وهى النزعة القومية الثائرة ضد البريطانيين الذين كانوا على أية حال يفككون إمبراطوريتهم ويحلون أنفسهم ممن يسمون أدواتهم أو ألعوباتهم. ووسط ذلك التحول، اشترك البريطانيون والأمريكيون فى وضع سياسة أساسية لمنع وقوع المنطقة فى يد الاتحاد السوفيتى فى الوقت الذى تحافظ فيه على واردات النفط إلى الغرب، وإن اختلفوا فى بعض الأحيان على التفاصيل. وفى النهاية اتفقت الدولتان على سياسة ومنهج عمل أثناء أزمة محمد مُصَدِّق فى إيران، وهو حدث كان ذا تأثير كبير ليس فى إيران فحسب، بل فى الشرق الأوسط قاطبة، خاصة فيما يتعلق بوضع السياسة الخارجية الأمريكية. وحين أعود الآن إلى هذه القصة فإنى أراها من منظور يختلف عن ذلك الذى رآها منه معظم من علقوا على حقبة مُصَدِّق وكتبوا عنها.

حين وصلت إلى إيران فى عام ١٩٤٩ كانت الحرب الباردة تستجمع قواها. وكان البريطانيون قد غادروا الهند، وكانت حكومة رئيس الوزراء كليمنت أتلى العمالية تأمل فى نقل مطرد ومنظم للسلطة فى أنحاء الإمبراطورية القديمة. وكانت الولايات المتحدة قد باتت بالفعل فى ذلك الوقت أقوى دولة حرة فى العالم. وكان الشرق الأوسط على درجة كبيرة جدًا من الأهمية، رغم تعداد سكانه الصغير، بسبب مخزونه النفطى الضخم وموقعه الإستراتيجى بين خصمى الحرب الباردة. وكانت النزعة القومية العربية، التى قمعتها الدولة العثمانية قرونًا عدة والبريطانيون والفرنسيون وقتًا قصيرًا، تستيقظ. وكان العرب، الذين أغضبهم إنشاء

إسرائيل وجرحهم وأهانهم، لا يزالون يشعرون بأنهم ليسوا أحرارًا بعد من "الإمبريالية". وكانت إيران قد خرجت لتوها من الحرب العالمية الثانية، حيث كانت خلالها مقسمة من الناحية العملية بين بريطانيا والاتحاد السوفيتى. وظلت شركة النفط البريطانية، المعروفة وقتها باسم شركة النفط الأنجلو فارسية (وبعد ذلك شركة النفط الأنجلو إيرانية، ثم "بريتش بتروليوم" British Petroleum)، تحصل على النصيب الأكبر من أرباح النفط الإيرانى لنفسها وللحكومة البريطانية.

وهكذا كانت إيران التى وصلتها فى عام ١٩٤٩ غير مستقرة. وكان الخطر السوفيتى لا يزال قائمًا فى الشمال، وكان يُنظر فى الجنوب إلى البريطانيين وشركة النفط الخاصة بهم على أنهم قامعون إمبرياليون، رغم سلامة العلاقات الرسمية الأنجلو إيرانية. كما كان البريطانيون قد خلعوا حاكم إيران المُحَدَّث الذى لا يرحم رضا شاه بهلوى فى عام ١٩٤١ لتعاطفه الموالى للنازى. وجلس ابنه محمد رضا بهلوى الذى كان فى الحادية والثلاثين غير مستقر على عرش الطاووس. ولم يكن يتمتع بالكثير من شجاعة والده وقسوته، وأشك أنه كان طاغية مترددًا فى سنواته الأخيرة. وقد لخصه لى أحد معارفى الإيرانيين فى عام ١٩٥٤ قائلاً: "جلالته ضعيف جدًا جدًا."[1] فمن المؤكد أنه كان فى ذلك الوقت مترددًا ويفتقر إلى الحسم. وكان كذلك يكره البريطانيين لخلعهم والده؛ وقد كتبت مذكرة رسمية قلت فيها إن "الشاه يكره شجاعتنا". إلا أنه على الجانب الإيجابى، تجدر الإشارة إلى أنه تصرف بشجاعة وليس برغبة فى الانتقام تجاه محاولة للاعتداء على حياته من جانب حزب توده فى فبراير ١٩٤٩. فهو لم يفقد أعصابه ولم يأمر باتخاذ أية إجراءات انتقامية.

وكانت شركة النفط الأنجلو إيرانية تستغل النفط الإيرانى منذ بداية القرن. وكان هذا النفط الرخيص على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للبحرية البريطانية، التى كانت سفنها قد حولت من العمل بالفحم إلى العمل بالنفط قبيل الحرب العالمية الأولى. وقد أنشأت "الأنجلو فارسية" مصفاة تكرير كبيرة فى عبدان الواقعة على الخليج وسيطرت على الحياة الاقتصادية فى إيران. وللأمانة، فقد كانت مشروعًا بارزًا وفر سبل العيش وكذلك ظروف العمل المقبولة للعاملين الإيرانيين به، وكان يستثمر مبالغ ضخمة من المال. إلا أن الشىء المحزن هو أن قيادة شركة النفط الأنجلو إيرانية لم تفهم الروح الوطنية فى إيران ما بعد الحرب. وكان من الممكن أن يؤدى شىء من بُعد النظر من جانبها إلى تجنيب الولايات المتحدة وبريطانيا

وإيران مشقة الوقوع فى بحر من المشاكل، الناتجة عن مُصَدِّق، بل وربما عن آية الله الخمينى كذلك. وهنا أرجع الفضل إلى الولايات المتحدة فيما يتعلق بـــ "الحيلـــة الذهبية"، وهى اتفاقية اقتسام أرباح "أرامكو" ARAMCO (شركة الزيت العربيـــة الأمريكية) مناصفة مع المملكة العربية السعودية فى ديسمبر ١٩٥٠، وهى الاتفاقية التى اعترفت بحقيقة أن الدولة المضيفة ترغب فى الحصول على حـــصة مـــساوية من الأرباح على الأقل. أما فى إيران، فقد كانت شركة النفط الأنجلو إيرانية تـــدفع ضرائب للحكومة البريطانية من الأرباح تزيد عما تدفعه كحقوق امتياز للحكومـــة الإيرانية. وحبذا لو كانت شركة النفط الأنجلو إيرانية على قدر مساو من الحكمـــة. ومن الناحية الدولية، ربما كان من المفيد أن تلفـــت شـــركة أرامكـــو والحكومـــة الأمريكية نظر شركة النفط الأنجلو إيرانية والحكومة البريطانية مقدمًا إلى الاتفـــاق مع السعوديين، إلا أن هذا لا يعفينا من المسئولية. فقد كان لابد أن يكون واضـــحًا من أية جهة تهب الريح. وكانت شركة النفط الأنجلو إيرانية قـــد وقعـــت بالفعـــل "اتفاقًا ملحقًا" مع الحكومة الإيرانية فى يوليو ١٩٤٩ (وهو ملحق لأنه تأكيد لامتياز ١٩٣٣ وتوسيع له). ومع أن هذا كان تحسينًا أُدخل على الشروط السابقة، فقد كانت تنقصه البساطة والنزاهة الواضحتان والصريحتان الخاصـــتان باقتـــسام الأربـــاح مناصفة. ولا تؤثر حقيقة أن نظام الضرائب الأمريكى كان يضمن تحقيق أرامكـــو لأرباح تزيد على ما تحققه شركة النفط الأنجلو إيرانية فى ظل اتفاقية مماثلة علـــى القضية الأساسية. وكان السير ويليام فريزر William Fraser رئيس شركة الـــنفط الأنجلو إيرانية يرى خطرًا ما وحاول تجميل الاتفاق الملحق، ولكـــن بعـــد فـــوات الأوان.

عيَّن الشاه على رازمارا رئيس أركان الجيش رئيسًا للـــوزراء فـــى يونيـــو ١٩٥٠. وقد سعى إلى الحصول على اتفاق ملحق من خلال المجلس، أى البرلمان الإيرانى، إلا أن المجلس أجبره على سحبه فى ديسمبر ١٩٥٠. وكانـــت النزعـــة الوطنية والمشاعر القوية ضد الشركة أشد من أن تقاوم، حتى من جانب رازمـــارا. وعلى أية حال فقد قضى اتفاق مناصفة الأرباح الخاص بأرامكو قضاء مبرمًا على الاتفاق الملحق فى النهاية. وكان رازمارا هو أفضل أمـــل، أو بـــالأحرى الأمـــل الأخير، بالنسبة للتوصل إلى تسوية لأزمة النفط عند أية نقطة قريبة مـــن شـــروط شركة النفط الأنجلو إيرانية؛ أو ربما لأية تسوية على الإطلاق. فقد كان قويًا وكفؤا ويحظى بدعم كامل من الشاه. وكان وطنيًا ليبراليًا عمليًا، بلغـــة العـــصر. وكـــان

مستعدًا للعمل مع البريطانيين للتوصل إلى حل، وهو ما جعلهم يتهمونه بالطبع بأنه ألعوبة إمبريالية. وكان ذلك وقتًا هادئًا نسبيًا على السطح حاول فيه مجلس الوزراء الذى يتمتع بقدرات معقولة المضى قدمًا فى تنفيذ خطة تنمية سبعية. وقد أحيا الوزراء الآمال الخاصة بالإصلاحات المؤثرة على كل مستويات المجتمع الإيرانى، وكانت تلك بطبيعة الحال هى اللحظة التى يمكن أن تقدم فيها شركة النفط الأنجلو إيرانية عرض المناصفة الذى لا لبس فيه، مع أنه كان يبدو أن رازمارا قد قبل الاتفاق الملحق.

اغتيل رازمارا فى مارس ١٩٥١ فيما يُفترض أنه بسبب جهوده من أجل الاتفاق الملحق. أصبح الدكتور محمد مُصَدِّق رئيسًا للوزراء فى أبريل من عام ١٩٥١ بتأييد شعبى ضخم. وكان ما يجذب الناس إليه بسيطاً وصريحًا، وهو الوطنية التى لا لبس فيها، وتأميم صناعة النفط، والقضاء على نفوذ شركة النفط الأنجلو إيرانية، وبالأحرى على كل النفوذ البريطانى، فى إيران. وكان أول عمل قام به هو تأميم النفط فى ٢ مايو ١٩٥١. وكانت تلك لحظة انتشت فيها إيران وابتهجت، وصاحت الجماهير المبتهجة "لقد تأمم النفط: فليحيا الدكتور محمد مُصَدِّق رئيس وزراء إيران المحبوب!" وكانوا بالفعل يعنون ما يقولونه، لأنه بات بإمكانهم أخيرًا أن يرفعوا قاماتهم لأن الإمبريالية هُزمت، وسرعان ما تفرش شوارع طهران بالذهب الذى كانت تستولى عليه منهم شركة النفط الأنجلو إيرانية.

تعرضت شركة النفط الأنجلو إيرانية لهزة عنيفة، ولكنها كانت لا تزال تأمل فى حل الأزمة بالتفاوض. وأرسلت الشركة ممثلاً لها، هو بازل جاكسون Basil Jackson، بعرض المناصفة الذى لم يُقبل، وهو ما يعود إلى حد ما إلى طريقة تقديمه بينما يعود بالقدر الأكبر إلى كراهية مُصَدِّق للبريطانيين وللشركة. وكان منصبه ونفوذه وشعبيته تقوم على تأميمه لشركة النفط الأنجلو إيرانية، وربما كان من المستحيل سياسيًا أن يسمح لها بالعودة، لا بشكل صريح ولا بشكل مستتر بالتأكيد. وهذا هو أحد أهم العوامل فى هذه القصة.

كانت الولايات المتحدة ترقب هذه الأزمة بخوف وحذر، ليس من باب التعاطف مع شركة النفط الأنجلو إيرانية، وإنما من باب الخوف من أن تؤدى الفوضى والانهيار الاقتصادى فى إيران إلى استيلاء حزب توده على السلطة. وكانت تلك فكرة أساسية. وفى يوليو أرسل الرئيس هارى ترومان الدبلوماسى

الأبرز والأكثر كفاءة أفيريل هاريمان مبعوثًا شخصيًا له للتوسط فى الأمر. وكان موقف مُصَدِّق من الأمريكيين أفضل من موقفه من البريطانيين، وأقنعه هاريمان بقبول البعثة الوزارية البريطانية برئاسة عضو مجلس الوزراء السير ريتشارد ستوكس. وفشلت تلك البعثة أيضًا؛ ليس بسبب جوهرها بقدر ما هو بسبب عرضها إلى حد ما ولكونها بريطانية فى الغالب. ويقول البروفيسور روجر لويس Roger Louis: "من المشكوك فيه إن كان بإمكان أى إنجليزى، حتى ولو كان فى قامة ماونتباتن Mountbatten أن ينجح فى التفاوض مع مُصَدِّق."[٢] إلا أن الأمر لم يكن على هذا القدر من البساطة؛ ذلك أن العرض التالى بعد ستوكس كان من البنك الدولى، وقد رُفض كذلك على أساس أنه يتعدى على السيادة الإيرانية. وإذا افترضنا أن مُصَدِّق بطريقته شديدة المسرحية كان حريصًا على المصالح الإيرانية، فقد كانت تلك هى أول غلطة خطيرة له. فقد كان متساوقًا مع نفسه تمامًا بمعارضته للبريطانيين لأسباب يسهل فهمها. إلا أنه كان من الغباء معاداة الأمريكان الذين كانوا على قدر كبير من التعاطف معه شخصيًا ومع أفكاره. إلا أن رفضه لعرض البنك الدولى جعل الأمريكان يدركون مدى شدة اختلاف (وصعوبة) التفاوض معه.

فى الخامس والعشرين من سبتمبر ١٩٥١ أُعطى العاملون البريطانيون فى عبدان مهلة كى يغادروا البلاد. وكانت الحكومة البريطانية قد فكرت فى استخدام القوة لحماية أصولها الضخمة، إلا أن رئيس الوزراء أتلى عارض ذلك. وكانت الحجج المضادة للتدخل قوية، ومن المؤكد أن ذلك كان يلقى معارضة الأمريكان بلا أدنى شك. أما الحدث التالى فهو المقاطعة الدولية للنفط الإيرانى، مما أدى إلى إغلاق معمل تكرير عبدان وتوقف تدفق النفط. وقد زرت معمل التكرير حين كان مغلقًا؛ ولم يضايقنى أحد، إلا أنها كانت تجربة غريبة، حيث رأيت المجمع الضخم ساكنًا سكونًا تامًا وميتًا.

فى أوائل ١٩٥٢ غادرت شيراز، التى كنت أتابع منها الأحداث السابقة بقلق متزايد، كى أتولى منصب السكرتير الشرقى فى السفارة البريطانية بطهران. كانت الأمور تبدو كئيبة ولكنها ليست خالية تمامًا من الأمل. وكنا محظوظين لوجود قائم بالأعمال يتسم بالذكاء، هو جورج ميدلتون George Middleton، وسفير أمريكى من الطراز الأول على قدر كبير من الحكمة والخبرة، وهو لوى هندرسون. وقد كانا يعملان معًا بطريقة جيدة. وكان عملى أنا هو المستشار السياسى، وكنت أعمل

مترجمًا لميدلتون إذا استدعى الأمر. وكنا ثلاثتنا متعاطفين مع النزعة القومية الإيرانية وكنا نقر بأن تجسيدها فى تلك الفترة هو مُصَدِّق، وإن أخذ الإيرانيون الأكثر عقلانية ومسئولية يشكون فى قدرته ويخشون من أن يقود البلاد إلى الدمار الاقتصادى. وكان ميدلتون، مثله مثل مُصَدِّق، يتحدث لغة أخرى غير لغته هى الفرنسية، وكانت العلاقات الشخصية بين الاثنين ممتازة. وكانت لهما لقاءات كثيرة، وكانت تثير غضب ميدلتون ولكنها مقبولة على المستوى الشخصى. فقد كان ميدلتون يحب "موصى" Mossy (*) وحاول بقدر كبير من المثابرة التوصل إلى تسوية معه. وأذكر جيدًا مرة عاد فيها من جلسة ماراثون شديد الفرح والابتهاج وقال لي: "أظن أننا نجحنا أخيرًا يا سام." وأرسل برقيته إلى لندن يصف فيها التسوية المقترحة. وقد أعربت عن بعض الشك، مما أغضبه، إلا أن مُصَدِّق قلب الفكرة كلها رأسًا على عقب بعد يومين. وكان ذلك معتادًا وتكرر مرارًا، غير أن ميدلتون ظل مثابرًا إلى أن أدرك أن مُصَدِّق غير مستعد لإبرام أى اتفاق. ومع أن ميدلتون كان بريطانيًا، فقد كان "موصى" يبادله الحب، لأنه كان ذا عقلية حديثة ويتفهم وجهة النظر الإيرانية. وكان من الحكمة أن يستفيد مُصَدِّق من هذا المحاور الكفء والمتعاطف للتحرك فى اتجاه الاتفاق، إلا أنه كان يتراجع دائمًا فى اللحظة الأخيرة.

الحدث المهم التالى فى تلك الفترة هو الفاصل الخاص بأحمد قوام فى يوليو ١٩٥٢، حين حل ذلك السياسى العجوز محل مُصَدِّق لفترة قصيرة رئيسًا للوزراء. ويبدو أن هذه هى المحاولة الأخيرة اليائسة التى قام بها البريطانيون لإحلال رجلهم محل مُصَدِّق. وقع ذلك فى خضم هذا كله وهو يؤكد أن الحقائق كانت شديدة الاختلاف. فلم نكن فى وضع يسمح بإقصاء مُصَدِّق أو فرض قوام، مع أنه من الواضح أن توليه السلطة كان فى مصلحتنا. وقد كان وطنيًا مثل مُصَدِّق، ولكنه أكثر تحفظًا، وكان يرى أن الاتحاد السوفيتى وليس بريطانيا هو الخطر الرئيسى الذى يواجه إيران. وما عجَّل باستقالة مُصَدِّق فى ١٦ يوليو هو رفض الشاه الموافقة على طلب رئيس الوزراء السيطرة على الجيش، الذى كان يمثل المصدر الرئيسى لنفوذ الشاه. وكان بقاء قوام فى منصب رئيس الوزراء لمدة خمسة أيام هو فى حد ذاته حكاية. إلا أنه سقط باختصار لأن الشاه فقد أعصابه، ولم يدعمه،

(*) تدليل مُصَدِّق. (المترجم)

واستسلم للغوغاء الذين يسيطر عليهم حزب توده. وكـان هندرسـون وميـدلتون يعتقدان أنه كان بإمكان قوام الصمود لو أن الشاه سانده. فقد كان يحظى بتأييد كبير بين المفكرين الإيرانيين. وكتب ميدلتون: "كان الخوف يسيطر على الـشاه؛ وهـو الخوف من اتخاذ قرار قد يُعَرِّضه لغضب الشعب إذا لم يبق قوام، وليس الحـدث، تحت السيطرة. وموقف الشاه هذا أحد الملامح الأساسية للأزمة، فطالما علّمنا أنـه غير حاسم ومتردد، ولكننا لم نظن أن خوفه سوف يتغلب على عقله بحيث يعميـه عن عواقب **عدم** تأييد قوام" (التأكيد مضاف من عندى). وهناك الكثيـر فـى هـذا الاتجاه ولا أريد أن أسهب فى هذه النقطة، إلا أنها مهمة لأن الأسـاطير الـشعبية تقول إن قوام كان محكومًا عليه بالفشل منذ البداية وأن رئاسـته للـوزراء كانـت نموذجًا آخر للغباء البريطانى وعدم مجاراة الزمن. وكتب ميدلتون كذلك:

> دافع الشاه عن امتيازاته فى مواجهة مُـصَدّق إلـى أن قـدَّم الأخير استقالته ثم أخذ ينتابه شعور بالجبن فى نفـس الوقـت وكاد يثنى المعارضة عن التصويت لمصلحة قـوام. وحـين أظهرت المعارضة [فى المجلس] ثباتها بـشجاعة وصـوتت لمصلحة قوام، لم يمنحه التأييد الذى كان بحاجة إليـه لجعـل الموقف مستقرًا. وبينما ظلت قواته على ولائهـا وفاعليتهـا، رغم تردده، فى وجه الهجمات العنيفة والدعاية القوية، سـحب هو [على عكس الأساطير] مـساندته لهـا وعـرَّض قادتهـا لمخاطر الأعمال الانتقامية الشرسة. إنه يكره اتخاذ القـرارات ولا يمكن الاعتماد عليه فى التمسك بها حين يتخـذها؛ فهـو يفتقر إلى الشجاعة الأخلاقية ويخضع بسرعة للخوف. كما أنه تسيطر عليه فكرة وضعه الشخصى على العرش ويفكر فـى الحفاظ عليه باتباع سياسة الترضية. وأنا مقتنع الآن بأنه لابـد لنا أن نرى فيه كراهية وعدم ثقة متأصلين تجاه البريطـانيين. فقد تجاهل على الدوام كل نصيحة سليمة قدمها لـه الـساسة الإيرانيون والسفير الأمريكى وأنا نفسى، وهو يميل إلى اتباع نصيحة وزير بلاطه الذى أشك أن ما يقوله هو صدى لشكوك جلالته ومخاوفه.

بل إنه حتى ميدلتون، الذى كان مستعدًا لأن يجعل كل شك فى مصلحة مُصَدِّق، بلغ نهاية الطريق، وإن ظل على استعداد للاستمرار فى الكلام. وقد كتب يقول:

> إذا نظرنا إلى ما وراء هذه الأزمة ووسعنا مجال رؤيتنا لاتضح أن المسئولية الخاصة بعلل إيران الحالية تقع فى المقام الأول على عاتق مُصَدِّق وحاشيته. وتكمن قوته فى قدرته الخاصة بالديماجوجية، كما أنه كان يتملق العامة باعتبارهم مصدر نفوذه حتى [أننى أخشى] أنه جعل من المستحيل على من يخلفه أن ينحيه عن منصبه بالطرق الدستورية. وربما قطع أتباعه، وفى المقام الأول آية الله كاشانى، شوطًا أبعد مما كان ينتويه بشأن حشد تأييد حزب توده لاستعراض القوة الخاص بيوم الاثنين. والسؤال الأساسى الذى يواجهنا الآن هو ما إذا كان بإمكان حكومة مُصَدِّق أو أية حكومة أخرى (ينقصها دكتاتور عسكرى) تحاشى "قبلة الموت" التى هى النتيجة الشهيرة لمغازلة الشيوعيين.

وهكذا عاد مُصَدِّق منتصرًا على أكتاف العامة وبدعم من حزب توده. ووافق الشاه على كل مطالب مُصَدِّق التى كان قد رفضها من قبل، وازداد حاله ضعفًا ورعبًا باطّراد. ومع أن ميدلتون تخلى عن الأمل فى مُصَدِّق، فلم يكن ذلك هو موقف الولايات المتحدة، وإن كان لوى هندرسون وجورج ميدلتون قريبين بصورة عامة فى تقديراتهما.

حين وصلت طهران فى أوائل ذلك العام (١٩٥٢)، لم يكن تأييد مُصَدِّق على ما كان عليه من قوة وتوحد. صحيح أنه لمس وترًا وطنيًا حساسًا كان شديد الكراهية للإمبريالية والرغبة فى استعادة الاحترام لأمة كانت تتمتع بالاحترام فى يوم من الأيام. إلا أنه لم يقدم جديدًا؛ فقد هدم ولكنه لم يعد بناء ما هدمه، وقطع كل عائدات إيران تقريبًا. ولم يعرف متى يبرم اتفاقًا وكان يطلب المزيد باستمرار. وكان عليه أن يدرك أنه رغم تعاطف الولايات المتحدة معه بشكل شخصى ومع مطامحه الوطنية، فقد كانت هناك حدود لكرمها. إذ أنه ليس فى استطاعتها إبرام اتفاق يبدأ سلسلة كبيرة من إعادة التفاوض مع الدول المنتجة للنفط فى العالم. وكان

يعلم فى الوقت نفسه علم اليقين بخوف الولايات المتحدة من احتمال تحول إيران إلى الشيوعية. لذلك قرر المضى فى التفاوض وجاء باقتراح مضاد غير مقبول لاقتراح ترومان تشرشل فى سبتمبر ١٩٥٢. وكان ذلك الاقتراح ينص على أن يخضع مبلغ التعويض للتحكيم، وأن تتفاوض الحكومة الإيرانية وشركة النفط الأنجلو إيرانية حول استئناف إنتاج النفط، وأن تمنح الولايات المتحدة ١٠ ملايين دولار كمساعدة للميزانية. وطالب مُصَدِّق بمبلغ ٥٠ مليون إسترلينى كمقدم لثمن النفط. وفشل الاقتراح فى النهاية ومن المؤكد أن ذلك عزز الرأى السلبى فى مُصَدِّق.

كان الفاعل الأساسى الآخر فى هذا كله هو الجنرال فضل الله زاهدى. وكان يبدو مركزًا محتملاً لمعارضة مُصَدِّق، بل ربما خليفة له. وكان البريطانيون قد سجنوه إبان الحرب العالمية الثانية بسبب أنشطته الموالية للنازى، وهى نقطة قوية فى مصلحته من وجهة نظر معظم الإيرانيين، لكونه معروفًا باعتباره معارضًا للبريطانيين. وقد التقيت به أنا وميدلتون وكان انطباعنا عنه جيدًا. فقد كان قويًا ونقى السريرة وعقلانيًا. وكان أكتوبر ١٩٥٢ وقتًا يسوده التوتر وانتهى بقطع العلاقات الدبلوماسية بين إيران وبريطانيا. (جدير بالذكر أننا طوال ذلك الوقت العصيب بالنسبة للعلاقات البريطانية الإيرانية لم يتحرش بنا أحد بشكل شخصى ولم أشعر بأى خطر أو تهديد.)

بعد ذلك ذهبت إلى واشنطن العاصمة عضوًا فى وفد صغير لمناقشة مسألة إيران. وكان كثيرون فى واشنطن لا يزالون يظنون أن مُصَدِّق هو آخر وأفضل أمل. ولم نوافق نحن على ذلك لاعتقادنا بأن بقاءه فى السلطة سوف يؤدى إلى استيلاء الشيوعيين على الحكم.

ما حدث فى عام ١٩٥٣ معروف جيدًا الآن، وأعنى بذلك الإطاحة بمُصَدِّق، وإعادة الشاه - الذى كان قد فر لفترة قصيرة - إلى العرش، وإقامة حكومة موالية للغرب فى طهران برئاسة الجنرال زاهدى. وتبع ذلك اتفاق كونسورتيوم النفط الذى مكّن شركة النفط الأنجلو إيرانية من الحصول على ٤٠ بالمائة من الكونسورتيوم مع تعويض سخى.

هناك اعتقاد شائع بين المهتمين بتاريخ الشرق الأوسط مفاده أن الإطاحة بمُصَدِّق كان خطأ فادحًا. ومن المهم التكهن بما كان سيحدث لو أن الديمقراطيين

فازوا فى انتخابات رئاسة الولايات المتحدة عام ١٩٥٢. فمن المفترض أن الديمقراطى أدلاى ستيفنسون، باعتباره الرئيس، كان سيبقى على دين أتشيسون وزيرًا للخارجية وجورج ماكجى مساعداً للوزير لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا ويستمر فى التفاوض مع مُصَدِّق. ومن المستحيل توقع ما كانا سينجحان فيه، آخذين فى اعتبارنا أنه كانت هناك حدود لما يمكن للولايات أن تمنحه. والواقع أن مُصَدِّق رفض "العرض الأخير" الذى قدمه الجمهوريون فى ١٠ مارس ١٩٥٣. وما إذا عدنا بالنظر للوراء لكان من الممكن تصور أنه من الأفضل الاستمرار حتى التوصل إلى اتفاق مع مُصَدِّق، ولكننا لن نعرف أبدًا. فأنا أشك كثيرًا فى ذلك، حتى الآن.

لنعد أربعين سنة إلى الوراء. كانت الحرب الكورية قد انتهت للتو، وأمكن تجنب نشوب حرب عالمية ثالثة. وكان هناك من يظن أن استيلاء الشيوعيين على السلطة فى إيران سيكون كارثة ذات حجم مخيف وربما أدت إلى حدوث صراع كونى. وهناك شك فيما إذا كانت الولايات المتحدة ستتغاضى عن وجود الاتحاد السوفيتى على الخليج. ولا يمكن بحال من الأحوال مقارنة هذا السيناريو بما حدث بالفعل، وهو وجود حكومة موالية للغرب حتى عام ١٩٧٩، وبعد ذلك إزعاج الخمينى الذى كان متحيزًا فى كراهيته للقوى الكبرى. وكان من المستحيل التنبؤ فى عام ١٩٥٣ بأن الشاه، الذى كان فى وضع قوى نسبيًا حين استعاد عرشه، أن يتحول إلى ذلك الطاغية الكريه. كما أنه لم يكن بوسعنا التكهن بمجيء الخمينى. لقد رأينا الخطر الآنى، وما زلت مقتنعا كل الاقتناع بأنه كان من الصحيح، بل ومن الضرورى بالأحرى، **فى ظل ظروف ذلك الوقت**، الإطاحة بمُصَدِّق.

وحين نبحث "ما هى الاحتمالات"، فإن هناك احتمالاً محيرًا آخر. لنتخيل أن شركة النفط الأنجلو إيرانية والحكومة البريطانية استمعتا إلى أحكم مستشاريهما. كان ما سيحدث هو إبرام اتفاق لاقتسام النفط مناصفة بين الشركة والحكومة الإيرانية فى موعد غايته ١٩٥٠. ويبدو من المحتمل إلى حد كبير أن مُصَدِّق ما كان ليتولى السلطة أبدًا. وكانت أحوال إيران ستزدهر قبل خمس سنوات من الوقت الذى ازدهرت فيه بالفعل، وكان من الممكن تحاشى ما تميزت به سنوات مُصَدِّق من فقر وبؤس وعدم استقرار سياسى. وما كان لعرش الشاه أن يتعرض للخطر، ولكان هناك سبب أقل بكثير لتلك الحركة الوطنية العاطفية المعادية للأجانب. ورغم

فساد إيران المتوطن، فإن بعضًا من ثروة النفط كان سيتجه إلى التنمية بل ويتسرب إلى الشعب مبكرًا عن موعده بسنوات. ومن المحتمل أن يتحول الشاه الضعيف إلى حاكم كفء ومحب للخير، ما لم يتعرض لما تعرض له من تهديد وترهيب خلال فترة تولى مُصَدِّق للسلطة. لقد بدا بحق أنه يرغب فى مساعدة شعبه، وربما كان طغيانه بدافع الخوف بقدر ما هو بدافع أى شىء آخر. ولذلك فمن المحتمل أن المعارضة له كانت ستصبح أقل، وربما بقى على عرشه. ورغم ذلك، فإنه سيحاول إضفاء الصفة الغربية على بلاده بسرعة كبيرة، مما يغضب الملالى، وما كانت أسرته لتصبح أقل فسادًا. وحينئذ يمكن أن نسأل ما إذا كان الدعم الأمريكى القوى سينقذه فى نهاية السبعينيات أم لا.

انتقد باحثون كثيرون السياسة الأمريكية والبريطانية تجاه مُصَدِّق. ومقولتهم باختصار كما يلي: كان مُصَدِّق ظاهرة نادرة فى إيران حيث كان يجمع بين الأمانة والديمقراطية. وكان يمثل القومية الإيرانية الناهضة وكان محبوبًا ومحترمًا من الشعب الإيرانى. وهو لم يكن شيوعيًا – بل العكس – وكان ينتمى إلى طبقة مُلاَّك الأراضى، وإن كان مختلفًا بإنسانيته ومقاربته التى تتسم بالرعاية والاهتمام. وهكذا فقد كان ذلك الزعيم الذى ينبغى للغرب دعمه، حيث إنه كان يدعو للتغيير التقدمى اللاعنيف. وكان هذا على وجه التحديد ما كان مطلوبًا لمكافحة الشيوعية وقيادة إيران إلى الحرية الحقيقية والازدهار. وكانت إيران هذه ستصبح صديقة للولايات المتحدة. إلا أن الحكومة الأمريكية أطاحت بمُصَدِّق لأسباب خاطئة، وأيدت الشاه الذى تمادى فى طغيانه، وبالتالى ساعدت على حدوث ثورة الخمينى، بكل آثارها السيئة على العلاقات الأمريكية الإيرانية. ونتيجة لهذه المقولة كان لابد من إبرام اتفاق النفط مع مُصَدِّق، مهما كان الثمن. وحتى إذا كان ذلك قد ثبتت استحالته على المدى المتوسط، فقد كان ينبغى دعمه باعتباره آخر وأفضل أمل لنا فى إيران وجدارًا واقيًا ضد الشيوعية.

يوضح هذا الفصل الحجة التى كانت تؤيد عزل مُصَدِّق. ومن الواضح أنه كان من الأفضل ومن مصلحة الولايات المتحدة وإيران وكذلك بريطانيا إن نحن استطعنا التوصل إلى اتفاق مُرْضٍ بشكل معقول مع مُصَدِّق. بل إن عقد اتفاق ضعيف كان أفضل من عدم وجود أى اتفاق بالمرة. إلا أنه كانت هناك حدود من المستحيل تعديها بدون إرباك تجارة النفط الكونية. وربما كان الأمر سيستحق ذلك.

ومن المحتمل أن الثمن الذى تتحمله الولايات المتحدة كان سيصبح أقل من ثورة الخمينى. ومن الصعب قول هذا، إلا أن مُصَدِّق فى رأيى قدم بعض العروض الجيدة التى ربما كانت ستحول دون حدوث الأزمة.

فى عام ١٩٥٢ كنا قلقين من السوفييت والصينيين والتهديدات الشيوعية العالمية، ولسبب وجيه إلى أقصى حد؛ وهو أن التوترات كانت عالية وحقيقية. فقد كانت هناك الحرب الكورية وكان ستالين لا يزال على قيد الحياة بكل ما لديه من شر سيكوباتى وخطير. وفى ذلك الوقت كان احتمال إيران الشيوعية مزعجًا، وكنا نظن أنه قد يؤدى إلى نشوب حرب عالمية ثالثة.

كانت الحكومة الأمريكية حريصة، على الأقل حتى وقت زيارتنا لواشنطن فى نوفمبر ١٩٥٢، على رؤية مُصَدِّق باقيًا فى منصبه. وقد قررت تأييد الانقلاب بعد تردد وبعد رفض اقتراحها الأخير فى مارس ١٩٥٣. وبالنسبة لمُصَدِّق نفسه، ربما كان وطنيًا إيرانيًا أمينًا ومخلصًا. ومن المؤكد أنه كان ديماجوجيًا بارعًا. ومن المشكوك فيه على الأقل إن كان قادرًا على إدارة إيران. وكان إيرانيون كثيرون - من المؤكد أنه ليس بينهم كل "خُدَّام الإمبرياليين" - تحدثنا إليهم فى ذلك الوقت مقتنعين بالعكس. لقد كان هناك نوع من حكم الدهماء. وما زلت حتى يومنا هذا مقتنعًا كل الاقتناع بأن الخطر الشيوعى كان أكبر من أن نتجاهله وكانت ستنتج عنه ردود أفعال تلقائية كان يمكن أن تؤدى إلى كارثة كونية. ولم تكن أجهزة استخباراتنا وحدها التى تشك فى أن الرجل العجوز المحبوب لابد أن يرحل، بل شاركها فى ذلك ليبرالى مستنير فى منزلة جورج ميدلتون.

وفى الختام، هذه ملاحظة شخصية. فقد كنت معروفًا فى الخدمة الخارجية البريطانية باسم Red Sam. وكان ذلك لإيمانى بالقضايا الليبرالية، والنزعة القومية الناهضة، وما شابه. وبعد ذلك كنت مؤيدًا بحماس لكل من الرئيس المصرى جمال عبد الناصر والقوميين العراقيين. وهكذا كان الدكتور مُصَدِّق فى البداية رجلاً على هواى، ومعروف أننى ناقد لا يرحم لشركة النفط الأنجلو إيرانية. بل إن كونى أصبحت فى النهاية مقتنعًا بضرورة استبداله يدل على شىء ما. فقد كانت كل معتقداتى، أو لنقل آرائى المسبقة، تسير فى الاتجاه الآخر؛ إلى جانبه. فمن المحزن أنه لم يكن يسيطر على الشيوعيين، وكانوا سيطيحون به ويأتون مكانه بواحد منهم.

أدت أزمة مُصَدِّق فى ١٩٥١-١٩٥٣ وأول ثورة إيرانية، فى رأيـــى، إلـــى نتيجتين متناقضتين وبالتالى مضللتين. النتيجة الأولى هى وضـــوح قـــوة النزعـــة القومية وضرورة تصالح الحكومات والمشروعات التجارية الأجنبية معهـــا. أمـــا الثانية فهى أن القوى الأجنبية كانت قادرة رغم ذلك على الإطاحة بالحكومات غير المتعاونة فى العالم الثالث متى شاءت. وكانت النقطة الثانية على قدر كبيـــر مـــن الخطورة وأدت إلى حسابات خاطئة فى أزمة السويس عام ١٩٥٦، فى حين كـــان هناك تجاهل للنقطة الأولى، كما فى العراق عام ١٩٥٨.

الهوامش

(١) هذه المقتطفات وغيرها مما ورد فى هذا الفصل من السجلات الخاصة بالمؤلف.

(٢) Wm. Roger Louis, The British Empire in the Middle East, 1945-1951 (Oxford: Clarendon Press, 1984), p. 652

الباب الثانى

الحرب الباردة فى الشرق الأوسط

الفصل السادس

هموم الأمن القومي في السياسة الأمريكية تجاه مصر ١٩٤٩- ١٩٥٦(*)

بيتر هان

واجه المسئولون الأمريكيون منذ أواخر الأربعينيات حتى أزمة السويس فى عام ١٩٥٦ مجموعة محيرة من المشاكل فيما يتعلق بمصر. فقد نشأ فى أواخر الأربعينيات نزاع بين بريطانيا العظمى، الشريكة فى الحرب الباردة التى كانت تتمنى الإبقاء على امتلاكها لمنشآت قاعدتها العسكرية فى منطقة قناة السويس، ومصر، الدولة ذات النزعة القومية التى كانت تسعى للإفلات من الاحتلال العسكرى البريطانى. وكان كل طرف يسعى للحصول على تأييد الولايات المتحدة لموقفه فى هذا النزاع الذى ظل بلا حل حتى أوائل الخمسينيات. وبعد الثورة المصرية فى عام ١٩٥٢، تفاوض الرئيس جمال عبد الناصر على رحيل القوات البريطانية من بلاده وتحدى فلول الإمبريالية الغربية فى أماكن أخرى من المنطقة. وقد رأت الولايات المتحدة أنه من المستحيل التوفيق بين قومية ناصر ومصالحها الأمنية فى الشرق الأوسط، ولذلك سعت إلى القضاء على مكانته ونفوذه فى المنطقة، إلا أنه حين قررت بريطانيا شن الحرب على مصر فى أواخر عام ١٩٥٦، اتخذ المسئولون الأمريكيون خطوات لوقف الهجوم لاعتبارات تتعلق بالأمن القومى الأمريكى. فقد كانت واشنطن منذ أواخر الأربعينيات حتى عام ١٩٥٦ تضع باستمرار سياسة تجاه مصر على أساس من مصالحها الأمنية.

خلال العقود السابقة للحرب العالمية الثانية، ظهرت مصر باعتبارها منطقة ذات أهمية إستراتيجية للإمبراطورية البريطانية. وكانت بريطانيا قد احتلت مصر

(*) أعد هذا الفصل من The United States, Great Britain, and Egypt, 1945-1956: Strategy and Diplomacy in the Early Cold War, by Peter L. Hahn. Copyright © 1991 by The University of North Carolina Press. وقد أعيد طبعه بعد الحصول على تصريح بذلك.

عسكريًا فى عام ١٨٨٢ لحماية قناة السويس وخطوط الاتصالات مع الهند، وحصلت على مزايا ضخمة أثناء الحرب العالمية الثانية بإغلاقها القناة فى وجه قوى المحور وبوضع قوات فى مصر لحملتى غاليبولى والقدس. وبعد أن ضمن البريطانيون احتلال مصر بالشكل القانونى من خلال معاهدة ١٩٣٦بين مصر وبريطانيا، استخدموا منطقة قناة السويس أثناء الحرب العالمية الثانية لمنع قوات المحور فى شمال أفريقيا من الوصول بسهولة إلى حقول النفط فى الشرق الأوسط، ولضمان الاتصالات بين المحيط الهندى والبحر المتوسط، ولإقامة قاعدة كبيرة تضم المطارات ومخازن للمؤن والعتاد وورشا للإصلاح ومنشآت للأفراد. وفى نهاية الحرب كان ٢٠٠ ألف جندى بريطانى تقريبًا متمركزين فى قاعدة منطقة القناة.(١)

تَعَرَّف المسئولون الأمريكيون الذين بحثوا الموقف الأمنى فى الشرق الأوسط فى السنوات الأولى من الحرب الباردة على الأهمية الإستراتيجية الضخمة المحتملة لمصر. وحين تصاعدت التوترات الدولية خلال ١٩٤٥ و١٩٤٦، عرَّف مسئولو الدفاع القاعدة البريطانية فى منطقة قناة السويس على أنها منشأة ذات أهمية حيوية. وقد فكروا أنه فى حال نشوب حرب ضد الاتحاد السوفيتى، سوف يكون وصول الغرب إلى القاعدة ضروريًا كى يحرز الانتصار. بعبارة أخرى، فإنه تعزيزًا للأمن القومى، سوف يساند المسئولون الأمريكيون سعى لندن للحفاظ على قاعدتها فى مصر.

لفتت المواجهة الأمريكية السوفيتية بشأن تركيا فى عام ١٩٤٦ أنظار مسئولى البنتاجون إلى مصر. وأشارت لجنة خطط الحرب المشتركة JWPC إلى أن "أى عمل يهدد سيطرة بريطانيا على قناة السويس، ويحرمها من نسبة ضخمة من حقول نفط الشرق الأوسط، يهدد وضعها كقوة عالمية." وأى غزو سوفيتى لقناة السويس "ستكون له آثار سلبية خطيرة على القدرات البريطانية فى أية حرب كبرى".(٢)

كما أكدت خطط الحرب الطارئة فى البنتاجون فى عام ١٩٤٦ على أهمية الحفاظ على إمكانية الوصول إلى القواعد الجوية البريطانية فى مصر. وفى حال وقوع عمليات عدائية، فإنه طبقًا لخطة حرب تحمل الاسم الكودى PINCHER، سوف تهاجم القاذفات الأمريكية صناعة النفط فى الاتحاد السوفيتى لشل قدرته على

الحرب. وسوف تحتاج القاذفات إلى قواعد جوية فى مصر للوصول إلى عدد كاف من الأهداف التى تسهل مهاجمتها جنوبى الاتحاد السوفيتى. وسوف يكون مدى القاذفات المرسلة من إنجلترا أو باكستان أو اليابان غير كاف لضرب تلك الأهداف. فى حين يمكن للقاذفات المنطلقة من منطقة قناة السويس الوصول إلى موسكو "مركز أعصاب" القوة السوفيتية، والعديد من الأهداف القيمة الأخرى, وأضافت خطة الحرب MAKEFAST فى أواخر ١٩٤٦ أن "الإتاحة المبكرة لقواعد تشغيل القاذفات الثقيلة جدًا فى منطقة القاهرة ضرورية لتحقيق الأهداف الدفاعية الجوية الإستراتيجية".(٣)

كانت للقواعد العسكرية فى مصر ملامح جذابة أخرى. وكان مخططو البنتاجون على ثقة من أنه من الممكن الدفاع عن تلك القواعد التى فى منطقة القناة ضد أى هجوم سوفيتى من الجنوب يُتوقع حدوثه فى المراحل الأولى من الحرب. وكان قرب مصر من الاتحاد السوفيتى يؤهلها كمنطقة تجميع للعمليات الهجومية داخل جنوب وسط روسيا. وكان ممر قناة السويس يمكِّن من الحصول على الإمدادات من المحيط الهندى فى حال إغلاق العدو للبحر المتوسط. وكان من المحتمل أن تظهر مصر باعتبارها قاعدة لإجراءات الحرب النفسية التى تستهدف بشكل خاص الانفصاليين جنوبى روسيا. وكما أكدت لجنة خطط الحرب المشتركة، فإن أهمية امتلاك قواعد فى مصر "ليس مبالغًا فيها".(٤)

أكد مخططو البنتاجون على أهمية القواعد البريطانية فى مصر حين تصاعدت الحرب الباردة فى عامى ١٩٤٨ و١٩٤٩. وفى يونيو من عام ١٩٤٨، أثناء أزمة برلين، لاحظت مجموعة التخطيط الإستراتيجى المشتركة JSPG أن المنشآت الموجودة فى مصر اللازمة لهزيمة الاتحاد السوفيتى فى الحرب "تتعدى تلك المتصورة" التى تضمنتها الخطط السابقة. وفى يوليو، أكدت هيئة الأركان المشتركة على أن مصر مازالت ضرورية "باعتبارها قاعدة يمكن منها شن هجوم جوى ضد العناصر الحيوية الخاصة بالقدرة السوفيتية على الحرب". وفى ديسمبر، اعترف ضباط الجيش بما لمصر من "دور مهم" فى أى اشتباك عسكرى فى الشرق الأوسط. وفى مارس ١٩٤٩، أكد وزير الدفاع الأمريكى جيمس فوريستال James Forrestal أهمية مصر الدائمة للأمن القومى الأمريكى. وقرر مجلس الأمن القومى فى أواخر ١٩٤٩، بعد الثورة الشيوعية الصينية وتفجير الاتحاد السوفيتى

للقنبلة الذرية، أنه "في حال نشوب حرب كونية، قد ترغب الولايات المتحدة في استخدام المنشآت الموجودة في منطقة القاهرة - السويس بالاشتراك مع البريطانيين". وأضاف مخططو الجيش أنه في الواقع "وطبقًا لما تمليه الظروف الطارئة، سوف تستفيد الولايات المتحدة من أية منشآت تحت سيطرة البريطانيين".(٥)

في الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٣، انخفضت القيمة الإستراتيجية للمنشآت البريطانية في مصر انخفاضًا طفيفًا وإن ظلت على أهميتها. فقد قلل صنع طائرات بعيدة المدى من أهمية مصر كنقطة انطلاق بالنسبة لأي هجوم جوي ضد الأهداف السوفيتية، إلا أن البلد ظل مهمًا كمكان تهبط فيه المقاتلات الثقيلة المنطلقة من بريطانيا بعد توجيه الضربات وتتزود منه بالوقود، وباعتباره حاجزًا دفاعيًا ومستودع إمدادات ومنطقة لتجميع القوات. وقد جعلته التجديدات التي أُجريت في أبي صوير بمنطقة القناة (التي بدأت عام ١٩٤٩ واكتملت في عام ١٩٥٢) القاعدة الجوية الوحيدة في الشرق الأوسط القادرة على التعامل مع القاذفات الثقيلة. وقد حشد مسئولو الجيش الأمريكي سرًا إمدادات في أبي صوير ومطار القاهرة الدولي. وكان الإستراتيجيون الأمريكيون يرون أن الأمن القومي يفرض بقاء المنشآت العسكرية البريطانية في مصر في متناول القوى الغربية في حال نشوب حرب.(٦)

تعارضت مصلحة أمريكا في الحفاظ على المنشآت العسكرية البريطانية في مصر لدواعي الأمن القومي مع مصلحة الولايات المتحدة في تهدئة النزعة الوطنية المصرية لدواع سياسية. وفي أواخر الأربعينيات، بدأ الوطنيون المصريون تحدي الوجود البريطاني في بلادهم. وكانوا يطالبون بشكل خاص بتعديل معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا، التي تسمح بوجود قاعدة بريطانية في منطقة القناة، أو إلغائها. وفشلت المفاوضات الأنجلو مصرية في أواخر الأربعينيات في التوصل إلى تسوية، ولجأ الوطنيون إلى تكتيكات أخرى، بما في ذلك الإضراب عن العمل، والمقاطعة، والهجمات الإرهابية، لإجبار البريطانيين على الرحيل. وحتى أوائل الخمسينيات كانت بريطانيا تقاوم المطالب المصرية، وهو ما أدى إلى الوصول إلى طريق مسدود.(٧)

واجه الصراع المصري الإنجليزي الولايات المتحدة بمأزق شائك. فقد كان بعض المسئولين في الخارجية الأمريكية يرغبون في الاعتراف بالمطامح الوطنية

المصرية لضمان ولاء الشعب المصرى وغيره من شعوب العالم الثالث فى الحرب الباردة، وكذلك مراعاة للنموذج المثالى الأمريكى الخاص بتقرير المصير. إلا أن مسئولى البنتاجون كانوا يرون أن رحيل البريطانيين عن مصر، فى غياب وعود مُرضية من مصر بالسماح باستخدام قواعدها، سوف يلحق الضرر بالأمن القومى.(٨)

اعتبر المسئولون الأمريكيون الوصول إلى القواعد العسكرية فى مصر من الأمور الحيوية بحيث تغاضوا مرارًا عن مصالحهم المتضاربة فى مصر. وفى مايو ١٩٤٦ على سبيل المثال، توسط المسئولون الأمريكيون نيابة عن لندن فى المفاوضات الأنجلو مصرية التى تعطلت بسبب مسألة حق بريطانيا فى العودة إلى القواعد الموجودة فى مصر بعد الرحيل عن البلاد. وأبلغ وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيرنز James Byrnes الملك فاروق أنه يأمل فى أن تتحاشى مصر "الدخول فى مخاطرة تقويض أمن الشرق الأوسط" فى سعيها للحصول على "السيادة الكاملة". وجعل رد مصر العدائى على تلك الرسالة المسئولين الأمريكيين يترددون فى التوسط من جديد، إلا أنهم شجعوا البريطانيين بهدوء على أن يظلوا متشددين فى المفاوضات مع القاهرة.(٩)

عند الإعداد لـ"محادثات البنتاجون" الأنجلو أمريكية فى أكتوبر من عام ١٩٤٧، أصر مسئولو وزارة الدفاع على إقرار الولايات المتحدة لوضع بريطانيا فى مصر لأسباب خاصة بالأمن القومى. ووافق المسئولون فى فوجى بوتوم Foggy Bottom(*) بالرغم من مخاوفهم من أن الوطنيين المصريين الغاضبين قد يقضون على المصالح الغربية نفسها التى يهتم البنتاجون بالحفاظ عليها. وأثناء المحادثات، اقترح مسئولو الخارجية ترضية بريطانيا للنزعة الوطنية المصرية بالموافقة من حيث المبدأ على الانسحاب فى النهاية من مصر، إلا أن موقفهم لان بسهولة حين احتج المسئولون البريطانيون لأن هذه الخطوة ستكون دليلاً على الضعف. واتفق المسئولون الأمريكيون والبريطانيون على أنه "ينبغى أن يكون للبريطانيين الحق فى الاحتفاظ [فى مصر]... بمنشآت إستراتيجية معينة... فى وقت السلم، فى مثل ذلك الظرف، بحيث يمكن استخدامها بفاعلية وسرعة فى حال

(*) أى وزارة الخارجية الأمريكية. ويعود الاسم إلى موقع الوزارة الموجود فى منطقة منخفضة من واشنطن العاصمة بالقرب من نهر بوتوماك. (المترجم)

أى تهديد مباشر للأمن فى الشرق الأوسط". وسوف يكون "من الخطورة فى الوضع العالمى الراهن أن تتخلى الحكومة البريطانية عن تلك المنشآت الإستراتيجية المخوّل لها الاحتفاظ بها بموجب المعاهدة فى مصر". وفى تلك المحادثات الأنجلو أمريكية – التى أجريت فى الوقت الذى كانت فيه سحب الحرب الباردة تتجمع – ضحى المسئولون الأمريكيون باهتمامهم بترضية النزعة الوطنية لاعتبارات الأمن القومى.(١٠)

أظهر المسئولون الأمريكيون قدرًا يزيد قليلاً من الاهتمام بالنزعة الوطنية المصرية فى عام ١٩٤٩. فلأن مصر ألقت باللوم على الولايات المتحدة فى إنشاء إسرائيل، فقد أوجدت الحرب فى فلسطين مرارة فى نفس القاهرة تجاه واشنطن. ولتحاشى المزيد من الانسلاب، رفض المسئولون الأمريكيون طلبًا بريطانيًا بالمشاركة فى محادثات بين ضباط جيش بريطانيين ومصريين حول مستقبل القواعد البريطانية فى منطقة القناة. إلا أنه بحلول أوائل عام ١٩٥٠ توسط مسئولو الخارجية الأمريكية مرة أخرى فى المفاوضات الأنجلو مصرية لحث حكومة رئيس الوزراء المصرى مصطفى النحاس على الاعتراف بأن حقوق الدفاع الغربية فى مصر تتماشى مع السيادة المصرية. فقد أبلغ مساعد وزير الدفاع جورج ماكجى السفير المصرى أنه "إذا أصرت مصر على سحب بريطانيا لقواتها من منطقة القناة، فسوف يؤدى هذا إلى إضعاف قوة مصر العسكرية على وجه التحديد فى وقت ترغب فيه مصر زيادة قدراتها على المقاومة". وفى يوليو، وفى أعقاب اندلاع الحرب الكورية، رفض ماكجى طلبًا مصريًا للتأييد فى المفاوضات مع لندن. بل إنه حذر من أن "العدوان الروسى فى منطقة الشرق الأدنى" يلوح فى الأفق، وفى هذه الحالة "سيكون من الضرورى بالنسبة لخططنا الإستراتيجية المشتركة أن يتواجد البريطانيون فى هذه البقعة".(١١)

إلا أنه فى أواخر ١٩٥٠ بات المسئولون الأمريكيون يخافون من احتمال تشجيع النزعة الوطنية المصرية التى تُسترضى على ظهور النزعة الحيادية فى تلك الدولة وفى أنحاء الشرق الأوسط. وأشار صمويل كى سى كوبر Samuel K.C. Kopper نائب مدير قسم شئون الشرق الأدنى فى ديسمبر ١٩٥٠ إلى أن "دول الشرق الأدنى فى موقف لا بد لها من اتخاذ قرار فيه. فإما أن تتحالف مع الغرب تحالفًا لا رجعة فيه، أو أن تظل محايدة، أو أن تنجرف إلى فَلَك الاتحاد

السوفيتى". وكاد الضغط على الزعماء المصريين كى ينحازوا للغرب، الذى أنهاه ماكجى فى أوائل ١٩٥١، أن يفشل. وأدرك ماكجى أن الحل الوسط لنزاع القواعد "يفوق فى أهميته الميزات الحالية الخاصة بالوضع البريطانى".(١٢)

فى عام ١٩٥١ وضع المسئولون الأمريكيون مفهوم قيادة الشرق الأوسط MEC لسد الفجوة التى بين المصالح الإستراتيجية والسياسية فى مصر. وكانت فكرة قيادة الشرق الأوسط تتصور وجود ترتيب دفاعى متعدد الأطراف مضاد للسوفييت يمكن أن يشمل ضباطًا من الجيش المصرى ويكون مقره الرئيسى فى القاهرة. ولسوء الحظ تضاءلت فرصة موافقة مصر على قيادة الشرق الأوسط فى عام ١٩٥١، حين وافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بطلب من بريطانيا وفرنسا، على قرار ينتقد القيود المصرية على مرور السفن المتجهة إلى إسرائيل فى القناة. وقبل أن تجد القوى الغربية الوقت لعرض قيادة الشرق الأوسط على الحكومة فى القاهرة، كان رئيس الوزراء مصطفى النحاس قد شرع فى الإجراءات البرلمانية لإلغاء معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا. وعلى الفور رفضت مصر فكرة قيادة الشرق الأوسط.(١٣)

أزعج رفض مصر فكرة قيادة الشرق الأوسط وإلغاؤها المعاهدة مسئولى الخارجية الأمريكية أيما إزعاج، وكذلك تلك الموجة من العنف بين القوات البريطانية والفدائيين المصريين فى أواخر ١٩٥١ وأوائل ١٩٥٢. وساعد الاضطراب على إطلاق شرارة الثورة فى يوليو ١٩٥٢، التى أطاحت فيها مجموعة من ضباط الجيش بقيادة جمال عبد الناصر بالملك فاروق. وانزعاجًا من الظهور المتوازى للنزعة الوطنية الثورية فى مصر وإيران، تخوف وزير الخارجية دين جى أتشيسون من أن الشرق الأوسط بكامله قد يصبح معاديًا للغرب، ما لم تقدم بريطانيا تنازلات لإنهاء معضلتها مع مصر. ومن ناحية أخرى، أيد مسئولو البنتاجون موقف بريطانيا المعاند تأييدًا تامًا. وقد وفق مجلس الأمن القومى بين هذين الموقفين باتخاذه قرارًا فى أبريل ١٩٥٢ "لإقناع المملكة المتحدة بتعديل موقفها بالطرق التى قد تجعل بالإمكان التوصل إلى تسوية يجرى التفاوض عليها، فى الوقت الذى يحافَظ فيه على المصالح الغربية الأساسية". إلا أن بريطانيا لم تقتنع بتقديم أية تنازلات، وظلت المعضلة الأنجلو مصرية قائمة حتى عام ١٩٥٣. وفى ضوء مطالب مجلس الأمن القومى، تراجع المسئولون الأمريكيون عن

الضغط بقوة على البريطانيين لتقديم تلك التنازلات التي ربما كانت ستخدم المصلحة السياسية الأمريكية الخاصة باسترضاء النزعة الوطنية المصرية.(١٤)

في عامي ١٩٥٢ و١٩٥٣، جعلت الظروف المتغيرة في الشرق الأوسط وأماكن أخرى القاعدة العسكرية في منطقة القناة أقل أهمية للأمن الأمريكي والبريطاني. وانتهى المسئولون البريطانيون في أواخر ١٩٥٢ إلى أن صنع السوفييت للأسلحة الذرية جعل من الخطورة تركيز ٨٠ ألف جندي في قاعدة واحدة داخل مدى القاذفات السوفيتية. وعلاوة على ذلك، أحدثت هجمات الفدائيين المصريين خسائر بشرية ونفسية ومالية ضخمة. وبدا للبريطانيين أن قاعدة منطقة القناة لم تعد أمرًا لا يمكن الاستغناء عنه، وإن ظلت مهمة. ولذلك قرروا نقل قيادتهم إلى قبرص، ونقل القوات إلى الوطن، والاعتماد على النقل الجوي السريع في حال وقوع أي طارئ.(١٥)

ظهرت أفكار مماثلة على الجانب الغربي من المحيط الأطلنطي. وحين انضمت تركيا إلى منظمة معاهدة شمال الأطلنطي NATO في عام ١٩٥٢، بدأ البنتاجون التفكير في نقل مركز اهتمامه الخاص بالشرق الأوسط من مصر إلى القسم الشمالي من المنطقة. وبعد انضمام باكستان إلى منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا SEATO في ١٩٥٤، أكملت معاهدة القسم الشمالي Northern Tier سلسلة من المعاهدات المضادة للسوفييت من شرق آسيا حتى شمال أوروبا. وبدت حكومات القسم الشمالي أكثر استعدادًا من الدول العربية مثل مصر للتعاون مع خطط الدفاع الغربية. وقد وفرت سلسلة من المنشآت الأصغر حجمًا والأكثر أمنًا من قاعدة السويس، الوحيدة الضخمة، على تخوم الاتحاد السوفيتي ميزات خاصة بجمع المعلومات الاستخبارية والقدرات الهجومية. فعلى سبيل المثال كان بإمكان صواريخ ثور Thor وجوبيتر Jupiter التي أُنتجت في منتصف الخمسينيات حمل رءوس نووية ولكن لمسافات قصيرة فقط.(١٦)

في عام ١٩٥٣، وافق الرئيس دوايت أيزنهاور ووزير الخارجية جون فوستر دلاس على نقل مركز الاهتمام الإستراتيجي الأمريكي من مصر إلى القسم الشمالي. وأقنعت المحادثات التي جرت أثناء جولة في الشرق الأوسط قام بها دلاس في ربيع ١٩٥٣ بأن مصر، التي تحيط بها قوى النزعة الوطنية التي لا حد لها، لن تكون شريكًا أمنيًا يعتمد عليه، بينما ستكون دول القسم الشمالي كذلك. وقد

لاحظ أن تركيا وباكستان ستكونان بمثابة حجر الزاوية لأية معاهدة دفاع تضم الدول التي "تعي الخطر السوفيتي أشد ما يكون الوعي وتميل إلى التعاون مع القوى الغربية". وأعلن دلاس "تعليق" فكرة قيادة الشرق الأدنى القديمة. وفي عام ١٩٥٤، ألغى مسئولو القوات الجوية الأمريكية تحسينات كان من المقرر إجراؤها على قاعدة أبي صير الجوية. وتحققت فكرة القسم الشمالي بتوقيع معاهدة تركية عراقية في ٢٤ فبراير ١٩٥٥. وانضمت بريطانيا إلى حلف بغداد في أبريل ١٩٥٥، في حين انضمت باكستان في سبتمبر وإيران في أكتوبر.(١٧)

في ضوء تضاؤل أهمية مصر الإستراتيجية، ضغط المسئولون الأمريكيون على البريطانيين كي يقدموا تنازلات لكسر جمود الموقف مع مصر. ومع الإقناع القوي من جانب الولايات المتحدة، وافقت حكومة تشرشل(*) Churchill على معاهدة القاعدة في يوليو ١٩٥٤ (وقعت في أكتوبر ١٩٥٤). وقد أنهى الاتفاق العمل بمعاهدة ١٩٣٦ واشترط انسحاب القوات البريطانية على مدى عشرين شهرًا، وسمح للمدنيين البريطانيين بصيانة القاعدة، ومنح الجيش البريطاني الحق في العودة في حال وقوع اعتداء سوفيتي على تركيا أو أية دولة عربية. وأنهت القوات البريطانية مغادرتها في يونيو عام ١٩٥٦.(١٨)

كان المسئولون الأمريكيون يأملون في أن يتعاون ناصر، وقد ضمن استقلاله، مع الخطط الأمنية الغربية، ويقر معاهدة القسم الشمالي، ثم ينضم إليها في النهاية. وقال مساعد وزير الخارجية الأمريكي جون دي جيرنيجان John D. Jernegan في ١٦ أغسطس ١٩٥٤: "نحن نعتمد على مصر كي تقوم بدور قيادي... في تحقيق أهداف السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط." وتحدث ناصر عن تكوين معاهدة أمن جماعي لجامعة الدول العربية(**) واقترح دلاس ربط هذه المعاهدة بترتيب القسم الشمالي عن طريق اتفاقية دفاع مشترك مصرية تركية. وشجع رد فعل ناصر المبدئي وقبوله مبلغ ٤٠ مليون دولار من المساعدات الاقتصادية الأمريكية في أواخر ١٩٥٤ الآمال الأمريكية بأن يصبح شريكًا في الأمن.(١٩)

(*) تولى ونستون تشرشل رئاسة وزراء بريطانيا مرتين، كانت أولاهما من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٥ والثانية من ١٩٥١ إلى ١٩٥٥. وهو الذي قاد بريطانيا إبان الحرب العالمية الثانية. وفي عام ١٩٥٣ حصل على جائزة نوبل في الأدب. (المترجم)

(**) هي ما عُرفت بعد ذلك باسم اتفاقية الدفاع المشترك. (المترجم)

إلا أنه بحلول أوائل ١٩٥٥ بدا أن ذلك التفاؤل الأمريكى لا أساس له. فقد رفض ناصر قبول المساعدات العسكرية بسبب الشرط الذى يقضى بتولى بعثة عسكرية أمريكية إدارتها، وهو الشرط الذى رأى أنه تُشتَم منه رائحة الاستعمار. كما رفض خطة أمريكية سرية كانت ستنتهك قواعد الكونجرس الخاصة بإدارة المساعدات بتحويلها ٥ ملايين دولار من المساعدات الاقتصادية البالغة ٤٠ مليونا لشراء معدات عسكرية.[٢٠]

بينما تعطلت المفاوضات الخاصة بالمساعدات العسكرية، برز ناصر كشوكة فى خاصرة أمريكا فى الشرق الأوسط. فقد عارض فكرة القسم الشمالى وأصبح منتقدًا أساسيًا لحلف بغداد. وقد زعم أن مهمة مصر هى تخليص الشرق الأوسط من الإمبريالية الغربية. وكان رد فعله قويًا تجاه الاستفزازات الإسرائيلية ورد ببرود على خطة السلام "ألفا" Alpha الأنجلو أمريكية. وفى غياب منح المساعدات العسكرية الأمريكية، اشترى ناصر كميات كبيرة من السلاح من الاتحاد السوفيتى فى سبتمبر ١٩٥٥.[٢١]

حاول أيزنهاور ودلاس فى البداية كسب ود ناصر بعرض تمويل بناء سد أسوان،(*) وحاولا تهدئة الوضع المصرى الإسرائيلى عن طريق إرسال المبعوث الخاص روبرت أندرسون Robert Anderson لرعاية اتفاق فى أوائل عام ١٩٥٦. إلا أن ناصر لم يقبل شروط عرض مساعدات السد والتعاون بشكل تام مع مهمة أندرسون. والأسوأ من ذلك أنه شجع أعمال الشغب المعادية لبريطانيا فى الأردن والبحرين، واستمر فى انتقاده لحلف بغداد، واشترى سلاحًا من بولندا، واعترف بجمهورية الصين الشعبية. وانتهى مسئولو مجلس الأمن القومى إلى أن "الحياد الإيجابى" الخاص بناصر "يعمل فى واقع الأمر لمصلحة الكتلة السوفيتية، حيث إنه موجه ضد المواقف الغربية الراسخة".[٢٢]

وكان المسئولون الأمريكيون قد انتهوا بحلول مارس ١٩٥٦ إلى أنه بالرغم من جهود كسب ود ناصر، فقد برز كتهديد لمصالح أمنهم القومى فى الشرق الأوسط. ولذلك وضعوا بالاشتراك مع البريطانيين سياسة أوميجا Omega، وهى مجموعة من الخطوات للنيل من مكانة ناصر بين الشعوب العربية وربما للإطاحة

(*) يقصد السد العالى. (المترجم)

به. وأشار دلاس إلى أن أوميجا سوف "تجعل العقيد ناصر يدرك أنه لا يمكنه التعاون كما هو الحال الآن مع الاتحاد السوفيتي ويتمتع فى الوقت نفسه بمعاملة الدولة الأولى بالرعاية من جانب الولايات المتحدة". وكانت أوميجا تخطط للسحب التدريجي لعرض مساعدات أسوان، ولكن فى يوليو وتحت ضغط قوى من الكونجرس، ألغى دلاس الاتفاق فجأة. ورد ناصر على عدم الوفاء بتعهد أسوان بتأميم شركة قناة السويس وإعلان أن عائداتها سوف تمول السد.(٢٣)

أثار استيلاء ناصر على شركة القناة أزمة السويس فى أواخر ١٩٥٦. وقرر البريطانيون على الفور استخدام القوة لاستعادة الممر المائى والإطاحة بناصر من السلطة، وفى النهاية تآمروا مع الفرنسيين والإسرائيليين لشن هجوم ثلاثى على مصر بدأ فى ٢٩ أكتوبر. وفى المقابل قرر الرئيس أيزنهاور فى وقت مبكر من الأزمة أن القوة سوف تهدد مصالح الأمن القومى الأمريكى. فالهجوم البريطانى على مصر سوف يثير كراهية إنجلترا فى أنحاء العالم، ويؤجج نار القومية العربية (وبذلك يُعَرِّض واردات النفط إلى الغرب للخطر)، ويؤدى إلى احتلال بريطانى طويل ومكلف لمنطقة قناة السويس. وأبلغ أيزنهاور مجلس الأمن القومى فى ٣١ يوليو أن الولايات المتحدة ترى أن السماح للندن بشن الحرب على مصر "سوف يوحد إلى حد كبير العالم من داكار إلى جزر الفيليبين ضدنا"، كما أن حدوث صدع فى العلاقات مع لندن سوف "يكون على قدر كبير من الخطورة، إلا أنه ليس فى خطورة السماح للحرب بأن تبدأ وعدم السعى لإيقافها".(٢٤)

وبناء على ذلك، سعى أيزنهاور لاستخدام الدبلوماسية لتأجيل الهجوم البريطانى، باعتبار أن الوقت سوف يهدئ من انفعال البريطانيين ويبعد شبح الحرب. وفى أواخر شهر يوليو أرسل نائب وكيل وزارة الخارجية للشئون السياسية روبرت ميرفى Robert Murphy ودلاس إلى لندن لتهدئة الغضب البريطانى. وفى أغسطس رتب أيزنهاور ودلاس مؤتمر لندن لوضع حل دبلوماسى لمسألة السيطرة على القناة، واقترحوا فى سبتمبر إنشاء رابطة المستفيدين من القناة للسيطرة على الممر المائى، وفى أكتوبر شجعوا بريطانيا ومصر على حل خلافاتهما من خلال المفاوضات التى ترعاها الأمم المتحدة. وناشد أيزنهاور فى السر والعلن رئيس الوزراء البريطانى أنطونى إيدن(*) Anthony Eden ضبط

(*) تولى إيدن رئاسة وزراء بريطانيا من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٧. (المترجم)

النفس. وقال فى برقية بعث بها إلى إيدن فى ٣ سبتمبر: "إن استخدام القوة سوف... يزيد مساحة الخطر زيادة ضخمة." كما أن العالم النامى "سوف يتكتل ضد الغرب إلى درجة أخشى أنه لن يمكن التغلب عليها خلال جيل، بل وربما خلال قرن".(٢٥)

ما إن بدأت الأعمال القتالية فى ٢٩ أكتوبر حتى تحرك أيزنهاور لوقف القتال فورًا لأسباب أمنية ثلاثة:

أولاً: فقد أسف لأن الهجوم على مصر صرف أنظار العالم عن سحق موسكو الوحشى للتمرد فى المجر.

ثانيًا: كان يخشى أن يدعم السوفييت مصر سياسيًا وبالتالى يكسبون التأييد بين الدول النامية. وأشار دلاس إلى أنه ما لم توقف الولايات المتحدة القتال فإن "كل تلك الدول التى حصلت حديثًا على استقلالها سوف تنصرف عنا إلى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية. وسوف يُنظر إلينا على أننا مقيدون للأبد فى السياسات الاستعمارية البريطانية والفرنسية". وأضاف ايزنهاور قائلاً: "كيف يمكن لنا تأييد بريطانيا وفرنسا، إذا كنا سنفقد بذلك العالم العربى قاطبة." وكان عدم التحرك الأمريكى سيمكّن الاتحاد السوفيتى من الاستيلاء على "زعامة العالم من خلال إبداء الاهتمام الزائف، ولكنه مقنع، بالدول الصغيرة".(٢٦)

ثالثًا: كان ايزنهاور يشعر بقلق شديد من التهديدات السوفيتية بالتدخل عسكريًا للدفاع عن مصر. وفى ٥ نوفمبر، أى بعد يوم واحد من سحق التمرد فى بودابست، هددت موسكو بإرسال قوات إلى مصر وإطلاق الصواريخ على لندن وباريس. وفسرت هيئة الأركان المشتركة هذا التصريح على أنه "عزم خطير من جانب السوفييت". وأشار أيزنهاور إلى أن الزعماء السوفييت كانوا "خائفين وغاضبين" بشأن المجر "وليس هناك ما هو أخطر من الدكتاتورية فى هذا النسق العقلى". وحذر الرئيس موسكو من أن الولايات المتحدة سوف تدافع عن حلفائها، إلا أنه زاد من ضغوطه الدبلوماسية والمالية لإقناع بريطانيا وفرنسا بوقف القتال. وقبلت الدولتان قرار الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار فى ٦ نوفمبر.(٢٧)

كان المسئولون الأمريكيون منذ منتصف الأربعينيات حتى منتصف الخمسينيات يضعون سياسة تجاه مصر تقوم على الأمن القومى. وفى الفترة من ١٩٤٦ إلى ١٩٥٣ أجبرتهم الأهمية الإستراتيجية القصوى للمنشآت العسكرية البريطانية فى مصر سلبًا وإيجابًا على إقرار عزم بريطانيا على البقاء فى منطقة قناة السويس رغم معارضة مصر القوية. وفى ضوء الحرب الباردة والحرب الكورية، أقنعت تلك الهموم الأمنية المسئولين الأمريكيين فى واشنطن بتعميم مصلحتهم السياسية المتضاربة فى مصادقة النزعة الوطنية المصرية. إلا أنه عندما قلل الانتقال إلى القسم الشمالى من أهمية مصر الإستراتيجية فحسب، وجد المسئولون الأمريكيون أنه من الأمان الضغط على بريطانيا للتوصل إلى تسوية تنص على انسحاب القوات البريطانية من منطقة قناة السويس.

بعد معاهدة ١٩٥٤ الأنجلو مصرية، كان المسئولون الأمريكيون يأملون فى كسب تعاون ناصر إلى جانب خططهم الرامية إلى تأمين الشرق الأوسط ضد التوسع السوفيتى. إلا أن ناصر رفض العروض الأمريكية وظهر كمنتقد بارز للنفوذ الغربى فى المنطقة. ولذلك بدأ المسئولون الأمريكيون بالمشاركة مع المسئولين البريطانيين من جديد سياسة أوميجا للقضاء على مكانة ناصر فى الشرق الأوسط، بل وربما على نفوذه فى القاهرة.

حددت هموم الأمن القومى كذلك السلوك الأمريكى أثناء أزمة السويس فى أواخر ١٩٥٦. وأجبر الخوف من تحقيق الاتحاد السوفيتى كسبًا سياسيًا، أو من تدخله عسكريًا، أيزنهاور على معارضة الخطط البريطانية لشن حرب ضد ناصر ثم إلى استخدام نفوذه لوقف الهجوم حين بدأ. وعلى عكس هموم الولايات المتحدة السياسية، فقد انتقدت حليفتها بريطانيا انتقادًا شديدًا وأنقذت عبد الناصر من العدوان أثناء صراع السويس. وكانت تلك الأعمال تتسق كل الاتساق مع دواعى الأمن القومى الأمريكية التى كانت تفوق، كما سبق، مصالحها السياسية المتضاربة.

(١) D. A. Farnie, East and West of Suez: The Suez Canal in History (Oxford: Clarendon,1969), pp. 32-93; and Peter Mansfield, The British in Egypt (London: Weidenfeld and Nicolson, 1971), pp. 201-219, 265-275.

(٢) JWPC 450/3, 10 March 1946, Record Group (RG) 218, Records of the Joint Chiefs of Staff, CCS 092 USSR (3-27-45), section 6 (hereinafter RG 218 with appropriate filing designations), National Archives, Washington, D.C. (hereinafter National Archives).

(٣) "PINCHER," JPS 789, 2 March 1946, U.S. Department of Defense, Joint Chiefs of Staff, Records of the Joint Chief of Staff: Soviet Union (Washington, D.C.: University Publications Microfilm, 1978), reel 1; and "Air Plan for MAKEFAST," n.d. [autumn 1946), RG 165, Records of the Army Staff, ABC 381 USSR (2 March 1946), section 3, National Archives.

(٤) JWPC 450/3, 10 March 1946, RG 218, CCS 092 USSR (3-27-45), section 7. انظر كذلك JIS 226/3, 4 March 1946, RG 218, CCS 092 USSR (3-27-45), section 5.

(٥) JSPC 684/40, 2 June 1948, RG 319, Records of the Army Staff, P&O 686 TS, case 1, National Archives (hereafter RG 319 with appropriate filing designations); JCS 1887/1, 28 July 1948, RG 218,.CCS 381 EMMEA (11-19-47); unsigned report on Egyptian airfields, 1 December 1948, RG'319, P&O 686, case 273; NSC 47/2, 17 October 1949, Harry S. Truman Papers, President's Secretary's Files, Subject File: NSC Series, box 193, Harry S. Truman Library, Independence, Missouri (hereinafter Truman Library); and memorandum by Mad-docks, 4 February 1949, RG 319, P&O 686 TS, case 9. See also NSC 45, 17 March 1949, RG 273, Records of the National Security Council, National Archives (hereafter RG 273 with appropriate filing designations).

(٦) NSC 68, 14 April 1950, U.S. Department of State, Foreign Relations of the United States, 1950 (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1959-1990), 1:261-262 (hereinafter FRUS with volume and page citations); Walter S. Poole, The History of the Joint Chiefs of Staff, vol.4: The Joint Chiefs of Staff and National Policy, 1950-1952 (Wilmington, Del.: Glazier, 1980), pp. 161-172; Bradley to Lovett, 25 June 1952, RG 330, Records of the

Office of the Secretary of Defense, CD 092 (Egypt) 1952, National Archives (hereafter RG 330 with appropriate filing designations); NSC 129/1, 24 April 1952, RG 273; and JSPC 684/130, 1 November 1952, U.S. Department of Defense, Joint Chiefs of Staff, Records of the Joint Chiefs of Staff: The Middle East (Washington, D.C.: University Publications Microfilm, 1978), reel 1.

(٧) Peter L. Hahn, The United States, Great Britain, and Egypt, 1945-1956: Strategy and Diplomacy in the Early Cold War (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1991), pp. 94-109, 132-139.

(٨) انظر على سبيل المثال مذكرة المحادثة التى كتبها باتل فى ٢٧ يناير ١٩٥٢ .

(٩) RG 59, General Records of the U.S. Department of State, 774.00, National Archives (hereafter RG59 with appropriate filing designations); report by Hendershot, 4 April 1952, RG 59, 611.80; Summary of Discussion, 23 April 1952, and NSC 129/1, 24 April 1952, RG 273; and Bradley to Lovett, 25 June 1952, RG 330, CD 092 (Egypt) 1952.

(١٠) Byrnes to Tuck, 24 May 1946, RG 59, 741.83. See also Tuck to Byrnes, 27 May and I June 1946, and Clark to Byrnes, 27 June 1946 (المرجع السابق).

(١١) U.S.-U.K. Agreed Minute, n.d. [16 October 1947), Foreign Office (hereinafter FO) 800/476, Records of the Foreign Secretary's Office, ME/47/17, Public Record Office (hereinafter PRO), Kew Gardens, London. انظر كذلك Memorandum of Conversation by Hare, 9tober 1947, FRUS 5 (1947):561-562; State Department Policy Memoranda. n.d. [c. early October 1947], ibid., pp. 521-522, 543544; and Royall to Marshall, 29 September 1947, and Unsigned Memorandum for the Record, 23 September 1947, RG 319, P&O 091.7 (section 2), case 50.

(١٢) Memorandum of Conversation by Acheson, 13 April 1950, Dean G. Acheson Papers, U.S. Secretary of State Series, box 64, Truman Library; and Memorandum of Conversation by Stabler, 17 July 1950, RG 59, 641.74. See also Acheson to Holmes, 17 February 1949, FRUS 6 (1949):194-195.

(١٣) Paper by Kopper, 27 December 1950. FRUS 5 (1950):1 1-14; and Minutes of Meeting, 2 May 1951, FRUS S (1951):113-120.

(١٤) Peter L. Hahn, "Containment and Egyptian Nationalism: The Unsuccessful Effort to Establish the Middle East Command. 1950-1953," Diplomatic History 11(1) (Winter 1 987):2340.

NSC 129/1, 24 April 1952, RG 273. (١٥)

Memorandum by Eden, 27 October 1952, Records of the Cabinet Office, CA129/56, C(52)369, PRO; Minutes of Meeting, 29 October 1952, Cabinet Meetings Minutes, CAB 128/25, CC 91(52)7, PRO; and Minutes of Meeting, 11 December 1952, Records of the British Defence Committee, CAB 131/12, D(52)12/4, PRO. (١٦)

JCS to Lovett, 17 October 1952, RG 330, CD 092 (Middle East 1952); NSC 155/1, 14 July 1953, NSC 5428, 23 July 1954, and progress report on NSC 5428, 7 April 1955, RG 273; and unsigned Memorandum by State Department, 17 May 1954, RG 59, 611.41. (١٧)

انظر كذلك Circular Telegram by Dulles, 30 July 1953, RG 59, 780.5. Washbourne to Division of Operations, 28 September 1954, and Memorandum for the Record by Logan, 8 December 1954, RG 341, Records of the Headquarters of the U.S. Air Force, National Archives. (١٨)

Shuckburgh diary, 27 July 1954, Evelyn Shuckburgh, Descent to Suez: Diaries. (١٩)

1951-1956 (New York: Norton, 1987), p. 233; and Murray to Eden, 3 November 1954, PREM 11/702, Records of the Prime Minister's Office, PRO (hereinafter PREM with appropriate filing designations). (٢٠)

Jernegan to Murphy, 16 August 1954, RG 59, 774.13. See also Hart to Byroade, 26 October 1954, and Caffery to Dulles, 6 November 1954, RG 59, 774.5MSP. (٢١)

Caffery to Dulles, 16 September and 27 November 1954, RG 59, 774.5MSP; Memorandum by Operations Coordinating Board (hereinafter OCB) working group, 21 December 1954, OCB.091, Egypt folder, OCB Central File Series, NSC Staff Papers, Dwight D. Eisenhower Library, Abilene, Kansas (hereinafter Eisenhower Library); and Stevenson to Eden, 17 January 1955, Political Correspondence of the Foreign Office, FO 371/113608, JE1OS7/1, PRO. (٢٢)

Byroade to Dulles, 20 May and 9 June 1955, FRUS 14 (1955-1957Y:192, 234; Powers to Radford, 18 August 1955, RG 218, CJCS (Radford) 091 Egypt; State Department Report, 12 September 1955, IR 7042, Records of the Research and Analysis Branch, RG 59; and progress report on NSC 5428, 2 November 1955, RG 273. (٢٣)

Progress Report on NSC 5428, 17 May 1956, RG 273. See also Progress (٢٤)
Report on NSC 5428, 2 November 1955, RG 273; Dulles to Macmillan, 5 December 1955, FRUS 14 (1955):82~821; Memorandum of Conversation, [30 January 1956], Dwight D. Eisenhower papers (Ann Whitman File): International Series, box 20, Eisenhower Library (hereafter Whitman File with appropriate filing designations); Hoover to Dulles, 16 March 1956, John Foster Dulles Papers, White House Memoranda Series, box 4, Princeton University; Princeton, NJ. (hereinafter Dulles Papers with appropriate filing designations); and Eisenhower diary entry, 8 March 1956, Whit~ File: Diary Series, box 9.

Dulles to Eisenhower, 28 March 1956, Whitman File: Diary Series, box 13. (٢٥)
memorandum of conversation, 19 July 1956, and Byroade to Dulles, انظر كذلك
26 July 1956, FRUS 15 (1955-1957):867-873, 906-908.

Memorandum of Conversation by Goodpaster, 31 July 1956, Whitman File: (٢٦)
Diary Series, box 16. See also Eden to Eisenhower, 27 July 1956, PREM 11/1098; Minutes of Meeting, 27 July 1956, Whitman File: Cabinet Series, box 7; Memorandum of Conversation by Goodpaster, 28 July 1956, Whitman File: Diary Series, box 16; and Memorandum of Conversation by Dulles, 30 July 1956, Dulles Papers, Telephone Conversation Series, box 5.

Eisenhower to Eden, 3 September 1956, PREM 11/1100. See also Dulles to (٢٧)
Murphy, 30 July 1956, and Dulles to Eisenhower, 2 August 1956, Whitman File: Dulles-Herter Series, box 5; Minutes of Meeting with Dulles, 1 August 1956, PREM 11/1098; Memorandum for the Record, 12 August 1956, Whitman File: Diary Series, box 17; Position Paper, 11 September 1956, Dulles Papers, Subject Series, box 7; and Lloyd to Eden, 8-12 October 1956, PREM 11/1102.

Summary of Discussion, 1 November 1956, Whitman File: NSC Series, box (٢٨)
8; and Eisenhower to Dulles, 1 November 1956, Whitman File: International Series, box 19.

Circular Telegrams by JCS, 6 November 1956, RG 218, CCS 381 EMMEA (٢٩)
(11-19- 47), section 47; Memorandum of Conversation by Goodpaster, 6 November 1956, FRUS 16 (1955-1957):1014; and Memorandum of Conversation by Goodpaster, 7 November 1956, Dulles Papers, White House Memoranda Series, box 4.

الفصل السابع

مخاطر الغموض
الولايات المتحدة وحلف بغداد

إيلى بوده

فى الرابع والعشرين من فبراير عام ١٩٥٥ وقَّع العراق وتركيا على معاهدة عسكرية تطورت فيما بعد لتصبح منظمة أكثر اتساعًا تضم بريطانيا وباكستان وإيران. وقد قُصد بحلف بغداد، وهو الاسم الذى صارت تُعرف به، أن يتشابك مع سلسلة من التحالفات التى تحيط بالاتحاد السوفيتى بالفعل، مثل حلف الناتو NATO وحلف جنوب شرق آسيا SEATO والحلف الأمنى لأستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة ANZUS. وكان دور حلف بغداد من المنظور الغربى هو الدفاع عن الشرق الأوسط ضد "التهديد" السوفيتى. وكان تكوين الحلف فى جوانب كثيرة إنجازًا لمفهوم القسم الشمالى الخاص بوزير الخارجية الأمريكى جون فوستر دلاس الذى وضعه فى أعقاب جولته فى الشرق الأوسط باعتباره وزير الخارجية الأمريكى فى مايو من عام ١٩٥٣. ورغم دعم الولايات المتحدة لحلف بغداد من وراء الكواليس وانضمامها إلى بعض تعهداته، فهى لم تنضم إليه رسميًا قط. بل إنها طرحت فى عام ١٩٥٧ مبدأ أيزنهاور Eisenhower Doctrine الذى أدى فى الغالب إلى حل الحلف.

اعتُبرت واقعة حلف بغداد أمرًا هامشيًا فى التأريخ الأمريكى.(١) إلا أن الدراسات الحديثة القائمة على المواد الأرشيفية التى رُفع الحظر عنها صححت هذا المفهوم إلى حد ما. وتقدم هذه الدراسات، التى تركز فى المقام الأول على الدور الذى قامت به الولايات المتحدة وبريطانيا فى تأسيس الحلف، ثلاثة تفسيرات: يرى أول التفسيرات الحلف على أنه مبادرة أمريكية،(٢) أما الثانى فيراه على أنه مبادرة أمريكية "خطفتها" بريطانيا،(٣) فى حين يراه الثالث على أنه مبادرة بريطانية.(٤) وهذه الدراسات، كما هو مبين فى موضع آخر تقلل من أهمية دور القوى الإقليمية – وبالأخص العراق وتركيا – فى تكوين الحلف.(٥) بل إنه فى تحليل حلف بغداد

فى إطار العلاقات الأمريكية البريطانية، لا تتعمق معظم الدراسات فى بحث القيود الكونية والداخلية التى عوقت انضمام الولايات المتحدة.(٦) وبتحديد أكثر، فهى تهمل العديد من الأسئلة المهمة التى سوف تكون مركز اهتمام هذا الفصل: لم سمحت الولايات المتحدة لبريطانيا بالاستيلاء على المبادرة؟ ماذا كان غرض السياسة الأمريكية الغامضة تجاه الحل، وما مقدار نجاحها؟ كيف شكلت الخلافات فيما بين الدوائر المختلفة السياسة الأمريكية تجاه الحلف؟ وأخيرًا، ما الذى تقوله لنا هذه الواقعة عن طبيعة العلاقات بين أيزنهاور ودلاس؟

خطط الدفاع المبكرة عن الشرق الأوسط

حتى مجيء الإدارة الجمهورية بقيادة الرئيس دوايت دى أيزنهاور ودلاس فى عام ١٩٥٣، كان الاهتمام الأمريكى بالشرق الأوسط محدودًا. وكان السبب فى هذا التحفظ الجزئى هو التورط الأمريكى الموسع فى الحرب الباردة وسعى الولايات المتحدة إلى احتواء التوسع السوفيتى فى أوروبا الغربية، مما أدى إلى طرح مبدأ ترومان (١٩٤٧) وتشكيل حلف الناتو (١٩٤٩). ولكن اهتمام الولايات المتحدة بالشرق الأوسط لم يكن أمرًا هينًا. فمن الناحية الإستراتيجية، كان يُنظر إلى المنطقة على أنها مصدر النفط، ومركز الاتصالات، ودرع أفريقيا والمحيط الهندى، وهى لا تقل أهمية من حيث كونها قاعدة هجومية لا يمكن الاستغناء عنها ضد الاتحاد السوفيتى. إلا أن الشرق الأوسط كان يعتبر مسئولية خاصة ببريطانيا والكومنولث، وذلك بسبب دور بريطانيا التاريخى وسيطرتها على القواعد العسكرية هناك.

بعد تكوين حلف الناتو، بحثت الولايات المتحدة إنشاء منظمة دفاع إقليمية فى الشرق الأوسط، غير أن كل الخيارات المتاحة بدت غير ناضجة أو غير مناسبة. وفى الوقت نفسه ظلت المعاهدات الثنائية بين بريطانيا والعديد من الدول العربية الأساس بالنسبة للأمن الغربى.(٧) وأدى اندلاع الحرب الكورية، التى أعقبتها أزمة النفط الإيرانية فى مارس من عام ١٩٥١، إلى تغيير التفكير الأمريكى. فقد باتت الولايات المتحدة مقتنعة بأن الحرب الباردة ليست مقصورة على المسرح الأوروبى وأن المناطق البعيدة مثل الشرق الأقصى، وضمنًا الشرق

الأوسط، معرضة للاختراق السوفيتي. وأدت الحرب الباردة على المــدى الطويــل إلى تبنى سياسة جديدة تسمى "النظرة الجديدة" New Look. وعلى المدى القصير، رأت الولايات المتحدة وبريطانيا أن هناك حاجة إلى سياسة أكثر جرأة للدفاع عــن الشرق الأوسط. وفى سبتمبر من عام ١٩٥١ طرح البلدان فكــرة "قيــادة الــشرق الأوسط" MEC، وهو تحالف مضاد للاتحاد السوفيتى يــضم الولايــات المتحــدة وبريطانيا العظمى وفرنسا وتركيا وأستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيــا. وكانــت مصر الدولة الإقليمية الوحيدة التى مُنحت وضع الدولة المؤسِّسة؛ وهو قرار حددته القيمة الإستراتيجية لمنطقة السويس، وكذلك رغبة بريطانيا فى التغلب على توقــف المفاوضات بشأن المعاهدة المصرية البريطانية. ولعدم قدرة الحكومــة المــصرية الانضمام إلى ما اعتُبر "تأبيدًا للاحتلال البريطانى" ومعاناتها مــن مجموعــة مــن المشاكل الداخلية، رفضت القاهرة العرض وألغت فى الوقت نفسه معاهدة ١٩٣٦. وفى غياب مصر، تلاشت فكرة قيادة الشرق الأوسط.(٨)

أدى تعديل فكرة قيادة الشرق الأوسط الذى جرى خلال النصف الأول مــن عام ١٩٥٢ إلى مشروع أمريكى بريطانى مشترك لإقامة منظمة للتخطيط مقرهــا قبرص تسمى "منظمة دفاع الشرق الأوسط" MEDO.(٩) وأدى الانقلاب العسكرى الذى وقع فى مصر فى يوليو من عام ١٩٥٢ إلى تعليق تنفيذها، وإن أحيا الآمــال الغربية فى أن يكون النظام الحاكم المصرى الجديد على استعداد لمناقــشة خطــة قيادة الشرق الأوسط، خاصة فى ضــوء الاتــصالات التــى تمــت بــين وكالــة الاستخبارات المركزية والضباط المتمردين قبل استيلائهم على الحكم. إلا أن محمد نجيب وجمال عبد الناصر، وهما الضابطان القياديان، رفضا إلزام نفــسيهما بأيــة خطط دفاعية غربية تُخْضِع مصر للسيطرة الأجنبية.(١٠) وكان بــذلك واضــحًا أن مصر – حجر الزاوية فى التخطيط الإستراتيجى الغربى – قد أصبحت حجر عثرة فى سبيل إقامة منظمة دفاعية شرق أوسطية. وكان لابد من وجــود اتجــاه جديــد للتفكير. وهذا هو على وجه الدقة ما عرضــه دلاس بمفهومــه الخــاص بالقــسم الشمالى.

فى عام ١٩٥٣ ابتكرت إدارة أيزنهاور "النظرة الجديدة" وكانت تتبــع فــى الأساس من الحاجة إلى تقليل الإنفاق العسكرى. وجاءت الإستراتيجية الجديدة كذلك كرد فعل لأزمة برلين والحرب الكورية التى تركت للعدو – طبقًا للرؤية النقدية –

حرية اختيار الزمان والمكان والظروف الخاصة بأية مواجهة. وهكذا فقد كان المقصود بتلك السياسة هو حماية مصالح أمريكا الكونية بدون المخاطرة بخلق "كوريتين" جديدتين. يضاف إلى ذلك أنها كانت بمثابة رد على اختبارات القنبلة الهيدروجينية التى أجراها الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٥٣ وأنهت الاحتكار الغربى لهذا النوع من الأسلحة. وكانت "النظرة الجديدة" تعنى أن الولايات المتحدة سوف تقابل أى عدوان شيوعى "برد ضخم بالوسيلة التى تحددها والمكان الذى تختاره".[١١] أدى ذلك إلى تخفيض حاد فى ميزانيتى الجيش والبحرية، وفى المقابل زيدت ميزانية القوات الجوية، التى دُربت على تنفيذ الضربات الذرية، زيادة ضخمة. إلا أن مصداقية الضربة الثانية الأمريكية كانت تعتمد على محاصرة الاتحاد السوفيتى بالقواعد الجوية التى يمكن أن تهاجم منها القاذفات الأمريكية. واقتضى هذا وجود قواعد فى أوروبا وجنوب آسيا والشرق الأوسط.[١٢] ولأن الناتو كان قد أقيم بالفعل فى أوروبا وبدا شكلاً ما من أشكال التنظيم الذى يتكون فى آسيا (سوف يتكون حلف جنوب شرق آسيا فى سبتمبر من عام ١٩٥٤)، فقد كان يُنظر إلى الشرق الأوسط على أنه الفراغ المتبقى فى الحزام الإستراتيجى الذى يجرى بناؤه حول "فرسى النهر" الشيوعيين؛ الاتحاد السوفيتى وجمهورية الصين الشعبية.

ثبت أن جولة دلاس فى الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا فى مايو من عام ١٩٥٣ نقطة تحول فى صياغة السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط. ففى أعقاب مهمته أدرك دلاس أن النزاع المصرى البريطانى، والصراع العربى الإسرائيلى، ومسألة الشرعية المحلية، كانت أكثر أهمية للنظام المصرى الثورى من السوفييت. وفى المقابل، كان يُظن أن دول القسم الشمالى – تركيا وباكستان وإيران والعراق وربما سوريا – أكثر اهتمامًا بالمنظمة الإقليمية.[١٣] وفى يوليو من عام ١٩٥٣ وضعت استنتاجات دلاس فى مذكرة لمجلس الأمن القومى حددت أهداف الولايات المتحدة وسياساتها فى الشرق الأوسط. وعمومًا، فقد حثت الورقة على وضع خطط سرية للدفاع عن المنطقة مع بريطانيا وتركيا وغيرها من الدول "الشمالية".[١٤]

جارى رئيس هيئة الأركان الأمريكى المذكرة بنصحه وزارة الدفاع الأمريكية فى نوفمبر من عام ١٩٥٣ تشجيع تركيا وباكستان وإيران وربما العراق على إقامة منظمة دفاعية إقليمية، وبذلك يلتف حول القضايا الشائكة الخاصة

بالنزاع المصرى البريطانى والصراع العربى الإسرائيلى.[١٥] والواقع أن الولايات المتحدة كان لها دور فعال فى التوصل إلى عقد معاهدة صداقة وأمن جماعى بين تركيا وباكستان، أنشط مؤيدى التعاون مع الغرب، فى أبريل من عام ١٩٥٤. ورغم المحاولات الأمريكية لتصوير الاتفاقية على أنها مبادرة "محلية"، فقد كان واضحًا أن الولايات المتحدة هى التى أدارتها. وكان الغرض من المعاهدة أن تكون نواة لمنظمة دفاعية أوسع تضم فيما بعد أعضاء عربا ومسلمين آخرين، بموافقة رسمية أو ضمنية من واشنطن. وحين وافق العراق على التوقيع على الاتفاقية الحربية مع الولايات المتحدة فى أبريل، بدا أنه قد أصبح أول دولة عربية تنضم إلى المعاهدة التركية الباكستانية.[١٦] فى ذلك الوقت لم يبد مفهوم دلاس الخاص بالقسم الشمالى أنه مبتكر فحسب، بل ناجح كذلك.

انعكست أهمية الاتفاقية التركية الباكستانية فى التفكير الأمريكى على بيان سياسة مجلس الأمن القومى فى يوليو من عام ١٩٥٤. فبعد التأكيد على المصالح فى الشرق الأوسط، والاعتراف بتراجع النفوذ البريطانى، أشار البيان إلى أن هذه المعاهدة هى الخطوة الأولى فى اتجاه خلق ترتيب دفاعى إقليمى محلى يضم كذلك إيران والعراق. وقد اعتُرف بأنه مادام النزاع المصرى البريطانى مستمرًا بلا حل فسوف تظل فرص ضم دول عربية أخرى إلى المنظمة ضعيفة. ومع ذلك فقد نصحت الوثيقة بـ"ربط مصر بترتيبات دفاعية إن هى طلبت ذلك، على أن يوضَّح لها أن مفهوم 'القسم الشمالي' لا ينتقص من الأهمية التى توليها الولايات المتحدة لتقوية مصر". كما أولت الوثيقة أهمية للموقف البريطانى فى تحديد نجاح مفهوم القسم الشمالى، حيث نصحت واضعى السياسات ببذل الجهد من أجل "القضاء على الشكوك التى لدى المملكة المتحدة فى الوقت الراهن."[١٧]

فى الوقت الذى بدأ فيه العالم العربى يشعر بتداعيات الاتفاقية التركية الباكستانية، كان دلاس مشغولاً بتشبيك سلسلة المعاهدات المحيطة بالاتحاد السوفيتى فى جنوب شرق آسيا. وفى أعقاب الحرب الكورية، ظلت المنطقة فى حالة من عدم الاستقرار إلى حد كبير بلغت أوجها بخسارة الفرنسيين معركة ديان بيان فو أمام قوات فيت منه Viet Menh فى ٧ مايو من عام ١٩٥٤. أعقب ذلك مؤتمر جنيف فى يوليو حيث تقرر منح الاستقلال لكمبوديا ولاوس، بينما قُسمت فيتنام مؤقتًا إلى كيانين. وأدت الرغبة الغربية فى تحقيق الاستقرار فى المنطقة،

وكذلك وقف انتشار الشيوعية، إلى إقامة حلف جنوب شرق آسيا الذى ضم الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وأستراليا ونيوزيلندا وباكستان والفيليبين. وتعهدت الدول الموقعة بالتشاور فى حال وجود خطر مشترك. ومد بروتوكول منفصل حماية حلف جنوب شرق آسيا إلى أراضى لاوس وكمبوديا وفيتنام الجنوبية.(١٨)

مكّن التوقيع على معاهدة جنوب شرق آسيا دلاس من التركيز على الفراغ الأخير فى سلسلة المعاهدات؛ وهو الشرق الأوسط. وزاد توقيع الاتفاقية المصرية البريطانية فى أكتوبر من عام ١٩٥٤ من آمال الولايات المتحدة فى أن تكون بريطانيا العظمى ومصر أكثر ترحيبًا فى موقفهما من المعاهدة التركية الباكستانية. إلا أنه سرعان ما بات واضحًا أن المعاهدة لن تكون أساسًا لمنظمة دفاعية أوسع. ومن الواضح أن الولايات المتحدة أساءت الحكم على سلوك الفاعلين الرئيسيين الثلاثة؛ وهم بريطانيا والعراق ومصر. فمع أن البريطانيين كانوا يُعتبرون – وبصورة كبيرة – شريكًا فى الحرب الباردة، فقد كانوا حريصين على الاحتفاظ بسياسة فعالة ووجود عسكرى فى الشرق الأوسط. إلا أن مفهوم القسم الشمالى كان يهدد بتحويل مركز اهتمام الدفاع الإقليمى من مصر إلى دول تقع على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتى، مما يقلل من نفوذ بريطانيا. وكان الهاشميون فى العراق يأملون من جانبهم فى الاستفادة من فكرة الدفاع الإقليمى باعتبارها آلية تمكنهم من تعديل المعاهدة العراقية البريطانية وطرح طلب معقول بالسيطرة العربية. ومن الواضح أنهم أدركوا أنه حتى إذا انضموا إلى معاهدة ترعاها الولايات المتحدة فلن يكون ذلك بمثابة أداة لتعديل المعاهدة العراقية البريطانية، وأنه بالانضمام إلى معاهدة غير عربية قائمة تكون احتمالات تولى العراق قيادة هذا المشروع ضئيلة. وكان الطرف الرئيسى الثالث – مصر – عازمًا على الدفاع عن دوره القيادى الملحوظ فى العالم العربى الذى بدا أن تحركات العراق تعد تحديًا له. ونتيجة لهذه المصالح المتضاربة، رُفضت المعاهدة التركية الباكستانية كأساس للدفاع الإقليمى، ووضع العراق وتركيا – بدعم إيجابى من الاعتراف البريطانى والأمريكى – بدلاً من ذلك صيغة مختلفة إلى حد ما تُوِّجت بحلف بغداد.

تكوين الحلف التركي العراقي

تزامنت مخططات الدفاع الغربية مع طموحات نورى السعيد رئيس وزراء العراق الذى خدم الحكومة الملكية الهاشمية بإخلاص. وكان نورى السعيد يحاول منذ أوائل الخمسينيات إيجاد آلية تمكن العراق من تحسين وضعه فى العالم العربى وتعديل المعاهدة العراقية البريطانية التى تنتهى فى عام ١٩٥٧ فى ظل الانتقاد الداخلى. وخاب رجاء نورى حين تعاملت المخططات الغربية الأولية مع العراق على أنه فاعل ثانوى. إلا أن رفض مصر لتلك المخططات، وما نتج عن ذلك من تحول فى التفكير الإستراتيجى نحو مفهوم القسم الشمالى، حسَّن وضع العراق التفاوضى. وكان نورى عازمًا على استغلال تلك الفرصة للارتقاء بالعراق إلى الوضع الذى "يستحقه" فى العالم العربى. وكان فى ذلك تعويض عما رآه العراق قرارًا بريطانيًا يدعو للأسى بوضع جامعة الدول العربية فى القاهرة فى عام ١٩٤٥.

بما أن انضمام العراق إلى المعاهدة التركية الباكستانية لم يحقق مصالحه، ونتيجة للمعارضة العربية بقيادة مصر للمعاهدة، بدأ نورى فى البحث عن آلية أخرى. وقد بدأ بحثه فى لندن فى العام ١٩٥٤، حيث طرح عدة أفكار بارعة بشأن الدفاع الإقليمى، متصورًا دورًا مهمًا للعراق. ومع أن نورى كان مقتنعًا بأن أية معاهدة إقليمية ستكون لا قيمة لها بدون المشاركة الغربية، فقد انتهى إلى ضرورة أن تكون الخطوة الأولى معاهدة بين العراق وإحدى الدول الآسيوية المسلمة؛ وهى الخطوة التى سيوافق عليها البرلمان العراقى بلا شرط. فقد كان يظن أن اتفاقية بين بلدين "شرقيين" متكافئين سوف تساعد فى التغطية على انضمام بريطانيا العظمى، وربما الولايات المتحدة كذلك، فيما بعد. ومع أن الزيارة لم تسفر عن أية نتائج ملموسة، فقد باتت نقطة البداية للمشروع الدفاعى الجديد. إلا أن اللافت للنظر هو أن نورى السعيد لم يبلغ السفير الأمريكى فى بغداد بكل تفاصيل زيارة لندن، بالرغم من علاقات بغداد الطيبة مع الولايات المتحدة.[١٩]

فى أكتوبر، وبينما كان البريطانيون يراجعون مخططاتهم الدفاعية فى ضوء أفكار نورى السعيد، ذهب رئيس الوزراء العراقى إلى أنقرة للترويج لإمكانية عقد معاهدة عراقية تركية. ومع أن المحادثات كانت جامدة وغير حاسمة، فقد أكد رئيس الوزراء عدنان منديريس لواشنطن أنه سوف يُقام خلال ستة أشهر "تمط

للدفاع عن الشرق الأوسط بطريقة ترضى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على وجه الخصوص".[٢٠] وهنا يبدو أن بريطانيا العظمى والولايات المتحدة بدأتا التحرك فى اتجاهات معاكسة. فبينما أدركت الخارجية البريطانية أن المعاهدة التركية العراقية تسمح بانضمام بريطانيا فى وقت لاحق حل مقبول، كانت الخارجية الأمريكية تظن أن المعاهدة التركية العراقية هى أنسب أساس "يمكن أن تنشأ منه منظمة دفاعية مكتملة".[٢١] بل إنها اشتكت من أن التفكير البريطانى بشأن مفهوم القسم الشمالى "ليس إيجابيًا بالشكل الذى كان عليه فى الخريف الماضى".[٢٢]

حصلت المبادرة العراقية التركية على المزيد من قوة الدفع أثناء زيارة منديريس لبغداد فى أوائل عام ١٩٥٥. وفى ١٣ يناير نشر رئيسا الوزراء بيانًا مشتركًا يتعهدان فيها بالتوقيع على معاهدة تهدف إلى التعاون فى حال وقوع اعتداء خارجى أو داخلى، وهى معاهدة مفتوحة أمام الدول الأخرى "التى يحق لها الانضمام بموجب موقعها الجغرافى أو إسهاماتها المحتملة".[٢٣] وقد فاجأت شروط البيان كلاً من بريطانيا العظمى والولايات المتحدة، ولكنهما سرعان ما ردتا بالتأييد.[٢٤] ففى ١٨ يناير، أقر دلاس علنًا البيان العراقى التركى واصفًا إياه بأنه "تطور بنّاء جدًا" فى اتجاه "إقامة ما يسمى 'القسم الشمالي' الذى أصبحت تركيا وباكستان رائدتيه بالفعل"، وأضاف أن كل خطوة تقلل الفجوة بين تركيا وباكستان تحسّن أمن المنطقة.[٢٥]

هناك تفسيران محتملان يمكن تقديمهما للتأييد الأمريكى السريع للبيان. أولا: إدراك دلاس أن نورى والخارجية البريطانية لن يمكن إقناعهما بالانضمام إلى المعاهدة التركية الباكستانية التى لا تخدم مصالحهما. ومن ناحية أخرى، لم يمكنه معارضة معاهدة دفاع معادية للاتحاد السوفيتى تخدم مصالح الولايات المتحدة الكونية الشاملة. وبتشجيع الولايات المتحدة للعراق، كان من المحتمل أن تبعد عنها مصر. ولكن يبدو أن قوة الظروف جعلت الجدل داخل الخارجية الأمريكية أو البيت الأبيض بين مؤيدى مصر ومؤيدى العراق كبيرًا. ولعدم إدراك دلاس للعداء المصرى العراقى، فقد كان لا يزال يؤمن بفكرة الإمساك بالحبل من طرفيه.[٢٦] إذ كان يأمل فى أن كون الولايات المتحدة غير مشاركة بشكل مباشر فى التخطيط للمشروع الجديد سوف يمكنها من الاحتفاظ بالعلاقات الودية مع مصر ناصر فى الوقت نفسه.[٢٧]

كان السبب الثانى للإقرار السريع مرتبطًا بالشئون العالمية الأمريكية. ففى منتصف يناير من عام ١٩٥٥ كانت الولايات المتحدة متورطة بشدة فى أزمة شرق آسيوية هددت بتدهور الأحوال لتصل إلى حد نشوب حرب عالمية ثالثة. ذلك أنه فى سبتمبر السابق نشأت أزمة بين الصين الشيوعية والصين الوطنية بزعامة تشيانج كاى شيك (جيانج جييشا) تشك فى تايوان، حين قام الأخير بخطوة فُسرت على أنها محاولة للاستيلاء على جزيرتى قويموى وماتسو بالقرب من الساحل الصينى. ومع أن هناك شكًا فى الأهمية العسكرية للجزيرتين، فقد فُهم استيلاء قوات شواين لاى عليهما على أنه بداية سقوط تايوان. وقررت الولايات المتحدة مواجهة هذا التحدى، حتى ولو كان ذلك يعنى استخدام القوة. وبناء على ذلك وقعت معاهدة مع تايوان فى ديسمبر من عام ١٩٥٤. إلا أنه فى منتصف يناير قامت القوات الشيوعية ببعض التحركات التى دفعت الولايات المتحدة إلى تقديم تعهدات أشد قوة. ففى الرابع والعشرين من يناير وافق الكونجرس على قرار فورموزا الذى يسمح بـ"استخدام القوة إذا حكم أيزنهاور وحده بأن مهاجمة الجزر المقابلة للبر الأصلى جزء من هجوم على تايوان وجزر البسكادور أو تمهيدًا محددًا لذلك".[٢٨] ولا يبدو أن هناك صلة مباشرة بين الأزمة ومسألة دفاع الشرق الأوسط، ولكن من المحتمل أن انشغال دلاس بالشأن الصينى (الذى لن ينتهى إلا فى أبريل) منعه من التعمق فى بحث الوضع الهادئ نسبيًا فى الشرق الأوسط.

فى أعقاب البيان التركى العراقى حاولت الولايات المتحدة عرض سياسة ذات شقين، وهى تأييد إقامة منظمة دفاعية واقعية تشمل تركيا وباكستان وإيران وتعزيز التسوية العربية الإسرائيلية من خلال "العملية ألفا" Operation Alpha.[٢٩] وكان ذلك هو الاسم الكودى لمشروع سرى أمريكى بريطانى لتحقيق تسوية مصرية إسرائيلية. وقد وُضعت مسودة النسخ الأولى من الخطة فى النصف الثانى من عام ١٩٥٤، ولكن التفاصيل الفعلية حُدِّدت فى واشنطن فى يناير وفبراير من عام ١٩٥٥. وبعد إقرار دلاس وأنتونى إيدن للخطة كانت تنتظر عرضها على ناصر وبن جوريون فى أقرب فرصة ممكنة.[٣٠] ولأن موافقة ناصر على المشروع بدت مهمة، فقد بذلت الولايات المتحدة جهودًا كى لا تبعده عن قضية الدفاع الإقليمى. ولذلك اقتضى السعى لتحقيق هذين الهدفين قصر المعاهدة على دول القسم الشمالى ومنع العرب من غير العراق من الانضمام إليها. وإذا عدنا

للوراء لوجدنا أن هذين الهدفين يبدوان متضاربين، غير أن الخارجية الأمريكية كانت ترى عكس ذلك حينذاك.(٣١)

بذلت مصر من جانبها جهودًا ضخمة لإحباط التحرك العراقى التركى. ففى الثانى والعشرين من يناير عقد ناصر مؤتمرًا لرؤساء الوزراء العرب يهدف إلى التوصل إلى قرار يمنع العراق من التوقيع على أية معاهدة عسكرية خارج إطار جامعة الدول العربية. وبعد المداولات لم يتمكن المؤتمر من التوصل إلى صيغة مقبولة.(٣٢) وحين تصور نورى السعيد أن هذه النتيجة انتصار له، واصل المفاوضات مع الأتراك. وتابعت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى الاتصالات عن كثب، بل إن دلاس وإيدن كانا يشاركان فى بعض الأحيان بنفسيهما فيها. وبينما كان هم الخارجية البريطانية الأول هو ظهور الفقرة "المظلة" التى تمكن بريطانيا العظمى من الانضمام للمعاهدة فى مرحلة لاحقة، كان هم الخارجية الأمريكية الأول هو صياغة وثيقة لا تعادى أيًا من مصر أو إسرائيل. وكانت مشاركة الولايات المتحدة أثناء المشاورات تكتسب أهمية خاصة حينما كانت تبدو على نورى السعيد علامات الانهيار تحت الضغط التركى.(٣٣)

حين تم التوصل فى النهاية إلى نواة منظمة الدفاع الإقليمية للشرق الأوسط – المعاهدة التركية العراقية – فى الرابع والعشرين من فبراير، كان دلاس وإيدن يحضران الاجتماع السنوى الأول لحلف جنوب شرق آسيا فى بانكوك. وقد عبرا علنًا عن رضاهما، ولكنهما كانا يخشيان فى السر من أن تعرّض سياسة ناصر المعادية المعاهدة للخطر. وبعد أن التقى إيدن بناصر وهو فى طريقه إلى بانكوك، كان رئيس الوزراء البريطانى مقتنعًا بأن اعتراضه نابع من غيرته ورغبته المحبطة فى أن يقود العالم العربى. وتزامن مع تقدير إيدن ما أعلنه دلاس عن استعداده لدعم حق ناصر فى قيادة العرب بمجرد تسوية المشكلة العربية الإسرائيلية.(٣٤) ولذلك كان دلاس يرى أن هناك صلة حتمية بين نجاح المعاهدة فى المستقبل وتقدم العملية ألفا. ولا شك فى أن دلاس كان يرى ميزة فى امتناع الولايات المتحدة رسميًا عن المشاركة فى المعاهدة. بل إنه بما أن للولايات المتحدة روابط خاصة مع تركيا (من خلال حلف الناتو) وباكستان والعراق (من خلال الاتفاقيات العسكرية)، وكذلك المحادثات العسكرية السرية الجارية مع البريطانيين، فلم يكن دلاس يشعر بأن هناك حاجة ملحة إلى إلزام الولايات المتحدة بهذا المشروع الجديد.

في أعقاب التوقيع على المعاهدة، كانت السياسة الأمريكية تجاه الدفاع الإقليمي للشرق الأوسط ملتبسة؛ فرغم رفض واشنطن الانضمام إلى المعاهدة، فقد كانت تشجع باكستان وإيران على الانضمام إليها؛ دون أن تضغط عليهما. ومن ناحية أخرى احتفظت الولايات المتحدة بموقف لا يشجع الدول العربية الأخرى على الانضمام أو يثنيها عنه، خوفًا من أن تؤدى مثل هذه الخطوة إلى الإضرار بتعاون ناصر مع واشنطن بشأن ألفا. وكان ذلك استمرارًا للسياسة الأمريكية بالشكل الذى وضعت به خطوطها العامة فى قرار مجلس الأمن القومى رقم ٥٤٢٨ الصادر فى يوليو من عام ١٩٥٤ مع اختلاف واحد، وهو الاعتماد على المعاهدة التركية العراقية وليس على المعاهدة التركية الباكستانية باعتبارها أداة رئيسية للسياسة. وكان هذا التغيير نابعًا من التقييم المصحَّح الذى يشير إلى أن شروط المعاهدة الأولى تشكل أساسًا للدفاع الإقليمى أفضل من الأخيرة.[٣٥] ولأن حلفاء الولايات المتحدة لم يكونوا واعين بتلك المصالح الأمريكية المعقدة، فقد اعتبروا هذه السياسة غامضة.

فى أوائل أبريل، حين كانت بريطانيا العظمى على وشك الانضمام إلى المعاهدة، كان دلاس يفكر فى مقاربة تصالحية لناصر. وكانت تلك المقاربة تهدف إلى تعزيز هيبته وثقته فى أعقاب إراقة ماء وجهه بشأن المعاهدة وهزيمة إسرائيل المهينة له فى غزة فى ٢٨ فبراير من عام ١٩٥٥.[٣٦] وكان دلاس مستعدًا لأن يمنح مصر دعمًا سياسيًا أو اقتصاديًا أو عسكريًا إن هى أسهمت فى توطيد القسم الشمالى أو تقدُم العملية ألفا. وكان دلاس يظن أن الولايات المتحدة سوف تتعهد بعدم البحث عن أعضاء عرب جدد حينما تشارك مصر فى دفاع الشرق الأوسط؛ ربما من خلال المعاهدة التركية الباكستانية التى كانت أقل إلزامًا من المعاهدة التركية العراقية. ومن غير الواضح لماذا ظن دلاس أن ناصر سوف يكون مستعدًا فجأة للمشاركة فى أية منظمة يقودها الغرب. ربما لأنه، كما أشرت آنفًا، لم يول أهمية كبيرة للتنافس بين ناصر ونورى (أو مصر والعراق)، آملاً أن يُعثر فى النهاية على آلية ما ترضيهما. وسرعان ما تلاشت الفكرة، وأكد السفير الأمريكى بالقاهرة لناصر أن الولايات المتحدة لا تعتزم الانضمام إلى المعاهدة أو الضغط على الدول العربية كى تنضم إليها.[٣٧]

على المستوى الداخلى، كان الشعور بالإحباط من السياسة الأمريكية تجاه الدفاع الإقليمى مصدره وزارة الخارجية. ففى الثانى والعشرين من أبريل قدم وكيل وزارة الخارجية للشئون السياسية روبرت ميرفى Robert Murphy مذكرة إلى دلاس انتقد فيها السياسة الأمريكية فيما يتعلق بالدفاع الإقليمي:

إننا لا نجنى الفائدة الكاملة لهذه التطورات لأننا نفتقر إلى الإستراتيجية السياسية العسكرية الشاملة للدفاع عن الشرق الأوسط. فمن ناحية، لا تعرف دول "القسم الشمالى" ما هو المطلوب منها، ومن ناحية أخرى لم نستقر نحن على دورنا ولدينا معايير غير مناسبة نقيس بها فعالية برامج بلدنا الخاصة بالمساعدات العسكرية من ناحية الدفاع الإقليمى.(٣٨)

أوصى ميرفى بتبنى اقتراح رئيس هيئة الأركان الخاصة بمراجعة السياسة العسكرية/السياسية الأمريكية بواسطة مجلس الأمن القومى وتشكيل مجموعة عمل من وزارتى الخارجية والدفاع لصياغة التوصيات السياسية. واستجاب دلاس على الفور ورُفع الموضوع إلى مجلس الأمن القومى فى الخامس من مايو. ورغم عدم استعداد الرئيس لتعديل السياسة الحالية الخاصة بالشرق الأوسط، فقد تقرر تشكيل لجنة مشتركة من الدفاع والخارجية على مستوى مساعدى الوزيرين لدراسة المشاكل الدفاعية.(٣٩) وكان الغرض من تلك المناقشات الإعداد للمحادثات العسكرية البريطانية الأمريكية التى كان من المقرر إجراؤها فى الفترة من يونيو إلى أغسطس من عام ١٩٥٥. وبعد شهر قدمت مجموعة العمل المشتركة توصيات واضحة:(٤٠)

> سوف يكون ضروريًا من الناحية السياسية للولايات المتحدة أن تنضم خلال عام على الأكثر إلى منظمة دفاعية شرق أوسطية. وكذلك سيكون الأمر ضروريًا من الناحية العسكرية، حتى إنه من المحتمل أن نكون فى وضع يؤثر على التخطيط والاستعدادات العسكرية. وأفضل إجراء هو الانضمام إلى المعاهدة التركية العراقية القائمة بالفعل. ويتوقف توقيت انضمام الولايات المتحدة على التطورات السياسية، فيما يتصل فى المقام الأول بالنزاع العربى الإسرائيلى. ويجب على أية حال أن يلى ذلك انضمامَ باكستان وإيران. وإذا كانت هناك احتمالات لحدوث انفراج حقيقى فى التوترات العربية

الإسرائيلية، فينبغى تأجيل انضمامنا إلى أن يتحقق ذلك... أما فى حال عدم وجود مثل تلك الاحتمالات فإن علينا الانضمام دون تأخير كبير، كى نحافظ على قوة الدفع فى تعزيز الدفاع الإقليمى.

طُرحت حجة مقنعة لضرورة انضمام الولايات المتحدة إلى هذه المعاهدة:

من الناحية السياسية، سوف يلحق أكبر ضرر بوضعنا فى المنطقة وبآمالنا فى الدفاع الإقليمى ما لم نربط أنفسنا بهذه الترتيبات. فسوف يخمد ذلك على أقل تقدير حماس الدول المعنية بتطور آخر خاص بترتيباتها الدفاعية، وسوف يقلل إلى حد كبير التأثير الذى يمكن أن نمارسه فى الاتجاه الذى قد تتخذه تلك الترتيبات. وفى أسوأ الظروف قد يفسَّر على أنه نقد للسياسة وقرار بأن الشرق الأوسط قد لا يمكن الدفاع عنه أو لن يجرى الدفاع عنه، مما يعجل بتحرك المنطقة فى اتجاه موقف محايد أو موال للسوفييت. وسوف يصعب علينا، فى ضوء دفاعنا القوى عن مبدأ الأمن الجماعى فى أوروبا والشرق الأقصى وأمريكا اللاتينية، تبرير رفض الانضمام إلى منظمة أمن جماعى فى الشرق الأوسط، وهى المنطقة الوحيدة المعرضة بشكل مباشر للعدوان الشيوعى التى لا نشارك فيها الآن فى منظمة من هذا النوع.

عرضت مجموعة العمل كذلك مسألة الإنفاق العسكرى بطريقة بارعة. فقد قُدِّرت التكلفة المحتملة على امتداد خمسة أعوام بأربعة مليارات دولار، وهو ما يعنى أن المبلغ السنوى الإجمالى لكل أشكال المساعدات الأمريكية سيكون ٨٠٠ مليون دولار. ولكن بما أنه سيكون مطلوبًا ٥٠٠ مليون دولار حتى فى حال عدم تنفيذ خطة دفاعية، فسوف يكون صافى تكلفة الخطة حوالى ٣٠٠ مليون دولار فقط سنويًا.

خفف من حدة تلك التوصيات تقرير لمجلس الأمن القومى. غير أن المجلس كان يظن كذلك أنه "ينبغى للولايات المتحدة أن تقرر الآن، من حيث المبدأ، الانضمام إلى معاهدة القسم الشمالى بعد اكتمال تلك المعاهدة [أى ضم باكستان

وإيران]". وانتهى المجلس إلى أن توقيت انضمام الولايات المتحدة "ينبغى ألا يعتمد أكثر مما يجب على التطور الذى يحدث فى الخلاف العربى الإسرائيلى".(٤١) وأيدت وكالة الاستخبارات المركزية كذلك فكرة ضرورة انضمام الولايات المتحدة خلال عام إلى منظمة إقليمية.(٤٢) وأعطت تلك المواقف دلاس "الضوء الأخضر" كى يؤجل القرار، لحين "اكتمال" المعاهدة على الأقل. وحين استفسر البريطانيون عما إذا كانت الولايات المتحدة ستصبح عضوًا كامل العضوية أم سترتبط بالتخطيط العسكرى على أقل تقدير، أوضح دلاس أن الولايات المتحدة لن تنضم إلا بعد حدوث انفراج فى الصراع العربى الإسرائيلى.(٤٣) وأكدت ورقة للخارجية الأمريكية أن "وضع التعاون الوثيق مع عدم الانضمام يمكن الإبقاء عليه مع كل الاحتمالات لمدة تتراوح بين ٦ شهور و١٢ شهرًا".(٤٤) ومع ذلك، ولإثبات الالتزام الأمريكى، كان دلاس على استعداد لإقامة اتصال غير رسمى مع منظمة الحلف بمجرد تشكيلها.(٤٥)

اكتمل التكوين النهائى للحلف بانضمام باكستان فى سبتمبر وإيران فى الشهر التالى. وبذلك أصبح الحلف الذى يضم خمسة أعضاء يُعرف باسم حلف بغداد، حيث كان المقر الرئيسي له فى العاصمة العراقية. ومع تشكيل حلف بغداد، أقامت الولايات المتحدة اتصالاً يهدف إلى تنسيق الخطط وتوصيل المساعدات. وعُين السفير الأمريكى فى بغداد مسئولاً دائمًا عن الاتصالات السياسية والملحق العسكرى مسئولاً عن الاتصال العسكرى. وشارك الاثنان كمراقبين فى الجلسة الافتتاحية لمجلس حلف بغداد التى عقدت فى العاصمة العراقية فى الحادى والعشرين من نوفمبر.(٤٦) وبهذه الطريقة ظنت الولايات المتحدة أنها تتمتع بفوائد العضو دون التعرض للنقد من الدول المعادية للحلف.

فى أعقاب اجتماعات بغداد، حث وزير خارجية بريطانيا هارولد ماكميلان Harold Macmillan دلاس على إعادة النظر فى الانضمام للحلف. كما حاول الحصول على مباركة الولايات المتحدة لانضمام دول عربية، ولكن دلاس ظل على معارضته، حيث قال: "قد تحرمنا أية خطوة فورية لتوسيع حلف بغداد من تعاون ناصر. وإن فشلنا مع مصر، فحينئذ سيكون علينا ضمان الانضمام الفورى لكل من الأردن ولبنان." ومرة أخرى رفض دلاس انضمام الولايات المتحدة لأن هذه الخطوة "قد يكون من الواجب قرنها بضمان أمان لإسرائيل".(٤٧) إلا أنه على

عكس نصيحة دلاس، مارس العراق ضغطًا على الأردن كى ينضم إلى حلف بغداد فى ديسمبر من عام ١٩٥٥. وكان لهذه الخطـوة رد فعـل عنيـف مـن مـصر والسعودية كاد يطيح بالملك حسين.[٤٨] ورأى كل من أيزنهـاور ودلاس الواقعـة على أنها تأكيد لضرورة عدم انضمام أية دولة عربية لهـا حـدود مـشتركة مـع إسرائيل لحلف بغداد.[٤٩]

جاء الاستياء مما اعتُبر سياسة أمريكية غامضة تجاه حلف بغداد من زوايـا مختلفة. إذ جاء النوع الأول من النقد من أعضاء الحلف، حيث كانوا يلحون علـى انضمام الولايات المتحدة أو أى التزام أمريكى آخر. وكان هذا الضغط يزداد حـين تغرق المنطقة فى أزمة ما. وكانت إحدى المقاربات التقليدية خطابا من إيدن إلـى أيزنهاور فى ٤ مارس من عام ١٩٥٦ حث فيه الولايات المتحـدة علـى اتخـاذ "إجراءات عاجلة وفعالة لدعم حلف بغداد والعراق على وجه خاص". وكان يـرى أن انضمام الولايات المتحدة سوف يعطى انطباعًا لناصر بأنه "قد تم ما هو أكثـر من محاولاتنا لتملقه". وبعد استحضار قياسات تاريخية، انتهى إيدن إلى قوله: "لـن تأتى لنا سياسة الاسترضاء بشىء من مصر. إن أحسن الفرص المتاحة لنا هى أن نبين أن الأمر مفيد لأصدقائنا."[٥٠] وكان السبب المباشر لدى إيدن لإرسال خطـاب التحذير هذا هو عزل جلوب باشا قائد الفيلق العربى فى الأردن. وما جعل الأمـر ملحًا كذلك هو رغبة بريطانيا فى توسيع حلف بغداد قبل اجتماعـه الـسنوى فـى طهران. ومن الواضح أن الضغط البريطانى والباكستانى على دلاس كـان ثقـيلاً لأنها كانت المرة الأولى – والوحيدة – التى أخذ فيها فكرة الانضمام إلـى حلـف بغداد فى اعتباره بشكل مؤقت.[٥١]

جاء النوع الثانى من النقد من السفارة الأمريكية فى بغـداد. فـلأن الـسفير جولمان Gallman كان على معرفة بالمشاكل الداخلية العراقية، فقد ظن أن رفـض أمريكا الانضمام إلى حلف بغداد سوف يلحق أضرارًا بتعاون الدول الإقليمية وبالتالى الأمن العام فى الشرق الأوسط. وفى خطاب تقليدى أرسله جولمان إلـى دلاس فـى أوائل يناير من عام ١٩٥٦كتب يقول إنه بما أن الولايات المتحدة لم تنضم إلى حلف بغداد، "فإننا نتلقى كل اللوم من الدول المنتقدة لدعمه، ولا نحصل على أى من الثقـة التى يمنحها أصدقاؤنا فى الحلف إلا لزملائهم الأعـضاء فيـه".[٥٢] وكـان بعـض المسئولين بالخارجية الأمريكية يشاركون من حين لآخر فى هذا النوع من النقد.

أما النوع الثالث من النقد، وربما الأهم، فقد جاء من وزارة الدفاع ومجلس الأمن القومي. ففي ١٠ فبراير من عام ١٩٥٦، زعم الأميرال أرثر رادفورد Arthur Radford رئيس مجلس الأمن القومي أن الولايات المتحدة تتبع سياسة مثيرة للارتباك فيما يتعلق بالدفاع الإقليمي. ولكي تكون أكثر مشاركةً في التخطيط العسكري، أوصى بانضمامها إلى الحلف. وانتهى إلى أنه ما لم يحدث ذلك فإن حلف بغداد "سوف يتفكك".(٥٣) وفي أعقاب مؤتمر طهران، حيث حث الأعضاء جميعًا الولايات المتحدة مرة أخرى على الانضمام، أبلغ وزير الدفاع الأمريكي ويلسون Wilson دلاس أن الانضمام المبكر، أو الإشارة إلى وجود عزم على ذلك، سوف يكون ضروريًا لتحاشي تفكك الحلف.(٥٤) في ضوء رفض دلاس المستمر الانضمام إلى حلف بغداد، طلب ويلسون وضع هذه المسألة على جدول أعمال مجلس الأمن القومي لتحديد مرغوبية إعلان هذه الخطوة في اجتماع حلف بغداد في كراتشي بباكستان في عام ١٩٥٧.(٥٥)

من الواضح أن خلافًا بين الدوائر ظهر فيما يتعلق بالسياسة التي ينبغي أن تتبناها الولايات المتحدة بخصوص حلف بغداد. فقد كانت المؤسسة العسكرية تظن أن انضمام الولايات المتحدة سوف يوسع الحلف، ويحسّن وضع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ويعزز أمنه. وفي المقابل كانت الخارجية الأمريكية، وعلى الأخص دلاس، تعارض الانضمام لمجموعة من الأسباب السياسية. فيبدو أن دلاس اتخذ خلال أبريل من عام ١٩٥٦، وفي أعقاب عودته من مؤتمر حلف جنوب شرق آسيا في كراتشي، قرارًا ضد حلف بغداد. وقد استاء من الدور البريطاني على وجه الخصوص؛ حيث قال لأيزنهاور إنهم "استولوا عليه ويديرونه باعتباره أداة خاصة بهم".(٥٦) كما لم يعجب دلاس أن الحلف بات "منتدى للسياسة والمكيدة العربية".(٥٧) وبما أنه قدَّر أن مجلس الشيوخ لن يقر الانضمام إلى الحلف، فقد استنتج أن أثر مثل هذا الفشل على الحلف لن يكون أكثر خطورة من عدم الانضمام. ويمكن كذلك أن يكون لهذه الهزيمة أثر عكسي على الرئيس الموجود في البيت الأبيض في عام الانتخابات. وأخيرًا، قدَّر أن تلك الخطوة سوف تخلق ضغوطًا من أجل إعطاء إسرائيل ضمان أمان، مما يؤدي إلى نفور الدول العربية، بل وربما دفعها ذلك في اتجاه الاتحاد السوفيتي.(٥٨) وفي الجدل الناتج عن ذلك بين الجناحين العسكري والسياسي، وقف أيزنهاور إلى جانب دلاس.

استرضاءً للدول الأعضاء فى الحلف، أبلغها دلاس أن الولايات المتحدة سوف تنضم إلى اللجنة الاقتصادية بالحلف، وتحتفظ بوضع المراقب فى كل من اللجنة العسكرية ولجنة التدمير المضاد، وطالب بزيادة المساعدات العسكرية لكل الدول الأعضاء فى العام المالى ١٩٥٧.[٥٩] إلا أن حرب السويس أتاحت لواشنطن فرصة أخرى لطرح قضيتها، وبقوة أكثر هذه المرة.

الموقف الأمريكي: أنضم أو لا أنضم ؟ المرحلة الثانية

كان لمشاركة بريطانيا العظمى فى الحرب أثر مدمر على حلف بغداد. فقد قررت الدول المسلمة فى حالة من اليأس تعليق مشاركة بريطانيا فى أنشطة الحلف تعليقًا مؤقتًا، وبذلك تحول إلى حلف إسلامى. وبما أنه كان هناك خوف من أن تؤدى تداعيات الحرب إلى سقوط النظام الهاشمى، فلم يكن مستغربًا أن يدعو اجتماع للدول الأعضاء الأربعة إلى انضمام الولايات المتحدة إلى حلف بغداد، حيث أخذت بعين الاعتبار بشكل خاص معارضة واشنطن للغزو الثلاثى البريطانى الفرنسى الإسرائيلى لمصر والإجراءات التى اتخذتها لوقفه.[٦٠]

فى الوقت نفسه، جعلت تداعيات الحرب وزارة الدفاع الأمريكية ومجلس الأمن القومى يطرح من جديد – وبشكل أقوى هذه المرة – طلبهما انضمام الولايات المتحدة إلى حلف بغداد. وقدمت المؤسسة العسكرية أربع حجج تدعم هذا الطلب. أولاً: الأحداث التى خلقت هذا الجو المناسب للموافقة على هذا القرار فى الكونجرس. ثانيًا: سوف تكون إسرائيل الآن أكثر ميلاً إلى قبول هذا التطور دون أن تضطر الولايات المتحدة إلى دفع ثمن أى ضمان أمن. ثالثًا: تلك هى الطريقة الفعالة الوحيدة لمواجهة شعبية ناصر المتزايدة فى العالم العربى من ناحية، وتقوية الوضع غير المستقر فى العراق من ناحية أخرى. رابعًا: سوف يجعل زيادة المشاركة الأمريكية فى التخطيط العسكرى ممكنة، مما يوفر قدرًا أكبر من السيطرة على أنشطة الحلف ويؤدى إلى إقامة قواعد أمريكية فى الدول الأعضاء. وصاحب إحساس قوى بالحاجة الملحة تقديم تلك الحجج الأربع؛ فقد قدَّر الأميرال رادفورد أنه ما لم تتخذ الولايات المتحدة إجراء ما بحلول الأول من ديسمبر، فسوف تضيع الفرصة.[٦١] وبالأسلوب نفسه، أرسل السفير جولمان تقريرًا مطولاً

إلى دلاس يقنعه فيه بأنه فى حال بقاء الولايات المتحدة خارج حلف بغداد، فإنه "سوف يموت موتًا بطيئًا".(٦٢)

إلا أن هذه الحجج كلها لم تثر شيئًا فى نفس دلاس الذى كان مقتنعًا بأن الحرب لم تغير حجته المضادة للانضمام إلى الحلف. وأحصت ورقة للخارجية الأمريكية مزايا وعيوب تلك الخطوة، ولكن نتائجها كانت واضحة: "عيوب انضمام الولايات المتحدة إلى الحلف ذات طابع يجعلنا نستنتج أن انضمامنا فى الوقت الراهن لن يخدم المصالح القومية الأمريكية." وأوردت الورقة اثنتى عشرة حجة ضد الانضمام لحلف بغداد وحجة واحدة تؤيده. وبعض تلك الحجج لا يمكن رفضها بسهولة، مثل احتمال أن يستغل السوفييت الفرصة ويقومون بعمل مضاد، والشك بشأن فاعلية حلف بغداد فى منع الاختراق السوفيتى، والتورط بشكل أكبر فى الصراعات العربية، وفكرة الارتباط ببريطانيا العظمى فى الرأى العام المحلى.(٦٣) إلا أنه يبدو أن الهدف الأساسى من الورقة هو إقناع الرئيس بعدم الخضوع لضغط الجيش.

عُرض الرأيان المتناقضان للمؤسسة العسكرية ووزارة الخارجية على الرئيس فى ٢١ نوفمبر من عام ١٩٥٦. وقد تأثر أيزنهاور أشد تأثر بالحجة التى تقول إنه إذا أدخل البريطانيون الولايات المتحدة فى الحلف – كما سيبدو الأمر بكل تأكيد للعرب – فسوف تفقد واشنطن نفوذها لديهم. كما أنه أخذ فى اعتباره فكرة "بناء" قيادة العاهل السعودى كبديل لناصر، وإعلان الدعم الأمريكى للحلف بتأييد من السعوديين.(٦٤) وفى النهاية، أسفرت تلك "المعركة" بين الدوائر عن بيان فاتر صدر فى التاسع والعشرين من نوفمبر يفيد بأن الولايات المتحدة تؤكد من جديد دعمها لحلف بغداد ولـ"الجهود الجماعية للحفاظ على استقلاله".(٦٥) ورغم أهمية هذا الإعلان، فقد كان بعيدًا جدًا عن رغبات الدول الأعضاء فى حلف بغداد.

أدى الطابع الشامل للمناقشات التى جرت مع الرئيس إلى بدء المؤسسة العسكرية لدورة جديدة من الصراع بشأن حلف بغداد. ففى نوفمبر أعد مجلس الأمن القومى ورقة أحصت كل الأسباب التى تفرض انضمام الولايات المتحدة إلى حلف بغداد.(٦٦) وضمَّن الوزير ويلسون هذه الأفكار خطابًا بعث به إلى الرئيس فى الرابع من ديسمبر. وفى هذا الاتصال غير المعتاد، الذى كشف عن شيء من الأهواء التى وراء صياغته، أوضح ويلسون أنه بما "أن لدينا شعورا قويا بضرورة الانضمام إلى

حلف بغداد"، فقد سمح لنفسه بإرفاق بعض المعلومات الداعمة. وعلى النقيض من خطاب دلاس ذى الاثنتى عشرة نقطة، أورد ويلسون عشر مزايا يمكن الحصول عليها بالانضمام إلى حلف بغداد، أولها وأهمها السماح للولايات المتحدة "بملء الفراغ السياسى والعسكرى الذى خلقه تضاؤل الوضع البريطانى". وانتهى الخطاب إلى أن عدم اتخاذ هذه الخطوة سوف يؤدى إلى فقدان عام للثقة فى صدق عزيمة الولايات المتحدة وقدر أكبر من الاختراق السوفيتى وانهيار الحلف.(٦٧) ومن الواضح أنه فى إطار تصميم ويلسون على إقناع الرئيس بالانضمام إلى حلف بغداد لم يبرز المصالح العسكرية فحسب، بل أبرز المصالح السياسية المحضة كذلك.

فى أوائل ديسمبر من عام ١٩٥٦ بات واضحًا أن هناك حاجة إلى سياسة جديدة - أو على الأقل واضحة - للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط من أجل إرضاء حلفاء أمريكا وحل الخلاف المحتدم بين الدوائر. وقد اتخذت القرارات المهمة فى هذا الصدد فى أعقاب العديد من المشاورات التى جرت على التليفون بين أيزنهاور ودلاس. وفى السادس من ديسمبر أبلغ دلاس الرئيس أن وزارة الدفاع ومجلس الأمن القومى حريصان على الانضمام إلى حلف بغداد، إلا أن لديه "تحفظات لا بأس بها" بشأن تلك الخطوة التى يجب أن تكون قرارًا سياسيًا.(٦٨) وفى مكالمتهما الثانية، أورد دلاس ثلاثة خيارات محتملة متاحة للولايات المتحدة، وهى الانضمام إلى حلف بغداد، أو تنظيم تجمع شرق أوسطى جديد، أو استصدار قرار من الكونجرس يسمح باستخدام القوات المسلحة وإنفاق مبالغ معينة لتعزيز التعاون العسكرى مع حلفاء الولايات المتحدة. وكان دلاس يؤيد الخيار الأخير الذى يتيح للولايات المتحدة "قدرة على المناورة فى المنطقة لن توجد من خلال حلف بغداد أو أى حلف جديد".(٦٩) وبما أن أيزنهاور اتفق معه على الفور فى الرأى، فقد كان واضحًا أنه سبق السيف العذل. وفى اليوم نفسه ناقش دلاس الفكرة مع ويليام نولاند William Knowland عضو مجلس الشيوخ صاحب النفوذ والمؤيد المتحمس للإدارة. وفى الأيام التالية وُضعت تفاصيل ما بات يُعرف بـ"مبدأ أيزنهاور". ومن اللافت للانتباه أن فكرة دلاس لم تكن جديدة؛ إذ كان الكونجرس قد أجاز طلبًا مشابهًا - قرار فورموزا - أثناء أزمة ١٩٥٥ بشأن جزيرتى قويموى وماتسو.

مهد دلاس السبيل مع البريطانيين لكى يضمن طرحًا آمنًا للقرار.(٧٠) إلا أن مهمته الأكثر أهمية كانت إقناع المؤسسة العسكرية بأن القرار يوفر للسياسة

الأمريكية إطارًا أفضل من حلف بغداد. وفى العشرين من ديسمبر عبَّر وزير الدفاع ورئيس مجلس الأمن القومى عن رضاهما عن الخطة الجديدة. وأعلن الأميرال رادفورد فيما يشبه الاعتذار أن مجلس الأمن القومى أيد الانضمام إلى حلف بغداد "لمجرد اتخاذ خطوة كبيرة على وجه السرعة".[٧١] وبعد التغلب على تلك العقبة الكبرى، التقى الرئيس بقيادات الكونجرس من الحزبين فى ١ يناير من عام ١٩٥٧، مما مهد السبيل إلى موافقة الكونجرس على مبدأ أيزنهاور بعد بضعة أيام.[٧٢]

قرر مبدأ أيزنهاور مصير حلف بغداد بشكل نهائى. وإذا كانت هناك فرصة لانضمام الولايات المتحدة إليه، فقد جعل المبدأ هذه الخطوة غير ضرورية. وفى أواخر يناير أبلغ دلاس البعثات الدبلوماسية كافة بما يفيد أن انضمام الولايات المتحدة غير محتمل، لأن الانضمام إلى حلف بريطانيا أحد أعضائه قد يثبت أنه "باعث على الارتباك". وعلاوة على ذلك كان حلف، بغداد قد أصبح عائقًا لأن الدول غير الأعضاء كانت تتصور أنه منظمة غربية، مما يجعل المفهوم الأمريكى الخاص بالمنظمة المحلية لا معنى له. ونتيجة لذلك انتهى دلاس إلى أن الولايات المتحدة سوف تقوى تحالفاتها من خلال القنوات الثنائية وعبر مبدأ أيزنهاور.[٧٣] وسرعان ما أدركت الدول الإسلامية الأعضاء فى حلف بغداد أنه بالرغم من المزايا التى يمكن الحصول عليها من مبدأ أيزنهاور، فإن له آثارا سلبية على مصير حلفها. وعليه فقد ظلت تضغط على الولايات المتحدة بقولها "نحن أربعة أصفار ليس ناتج جمعها سوى صفر."[٧٤]

مرة أخرى تبنت الولايات المتحدة موقفًا غامضا؛ فقد صدرت الأوامر إلى مبعوث أيزنهاور إلى المنطقة جيمس ريتشاردز James Richards بإبلاغ الدول الأعضاء أن المبدأ "لا يحل إطلاقًا محل حلف بغداد".[٧٥] الواقع أن واشنطن ظلت حتى آخر لحظة تصر على أنه «لم يُتخذ قرار نهائى بعدم الانضمام إلى حلف بغداد».[٧٦] إضافة إلى ذلك، قررت الولايات المتحدة فى الثانى والعشرين من مارس الانضمام إلى اللجنة العسكرية لحلف بغداد أثناء اجتماع مجلس كراتشى فى شهر يونيو. وهكذا ظهر وضع شاذ؛ فقد كانت الولايات المتحدة عضوًا كاملاً فى العديد من لجان حلف بغداد المهمة، إلا أنها ليست عضوا فى الحلف نفسه. وأظهر دليل آخر التزام الولايات المتحدة تجاه الحلف حين حضر دلاس لأول مرة اجتماع المجلس السنوى فى أنقرة فى يناير من عام ١٩٥٨. ولكن حين طلب الأعضاء من

الولايات المتحدة أن ترأس قيادة القوات العسكرية لحلف بغداد رفض مجلس الأمن القومي ذلك بأدب.(٧٧) وخلقت كل تلك الإشارات المختلطة انطباعًا بأن واشنطن لم تكن تعتبر حلف بغداد أداة مهمة للسياسة.

فى ١٤ يوليو من عام ١٩٥٨ أطاحت مجموعة من ضباط الجيش برئاسة عبد الكريم قاسم بالنظام الهاشمى فى العراق، مما أدى إلى تعليق عضويته فى حلف بغداد. وناقشت بريطانيا العظمى والولايات المتحدة إمكانية تغيير اسم الحلف أو إعادة تنظيمه أو حتى إنشاء منظمة بديلة، إلا أن بريطانيا قاومت أى تغيير لأنه ما دام العراق عضوًا فإن فقرة "المظلة" المتعلقة باستخدام المنشآت العراقية فى زمن الحرب ملزمة من الناحية القانونية.(٧٨) إلا أن هذا الوضع تغير حين أعلن عبد الكريم قاسم انسحاب العراق الرسمى من حلف بغداد فى ٢٤ مارس من عام ١٩٥٩. وأعاد الأعضاء تسمية الحلف ليصبح "الحلف المركزى" CENTO، حيث حلت أنقرة محل بغداد كمقر رئيسى للحلف. وكان انسحاب إيران فى فبراير من عام ١٩٧٩ فى أعقاب ثورة الخمينى بمثابة إعلان عن موت الحلف المركزى.

خاتمة

كشفت السياسة الأمريكية تجاه حلف بغداد عن مخاطر الغموض. فهو من حيث النجاح لم يكن أحد أسعد أوقات الولايات المتحدة. وقد خدم الغموض كذلك السياسة الأمريكية التى حاولت إرضاء حلفائها بينما كانت فى الوقت ذاته تبعد الشركاء المحتملين الآخرين. وانتهى بها الحال فى النهاية إلى إحباط الجميع. ومن الناحية النظرية، كانت بعض خطوات دلاس منطقية، بل وبارعة، وخاصة مفهوم القسم الشمالى الذى التف حول المأزق المصرى البريطانى بشأن السويس، ومبدأ أيزنهاور، الذى أحبط تصميم الجيش على الانضمام إلى حلف بغداد فى أعقاب هزيمة السويس. إلا أن النتائج بلغت حد الخطأ الفادح: أولاً: أبعدت هذه السياسة حلفاء الولايات المتحدة، وكذلك الحلفاء المحتملين. والدرس الأساسى المستفاد من واقعة حلف بغداد من وجهة النظر الأمريكية هو أن السياسة الغامضة لا تحقق فائدة بالضرورة؛ فربما كان إرضاء مجموعة محدودة من الحلفاء أفضل من تشكيل جبهة عريضة وإن كانت شاملة. وفى النهاية حين توصلت الولايات المتحدة إلى

سياسة أكثر تحديدًا – مبدأ أيزنهاور – نُظر إليها فى العالم العربى بازدراء؛ فالواقع أن ما حصلت عليه الإدارة الأمريكية من شعور ودى فى أعقاب موقفها الإيجابى فى حرب السويس ضاع مع إعلان المبدأ. ثانيًا: أدت واقعة حلف بغداد إلى تصعيد تدخل الاتحاد السوفيتى الذى قفز إلى قلب الشرق الأوسط بصفقة السلاح مع مصر فى سبتمبر من عام ١٩٥٥، وهو على العكس تمامًا مما كان حلف بغداد يعتزم تحقيقه. ومع أن الدراسات الحديثة تبين أن دخول اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية إلى المنطقة، وخاصة فى مصر، قد سبق الحلف، فما من شك فى أن تشكيل حلف معاد للسوفييت فى الشرق الأوسط قد زاد من التورط السوفيتى.(٧٩)

لم "يخطف" البريطانيون مفهوم القسم الشمالى من دلاس. فرغم موقفهم "المتسلط" إلى حد ما تجاه حلف بغداد، يبدو من الواضح أن هذا السلوك المتصور للبريطانيين لا يفسر وَحْدَهُ رفض أمريكا الانضمام إلى الحلف. وعلاوة على ذلك، فبما أن دلاس كان يعتقد أن ضم الولايات المتحدة كان سيخلق عداء مصر وإسرائيل، فقد فضل أن يتبنى موقفًا غامضًا. وكان المقصود بتلك السياسة السماح للولايات المتحدة بالتمتع بثمار ارتباطها دون أن تخضع لقيود العضوية الرسمية.

كانت غلطة الولايات المتحدة الكبرى هى عدم فهمها للنفسية العربية فى حقبة ما بعد الكولونيالية وعمق المنافسات العربية. وكان الاعتقاد بإمكان إغراء ناصر بالانضمام لحلف يقوده الغرب إذا كان الثمن مناسبًا، أو بأنه سيمكن "بناء" الملك سعود كزعيم عربى بديل لناصر، إثباتًا لقصر نظر التفكير الأمريكى. وقد تورطت إدارة أيزنهاور دون أن تقصد فى صراع عربى مزدوج؛ وهو الصراع الذى بين مصر والعراق على السيطرة العربية، وذلك الذى بين ناصر والهاشميين العراقيين (ويمثلهم نورى السعيد) على الزعامة العربية. وكان يجب على الولايات المتحدة أن تستنتج أنه ليس هناك من سبيل وسط بين هذين المتنافسين. وبما أن القضاء على الاستعمار فى العالم الثالث كان يمثل إحدى سمات الخمسينيات البارزة، فقد كان من الممكن أن يبشر الزعماء من نوع ناصر بمكافأة الولايات المتحدة بشكل أفضل مما يقدمه هؤلاء الذين من نوع نورى السعيد الذى كان مكروهًا لطول ما تعاون مع الغرب. ومع أن السياسة الموجهة ناحية ناصر بمفرده ما كانت لتحقق نفعًا بالضرورة (كما كان الحال أثناء إدارة كنيدى)، فإن ما تحققه من فوائد للولايات المتحدة رغم ذلك يزيد عما تحققه أية سياسة غامضة تبعد الجميع.

ومع ذلك فقد كان دلاس أكثر نجاحًا فى صراعه مع المؤسسة العسكرية، حيث كانت الغلبة فى نهاية الأمر للمصالح السياسية على الاعتبارات العسكرية الإستراتيجية. وكان ذلك مثالاً تقليديًا للتفاعل بين السياستين الداخلية والخارجية لا تؤثر فيه الأولى على الثانية، بسبب موقف دلاس الأساسى فى اتخاذ قرارات السياسة الخارجية.

أخيرًا، ما الذى يقوله لنا حلف بغداد عن عملية اتخاذ القرار الأمريكية؟ هل كان دلاس "قيصر السياسة الخارجية"، كما قال بعض الباحثين؟[٨٠] إن تمحيص السلوك الأمريكى فى هذه الواقعة يؤكد فرضية ريتشارد إمرمان Richard Immerman التى تقول إنه بالرغم من سيطرة دلاس المثيرة للإعجاب على الشئون الخارجية، فقد قام أيزنهاور كذلك بدور مهم فى عملية اتخاذ القرار.[٨١] والواقع أن دلاس تمتع بقدر كبير من احترام أيزنهاور وثقته. فعلى سبيل المثال، أيد الرئيس الأمريكى دلاس فى الجدال بين وزارتى الخارجية والدفاع، مع أن خلفيته الشخصية كانت تجعله ميالاً إلى قبول وجهة النظر العسكرية. وصحيح أن دلاس "اخترع" مفهوم القسم الشمالى ومبدأ أيزنهاور، ولكن الرئيس كان على علم تام بالتفاصيل وله دور فعال فى عملية اتخاذ القرار. وهكذا يبدو أن تشستر باك Chester Pach وإلمو ريتشاردسون Elmo Richardson كانا محقين فى استنتاجهما أن الاثنين "كونا شراكة غير عادية فى صنع الشئون الخارجية".[٨٢] وعلاوة على ذلك تبين واقعة حلف بغداد أن تشبيه دلاس بالمحامى الدولى الذى يقدم المشورة والنصح لموكله الرئيس ليس بالتشبيه بعيد الاحتمال. وقال ستيفن سبيجل Steven Spiegel أن دلاس "كان يدرك دائمًا أنه محامى الرئيس فى الشئون الخارجية وأنه لابد له من الاحتفاظ بثقة موكله كى يحتفظ بحقيبته الوزارية".[٨٣] وعلى أية حال، فبينما كان على المحامى أن يبدى براعته، كان الأمر متروكا لموكله فى اتخاذ القرار النهائى بعد تقييمه الدقيق للخيارات التى يقدمها المحامى. ولا تعفى خسارة المحامى لقضية حلف بغداد الموكل من المسئولية؛ فى هذه القضية على الأقل. ومن ثم فلابد من استنتاج أن نمط المحامى/الموكل الخاص بالسلوك يعد نموذجًا لعلاقات أيزنهاور/دلاس.

(١) A recent dictionary by David Shavit, The United States in the Middle East: A Historical Dictionary (Westport, Conn.: Greenwood Press, 1996), did not mention the Baghdad Pact at all. Many books dealing with the Eisenhower administration, cited below, hardly discussed this episode. Only one single Ph.D. dissertation has been written on the subject, but it is not based on archival material: Donald James Decker, "The U.S. Policy Regarding the Baghdad Pact" (The American University, Washington, D.C. 1975).

(٢) Ayesha Jalal, Towards the Baghdad Pact: South Asia and Middle East Defence in the Cold War, 1945-1957," International History Review 11(1989), pp. 409-433.

(٣) Nigel Ashton, "The Hijacking of a Pact: The Baghdad Pact and Anglo-American Tensions in the Middle East, 1955-1958," Review of International Studies 19(1993), pp. 123-137.

(٤) Brian Ried, "'The Northern Tier' and the Baghdad Pact," in John W. Young (ed.), The Foreign Policy of Churchill's Peacetime Administration, 1951-1955 (Worchester: Leicester University Press, 1988), pp. 1 59-I 81; Richard L. Jasse, "The Baghdad Pact: Cold War or Colonialism?" Middle Eastern Studies 27 (1991), pp. 140-156. For an older version of this attitude, see Elie Kedourie, "Britain, France and the Last Phase of the Eastern Question," in J. C. Hurewitz (ed.), Soviet-American Rivalry in the Middle East (New York: Praeger, 1969), pp. 189-197.

(٥) For an analysis of Iraq's role in the formation of the Baghdad Pact, see Elie Podeh, Quest for Hegemony I the Arab World: The Struggle over the Baghdad Pact (Leiden: E. J. Brill, 1 995). For an emphasis on the Turkish role, see Ismail Sosyal, "The 1955 Baghdad Pact," Studies on Turkish-Arab Relations 5 (1991), pp. 43-116; Ara Sanjian, "The Formulation of the Baghdad Pact," Middle Eastern Studies 33 (1997), pp. 226-266.

(٦) For a study that referred to domestic interdepartmental controversies, although still within the framework of U.S.-British relations, see Magnus Persson, Great Britain, the United Stares, and the Security of the Middle East: The Formation of the Baghdad Pact (Lund: Lund University Press, 1998).

(٧) Elie Podeh, "The Cold War in the Middle East: The Western Quest for a Regional Defense Organization, 1945-1953," Orient 33 (1992), pp. 265-268. early Western Middle Eastern plans, see Persson, Great Britain, 66-80. On

(٨) On the consultations leading to the formulation of the MEC, see Foreign Relations of the United States, 1951 (Washington D.C.: 1977), Vol. V, pp. 144-267. For the Egyptian response, see ibid.

(٩) pp. 209-210. See also Peter L. Hahn, The United States, Great Britain, and Egypt, 1945-1956: Strategy and Diplomacy in the Early Cold War (Chapel Hill, N.C.: University of North Carolina Press, 1991), pp. 109-116: Persson, Great Britain, pp. 80-85.

(١٠) On MEDO, see FRUS, 1952-1954, Vol. IX (Washington, D.C.: 1986), pp. 178-183, 188- 191, 198-199, 213-219, 226-234, 249-252, 271-274, 301-305; Hahn, "National Security Concerns, p. 95; Podeh, "The Cold War in the Middle East," pp. 273-274; Hahn, The United States, pp. 144-145, 149-154, ,156-159, 162; Great Britain, pp. 90-98, 114-116, 119-124.

(١١) Geoffrey Aronson, From Sideline to Center Stage: US. Policy Towards Egypt,1946-1956 (Boulder: Westview Press, 1986), p. 51; Podeh, "The Cold War in the Middle East," p. 274. Nadav Safran, From War to War: The Arab-.Israeli Confrontation, 1948-1967 (New York: Pegasus, 1969),..p. 104

(١٢) For more on the "New Look," see Townsend Hoopes, The Devil and John Foster Dulles (Boston: Little, Brown. 1973), pp. 191-201; Richard A. Melanson, "The Foundation of Eisenhower's Foreign Policy: Continuity, Community, andConsensus," in R.A. Melanson and D. Mayers (eds.), Reevaluating University of Illinois :Eisenhower: American Foreign Policy in the 1950s (Urbana 1953-,Press, 1987), pp. 54-55; Dwight D. Eisenhower, Mandate for Change 1956 (New York: Doubleday, 1963), pp. 446-447, 451-454; Chester J. Pach Jr. andElmo Richardson, The Presidency of Dwight D. Eisenhower, rev. ed. (Lawrence: University Press of Kansas, 1991), pp. 81-82.

(١٣) FRUS, 1952-1954, Vol. IX, pp. 379-386; Podeh, "The Cold War in the .Middle East," p. 275; Persson, Great Britain, pp. 113-1 58

(١٤) Steven Z. Freiberger, Dawn over Suez: The Rise of American Power in the Middle East, 1953-1957 (Chicago: Ivan R. Dee, 1992), pp. 53-54.

(١٥) .Aronson, From Sideline to Center Stage, p. 80

(١٦) Gail E. Egypt and the United States: The Formative Years, ,Meyer Rutherford, N.J.:Fairleigh-Dickinson University Press (1980) pp. 89-90; Aronson, From Sideshow to Center Stage, pp. 84-87; Podeh, The Quest for Hegemony, pp. 64-76.

(١٧) FRUS, 1952-1954, Vol. IX, pp. 525-531.

(١٨) On SEATO, see Pach and Richardson, The Presidency of Eisenhower, pp. 95-96; Hoopes, The Devil and John Foster Dulles, pp. 202-261.

(١٩) For further details, see Podeh, The Quest for Hegemony, pp. 9 1-92.

(٢٠) FRUS, 1952-1954, Vol. IX, pp.2402-2404.

(٢١) FRUS, 1952-1954, Vol. IX, PP• 2402-2404.

(٢٢) FO-371, Shuckburgh's Minute, 11 January 1955, V1073/26, 115484; USNA. January 1955, ١٠ ,RG 59, London to Secretary of State, Dispatch 1945

780.5/1-1055. On 10 January 1955, Dulles again expressed concern over the British coolness toward the Northern Tier concept. See USNA, RG-59, Dulles to London, Tel. 3574, 780.5/1-75 5. Evelyn Shuck- burgh, Under-Secretary in Office in charge of Middle East policy, admitted that "there does the Foreign appear to be a difference of emphasis between US and UK." See RG-59, Butter- worth to Secretary of State, Tel. 3053, 11 January 1955, 780.5/1-1155.

(٢٣) FO 371, Hooper to FO, Tel. 31, 13 January 1955, V1073/12, 115484; USNA, RG 59, Baghdad to Department of State, Dispatch 319, 13 January 1955, 682.87/1-1355.

(٢٤) USNA, RG-59, Dulles to Baghdad, Tel. 406, 14 January 1955, 682.87/1-1455. A similar note was sent to Ankara. After hurried consultations with the State Department, the British Foreign Office also gave its blessing to the statement; see FO 371, FO to Baghdad, Tel. 45, 14 January 1955, V1073/33, 115484.

(٢٥) Podeh, The Quest for Hegemony, p: 103. See also Dulles's congratulatory messages to both Nun and Menderes, USNA, RG-59, Tel. 406, 14 January 1955, 682.87/1-1455. For more on U.S. reaction, see Persson, Great Britain pp. 202-203.

(٢٦) See, for example, USNA, RG-59, Dulles to Ankara, Tel. 853, 28 January 1955, 780.511-2255.

(٢٧) On the development of U.S.-Egyptian relations during that period, there is ample material. See, for example, Hahn, The United States; Muhammad Sayed-Ahmed, Nasser and American Foreign Polity 1952-1956 Abdel-Wahab (London: LAAM, 1989); Meyer, Egypt and the US.; Aronson, From Sideline to center Stage; Matthew F. Holland, From Roosevelt to Eisenhower America and Egypt. :(Westport. Conn.: Praeger, 1996).

(٢٨) Hoopes, The Devil and John Foster Duties, p. 274. On the whole crisis, see pp. 247. On the whole crises, see pp. 264-283; Pach and Richardson, The Presidency of Eisenhower, pp. 98-102.

(٢٩) USNA, RG-59, Memo from Burdett to Hart, 3 February 1955, 682.87/2-355FRVS, 1955-1 957, Vol. XI (Washington, D.C.: 1991), p. 14.

(٣٠) On the Alpha plan, see Shimon Shamir, "The Collapse of Project Alpha," in Roger R. Louis and Roger Owen (eds.), The Suez 1956: The crisis and Its Consequences (Oxford: Oxford University Press, 1989), pp. 81-100.

(٣١) See, in particular, USNA, RG-59, memo from Burden to Hart, 3 February 1955, 682.87/2-355. On the Alpha project and the Baghdad Pact, see Persson, Great Britain, pp. 186-224

(٣٢) On the Cairo conference, see Podeh, The Quest for Hegemony, pp. 107-112.

(٣٣) For the last round of negotiations in February, see ibid., pp. 118-125.

(٣٤) For a report on Dulles-Eden meeting, see USNA, RG-59, Duties to Washington, DUITE 4,24 February 1955, 684A.8612-2455; FIWS, 1955-1 957, Vol. XIV Stevenson to FO, Tel. 269, 21 (Washington: 1989),pp. 71-72. On Eden's meeting 21 February 1955, V1073/289, 11 5492; Enclosure to Dispatch 31,21

February 1955 with Nasser, see FO-371, V1073/323, II 5493.

(٣٥) See George Allen's memo. 1 April, in FRUS, 1955-1957. Vol. XII, P. 49. Generally on U.S. policy, see the memo by Allen approved by I-louver, USNA, RG-59, 11 March 1955. 780.5/3-1155.

On the attitude toward Pakistan, see Hoover to Karachi. Tel. 1368, 1206, 25 March 1955. 780.5/ 3-255. On the attitude toward Iran, see Dulles to Ankara, Tel. 126, 25 March 1955, 780.5/ 3-2155. On the attitude toward Arab states, see Dulles to Damascus. Tel. 515, 26 March 1955, 682.87/ 3-455.

The U.S. policy toward the Arab states was cabled to London, see Tel. 5107, 6 April 1955, 780.5/ 4-455.

(٣٦) Israel launched the attack-the biggest since the 1948 war- as a response to Egyptian fidayeen,, infiltration. the attack, which resulted in heavy Egyptian losses, had far-reaching consequences for Egyptian-Israeli relations (and by implication Egyptian-Western relation).

(٣٧) USNA, RG-59, Dulles to Damascus, 'Id. 515, 26 March 1955, 682.87/3-2455; HU JS, 1955 1957, Vol. XII, pp. 45 -47, 50-51.

(٣٨) FRUS, 1 955-1 957, Vol. XI p. 51.

(٣٩) Ibid., p. 55; Persson, Great Britain, pp. 246-247.

(٤٠) For a short summary, see FRUS, 1955-1957, Vol. XII, pp. 63-70. For the full report, sec I USNA. attachment from Jernegen to Cyr, Baxter, and Jones, 6 June 1955, 780.5/6-655. It Was a top secret report with limited distribution. .All the quotations cited below were taken from this report.

(٤١) Memo from the JCS to Secretary of Defense Wilson, 16 June 1955, FRUS, 1955-1957, Vol. XII, pp. 70-74. For a comparison between the report of the working group and the JCS report, see ibid., pp. 98-102. More on the position of the military, sec USNA, Scott's memo, 22 June 1955, 780.5/6-2255.

(٤٢) USNA, RG-59, Allen Dulles to Jernegen, undated, 780.5/7-2755.

(٤٣) The issue came up (luring U.S.-British military talks held in June 1955; sec memo of conversation, 11 August 1955, 780.5/8-1155.

(٤٤) The paper was presented to the president on 11 July 1955; sec FRUS, 1955- Vol. XII, pp. 129-132. For a summary of the U.S. position as approved ,1957, by the president, see USNA, RG-59, Dulles's memo entitled "US Views on Middle East Defense," 17 September, 1955, 780.5/9-1755.

(٤٥) FRUS, 1955-1 957, Vol. XII, p. 141.

(٤٦) The U.S. mission to the council included also Admiral Cassady, the Naval Forces, Eastern Atlantic and .Commander-in- Chief of U.S Mediterranean. See USNA, RG-59, Memo by Russell to Dulles, 18 October 1955, 780.5/10-1855; Gray to Secretary of State, 3OJanu- ary 1956, 780.5/1-3056; FRUS, 1955-1957, Vol. X p. 198.

(٤٧) For the exchange of letters, see ibid., pp. 206-207; USNA, RG-59, Dulles to London, Tel. 3132, 5 December 1955, 780.5/11-2555.

(٤٨) The Jordanian episode was highly critical from an Arab point of view because it made it clear that if Jordan, a 1 ally of both Great Britain and Iraq could not join the BP then the chances that other Arab states would take this step were slim. For details, see Podeh, The Quest for Hegemony, chap. 8; Persson. Great .Britain, pp. 274-280.

(٤٩) Vol. ,See the discussion at the NSC, 22 December 1955, FRUS, 1955-1957 .XII, p. 214

(٥٠) Ibid., p. 249. For Eisenhower's reply, see PRO. FO-371, 10 March 1955, V .The same argument was posed by Lloyd to Dulles at the Karachi SEAFO conference on 6 March, FRUS, 1955-1 957, Vol. XII, p. 250.

(٥١) from Karachi) to Hoover, DULTE 14, 780.5/3-856.) USNA, RG-59, Dulles Dulles sent a four-point program for the U.S. adherence. It was written that the tel. was a "speculative exercise" transmitted without any recommendation Concomitantly, Duties .because there was no time to seriously discuss it entertained the idea of reaching some truce with Nasser, including a promise not to recruit Arab members to the BP for certain Egyptian undertakings. See Podeh, The Quest for Hegemony, p. 198.

(٥٢) Ibid., p. 215; Persson, Great Britain, p. 246.

(٥٣) FRUS, 1955-1957, Vol. XII, p. 248.

(٥٤) Letter from Wilson to Dulles, 5 April 1956, ibid., p. 267.

(٥٥) Memo from Wilson to the executive secretary of the NSC, 15 May 1956, ibid., p. 298. The issue also came up during a State-JCS meeting on May, 23 1956, see ibid., pp. 299-302

(٥٦) Ibid., p. 270.

(٥٧) See Dulles's conversation with the JCS, 9 April 1956, ibid., p. 275.

(٥٨) Ibid.; Dulles's letter to Wilson, 23 April 1956, ibid., p. 294.

(٥٩) RG-59, Hoover to ,On these measures, see ibid., pp. 269, 282, 285; USNA Baghdad, Tel. 908, 4 May 1956, 780.5/5-4 56.

(٦٠) FRUS, 1955-1957, Vol. XII, pp. 319-321.

(٦١) For papers and statements of the military establishment, see ibid., pp. 325, 327-329; USNA, RG-59, Wilson to Dulles, 14 November 1956, 780.5/11-1456.

(٦٢) USNA, RG-59, Gallman to Department of State, Dispatch 307, 15 November. 1955, 780.5/11-1556.

(٦٣) FRUS, 1955-1957, Vol. XII, pp. 33 1-337. See also Dulles's memo sent to Radford, USNA, RG-59, 17 November 1956, 780.5/11-1756.

(٦٤) FRUS, 1955-1957, Vol. XII, p. 341.

(٦٥) Ibid.. p. 360.

(٦٦) Memo by the JCS to Wilson, 30 November 1956, ibid., pp. 361-363.

(٦٧) Ibid., pp. 373-376; USNA, RG-59, Wilson to Dulles, 4 December 1956, 780.5/12-456.

(٦٨) FRUS, 1955-1 957, Vol. XII, p. 390.

(٦٩) Ibid., pp. 39 5-396. In fact, the new grouping was also a new idea. It the BP into a new and larger grouping to be called envisaged incorporating the Middle East Charter, which would also include Saudi Arabia and Lebanon. The idea was soon dropped. See Podeh, The Quest for Hegemony, p. 224.

(٧٠) FRUS, 1955-1 957, Vol. XII, PP 399-400.

(٧١) Ibid., p. 416.

(٧٢) On the meeting, see ibid., pp. 432-437. On the congressional approval and the doctrine, see ibid., pp. 437-439; Spiegel, The Other Arab-Israeli conflict (Chicago: University of Chicago Press, 1985), pp. 83-9 1.

(٧٣) USNA, RG-59, Dulles to all diplomatic missions, 28 January 1957, 780.5/1-2857.

(٧٤) See a memo oi a conversation between Dulles and Prince 'Abd al-Ilah, the Iraqi Crown Prince, USNA, RG-59, 5 February 1957, 780.5/2-557; 787.11/2-557.

(٧٥) FRUS, 1955-1 957, Vol. XII, p. 451.

(٧٦) See ibid., memo from Rountree to Dulles, 20 June 1957, 780.5/6-2057.

(٧٧) USNA, RG-59, the JCS to Murphy, 27 May 1957, 780.5/5-2757. This was a main is on the agenda of the Karachi council meeting, Henderson to Dulles, Tel. 3331, 6 June 1957, 780.5/6; Dulles to Henderson, Tel. 3201, 5 June, 780.5/6-557.

(٧٨) PRO, FO-37, FO to Washington,]d. 236. 13 January 1959, EBI 0345/54, 132921.

(٧٩) That was also the U.S. view at the time. See David Lesch, Syria and the United States: Eisenhower's Cold War in the Middle East (Boulder: Westview Press, 1992), p.85. It should be noticed that the Czech a m deal of September 1955 is often mentioned as a direct consequence of the pact. Recent studies, however, show that the origins of the deal lay in the years before the The conclusion of the pact. See Rami Gmat, of the Czech-Egyptian Arms Deal: A Reappraisal," in David I (ed.), The 1956 W collusion and Origins Rivalry in the MiddleEast (London: Frank Cass. 2001), pp. 145-168.

(٨٠) The term "czar" is taken from Spiegel, The Other Arab-Israeli conflict. p. 59. In connection with the Eisenhower-Dulles controversy, see Pach and Richardson, The Presidency of Eisenhower, p. 84.

(٨١) Richard H. Immerman, "Eisenhower and Dulles: Who Made the Decisions?" Political Psychology 1 (1979), pp• 2 1-38.

(٨٢) Pach and Richardson, The Presidency of Eisenhower, p. 85.

(٨٣) Spiegel. The Other Arab-Israeli Conflict, 59. See also Pach and Richardson, The Presidency of Eisenhower.

الفصل الثامن

الأصول المزدوجة للعلاقة الإستراتيجية الأمريكية الأردنية

روبرت بى ساتلوف

فى يونيو من عام ١٩٩٤، رحب الرئيس بيل كلينتون Bill Clinton بالملك حسين بن طلال عاهل المملكة الأردنية الهاشمية فى البيت الأبيض للمرة الثالثة خلال فترة رئاسته التى لم تكن قد بلغت منتصفها بعد. أتاح ذلك للملك - وهو قائد دولة صغيرة وضعيفة وتغص باللاجئين ومواردها ضئيلة - عددًا من زيارات البيت الأبيض يزيد عن زيارات أى قائد دولة آخر فى العالم. وفى الشهر التالى استضاف الرئيس الملك حسين ورئيس وزراء إسرائيل فى مراسم توقيع تاريخية تضع نهاية لحالة الحرب التى دامت ستة وأربعين عامًا. وبلغت العملية ذروتها فى أكتوبر من ذلك العام بتوقيع اتفاقية السلام الإسرائيلية الأردنية الرسمية فى موقع على الحدود بين البلدين، وهو الحدث الذى حضره الرئيس كلينتون بنفسه. وفى وقت سابق من عام ١٩٨٤ انضم الأردن إلى مجموعة مختارة لا تضم سوى خمس دول فى العالم تتلقى مساعدات عسكرية أمريكية مباشرة.[١] وبعد بضع ساعات من مراسم توقيع يوليو، أيد الكونجرس الأمريكى الرئيس بالتصويت لمصلحة تقديم مئات الملايين من الدولارات للأردن لتخفيف ما على الأردن من ديون مالية للولايات المتحدة. وكانت تلك الأحداث معًا تتويجًا لاستعادة العلاقات الثنائية الدافئة نسبيًا بعد أربع سنوات وجدت الدولتان نفسيهما فيها على طرفى نقيض من الحرب، ذلك الصراع الذى أحدث صدعًا لا يزال يُقَسِّم العالم العربى ويحدد السياسة الأمريكية الخاصة بالشرق الأوسط. ومن الواضح أن هناك شيئًا مميزًا بشأن العلاقة الأمريكية الأردنية يستحق البحث والتقييم.

يبحث هذا الفصل المصادر الغريبة والمتناقضة - أو المزدوجة، إن شئت - للعلاقة الإستراتيجية الأمريكية الأردنية فى الفترة من منتصف الخمسينيات إلى آخرها، حين خَلَفَت الولايات المتحدة بريطانيا باعتبارها القوة الكبرى الراعية

للأردن. والفرضية التى نطرحها هنا هى أن إقامة العلاقة الإستراتيجية لم يكن أمرًا مؤكدًا بحال من الأحوال. ذلك أن أمريكا كانت مترددة فى تحمل مسئولية بريطانيا الخاصة بمساندة مشروع كان ينظر إليه على أنه غير قابل للبقاء، وأنه حتى بعد اعتقاد الهاشميين الأردنيين أنهم حصلوا على التزام قوى بالتأييد من الولايات المتحدة، كانت واشنطن تسعى للعثور على شركاء أقوى بين القوميين المحبوبين فى العالم العربى وكانت على استعداد للتضحية بالهاشميين لجعل الصفقة مغرية. وفى النهاية استمرت العلاقة ودامت لأن كل جانب اختار أن يرى فيها ما يريد كل منهما أن يراه فيها، ذلك أن المبلغ الصغير من المال يقطع شوطًا كبيرًا فى الأردن، ولأن القيادة الهاشمية القوية فى عمَّان رفضت فى النهاية الخضوع للانقلابات والثورات مثل هاشميى العراق والملكيات العربية الأخرى فى مصر وليبيا واليمن. وترى واشنطن أن النجاح يولّد النجاح. وقد نجح الهاشميون فى البقاء، إن لم يكن فى غيره كذلك.

منذ إنشاء إمارة شرق الأردن فى عام ١٩٢١ حتى إنشاء المملكة الهاشمية فى عام ١٩٤٦ وحتى "اتحاد" ضفتى الأردن الشرقية والغربية فى عام ١٩٥٠، كان بقاء الدولة مرتبطًا ببريطانيا.[٢] فى البدء أقام الوزراء البريطانيون الإمارة، وقاد الضباط البريطانيون قواتها المسلحة، وقدم الخبراء البريطانيون النصح والإرشاد لجهازها البيروقراطى، وكان السفراء البريطانيون بمثابة حكام فعليين، حيث يشاركون بالفعل فى كل القرارات السياسية المهمة، وكان وزير الخزانة البريطانى يضمن قدرة المملكة على الوفاء بالالتزامات المالية (بالكاد) من خلال الدعم السنوى للحفاظ على الفيلق العربى، أى جيش الأردن المعروف. والواقع أن الأردن وبريطانيا كانت تربطهما علاقة وثيقة، مما جعل الولايات المتحدة تحجم عن تقديم الاعتراف القانونى بالأولى لأن حقوق الاتفاقية الممنوحة للثانية فى الاتفاقية الأنجلو أردنية لعام ١٩٣٦ كانت تعطيها سلطة إمبريالية فعلية.[٣]

بينما اعترفت النخبة الأردنية فى عمومها بالرابطة الأشبه بالحبل السرى بين البريطانيين والملكيات الهاشمية، فقد بدأ اتجاه شعبى فى الظهور فى أوائل الخمسينيات يتسم بانتقاده الشديد للعلاقة بين لندن وعمَّان. وكان ذلك الموضوع يتردد بقوة بين فلسطينيى الأردن، الذين كان كثيرون منهم يعتقدون (مثلهم مثل كثير من الإسرائيليين) أن البريطانيين هم المسئولون عن عذابهم وألمهم، وعن

مأساتهم فى فلسطين آخر الأمر. وحين اتخذ الأردن خطواته الأولى المترددة نحو المزيد من الحكم الليبرالى فى منتصف الخمسينيات، كان من الطبيعى أن تتبلور معاداة البريطانيين فى طلبين: "تعريب" الجيش الأردنى (أى إحلال ضباط عرب محل الضباط البريطانيين؛ وخاصة السير جون باجوت جلوب) وفرض إيجار على بريطانيا مقابل استخدامها لقاعدتها فى الأردن، بدلاً من الاعتماد على الدعم البريطانى المقدم للفيلق العربى. وشاعت بين العناصر الأكثر تشددًا فى الأردن، وخاصة البعثيين، مطالب صريحة بالإلغاء الفورى للمعاهدة الأنجلو أردنية. وكان معظم الفلسطينيين وكثيرون من سكان الضفة الشرقية يعارضون أى توسيع للشراكة الإستراتيجية مع لندن، وخاصة فى وقت كان فيه الرئيس المصرى جمال عبد الناصر يؤجج نار القومية العربية. وكان أوضح دليل على تلك المعارضة أعمال الشغب ضد انضمام الأردن المحتمل لحلف بغداد فى ديسمبر ١٩٥٥ ويناير ١٩٥٦. وقد حقق الملك حسين أحد تلك المطالب وأعفى جلوب باشا من منصبه فى الأول من مارس ١٩٥٦، استجابة للرغبة الشعبية من ناحية، وإثباتًا لهويته كقومى عربى من ناحية ثانية، وإعلانًا عن بلوغه سن الرشد من ناحية ثالثة.(٤)

كان عزل جلوب بمثابة نقطة تحول فى العلاقات الأنجلو أردنية، وفى وضع بريطانيا فى العالم العربى فى واقع الأمر. وكان البعض، ومنهم كثيرون فى وايتهول(*) Whitehall، يعتقدون أن عزل جلوب صحح فحسب أمرًا ينطوى على مفارقة تاريخية تعود إلى حقبة مضت، وبالتالى يفتح الطريق لنشوء شراكة أكثر صحة ونضجًا بين الحليفين، أو بالأحرى بين بريطانيا والعالم العربى الأكبر. إلا أن كثيرين غيرهم - فى لندن والعواصم العربية - كانوا يرون عزل جلوب على أنه ضربة مشينة لبريطانيا وجهها لها متسول مُعْدَم، وكانت بذلك بداية النهاية لـ"زمن" بريطانيا فى الشرق الأوسط. فهل سيجد القوميون العرب عونًا فى عزل جلوب ويطالبون بالمزيد؟ وهل ستوقف بريطانيا فى عهد رئيس الوزراء أنطونى إيدن المد وتحول دون المزيد من فقدان مكانة بريطانيا فى المنطقة؟ كان عقلاء الأردنيين يرون مسألة مستقبل الصلة البريطانية شديدة الأهمية. فعلى أى الأحوال، ورغم الجو العاصف، كان الوجود الوطنى للأردن يعتمد على وجُود حكومة جلالة الملكة فى صورة الدعم البالغ ٦ ملايين إسترلينى الذى تقدمه بريطانيا للجيش الأردنى.

(*) مكان فى لندن يقع بين ميدان الطرف الأغر والبرلمان توجد به مكاتب الحكومة البريطانية. (المترجم)

مع تأميم مصر لقناة السويس في يوليو من عام ١٩٥٦ – والعدوان الثلاثي بقيادة بريطانيا لاستعادتها من قبضة ناصر بعد ذلك بثلاثة أشهر – بلغت مسألة صلة الأردن ببريطانيا حد الأزمة. فبناء على أوامر حسين الصريحة، كانت الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ٢١ أكتوبر ١٩٥٦ – أي قبل أقل من عشرة أيام من غزو بريطانيا المزمع المعروف باسم Operation Musketeer – أنزه انتخابات تشهدها المملكة (من قبل ومن بعد). وقد جاءت تلك الانتخابات ببرلمان به عدد كبير من الأفراد الموالين للملك، إلا أنه لم تكن هناك مجموعة موحدة فيما بينهم يمكنها مقابلة العنف الأيديولوجي الخاص بأحزاب اليسار الراديكالية الصغيرة في حجمها ولكنها على قدر كبير من التنظيم.

كان أكبر تجمع في البرلمان هو الحزب الاشتراكي الوطني، وهو مجموعة من الأرستقراطيين والشعبويين بقيادة سليمان النابلسي الذي كان في يوم من الأيام معلمًا بمدارس السلط، وفشل من قبل في دخول البرلمان. وأثناء الحملة الانتخابية عقد الحزب الاشتراكي الوطني تحالفًا مع الراديكاليين. وفي عصر "سياسة الشارع" الجديد في الأردن، عَظُمَت مكانة زعماء الحزب الاشتراكي ملاَّك الأراضي في ذلك الاضطراب الهائل من الاجتماعات الجماهيرية والإضرابات العامة. فقد كان لهم قبول شعبي، ولكن فقط باعتبارهم أفرادًا ذوي قاعدة شعبية حقيقية صغيرة، مما جعلهم يرتبطون بالبعث والجبهة الوطنية الموالية للشيوعيين الأفضل تنظيمًا لزيادة جاذبيتهم الانتخابية. وفي المقابل، أعطى الحزب الاشتراكي الأحزاب الراديكالية نوعًا من المشروعية لم يكن بإمكانهم الحصول عليها بأنفسهم. وفي النهاية، كانت مناورة الحزب الاشتراكي الانتخابية في مصلحته، إلا أن قراره الخاص بالحفاظ على ذلك التحالف بعد الانتخابات رجح كفة الجانب الآخر، مما أكسب شركاءه في الائتلاف نفوذًا سياسيًا علاوة على قوتهم الانتخابية.

تردد الملك حسين لمدة أسبوع تقريبًا بعد الانتخابات قبل تسمية رئيس للوزراء يمكنه الفوز عند الاقتراع على الثقة في البرلمان. فقد كان كل رؤساء الوزراء السابقين "رجال الملك" الذين يفهمون الملكية الهاشمية وصلتها الوجودية ببريطانيا والغرب ويقدرونها ويرتبطون بها. في ذلك الوقت اجتمع البرلمان الجديد، ووافق في حضور رئيسي الأركان المصري والسوري بالإجماع على القرارات المؤيدة للكفاح العربي ضد "الإمبريالية" وقطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا،

التى كانت فى ذلك الوقت تخوض صراعًا دمويًا من أجل الجزائر. بل إن الحزب الملكى اسميًا أعلن تأييده للقرار داعيًا إلى إلغاء المعاهدة الأنجلو أردنية من جانب واحد (مقابل الموقف الأكثر اعتدالاً الداعى للتفاوض على إلغائها). وفى ظل اصطفاف البرلمان على هذا النحو على الجانب الوطنى، اختار حسين النابلسى رئيسًا لوزرائه، على أمل أن يكون الأكثر اعتدالاً من بين الخيارات الراديكالية. وضمت حكومة النابلسى الائتلافية بعثيًا وأحد زعماء الجبهة الوطنية، والأهم من ذلك أنه لم يكن بها ممثل واحد لمن يدينون بالولاء للهاشميين، أى "رجال الملك".(٥)

بعد ثلاثة أيام من تولى النابلسى لمنصبه تحركت القوات الإسرائيلية ضد مصر بالتواطؤ مع بريطانيا وفرنسا. وكان الرأى العام فى الأردن على بكرة أبيه مؤيدًا لناصر، بل إن الملك أراد أن يتدخل الأردن عسكريًا إلى جانب مصر. وكان النابلسى ومعه ذلك القومى الذى ترقى وأصبح يرأس الجيش فى مرحلة ما بعد جلوب، أبو نوار، يعلم إلى حد كبير بمدى ضعف جيش الأردن، وقد اتخذا معًا خطوات حافظت على صورة المشاركة ولكنها أبقت المملكة بعيدًا عن الحرب. وقد كانت معالجة الآثار الجانبية السياسية للسويس أكثر صعوبة. ففى الأول من نوفمبر أمر البرلمان بقطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا. وكان السبب الوحيد لعدم قطعه العلاقات مع بريطانيا هو أن إلغاء المعاهدة من جانب واحد سوف يوقع الأردن فى الإفلاس. إلا أن النابلسى قَبِل من حيث المبدأ المطالب الصادرة عن زملائه الأكثر تشددًا فى مجلس الوزراء بالعمل من أجل الاستعاضة عن الدعم البريطانى بالمساعدات العربية، ومن أجل التفاوض على إنهاء العمل بالمعاهدة الأنجلو أردنية، ومن أجل إخراج القوات العراقية "الرجعية"، التى كانت قد وصلت كتعزيزات أثناء أزمة السويس، من الأردن، ومن أجل إقامة علاقات دبلوماسية مع موسكو وبكين. وكانت تلك الخطوات مجتمعة كفيلة بقطع صلة الأردن التاريخية بالغرب.

لكن كثيرين من الممثلين الرئيسيين فى الدراما الأردنية لم يكونوا مستعدين لمثل هذا التحول الجرىء والسريع. فقد كان النابلسى وزملاؤه فى الحزب الوطنى يرغبون فى الإصلاح، إلا أنهم كانوا يخشون عواقبه. ذلك أنهم كانوا يكنون احترامًا شديدًا لنموذج الوحدة العربية المثالى، إلا أنهم كانوا أقل احترامًا لإخلاص القادة العرب. ولذلك تبنوا من الناحية العملية سياسة التعلق بأهداب السياسة

البريطانية لحين التوقيع على اتفاقية قوية مع التحالف العربى الذى يضم مصر وسوريا والسعودية (ما يسمى دول ESS) لتوفير المساعدات المناسبة التى تحل محل الدعم البريطانى. وكان أبو نوار من جانبه مهتمًا بأن يتنازل للقاهرة عن السيطرة التى تولاها حديثًا على قوات الأردن المسلحة. فما كان يريده هو منبر يمكنه منه تحقيق طموحاته السياسية المرتزقية، وليس المطمح السياسى الخاص بالوحدة العربية؛ ولذلك كان حريصًا على تقديم نفسه للراعى صاحب أعلى عرض. وبعد تلك النوبة العاطفية التى انتابت الملك حسين تأييدًا لناصر، بدأ يدرك ما يمكن أن تتعرض له الملكية الهاشمية من خطر وجودى يعقب قطع علاقات الأردن بالغرب. وبينما تبنى النابلسى تكتيكات لتأجيل إلغاء المعاهدة، اتبع حسين (وأبو نوار) سبيلاً مختلفًا؛ إذ قدما مبادرة سرية سعيًا للحصول على الرعاية الأمريكية بدلاً من البريطانية.

شهد نوفمبر من ١٩٥٦ بداية سباق لمعرفة ما إذا كانت جهود القصر المحمومة لضمان الدعم الأمريكى سوف تثمر، قبل أن يقضى الراديكاليون على ما تبقى من صلات للأردن مع الغرب، أم لا. وفى ٩ نوفمبر أبلغ أبو نوار الملحق العسكرى الأمريكى فى عمّان أنه مقابل المساعدات العسكرية والاقتصادية ذات "الحجم الكافى" سوف "يضمن" قمع شيوعيى الأردن، وحل البرلمان، وفرض الأحكام العرفية. وكان عرضه بكل تواضع هو: "سوف نتبع أنا وشعب الأردن السياسات الأمريكية". كما أعرب عن استعداده للسفر إلى واشنطن لإبرام الاتفاق بشكل شخصى مع الرئيس دوايت أيزنهاور. وفى الوقت نفسه، حذر من أنه بدون التأييد الأمريكى سوف يضطر الأردن لقبول عروض المساعدات السوفيتية التى قدمتها السفارة السوفيتية بالقاهرة.(٦) وبعد أسبوع تقريبًا تقدم الملك حسين بطلب شخصى للمساعدة الأمريكية، وأضاف أنه رغم تفضيله للدعم الغربى فإن الأردن سوف يلجأ للقاهرة وموسكو إذا دعت الحاجة.(٧)

أكملت مساعى لندن سعى الأردن للحصول على الدعم الأمريكى. ورغم رغبة المتشددين فى حكومة الأردن حث بريطانيا على التعجيل بإلغاء المعاهدة، فقد كانت الغلبة للعقلاء. وبدلاً من أن يشن المسئولون البريطانيون هجومًا على الجاحدين الأردنيين، انتهزوا فرصة رئاسة النابلسى للحكومة لمحاولة ترتيب تولى الولايات المتحدة التزامات بريطانيا تجاه الأردن وخلافة بريطانيا كراع إستراتيجى

للأردن. إلا أن أساس لندن المنطقى لم تكن له علاقة كبيرة بالإيثار أو بالارتباط الرومانسى الدائم بهاشميى عمّان؛ بل كان السعى لتقديم دعم إستراتيجى للأردن أفضل طريقة لضمان موقف النظام الهاشمى الحاكم الموالى لبريطانيا فى بغداد، وهو الهدف الحقيقى للسياسة البريطانية في ذلك الوقت. ولذلك فقد التقت إستراتيجيات بريطانيا وحسين وأبى نوار بشأن ضرورة ضمان الالتزام الأمريكى تجاه الأردن، وإن اختلفت الأسباب.

إلا أن واشنطن لم تكن مهتمة بتولى عبء لندن. وحين اتصل الملك حسين بالمسئولين الأمريكيين فى نوفمبر، كان ردهم الفورى باردًا ولا يشى بالالتزام، إذ حثوا الملك فحسب على ألا "يستجير من الرمضاء بالنار".[٨] وحين حاول وزير الخارجية البريطانى سيلوين لويد Selwyn Lloyd نفسه كسب التأييد للدعم الأمريكى للأردن، كان الرد هو الرفض القاطع. وفى العاشر من ديسمبر أبلغ لويد وزير الخارجية الأمريكى جون فوستر دلاس بصراحة شديدة أنه يعتقد أن الأردن مقضى عليه بالموت باعتباره دولة مستقلة. وسأله دلاس: "ما هو مستقبله؟" فرد عليه لويد: "لا أظن أن له مستقبلاً." وما يدعو للاستغراب أن ذهاب الأردن إلى السوفييت لم يكن يزعج مقاتلى الحرب الباردة الأمريكيين بالمرة. وأبلغ دلاس لويد أن الدولة التابعة غير المتاخمة لأرض الاتحاد السوفيتى يمكن "الاستيلاء" عليها بسهولة. بل إنه أشار إلى أنه بما أن موسكو تدرك ذلك، فإنه من غير المحتمل أن "يستثمروا مبالغ كبيرة فى المناطق التى لا يمكنهم السيطرة عليها". وكانت رسالة دلاس إلى بريطانيا واضحة، وهى أن ضخ أموال أكثر مما يجب فى الأردن سيكون إهدارًا لها. وأوضح دلاس فى وقت لاحق أن "الحقيقة المرة هى أنه لا مبرر لوجود الأردن كدولة". وكان يرى أنه من الأفضل بكثير توجيه الكرم الأمريكى إلى حيث يمكن أن يحدث فرقًا حقيقيًا فى الصراع بين الشرق والغرب.[٩]

حين رفضت واشنطن التدخل لمصلحة بريطانيا، فاز الراديكاليون بالجولة الأولى من الصراع الداخلى الأردنى. وفى ديسمبر ١٩٥٦ أُبلغ الملك حسين رسميًا أن الولايات المتحدة رفضت طلبه الخاص بالمساعدات. فى ذلك الوقت اقترح السفير الأمريكى أنه يمكن خدمة الأردن بشكل أفضل عن طريق إصلاح علاقاته المهلهلة مع بريطانيا.[١٠] ولكن كما اعترفت لندن نفسها، فقد فات الأوان إلى حد كبير بالنسبة لذلك النوع من المصالحة. وبما أنه لم يكن هناك خيار آخر، ومع

مرور الوقت، أُجبر حسين على الإذعان لترتيب تفاوض عليه النابلسي لضمان المساعدات (على الورق على الأقل) من مصر وسوريا والسعودية بدلاً من الدعم البريطاني. وقد أعرب الملك حسين في العلن عن "أسمى آيات العرفان والتقدير" لرعاته العرب. أما في السر فقد اعترف بأنه "لا خيار" له. وبعد ثلاثة أيام من التوقيع في القاهرة على ما سُميت اتفاقية التضامن العربي، طلب البريطانيون رسميًا بدء المفاوضات لإلغاء المعاهدة الأنجلو أردنية.[١١]

كان الملك حسين في نوفمبر وديسمبر من عام ١٩٥٦ ممثلاً سلبيًا إلى حد كبير في الدراما الأردنية، حيث كان ينتظر ليرى ما إذا كان الرعاة الخارجيون سيأتون لمساعدة الأردن قبل قبوله العرض المقدم من التحالف القومي العربي أم لا. وأدى هذا في الأسابيع الأولى من عام ١٩٥٧ إلى فترة كانت بمثابة الحضيض من عهده الفتي، حيث بدأت كل العناصر التي حافظت على سلامة المملكة لثلاثة عقود – الحكومة التي تدين بالولاء، والجيش القوي والمتماسك، والراعي المخلص الذي يمكن الاعتماد عليه – في الانسلال. وبتشجيع من استسلام الملك، بدأت الراديكاليون داخل مجلس الوزراء في المطالبة بالمزيد. وحين استشعر المتآمرون داخل الجيش، الذي يقوده أبو نوار بطريقة مشوشة، ضعف الملك،[١٢] بدأوا يخططون للاستيلاء على الحكم. وخوفًا من البريطانيين على انهيار الملك الوشيك، ركزوا على ترتيب أمورهم في الأردن وعلى دعم نوري السعيد في العراق. إلا أنه قبل أن يضيع كل شيء، استجمع حسين شجاعته وقدراته لوقف ما بدا كأنه انزلاق محتوم نحو الفناء. وفي تلك المرة كان مفتاح إستراتيجية حسين موجودًا في اتخاذ الإجراءات التي تشكل القرار الأمريكي بما فيه مصلحة تقديم الدعم الإستراتيجي للأردن، وليس مجرد الانتظار بشكل سلبي لاتخاذ قرار في واشنطن يحدد مصيره ومصير مملكته.

شهدت الفترة من فبراير إلى أبريل ١٩٥٧ سلسلة من المواجهات بين حسين، من ناحية، وبين حكومة النابلسي والجيش الذي يقوده أبو نوار على التوالي، من ناحية أخرى، الأمر الذي حدد الخيارات الخاصة بمستقبل النظام الحاكم تحديدًا واضحًا. وكان حسين يفوز في بعض المرات ويخسر في مرات أخرى، ولكنه أبرز ما كان يقوم به استعداده لوصل شظايا نظام حكمه ببعضها بطريقة تجعله يستحق الدعم الأمريكي.

كانت القضية التى بنى عليها حسين حجته ضد حكومة النابلسى هى موقفها المتساهل المزعوم من الشيوعية، وخاصة نبذها الصريح الواضح لمبدأ أيزنهاور. وفى رسالة مذهلة للنابلسى فى الثانى من فبراير، أعلن حسين صراحة: "نحن لا نريد لهذا البلد أن يكون مفتوحًا أمام الدعاية الشيوعية والنظريات البلشفية، ولابد أن نقاوم أى شخص يعترض على اتجاهاتنا ومعتقداتنا... ونحن نؤمن بحق هذا البلد فى أن يعيش حياة حرة."(١٣) كانت تلك هى المرة الأولى منذ إبعاد جلوب التى يُقْدِم فيها الملك على مقامرة سياسية تتعارض مع المد القومى. وقد واصل هجومه ضد الشيوعية بسلسلة من التدخلات المباشرة فى اتخاذ قرارات الحكومة، بما فى ذلك أوامر بألا تهاجم وسائل الإعلام المحلية مبدأ أيزنهاور وألا يتخذ أى إجراء بخصوص إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الشيوعية. وكما أشار السفير الأمريكى فى عمّان، فإنه رغم التحضر الظاهرى الذى حدد العلاقات بين الملك والحكومة، فقد "بدأت المعركة فى ذلك الوقت".(١٤)

حدثت المواجهة فى أوائل الربيع. فقد اتضح فى نهاية شهر مارس أن حسين تعدى على سلطة مجلس الوزراء بإرساله مبعوثًا شخصيًا إلى دمشق والقاهرة وجدة برسالة لم تدرسها الحكومة قبل ذلك. وردًا على ذلك قررت حكومة النابلسى التقدم للملك بطلبات رسمية بإقالة العديد من كبار موظفى الدولة وإقامة علاقات مع موسكو. فإذا قابل حسين هذا بالرفض، سوف تستقيل الحكومة وتلجأ إلى الشارع. أذعن حسين فى البداية وبدا الأمر وكأن النابلسى قد فاز. إلا أنه حين اقترح النابلسى قائمة جديدة بأسماء المحالين إجباريًا للتقاعد ضمت بعض رجال الملك، ثأر الملك لنفسه. إذ بعث إلى النابلسى برسائل يخيِّره فيها بين الاستقالة أو الإقالة. واستقال مجلس الوزراء وكله ثقة فى التعاطف الشعبى. ومع حشد البعثيين وغيرهم من الراديكاليين للجماهير ضده، ومع السباب المهيج لمروِّج الدعاية الإذاعى المصرى أحمد سعيد، عجز حسين عن تجميع مجلس وزراء يمكنه خلافة مجلس النابلسى ويبقى.

زادت التحديات العسكرية من حدة الاشتباكات السياسية. وظل حسين فترة طويلة جدًا على ثقة فى ولاء قادة الجيش، وخاصة فى ولاء أبى نوار، حتى حين كان واضحًا أن أبا نوار وأتباعه على رأس الجيش العربى الأردنى "المحرَّر" يشكلون خطرًا على النظام الحاكم كخطر خيانة الساسة المنتخبين. وكان حسين قد وجد عند التخطيط لعزل جلوب عام ١٩٥٦ قضية مشتركة مع مجموعة من صغار

الضباط الذين أسموا أنفسهم الضباط الأحرار. واحتاج الأمر إلى عام قبل أن يتحقق الملك من أن عملية جلوب كانت زواج مصلحة بين الملك وزملائه الذين كانت لهم مقاصد أكبر تتعلق بالمملكة نفسها.(١٥) والواقع أن الشكوك لم تتبادر إلى ذهن حسين بشأن ولاء أبى نوار وبعض من كبار أعوانه إلا بعد "العملية هاشم" في الثامن من أبريل، حين انتشرت القوات على أربعة تقاطعات أساسية تتحكم في طرق عمّان الرئيسية، مما أدى إلى محاصرة العاصمة وخنقها بالفعل. في ذلك الوقت كان أبو نوار وزملاؤه قد بدأوا التواطؤ مع أعضاء مجلس الوزراء الراديكاليين، والموالين لحزب البعث، وضباط الجيش السوريين. وقد نزع فتيل العملية هاشم – وهى على الأرجح بروفة لعمل مستقبلى قُصد بها أن تكون استعراضًا لقوة الضباط الأحرار الهواة – توسط الملك بشكل شخصى لدى قائد الفرقة الذى خارت شجاعته وانسحب. إلا أنها أعدت المسرح لأحداث الزرقا الغامضة فى الثالث عشر من أبريل، حين أجهض الملك مؤامرة غير مرتبة ترتيبًا جيدًا بدعم من قوات البدو واستعراض واضح لشجاعته الشخصية شجع الموالين له ونال من عزيمة المتمردين.(١٦)

كانت الزرقا بمثابة الضربة القاضية لمؤامرة الجيش(١٧) ضد الملك، إلا أنها لم تنه المواجهة مع القوميين ومؤيديهم الأكثر تشددًا التى ثبت أنها مشكلة أكثر تعقيدًا. وأخيرًا نجح حسين فى الخامس عشر من أبريل فى تشكيل حكومة يرأسها الفلسطينى حسين فخرى الخالدى. واضطر الملك لقبول النابلسى وزيرًا للخارجية. إلا أنه كان واضحًا للقصر بعد أقل من أسبوع أن الحكومة الجديدة لن تبقى، وأن النابلسى وزملاءه فى الحزب الاشتراكى الوطنى يفضلون التحالف مع المعارضة المتطرفة، وأن المواجهة تلوح فى الأفق. وفى الثانى والعشرين من أبريل عقد المعارضون للملك "المؤتمر القومى" فى نابلس الذى حضره ممثلون لكل الأحزاب العلمانية وحركات المعارضة فى الأردن، بما فى ذلك الحزب الاشتراكى الوطنى. ووافق المؤتمر على قرارات تدعو إلى حل حكومة الخالدى، ورفض مبدأ ايزنهاور، وطرد السفير والملحق العسكرى الأمريكيين (لدوريهما المزعومين فى النجاح الذى حققه حسين فى الزرقا)، وإقامة اتحاد فيدرالى مع سوريا ومصر؛ وهى القرارات التى لو نفذت لأنهت الوجود الوطنى المستقل للأردن. وبعد يومين استقال النابلسى، مثيرًا الإضرابات احتجاجًا فى أنحاء الضفة الغربية وفى عمّان. وفى وقت لاحق من ذلك اليوم استقال الخالدى كذلك.

حين بدا أن الجولة الثانية وشيكة، اختار حسين أن يضرب الضربة الأولى ويعلن الأحكام العرفية. واعتقد أنه لكى يفعل ذلك لابد له من ضمان الدعم الخارجى. وفى ذلك الوقت كانت المفاوضات لإلغاء المعاهدة الأنجلو أردنية قد اختتمت. وكانت الأردن لأول مرة منذ تأسيس الإمارة فى عهد عبد الله (جد حسين) يكون الأردن بلا قوة عظمى.(١٨) وفى تلك اللحظة الحرجة، لجأ الملك ابن الحادية والعشرين مرة أخرى لواشنطن. ورغم ما أبدته الولايات المتحدة من برود قبل ذلك تجاه فكرة دعم حسين، قررت واشنطن هذه المرة أخيرًا دخول الصراع نيابة عن الملك.

بعث الملك فى وقت مبكر من مساء الرابع والعشرين من أبريل برسالة إلى واشنطن، قيل إنها عن طريق أحد المعارف فى وكالة الاستخبارات المركزية. وقد أوضح فى تلك الرسالة الخطوط العامة لخططه الخاصة بفرض الأحكام العرفية وطالب بالتزام الولايات المتحدة بدعمه فى حال تدخل إسرائيل أو الاتحاد السوفيتى انتهازًا لفرصة الوضع غير المستقر. وتلقى الملك الرد بعد ثلاث ساعات من البيت الأبيض عن طريق السكرتير الصحفى بالبيت الأبيض، ثم من أيزنهاور فى المنتجع الرئاسى فى ولاية جورجيا؛ فقد اعتبر الرئيس ووزير الخارجية "استقلال الأردن وسلامة أراضيه أمرًا حيويًا". وأثناء ذلك كان دلاس قد تحدث مع السفير الإسرائيلى أبا إيبان. وكتحذير للسوفييت، كانت سفن من الأسطول السادس الأمريكى قد بدأت فى الاتجاه صوب الساحل اللبنانى، وكان ذلك بناء على طلب من الرئيس اللبنانى كميل شمعون. كما نُفِّذت خطط نشر وحدات برية وجوية من أوروبا فى تركيا أو لبنان، وطلبت الولايات المتحدة من العراق والسعودية الاستعداد لدعم الأردن عسكريًا إذا طلب الملك حسين ذلك. وفى النهاية، أولى المخططون العسكريون الأمريكيون اهتمامًا عاجلاً بالنقل الجوى للقوات المظلية إلى قواعد فى المَرْفَق وعمَّان، ولكن إعلان الملك فى الرابع والعشرين من أبريل - "أظن أن بإمكاننا معالجة الموقف بأنفسنا" - جعل تلك الخطوة غير ضرورية.(١٩)

استدعى حسين فى تلك الليلة ثلة من مؤيدى وحاشية جده القدامى إلى القصر حيث أعلن بدعم منهم (وإن كان بعد تردد) الأحكام العرفية، وفرض حظر التجول فى أنحاء جزء كبير من البلاد، ووصف "الشيوعية الدولية" بأنها أس مشاكل الأردن. وجرى بعد خمسة أيام تقوية التحالف الأردنى الأمريكى بالموافقة على

برنامج مساعدات قيمته ١٠ ملايين دولار، وهو أسرع برنامج يجـرى التفـاوض عليه فى التاريخ، وكان الهدف المعلن هو ضمان "حرية" الأردن" والحفـاظ علـى "استقراره الاقتصادى والسياسى".

هكذا ولدت العلاقة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة والأردن، حيث كانت الأخيرة واحدة من بضع دول غير أوروبية أُعلن أن "استقلالها وسلامة أراضـيها أمر حيوى" بالنسبة للمصالح الوطنية الأمريكية. والواقع أن لهذا الإعـلان أهميتـه الخاصة حيث إن الأردن لم يكن يواجه بالفعل تهديدًا خطيرًا من غزو خارجى تقوم به قوى شيوعية أو موالية للشيوعية، كما كان يتصور مبدأ أيزنهاور، وإنما خطـر الانهيار الداخلى. وبعد عامين من ذلك الإعلان، كان من الواضح أن تلك العلاقـة الإستراتيجية الوليدة أكدتها زيارة الملك حسين الأولى للولايات المتحدة. وفى ذلـك الوقت استضافه فى البيت الأبيض الرئيس أيزنهاور، الذى أعجبته "جرأة" العاهـل الشاب فى القتال من أجل عرشه، وكانت بداية تقليد جرى الحفاظ عليه فى الحرب والسلم مع كل رئيس أمريكى منذ ذلك الوقت.(٢٠)

على السطح، كانت الولايات المتحدة قد دارت دورة كاملـة، مـن رفـض طلبات حسين الملحة فى خريف ١٩٥٦ إلى دعمها الكبير والسريع لمبادرات الملك فى ربيع ١٩٥٧ فى صورة التزامات ملموسة وعلنية بالمساعدات الأمريكية. ومن المؤكد أن هذا كان يعنى أن تهوين دلاس لقدرة الأردن وعزمه على الوجـود قـد أتاح الفرصة للتعرف على مثابرة الملك وقوة إرادة الهاشميين على البقاء رغم كـل الاحتمالات. وحسبما قال دلاس، فمن المؤكد أن استثمار الولايات المتحدة لـرأس المال السياسى والمالى فى الأردن عام ١٩٥٧ والأعوام التالية قد أصـبح "قـابلا للبقاء". إلا أن ذلك لم يكن هو الحال.

كانت واشنطن الرسمية ترى أن أردن ما بعد أبريـل ١٩٥٧ ليـست لديـه فرصة للبقاء أفضل من تلك التى كانت لأردن ما قبل ١٩٥٧. فحتى بعد خطـوات حسين الشجاعة بالأصالة عن نفسه، كان دلاس لا يزال ثابتًا على موقفـه مـن أن الأردن لم يكن "دولة قابلة للبقاء"، كما قال لرئيس الوزراء الباكستانى الزائـر فـى ١٢ يوليو ١٩٥٧.(٢١) ومن الواضح أن هذا الرأى كان يشترك فيه الدبلوماسـيون العاملون فى عمّان الذين كان من الواضح أنهم – على عكس نظرائهم البريطانيين – يعتقدون أن "الموقف لا أمل فيه إلى حد كبير جدًا". وفى تقريـر يتـسم بالحـدة

اشتكى السفير البريطانى فى عمَّان من أن "[بريطانيا] والأردنيين يواجهون موقفًا قد لا يكون فيه ناصر هو من ينهى عملية إحكام قبضتنا، بل تنهيها الحكومة الأمريكية". وأشار إلى أن القائم بالأعمال الأمريكى "لم يكن يرى كيف يمكن للولايات المتحدة أو [الأمم المتحدة] أن تضمن ملَكية تعتمد على الحراب البدوية فحسب".(٢٢)

بل إن صمود حسين فى مواجهة المصاعب لم يغير الرأى الأمريكى المتشائم فيما يتعلق بمصير الأردن. وفى أعقاب الثورة العراقية فى يوليو ١٩٥٨ واغتيال المتمردين لفيصل الصغير وولى العهد عبد الله ورئيس الوزراء نورى السعيد، أعدت الولايات المتحدة العدة مرتين لإجلاء الملك حسين من الأردن ونقله إلى مكان آمن. كانت المرة الأولى فى السابع عشر من يوليو عام ١٩٥٨، حين بدا أن ثورة موالية للبعث توشك أن تندلع. وفى ذلك الوقت صدرت الأوامر إلى الأسطول السادس بإعداد طائرتين بالغطاء الجوى المناسب لإجلاء الملك حسين.(٢٣) وفى منتصف أغسطس، حين بدا مرة أخرى أن وضع الملك فى خطر، أعد الترتيبات مع الدبلوماسيين الأمريكيين والبريطانيين لنقله هو وعائلته وحاشيته بالطائرة إلى أوروبا.(٢٤)

فى النهاية لم يقع الانقلاب ولم تندلع الثورة، وبقى الملك على عرشه، واستمر النظام الحاكم. إلا أنه رغم قدرة الملك حسين على البقاء وسجله الخاص بذلك، فحقيقة الأمر أن الولايات المتحدة قررت أن تقيم سياسة الشرق الأوسط على افتراض – أو بالأحرى حكمة – زوال المملكة الهاشمية. والواقع أن السياسة الحكومية الفعلية لإدارة أيزنهاور خلال النصف الثانى من فترة الرئاسة الثانية – التى وُضعت وأُقرت ونُفذت ولكنها لم تؤكَّد بشكل علنى قط – كانت تقديم "استقلال وسلامة أراضى" الأردن الهاشمى قربانًا لكسب رضاء قوى القومية العربية الثورية.

كانت تلك السياسة أوضح ما تكون فى نوفمبر من عام ١٩٥٨. ففى ذلك الوقت – بعد ثمانية عشر شهرًا من قصم الملك لظهر خصومه فى الداخل وبعد ثلاثة أشهر من الثورة العراقية – كان من الواضح أنه لن تقع أية محاولة انقلاب عسكرى مكمل فى الأردن، وأن من الأرجح أن يبقى حسين ونظامه، رغم المتاعب المالية التى لا تنتهى والشكاوى المستمرة من الإفلاس الوشيك. إلا أنه بعد عامين

من أزمة السويس، كان الكثيرون فى واشنطن يعتقدون أن مفتاح إبعاد السوفييت عن الشرق الأوسط هو الاعتراف بالفرق بين القوميين العرب ممن على شاكلة ناصر والشيوعيين الأقحاح، حيث وجدوا أرضية مشتركة ما مع القوميين العرب كى يطلبوا منهم العون فى المعركة الكونية ضد الشيوعيين. ورغم فوز حسين فى معركته ضد الناصرية، فقد كانوا يظنون أنه مازال ضعيفًا وبالتالى قربانًا صغيرًا يشبعون به رغبة القومية العربية.

وضعت الخطوط العامة لهذه السياسة بصراحة وبرود فى توجيه مجلس الأمن القومى شديد السرية رقم 5820/1 بتاريخ الرابع من نوفمبر عام ١٩٥٨ الخاص بـ"السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأدنى" ووافق عليه أيزنهاور الذى أمر بتنفيذه "بواسطة وزارات الحكومات الأمريكية ووكالاتها التنفيذية المعنية كافة".[٢٥] وينبع الأساس المنطقى الرئيسى للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط من البيان التمهيدى المتضمن فى توجيه مجلس الأمن القومى رقم 5820/1:

> لا ينشأ أخطر تحد للمصالح الأمريكية من القومية العربية فى حد ذاتها، وإنما من تطابق الكثير من أهدافها مع الكثير من أهداف اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية.... وقد بات واضحًا وضوحًا تامًا أن الحيلولة دون المزيد من الاختراق السوفيتى للشرق الأدنى وإحراز تقدم فى حل مشاكل الشرق الأدنى، يتوقف على مدى قدرة الولايات المتحدة على العمل بشكل أوثق مع القومية العربية وتأييدها لتلك الأهداف والمطامح الخاصة بالشعب العربى، لكونها غير متعارضة مع مصالح الولايات المتحدة الأساسية.
>
> لذلك فإن ما يلى يأتى على رأس قائمة البنود العملية باعتباره " الإرشاد السياسى الأساسى":
>
> تدعم محاولة إقامة علاقة عمل فعالة مع القومية العربية مع السعى فى الوقت ذاته سعيًا بنّاءً للتأثير على الحركة وتثبيتها واحتواء حركتها نحو الخارج، والاعتراف بأن السياسة الأمريكية للتوصل إلى تسوية مع القومية العربية المتشددة التى

يرمز لها ناصر، سوف تشمل العديد من العناصر المتعارضة مع المصالح الأمريكية... فكرة الوحدة العربية.

لم توح سياسة "استرضاء" القومية العربية تلك بقلب السياسة القائمة فى أى مكان بقدر يزيد عما أوحت به فيما يتعلق بالأردن. وفيما يلى مقتطف كامل من "الإرشاد السياسى" فيما يتعلق بالأردن من توجيه مجلس الأمن القومى رقم NSC 5280/1 (إبراز بعض الأجزاء من عند المؤلف):

أ) **اعترافًا بأن الاستمرار غير المحدد للوضع السياسى الحالى فى الأردن أصبح غير واقعى من جرَّاء** التطورات الأخيرة، وبأن المحاولات التى نقوم بها لدعم استمراره قد تمثل كذلك عقبة فى سبيل إقامتنا علاقة عمل مع القومية العربية، اسعوا، فى سياق الجهود البنَّاءة التى تبذلها [الأمم المتحدة] والدول المفردة، **لإحداث التطور السلمى لوضع الأردن السياسى** والحد من الالتزام الأمريكى فى الأردن.

ب) مع الأخذ فى الاعتبار أن أى تغيير مفاجئ فى وضع الأردن سوف يُنظر إليه بصورة عامة على أنه هزيمة سياسية للغرب، كونوا مستعدين فى غضون ذلك، ولأسباب سياسية فى المقام الأول، لتقديم المساعدات الضرورية التى قد تُستخدم فى التنمية الاقتصادية، ودعم الميزانية، والمساعدات العسكرية. **ولتسعوا لنقل المسئوليات الكبيرة الخاصة بالدعم الاقتصادى إلى جيران الأردن العرب إن كان ذلك ممكنًا بحال من الأحوال.**(٢٦)

ج) ابذلوا كل ما فى وسعكم لتحاشى الصراع بين العرب وإسرائيل نتيجة للتحول المفاجئ فى وضع الأردن.

د) **شجعوا ذلك التعديل الذى يقوم به الأردن، بما فى ذلك التقسيم أو الاستيعاب أو إعادة رسم الخطوط السياسية الداخلية، حيث يبدو ذلك مرغوبًا فيه من قبل شعب الأردن، وحيث إنه سوف يسمح بتحسين العلاقات مع جيران الأردن**

العرب. ولتسعوا لضمان إذعان إسرائيل وجيران الأردن العرب لمثل هذا التعديل.

كان توجيه مجلس الأمن القومى رقم 5290/1 واضحًا بقدر ما كان ملحوظًا، حيث أقره الرئيس بشكل رسمي. فقد كان لابد للسياسة الأمريكية من السعى للقضاء على المملكة الأردنية الهاشمية، التى كان استقلالها "حيويًا" بالنسبة للمصالح الأمريكية قبل ذلك بثمانية عشر شهرًا فحسب. وكان لابد أن يصبح الأردن إما جمهورية فلسطينية أو تُدمج أراضيه فى الدول العربية المجاورة كطريقة لإزالة شوكة فى خاصرة الحركة القومية العربية ولتقوية علاقة العمل بين الحركة وواشنطن. ولم يتضمن التوجيه إشارة محددة إلى الملك حسين، إلا أنه لم يكن من المحتمل أن من كتبوه تصوروا دورًا له أو لعائلته فيما سُمى ببرود وبشكل مخفف "إعادة رسم الخطوط الداخلية" للمملكة.

كان توجيه مجلس الأمن القومى رقم 5290/1 مجرد نموذج من بين النماذج الأفظع منه من السياسة الأمريكية الخاصة باسترضاء القومية العربية التى ولدت فى عهد أيزنهاور واستمرت حتى الستينيات. إلا أن رؤيتها لمستقبل الأردن لم تتحقق قط. بل يحتفظ الأردن بنوع من العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة كما كانت متخيلة فى بيان أيزنهاور ودلاس فى ٢٤ أبريل ١٩٥٧، وهو ما رمزت له زيارات البيت الأبيض وتخصيص المساعدات العسكرية التى أشرنا إليها فى الفقرة الأولى من هذا الفصل. فكيف لنا إذن أن نفسر الأصول المزدوجة لهذه العلاقة؟ أى سياسة أمريكية كانت هى السياسة الحقيقية؛ هل هى تلك التى يعد إعلان منتجع جورجيا نموذجًا لها، أم إنها تلك التى يلخصها توجيه مجلس الأمن القومى رقم 5290/1؟ ولماذا لم تتم الموافقة على الأخيرة؟

الإجابة، إن كانت هناك إجابة، هى أن السياستين كانتا فى واقع الأمر جزءًا لا يتجزأ من السياسة الأمريكية العامة. أولاً، مادام حسين مستعدًا للقتال، فإن الولايات المتحدة ستقدم عونًا متواضعًا. وكان طرفا تلك المعادلة مهمين. فمن ناحية كان الأمريكان مبهورين بشكل واضح بجهود حسين بالأصالة عن نفسه، كما دلت على ذلك تحية أيزنهاور لـ"جرأة" حسين. وكانت تلك المساعدة الذاتية جوهر ما كان أيزنهاور يحاول تشجيعه. ومن ناحية أخرى، كان واضعو السياسات الأمريكيون يدركون الثمن القليل نسبيًا للإبقاء على الأردن. ولو عدنا بالنظر إلى

الوراء لوجدنا أنه حين أبلغ دلاس لويد أن "الاستثمارات الكبيرة" فى مناطق غير متاخمة للاتحاد السوفيتى ليس لها معنى بالنسبة لكل من واشنطن أو موسكو، فإنه كان يفكر فى أرقام أكبر بكثير من ذلك الدعم التافه ذى العدد الواحد أو العددين الصغيرين من الملايين الذى كان الأردن يحتاجه لإبعاد شبح الإفلاس. ثانيًا: وهنا يأتى دور 5290/1، حيث كانت الولايات المتحدة سترحب بنظام حاكم جديد فى عمّان بما يتوافق مع شروط 5290/1 فى حال ظهور هذا النظام الجديد. إلا أنها كانت مشغولة فى أماكن أخرى من المنطقة (وخاصة فى مصر) وبقية العالم بشكل يمنعها بالفعل من اصطناع نظام حاكم.(٢٧) وفى غياب مُحَرِّض ضخم أو أساس منطقى قوى يجبر على التغيير، كان ما يحدد السياسة الأمريكية تجاه الأردن من الناحية العملية هو ما كان أحد الثوابت منذ اللحظات التى سادها الشك فى أعقاب الثورة العراقية؛ أى إرادة البقاء المثابرة والقوية لدى الملك حسين. ويفسر هذا أكثر من أى عامل آخر عدم تحقق رؤية 5280/1 وما وقع بعد أكثر من ثلاثة عقود من أحداث بارزة.

(١) الدول الأخرى هى إسرائيل ومصر وتركيا واليونان. ومع أن المبلغ المخصص للأردن (٩ ملايين دولار فى العام المالى ١٩٩٣، ومبلغ مساو له فى عام ١٩٩٤) كان صغيرًا نسبيًا، من الناحية المطلقة أو النسبية، فمن الواضح أنه تلقى مخصصا ما مهما كان مقداره.

(٢) هناك عدد من الكتب التى تتخذ من هذا موضوعًا رئيسيا لها، بما فـى ذلـك Nasser H. Aruri, Jordan: A Study in Political Development (1921-1965) (The Hague: Nijhoff, 1972) و Mary C. Wilson, King Abdullah, Britain, and Making of Jordan (Cambridge: Cambridge University Press, 1987) و P.J. Vatikiotis, Politics and Military in Jordan: A Study of the Arab Legion, 1921-1957 (London: Cass, 1967).

(٣) انظر Uriel Dan, "The United States and the Recognition of Transjordan, 1946-1949" فى كتابه Studies in the History of Transjordan, 1920-1949: The Making of a State (Boulder: Westview Press, 1984), 93-116.

(٤) للإطلاع على تفاصيل عزل جلـوب، انظـر Robert B. Satloff, From Abdullah to Hussein (London: Oxford University Press), ch. 8. وللإطلاع على رواية جلـوب نفـسه، انظـر سـيرته الذاتيـة A Soldier with the Arabs (London: Hodder and Stoughton, 1957).

(٥) كانت العادة أن يعتمد ملوك الأردن على الفلسطينيين والسوريين النـازحين. أو المـوالين الحجازيين، أو اللاجئين الشركس فى شغل أعلى المناصب وأكثرها حساسية فى الحكومـة والجيش. أما أهل شرق الأردن – أى السكان الأصليين على الضفة الشرقية لنهـر الأردن وخاصة الحضريين منهم – فكانوا موضع القدر الأكبر من الشك وكانوا الأقـل احتمـالاً لتولى المناصب ذات السلطة. وجرى توضيح هذه النقطة بشكل جيد فى رسـالة دكتـوراه مقدمة من فيليب روبنز بعنوان "The Consolidation of Hashemite Power in Jordan, 1921-1946), University of Exeter, 1988.

(٦) British Ambassador Charles Johnson to Foreign Office (FO), November 21, 1956, Public Records Office, London, FO 371-121731/VR 1073/298 [secret] و U.S. Ambassador Lester Mallory to U.S. Department of State (DOS), November 9, 1956, National Archives and Records Administration, Washington D.C., DOS 684a.86/11-956 [top secret] فى Foreign Relations of the United States (FRUS), vol. 13 (1955-1957):59.

(٧) Mallory to DOIS, November 17, 1956 and DOS to Amman, November 18, 1956, DOS 684a/11-1756 [top secret] فى FRUS 13 (1955-1957) و Johnston to FO, November 20, 1956, FO 371.121555/VJ 1203/60.

(٨) المرجع السابق.

(٩) للاطلاع على ما دار فى اجتماع لويد ودلاس، انظر FO 371.121501/VJ 1051/262 [top secret] and Lot 62 D 181, CF 814 [secret] فى FRUS 13 (1955-1957):73-74، وانظر كذلك FO 371.121482/VJ 10345/2 [secret] و FO 371.121525/VJ 11345/7 [secret] ومذكرة اجتماع دلاس مع السفير البريطانى فى واشنطن السير روجر ماكينز فى ١٧ يناير ١٩٥٧، DOS 785.5/1-1757 [secret]. فى FRUS 13 (1955-1957):81-84.

(١٠) DOS to Amman, December 24, 1956, DOS 685.00/12-245 [top secret] و Mallory to DOS, December 27, 1956, DOS 685.00/12-2756 [top secret] فى FRUS 13 (1955-1957) و Johnson to FO, January 1, 1957, FO 371.12525/VJ 11345/VJ 11345/10a [secret].

(١١) انظر للخطبة التى ألقاها حسين فى مدح اتفاقية التضامن العربى فى ٢٣ يناير ١٩٥٧، فى وزارة الاستعلامات، المجموعة الكاملة لخطب جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم ١٩٥٢–١٩٨٥، ٣ مجلدات. (عمان: إدارة الطباعة والنشر، [١٩٨٦؟])، ١: ١٢٣–١٢٤، و Johnson to FO, January 22, 1957. FO 371.127901/VJ 1051/28-29 [secret].

(١٢) تظل العلاقات الفعلية داخل الجيش الأردنى بين أبى نوار وغيره من المتآمرين غامضة وتحيط بها الأساطير والشائعات.

(١٣) نص الرسالة الملكية فى FO 371.127989/VJ 1941/4.

(١٤) Mallory to DOS, February 13, 1957, DOS 685.00/2-1357 [secret] فى FRUS 13 (1955-1957):84-86.

(١٥) للاطلاع على وصف لتشكيل أنشطة هذا التنظيم السرى بقلم أحد كبار أعضائه، انظر شهير أبو شحوت، الجيش والسياسة فى الأردن: ذكريات حركة الضباط الأردنيين الأحرار (القبس: ١٩٨٥).

(١٦) للاطلاع على أحداث الزرقا، انظر Satloff, From Abdullah to Hussein, 166-167. وللاطلاع على رواية حسين، انظر مذكراته Uneasy Lies the Head (New York: Bernard Geis Associates, 1982).

(١٧) ليس كل المؤامرات السياسية، وإنما هذه. وكانت مراقبة ولاء الجيش هواية ملكية مهمة خلال الخمسينيات. وبحلول منتصف الستينيات، كان التحدى الرئيسى قد تغير من الولاء لقوات المملكة المسلحة إلى خطر القوات شبه العسكرية الفلسطينية والتهديد الخارجى من سوريا.

(١٨) انتهت المفاوضات بشكل ودى فى ١٣ مارس. انظر "Exchange of Notes Terminating the Treaty of Alliance of March 15, 1848. Amman, March 13, 1957," Treaty Series no. 39 (1957).

(١٩) انظر المراسلة فى FRUS 13 (1955-1957):103-109 و Joint Chiefs of Staff to Commander in Chief. U.S. Forces/Europe, April 24, 1957, National Records

and Archives Administration (NA/RA) JCS 381 EMMEA (11-19-47), sec. 57
Wilbur Crane Eveland, Ropes of Sand: America's Failure in the و [top secret]
New York Times, April 25 and و Middle East (London: Norton, 1980), 183
.May 8, 1957

(٢٠) انظر FRUS 13 (1955-1957):109.

(٢١) للإطلاع على مذكرة عن المحادثة، انظر المرجع السابق: 154-152.

(٢٢) Johnston to FO, August 12, 1958, FO 371.134009/VJ 1015/74 [secret guard]

(٢٣) Chief of Naval Operations to Commander of Chief, Sixth Fleet, July 17, 1958, no. 29527 [top secret], NA/RA JCJ 381 EMMEA (8-23-570 Section 6/Lebanon/Red File

(٢٤) انظر المرجع فى New York (Britain's United Nations mission) to FO, August 20, 1958, PREM (Prime Minister's papers) 11/2381 [secret]

(٢٥) "Note by the Executive Secretary to the National Security Council on U.S. Policy Toward the Near East," National Security Council (NSC) 5820/1, NA/RA 381 (8-23-27) S.11 R.B., submitted فى November 4, 1958 [top secret] .by James S. Lay Jr., executive secretary

(٢٦) فى نوفمبر ١٩٥٨، كان "جيران الأردن العرب" يتكونون من العراق الثورى، والجمهورية العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية.

(٢٧) كان ذلك بشكل أو بآخر نتيجة للفكرة الأساسية لكتاب ريل دان عن مواجهة حسين مع القومية العربية، وهى أن عبد الناصر كانت لديه أمور تشغله أهم من تدمير الأردن وأنه (أى ناصر) كان يخشى عبء المسئولية التى قد تنجم عن نجاحه بالفعل إن هو حاول ذلك.
انظر Uriel Dann, King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism, 1957-1967 (new York: Oxford University Pres, 1989).

الفصل التاسع

أزمة ١٩٥٧ الأمريكية السورية: سياسة كونية فى واقع إقليمى

ديفيد دابليو ليش

الأزمة السورية فى عام ١٩٥٧ (سوف أشير إليها بالأزمة الأمريكية السورية) حدث من تلك الأحداث التى يُكشف فيها بصورة كبيرة، عند العودة بالنظر إلى الوراء، عن أخطاء تطبيق منهج البحث التحليلى الكونى على الشرق الأوسط، بدلا من التقييم الجاد للديناميكيات الإقليمية فى المنطقة. والواقع أن معالم الأزمة نفسها حددتها القوى الإقليمية بنفس قدر تحديد الفاعلين الدوليين لها. لقد كانت مفارقة كبيرة، وإشارة إلى المفاهيم السياسية الخاطئة والتطبيقات السياسية الخاطئة المحيطة بمقاربة الشرق الأوسط التى تبنتها حكومة الرئيس دوايت دى أيزنهاور فى عام ١٩٥٧. والواقع أنه تم التخلى عما بدا أنه سياسة قُصد بها عزل نفوذ الرئيس المصرى جمال عبد الناصر والحد منه، أى مبدأ ايزنهاور، أثناء الأزمة السورية الأمريكية. وبذلك توصلت الولايات المتحدة إلى اتفاق مؤقت مع مصر التى كانت واشنطن تسعى للحصول على مساعدتها أثناء المراحل الأخيرة من الأزمة لإنقاذ الموقف فى سوريا. وبسبب هذه التجربة المحرجة، بدأت حكومة أيزنهاور تدرك تمامًا أن الشرق الأوسط أكثر تعقيدًا، وليس مجرد مدخل للشرق وللغرب.

الحليف الأمريكى الجديد فى الشرق الأوسط

بدأت الأزمة الأمريكية السورية رسميًا فى الثانى عشر من أغسطس عام ١٩٥٧، حين أعلنت الحكومة السورية اكتشاف محاولة من تدبير الولايات المتحدة لقلب نظام الحكم، الذى كانت حكومة أيزنهاور تعتقد أنه على وشك أن يصبح

"نقطة متقدمة" للسوفييت.[1] وفى اليوم التالى طردت الحكومة السورية ثلاثة من الدبلوماسيين الأمريكيين. وردت الولايات المتحدة على ذلك بالمثل فى الرابع عشر من أغسطس، حيث أعلنت أن السفير السورى فى واشنطن وسكرتيره الثانى شخصان غير مرغوب فيهما.

وكانت حكومة أيزنهاور فى ذروة الحرب الباردة تعتقد بشدة أن هذا الحدث يدل على نمو غير مقبول للنفوذ السوفيتى فى سوريا (بما أن القيادة فى سوريا كانت موالية بصورة عامة للبعث، فقد كان يُظن أن رئيس هيئة الأركان البعثى الجديد عفيف البزرى شيوعى، وأن سوريا والاتحاد السوفيتى قد اتفقا على توقيع اتفاقية اقتصادية واسعة المدى قبل ذلك بأسبوع)، مع احتمال حدوث تداعيات تضر الموقف الأمريكى فى الشرق الأوسط. وبينما كان اندحار السويس لا يزال فى أذهان أيزنهاور ووزير الخارجية جون فوستر دلاس، فقد حرصا على ألا يظهرا فى هيئة الجيل الثانى من الإمبرياليين، مما جعلهما يفضلان ردًا يقوده العرب لـ"تصحيح" الوضع فى سوريا، إما بالضغط الدبلوماسى أو الضغط العسكرى. ولم يكن أى منهما وشيكًا.

كانت الإدارة واثقة من الاعتماد على دعم المملكة العربية السعودية فى ترتيب رد عربى ما، حيث وُصف الملك سعود رسميًا عند زيارته لواشنطن فى وقت سابق من ذلك العام بأنه حليف للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط باعتباره موازنًا لناصر. وكان كسب تأييد سعود نتيجة غير رسمية لمبدأ أيزنهاور (المعلن فى يناير من عام ١٩٥٧ ووفق عليه فى مارس)، وهو سياسة صيغت على عجل قُصد بها ملء فراغ القوة المتصور فى الشرق الأوسط فى أعقاب ما لحق بالبريطانيين والفرنسيين من مهانة فى السويس.[2] وكان أحد أهداف مبدأ أيزنهاور هو القضاء على التحالف الذى أقامه ناصر لعزل العراق، وكان وقتها الدولة العربية الوحيدة الموالية للغرب والعضو فى حلف بغداد. ولكى تحقق واشنطن ذلك سعت إلى عزلة ناصر - الذى كان فى ذلك الوقت فى أوج شعبيته فى العالم العربى لما أحرزه من نجاح فى أزمة السويس - وإلى الحيلولة دون أية زيادة جديدة فى النفوذ السوفيتى فى الشرق الأوسط. وهكذا كان على واشنطن أن تجد زعيمًا عربيًا يمكنه منافسة ناصر فى المكانة وإقناع الدول العربية الأخرى بأن تصبح موالية للغرب، إن لم تنضم إلى حلف بغداد دون أى تحفظ. وبسبب ثروة

السعودية النفطية المتنامية ومكانتها الكبيرة فى العالم الإسلامى، اختار أيزنهاور ودلاس سعود، رغم عيوبه المفترضة، كى ينافس ناصر، وأخذا يضخمان مكانته فى المنطقة بانتظام.

إلا أن سعود كان لديه نسق الأهداف الخاص به الذى كان يرغب فى تحقيقه من خلال هذا التكريس.[٣] وكان العاهل السعودى (أو هؤلاء الذين داخل دوائر الحكم السعودية ممن يوجهونه) يرى الدعم الأمريكى على أنه سلم يرتقيه لبلوغ وضع الزعامة فى العالم العربى. غير أنه باختياره (أو باختيارهم) هذا الطريق أثار كذلك تناقضًا أساسيًا، وهو التناقض الذى أدى إلى ضعف الملك وإلى فشله فى نهاية الأمر. فلكى يتحدى سعودٌ ناصرَ، بل ويرتدى عباءته، كان عليه أن ينأى بنفسه عن سياسات واشنطن. وهو ما يرجع إلى أن ناصر كان قد وضع منذ زمن بعيد معيار الزعامة القومية العربية، وكان على كل من يدعى هذا الموقف أن ينأى بنفسه بالقدر الكافى عن الغرب. وهكذا نشأت عن ذلك سياسة خارجية سعودية ذات وجهين تدعم المصالح الأمريكية فيما يتصل باجتماع مؤتمر القوى الأربع (بين السعودية ومصر وسوريا والعراق) بالقاهرة فى عام ١٩٥٧ والأزمة الأردنية فى أبريل من عام ١٩٥٧ (ضمن أشياء أخرى)، إلا أنها تعارض سياسات حكومة واشنطن المتصلة بحق مرور السفن الإسرائيلية فى خليج العقبة (كان سعود ضد ذلك، وكانت واشنطن مؤيدة له) ونزاع واحة البوريمى (وهو ما جعل الولايات المتحدة واقعة بين الحليفين، حيث أثار النزاع بريطانيا العظمى ضد السعودية).

أصبح الملك سعود المتحدث العربى فيما يتعلق بمسألة مرور السفن الإسرائيلية فى أعقاب تخلى ناصر عن هذا الدور فى أعقاب أزمة السويس ووضع قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة فى شبه جزيرة سيناء. وكانت تلك خطوة ذكية من ناصر، لأنه استغل رغبة سعود القوية فى بناء مصداقيته القومية العربية وأخفى فى الوقت ذاته عجزه عن منع السفن الإسرائيلية من عبور الخليج بتحويل اللوم إلى سعود، وبالتالى تعزيز الصدع فى العلاقات الأمريكية السعودية الذى كان يزداد اتساعًا.

إلا أنه كان هناك من لديهم شكوك كبيرة فى عدم جدوى سعود بالنسبة للولايات المتحدة فى المجال العربى. ففى القاهرة، وعقب مؤتمر القوى الأربع، قال دبلوماسى أمريكى: "إذا لم تف الولايات المتحدة بعد هذا المؤتمر بما يظن سعود

أنها وعودها، فسيكون رد فعل الملك شديد الخطورة. فقد راهن بسمعته وشرفه على الولايات المتحدة وربما تحول تحولاً تامًا إذا شعر بأنهم خانوه."(٤) وكما قيل من قبل، كانت لدى الملك أسبابه الخاصة للتعاون مع واشنطن؛ فقد كان يريد من واشنطن أن تضغط على إسرائيل كى تنسحب من سيناء (التى احتلت أجزاء منها إبان حرب السويس)، إلى إيجاد حلول لمسألة السيادة على قناة السويس، ونزاع مرور السفن، ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وتحقيق نجاح فى أى من تلك القضايا كان سيعلى من شأن سعود فى العالم العربى بصورة كبيرة. ورغم نجاح الولايات المتحدة فى ترتيب انسحاب إسرائيلى من سيناء (فقط بعد تدخل أيزنهاور شخصيًا بخطاب أذاعه التلفزيون قُصد به الضغط على إسرائيل)، فهى لم تحقق قدرًا كبيرًا من النجاح فى غير ذلك.

أوضح كذلك ما وقع من أحداث فى المؤتمر أن سعود ظل إلى حد كبير دون ناصر، أو بشكل أدق دون شعارات ناصر الشعبية الخاصة بالقومية العربية وقدرته على إحداث المشاكل للملك داخل المملكة العربية السعودية. ورغم محاولات سعود لتعديل البيان الختامى الصادر عن اجتماع القوى الأربع، لم يذكر البيان شيئًا عن خطر الشيوعية فى الشرق الأوسط، بل إنه عكس موقف ناصر بشأن السياسة الخارجية والقضايا العربية. ولم تغب هذه الحقيقة عن مسئولى السفارة الأمريكية فى جدة الذين بدأوا يرون شقوقًا فى درع الصداقة الأمريكية السعودية وحذروا الخارجية الأمريكية فى أبريل من عام ١٩٥٧ من "أنه من الواضح أن المسألة الفلسطينية، والعقبة، والبوريمى، وبصفة عامة قضايا الصهيونية والإمبريالية، تلوح بوضوح فى التفكير السعودى ويمكن أن تؤثر بسهولة على علاقاتنا تأثيرًا شديد الخطورة".(٥) وكان البريطانيون من جانبهم فى شك كبير من الخطة الأمريكية لجعل سعود منافسًا لناصر. وكما أشار مسئول بريطانى، فإنه "ربما خُدع الأمريكيون بشأن مساحة الاتفاق الحقيقى بين سعود والسياسة الأمريكية ودرجة تأثير سعود على زملائه العرب. ولابد أن سعود يعرف أن مصر قادرة على إحداث مشاكل خطيرة له داخل بلده."(٦) ولو عدنا بالنظر إلى الوراء، سوف تبدو هذه الملاحظة صحيحة بكل المقاييس. ونتيجة لذلك فإنه فى الوقت الذى ظهرت فيه الأزمة السورية الأمريكية كانت المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة على موجتين مختلفتين إلى حد كبير فيما يتعلق بسياسة الشرق الأوسط. فقد كانت

السعودية وكذلك غيرها مما يفترض أنها دول موالية للغرب، وخاصة العراق، غير مستعدة لتولى دور القيادة ردًا على الموقف فى سوريا فى أغسطس وسبتمبر من عام ١٩٥٧. أجبر ذلك حكومة أيزنهاور على اتخاذ طريق بديل، وأكثر خطورة كما اتضح، نحو "تصحيح" الموقف فى سوريا.

الرد الأمريكى على الأزمة

شعر كل من أيزنهاور ودلاس أن سير الأحداث بسوريا فى أغسطس ١٩٥٧ "غير مقبول". وكان كلاهما يعتقد أن الولايات المتحدة "لا يمكنها قبول وجود دولة تابعة للسوفييت غير متاخمة للحدود السوفيتية تقوم وسط وضع الشرق الأوسط الدقيق بالفعل".(٧) كما كان كلاهما قلقًا من انتهاز فرصة الذعر المبدئى الذى عبَّر عنه جيران سوريا، وكان يُعتقد أنه سوف يقل إن لم تفعل الولايات المتحدة شيئًا. وكانت الإدارة الأمريكية تعرف كذلك أن أصدقاءها فى الشرق الأوسط يتطلعون إليها كى تقود المسيرة، إلا أن أيزنهاور ودلاس كانا ينظران فى الاتجاه المعاكس لإيجاد رد إقليمى على الأزمة، حيث كان يعوقهما شبح السويس وما قام به السوفييت فى المجر.

من الواضح أن الولايات المتحدة كانت تفكر تفكيرًا جادًا فى اتخاذ إجراء عسكرى مباشر ضد سوريا. وفى محادثة تليفونية مع رئيس هيئة الأركان الجنرال ناثان تويننج Nathan Twining فى الحادى والعشرين من أغسطس، قال دلاس "إننا نفكر فى إمكانية اتخاذ إجراء معتدل الشدة".(٨) وفى الحادى والعشرين من أغسطس كذلك كتب دلاس إلى وزير خارجية بريطانيا سيلوين لويد قائلاً إنه "يبدو لنا أن هناك قليلاً من الأمل الآن للتصحيح من الداخل وعلينا أن نفكر فيما يتعلق بالمزايا الظاهرية التى يعكسها اهتمامنا الشديد بالدول الإسلامية... وربما وجب علينا أن نستعد للإقدام على بعض المخاطر الجادة لتفادى المخاطر والأخطار الأكبر منها فيما بعد".(٩) وعلَّق رئيس الوزراء البريطانى هارولد ماكميلان فى السابع والعشرين من أغسطس قائلاً إن "هذه المسألة ستكون لها أهمية كبيرة. ويتعامل الأمريكيون معها بجدية، ويتحدثون عن أكثر الإجراءات شدة؛ على عكس السويس. وما لم يكن الأمر جادًا... فسيكون مضحكًا بعض الشىء".(١٠)

إلا أن الرغبة فى رد إقليمى تدعمه السعودية عُرضت بوضوح ما بعده وضوح فى رسالة من أيزنهاور إلى سعود مؤرخة فى الحادى والعشرين من أغسطس من ١٩٥٧: "تعتقد أنه من المفضل إلى حد كبير أن يكون جيران سوريا قادرين على معالجة هذه المشكلة دون الحاجة إلى أى تدخل خارجي. وفى ضوء الوضع الخاص لجلالتكم كراع للأماكن الإسلامية المقدسة، فأنا واثق من استغلال نفوذكم الكبير حتى النهاية لكى لا تتوطد مبادئ الشيوعية الملحدة فى موقع مهم من العالم الإسلامى".[١١]

قضت القيود المفروضة على استعداد سعود وقدرته على أداء هذا الدور وفهم الإدارة الأمريكية خطأً أن للملك نفوذًا فى الشرق الأوسط على أى أمل فى الرد الإقليمى. وكتب ماكميلان إلى دلاس فى الثالث والعشرين من أغسطس قائلاً: إن "النقطة المهمة هى أنه ينبغى على سائر العرب فضح ادعاءات النظام السورى الحالى بأن أفراده قوميون عرب صالحون، ويجب عليهم إدانتهم لما هم عليه، أى لكونهم شيوعيين وعملاء للشيوعيين".[١٢] وكانت المشكلة هى أن جيران سوريا لم يكونوا متفقين مع تقييم ماكميلان. بل لقد تلقى البيت الأبيض رسالتين من سعود فى الخامس والعشرين من أغسطس، تناولت إحداهما مسألة مرور السفن وتناولت الأخرى موضوع سوريا. ومع أن مضمونيهما غير معروفين، فقد وُصفتا بأنهما "صيغتا بلغة شديدة القسوة"، مما يوحى بأن سعودا كان يلقى باللوم فيما يتعلق بأحداث سوريا بشكل مباشر على الولايات المتحدة وكان يقدم للإدارة الأمريكية بديلاً خاصًا به يتصل بنزاع مرور السفن.[١٣] وردًا على ذلك، كتبت وزارة الخارجية الأمريكية لسفارتها فى جدة: "نرى أنها إشارات شديدة الإحباط تلك التى تلقيتموها نتيجة لموقف الملك تجاه التطورات فى سوريا... ومن مصلحة المملكة العربية السعودية ومصلحة كل دول الشرق الأدنى أننا حريصون على استخدام الملك لسلطته السياسية والأخلاقية فى حشد المعارضة للنظام السورى الحالى فى المنطقة ولتيسير توليد الضغوط التى تستهدف عزل سوريا والعمل فى اتجاه تحسين الموقف فى ذلك البلد."[١٤] وأكد السفير الأمريكى فى جدة كذلك للملك خطر الشيوعية والنفوذ السوفيتى فى الشرق الأوسط، فى الوقت الذى سعى فيه إلى التهوين من شأن العلاقة مع إسرائيل. ولكنه لم يتمكن من إقناع سعود.

واجه أيزنهاور مشكلتين كبيرتين تتعلقان بالتدخل العسكرى فى سوريا. أولاً: فقد أيد أثناء أزمة السويس والغزو السوفيتى للمجر مبدأ أن "القوة العسكرية لم تكن وسيلة مبررة لتسوية النزاعات".(١٥) إلا أنه كان مقتنعًا كذلك بأن سوريا فى سبيلها لأن تصبح دولة تابعة للسوفييت، وكان عازمًا على ألا يسمح لذلك بالحدوث؛ فهو لا يريد أن يتهمه أحد بـ"تضييع" أية دولة لمصلحة الشيوعية، مثلما انتقد الجمهوريون حكومة ترومان انتقادًا شديدًا لـ"تضييع" الصين. وهكذا كان على الرئيس أن يجد طريقة لعقلنة هذه المعضلة، لنفسه أولاً ثم للعالم الخارجى بعد ذلك. وقد فعل ذلك بالنظر إلى الموقف فى سوريا نظرة تختلف اختلافًا أساسيًا عن أزمة السويس. وكان يفترض أن العرب "مقتنعون" بأن سوريا جرى غزوها سرًا من خلال التسريب والتخريب، بينما كانوا يعتقدون أثناء أزمة السويس أن ناصر أحسن صنعًا فى إطار حقوقه عند تأميم شركة قناة السويس. وقرر أيزنهاور أن العمل العربى ضد سوريا "سيكون من حيث طبيعته دفاعيًا فى المقام الأول، خاصة أنهم يعتزمون الرد على عدوان متوقع، وليس شن عدوان مجرد"(*) (الخطوط مضافة من المؤلف).(١٦) ومرة أخرى عاد السؤال الصعب الخاص بكيفية التعامل مع التخريب، إلى المقدمة، وأجبرت الإدارة الأمريكية على الإجابة عنه. إلا أنه فى تلك المرة بدلاً من أن تكون الذريعة هجومًا صريحًا لدولة ضد أخرى، كانت الإدارة الأمريكية تمهد السبيل لتدخل عسكرى محتمل على أساس العدوان المتوقع. وكان كل ما تحتاج إليه الولايات المتحدة نتيجة تعسفية تفيد بأن سوريا تسيطر عليها الشيوعية الدولية.

كانت المشكلة الثانية التى تواجه أيزنهاور تدور حول حقيقة عدم وجود دولة عربية مستعدة لتولى دور القيادة فى الرد على هذه الأزمة. وكان ذلك واضحًا حين أرسل البيت الأبيض الدبلوماسى المتمرس والمحترم لوى هندرسون Loy Henderson، الذى كان وقتها نائب وكيل الوزارة للإدارة، إلى الشرق الأوسط لسبر غور حلفاء واشنطن فى المنطقة بشأن الوضع السورى. وعلى غير ما كان متوقعًا، لم يكن لديه اقتراح محدد يقدمه للمشاركين فى المؤتمر حين وصل إلى

(*) ما أشبه الليلة بالبارحة. فقد غزا بوش العراق بنفس الحجة، وهو ما أسماه الحرب الاستباقية أو الوقائية. (المترجم)

إستانبول فى ٢٤ أغسطس. والواقع أن السفير البريطانى فى تركيا وصف هندرسون بأنه "أوجز إيجازًا مخلاً خلا إلى حد ما من الأفكار".[١٧] ومن الواضح أن المشاركين فى المؤتمر كانوا يتوقعون أن يصل هندرسون ومعه اقتراح ما، ولكن شيئًا من هذا لم يحدث، وكان كل ما اتفقوا عليه هو أنه لابد من الإسراع بعمل شيء ما. واعترف ولى عهد العراق الأمير عبد الله بانعدام الثقة بينه وبين العاهل الأردنى الملك حسين. وكانت الولايات المتحدة تعول على التعاون العراقى الأردنى ضد سوريا.[١٨] وأصر الأردنيون على أهمية الدعم السعودى للموقف ككل؛ فبدونه لا يسع حسين سوى مغادرة تركيا إلى إيطاليا وأسبانيا لقضاء العطلة، وهى الخطوة التى جعلت أيزنهاور ينتهى إلى أنه "على العكس مما جعلونا نعتقده... لا يرغب [الأردن] فى الانضمام إلى أية خطوة ضد سوريا".[١٩]

كان الاختلاف فى الرأى داخل الدوائر الحاكمة العربية قائمًا كذلك بالنسبة لخطورة الوضع السورى. وكان عليهم أن يحذروا مشاعر الجماهير التى كانت متعاطفة تعاطفًا كبيرًا مع النظام السورى. ورُوى عن هندرسون أنه "صُدِم" بسبب رد الفعل السلبى للصحافة اللبنانية تجاه زيارته لبيروت، وهو رد الفعل الذى كان دون المستوى الحكومى فى معظم الدول العربية فى ذلك الوقت. ولم يتضح ذلك فى أى مكان وضوحه فى العراق؛ فقد كان لرفض الحكومة العراقية تولى قيادة الرد العربى ضد سوريا أثر قوى على إرباك خطط حكومة أيزنهاور ضد سوريا، يماثل ذلك الأثر الذى أحدثه قرار السعودية عدم إتباع خطى أمريكا؛ ذلك أنه إذا كانت الإدارة الأمريكية تعتمد على الدعم السياسى والاقتصادى السعودى، فقد كانت تعتمد كذلك على توفير العراق القوة اللازمة للترهيب أو اتخاذ إجراء مباشر ضد سوريا.

أربكت اكتشافات هندرسون البيت الأبيض. وفى إشارة إلى رحلة هندرسون إلى الشرق الأوسط، كتب الرئيس فى مذكراته أنه "بينما أشارت المعلومات المبكرة إلى احتمال اتخاذ إجراء عسكرى عراقى فورى مع امتناع تركيا عن التدخل، كانت هناك دلائل على نقض ذلك الترتيب".[٢٠] كانت الولايات المتحدة فى البداية ترغب فى قيام تركيا بدور ثانوى، وعيًا منها بحقيقة أن الكثير من العرب كانوا لا يزالون يكنون مشاعر بغض قوية للأتراك تعود جذورها إلى أيام الدولة العثمانية، إضافة إلى حقيقة أن أى عمل يقوم به عضو فى حلف شمال الأطلنطى (الناتو) قد يزيد

من حجم النزاع على المستوى الدولي باحتمال تدخل السوفييت. إلا أن حكومة تركيا، التى تشترك فى حدودها الشمالية مع الاتحاد السوفيتى، كانت شديدة القلق من احتمال وجود دولة تابعة للسوفييت فى الجنوب.

مع فشل مهمة هندرسون، عادت الحكومة الأمريكية، وخاصة جون فوستر دلاس، إلى تفكير الحرب الباردة القياسي. وأخذت منذ تلك اللحظة تنظر إلى الأزمة الأمريكية السورية على أن لها صلة بالاتحاد السوفيتى، بكل المظاهر التى تتناسب مع "عقلية ميونخ"، الأمر الذى سيكون له أثره الكبير على الأتراك. وفى رسالة إلى هارولد ماكميلان تناقش اكتشافات هندرسون، كتب دلاس ما يلى:

> ليس هناك ما يبدو على قدر كبير من الجاذبية، وسوف يكون اختيار السياسة صعبًا. ولسنا راضين الرضا الكامل عن أى من البدائل التى اقترحت حتى الآن. فهناك مخاطر ينطوى عليها الأمر وهناك رفض لها جميعًا. ومازلنا نبحث احتمالات أخرى... وأنا لا أشير إلى توصلنا إلى أية نتيجة لمصلحة تشجيع العمل الإيجابى. إلا أن لدى لوى هندرسون انطباعًا بأن الأتراك على قدر كبير من الجدية بشأن هذا الوضع، ولا أظن أن أيًا من حكومتينا ترغب فى محاولة فرض ما يمكن أن يكون ميونخ أخرى(*).[٢١]

لم تكن كيفية انتهاء دلاس إلى أنه ينبغى إعطاء الأتراك الضوء الأخضر كى يتخذوا إجراء عسكريًا ضد سوريا إن هم اختاروا القيام بذلك، وبالتالى يكون هناك تضارب مع الأساس المنطقى لرد عربى خاص، هى المسألة التى يجب تناولها الآن.[٢٢] إذ يكفى القول بأنه بعد أن فشلت الحكومة الأمريكية فى الحصول على دعم المملكة العربية السعودية والعراق، تطلعت إلى مكان آخر لـ"تصحيح" الوضع السورى. إلا أن هذه الخطوة غيرت شكل الأزمة التى انتقلت من المستوى الثنائى إلى المستوى الإقليمى، ثم من المستوى الإقليمى إلى المستوى الدولى، حيث شعر الاتحاد السوفيتى بأنه مضطر للتدخل كى يحمى دولة من المحتمل أن تكون عميلة له ويحسّن موقفه فى العالم الثالث. وعلى الفور حذر الكريملين تركيا، وحذر معها

(*) أبرم هتلر معاهدة ميونخ مع بريطانيا وفرنسا وإيطاليا فى عام ١٩٣٨، وينظر إلى هذه المعاهدة على أنها رمز للاسترضاء. (المترجم)

الولايات المتحدة ضمنيًا، بالابتعاد عن سوريا. وعلى عكس الكثير من الدراسات السابقة لهذا الحدث التى انتهت إلى أن الاتحاد السوفيتى تعمد المبالغة فى حجم الأزمة بعد أن كانت ذروتها قد مرت كى يكسب نقاط دعاية، فمن المحتمل جدًا أن موسكو أنقذت سوريا من التدخل الأجنبى. وخارج تركيا، كان الفاعلون فى المنطقة نفسها أكثر استعدادًا لإنهاء الأزمة، غير أن دلاس أصر على نوع ما من "الانتصار" على سوريا، وبالتالى على الاتحاد السوفيتى، وهو ما رفع مستوى التوتر الدولى.

سعود يأخذ بزمام المبادرة

بينما كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى غارقين فى صراع القوى الكبرى الخاص بهما، تراجعت الدبلوماسية إلى المستوى الإقليمى حين دخلت المملكة العربية السعودية الساحة. فقد رأى سعود أن الحدث فرصة مناسبة لتأكيد وجوده فى المجال العربى بالتوسط فى أزمة تتسرب ببطء. وعلى الجانب الأكثر عملية، كان يريد كذلك إنقاذ أعوانه فى سوريا وجعلهم يدورون من جديد فى الفلك السعودى بعيدًا عن نفوذ ناصر. ولم يكن بإمكان العراق القيام بذلك، لأنه كان ينظر إلى حكومته بشكل لا سبيل إلى تعديله على أنها خادمة للإمبريالية؛ بالإضافة إلى حقيقة أنها فقدت معظم "أعوانها" فى سوريا نتيجة للنفى وأحكام المحاكمات التى أعقبت كشف المؤامرة البريطانية العراقية الفاشلة Operation Straggle لقلب نظام الحكم السورى فى عام ١٩٥٦. إلا أن سعود نأى بنفسه عن واشنطن بالقدر الكافى لأداء دور الزعيم القومى العربى، كما أنه كان على خلاف تام مع البريطانيين.(٢٣) وكان المهم كذلك أنه احتفظ بنفوذ له قيمته على دول عربية أخرى، أى ما يقال عن أن السعودية كانت عنصرًا أساسيًا من عناصر الائتلاف العربى الذى كانت حكومة أيزنهاور تأمل فى تكوينها (وهو ما يعنى أنه إذا لم تؤيد سوريا ومصر جهود وساطته فسوف يلقى بثقله وراء المبادرة الأمريكية). وكما هو متوقع، بدأ النظام السورى الذى طالما وصم سعود بأنه أداة إمبريالية وخادم لأمريكا فى وقت سابق من العام، فى مدح العاهل السعودى لبعد نظره وعطفه والتزامه بالقضايا العربية. أخذت الحكومة تؤيد بصخب موقف المملكة العربية السعودية من مسألتى مرور

السفن والبوريمى وبدأت سلسلة من الزيارات الدبلوماسية المكوكية بين دمشق والرياض.

توقف سعود وهو فى طريقه لتلقى "العلاج الطبى" فى ألمانيا الغربية لمدة أربع وعشرين ساعة فى بيروت فى السابع من سبتمبر للتشاور مع المسئولين اللبنانيين، وبما يكاد يكون مؤكدًا مع المسئولين السوريين كذلك (وهو حدث محتمل إلى حد كبير فى ضوء سلسلة الأحداث المنسقة إلى حد ما التى ظهرت إلى النور بعد ذلك بفترة قصيرة). وهاهم السوريون، الذين كانوا ينظرون إلى جهود الوساطة التى قام بها سعود فى وقت سابق من ذلك العام على أنها تدخل لا مبرر له فى الشئون السورية، يرحبون الآن بهذه الزيارة. وبين عشية وضحاها تقريبًا بدأت الحكومات اللبنانية والأردنية والعراقية فى التخلى عن إدانتها السابقة لسوريا وبدأت الصياح تأييدًا للنظام السورى. وذكر السفير السعودى فى سوريا فى العاشر من سبتمبر أن بلاده "لن تدخر جهدًا لتأييد ودعم ومساعدة" سوريا إن هى تعرضت لعدوان خارجى.[٢٤] وفى الرابع والعشرين من سبتمبر نُقل عن مسئول سعودى قوله إن "المملكة العربية السعودية لن تقف مكتوفة الأيدى فى حال وقوع أى عدوان ضد سوريا".[٢٥] وكذلك قيل إن سعود بعث فى الخامس والعشرين من سبتمبر برسائل إلى ايزنهاور يحثه فيها على الصبر والتأنى فى التعامل مع الوضع السورى، وزعم وجود مبالغة فى التقارير الخاصة بالخطر السورى.[٢٦] كانت ذروة جهود سعود الدبلوماسية هى ظهوره فى مطار دمشق فى الخامس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٥٧ لـ"التشاور" مع المسئولين السوريين (ووصل رئيس الوزراء العراقى على جودت فى اليوم التالى). وقد حيت الصحف العربية فى أنحاء الشرق الأوسط، ومن بينها المصرية، جهود سعود.

هجوم ناصر المضاد

لم يكن ناصر على استعداد لقبول سير الأحداث ذلك، حيث بذل أقصى ما فى جهده لإبقاء سوريا خارج نطاق النفوذ الغربى (وكذلك الحال بالنسبة للعراق) ولوضع العناصر البعثية وعناصر الجيش الناصرية فى تراتب السلطة السورى. وهاهو الآن يتعرض لخطر "فقدان" سوريا لمصلحة المملكة العربية السعودية أو

حتى الاتحاد السوفيتي.(٢٧) وفى الحادى عشر من سبتمبر عام ١٩٥٧ كان ناصر يخطط مع المسئولين السوريين للرد على سعود. وقد التقى ناصر وقائده العام عبد الحكيم عامر ورئيس هيئة أركان القيادة المصرية السورية المشتركة حافظ إسماعيل فى القاهرة مع رئيس هيئة الأركان السورى عفيف بزرى والعقيد عبد الحميد السرّاج، الذى كان يرأس الاستخبارات السورية والسلطة الفعلية فى سوريا. وإذا عدنا بالنظر للوراء لاتضح أن خطط ذلك الاجتماع وضعت من أجل خطوة دراماتيكية لإعادة تأكيد تفوق ناصر فى العالم العربى. كما كان المقصود منه تعزيز الفصيل الموالى لناصر فى سوريا داخل الجيش وحزب البعث (من خلال بزرى والسرّاج) لوقف التقدم السعودى عبر الرئيس شكرى القوتلى ورئيس الوزراء صبرى العسلى، وكذلك النفوذ السوفيتى من خلال خالد العظم والنائب الشيوعى بكداش. وبذلك بدأ ناصر هجومًا دبلوماسيًا لا يكاد يدركه أحد فى البداية، كى لا يبدو متعارضًا مع جهود الوساطة الشعبية التى يقوم بها سعود. كما كان ناصر على وعى كبير بعلاقة العاهل السعودى بالأمريكان وربما أدرك أنه هو كذلك سوف يستفيد من وساطة سعود، ذلك أن الرئيس المصرى لم يكن يريد أن يكون فى وضع يضطر فيه للنهوض لمساعدة سوريا ضد دول عربية شقيقة، ناهيك عن تركيا أو الولايات المتحدة، أو يقوم بدور ثانوى تاركًا المجال للدولة الوحيدة القادرة بالفعل على حماية سوريا، وهى الاتحاد السوفيتى. وهكذا كان من الذكاء أن يسمح ناصر لسعود بالالتزام بالحل السلمى قبل أن يخطو هو خطوته.

كانت تلك الخطوة هى إرسال قوات إلى مدينة اللاذقية الساحلية السورية فى ١٣ أكتوبر فيما يبدو فى ظاهره دفاعًا عن سوريا ضد "العدوان" التركى (فقد كان الأتراك يحشدون قوات بشكل مطرد على طول الحدود بتشجيع من واشنطن). وجرى ذلك بينما كان سعود فى بيروت يحضر مباراة كرة قدم. ولم يمر التناقض بين سعود الذى يحضر حدثًا رياضيًا وناصر الذى يرسل الجنود المصريين لمساعدة دولة شقيقة تهددها قوات أجنبية مرور الكرام، وهو ما قصده ناصر بكل تأكيد. وهكذا أصبحت مصر بفضل حملة دعائية ضخمة الدولة العربية التى قرنت الأقوال بالأفعال وأوفت بالتزاماتها الدفاعية. ونشرت الأهرام (الصحيفة الخاضعة لسيطرة الحكومة المصرية) فى الرابع عشر من أكتوبر أن ذلك العمل أوضح أن اتفاقية الدفاع بين مصر وسوريا (أبرمت فى نوفمبر من عام ١٩٥٥) لم تكن

"مجرد حبر على ورق... إنها واقع". وحيت الصحافة السورية وصول القوات المصرية، وكثفت الإذاعة السورية فى الوقت ذاته اتهاماتها ضد تركيا بسبب ما تقوم به من "استفزازات" و"اعتداءات" على الحدود. وفى السابع عشر من أكتوبر وضعت سوريا الجيش فى حالة استنفار ووُزع السلاح على الجماعات المدنية (منظمة المقاومة الشعبية). فقد كان الأمر سيبدو أكثر غرابة عما هو عليه بالفعل لو كانت القوات السورية فى حالة عدم استعداد فى نفس اللحظة التى يُفترض فيها أن القوات المصرية تساعد سوريا على مواجهة الخطر الوشيك الصادر عن تركيا. وكان الاتحاد السوفيتى قد حذر تركيا والولايات المتحدة تحذيرًا صريحًا من القيام بأى عمل ضد سوريا، وبذلك كان ناصر إلى حد ما يعمل تحت مظلة دفاع سوفيتية. ولكن كون تلك الخطوة سياسية أكثر منها عسكرية هو ما تؤكده حقيقة أن ألفى جندى مصرى فقط وصلوا إلى اللاذقية، وهو عدد لا يتناسب إلى حد كبير مع المهمة المفترضة. فالواقع أن ناصر قَلَب الطاولة على سعود وحقق انتصارًا دعائيًا ضخمًا.

بالإضافة إلى صرف الانتباه عن سعود واستعادة المبادرة الدبلوماسية فى العالم العربى، كانت لدى ناصر أسباب أخرى لإرسال القوات المصرية إلى سوريا فى ذلك الوقت على وجه التحديد. فمع وجود القوات المصرية على الأرض فى سوريا، كان ناصر فى وضع يمكنه من استعادة نفوذه فى البلاد، والتحكم فى العملية السياسية، وحماية أعوانه فى حزب البعث والجيش. كما أن ذلك منع تقدم بزرى داخل هيكل السلطة السورى بواسطة القيادة المشتركة (قيل إن ناصر لم يكن يثق فى بزرى وكان يشارك الولايات المتحدة الرأى فى أنه شيوعى).[٢٨] وكان المقصود من تلك الخطوة كذلك تعزيز الدعم لأكرم الحورانى الذى كان سيدخل الانتخابات فى الرابع عشر من أكتوبر عام ١٩٥٧ رئيسًا لمجلس النواب ضد نظيم القدسى الذى كان يشغل ذلك المنصب، وكان عضوًا بارزًا فى الحزب الشعبى الموالى للعراق. إذ كان ناصر يفضل أن يفوز الحورانى فى الانتخابات، وكان مقصودًا بنزول القوات المصرية تعزيز فرصه فى الفوز. وفى ضوء حقيقة فوز الحورانى بفارق ضئيل، فقد كانت مساعدة ناصر التى جاءت فى وقتها عاملاً حاسمًا فى تحديد النتيجة. وكان مهمًا بالنسبة لناصر أن يجعل الحورانى فى منصب رئيس مجلس النواب لأنه بحكم منصبه نائب لرئيس الجمهورية السورية، وفى حال مرض الرئيس أو غيابه يتولى رئيس مجلس النواب وظائفه.[٢٩] وبما أن القوتلى

كان فى السبعينيات من عمره وكثيرًا ما كان المرض يصيبه (بالمعنى الحقيقى أو الدبلوماسى)، فقد اكتسب ذلك المنصب أهمية إضافية. وكان الحورانى، بصفته أحد زعماء حزب البعث والشخصية الأساسية من حيث صلته بالجيش، فقد أصبح بصورة كبيرة الشخصية رقم اثنين فى سوريا، وبذلك كان أبرز المرشحين لانتخابات الرئاسة التالية. وبهذه الطريقة يمكن لناصر ومؤيديه السوريين الاستمرار فى الحيلولة دون تحقيق "المليونير السورى" خالد العظم لطموح عمره.

كما جاء من قبل، كان عبد الناصر يعتزم تأمين وضع حزب البعث فى سوريا. وبهذه الطريقة يمكنه تحسين قدرة البعثيين على التصدى للنفوذ السوفيتى المتزايد فى سوريا والقضاء عليه وتقوية صلة البلاد بمصر. وتؤيد حقيقة تحرك القوات المصرية الفورى إلى داخل البلاد فى اتجاه حلب هذا الزعم. وكان ناصر والحلفاء البعثيون يعتقدون أن بإمكانهم خدمة قضيتهم فى الانتخابات المقرر إجراؤها عما قريب فى حلب، عن طريق تمثيل عملية "إنقاذ" درامية، مع إمكانية تغيير رأى معظم الحلبيين فى مصر، مما يوفر أصواتًا أكثر للمرشحين البعثيين. وليس مستغربًا أن المصريين والبعثيين بالغوا فى حجم التهديد التركى، حيث أعطوا الكثير من الوقت على الهواء لصيحة المعركة التركية المزعومة "هيا إلى حلب!" وكان من الواضح أن ناصر والبعثيين وكذلك المحافظين معنيون بما يحرزه الشيوعيون من تقدم فى سوريا (وخاصة فى شمال سوريا، بما فى ذلك حلب) وما يصاحب ذلك من تزايد فى النفوذ السوفيتى.[٣٠] وكان حزب البعث قد تحالف مع الشيوعيين لمحاربة الإمبريالية والسياسيين السوريين من الحرس القديم. وحين نجحوا فى مسعاهم، حيث تجمع قدر أكبر نسبيًا من القوة لدى الشيوعيين مع تعزيز العلاقات مع الاتحاد السوفيتى أثناء الأزمة، قرر البعثيون الانفصال بشكل غير رسمى عن الشيوعيين والاستفادة من استعداد ناصر للحيلولة دون خضوع سوريا لنفوذ الكريملين. إلا أن كل تلك المناورات كان لابد منها، حيث رضخ العسلى للضغوط من كل الجوانب، وأجّل الانتخابات إلى أجل غير مسمى، وبذلك أعطى المزيد من الوقت للبعثيين كى يحددوا الطريقة التى يمنعون بها حلفاءهم السابقين من التقدم عليهم. لقد أعاد إنزال القوات المصرية ناصر إلى الصدارة فى سوريا، وهو ما جعل سيطرة البعثيين واتحادهم مع مصر مقبولاً لدى كثيرين وحتميًا فى رأى الجميع.

كان إنزال القوات المصرية فى اللاذقية مفاجئًا كل المفاجأة لسعود. وشعورًا منه بالضياع، لم يسعه إلا أن يعرض وضع قواته المسلحة تحت أمر سوريا، إلا أن مبادرة ناصر غطت على ذلك تمامًا وكان واضحًا للجميع أن ناصر فى ذلك الوقت هو من يفرض سرعة اللعبة الدبلوماسية الإقليمية واتجاهها. وجاء الدليل على ذلك فى السادس عشر من أكتوبر عام ١٩٥٧ حين أبلغ الملك حسين سفراء تركيا والولايات المتحدة وبريطانيا أن الأردن سوف يدعم سوريا الدعم الكامل فى حال وقوع هجوم، وأنه لابد من الحفاظ على استقلال سوريا. كما أعلن العراق من جديد تأييده لسوريا. بل إنه حتى الحكومة اللبنانية أكدت مرارًا للمسئولين السوريين تقديمها المساعدة فى حال وقوع هجوم.(٣١)

ركزت كذلك المعلومات التى جرى نشرها من القاهرة فى ذلك الوقت على الربط بين إسرائيل وتركيا (بدعم أمريكى) ومؤامرة مزعومة ضد سوريا، حيث أشارت التقارير إلى أن رئيس هيئة أركان جيش الدفاع الإسرائيلى موشى ديان زار تركيا لمناقشة تلك الخطط. ولم يصور ناصر مصر كمنقذ لسوريا والعروبة فى مواجهة تركيا و"الإمبرياليين" فحسب، بل كذلك فى مواجهة العدو العام رقم واحد، وهو إسرائيل، مما أجبر سائر الدول العربية على أن تحذو حذوه. كما زار وفد تركى المملكة العربية السعودية فى الرابع والعشرين من أكتوبر كجزء من تأييد تركيا لوساطة سعود. إلا أن ذلك كان له أثر سلبى على صورة الملك فى العالم العربى، حيث كان يتفاوض بنفسه مع الدولة التى صورتها مصر على أنها معتدية وأداة إمبريالية. وكانت هناك قيود كثيرة على مناورات سعود الدبلوماسية؛ فهو لم يفصل نفسه تمامًا عن الولايات المتحدة، ولم يكن ذلك بإمكانه، ولذلك بدت جهوده بطيئة ومتثاقلة، وخاصة عند مقارنتها بأعمال ناصر اعتبارًا من الثالث عشر من أكتوبر. وكان على الملك أن يكون شديد الحذر للحفاظ على التوازن بين القوى القومية العربية، من ناحية، والغرب والعناصر الموالية للغرب فى العالم العربى، من ناحية أخرى. إلا أن ناصر لم يكن يعانى من هذا القيد، مما أتاح له اتخاذ خطوة جريئة وحاسمة بإرسال قواته إلى سوريا. كما أنه كانت لدى ناصر القدرة العسكرية لأن يفعل ذلك، فى حين لم تتوافر تلك القدرة لسعود، وكان الدور الوحيد الذى يمكن للملك أن يقوم به هو دور الوسيط. وكانت غلطة سعود القاتلة هى أنه لم يكن ليحقق أهدافه إلا على حساب ناصر. واضطر ذلك ناصر للرد على التحدى

بطريقة لم يمكن لسعود الرد بها، ورغم كل النوايا والأغراض كانت "الحرب الباردة العربية" قد بدأت بالفعل.

أهي تسوية مؤقتة بين مصر وأمريكا ؟

أظهرت الأزمة الأمريكية السورية في مناسبات عديدة كيف أن الأهداف المتشابهة تخلق في بعض الأحيان رفاقاً يتسمون بالغرابة. فقد كانت مصر والولايات المتحدة شديدتي الاهتمام بالحيلولة دون تحول سوريا إلى دولة شيوعية ودون دورانها في فلك الروس. والواقع أن أحد المقربين من ناصر أبلغ المسئولين الأمريكيين في الحادي عشر من ديسمبر عام ١٩٥٧ أن الرئيس المصري:

> بحث المعلومات الحديثة التي قدمناها نحن [الولايات المتحدة] له وهو مقتنع الآن بأن بزري شيوعي وأنه لابد من عمل شيء ما في هذا الشأن... وهو [ناصر] يطلب منا فقط رفع أيدينا عن سوريا لفترة أقصاها ثلاثة أشهر وخاصة أننا لا نفعل شيئًا له أثر غير مقصود يجعل من بزري و[النائب الشيوعي] بكداش و[الموالي للسوفييت] خالد العظم أبطالاً.[٣٢]

أشار المسئول المصري إلى أن هناك "طرقًا عديدة للتصدي للمشكلة السورية"، ولكن "الدولة الوحيدة التي لديها القدرة على القيام بذلك بأقل قدر ممكن من التداعيات هي مصر. ومن بين الدول المعنية بالوضع السوري نجد أن الولايات المتحدة ومصر هما صاحبتا أكبر مصلحة في ضمان أن البلاد بها حكومة مستقرة معادية للشيوعية."[٣٣] وفي العاشر من ديسمبر أجرى السفير الأمريكي في مصر ريموند هير Raymond Hare مقابلة مع على صبري، وهو أحد أعضاء الدائرة الداخلية لمجلس قيادة الثورة (المجموعة الحاكمة في مصر)، أعلن فيها على صبري أن مصر لديها أسباب أكثر مما لدى الولايات المتحدة للقلق فيما يتعلق باحتمال أن تنحو القومية العربية منحى يساريًا أكثر مما يجب، حيث إن مصر "عليها أن تعيش في المنطقة ولا يمكنها الهروب من النتائج".[٣٤] وردت وزارة الخارجية على ذلك بإعلانها "إننا نأمل في تحاشي إعاقة أية جهود مصرية لإحداث تحول ونُقَدِّر على وجه الخصوص الاعتبارات [المتعلقة] ببزري وبكداش والعظم".[٣٥]

كانت الشهور الثلاثة التى طلبها ناصر تزيد شهرًا عما كان بحاجة إليه بالفعل. فقد انتهت المغازلة التى طال أمدها بشأن الوحدة بين مصر وسوريا فى الأول من فبراير ١٩٥٨ مما أسفر عن الجمهورية العربية المتحدة. وقد تم الحل الإقليمى للمشكلة السورية الذى كان أيزنهاور ودلاس يرغبانه بشدة، وإن كان مصدر الحل غير متوقع. وكانت حسابات إدارة أيزنهاور أنه إذا لم يمكنها إبعاد السوفييت عن سوريا، فإنها قد تسند كذلك هذا العمل لشخص يمكنه القيام به. وكانت الولايات المتحدة قد جربت كل شىء تقريبًا بخلاف إلزام القوات الأمريكية بمنع سوريا من أن تصبح قاعدة سوفيتية فى الشرق الأوسط. ولجأ دلاس إلى سياسة "الاحتواء"، كى يمنع "الفيروس" من الانطلاق من سوريا. وكان ناصر قد نجح فى إبعاد السوفييت عن مصر؛ وربما كانت مكانته وقوته داخل العالم العربى كافية لأن تفعل الشىء نفسه فى سوريا.

لم يحدث التقارب المصرى الأمريكى بين عشية وضحاها، وكان، من المنظور الأمريكى على الأقل، وليد الحاجة وليس عن علم مسبق بما ستؤول إليه الأحداث. وقد كانت هناك علامات تدل أثناء الأزمة على أن مصالح البلدين المتوافقة بشأن سوريا قد ينتج عنها نوع ما من علاقة العمل. وفى أوائل أكتوبر أعلنت الخارجية الأمريكية عن رغبتها فى إقامة علاقات مع مصر. واتسم رد فعل الصحافة والإذاعة المصرية بتأييد ذلك ورحب بصورة عامة بالصداقة الأمريكية. وذكر مقال نشرته صحيفة "الأهرام" فى الثانى عشر من أكتوبر أن مصر "حريصة على أن تكون لها علاقات طيبة مع الولايات المتحدة وغيرها من الدول". وفى اليوم التالى جاء فى صحيفة "الجمهورية" "نحن نعادى من يعادينا ونسالم من يسالمنا".

كان ذلك التعاون الوليد باديًا بوضوح قبل ذلك فى مناقشات الأمم المتحدة بشأن الوضع السورى. فقد أبلغ مندوب مصر فى المنظمة الدولية محمود فوزى السكرتير العام للأمم المتحدة داج همرشولد Dag Hammarskjöld بكل وضوح أن المصريين يبذلون ما فى وسعهم لمنع سوريا من التقدم بشكواها للجمعية العامة للأمم المتحدة، بما فى ذلك إثناؤها عن الإصرار على إرسال لجنة تقصى إلى الحدود التركية.[٣٦] فقد شعروا أن المناقشات لن تقتصر على البند السورى التركى الضيق نسبيًا، بل ستمتد لتشمل قضايا أكثر اتساعًا فى الشرق الأوسط قد تضع

عبد الناصر في بعض المواقف الدبلوماسية المزعجة إلى حد ما، وخاصة على الجبهة العربية الإسرائيلية. كما أبلغ فوزى السكرتير العام أنه يشعر "بمرارة" بشأن الطريقة التي يجبر بها السوفييت السوريين على التصرف بها في الأمم المتحدة.(٣٧) والواقع أنه يبدو أن التوجيه السوفيتي للتصرفات السورية في الأمم المتحدة فتح أعين الوفدين الأمريكي والمصري على إمكانية التعاون المحدود.

أصبحت هناك رغبة أكبر في التعاون مع مصر، من وجهة نظر حكومة أيزنهاور، بعد فشل وساطة سعود واستعادة ناصر لمكانته البارزة في العالم العربي بعد إنزال القوات المصرية في اللاذقية في الثالث عشر من أكتوبر. ونجد الأدلة التي تشير إلى ذلك في تسجيل ملخص لمحادثات المسئولين الأمريكيين مع فوزى. يقول أحد الأدلة:

> أبلغنا فوزى أننا نرى أن بيانه... كان منضبطًا وأننا نقدر النبرة التي استخدمها فيه. كما قلنا إننا نعتقد أن الأهداف التي حددت لنا الخطوط العريضة لمعالجة هذا البند [الشكوى السورية في الأمم المتحدة]... تشترك فيها الولايات المتحدة. وقال فوزى إن مصر تشارك الولايات المتحدة الرغبة في أن ترى في الشرق الأوسط دولاً مسالمة وبنّاءة ومستقلة ومتحررة من التدخل الخارجي أيًا ما كان نوعه.... وقال فوزى إنه يقدر مبادرتنا ومقاربتنا التي تمثل حسبما يعنيه صفحة جديدة نبدؤها.(٣٨)

بدأت حكومة أيزنهاور تدرك ما يعرفه المصريون بالفعل، وهو أن المصريين هم وحدهم القادرون على منع تزايد النفوذ السوفيتي في سوريا. وقد أقنع ما قام به فوزى في الأمم المتحدة (وإشارات أخرى صادرة من القاهرة) دلاس بصدق رغبة ناصر في "إنقاذ" سوريا. وبعد أن استنفد دلاس كل السبل المعقولة الأخرى، لم يعد له خيار.

اعترافًا بالتوازن السياسي الجديد في الشرق الأوسط، ذكرت "الأهرام" في السادس من نوفمبر عام ١٩٥٧ أن الاتحاد السوفيتي قد " يكون في سبيله لغزو الفضاء. إلا أن أمريكا يمكنها بالتأكيد غزو قلوب الناس". ولكن ما فعله ناصر هو

أنه استبدل صداعًا بصداع غيره بقبوله المتردد للوحدة مع سوريا. وكان معظم السوريين يرون أن الوحدة مع مصر خطوة ضرورية لتحاشى المزيد من الاضطراب الداخلى والتدخل الخارجي. ولكن ذلك كان بالنسبة لمصر كارثة سياسية أسهمت مباشرة فى تزايد توتر الحرب الباردة العربية وهيأت لاندلاع حرب ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل. ومن المؤكد أن فطنة ناصر الدبلوماسية فى هذه القصة على وجه التحديد مكنته من تحقيق أهدافه المباشرة، كما أسهمت فى مستوى من المسئولية والشعبية أمضى ناصر بقية فترته فى السلطة وهو يحاول بلوغه؛ ولكنه لم يبلغه قط البلوغ الكامل.

خاتمة

فى ظل الأمر الواقع الذى خلقه ناصر، وعدم وجود أى بديل، استمر سعود فى سعيه لتحقيق سياسة الوساطة الخاصة به، إلا أن الشعور بآثارها كان أقوى فى الأمم المتحدة منه فى الشرق الأوسط. وبعد أن سُدَّت السبل فى وجه إدارة أيزنهاور على المستوى المحلى نتيجة لكشف محاولة الانقلاب فى سوريا، وعلى المستوى الإقليمى نتيجة لأعمال سعود وناصر، إلى جانب غيرهما، وعلى المستوى الدولى نتيجة للتهديدات الصادرة عن الكريملين، اختارت السعى لتحقيق "النصر" فى الأمم المتحدة. إلا أن الولايات المتحدة أحيت بذلك على المستوى العالمى دون قصد ما كانت أزمة فى سبيلها لأن تتلاشى فى منتصف أكتوبر. والواقع أن عرض سعود الرسمى للوساطة فى الأزمة التركية السورية (كما كانت تسمى فى ذلك الوقت) كان له أثره فى الحد من التوترات فى الأمم المتحدة، حيث بدأت الوفود العربية الأخرى فى دعم جهوده. وفى الثانى والعشرين من أكتوبر عام ١٩٥٧ علق السكرتير العام للأمم المتحدة رسميًا المناقشات الخاصة بالنزاع السورى التركى انتظارًا لما تسفر عنه وساطة سعود. ولكنها لم تسفر عن شىء على الإطلاق، حيث رفضت سوريا تدخله بأدب، إلا أنها كانت بمثابة وقفة لالتقاط الأنفاس فى الأمم المتحدة أتاحت للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى إعادة تقييم مواقفهما والاتفاق بشكل منفصل على مجرد السماح للأزمة بالتلاشى.[٣٩] وأدرك السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى نيكيتا خروشوف الموقف المتعذر الدفاع

عنه فى الأمم المتحدة فى أعقاب جهود سعود. وقد تحقق هدفه الخاص بالحيلولة دون تدخل الأمريكان والأتراك فى سوريا، مع ما صاحب ذلك من ارتفاع فى مكانة السوفييت فى العالم العربى وزيادة للنفوذ السوفيتى فى سوريا. وحان الوقت لإنهاء الأزمة قبل أن يخسر السوفييت فى الأمم المتحدة الكثير مما كسبوه فى الشرق الأوسط. وإدراكًا من خروشوف لذلك، فقد ظهر على غير ما هو متوقع فى حفل استقبال بالسفارة التركية فى موسكو يوم التاسع والعشرين من أكتوبر، لينهى الأزمة الأمريكية السورية بطريقة غير رسمية.

كان الفاعلون الإقليميون قد فرضوا إلى حد كبير السرعة التى تتقدم بها هذه الأزمة وحجمها، بينما بدأت القوى الكونية، وخاصة الولايات المتحدة، السياسات بطريقة رجعية لم تؤد إلا إلى تصاعد التوترات إلى مستويات أعلى وأشد خطورة. وكان مبدأ أيزنهاور يعنى التطبيق الكونى للسياسة الخارجية على الشرق الأوسط، مع التركيز على الخطر السوفيتى، وهو الشيء الذى كان معظم العرب يظنون أنه غير منطقى على الإطلاق، آخذين فى الاعتبار حقيقة أن من هاجم مصر هو بريطانيا وإسرائيل فحسب، وليس الكتلة السوفيتية أو القوى الشيوعية. وعن طريق البقاء فى هذا الموقف التحليلى واللجوء إليه باستمرار، فشل واضعو السياسة الأمريكيون فى تقدير أجندات الفاعلين الإقليميين الذين لم يكن لهم فى حالات كثيرة أية علاقة بالصراع بين الشرق والغرب، غير أنهم كانوا يحددون معالم ديناميكيات الشرق الأوسط السياسية.

فى إيران، نجحت حكومة أيزنهاور فى إضعاف الحركة الوطنية التى حُكِم عليها بأنها عرضة لأن يستولى عليها الشيوعيون. إلا أن هذا لم يحل دون تحرر الإيرانيين من وهم الولايات المتحدة، والشعور بالغضب تجاهها فى نهاية الأمر، لخيانتها ما أعلنته من مبادئ خاصة بالديمقراطية وتقرير المصير، وهو العداء الذى تدفق فى عام ١٩٧٩ مضافًا إلى حقد ستة وعشرين عامًا من القمع. وفى سوريا لم تتمكن الولايات المتحدة من منع ظهور القوى القومية العربية اليسارية، ومن المفارقة أنها وجدت نفسها تعتمد فى نهاية الأمر، وبشكل غير مباشر من خلال تماسك ناصر، على الحركة القومية فى منع الاتحاد السوفيتى من توسيع موقعه فى الشرق الأوسط. ورغم ذلك خُلق العداء الذى ولّده الإحساس بالظلم الإمبريالى، مما أعاق تقدم العلاقات الأمريكية السورية لما يزيد عن جيل. وأجبرت الظروف التى

أحاطت بسوريا أثناء تلك الفترة المضطربة قادتها على التفكير من ناحيـــة البقـــاء وليس التنمية القومية، الأمر الذى فرض اختيارات وخيارات دفعت بها بشكل حتمى إلى درب سار فيه الكثير من دول العالم الثالث الأخرى التى وقعت بين فكى رحى الحرب الباردة؛ حيث النمو الاقتصادى المعاق، والــصراع والعــداء الإقليميــين، ومواجهة القوى الكبرى.

(١) للاطلاع على بحث مفصل لهذا الموضوع والأحداث التى أدت إليــه، انظــر David W. Lesch, Syria and the United States: Eisenhower's Cold War in the Middle East (Boulder: Westview Press, 1992).

(٢) كان مبدأ أيزنهاور يقدم فى المقام الأول المساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية لدول الشرق الأوسط التى تطلبها لمقاومة تقدم الدول الأخرى التى تعد فى رأى الإدارة الأمريكية الرسمى خاضعة لسيطرة "الشيوعية الدولية".

(٣) للاطلاع على علاقة سعود بالولايات المتحدة ودوره فى الأزمة الأمريكية السورية، انظــر David W, Lesch, "The Role of Saudi Arabia in the 1957 American-Syrian Crisis," Middle East Policy 1, no. 3, 1992.

(٤) Foreign Reports, letter to John Foster Dulles from Harry Kern, February 28, 1957, John Foster Dulles Papers, Box 118, John Foster Dulles Collection, Seeley G. Mudd Library, Princeton University, Princeton, N.J.

(٥) برقية من السفارة فى المملكة العربية السعودية إلى وزارة الخارجية فى ١١ أبريل ١٩٥٧ Foreign Relations of the United States, vol. 8 (1955-1957) (FRUS), at 492

(٦) British Foreign Office (FO) Report, "Middle East: The Nature of the Threat and Means of Countering It" (استعدادًا لمؤتمر برمودا مع الولايــات المتحــدة فــى مارس ١٩٥٧) March 8, 1957, FO 371/127755, Public Record Office. London (PRO)، وتقارير وزارة الخارجية البريطانية استعدادًا للمحادثات الأنجلــو أمريكيـــة فـــى الفترة من ١٢ إلى ١٤ يونيـــو، Measures to Ensure Continued Access to Middle East Petroleum Resources," FO 371/127756, PRO و "Saudi Arabia and Buraimi and Their Relations to Kuwait," FO 371/127756, PRO.

(٧) مذكرة محادثة بوزارة الخارجية بواشنطن العاصمة فى ١٩ أغسطس ١٩٥٧ الساعة ٣,٤٥ مساءً، FRUS 8 (1955-1957): 340-341 .

(٨) مكالمة تليفونية لدلاس مع الجنرال توينج فى ٢١ أغسطس ١٩٥٧، John Foster Dulles Papers, Telephone Calls Series, Box 7, Dwight D. Eisenhower Library, Abilene, Kans. (DDEL).

(٩) من دلاس إلى سيلوين لويد فـــى ٢١ أغــسطس ١٩٥٧، Ann Whitman File, Dulles-Herter Series, Box 7, DDEL.

(١٠) Harold Macmillan, Riding the Storm. 1956-1959 (New York: Harper and Row, 1971). Pp. 279-280 .

(١١) من أيزنهاور إلـــى الملــك ســعود، فـــى ٢١ أغــسطس ١٩٥٧، Ann Whitman File, International Series, Box 42, DDEL.

(١٢) British Foreign Office, August 23, 1957, FO 371/128224, PRO وكـــذلك Macmillan, Riding the Storm, 279.

(١٣) مذكرة لحديث مع الرئيس بالبيت الأبيض بواشنطن العاصمة فـــي ٢٨ أغـــسطس ١٩٥٧، FRUS 8 (1955-1957): 659-660.

(١٤) برقية من وزارة الخارجية إلى السفارة بالمملكة العربية السعودية فى ٢٧ أغسطس ١٩٥٧، FRUS 8 (1955-1957): 500-5-2.

(١٥) Dwight D. Eisenhower, Waging Peace, 1956-1961(Garden City, N.Y.: Doubleday, 1965), p. 198 .

(١٦) المرجع السابق.

(١٧) القنصلية البريطانية فى استانبول فى ٢٥ أغسطس ١٩٥٧، FO 371/128224, PRO.

(١٨) كما أوضح مسئول أمريكى، كان اختراق سوريا عبر الأردن أيسر بكثير علـــى القـــوات العراقية من عبور المساحة الصحراوية الشاسعة الخالية من الطرق مباشرة عبر الحـــدود السورية العراقية. مذكرة محادثة بين الرئيس ووزير الخارجية، البيت الأبيض بواشـــنطن العاصمة، فى ٢ سبتمبر ١٩٥٧، FRUS 8 (1955-1957): 669-670.

(١٩) السفارة البريطانية فـــي عمـــان، فـــي ٢٨ أغـــسطس ١٩٥٧، FO 371/128225, PRO و Eisenhower, Waging Peace, 200-201.

(٢٠) Eisenhower, Waging Peace, 200.

(٢١) رسالة من وزير الخارجية دلاس إلى رئيس الوزراء البريطانى ماكميلان فـــي ٥ ســـبتمبر ١٩٥٧، FRUS 8 (1955-1957): 681-682 .

(٢٢) للاطلاع على تحليل مفصل لهذا التحول فـــي الـــسياسة، انظـــر Lesch, Syria and the United States. ليست هناك وثائق تعد بمثابة "دليل دامغ" علـــى أن الولايـــات المتحـــدة أعطت الأتراك "الضوء الأخضر"، أو كانت تعد لإعطائهم إياه، إلا أن هناك ما يكفى مـــن الأدلة المفصلة وكذلك التأكيدات التى حصل عليها من الفاعلين الذين شاركوا مشاركة وثيقة فى العملية فى ذلك الوقت (ويرغبون فى عدم ذكر أسمائهم)، مما يجعلنـــي مقتنعًـــا بـــأن حكومة أيزنهاور فعلت ذلك وبأن التهديدات السوفيتية ضد تركيا هى وحدها التـــى حالـــت دون وقوع ما كان يمكن أن يصبح موقفا شديد الخطورة. وللاطلاع على إحـــدى الوثـــائق الكاشفة إلى حد كبير عن الموضوع، انظر Telegram from the Department of State to the Embassy in Turkey, September 10, 1957, FRUS 8 (1955-1957): 691-693.

(٢٣) فى السادس من أكتوبر ١٩٥٧ أنكرت الحكومة السعودية رسميًا قبولها لمبـــدأ أيزنهـــاور، على عكس ما اعتبر أمرًا مسلمًا به فى الدوائر الدبلوماسية منذ زيارة سعود لواشنطن فـــي شهر فبراير، على الرغم من أن الملك لم يعلن قط تمسك بلاده به.

(٢٤) Foreign Broadcast Information Service (FBIS), September 11, 1957, A2.

(٢٥) BBIS, September 16, 1957, A1.

(٢٦) New York Times, September 15, 1957

(٢٧) إذا كانت سوريا قد "ضاعت" لمصلحة السعودية، فمن المحتمل أن العناصر الموالية للغرب كانت ستكتسب قوة وربما تولت السلطة (مع ظهور قضيتي الوحدة مع العراق وعضوية حلف بغداد على السطح من جديد)، ولكن ليس هناك ما يشير إلى أن المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة كانتا تعملان معًا لتحقيق هذا الهدف، ذلك أن واشنطن لم تكن مؤيدة لوساطة سعود إلى أن أصبح من المفيد القيام بذلك للخروج من معضلة الأمم المتحدة فيما بعد أثناء الأزمة الأمريكية السورية. والواقع أن هناك الكثير من الأدلة على أن الرياض وواشنطن كانتا على خلاف مع بعضهما البعض معظم فترة الأزمة. انظر Lesch, Syria and the United States, 190-2-9.

(٢٨) برقية من السفارة فى مصر إلى وزارة الخارجية فى ١١ ديسمبر ١٩٥٧، FRUS 8 (1955-1957): 744-746.

(٢٩) "Syria's Egyptian Visitors". Economist, October 19, 1957, 230-231

(٣٠) يقدم إلياس مرقص الشيوعى السورى السابق نقدًا لافتًا للانتباه لأنشطة الحزب الشيوعى فى ذلك الوقت. وقد شعر أن نزعته العدوانية المبالغ فيها تجاه البعث قضت بشدة على فرصه فى الوصول إلى السلطة. تاريخ الأحزاب الشيوعية فى الوطن العربى (بيروت: الجامعة اللبنانية، ١٩٦٤)، ٩١-٩٢.

(٣١) FBIS, October 17, 1957, A2

(٣٢) برقية من السفارة فى مصر إلى وزارة الخارجية فى ١١ ديسمبر ١٩٥٧، FRUS 8 (1955-1957): 744-746 .

(٣٣) المرجع السابق.

(٣٤) المرجع السابق.

(٣٥) برقية من وزارة الخارجية إلى السفارة فى مصر فى ١٢ ديسمبر ١٩٥٧، FRUS 8(1955-1957): 746-747.

(٣٦) الوفد البريطانى فى الأمم المتحدة بنيويورك فى ١٦ أكتوبر ١٩٥٧، FO 371/128242, PRO.

(٣٧) الوفد البريطانى بالأمم المتحدة بنيويورك فى ١٨ أكتوبر ١٩٥٧، FO 371/128242, PRO. أبلغ المندوب الأمريكى بالأمم المتحدة هنرى كابوت لودج دلاس بأن "البيطار موجود هنا ووحيد وتنهال عليه العروض السوفيتية ويود التحدث مع أحد من الغرب". مكالمة تليفونية من لودج إلى دلاس فى ٢ أكتوبر ١٩٥٧ الساعة ٥,٤٠ مساءً، John Foster Dulles Calls Series, Box 7, DDEL.

(٣٨) برقية من البعثة فى الأمم المتحدة إلى وزارة الخارجية فى ٢٤ أكتوبر ١٩٥٧، FRUS8 (1955-1857): 728-729.

(٣٩) الوفد البريطانى بالأمم المتحدة بنيويورك فى ٢٨ أكتوبر ١٩٥٧، FO 371/128244, PRO.

الفصل العاشر

السياسة الأمريكية والتدخل العسكري
في الأزمة اللبنانية عام ١٩٥٧

إيريكا آلين

نظرت إدارة الرئيس دوايت دى أيزنهاور إلى أزمة عام ١٩٥٨ المدنية فى لبنان على أنها نموذج مصغر من التهديد الذى يتعرض له النفوذ الغربى الصادر عن انتشار الشيوعية السوفيتية والقومية العربية فى الشرق الأوسط خلال الخمسينيات. وقد ركزت فى تحليلها لاضطرابات لبنان على سياقات الأزمة وتداعياتها الإقليمية والدولية، حيث أرجعت الأزمة إلى التدخل الخارجى فى الشئون اللبنانية من قبل القوميين العرب والمصريين. وكانت تخشى من أن تصبح النتائج الكبرى للأزمة هى تقليص النفوذ الغربى فى لبنان وتولى قيادة قومية عربية السلطة فى بيروت تعيد توجيه السياسة الخارجية اللبنانية بعيدًا عن الغرب فى اتجاه عدم الانحياز وعلاقات أوثق مع موسكو. وفى الوقت الذى كان فيه المسئولون الأمريكيون يعتقدون أن المصالح الغربية تواجه تحديًا ليس فى لبنان فحسب، بل فى أنحاء الشرق الأوسط، كانت الإدارة تخشى من أن يكون أى تحول فى الحكومة اللبنانية ضارًا بالوضع الأمريكى فى المنطقة.

أدى اهتمام الولايات المتحدة بالتداعيات الإقليمية والدولية السلبية المحتملة لأزمة لبنان إلى تبنيها موقفًا علنيًا يدعم بشدة الحكومة اللبنانية الموالية للغرب. فقد أعلنت عن استعدادها لاستخدام القوة العسكرية لتأمين سلامة لبنان السياسية فى أعقاب الإطاحة بالحكومة العراقية الموالية للغرب فى ١٤ تموز (يوليو)، وأرسلت قوات إلى بيروت لمنع التحول العنيف أو الراديكالى لحكومة البلاد وللحيلولة دون المزيد من تحديات المصالح الغربية فى الشرق الأوسط.

مع أن رد إدارة أيزنهاور على الأزمة اتسم بالحزم فى العلن، فقد كانت لديها فى السر تحفظات على طبيعة تحدى المصالح الغربية الذى تمثله التطورات فى لبنان، وكذلك ضرورة القيام بعمل عسكرى لحل الأزمة وفاعلية هذا العمل.

ورغم تأكيدها على التحديات الشيوعية والقومية العربية الخارجية التي تواجه لبنان، فقد اعترفت بأن جزءًا من التوترات اللبنانية تعود جذوره إلى الظروف والأحداث الداخلية الخاصة بذلك البلد. ورغم اقتناعها بأن الوضع الأمريكي في الحرب الباردة يقتضي إبداء الالتزام الثابت تجاه حكومة لبنان الموالية للغرب – بما في ذلك احتمال استخدام القوة – فقد أدركت كذلك أن التطورات اللبنانية تتصل اتصالاً غير مباشر وحسب بالصراع الأمريكي السوفيتي. كما كانت تعتقد بصورة عامة أنه من الممكن حل الأزمة دون استخدام القوة. ونتيجة لذلك اتسمت السياسة الأمريكية تجاه التطورات اللبنانية في عام ١٩٥٨ بالغموض. ومع تطور الأزمة في الربيع وأوائل الصيف، اتخذت إدارة أيزنهاور وضع الانتظار والترقب، حيث أعلنت عن تأييدها لحكومة لبنان الموالية للغرب، غير أنها ترددت في القيام بعمل عسكري. إلا أن هذا الوضع انتهى فجأة مع انقلاب الرابع عشر من تموز في العراق الذي زاد المخاوف الأمريكية فيما يتعلق باستقرار الحكومات الموالية للغرب في المنطقة، بما في ذلك لبنان، زيادة ضخمة.

العلاقات الأمريكية اللبنانية من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٧

كانت إدارة أيزنهاور تنظر إلى لبنان على أنه عون سياسي مهم لسياستها الخاصة بالشرق الأوسط. وللبنان، الذي كان خاضعًا من قبل للانتداب الفرنسي، تاريخ من العلاقات الودية مع الغرب. وقد نمت العلاقات الأمريكية اللبنانية في أعقاب الحرب العالمية الثانية مع اتساع الأعمال التجارية والمصالح السياسية الأمريكية في المنطقة. وفي منتصف الخمسينيات أيد الرئيس اللبناني كميل شمعون بشدة المبادرات الأمريكية الإقليمية رغم جاذبية القومية العربية المتزايدة داخل لبنان وخارجه. بل إنه بينما مر الكثير من الدول العربية أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات بأزمات واضطرابات، فقد بدا أن النظام السياسي اللبناني – الذي تسيطر عليه الطائفة المسيحية – يبشر باستمرار النفوذ الغربي والاستقرار السياسي النسبي. وكانت أهمية لبنان بالنسبة لسياسة الشرق الأوسط الأمريكية تقوم على دوره كمقابل مستقر للتوجه المتزايد المعادي للغرب ذي النزعة القومية الخاص بمعظم الدول العربية في ذلك الوقت، وباعتباره مركزًا للعمليات السياسية والتجارية الأمريكية في المنطقة.

كان المسئولون الأمريكيون يعتقدون أن الكثير من مسئولى الحكومة اللبنانيين فى العام الأول من فترة رئاسة كميل شمعون "على قدر شديد من الود" تجاه الولايات المتحدة. إلا أنهم لم يدركوا احتمال التحديات المحلية المتزايدة التى يواجهها "الحياد الموالى للغرب" الخاص بلبنان. وكانت بعثة برئاسة وزير الخارجية جون فوستر دلاس زارت الشرق الأوسط فى ربيع عام ١٩٥٣ قد انتهت إلى أن المسئولين اللبنانية مترددين فى السعى لإقامة علاقات أوثق مع الولايات المتحدة إلى حين معالجة القضايا الإقليمية التى تسهم فى توليد المشاعر المعادية للغرب بين اللبنانيين وغيرهم من العرب، مثل مشكلة فلسطين والوجود البريطانى فى منطقة قناة السويس.[١] وعلى مر السنين العديدة التالية زادت التطورات الإقليمية، وخاصة تولى ناصر السلطة فى مصر وظهور حلف بغداد الدفاعى الموالى للغرب والجاذبية المتزايدة لحركة القومية العربية فى أعقاب أزمة السويس فى عام ١٩٥٦، من الانتقاد الشعبى للغرب داخل لبنان. كما أسهمت تلك التطورات فى الاستقطاب المتزايد القائم على الطائفية بشأن قضايا السياسة الخارجية بين اللبنانيين.

وسط الجدل السياسى فى لبنان، كان هناك اقتناع لدى الكثير من اللبنانيين بأن نفوذهم داخل النظام السياسى للبلاد يواجه تحديًا من جانب أنشطة الجماعات الطائفية الأخرى بالبلاد وولاءاتها. وكان ما سُمى فى عام ١٩٤٣ "الميثاق الوطنى"، الذى كان بمثابة أساس نظام لبنان السياسى، يهدف إلى موازنة النفوذ السياسى بين طوائف البلاد الكبرى – وخاصة المسيحيين الموارنة المسيطرين سياسيًا والمسلمين السُنة – لمنع تلك الطوائف من الدخول فى تحالفات خارجية قد تقلب الميزان السياسى الداخلى.[٢] وخلال فترة منتصف الخمسينيات وأواخرها كان الكثير من اللبنانيين المسلمين يعتقدون أن الرئيس كميل شمعون ينتهك التوازن السياسى الذى ينص عليه الميثاق، انتهاكًا مباشرًا أو غير مباشر. فقد حاول شمعون على المستوى المحلى القضاء على نفوذ الساسة المعارضين لسياساته – خاصة زعماء الطوائف التقليديين – وزيادة سلطة الرئاسة المسيحية للبلاد. كما سعى على المستوى الخارجى إلى تقريب لبنان أكثر وأكثر للغرب.[٣] وكان المسيحيون اللبنانيون بدورهم، وخاصة الموارنة منهم، يخشون من أن يرغب المسلمون الذين يتزايد تأثرهم بالمشاعر القومية العربية فى دمج لبنان فى وحدة سياسية إسلامية عربية.

وتسبق الخلافات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الطائفية بين اللبنانيين فترة رئاسة شمعون. إلا أن سياسات شمعون والتطورات الإقليمية خلال

الخمسينيات أدت إلى استفحالها. وفى أعقاب أزمة السويس فى عام ١٩٥٦، وجد توجه الحكومة اللبنانية الموالى للغرب إلى حد كبير دعمًا بين المسيحيين فى المقام الأول، بينما كانت الولاءات العربية موجودة بشكل أساسى بين سكان البلاد المسلمين، وإن لم يكن ذلك حصريًا بحال من الأحوال.(٤)

فى الوقت الذى زادت فيه الولاءات القومية العربية خلال منتصف الخمسينيات بين اللبنانيين المسلمين، ازداد المسئولون الأمريكيون "قلقًا بشأن التطورات فى لبنان والاتحاد المحتمل للمعارضة ضد شمعون".(٥) ولكى يقلل شمعون من الانتقاد الداخلى لسياساته ويكسب وقتًا لتقوية وضعه السياسى، فقد غيَّر تركيبة مجلس الوزراء لكى تمثل المشاعر القومية العربية المتنامية فى البلاد. ففى سبتمبر ١٩٥٥ استعاض عن رئيس الوزراء الموالى للغرب سامى الصلح برشيد كرامى المؤيد لإقامة علاقات أوثق مع مصر ومع سوريا بشكل خاص. وكان المسئولون بالسفارة الأمريكية يخشون من أن تكون سياسات كرامى "غير مواتية لمصالح الولايات المتحدة" ومن أن يقيم مجلس الوزراء الجديد تحالفًا مع المحور المصرى السورى السعودى الذى ظهر ليكون تحالفًا مناهضًا لحلف بغداد الموالى للغرب.(٦) إلا أن مجلس وزراء لبنانيًا جديدًا، برئاسة عبد الله اليافى هذه المرة، أعلن فى مارس ١٩٥٦ أن لبنان سيظل محايدًا فى الحرب الباردة وسوف يحسِّن علاقاته مع سوريا.(٧)

رغم اعتراف مسئولى السفارة الأمريكية بأن تغييرات مجلس الوزراء تلك تمثل خطوات سياسية تكتيكية اتخذها شمعون، فقد كانوا يعون كذلك أن شمعون نفسه لم يكن راضيًا كل الرضا عن السياسات الأمريكية تجاه لبنان أو العالم العربى ككل. بل إنه حين ذكر الزعيم اللبنانى أن إدارة أيزنهاور أبدت قدرًا من الاهتمام بالشئون العربية يزيد عما أبدته الحكومات الأمريكية السابقة، فقد انتقدها لعدم "التوصل إلى حل صحيح للمشاكل العربية" مثل القضية الفلسطينية. كما كان يعتقد أن تأكيد الإدارة فى علاقاتها الثنائية وكذلك سياستها الإقليمية بصورة عامة على مواقف الدول العربية فى الحرب الباردة لم تكن تدعمها فى واقع الأمر "سياسة ثابتة [و] مخططة" لمواجهة التحديات الشيوعية، وخاصة مساعدة الزعماء الموالين للغرب فى المنطقة، التى ادعى وضوح غيابها فى الرفض الأمريكى لتزويد لبنان بالسلاح اللازم ولو لـ"الوضع الدفاعى الأدنى".(٨)

عبَّرت إدارة أيزنهاور فى منتصف الخمسينيات عن القلق ليس فقط من انتقاد القوميين العرب اللبنانيين المتزايد لحكومة شمعون، ومن قرار شمعون مواجهة ذلك الضغط بمنح المناصب البارزة فى الحكومة للقوميين العرب، بل كذلك مما رأت أنها أنشطة شيوعية داخل لبنان. وكما ذكرت الخارجية الأمريكية، كانت بيروت قد أصبحت بحلول أوائل الخمسينيات "مركزًا لنشر الدعاية الشيوعية فى الشرق الأدنى".(٩) وفى السنوات الأولى من إدارة أيزنهاور أرسلت السفارة الأمريكية تقارير موسعة عن جهود التجنيد الشيوعية بين الطلاب اللبنانيين والنساء واللاجئين الفلسطينيين. وكانت تعتقد أن "تفاعل ولا مبالاة وحتى استرضاء" حكومة شمعون أسهم فى تصاعد الأنشطة الشيوعية فى البلاد. وكان شمعون قد سمح للشيوعيين بالقيام بدور عام أكبر ورفض – طبقًا لشكوى مسئولى السفارة والخارجية الأمريكية – محاكمة المتهمين الشيوعيين "بطريقة أكثر فاعلية" ورفض المطالبة باتخاذ إجراءات أشد حزمًا ضد الاجتماعات والمظاهرات الشيوعية.(١٠)

رغم شعور المسئولين الأمريكيين بالقلق من التأثير الشيوعى فى لبنان، فقد أدركوا بشكل عام أن معظم اللبنانيين لا يؤيدون الشيوعية كأيديولوجيا، غير أنهم استخدموها بالأحرى كأداة عملية للتعبير عن المعارضة. كما أدركوا فيما بعد أن الشيوعيين لم يكونوا عاملاً أساسيًا فى مشاكل لبنان المتصاعدة خلال عام ١٩٥٧ وأوائل ١٩٥٨.(١١) ورغم مشاركة الشيوعيين القوميين العرب اللبنانيين مشاعرهم المعادية لشمعون، طبقًا لما ذكره مسئولو السفارة والخارجية الأمريكية، فإن "الحزب الشيوعى [اللبناني] لم يسع إلى القضاء على الحكومة اللبنانية أو اجتياحها" و"لم يفكر أى من الأحزاب أو الجماعات الدينية [المناوئة لشمعون] فى لبنان تفكيرًا جادًا فى تقديم عروض للتعاون الشيوعى".(١٢)

أتاح تعيين القوميين العرب فى مناصب وزارية فى أواخر ١٩٥٥ وأوائل ١٩٥٦ فترة راحة سياسية مكنته من أن يبدأ فى أواخر ١٩٥٦ فى إعادة تأكيد سيطرته على سياسات لبنان الداخلية والخارجية. وفى أعقاب الهجوم البريطانى الفرنسى الإسرائيلى على مصر إبان أزمة السويس، رفض شمعون تعليق العلاقات مع بريطانيا أو فرنسا، وهو الموقف الذى عارضه الكثير من المسلمين اللبنانيين وأدى إلى استقالة رئيس الوزراء اليافى. وقد أعاد شمعون بعد ذلك تعيين سامى الصلح الموالى للغرب رئيسًا للوزراء وعين شارل مالك الموالى لأمريكا وزيرًا

للخارجية. واعتبر مسئولو السفارة هذه التغييرات الوزارية "هزيمة واضحة لسوريا وناصر" فى لبنان.(١٣)

أقنع اتساع حجم المشاعر الشعبية العربية بين اللبنانيين المسلمين وكذلك غيرهم من العرب فى أعقاب أزمة السويس شمعون بتعزيز علاقات لبنان مع الغرب، الحامى التاريخى للطائفة المسيحية فى البلاد. وقبلت الحكومة اللبنانية فى يناير من عام ١٩٥٧مبدأ أيزنهاور الذى ألزمت بمقتضاه الولايات المتحدة نفسها بالدفاع عن دول الشرق الأوسط ضد العدوان الشيوعى، ليصبح الدولة العربية الوحيدة التى تنحو هذا المنحى.(١٤) وقد أيد معظم اللبنانيين المسيحيين موقف الحكومة من مبدأ أيزنهاور، بينما عارضه المسلمون بصفة عامة. ولذلك زاد قبول شمعون للمبادرة الأمريكية من الاستقطاب الطائفى بشأن القضايا السياسية الخارجية بين اللبنانيين.

فى أبريل من عام ١٩٥٧، وتحسبًا إلى حد كبير للانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها فى لبنان فى شهر يونيو، أنشأ الساسة المعارضون لشمعون الجبهة الوطنية المتحدة، التى أصبحت فيما بعد الأداة الأساسية لتنسيق المعارضة للحكومة خلال الفترة التى أدت إلى أزمة ١٩٥٨. كان يقود الجبهة الوطنية ساسة مسلمون بارزون ولكنها كانت تضم كذلك العديد من المسيحيين المعارضين لشمعون ومنافسيه على الرئاسة. ومع اقتراب انتخابات يونيو، ازدادت المخاوف الأمريكية فيما يتعلق بتوجه لبنان فى المستقبل. وبما أن فترة رئاسة شمعون ومدتها ست سنوات تنتهى فى سبتمبر من عام ١٩٥٨، فسوف يختار البرلمان المنتخب فى عام ١٩٥٧ الرئيس الذى يخلفه فى عام ١٩٥٨. وكان المسئولون الأمريكيون يخافون من أن يختار المعادون لشيمون والساسة القوميون العرب، فى حال انتخابهم لعضوية البرلمان، رئيسًا معاديًا للغرب. وطبقًا لما صدر عن السفارة، فقد كانوا يعتقدون أن "الهزيمة [الانتخابية] للتجمع السياسى الموجود حاليًا فى السلطة سوف تلحق ضررًا بالغًا بالمصالح الأمريكية وقد تُدخِل لبنان الحظيرة المصرية السورية".(١٥)

بينما باتت إدارة أيزنهاور مهمومة بالأثر المحتمل لانتخابات ١٩٥٧ البرلمانية على توجه السياسة الخارجية اللبنانية فى المستقبل، كما أدركت وكالة الاستخبارات المركزية CIA، شكلت معارضة شمعون "ائتلافًا غير مستقر" من

المحتمل فى حال انتخابه للبرلمان "ألا يكون فعالاً ما لم تتحقق له السيطرة الملزمة على فصائله المختلفة... [و] من المشكوك فيه تحقيق مثـل هـذه الـسيطرة".(١٦) وأشارت تقارير الاستخبارات الأمريكية إلى أنه لم يكن مؤكـدًا إن كـان بإمكـان المرشحين المعادين لشمعون، حتى فى حال انتخابهم، أن يحافظوا علـى تماسـكهم السياسى اللازم لتغيير السياسات الخارجيـة للبنـان تغييـرًا كبيـرًا, خاصـة أن "المعارضة... ليس لها هدف مشترك سوى إبعاد شمعون عن الـسلطة".(١٧) ومـع ذلك ظلت حكومة أيزنهاور مهمومة بشأن النتيجة المحتملة للانتخابات. وقد قـدمت الدعم المالى السرى للحملات الانتخابية الخاصة بالمرشحين المـوالين لـشمعون، لإبطال أثر الدعم المصرى والسورى والسعودى لمرشحى المعارضة.(١٨)

جعل حجم الانتصار الذى حققه مؤيدو شمعون فى الانتخابـات البرلمانيـة حتى مسئولى الاستخبارات الأمريكية يعبرون عن دهشتهم.(١٩) فقـد نظـروا فـى واشنطن إلى نتيجة الانتخابات على أنها إنتصار على الناصرية فى لبنـان. إلا أن الانتخابات داخل لبنان صحبتها تقارير عن التلاعب الحكومى والتدخل الأمريكـى، مما عزز اقتناع الساسة فى المعارضة بأن شمعون كان يسعى بدعمٍ أمريكى إلـى تأبيد وضعه السياسى على حسابهم. وكان مجلس الوزراء الذى شُكِّل فـى أعقـاب الانتخابات يتكون بشكل حصرى تقريبًا من مؤيدى شمعون ويرأسه سامى الـصُلح الموالى للغرب. ولم يكن البرلمان، الخالى من العديد من الساسة المسلمين البارزين الذى هُزموا فى الانتخابات، يعكس بدقة الآراء السياسية الخاصة بشريحة كبيرة من الشعب اللبنانى. ورفضت الجبهة الوطنية الاعتراف بنتيجة الانتخابـات وانـدلعت أعمال العنف المتفرقة فى أنحاء البلاد.

السياسة الأمريكية والأزمة المتصاعدة

تصاعدت التوترات أثناء الربيع وبداية الصيف من عام ١٩٥٨ فـى لبنـان كرد فعل للتطورات السياسية الإقليمية والمحلية. وشملت تلك التطـورات توحيـد مصر وسوريا فى الأول من فبراير فى الجمهورية العربية المتحدة – الـذى لقـى ترحيبًا من الكثير من اللبنانيين المسلمين باعتباره بداية الوحدة الـسياسية العربيـة، بينما خاف منه الكثير من المسيحيين – كما ازدادت التكهنات على المستوى المحلى

باعتزام شمعون البقاء فى الرئاسة بعد انتهاء فترة رئاسته الدستورية فى عام ١٩٥٨. وفى الأسبوع الثانى من مايو، بدأت المعارضة اللبنانية تمردًا مسلحًا ضد الحكومة، مما حث الرئيس شمعون على التقدم للإدارة الأمريكية بأول ثلاثة استفسارات، فيما بين منتصف مايو والتدخل الأمريكى فى الخامس عشر من يوليو، بهدف تحديد ما إذا كانت الولايات المتحدة مستعدة للتدخل عسكريًا فى لبنان أم لا.

بحلول أواخر ربيع عام ١٩٥٨ كانت إمكانية سعى شمعون للبقاء فترة ثانية فى الرئاسة، انتهاكًا لما ينص عليه الدستور اللبنانى من تحديد للرئاسة بفترة واحدة، قد أصبحت الشكوى السياسية الأساسية بين زعماء المعارضة اللبنانية. وكان هؤلاء الزعماء يخشون من أن شمعون سوف يحرمهم فى حال إعادة انتخابه من النفوذ السياسى لمدة ست سنوات أخرى مع استمراره فى تعزيز موقف البلاد الموالى للغرب. ومع أن شمعون لم يعلن قط اعتزامه السعى لإعادة الانتخاب، فقد ألمح فى مناسبات عديدة فى محادثات مع مسئولين أمريكيين إلى أنه يفكر فى ذلك.(٢٠) وكانت إدارة أيزنهاور تشك فى استمرار أى رئيس يخلف شمعون فى الدعم العلنى للسياسات الغربية فى المنطقة. وكما أشارت الخارجية الأمريكية، فقد كان المعتقد فى أوائل ربيع عام ١٩٥٨ أن "الأمل الوحيد للحفاظ على وضع لبنان الدولى" يكمن فى دعم الجهود المحتملة التى يقوم بها شمعون سعيًا لانتخابه لفترة رئاسة ثانية.(٢١) وكما ذكر السفير روبرت ماكلينتوك Robert McClintock فى وقت لاحق، "فقد أشرنا فى وقت من الأوقات إلى دعمنا الكامل لإعادة انتخابه"، إلا أنه "لم يمكننا بطبيعة الحال الإفصاح عن ذلك علنًا، وكان اتجاهنا الرسمى هو الرفض الدائم للتدخل فى السياسة اللبنانية".(٢٢)

قبل اجتماع البيت الأبيض الأول فى ١٣ مايو بشأن الأزمة اللبنانية، كانت إدارة أيزنهاور تميل إلى تأييد بقاء شمعون لفترة ثانية فى الرئاسة. إلا أنه عندما بدأت المعارضة تمردًا مسلحًا ضد الحكومة اللبنانية فى منتصف مايو صار هناك إدراك متزايد بين المسئولين الأمريكيين فيما يخص المشاعر المعادية لشمعون بين الكثير من اللبنانيين. كما تزايد إدراك المسئولين الأمريكيين أن حملة إعادة الانتخاب التى يقوم بها شمعون قد تُصَعِّد الاضطرابات المدنية، وتزيد من المشاعر المعادية للغرب فى ظل تحالف الزعماء اللبنانيين الوثيق مع الولايات المتحدة. وبذلك فضلوا بصورة عامة عقب البداية الحقيقية للأزمة خروج شمعون عند انتهاء

فترة رئاسته. وبحلول منتصف مايو كان أيزنهاور قد بات مقتنعًا بأن "ما يجب عليه [شمعون] فعله هو أن يعلن أنه لن يرشح نفسه" لفترة ثانية.(٢٣) وكان المسئولون الأمريكيون وقتها يفضلون العثور على مرشح للرئاسة يقدم تنازلات هامشية وحسب في علاقات لبنان مع الغرب، بينما يحظى بدعم أبناء لبنان المسلمين والعرب.

إلا أن إدارة أيزنهاور كانت مترددة في إلحاق الضرر بعلاقتها مع شمعون الموالي للغرب، وخاصة في ظل عدم تيقنها من النتيجة النهائية للأزمة. ولذلك تركت في اتصالاتها مع شمعون الباب مواربًا، فهي إما أن تؤيده ضمنًا في ظروف بعينها، أو تدير له ظهرها، وهو الأرجح، إن هو حاول تمديد فترة رئاسته. وأشار دلاس في منتصف يونيو إلى أن الولايات المتحدة "ليست معنية بالعوامل الدستورية [اللبنانية] ولن تعترض إن هو [شمعون] أراد بعد حل هذه الأزمة البقاء رئيسًا".(٢٤) وفي ظل الإشارات التي تفيد إدراك شمعون لأهمية الدعم الأمريكي في تقرير ما إذا كان سيسعى للحصول على فترة رئاسة ثانية أم لا، فمما لا شك فيه أن تردد واشنطن في توصيل مخاوفها بشأن مسألة إعادة الانتخاب بشكل واضح أسهم في عدم إعلان الزعيم اللبناني طوال الربيع وفي بداية الصيف بشكل حاسم أنه لن يسعى إلى إعادة الانتخاب. وأسهم عدم الإعلان هذا بدوره في استمرار الأزمة المدنية.

خلال الأسبوع الثاني من مايو، نشبت أعمال الشغب المناهضة للحكومة في مدينة طرابلس اللبنانية الساحلية، نتيجة لمقتل صحفي معاد لشمعون. وألقت إدارة أيزنهاور اللوم علنًا على الإثارة القومية العربية الخارجية والشيوعية الداخلية. كما أشارت إلى "العدوان غير المباشر" الذي شنته الجمهورية العربية المتحدة ضد لبنان وذكرت أنه "لا شك" لديها في أن الشيوعيين "أججوا نار" أعمال الشغب، و"أن انزعاج شمعون كان نتيجة لاستفزاز شيوعي آخر" كما يشير أيزنهاور في مذكراته.(٢٥) إلا أن الكثيرين من مسئولي الإدارة الأمريكية، كما أشرنا آنفًا، كانوا يعرفون أن الشيوعيين ليسوا متورطين تورطًا مباشرًا في اضطرابات لبنان المدنية.

علاوة على ذلك، كانوا يعلمون أن الأزمة تعود جذورها إلى حد ما إلى بنية لبنان السياسية الطائفية الفريدة وإلى سياسات شمعون المثيرة للجدل. وطبقًا لما

ذكرته وكالة الاستخبارات المركزية، فقد أبعدت سياسات شمعون مجموعة متباينة من اللبنانيين، من بينهم كثيرون غير معادين للغرب.[٢٦] وأشار مسئولو الخارجية الأمريكية والاستخبارات إلى أن الميزان السياسى الطائفى فى لبنان سيظل عرضة لأن تقلبه التطورات الإقليمية، وخاصة القومية العربية، وأنهم – والكلام لوكالة الاستخبارات المركزية – لا يعتقدون "أن الميزان السياسى الدينى الحالى، مع ميله قليلاً لمصلحة المسيحيين، يمكن الحفاظ عليه طويلاً".[٢٧] وكان هناك تأكيد كذلك على المصادر المحلية لأزمة لبنان فى العديد من البرقيات التى أرسلها السفير ماكلينتوك.[٢٨] ومع ذلك فإنه بينما كان المسئولون الأمريكيون على علم بأن الوضع السياسى الداخلى فى لبنان "على قدر غير عادى من التعقيد"، فقد كانوا يميلون إلى التهوين من مدى إسهام العوامل الداخلية فى معارضة حكومة شمعون. كما كانوا يميلون إلى جعل التفكير الجاد فى طرق تشجيع شمعون لمعالجة تلك العوامل فى المرتبة التالية للهدف الأساسى، وهو ضمان عدم قضاء الأزمة على النفوذ الغربى فى لبنان أو العالم العربى. وتمشيًا مع الهدف الأخير، أكدت الإدارة على أهمية التأييد العلنى لشمعون وضرورة وقف التدخل الخارجى، وخاصة المصرى والقومى العربى، فى شئون لبنان.

ردًا على تمرد المعارضة ضد الحكومة اللبنانية، طلب الرئيس شمعون فى الثالث عشر من مايو من الولايات المتحدة – وكذلك من بريطانيا وفرنسا – إبلاغه عن كيفية ردها على الطلب اللبنانى الخاص بالمساعدة الخارجية، فى شكل تدخل عسكرى إن أمكن. وعقد أيزنهاور أول اجتماع فى البيت الأبيض حول الأزمة اللبنانية فى الثالث عشر من مايو. وفى ذلك الاجتماع وما تلاه من مناقشات قيَّم المسئولون الأمريكيون آثار استخدام القوة فى لبنان. وقد أدركوا أن العمل العسكرى ربما تكون له تداعيات سلبية كبيرة بالنسبة للعلاقات الأمريكية مع الدول العربية والإسلامية ودول العالم الثالث وقد يمكّن موسكو من إحراز نصر دعائى فى الحرب الباردة. وكانوا يخشون من إغلاق الدول العربية قناة السويس ووقف شحنات النفط إلى الغرب احتجاجًا على التدخل، مما يهدد بحدوث "أزمة نفط جديدة وكبيرة" للتحالف الغربى. وشكّوا أخيرًا فى أن يؤدى العمل العسكرى إلى حل الأزمة اللبنانية أو ضمان توجه لبنان الموالى للغرب.

رغم تحفظات الإدارة فيما يتعلق بآثار استخدام القوة العسكرية فى لبنان، فقد كانت قلقة كذلك من أنه عندما تظهر التزامًا قويًا بالدفاع عن توجه لبنان الموالى

للغرب فسوف تكون المصداقية الأمريكية موضع شك فى أنحاء العالم. وطبقًا لما قاله أيزنهاور، فمع أنه كان لابد من بحث أعباء العمل العسكرى، فقد كان على الولايات المتحدة "أن تأخذ فى الحسبان المشاكل الأكبر حجمًا فيما يبدو التى سوف تنشأ إذا احتاج لبنان تدخلنا ولم نستجب".(٢٩) وما كان يشغل أيزنهاور ودلاس هو أن التحديات المتزايدة التى تواجهها الدول الموالية للغرب فى أنحاء العالم فى منتصف الخمسينيات كانت تخلق تصورًا بأن العلاقات الأوثق مع الاتحاد السوفيتى هى موجة المستقبل بالنسبة لدول العالم الثالث. وبناء على ذلك نجد أن دلاس فى الثالث عشر من مايو "راجع أساليب الحرب الشيوعية فى أنحاء العالم".(٣٠) وفى ظل هذا السياق الكونى الذى حللت فيه الإدارة التطورات اللبنانية، كان يُنظر إلى العمل العسكرى على أنه وسيلة مهمة لإرسال إشارة رادعة للقوى المعادية للغرب فى الشرق الأوسط وغيره. وفى أعقاب اجتماع الثالث عشر من مايو، أبلغت إدارة أيزنهاور شمعون أنها مستعدة لبحث إرسال قوات عسكرية إلى لبنان وأصدرت إعلانًا يشير إلى ذلك. كما وُضعت القوات الأمريكية المقاتلة فى حالة استعداد.

رغم موقف الإدارة العلنى المقرر، فقد ظل ردها الفعلى على التطورات اللبنانية فى أواخر الربيع وأوائل الصيف يعكس نوعًا ما من التناقض الظاهرى فيما يتعلق بكل من طبيعة الأزمة والحل المناسب لها. ذلك أن الإدارة كانت مقتنعة من ناحية بأن الوضع الأمريكى فى الحرب الباردة يقتضى القيام بعمل قوى دعمًا لحكومة شمعون الموالية للغرب. وكانت تدرك من ناحية أخرى أن الضغط أو العمل العسكرى ربما تكون له نتائج سلبية على المصالح الأمريكية - كما رأت فى الأزمة السورية فى العام السابق - بل وربما لا تكون هناك حاجة إليه لحل الموقف. وبما أنها كانت تعتقد أن "أى مسار تقريبًا تتبعه الولايات المتحدة سوف يفرض دفع ثمن باهظ"،(٣١) فقد فضلت فى المقام الأول تحاشى اتخاذ إجراء حاسم، وتركت الأزمة تسير فى مسارها أملاً فى أن يؤكد شمعون سيطرته على الوضع وأن تتوصل الفصائل اللبنانية المتناحرة إلى تسوية سياسية تتفق عليها.

طبقًا لما يقوله دلاس، فلم تتعهد الولايات المتحدة بعد اجتماع الثالث عشر من مايو بأى التزام لشمعون بخلاف "إمكانية نقل قوات لحماية الأرواح والممتلكات الأمريكية إذا كان ذلك ضروريًا"، إلى جانب مساعدة لبنان فى وضع برنامج المساعدات العسكرية الخاص به.(٣٢) وكانت واشنطن قد أشارت إلى أنها سوف

تبحث التدخل حين تقرر أن الموقف يبرر مثل هذا العمل، ولـيس اسـتجابة آليـة للطلب اللبنانى. وكان كبار المسئولين بـوزارتى الخارجيـة والـدفاع ووكالـة الاستخبارات المركزية يعتقدون أنه من المهم "التقليل من أهمية العمل العـسكرى" والسعى إلى "حث شمعون على إيجاد حل للمشكلة الـسياسية الداخليـة".(٣٣) وفـى منتصف يونيو أشار دلاس إلى أنه ربما "لا يوجد حل مُرْضٍ للمشكلة اللبنانية سوى من خلال توصل الحكومة الشرعية إليه مع كل المساعدة الممكنة ماعـدا التـدخل المسلح."(٣٤)

تمشيًا مع اعتقاد إدارة أيزنهاور بأنه من الممكن وينبغى حل الأزمة اللبنانية محليًا، فقد وضعت فى منتصف مايو الخطوط العامة للشروط الواجب على لبنـان اتباعها قبل الموافقة على العمل العسكرى. وقد تحول هذه الشروط دون الحاجة إلى العمل العسكرى، أو تؤخره على أقل تقدير. إلا أنها يمكن أن تضع إطارًا سياسـيًا لهذا العمل فى حال اقتضاء القيام به فى نهاية الأمر. وأوضحت الإدارة أنهـا لـن تتدخل للإبقاء على شمعون فى السلطة لفترة رئاسة ثانيـة (وإن ظـل المـسئولون الأمريكيون لا يعترضون فى السر على بقاء شمعون فى الرئاسة بعد حل الأزمة)، وأنه يتعين على لبنان – تزامنًا مع طلب التدخل الأمريكى – التقدم بشكوى رسمية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مما تتعرض له من تدخل خارجى من جانب القوميين العرب والجمهورية العربية المتحدة فى شئونه، كما يتعين عليهـا – قبـل التدخل – ضمان دعم هذا العمل من قِبَل دولتين عربيتين على الأقل. وأُبلغ شمعون كذلك أنه فى حال طلبه التدخل الأمريكى فى النهاية، يجب أن تتصدر هذا الطلـب الحاجة إلى التدخل الأمريكى لحماية المواطنين الأمريكيين فى لبنان والحفاظ علـى استقلال البلاد وسلامة أراضيها.

على وجه التحديد، كان لابد لأى طلب للعمل العسكرى الأمريكى من تحاشـى الإشارة إلى مبدأ أيزنهاور لعام ١٩٥٧. ورغم خوف الإدارة من احتمال إبعاد النفوذ الناصرى للبنان عن الغرب فى اتجاه الكتلة السوفيتية، فقد أدركت أنـه "لـم يحـدث 'اعتداء مسلح من دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية'" ضد لبنان.(٣٥) وكـان مبـدأ أيزنهاور غامضًا بشأن الظروف المبـرِّرة للعمـل العـسكرى الأمريكـى – فهـو بالإضافة إلى أشياء أخرى لم يفرق بوضوح بين الشيوعية والأنشطة الوطنية؛ إذ لـم تكن تلك الأنشطة تخضع من الناحية القانونية للعمل الأمريكى فى ظل المبدأ – ولـم

تكن الجمهورية العربية المتحدة "تسيطر عليها الشيوعية الدولية" أو مشاركة فى "عدوان مسلح" على لبنان.[٣٦] وتبريرًا من الإدارة للتدخل من الناحية القانونية فيما بعد، أكدت حق لبنان فى الدفاع الجماعى عن النفس طبقًا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، حيث قالت إنه رغم عدم تعرض لبنان لهجوم مسلح مباشر من الخارج، وهو ما يلزم للعمل بمقتضى الميثاق، فإن ما تقوم به الجمهورية العربية المتحدة من تخريب و"عدوان غير مباشر" يمكن اعتباره مساويًا لهذا الهجوم. كما أكدت على مطالبة الحكومة اللبنانية صراحةً بالعمل العسكرى الأمريكى وعلى حق الولايات المتحدة فى حماية مواطنيها داخل لبنان.

حاول العديد من الجماعات والشخصيات اللبنانية فى منتصف مايو وأواخره التوسط فى الأزمة، حيث اقترحوا ضمن ما اقترحوه تشكيل حكومة انتقالية برئاسة قائد الجيش اللبنانى العماد فؤاد شهاب لحين انتخاب رئيس خلف. وكان العماد فؤاد يحظى باحترام كبير بين زعماء المعارضة والمسلمين اللبنانيين، من ناحية لأنه كان يعتبر الأزمة نزاعًا داخليًا على إعادة انتخاب شمعون ويرفض مطالبة شمعون بإصدار الأوامر للقوات المسلحة بإخماد الاضطرابات المدنية. إلا أن مساعى الأحزاب اللبنانية للتوسط فى الأزمة وصلت إلى طريق مسدود. وطالبت المعارضة باستقالة شمعون المبكرة وظلت تثير الاضطرابات المدنية. وفى الوقت نفسه ظل شمعون على رفضه التخلى عن موقفه بشأن مسألة إعادة الانتخاب. وفى الثانى والعشرين من مايو تقدمت الحكومة اللبنانية بشكوى من تدخل الجمهورية العربية المتحدة فى شئون لبنان إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وبالتالى زادت من مخاوف المعارضة الخاصة بسعى شمعون للحصول على الدعم الخارجى، وخاصة من الولايات المتحدة، كى يبقى فى الرئاسة.

فى الخامس عشر من يونيو، وردًا على تقارير تفيد بأن قوات المعارضة خططت للاستيلاء على قصر الرئاسة اللبنانى، سأل شمعون إدارة أيزنهاور مجددًا عن كيفية الرد على طلب التدخل الأمريكى. إلا أن أيزنهاور ودلاس كانا يعتقدان أن شمعون فى ذلك الوقت "أقرب من أى وقت مضى" إلى طلب المساعدة الخارجية.[٣٧] وردًا من أيزنهاور على ذلك، عقد ثانى اجتماع سياسى على مستوى عال بشأن أزمة لبنان، حيث أعقب ذلك تأكيد الولايات المتحدة على استعدادها لبحث التدخل. وبحلول منتصف يونيو كانت الحكومة اللبنانية قد أوفت بالشروط

الأمريكية للتدخل، حيث قدمت شكوى لمجلس الأمن التابع للأمم المتحـــدة، وتلقــت تأييدًا للعمل العسكرى من الأردن والعراق، وأعلنت من خلال وزارة الصلح عــن تقديم تعديل للفقرة الخاصة بإعادة الانتخاب فى الدستور للبرلمان.

ظل المسئولون الأمريكيون مقتنعين بأن عدم تأييد الحكومة اللبنانيـــة المواليــة للغرب قد يُعَرِّض المصداقية الأمريكية فى الحرب الباردة للخطر. ومع ذلك بقوا علـــى تفضيلهم الحل غير العسكرى للأزمة. وكان لدى أيزنهاور فى ذلك الوقت "القليل مـــن الحماس، وربما لا شىء منه" للتدخل العسكرى. وأدت أعباء التـــدخل المحتملـــة إلـــى تفكير مسئولى الإدارة أثناء اجتماع الخامس عشر من مايو فى طـــرق بديلـــة لتقـــديم الدعم العسكرى لتعزيز موقف الحكومة اللبنانية دون اللجوء إلـــى العمـــل العـــسكرى المباشر، بما فى ذلك تشكيل قوة متعددة الجنسيات تابعة للأمم المتحـــدة. إلا أنهـــم لـــم يعملوا بجد لتحقيق أى من تلك المقترحات. وبحلول منتـــصف يونيـــو، ومـــع وفـــاء الحكومة اللبنانية بالشروط الأمريكية للتدخل، أدركت الإدارة أنه رغم اعتقادهـــا بـــأن الأزمة لابد أن تُحَل بدون تورط أمريكى، فقد كانت هناك صعوبة شديدة فـــى تبريـــر الاستجابة للطلب اللبنانى الخاص بالعمل العسكرى الذى "صيغ الصياغة اللائقة".

بل إنها كانت تخشى من حقيقة تفضيل شمعون للعمل العـــسكرى الخـــارجى على المبادرات الداخلية، عسكرية كانت أم سياسية، لحل الأزمـــة. إذ كـــان دلاس يعتقد أنه لابد من "إثناء [شمعون]... عن الظن بأن لديه كارت بلانـــش منـــا فيمـــا يتعلق بالتدخل العسكرى".(٣٨) وكانت الإدارة مقتنعة بأنه مـــن الناحيـــة العـــسكرية "يمكن للجيش اللبنانى النظامى التعامل مع" الأزمة بقمعه أنـــشطة المعارضـــة.(٣٩) وأعرب المسئولون الأمريكيون عن ارتباكهم فيما يتعلق بالسبب فى عدم اســـتخدام شمعون للقوات المسلحة اللبنانية الاستخدام الفعال لإخمـــاد الاضـــطرابات وعـــدم الاستعاضة عن العماد شهاب بقائد على استعداد للقيام بذلك. وقد أدركـــوا بعـــض أسباب معارضة شهاب لإشراك الجيش فى الاضطرابات، وكـــذلك أســـباب تـــردد شمعون فى إصدار الأوامر لشهاب ليفعل ذلك، ومن بينها أن هـــذا الإشـــراك قـــد يحدث انقسامًا طائفيًا فى الجيش، كما قال دلاس، وأن أية خطوة من جانب شمعون لعزل شهاب قد تحدث انقلابًا عسكريًا.(٤٠) ومع ذلك كانت الإدارة تميل إلى اعتبار عدم تأمين شمعون لإشراك الجيش دليلاً على تردد الـــزعيم اللبنـــانى فـــى اتخـــاذ الإجراءات المحلية اللازمة لحل الأزمة.

كما تساءلت الإدارة عن السبب فى عدم سعى شمعون سعيًا أشد لإنهاء مسألة الانتخابات الخلافية، وعلى وجه التحديد لماذا استمر فى رفضه لإصدار بيان علنى يشير إلى أنه لن يسعى للترشيح لفترة ثانية (وهو ما لم يفعله حتى ٣٠ يونيو). وكان أيزنهاور يعتقد أن شمعون ارتكب "خطأً سياسيًا" بعدم استبعاد إعادة انتخابه فى وقت سابق لذلك. وطبقًا لما قاله دلاس، فلم يقدم شمعون للجمهور اللبنانى الحجة "المسموعة والمؤثرة" فيما يخص موقف حكومته، وخاصة افتراض أن الأزمة نتيجة لتدخل الجمهورية العربية المتحدة. وكانت الولايات المتحدة تعتقد أن عدم سعى شمعون الجاد لكسب التأييد لموقف حكومته داخل لبنان، والسيطرة على الأزمة بصورة عامة – بالوسائل السياسية أو العسكرية – زاد الحاجة المحتملة للتدخل الأمريكى لحل الأزمة والآثار السياسية وربما العسكرية لهذا العمل فى حال طلبه فى نهاية الأمر.(٤١)

كان تفضيل شمعون لوجود علاقات وثيقة مع الغرب وما يتصوره من خطر للقومية العربية داخل لبنان مشجعًا للرئيس اللبنانى كى يتجه إلى خارج لبنان بحثًا عن المساعدة. وبدا شمعون واثقًا من أن الولايات المتحدة سوف تتدخل بصورة آلية إذا طُلب منها ذلك. ويمكن إرجاع ثقته هذه إلى حد ما لحقيقة أن إدارة أيزنهاور ظلت مترددة فى إبلاغ شمعون تحفظاتها بخصوص تعامله مع الأزمة وفى جعل العمل العسكرى الأمريكى قائمًا بوضوح على ما يدل على سعى شمعون سعيًا جادًا لتحقيق السياسات المحلية المقصود بها حل الأزمة، وإن كانت الإدارة تشجع فى السر، وأحيانًا فى العلن، الحكومة اللبنانية كى تعثر على حل سياسى للأزمة. وقد خضعت الإدارة بشكل كبير لأفضليات شمعون فيما يتعلق بكيفية التعامل مع التطورات. وكشأن غيره من مسئولى واشنطن، كان دلاس يعتقد أن الولايات المتحدة "ينبغى ألا تحطم قلب شمعون أو شجاعته بالضغط عليه كى يقبل التوصل إلى حل وسط مع المعارضة" و"لا ينبغى أن تقدم له نصائح محددة فيما يخص الخطوات السياسية التى يمكن أن يتخذها داخل لبنان".(٤٢)

التدخل وما أعقبه

فى الرابع عشر من يوليو، أمرت إدارة أيزنهاور ١٤ ألفًا من الجنود الأمريكيين بالتوجه إلى لبنان. وكان الدافع المباشر وراء التدخل هو الإطاحة

بالحكومة الموالية للغرب فى العراق، مما زاد من المخاوف الأمريكية فيما يتعلق بأمن الحكومات الموالية للغرب فى أنحاء الشرق الأوسط. واعتقد أيزنهاور عند تلقيه خبر الانقلاب العراقى أن الولايات المتحدة بصدد "الفرصة الأخيرة لعمل شيء ما" للقضاء على التحديات التى تواجهها الحكومات الموالية للغرب والمصالح الغربية فى المنطقة. وفى سياق الحرب الباردة، كانت الإدارة تخشى أن يبعث عدم الرد بحسم على التطورات فى العراق بإشارة تدل على ضعف الولايات المتحدة يمكن أن تكون لها تداعيات بالنسبة لمكانة الغرب السياسية والعسكرية فى أنحاء العالم.

وفى الرابع عشر من يوليو كذلك، وخوفًا من أن يشجع الانقلاب العراقى المعارضة العراقية، طالب شمعون بالتدخل العسكرى الأمريكى، وهو ما تجاوب معه أيزنهاور بأن عقد فى اليوم نفسه الاجتماعين الثالث والرابع بشأن الأزمة اللبنانية فى البيت الأبيض. وحتى قبل اجتماع الصباح كان أيزنهاور "قد اتخذ قراره من الناحية العملية" فيما يخص ضرورة التدخل.(٤٣) ومن الحفاظ على وضع الانتظار والترقب إلى استخدام القوة خلال الربيع وبداية الصيف، باتت الإدارة ترى التدخل بغد ساعات من الانقلاب العراقى على أنه الوسيلة الوحيدة لضمان استقرار الدولة اللبنانية السياسى وسلامة أراضيها، والأهم من ذلك لردع التحديات الأخرى التى تواجهها الدول الموالية للغرب فى الشرق الأوسط. وكان المسئولون الأمريكيون يرون أن الحاجة إلى العمل بقوة وبسرعة للرد على الانقلاب العراقى تفوق المخاوف السابقة فيما يتعلق بضرورة وفاعلية استخدام القوة لحل الأزمة اللبنانية.(٤٤)

عَكَسَ رد الفعل اللبنانى لإنزال مشاة البحرية الأمريكيين على شواطئ بيروت الولاءات السياسية التى كانت موجودة من قبل. فقد رحب الكثير من المسيحيين بالعمل، وإن عارض عدد كبير استدعاء شمعون المساعدة الخارجية. وفى البداية اعتقد مؤيدو الحكومة والمعارضة أن القوات الأمريكية أُرسلت إلى لبنان لمد فترة حكم شمعون، وقيل إن مسيحيين كثيرين، منهم شمعون ووزير الخارجية مالك، أحبطهم عدم دعم القوات الأمريكية موقف الحكومة اللبنانية بقدر أكبر من الفاعلية.(٤٥) وطبقًا لما ذكره دلاس، فقد ظلت الحكومة اللبنانية "حريصة على جرنا إلى هذه [الأزمة] بطريقة أكبر" عن طريق ضمان دعم القوات الأمريكية

لهزيمة المعارضة واستكمال نزع أسلحتها.(٤٦) وأدان معظم المسلمين اللبنانيين التدخل، خوفًا من أن تكون الولايات المتحدة عازمة على مناصرة حكم شمعون واستخدام لبنان قاعدة للتدخل فى الأردن وربما العراق كذلك. ورغم احتجاج زعماء المعارضة على التدخل، فقد سعوا إلى تحاشى وقوع اشتباكات بين مؤيديهم المسلحين والقوات الأمريكية، اعتقادًا منهم بأن شمعون يريد إثارة تلك الاشتباكات كى يحض القوات الأمريكية على تأييد رئاسته تأييدًا مباشرًا.(٤٧) وعمومًا فإنه كما أدرك مسئولو السفارة الأمريكية، عَبَّرت قلة من الساسة اللبنانيين، مسلمين أو مسيحيين، عن تأييدها العلنى للتدخل.(٤٨)

فى اليوم التالى لوصول القوات الأمريكية إلى لبنان، أرسلت إدارة أيزنهاور نائب وكيل الخارجية الأمريكية روبرت ميرفى Robert Murphy إلى بيروت. وخلال الشهر الذى أمضاه ميرفى فى الشرق الأوسط، قام بدور أساسى فى الوساطة للتوصل إلى تسوية سياسية أدت إلى انتخاب العماد شهاب لرئاسة لبنان فى الحادى والثلاثين من يوليو، رغم نفى الإدارة ذلك الدور فى البداية.

فيما يتعلق بالهدف الأول وهو ردع أية تحديات أخرى للمصالح الغربية فى الشرق الأوسط، كان المسئولون الأمريكيون يعتقدون أن استخدام القوة العسكرية حقق نجاحًا، على المدى القصير على الأقل. ولم يرد الاتحاد السوفيتى عسكريًا على التدخل. والواقع أن معظم كبار المسئولين الأمريكيين، ومنهم أيزنهاور، كانوا قد باتوا مقتنعين فى الأشهر القليلة التى سبقت التدخل بأن موسكو أو القاهرة لن ترد عسكريًا على العمل الأمريكى فى لبنان، وأن هذا العمل لن يحمل بالتالى مخاطر عسكرية ذات بال بالنسبة للولايات المتحدة.(٤٩) وإذا كانت الإدارة مهمومة قبل التدخل بالأبعاد الإقليمية والدولية للأزمة، فإن غياب أية تحديات مباشرة أخرى للمصالح الإقليمية الغربية فى أعقاب التدخل أقنعها بقصر عملها العسكرى على لبنان والسعى من خلال السفير ميرفى إلى معالجة ما كان يُعَدُ من قبل همًا من الدرجة الثانية، وهو المصادر السياسية المحلية للأزمة. والآن يمكن للتسوية التى تلبى مطالب الوطنيين اللبنانيين تلبيةً جزئية على الأقل أن تقلل من الآثار الجانبية السياسية السلبية الناجمة عن التدخل.

فى الحادى والثلاثين من يوليو، وبعد فترة من الشك السياسى الكبير، انتخب البرلمان العماد شهاب ليخلف شمعون. ولم تكن إدارة أيزنهاور قد أعلنت تأييدها

لمرشح بعينه فى العملية السياسية التى أدت إلى انتخاب شهاب، ولكى لا يفهم أحد أنها تسعى للتأثير على الانتخابات، سافر ميرفى إلى لندن فى الثلاثين من يوليو. إلا أن جولات وساطة ميرفى الموسعة كان لها دور مهم فى إيجاد الاتفاق على الرئيس الخلف.[٥٠] ورغم استمرار المخاوف بشأن ميول شهاب السياسية، وخاصة علاقته بناصر، فقد أشار دلاس فى وقت لاحق إلى أن انتخاب العماد "ربما كان النتيجة الأفضل فى ظل الظروف المعقدة القائمة فى لبنان، خاصة أن المعارضة صوتت لمصلحة شهاب".[٥١] وفى الرابع والعشرين من سبتمبر بدأ شهاب العمل رئيسًا للبنان، وبعد شهر من ذلك انسحبت آخر القوات الأمريكية فى البلاد.[٥٢]

فى داخل لبنان، خفت حدة التوترات السياسية فى أعقاب انتخابات الرئاسة، وهو ما صاحبه تخفيف للتوترات بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة – حيث كان ناصر يؤيد انتخاب شهاب بشكل عام – وكذلك بين الولايات المتحدة والجمهورية العربية المتحدة. وعلى النطاق الدولى، أصبحت الأمم المتحدة فى أواخر يوليو وأوائل أغسطس حلبة للسباق الدبلوماسى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى الذى بلغ ذروته بدعوة الاتحاد السوفيتى إلى عقد جلسة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الشرق الأوسط فى الثالث عشر من أغسطس. وكان الغرض من الكلمة التى ألقاها أيزنهاور أمام الجمعية العامة هو خلق تصور عام بأن الولايات المتحدة استخدمت القوة فى لبنان استنادًا إلى مبادئ سياسية وقانونية صحيحة وبأنها مهتمة بتحسين علاقاتها مع الدول العربية.

وفى داخل لبنان كذلك، أدى خروج شمعون من الرئاسة وما أعقبه من إعادة دمج زعماء المعارضة فى النظام السياسى إلى القضاء جزئيًا على الشكوى الأساسية التى أسهمت فى زيادة المشاعر المعادية لأمريكا بين المسلمين اللبنانيين فى منتصف الخمسينيات. إلا أن الكثيرين من اللبنانيين وغيرهم من العرب كانوا ينظرون إلى التدخل على أنه تدخل غير مشروع فى الشئون الداخلية اللبنانية ويرون أن السياسة الأمريكية إبان الأزمة كانت مؤيدة لشمعون. ولذلك أسهم التدخل داخل لبنان وفى العالم العربى الأكثر اتساعًا فى خلق تصور بأن الولايات المتحدة "باتت تُعَرَّف إلى حد ما بأنها، إلى جانب البريطانيين والفرنسيين، 'إمبرياليون' مستعدون للتدخل عسكريًا لتأمين مصالحهم فى الشرق الأوسط.[٥٣] كما ظلت المواقف اللبنانية من الولايات المتحدة فى أعقاب التدخل متأثرة بالعوامل ذاتها التى

كانت تثير المشاعر الوطنية لدى العرب بصورة عامة، مثل الدعم الأمريكى لإسرائيل. ونتيجة لاستمرار المشاعر المعادية للغرب والموالية للقومية العربية بين الكثير من اللبنانيين من ناحية، وكذلك لتفضيل شهاب لاتخاذ لبنان موقفًا دوليًا أكثر حيادًا، تكهنت وكالة الاستخبارات المركزية فى أكتوبر من عام ١٩٥٨، وكانت دقيقة فى تكهناتها، بأنه من المحتمل أن يتخلى لبنان عن توجهه الموالى للغرب ويتحرك "فى اتجاه الحياد والمصالحة مع القومية العربية".(٥٤)

خاتمة

سعت إدارة أيزنهاور بإرسالها القوات الأمريكية إلى لبنان إلى الحفاظ على المصالح الغربية فى الشرق الأوسط من تحدى القومية العربية المتصوَّر، والشيوعية بقدر أقل. وكانت الإدارة قد حاولت فى منتصف الخمسينيات الحد من انتشار القوى المعادية للغرب فى المنطقة عن طريق دعم الحكومات العربية الموالية للغرب، كحكومة شمعون، وتشجيع الدول العربية، من خلال مبدأ أيزنهاور، على التحالف مع الغرب فى الحرب الباردة. إلا أنها أدركت فى الوقت نفسه أن جهودها لإضعاف الحركة القومية العربية وربط الدول العربية بالغرب كانت تُنفِّر الرأى العام العربى وتشجع الزعماء العرب على السعى لإقامة علاقات أوثق مع الاتحاد السوفيتى. وفى أعقاب أزمة السويس أصبحت أكثر حساسية لسياق السياسة المحلية والإقليمية متدرجة الطيف، وحاولت اتخاذ موقف أكثر تصالحًا تجاه القومية العربية. كما أنها أحجمت عن دعم عدوان حلفائها الغربيين على مصر فى عام ١٩٥٦ وعن الاستنكار العلنى للجمهورية العربية المتحدة فى عام ١٩٥٧. وأسفرت تجاربها فى الأزمة السورية لعام ١٩٥٧ عن قدر أكبر من إدراك النتيجة السلبية المحتملة للجهود الأمريكية الخاصة بالتدخل بقدر كبير من المباشرة فى التطورات السياسية العربية الداخلية، مما أسهم فى ترددها فيما بعد فى التورط عسكريًا فى الوضع اللبنانى قبل انقلاب الرابع عشر من تموز فى العراق.

أدت أحداث صيف عام ١٩٥٨ (الأزمة اللبنانية، والإطاحة غير المتوقعة بالحكومة العراقية الموالية للغرب، واقتناع المسئولين الأمريكيين بأن اللجوء للقوة العسكرية هو وحده الذى حال دون المزيد من التدهور فى النفوذ الغربى فى العالم

العربى) إلى زيادة إدراك إدارة أيزنهاور أن حماية المصالح الأمريكية طويلة الأجل فى الشرق الأوسط تقتضى "كسب عقول الشعوب العربية". وشجع الاهتمام بتحاشى تنفير الرأى العام القومى العربى، فى أعقاب وصول القوات الأمريكية إلى لبنان، الإدارة الأمريكية على دعم التوصل إلى تسويات سياسية قادرة إلى حد ما على تلبية مطالب القوميين العرب اللبنانيين واقتراح الإسهامات الأمريكية فى صندوق تنمية اقتصادية للدول العربية، من خلال الكلمة التى ألقاها أيزنهاور أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى شهر أغسطس.[٥٥] إلا أنه رغم إحساس إدارة ايزنهاور بضرورة تحسين العلاقات الأمريكية العربية، فقد ظلت سياستها تجاه أزمة عام ١٩٥٨ قائمة على تصور أن هناك تعارضًا بين المصالح القومية العربية والمصالح الغربية فى الشرق الأوسط.

الهوامش

(١) U.S. Department of State (DOS) Position Paper, May 5, 1953, Foreign Relations of the United States (FEUS) 9 (1953-1955)

(٢) يوزع الميثاق المناصب السياسية وفقاً للتركيبات الطائفية بناء على المعلومات الديموجرافية المأخوذة من تعداد ١٩٣٢، وبذلك يكون رئيس البلاد من المسيحيين الموارنة، ورئيس الوزراء من المسلمين السنة، ورئيس البرلمان من المسلمين الشيعة، وينص على ضرورة امتناع المسيحيين عن مناشدة الدول الغربية الدفاع عن مصالحهم، وعلى أنه رغم "الوجه العربي" للبنان، فلا يجب على المسلمين محاولة إقامة وحدة سياسية مع الدول العربية الأخرى.

(٣) وصل شمعون، الذى عمل فى البداية على اتباع سياسات إقليمية ودولية محايدة نسبيّا، إلى منصب الرئاسة فى سبتمبر من عام ١٩٥٢ أثناء أزمة سياسية تدور حول انتخاب الرئيس السابق بشارة الخورى لفترة رئاسية ثانية. وما إن تولى شمعون المنصب حتى حاول القضاء على النفوذ السياسى لزعماء الطوائف التقليديين فى لبنان الذى أيد الكثير منهم سعيه لتولى الرئاسة، كما وضع سياسات اقتصادية فهمها الكثير من هؤلاء الزعماء على أنها إهمال للمناطق التى يغلب عليها الطابع الريفى.فى دوائرهم. انظر Abdo I. Baaklini, Legislative and Political Development: Lebanon, 1842-1972 (Durham, N.C.: Duke University Press, 1976). 144 و Michael C. Hudson, The Precarious Republic: Modernization in Lebanon (New York: Random House, 19168), 105-107 an 275 و Wade R. Goria, Sovereignty and Leadership in Lebanon, 1943-1976 (London: Ithaca Press, 1985), 29.

(٤) ظلت الخلافات قائمة داخل كل من الطائفتين المسيحية والمسلمة بين المواقف السياسية للمسيحيين الموارنة والروم الأرثوذكس والمسلمين السنة والشيعة. وكانت المواقف تجاه حلف بغداد تكشف بشكل خاص عن الخلاف الناشئ حول انحياز لبنان الخارجى فى منتصف الخمسينيات. وكان المسلمون بصورة عام يعارضون التحالف الدفاعى الموالى للغرب. وفى المقابل نُقل عن شمعون قوله فى أبريل ١٩٥٥ إنه "لن يكون هناك تأخير فى القرار اللبنانى بالانضمام إلى الحلف التركى العراقى [حلف بغداد فيما بعد]" شريطة إعادة تأكيد الولايات المتحدة تأييدها للترتيب الدفاعى. انظر Daily Intelligence Abstracts, April 8, 1955, Box 11, Operations Coordinating Board (OCB) Central File Series, White House Office NSC Staff Papers, Eisenhower Library و Leila M.T, Meo, Lebanon: Improbable Nation, A Study in Political Development (Bloomington: Indiana University Press, 1965), 97. بحلول أواخر ١٩٥٤ ظهر تحالف فضفاض يضم الساسة المعادين لشمعون، وفى ديسمبر ١٩٥٤ قدم مؤتمر لـ"الأحزاب والجمعيات والمنظمات المسلمة" قائمة مطالب إلى رئيس الوزراء سامى

الصلح، حيث ركزت على التوزيع الأكثر عدلاً للمناصب الحكومية بين طوائف البلاد، وإجراء تعديل دستورى يوازن بين سلطات رئيس البلاد ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان، وإقامة وحدة اقتصادية بين لبنان وسوريا، والحفاظ على الشخصية العربية للبلاد. Fahim I. Qubain, Crisis in Lebanon (Washington, D.C.: Middle East Institute, 1961)m 32-36.

(٥) وكيل وزارة الخارجية الأمريكية هربرت هوفر الابن، من الخارجية إلى السفارة فى بيروت فى ٢٨ أكتوبر ١٩٥٥، FRUS 13 (1955-1957).

(٦) من السفارة فى بيروت إلى وزارة الخارجية الأمريكية، برقية رقم ١٥١ فى ١٧ أكتوبر ١٩٥٥، 783A.21/10-1755, DOS Central Files, National Archives.

(٧) من السفارة فى بيروت إلى وزارة الخارجية الأمريكية، برقية رقم ٤٠٩ فى ٢٩ مارس ١٩٥٦، 783A.13/4-456, DOS Central Files, National Archives.

(٨) من السفارة فى بيروت إلى وزارة الخارجية الأمريكية، برقية رقم ١٥٠٨ فى ٢٨ مايو ١٩٥٦، 783A.11/5-2356, DOS Central Files, National Archives و Intelligence Notes. July 9, Box 11, CCB Central File Series, White House Office NSC Staff Papers, Eisenhower Library.

(٩) World Strength of the Communist Party Organizations, Annual Report 10, DOS Bureau of Intelligence and Research (Washington, D.C.: DOS. 1958) وانظر كذلك M.S. Agwani, Communism in the Arab East (New York: Asia Publishing House, 1969), 106.

(١٠) "Sino-Soviet Bloc Activities in Lebanon," Research and analysis Report 7260, may 24, 1956, DOS Bureau of Intelligence and Research, Lot D 776, DOS INR Files, National Archives، ومن السفارة فى بيروت إلى وزارة الخارجية الأمريكية، برقية رقم ١ فى ١ يوليو ١٩٥٣، 783A.001/7-153، وبرقية رقم ٦٢٣ فى ٦ أبريل ١٩٥٤، 783A.00/4-254, DOS Central Files, National Archives.

(١١) انظر "Political Trends in Lebanon," Research and Analysis Report 7286, July 5, 1956, DOS bureau of Intelligence and Research, Lot 58 D 776, DOS INR Files، ومن السفارة فى بيروت إلى وكالة الاستعلامات الأمريكية (USIA)، TOUSI 326, May 19, 1958, Box 1, Record Group 59, General Records of DOS, National Archives.

(١٢) من السفارة فى بيروت إلى وزارة الخارجية الأمريكية، برقية رقم ٦٢٣ فى ٦ أبريل ١٩٥٤، 67A.00/4-254 و "Sino-Soviet Bloc Activities in Lebanon," Research and Analysis Report 7260, may 24, 1956, DOS Office of Intelligence Research, DOS Central Files, National Archives.

(١٣) من ويليام راونترى إلى جى إف دلاس فى ١٢ يناير ١٩٥٧، FRUS 13 (1955-1856).

(١٤) طبقاً للمبدأ، تلقى لبنان كذلك منحة قدرها ٢,٢ مليون دولار من المساعدات الاقتصادية والعسكرية. وكان المسئولون الأمريكيون يدركون أنه من الصعب تبرير هذه المساعدات على أسس اقتصادية، إلا أنهم كانوا يعتقدون أنها يمكن أن "تجعل لبنان نموذجاً للتعاون العربى الأمريكى". Briefing Materials Prepared for the Richards Mission to the Middle East, 1956-1957, Record Group 59, Lot File No. 57D 616, DOS General Records, National Archives و James P. Richards to J.F. Dulles, March 16, 1957 و "Operation Plan for the Lebanon," OCB Report, June 31, 1957, FRUS 13 (1955-1957).

(١٥) من السفارة فى بيروت إلى وزارة الخارجية الأمريكية فى ١٦ مارس ١٩٥٧، FRUS 13 (1955-1957).

(١٦) Assessment of the Political Situation in Lebanon," July 15, 1957, Central Intelligence Agency Action Copy, DA IN 38166, declassified documents, Central Intelligence Agency.

(١٧) "Consequences of Possible U.S. Courses of Action Respecting Lebanon," June 5, 1958, Special National Intelligence Estimate (SNIE) SNIE 36.4-58, declassified documents, Central Intelligence Agency

(١٨) مذكرة محادثة، تشارلز مالك ودوايت دى أيزنهاور فى ٦ فبراير ١٩٥٧، Box 34, International Series, Ann Whitman File, Eisenhower Library.

(١٩) "Results of the Elections in Northern Lebanon," July 9, 1957, Central Intelligence Agency Action Copy DA IN 36 202, declassified documents, Intelligence Agency.

(٢٠) كان قد أبلغ فى أواخر ١٩٥٧ السفير الأمريكى فى ذلك الوقت تشارلز هيث أنه ليس هناك سواه ممن يطمحون فى تولى منصب الرئيس الذين يحتمل نجاحهم من يمكنه الحفاظ على انحياز لبنان الموالى للغرب. وقد حاول فى ربيع ١٩٥٨بشكل مباشر أكثر التيقن من الموقف الأمريكى من إمكانية إعادة انتخابه فى محادثات مع السفير ماكلينتوك الذى كان قد أشار عند وصوله لبنان فى شهر يناير أن "شمعون ربما يفضل الاستمرار فى السلطة لأسباب شخصية". من السفارة فى بيروت إلى وزارة الخارجية الأمريكية، برقية رقم ٢٢٠٣ فى ٣٠ ديسمبر ١٩٥٧، 383A.11/12-3057, DOS Central Files, National Archives، ومذكرة من المسئول عن شئون سوريا ولبنان (واجونر) إلى مدير مكتب شئون الشرق الأدنى (روكويل) فى ١٧ يناير ١٩٥٨، FRUS 11 (1958).

(٢١) من وزارة الخارجية الأمريكية إلى السفارة فى بيروت، برقية رقم ٣٧٠٩ فى ٧ مايو ١٩٥٨، 783A.00/5-758, DOS Central Files, National Archives.

(٢٢) من السفارة فى بيروت إلى وزارة الخارجية الأمريكية، برقية رقم ٦٥٤ فى ١٢ مايو ١٩٥٨، 783A.00/5-1358, DOS Central Files, National Archives, ومن السفارة فى

بيروت إلى وزارة الخارجية الأمريكية فى ١٠ يوليو ١٩٥٨، FRUS 11 (1958). أشـــارة وكالة الاستخبارات المركزية فى أوائل أبريل إلى أن شمعون – الذى "يتمتع بالفعل باحتمال دخوله معركة مع المعارضة" – ربما يمكنه التغلب على خصومه الداخلين إن هو اختـــار السعى لإعادة الانتخاب نتيجة لما له من "صفات غير عادية من القوة والطاقة والـــشجاعة" وللانقسامات الخطيرة بين زعماء المعارضة فيما يتعلق بالمرشح المقبـــول ليخلفـــه فـــى الرئاســـة. "Assessment of the Political Situation in Lebanon," April 4, 1958, Central Intelligence Agency.

(٢٣) مذكرة محادثة تليفونية بين الرئيس والوزير فى ١٤ مايو ١٩٥٨، FRUS 11 (1958).

(٢٤) مذكرة محادثة، وزارة الخارجية الأمريكية فى ١٨ يونيو ١٩٥٨، FRUS (1958).

(٢٥) تصريح دلاس فى Department of State Bulletin 38 (June 9, 1958) و U.S. News and World Report, July 25, 1958 و Eisenhower, Waging Peace, 266.

(٢٦) "The Lebanese Crisis," June 14, 1858, SNIE 36.4-1-58, Central Intelligent Agency

(٢٧) "Political Crisis in Lebanon," Report 7784m, April 15, 1958, DOS Office of Intelligence Research and Analysis مقتبس فى H.W. Brands Jr., Cold Warriors: Eisenhower's Generation and American Foreign Policy (New York: Columbia University Press, 1988), 101 و "Consequences of Possible U.S. Courses of Action Respecting Lebanon," June 5, 1958, SNIE 36,4-58m declassified documents, Central Intelligence Agency.

(٢٨) انظر على سبيل المثال، من السفارة فى بيروت إلى وزارة الخارجية الأمريكيـــة فـــى ٢١ فبراير ١٩٥٨، ومن السفارة فى بيروت إلى وزارة الخارجية الأمريكيـــة فـــى ٢ يونيـــو ١٩٥٨، FRUS 11 (1958).

(٢٩) مذكرة محادثة مع الرئيس فى ١٣ مـــايو ١٩٥٨، Box 6, White House Memoranda Series, J.F. Dulles Papers, Eisenhower Library.

(٣٠) المرجع السابق.

(٣١) Staff Notes, Jume 23, 1958, Box 33, Eisenhower Diary Series, Ann Whitman File, Eisenhower Library و Eisenhower, Waging Peace, 274.

(٣٢) مذكرة محادثة تليفونية بين جون فوستر دلاس وجون ريستون فى ١٩ مايو ١٩٥٨، Box 8, Telephone Call Series, J.F. Dulles Papers, Eisenhower Library.

(٣٣) من دى جى ديكر (لجنة تخطيط الشرق الأوسط المشتركة بقيادة الأركان المشتركة) إلـــى رئيس العمليات البحرية (بيرك) فيما يتعلق بالاجتماع بوزارة الخارجيـــة فـــى ١٩ مـــايو ١٩٥٨، FRUS 11 (1958).

(٣٤) مذكرة محادثة بوزارة الخارجية فى ١٨ يونيو ١٩٥٨، FRUS 11 (1958).

(٣٥) برقية صادرة إلى الرئيس شمعون فى ١٣ مـــايو ١٩٥٨، Drafting Office Copy, Box 16, J.F. Dulles Chronological Series, J.F. Dulles Papers, Eisenhower Library.

(٣٦) إلا أنه للحفاظ على صلة المبدأ الذى أعلنته قبل عام بالأمر، كان المسئولون الأمريكيــون يرغبون فى أن يكون التدخل "فى سياق مبدأ [أيزنهاور] إلى حد ما على الأقل" عن طريق الإشارة إلى إعلان تعديل مانسفيلد للمبدأ الذى ينص على أنه استقلال دول الشرق الأوسط وسلامة أراضيها أمر حيوى بالنسبة للمصالح الأمريكية. مذكرة محادثة مع الرئيس فى ١٣ مــايو ١٩٥٨، Box 6, White House Memoranda Series, J.F. Dulles Papers, Eisenhower Library، والكلام المنقول عن دلاس فــى New York Times, May 21, 1958.

(٣٧) مذكرة محادثة تليفونية بين جون فوستر دلاس ودوايت أيزنهاور فــى ١٤ يونيــو ١٩٥٨، Box 12, Telephone Calls Series, J.F. Dulles Papers, Eisenhower Library.

(٣٨) مذكرة محادثة بوزارة الخارجية فى ١٤ يونيو ١٩٥٨، FRUS 11 (1958).

(٣٩) من وزارة الخارجية الأمريكية إلى السفارة فى بيروت، برقية رقم ٤٨٩٠ فى ١٩ يونيــو ١٩٥٨، Box 34 (2), International Series, Ann Whitman File, Eisenhower Library.

(٤٠) "The Lebanese Crisis," June 14, 1958, SNIE 36.4-1-58, Central Intelligence Agency و "Political Crisis in Lebanon" مقتبس مــن Brands, Cold Warriors, p. 85، ومذكرة محادثة مع الرئيس فى ١٥ يونيــو ١٩٥٨، Box 33, DDE Diary Series, Ann Whitman File, Eisenhower Library.

(٤١) كان جون فوستر دلاس ومدير وكالة الاستخبارات المركزية يخشيان مــن أنـــه إذا بقيــت التوترات السياسية اللبنانية بلا معالجة فإنه "بحلول الوقت الذى يطلب فيــه شــمعون – إن طلب – التدخل المسلح، سيكون الموقف قد تدهور إلى نقطة يكون من الصعب عندها القيام به". مذكرة محادثة بــين جــون فوســتر ودلاس وألــن دلاس فــى ٢٠ يونيــو ١٩٥٨، Telephone Call Series, J.F. Dulles Papers, Eisenhower Library.

(٤٢) مذكرة محادثة بوزارة الخارجية فى ١٨ يونيــو ١٩٥٨، Lebanon (2), Dulles-Herter Series, Ann Whitman File, Eisenhower Library.

(٤٣) Eisenhower, Waging Peace, 270 اتفق مستشارو الإدارة، مثل المساعد الخاص لشئون الأمن القومى روبرت كتلر، على أن "الرئيس كان يعرف على وجه التحديد ما المقــصود القيام بــه" صــبيحة الاجتمــاع. Robert Cutler, No Time for Rest (Boston: Little, Brown, 1965), 363.

(٤٤) أثناء ما أحاط بالانقلاب العراقى من غموض فى البداية، كان دلاس يعتقد أن هناك احتمالاً قويًا "لأن تستخدم القوة للمحافظة على سبل الوصول إلى نفط الشرق الأوسط"، وهى التى كان أيزنهاور قد أجاز استخدام "كل الوسائل الضرورية" لحمايتها. مــذكرة محادثــة مــع الرئيس فى ٢٠ يوليو ١٩٥٨، Staff Memos-July, Box 35, DDE Diary Series, Ann Whitman File, Eisenhower Library. إلا أنه فى غياب تحــديات أخــرى للمــصالح الغربية فى أعقاب وصول القوات الأمريكية إلى بيروت، قاومت الإدارة ضغط بريطانيــا بالمشاركة بالتدخل فى الأردن فى ١٧ يوليو.

(٤٥) Robert Murphy, Diplomat Among Warriors (Garden City: Doubleday, 1964), 404.

(٤٦) مذكرة محادثة تليفونية بين جون فوستر دلاس ودوايت أيزنهاور فـي ١٩ يوليـو ١٩٥٨، Telephone Call Series, J.F. Dulles Papers, Eisenhower Library.

(٤٧) من السفارة فى بيروت إلى وزارة الخارجية الأمريكية، برقية رقم ٦١٧ فـي ٢٢ يوليـو ١٩٥٨، 783A.00/7-2258, DOS Central Files, National Archives.

(٤٨) من السفارة فى بيروت إلى وزارة الخارجية الأمريكية، برقية رقم ٥٣٣ فـي ١٩ يوليـو ١٩٥٨، 783A.00/7-1958, DOS Central Files, National Archives.

(٤٩) رغم ذلك كان رئيس هيئة الأركان المشتركة - وكذلك بعض مستـشارى الإدارة - أقـل تحمسًا فيما يتعلق برد الفعل السوفيتى المحتمل، وكان يخافون من وقوع أعمال قتالية بـين القوات الأمريكية والجيش اللبنانى. وأشار دلاس إلى أن "الجيش متردد.... فهو يقـول إن لبنان استنفد إمكانياته". انظـر Barry M. Blechman and Stephen S. Kaplan, Force Without War: U.S. Armed Forces as a Political Instrument (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1978), 232 ومذكرة اتصال تليفونى بين جـون فوسـتر دلاس وريتشارد نيكسون فى ١٥ يوليـو ١٩٥٨، Box 8, Telephone Call Series, J.F. Dulles, Eisenhower Library.

(٥٠) كانت الولايات المتحدة قد أعلنت أنها ملتزمة بحل قضية الخلف. بل إنه ما إن اتـضح أن شهاب قادر على كسب الأصوات الكافية للانتخاب حتى أشيع على نطاق واسع أن الولايات المتحدة تدعم كذلك الجنرال اللبنانى وسعت إلى ضمان قبول المسيحيين اللبنانيين - الذين كانوا بشكل عام ينظرون إلى شهاب على أنه متعاطف مع المعارضة - لترشيحه. وعلـق وزير الخارجية مالك قائلاً إن المسيحيين اللبنانيين كانوا مقتنعين بأن الولايـات المتحـدة "تدفع" شهاب فى الانتخابات. من السفارة فى بيروت إلى وزارة الخارجية الأمريكية فـي ٣٠ يوليو ١٩٥٨، FRUS 11 (1958).

(٥١) الاجتماع الرابع بعد الثلاثمائة والسبعين لمجلس الأمن القـومى فـي ٣١ يوليـو، Box 10, NSC Series, Ann Whitman File, Eisenhower Library. مع أن العديد من مسئولى الحكومة كان قـد وصف شهاب فى البداية بأنه زعيم سياسى وعسكرى موال للغرب، فقد جعل رفض شهاب تـورط الجيش اللبنانى فى الأزمة إلى الشك فى دوافعه؛ إذ نظر إليه مسئولو وكالة الاستخبارات المركزيـة خاصةً على أنه "يشتغل بالسياسة على سبيل الهواية" وأن له "مطامحه الخاصة فى الرئاسـة". NSC Staff Notes, June 23, 1958, Box 33, DDE Diary Series, Ann Whitman File, Eisenhower Library، والاجتماع السادس بعد الثلاثمائة والستين لمجلس الأمن القـومى فـي ٢٢ مايو ١٩٥٨، NSC Series, Box 10, Ann Whitman File, Eisenhower Library.

(٥٢) قوبلت وزارة شهاب الأولى برئاسة زعيم المعارضة فى طرابلس رشاد كرامـي بـرفض الساسة الموالين لشمعون الذين أيدوا الإضراب العام احتجاجًا على تركيبتها الحزبية، ممـا أدى إلى استئناف الاضطرابات المدنية. وفى النهاية شُكلت "وزارة خلاص وطنى" فى ١٧ أكتوبر وفازت فى الاقتراع على الثقة بالبرلمان.

(٥٣) من السفارة فى القاهرة إلى وزارة الخارجية الأمريكية، برقية رقم ٢١٤٩ فـى ٢٣ ينـاير ١٩٥٩، 783A.5411/1-2359, DOS Central Files, National Archives.

(٥٤) "Developments in the aftermath of U.S. and U.K. Troop Withdrawals," October 28, 1958m declassified documents, Central Intelligence Agency

(٥٥) تعليقًا على رد الفعل العربى لموافقته على اقتراح صندوق التنمية، أعرب أيزنهـاور عـن أسفه لأن المسئولين الأمريكيين "ربما تجرأوا أكثر من اللازم بافتراضهم أننا كنا نعلم مـا الذى كان العرب يريدونه". ومع أن معظم القيادات العربية لم تنتقد كلمته فى الأمم المتحدة علنًا، فإن الكثيرين منهم شعروا باستياء لعدم استشارتهم فيما يتعلـق بـاقتراح صـندوق التنمية، وكانوا يعتقدون أن جامعة الدول العربية وليست الأمم المتحدة هى التى يجـب أن تدير الصندوق، وأصروا فى أى الأحوال على ضـرورة انـسحاب الولايـات المتحـدة وبريطانيا من لبنان والأردن قبل مناقشة التفاصيل الخاصة بكيفية تنفيذ الاقتراح.

الفصل الحادى عشر

الولايات المتحدة
والعروبة الناصرية

مالك مفتى

سوف أدلل فى هذا الفصل على أن سياسة الشرق الأوسط الأمريكية منذ منتصف الخمسينيات حتى أوائل الستينيات كانت تتألف فى المقام الأول من حماية المصالح الأمريكية عن طريق استرضاء عروبة الرئيس المصرى جمال عبد الناصر الشعبوية. وبعد انهيار محاولتها الأولى (١٩٥٥-١٩٥٦) لجمع كل الفاعلين الإقليميين فى تحالف كبير مُوَالٍ للولايات المتحدة، كانت واشنطن تراقب الموقف بفزع حيث بدا أن النفوذ السوفيتى يحرز تقدمًا فى سوريا أولاً، ومن بعدها فى العراق. وقد نجح ناصر فى اللعب على تلك المخاوف كى يحصل على الدعم الأمريكى لطموحاته الإقليمية من عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٦٢. إلا أنه فى حوالى عام ١٩٦٣، حين أصبح ناصر نفسه خطرًا على مصالح الولايات المتحدة، بدأت واشنطن خلق منافسيه الموالين للغرب فى إسرائيل والأردن والمملكة العربية السعودية، بينما أسندت حملة تصفية فلول الشيوعية العربية لحزب البعث فى كل من سوريا والعراق.

سياسة واشنطن الأولية رباعية الشُعَب

يمكن حصر المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط فى هدفين إستراتيجيين ظهرا بعد الحرب العالمية الثانية. أول هذين الهدفين هو أن الولايات المتحدة كانت تعتزم ضمان بقاء المملكة العربية السعودية وجاراتها الغنية بالنفط الأصغر منها تحت المظلة الأمريكية، بينما كان ثانيهما هو رغبتها فى الحيلولة دون اتساع النفوذ السوفيتى فى العالم العربى. فى البداية - أى أثناء الفترة من عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٥٥ على وجه التقريب - كانت واشنطن تعتمد على مقاربة سياسية ذات أربع

شُعَب لتحقيق هذين الهدفين. أولاً: سعت واشنطن إلى استدامة الوضع القائم بالتصدى للطموحات العربية الخاصة بالهاشميين فى بغداد وعمّان ؛ مع الأخذ فى الاعتبار أصولهم الحجازية. وتقول ورقة لوزارة الخارجية الأمريكية فى عام ١٩٥٠ عن الوحدة السورية العراقية فى ذلك الوقت: "بذلك لن يكون هناك إسهام فى المصالح الأمريكية عند تقديم التشجيع للحركة، وأى اقتراح بالتدخل تقدمه هذه الحكومة يؤيد وحدة [الدول العربية] سوف يثير بلا شك استياء شديدًا بين شعوب الشرق الأدنى، وخاصة فى المملكة العربية السعودية حيث تتسم المصالح الإستراتيجية الأمريكية بأهمية كبيرة."(١)

ثانيًا: قررت واشنطن بدلاً من ذلك دعم الزعماء الذين جعلت لهم قوميتهم الشعبوية مصداقية فى أعين شعوبهم وإن كانت رؤاهم لا تتعدى الإصلاحات الحديثة داخل بلادهم، حيثما أمكنها تقديم هذا الدعم. بعبارة أخرى، ذهب الدعم الأمريكى إلى المعادين للشيوعية الذين اقتصر خطابهم العربى على ذلك. وفى سوريا، أسفرت هذه السياسة عن الدعم الأمريكى فى البداية للعقيد حسنى الزعيم حين استولى على السلطة فى مارس ١٩٤٩، ثم للعقيد أديب الشيشكلى الذى خلفه فى الانقلاب الذى قام به فى ديسمبر من العام نفسه. واتضح أن الشيشكلى دكتاتور قوى نسبيًا بدا أنه يتناسب إلى حد كبير مع المواصفات الأمريكية.

فى مصر، علق الأمريكيون آمالاً أكبر على البكباشى جمال عبد الناصر وزملائه الضباط الذين أطاحوا بالملكية فى ١٩٥٢. وقد سبقت الاتصالات بين الطرفين الانقلاب وتكثفت تكثفًا كبيرًا خلال السنوات التى أعقبته مباشرة. وفى تلك الفترة سعى ناصر للحصول على دعم واشنطن لنظامه الوليد وللكفاح لتحرير مصر من النفوذ البريطانى الذى طال أمده بإقناعه الأمريكان بأن مصالحه ومصالحهم تتلاقى فى قضايا كثيرة. وفى خريف عام ١٩٥٤ على سبيل المثال، "أعلن البكباشى جمال عبد الناصر أن مصر تميل فى المقام الأول نحو الغرب وأن روسيا والشيوعية تمثلان الخطر الوحيد الذى يمكن تصوره ضد مصر".(٢) وأجبرت واشنطن من جانبها إسرائيل على وقف تحويل مجرى نهر الأردن بتعليقها المساعدات فى أكتوبر من عام ١٩٥٣، والتوسط لعقد اتفاقية أنجلو مصرية نهائية أبرمت فى التاسع عشر من أكتوبر عام ١٩٥٤، وعقد اتفاقية مساعدات اقتصادية مع مصر فى السادس من نوفمبر عام ١٩٥٤. وتذكر ورقة لوزارة الخارجية

الأمريكية أعدت فى عام ١٩٦٦ بحنين إلى الماضى أن "المساعدات الاقتصادية الأمريكية خلال السنوات المشرقة الأولى من نظام ناصر فى الفترة من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٥٦ بلغت ٨٦ مليون دولار".(٣)

استمر الدعم الأمريكى حتى بعد أن ألقى ناصر خطابه الشهير فى الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٥٤ الذى حدد الخطوط العامة لتوجه سياسة القاهرة الخارجية، بعد أن أحكم قبضته على السلطة. ومنذ ذلك الوقت تخلت حكومته عن نظرتها الانعزالية وسعت لتحقيق التضامن العربى تحت قيادة مصر. وهكذا يتذكر ويلبر كرين إيفلاند Wilbur Crane Eveland عميل الاستخبارات الأمريكية فى المنطقة فى ذلك الوقت أن خبراء الدعاية بوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية انشغلوا فى أواخر عام ١٩٥٤ بـ"وضع طرق للترويج لحكومة ناصر فى مصر والعالم العربى".(٤) ومن الواضح أنهم قطعوا أشواطًا غير عادية للحفاظ على مصداقية ناصر الوطنية. وقال عميل آخر شارك فى تلك الأحداث:

> بينما كان "الشرفاء" فى واشنطن غاضبين بشدة من المضمون المعادى لأمريكا فى تصريحات ناصر العلنية والدعاية المعادية لأمريكا التى تنساب من إذاعة القاهرة... من تخمنون الذى كان يكتب جزءًا كبيرًا من المادة؟ نحن... فقد بذلنا جهدًا كبيرًا لكى تُحدِث أثرًا مضادًا دون يلحظ أحد، بالطبع، وضمَّناها قدرًا كبيرًا من الهراء الواضح، غير أننا ظللنا فى واقع الأمر نسيطر على إنتاجها. بل جعلنا بول لاينبرجر Paul Linebarger أعظم اختصاصى دعاية "أسود" فى الوجود يأتى إلى مصر لتوجيه الفريق المصرى الأمريكى الذى كان ينتج تلك المادة.(٥)

فكر العنصر الثالث فى السياسة الأمريكية فى تلك الفترة فى جمع كل الأنظمة العربية "التقدمية" ولكنها موالية للغرب التى يمكن استدامتها فى تحالف معاد للسوفييت على نمط حلف شمال الأطلنطى NATO. وكان العنصر الرابع والأخير امتدادًا منطقيًا لهذا الهدف الثالث، وهو تحاشى الصراعات الإقليمية التى يمكن أن تضعف التحالف، كتلك التى تثير الأعضاء ضد بعضهم البعض وتجبر واشنطن على اتخاذ جانب أحد الأطراف، لتخلق بالتالى فرصًا كى تكسب موسكو نفوذًا.

انهيار الإستراتيجية ذات الأربع شعب

من المؤسف بالنسبة للولايات المتحدة أن إستراتيجيتها ذات الأربع شُعَب سرعان ما وقعت ضحية للأهداف المتضاربة للفاعلين الإقليميين الآخرين. فقد أدرك ناصر من ناحيته أن أفضل إستراتيجية بالنسبة له هي تأليب القوتين الأعظم الواحدة ضد الأخرى كي يمد نفوذ مصر إلى خارج الحدود، حتى وإن أدخله ذلك في صراع مع حلفاء أمريكا الآخرين. وكان هاشميو العراق لا يزالون يحلمون بحكم وطن عربي أكبر، وهي الأحلام التي كانت تتضارب بطبيعة الحال مع حلم ناصر بالهيمنة. وفي هذا المجال تلقوا دعمًا محدودًا من البريطانيين الذين كانوا يرون العراق على أنه عنصر أساس في تحقيق طموحاتهم الإقليمية، مما جعلهم على استعداد لدعم توسع النفوذ الهاشمي – من خلال حلف بغداد في المقام الأول – مادام لم يسفر ذلك في الواقع عن تغييرات حدودية (في الكويت على سبيل المثال). وبدأ السعوديون، الذي رحبوا في البداية بدخول ناصر حلبة السياسة العربية باعتباره موازنًا لخصومهم الهاشميين، يخافون كذلك من النزعة التوسعية المصرية.

أدى قلق إسرائيل من العلاقة الوثيقة بين واشنطن والقاهرة إلى اتباعها سياسة عدوانية بلغت ذروتها في غارة غزة في الثامن والعشرين من فبراير عام ١٩٥٥، وكانت أول اشتباك كبير لها مع مصر منذ عام ١٩٤٨ وضربة مهينة لسمعة ناصر ومكانته. وقضت الغارة على محاولات واشنطن لتركيز الاهتمام الإقليمي على الخطر السوفيتي، وأتت بالصراع العربي الإسرائيلي إلى الصدارة، وبدأ سباق التسلح الذي أجبر واشنطن على الانحياز إلى بعض الأصدقاء في الشرق الأوسط. وبذلك نجحت إسرائيل في تحقيق هدفها الأساسي وهو دق إسفين بين القاهرة وواشنطن. وعندما تلقى طلب ناصر اللاحق للسلاح الأمريكي ردًا سلبيًا، أعلن بعد ستة أشهر أنه سوف يشتري سلاحًا من الكتلة السوفيتية بدلاً من ذلك. وأدت النكسات الأخرى، مثل نزاع تمويل السد العالي وفشل المحاولة الأمريكية للتوسط بين مصر وإسرائيل في أوائل عام ١٩٥٦ (رغم نفاق الجانبين)،[٦] إلى أن يقول وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دلاس:

> في ضوء النتيجة السلبية لجهودنا لجعل البكباشي ناصر يتبنى سياسة مصالحة تجاه إسرائيل، أعتقد أنه ينبغي علينا الآن

تعديل سياستنا الخاصة بالشرق الأدنى، كما هو مبين فيما يأتى. إذ يصبح الغرض الأساسى هو جعل البكباشى ناصر يدرك أنه لا يمكن أن يتعاون مع الاتحاد السوفيتى، كما يفعل الآن، ويتمتع فى الوقت نفسه بوضع الدولة الأَولَى بالرعاية لدى الولايات المتحدة. على أن نتحاشى فى الوقت الراهن أى شقاق علنى يدفع بناصر بلا رجعة إلى وضع التابع للسوفييت، وأن نترك لناصر خط رجعة إلى العلاقات الطيبة مع الغرب، إن هو رغب فى ذلك.(٧)

الابتعاد، ١٩٥٦-١٩٥٨

كانت التعديلات التى حددها وزير الخارجيَة دلاس فى النهاية للرئيس دوايت أيزنهاور هى النمط الذى يتكرر كلما سعت الولايات المتحدة إلى تأديب ناصر، أى تجميد المساعدات الاقتصادية لمصر، وتقديم الدعم لمنافسى ناصر العرب، والاقتراب أكثر من إسرائيل. وهكذا فإنه إلى جانب سحب واشنطن لتمويل السد العالى، فقد أوقفت شحنات الأغذية PL-480 وغيرها من المساعدات فى عام ١٩٥٦. كما عبَّرت عن تأييد أكثر علانية لحلف بغداد (دون أن تنضم إليه فى الواقع)، وكذلك لحكومات السودان وليبيا ولبنان والأردن الموالية للغرب. وأخيرًا فإنه رغم امتناع الولايات المتحدة عن تزويد إسرائيل بالسلاح بشكل مباشر، فقد شجعت غيرها من الحكومات الغربية على القيام بذلك.(٨) إلا المسئولين الأمريكيين، كما أشار دلاس، لم يكونوا يرغبون فى تضييق الخناق على ناصر، حيث كانوا لايزالون يأملون فى أن يصبح حليفًا متعاونًا. ومن ثم رفضوا الدعوات البريطانية المتكررة للانضمام إلى حلف بغداد، ولكن الأهم بالطبع هو رفضهم مساندة بريطانيا وفرنسا فى تآمرهما الذى أسيئ تخطيطه مع إسرائيل إبان أزمة السويس فى عام ١٩٥٦.

كان أيزنهاور قد بدأ التفكير فى ضرورة وجود قوة موازنة لناصر حتى قبل السويس. والآن – مع تطور راديكالية ناصر إلى قوة لا تقاوَم زعزعت حكومات سوريا ولبنان والأردن والعراق نفسه – فهو يشير إليه على أنه "نفوذ شرير" ويؤيد

ضرورة "خلق منافس عربى... كى يستولى على خيال العالم العربى".[٩] إلا أنه بعد ثبوت افتقار المرشح الأول، وهو العاهل السعودى الملك سعود، إلى الصفات الشخصية والأيديولوجية اللازمة للقيام بهذا الدور، قرر المسئولون الأمريكيون تولى الأمر بأنفسهم. وتمشيًا مع مبدأ أيزنهاور (وكان ذلك المبدأ الذى أُعلن فى يناير من عام ١٩٥٧ سياسة يُقصد بها عمومًا وقف التوسع الشيوعى فى الشرق الأوسط، وعزل نفوذ ناصر والحد منه على وجه الخصوص)، تصورت المقاربة الجديدة مجموعة من الترتيبات الأمنية الثنائية مع دول منفردة بدلاً من الاعتماد على حليف رئيسى واحد للقيام بدور الشرطى الإقليمى. وكانت ردود المملكة العربية السعودية والأردن والعراق إيجابية، وانتهى المسئولون الأمريكيون إلى أن الخطوة التالية (والأخيرة) هى جعل سوريا متعاونة، وبالتالى عزل ناصر والقضاء على آماله الخاصة بالمراهنة بنفوذه ليصبح ورقة تفاوض يؤلب بها موسكو وواشنطن إحداهما على الأخرى. وبعد ذلك، أو هكذا يمضى السيناريو الوردى، سوف تقيم شبكة الدول العربية المعتدلة الناتجة عن ذلك سلامًا مع إسرائيل وتتحد معًا فى تحالف معاد للشيوعية بقيادة الولايات المتحدة.

ولكن اتضح أن جعل سوريا متعاونة مسألة إشكالية. فالصراع على السلطة الذى ألب حزب البعث الموالى لمصر على الفصيل الموالى للسوفييت إلى حد كبير بزعامة خالد العظم جعل مجلس الأمن القومى يضع سوريا "ضمن الفئة الخطيرة"[١٠] وكان بداية سلسلة من العمليات السرية التى تستهدف تصحيح ميل سوريا المفاجئ ناحية اليسار. وكما هو معروف، لم يؤد فشل هذه المؤامرات إلا إلى تقوية العناصر الموالية للشيوعية فى الجيش السورى بقيادة رئيس هيئة الأركان عفيف البزرى. وتبدل الحال فى واشنطن فى ذلك الوقت من القلق إلى الفزع. وأصبح دلاس على وجه التحديد مقتنعًا بأن استيلاء الشيوعيين على السلطة فى سوريا وشيك. وبعد أربعة أيام من تعيين بزرى، قال إن "هناك الآن أملاً ضعيفًا فى التصحيح من الداخل و... لابد أن نفكر فى... الأعوان الخارجيين".[١١]

بناء على ذلك أرسل دلاس نائبه لوى هندرسون فى الرابع والعشرين من أغسطس عام ١٩٥٧ إلى أنقرة لإجراء محادثات مع قيادات تركيا والعراق والأردن. وأعرب هندرسون عن تأييد بلاده لـ"العمل" العراقى أو الأردنى غير المحدد ضد-سوريا ووعد بأنها سوف تمنع أى تدخل من جانب الاتحاد السوفيتى أو

مصر أو إسرائيل. إلا أنه وضع شرطًا وحيدًا، وهو أنــه لكــى تُــزال مخــاوف السعوديين وغيرهم، لابد أن يكون واضحًا أن العمل المقترح "[لم] يستهدف توحيــد سوريا والعراق" وأن الهدف هو فقط "استعادة القيادة المستقلة بحــق فــى ســوريا للسلطة". وكان لابد من موافقة حكام العراق على الشرط.[١٢] وهناك نقطة جديرة بالإبراز، وهى أنه رغم خوف واشنطن الشديد من استيلاء الشيوعيين على السلطة فى سوريا، ظلت غير راغبة فى التصدى لأى عمل هاشمى يستهدف تعديل الوضع القائم. وكما أكد دلاس ذات مرة لمرءوسيه، فإنه "لم يتحقق فى ســوريا أى نجــاح يمكن أن يعوض خسارة المملكة العربية السعودية".[١٣]

كما جاء بقدر أكبر من التفصيل فى موضع آخر من هذا الكتاب (انظر بشكل خاص الفصل التاسع من تأليف ديفيد ليش)، فقد شعر العراق والأردن أنه لا يمكنهما شن هجوم عسكرى ليس له ما يبرره على دولة عربية شقيقة بعــد الــسويس بهــذه الفترة القصيرة. ولذلك تولت تركيا المبادرة بحشدها القوات على حدودها مع ســوريا والقيام بمناورات تشكل تهديدًا فى شهر سبتمبر.[١٤] إلا أن هذا أطلق عاصــفة مــن الغضب فى العالم العربى، مما لطخ صورة واشنطن وأتاح لموسكو فرصــة جديــدة كى تصور نفسها على أنها بطل القومية العربية؛ بل والعالم الثالث. وحــذر رئــيس الوزراء السوفيتى نيكولاى بولجانين Nikolay Bulganin أنقرة فى ١٣ سبتمبر مــن أن الصراع المسلح فى سوريا "لن يقتصر على المنطقة وحدها".[١٥] وبعــد أســبوع وصلت السفن الحربية السوفيتية إلى ميناء اللاذقية السورى وسط تهليل شعبى كبير، واضطرت تركيا إلى التراجع. وفجأة، وبينما كانت الأزمة تتحول إلى ضربة دعائية سوفيتية ناجحة، تقدم عبد الناصر للمساعدة. فقد وصل الجيش المصرى إلى اللاذقية فى الثالث عشر من أكتوبر واتخذ مواقع "للدفاع عن" سوريا فــى حــال تعرضــها لهجوم. وكانت تلك ضربة ذكية. فمن ناحية بلغت مكانته وشعبيته فى سوريا وأنحاء العالم العربى درجات جديدة من الارتفاع باعتباره خصم الإمبريالية. ومــن ناحيــة أخرى كان الاتحاد السوفيتى قد اكتسب الكثير من التعــاطف فــى ســوريا خــلال الأسابيع السابقة، بحيث بات بإمكان ناصر تبرير تدخله للولايات المتحدة علــى أنــه الطريقة الوحيدة لإطفاء جذوة الشيوعية هناك.[١٦]

الأمر المؤكد إلى حد كبير هو أن تقريرًا أعده قائد القوات البحرية الأمريكية فى البحر المتوسط رحب بإنزال الجيش المصرى فى اللاذقية، حيث نظر إليه على

أنه من المحتمل "أن يعزز القومية العربية ويمنع انجراف سوريا إلى فلك السوفييت". ومضى التقرير قائلاً: "'إن لم تستطع هزيمتهم فلتنضم إليهم' وناصر أفضل من أى بديل منتظر على أى الأحوال."[١٧] وسوف يكون هناك الكثير من الالتواءات والانعطافات الأخرى فى العلاقة بين مصر والولايات المتحدة، إلا أن التقاء المصالح فى اللاذقية كان بمثابة سابقة وعزز هؤلاء المسئولين فى واشنطن الذين كانوا يرغبون فى التخلى عن محاولة البحث عن بدلاء لناصر.

الجمهورية العربية المتحدة والانقلاب العراقي

رغم ذلك لم يكن الكل مقتنعين بهذا؛ ومن المؤكد أن دلاس لم يكن مقتنعًا به. وحين أعلنت سوريا ومصر الوحدة تحت راية الجمهورية العربية المتحدة فى يناير من عام ١٩٥٨، على سبيل المثال، فسر هو ذلك على أنه من تدبير موسكو، حيث أبلغ جلسة طارئة لمجلس لحلف بغداد فى أنقرة فى يومى ٢٨ و٢٩ يناير أن "الوحدة بين سوريا ومصر سوف تشكل خطرًا على مصالحنا كافة، وإذا بقينا سلبيين سوف تتسع وتشمل بعد قليل الأردن ولبنان ثم المملكة العربية السعودية والعراق فى النهاية لنجد أنفسنا أمام دولة عربية واحدة تحت قيادة ناصر فى الظاهر ولكنها تخضع فى النهاية للسيطرة السوفيتية. لقد كان من الواضح أن علينا التصدى لهذه الوحدة."[١٨]

إلا أنه من المفيد أن نعرف أنه حين نبه الهاشميون العراقيون – الذين هم على علم تام بخطر الجمهورية العربية المتحدة عليهم – إلى ضرورة اتخاذ إجراءات مضادة فعالة، لم تصغ إليهم بريطانيا أو الولايات المتحدة. وهكذا أكد ولي عهد العراق الأمير عبد الله للسفير البريطانى فى أواخر شهر مارس أنه إنقاذًا للمَلَكية سيكون من الضرورى دمج الكويت فى "الاتحاد العربى" الذى جرى تكوينه على عجل بين العراق والأردن – "على أسس اقتصادية وبسبب أخلاقى" – و"استمالة سوريا باستعمال القوة إن لم يكن هناك من سبيل سواها".[١٩] وفى وقت لاحق أثار رئيس الوزراء العراقى نورى السعيد فزعًا كبيرًا فى لندن بتقديمه مذكرة يهدد فيها بضم نصف الأراضى الكويتية ما لم تنضم إلى الاتحاد العربى فورًا،[٢٠] ولكن بلا فائدة. وأكد السفير البريطانى لبلاده أنه يفعل كل ما فى

استطاعته لمنع العراقيين "من اتخاذ أية خطوة طائشة ضد سوريا أو الكويـت"(٢١) وشعر جون فوستر دلاس بقلق من "تصريحات نورى المتشددة الأخيرة".(٢٢) أصبح الأمر مطروحًا للنقاش فى الرابع عشر من يوليو ١٩٥٨، حين أطاح قادة الجـيش بالحكومة العراقية فى انقلاب وقتلوا قيادتها الهاشمية.

فى التحليل النهائى، ظلت بريطانيا والولايات المتحدة تنظران إلى العروبـة الهاشمية على أنها تهديد لمصالحهما فى المشيخات المنتجة للنفط بـشبه الجزيـرة العربية. بل إن جون فوستر دلاس، بما كان عليه من بارانويـا بـشأن "الخطـر" الشيوعى فى سوريا وغيرها، لم يسمح لهـذا الهـم بـأن يطغـى علـى الهـدف الإستراتيجى الأكبر الخاص بالحفاظ على الهيمنة الأمريكية على طرق النفط. وقـد عرض الأمر بهذه الطريقة على مجلس الأمن القومى، ردًا علـى اقتـراح سـابق لتشجيع الولايات المتحدة الواضح لـ"الوحدة النهائيـة بـين دول شـبه الجزيـرة العربية"، حيث قال: "إذا جرى توحيد السياسة الخاصة بواردات النفط مـن الـدول العربية إلى أوروبا الغربية نتيجة لتوحيد الدول العربية، فسيـصبح الخطـر الـذى تتعرض له واردات النفط إلى أوروبا الغربية من الـشرق الأدنـى عظيمًـا."(٢٣) وأضاف دلاس أنه "لم يكن ما يقوله هو أن وزارة الخارجية تعـارض الخطـوات المتخذة فى اتجاه الوحدة العربية، بل إن الوزارة كانت تريد أن نكـون حريـصين بشدة على ألا ينتهى بنا الحال وقد توحدت الدول العربية ضد الولايـات المتحـدة والغرب".(٢٤) ومع أنه ربما كانت واشنطن تحب باختصار رؤية الهاشـميين فـى العراق والأردن يمنعون قيام الجمهورية العربية المتحدة التى شكلها ناصر حـديثًا، فما كانت لتسمح لهم بأن يفعلوا ذلك ويكون الثمن هو خلق كيـان سياسـى جديـد يحتمل أن يهدد المحميات الأمريكية فى شبه الجزيرة العربية.

رغم ذلك أخذ انقلاب عبد الكريم قاسم المفاجئ فى العراق واشـنطن علـى حين غرة. وأبلغ مدير وكالة الاستخبارات المركزية آلن دلاس (شقيق الـوزير) أن يد ناصر فى هذه التطورات شديدة الوضوح" وأضاف أنـه إذا "نجـح [الانقـلاب] فسيبدو من المحتم أن تبدأ سلسلة من ردود الأفعال سوف تقضى على الحكومـات فى العراق والأردن والمملكة العربية السعودية وتركيا وإيران".(٢٥) وبناء على ذلك أُنزلت القوات الأمريكية فى لبنان لدعم الحكومة المارونية المسيحية التى يحاصرها المتمردون الموالون للجمهورية العربية المتحدة، ووصلت القوات البريطانية إلـى

الأردن للحفاظ على استقرار الوضع هناك. وبعد عشرة أيام من انقلاب العراق كان دلاس لا يزال يحاول إثبات أن "السلطة الحقيقية وراء حكومة العراق كان يمارسها ناصر، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية من وراء ناصر".(٢٦)

الواقع أن قاسم بذل قصارى جهده فى البداية كى يعطى انطباعًا بأن له موقفًا معتدلاً، حيث رفض الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة، وتبنى موقفًا معاديًا من ناصر، وأسقط ادعاءات الحق فى الكويت (التى كان أميرها من بين أول من هنأوه)، والتزم بترتيب اقتسام أرباح النفط مناصفة مع الشركات الأجنبية التى ظل الهاشميون زمنًا طويلاً يحاولون نقضه. وكانت نتيجة ذلك أنه حين نجح الدكتاتور الجديد فى إحباط مؤامرتين تدعمهما مصر للإطاحة به فى أواخر عام ١٩٥٨ كان ذلك على ما يبدو بمساعدة من بريطانيا، التى ظلت تنظر إلى ناصر على أنه التهديد الأكبر لمصالحها الإقليمية.(٢٧) ومن المؤكد أن قاسم قدَّر اليد التى قدمت له العون. وقال سفير بريطانيا: "لقد قال إنه يريد أن يؤكد لى أنه لابد للصداقة مع بريطانيا أن تثبت وتدوم، وأضاف: 'بل إننى أقول إن الصداقة مع أية دولة عربية لن تؤثر عليها'".(٢٨)

ولكن الأمريكان توصلوا إلى نتيجة مختلفة، وهى أن اعتماد قاسم المتزايد على الحزب الشيوعى العراقى فى كفاحه ضد خصومه الداخليين جعل واشنطن تستبدل مرحلة جديدة من التعاون الوثيق بعدائها تجاه ناصر.

التعاون المعادى للشيوعية وتقرير مجلس الأمن القومى رقم 5820/1، ١٩٥٨-١٩٦٣

يمكن العثور على دليل على ميل واشنطن المتجدد نحو ناصر حتى قبل الانقلاب العراقى. فقد أثرت وحدة مصر مع سوريا وما أعقبها من حماس عربى اجتاح المنطقة تأثيرًا كبيرًا على المسئولين الأمريكيين، مما دفعهم إلى استنتاج أن "إقامة علاقات الولايات المتحدة والجمهورية العربية المتحدة على أساس أكثر طبيعية سوف يخدم المصالح الغربية" ويؤدى إلى استئناف المساعدات الاقتصادية المحدودة لمصر.(٢٩) إلا أنه بعد انقلاب قاسم وارتباطه المتزايد مع الحزب الشيوعى العراقى، أصبحت الجوقة الموالية لناصر تصم الآذان. فعلى سبيل المثال حاول مدير وكالة الاستعلامات الأمريكية جورج آلن إثبات أهمية تجديد التحالف

مع ناصر، حتى وإن كان ذلك يعنى التخلى عن حلفاء مثل الملك حسين، إذ "لابد أن نكيف أنفسنا مع مد القومية العربية، ولابد أن نفعل ذلك قبل سيطرة المتهورين على السلطة فى كل بلد."[٣٠] رفض أيزنهاور مقترحات آلن المتطرفة، بل إن هناك من سمعه يقول "ما دمنا على وشك الطرد من المنطقة، فإننا قد نؤمن كذلك بالقومية العربية".[٣١]

ظهر انقسام داخل حكومة أيزنهاور بشأن المدى الذى ينبغى أن تصل إليه فى استرضاء ناصر. فبينما قالت وزارة الدفاع ووزارة المالية إنه ينبغى على واشنطن مجرد "قبول القومية العربية، التى يرمز لها ناصر" والسعى إلى تطبيع العلاقات معه فقط باعتباره رئيسًا للجمهورية العربية المتحدة، كانت وزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية – اللتان تمثلان الرأى الغالب – ترغبان فى المضى إلى ما هو أكثر من ذلك، حيث اقترحتا "قبول وسعى [الولايات المتحدة بفاعلية] للعمل مع القومية العربية الراديكالية"، إلى حد التعاون مع ناصر بشأن "بعض المشاكل التى تخص المنطقة على اتساعها".[٣٢]

كانت الغلبة فى النهاية لحججهما، وكانت النتيجة تقرير مجلس الأمن القومى رقم 5820/1، وهو تقرير فارق للمجلس صادر فى الرابع من نوفمبر عام ١٩٥٨ يشكل أساس سياسة الشرق الأوسط الأمريكية للسنوات الثلاث المقبلة. بدأ التقرير بالاعتراف بأن "منع المزيد من الاختراق السوفيتى للشرق الأدنى وإحراز تقدم فى حل مشاكل الشرق الأدنى يتوقف على مدى قدرة الولايات المتحدة على العمل بشكل أوثق مع القومية العربية".[٣٣] وضمانًا لـ"هدفى [واشنطن] الأساسيين" فى المنطقة – وهما أولاً وقبل كل شيء "حجب المنطقة عن الهيمنة السوفيتية" يلى ذلك فى المرتبة "استمرار توافر ما يكفى من نفط الشرق الأوسط لتلبية المتطلبات الأوروبية الغربية بالقدر المعقول"[٣٤] – طالب التقرير الولايات المتحدة بـ"التعامل مع ناصر باعتباره رئيس الجمهورية العربية المتحدة فيما يتعلق بالقضايا المحلية وتلك التى تخص المنطقة ككل التى تؤثر على مصالح الجمهورية العربية المتحدة المشروعة".[٣٥] ورغم تحذير تقرير مجلس الأمن القومى رقم 5820/1 من قبول هيمنة ناصر على العالم العربى بأسره، فقد اعترف كذلك بأن "الجهود المبالغ فى مباشرتها من ناحيتنا لتحفيز التطورات التى تحد من وضع ناصر المهيمن قد تكون لها آثار عكسية".[٣٦]

حظى منافسو ناصر الإقليميون بقدر قليل من الاهتمام فى تقرير مجلس الأمن القومى رقم 5820/1. وظل الدعم الأمريكى للمملكة العربية قائمًا بالطبع، غير أن التقرير اعترف فيما يتعلق بهذه النقطة بـ"تفوذ الملك سعود المتدنى" ودعا إلى تعزيز "نفوذ الولايات المتحدة وفهمها بين تلك الجماعات فى المملكة العربية السعودية التى قد تخرج منها عناصر القيادة، وخاصة القوات المسلحة وموظفى المستوى المتوسط بالحكومة السعودية".(٣٧) وفيما يتعلق بالأردن، احتوى تقرير مجلس الأمن القومى رقم 5820/1 توصيات أكثر شدة، وهى "إدراك أن التطورات الأخيرة التى تسعى لإحداث تطور سلمى لوضع الأردن السياسى جعلت الاستمرار غير المحدود للوضع السياسى الأردنى الحالى غير واقعى... بما فى ذلك التقسيم أو الاستيعاب أو إعادة الترتيب السياسى الداخلى."(٣٨) ورغم استمرار واشنطن فى دعم الحفاظ على إسرائيل "فنحن نعتقد فى الأساس أن استمرار وجود إسرائيل كدولة ذات سيادة يتوقف على رغبتها فى أن تصبح جزءًا محدودًا ومقبولاً من منظومة الدول القومية بالشرق الأدنى".(٣٩)

ظل تقرير مجلس الأمن القومى رقم 5820/1 وثيقة خلافية، وشعرت وزارتا الدفاع والمالية بأنهما مضطرتان إلى تسجيل آرائهما المخالفة. كما ظل جون فوستر دلاس يقول - على عكس وزارته - إنه قطع شوطًا كبيرًا فى استرضاء ناصر على حساب حلفاء أكثر أهمية مثل بريطانيا. وعندما ربط قاسم مصيره إلى حد كبير بالشيوعيين، أخذت الأصوات المعارضة للميل تجاه الجمهورية العربية المتحدة تقل أكثر وأكثر.

الانتهازية المصرية

أيد الاستقبال الذى حظى به فى بغداد ويليام راونترى William Rountree مساعد وزير الخارجية الأمريكى الذى زار المنطقة فى ديسمبر من ١٩٥٨ حجة ناصر تأييدًا كبيرًا. وقد تلقى راونترى وابلاً من الخضراوات الفاسدة والقمامة، التى ألقتها على موكبه الحشود العراقية الغاضبة، ولم يحظ إلا باستقبال روتينى فاتر من قاسم نفسه. بينما استقبله المصريون الأذكياء استقبالاً حارًا، وحين عاد راونترى إلى واشنطن أفاد بأنهم كانوا "يبدون اهتمامًا حقيقيًا بشأن الاختراق الشيوعى للشرق

الأوسط" وبأنه "يمكننا العمل مع ناصر بشأن الموقف العراقى".(٤٠) وأبلغ المسئول عن مكتب العراق بوزارة الخارجية الأمريكية السفير البريطانى بعد زيارة راونترى أن "الأمل الوحيد لإنقاذ الموقف الآن [يبدو؟] أنه يكمن فى الجيش الذى يعمل بوحى من القومية العربية من ذلك النوع الموالى للجمهورية العربية المتحدة والمعادى للشيوعية. ولا يعنى بالضرورة استيلاء الجمهورية العربية المتحدة على الأمر."(٤١)

الواقع أن ناصر كان يعد الأرض لتقارب مع الولايات المتحدة لبعض الوقت. وكان قد تخلص بالفعل من بزرى وضباطه الموالين للشيوعيين بعد أسابيع من إقامة الجمهورية العربية المتحدة فى مسعى منه لكسب ثقة المجتمع التجارى السورى، وكذلك لنزع فتيل التحدى الأيديولوجى الذى تمثله الشيوعية لسمة الراديكالية الخاصة به؛ وهو التحدى الذى أصبح شديد الحدة بعد الانقلاب العراقى وما أعقبه من زيادة للنفوذ الشيوعى هناك. وكان المقصود هو القضاء على هذا الخطر فى مهده من ناحية، وتملق الولايات المتحدة من ناحية أخرى، حين شن ناصر حملته المعادية للشيوعية بشكل جدى مع خطابه الحاد الذى ألقاه فى بورسعيد فى الثالث والعشرين من ديسمبر ١٩٥٨. وفقد الكثيرون من أعضاء الحزب أرواحهم خلال الأيام التالية، وزُج بمئات آخرين فى السجون. وصنّفت موجة ثانية من الاعتقالات فى شهر مارس الشيوعيين باعتبارهم قوة سياسية فى الجمهورية العربية المتحدة ككل.

وفى المقابل بدا التقدم الشيوعى فى العراق عنيدًا. وقد زاد سحق تمرد تدعمه مصر فى الموصل فى مارس من عام ١٩٥٩، أعقبته حركة تطهير موسعة للقوميين العرب، الحزب الشيوعى العراقى قوة. وبما أن الحزب أحكم السيطرة على الجمعية المهنية تلو الأخرى، وبما أن عدد أعضاء الميليشيا المسلحة الخاصة به بلغ ٢٥ ألفًا بحلول مايو من عام ١٩٥٩، وبما أنه بدأ فى التسرب إلى الجيش نفسه، فقد بدأ قاسم نفسه يشعر بالقلق. إلا أنه كلما حاول كبح جماح الشيوعيين كان تمرد تقوم به المعارضة الناصرية أو البعثية يجبره على الانصراف عنهم من جديد. وبذلك وهكذا اتُخذت إجراءات صارمة ضد الحزب الشيوعى العراقى بعد انتهاء حرب طبقية رهيبة اندلعت فى كركوك فى يوليو من ١٩٥٩ بعد محاولة قام بها البعثيون استهدفت حياة الرئيس.

ظل المسئولون البريطانيون يصرون على أن قاسم يمثل أفضل أمل للحيلولة دون استيلاء الشيوعيين الكامل على السلطة فى العراق وأشاروا إلى المشاعر شديدة العداء للشيوعية لدى كبار ضباط الجيش،[٤٢] غير أن الأمريكيين ظلوا أقل تفاؤلاً بكثير. وقد قضى ما حققته الموصل والحزب الشيوعى العراقى من مكاسب فى وقت لاحق على ما تبقى من شكوك بشأن إعادة التوجه الذى وُضعت خطوطه العامة فى تقرير مجلس الأمن القومى رقم 5820/1 وحدا بمدير وكالة الاستخبارات المركزية آلن دلاس إلى وصف الموقف العراقى بأنه "الأخطر فى العالم اليوم".[٤٣] وصَوَّر مسئول أمريكى آخر حالة الإحباط الشديد التى استحوذت على واشنطن فى تلك الفترة بقوله "نحن نجلس ونراقب الأحداث التى تتكشف ويبدو أنها تشير حتمًا إلى الهيمنة السوفيتية داخل العراق، معترفين، للأسف، بالعجز عن عمل أى شىء حيالها. فالأمر يكاد يشبه مشاهدة فيلم سينمائى لا نحبه ولكننا مجبرون على رؤيته".[٤٤]

زاد ناصر من قلق واشنطن بدهاء. فقد أبلغ الصحفيين على سبيل المثال أن لديه "معلومات موثوقًا بها" تتعلق بخطة سوفيتية لإقامة "الهلال الخصيب الأحمر"؛ وهو اتحاد شيوعى يضم العراق وسوريا والأردن ولبنان والكويت. كما ألمح إلى أن مصر وحدها هى التى سدت الطريق على هذه الخطة الشيطانية. وليس مستغربًا أن تدهورت العلاقات مع موسكو. وبعد ثلاثة أيام من انهيار تمرد الموصل، أعلى سكرتير الحزب الشيوعى السوفيتى نيكيتا خروشوف أن "ناصر يرغب فى ضم العراق. وكما أرى الأمور، فهو شاب متهور تحمل مسئولية تزيد على ما يقدر عليه". ورد ناصر فى العشرين من مارس بانتقاد الشيوعية واتهام خروشوف بـ"التدخل فى شئوننا".[٤٥]

حققت إستراتيجية ناصر أهدافها؛ إذ عوَّض تجديد التحالف مع واشنطن ضياع الدعم السوفيتى وزيادة، حيث حل إحساس ضخم بالارتياح محل الخوف السابق فيما يتعلق بدور ناصر فى العراق؛ مثلما حدث فى سوريا عام ١٩٥٧. وأورد تقرير لمجلس الأمن القومى بعضًا من تلك المزايا، وهى ١٢٥ مليون دولار مساعدات خاصة وفائض فى مبيعات السلع فى عام ١٩٥٩، وضمانات صادرات إضافية وقروض، ودعم أمريكى لطلب قرض قيمته ٥٦ مليون دولار تقدمت به مصر للبنك الدولى، و"دعمًا للهجوم الدعائى المعادى للشيوعية الذى تشنه

الجمهورية العربية المتحدة... منحة لشراء مطبعة صحف و... مواد أساسية معادية للشيوعية لاستخدام صحافة الجمهورية العربية المتحدة وإذاعتهـا". وربمـا كـان الشيء الأهم بالنسبة لناصر هو إضافة التقرير أنه "تمشيًا مع اعترافنا بعدم وجـود أية بدائل مقبولة لمستقبل سوريا وإدراكنا لتوقف استمرار الاتجاه الحالى للعلاقـات بين الولايات المتحدة والجمهورية العربية المتحدة، من ناحيـة، علـى اسـتعدادنا لمساعدة ناصر فى تحقيق أهدافه الاقتصادية السورية، فقد أولينا اهتمامًـا خاصًـا بطلبات القروض الخاصة بالإقليم الـسورى المقدمـة لـصندوق تنميـة الـسلام DLF."(٤٦)

أدرك الجانبان بوضوح المقايضة التى ينطوى عليها هذا الأمر؛ حيث عبَّـرت عنها ورقة أعدتها الخارجية الأمريكية فى منتصف أبريل من ١٩٥٩بقولها: "بينما لم نربط الخطوات التى اتخذناها مؤخرًا لمساعدة مصر ربطًا مباشـرًا بحملـة ناصـر الحالية ضد الشيوعية، فليس هناك شك فى أن ناصر يعلم أننا اتخذنا تلك الخطـوات كدليل على إقرار حملته الحالية وفى أنها شجعته فى جهودها المعادية للشيوعية."(٤٧)

التحفظات الأمريكية

أزعجت علاقات واشنطن المتجددة مع ناصر هؤلاء الـذين اسـتاءوا مـن انتشار نفوذه. فقد شعرت بريطانيا وتركيا والمملكة العربية الـسعودية وإسـرائيل جميعًا بأن الدعم الأمريكى لحملة ناصر التخريبية ضد العراق يجعل ميزان القـوى فى المنطقة يميل كثيرًا لمصلحته. وكانت تركيا قد حذرت منذ البدايـة مـن أنهـا سوف تتخذ إجراء عسكريًا إذا حاول المصريون إدخال العـراق فـى الجمهوريـة العربية المتحدة وقامت بخطوات تحذيرية على طول حدودها الجنوبية بعـد تمـرد الموصل فى مارس من عام ١٩٥٩ وفى أعقاب محاولة اغتيال قاسم الفاشـلة فـى أكتوبر. وفى ديسمبر أعرب وزير الخارجية فطين روستو زورلو عـن مخاوفـه للسفير البريطانى: "كان يُعتقد أن وكالة الاستخبارات المركزية تقـايض بفكـرة أن الموقف فى العراق غير مستقر بالقدر الذى يجعل مصر مستعدة لكى تفعـل شـيئًا حياله فى حال انتهاء الأمور نهاية سيئة تمامًا. بل كان يُظن أنه ربمـا تـوافرت للمصريين لمحة من هذا التفكير."(٤٨)

ظلت السعودية، التى كانت تشعر بالحرج من الكشف فى مارس من عام ١٩٥٨ عن تمويل الملك سعود خطة لاغتيال ناصر، تضغط باستمرار على واشنطن كى تفعل شيئًا بشأن نفوذ ناصر المتزايد فى السياسة العربية. ومن جانبه حاول الملك حسين عاهل الأردن طرح نفسه بديلاً محتملاً للناصرية والشيوعية فى كل من سوريا والعراق. ووقع فى أواخر شهر أبريل من عام ١٩٥٩ اشتباك استُخدمت فيه المدرعات على الحدود الأردنية السورية، وفى أغسطس علمت السفارة الإنجليزية بمؤامرة انقلابية فى سوريا كان الأردنيون على علم بها على أقل تقدير.[٤٩] وعلى الجانب العراقى، كان حسين على قدر كبير من الثقة بالنفس. وسأله محاور فى أكتوبر إن كان يفكر فى غزو العراق، فأجاب قائلاً "نحن نفعل كل ما يمكننا لإنقاذ العراق من الشيوعية" وأن "المكاشفة" وشيكة الآن.[٥٠] وكانت هناك تقارير عن وجود توتر على الحدود الأردنية العراقية كذلك فى وقت لاحق من الشهر.

ولكن المسئولين الأمريكيين رفضوا دعم مبادرات الملك حسين رفضًا مطلقًا، اعتقادًا منهم بأنه لا أمل له فى منافسة أى من ناصر أو الشيوعيين على ولاء الجماهير العربية. وكما قال مسئول بوزارة الخارجية الأمريكية لنظيره البريطانى، فإنه "لا وجود لمسألة استعادة الهاشميين للملك فى أى من العراق أو سوريا".[٥١] وعلى العكس من ذلك تمامًا، أوردت السفارة البريطانية فى عمّان فى الرابع والعشرين من أبريل عام ١٩٥٩ أن الملحق العسكرى الأمريكى ومساعده كانا "يروجان آراء موالية لناصر فى أنحاء المكاتب المختلفة" مما يخيف الحكومة الأردنية إلى حد كبير.[٥٢] وكان ذلك يحدث فى وقت وقوع اشتباكات على طول الحدود الأردنية السورية؛ وبعد خمسة أشهر فقط من محاولة الطائرات التابعة للجمهورية العربية المتحدة إسقاط طائرة حسين. وفى محادثة مع دبلوماسى كندى، أثار ناصر من جديد مسألة البُعبُع الشيوعى، حيث جاء على لسان هذا الدبلوماسى: "قال ناصر بكل وضوح إن فكرة الملك حسين الخاصة بالتدخل عسكريًا بالفيلق العربى فى العراق غير حكيمة بالمرة. وقال بالنص إنه قد يدمر كل شىء. وربما كان له بعض الأثر على المدى القصير ومحليًا، ولكن الأثر الخاص باحتمال عودة الملكية الهاشمية سوف ييسر الأمر حتمًا للشيوعيين الذين سوف يسارعون باستغلالها".[٥٣] وكانت واشنطن ترى الشىء نفسه. ولم يكن المسئولون الأمريكيون يعارضون طموحات حسين العربية التعديلية، بل إنهم "حذر"وه من "الأعمال

الاستفزازية" الموجهة للجمهورية العربية المتحدة.(٥٤) وتخلى حسين عن مساعيه فى أغسطس من عام ١٩٥٩ بعد زرع عملاء الجمهورية العربية المتحدة قنبلة أودت بحياة رئيس الوزراء هزاع المجالى وعشرة غيره من الأردنيين فى عمّان.

حاول المسئولون الأمريكيون أن يهدئوا من روع حلفائهم الآخرين بتأكيدهم على أن الجمهورية العربية المتحدة ليست لها طموحات توسعية أخرى، وبتوضيح أن "هجمات ناصر الأخيرة على الشيوعية أوقفت تقدم الشيوعية فى الشرق الأوسط بالقدر الذى لم تحققه القوى الغربية خلال سنوات من العمل".(٥٥) ومع ذلك بات واضحًا حتى لواشنطن أن الاعتماد الزائد على ناصر كان يزداد إشكالية؛ فكونه حرًا من كل القيود تقريبًا، كان يستعدى الدول المجاورة له إلى حد أن أيًا منها – تركيا أو الأردن أو إسرائيل أو المملكة العربية السعودية أو العراق نفسه – كانت تتطلق لمهاجمته بطريقة غير متوقعة بشكل خطير.

كانت المعضلة التى تواجه واشنطن هى نفسها التى ظلت تواجهها منذ ١٩٥٥، وهى العثور على حركة معادية للشيوعية تتسم بالمصداقية وليست مجرد وسيلة للنزعة التوسعية المصرية. وبدا أن صورة أخرى من العروبة الراديكالية هى الحل الوحيد، وهو ما انعكس فى النتيجة التى أشار إليها أيزنهاور فى أعقاب الانقلاب العراقى بقوله: "إذا أمكننا إحداث انفصال سوريا عن مصر وبعد ذلك إقامة وحدة بين سوريا والعراق، فسوف يكون هذا مفيدًا جدًا."(٥٦) ومن الواضح أن قاسم لن يصلح، بما له من قاعدة شعبية ضيقة ولاعتماده على الحزب الشيوعى العراقى. وكذلك الحال بالنسبة لبديل حسين الهاشمى، حيث كانت واشنطن تشك فى نجاحه وتخشى عواقب هيمنته فى المملكة العربية السعودية والخليج الفارسى إن هو نجح.

انفصال سوريا

جاء الخلاص فى الثامن والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦١ حين قامت مجموعة من الضباط السوريين بانقلاب وفصلت سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة. ولم تكن آثار تلك الضربة المدمرة على مكانة ناصر بالنسبة للعلاقات الأمريكية المصرية لتغيب عن فريق السياسة الخارجية التابع للرئيس المنتخب

حديثًا جون إف كنيدى John F. Kennedy. وبعد خمسة أيام من الانفصال، قال روبرت كومر Robert Komer رئيس مجلس الأمن القومى: "إنى على اقتناع بأن الأحداث الأخيرة تقدم لنا أحسن فرصة منذ عام ١٩٥٤ لحدوث زواج مصلحة مع الشخص الذى أظن أنه مازال، وسيظل، زعيم العالم العربى."(٥٧) وقد أثارت برقية أرسلها مبعوث كنيدى الخاص تشيستر بولز Chester Bowles من القاهرة فى أوائل عام ١٩٦٢ ملاحظة كومر:

> أعتقد أن الوقت قد حان لتغيير تركيزنا فى تعاملاتنا مع الجمهورية العربية المتحدة بصورة عامة ومع ناصر على وجه الخصوص. وإذا كان ناصر يحقق نجاحًا فى الوقت الراهن، فهو قد ينظر إلى أى مسعى من جانبنا لإقامة علاقة جديدة على أنه عمل ينم عن الضعف. إلا أن ناصر يعى بشدة المشاكل الخطيرة التى تواجهه هو ونظامه حاليًا... وفى ظل هذه الظروف أعتقد أن السعى الذى يتسم بالمهارة والحساسية والحنكة لإقامة علاقة أكثر إيجابية أمر مطلوب. بل إننى أعتقد أن ناصر قد يقابلنا قبل منتصف الطريق.(٥٨)

بعد ذلك، وخلال شتاء ١٩٦١-١٩٦٢، ارتفع رصيد ناصر فى واشنطن أكثر وأكثر، وكان يعزوه فى الغالب انحسار قدرته على استفزاز حلفاء أمريكا الآخرين فى الشرق الأوسط بعد انفصال سوريا, غير أنه كان يعزوه كذلك موقف إدارة كنيدى الأكثر تسامحًا فى عمومه تجاه راديكالية العالم الثالث. ومن الناحية العملية كان ذلك يعنى زيادة المساعدات لاقتصاد مصر الذى كان متعثرًا بشدة فى ذلك الوقت، بما فى ذلك اتفاقية PL-480 ومدتها ثلاث سنوات التى وقعت فى عام ١٩٦٢ لبيع ما قيمته حوالى ٤٣٠ مليون دولار من فائض الأغذية. وفى المقابل، وافق ناصر على الاستمرار على موقفه المعادى للشيوعية – كما قال هو للسفير الأمريكى جون إس بادوه John S. Badeau – والتعاون مع الولايات المتحدة فى الإبقاء على "المسألة العربية الإسرائيلية 'فى الثلاجة' بينما يكرسون جهودهم لتطوير المصالح المشتركة".(٥٩) ونتيجة لذلك استطاع بادوه فى مستهل عام ١٩٦٤ أن يقول إن "الولايات المتحدة تتمتع الآن بنفوذ فى الشرق الأدنى يزيد عما تمتعت به فى أى وقت منذ عام ١٩٥٥".(٦٠) ولكن حتى قبل أن يخط بادو هذه الكلمات

كانت العلاقات المصرية الأمريكية قد بدأت عملية تفسخ شديدة بلغت ذروتها عندما اتخذ ناصر فى يأسه وحماقته الخطوة الأخيرة المميتة التى جعلت عالمه ينهار من حوله.

الانهيار: ١٩٦٣-١٩٦٧

بعد شهرين تمامًا من تقييم بادوه الوردى، شكا ناصر لمساعد وزير الخارجية الأمريكى الزائر فيليب تالبوت Philip Talbot من أنه "لا يمكنه قبول... قول تالبوت إن سياسة الشرق الأوسط الأمريكية لم تتغير منذ وفاة الرئيس كنيدى.[٦١] وبعد عام من ذلك، أرجع مبعوث ناصر فى واشنطن مصطفى كامل تاريخ تردى العلاقات الثنائية إلى الانتقال من حكومة كنيدى إلى حكومة ليندون بى جونسون Lyndon B. Johnson حيث قال: "فى أواخر عام ١٩٦٣، قال كامل إن المصريين شعروا بتباطؤ المساعدات الأمريكية، نتيجة لمشكلة اليمن فى المقام الأول وربما كذلك لسياسة الوفاق الأمريكية السوفيتية."[٦٢]

لم يكن المصريون يتخيلون الأمور، مع أن التغير سبق فى الواقع اغتيال كنيدى. فجذوره تعود إلى إضعاف نفوذ ناصر الإقليمى فى أعقاب الانفصال السورى. وبينما أقنعت أحداث ١٩٥٨ المسئولين الأمريكيين أنه حتى مظهر معارضة ناصر سوف يضر مصالحهم الأساسية، فقد تغيرت الصورة بحلول عام ١٩٦٢ تغيرًا شديدًا. ففى المملكة العربية السعودية، قَرَن ولى العهد الأمير فيصل – وكان وقتها الحاكم الفعلى – الإصلاحات الداخلية بسياسة خارجية لم تتردد فى الدخول فى مواجهات مع ناصر. وكان النظام الانفصالى فى سوريا، بما كان عليه من عدم ثبات، يتمتع بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة بينما كان يبادل مصر أفظع الألفاظ. ووجد قاسم حاكم العراق نفسه، وقد انهار اقتصاده، يغرق فى تمرد كردى اندلع فى الوقت المناسب بعد أسابيع فقط من مطالبته غير المتروية بالكويت فى يونيو ١٩٦١ (التى ربما حظيت ببعض الدعم من الولايات المتحدة). وكانت علاقاته بعبد الناصر أسوأ من علاقة السعوديين والسوريين به. بل إن الملك حسين عاهل الأردن أبدى مرونة وقدرة على البقاء أكثر مما توقعه تقرير مجلس الأمن القومى رقم 5820/1، وهاهو الآن يخوض كذلك معركة دعائية حامية مع الزعيم

المصرى. وقد أعطت عزلة ناصر واشنطن القدرة على تنويع أصولها الإقليمية بتقوية علاقاتها مع دول مثل المملكة العربية السعودية والأردن، وقبل هذه وتلك مع إسرائيل؛ وقد بدأت جميعها فى تلقى مستويات مرتفعة إلى حد كبير من المساعدات العسكرية الأمريكية فى أوائل الستينيات. وقال وزير الخارجية دين راسك Dean Rusk فى السابع من أغسطس عام ١٩٦٢: "أجريت مراجعة موسعة ومكثفة لسياستنا تجاه إسرائيل فى الشهور القليلة الماضية... وتوفر لنا مكانة الولايات المتحدة المرتفعة نسبيًا لدى العرب، وإن كانت لا تزال هشة، مساحة صغيرة للتحرك فيما يتعلق بإجراء تعديلات فى السياسة بخصوص إسرائيل."[٦٣]

بعد اثنى عشر يومًا أبلغ مبعوث رئاسى القادة الإسرائيليين أن كنيدى وافق على مبيعات صواريخ هوك Hawk لبلدهم، بادئًا بذلك عملية سوف تشهد زيادة المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل من ٤٤,٢ مليون دولار إلى ٩٩٥,٣ مليون دولار بحلول عام ١٩٦٨.[٦٤] ولا شك فى أن الاعتبارات السياسية الداخلية كان لها دور فى هذا التحول ؛ فقد كان كل من كنيدى وجونسون أشد حساسية للمشاعر الموالية لإسرائيل لدى الطائفة اليهودية الأمريكية مما كان عليه أيزنهاور؛ ولكن لا يمكن فهمها فى معزل عن الدافع الاستراتيجى وهو "تعزيز إسرائيل باعتبارها ثقلاً موازنًا لناصر فى حال إساءة استخدامه المساعدات الأمريكية المقدمة له."[٦٥] ولا عجب فى أنه سرعان ما تركت توقعات ناصر الكبيرة فى أواخر عام ١٩٦١ فيما يتعلق بتقاربه الجديد مع الولايات المتحدة مكانها للإحباط.

بل إنه مع قدوم عام ١٩٦٣ اتسعت "المساحة الصغيرة للتحرك" بصورة كبيرة. فأخيرًا جاء الانقلابان البعثيان فى العراق (الثامن من فبراير) وسوريا (الثامن من مارس) للسلطة بنظامين حاكمين يتناسبان مع الطلب الأمريكى تناسبًا تامًا؛ فرغم كونهما راديكاليين وقوميين، فمن الممكن الاعتماد عليهم فى ذبح الشيوعيين بكفاءة مع استمرار اتخاذ موقف عدائى من ناصر. وهناك إشارات تدل على قيام الولايات المتحدة بدور فى الإطاحة بقاسم وفى العداء الذى أعقب ذلك بين النظامين البعثيين ومصر. ويتذكر جمال الأتاسى، عضو مجلس الوزراء الجديد فى دمشق ما حدث حين تلقى البعثيون السوريون تقارير حول الاجتماعات السرية بين نظرائهم العراقيين وعملاء وكالة الاستخبارات المركزية فى الكويت:[٦٦]

حين اكتشفنا ذلك دخلنا في جدال معهم. وقد أكدوا أن تعاونهم مع وكالة الاستخبارات المركزية والولايات المتحدة للإطاحة بعبد الكريم قاسم والاستيلاء على السلطة - وهم يقارنون ذلك بالطريقة التي وصل بها لينين في قطار ألماني كي ينفذ ثورته، قائلين إنهم وصلوا في قطار أمريكي. إلا أن الواقع - وكذلك في حالة الاستيلاء على السلطة في سوريا - كانت هناك دفعة من الغرب وبالأخص من الولايات المتحدة لتمكين البعث من الاستيلاء على السلطة واحتكارها وإبعاد كل العناصر والقوى الأخرى [مثل الشيوعيين والناصريين].

بحلول منتصف عام ١٩٦٣ كان ناصر قد فقد وضعه الذي لا يمكن الاستغناء عنه في أعين الأمريكان. وحتى حين قلّ بدء سياسة الوفاق وصنع الصواريخ الباليستية المتعدية للقارات مخاوف الولايات المتحدة بشأن الاختراق السوفيتي للشرق الأوسط بصورة عامة، فقد أزال تولي حزب البعثة السلطة في العراق وسوريا أزال أي خطر باقٍ لاستيلاء الشيوعيين على سُدة الحُكم في تلك البلاد. ورغم ذلك ظل ناصر قائدًا لأقوى دولة في العالم العربي - فهو ما زال "الزعيم" كما قال كومر - وربما كان سيظل متمتعًا بعلاقة بناءة مع واشنطن لو أنه رضي بوضعه المتقلص. ولكن ناصر لم يمكنه ذلك. فمنذ البداية و"الحنكة السياسية" الخاصة به تتكون من مخاطبة الحماس السوقي للعامة بتوجيهه ضربات علاقات عامة دراماتيكية الواحدة تلو الأخرى: السويس في ١٩٥٦، واللاذقية في ١٩٥٧، والجمهورية العربية المتحدة في ١٩٥٨. ولعجز ناصر الآن عن صياغة سياسات جادة طويلة المدى لبلده، فهاهو يبحث عن مأزق سريع آخر يعيد له مجده القديم.

المرحلة الأخيرة

شهدت السنوات من ١٩٦٣ حتى ١٩٦٧ سلسلة من مناورات السياسة الخارجية التي قام بها ناصر واستهدف بها أن يبين للولايات المتحدة أنها لا يمكن أن تتعامل معه على أنه أمر مسلم به. وقد فشلت تلك المناورات كافة حين أجبره الضغط الأمريكي المضاد على التراجع، ولكن ليس قبل تدمير مكانته في واشنطن

أكثر وأكثر. وكانت أكثر مغامرات ناصر تهلكةً فى اليمن، حيث ابتلع تدخلــه فــى الحرب الأهلية ثلث جيشه فى نهاية الأمر وامتد إلى الجنوب العربى الذى تــسيطر عليه بريطانيا وإلى المملكة العربية السعودية فى الشمال – وهو الأخطــر – فــى صورة غارات بالطائرات القاذفة على القواعد الملكية. وأثارت تلك الغارات ذعــرًا شديدًا فى الرياض وأجبرت القوات الجويــة الأمريكيــة علــى القيــام بطلعــات استعراضية فوق المدن السعودية فى يوليو ١٩٦٣ لإظهار تأييدها لسلامة أراضــى المملكة الغنية بالنفط. وكان ناصر اقترب اقترابًا خطيرًا من أشد الخطوط الأمريكية حُمرة فى الشرق الأوسط. كما رد ناصر على مبيعات الأسلحة الأمريكية لإسرائيل بتوقيع اتفاقية عسكرية مع موسكو فى يونيو ١٩٦٣، وبممارسة الضغط على ليبيــا لطرد القوات الأمريكية والبريطانية من قاعدة هويلس Wheelus الجوية فى أوائــل عام ١٩٦٤، والدخول فى معارك كلامية عنيفة مع الولايات المتحدة. وبعد زيـــارة الزعيم السوفيتى خروشوف لمصر فى مايو من عام ١٩٦٤، قُطع خط الإمــدادات الآتية من واشنطن حيث نجد أن المسئولين الأمريكيين "جعلوا طلــب المــصريين تجديد المساعدات يضيع فحسب فى متاهة الرسميات دون أن يرفــضوه قــط".[٦٧] واتسم رد ناصر المبدئى بالتحدى. ففى خطاب نارى ألقاه فى الثالــث والعــشرين ديسمبر عام ١٩٦٤ امتدح الاتحاد السوفيتى، وأعلن اعتزامه الاستمرار فى تــسليح المتمردين الذين يقاتلون "العدوان" الأمريكى البلجيكى فى الكونغو، واختتم كلامــه قائلاً: "اللى مش عاجبه تصرفنا يشرب من البحر. وإذا كان البحر الأبــيض مــش كفاية، يشرب من البحر الأحمر كمان."[٦٨]

لكن فى الوقت الذى أطلق فيه اقتصاد مصر المتدهور شــرارة مظــاهرات الاحتجاج، والإضرابات غير المشروعة، بل وخطط الانقلاب فــى أواخــر عــام ١٩٦٤ وعام ١٩٦٥، أدرك ناصر أنــه لا يمكنــه الاســتغناء عــن المــساعدات الأمريكية. ولذلك اتخذ خطوات لإرضاء الولايات المتحدة بوقف دعمــه لمتمــردى الكونغو، وتشجيع الاعتدال فى النزاع العربى الإسرائيلى بشأن مياه نهــر الأردن، وخفض نبرة خطابه المعادى لأمريكا. والأهم من ذلك كله أنه وقع اتفاقية مع الملك فيصل فى الرابع والعشرين من أغسطس عام ١٩٦٥ تتصور انسحابًا شاملاً للقوات المصرية من اليمن خلال ثلاثة عشر شهرًا. واستؤنفت شحنات الأغذيــة PL-480 فى الحال، وإن كانت بكميات أقل ولفترات أقصر.

ومع ذلك غيَّر ناصر مساره مرة أخرى بحلول منتصف عام ١٩٦٦ – وكان مقتنعًا وقتها بأن الأمريكان يتآمرون مع البريطانيين والسعوديين للإطاحة به – حيث اقترب أكثر من موسكو، وبقى فى اليمن، واستأنف دعايته المعادية للولايات المتحدة وحلفائها فى المنطقة. فهل كان على صواب فى ذلك؟ ربما كان كذلك فيما يتعلق بالبريطانيين والسعوديين؛ فمن المؤكد أن السعوديين كانوا مصممين على ألا يسمحوا له بخروج مُشرِّف من اليمن. ولكن هل كان الأمريكان يتآمرون كذلك للإطاحة به؟ إن ورقة إحاطة أعدت للرئيس جونسون فى أغسطس ١٩٦٦ لا تشير إلى ذلك:

هناك من يظنون – وهم بالتأكيد البريطانيون وقد يكونون السعوديين – أن أى نظام يأتى بعد ذلك فى مصر سيكون أفضل من النظام الحالى. وهذا أمر مشكوك فيه. فمطامح مصر الخاصة بقيادة المنطقة بكاملها تعود إلى عشرات السنين، إن لم تكن القرون. وهى تعود إلى تاريخ سابق لناصر ولن تختفى معه... وإذا كان المصريون يريدون التخلص منهم فهذا شأنهم. ولكن ليست هناك مصلحة أمريكية فى أن نكون طرفًا فى مؤامرة ما أو فى السماح للموقف فى مصر بالتدهور إلى عدم الاستقرار أملاً فى أن يسفر ذلك عما هو أفضل.(٦٩)

بعبارة أخرى، لا يمكن النجاح فى احتواء ناصر من خلال سياسة العقوبات والمكافآت المحسوبة. إلا أن الآخرين لم يكونوا بهذا القدر من التفاؤل. فقد حذر ديفيد نيس من السفارة الأمريكية بالقاهرة من "أننا نتحرك بعناد نحو مكاشفة فى المنطقة ناشئة عن هذه المحاولة الحالية التى يقوم بها 'أصدقاؤ'نا للإطاحة بناصر وعن ردود أفعاله الدفاعية بصورة عامة. وأتفق مع بوب سترونج Bob Strong فى أنه حتى إذا لم يتعد ما نقوم به التوقف والترقب، فسوف نتورط لا محالة."(٧٠)

على أية حال، توقفت المساعدات الأمريكية لمصر من جديد.ورد ناصر بأسلوبه المميز؛ حيث انتقد الولايات المتحدة بشدة باعتبارها "زعيمة المعسكر الإمبريالى" حيث أقسم أن يبقى فى اليمن "إلى أن يزول الخطر البريطانى الأمريكى السعودى تمامًا" وهدد باستئناف قصف المدن الحدودية السعودية.(٧١) وقال نيس من القاهرة بحزن فى الحادى عشر من مايو عام ١٩٦٧: "يبدو أننا دفعنا بناصر إلى درجة من اللاعقلانية تقارب الجنون، حيث تغذيها فى الواقع الإحباطات والمخاوف الناجمة عن إخفاقاته فى الداخل والخارج. ويدور جدلنا هنا حول المكان الذى

سيوجه إليه ضربته التالية؛ هل هو ليبيا أم لبنان؟"(٧٢) ولكن ناصر أساء للأسف تقدير شراسة تصميم إسرائيل على سحقه وخدع نفسه بأن واشنطن لا تزال مهتمة كثيرًا بإنقاذه من الكارثة واختار بدلاً من ذلك أن يجرب حظه فى سيناء.

خاتمة

ذات يوم لخص جون فوستر دلاس موقف واشنطن من القومية العربية بتشبيهه إياها بـ"نهر متدفق، لا يمكنك الوقوف فى وجهه والتصدى له، ولكن لابد أن تحاول إبقاءه داخل حدوده. ولابد أن نحاول منع وقوع ضرر دائم لمصالحنا فى الشرق الأدنى إلى أن تقلل الأحداث من أهمية أسطورة البطل الكبير ناصر".(٧٣) وهذا هو ما فعله الأمريكيون على وجه الدقة. فرغم بعض الخطوات الزائفة، نجحوا فى النهاية فى إبقاء القومية العربية داخل حدودها، وحققوا بذلك هدفيهم الاستراتيجيين الأساسيين، وهما إدامة السيطرة على حقول النفط والحيلولة دون سيطرة السوفييت على المنطقة. وحين كانت العروبة الهاشمية تهدد المملكة العربية السعودية أو الكويت، كانت واشنطن تساعد فى حشد قوة موازنة فى القاهرة. وبالتالى حين كانت ثقة ناصر بنفسه تزيد على الحد كانت واشنطن توازنه بتشجيع البعثيين فى سوريا والعراق وبالسماح لإسرائيل بالخروج من الثلاجة (وهى الحالة التى لم تكن تتحرك فيها فى اتجاه حل القضايا العربية أو فى اتجاه الحرب).

كثيرًا ما كان النقص يصيب كفاءة سياسة الشرق الأوسط الأمريكية فى الفترة التى نحن بصددها. وقد انتُقد أيزنهاور ودلاس على وجه التحديد انتقادًا شديدًا (بما فى ذلك ما جاء فى هذا الكتاب) بسبب عملياتهما السرية الرعناء ولميلهما إلى رؤية المؤامرات السوفيتية فى كل مكان. يتسم بعض هذا النقد بالنزاهة. ولكنهما كانا على حق فى كل الأمور الأهم بالفعل؛ فقد كانا على حق فى رؤية أن "الحل الهاشمى" فى سوريا فى الفترة من ١٩٥٦ إلى ١٩٥٨ - من وجهة نظر مصالح الهيمنة الأمريكية - على أنه علاج أشد سوءًا من المرض نفسه. فرغم قليل من الاضطراب فى البداية، فقد أدركا فى النهاية أن ناصر حليف مفيد فى مواجهة كتلة العظم وبزرى وبكداش فى سوريا. وكان هناك خطر شيوعى حقيقى فى العراق بعد ١٩٥٨. وبناء على الاتجاه الشعبى فى ذلك الوقت، كان ناصر فى الواقع هو الثقل الموازن العملى الوحيد.

وبالمثل، هناك تراث طويل من النقد يلقى باللوم في انقطاع العلاقات الأمريكية المصرية في أوائل الستينيات على قابلية الرئيسين كنيدى وجونسون (بشكل خاص) لأن يمارس مؤيدو إسرائيل في الداخل الضغوط عليهما. غير أن هذا النقد يفترض خطأً أن الأساس المنطقي للعلاقات الأمريكية الوثيقة مع ناصر – التي كانت موجودة في عهد أيزنهاور – ظلت قائمة بعد عام ١٩٦١. وقد حاول هذا الفصل بيان أنها لم تكن قائمة. وكان كنيدى وجونسون أكثر استجابة لناخبيهما اليهود، لقدرتهما في الغالب على أن يكونا كذلك.

كان من الصواب أن يستفيد الأمريكان من ناصر مادام هو مفيدًا لهم، تمامًا مثلما كان من الصواب أن يسقطوه عندما بات لا تُرجى منه فائدة. وإذا كان هناك من لوم يلقى على أحد، فلابد أن يتحمله ناصر بالكامل؛ ذلك أنه هو الذي لم يفهم حجم التحول الذي حدث في العلاقة الإستراتيجية مع الولايات المتحدة في أوائل الستينيات، فهو الذي شغل نفسه بالديماجوجية والمغامرات الخارجية الرعناء بدلاً من معالجة المشاكل الملحة التي تواجه المجتمع المصرى والاقتصاد المصرى، وهو الذي اختار أن يعطى الإسرائيليين الذريعة التي يحتاجونها كي يدمروه في ١٩٦٧.

وفي نهاية الأمر ظل العالم العربي منقسمًا، وتجمعت المملكة العربية السعودية وسائر المحميات الغنية بالنفط بأمان تحت المظلة الأمريكية، ولم يكن السوفييت أقرب من ذلك إلى كسر هيمنة واشنطن الإقليمية. وربما لم يكن ذلك هو الحل الأمثل بالنسبة لدعاة القومية العربية، ولكن لابد من الإشارة إليه على أنه نجاح للسياسة الخارجية بمعيار المصالح القومية الأمريكية.

(١) "The Political Union of Syria and Iraq," 25 April 1960. U.S. Declassified Documents Reference System (Washington, D.C.: Carrollton Press, 1975), microfiche (hereinafter USDD) 1975:26H.

(٢) George Lenczowski, The Middle East in World Affairs (Ithaca: Cornell University Press, 1980),527

(٣) Department of State Paper: "U.S.-U.A.R. Relations," 20 [?J February 1966. USDD1982:000982.

(٤) Wilbur Crane Eveland, Ropes of Sand Americas' Failure in the Middle East (London: W W. Norton, 1980}, p. 103.

(٥) Miles Copeland, The Game Player: Memoirs of the CIA's Original Political Operative (London: Aurum Press, 1989), p. 167.

(٦) كتب ناصر إلى ايزنهاور فى ٦ فبراير أنه "لمصلحة السلام تعترف مصر بالرغبة فى السعى للقضاء على التوترات بين الدول العربية وإسرائيل."USDD-1981:192C.

(٧) مذكرة من دلاس إلى أيزنهاور فى ٢٨ مارس ١٩٥٦.USDD-1989:001511 .

(٨) سمحت واشنطن لفرنسا بتحويل معدات عسكرية خاصة بالناتو إلى إسرائيل فى ربيع ١٩٥٦/ كما طلب دلاس من كندا إمداد إسرائيل بطائرات إف ٨٦. برقية دلاس من باريس فى ٣ مايو ١٩٥٦.USDD-1987:000714.

(٩) رسالة أيزنهاور إلى دلاس فى ١٢ ديسمبر ١٩٥٦.USDD-1989:003548

(١٠) National Security Council (NSC) Progress Report: "United States Objectives and Policies with Respect to the Near East," 2 November 1955. USDD-1988:001022, p.3.

(١١) برقية دلاس إلى سيلوين لويد فى ٢١ أغسطس ١٩٥٥.USDD-1987:002090 .

(١٢) انظر مذكرات رفيق عارف، رئيس الأركان الذى حضر المحادثات، فى محكمة الشعب، المحاضر الرسمية لجلسات المحكمة العسكرية العليا الخاصة (بغداد: مديرية مطبعة الحكومة، ١٩٥٩-١٩٦٢) المجلد ٤، ص ١٥١٦-١٥١٩.

(١٣) مقتبس فى Ropes of Sand, p. 181.

(١٤) للاطلاع على تحليل مفصل لهذا الحدث، انظر الفصل التاسع من هذا الكتاب بقلم ديفيد ليش، وانظر كذلك مقالته Syria and the United States: Eisenhower's' Cold War in the Middle East (Boulder:Westview Press, 1992).

(١٥) مقتبس في Patrick Seale, The Struggle for Syria: A Study of Post- War Arab Politics,1945-1958 (New Haven: Yale University Press, 1965), p. 300.

(١٦) للاطلاع على المزيد مما قام به ناصر أثناء الأزمة السورية، انظر David W. Lesch, "Gamal Abd al-Nasser and an Example of Diplomatic Acumen," Middle Eastern Studies 31(2) (April 1995), pp.349-396.

(١٧) Appendix to a Memorandum by the Chief of Naval Operations for the Joint Chiefs of Staff on "Middle East Policy," dated 7 November 1957. USDD-1984: 000135, pp. 3096-3097.

(١٨) Summary of Dulles's comments reported by Secretary of State Sir J. Bowker in Ankara to the Foreign Office on 28 January 1958. British Foreign Office Documents (hereinafter BFOD) F0371I134386tVY10316/10.

(١٩) Report from Michael Wright in Baghdad on his conversation with Crown Prince Abd al-Ilah on 25 February 1958. BFOD:F0371/134198IVQ1015/18.

(٢٠) انظر E Hoyer Millar's Foreign Office Minute of 25 June 1958 on the talks with Nun in London. BFOD:F037111342J9IvQ1051119.

(٢١) Letter from Wright to London, 23 June 1958. BFOD:F0371/134198JVQ1015/49.

(٢٢) U.S. Department of State, "Memorandum of Conversation." dated 15 June 1958. USDD-1981:371B.

(٢٣) Briefing Note dated 21 January 1958 on the suggestions of the Planning Board of the National Security Council. USDD-1985:000640, p.2

(٢٤) Summary of the discussion at the 353rd meeting of the NSC, 30 January 1958. USDD-1990:000328, p.8.

(٢٥) "Memorandum of Conference with the President," 14 July 1958. USDD-1993:002371.

(٢٦) Memorandum of the discussion at the 373rd meeting of the NSC, 25 July 1958. USDD-1990:000330, p.3.

(٢٧) انظر على سبيل المثال ملاحظة السفير البريطانى فى أنقرة فى أوائل يناير ١٩٥٩ "أننا قمنا بعمل معين لمصلحة قاسم فيما يتعلق بالمؤامرة الأخيرة فى العراق" . BFOD:F03711140956/EQ1O71I.

(٢٨) Cable from Ambassador Wright in Baghdad to the British Foreign Office, 24 November 1958. BFOD:F03711133090/EQ1OS1/69.

(٢٩) "ورقة إحاطة" بتاريخ ٩ يونيو ١٩٥٨ خاصة باجتماع أيزنهاور مع رئيس الوزراء البريطانى هارولد ماكميلان. USDD-1988:001568 ضمن الخطوات التى اتخذت لـ"تطبيع" العلاقات بين الولايات المتحدة والجمهورية العربية المتحدة فيما بين يناير ويوليو ١٩٥٨: رفع قيد التصدير على الأصناف المدنية مثل قطع غيار الطائرات، وإعادة تأسيس برنامج "تبادل الأفراد"، والإفراج عن ٤٠٠ ألف دولار (مجمدة منذ ١٩٥٦) خاصة بمعدات إنشاء الطرق والاتصالات.

(٣٠) Summary of the 373rd NSC meeting on 24 July 1958. USDD-1990:000330, p.6.

(٣١) Summary of the 374th NSC meeting on 31 July 1958. USDD-1990:000331, p. ii.

(٣٢) "Briefing Notes" for the NSC meeting of 21 August 1958. USDD-1990:000352, p.3; and 16 October 1958. USDD-990:000332, p.2.

(٣٣) "NSC 5820/1: U.S. Policy Toward the Near East," 4 November 1958. USDD-1980:386B, p.2.

(٣٤) المرجع السابق، ص ٣.

(٣٥) المرجع السابق، ص ١٠.

(٣٦) المرجع السابق.

(٣٧) المرجع السابق. p. ii بعد عامين يطيح بسعود شقيقه الأكثر إصلاحًا فيصل.

(٣٨) المرجع السابق. pp. 11-12.

(٣٩) المرجع السابق، p.9.

(٤٠) "Memorandum of Conference" dated 23 December 1958. USDD-1983:001435.

(٤١) Cable from Ambassador H. Caccia in Washington to the Foreign Office, 18 December 1958. BFOD:F0371/133086/EQ10345/7.

(٤٢) انظر علـى سـبيل المثـال Humphrey Trevelyan's report of 19 January 1960 to Selwyn Lloyd on the political situation in Iraq. BFOD:F037 1/149841 IEQi 015/10.

(٤٣) Interview in the New York Times, 29 April 1959, quoted in Hanna Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq.. A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of Its Communists, Ba'thists, and Free Officers (Princeton: Princeton University Press, 1978), p. 899.

(٤٤) Note by Gordon Gray, special assistant to the president for national security affairs, 1 April 1959. USDD-1984:000586.

(٤٥) انظر Mohamed Hassanein Heikal, Sphinx and Commissar: The Rise and Fall of Soviet Influence in the Arab World (New York: Harper and Row, 1978), p.107.

(٤٦) Operations Coordinating Board (OCB) Report on the Near East, 3 February 1960, pp. 6-7. USDD-1984:002567.

(٤٧) "The Situation in Iraq: Policy the United States Should Follow to Prevent Communism from Establishing Control of the Country," 15 [?] April 1959. USDD-1992:002638.

(٤٨) Cable from Ambassador Burrows in Ankara to the Foreign Office, 12 December 1959. BFOD:F0371/140959/EQ1O71/70.

(٤٩) انظر البرقية المؤرخة فى ٥ أغسطس ١٩٥٩ من عمان إلى الخارجية البريطانية (BFOD:F0371/ 141900JVG1017/9)، وكذلك الخطاب المرسل من السفارة الكندية بالقاهرة ويتحدث عن إلقاء القبض على أربعة عشر ضابطًا فى سوريا بتهمة التآمر. 22 September 1959. BFOD:F0371/141900JVG1017/12.

(٥٠) Quoted in a dispatch from the British Embassy in Baghdad on 3 November 1959. BFOD:F0371/140958/EQ1 071/52(D).

(٥١) Letter from Burrows to London, 23 May 1959. BFOD:F0371/140957/EQ1O71/31.

(٥٢) المرجع السابق. BFOD:F0371/140957/EQ1O71/28.

(٥٣) Report dated 20 October 1959 from Arnold Smith in Cairo to the Canadian Foreign Ministry. BFOD:F0371/141903IVG101 10/36.

(٥٤) على الأقل هذا ما قاله نائب وزير الخارجية ريموند هير لناصر فى نيويورك فى ٣٠ سبتمبر ١٩٦٠ USDD-1984:002451.

(٥٥) رواية السفير باروز للملاحظات التى أبداها مسئول بالخارجية الأمريكية لوزير الخارجية التركى زورلو. برقية من أنقرة إلى وزارة الخارجية البريطانية فى ٢٣ مايو ١٩٥٩. BFOD:F0371/140957/EQ1O71/31. شرح ستيوارت روكويل مدير مكتب الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية موقف بلاده للمبعوث البريطانى بقوله "إنه لا يظن أن هناك خطرًا كبيرًا فى التدخل العسكرى العلنى للجمهورية العربية المتحدة. وبما أن الأمر كذلك، فقد ظن أنه من غير الحكمة حث ناصر على الاعتدال"، حيث لم تكن الولايات المتحدة ترغب فى أن ينظر إليها على أنها تشجع الشيوعية ضد القومية العربية. BFOD:F0371/ 140937/EQ10316/96

(٥٦) Memorandum of the discussion at the 383rd meeting of the NSC, dated 17, October 1958. USDD-1990:000332, p.8.

(٥٧) Memorandum from Komer to McGeorge Bundy and Walt Rostow. USDD-1991:001643.

(٥٨) Bowles Telegram dated 21 February 1962. USDD-I:454A.

(٥٩) Badeau Letter to President Johnson, 3 January 1964. USDD-1976:274C, p.4.

(٦٠) المرجع السابق، p.3.

(٦١) "Nasir's Comments on His Meeting with Assistant Secretary Talbot," CIA cable, 3 March 1964. USDD-1976:12B.

(٦٢) Outgoing State Department telegram dated 12 January 1965 summarizing a meeting between Kamel and Secretary of State Dean Rusk four days before. USDD-1982:002580.

(٦٣) "Review of United States Policy Toward Israel," State Department memorandum to the President, 7 August 1962. USDD-1992:003242.

(٦٤) Steven L. Spiegel, The Other Arab-Israeli Conflict: Making Americas' Middle East Policy, from Truman to Reagan (Chicago: University of Chicago Press, 1985), p.135.

(٦٥) Nadav Safran, Israel: The Embattled Ally (Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, 1981), p. 374

(٦٦) Interviews conducted by author in Damascus, 22 July 1991.

(٦٧) Nadav Safran, From War to War: The Arab-Israeli Confrontation, 1948-1967 (New York: Pegasus, 1969), p. 135.

(٦٨) مقتبس في Spiegel, The Other Arab-Israeli Conflict, p. 122 .

(٦٩) "Current Status of U.S.-U.A.R. Relations," 12 August 1966. USDD-1980:323B.

(٧٠) Letter from Nes to Rodger P Davies at the State Department, 17 October 1966. USDD-1985:001635.

(٧١) "Nasser's May 2 Speech," State Department memorandum dated 4 May 1967. USDD-1 993:001379.

(٧٢) Letter from Nes to Rodger P Davies at the State Department, 11 May 1967. USDD1985:002605.

(٧٣) Memorandum summarizing the discussion at the 374th National Security Council meeting on 31 July 1958. USDD-1990:000331, p.7.

الباب الثالث

الحرب والسلام،
الحرب والسلام

الفصل الثانى عشر

حرب ١٩٦٧ العربية الإسرائيلية:
الأعمال الأمريكية والتصورات العربية

فوّاز جرجس

كانت حرب يونيو ١٩٦٧ العربية الإسرائيلية (وتعرف كذلك بحرب الأيام الستة) علامة فارقة فى التاريخ الحديث للشرق الأوسط على أكثر من مستوى. فقد غيرت على وجه التحديد طبيعة السياسة الإقليمية والعلاقة بين الدول المحلية والقوى الكبرى تغييرًا جذريًا. فمن ناحية، أصبح النزاع العربى الإسرائيلى قضية السياسة الخارجية الوحيدة الأكثر هيمنة فى العلاقات الخارجية للدول العربية. وانتقلت البؤرة الأساسية للزعزعة الإقليمية من السياسة العربية العربية إلى التفاعلات العربية الإسرائيلية. كما أعدت الحرب المسرح لعملية السلام العربية الإسرائيلية المعاصرة. فعلى مر السنوات العشر السابقة كان النزاع بين إسرائيل والعرب محفوظًا فى "الثلاجة"، حيث لم يكن يتحرك فى اتجاه الحل أو فى اتجاه الحرب.[1] وبهذا المعنى كانت حرب الأيام الستة محفزًا أجبر إسرائيل والعرب وكذلك رعاتهم من القوى الكبرى على المشاركة فى السعى لإحلال السلام. ومن ناحية أخرى، جعل التصعيد الدموى للصراع العربى الإسرائيلى الفاعلين المحليين أكثر اعتمادًا على حلفائهم من القوى الكبرى. وكانت نتيجة ذلك أن أصبح الصراع العربى الإسرائيلى متشابكًا إلى حد كبير مع تنافس الحرب الباردة الأمريكية السوفيتية. وهكذا انعكست ثنائية الأقطاب القائمة على المسرح الدولى على المستوى الإقليمى. وقيّد اعتماد الدول المحلية المتزايد على القوى الكبرى حرية حركتها وعرّض استقلالها للخطر.

يبحث هذا الفصل أثر حرب ١٩٦٧ العربية الإسرائيلية على التصورات القومية العربية فيما يخص المُدْخَل الذى تساهم به الولايات المتحدة فى الأزمة، كى نبحث كيفية تأثير هذه التصورات على المواقف العربية تجاه الدورين الأمريكى والسوفيتى فى عملية السلام. وسوف أحاول إثبات أن حرب الأيام الستة كان لها

أثر سلبى مدمر على الآراء العربية فيما يتعلق بالدور الأمريكى، وكذلك على الاعتقاد العربى فى كفاءة الاتحاد السوفيتى وإمكانية الاعتماد عليه باعتباره حليفًا من القوى الكبرى. ومع أن القوميين العرب، وبالأخص مصر، كانوا منتقدين بشدة للرئيس ليندون بى جونسون ويشكون فيه، فقد اعترفوا بدور واشنطن الذى لا يمكن الاستغناء عنه والمهم فى عملية سلام ما بعد عام ١٩٦٧. فقد كانوا يعتقدون أن الولايات المتحدة تمارس نفوذا كبيرًا على عميلتها - إسرائيل - وتمسك بمعظم أوراق اللعب فى عملية السلام.

وفى المقابل أصبح الحكام العرب، وليس الرئيس المصرى جمال عبد الناصر فحسب، واعين بالطبيعة المحدودة للقوة والمكانة السوفيتية فى السياسة العالمية. وأقنعتهم تجاربهم مع الاتحاد السوفيتى إبان أزمة ١٩٦٧ بأن موسكو كانت تعوزها الوسيلة والإرادة للدفاع عن العرب. وكان لهذا الإدراك المتأخر دور حاسم فى تليين النزعة الراديكالية المصرية خلال فترة ما بعد عام ١٩٦٧، وقد أغامر بقولى بأنه كان لها دور حاسم كذلك فى إعادة التوجه الثورى للسياسة الخارجية المصرية خلال السبعينيات.

وهكذا فلابد أن يعالج هذا الفصل العديد من القضايا المهمة، وهى كيف كان رد دول المواجهة العربية، وخاصة مصر، على هزيمتها الساحقة على أيدى إسرائيل فى يونيو ١٩٦٧؟ كيف تصوروا دور القوى الكبرى فى الحرب، وهل أثرت تصوراتها الخاصة بالموقفين المتناقضين للقوتين الكبيرتين على سلوكها تجاه عملية السلام؟ وماذا كان أثر التنافس الأمريكى السوفيتى على ديناميات إحلال السلام؟ ولماذا تخلى الرئيس جونسون عن الدعم الأمريكى السابق لنظام هدنة ١٩٤٩، وكيف عقّد هذا التغير الجذرى فى السياسة الأمريكية السعى لتحقيق السلام؟ وإلى أى مدى قيَّد التغير الشديد فى ميزان القوى الإقليمى كلاً من استعداد إسرائيل والحكام العرب وقدرتهم على التوصل إلى تسوية؟ وبهذا المعنى، هل بذرت حرب ١٩٦٧ بذور حريق هائل أكثر دموية فى الشرق الأوسط؟

التصورات العربية للدور الأمريكى فى حرب ١٩٦٧ العربية الإسرائيلية

ارتبط استقطاب الصراع العربى الإسرائيلى على طول الخطوط الشرقية الغربية ارتباطًا مباشرًا بالهزيمة الساحقة التى منيت بها الدول العربية فى عام

١٩٦٧ وتصورها أن الولايات المتحدة تواطأت مع إسرائيل للقضاء على "الأنظمة العربية الثورية التى رفضت أن تكون جزءًا من منطقة النفوذ الغربية".(٢) واعتقد ناصر القومى العربى الأول أن نظامه كان الهدف الأول للهجوم الذى رعته الولايات المتحدة. وقد أبلغ محمد حسنين هيكل، وهو أحد المقربين منه، أن جونسون نجح فى "إيقاعنا فى الفخ". وكان ناصر يرى أن هذا التواطؤ استتبع نسقًا معقدًا من الحيل والمناورات السياسية والدبلوماسية. بل إن القيادة المصرية – وليس ناصر فحسب – كانت تعتقد أن إدارة جونسون تواطأت تواطؤاً غير مباشر مع إسرائيل بتغطية جوانبها وتحييد الاتحاد السوفيتى وبتعمد خداع مصر وجرها إلى حالة من الرضا.(٣)

أشار المصريون إلى حقيقة أنه رغم حصول الولايات المتحدة من مصر على تعهد بعدم إطلاق النار أولاً، فهى لم تتمكن من الحصول على تعهد مماثل من إسرائيل. كما قالوا إن مصر كانت تتعرض لضغط كبير جدًا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى كى لا تكون هى البادئة بإطلاق النار. وقالوا إن إدارة جونسون أبلغت القادة السوفييت أن هناك حاجة عاجلة إلى مناشدة حليفها المصرى الامتناع عن الدخول فى أية مغامرة عسكرية. ولكى يثبت ناصر حسن نواياه أعلن أنه لن يكون البادئ بالقتال. كما قال إنهم أعطوه انطباعًا بأن إسرائيل التزمت كذلك بألا تبدأ بإطلاق النار.(٤)

لا غرابة إذن أن يشعر القوميون العرب بمرارة شديدة فى أعقاب الضربة الاستباقية الإسرائيلية فى الخامس من يونيو. فقد شعروا بالاستياء والغضب من إدارة جونسون، حيث شحنتهم فى البداية الاتهامات المصرية والأردنية بأن الولايات المتحدة شاركت إسرائيل فى الهجمات الجوية الأولى ضد القوات العربية.(٥) ومع أنه لم يكن هناك من أدلة على تلك الاتهامات، فقد أسهمت فى تأكيد النموذج المقولب الشائع بين العرب للعداء الأمريكى. وشعر المصريون على وجه الخصوص بأن الولايات المتحدة خدعتهم، كما كانوا يعتقدون أن الولايات المتحدة قد أشركت السوفييت دون أن يعوا فى إستراتيجيتها لتضليل مصر.

أكد ناصر أن الحكومة الأمريكية ساعدت إسرائيل بطرق عديدة بتزويدها إياها بالمعلومات الاستخبارية والسلاح. فعلى سبيل المثال، أقنع الهجوم الإسرائيلى على السفينة "ليبرتى" Liberty – وهى سفينة استخبارات أمريكية كانت تقف قبالة

ساحل سيناء فى الثامن من يونيو - الزعيم المصرى بتواطؤ جونسون؛ فقد كانت "ليبرتى" تزود إسرائيل بمعلومات استخباراتية مهمة عن القواعد العسكرية المصريه. وفى هذا السياق، زعم ناصر أن جونسون كان على علم مسبق بالخطط الحربية الإسرائيلية ووافق عليها. وكما أشار ناصر، كان الدور الأمريكى فى الحرب استمرارًا لقطعها المعونات عن مصر؛ فبعد أن فشل جونسون فى إخضاع مصر بالحرب الاقتصادية، أوعز إلى إسرائيل باستخدام القوة الفيزيقية بدلاً منها.[٦] وقال ناصر عن الولايات المتحدة إنه "لابد من جعلها تشعر بفظاعة تواطؤها مع إسرائيل. ولابد من توجيه الغضب العربى المعبأ إليها. ولابد من قطع العلاقات."[٧] وكان ذلك التصور، أو بالأحرى التصور الخاطئ، تشارك فيه كل دول المواجهة العربية (وأهمها مصر وسوريا والعراق) التى قطعت على الفور علاقاتها الدبلوماسية مع واشنطن.

لكى نفهم الأساس المنطقى الذى وراء التصورات العربية، لابد من التركيز على طبيعة العلاقة بين إدارة جونسون والقوة القومية العربية، وبالأخص على التدهور المطرد للعلاقات المصرية الأمريكية منذ نهاية عام ١٩٦٤. فقد جعل الوقف التدريجى للمعونات الغذائية الأمريكية إلى مصر ابتداء من عام ١٩٦٥، مقرونًا بالتوريد المباشر للسلاح إلى إسرائيل وغيرها من الدول المحافظة فى المنطقة، القادة العرب يشعرون بالمرارة وأقنعهم بأن جونسون لم يكن عازمًا على إذلال البلد وتجويعه فحسب، بل كان يعمل كذلك بشكل وثيق مع أعدائهم الإقليميين للإطاحة بالحكومات العربية الثورية.[٨] وفى سبتمبر من عام ١٩٦٥ أبلغ السفير المصرى فى واشنطن دبلوماسيًا أمريكيًا رفيع المستوى أن القيادة المصرية تعتقد أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية تسعى للإطاحة بنظام ناصر.[٩]

بحلول عام ١٩٦٦ بدا أن ناصر فقد الأمل فى السياسة الأمريكية، التى كان يُنظر إليها على أنها موالية لإسرائيل ومعادية لمصر.[١٠] وكان الاتجاه فى واشنطن على نفس القدر من العداء؛ فقد كتب هارولد سوندرز Harold Saunders المسئول الكبير بمجلس الأمن القومى الذى يتعامل مع الشرق الأوسط: "لسنا غاضبين [من ناصر]، بل فاض بنا الكيل منه."[١١] كما قال السفير الأمريكى بالقاهرة لوشس باتل Lucius Battle إن قدرًا كبيرًا من الشك والتوتر والإحساس العام باليأس والإحباط قائم فى العلاقات الأمريكية المصرية. وأكد السفير أن البلدين كانا "على منحدر

زلق فى اتجاه مواجهة على نمط ما حدث فى ١٩٥٧-١٩٥٨". وقد نبه رؤساءه فى واشنطن إلى أن يعوا أنهم يقتربون من علامة فارقة فى علاقتهم مع مصر.[١٢]

الرؤية العربية للدور الأمريكى فى عملية السلام

لابد من دراسة الرؤية العربية العامة للدور الأمريكى فى حرب ١٩٦٧ وفى عملية السلام التى أعقبتها بما يقتضيه الأمر من أمانة داخل هذا السياق المستقطب من الشك وعدم الثقة. فلم يكن القوميون العرب يؤمنون بأن حكومة جونسون يمكن أن تقوم بدور الوسيط المحايد فى السعى لإحلال السلام. وكانوا يرون أن هناك تطابقًا قائمًا فى المصالح بين البيت الأبيض وإسرائيل، وهو ما يكشف عن نفسه فى تأييد جونسون الذى لا لبس فيه لإسرائيل فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن وما أعقب ذلك من أعمال، الأمر الذى قُصد به ضمان تفوق إسرائيل العسكرى على جيرانها العرب.[١٣] وكان لدى الحكام العرب اعتقاد راسخ بأن الولايات المتحدة هى التى تقرر مسائل الحرب والسلام فى الشرق الأوسط. وقد أخفقوا فى تقييم تعقد العلاقات الأمريكية الإسرائيلية والدرجة الكبيرة من الاستقلال الذى كان القادة الإسرائيليون يمارسونه فى سعيهم المستمر للوصول إلى الأمن المطلق.

فى كل من عامى ١٩٥٦ و١٩٦٧ لم يبحث ناصر ونظراؤه العرب بشكل جاد احتمال قدرة إسرائيل من خلال استغلالها للنظام الدولى المستقطب على العمل بمفردها لتحقيق مصالحها الوطنية، بالتواطؤ مع قوة كبرى أو بدونه. وكانوا ينظرون إلى إسرائيل على أنها أداة وعميل للقوى الغربية والإمبريالية فحسب، حيث تنفذ أوامر سادتها؛ ذلك أن إسرائيل لم تكن تعمل لمصلحتها فقط، بل كانت بمثابة أداة أمريكية للسيطرة على العالم العربى. وطبقًا لما قاله الرئيس الجزائرى هوارى بومدين، فإن "إسرائيل قامت بدور ثانوى فى حرب ١٩٦٧. إذ كانت المعركة أمريكية، وكان الأداء وحده إسرائيليًا". وبالمثل قال ناصر إن الولايات المتحدة – وليس إسرائيل – هى الطرف الأساسى الذى يجب أن يُناقش معه احتلال الأراضى العربية.[١٤] ومع أن بعض هذا كان مجرد مبالغة، كان الساسة العرب يعتقدون فعلاً بأن الولايات المتحدة بيدها مفتاح الحرب والسلام فى المنطقة. وحين

نقرأ تأملات المسئولين العرب وخطبهم وبعض محاضر اجتماعاتهم يصبح لدينا انطباع بأن جونسون كانت لديه السلطة والوسيلة لإجبار إسرائيل على الانسحاب إلى حدود ما قبل الحرب ولكنه لم يشأ استخدامهما.(١٥)

رغم عنف الهجوم الذى شنه ناصر على السياسة الأمريكية، فلم يكن الرئيس المصرى فى وضع يسمح له بمواجهة الولايات المتحدة فى المنطقة. وحين هدأ غبار المعركة فى الصحراء، وجد ناصر أن جُل جيشه قد دُمر، وسيناء احتلت، وخزانته خويت، ومستقبله السياسى معرض للخطر. وعلى عكس ما حدث فى عام ١٩٥٦، لم يستطع ناصر تحويل الهزيمة العسكرية إلى نصر سياسى. فالواقع أن حرب الأيام الستة كانت مختلفة اختلافًا بيِّنًا عن أزمة السويس. ففى عام ١٩٥٦ كان ناصر محقًا فى قوله إن القدرات المصرية لا تضاهى قوات بريطانيا وفرنسا وإسرائيل مجتمعة. ورغم ما بذله ناصر من جهد فلم يمكنه تكرار الأداء السياسى نفسه فى عام ١٩٦٧. ذلك أن "أقوى دولة فى الشرق الأوسط" هزمتها دولة فتية وقوية وصغيرة هزيمة نكراء وأذلتها.

كانت نتيجة ذلك أن مكانة ناصر ووضعه فى العالم العربى أصابهما الضعف كذلك. فمع شمولية الهزيمة تلاشى هدف ناصر بعيد المدى الخاص بإقامة نظام عربى جديد. كما قُضى على أفكار القومية العربية العلمانية التى كانت لَبِنَات نظامه. وفقد النموذج الثورى مصداقيته فى السياسة العربية. وفى العلاقات العربية العربية، تغير ميزان القوى العام تغيرًا شديدًا لمصلحة المحافظين العرب الذين كانوا يملكون سلطة المال ويشكلون النظام السياسى البينى العربى خلال فترة ما بعد عام ١٩٦٧.

بل إنه لم يعد بمقدور القوميين العرب الاعتماد علي تعاطف الرأى العام العالمى أو على التدخل الفعال للقوى الكبرى. ولم يكونوا يفهمون الوضع الدولى المتغير فى أواخر الستينيات. فقد كانت الولايات المتحدة غارقة فى فيتنام ولم تكن تركز تركيزًا شديدًا على الشرق الأوسط. وكانت قيادة الكريملين المشغولة كذلك فى الداخل والخارج تبنى جسورًا مع الغرب أملاً فى كسب تنازلات اقتصادية وسياسية. إذ كان السوفييت ضد الحرب فى الشرق الأوسط التى ربما أدخلتهم فى صدام مباشر مع الولايات المتحدة (وبالتالى تُعَرِّض مقاربتهم الجديدة للغرب للخطر).(١٦) وكان الراديكاليون العرب مخطئين فى افتراضهم أن السوفييت سوف

يتدخلون فى حرب الشرق الأوسط. وكان مثل هذا التفكير من أعـراض الاتجـاه شائع الانتشار لدى الفاعلين المحليين الخاص بتضخيم أهميتهم. وفى أعقاب حـرب ١٩٦٧ أبلغ ناصر زملاءه أنه لم يُقَدِّر بدقة التغيرات التى طـرأت علـى سياسـة الاتحاد السوفيتى الخارجية بعد وفاة الزعيم السوفيتى نيكيتا خروشوف.[١٧]

كان الأمر الأهم بالنسبة لقيادة الكرملين هو المأزق النووى مـع الولايـات المتحدة والمسألة التى لا تنتهى الخاصة بالأمن الدولى. وفى حرب الأيام الستة كان هناك اتصال على أعلى مستوى بين واضعى الـسياسة الأمـريكيين والـسوفييت لاحتواء الصراع ومنع انتشاره واتساعه. وقد مارسوا ضغوطًا كبيرة على حلفـائهم المحليين لقبول وقف إطلاق النار. ورغم قصر أمد الحرب، فقد استخدمت القـوى الكبرى الخط الساخن أكثر من مرة لتوضيح أى سوء فهم ربما يجرها إلى مواجهة غير مرغوب فيها. وفى أعقاب الحرب أجـرى كبـار المـسئولين الأمـريكيين والسوفييت محادثات سعيًا لإيجاد حل سياسى.[١٨]

رغم انتقاد السوفييت لأعمال إسرائيل فى يونيو من عـام ١٩٦٧ وتأييـدهم للعرب، فهم لم يتخذوا خطوات ملموسة - بخلاف الوعد بإعادة توريد الـسلاح - لمساعدة أصدقائهم. بل إنهم لم يقدموا لحلفائهم العرب الكثير من الدعم فى مجلـس الأمن التابع للأمم المتحدة بسبب معارضة الولايـات المتحـدة لأى حـل يـشترط انسحاب إسرائيل إلى ما وراء خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩.[١٩] ولم يحدث أن اتخـذ الاتحاد السوفيتى أية خطوات صارمة لوقف التقـدم الإسـرائيلى علـى الجبهـة السورية. وطبقًا لما قاله جونسون، فقد استخدم رئيس الوزراء الروسـى أليكـسى كوسيجن Alexis Kosygin الخط الساخن لإبلاغه أن لحظة حرجة حانت نتيجـة لتجاهل إسرائيل لقرارات مجلس الأمن الخاصة بوقف إطلاق النار كافـة. وتنبـأ كوسيجن باحتمال وقوع "كارثة خطيرة" ما لم توقف إسرائيل عملياتها العسكرية بلا أية شروط خلال الساعات القليلة التالية. وحذر رئيس الوزراء السوفيتى من أنه ما لم يحدث ذلك فسوف تتخذ حكومته "كل الإجراءات الـضرورية، بمـا فـى ذلـك العسكرية". كما قطع الاتحاد السوفيتى العلاقات الدبلوماسية مـع إسـرائيل وهـدد باتخاذ خطوات أشد قوة ما لم توقف إسرائيل الأعمال القتالية فورًا.[٢٠]

رغم اعتراف جونسون بحساسية الاتحاد السوفيتى فيمـا يتـصل بعلاقتـه الخاصة بسوريا، فقد قال إنه مصمم على مقاومة التدخل الـسوفيتى فـى الـشرق

الأوسط. وكان رده الفورى هو إصدار الأوامر للأسطول السادس الأمريكى بالاقتراب من الساحل السورى كى يبعث بإشارة تحذير للكرملين، وقال: "هناك أوقات تكون فيها حكمة حكم الرئيس وصحته على قدر كبير من الأهمية. وقد كنا فى لحظة من تلك اللحظات. إذ كان السوفييت قد اتخذوا قرارًا، وكان لابد لى من الرد."(٢١)

ولكن لم تكن لدى أى من الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتى الرغبة فى التصادم. فقد كان السوفييت يعرفون أن الضغط من الحكومة الأمريكية هو الطريقة الوحيدة لوقف التقدم الإسرائيلى داخل العمق السورى. وكان المقصود بتحذيرهم لجونسون هو إعطاؤه انطباعًا بضرورة وقف مسيرة تل أبيب نحو دمشق. وثبتت صحة الحسابات السوفيتية. إذ أنه طبقًا لما قاله مسئول إسرائيلى كبير، فقد أبلغت إدارة جونسون حليفتها فى العاشر من يونيو أن الموقف بلغ نقطة خطيرة وأن التدخل السوفيتى لم يعد أمرًا غير متصور. ووافقت إسرائيل على وقف إطلاق النار فى اليوم نفسه، بعد احتلال مرتفعات الجولان السورية.(٢٢)

بذلك حيل بين حدوث أزمة بين القوتين الأعظم. حيث منعت اتصالاتهما رفيعة المستوى بالفعل حدوث صدام علنى بينهما. وكما ذكرت وكالة الاستخبارات المركزية، فلم يكن الاتحاد السوفيتى يعتزم التدخل عسكريًا فى الحرب وفعل ما فى استطاعته لتحاشى المواجهة. وذكر تقييم وكالة الاستخبارات المركزية أن هم قيادة الكرملين الكبير الآخر كان هو الحيلولة دون وقوع هزيمة عربية ساحقة تجعل الكرملين هدفًا للانتقادات العربية.(٢٣) وكان الاتحاد السوفيتى باعتباره قوة كبرى معنيًا بعلاقته مع الولايات المتحدة أكثر من أية التزامات مجردة لشركائه الإقليميين. ذلك أن الأولوية كانت لسياسة القوى الكبرى على ما سواها من مصالح.

فى ظل موقف الاتحاد السوفيتى المتناقض، كان المتوقع أن يبتلع ناصر كبرياءه ويصلح أموره مع إدارة جونسون. وفى حالة أزمة السويس كان ناصر يعرف أن الولايات المتحدة وليس الاتحاد السوفيتى هى التى أجبرت الائتلاف الثلاثى على وقف إطلاق النار والانسحاب. إلا أنه كان يعتقد فى عام ١٩٦٧ أن جونسون أطلق العنان لأعمال جيش إسرائيل ضد مصر كى تطيح بنظامه التقدمى. وعلى عكس أيزنهاور الذى قام بدور ريادى وأكثر فاعلية فى إحباط العدوان

الثلاثى، أكد ناصر أن جونسون قام بدور حاسم فى انتصار إسرائيل السريع على العرب.[٢٤]

باستخدام ناصر لآخر سلاح فى ترسانته – قطع العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة الأمريكية – وباتهاماته الموجهة للولايات المتحدة، أثار المرارة فى نفس جونسون وجعله أكثر تصميمًا على منع ناصر من استعادة وضعه الخاص بالزعامة العربية. وأوضح الرئيس الأمريكى أن الولايات المتحدة "لم يكن بمقدورها تكرار الترتيبات المؤقتة والعاجلة " بين مصر وإسرائيل بعد السويس. وكانت لدى جونسون فى ذلك الوقت الفرصة كى يجرب أسلوبًا مختلفًا، وذلك بدعم وضع إسرائيل يدها على الأراضى المحتلة حديثًا انتظارًا لموافقة العرب على إقامة سلام مع إسرائيل.[٢٥]

الواقع أنه بمجرد بدء القتال "أبدى [جونسون] تحيزًا واضحًا ودائمًا لمصلحة إسرائيل وتجاهلاً للتعهدات العلنية التى قطعها على نفسه هو وحكومته للتصدى للعدوان فى أى مكان"، كما يقول السفير السابق ريتشارد باركر Richard Parker.[٢٦] فقد أصبحت الولايات المتحدة أشد تحالفًا مع إسرائيل مما يتعارض مع المصالح العربية الحيوية. ومكّن الرأى العام الأمريكى الموالى لإسرائيل إلى أقصى حد ممكن، مقرونًا بالعداء العربى وكراهية جونسون لناصر، الرئيس الأمريكى من تبنى سياسة "التأييد غير المشروط لإسرائيل".[٢٧] وقد فوجئ المسئولون الأمريكيون بمدى هزيمة العرب. إذ كانوا يتوقعون انتصار إسرائيل غير أنهم لم يكونوا متأكدين من أمد الحرب العربية الإسرائيلية أو نتائجها المباشرة. وفى اليوم الأول للحرب انعكس شك الإدارة وعدم ارتياحها على مناشدتها كل الأطراف المتحاربة العمل على وقف إطلاق النار والعودة إلى المواقع القديمة السابقة للأعمال القتالية.[٢٨]

إلا أن الموقف الأمريكى تحول تحولاً شديدًا بمجرد أن أصبح اكتمال الانتصار الإسرائيلى معروفًا. وفى مذكرة مقدمة للرئيس فى السابع من يونيو، كتب مساعده الخاص والت روستو Walt Rostow أن الانتصار الإسرائيلى خلق ظروفًا جديدة يجب على الولايات المتحدة أن تتحرك بسرعة لاستغلالها. وفى اليوم التالى حذر روستو من أن أكبر مخاطرة هى عدم تقييم النتائج السياسية لانتصار إسرائيل العسكرى. كما لخص الموقف الرسمى الأمريكى على أنه معارض لقرار

الأمم المتحدة الذى يقضى بتخلى إسرائيل عن مكاسب الحرب ما لم يكن ذلك مقابل تسوية عربية إسرائيلية نهائية.(٢٩) وما من شك فى علم روستو التام بأن الموقف التفاوضى الجديد الذى خلقته الحرب غير متماثل.

كانت إدارة جونسون تأمل فى استغلال الموقف غير المتماثل الجديد لاستخلاص معاهدات السلام والاعتراف بوجود إسرائيل من العرب. وقال المسئولون الأمريكيون إن الهزيمة المهينة لمصر وسوريا أتاحت للولايات المتحدة فرصة ذهبية لاتخاذ إجراءات سياسية "كبيرة" فى المنطقة، بينما "كانت السياسة السوفيتية منهارة".(٣٠) وحتى قبل أن تضع الحرب أوزارها، كانت الإدارة الأمريكية قد انتهت إلى أن مصير ناصر قد حُدِّد. وكان الدبلوماسيون الأمريكيون فى الميدان متأكدين من أن أية اضطرابات عامة معادية لناصر سوف تهز مصر والعالم العربى. والواقع أن بقاء نظامه على المستوى المحلى كان موضع شك، وكذلك كان ولاء سائر الدول العربية.(٣١)

كانت وكالات الاستخبارات الأمريكية كذلك تعتقد أن أيام الزعيم المصرى باتت معدودة، وبدأت التفكير جديًا بشأن فترة ما بعد ناصر. وبالمثل ظنت الخارجية الأمريكية أن سقوط نظام ناصر لن يؤدى إلى استئناف العلاقات مع مصر فحسب، بل كذلك إلى إحياء المصالح الأمريكية فى المنطقة العربية ككل.(٣٢) وكان الرأى الغالب فى واشنطن هو أنه لا ينبغى قبول أية حلول مهدئة سريعة أو تسويات تستهدف كسب الوقت. وحسبما قاله وكيل وزارة الخارجية للشئون السياسية أفيريل هاريمان Averell Harriman، فإن الولايات المتحدة لن تتاح لها أبدًا فرصة أخرى مواتية كهذه للتعامل مع المشاكل الأساسية التى تعانى منها هذه المنطقة المضطربة "شديدة الأهمية لأمننا وأمن أوروبا الغربية".(٣٣) ومن المفارقة أن ناصر فسر الموقف الأمريكى على أن مبعثه الرغبة فى تجميد الوضع الراهن، أملاً فى أن نظامه، ومعه الأنظمة الثورية العربية كافة، "سوف تسقط، كى تحل محلها أنظمة أخرى أكثر قبولاً للمصالح الأمريكية، أو بدلاً من ذلك يزرعون فينا اليأس، بحيث يدفعوننا إلى إحلال السلام مع إسرائيل طبقًا لشروطها".(٣٤)

حُدِّدت الخطوط العامة للإستراتيجية الأمريكية طويلة المدى كما يلى: (١) وقف الأعمال القتالية بين إسرائيل وجيرانها العرب (٢) الاعتراف العربى بإسرائيل (٣) دعم القوى العربية المعتدلة - بقيادة المملكة العربية السعودية -

على حساب الراديكاليين العرب؛ أى مصر وسوريا والعراق (٤) دور أكبر لتركيا وإيران فى الشرق الأوسط (٥) الترتيبات الإقليمية لنزع السلاح (٦) آليـة جديـدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.[٣٥] وكانت الولايات المتحدة ترى أن نبذ الحـرب يتيح فرصة عظيمة لحل الصراع العربى الإسـرائيلى المعتمـل ولإعـادة رسـم الخريطة السياسية للمنطقة. وكان العنصر الأساسى فى تلـك الإسـتراتيجية هـو تقليص مكانة ناصر ونفوذه فى العالم العربى وتعديل الخطوط السياسية الإقليمية.

كان تحقيق هذا الهدف يقتضى التدخل الفعـال لكـل مـن تركيـا وإيـران وإسرائيل. وكانت تلك الدول تحاول جاهدة على مدى عشر سنوات كى تصبح القوة الفاعلة الأساسية فى النظام الفرعى الـسياسى العربـى العربـى. وطبقًـا لتقيـيم استخباراتى لوكالة الاستخبارات المركزية، كانت إسرائيل تأمل فى إقامة ائـتلاف فضفاض مع إيران وتركيا والأكراد السوريين والعراقيين والمعتدلين العرب. ترتب على ذلك أن كان هدف إسرائيل الأول من الحرب هو القضاء على ناصر باعتباره زعيم الحركة القومية العربية. وكان المسئولون الإسرائيليون يفترضـون أنـه إذا تحقق هذا الهدف فسوف تصبح إسرائيل وتركيا وإيران القوى الفاعلـة المهيمنـة، حيث تمثل توازنًا مذهلاً للقوة العسكرية.[٣٦]

فى أعقاب الحرب ضغطت إسرائيل وإيران على الحكومة الأمريكيـة كـى تدعم قيامهما بأدوار أكثر أهمية فى المنطقـة. وأبلـغ المـسئولون الإسـرائيليون نظراءهم الأمريكيين أن انتصارهم على العرب خلق فرصًا جديدة لإقامة نظام أكثر عمليةً فى الشرق الأوسط. بل قالوا إن الولايـات المتحـدة وحلفاءهـا الإقليميـين سيكونون المستفيدين الأساسيين من هذا النظام.[٣٧] كمـا أبلـغ شـاه إيـران إدارة جونسون أنه "لابد من القضاء على ناصر وإلا فإنه [قد] يتمكن من تأجيج المشاعر العربية من جديد". وأضاف أن إسرائيل سيسعدها إلى حد كبير القيام بـدور أكثـر فاعلية كى تكون أحد الأعمدة القوية فى المنطقة، مثلما كانت اليابان فـى الـشرق الأقصى.[٣٨] (الواقع أن مبدأ نيكسون Nixon Doctrine لعام ١٩٦٩ كان يأمل فى أن تكون هناك أدوار مهيمنة لإيران فى منطقة الخليج ولإسرائيل فى منطقة الهلال الخصيب. وكان الرئيس ريتشارد إم نيكسون ومـساعده للأمـن القـومى هنـرى كيسنجر Henry Kissinger ينظران إلى إسرائيل وإيـران علـى أنهمـا حاميتـا المصالح الأمريكية فى المنطقة).[٣٩]

أثرت تلك المقولات على إدارة جونسون التى قبلت وجهة نظر تل أبيب الخاصة بعدم حدوث انسحاب إلا مقابل اتفاق سلام. وألقى جونسون بالمسئولية الأساسية للحرب على مصر ورفض الضغط على إسرائيل حتى تتخلى عن أية أراض، كما فعل أيزنهاور فى عام ١٩٥٧. كما قال إنه لابد من قبول إسرائيل على أنها واقع فى المنطقة ولابد للعرب من الاعتراف بها.[٤٠] وأعلن جونسون خمسة مبادئ أساسية للسلام: (١) الاعتراف بحق (كل أطراف النزاع) فى أن تكون لها حياة قومية (٢) تحقيق العدالة للاجئين (الفلسطينيين) (٣) المرور البحرى غير الضار (فى قناة السويس ومضيق تيران) (٤) الحد من سباق التسلح (فى المنطقة بين العرب والإسرائيليين) (٥) الاستقلال السياسى وسلامة الأراضى (للجميع). وكان كل من الإسرائيليين والعرب يرون مبادئ نيكسون العظيمة الخمسة على أنها مؤيدة بالكامل لإسرائيل. فقد كان تلاقى المصالح بين الولايات المتحدة وإسرائيل تامًا تقريبًا، مما مكن من بدء علاقة خاصة بين البلدين.[٤١] وهكذا أحدثت حرب الأيام الستة تغييرًا كبيرًا فى السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.[٤٢] وقرر الرئيس ومعاونوه عدم العودة إلى السياسة المتخلفة القديمة التى تدعم نظام هدنة ١٩٤٩. وفسر ذلك موقف الإدارة شديد التحفظ تجاه مسألة السلام العربى الإسرائيلى.[٤٣]

الرؤية العربية للدور السوفيتى

فى ظل التصورات الخاصة بالتحالف الأمريكى الإسرائيلى الأثيم، شعرت دول المواجهة العربية – مصر وسوريا والعراق، مع استثناء الأردن – بأنها مضطرة للجوء إلى الاتحاد السوفيتى للحصول على الدعم السياسى والعسكرى. إلا أنها أدركت كذلك الطابع المحدود للقوة والنفوذ السوفييتيين.[٤٤] فقد كان لعدم تقديم السوفييت المساعدات العسكرية المباشرة للعرب تداعياته المهمة على العلاقات السوفيتية العربية. وشعر القادة المصريون والعراقيون والجزائريون بخيبة أمل لعدم وجود مساعدة سوفيتية ملموسة. إذ كانوا يشكون فى أنه إما أن السوفييت كانوا "خائفين من الأمريكان" أو أنهم ضحوا بحلفائهم العرب على مذبح سياسة الوفاق مع واشنطن. وانتقد المسئولون المصريون الاتحاد السوفيتى أثناء الأزمة فى مايو ويونيو؛ وكان بعض كبار المسئولين المصريين يشك فى قيمة موسكو

كصديق، بل إن آخرين كانوا يشكُون فى وجود تواطؤ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى. وأدرك الحكام العرب أن الشروط الأمنية الخاصة بحليفهم من القوى الكبرى فى مواجهة الولايات المتحدة كانت لها الأولوية على هموم الشرق الأوسط الإقليمية.(٤٥)

أقنع هذا الإدراك العرب بأن تحالفهم مع الاتحاد السوفيتى كان تكتيكيًا وليس استراتيجيًا. وفى هذا السياق كانت حرب الأيام الستة علامة فارقة فى العلاقات العربية السوفيتية. وتساءل العرب عن طبيعة تحالفهم مع الكرملين؛ ذلك أنه بينما تتمتع إسرائيل بالحماية الكاملة من الولايات المتحدة، لم يكن العرب يحظون بتعهد سوفيتى مماثل.(٤٦) ويمكن القول بأن أحد الأسباب الأساسية لانهيار النفوذ السوفيتى فى العالم العربى فى أوائل السبعينيات يكمن فى التصورات العربية الخاصة بموقف موسكو أثناء الحرب.

إلا أنه بالرغم من الشعور بالخذلان والغضب، فلم يكن بمقدور ناصر وغيره من القوميين العرب طلاق العملاق الشيوعي طلقة بائنة؛ خاصة بعد أن قطعوا علاقاتهم السياسية بالولايات المتحدة وبريطانيا العظمى. فقد بات الاتحاد السوفيتى ملاذهم الأخير. وكان ناصر يعتقد أن تركيبة القوى الإقليمية والكونية فى مصلحة الولايات المتحدة وإسرائيل، وبذلك فهو بحاجة إلى الدعم العسكرى والسياسى السوفيتى لإعادة بناء جيشه وموازنة الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية. وفور انتهاء الحرب تحرك ناصر بسرعة لإنهاء الشعور السيئ الذى كان يعكر صفو العلاقات العربية السوفيتية. فامتدح ناصر قادة الكرملين علنًا على ما يقدمونه من مساعدات سياسية واقتصادية وعسكرية. كما أبلغ المسئولين السوفييت رغبته فى تعزيز العلاقات المصرية السوفيتية وتعميقها واستعداده للتوقيع على أية اتفاقية لتنظيم العلاقات بين بلديهما على أساس أكثر ديمومة.(٤٧) وكان تعميق موسكو مشاركتها مصر وسوريا يجر الصراع العربى الإسرائيلى أكثر وأكثر إلى عمق تنافس الحرب الباردة بين القوتين الأعظم. وأصبح النزاع العربى الإسرائيلى مشكلة إستراتيجية عسكرية كونية، وليس مشكلة سياسية إقليمية.(٤٨) وبذلك وقعت عملية السلام فى شبكة سياسة القوى الكبرى.

كان السوفييت يرون أنه من المؤكد أن نتائج الحرب المباشرة مشجعة. فقد أذلت الهزيمة الساحقة ناصر، وأصبح أكثر قبولاً للمطالب السوفيتية. كما أنه لم يعد

بمقدوره تحدى نفوذ موسكو فى المنطقة، كما فعل فى عام ١٩٥٩؛ وهو ما طمأن السوفييت. وعن طريق تنظيم تدفق السلاح إلى مصر وسوريا، سيكون للكرملين أثر أكبر على سياساتهما. ولا شك فى أن ناصر لم يعد أمامه سوى الحل السلمى للصراع العربى الإسرائيلى الذى تفضله موسكو.(٤٩) وتكرر تأخير السوفييت فى تزويد أصدقائهم العرب بالأسلحة الهجومية وعدم تزويدهم بها. فقد علمت الحرب السوفييت ضرورة ممارسة قدر أكبر من السيطرة على الحلفاء الإقليميين، ومكنتهم الظروف التى أعقبت الحرب من القيام بذلك. وفى السنوات الثلاث التالية أصبحت مسألة تسليم الأسلحة واحدة من أكثر وسائل الضغط التى مارسها السوفييت على العرب.(٥٠)

شعر المصريون بإحباط من المعاملة التى يتلقونها من الكرملين. والواقع أن أنور السادات وصف الفترة التالية للحرب بأنها صدام بين مصر والاتحاد السوفيتى.(٥١) وعلى المدى الطويل، أوجد السلوك السوفيتى شكًا ومرارة فى صفوف العرب، وخاصة فى مصر. وزعم السادات أن أحد الأسباب التى دفعت ناصر إلى قبول مبادرة روجرز فى عام ١٩٧٠ – وهى مبادرة سلام قدمها وزير الخارجية الأمريكى ويليام روجرز William Rogers – هو اعتقاد ناصر بأن الاتحاد السوفيتى كان "حالة ميئوسا منها".(٥٢) ومن ثم كانت مسألة وقت فحسب قبل أن يتمرد المصريون على ما يتصورونه جورًا سوفيتيًا.

زاد النفوذ العسكرى والسياسى السوفيتى زيادة كبيرة فى العالم العربى على المدى القصير. وأوفى القادة السوفييت بوعدهم الخاص باستعادة العرب لمخزونهم من السلاح، باستثناء الأسلحة الهجومية. كما أُرسل أفراد من الجيش السوفيتى بأعداد متزايدة إلى القاهرة ودمشق للمساعدة فى الدفاع عن الأهداف الإستراتيجية والصناعية. إلا أن الوجود السوفيتى المتزايد فى المنطقة كان تكتيكيًا ومؤقتًا، وناتجًا عن الاضطراب المدمر الذى جعل مصر، المركز العصبى للنظام العربى، أمام عدد قليل من الخيارات. ولم يكن بإمكان العرب ألا يقارنوا الدعم الأمريكى لإسرائيل بالتزام الكرملين الفاتر تجاه العرب. وهكذا بُذرت بذور عدم الثقة والشك فى العلاقات العربية السوفيتية. ومع أن ناصر لم يكن بمقدوره أن ينأى بنفسه عن الحليف السوفيتى، فقد أعاد علاقاته الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، وفى الوقت الذى توفى فيه لأسباب طبيعية فى عام ١٩٧٠ كان قد بات يعترف بذور واشنطن

الذى لا يمكن الاستغناء عنه فى عملية السلام. وزعم السادات أن ناصر قال له إنه "سواء رضينا أم أبينا، فإن كل أوراق اللعبة [أى الصراع العربى الإسرائيلى] فى أيدى أمريكا. لقد حان الوقت كى نتحدث مع أمريكا ونسمح بالمشاركة فى هذا".(٥٣)

رغم أن هناك مبالغة فى رواية السادات وأنها تخدم أغراضًا ذاتية، فهى مهمة كذلك لأنها تلقى الضوء على اتجاه العلاقات الأمريكية المصرية فى المستقبل. وقد اختبر ناصر أكثر من مرة درجة الالتزام الأمريكى بالمقاربة المتوازنة لأزمة الشرق الأوسط. فعلى سبيل المثال، قرر ناصر فى أعقاب انتخاب ريتشارد نيكسون للرئاسة فى عام ١٩٦٨ أن يبدأ بداية جديدة مع الولايات المتحدة بالدخول فى حوار مع القائد الأمريكى الجديد. والواقع أن ناصر والعاهل الأردنى الملك حسين أبلغا نيكسون استعدادهما قبول الحل الدبلوماسى مع إسرائيل وأنهما غير مقيدين بمعارضة سوريا ولا بمعارضة أى راديكاليين عرب آخرين. وكذلك أبلغ وزير الخارجية المصرى محمود فوزى نيكسون فى السر أن إسرائيل ستحصل كجزء من تسوية إقليمية على حق المرور فى قناة السويس. وكان المصريون يأملون فى أن ترد إدارة نيكسون على ذلك باتباع سياسات عادلة تجاه العرب والإسرائيليين. إلا أنهم أُحبطوا لعدم تلقيهم ردًا إيجابيًا من الأمريكان. وطبقًا لما يقوله الباحث ويليام كوانت William Quandt، فلم يكن كيسنجر مقتنعًا. وبذلك لم تغير إدارة نيكسون موقفها وأبقت على الصلات الوثيقة مع إسرائيل مع الحفاظ على تفوق إسرائيل العسكرى على جيرانها العرب دون الضغط على قادتها كى ينسحبوا من الأراضى العربية المحتلة مؤخرًا.(٥٤)

كان ناصر لا يزال يظن أن نيكسون – بخلاف جونسون – يمكنه القيام بدور إيجابى فى الصراع العربى الإسرائيلى. وفى مايو من عام ١٩٧٠ ناشد الزعيم المصرى نفسه نيكسون اتباع سياسة محسَّنة والمشاركة بشكل فعال فى السعى لإحلال السلام. كما قال إن مصر لم تيأس من الولايات المتحدة، رغم الدعم العسكرى والسياسى الأمريكى لإسرائيل؛ فلابد للولايات المتحدة أن تأمر إسرائيل بالانسحاب من الأراضى التى احتلتها مؤخرًا، وإن لم تستطع ذلك فعليها الامتناع عن تقديم المزيد من المساعدات لإسرائيل مادامت تحتل الأراضى العربية. ورغم عدم وجود علاقات دبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة، فقد قال ناصر إن هذا لا يمنع البلدين من التعاون لإحلال السلام.(٥٥) وطبقًا لما قاله السادات، كانت تلك

المناشدة لنيكسون تنم عن رغبة من جانب ناصر للمضى فى مسار العمل السياسى.[٥٦] ورغم رد نيكسون على المناشدة، ووضع روجرز الخطوط العامة للمبادرة، لم يستطع ناصر والولايات المتحدة التغلب على الخلافات. وسوف يتعين على خليفة ناصر (الذى من المفارقة أنه أصبح السادات) وغيره من الزعماء الجدد إحياء الصلة القديمة مع الولايات المتحدة؛ على حساب الكرملين وحده.

قمة الخرطوم

قبل ناصر عقد قمة لرؤساء الدول العرب فى الخرطوم بالسودان فى نهاية شهر أغسطس من عام ١٩٦٧. وكان المتشددون العرب - سوريا والعراق والجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية - يشعرون أن هناك حاجة ملحة إلى شن هجوم مضاد للقضاء على مد التقدم الأمريكى فى المنطقة. وكانوا يرون أن قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة ليس كافيًا لإجبارها على تغيير سياستها. ولذلك دعا السوريون والجزائريون والعراقيون والفلسطينيون إلى مقاطعة شاملة للولايات المتحدة وإلى تحالف إستراتيجى مع الاتحاد السوفيتى. وقالوا إن عملية السلام سوف تؤدى إلى استسلام العرب وإلى تسلط أمريكى إسرائيلى. وعلى المستوى الإقليمى، عرضوا فكرة الحرب الشعبية ضد إسرائيل وشن حملة ثورية ضد الأنظمة العربية المحافظة. واتخذ الحكام السوريون على وجه الخصوص موقفًا معاديا للغرب وصبوا وابلاً من السباب على الأنظمة العربية الرجعية التى بقيت خارج الحلبة أثناء الجولة الأخيرة من الأعمال القتالية العربية الإسرائيلية. وقاطعت سوريا مؤتمر الخرطوم لأنها رفضت قبول الرجعية العربية شريكًا لها.[٥٧]

مع ذلك كان لتوضيح الموقف السوفيتى دور حاسم فى قرار ناصر قبول عقد القمة. وكان الغرض من القمة وضع إستراتيجية عربية جماعية تجاه إسرائيل والغرب. وفى الخرطوم، انضم ناصر إلى المعتدلين العرب فى تأييد الحل السياسى وليس العسكرى للصراع العربى الإسرائيلى. كما وافقوا على الإبقاء على الحوار مع الغرب، وعارضوا مقترحات المتشددين لوقف إنتاج النفط العربى.[٥٨] فقد قال ناصر إن حظر تصدير النفط سوف يضر الاقتصادات العربية أكثر من

الاقتصادات الغربية وسوف يستعدى الغرب بالتأكيد. وكشفت واقعية ناصر الجديدة عن نفسها فى عدم استعداده لأن يطلب من الأنظمة العربية الإبقاء على قطع العلاقات مع الحكومة الأمريكية. كما أبلغ العاهل الأردنى الملك حسين أنه حر فى سعيه للتفاوض على تسوية منفردة – بما فى ذلك التوقيع على اتفاقية دفاعية مع الولايات المتحدة – كى يستعيد الضفة الغربية والقدس.(٥٩)

لم يكن المقصود من سلوك ناصر هو إصلاح علاقته بالمحافظين العرب فحسب، بل كذلك إبقاء خطوط الاتصال مع الولايات المتحدة مفتوحة. وقد قال إنه يرغب فى منح الولايات المتحدة الفرصة كى تثبت للقلة الباقية من أصدقائها العرب أنها جادة بشأن الحد من انحيازها التام مع إسرائيل. ولم يكن ناصر مقتنعًا بحجج المتشددين الخاصة بقطع كل الصلات مع واشنطن. فقد جعلت الحرب والظروف التى أعقبتها الزعيم المصرى شديد الوعى بوزن الولايات المتحدة الضخم فى المنطقة. وكما قال ناصر نفسه، فإن "المواقف السياسية لا يمكن بناؤها على الخرافات وإنما على الحقائق. ونحن لا نريد محاربة أمريكا ولا يمكننا محاربتها". وبذلك طلب الزعيم المصرى من العاهل السعودى الملك فيصل أن يكون قناة اتصاله بحكومة جونسون.(٦٠)

انفصل ناصر عن الراديكاليين العرب بشأن الصراع العربى الإسرائيلى نفسه؛ فلم يكن متقبلاً لدعوتهم إلى شن حرب شاملة ضد الدولة اليهودية. ذلك أنه كان على معرفة تامة بأن ميزان القوة الإقليمى فى مصلحة إسرائيل التى كسبت تعاطف الرأى العام العالمى واحترامه وحققت تفوقًا حاسمًا فى الدبلوماسية الدولية. كما أخذ ناصر فى اعتباره كذلك موافقة القوى الكبرى على حل المشكلة بالوسائل السياسية. بل إنه كما جاء آنفًا، فقد أبلغ كلٌ من الاتحاد السوفيتى وحركة عدم الانحياز العرب أنهما يفضلان رؤية طريقة سلمية للخروج من المتاهة العربية الإسرائيلية.(٦١)

لكل هذه الأسباب، انضم الرئيس المصرى إلى المعتدلين فى الخرطوم تأييدًا للحل السياسى للصراع وليس العسكرى. ولا ينبغى الخلط بين هذه الحقيقة وإعلانات (لاءات) القمة الثلاث بشأن إسرائيل؛ "لا صلح، لا تفاوض، لا اعتراف". وأشار رئيس وزراء إسرائيل إلى تبنى اللاءات الثلاث باعتباره ردًا أداتيًا وإشارة سياسيةً إلى موقف منظمة التحرير الفلسطينية الصلب. وبعد ذلك أوضح ناصر

وحسين وغيرهما من المسئولين العرب فى السر والعلن أنهم مستعدون للعيش فى سلام مع إسرائيل مقابل انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضى العربية التى احتلتها فى عام ١٩٦٧ ومن أجل الحل العادل لمشكلة فلسطين. وأشار حسين إلى أن القمة فوضت مصر والأردن فى السعى لإيجاد حل سياسى. وكان حسين على وجه التحديد مقتنعًا بأن الحل السياسى هو الخيار الوحيد المتاح للعرب. وأدى اعتقاده هذا إلى تنسيقه جهوده مع الولايات المتحدة وإلى أن يكون كذلك حلقة اتصال بين الولايات المتحدة ومصر.[٦٢]

كانت تلك هى الروح التى قبلت فى إطارها مصر والأردن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذى تبنته الدول الكبرى بالإجماع فى نوفمبر من ١٩٦٧. وكان هذا القرار يدعو إلى انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراض - وليس "الـ"أراضى - محتلة فى الصراع الأخير وإنهاء حالة الحرب بين إسرائيل وجيرانها العرب.[٦٣]

بعد ذلك اتهم ناصر جونسون بتأييد إسرائيل فى مقاومتها تنفيذ شروط القرار ٢٤٢؛ بل إن إدارة جونسون مارست ضغطًا سياسيًا ضخمًا فى محاولة لإجبار مصر (والأردن) لإجراء تسوية سلمية منفردة مع إسرائيل. وكان أى اتفاق مع مصر يتركز حول الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى المصرية المحتلة مقابل إنهاء مصر لحالة الحرب مع إسرائيل. ورفض ناصر إبرام اتفاق منفصل مع إسرائيل وطالب بحل شامل، حيث قال: " المسألة لا تتعلق بالانسحاب من سيناء فقط. إنها أكبر من ذلك. القضية هى أن نكون أو لا نكون." وكان ناصر يرى أن قبول اتفاق منفصل مع إسرائيل يعنى قبول واقع الهزيمة والتخلى عن جوهر السياسة العربية الذى بنى عليه مستقبله السياسى.[٦٤]

غضب المصريون حين بدأ جونسون إقامة علاقات حميمة مع تل أبيب. فقد اعتقدوا أن ما يقوم به جونسون لا يقتصر على حماية إسرائيل، بل يشمل كذلك مساعدتها فى احتلال الأراضى العربية. وكان ناصر وزملاؤه يرون أن الرئيس الأمريكى يدفع مصر إلى مزيد من الاعتماد على الاتحاد السوفيتى فيما يتعلق بالدعم العسكرى والاقتصادى والسياسى. وقال وزير الخارجية المصرى محمود رياض إن ناصر شعر بحيرة من عنصر التدمير الذاتى فى السياسة الأمريكية الذى كان يدفع العرب إلى أحضان السوفييت وقال إن " الولايات المتحدة لا تترك لنا

خيارًا."[٦٥] ولم تفهم القيادات المصرية التحول الجذرى فى الموقف الأمريكى تجاه عملية السلام فى أعقاب حرب ١٩٦٧، وخاصة تخلى جونسون عن الدعم الأمريكى السابق لنظام هدنة ١٩٤٩. كما كانوا يعتقدون أن الاتجاه الأمريكى الإسرائيلى يهدف إلى "إجبار مصر على قبول الأمر الواقع أملاً فى أن تستسلم المنطقة العربية للمطالب الأمريكية والإسرائيلية".[٦٦]

أكد ناصر أن تلك محاولة أخرى من جونسون لإذلال العرب، وبالتالى كانت لها آثار عكسية على العلاقات الأمريكية العربية. وبحلول نهاية عام ١٩٦٧، وفى ظل تصور ناصر لعداء جونسون، كان قد انتهى إلى أن عملية السلام ستموت مادام ميزان القوة فى مصلحة إسرائيل؛ فعن طريق استعادة هذا التوازن فقط يمكن حث الولايات على إعادة تقييم موقفها. وقال ناصر إن معالجة عدم التوازن وتصعيد الضغط العسكرى سيكون لهما أثر جوهرى على وضع الشرق الأوسط برمته، وخاصة على مواقف القوى الكبرى، وسوف يقنع القوى الكبرى بضرورة وقف المناورات والعمل بشكل حاسم. وبذلك يمكن النظر إلى خيار ناصر التالى الخاص بـ"حرب الاستنزاف" على أنه نتيجة لعدم إحراز تقدم فى اتجاه التسوية السياسية فى العامين التاليين لحرب ١٩٦٧ ورغبته فى الخروج من المأزق السياسى والعسكرى، وهو ما سيفعله أنور السادات كذلك فى ١٩٧٣.[٦٧]

خاتمة

رغم إعداد حرب الأيام الستة الساحة لعملية سلام الشرق الأوسط، فهى لم تدفع إسرائيل والعرب للتوصل إلى تسوية أو تجبرهم على ذلك. فقد أحدث انتصار إسرائيل الكاسح على العرب تغييرًا جذريًا فى توازن القوى الإقليمى لمصلحتها. وزاد هذا التغير فى شكل القوى، مقرونًا بموقف الحكومة الأمريكية الموالى بقوة لإسرائيل، من تصلب موقف كل من الخصمين. ورغم إعلان معظم الحكام العرب استعدادهم للعيش بسلام مع جارتهم اليهودية، لم تكن أى من دول المواجهة العربية – ما عدا الأردن – على استعداد لإبرام معاهدات سلام رسمية مع إسرائيل. إذ كانوا من الناحية العسكرية أضعف من أن يقدموا أية مبادرة على الجبهة الدبلوماسية تنطوى على مخاطرة ما. وكان ناصر ونظراؤه العرب يرون أن تقديم

أية تعهدات تطالب بها الولايات المتحدة وإسرائيل سوف يعنى قبول واقع الهزيمة، وبالتالى يُعَرِّض وجود أنظمتهم نفسه للخطر. بل إنه بالرغم من صحوة القادة العرب المباغتة فى يونيو من عام ١٩٦٧، فإنهم لم يكونوا مستعدين بعد للتصالح مع إسرائيل؛ إذ كانوا لا يزالون أسرى مخاوفهم وأحكامهم المسبقة التاريخية.

على الجانب الآخر، كانت إسرائيل قوة راضية عن نفسها. ونتيجة للانتصار السريع الذى حققته على العرب، طالب المسئولون الإسرائيليون بثمن مرتفع لانسحابهم من بعض الأراضى العربية المحتلة حديثًا، وليس كلها. وفى ظل الفوضى والتشظى وضعف العالم العربى والدعم الأمريكى الثابت، كانت بعض العناصر الإسرائيلية تعتقد أنه يمكنهم الاحتفاظ بالأراضى العربية المحتلة إلى ما لا نهاية. وعند الموافقة على القرار ٢٤٢ لم تكن إسرائيل مهتمة بمقايضة الأرض بأية تعهدات من أى نوع يقدمها العرب. وقال نائب مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى، وقتها، رودجر ديفيز Rodger Davies: "كانت شهية إسرائيل قد ازدادت مع الأكل."(٦٨)

كان المأزق الدبلوماسى فى الشرق الأوسط يرتبط ارتباطًا مباشرًا بتعميق استقطاب الصراع العربى الإسرائيلى على طول الخطوط الشرقية الغربية. وكما جاء آنفًا، فقد أثرت تصورات القوميين العرب الخاصة بالتورط الأمريكى فى الحرب على موقفهم من الدور الأمريكى فى عملية السلام. إذ كانوا يعتقدون أن إدارة جونسون تواطأت مع إسرائيل ضد قوى القومية العربية. وعزز تخلى أمريكا فيما بعد عن دعمها السابق لنظام هدنة ١٩٤٩ الرأى العربى السائد بخصوص العداء الأمريكى.

كانت نتيجة ذلك أن القوميين العرب لم يثقوا فى قيام الولايات المتحدة بدور الوسيط المحايد فى السعى لإحلال السلام؛ بل اتجهوا إلى الاتحاد السوفيتى للحصول على الدعم السياسى والعسكرى – رغم اعترافهم بالطابع المحدود للنفوذ السوفيتى – أملاً فى تصحيح عدم التوازن الإقليمى. وقد غاص تورط موسكو أكثر وأكثر مع مصر وسوريا بأزمة الشرق الأوسط فى تنافس الحرب الباردة بين القوتين الأعظم. وعقَّد وقوع الصراع العربى الإسرائيلى فى شباك سياسة القوى العظمى عملية السلام وجعل إسرائيل والعرب أقل استعدادًا للتنازل. وهكذا فبدلاً من أن تكون حرب ١٩٦٧ محفزًا للسلام، بذرت بذور مواجهة دموية أخرى فى المنطقة.

أود أن أشكر السفير السابق ريتشارد باركر، والبروفيسور ويليام كوانت، والدكتور آفي شلايم، والبروفيسور كريس تايلور لقراءتهم نسخة أولية من هذا الفصل والتعليق عليها.

(١) William B. Qunadt. Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict Since 1967 (Washington, DC.: Brookings Institution and University of California Press, 1993), p. 1.

(٢) وثائق عبد الناصر: خطب وأحاديث وتصريحات: يناير ١٩٦٧- ديسمبر ١٩٦٨ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٣)، ص ٢٤٦ (سنشير إليها بعد ذلك باسم "وثائق ناصر، ١٩٦٧-١٩٦٨"). قال ناصر بعد الحرب بفترة قصيرة لزميله زكريا محيى الدين إن جونسون عاقد العزم على التخلص من ناصر. انظر ثروت عكاشة، مذكراتى فى السياسة والثقافة، المجلد ٢، (القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٨٨)، ص ٤٩٠و ٥٠١-٥٠٢.

(٣) وثائق ناصر، ١٩٦٧-١٩٦٨، ص ٢٢٦، و Mahmoud Riad, The Struggle for Peace in the Middle East (London: Quartet Books, 1981), pp. 36-37، محمد حسنين هيكل، ١٩٦٧: سنوات الغليان، حرب الثلاثين سنة، المجلد ١ (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨)، ص ٨٤٦.

(٤) وثائق ناصر، ١٩٦٧-١٩٦٨، ص ٢٢٦ و Mahmoud Riad, The Struggle for Peace in the Middle East, pp. 36-37، وهيكل، ١٩٦٧: سنوات الغليان، ص ٨٤٦ و Mohamed Heikal, Nasser: The Cairo Documents (London: New English Library, 1972), p. 219.

(٥) جلالة الملك الحسين، حربنا مع إسرائيل (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٦٨)، ص ٦٧-٦٩.

(٦) اعتبارًا من ١٩٦٥، مارس جونسون ضغطا اقتصاديًا ضد ناصر بتقليله تدفق المساعدات الأجنبية إلى مصر. وثائق ناصر، ١٩٦٧،١٩٦٨، ص ٢٢٦ و٢٤٣-٢٤٨، والفريق صلاح الدين الحديدى، شاهد على حرب سبعة وستين (القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٧٤)، ص ١٨٠، وضياء الدين بيبرس، الأسرار الشخصية لعبد الناصر (القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٧٦) ص ١٦٥، وأحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو: خريف عبد الناصر، المجلد ٥ (القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٨٤) ص ١٣٨-١٣٩ و ١٤١، ومحمود رياض، مذكرات: أمريكا والعرب، مجلد ٣ (بيروت: دار المستقبل العربى، ١٩٨٦)، ص ٤٠-٤٢، ومحمد حسنين هيكل، ١٩٦٧: الانفجار، حرب الثلاثين سنة، المجلد ٣ (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٠) ص ٧٥٦ و٨٤٦ و٨٧٦.

(٧) Riad. The Struggle for Peace in the Middle East, p. 25

(٨) وثائق ناصر، ١٩٦٧-١٩٦٨، ص ٣٣٦، عبد المجيد فريد، من محاضر اجتماعات عبد الناصر العربية والدولية، ١٩٦٧-١٩٧٠ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٧٩) ص

١٢٠-١٢١، وحمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، المجلد ٥، ص ٨٢-٨٣، وأحمد يوسف أحمد، الدور المصرى فى اليمن، ١٩٦٢-١٩٦٧ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١)، ص، ٣١٩.

(٩) U.S. Department of State, Memorandum of Conversation, Subject: U.S.-U.A.R. Relations. 17 September 1965, in The Lyndon B. Johnson National Security Files, The Middle East: National Security Files, 1963-1969 (Frederick, Md.: University Publications of America, 1989), reel 8 of 8 (LBJ Files).

(١٠) Tom Little, Modern و Riad, The Struggle for Peace in the Middle East, p.16 Egypt (London: Ernest Benn, 1067), p. 231 وحمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، المجلد ٥، ص ٨٣-٨٤، Mohamed Heikal, Sphinx and Commissar: The Rise and Fall of Soviet Influence in the Arab World (London: Collins, 1978), pp. 161-162, 1165-167.

(١١) Hal Saunders, Recommended Clearing Cable from Hare to Battle with Added Final Sentence, 4 June, 1966, in LBJ Files, Reel 8 of 8

(١٢) برقية من القاهرة إلى وزارة الخارجية رقم ٣٠٦٢ فى مايو ١٩٦٦ [القسمان واحد واثنان من اثنين]، فى المرجع السابق.

(١٣) محمود فوزى، حرب أكتوبر عام ١٩٧٣: دراسة ودروس، ص ٥، و Riad, The Struggle for Peace in the Middle East, p.27، ومحمد حافظ إسماعيل، أمن مصر القومى فى عصر التحديات (القاهرة: مركز الأهرام للنشر، ١٩٨٧)، ص ١٢٥.

(١٤) وثائق ناصر، ١٩٦٧-١٩٦٨، ص ٤٩٥، هيكل، ١٩٦٧: الانفجار، ص ٩١٤ و٩٣٣، و Mohamed Heikal, The Road to Ramadan: The Inside Story of How the Arabs Prepared For and Almost Won The October War of 1973 (India: Natraj Publisher, 1981), p. 47 و Riad, The Struggle for Peace in the Middle East, pp. 76-77.

(١٥) Riad, The Struggle for Peace in the Middle East, pp. 25 ,37 ,39، ورياض، مذكرات، المجلد ٣، ص ٤٥.

(١٦) Robert Stephens, Nasser: A Political Biography (Middlesex, England: penguin Books, 1971), p. 531، و Richard Parker, "The June War: Whose Conspiracy?" Journal of Palestine Studies 21 94((Summer 1992), pp. 15-17، وعبد اللطيف البغدادى، مذكرات، المجلد ٢ (القاهرة: المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٧)، ص ٢٧٧.

(١٧) هيكل، ١٩٦٧: الانفجار، ص ٧٢٥ و٧٣٣ و٨٩٥، والبغدادى، مذكرات، المجلد ٢، ص ٢٧٥-٢٧٦.

(١٨) مسودة رسالة إلى الرئيس كوسيجن فى ٨ يونيو ١٩٦٧ فى LBJ Files, Reel 1 of 8، و Lyndon B. Johnson, The Vantage Point: Perspective of the Presidency, 1963-1969 (New York: Holt, Rinehart. and Winston, 1971), 298.

(١٩) مذكرة إلى مستر روستو: اجتماع مجلس الأمن فى ٦ و ٧ يونيو ١٩٦٧، فى LBJ Files, reel 1 of 8.

(٢٠) كذلك قطعت دول شرق أوروبا، ما عدا رومانيا، العلاقات الدبلوماسية مع تل أبيب. برافدا فى ١٠ يونيو ١٩٦٧. Johnson, The Vantage Point, p. 302، و Moshe Dayan, Story of My Life (London: Weidenfeld and Nicolson, 1967), p. 304، و Abba Eban, An Autobiography (London: Weidenfeld and Nicolson, 1967), p. 423.

(٢١) Johnson, The Vantage Point, p. 302

(٢٢) يشير وزن الأدلة إلى أن واشنطن أغمضت عينها عن حملة إسرائيل الهجومية ضد سوريا. وأشار وزير خارجية إسرائيل فى ذلك الوقت، أبا إيبان، إلى أن بعض المسئولين الأمريكيين أبلغوه أنه ينبغى عدم السماح لسوريا بالإفلات من الضرر. وفى الثامن من يونيو كان هؤلاء المسئولون قلقين من أن يتبنى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قرارًا لوقف إطلاق النار، وبذلك تفلت سوريا من العقاب. وأثناء مناقشة إن كان يجب اجتياح مرتفعات الجولان أم لا، أبلغ أبا إيبان مجلس الوزراء الإسرائيلى أن واشنطن يسعدها هزيمة سوريا. كما تبين وثائق أمريكية رفع عنها الحظر أن المسئولين الأمريكيين كانوا يأملون أن "تتحرك [إسرائيل] بالسرعة الكافية" لخلق وضع "الأمر الواقع" على الجبهة السورية قبل موافقة مجلس الأمن على قرار وقف إطلاق النار. إلا أن حادث السفينة الأمريكية "ليبرتى" يشير إلى أن إدارة جونسون لم تقر الهجوم على سوريا, ومع ذلك فإننا لا نعلم القصة الكاملة التى وراء هجوم إسرائيل على سفينة جمع المعلومات الاستخباراتية هذه التى تحمل العلم الأمريكى شرقى المتوسط، مما أسفر عن قتل أربعة وثلاثين رجلاً، وإن كان البعض يعتقد أنها محاولة متعمدة من جانب إسرائيل لمنع واشنطن من معرفة نواياها تجاه مرتفعات الجولان، وليست من قبيل الصدفة كما يزعم الإسرائيليون. ولا تقدم الوثائق التى رُفع عها الحظر مؤخرًا أية آراء مهمة فيما يتعلق بدوافع إسرائيل. وللإطلاع على أدلة على موقف الولايات المتحدة تجاه قضية الجولان، انظر Walt Rostow to President, 6 June 1967, in LBJ Files, reel 1 of 8. وانظر كذلك، Eban, An Autobiography, pp. 421-422 و William Quandt, Decade of Decisions: American Policy Toward the Arab-Israeli Conflict, 1967-1976 (Berkeley: University of California Press, 1977), p. 63 و Steven L. Spiegel, The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy from Truman to Reagan (Chicago: University of Chicago Press, 1985), p. 151، و Dayan, Story of My Life, p. 304.

(٢٣) U.S. Central Intelligence Agency (CIA), Memorandum for Walt R. Rostow, Subject: Objectives of the Middle East Combatants and USSR, 6 June 1967, in LBJ Files, reel 1 of 8.

(٢٤) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، ٢٣ يوليو ١٩٥٣-١٩٥٨، المجلد ١ (القاهرة: هيئة الاستعلامات، بدون تاريخ)، ص ٦١٧، ووثائق ناصر، ١٩٦٧-

١٩٦٨ان ص ٢٢٦ و٢٤٣-٢٤٨، و Riad, The Struggle for Peace in the Middle East, p. 37، و سيد مرعى، أوراق سياسية: من أزمة مارس إلى النكسة (القاهرة: المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٨)، ص ٣٦٢، صلاح نصر، عبد الناصر وتجربة الوحدة (القاهرة: الوطن العربى، ١٩٧٦)، المجلد ١، ص ٢٨٢، و هيكل، ١٩٦٧: الانفجار، ص ٨٤٦، و Heikal, Sphinx and Commissar, p. 72.

(٢٥) أثناء اجتماع الرئيس جونسون الأول مع الملك حسين بعد الحرب، أبلغ الرئيس الأمريكى ضيفه أنه "غاضب" من مصر. جلالة الملك الحسين، مهمـاتى كملـك (الأردن: الشركة العربية للطباعة والنشر)، ص ٢٢١. انظر كذلك، حسين، حربنا مع إسرائيل، ص ٩٥، و Johnson, The Vantage Point, p. 303، و Quandt, Peace Process, pp. 51, 54, 62، وStephen, Nasser: A Political Biography, p. 522.

(٢٦) Richard Parker, The Politics of Miscalculation in the Middle East (Bloomington: Indiana University Press, 1993), p. 121

(٢٧) Quandt, Peace Process, p. 61، و Parker, The Politics of Miscalculation, p. 129، و Robert Stookey, America and the Arab States: An Uneasy Encounter (London: John Wiley, 1975), p. 217 .

(٢٨) برقية من هاريمان إلى الرئيس ووزير الخارجية، رقم ١٩٩١٤ فى ٦ يونيو ١٩٦٧، فـى LBJ Files, reel 1 of 8.

(٢٩) برقية من والت روستو إلى الرئيس، رقم ٢٩٩ فى ٧ يونيو ١٩٦٧، وبرقيـة مـن وزارة الخارجية إلى السفارة فى باريس، رقم ٢٠٩٥٥٠ فى ٨ يونيو ١٩٦٧، فى المرجع السابق.

(٣٠) من وزارة الخارجية إلى السفارة فى طهران، الموضوع: أزمة الشرق الأوسط، رقم ٢٠٩٠٨٦ فى ٧ يونيو ١٩٦٧، فى المرجع السابق.

(٣١) برقية من القاهرة إلى وزير الخارجية، رقم ٣٢٩٢، فى ٧ يونيـو ١٩٦٧، فـى المرجـع السابق.

(٣٢) المرجع السابق. وكالة الاستخبارات المركزية، مذكرة لوالت روستو فى ٦ يونيـو ١٩٦٧، ووزارة الخارجية، الموضوع: أزمة الشرق الأوسط، والسفارة فى طهران، رقم ٢٠٩٠٨٦ فى ٧ يونيو ١٩٦٧، فى المرجع السابق.

(٣٣) برقية من هاريمان إلى الرئيس، رقم ٦٥٧٧ فـى ٨ يونيـو ١٩٦٧، وبرقيـة مـن وزارة الخارجية إلى السفارة فى لندن، رقم ٢٠٨٨٨٧ فى ٧ يونيو ١٩٦٧، فى المرجع السابق.

(٣٤) Riad, The Struggle for Peace in the Middle East, p. 83، و رياض/ مذكرات، المجلد ٣ان ص ٧٣، ووثائق ناصر، ١٩٦٧-١٩٦٨، ص٣٠٦، وأمين هويـدى، حـروب عبـد الناصر (القاهرة، دار الموقف العربى، ١٩٨٢)، ص ١٤٩.

(٣٥) برقية من والت روستو إلى الرئيس، رقم ٢٨٨ فى ٧ يونيو ١٩٦٧، ومذكرة مـن مجلـس الأمن القومى إلى والت روستو، الموضوع: ردود أفعال لورقتكم المؤرخة فـى ٧ يونيـو ١٩٦٧، LBJ Files, reel 1 Of 8.

(٣٦) من ريتشارد هيلمز بوكالة الاستخبارات المركزية إلى والت روستو، الموضوع: الأهـداف الإسرائيلية فى الأزمة الحالية – الحسابات السياسية السوفيتية الخاطئة، ٦ يونيـو ١٩٦٧، فى المرجع السابق.

(٣٧) من السفارة فى تل أبيب إلى وزير الخارجية، رقم ٣٩٩٨ فى ٧ يونيو ١٩٦٧، فى المرجع السابق.

(٣٨) من وزارة الخارجية إلى السفارة فى طهران، الموضوع: أزمة الـشرق الأوسـط، رقـم ٢٠٩٠٨٦ فى ٧ يونيو ١٩٦٧، ومن هاريمان إلى الرئيس، رقـم ٦٥٧٧ فـى ٨ يونيـو ١٩٦٧، فى المرجع السابق.

(٣٩) Henry Kissinger, White House Years (Boston: Little, Brown, 1979), p. 1262، و George Lenczowski, American Presidents and the Middle East (Durham, N.C.: Duke University Press. 1990), pp. 116-140، و Quandt, Decade of Decisions, p. 9.

(٤٠) Johnson, The Vantage Point, pp. 303-304، و Quandt, Peace Process, p. 55

(٤١) David Kimche and Dan Bawly, The Sandstorm, The Arab- Israeli War of June 1967: Prelude and Aftermath (New York: Stein and Day, 1968), pp. 281، و Riad, The Struggle for Peace in the Middle East, pp. 39, 55، و Quandt, Decade of Decisions, p. 64.

(٤٢) لم يكن التأييد الأمريكى القوى لإسرائيل فيما بعد مبدأ نيكسون وما بعـد الحـرب الأهليـة الأردنية تغييرًا كبيرًا فى السياسة الخارجية الأمريكية ما يشاع. فكل ما فعله نيكسون هـو أنه أحدث مزيدًا من التغيير فى السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل التى بدأها جونسون بعـد حرب ١٩٦٧.

(٤٣) مجلس الأمن القومى، مذكرة إلى والت روستو فى ٨ يونيو ١٩٦٧، LBJ Files, reel 1 of 8. و Quandt, Peace Process, pp. 54, 57.

(٤٤) وثائق ناصر، ١٩٦٧-١٩٦٨، ص ٢٢١ و٢٢٦ و٢٤٢-٢٤٣، والبغدادى، مـذكرات، ص ٢٧٤-٢٧٥ و٢٩٨-٢٩٩.

(٤٥) وثائق ناصر، ١٩٦٧-١٩٦٨، ص ٢٢١ و٢٢٦ و٢٤٢-٢٤٣، وهيكل، ١٩٦٧/ الانفجار، ص ٧٥٤، وبرقية من القاهرة إلى الخارجية، رقم ٣٢٩٢، فى ٧ يونيو ١٩٦٧، والأهداف السوفيتية فى الشرق الأوسط، رقم ٤١ فى ٢ يناير ١٩٦٨، LBJ Files, reels 1 and 7 of 8 respectively، و Riad, The Struggle for Peace in the Middle East, pp. 29-30, 36-37، ورياض، مذكرات، المجلد ٢، ص ٤٦، وحمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، المجلد ٥، ص ١٢٦-١٦٣ و١٨٨-١٨٩، و Heikal, Sphinx and Commissar, p, 181، و Stephens, Nasser: A political Biography, p. 511.

(٤٦) Anwar Sadat, In Search of Identity: An Autobiography (London: Collins, 1978) pp. 172-173، ومنير حافظ، التاريخ السرى لحكم جمـال عبـد الناصـر، روز

اليوسف، العدد ٢٤٩٨، ٢٦ أبريل ١٩٧٦، ص ٢٢-٢٣، والبغدادى، مذكرات، المجلد ٢، ص ٢٩٨، و Anwar Abdel Malek, Egypt: Military Society, the Army Regime, the Left, and Social Change Under Nasser, trans. Charles Markmann (New York: Random House, 1968), viii، و Heikal, Sphinx, p. 191، و هيكل، ١٩٦٧: الانفجار، ص ٧٧٣ و٩١٦-٩١٨، وحمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، المجلد ٥، ص ١٨٦.

(٤٧) وثائق ناصر، ١٩٦٧-١٩٦٨، ص ٢٦١، و Riad, The Struggle for Peace in the Middle East, pp. 42-45، وفريد، من محاضر، ص ٢٩-٣٠ و٣٤ و ٤١، وفوزى، حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، ص ١٨٩ و١٩٤-١٩٥، و Heikal, Sphinx, p. 193، وحمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، المجلد ٥، ص ١٨٦.

(٤٨) Stookey, America and the Arab States, p. 215

(٤٩) Riad, The Struggle for Peace in the Middle East, pp. 49-5-، وفريد، من مذكرات، ص ٤٠ و٥٢ و٥٤-٦١، وفوزى، حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، ص ٣٤٦، وهيكل، ١٩٦٧: الانفجار، ص ٧٨٨ و٩١٤، و Heikal, Sphinx, pp. 185-188، وهويدى، حروب عبد الناصر، ص ١٥٠، وحمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ص ٢٨٨.

(٥٠) وهيكل، ١٩٦٧: الانفجار، ص ٨٩٦ و٩١٢-٩١٣، و Heikal, Sphinx, p. 195، و Riad, The Struggle for Peace in the Middle East, p. 48 و Sadat, In Search of Identity, pp. 181, 196.

(٥١) ورد فى Sadat, In Search of Identity, pp.187، و Heikal, Sphinx, pp. 193-194.

(٥٢) Sadat, In Search of Identity, p. 199 وكانت مبادرة روجرز مبادرة دبلوماسية محدودة لإقناع الإسرائيليين والمصريين بـ"وقف إطلاق النار" و"بدء الكلام". وبدأ تنفيذ وقف إطلاق النار الذى اقترحته أمريكا فى أغسطس ١٩٧٠.

(٥٣) المرجع السابق، ص ١٩٨.

(٥٤) وثائق ناصر: خطب وأحاديث وتصريحات: يناير ١٩٦٩-سبتمبر ١٩٧٠ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٣)، ص ٣٠٣ (وسوف يشار بعد ذلك إلى هذه السلسلة بـ"وثائق ناصر، ١٩٦٩-١٩٧٠)، و Riad, The Struggle for Peace in the Middle East, pp. 94-96، و Heikal, Sphinx, p. 198، و Quandt, Peace Process, p. 77.

(٥٥) وثائق ناصر، ١٩٦٩-١٩٧٠، ص ٣٧١-٣٧٢.

(٥٦) Sadat, In Search of Identity, p. 198

(٥٧) T. Petran, Syria (London: Ernest Benn, 1972), p. 201 ومع ذلك كان الحكام السوريون صامتين بشأن تقاعسهم وسلبيتهم أثناء اليومين الأولين من القتال وبشأن ردهم البطىء على طلبات المساعدة العاجلة المصرية والأردنية. وفى السادس من يونيو، فى تقريرها عن الوضع العسكرى على الجبهة الأردنية الإسرائيلية، أشارت السفارة الأمريكية

فى الأردن إلى استجابة سوريا الضعيفة - "أقل قدر من المساعدة منذ بدء الصراع". انظر برقية عمان إلى وزارة الخارجية، رقم ٤٠٩٨، فى ٦ يونيــو ١٩٦٧، LBJ Files, reel 1 of 8. ولابد من قياس هذا الموقف على حقيقة أنه منذ بداية الستينيات ودمشق تدفع العــالم العربى نحو المواجهة المسلحة مع إسرائيل. ويقول باتريك سيل إن سلوك القادة السوريين يمكن تفسيره بموجب حجم الحرب وسرعتها التى أفقدتهم توازنهم وجعلتهم غير مــستعدين ذهنيًا لحرب إسرائيل الخاطفة الشاملة التى تتسم بقدر كبيرة من الحركــة. Patrick Seal, Asad of Syria (London: I. B. Tauris, 1988), pp. 1380139, 144، و Majid Khadduri, Republican Iraq: A Study of Iraqi Politics Since the Revolution of 1958 (London: Oxford University Press, 1969), p. 291، و -Marion Farouk Sluglett and Peter Sluglett, Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship (London: KPI, 1987), 100، وحمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليــو، ص ٢٠٢، و Riad, The Struggle for Peace in the Middle East, p. 81، و Stephens, Nasser: A political Biography, p. 521.

(٥٨) فريد، من مذكرات، ص ٨١، و حسين، حربنا، ص ٩٧، وهيكل، ١٩٦٧: الانفجــار، ص ٩٣٢-٩٣٥، و Stookey, America and the Arab States, p. 213.

(٥٩) مع ذلك يصر حسين على الإستراتيجية الجماعية العربية تجاه مسألة السلام مع إســرائيل. رياض، مذكرات، المجلد ٣، ص ٤٧-٤٨، وحسين، مهماتى كملك، ص ٢٢٨.

(٦٠) كان ناصر قد طلب قبل ذلك ببضعة أشهر من رئيس وزرائه أن ينــاقش مــع المــسئولين الأمريكيين إمكانية الحل السلمى للصراع العربى الإسرائيلى. كمــا طلــب مــن رئــيس المخابرات المصرية البقاء على اتصال بوكالة الاستخبارات المركزيــة. وفــى نــوفمبر ١٩٦٧، أعلن ناصر أن مصر تجرى محادثات مع الولايات المتحدة لأنــه "لا يمكــن أن نسمح للغضب بتحديد سياستنا". وثائق ناصر، ١٩٦٧-١٩٦٨، ص ٢٤٨ و٢٨٨، وفريــد، من محاضر، ص ٩٨، ورياض مذكرات، ص ٥٠، وحمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ص ٢٨٩-٢٩٩ و ٣٤٢-٣٤٣.

(٦١) Mohamed Ahmed Mahgoub, Democracy on Trial: Reflections on Arab and African Affairs (London: Andre Deutsch, 1974), p. 145، و Riad, The Struggle for Peace in the Middle East, p. 54.

(٦٢) Mahgoub, Democracy on Trial, 164، و United Arab Republic, No. 41, 2 January 1968, LBJ Files, reel 7 of 8، ووثائق ناصــر، ١٩٦٧-١٩٦٨، ص ٢٨٩-٢٩٠، وحسين، حربنا، ص ٩٧، و مجموعة خطب الملك حسين: ٢٥ عامًا من التــاريخ، ١٩٥٢-١٩٧٧، المجلد ١ (لندن، شرع سمير مطاوع للنشر، ١٩٧٨)، ص ٦٦٢، ووصفى التل، كتابات فى القضية العربية (الأردن: دار اللــواء للــصحافة والنــشر، ١٩٨٠)، ص ٤٨٦، وسعد أبو وردية، عملية اتخاذ القرار فى سياسة الأردن الخارجية (الأردن: دائــرة الثقافــة والفنــون، ١٩٨٣) ص، ٢٥١، و Peter Snow, Hussein: A Biography

وفريد، من محاضر، ص ٩٢، وحمـروش، Peace in the Middle East, p. 38, 53-56، و (London: Barrie and Jenkins, 1972) pp. 198, 151، Riad, The Struggle for
قـصة ثـورة ٢٣ يوليـو، ص ٢٣٥ و٢٤٤، و Stephens, Nasser: A political Biography, p. 523.

(٦٣) رغم احتواء النص الفرنسي على أداة التعريف، فإن غيابها من النص الإنجليزى كان مـن ناحية لإضفاء الغموض، ومن ناحية أخرى لتوليد ضغط أمريكى داخل الأمم المتحدة. وقد أثرت إزالة أداة التعريف على التعريفات اللاحقة لقرار الأمم المتحدة رقى ٢٤٢، وخاصة من جانب الإسرائيليين.

(٦٤) وثائق ناصر، ١٩٦٧-١٩٦٨، ص ٤٢٩ و٤٨١ و٥٩٠، ووثائق ناصـر ١٩٦٩-١٩٧٠، ص ٣٠١، وRiad, The Struggle for Peace in the Middle East, pp. 91-92، ورياض، مذكرات، ص ٧٦ و٨٠ و٩٤ و١٠٣، ومحمد فوزى، مذكرات الفريق أول محمد فوزى: حرب الثلاث سنوات، ١٩٦٧-١٩٧٠ (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٦)، ص ٢٠٢، و هويدى، حروب عبد الناصر، ص ١٥٢.

(٦٥) Riad, The Struggle for Peace in the Middle East, pp. 25, 38, 77، وفوزى، حـرب الثلاث سنوات، ص ١٩٢، و هيكل ١٩٦٧: الانفجار، ص ٨٨٧.

(٦٦) وثـائق ناصـر، ١٩٦٧-١٩٦٨، ص ٤٩٨، و Riad, The Struggle for Peace in the Middle East, p. 39

(٦٧) نتيجة للدخول فى طريق مسدود فى المجال الدبلوماسى، تدهور الموقف تدهورًا كبيرًا فـى الشرق الأوسط فى ربيع ١٩٦٩. اندلع القتال على قناة السويس، وفى أبريل أعلن ناصـر إلغاء وقف إطلاق النار، مشيرًا إلى بدء حرب الاستنزاف التى استمرت حتى وقف إطلاق النار الخاص بمبادرة روجرز فى أغسطس ١٩٧٠. وثائق ناصـر، ١٩٦٧-١٩٦٨، ص ٢٨٩-٢٩٠، و Riad, The Struggle for Peace in the Middle East, pp. 75, 77-78-88, 101، و هويدى، حروب عبد الناصـر، ص ١٤٧، وهيكـل، ١٩٦٧: الانجـار، ص ٩٣٧، و Heikal, Sphinx, pp. 191, 192، وHeikal, The Road to Ramadan, p. 56، و Stephens, Nasser: A political Biography, p. 518.

(٦٨) ورد فى Parker, The Politics of Miscalculation in the Middle East, p.128.

الفصل الثالث عشر

إستراتيجيات معيبة وإشارات خاطئة: التفاوض على الأزمة بين القوتين الأعظم، أكتوبر ١٩٧٣

جانيس جروس ستاين

في ليلة الرابع والعشرين من أكتوبر عام ١٩٧٣ اقترح الاتحاد السوفيتي تدخلاً عسكريًا مشتركًا مع الولايات المتحدة لإنهاء القتال الذى كان قد بدأ حين هاجمت مصر وسوريا إسرائيل قبل ذلك بثمانية عشر يومًا. وبعد قتال مكثف، وكذلك نقل إمدادات عسكرية سوفيتية وأمريكية ضخمة جوًا إلى المتحاربين (من الاتحاد السوفيتى إلى مصر وسوريا، ومن الولايات المتحدة إلى إسرائيل)، كان الجيش المصرى فى وضع خطر. فقد كانت القوات الإسرائيلية قد عبرت قناة السويس، وتقدمت رغم وقف إطلاق النار الذى أمر به مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لتحاصر الجيش الثالث المصرى. وحذرت موسكو من أنه إذا كان العمل الأمريكى السوفيتى مستحيلاً فسوف تفكر هى فى القيام بعمل منفرد لوقف هجوم إسرائيل العسكرى. وردًا على ذلك استنفرت الولايات المتحدة قواتها النووية والتقليدية فى أنحاء العالم فى محاولة لردع التدخل العسكرى السوفيتى. ووجدت القوتان الأعظم نفسيهما فى مواجهة خطيرة.

وكانت الأزمة قد نشأت حين كان توقعها أقل ما يمكن، وذلك بعد أن تفاوض السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى ليونيد بريجنيف Leonid Brezhnev ووزير الخارجية الأمريكى هنرى كيسنجر معًا حول شروط وقف إطلاق النار فى ٢٣ أكتوبر. كان الاثنان يرغبان فى وقف القتال وتجنب حدوث أزمة بين بلديهما. بل إنه كانت لهما أهداف تكتيكية مشتركة. ففى أعقاب ما حققته إسرائيل من نجاح مذهل فى ميدان القتال، شاركت الولايات المتحدة الاتحاد السوفيتى حينذاك اهتمامه بإنهاء الحرب قبل تدمير الجيش الثالث المصرى. وكان بريجنيف وكيسنجر على

اتصال مستمر كذلك ببعضهما. وفى ظل تلك الظروف كان لابد ألا تنشأ أزمة. ومع ذلك، وبالرغم من الأهداف المشتركة ووجود اتفاق جرى التفاوض عليه بين موسكو وواشنطن، نشبت أزمة خطيرة، وهى الأزمة التى انتهت بالمواجهة.

كان من الممكن أن ينهى التفاوض الجيد الأزمة ويحول دون المواجهة، حيث كانت منطقة الاتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى واسعة جدًا بالفعل. فعلى أقل تقدير كان من الممكن أن تقلل إستراتيجيات التفاوض، التى كانت تعبر بدقة إلى حد ما عن النوايا وأُعرب عنها بوضوح، الضرر الناجم عن المواجهة. إلا أن الإستراتيجيات السوفيتية والأمريكية جعلت إدارة الأزمة أكثر صعوبة، وليس العكس، وساهمت بشدة فى المواجهة، وألحقت ضررًا بعيد المدى بالعلاقة. فقد كثرت العيوب فى تفاوض القوتين الأعظم فى عام ١٩٧٣، بل وربما كان خطيرًا. ويبحث هذا الفصل الإستراتيجيات السوفيتية والأمريكية فى نهاية الحرب العربية الإسرائيلية فى عام ١٩٧٣ باعتبارها حالة نموذجية للتفاوض غير الصحيح.

سياق الصراع

شنت مصر وسوريا هجومًا مفاجئًا على إسرائيل فى السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣. إذ قرر الرئيس المصرى أنور السادات دخول الحرب بعد أن فقد الأمل فى أن يعالج التفاوض قضية احتلال إسرائيل لشبه جزيرة سيناء المعالجة الناجحة. كما شعر بتجاهل الولايات المتحدة وإسرائيل لمقترحاته الدبلوماسية فيما يتعلق بالتوصل إلى اتفاق بشأن سيناء خلال السنوات القليلة السابقة للحرب، مما جعله يعتقد أن الحرب هى ملاذه الوحيد لتنشيط الدبلوماسية وتحسين وضعه التفاوضى. وكانت سيطرة على سيناء والجولان والضفة الغربية وقطاع غزة قد نشأت عن الحرب العربية الإسرائيلية فى عام ١٩٦٧ التى عجّل بنشوبها طرد مصر لقوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (التى كانت موجودة منذ انتهاء أزمة السويس التى وقعت فى ١٩٥٦) وإغلاق مضيق تيران.

كان القتال على الجبهتين كثيفًا. واحتاج جيش إسرائيل الذى أُخذ على حين غرة أيامًا عديدة كى يشن هجومًا مضادًا، ولم ينجح إلا بعد قتال شديد جدًا فى

إعادة الجيش السورى إلى ما وراء خطوط وقف إطلاق النار. وتحسبًا من القيادة السوفيتية لوقوع خسائر عسكرية مصرية وسورية خطيرة، بدأت فى نقل الإمدادات جوًا وبحرًا إلى حلفائها، وقرر الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون ووزير الخارجية هنرى كيسنجر، بعد طوال جدال، أن يقابلا الجسر الجوى السوفيتى بجسر جوى أمريكى إلى إسرائيل. فقد كان الاختيار صعبًا، لأن كيسنجر كان مصممًا على انتهاز الفرصة التى أتاحتها الحرب لتحطيم التحالف السوفيتى المصرى ووضع الولايات المتحدة فى موضع العنصر الأساسى فى المفاوضات بين مصر وإسرائيل (على ألا يعرِّض فى الوقت ذاته مركز السياسة الخارجية للإدارة – سياسة الوفاق – للخطر؛ إلا أن القوتين الأعظم أصبحتا من خلال الجسور الجوية متورطتين فى الحرب من خلال الدولتين التابعتين لهما فى المنطقة).

ما إن تأكدت جيوش إسرائيل من الحصول على الإمدادات حتى شنت هجومًا على مصرٍ واخترقت الخطوط المصرية على الضفة الغربية لقناة السويس. ومع تزايد الخطر الذى تتعرض له مصر، دعا بريجنيف كيسنجر لزيارة موسكو للتفاوض على قرار لوقف إطلاق النار يقدَّم إلى مجلس الأمن. وحين بدأ العمل بوقف إطلاق النار لم يكن هناك مراقبون تابعون للأمم المتحدة فى الميدان لتحديد مواقع الطرفين المتحاربين. وبعد بضع ساعات من قبول مصر وإسرائيل لوقف إطلاق النار ومفاوضات بريجنيف وكيسنجر تجدد القتال فى الثالث والعشرين من أكتوبر. واتهمت كل من مصر وإسرائيل إحداهما الأخرى بانتهاك وقف إطلاق النار أولاً، إلا أنه من الواضح أن قوات الدفاع الإسرائيلية انتهزت فرصة الانتهاكات لاستكمال محاصرة الجيش الثالث المصرى.

فى موسكو، تطورت الأزمة على مرحلتين. فبينما استمر القتال فى يومى الثالث والعشرين والرابع والعشرين من أكتوبر، توقع بريجنيف حدوث هزيمة عسكرية رهيبة لمصر تصاحبها ضربة لسمعة الاتحاد السوفيتى باعتباره حليفًا للعالم الثالث وموردًا للسلاح إليه. إذ كان الطريق إلى القاهرة خاليًا من أية دفاعات وكانت مصر على شفا كارثة عسكرية. كما شعر بريجنيف أن الوقت ليس فى مصلحته. فبحلول الرابع والعشرين من أكتوبر لم يكن أمام الاتحاد السوفيتى سوى ساعات لمنع هزيمة مصر. وهنا كذلك كان إحساسه بالعجلة يقوم على الواقع.

بدأت المرحلة الثانية من الأزمة بالنسبة للقادة السوفييت بعد استنفار الولايات المتحدة لقواتها فى أنحاء العالم. وقد فاجأ الاستنفار الأمريكى بريجنيف والمكتب السياسى وأغضبهما؛ فاجتمعوا فى الخامس والعشرين من أكتوبر لمدة ثمانى ساعات فى جلسة غاضبة ومتوترة. وفى هذه المرحلة الأخيرة من المواجهة، لم يشعر أعضاء المكتب السياسى بالقلق بشأن هجوم مزمع تشنه الولايات المتحدة. ومع ذلك غضبوا أشد الغضب، وأحبطهم العمل الأمريكى إحباطًا شديدًا، وشعروا بقلق بالغ من احتمال التصعيد غير المتعمد.

وفى واشنطن، تطورت الأزمة كذلك على مرحلتين واضحتين، أعقبت إحداهما الأخرى فى تتابع سريع. وفى المرحلتين أدرك المسئولون الأمريكيون الخطر، إلا أن طبيعة الخطر تغيرت بسرعة تحت ضغط الأحداث خلال فترة دامت ستًا وثلاثين ساعة. وعلم كيسنجر بعد ساعات من عودته من تل أبيب صباح الثالث والعشرين من أكتوبر بأمر انتهاكات وقف إطلاق النار وتلقى رسالة عاجلة من بريجنيف. كان كيسنجر يشعر بالقلق من نتائج تدمير الجيش الثالث المصرى على علاقات الولايات المتحدة بمصر، وبالاتحاد السوفيتى. وقال كيسنجر موضحًا: "كان الجيش الثالث المصرى على الضفة الشرقية للقناة محاصرًا تمامًا. وكانت الأزمة وشيكة".(١)

كان نيكسون وكيسنجر يعرفان أن تدمير الجيش الثالث المصرى أمر غير مقبول من موسكو. كما كانا يشاركان السوفييت هدفهم الخاص بمنع هزيمة مصر لأنها سوف تلحق ضررًا خطيرًا بهدفهم المحورى الخاص بخلق احتكار سياسى فى فترة ما بعد الحرب. ولم يتفهم كيسنجر القيود السوفيتية فحسب، بل شارك كذلك التقدير المتعلق بالوقت المحدود المتاح قبل انهيار الجيش الثالث المصرى. ومنذ وقت مبكر فى الثالث والعشرين من أكتوبر حتى مساء الرابع والعشرين من أكتوبر كان كيسنجر يستشعر خطرًا ما على الأهداف الأمريكية تؤكده المخاوف السوفيتية، كما اعتبر وقف الهجوم الإسرائيلى أمرًا مُلِّحًا.

ما إن اقترح بريجنيف التدخل المشترك ثم حذر من بحث العمل منفردًا إذا دعت الضرورة لوقف القتال، حتى تغيرت طبيعة الأزمة تغيرًا حادًا. وتصور كيسنجر الأزمة على أنها تهديد ليس للمصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط فحسب، بل كذلك للمصالح الأمريكية فى العالم أجمع. وكان يعتقد أنه فى حال

تراجع الولايات المتحدة فسوف تُضار سمعتها التفاوضية فى أية مواجهات مع الاتحاد السوفيتى فى المستقبل ضررًا شديدًا.[٢] وكانت الأزمة حينذاك، من المنظور الأمريكى، فى العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى المقام الأول. وكان كيسنجر، على عكس نظيره السوفيتى، لا يشعر بقلق بشأن خطر التصعيد غير المقصود، غير أنه كان يركز على التهديد الذى تتعرض له سمعة الولايات المتحدة فيما يخص القدرة على الحل.

مع أن كيسنجر وزملاءه فى غرفة تقييم الوضع فى البيت الأبيض رأوا أن احتمال الحرب ضعيف، فقد كان لديهم إحساس شديد بالعجلة. ذلك أنه إذا كان الاتحاد السوفيتى يعتزم إرسال قوات، فسوف يفعلون هم الشىء نفسه خلال ساعات. وكان لديهم وقت محدود للغاية للعثور على الطريقة المناسبة لإبداء تصميمهم على مقاومة أى نشر للقوات السوفيتية فى الشرق الأوسط. ورغم شعور القيادات فى موسكو وواشنطن بالضغط لأسباب مختلفة، كان الإحساس بالعجلة حقيقيًا ومشتركًا، وإن لم يكن متساويًا، فى العاصمتين.

الإجبار الأمريكى

أبدأ بتحليل التفاوض الأمريكى مع إسرائيل. فقد انقضت ست وثلاثون ساعة بين بلاغات الانتهاكات الأولى لوقف إطلاق النار وتلقى كيسنجر لرسالة بريجنيف ليلة الرابع والعشرين من أكتوبر. فى البداية بذل كيسنجر جهدًا دون الواجب لإجبار إسرائيل على وقف القتال. إلا أنه بحلول الرابع والعشرين من أكتوبر، وقبل إصدار بريجنيف لإنذاره، حاولت واشنطن بقوة إجبار إسرائيل على وقف القتال. ونجح الإجبار الأمريكى، ولكنه كان متأخرًا جدًا. فقد كان التهديد الذى تعرض له الجيش الثالث المصرى قد دفع بريجنيف إلى إثارة شبح التدخل المنفرد. كما كان هناك كذلك غموض شديد فى الإستراتيجية الأمريكية. فبينما حذرت الولايات المتحدة إسرائيل مرارًا من "تدمير" الجيش الثالث المصرى وحثت على وقف فورى للقتال، فقد وافقت ضمنًا على حصارها. وكان حصار الجيش الثالث قنبلة موقوتة.

علم كيسنجر من إسرائيل فى الثالث والعشرين من أكتوبر أن كل الطرق المؤدية إلى الجيش الثالث المصرى قد قُطعت. وعلى الفور سعى إلى ترتيب وقف

إطلاق نار ثان من خلال الأمم المتحدة بالتعاون مع موسكو. وأبلغت رئيسة الوزراء الإسرائيلية جولدا مائير كيسنجر فى "اتصال شديد اللهجة" أن إسرائيل لن تلتزم بالقرار المقترح أو حتى تناقشه.(٣) ولم يهدد كيسنجر إسرائيل، ولكنه أصر رغم اعتراضاتها على التفاوض بشأن وقف إطلاق نار ثان. وقد أشار إلى أنه يدعو إلى العودة إلى الخط الذى "لم نحدده تحديدًا دقيقًا".(٤) وأبلغ بذلك القدس أن الولايات المتحدة على استعداد، لبعض الوقت على الأقل، للتغاضى عن محاصرة قوات الدفاع الإسرائيلية للجيش الثالث المصرى.(٥)

حين علم كيسنجر بتجدد القتال فى صبيحة الرابع والعشرين من أكتوبر، بذل مجهودًا كبيرًا لإكراه إسرائيل على الالتزام بوقف إطلاق النار. كما هدد بالتخلى عن إسرائيل إذا أدت أعمالها إلى التدخل السوفيتى.(٦) وفى مسعى لبيان جدية عزم الولايات المتحدة، طلب كيسنجر من ألكسندر هيج Alexander Haig كبير موظفى البيت الأبيض الاتصال بسفير إسرائيل فى الولايات المتحدة سيمحا دينيتس Simcha Dinitz ليطلب منه، باسم الرئيس، الوقف الفورى للعمل العسكرى الهجومى الذى تقوم به إسرائيل.(٧) وكان رد إسرائيل إيجابيًا وإن لفه الغموض؛ فقد كانت قوات الدفاع الإسرائيلية تحاول استيعاب النيران المصرية دون أن ترد، وما كانت لتحاول التقدم، جعلت إسرائيل السفير الأمريكى فى تل أبيب كينيث كيتنج Kenneth Keating على علم بكل شيء "فى مسعى آخر لتهدئة الوزير وبيان نوايا إسرائيل الحسنة".(٨)

رغم نجاح المساعى الأمريكية لوقف القتال، كان الجيش المصرى المحاصر لا يزال فى خطر لأنه استنفد تقريبًا طعامه وماءه وإمداداته الطبية. وبينما أكد السفير دينيتس لكيسنجر أن القتال توقف، تقدم الرئيس المصرى اليائس أنور السادات بطلب لقيام الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بعمل مشترك.

وهكذا أفلح الإجبار، ولكنه كان ضعيفًا ومتأخرًا بحيث لم يُجْدِ نفعًا. فرغم ما وعدت به إسرائيل من عدم التقدم، لاحظ كيسنجر أن "هذا [الرد الإسرائيلى] ترك احتمال حرب الاستنزاف – ويقصد بها استنزاف إمدادات المصريين وإجبار الجيش الثالث على الاستسلام – قائمًا".(٩) لم تكن الولايات المتحدة قد جربت بعد إجبار إسرائيل جديًا على السماح للطعام والإمدادات الطبية بالوصول إلى الجيش الثالث عن طريق خطوطها, وأوضح جوزيف سيسكو Joseph Sisco مساعد وزير

الخارجية الأمريكى لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا أسباب تركيز الولايات المتحدة الشديد على وقف القتال بقوله:

> مارسنا ضغطًا كبيرًا على إسرائيل فى الثالث والعشرين والرابع والعشرين من أكتوبر. ضغطنا فى البداية على وقف إطلاق النار، ثم على محاصرة مدينة السويس، وأخيرًا على محاصرة الجيش الثالث. وكان ضغطنا أشد ما يكون على وقف إطلاق النار، لأن تلك هى الأولوية القصوى؛ ذلك أننا كنا نرغب فى وقف القتال. ولم يكن الفرق بين القضايا الثلاث بتلك الحدة فى أذهاننا. كما أننا ركزنا على ما كان يجب إنجازه بشكل عاجل. ونجحنا فى وقف القتال بحلول مساء الرابع والعشرين من أكتوبر.[١٠]

جعل عدم كفاية الوقت والتحرك السريع للأحداث فى ميدان القتال كيسنجر يركز على المهمة العاجلة والصعبة القريبة.

ليس مستغربًا إذن أن الأمر احتاج إلى ذلك التهديد غير العادى من الولايات المتحدة بالتخلى عن إسرائيل لتواجه التدخل السوفيتى بمفردها، كى تجبر القدس على وقف عملياتها العسكرية. وحتى فى ذلك الوقت لم تحقق الولايات المتحدة سوى الهدف الأول من عدة أهداف. وفهم كيسنجر أنه يطلب من إسرائيل مقايضة مكسب ملموس على أرض المعركة بوعد أمريكى غامض بشأن عملية سلام فى المستقبل، كما أدرك مدى صعوبة رؤية مجلس وزراء إسرائيل لمنطق هذا النوع من التنازل.[١١] ومن المستغرب أنه توقع النجاح فى إكراه إسرائيل على الالتزام بوقف إطلاق النار قبل أن تعزز انتصارها العسكرى، رغم فهمه للقوى التى تحرك سلوك إسرائيل. ومع أن تل أبيب كانت تعتمد على الولايات المتحدة فى الدعم العسكرى والدبلوماسى، فقد تصورت الصراع بشكل يختلف عما تصورته به واشنطن. إذ استخدم القادة الإسرائيليون كل وسيلة تحت أيديهم لتأمين الانتصار العسكرى الذى كانوا يرغبون فيه بشدة هم وشعبهم. وفى ظل تلك الظروف، لم يكن هناك سوى الجهد الخارق للعادة الذى يسمح للإكراه الأمريكى بالنجاح.

اللجوء السوفيتى إلى الإجبار

فى الساعة التاسعة وخمس وثلاثين دقيقة من الرابع والعشرين من أكتوبر بتوقيت واشنطن، اتصل السفير السوفيتى فى واشنطن أناتولى دوبرينين Anatoliy Dobrynin بكيسنجر ليبلغه رسالة عاجلة من بريجنيف. قرأ دوبرينين الرسالة لكيسنجر أهم فقرات الرسالة:

> لنرسل معًا، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والولايات المتحدة الأمريكية، على وجه السرعة إلى مصر الوحدات العسكرية السوفيتية والأمريكية لضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر فى الثانى والعشرين والثالث والعشرين من أكتوبر فيما يتعلق بوقف إطلاق النار وكل الأنشطة العسكرية وكذلك تفاهمنا معكم بشأن ضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن... ومن الضرورى الالتزام بلا تأخير. وأقولها صراحةً، إذا وجدتم أنه من المستحيل العمل بصورة مشتركة فى هذا الأمر، فسوف تواجهنا ضرورة ملحة كى نفكر فى مسألة اتخاذ الخطوات المناسبة منفردين. فلا يمكن أن نسمح بهذا الاستبداد من جانب إسرائيل.(١٢)

حين بعث بريجنيف برسالته إلى نيكسون، كان هناك نشاط كبير تقوم به قوات المظلات والقوات البحرية السوفيتية. وفى الثالث والعشرين من أكتوبر أمرت موسكو اثنين من قواربها البرمائية، كانا يرسوان على ساحل سوريا، بالتوجه إلى مصر.(١٣) وفى وقت مبكر من صباح اليوم التالى، تحركت حاملة طائرات هليكوبتر ومدمرتان سوفيتية من مواقعها قبالة ساحل كريت لمساعدة المجموعة السوفيتية المضادة لحاملات الطائرات التى تغطى السفينة الأمريكية "إنديندانس" Independence. وكانت أربع فرق سوفيتية فى وضع الاستعداد للتحرك، وأقيم كذلك موقع قيادة من الجو فى جنوب الاتحاد السوفيتى.(١٤) وأجريت الاستعدادات لمغادرة الوحدات المحمولة جوًا الوشيكة، وحُمِّلت طائرات النقل. ونشطت الاتصالات، وجرى تغيير خطط الطيران لليوم التالى.(١٥) كما أوقف الاتحاد السوفيتى جسره الجوى إلى مصر، ووفر بالتالى أعدادًا كبيرة من طائرات النقل.(١٦)

اتفق المسئولون السوفييت كافة على أن اقتراح بريجنيف الخاص بالعمل العسكرى الأمريكى السوفيتى المشترك كان إشارة جادة، ذلك أن الطلب المقدم للولايات المتحدة كان حقيقيًا. إلا أنه كان يقوم على سوء فهم نتج مباشرة عن صياغة مسودة اتفاقية وقف إطلاق النار، إلى جانب مذكرة تفاهم ملحقة أعدها وزير الخارجية أندريه جروميكو Andrei Gomyko وكيسنجر فى موسكو. وكانت المادة الثالثة من مسودة قرار وقف إطلاق النار تنص على إجراء مفاوضات "تحت الرعاية المناسبة". ولتوضيح معنى العبارة، أعد جروميكو وكيسنجر كذلك وثيقة إضافية لم يعلَن عنها. وكانت الوثيقة تقول:

> المفهوم أن عبارة "تحت الرعاية المناسبة" فى النقطة ٣ من القرار تعنى إجراء المفاوضات بين الأطراف المعنية بالمشاركة الفعالة للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى فى البداية، وبعد ذلك أثناء المفاوضات حين يجرى التعامل مع القضايا الخاصة بالتسوية. وطوال عملية التفاوض كلها، سوف تظل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى أى الأحوال على أوثق ما يكون الاتصال ببعضهما وبالأطراف المتفاوضة.(١٧)

لم ير بريجنيف كذلك الوثيقة الخاصة، التى وقع عليها بالأحرف الأولى جروميكو وكيسنجر، أو قرار وقف إطلاق النار الذى أعد مسودته على عجل كيسنجر وسيسكو وجروميكو وأبرق بسرعة من موسكو إلى الأمم المتحدة والقاهرة ودمشق. وقد فسر الرئيس السادات "تحت الرعاية المناسبة" على أنها ضمان أمريكى سوفيتى لفرض وقف إطلاق النار حين تقتضى الظروف.(١٨) وأبلغ السفير السوفيتى فى مصر فلاديمير فينوجرادوف Vladimir Vinogradov موسكو أن السادات فهم أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى "ضَمِنا" وقف إطلاق النار.

نشأ الارتباك حين اجتمع المكتب السياسى فى الثالث والعشرين من أكتوبر لمناقشة الرد المناسب على الانتهاكات المستمرة لوقف إطلاق النار. وفى الاجتماع قال أعضاء المكتب السياسى إن الاتفاقية التى وصلت موسكو "ألزمت" الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى باتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ الحل الذى تبناه مجلس

الأمن التابع للأمم المتحدة. وكان فيكتور إسرائيليان Victor Israelian، الذى كان وقتها رئيس إدارة التنظيم الدولى بوزارة الخارجية السوفيتية، حاضرًا كل اجتماعات المكتب السياسى تقريبًا وكتب مذكرات مفصلة. وقد شرح الأمر قائلاً:

> فُسِّرت العبارة "تحت الرعاية المناسبة" على أنها تعنى العمل المشترك الذى تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية لضمان وقف إطلاق النار فى الشرق الأوسط. فعلى سبيل المثال، اقترح [رئيس الوزراء] كوسيجن فى اجتماع المكتب السياسى إرسال فريق سوفيتى أمريكى مشترك يضم مسئولين عسكريين لمراقبة وقف إطلاق النار. وكانت فكرته أن تضم هذه المجموعة ما بين ٢٠٠ و٢٥٠ من المراقبين التابعين لكل دولة من الدولتين. وأيد أوستينوف Ostinov كوسيجن فى ذلك. فقد كانا يظنان أنه لابد من موافقة الأمريكان على هذه الخطوة، وأنه لابد من تذكير الأمريكان بأنهم توصلوا حين زار كيسنجر موسكو إلى اتفاق لـ"العمل كضامنين".[١٩]

لم يلق التفسير الذى قدمه بريجنيف وكوسيجن للبند المهم أية معارضة فى اجتماع المكتب السياسى. وشرح جروميكو كيفية تفسير شرط "تحت الرعاية المناسبة" فى الوثيقة التى وقع عليها هو وكيسنجر بالأحرف الأولى. فقد أصر على أن إرسال الأفراد السوفييت والأمريكيين يتطلب موافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وكان من الأرجح أن تستخدم الصين حق النقض (الفيتو) ضد هذا القرار. كما أضاف جروميكو أن هناك بالفعل أفرادًا تابعين للأمم المتحدة بالقاهرة.[٢٠]

رفض كوسيجن اعتراضات جروميكو غاضبًا، وقال بإصرار: "هذه كلها شكليات. إنهم [أفراد منظمة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة] أرواح ميتة. الحقيقة هى أننا والأمريكان ألزمنا أنفسنا بتنفيذ قرار مجلس الأمن وسوف ننطلق من هذا الافتراض. فلابد من العمل."[٢١] وكان بريجنيف مصرًا على ضرورة تعاون الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى إرسال أفراد عسكريين باعتبارهما "ضامنين" لوقف إطلاق النار. ووافق المكتب السياسى بإلحاح منه على التقدم بهذا الاقتراح للولايات المتحدة.[٢٢]

وهكذا كان بريجنيف يعرب عن عزم جاد على التعاون لفرض إنهاء القتال. وكان يأمل فى أن تعمل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى معًا لفرض وقف إطلاق النار باعتباره تتويجًا لسياسة الوفاق. ولم يكن الجزء الأول من رسالته إلى نيكسون تهديدًا، بل كان عرضًا للتعاون يقوم على ما كان يظن أنه فهم مشترك لمسئولياتهم. وبينما بدا الاقتراح غريبًا فى واشنطن، فقد اعتبر الفرض الجماعى للوقف واقعيًا فى موسكو.[٢٣]

الجملة الأخيرة من رسالة بريجنيف أكثر إثارة للجدل. فقد حذر بريجنيف من أنه " إذا وجدتم أنه من المستحيل العمل بصورة مشتركة فى هذا الأمر، فسوف تواجهنا ضرورة ملحة كى نفكر فى مسألة اتخاذ الخطوات المناسبة منفردين".[٢٤] ولم يهدد بريجنيف صراحةً باستخدام القوة العسكرية، غير أن نبرته كانت تتسم بالتهديد. ولم تكن الجملة موجودة فى المسودة الأصلية للرسالة التى أعدها جروميكو لبريجنيف. ذلك أن بريجنيف أضاف التحذير فى اللحظة الأخيرة قبل أن يبعث بالرسالة.[٢٥]

هناك جدل بشأن المسار التى كان بريجنيف سيتبعه فى حال رفض الولايات المتحدة لاقتراح العمل المشترك. وهناك قدر كبير من الأدلة على أن بريجنيف كان يهدد فحسب، ذلك أنه لم يكن مستعدًا للعمل منفرداً ولإرسال قوات سوفيتية إلى مصر. وكان بعض المسئولين السوفييت يعتقدون أن الاتحاد السوفيتى كان سيرسل بالفعل قوات فى حال عدم توقف القتال. وذكر فاديم زاجلادين Vadim Zagladin الذى كان نائبًا لمدير إدارة العلاقات الدولية باللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى أن القادة السوفييت كانوا يدرسون التدخل العسكرى فى منطقة القاهرة.[٢٦] وكان أناتولى جروميكو، الذى كان موجودًا فى السفارة السوفيتية فى واشنطن فى الرابع والعشرين من أكتوبر، أكثر حذرًا حين قال: "درس الاتحاد السوفيتى التدخل دراسة جادة. وكانت الخطة هى أن يبعث بقوات إلى منطقة القاهرة. وكنا من ناحية أخرى حريصين على ألا نتورط فى القتال. وربما يقول بعض زملائى إن ذلك [خطاب بريجنيف] لم يكن سوى شكل من أشكال الضغط السياسى."[٢٧] وأكد الجنرال يورى ياكوفليفتش كيرشن Yuri Yakovlevich Kirshin من الجيش الأحمر أنه طُلب من القادة العسكريين إعداد خطط طوارئ للاستخدام الأمثل للمظليين السوفييت.[٢٨]

ينكر المسئولون السوفييت الذين هم على معرفة أكثر تفصيلاً باجتماع المكتب السياسى أن الاتحاد السوفيتى كان سيرسل قوات إلى القاهرة. كما يصرون على أن تهديد بريجنيف كان خدعة. ويشك السفير دوبرينين، الذى كان موجودًا فى واشنطن فى الرابع والعشرين من أكتوبر ولكنه كان على اتصال وثيق بالقادة السوفييت، فى أن الاتحاد السوفييت كان سيرسل قوات.[٢٩] وكان جورجى كورنيينكو Georgi Kornienko رئيس مكتب الولايات المتحدة بوزارة الخارجية السوفيتية، وأحد الأعضاء الأربعة فى اللجنة الخاصة التى شُكلت للعمل مع المكتب السياسى، مصرًا على رأيه بقوله: "أنا متأكد تمامًا من أنه لم تكن هناك خطط لإرسال قوات سوفيتية إلى الشرق الأوسط. فقد وضعت القوات فى حالة استنفار لممارسة الضغط على الأمريكان."[٣٠] ويؤكد إسرائيليان أن التحذير كان خدعة، ذلك أن الاتحاد السوفيتى لم يكن يعتزم إرسال قوات إلى الشرق الأوسط مهما كان الأمر. فقد "عارض كاليكوف Kulikov [رئيس هيئة أركان الجيش] إرسال أى ضباط إلى هناك. بل إنه عارض حتى إرسال مراقبين دون حدوث فك اشتباك بين القوات المصرية والإسرائيلية. ولم تكن لدى أعضاء المكتب السياسى أدنى رغبة، على أى مستوى، فى إرسال قوات. ربما كانت هناك بعض خطط الطوارئ لدى الجيش، ولكن لم تكن هناك نية لإرسال قوات."[٣١]

فى اجتماع المكتب السياسى فى الثالث والعشرين من أكتوبر، لم تكن هناك مناقشة من أى نوع لإرسال قوات نظامية، بل مراقبين عسكريين فحسب. ولم يجتمع المكتب السياسى فى الرابع والعشرين من أكتوبر قبل إرسال خطاب بريجنيف. والواقع أنه لم يناقش رسالته. فقد أعد جروميكو مسودة الرسالة لبريجنيف وسار الاثنان وتحدثا مع عدد من الزملاء فى الممر.[٣٢] وأوضح إسرائيليان أنه "قرار لم يخضع للبحث. ولم يتخذ المكتب السياسى أى قرار رسمى للتهديد بالتدخل العسكرى. وأضاف بريجنيف أن التهديد كان للضغط على نيكسون كى يوقف القتال. فقد كان يرغب فى الضغط على الولايات المتحدة، وكان يظن أن من الذكاء فعل ذلك."[٣٣]

كان التهديد ببحث القيام بعمل منفرد لتثبيت وقف إطلاق النار الأخير فى سلسلة خطوات اتخذها الاتحاد السوفيتى، وكانت جميعها ذات غرض سياسى مشترك. وفى الحالة الأولى كان بريجنيف يأمل فى أن يوقف العمل المشترك مع

الولايات المتحدة القتال. وقد أضيف التهديد باحتمال أن يعمل الاتحاد السوفيتى منفردًا فى اللحظة الأخيرة ليبين للولايات المتحدة جدية المصالح السوفيتية المعرضة للخطر. وكان بريجنيف يأمل أنه إذا كان العمل المشترك مستحيلاً فسوف يكون التهديد ببحث الاتحاد السوفيتى إرسال قوات، كافيًا لإكراه الولايات المتحدة على وقف إسرائيل، ذلك أن الإعداد المرئى للقوات السوفيتية وتحذيره سوف ينجحان فى تثبيت وقف إطلاق النار وإبعاد الخطر عن القاهرة.

تصرف بريجنيف ردًا على أربعة اعتبارات معززة، وهى فشل المفاوضات المكثفة مع الولايات المتحدة لوقف القتال، وضرورة حماية الوضع السياسى لمؤيدى سياسة الوفاق فى الداخل، وسمعة الاتحاد السوفيتى باعتباره حليفًا يعتمد عليه، والأثر المتزايد للغضب الذى أثاره الإحساس الشديد بالخيانة. وكانت مقاومة تلك الضغوط تقديرًا مكثفًا لمخاطر أى نشر للقوات والرغبة فى تفادى حدوث مواجهة مع الولايات المتحدة.

الدوافع الثلاثة الأولى واضحة ويسهل فهمها. وكان قرار بريجنيف مبعثه كذلك الغضب مما اعتبره هو خداع كيسنجر. فقد شك بريجنيف، الذى كان يميل إلى ردود الأفعال شديدة الانفعال، خطأً أن كيسنجر تعمد خداعه وشجع إسرائيل على انتهاك وقف إطلاق النار. وأشار المسئولون السوفييت من جديد فى مقابلات أجريت معهم إلى إحساس بريجنيف الشديد بالخيانة والغضب فى الرابع والعشرين من أكتوبر. ووصف دوبرينين رد فعل بريجنيف بتفصيل حى قائلاً: "كان منفعلاً جدًا. وقد شعر أن كيسنجر خدعه. وكنت أنا قلقًا على علاقاتنا مع الولايات المتحدة وأخشى أن يؤدى غضب بريجنيف من نيكسون إلى إقدامه على شىء مندفع."[٣٤] وكان كوسيجن غاضبًا كذلك. ففى اجتماع المكتب السياسى فى الخامس والعشرين من أكتوبر قال إن "كيسنجر زار موسكو، وكذب علينا، وذهب إلى تل أبيب وتودد إلى الشعب الإسرائيلى".[٣٥] ويذكر إسرائيليان أن "الحقيقة هى أن رفض الولايات المتحدة التعاون فى تنظيم أزمة الشرق الأدنى أغضبنا وجعلنا نشك فى أن كيسنجر كان يتصرف من وراء ظهر الاتحاد السوفيتى".[٣٦] وشعر المسئولون السوفييت بشكل خاص أنهم تعرضوا للخيانة لأنهم كانوا يظنون أن كيسنجر انتهك قواعد اللعبة التى كانوا قد اتفقوا عليها فى اجتماع موسكو.

كان من الممكن للضغوط الواقعة على بريجنيف أن تجعله يقرر إرسال قوات إلى مصر، ما لم توقف إسرائيل هجومها العسكرى وتعرّض القاهرة لتهديد مباشر. ومن المؤكد أن الاتحاد السوفيتى كانت لديه القدرة على نقل القوات بسرعة إلى مطار غرب القاهرة. ويؤكد الجنرال السوفيتى ألكسندر إيفانوفتش فلاديميروف Alexander Ivanovich Vladimirov أنه إذا كان الاتحاد السوفيتى يرغب فى إرسال قوات مظلات إلى مصر فإن ذلك كان سيستغرق وقتًا قليلاً؛ فقد كانت هناك أربع فرق مظلات على استعداد تام ولم تكن تحتاج سوى إلى أربع وعشرين ساعة قبل صعودها طائرات النقل للانتشار.[٣٧] ولم تكن لدى الاتحاد السوفيتى القدرة على نقل أربع فرق، ولكن تحريكًا ما للقوات كان من الممكن أن يبدأ بسرعة.[٣٨]

مع ذلك كان القادة السوفييت يشعرون بحساسية تجاه مخاطر تصعيد المواجهة التى يمكن أن تصل إلى حد نشر القوات التقليدية السوفيتية فى مصر. وقال أناتولى جروميكو: "كان ذلك بالطبع موقفًا أشد ما يكون خطورة. فقد كان احتمال تورط الاتحاد السوفيتى فى عمل عسكرى أمرًا حقيقيًا... وكان هناك احتمال حقيقى للتصعيد، ولا يمكننى تصور نتائجه."[٣٩] وكان بريجنيف قلقًا من التصعيد الذى يمكن أن ينتج عن أى نشر للقوات السوفيتية. وأدى به خوفه من التصعيد إلى رفض أية مشاركة عسكرية سوفيتية فى القتال. وما إن بدأت الحرب حتى أبدى معارضته مرارًا لإرسال قوات سوفيتية بشكل واضح لزملائه فى المكتب السياسى وللرئيس السادات. ومن الأرجح أنه حين أضاف بريجنيف تلك الجملة الأخيرة التى تنطوى على التهديد إلى مسودة الرسالة، التى لولاها لكانت رسالة معتدلة، كان مدفوعًا بالغضب والانفعال الشديد. وحرصًا على مصير مصر، ويأسًا من الدبلوماسية، وغضبًا من خداع كيسنجر المزعوم – وإن كان خائفًا من العواقب التصعيدية للتدخل المنفرد – قرر بريجنيف فى البداية اقتراح التدخل المشترك، ثم التفاوض من خلال الخداع. فلم يكن يرى بديلاً لذلك.[٤٠]

كانت حسابات بريجنيف خاطئة إلى حد كبير. فلم تحقق محاولته الإجبار أغراضها السياسية قصيرة المدى أو بعيدة المدى. فقد أخطأت الولايات المتحدة قراءة الرسالة وردت باستنفار عالمى لإظهار تصميمها. وفشل التهديد السوفيتى فشلاً ذريعًا فى استخراج الرد المرغوب.

لجوء الولايات المتحدة إلى الردع

ردت الولايات المتحدة على التهديد السوفيتي باستنفار قواتها في أنحاء العالم.[٤١] وفي الساعة الحادية عشرة وإحدى وأربعين دقيقة، أي بعد ساعة من بدء الاجتماع في غرفة تقييم الوضع بالبيت الأبيض، أصدر الأميرال توماس موورر Thomas Moorer رئيس هيئة الأركان المشتركة أوامره إلى القيادات العسكرية كافة بزيادة الاستعداد إلى حالة الدفاع "ج" DEFOCON III.[٤٢] وفي الساعة الثانية عشرة وعشرين دقيقة ظهرًا في الخامس والعشرين من أكتوبر، أبلغت الاستخبارات الأمريكية أنه من المقرر أن تقلع ثمان من طائرات النقل السوفيتية من طراز أنتينوف٢٢ من بودابست إلى مصر خلال الساعات القليلة المقبلة وأن عناصر من القوات المسلحة الألمانية الشرقية وضعت في حالة استنفار. وردًا على ذلك، صدرت الأوامر إلى الفرقة الثانية والثمانين المحمولة جوًا بالاستعداد للانتشار خلال بضع ساعات. وفي الساعة الثانية عشرة وخمس وعشرين دقيقة أُرسلت حاملة الطائرات "فرانكلين ديلانو روزفلت" إلى شرق البحر المتوسط، وأُمرت الحاملة "جون إف كنيدي" بما عليها من مجموعة عمل بالتوجه بأقصى سرعة من المحيط الأطلنطي إلى البحر المتوسط.[٤٣]

انقسم المشاركون في اجتماع غرفة تقييم الوضع بالبيت الأبيض ليلة الرابع والعشرين من أكتوبر في تقييمهم للنوايا السوفيتية. فقد ظن البعض أن الاتحاد السوفيتي يخادع، وظن آخرون أن موسكو سوف ترسل عددًا محدودًا من القوات إلى مصر. وكان خطاب بريجنيف والمعلومات الاستخباراتية بشأن الاستعدادات العسكرية السوفيتية تتسق مع الخدعة ومع العزم الجاد على نشر القوات في الشرق الأوسط.

لم تكن تلك الاختلافات مهمة فيما يتعلق بالرد المناسب الذي يختاره المسئولون الأمريكيون. وكان هؤلاء الذين يظنون أن الاتحاد السوفيتي قد ينشر عددًا محدودًا من القوات مصرين على حرمان الاتحاد السوفيتي من أية فرصة سياسية أو عسكرية في الشرق الأوسط. أما من ظنوا أن الاتحاد السوفيتي كان يخادع فقبلوا كذلك ضرورة الاستنفار. واتفق وزير الدفاع جيمس شليسنجر James Schlesinger وموررر وهيج مع كيسنجر في أن الاستنفار هو الرد المناسب على تحدي بريجنيف. وقال شليسنجر إنه حتى إذا كان احتمال العمل العسكري السوفيتي ضعيفًا، فلابد للولايات المتحدة من بيان قدرتها على التصرف بحزم.[٤٤]

أدى الاستنفار غرضين. فإذا كان الاتحاد السوفيتى عازمًا بالفعل على القيام بعمل منفرد، فإن الهدف المباشر للاستنفار هو ردع نشر القوات السوفيتية. وكانت حكومة نيكسون مصممة على حرمان موسكو من هذه الفرصة لإدخال قوات عسكرية إلى الشرق الأوسط. ثانيًا: كان المقصود من الاستنفار هو تجميع العزيمة وبناء السمعة من أجل التفاوض المستقبلى. وإذا كان بريجنيف يخدع، فسوف يكون الاستنفار "درسًا" للقيادة السوفيتية. إذ كان لابد من بيان العزم على إقناع بريجنيف أن موسكو لا يمكنها إكراه الولايات المتحدة على شيء. وكانت واشنطن ترغب فى إظهار عزمها بقوة وبشكل واضح وسريع. ووافق كل الحاضرين فى اجتماع البيت الأبيض بسرعة على ضرورة إرسال إشارة عاجلة وشديدة الوضوح يمكن أن يلاحظها القادة السوفييت بسرعة، فإما أن تجبرهم على التخلى عن أية نية للتدخل بقوة عسكرية، أو تكشف خدعتهم.[٤٥]

وكان الاستنفار العالمى إشارة غير مناسبة بشكل غريب من جانب الولايات المتحدة. فلم يكن فعالاً، وكان من المحتمل أن يصبح خطرًا، ولم يُدرس دراسة جيدة. وقد كان غير فعال فى المقام الأول لأنه فى سياق الشرق الأوسط كان أى نوع من التهديد النووى غير مناسب ولا يمكن تصديقه. وكان من المحتمل أن يصبح خطرًا لأنه ارتقى سلم التصعيد وزاد من احتمال المواجهة مع الاتحاد السوفيتى. والأكثر إثارة للفزع أن القادة الأمريكيين اتخذوا قرارهم دون اهتمام كبير بمتطلبات الاستنفار التقنية والعملياتية أو بمخاطره وعواقبه المحتملة. فقد اختير الاستنفار على عجل مع عدم البحث الكافى لقدرته على ردع التدخل العسكرى السوفيتى أو للإجراءات البديلة التى ربما كانت تشكل إشارة فعالة فيما يتعلق بالحد من احتمال التصعيد.

كما أن استنفار الفرقة الثانية والثمانين المحمولة جوًا لم يكن إشارة صيغت بحرص. ويقدم ويليام كوانت، وكان وقتها ضمن العاملين بمجلس الأمن القومى، وصفًا مفصلاً - وحيًا - للقرار فى البيت الأبيض:

> فى وقت متأخر من تلك الليلة، تلقينا شذرة من رسالة، نهاية رسالة، تشير إلى الوصول الوشيك للقوات السوفيتية إلى مطار غرب القاهرة. كان كيسنجر مرعوبًا. أمر أثرتون Atherton [نائب مساعد وزير الخارجية للشرق الأدنى وجنوب آسيا] وأنا

بوضع خطة لإرسال القوات الأمريكية إلى الشرق الأوسط، على الفور، ولكن ليس إلى إسرائيل. كنت أنا وأثرتون في حيرة من أمرنا. أين ستذهب تلك القوات؟ رد كيسنجر بأنه لا يعرف، ولكنه قال إن القوات لن تذهب إلى إسرائيل، وإنما لابد من إعداد خطة على الفور لنشر القوات في الشرق الأوسط. وتلك هي المرة الوحيدة التي كان فيها أثرتون مضطربًا تمامًا. فلم نكن نتصور كيفية تلبية الطلب.(٤٦)

يتذكر كيسنجر أنه بعد أن قدم للرئيس موجزًا عن الوضع صباح اليوم التالى، "كان نيكسون عاقد العزم على مجاراة أى حشد للقوات السوفيتية فى المنطقة".(٤٧) وحين سئل كيسنجر عن نوع العمل العسكرى التقليدى الذى يريده، أجاب: "سوف ننزل الثانية والثمانين المحمولة جوًا إذا أرسل الاتحاد السوفيتى قوات. لم نصل إلى هذه النقطة من قبل. لم نناقشها. لابد أنها ستكون شديدة الخطورة. إنكم تتلقون أجوركم لقاء ذلك، لقاء الأعمال الخطرة."(٤٨)

لم يحظ احتمال فشل ذلك الردع بأى اهتمام جاد، ولم تكن هناك خطط طوارئ. لم تكن هناك مناقشة للأماكن التى ستنتشر فيها القوات الأمريكية. ويقول بيتر رودمان Peter Rodman الذى كان وقتها المساعد الخاص لكيسنجر مؤكدًا: "لم تكن لدينا خطة لوقف التدخل [السوفيتى]. لم نفكر فيها."(٤٩) ولذلك فإنه بدلاً من بحث النتائج وبدائلها فى حال فشل الردع، كان القادة الأمريكيون يأملون فحسب أن ينجح الردع.

إذا أرسل الاتحاد السوفيتى قوات إلى مصر، وردت الولايات المتحدة بنشر تقليدى لقواتها، فإن المواجهات المحدودة بين القوات فى سياق الاستنفار العالمى قد تتصاعد بسهولة إلى حد اتساع الصراع. وربما عبأ الاتحاد القوات ردًا على ذلك. وفى ظل هذا السيناريو شديد الاحتمال، كان من الممكن أن يصبح للاستنفار العالمى أثر عكسى على حصر القتال فى الشرق الأوسط داخل نطاق محلى وإنهائه؛ وهو الهدف الرئيسى لكل من موسكو وواشنطن.

يزعم كيسنجر أنه "ما إن كشرنا عن أنيابنا حتى همد السوفييت".(٥٠) وتشير مقولته إلى أنه رغم التفاوت الإستراتيجي والتقليدى، ورغم الأزمة الداخلية الحادثة فى واشنطن (أى فضيحة وترجيت)، أقنعت الإستراتيجية الأمريكية القادة السوفييت بأن نيكسون كان على استعداد لأن يغامر بدخول الحرب لمنع تدخل موسكو المنفرد.(٥١) ومن المفترض أن القادة السوفييت أعادوا تقييم التكاليف المحتملة للتدخل، وغيروا رأيهم، وقرروا ألا يرسلوا قوات إلى مصر.

لكى يفلح الردع، لابد أن يغير القادة الذين يبحثون القيام بعمل العسكرى المسار، لأنهم يعيدون النظر فى التكاليف والنتائج المحتملة فى مواجهة الردع الذى يهددون به. إلا أنه لم تكن لدى بريجنيف نية إرسال قوات سوفيتية إلى مصر، حتى قبل أن تستنفر الولايات المتحدة قواتها. وكان قد أصدر توجيهاته إلى السفير فينوجرادوف فى الثامن من أكتوبر كى يؤكد على تصميم السوفييت على عدم التورط فى القتال.(٥٢) ومرة أخرى حذر بريجنيف كوسيجين من تضليل السادات، وكان ذلك فى الخامس عشر من أكتوبر أثناء اجتماع المكتب السياسى. ورغم استعداد الحكومة السوفيتية الاستمرار فى تقديم الدعم العسكرى لمصر على نطاق واسع، فهى لن "تشارك مشاركة مباشرة فى الحرب تحت أى ظرف من الظروف".(٥٣) وكان تهديد بريجنيف ببحث القيام بعمل منفرد خدعة نبعت من الإحباط الناتج عن فشل الدبلوماسية فى وقف القتال والغضب مما اعتبره بريجنيف خداع كيسنجر. وبما أن بريجنيف لم يكن يعتزم إرسال قوات، فإن الردع لم يغير رأيه. وقد كان فى أفضل الأحوال غير مطابق لمقتضى الحال.

كانت نتائج الإستراتيجية الأمريكية غير مطابقة لمقتضى الحال. فقد أربك الاستنفار القادة السوفييت بالفعل؛ ذلك أنهم لم يستطيعوا حل شفرة "الإشارة" الأمريكية. كما أن العمل الذى لم يفهموه استفزهم وأغضبهم بشدة. وبعد وقت قصير من التقاط الاستخبارات السوفيتية إشارات الاستنفار عقد بريجنيف اجتماعًا للمكتب السياسى صباح الخامس والعشرين من أكتوبر. وحضر هذا الاجتماع كل الأعضاء تقريبًا، واستمرت المناقشة أكثر من ثمانى ساعات. بدأ الجنرال كاليكوف Kulikov بعرض موجز للاستنفار الأمريكى، بما فى ذلك القوات النووية الإستراتيجية.

ووجد أعضاء المكتب السياسى صعوبة كبيرة فى تأويل المغـزى الحقيقـى للاستنفار. ويشرح ذلك إسرائيليان بقوله: "لم يفهموه، لقـد تـساءلوا: 'هـل هـم [الأمريكان] مجانين؟ يقول الأمريكان إننا نهددهم، ولكن مـن أيـن جـاءوا بهـذه الفكرة؟'"[٥٤] أشار كورنيينكو، وميخائيل سيتنكو Mikhail Sytenko، الـذى كـان يرأس فى ذلك الوقت إدارة الشرق الأدنى، وإسرائيليان على جروميكـو بـأن رد الفعل الأمريكى أثارته الجملة الأخيرة من رسالة بريجنيف إلى نيكسون.[٥٥] رفض بريجنيف تصديق هذا التفسير حين عُرِض فى اجتمـاع المكتـب الـسياسى. فقـد تساءل: "هل يمكن أن يكون هذا هو السبب؟ هل يمكن أن يختار نيكسون اسـتنفارًا يقوم على هذه الجملة؟ ولكن هذا الرجل نيكسون يعرف أننى أوقفت الجسر الجوى لبيان استعدادى للتعاون."[٥٦]

انقسم المسئولون السوفييت فى تقييمهم لمسببات الاستنفار وأغراضه. وكـان بريجنيف يظن أن نيكسون أمر بالاستنفار لبيان أنه شجاع مثل جون إف كنيـدى؛ الرجل القوى عند وقوع الأزمة.[٥٧] كان أعضاء المكتب السياسى يشتركون بشكل كبير فى هذا التفسير. ويقول إسرائيليان: "بدا للمكتب السياسى أن قـرار نيكـسون حددته السياسة الداخلية فى المقام الأول. ففى وضع العواطف المتزايـدة المحيطـة بووترجيت، كان لابد لنيكسون أن يبين أنه 'رئيس قوى' وأن الولايـات المتحـدة بحاجة إليه."[٥٨] وكان الكثير من المسئولين السوفييت يرى الاستنفار على أنه غير متسق مع المفاوضات الجارية والاتصالات المتكررة بين العاصمتين، مما يجعلهـم لا يجدون تفسيرًا سوى ووترجيت. ويوضح الخبير السوفيتى البارز فـى الـسياسة الأمريكية جورجى أرباتوف Georgi Arbatov الأمر بشكل صريح حـين يقـول: "كان المقصود بالاستنفار الأمريكى هو الاستهلاك المحلى."[٥٩]

ومع ذلك، فلم يوافق كل المسئولين السوفييت على أن الاستنفار كان بصورة عامة رد فعل لووترجيت. فقد كان كورنيينكو، الـذى حـضر اجتمـاع المكتـب السياسى باعتباره مساعدًا لجروميكو، يظن أن المقصود بالاستنفار هـو تخويـف القيادة السوفيتية. وقال: "أُخذ الاستنفار DEFCON III مأخذ الجد فـى موسـكو. وكان بعضنا يراه على أنه محاولة لتخويفنا من إرسال قوات إلى الشرق الأوسـط. ولم يُرفض الاستنفار باعتباره رد فعل لووترجيت. لقد أخذناه مأخذ الجد."[٦٠] وكان دوبرينين يظن أن المقصود بالاستنفار هو إخافة الاتحاد السوفيتى وبيـان العزيمـة للرأى العام الأمريكى.[٦١]

طبقًا لما ذكره إسرائيليان، فقد كان بريجنيف وأعضاء غيره بالمكتب السياسى "منفعلين بشدة، وغاضبين كل الغضب"، بغض النظر عن استنتاجاتهم فيما يتعلق بأغراض الاستنفار. "لم يكن هناك شعور بالخوف، بل قدر كبير من الإحباط والغضب."(٦٢) وحسبما ذكره دوبرينين، كان بريجنيف شديد الانفعال لأنه "شعر بأن نيكسون وكيسنجر خدعاه". وكان دوبرينين قلقًا "من أن غضب بريجنيف من نيكسون وكيسنجر قد يدفعه إلى فعل شيء ما يتسم بالتهور. كما أننى كنت غاضبًا كذلك."(٦٣)

وهكذا، فقد ناقش أعضاء المكتب السياسى رد الفعل المناسب تجاه الاستنفار فى جو على قدر شديد من الانفعال. وقد أيدت أقلية كبيرة الرد العسكرى على "استفزاز" الولايات المتحدة. واعترف المارشال أندريه جريتشكو Andrei Grechko بأن التعبئة واسعة النطاق للقوات سوف تكون باهظة التكلفة، إلا أنه أوصى رغم ذلك بتعبئة ما بين ٥٠ ألفًا و٧٥ ألفًا من الجنود فى أوكرانيا وشمالى القوقاز.(٦٤) وقد أيد ديمترى أوستينوف، وكان وقتها سكرتير اللجنة المركزية المسئول عن الإنتاج الحربى، وأندريه كيريلنكو، وهو مؤيد مخلص لبريجنيف، وكيه إف كاتوشيف K.F. Katushev المسئول عن الاتصال بالأحزاب الشيوعية الحاكمة، ويورى أندروبوف، وكان وقتها رئيسًا لوكالة الاستخبارات السوفيتية KGB، وكوسيجن جميعًا تعبئة بعض القوات السوفيتية ردًا على الاستنفار. وقال أندروبوف: "ينبغى أن نرد على التعبئة بالتعبئة."(٦٥) وكان أوستينوف يظن أنه ينبغى تعبئة القوات السوفيتية دون الإعلان عن ذلك.

كما حث المارشال جريتشكو المكتب السياسى على إصدار الأوامر لألف وخمسمائة جندى سوفيتى موجودين فى سوريا باحتلال مرتفعات الجولان. وقال متعجبًا: "فى الماضى لم نكن نسأل أحدًا إن كان يمكننا إرسال قواتنا أم لا، ويمكننا أن نفعل ذلك الآن."(٦٦) ومن الواضح أن اقتراحه لم يكن رد فعل لمحنة الجيش الثالث المصرى، بل رد فعل لما اعتبره محاولة أمريكية تستهدف التخويف.

عارض جروميكو وكيريلنكو وكوسيجن بشدة اقتراح توريط قوات سوفيتية فى القتال. فقد قال كوسيجين: "سوف نرسل فرقتين إلى الشرق الأدنى، وردًا على ذلك سوف يرسل الأمريكان فرقتين كذلك. وإذا أرسلنا خمس فرق، سوف يرسل الأمريكان خمسًا من عندهم... اليوم لا أحد يخيف أحدًا. لن تبدأ الولايات المتحدة

الحرب وليس لدينا نحن أى سبب كى نبدأها نحن."[٦٧] واستبعد كوسيجن التهديد الأمريكى باعتباره غير معقول. وهو لم يعارض التورط السوفيتى فى الشرق الأوسط بسبب تخويف الولايات المتحدة له، بل لعدم جدوى التدخل السوفيتى.

ازداد النقاش سخونة إلى أن طرح بريجنيف الصامت عادة هذا السؤال: "أيها الرفاق، إذا لم يصدر عنا أى رد فعل بالمرة، وإذا لم نرد على التعبئة الأمريكية، ما الذى سيحدث؟"[٦٨] وافق نيكولاى بودجورنى Nikolai Podgorny، الذى كان يتولى رسميًا منصب رئيس الاتحاد السوفيتى، وجروميكو، وبوريس بونوماريف Boris Ponomarev، الذى كان يرأس الإدارة الدولية للجنة المركزية، على أن المصالح السوفيتية لن يصيبها ضرر إذا قررت موسكو عدم الرد على الاستنفار الأمريكى بإجراءاتها العسكرية الخاصة بها. ووافق المسئولون مع السكرتير العام على ضرورة حل الأزمة التى حدثت فى العلاقات بالإجراءات السياسية وليس العسكرية.

بعد ذلك ناقش المكتب السياسى إمكانية إرسال جروميكو على الفور إلى واشنطن لإجراء محادثات مع نيكسون شخصيًا. وأوصى كوسيجن أن يعرب جروميكو عن استغراب موسكو للاستنفار الأمريكى ويناقش إمكانية إرسال مراقبين سوفييت وأمريكيين لمراقبة مراعاة وقف إطلاق النار. ولم يلق اقتراح كوسيجن بإبداء الاهتمام السوفيتى بحل تعاونى بهذه الطريقة شديدة الوضوح تأييدًا فى المكتب السياسى. والواقع أن بريجنيف قال إن إرسال ممثل إلى واشنطن بعد استنفار الولايات المتحدة لقواتها سوف يفسَّر على أنه "ضعف".[٦٩] وبذلك رفض أى مسعى للطمأنة فى مقابل المسعى الأمريكى للردع.

وفى كلمة انفعالية، لخص بريجنيف الرد السوفيتى النهائى على الاستنفار الأمريكى: "يقول الأمريكيون إننا نهددهم، ولكنهم يكذبون علينا."[٧٠] وهكذا أصر من جديد على أن الاتحاد السوفيتى لم يقدم للولايات المتحدة أية أسس تقيم عليها استنفار قواتها، وأن التعبئة السوفيتية ردًا على ذلك لن تحقق شيئًا. وأكد بريجنيف من جديد وبلغة قوية معارضته لأية إجراءات عسكرية تحضيرية.

أثار المسعى الأمريكى للردع الغضب والإحباط والمرارة بين القادة السوفييت. وما اعتبره المسئولون الأمريكيون دليلاً على العزيمة، فسره المسئولون السوفييت على أنه محاولة للتخويف أو رد فعل يقوم على ضعف سياسى داخلى.

واقترحت مجموعة كبيرة من المكتب السياسى أصابها الارتباك والغضب تعبئة القوات السوفيتية ردًا على الاستنفار. ورغم معارضة بريجنيف للرد العسكرى، فهو كذلك لم يفهم مغزى الاستنفار. وقد جعله غضبه من الاستنفار يرفض سعى جروميكو لطمأنة نيكسون شخصيًا فيما يتعلق بالنوايا السوفيتية، حتى وإن كانت النوايا السوفيتية حسنة. وهكذا جعلت الإستراتيجية الأمريكية اتخاذ قرار بشأن المواجهة أكثر صعوبة. وفى أعقاب اجتماع المكتب السياسى كتب بريجنيف إلى الرئيس نيكسون قائلاً إنه رغم اختيار الاتحاد السوفيتى عدم الرد بالإجراءات العسكرية، فلم يكن هناك ما يثير العمل الأمريكى وهو لا يؤدى إلى تخفيف التوترات الدولية.(٧١) وفى عهد قائد مختلف، كان اختيار المكتب السياسى سيصبح مختلفًا كذلك.

فشل الإجبار السوفيتى

ربما تكون الإستراتيجية السوفيتية، الخاصة بالتهديد بتدخل منفرد فى حال عدم توقف القتال فى الشرق الأوسط، قد حلت الأزمة إلى حد بعيد. باختصار، كان بريجنيف يحاول إكراه الولايات المتحدة على الضغط على إسرائيل كى توقف القتال. وما إن جرى تثبيت وقف إطلاق النار وضمان سلامة الجيش الثالث المصرى حتى كانت الأزمة قد انتهت على الأرجح. وقد أوضحنا كيف أن المساومة السوفيتية أثارت التصعيد بجعلها الولايات المتحدة تصدر أمرًا بالاستنفار العسكرى فى أنحاء العالم. كما تشير الأدلة كذلك إلى أن التهديد السوفيتى لم يحل الأزمة. وقد كان كنظيره الأمريكى غير مطابق لمقتضى الحال ومستفزًا.

فى الوقت الذى وصلت فيه رسالة بريجنيف إلى واشنطن كان القتال قد توقف. ومن المفارقة أن تهديد بريجنيف أعاق فحسب المساعى الأمريكية لإكراه إسرائيل على السماح بوصول الإمدادات الغذائية والطبية إلى الجيش الثالث المصرى المحاصر. فقد أوقف كيسنجر، الذى كان يحاول بهمة منع تدمير الجيش الثالث، الضغط على إسرائيل فور تلقى رسالة بريجنيف مساء الرابع والعشرين من أكتوبر؛ ولم يستأنف تلك المساعى إلا صباح اليوم التالى، بعد أن بات واضحًا أن الأزمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى سوف تُحل. وحينذاك ضغط

كيسنجر على إسرائيل كى تسمح بوصول الإمدادات غير العسكرية إلى الجيش الثالث رغم حقيقة أن بريجنيف لم يتقدم بهذا الطلب فى رسالته. وفى الوقت الذى حصلت فيه الولايات المتحدة فى النهاية على تعهد من إسرائيل فى السادس والعشرين من أكتوبر بالسماح بقافلة للوصول لمرة واحدة إلى الجيش الثالث، انتهت الأزمة.

كانت الفترة الحرجة هى تلك الساعات الثلاث عشرة من السابعة مساء الرابع والعشرين من أكتوبر، حين أبلغ دوبرينين كيسنجر برسالة بريجنيف، حتى الساعة الثامنة من صباح اليوم التالى، حين سحب الرئيس السادات طلبه تدخل القوات السوفيتية والأمريكية. وبدا من غير المحتمل لكيسنجر أن موسكو سوف ترسل قوات بدون موافقة المصريين. وأثناء تلك الفترة التقى كيسنجر مرات عديدة بالسفير الإسرائيلى فى واشنطن، ولكنه لم يطلب من إسرائيل فك حصارها للجيش الثالث. بل تلقى القادة الإسرائيليين طلبًا من كيسنجر لوضع خطة طوارئ لتدمير الجيش الثالث. وفى مواجهة التهديد السوفيتى، شجع كيسنجر بدهاء إسرائيل كى تفكر فى تصعيد العمل العسكرى. وحين سئل كيسنجر بشكل مباشر بعد فترة طويلة من انتهاء الأزمة، أكد رفضه أن يُكْرِه على شىء: "لقد أحدث التهديد السوفيتى أثرًا عكسيًا. فبعد أن استسلم الروس انقلبت على الإسرائيليين. ذلك أننى طلبت من الإسرائيليين بعد التهديد السوفيتى أن يوجدوا خيارًا لهزيمة الجيش الثالث. ولكن بعد أن علمت باستسلام الروس ضغطت على الإسرائيليين بشدة فى الواقع يوم الجمعة [٢٥ أكتوبر]."(٧٢)

ردت الولايات المتحدة على الإستراتيجية السوفيتية بإعادة تعريف المشكلة على أنها اختبار للعزيمة الأمريكية وأوقفت مساعيها لإكراه حليفتها إسرائيل.(٧٣) وقد يقال إن الإكراه السوفيتى زاد رغم ذلك من الحوافز الأمريكية لإجبار إسرائيل بمجرد انتهاء الأزمة بين موسكو وواشنطن. ولا تؤكد الأدلة صحة هذه المقولة. فقد حاولت الولايات المتحدة إكراه إسرائيل على مراعاة وقف إطلاق النار قبل إصدار الاتحاد السوفيتى تهديده. كما أن نيكسون وكيسنجر كانا قد قررا كذلك – أيضًا قبل الإنذار السوفيتى – أنهما لن يسمحا بتدمير الجيش الثالث المصرى.(٧٤) وبدأ كيسنجر فى الوقت نفسه سعيه لإجبار إسرائيل على السماح بتوصيل الإمدادات إلى الجيش الثالث قبل إثارة الاتحاد السوفيتى المسألة مع الولايات المتحدة. وكان

نيكسون وكيسنجر قلقين كذلك بشأن حدوث مواجهة مع موسكو قبل أن يبعث بريجنيف برسالته. وهكذا تشير الأدلة بقوة إلى أن الولايات المتحدة كانت ستكره إسرائيل على قبول وقف إطلاق النار والسماح بتوصيل الإمدادات إلى الجيش الثالث حتى فى غياب التهديد السوفيتى، بسبب رغبتها الملحة فى إقامة علاقة مع مصر تستمر بعد أن تضع الحرب أوزارها.

لم تكن المحاولة السوفيتية للإكراه غير ضرورية فحسب، بل غير مطابقة لمقتضى الحال وذات أثر عكسى كذلك؛ إذ لم يكن لدى القادة السوفييت معلومات استخباراتية حديثة من ميدان المعركة ولم يكونوا على علم بتوقف القتال فى الوقت الذى وصلت فيه رسالة بريجنيف إلى واشنطن. كما صيغ تهديد بريجنيف صياغة ضعيفة بحيث لم يثر المسألة المهمة الخاصة بالجيش الثالث المحاصر. وكان له أثر عكسى لأنه أوقف المحاولة الأمريكية لإكراه إسرائيل. وأثارت المساومة السوفيتية على وجه الدقة ردود الأفعال التى كان يرغب فى منعها؛ أى وقف المساعى الأمريكية لإنقاذ الجيش الثالث المصرى، واستنفار القوات الأمريكية فى أنحاء العالم الذى هدد بوقوع المواجهة التى أراد بريجنيف تحاشيها بأى حال من الأحوال.

حل الأزمة

حين قرر الاتحاد السوفيتى الرد على الاستنفار الأمريكى بإجراءات عسكرية، توقفت عملية التصعيد. وكان وقف التصعيد ضروريًا غير أنه لم يكن كافياً لحل الأزمة. فلكى يحل الاتحاد السوفيتى الأزمة اضطر لسحب تهديده ببحث التدخل العسكرى المنفرد. وقد فعل بريجنيف ذلك ضمنًا فى الخامس والعشرين من أكتوبر حين قبل عرض نيكسون بإرسال مراقبين أمريكيين وروس لمراقبة وقف إطلاق النار. وفى وقت لاحق من ذلك اليوم أيد المندوب السوفيتى فى الأمم المتحدة قرارًا لمجلس الأمن (القرار ٣٤٠) الخاص بإرسال قوة حفظ سلام تستثنى منها بالطبع القوات السوفيتية والأمريكية.

وطبقًا لما قاله أناتولى جروميكو، فقد "كانت الدبلوماسية وليس التهديد العسكرى هى ما أوجد الحل فى نهاية الأمر".(٧٥) وبينما كان بريجنيف ينهى كلمته

الانفعالية فى اجتماع المكتب السياسى، قدم له قنسطنطين تشيرننكو Konstantin Chernenko، الذى كان يقوم رسميًا بعمل سكرتير المكتب السياسى، نص رسالة نيكسون (التى صاغها كيسنجر فى الواقع). قرأ بريجنيف الرسالة الطويلة بصوت مرتفع للمكتب السياسى، مركزًا على عبارتين تصالحيتين إلى حد بعيد: "أتفق معك على أن تفاهمنا للعمل معًا من أجل السلام هو أحد أسمى القيم وأنه ينبغى علينا تنفيذ هذا التفاهم فى هذا الوضع المعقد" و"طبقًا لروح اتفاقياتنا، فإن هذا ليس وقتًا للعمل منفردين، ولكن بتنسيق وبأعصاب هادئة".(٧٦) أتاح اقتراح نيكسون للمكتب السياسى حفظ ماء وجهه كى ينهى الأزمة بدون مواجهة. وقد قبل "بارتياح"، وأنهى المكتب السياسى اجتماعه.(٧٧)

يساعد العديد من الاعتبارات المهمة فى تفسير قبول السوفييت لحل الأزمة السياسى. أولاً وقبل كل شىء، لم يعتبر القادة السوفييت أن المصالح التى فى الشرق الأوسط تستحق مخاطرة المواجهة والحرب. وحين بدأ أعضاء المكتب السياسى اجتماعهم الأول بعد الاستنفار الأمريكى، كانت المسألة الأولى التى ناقشوها هى ما إذا كان الاتحاد السوفيتى مستعدًا لمواجهة الولايات المتحدة وخوض حرب واسعة المدى أم لا. ورغم الاختلافات داخل المكتب السياسى، كانت الإجابة التى أجمعوا عليها هى "لا". وأوضح كوسيجن الأمر صراحةً بقوله: "ليس من المنطق أن نتورط فى حرب مع الولايات المتحدة بسبب مصر أو سوريا."(٧٨) وكان أندروبوف وكيريلنكو وبونوماريف وجروميكو وكوسيجن وجريتشنكو جميعًا يرون الشىء نفسه فى المقام الأول.(٧٩)

كان الاعتقاد بأن علاقة السوفييت بمصر وسوريا لا تستحق الدخول فى حرب واسعة الانتشار مع الولايات المتحدة. فقد قال إسرائيليان إنه "لم يكن هناك من يشارك العرب أهدافهم من الحرب. فالسادات ليس كاسترو. وعلاقتنا به ليس من نفس النوع."(٨٠) ورغم رسوخ سمعة الاتحاد السوفيتى وأسهمه فى مصر، فقد كانت العلاقات السوفيتية المصرية قد شابتها بعض الاضطرابات.(٨١) وأغضب المكتبَ السياسى الضعفُ العسكرى المصرى، وطردُ السادات للخبراء العسكريين السوفييت، وعدم استماعه لنصائحه. وكانت أسهم السوفييت فى المنطقة عالية، غير أن الخلافات الأيديولوجية والعسكرية والشخصية بين القادة العرب والسوفييت نالت منها. ولذلك لم يكن المكتب السياسى مستعدًا للمخاطرة بالدخول فى مواجهة

أمريكية سوفيتية لإنقاذ السادات. وحتى بعد أن استمع بريجنيف إلى التقييم المتشائم لوضع مصر العسكرى، قال لزملائه: "لابد أن نقول للسادات 'كنا على حق. إننا نتعاطف معك ولكن لا يمكن إصلاح نتائج عملياتك العسكرية'."(٨٢)

كان الاعتبار المهم الثانى هو ارتباط بريجنيف شخصيًا بالعلاقات الطيبة مع الولايات المتحدة. فقد كان بريجنيف يعتبر سياسة الوفاق إنجازًا بارزًا فى سياسته الخارجية. وحتى قبل الاستنفار، كان بريجنيف يدرك أن نشر قوات أمريكية فى مصر سوف يعقد علاقة الاتحاد السوفيتى بالولايات المتحدة. ولهذا السبب كان يفضل بشدة الحل الدبلوماسى داخل الإطار الذى كان قد تفاوض عليه مع كيسنجر حين جاء إلى موسكو.

أغضب "عمل نيكسون" بريجنيف غضبًا شديدًا، وهو ما يعود فى الغالب إلى تباهيه بعلاقته الشخصية بالرئيس الأمريكى. ويمكن أن يؤدى الغضب إلى أعمال تتسم بالحمق والخطورة، لأن من يثأرون بطريقة انفعالية أقل احتمالاً لأن يفكروا فى عواقب اختياراتهم. وفى هذه الحالة لم يفعل الاتحاد السوفيتى ذلك بسبب أثر الانفعالات المتعارضة. فرغم غضب بريجنيف وخيبة أمله من الاستنفار الأمريكى، فقد كان غاضبًا كذلك من السادات بسبب تجاهله للنصائح السوفيتية باستمرار. وبذلك سار الغضب فى اتجاهات متعارضة. وهذه الانفعالات المتعارضة خففت من رد فعل بريجنيف وقللت من أثر غضبه من الولايات المتحدة. ولذلك كان قادرًا على تلطيف رد فعله.

أسهم العامل الآخر إسهامًا كبيرًا فى حل الأزمة. فقد كان هناك عدم تماثل كبير فى تصورات موسكو وواشنطن فيما يتعلق بمخاطر الحرب الفعلية. إذ كان القادة فى موسكو قلقين من حدوث مواجهة بين القوات العسكرية السوفيتية وقوات إسرائيل فيما لو أُرسلت قوات سوفيتية إلى مصر. وكانوا يخشون من أن يتصاعد الصراع السوفيتى الإسرائيلى بسهولة ليصبح معركة أكثر اتساعًا يمكن أن تجر الولايات المتحدة. وكان أعضاء المكتب السياسى يخشون من احتمال أن تؤدى الإجراءات التى قد يتخذونها هم إلى الحرب. وقال كيريلنكو: "ينبغى ألا تؤدى الخطوات التى نتخذها إلى الحرب."(٨٣)

المحللون الذين يقولون اليوم إن الأزمة حُلت لأن الولايات المتحدة أدارت احتمال الحرب بدهاء، تفوتهم النقطة الأساسية.(٨٤) فقد كان القادة السوفييت قلقين

بشأن احتمال نشوب الحرب باعتباره نتيجة لنشرهم قواتهم العسكرية قبل الاستنفار الأمريكى. وكان تقييمهم لاحتمالات الحرب فى مصلحة حل الأزمة. ذلك أنها كانت بمثابة حافز للبحث بفاعلية عن حل سياسى، كما أنها كبحت أى رد فعل عسكرى تجاه الاستنفار الأمريكى. إلا أن القادة الأمريكيين لم يكونوا يعتبرون احتمال الحرب وحدوث مواجهة مع القوات السوفيتية أمرًا مهمًا حتى بعد استنفارهم. ومن حسن الحظ أن النمط غير المتماثل للخوف من الحرب كان فى مصلحة حل الأزمة. فقد كان على القادة السوفييت، الذين كانوا قلقين بشكل خطير من التصعيد، أن يتخذوا قرارًا مهمًا بشأن الرد على الاستنفار الأمريكى.

خاتمة

عادة ما تكون المساومة غير فعالة حين يختلف فهم الجانبين للسياق اختلافًا جذريًا. وفيما يتعلق بالمساومة الأمريكية السوفيتية فى عام ١٩٧٣، كانت الرسائل تُصاغ فى سياق وتُفهم فى سياق غيره. وليس مستغربًا أن تفسير الإشارات المهمة لم يكن له علاقة بنوايا من يبعثون بالإشارات. وبذلك فشلت محاولات بيان كل من العزيمة والتعاون. وكان للإشارات أثر عشوائى ينجح تارة ويفشل أخرى. وكما رأينا، حُلت الأزمة بالرغم من إستراتيجيات المساومة الخاصة بالقوتين الأعظم.

وفيما يتعلق بما إذا كان للمساومة أى أثر، فقد كان أثرًا سلبيًا إلى حد كبير بسبب الطريقة التى عززت بها الصور السوفيتية الخاصة بالولايات المتحدة باعتبار كونها لا يعتمد عليها ويصعب التنبؤ بما تفعله ومخادعة، والصور الأمريكية الخاصة بالاتحاد السوفيتى باعتباره عدوانيا وخائنًا. ومن المفارقة أن عملية المساومة بين القوتين الأعظم لم تفشل فى حل الأزمة فحسب، بل دمرت العلاقة طويلة الأمد بينهما. فقد أوجدت الإستراتيجيات غير المناسبة دائرة ذاتية التعزيز من الصراع أدت إلى التدهور المستمر للعلاقة بين القوتين العظميين بقية العقد.

بعد حرب ١٩٧٣ العربية الإسرائيلية واجه بريجنيف ومؤيدو سياسة الوفاق وابلاً متزايدًا من النقد من الزملاء الذين زعموا أن الولايات المتحدة خدعت القيادة السوفيتية واستخدمت الحرب كغطاء لإخراج الاتحاد السوفيتى من مصر. ومع أن

كيسنجر لم يشارك فى أى خداع متعمد للقيادة السوفيتية أثناء الحرب، فقد انتهز الفرصة بعد الحرب لبدء عملية تفاوض بين مصر وإسرائيل أدت إلى اتفاقيتين متتاليتين لفك الاشتباك وانتهت باتفاقيات كامب ديفيد فى عام ١٩٧٨ واتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية التى أعقبت ذلك فى عام ١٩٧٩. وكان الاتحاد السوفيتى مستبعدًا بالكامل تقريبًا من هذه العملية. ومع أن الولايات المتحدة حققت أهدافها الإستراتيجية فى قلب الشرق الأوسط ونقلت أقوى طرفين فى المنطقة إلى اتفاقية سلام، فقد حددت المساومة المعيبة إبان أزمة أكتوبر ١٩٧٣ بداية نهاية سياسة الوفاق بين القوتين العظميين. إذ أضعف الشك وعدم الثقة موقف المدافعين عن سياسة الوفاق فى كل من موسكو وواشنطن وأسهم فى نشوب "الحرب الباردة الثانية" بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى التى استمرت بعد ذلك أكثر من عشر سنوات.

الهوامش

(١) Henry Kissinger, Years of Upheaval (Boston: Little, Brown, 1972), p. 571

(٢) هنرى كيسنجر، مقابلة أجراها معه المؤلف فى ١٩ يونيو ١٩٩١.

(٣) Kissinger, Years of Upheaval, p. 573

(٤) المرجع السابق.

(٥) عضو سابق فى هيئة موظفى رئيسة الوزراء جولدا مائير، فى مقابلة أجراها معه المؤلف فى أبريل ١٩٨٨.

(٦) يقول كيسنجر فى هذا الكتاب: "كان من الواضح أننا إذا سمحنا لهذا بالحدوث سوف تكون المواجهة مع السوفييت حتمية.... أخبرت دينيتس [سفير إسرائيل فى واشنطن] أن فن السياسة الخارجية هو أن تعرف متى يقتنص المرء انتصاراته. فقد كانت هناك حدود لا يمكننا تعديها، رغم صداقتنا بإسرائيل، وكان أحد تلك الحدود هو جعل قائد إحدى القوى الكبرى الأخرى يبدو مغفلاً. وقلت لدينيتس إنه إذا طلب السادات من السوفييت، كما طلب منا، فرض وقف إطلاق النار بقواتهم، فستكون إسرائيل قد تفوقت على نفسها." Kissinger, Years of Upheaval, p. 576.

(٧) يشير هانوخ بارتوف فى كتابه "دادو – ٤٨ عاماً وعشرون يومًا)، مجلدان (تل أبيب: كتاب معاريف، ١٩٧٨)، المجلد ١، ص ٥٩٢، إلى أنه فى كل خمس دقائق من ذلك الصباح كانت تأتى مكالمات تليفونية من البيت الأبيض ناصحة إسرائيل بوقف إطلاق النار. وقد أبلغت إسرائيل بأن كيسنجر كان يستشيط غضبًا. وتقوم سيرة الجنرال ديفيد أليعاز رئيس هيئة أركان قوات الدفاع الإسرائيلية أثناء الحرب على الأوراق الخاصة لهيئة الأركان، غير المتاحة بشكل علنى.

(٨) أورده كيسنجر فى Years of Upheaval, p. 579.

(٩) المرجع السابق.

(١٠) جوزيف سيسكو، فى مقابلة أجراها معه المؤلف بواشنطن فى ١٧ أبريل ١٩٩١.

(١١) Kissinger, Years of Upheaval, p. 573

(١٢) أورده كيسنجر فى المرجع السابق، ص ٥٨٣.

(١٣) Galia Golan, "Soviets Decisionmaking in the Yom Kippur Day" in Jiri Valenta and William Potter, eds., Soviet Decisionmaking for National Security(London: George Allen and Unwin, 1984) pp. 185-217 و Bradford and James McConnell, Soviet naval Diplomacy (New York: Pergamon Press, 1979), p. 203.

(١٤) هناك خلاف حول عدد الفرق التى وضعت فى حالة الاستعداد للقتال فى ذلك اليوم. فقد كانت هناك سبع فرق كاملة فى حالة استنفار منذ ١١ أكتوبر، إلا أن بعض المحللين يزعم أن فرقة واحدة محمولة جوًا وضعت فى حالة الاستعداد للتحرك فى الرابع والعشرين من

أكتوبر. انظر Raymond Garthoff, Détente and Confrontation: American-Soviet Relations from Nixon to Reagan (Washington, D.C.: Brookings Institute, 1985), pp. 377-378, n.68. ويؤكد هارت أن ثلاثًا من الفرق السبع التي وضعت في حالة الاستعداد للتحرك في العاشر من أكتوبر والأربع الباقية في الرابع والعشرين من أكتوبر. انظر Douglas M. Hart, "Soviet Approaches to Crisis management: The Military Dimension," Survival (26 (5) (September-October 1948), pp. 214-222.

(١٥) Hart, "Soviet Approaches to Crisis management"

(١٦) لم يبلّغ المكتب السياسي بهذه الإجراءات العسكرية. فحين سُئل المارشال أندريه جريتشكو، المسئول عن الدفاع، في اجتماع المكتب السياسي المنعقد في الخامس والعشرين من أكتوبر عن التحركات العسكرية السوفيتية، رد بأنها مناورات عسكرية روتينية. فيكتور إسرائيليان، في مقابلة أجراها معه المؤلف في بنسلفانيا في ٨ يناير ١٩٩٢. ويؤكد إيفجيني بيرلين نائب مدير قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية السوفيتية في عام ١٩٧٣ أنه أثناء حرب أكتوبر "رد جريتشكو مرارًا على أسئلة من زملائه في المكتب السياسي بقوله 'أبلغت الرفيق بريجنيف بذلك'، وباتت كل الأسئلة عديمة النفع. وكانت القاعدة أن وزير الدفاع يتمتع بسلطة الأمر بالأعمال العسكرية خلاف تعبئة الاحتياط وتعزيز الفرق المدرعة والجوية. والحقيقة أن جريتشكو ووزير دفاعه كانا يتمتعان بحرية كبيرة للعمل وفي بعض الأحيان كان لا يبلغان القيادة السياسية بالتفاصيل." Evgeny Pyrlin, "Some Observations (Memoirs) About the Arab-Israeli War (1973)," unpublished memorandum commissioned for this project, Moscow, August 1992, p. 5. وأوضح أندريه أكسندر أجينتوف، أحد كبار مساعدي بريجنيف في عام ١٩٧٣، أن "بريجنيف كان يحب جريتشكو ويثق فيه. وغالبًا ما كان جريتشكو، الذي يحظى بثقة بريجنيف، يخول سلطة اتخاذ إجراءات الاستعداد العسكري دون علم بريجنيف أو موافقته. لقد كان له مطلق الحرية." أناتولي أليكسندروف أجينتوف في مقابلة مع المؤلف بموسكو في ١٩ أغسطس ١٩٩٢. وكان ألكسندروف دبلوماسيًا استعاره بريجنيف من وزارة الخارجية تولى رئاسة مجلس السوفييت الأعلى.

(١٧) فيكتور إسرائيليان في مقابلة أجراها معه المؤلف في ٩ مارس ١٩٩٢.

(١٨) فيكتور إسرائيليان في مقابلة أجراها معه المؤلف في بنسلفانيا في ٨ يناير ١٩٩٢. وقد طلب السادات من الولايات المتحدة في رسالته التي بعث بها إلى كيسنجر في الثالث والعشرين من أكتوبر "التدخل بفاعلية، حتى ولو اقتضى هذا استخدام القوة، لضمان التنفيذ الكامل لقرار وقف إطلاق النار طبقًا للاتفاق الأمريكي السوفيتي المشترك". أورد كيسنجر في Years of Upheaval, p. 574.

(١٩) Victor Israelian, "The Kremlin: October 1973," unpublished monogram, p. 22

(٢٠) المرجع السابق، ص ٢٣.

(٢١) المرجع السابق، ص ٢١، واتصال شخصى فى ٩ مارس ١٩٩٢.
(٢٢) Israelian, "The Kremlin: October 1973," p. 23
(٢٣) فاديم زاجلادين (وكان وقتها نائب مدير إدارة العلاقات الخارجية باللجنة المركزية)، فى مقابلة أجراها معه المؤلف فى ١١٨ مايو ١٩٨٩.
(٢٤) أورده كيسنجر فى Years of Upheaval, p. 583.
(٢٥) فيكتور إسرائيليان فى مقابلة أجراها معه المؤلف ببنسلفانيا فى ٨ يناير ١٩٩٢.
(٢٦) فاديم زاجلادين فى مقابلة أجراها معه المؤلف بموسكو فى ١٨ ديسمبر ١٩٨٩.
(٢٧) أناتولى جروميكو فى مقابلة أجراها معه المؤلف بموسكو فى ١٨ ديسمبر ١٩٨٩.
(٢٨) الجنرال يورى كيرشين فى مقابلة أجراها معه المؤلف بموسكو فى ١٧ ديسمبر ١٩٨٩.
(٢٩) دوبرينين فى مقابلة أجراها معه المؤلف بموسكو فى ١٧ ديسمبر ١٩٩١.
(٣٠) جورجى كورنيينكو فى مقابلة أجراها معه المؤلف بموسكو فى ١٧ ديسمبر ١٩٩١.
(٣١) فيكتور إسرائيليان فى مقابلة أجراها معه المؤلف ببنسلفانيا فى ٨ يناير ١٩٩٢.
(٣٢) ليس إسرائيليان متأكدًا من كيفية إضافة هذه الجملة. "من الصعب على القول لمن كانت تلك الفكرة فى الأصل. من المحتمل أن تكون قد ولدت أثناء مقابلات الحشد التى أجراه بريجنيف مع أقرب زملائه من المكتب السياسى ووضعت على الفور فى الرسالة." Israelian, "The Kremlin: October 1973," p. 24.
(٣٣) دوبرينين فى مقابلة أجراها معه المؤلف بموسكو فى ١٧ ديسمبر ١٩٩١.
(٣٤) دوبرينين فى مقابلة أجراها معه المؤلف بموسكو فى ١٧ ديسمبر ١٩٩٢.
(٣٥) Israelian, "The Kremlin: October 1973," p. 27
(٣٦) المرجع السابق، ص ٢٣.
(٣٧) الجنرال ألكسندر إيفانوفتش فلاديميروف فى مقابلة أجراها معه المؤلف بموسكو فى ١٨ ديسمبر ١٩٩١. ويصر ويليام كولبى مدير وكالة الاستخبارات المركزية فى عام ١٩٧٣ على أن القوات السوفيتية لم تكن بحاجة إلى قدر كبير من التنسيق مع مصر كى تنتشر. "لقد كانت فى مهمة هناك. وكل ما كانت تحتاجه هو مواقيت الهبوط فى مطار غرب القاهرة وهو ما كان يمكن الحصول عليه فى آخر لحظة." ويليام كولبى فى مقابلة على الهاتف أجراها معه المؤلف فى ١١ يناير ١٩٩٢. ومن ناحية أخرى، قال الأدميرال نيكولاى أميلكو نائب رئيس البحرية السوفيتية فى عام ١٩٧٣ إن نشر قوات المظلات كان يحتاج إلى دعم جوى ولوجيستى وبحرى، مما كان يتطلب بعض التنسيق والوقت. ولم يتقدم أحد بهذا الطلب للبحرية السوفيتية فى أكتوبر ١٩٧٣. الأدميرال نيكولاى أميلكو فى مقابلة مع المؤلف بموسكو فى ١٨ ديسمبر ١٩٩١.
(٣٨) ريموند جارتوف فى اتصال شخصى حدث فى ٩ يوليو ١٩٩٢. وتقييم جارتوف هو أن الأمر كان سيحتاج إلى فترة طويلة من الزمن لنقل الفرق الأربع جميعًا.
(٣٩) أناتولى جروميكو فى مقابلة أجراها معه المؤلف بموسكو فى ١٨ ديسمبر ١٩٨٩.
(٤٠) ألكسندر كيسلوف، نائب مدير معهد الاقتصاد العالمى والعلاقات الدولية فى مقابلة أجراها

معه المؤلف فى ١٨ مايو ١٩٨٩. ويهتم كتاب Garthoff, Détente and Confrontation, p. 383 بهذا التفسير لنوايا بريجنيف.

(٤١) اتخذ وزير الدفاع جيمس شليسنجر ووزير الخارجية كيسنجر قرار استنفار القوات الأمريكية مع رئيس وكالة الاستخبارات المركزية ويليام كولبى ورئيس هيئة الأركان الأدميرال توماس مورر ورئيس موظفى البيت الأبيض الكسندر هيج الذى كان مع الرئيس فى مقره الشخصى. وكان موجودًا كذلك فى غرفة تقييم الوضع بالبيت الأبيض نائب مساعد الرئيس لشئون الأمن القومى الجنرال برنت سكوكروفت والكوماندر جوناثان تى هاو المساعد العسكرى لوزير الخارجية بمجلس الأمن القومى.

(٤٢) لم يشارك الرئيس نيكسون فى النقاش، ولم يبلغ بالاستنفار حين صدرت به الأوامر، وقد وافق على الاستنفار بأثر رجعى حوالى الساعة الثالثة صباح الخامس والعشرين من أكتوبر. وقيل إن الرئيس الذى أثرت عليه فضيحة ووترجيت تأثيرًا كبيرًا كان مخمورًا ومنهكًا فى الدور العلوى بمقره الشخصى بالبيت الأبيض. Inquirer into the Military Alert Invoked on October 24, 1973, 93rd Congress, House of Representatives, Report 93-970, D.C.: U.S. Government Printing Office, 14 April 1974, 74-09780), p.3.

(٤٣) Barry M. Blechman and Douglas M. Hart, "The Political Utility of Nuclear Weapons: The 1973 Middle East Crisis," International Security 7 (1) (Summer 1982), pp. 132-156 و Garthoff, Détente and Confrontation, p. 379 و Kissinger, Years of Upheaval, pp. 587-589. فى الساعة الثالثة والنصف صباحًا، صدرت الأوامر إلى ستين قاذفة أمريكية من طراز B-52 بالعودة إلى الولايات المتحدة من جوام. وكان ذلك هدفًا طال أجله للبنتاجون، ولكن وزارة الخارجية كانت قد اعترضت على الخفض الملحوظ للتعهد الأمريكى فى جنوب شرقى آسيا. وقد أمر البنتاجون بعودتها بناء على الأمر الخاص بالاستنفار DEFCON III.

(٤٤) Steven L. Spiegel, The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy, from Truman to Reagan(Chicago: University of Chicago Press, 1985) الذى أورد مقابلة شليسنجر فى صفحة ٢٦٤. وأكد ويليام كولبى أن "لم تكن لدى أحد مشاكل. فقد استمر شلسينجر ومورر فى عملهما. ولم يجدا فى القيام به أية مشكلة". ويليام كولبى فى محادثة تليفونية أجراها معه المؤلف فى ١١ يناير ١٩٩٢.

(٤٥) Kissinger, Years of Upheaval, p. 584

(٤٦) مقابلات أجراها المؤلف مع ويليام كوانت بواشنطن العاصمة فى ٧ ديسمبر ١٩٨٨، وألفريد (روى) أثرتون بواشنطن العاصمة فى ١٥ مارس ١٩٩٠.

(٤٧) Kissinger, Years of Upheaval, p. 593

(٤٨) هنرى كيسنجر فى مقابلة أجراها معه المؤلف بنيويورك فى ١٩ يونيو ١٩٩١.

(٤٩) بيتر رودمان فى مقابلة أجراها معه المؤلف بواشنطن العاصمة فى ٢٤ أبريل ١٩٩١.

(٥٠) Kissinger, Years of Upheaval, p. 980

(٥١) للإطلاع على نسخة صريحة من هذه المقولة، انظر Blechman and Hart, "The Political Utility of Nuclear Weapons," pp. 151-152.

(٥٢) Israelian, "The Kremlin: October 1973," pp. 5-6

(٥٣) المرجع السابق ص ١٣-١٤.

(٥٤) المرجع السابق ص ٢٩.

(٥٥) فيكتور إسرائيليان فى مقابلة أجراها معه المؤلف بنسلفانيا فى ٩ يناير ١٩٩٢.

(٥٦) المرجع السابق.

(٥٧) المرجع السابق.

(٥٨) Israelian, "The Kremlin: October 1973," p. 26

(٥٩) جورجى أرباتوف فى مقابلة أجراها معه المؤلف بموسكو فى ١٩ مايو ١٩٨٩. وكان كيسنجر قلقًا كذلك بشأن أثر ووترجيت، ولكن لأسباب مختلفة إلى حد كبير. وفى الاجتماع الذى عقد بغرفة تقييم الوضع بالبيت الأبيض فى الرابع والعشرين من أكتوبر، بحث هو ومستشاروه إذا كان الاتحاد السوفيتى سوف يتحدى رئيسًا "مازال فى منصبه". وكان قلق كيسنجر من ضعف الرئيس قد جعله أكثر تصميمًا على إبداء العزم من خلال استنفار على مستوى العالم. وقال كيسنجر: "نحن فى لحظة من لحظات أقصى قدر من الضعف، ولكننا إذا استسلمنا الآن فسنتعرض لمتاعب حقيقية.... لابد لنا من التصدى لاتهام وسائل الإعلام المحلية لنا بأننا أثرنا ذلك. والاتهام الحقيقى هو أننا أثرنا هذا بتهاونا." Kissinger, Years of Upheaval, p. 989 ولم تكن وسائل الإعلام الأمريكية فحسب بل كذلك القيادة السوفيتية هى التى اتهمت نيكسون وكيسنجر بالتلاعب بالسياسة الداخلية. إلا أن المكتب السياسى لم ينظر إلى الأزمة الداخلية فى واشنطن على أنها ضعف يجب استغلاله، بل باعتبارها مصدرًا لعدم المسئولية الأمريكية.

(٦٠) جورجى كورنيينكو فى مقابلة أجراها معه المؤلف بموسكو فى ١٧ ديسمبر ١٩٩١.

(٦١) دوبرينين فى مقابلة أجراها معه المؤلف بموسكو فى ١٧ ديسمبر ١٩٩١.

(٦٢) فيكتور إسرائيليان فى مقابلة أجراها معه المؤلف بنسلفانيا فى ٩ يناير ١٩٩٢.

(٦٣) دوبرينين فى مقابلة أجراها معه المؤلف بموسكو فى ١٧ ديسمبر ١٩٩١.

(٦٤) نظام الاستنفار السوفيتى مصمم بحيث يسمح برفع درجة استعداد الاستنفار التقليدى إلى مستو عال دون استنفار القوات النووية. Joseph J. Kruzel, "Military Alert and Diplomatic Signals," in Ellen P. Stern, ed., The Limits of Military Intervention (Beverly Hills, Calif.: Sage, 1977), pp. 83-89, 98.

(٦٥) Israelian, "The Kremlin: October 1973," p. 27

(٦٦) المرجع السابق.

(٦٧) المرجع السابق.

(٦٨) المرجع السابق ص ٢٨، وفيكتور إسرائيليان فى مقابلة أجراها معه المؤلف ببنسلفانيا فى ٩ يناير ١٩٩٢.

(٦٩) Israelian, "The Kremlin: October 1973," p. 28 لم يكن جروميكو كذلك يرغب في الذهاب إلى واشنطن.
(٧٠) المرجع السابق ص ٢٩.
(٧١) Israelian, "The Kremlin: October 1973," p. 28 وأورده كذلك Kissinger, Years of Upheaval, p. 608.
(٧٢) هنري كيسنجر في مقابلة أجراها معه المؤلف بنيويورك في ١٩ يونيو ١٩٩١.
(٧٣) يتفق جارتوف على أن الاستنفار ورسالة بريجنيف التي أثارته لم ينهيا الأزمة أو يحلا الموقف. وهو يقول إن رسالة بريجنيف لم تعزز الاستعداد لكبح جماح إسرائيل التي كانت في أي الأحوال من إنتاج السياسة الأمريكية، ولكنها أجلته. انظر Garthoff, Détente and Confrontation, pp. 380 and 383.
(٧٤) في الثالث والعشرين من أكتوبر كان نيكسون وكيسنجر قد قررا منع تدمير الجيش الثالث المصري وأبلغ كينسجر إسرائيل بذلك. Kissinger, Years of Upheaval, pp. 571, 573 و William Quandt, Decade of Decisions: American Policy Toward the Arab-Israeli Conflict (Berkeley: University of California Press, 1977), p. 194.
(٧٥) أناتولي جروميكو في مقابلة أجراها معه المؤلف بموسكو في ١٨ مايو ١٩٨٩.
(٧٦) Israelian, "The Kremlin: October 1973," pp. 29-30
(٧٧) المرجع السابق ص ٣٠
(٧٨) المرجع السابق ص ٢٢٦
(٧٩) المرجع السابق
(٨٠) فيكتور إسرائيليان في مقابلة أجراها معه المؤلف في بنسلفانيا في ٨ يناير ١٩٩٢.
(٨١) ليونيد زامياتين، مسئول بوزارة الخارجية الأمريكية، الذي رأس فيما بعد وكالة "تاس" TAAS للأنباء، يضع العلاقة في هذا السياق: "أخذت العلاقات المصرية السوفيتية في التدهور في عهد ناصر، الذي كان مواليًا للسوفييت في سياسته الخارجية ولكنه كان يقمع الشيوعيين في الداخل. بل كان ما نتوقعه من السادات أدنى من ذلك بسبب تعاملاتنا معه حين كان مسئولاً عن مشروع السد العالي. إذ كان شوكة في الحلق، حيث كان يحاول باستمرار التفاوض على العقود. وقد أصبحنا أكثر حذرًا." ليونيد زامياتين في مقابلة أجراها معه المؤلف بموسكو في ١٦ ديسمبر ١٩٩١.
(٨٢) Israelian, "The Kremlin: October 1973," p. 29
(٨٣) المرجع السابق ص ٢٦.
(٨٤) Blechman and Hart, "The Political Utility of Nuclear Weapons," pp. 132-156

الفصل الرابع عشر

الولايات المتحدة وإسرائيل: طبيعة العلاقة الخاصة

برنارد رايك

فى مؤتمر صحفى عُقد فى الثانى عشر من مايو عام ١٩٧٧، قال الرئيس الأمريكى جيمى كارتر: "إن لنا علاقة خاصة بإسرائيل. ومن المهم أنه ليس فى بلدنا أو فى أنحاء العالم على الإطلاق من يشك فى أن التزامنا رقم واحد فى الشرق الأوسط هو حماية حق إسرائيل فى الوجود، وفى الوجود بشكل دائم، وفى الوجود وهى تنعم بالسلام. إنها علاقة خاصة."[1] وفى فبراير من عام ١٩٩٣، أشار وزير الخارجية الأمريكى وارين كريستوفر Warren Christopher إلى أن "العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل علاقة خاصة لأسباب خاصة. فهى تقوم على المصالح المشتركة، والقيم المشتركة، والالتزام المشترك بالديمقراطية والتعددية واحترام الفرد". وفى ربيع عام ١٩٩٤، أشار الرئيس بيل كلينتون إلى أنه أثناء العمل لإحلال السلام فى الشرق الأوسط تكون الركيزة هى أمن إسرائيل. كما أشار إلى أن رئيس الوزراء إسحاق رابين كان يعمل من أجل السلام، ويخاطر من أجله. وسوف تفى الولايات المتحدة بما التزمت به من "تعهدات ثابتة" لضمان أن تلك المخاطر لن تهدد أمن إسرائيل.

يميل هذا المنظور إلى "تأكيد" وجهة النظر العربية، فى أعقاب حرب ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل (المعروفة كذلك بحرب الأيام الستة)، بأن هناك علاقة أمريكية إسرائيلية خاصة وحصرية. ولكن هذه التصريحات تزيد على كونها مجرد كلام سياسى منمق أو أكليشيهات. بل إنها تعكس وتمثل المئات من تلك التصريحات على مر الزمان، وخاصة أثناء الفترة التى يغطيها هذا الفصل (من ١٩٧٧ إلى ١٩٩٤). ومع ذلك فإن هناك الكثير مما لا تقوله التصريحات، ورغم وجود التزام واسع النطاق من جانب الولايات المتحدة على مستوى كبير جدًا، فإن

هناك كذلك مناطق اختلاف وتساؤلات، كما هو الحال فى أية علاقة من هذا النوع.

ليست العلاقة الأمريكية الإسرائيلية هى تلك العلاقة الحصرية التى كثيرًا ما يصورها المتحدثون العرب وغيرهم من ممن يدعون إلى توجه إسرائيلى مختلف فى السياسة الأمريكية. ورغم وجود فترة من الحصرية المؤيدة لإسرائيل فى أعقاب أحداث حرب الأيام الستة، فقد أخذ غياب العلاقة الثنائية هذا فى التحول بعد الحرب العربية الإسرائيلية فى عام ١٩٧٣ (المعروفة كذلك بحرب عيد الغفران).(٢) وبحلول عام ١٩٧٧ وبدء الفترة الرئاسية لكارتر فى يناير، كانت قد بدأت فترة يُحسب فيها حساب وجهات النظر العربية (وخاصة المصرية) فى العملية وباتت تؤثر على السياسة الأمريكية. وأصبحت بعض الدول العربية (ولكن ليس الفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية) أكثر أهمية إلى حد كبير من منظور السياسة الخارجية، لأنه ينظر إليها على أنها تسير فى اتجاه عام نحو السلام. وبذلك أصبح هناك تحول من الحصرية إلى الدبلوماسية ثنائية المسارات.

غير أن الصورة المعممة الخاصة بالعلاقة الأمريكية الإسرائيلية "الإيجابية فقط" تتجاهل حقيقة أن هناك خلافًا على مجموعة كبيرة من القضايا داخل هذا الارتباط، من حيث المظهر والجوهر، وربما استمر هذا الخلاف. وكما هو الحال فى أية علاقة من هذا النوع، يكون هناك بعض الإحباط حين لا يتصرف أحد الفاعلين بالطريقة التى يفضلها الآخر. فأحد الفاعلين قد يكون عنيدًا وإشكاليًا، وربما كانت لمتخذى القرارات المعنيين شخصيات صعبة. وكثيرًا ما تتبع وجهات النظر هذه من السعى للتأثير على من يضعون السياسة، بل ومن سيكونون واضعى السياسة المختارين، والتأثير على طبيعة السياسة واتجاهها. وإليكم هذا المثال: فى ربيع وصيف عام ١٩٩٠ فى إسرائيل (مع انهيار حكومة الوحدة الوطنية والجهود التى قام بها زعيم حزب العمل شيمون بيرس لتشكيل حكومة والنجاح المطلق لإسحاق شامير زعيم حزب الليكود فى ذلك)، انعكست الأفضليات الأمريكية فى التعليقات العامة والخاصة لكبار واضعى السياسة ومتخذى القرارات فى حكومة جورج بوش؛ فلم تكن الولايات المتحدة مراقبًا غير مكترث وغير منحاز وغير متورط. ورغم عدم تحديد أى جهد مباشر للتأثير على الوضع، فقد كانت هناك رؤية واضحة للأفضليات الأمريكية. بل ربما كان للموقف الأمريكى دور فى الاختيار النهائى لزعيم حزب العمل إسحاق رابين رئيسًا جديدًا للوزراء وتشكيل

الحكومة الجديدة برئاسته. وبطريقة مشابهة، أوضح السفراء الإسرائيليون كذلك آراءهم فيما يتعلق بواضعى السياسة المفضلين والسياسات المفضلة، وإن أنكروا أية مساع للتأثير على الأفراد.

الكونجرس عامل سياسى إضافى مهم فى العلاقة الأمريكية الإسرائيلية. ذلك أن للكونجرس دورًا فى العلاقة، وإن كانت تحدده العوامل الدستورية والسياسية. وهو فاعل مهم فى أمور مثل المساعدات، بما فى ذلك ما هى (مساعدات اقتصادية أو عسكرية أو قروض أو منح وغير ذلك) وما مقدارها ولمن تقدم. والكونجرس ليس عنصرًا مهمًا فى تحديد ماهية المساعدات التى تحصل عليها إسرائيل فحسب، بل إنه يساعد كذلك فى تحديد ماهية الأطراف على الجانب العربى من المعادلة التى لا تتلقى المساعدات. ويتعدى دوره التحديد الرسمى لحصص المساعدات، حيث يعبر عن الآراء بشأن القضايا المهمة والأمور التى يبدو أنها غير مطابقة لمقتضى الحال وتكون فى الغالب ذات صلة بعامل إسرائيل.(٣) ويمكن تتبع اهتمامات الكونجرس بالدولة اليهودية حتى عام ١٩٢٢ على الأقل، حين أيد بالإجماع وعد بلفور (الذى كان الرئيس وودرو ويلسون قد أقره من قبل فى فترة رئاسته). ومازال التصور الإيجابى للرأى العام تجاه إسرائيل المنعكس فى الكونجرس واضحًا فى مستويات كبيرة من المساعدات الاقتصادية والعسكرية والقرارات السياسية ذات الصلة المؤيدة لإسرائيل.

إلا أن العناصر الإيجابية فى العلاقة، وكذلك الطابع الودى والمنسجم فى عمومه لاهتمامات الشريكين وسياساتهما فى المنطقة، لم تمنع العناصر السلبية من أن تكشف عن نفسها. ففى اجتماع كامب ديفيد بين الرئيس كارتر وأنور السادات ورئيس الوزراء مناحم بيجن فى سبتمبر من عام ١٩٧٨، ورغم الاتفاق المطلق، كان هناك خلاف حول الكثير من القضايا. إذ كانت هناك عناصر خلاف تتعلق بمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية؛ وقد تُركت بعض القضايا لتوضيحها فيما بعد واتخاذ قرار بشأنها. وأثناء مفاوضات الحكم الذاتى اللاحقة، التى بدأت فى مايو من عام ١٩٧٩، تم التوصل إلى بعض القضايا ولكن ليس إلى المسائل الكبيرة.

أثناء تولى مناحم بيجن وإسحاق شامير لرئاسة الوزراء، كانت هناك خلافات بين الدولتين حول مجموعة كبيرة من القضايا، بما فى ذلك ضرب إسرائيل للمفاعل الذرى فى العراق، وقصفها لمنشآت منظمة التحرير الفلسطينية فى بيروت، وضمها

لمرتفعات الجولان، وحرب لبنان فى عام ١٩٨٢، ومذابح صابرا وشاتيلا، وموضوع تجسس جوناثان بولارد، والتواطؤ الإسرائيلى فى صفقة إيران كونترا لتبادل الرهائن بالسلاح. وكانت هناك مسائل خاصة بالانتفاضة ورد إسرائيل عليها (وهو ما أدى كذلك إلى المشاكل الخاصة بصورة الخاصة بإسرائيل فى الولايات المتحدة والشك فى أساليبها) وكذلك رد فعل إسرائيل تجاه خطة شولتز (التى تحمل اسم وزير الخارجية جورج بى شولتز George B. Shultz) وجهود متنوعة فى عام ١٩٨٨ لمعالجة تلك المسائل وما يتصل بها مسائل أخرى.

وكانت هناك خلافات حول إبعاد الفلسطينيين (سواء بأعداد كبيرة أو صغيرة) وحول بناء المستوطنات الإسرائيلية؛ عددها وأماكنها وماهيتها وتوقيتها. واتسمت تلك الخلافات بقدر كبير من الحدة أثناء رئاسة جورج بوش وإسحاق شامير. وكان هناك، ولا يزال، خلاف بشأن القدس؛ والواقع أن الولايات المتحدة تحتفظ بسفارتها فى تل أبيب ولا تقبل إعلان إسرائيل المنفرد الخاص بالقدس باعتبارها عاصمة لها. وقد كانت هناك مسائل سياسية أوسع بشأن هذه الأمور مثل بيع أواكس AWACS (طائرات بها نظام تحذير ومراقبة محمول جوًا) للمملكة العربية السعودية فى عهد إدارة رونالد ريجان، وفتح حوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية فى عام ١٩٨٨، والإرهاب العربى والرد المناسب عليه. وأثناء فترة رئاسة بوش كانت هناك توترات ناشئة عن دور إسرائيل (أو بالأحرى عدم وجود دور لها) فى حرب الخليج، وكذلك الخلاف بشأن مؤتمر مدريد للسلام فيما بعد.

تغير الإطار الذى تتفاعل فيه الولايات المتحدة وإسرائيل إحداهما مع الأخرى بمرور الزمن، كما تبدلت السياسات بالضرورة لتعكس البيئة المستنفرة. وتعود أصول العلاقة الأمريكية الإسرائيلية إلى الوقت الذى كانت فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى – القوتان الأعظم الجديدتان – تتنافسان على السيطرة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. وكانت كل من القوتين الأعظم تخطب ود إسرائيل فى سعيها لإدخال دول جديدة فى فلك نفوذها. وكان ينظر إلى إسرائيل على أنها غنيمة لها قيمتها فى الشرق الأوسط حديث الأهمية الغنى بالنفط. ومع ذلك كان هناك خلاف كبير داخل الولايات المتحدة فيما يتعلق بالسياسة المناسبة، وكان الدعم الأمريكى للدولة اليهودية قرارًا رئاسيًا، وغالبًا ما كان يقابل بمعارضة

من كبار البيروقراطيين فى وزارتى الخارجية والـــدفاع. واليـــوم تعمـــل العلاقـــة الأمريكية الإسرائيلية داخل حدود نظام عالمى جديد ليست فيه قوة عظمى بديلة ولا تنافس أمريكى سوفيتى يسعى طرفاه لكسب ود الدول أو التجمعات الإقليمية.

يوجد الاختلاف الثانى فى الرؤى الخاصة بدولة صغيرة فى مقابـــل دولـــة كبيرة (أى الولايات المتحدة الآن، التى هى القوة العظمى الوحيدة) ترى العالم مـــن منظور مختلف. فالولايات المتحدة قوة كونية ذات مصالح كونية تتأثر ببقايا الحرب الباردة. والمصالح الإسرائيلية أضيق وأكثر إقليمية وهناك المزيد من قضايا "الحياة والموت".

يمكن مقارنة العلاقة من نواحٍ كثيرة بجولة فى قطار الملاهـــى الأفعـــوانى الذى يمكن رؤيته على أنه شيء يولد التسلية والإثارة، وهو إحساس مثير للاغتباط بصورة عامة. وأثناء الجولة يكون هناك الكثير من التغيرات المفاجئـــة، والـــسلوك المتطرف، والظروف المتغيرة؛ فهناك الكثير جدًا من التقلبات. وقد يكـــون الأمـــر بالنسبة للركاب مخيفًا ومليئًا بالتوتر. وحين تصل إلى القمة، سرعان ما تدرك أنك قد تهبط ثانية ولا تكون متأكدًا مما يقع مباشرة وراء المرتفع الذى أمامك. ورغـــم ذلك فإنك تكون متأكدًا إلى حد معقول من أنك ستظل على المـــسار، غيـــر أنـــه لا يمكنك فى حال من الأحوال التحكم فى الموقف بأية طريقة، ذلك أن آخـــرين هـــم الذين صمموا المسار ويتحكمون فى السرعة التى تسير بها. وفى نهايـــة الجولـــة تشعر بالإثارة والانتعاش والراحة. والعلاقة الأمريكية الإسرائيلية تشبه ذلك إلى حد كبير. إلا أنه فى نهاية جولة القطار الأفعوانى لا يكون واضحًا دائمًا أن الـــراكبين سوف يهبطان فى نفس المكان، وهناك رؤى ووجهات نظر مختلفة بشأن الجولـــة نفسها؛ هل كانت فعلاً بكل ذلك القدر من المتعة أم لا، وهل مِلء الجيب من التذاكر الإضافية يستحق ما دفع فيه أم لا.

لقد ارتبطت الولايات المتحدة وإسرائيل بعلاقة خاصة معقدة ومتعددة الأوجه تعود جذورها إلى ما قبل إنشاء الدولة اليهودية فى عام ١٩٤٨. وهى تركز علـــى استمرار الدعم الأمريكى من أجل بقاء إسرائيل وأمنها ورفاهيتها. إلا أن مـــضمون هذه العلاقة اختلف على مر الزمن. ففى العقود الأولى بعد استقلال إسرائيل كانـــت أسس العلاقة تقوم أصلاً على الاهتمامات الإنسانية، والصلات الدينية والتاريخيـــة، والمجال الأخلاقى العاطفى السياسى. وظلت الولايات المتحدة بعيدة إلى حد كبيـــر

جدًا عن إسرائيل فى القطاع الإستراتيجى العسكرى. وأقامت الولايات المتحدة وإسرائيل علاقة دبلوماسية سياسية ركزت على ضرورة حل الصراع العربى الإسرائيلى، ولكن رغم اتفاقهما على المفهوم العام، فكثيرًا ما كانتا تختلفان على الأساليب المحددة لتحقيق الغاية. ورغم الصلة الإيجابية المتنامية بين الدولتين، وخاصة بعد حرب الأيام الستة فى عام ١٩٦٧، ظل تقدير الارتباط محدودًا، وخاصة على الصعيد الإستراتيجى.

العلاقة بين إدارة كارتر وإسرائيل

كان تولى كل من جيمى كارتر ومناحم بيجن منصبيهما فى عام ١٩٧٧ بداية فترة جديدة فى العلاقة تميزت فى كثير من الأحيان بالتوتر العلنى المتزايد وتبادل الاتهامات. كما أن مبادرة الرئيس المصرى أنور السادات قللت من حصرية العلاقة الأمريكية الإسرائيلية التى قامت بعد ١٩٦٧ نتيجةً للسياسة السوفيتية وقطع العلاقات بين الدول العربية والولايات المتحدة.

أصبحت حكومتا كارتر وبيجن منقسمتين بشأن الكثير من القضايا التى أثرت تأثيرًا مباشرًا على صحة العلاقة الأمريكية الإسرائيلية. إلا أنهما كانتا متفقتين فى بعض الجوانب، مثل ضرورة تحقيق السلام وتعزيز أمن إسرائيل. ومع ذلك فكثيرًا ما اختلفتا على الأساليب والآليات المناسبة أكثر من غيرها لتحقيق تلك الأهداف، والنتائج النهائية المفضلة، والطرق التى تخدم المصالح القومية كأحسن ما يكون. وكانت هناك تساؤلات تتعلق بالكيمياء الشخصية الضعيفة فيما بين واضعى السياسة على الجانبين كذلك. فلم يكن كبار المسئولين الأمريكيين والإسرائيليين متوافقين دائمًا، وهو ما أثر على علاقة البلدين المتطورة باستمرار. وتعدت الكراهية وعدم الثقة المتبادلة كارتر وبيجن إلى حكومة ريجان؛ فلم تكن الولايات المتحدة سعيدة مع بيجن وخلفه أرييل شارون، وكانت إسرائيل تشعر بقلق شديد من كاسبر واينبرجر Casper Weinberger وسياساته. وكانت هناك خلافات تتعلق بطبيعة الوضع فى المنطقة، وكانت تركز فى الغالب على التقييمات الاستخباراتية البديلة لما يتعرض له أمن إسرائيل القومى من خطر. وشملت تلك الخلافات المعلومات والتحليلات والنتائج السياسية. ولم يضمن الاتفاق على القضايا الأساسية الاتفاق

على جوانب كل مشكلة وخصوصياتها. فحين كان الحوار يتناول التفاصيل بشكل كبير وليس مجالات الاتفاق العريضة، كانت العلاقة يصيبها الاضطراب.

كانت فترة كارتر زاخرة بقصص الخلاف بين الولايات المتحدة وإسرائيل التي استدعت جهودًا عديدة من جانب كل منهما للتأثير على سياسات الأخرى. وكان نجاح إسرائيل الكبير يتصل بالبيان الأمريكي السوفيتي المشترك في الأول من أكتوبر عام ١٩٧٧. فرغم ما صاحب إعلانه من تهليل كبير لإدارة كارتر، فقد استطاعت إسرائيل ضمان التخلي عن البيان المشترك خلال أيام معدودة عن طريق تعبئة مؤيدي إسرائيل التقليديين داخل الطائفة اليهودية الأمريكية والمؤيدين غير اليهود في الكونجرس وغيره. ذلك أنها انتهزت فرصة التعاطف العام القوي مع إسرائيل وكذلك التعاطف المضاد لإشراك الاتحاد السوفيتي في عملية السلام.

حققت إدارة كارتر أكبر نجاح لها بإحداثها تغييرًا في الموقف الإسرائيلي في كامب ديفيد وفي معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية. وشملت التكنيكات الأساسية مشاركة رئاسية شديدة المخاطرة وعلى قدر كبير من الوضوح، وكذلك إشارة كارتر إلى أن إسرائيل لن تسمح بفشل هذا الرئيس الذي يمكنه حينذاك نقل اللوم إلى إسرائيل في الكونجرس والرأي العام. كما تأثرت إسرائيل بتطمينات الإدارة البارزة بالنسبة لاستمرار المساعدات الاقتصادية والعسكرية وبتجليها الملموس في شكل تلك المساعدة.

فترة رئاسة ريجان

تولى ريجان الرئاسة ولديه تصور مختلف تمامًا لإسرائيل وأهميتها. فقد تعدى خطاب حملته المتعلق بإسرائيل تعهدات الصداقة المعتادة، حيث أشار إلى دعم قوي ودائم لإسرائيل ورؤيتها الخاصة بالصراع العربي الإسرائيلي. وكان يرى إسرائيل على أنها حليف مهم وأصل من أصول الكفاح ضد الاتحاد السوفيتي. كما كان معارضًا للتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية إلى أن تغير تلك المنظمة سياساتها تغييرًا ضخمًا بنبذها الإرهاب، وقبولها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود (وهو ما فعلته في النهاية في عام ١٩٨٨). وظلت هذه الرؤية قائمة حين تولى منصبه وجرى تأكيدها.

تميزت العلاقة الأمريكية الإسرائيلية خلال السنوات التى أمضاها ريجان فى البيت الأبيض بشكل عام بأنها علاقة إيجابية وثيقة، إلا أنه كانت هناك كذلك تفسيرات مختلفة محددة فيما يتعلق بالوضع الإقليمى، وعملية السلام، وحاجات إسرائيل الأمنية. فقد قصفت إسرائيل المفاعل النووى فى بغداد ومواقع منظمة التحرير الفلسطينية فى بيروت فى صيف ١٩٨١، وكانت تتخذ إجراءات بشأن قضايا أخرى حين كانت تعتقد أن مصالحها القومية فى خطر؛ حتى حين كانت تدرك أن هذا سوف يؤدى إلى خلافات مع الولايات المتحدة. وعارضت الولايات المتحدة بشدة الغارة على المفاعل العراقى، وتساءلت عن تفجيرات بيروت، وأجلت تسليم إسرائيل طائرات F-16 التى كان قد سبق الاتفاق عليها. وظهرت قضايا أخرى، منها النزاع حول المستوطنات فى الأراضى المحتلة وقلق إسرائيل بشأن اتجاه متصور موال للسعودية فى السياسة الأمريكية؛ كشف عن نفسه من ناحية بالأسلحة المقدمة للمملكة العربية السعودية، وتشمل تعزيزات من طائرات F-15 إلى جانب طائرات أواكس. وقد ازداد القلق الإسرائيلى حين أشارت إدارة ريجان إلى أن اقتراحًا لحل الصراع العربى الإسرائيلى مقدم من ولى العهد السعودى فى ذلك الوقت الأمير فهد (وهو ما سُمى بخطة فهد) فى أغسطس من عام ١٩٨١ يستحق بعض التقدير، وهو الاقتراح الذى سبق أن رفضته إسرائيل.

سعى ريجان إلى طمأنة إسرائيل بأن الولايات المتحدة مازالت ملتزمة بمساعدتها على الاحتفاظ بتفوقها العسكرى والتكنولوجى على الدول العربية. والواقع أن إسرائيل كانت تميل إلى اقتراح للتعاون مقدم من حكومة ريجان، وفى الثلاثين من نوفمبر عام ١٩٨١ وقعت الولايات المتحدة وإسرائيل مذكرة تفاهم بشأن التعاون الإستراتيجى MOU اعترف فيها الطرفان بضرورة تعزيز التعاون الإستراتيجى لردع التهديدات التى تتعرض لها المنطقة من الاتحاد السوفيتى. وكانت تلك المذكرة تمثل إنجازًا مهمًا لحكومة بيجن، حيث كانت تشى بتحسن العلاقات مع الولايات المتحدة، والقضاء إلى حد ما على الآثار السلبية لبيع الولايات المتحدة طائرات أواكس وغيرها من الأسلحة المتقدمة للمملكة العربية السعودية. ولكن هذه الإحساس الإيجابى سرعان ما تبدد حين قررت إسرائيل فى ديسمبر من عام ١٩٩٠ تغيير وضع مرتفعات الجولان بتطبيق القانون والتشريعات والإدارة الإسرائيلية على المنطقة. وخلق هذا العمل رد فعل سلبيًا سريعًا فى

واشنطن، بما فى ذلك التأييد الأمريكى لقرار الإدانة الصادر عـن الأمـم المتحـدة وتعليق مذكرة التفاهم. وفوجئت إسرائيل بمدى رد الفعل الأمريكى؛ حيث شمل الرد شديد السلبية انتقاد السفير الأمريكى فى إسرائيل بشدة.

رغم زيادة قرار إسرائيل الخاص بالجولان للتوترات، فقـد كانـت نقطـة التحول هى غزو إسرائيل للبنان فى عام ١٩٨٢ مما دعا إلى الشك فى حقيقة أمـر الصلات بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وأدى إلى خلافات بشأن طبيعة الأعمـال العسكرية الإسرائيلية ومداها والسعى الأمريكى لضمان جـلاء منظمـة التحريـر الفلسطينية عن بيروت. وقد عادت القوات الأمريكية، التى كانت قد سُـحبت بعـد جلاء منظمة التحرير الفلسطينية، إلى هناك بعد مذابح الفلـسطينيين علـى أيـدى الكتائب فى معسكرى اللاجئين فى صبرا وشاتيلا فى سبتمبر من عام ١٩٨٢، مما أدى إلى تورط مشاة البحرية الأمريكية (المارينز) المؤلم فى اضطرابات لبنان.

عجّلت الحرب كذلك بمبادرة "البداية الجديدة" الخاصة بريجان فى الأول من سبتمبر عام ١٩٨٢ التى كانت تسعى إلى إحياء عملية السلام العربية الإسـرائيلية بانتهاز الفرص التى يتيحها الوضع الجديد فى لبنان. ورأت إسرائيل التى لم يؤخـذ رأيها مقدمًا أن المقترحات ضارة لأنها ابتعدت عن الإطار المفاهيمى لكامب ديفيـد وكان يبدو أنه من السابق لأوانه تحديد نتيجة المفاوضات بشأن العديد من النقـاط، بما فى ذلك وضع القدس ومستقبل الضفة الغربية وغـزة. وكانـت هنـاك كـذلك مخاوف أخرى، وهو ما أدى إلى رفض إسرائيل للمبـادرة. وأدى هـذا العمـل، مقرونًا بمذابح معسكرات اللاجئين التى نفذتها ميليشيات الكتائب، إلى تدهور حـاد فى وضع إسرائيل فى الرأى العام الأمريكى وإلى مزيد من الخلافـات مـع إدارة ريجان، مما أدى إلى شهور من الضغينة. إلا أنه ما إن حل صـيف عـام ١٩٨٣ حتى عادت العلاقة الأمريكية الإسرائيلية إلى مستوياتها الإيجابية الـسابقة نتيجـة لتقرير لجنة كاهان (التى وجدت أن إسرائيل مقصرة فيما يتعلـق بمـذابح صـبرا وشاتيلا)، وعدم انضمام الملك حسين لعملية السلام، وتزايد التورط السوفيتى فـى سوريا، وتوقيع الاتفاقية اللبنانية الإسرائيلية برعاية الولايات المتحدة فى مايو مـن عام ١٩٨٣، والمعارضة السورية السوفيتية لها. وقد بـدا أن الولايـات المتحـدة وإسرائيل يربطهما تطابق فـى الـسياسات شـمل الاعتـراف بقيمـة إسـرائيل الإستراتيجية المناوئة للسوفييت، ورغبتهما المشتركة فى التوصل إلى حل سـلمى

للصراع العربى الإسرائيلى، وكذلك وجود تشابه فيما يتعلق بلبنان ومستقبل هذا البلد. وكان ذلك يتفق إلى حد كبير مع تصورات ريجان المبدئية الخاصة بإسرائيل وينبئ بفترة من العلاقات الإيجابية، بناء على التعبير الملموس فى آخر نوفمبر من عام ١٩٨٣، حين توصل الرئيس ريجان ورئيس الوزراء إسحاق شامير إلى اتفاق بشأن التعاون الإستراتيجى الأوثق.

عملت إسرائيل والولايات المتحدة معًا على التوصل إلى اتفاق السابع عشر من مايو عام ١٩٨٣ بين إسرائيل ولبنان الذى تناول تشكيل الحكومة اللبنانية بالتزامن مع الانسحاب الإسرائيلى واتفاقية سلام إسرائيلية لبنانية نهائية. (لم ينفذ الاتفاق بسبب معارضة سوريا ومعارضة الجماعات الموالية لسوريا فى لبنان؛ فالواقع أن سوريا، ومن خلالها الاتحاد السوفيتى كما هو متصور فى واشنطن، استبعدت من مفاوضات السابع عشر من مايو عام ١٩٨٣ وغضبت منه.) وفى الوقت ذاته لم تعالج قضايا الخلاف الأساسية فى العلاقة، التى تركزت حول الضفة الغربية وغزة ومبادرة "البداية الجديدة" الخاصة بريجان، بأى شكل معقول. وكان هناك جو من الشعور الطيب الذى ساد السلطتين التنفيذية والتشريعية فى الحكومة الأمريكية.

واجه ريجان أوقاتًا صعبة أخرى. فقد أصبحت مسألة بولارد قضية بارزة.[٤] ورغم استحواذ هذه الكارثة الاستخباراتية على العناوين الرئيسية للصحف فى كلا البلدين وكانت لها تداعيات قصيرة المدى، فقط كان أثرها الملموس والمستمر على العلاقات بصورة عامة ليس بالكبير. كما تحولت مساعى الولايات المتحدة لإطلاق سراح رعاياها فى لبنان من خلال مبيعات السلاح لإيران فى نوفمبر من عام ١٩٨٦ إلى فضيحة عامة أصبحت تعرف باسم "إيران كونترا". وشمل هذا الفصل الشائن فى التاريخ الأمريكى، بالإضافة إلى أشياء أخرى، المشاركة الإسرائيلية الفعالة فى تخطيط بعض عمليات مجلس الأمن القومى الأمريكى وتنفيذها وبات يشى بالمستوى الرفيع من التعاون الإستراتيجى بين الحكومتين فى عهد إدارة ريجان.

رغم اتساع مدى التفاعل بشأن العديد من القضايا، فقد ركز البلدان تركيزًا كبيرًا على عملية السلام طوال الفترة الثانية من رئاسة ريجان. وأصبح مفهوم مؤتمر السلام الدولى أكثر أهمية خلال عام ١٩٨٧، وإن لم يتحقق تقدم كبير فى

اتجاه عقد المؤتمر. كما وافقت الولايات المتحدة وإسرائيل على شرطين مسبقين للمشاركة السوفيتية، وهما تنظيم الهجرة اليهودية السوفيتية، وعودة العلاقات بين السوفييت وإسرائيل التى كانت قد قطعت إبان حرب الأيام الستة فى عام ١٩٦٧.

أدى اندلاع الانتفاضة فى ديسمبر من عام ١٩٨٧ إلى خلاف علنى حول الأساليب التى تستخدمها إسرائيل لاحتواء العنف واستعادة القانون والنظام. وأثار استخدام إسرائيل للذخيرة الحية احتجاج الخارجية الأمريكية فى يناير من ١٩٨٨. ودفع إبعاد المدنيين الفلسطينيين المتهمين بإثارة المظاهرات الولايات المتحدة إلى التصويت فى مصلحة قرار الأمم المتحدة الذى يدعو إسرائيل إلى الامتناع عن "تلك الإجراءات الشديدة [التى] لا ضرورة لها للحفاظ على النظام". ورغم تقليل الخارجية الأمريكية لأهمية التصويت فى الأمم المتحدة، حيث وصفته بأن اختلاف بين الأصدقاء لا يؤثر على العلاقة الأكثر اتساعًا، فقد كانت تلك هى المرة الأولى منذ عام ١٩٨١ التى تصوت فيها الولايات المتحدة لمصلحة قرار ينتقد إسرائيل. (الواقع أن وزير الخارجية شولتز أشار إلى التأييد الأمريكى لإسرائيل على أنه "لا يتزعزع".) إلا أنه مع استمرار المظاهرات وطرح الولايات المتحدة مبادرة شولتز سعيًا للتوصل إلى اتفاق، فقد استمرت التوترات فى التزايد.

مرت العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل بتحول كبير، وإن كان غير متزايد، فى عهد إدارة ريجان. فقد كان ريجان ينظر إلى إسرائيل على أنها أصل إستراتيجى، إلا أنه كانت هناك قضايا أخرى - ترتيب التجارة الحرة، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، والمجموعات المشتركة رفيعة المستوى الخاصة بالقضايا السياسية العسكرية وما يتصل بها - وكذلك الاتصال الأكثر واقعية للعلاقة بين الدولتين الصديقتين. وكانت رئاسة ريجان فترة غير مسبوقة من نمو العلاقات الاقتصادية والمساعدات العسكرية التى بلغت ٣ مليارات دولار فى السنة وكان جزء كبير منها منحًا لا ترد، وساعدت المنح الخاصة إسرائيل على التعامل مع مشاكل اقتصادية بعينها. وبلغ التعاون الإستراتيجى بين الولايات المتحدة وإسرائيل مستويات جديدة فى تلك الفترة، وفى الحادى عشر من أبريل عام ١٩٨٨ (وهو الذكرى الأربعون لاستقلال إسرائيل حسب التقويم اليهودى)، وقعت الدولتان مذكرة اتفاق أسست العلاقة الإستراتيجية الناشئة. وشملت الصلات المتنامية فى المجال العسكرى التدريبات العسكرية المشتركة، وبيع وشراء المعدات، والتدريب، وما

يتصل بذلك من أنشطة. واكتسبت إسرائيل كذلك وضع الحليف الأساسى من غير أعضاء حلف الناتو.

مع قرار المجلس الوطنى الفلسطينى الصادر بالجزائر فى نوفمبر من عام ١٩٨٨ بإعلان إقامة الدولة الفلسطينية، تغيرت البيئة السياسية تغيرًا ضخمًا، بما كان لذلك من تداعيات خاصة بالرئيس جورج بوش وإدارته. وصاحبت ذلك الإعلان بيانات غامضة تتعلق بعملية السلام وإسرائيل والإرهاب. إلا أنه فى الرابع عشر من ديسمبر عام ١٩٨٨، وفى مؤتمر صحفى عُقد فى جنيف، قرأ زعيم منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات وثيقة تبرز تغير آراء منظمة التحرير الفلسطينية فى الصراع العربى الإسرائيلى، حيث نبذت الإرهاب، واعترفت بدولة إسرائيل، وقبلت قرارى الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨. وبذلك استوفى عرفات شروط بدء الحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية التى كان قد بدأها للمرة الأولى فى عام ١٩٧٥ وزير الخارجية هنرى كيسنجر. وفى نفس يوم بيان الجزائر، أعلن وزير الخارجية شولتز رسميًا: "أصدرت منظمة التحرير الفلسطينية اليوم بيانًا قبلت فيه قرارى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨، واعترفت بحق إسرائيل فى الوجود بسلام وأمان، ونبذت الإرهاب. ونتيجة لذلك فإن الولايات المتحدة مستعدة لإجراء حوار مهم مع ممثلى منظمة التحرير الفلسطينية." وكُلِّف السفير الأمريكى فى تونس روبرت بيليترووه Robert Pelletreau ليكون القناة الوحيدة المصرح لها بإجراء ذلك الحوار. وساعدت تلك البداية الرسمية إدارة بوش الجديدة على تفادى ما كان يمكن أن يكون قضية صعبة؛ كما نقلت العملية فى الوقت ذاته إلى مستوى آخر. ولكن الشك ظل قائمًا وسعت الحكومة إلى طمأنة إسرائيل إلى أن "من يعتقدون أن السياسة الأمريكية توشك أن تمر بتغير كبير لمجرد أننا بدأنا الحديث مع منظمة التحرير الفلسطينية مخطئون كل الخطأ".

فترة رئاسة بوش

تولى الرئيس جورج بوش منصبه فى يناير من عام ١٩٨٩ دون أن تكون لديه خطة إستراتيجية بعيدة المدى أو سياسات محددة خاصة بالقضية العربية

الإسرائيلية أو منطقة الخليج فى الشرق الأوسط. وشغل انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتى من الداخل، وانهيار حلف وارسو، والديمقراطيات الجديدة الناشئة فى شرق أوروبا تفكير الإدارة والكونجرس وأبهج وسائل الإعلام والجمهور. وكان قد أعلن وقف إطلاق النار فى حرب إيران والعراق، وغيَّر رحيل القوات السوفيتية شكل العمليات القتالية فى أفغانستان، واستمر الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية الذى بدأ فى الأيام الأخيرة من إدارة ريجان. وفى سياق النظام الدولى المتغير، لم يكن الشرق الأوسط إحدى الأولويات القومية المتقدمة.

تميز الجزء الأكبر من السنة الأولى لبوش فى الرئاسة بالبرود بالنسبة للعديد من القضايا، وخاصة تلك المتصلة بعملية السلام. وبدا إلى حد كبير أن معيار الحوار هو الاتفاق واسع المجال على أمور مثل الحاجة إلى السلام من خلال المفاوضات المباشرة، والخلاف على قضايا محددة مثل المسائل المتصلة بمقايضة الأرض بالسلام وما يتصل بذلك من موضوعات. ومع ذلك فقد استمرت المساعدات الاقتصادية والعسكرية الضخمة لإسرائيل.

خلال العام والنصف الأول من إدارة بوش، كانت إسرائيل والولايات المتحدة مشغولتين بعملية السلام والسعى لبدء عملية التفاوض بين إسرائيل والفلسطينيين. واتضح شعور إدارة بوش بالإحباط من حكومة شامير فى تفضيلها لحكومة برئاسة بيرس بعد نجاح التصويت لحجب الثقة عن الحكومة الإسرائيلية فى ربيع عام ١٩٩٠، وفى قلقها الواضح بشأن احتمالات السلام بعد نجاح شامير فى تشكيل حكومة جديدة فى يونيو من عام ١٩٩٠. وكانت عملية السلام فى حالة سبات حين غزا العراقيون الكويت فى أغسطس من عام ١٩٩٠، وهو ما يُعْزَى بصورة كبيرة إلى سياسات حكومة شامير داخل إسرائيل (على الأقل فى أعين إدارة بوش).

أثناء أزمة الخليج والحرب ضد العراق، كُلِّفَت إسرائيل بدور هامشى. إذ بدا أن موقعها كأصل إستراتيجى قد تلاشى، وكان هناك رأى شائع فى حكومة بوش مفاده أن إسرائيل غير مطابقة لمقتضى الحال فيما يتعلق بالأعمال المحتملة فى شبه الجزيرة العربية والخليج الفارسى. ولم تكن إسرائيل إبان الأزمة منطقة لتجميع القوات أو مستودعًا للمواد العسكرية، ولم تستغل للأعمال الطبية الطارئة. ذلك أنه كان هناك سعى أمريكى واع لبناء قوة دولية ذات قاعدة عريضة بها مكوِّن عربى

للتصدى لصدام حسين ولإبعاد إسرائيل عن مثل هذا النشاط. وكانت إسرائيل عازمة على ألا تكون أداة لكسر التحالف. كما كانت معنية منذ البداية بألا تكون جزءًا من التحالف. وليس هناك دور محدد علنًا كُلِّفَت إسرائيل بالقيام به فيما يخص الأهداف الأمريكية فى الأزمة، وإن أيد الإسرائيليون الرد الأمريكى الحازم والسريع على العراق.

خلقت هجمات الصواريخ سكود على إسرائيل وضعًا جديدًا. ولم ترد إسرائيل بعمل عسكرى ضد العراق، استجابة لطلب الرئيس بوش. وهناك عوامل أخرى منعت إسرائيل من القيام بأعمال انتقامية، منها وصول بطاريات الصواريخ باتريوت الأمريكية، والمداهنة الأمريكية فى محادثة هاتفية مهمة بين الرئيس بوش ورئيس الوزراء شامير. وكانت زيارة نائب وزير الخارجية الأمريكى لورانس إيجلبرجر Lawrence Eagleburger لإسرائيل على قدر كبير من الأهمية.

أحيا بدء عملية السلام فى أعقاب حرب الخليج المخاوف الإسرائيلية التقليدية بشأن الولايات المتحدة باعتبارها شيئًا دون الحليف المؤيِّد الذى يُعتمد عليه بشكل كامل. وما زاد الأمر تعقيدًا هو الكيمياء (أو فى الواقع نقص الكيمياء) بين القادة الأمريكيين والإسرائيليين والشكوك المتعلقة بسياسات بعينها خاصة بحكومة بوش. وقد تعمقت الخلافات التى كانت قائمة قبل حرب الخليج بسبب تلك التطورات التى أعقبتها، حين ضغطت الولايات المتحدة من أجل التحرك فى اتجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية، حتى وإن ظلت إسرائيل غير مقتنعة بأن العالم العربى مستعد للتحرك فى هذا الاتجاه. وبعد عدة أشهر من وقف إطلاق نار حرب الخليج، اتسمت العلاقة الأمريكية الإسرائيلية من جديد بالشقاق والتوتر، حيث تبدد جزء كبير من النوايا الحسنة التى تكونت للتو بسبب الخلاف بشأن أساليب عملية السلام وجوهرها وأمور أخرى. وظهرت التوترات حين بدا أن حكومة بوش تربط قروض الإسكان المقترحة، اللازمة لتوطين اليهود السوفييت فى إسرائيل، بما اتخذته إسرائيل من إجراءات بشأن المستوطنات فى الضفة الغربية وقطاع غزة وتجاوبها مع عملية السلام. وفى شهادة أمام لجنة الكونجرس الفرعية للعمليات الخارجية المنبثقة عن لجنة الاعتمادات فى الثانى والعشرين من مايو عام ١٩٩١، قال وزير الخارجية جيمس بيكر James Baker: "لا أظن أن هناك عقبة فى سبيل السلام نتيجة للنشاط الاستيطانى المستمر، ليس بلا توان وحسب، بل بسرعة زائدة

كذلك." وفى خريف عام ١٩٩١ أصبحت التوترات علنية حين طلب بوش من الكونجرس تأجيل بحث طلب إسرائيل ضمانات أمريكية لقروض قيمتها ١٠ مليارات دولار. وفى النهاية وضعت الإدارة شروطًا لضمانات القروض كان من المستحيل أن تقبلها الحكومة الإسرائيلية، وتوقف بحث الأمر فى ربيع عام ١٩٩٢ بتبادل الجانبين الانتقادات.

كان من الواضح أن إدارة بوش تفضل حزب العمل على الليكود (وإسحاق رابين أو شيمون بيريس على إسحاق شامير) فى كل من عام ١٩٩٠ (أثناء فترة التصويت على حجب الثقة وتشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة فى يونيو) وانتخابات الكنيست فى أواخر عام ١٩٩٢. ورغم العديد من الإنكارات والادعاءات النافية لذلك، فلم تكن إدارة بوش وحكومة شامير على اتفاق بشأن القضايا المهمة بالنسبة للسلام فى الشرق الأوسط. ورحبت إدارة بوش بنتيجة انتخابات عام ١٩٩٢ فى إسرائيل، حيث حل إسحاق رابين محل شامير رئيسًا للوزراء، باعتبار ذلك عاملاً مهمًا وإيجابيًا سوف يغير الوضع الإقليمى، واحتمالات التقدم فى عملية السلام العربية الإسرائيلية، وطبيعة العلاقة الأمريكية الإسرائيلية. وفى أواخر يونيو من عام ١٩٩٢ دعا وزير الخارجية بيكر إلى استئناف محادثات سلام الشرق الأوسط بسرعة، وهو ما يعكس رؤية الإدارة أن انهيار حكومة الليكود المتشددة الذى أسفرت عنه الانتخابات سوف ييسر احتمالات النجاح فى مفاوضات السلام. وقد رأت أن العبء يقع على الفلسطينيين وغيرهم من العرب فى تقديم التنازلات ومقترحات السلام.

فى الوقت نفسه كان الاتجاه العام للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية آخذا فى التحسن، كما خفت التوترات. وأثناء زيارة رابين لواشنطن فى أغسطس من عام ١٩٩٢، ركز رئيس الوزراء الإسرائيلى وبوش على استئناف الجوانب الإيجابية من العلاقة الأمريكية الإسرائيلية. وأشار بوش إلى أن الزيارة مهمة و"كانت الاجتماعات مهمة كذلك بالنسبة لجو المناقشات. وأفضل ما يوصف به الوقت الذى أمضيناه معًا هو أنه تشاور بين صديقين حميمين وشريكين إستراتيجيين". وأعلن القائدان أنهما توصلا إلى اتفاق، بحيث تدعم إدارة بوش ضمان قروض إسرائيل. كما أشار الرئيس بوش إلى "إننا نفهم موقف [حكومة رابين فيما يتعلق ببناء المستوطنات] وكل ما أقوله هو أننى أحيى هذا التحول. ونحن نحيى ما يسعى

رئيس الوزراء للقيام به. فنحن نتفهم موقفه. كما أنه يتفهم موقفنا. ومن الواضح أننا ما كنا لنمضى قدمًا بالنسبة لضمان القروض هذا لو لم نكن نرحب بهذا التحول.

بوش والسلام العربى الإسرائيلى

أكد بوش فى كلمة ألقاها فى جلسة مشتركة للكونجرس فى السادس من مارس عام ١٩٩١ عزم الولايات المتحدة على إنجاز عملية السلام: "لابد أن يقوم السلام الشامل على أساس قرارى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقمى ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام. ولابد أن ينص هذا على أمن إسرائيل والاعتراف بها، وكذلك الحقوق السياسية الفلسطينية المشروعة. وأى شىء خلاف ذلك سوف يفشل فى اختبارَى العدل والأمن التوأم."(٥) وأوضحت زيارة بيكر للشرق الأوسط فى ربيع وأوائل صيف عام ١٩٩١ أنه ليس هناك اتفاق بين الأطراف المعنية على عقد مؤتمر بين الدول العربية وإسرائيل يؤدى إلى مفاوضات ثنائية بين إسرائيل والدول المتاخمة لها، التى لا تزال فى حالة حرب مع إسرائيل. وشملت الأمور المختلف عليها مكان انعقاد المؤتمر (هل فى المنطقة أم خارجها)، وما هى السلطات التى سيتمتع بها (هل سيكون معنيًا بالمراسم فى المقام الأول؟)، ومن الذى سيعقد تحت رعايته (مثلاً، هل ستكون الأمم المتحدة عاملاً مهمًا أم لا؟)، ومن هم الفلسطينيون وغيرهم من العرب الذين سيحضرون، وما هى التعهدات الأولية التى يتعين على المشاركين تقديمها. وكان هناك كذلك خلاف حول القضايا الإجرائية والجوهرية.

فى النهاية دعا بيكر إلى عقد مؤتمر مدريد للسلام فى نهاية أكتوبر من عام ١٩٩١. وحضرت الأطراف مؤتمر مدريد على استحياء، حيث كانت لا تزال لديها مخاوف بشأن طبيعة المؤتمر وتوقع القليل منه. ولم يحقق المؤتمر انجازًا جوهريًا، وإن كان قد أزال الحواجز الإجرائية الخاصة بالمفاوضات الثنائية المباشرة بين إسرائيل وجيرانها المباشرين، حيث التقت الوفود الإسرائيلية والسورية والمصرية واللبنانية والأردنية الفلسطينية فى جلسة افتتاحية علنية وجلسة رسمية حضرتها الأطراف كافة وألقت الكلمات والردود. وتلت ذلك مفاوضات ثنائية بين إسرائيل وكل وفد من الوفود العربية.

أعقبت مؤتمر مدريد محادثات ثنائية فى واشنطن فى وقت لاحق من عام ١٩٩١، وهى المحادثات التى استمرت حتى عام ١٩٩٥ وأسهمت إسهامًا مباشرًا وغير مباشر فى «إعلان المبادئ» الخاص بإسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى عام ١٩٩٣، ومعاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية فى عام ١٩٩٤. وكانت سوريا ولبنان هما الدولتان العربيتان الباقيتان من الدول المشاركة فى مدريد اللتان لم توقعا اتفاقًا مع إسرائيل حتى ديسمبر ١٩٩٥. وحققت الجولات الأولى اتفاقًا على أمور غير جوهرية، كانت بالأساس مكان الاجتماعات ومستقبلها. وكان التقدم يقاس فى المقام الأول باستمرار العملية وليس بالمنجزات الكبيرة بشأن القضايا الجوهرية المتنازع عليها. ولم تسد الفجوة الواسعة بين الموقفين العربى والإسرائيلى فى تلك المقابلات الأولى، ولم يكن بإمكان فاعلين خارجيين (كالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق) أن يسدوها. فقد كانت الولايات المتحدة ملتزمة بدورها كمُيَسِّر ولم تسع للتدخل فى الأمور الجوهرية. ذلك أنها لم تكن طرفًا فى المحادثات الثنائية ولم يكن ممثلوها موجودين فى القاعة أو على طاولة المفاوضات، وإن التقت على انفراد مع الأطراف واستمعت إلى آرائهم ورؤاهم.

كانت المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية والإسرائيلية السورية هى الأهم والأصعب فى المفاوضات الثنائية. وكان التصور العام فى حالة كل من الأردن ولبنان فى ذلك الوقت أن يكون إنجاز الاتفاقات أيسر نسبيًا، وإن كان يتعين على هذه الاتفاقات انتظار القرار الخاص بالمحادثات السورية والفلسطينية. وفى حالة سوريا كانت القضية الأساسية هى السلام ومستقبل مرتفعات الجولان، مع احتمال ضعيف للتوصل إلى تسوية على المدى القصير. وتركز الخلاف فى المناقشات الإسرائيلية الفلسطينية على الرغبة الفلسطينية فى الحكم الذاتى ومعارضة إسرائيل لهذا الهدف. كانت التسوية صعبة التحقيق لتشبث كل طرف من الطرفين بموقفه. إلا أن المقترحات الإسرائيلية الخاصة بإجراء انتخابات فى الأراضى وحقيقة الوضع فى المنطقة كانت تشير إلى وجود مجالات لاستمرار التفاوض، مما أدى فى النهاية إلى مفاوضات "قناة أوسلو" الثنائية خارج عملية مدريد التى أسفرت عن توقيع إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على إعلان المبادئ فى سبتمبر من عام ١٩٩٣.

شملت العملية المتصلة بمؤتمر مدريد والموازية له مناقشات ثنائية حول العديد من القضايا الإقليمية والتنظيم المبدئى لمؤتمر يعقد فى موسكو فى يناير من

عام ١٩٩٢. وكان الهدف من ذلك تحقيق تقدم بشأن القضايا الإقليمية المهمة يعزز المفاوضات الثنائية السابقة، حتى ولو لم يكن هناك حل سياسى. وكانت الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وقوى مهمة أخرى (منها الجماعة الأوروبية واليابان) ممثلة فى موسكو. ورغم وجود بعض الصعوبات فى البداية بشأن مسألة المشاركة والتمثيل الفلسطينيين، فقد استمرت المحادثات لتعزيز العملية الثنائية الأساسية.

رغم المنجزات التى رمز لها مؤتمر مدريد وما أعقبه من مناقشات ثنائية ومتعددة الأطراف، فلم يتحقق نجاح كبير فى فترة الانتخابات الإسرائيلية والأمريكية فى عام ١٩٩٢، ولم يُسَجَّل أى إنجاز (أكثر من استمرار العملية). ومع أن الإدارة الأمريكية سرها بدء عملية لا رجعة فيها فى المقام الأول لإحلال السلام فى الصراع العربى الإسرائيلى، فبحلول انتهاء فترة رئاسة بوش لم يكن هناك إنجاز جوهرى قد تحقق بالنسبة للدول العربية المشاركة. ورغم ذلك بدا فريق بيكر متفائلاً فى ربيع عام ١٩٩٢. ومع أن هوة الخلاف بين الأطراف كانت لا تزال واسعة، فقد ضاقت فى النهاية وكان من الممكن سد الفجوات. وظلت السياسة الأمريكية فى عهد إدارة كلينتون تؤكد على دور أمريكا كمُيَسِّر، وخاصة على الجبهتين الإسرائيلية السورية والإسرائيلية الأردنية، حيث كان النجاح فى الثانية أكبر من الأولى (وهو ما تدل عليه معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية الموقعة فى أكتوبر من عام ١٩٩٤). إلا أن اتجاه العملية يسير بطريقة لا تخفى على أحد نحو التعاون والسلام، رغم الكثير من العقبات التى لا تزال قائمة ويمكن أن تعكس هذا الاتجاه.

الكلمة الأخيرة

لم تكن علاقة إسرائيل الخاصة مع الولايات المتحدة - التى تتمحور حول عامل أيديولوجى مفهوم على نطاق واسع يقوم على التصور والشعور الإيجابيين فى الرأى العام والتصريحات الرسمية، ويكشف عن نفسه فى الدعم السياسى والدبلوماسى والمساعدات العسكرية والاقتصادية - موضوعة فى إطار تعهد ملزم من الناحية القانونية يربط البلدين داخل تحالف رسمى. ورغم الصلات الموسعة

التى نشأت، والاعتقاد الشائع بوجود هذا التعهد، والتأكيدات المتضمنة فى العديد من الاتفاقيات المحددة، تظل طبيعة التعهد الأمريكى تجاه إسرائيل ومداه غير محددين. فإسرائيل لا تربطها بالولايات المتحدة معاهدة أمن مشترك، ولا هى عضو فى أى نسق تحالف يلزم الولايات المتحدة بحمل السلاح بطريقة آلية نيابة عنها.

لقد أخذ التعهد الأمريكى تجاه إسرائيل شكلاً معممًا خاصًا بالتصريحات الرئاسية (وليس الوثائق الرسمية)، وهو ما يؤكد اهتمام أمريكا بدعم الاستقلال السياسى لكل دول الشرق الأوسط وسلامة أراضيها، بما فى ذلك إسرائيل. إلا أن تلك التصريحات لا تلزم الولايات المتحدة بأعمال محددة فى ظروف بعينها. وقد جرى تقنين الترتيب فى اتفاقات سيناء ٢ فى عام ١٩٧٥ ومذكرة التفاهم فى عام ١٩٨١. ورغم أهمية التعهدات التى قُدِّمَت فى عملية السلام المصرية الإسرائيلية وغيرها من المذكرات، فهى لا تمثل تعهدًا رسميًا وملزِمًا من الناحية القانونية باتخاذ إجراء عسكرى أمريكى.

كان ما يفترضه الجانبان على نطاق واسع هو أن الولايات المتحدة ستتحرك لمساعدة إسرائيل إن هى تعرضت لخطر شديد؛ وقد اتضح هذا التصور بشكل خاص فى أوقات الأزمة. ورغم هذا التصور والشعور العام فى واشنطن (وفى غيرها) بأن الولايات المتحدة سوف تتخذ إجراء ما إذا استدعى الأمر، فليس هناك ما يؤكد أن ذلك سيحدث. وما زال القادة الإسرائيليون مهتمين بالمساعدات العسكرية والاقتصادية باعتبارها التعبير الملموس الأساسى للتعهد الأمريكى، وهم حذرون كل الحذر بشأن المشاركة الأمريكية فى الصراع، حيث يخشون من احتمال أن تؤدى خسائر القتال إلى وضع مشابه لذلك الذى كان فى فيتنام. وهكذا فإن الدور المحدد للولايات المتحدة فى دعم إسرائيل، فيما يتعدى العمل السياسى والدبلوماسى والمساعدات العسكرية والاقتصادية، غير واضح.

الولايات المتحدة فى الوقت الراهن حليف لا يمكن الاستغناء عنه، وإن لم يكن هناك اعتماد كامل عليه. فهو يزود إسرائيل، بصورة أو بأخرى، بالدعم الاقتصادى (الحكومى والخاص) والتقنى والعسكرى والسياسى والدبلوماسى والأخلاقى. كما أنه يُنظر إليها على أنها الملاذ الأخير من الأعداء المحتملين، وهى مصدر ما تحصل عليه إسرائيل من معدات عسكرية متطورة، واهتمامها بالسلام الدائم مهم لعمليَة السلام العربية الإسرائيلية. ورغم وجود هذه العلاقة الإيجابية،

فهناك كذلك تردد إسرائيلى، بحكم التاريخ، فى إعطاء الأمان لحكم الطرف الآخر وعمله. وسوف تظل إسرائيل تعتبر تصوراتها الخاصة بالخطر والأمان مسألة حاسمة.

تحتفظ الدولتان بدرجة كبيرة من التشابه والاتفاق بشأن أهداف سياسية عريضة. ويشمل الاتفاق السياسى ضرورة منع الحرب، على المستويين الإقليمى والدولى، وضرورة حل الصراع العربى الإسرائيلى، ووجوب الحفاظ على وجود إسرائيل وأمنها، والمساعدة فى اتخاذ التدابير اللازمة لرفاهيتها الاقتصادية. وفى الوقت ذاته كان هناك اختلاف فى الاهتمامات ينبع من اختلاف الرؤية والبيئة السياسية العامة، وهو قائم الآن وسيظل قائمًا فى المستقبل. فللولايات المتحدة اهتمامات أوسع ناتجة عن التزاماتها الكونية، بينما تحكم منظور إسرائيل البيئة الأكثر تحديدًا والمسئوليات الأقل. وأفق إسرائيل محدد تحديدًا أضيق ويقتصر فى المقام الأول على بقاء الدولة والاهتمام بالجاليات اليهودية والأفراد اليهود الذى يتعدى حدود الدولة اليهودية.

رغم الطابع الإيجابى للعلاقة بصورة عامة منذ عام ١٩٤٨، يميل الإسرائيليون إلى تذكر مجموعة من الأحداث السلبية كذلك. فهم يبرزون حظر السلاح فى عام ١٩٤٧ وما أعقبه من رفض لتوريد المعدات العسكرية وغيرها من المعدات خلال حرب الاستقلال والفترة التى تلتها، ووقف دلاس للمساعدات وموقفه غير الودى بصورة عامة، والإجراءات الأمريكية المتصلة بحرب سيناء فى عام ١٩٥٦ وما تلاها من انسحاب لإسرائيل من سيناء وقطاع غزة، والغياب المحبط لأى إجراء من جانب الولايات المتحدة قُبَيل حرب الأيام الستة دعمًا لتعهدها فى عام ١٩٥٧ فيما يتعلق بحرية مرور السفن الإسرائيلية فى مضيق تيران. وفى عام ١٩٦٧ - عام حرب الأيام الستة مع مصر - قررت إسرائيل أخيرًا أن الولايات المتحدة لن تعمل منفردة وأن العمل متعدد الأطراف لن ينجح. ولذلك قررت إسرائيل أن تعمل بمفردها وكان تقديرها هو أن الولايات المتحدة لن تعترض على ما تقوم هى به أو تسعى لمنعه. وحين قررت إسرائيل شن الحرب لم تستشر الولايات المتحدة أو تخبرها بذلك.

كان هناك اختلاف كذلك بشأن الأساليب والتكنيكات المستخدمة، وأيضًا اختلاف على قضايا بعينها. فأثناء حرب الأيام الستة كان هناك صدام بشأن الهجوم

الإسرائيلى عن طريق الخطأ على سفينة جمع المعلومات الاستخباراتية "ليبرتى" (وإحداث خسائر بشرية فيها). وفى مايو من عام ١٩٦٨ كان هناك اختلاف حول سيطرة إسرائيل على جزيرتى تيران وصنافير. فقد اختلفت الدولتان حول مسألة الأعمال الانتقامية التى قامت بها إسرائيل ردًا على أعمال الفدائيين العرب وحول القيود المفروضة على اللاجئين من الضفة الغربية فى أعقاب حرب الأيام الستة. وكان هناك اختلاف كبير يتعلق بقيمة القوة العظمى فى حل الصراع العربى الإسرائيلى، وحاجة إسرائيل إلى الإمدادات العسكرية، ووضع الأراضى المحتلة ودور إسرائيل فيما يتعلق بها، بما فى ذلك بناء المستوطنات. كما اختلفا بشأن بناء المستوطنات فى الأراضى وما إذا كانت مشروعة أم لا وما إذا كانت عقبات فى سبيل السلام أم لا. وقد تجادلا بشأن رغبة إسرائيل فى إحداث تغييرات كبيرة فى خطوط الهدنة السابقة لحرب الأيام الستة، وهو ما يتناقض مع رؤية أمريكا أن هناك "تغييرات طفيفة" أو "تعديلات بسيطة". وسوف تظل الدولتان تتبنيان رؤى مختلفة بشأن العديد من عناصر القضية الفلسطينية، وبشكل خاص مستقبل الضفة الغربية وحقوق الفلسطينيين والإقامة المحتملة لوطن فلسطينى أو كيان فلسطينى أو دولة فلسطينية. وقد أصبحت هذه الاختلافات شديدة الوضوح فى عهدى كارتر وريجان.

أبرزت قضية القدس مجالات الخلاف من نواحٍ عديدة. فقد أيدت الولايات المتحدة وضع خطة تقسيم القدس باعتبارها كيانًا منفصلاً وأكدت الطابع الدولى للمدينة بينما رفضت الاعتراف بأى إجراء منفرد تتخذه أية دولة يؤثر على مستقبلها. وترفض الولايات المتحدة نقل سفارتها إلى القدس وتبقى عليها فى تل أبيب، وهى بذلك توضح الرؤى المتعارضة للدولتين. (رغم موافقة مجلس النواب ومجلس الشيوخ بأغلبية ساحقة فى أكتوبر من عام ١٩٩٥ على مشروعات القوانين الخاصة بنقل السفارة إلى القدس بحلول عام ١٩٩٧، فالرئيس كلينتون يشير حتى الآن إلى أنه لن يفعل ذلك لأنه قد يربك مفاوضات السلام.) وقد وضعت تلك الرؤى الدولتين فى مواقف متضاربة باستمرار منذ عام ١٩٤٧ حتى الآن، وخاصة منذ إعلان إسرائيل القدس عاصمة للدولة وإعادة توحيد المدينة إبان حرب الأيام الستة. وتشير زيادة اعتماد إسرائيل على الولايات المتحدة ومجالات الاختلاف السياسى إلى احتمال إعادة استخدام العديد من أشكال الضغط التى استُخدمت من قبل، بما فى ذلك وقف المساعدات الاقتصادية كما حدث فى منتصف الخمسينيات،

وقرارات المساعدات العسكرية، وبطء التسليم منذ عام ١٩٦٧ (من الاستجابة البطيئة للطلبات الإسرائيلية أثناء حرب ١٩٧٣)، يضاف إلى ذلك الانتقادات الأمريكية، والإقناع الأخلاقي، والرسائل السرية والعلنية، وما شابه ذلك من وسائل.

لا يضمن الاتفاق العام على القضايا الرئيسية الموافقة على كل الجوانب أو على خصوصيات كل مشكلة. وبينما كان الحوار يركز تركيزًا كبيرًا على التفاصيل، بدلاً من مجالات الاتفاق العريضة، كانت هناك اضطرابات فى العلاقة. وتفهم الولايات المتحدة وإسرائيل أن هذا حتمى، ولكنهما تسعيان إلى تقليل مجالات الخلاف. ومن المحتمل أن تكون مصادر التوتر داخل العلاقة حتمية فى ظل اتساع طبيعة القضايا التى سوف تُبحث فى الحوار. ووصف وزير الخارجية إسحاق شامير الموقف للكنيست على هذا النحو فى سبتمبر من عام ١٩٨٢:

> علاقاتنا مع الولايات المتحدة ذات طابع خاص. وهناك صداقة عميقة بين دولتينا تقوم على القيم المشتركة والمصالح المتطابقة. وفى الوقت نفسه تطرأ الخلافات بين بلدينا من حين لآخر بشكل أساسى حول موضوع حدودنا وكيفية الدفاع عن أمننا. وهذا الاختلاف فى الرأى طبيعى؛ فهو نابع من الظروف المتغيرة ويعبر عن استقلالنا وحاجاتنا المنفصلة... وإسرائيل حليف صعب، ولكنه مخلص ويُعتمد عليه. ونحن موقنون من أن ما نشترك فيه مع الولايات المتحدة دائم وعميق بينما خلافاتنا عابرة. وسوف يتغلب الدائم على ما هو عابر.

عند تقديم رئيس الوزراء إسحق رابين وزارته للكنيست فى يوليو من عام ١٩٩٢، حدد العلاقة على النحو التالى: "سوف تظل الولايات المتحدة، التى نقدر صداقتها وحميميتها الخاصة، تشاركنا كذلك فى إحلال السلام. ولن نضيع جهدًا فى تقوية العلاقة الخاصة التى تربطنا بالقوة الوحيدة فى العالم وتحسينها. وسوف نستفيد بالطبع من نصحها، ولكن القرارات ستكون لنا وحدنا، أى لإسرائيل باعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة". وكانت القواعد السياسية الأساسية للحكومة، كما أقرها البرلمان، تتضمن: "سوف تركز الحكومة الجهود لتعميق وتحسين علاقة الصداقة الخاصة القائمة بين الولايات المتحدة وإسرائيل".

الثبات والاستمرار

أثر تغيير الإدارات فى واشنطن والحكومات فى القدس على طبيعة مضمون الصلات القائمة بين الولايات المتحدة وإسرائيل داخل حدود العلاقة الخاصة الثابتة. وقد كشفت أنماط الاتفاق والاختلاف الموجودة منذ البداية عن نفسها فى وقت لاحق؛ فقد كانت هناك أنماط من الاتفاق على القضايا الإستراتيجية والوجودية يصاحبها اختلاف على وسائل تحقيق الأهداف المتوافقة.

بدت الولايات المتحدة عند ولادة إسرائيل وكأنها قابلة غير متعاطفة، بل تكاد تكون غير مكترثة؛ فقد كان دورها أساسيًا وغير تقليدى ولكن لا يمكن كذلك التنبؤ به وكان يُناقش مناقشة حامية فى الدوائر السياسية الأمريكية. واليوم وبعد خمسين سنة، مازال بعض الجدل السياسى قائمًا، وهناك فترات من الخلاف فى العلاقة. ويعكس هذا الشخصية والخلافات المتصلة بذلك بين القادة الأمريكيين والإسرائيليين. غير أن هناك شكًا بشأن الطابع العام للدعم الأمريكى لحليفتها الصغيرة التى ما زالت فى حالة حرب.

كان وصول إدارة كلينتون للبيت الأبيض فى عام ١٩٩٣ ووصول حكومة رابين للحكم فى عام ١٩٩٢ بمثابة أساس لاستمرار العلاقة، ولكن بطريقة أكثر إيجابية؛ حيث كانت العلاقات القوية والآخذة فى التحسن بين الأفراد والدولتين تتمحور حول عملية السلام العربية الإسرائيلية. وأكدت الولايات المتحدة للإسرائيليين استمرار التزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل. وبدا أن علاقة شخصية إيجابية تنشأ بين الرئيس الأمريكى ورئيس وزراء إسرائيل.

أخذت العلاقة بين كلينتون ورابين تتوثق أكثر وأكثر وأصبحت أشد حميمية بينما كانت عملية السلام، التى بدأت فى مدريد وازدادت مع أوسلو، تحقق تقدمًا. وبدا أن كل إنجاز يتسم بمزيد من الوهج الإيجابى يضاف إلى الكيمياء الشخصية والاتفاق السياسى بين الشريكين. وقد أوضح ذلك اغتيال رابين فى نوفمبر من عام ١٩٩٥ بطبيعة الحال. وبدا أن كلينتون كان متأثرًا على المستوى الشخصى بوفاة شريكه فى السلام وأدلى بتصريحه الشهير "شالوم تشيفر" (وداعًا يا صديق) الذى مس عمق تعاملاتهما. وكان حجم ومستوى الوفد الأمريكى فى الجنازة غير مسبوق إلى حد كبير، وكان يؤكد الصلة بين الدولتين والصلات الشخصية الحميمة التى نشأت بين القيادتين.

أوضح نجاح بنيامين نتنياهو فى سباقه ضد شيمون بيريس (وزير خارجية رابين والأنا الثانية فى عملية السلام) فى أول انتخابات شعبية لرئيس الوزراء بإسرائيل فى ربيع عام ١٩٩٦، من جديد الطابع غير العادى للصلة. وكانت إدارة كلينتون فى سعيها إلى استمرارية عملية السلام تفضل بوضوح أن يخلف بيرس رابين. وأشار البعض إلى أن فريق كلينتون كان يدعو تقريبًا إلى انتخاب بيرس (وقال بعض مؤيدى بيرس إن الحكومة الأمريكية شاركت مشاركة فعلية فى الشئون المحلية). ومع ذلك، ورغم النتيجة، دامت العلاقة واستمرت الولايات المتحدة فى تأييدها لأمن إسرائيل وسعيها لإحلال السلام. ومع أنه لم يكن هناك وجود للكيمياء الشخصية بين كلينتون ونتنياهو، فقد كان الكثيرون فى الكونجرس الذى يسيطر عليه الجمهوريون يرون انتصار نتنياهو إنجازًا إيجابيًا وأقروا مقاربته.

كانت فترة نتنياهو أشبه فى بعض النواحى بفترة بيجن من حيث العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل فيما يخص قضايا عملية السلام. وظلت إدارة كلينتون تضغط من أجل إحداث تقدم فى عملية السلام التى بُدئت فى مدريد ووسعت فى أوسلو وبواسطة الاتفاقيات الإسرائيلية اللاحقة مع الفلسطينيين ومع الأردن. وقد عمل رئيس الوزراء الإسرائيلى بقدر كبير من التروى وسار بخطوات رأت إدارة كلينتون أنها بطيئة أكثر مما يجب، وكان بذلك يعكس الشك فى الموقف الفلسطينى والاهتمام الراسخ بترتيب يضمن أمن إسرائيل وكذلك الهدف الشخصى الخاص بضمان استقرار ائتلافه الحاكم، ومن ثم وجوده فى منصبه. وانعكست خلافات المواقف فى العديد من الصراعات العلنية (والسرية) بين الطرفين. وبحلول منتصف عام ١٩٩٨ قدمت حكومة كلينتون "إنذارًا" لإسرائيل فتجاهلته، وحينذاك تلاشى من المشهد العام. وقد تابعت الدولتان عملية السلام وتصادمتا معًا. ولكن كما حدث من قبل، غالبًا ما لم تكن الإدارة تحظى بدعم الكونجرس، الذى بدا أكثر تعاطفًا مع أسلوب نتنياهو وموقفه وقدم التعزيز العلنى والسرى للحكومة الإسرائيلية.

عكست تلك الأحداث وغيرها فى فترة رئاسة كلينتون الأفكار التى ميزت علاقة كارتر وبيجن وميزت العلاقة الأكثر اتساعًا بين الولايات المتحدة وإسرائيل التى تركزت فى الثبات والاستمرار فى السعى لتحقيق السلام والأمن الإسرائيلى

والخلاف المتعلق بالوسائل والإجراءات (وكذلك بعض المضمون) الخاصة بالعملية لتحقيق تلك الغايات كأحسن ما يكون.

باراك وكلينتون

جاء انتخاب إيهود باراك رئيسًا لوزراء إسرائيل فى مايو من عـام ١٩٩٩ إلى السلطة بأحد مواليد إسرائيل الذى كانت خبرته المهنية ضابطًا فى جيش الدفاع الإسرائيلى. ونُظر فى إدارة كلينتون، وفى أماكن أخرى، إلى انتخاب باراك علـى أنه فرصة لاستئناف عملية صنع السلام وتحقيق تقدم. وكانت هناك توقعات كبيـرة فى أن يكون رئيسًا للوزراء من نوع رابين، معلمه وصديقه. وقد أشار فى حملتـه الانتخابية وحين قدم حكومته للحصول على ثقة الكنيست إلى أن الـسعى لتحقيـق السلام سيكون الموضوع الأساسى فى فترة توليه السلطة. وطرح باراك برنامجًـا دبلوماسيًا طموحًا، وحدد مع ياسر عرفات يوم الثانى عشر من فبراير عام ٢٠٠٠ يومًا مستهدفًا للإعداد لاتفاق يكون إطارًا للتسوية السلمية الإسـرائيلية الفلـسطينية الدائمة، وكان من المقرر إنجازه بحلول الثانى عشر مـن سـبتمبر عـام ٢٠٠٠. وأجرى الإسرائيليون والفلسطينيون عددًا كبيرًا من اللقاءات، وكانت هناك مشاركة موسعة من جانب الولايات المتحدة.

أبقت إدارة كلينتون عملية سلام الشرق الأوسط فى موضع القلب من عالمها السياسى، باختيارها وبناء على التطورات. فقد شـاركت الإدارة الأمريكيـة منـذ البداية على أعلى مستوياتها فى عملية التفاوض الثنائية ومتعددة الأطراف. وولَّـد انتخاب باراك قدرًا كبيرًا من التفاؤل والحماس، خاصةً فى واشنطن. ووقف باراك وكلينتون فى حديقة الورود بالبيت الأبيض وقالا إن هناك فرصة حقيقيـة للـسلام. واستؤنفت المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين بعد انتخاب باراك بوقت قـصير، غير أنه لم يكن هناك تقدم كبير.

حين دخلت إدارة كلينتون العام الأخيـر مـن ولايتهـا، أوحـت الجهـود المتسارعة باحتمال عقد قمة ثلاثية تضم كلينتون وباراك وعرفات. ولكـن الـشقة كانت بعيدة بين الأطراف. وكان هدف المفاوضات التى جرت فى شهر يوليو مـن عام ٢٠٠٠ فى كامب ديفيد (ويُشار إليها عمومًا بكامب ديفيد الثانية) هـو وضـع

حزمة يظن باراك أنها سوف تحظى بقبول واعتراف من الفلسطينيين على أساس حل وجود شعبين ودولتين داخل المنطقة؛ وهو الحل الذى كان الإسرائيليون يتملصون منه حتى ذلك الوقت. ولكن ذلك لم يحدث. فقد رفض عرفات مقترحات باراك، وغادر طاولة المفاوضات، وأوجد بذلك أساسًا لانتفاضة الأقصى التى سرعان ما جاءت بالعنف إلى المنطقة. وانتهت فترة ولاية كلينتون دون التوصل إلى اتفاق سلام إسرائيلى فلسطينى وغرقت المنطقة فى موجة من العنف.(ملاحظة: عند منح كلينتون درجة الدكتوراه الفخرية فى يناير من عام ٢٠٠٢، امتدحت جامعة تل أبيب جهوده لتحقيق السلام فى الشرق الأوسط و"التزامه الذى لا يتزعزع بضمان السلام والأمن لإسرائيل، وعواطفه الصادقة تجاه إسرائيل وشعبها الذى يقدّره زعيمًا عظيمًا وسياسيًا لامعًا وصديقًا محبوبًا").

بوش وشارون

أشار شارون فى أول خطاب له فى الكنيست بعد توليه منصب رئيس وزراء إسرائيل فى السابع من مارس عام ٢٠٠١، مثلما أشار من سبقوه، إلى أهمية العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل. "سوف نعمل على تعميق علاقاتنا الخاصة مع صديقتنا العظيمة الولايات المتحدة..."

أدى انتهاء ولاية إدارة كلينتون وتولى جورج دابليو بوش George W. Bush منصب رئيس الولايات المتحدة وانتخاب أرييل شارون رئيسًا لوزراء إسرائيل خلفًا لإيهود باراك إلى إنهاء "عملية سلام" مدريد/أوسلو التى كان فيها للرئيس كلينتون شخصيًا وإدارته دور أساسى ونشط. وأقام شارون وبوش صلتها "الخاصة" وكانا حرين فى وضع مقارباتها للسلام. والأمر المهم أنه حين دعت إدارة بوش إلى إنهاء العنف العربى الإسرائيلى وألقت عبء الدعوة بشكل علنى إلى إنهاء العنف على عرفات فى البداية، كانت تلك إشارة إلى عزمها على أن تكون أقل فعالية وألا تشارك مشاركة مفصلة وبشكل مستمر، مما يشير إلى أنها لن تحاكى مشاركة كلينتون فى عمقها واتساعها فى تفاصيل الصراع.

بحلول خريف ٢٠٠١ كان موقف إدارة بوش الجديدة قد أخذ فى الوضوح وبدا أنه ينسجم إلى حد ما مع برنامج حكومة شارون. وقد قال إدوارد إيه ووكر

الابن Edward A. Walker Jr. فى شهادة أدلى بها أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأمريكى فى التاسع والعشرين من مارس عام ٢٠٠١: "إن لبلدنا مصالح إستراتيجية واقتصادية حيوية فى المنطقة، ونحن نعتقد أن أحسن ما يخدم تلك المصالح هو السلام الذى يمكن أن يتقبله الإسرائيليون والفلسطينيون والمنطقة ككل. ولنا كذلك مصالح إستراتيجية فى بقاء إسرائيل ورفاهتها."

بعد أن ظل العنف يميز القطاع العربى الإسرائيلى بعد انتخاب شارون، باتت الجهود الخاصة بوقفه واستعادة الثقة بين الأطراف واستئناف المفاوضات جوهر مساعى الولايات المتحدة لتيسير "عملية السلام" (بأى اسم) بين إسرائيل والفلسطينيين. وتغير الموقف تغيرًا كبيرًا بوقوع هجمات الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ على الولايات المتحدة. فقد عملت حكومة بوش على خلق تحالف دولى للرد على الإرهاب مع التركيز على أسامة بن لادن وحركة القاعدة، وسعت إلى مشاركة العرب والمسلمين فى ذلك المسعى. واستمر بن لادن من جانبه فى ربط الهجمات بمحنة الفلسطينيين، وعزا ذلك إلى الدعم الأمريكى الذى لا لبس فيه لإسرائيل. ورغم التشكيك فى تلك التعليقات على نطاق واسع باعتبارها سعيًا إلى توسيع الصدع بين الولايات المتحدة والدول الإسلامية، فقد رأى الكثيرون فى العالمين الفلسطينى والعربى هذا على أنه تصوير دقيق للوضع.

سعت الولايات المتحدة إلى توضيح موقفها. فقد أشار الرئيس بوش فى مؤتمره الصحفى فى الحادى عشر من أكتوبر عام ٢٠٠١ إلى أن إدارته سوف تستمر فى التركيز على حل الصراع العربى الإسرائيلى فى سياق الصداقة الأمريكية الإسرائيلية المستمرة. كما قال: "أوضحت كذلك منذ فترة أنه فى حال دخولنا فى عملية ميتشل Mitchell، حيث يمكننا بدء مناقشة الحل السياسى فى الشرق الأوسط، فإنى أعتقد أنه ينبغى أن تكون هناك دولة فلسطينية يمكن أن تتفاوض الأطراف على حدودها مادامت هذه الدولة الفلسطينية تعترف بحق إسرائيل فى الوجود، وتعامل إسرائيل باحترام، وتكون مسالمة على حدودها." وعرض وزير الخارجية كولين باول Colin Powell تلك الأفكار بمزيد من التفصيل فى كلمة ألقاها بجامعة لويزفيل بولاية كنتاكى فى التاسع عشر من نوفمبر عام ٢٠٠١. فقد أشار إلى "رؤية خاصة بمنطقة يمكن فيها للإسرائيليين والعرب أن يعيشوا معًا بسلام وأمن وكرامة." و أكد باول على ضرورة وقف الإرهاب

والعنف، وأعلن أن الجنرال المتقاعد من قوات المارينز أنطونى زينى Anthony Zinni قد عُيِّن كبيرًا للمستشارين كى يعمل على التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وتنفيذ خطة عمل تينيت Tenet وتقرير لجنة ميتشل. ولكن المفاوضات الخاصة بإنهاء العنف والتوصل إلى حل للصراع العربى الإسرائيلى كانت رهن العنف المستمر الذى اندلع فى أعقاب فشل محادثات كامب ديفيد.

بعد عام من إنهاء عملية سلام الشرق الأوسط التى بدأت فى مدريد، بدا أن المساعى الجديدة تسير فى اتجاه معاكس. فلم يكن عرفات راغبًا فى وقف الإرهاب والعنف الفلسطينى ضد الإسرائيليين أو قادرًا على وقفه، مما أثار ردود الفعل الإسرائيلية وقلق الولايات المتحدة وإحباطها وخيبة أملها. وفى أواخر شهر يناير من عام ٢٠٠٢ عبَّر الرئيس جورج دابليو بوش علنًا عن خيبة أمله فى عرفات لتورطه فى شحنة سلاح كان من الممكن أن تصعِّد العنف الفلسطينى ضد إسرائيل ولعدم وقفه الإرهاب. ورغم التعاطف الأمريكى، والرابطة القوية بشأن الكثير من الأمور، أثبتت الولايات المتحدة أنها غير قادرة على ضمان إنهاء العنف والإرهاب، واستعادة الثقة، لتنفيذ مقترحات ميتشل وتينيت وإعادة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى المفاوضات.

الثبات والاستمرار

لم تُستَودع علاقة إسرائيل الخاصة مع الولايات المتحدة - التى تتمحور حول عامل أيديولوجى متصور على نطاق واسع يقوم على الفهم والعاطفة الإيجابيين الواضحين فى الرأى العام والبيانات الرسمية ويتجلى فى الدعم السياسى والدبلوماسى والمساعدات العسكرية والاقتصادية - أى تعهد ملزم من الناحية القانونية يجمع بين الطرفين فى تحالف رسمى. ورغم عظم الصلات التى تطورت، والاعتقاد السائد فى وجود تعهد، والضمانات التى يضمها العديد من الاتفاقيات المحددة، تظل الطبيعة الدقيقة لمدى التعهد الأمريكى تجاه إسرائيل غير محددة على نحو دقيق. فلا تربط إسرائيل بالولايات المتحدة معاهدة أمن مشترك، وهى ليست عضوًا فى أى نظام تحالف يلزم الولايات المتحدة بأن تحمل السلاح نيابة عنها بشكل تلقائى.

لقد اتخذ الالتزام الأمريكى تجاه إسرائيل الشكل المعمَّم الخاص بالتصريحات الرئاسية (وليس الوثائق الرسمية) التى أكدت المصالح الأمريكية فى دعم الاستقلال السياسى لدول الشرق الأوسط والحفاظ على وحدة أراضيها، بما فى ذلك إسرائيل. إلا أن تلك التصريحات لا تلزم الولايات المتحدة باتخاذ إجراءات محددة فى ظروف بعينها. وقد نُظِّم الترتيب ضمن اتفاقيات سيناء ٢ لعام ١٩٧٥ ومذكرة التفاهم لعام ١٩٨١. ورغم أهمية التعهدات التى قدمت خلال عملية السلام المصرية الإسرائيلية وغيرها من المذكرات، فهى لا تمثل شكلاً رسميًا وتعهدًا ملزمًا من الناحية القانونية باتخاذ أى إجراء عسكرى أمريكى.

يفترض الطرفان إلى حد كبير أن تهب الولايات المتحدة لمساعدة إسرائيل فى حال تعرضها لتهديد خطير. وقد أصبح هذا الفهم واضحًا وضوحًا شديدًا فى أوقات الأزمة. ورغم هذا الفهم والشعور العام فى واشنطن (وأماكن أخرى) بأن الولايات المتحدة سوف تتخذ إجراء ما إذا استدعى الأمر، فليس هناك ضمان بأن ذلك هو ما سيحدث. ولا يزال الزعماء الإسرائيليون مهتمين بالمساعدات العسكرية والاقتصادية باعتبارها التعبير الملموس عن التعهد الأمريكى، وكانوا حذرين بشكل خاص من المشاركة المحتملة للولايات المتحدة فى الصراع؛ حيث كانوا يخشون من أن تؤدى خسائر الأعمال القتالية إلى وضع أشبه بما كان فى فيتنام. وبذلك يكون الدور الدقيق للولايات المتحدة فى دعم إسرائيل، فيما يتجاوز العمل الدبلوماسى والسياسى والمساعدات العسكرية والاقتصادية، غير واضح.

الولايات المتحدة فى الوقت الراهن حليف لا يمكن الاستغناء عنه، إن لم يكن يُعتمد عليه كل الاعتماد. فهى تزود إسرائيل بشكل أو بآخر بالدعم الاقتصادى (الحكومى والخاص) والتقنى والعسكرى والدبلوماسى والمعنوى. ويُنظر إليها على أنها الملاذ الأخير فى مواجهة الأعداء المحتملين، وهى مصدر المعدات العسكرية الإسرائيلية المتطورة، كما أن لاهتمامها بالسلام الدائم أهميته بالنسبة لعملية السلام العربية الإسرائيلية. وبالرغم من وجود هذه العلاقة الإيجابية، فهناك كذلك تردد إسرائيل فى التخلى عن الأمن بناء على حكم طرف آخر وعمله، وهو التردد الذى يعود إلى أسباب تاريخية. وسوف تظل إسرائيل تنظر إلى مفاهيمها الخاصة بالتهديد والأمن على أنها حاسمة.

تحافظ الدولتان على درجة ملحوظة من التوازى والتطابق بشأن الأهداف السياسية العريضة. ويشمل الاتفاق السياسى ضرورة منع الحرب، على المستويين الإقليمى والدولى، وضرورة حل الصراع العربى الإسرائيلى، وضرورة الحفاظ على وجود إسرائيل وأمنها، والمساعدة فى النهوض برفاهتها الاقتصادية. ومع ذلك فقد كان هناك فى الوقت نفسه، ومازال وسوف يكون، اختلاف مصالح نابع من اختلاف الرؤية والبيئة السياسة العامة. فالولايات المتحدة لها اهتمامات أكثر اتساعًا نتيجة لالتزاماتها العالمية، بينما الرؤية الإسرائيلية تحددها بيئتها الأضيق ومسئولياتها الأقل. كما أن أفق إسرائيل أضيق ومقصور بشكل أساسى على بقاء الدولة والخوف على الجاليات اليهودية والأفراد اليهود الذى يتجاوز حدود الدولة اليهودية.

ورغم الطابع الإيجابى فى مجمله للعلاقة منذ عام ١٩٤٨، نجد أن الإسرائيليين يميلون إلى تذكر مجموعة من الوقائع السلبية كذلك. فهم يبرزون الحظر الذى فُرض على تصدير السلاح عام ١٩٤٧ وما أعقب ذلك من رفض لتقديم المعدات العسكرية أو أية مساعدات أخرى أثناء حرب الاستقلال والفترة التى أعقبته، وتعليق دلاس للمساعدات وما اتسم به من جفوة عامة، وما قامت به الولايات المتحدة فيما يتصل بحرب سيناء فى عام ١٩٥٦ وما أعقب ذلك من انسحاب إسرائيل من سيناء وقطاع غزة، وعدم اتخاذ الولايات المتحدة إجراء قبيل حرب الأيام الستة دعمًا لتعهدها فى عام ١٩٥٧ فيما يخص ضمان حرية مرور السفن الإسرائيلية فى ممر تيران. وفى عام ١٩٦٧ - عام حرب الأيام الستة مع مصر - قررت إسرائيل فى النهاية أن الولايات المتحدة لن تتخذ إجراء من جانب واحد وأن العمل متعدد الأطراف لن ينجح. وقررت إسرائيل أنها لابد أن تعمل بمفردها وقدرت أن الولايات المتحدة لن تعترض على العمل الذى تقوم به ولن تمنعه. وحين قررت إسرائيل دخول الحرب لم تستشر الولايات المتحدة أو تبلغها بذلك.

كان هناك اختلاف كذلك بشأن الأساليب والتكنيكات المستخدمة، وكذلك الخلاف حول قضايا بعينها. فأثناء حرب الأيام الستة كان هناك خلاف حول الهجوم الذى شنته إسرائيل عن طريق الخطأ (وأحدث خسائر فى الأرواح) على سفينة الاستخبارات الأمريكى ليبرتى. وفى مايو من عام ١٩٦٨ كان هناك خلاف حول سيطرة إسرائيل على جزيرتى تيران وصنافير. كما اختلفت الدولتان على الأعمال

الانتقامية الإسرائيلية ردًا على أعمال الفدائيين العرب وعلى القيود التي فُرضت على اللاجئين من الضفة الغربية في أعقاب حرب الأيام الستة. وكان هنا خلاف كبير يتعلق بقيمة القوى العظمى في حل الصراع العربي الإسرائيلي، وحاجة إسرائيل إلى الإمدادات العسكرية، ووضع الأراضي المحتلة، ودور إسرائيل فيما يتعلق بهذه الأراضي، بما في ذلك بناء المستوطنات. فقد اختلفتا على بناء المستوطنات في المناطق وما إذا كانت مشروعة أم لا وما إذا كانت بالفعل عقبات في سبيل تحقيق السلام أم لا. كما تجادلتا بشأن رغبة إسرائيل في إحداث تغييرات كبيرة في خطوط الهدنة السابقة لحرب الأيام الستة باعتبار ذلك متناقضًا مع الرؤية الأمريكية القائلة بوجود "تغييرات طفيفة" و"تعديلات صغيرة". وسوف تظل للدولتين وجهات نظر مختلفة بشأن العديد من عناصر القضية الفلسطينية، وبالأخص مستقبل الضفة الغربية، وحقوق الفلسطينيين، واحتمال إقامة الوطن الفلسطيني والهوية الفلسطينية والدولة الفلسطينية. وقد ازدادت تلك الاختلافات وضوحًا في عهد حكومتي كارتر وريجان.

أبرزت مسألة القدس مجالات الخلاف من نواحٍ عدة. فقد أيدت الولايات المتحدة وصف خطة التقسيم للقدس بأنها كيان مستقل وأكدت الطابع الدولي للمدينة، بينما رفضت الاعتراف بالإجراءات التي تتخذها أية دولة من جانب واحد ويكون لها تأثير على مستقبلها. وترفض الولايات المتحدة نقل سفارتها إلى القدس وتبقي عليها في تل أبيب، مما يدل على اختلاف رؤى الدولتين. (رغم إقرار كل من مجلسي النواب والشيوخ أقرا بالإجماع في أكتوبر من عام ١٩٩٥ مشروع قانون لنقل السفارة إلى القدس بحلول عام ١٩٧٧، فلم ينقلها الرئيس كلينتون لأن ذلك قد يربك مفاوضات السلام.) وقد وضعت تلك الرؤى الدولتين في مواقف متضاربة باستمرار منذ عام ١٩٤٧ حتى وقتنا هذا، وخاصة منذ إعلان إسرائيل القدس عاصمة للدولة وإعادة توحيد المدينة أثناء حرب الأيام الستة. ويشير ازدياد اعتماد إسرائيل على الولايات المتحدة ومجالات الخلاف السياسي إلى احتمال إعادة استخدام أشكال مختلفة من الضغط سبق استخدامها، بما في ذلك وقف المساعدات الاقتصادية كما حدث في منتصف الخمسينيات، وقرارات المساعدات العسكرية، وتأخير التسليم منذ ١٩٦٧ (كالرد البطيء على الطلبات الإسرائيلية أثناء حرب ١٩٧٣)، والانضمام إلى اللوم الصادر عن الأمم المتحدة، والإقناع المعنوي، والخطابات الرئاسية السرية والعلنية، وما شابه ذلك من وسائل.

لا يضمن الاتفاق العام على القضايا الكبرى الاتفاق على كل جوانب كل مشكلة أو دقائقها. وحين يزداد تركيز الحوار على التفاصيل، وليس على مجالات الاتفاق العريضة، يحدث اضطراب فى العلاقة. وتفهم إسرائيل والولايات المتحدة أن هذا حتمى، ولكنهما تسعيان إلى تقليل مجالات الخلاف إلى أدنى حد. ومن المحتمل أن تكون توترات العلاقات حتمية فى ظل الطابع الموسع للقضايا التى تؤخذ فى الاعتبار عند الحوار. ووصف وزير الخارجية إسحاق شامير الوضع من تلك الناحية للكنيست فى سبتمبر من عام ١٩٨٢:

> علاقتنا مع الولايات المتحدة ذات طابع خاص. ذلك أن بلدينا تجمعهما صداقة عميقة تقوم على القيم المشتركة والمصالح المتطابقة. وفى الوقت نفسه هناك خلافات بين بلدينا تظهر من حين لآخر وبشكل أساسى على موضوع حدودنا وكيفية الدفاع عن أمننا. وهذا الاختلاف فى الرأى أمر طبيعي؛ فهو ينبع من الظروف المتغيرة، ويعبر عن استقلالنا وحاجاتنا المنفصلة... إن إسرائيل حليف صعب، ولكنها حليف مخلص ويُتعمد عليه. ونحن متأكدون من أن ما نشترك فيه مع الولايات المتحدة دائم وعميق، أما ما بيننا من خلافات فزائل. وسوف يتغلب ما هو دائم على ما هو زائل.

عند تقديم إسحاق رابين حكومته للكنيست فى يوليو من عام ١٩٩٢ حدد العلاقة على هذا النحو: "سوف تشاركنا فى صنع السلام كذلك الولايات المتحدة التى نقدِّر صداقتها وعلاقتها الخاصة بنا, ولن ندخر جهدًا فى تعزيز تلك العلاقة الخاصة التى تربطنا بالقوة الوحيدة فى العالم وتحسينها. وبطبيعة الحال سوف نفيد من نصائحها، ولكن القرارات ستكون قراراتنا؛ أى قرارات إسرائيل كدولة مستقلة ذات سيادة." وتضمنت الخطوط الأساسية المرشدة للحكومة، كما أقرها البرلمان: "سوف تركز الحكومة جهودها على تعميق علاقات الصداقة الخاصة القائمة بين الولايات المتحدة وإسرائيل وتحسين تلك العلاقة".

أثرت الإدارات المتعاقبة فى واشنطن وحكومات القدس كافة على طابع ومضمون الصلات بين الولايات المتحدة وإسرائيل فى إطار العلاقة الخاصة الثابتة. وكشفت أنماط الاتفاق والخلاف التى وجدت منذ البداية عن نفسها فيما بعد؛

فهناك أنماط اتفاق عريضة على القضايا الأكثر إستراتيجية ووجودية، تصاحبها خلافات حول دقائق الكثير من عناصر الصراع العربى الإسرائيلى وحول وسائل تحقيق الأهداف المتطابقة.

عندما ولدت إسرائيل بدا أن الولايات المتحدة كانت قابلة غير متعاطفة وتكاد تكون غير مهتمة بالأمر؛ فقد كان دورها أساسيًا وغير تقليدى، ولكنه كان كذلك دورًا لا يمكن التكهن به وكان يناقَش مناقشة حامية فى الدوائر السياسية الأمريكية. واليوم، وبعد مرور أكثر من خمسين سنة، مازال بعض الجدل السياسى مستمرًا، وهناك فترات من الخلاف فى العلاقة. ويعكس بعض هذا شخصية الزعماء الأمريكيين والإسرائيليين والخلافات المتصلة بهم. ولكن ليس هناك شك كبير بشأن الطابع العام للدعم الأمريكى لحليفتها الصغيرة التى لا تزال مهيأة للقتال.

الهوامش

(١) New York Times, May 13, 1977

(٢) كان ذلك إلى حد كبير نتيجة لقطع الدول العربية الكبرى العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، وكان جزء كبير مما يرى من هذه المنطقة من واشنطن يشاهد من خلال منظـــور إسرائيلى وليس من خلال منظور عربى، وكان من الصعب على الدول العربيـــة كـــسب تعاطف الشعب الأمريكى وتعاطفه.

(٣) يوجد نموذج للأخير فى جلسات استماع التأكيد الخاصة بستروب تالبوت باعتبـــاره نائـــب وزير الخارجية، حين كانت الاستجوابات والتصويت فى الكونجرس تميل إلى التركيز على ما كتبه تالبوت أكثر مما كان عليه الحال قبل عـــشر ســـنوات عـــن الـــصراع العربـــى الإسرائيلى، حين كان منتقدًا لإسرائيل.

(٤) جوناثان جاى بولارد محلل معلومات استخباراتية بالبحرية الأمريكية ألقى القبض عليه فى نوفمبر من عام ١٩٨٥ بتهمة التجسس. أدين بولارد فى يونيو من عـــام ١٩٨٦. أنكـــرت إسرائيل علم كبار مسئوليها بأية أنشطة تجسس على الولايات المتحدة أو موافقتهم عليهـــا. وقد اعتذر شيمون بيرس ووعد بإجراء تحقيق شامل.

(٥) النص الكامل موجود فى New York Times, March 7, 1991.

الفصل الخامس عشر

العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة: من الحوار إلى حديقة البيت الأبيض

جوآن إيه ديجورجيو لوتز

في الثالث عشرَ من سبتمبر عام ١٩٩٣، وقف ياسر عرفات، بصفته رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في حديقة البيت الأبيض ليشهد توقيع إعلان المبادئ والاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. ورغم سعي حكومة كلينتون للحصول على بعض الفوائد الدبلوماسية من الحدث، فإن الشرف الوحيد الذي يمكن للولايات المتحدة ادعاؤه هو دورها كرئيس للمراسم؛ فلم يحدث ظهور عرفات غير المسبوق في البيت الأبيض نتيجة لعلاقة بناءة بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير. فالواقع أن عرفات تجاهل الدبلوماسية الأمريكية تمامًا حين سار منفردًا في منعطف دبلوماسي عبر أوسلو بالنرويج كي يصل إلى اتفاق مع الحكومة الإسرائيلية. بل إن ذلك حدث بينما كان المفاوضون الفلسطينيون يشاركون في جولات واشنطن من المحادثات الثنائية التي بدأت في عهد بوش بعد انعقاد مؤتمر مدريد في أكتوبر من عام ١٩٩١. ويثير استبعاد عرفات المتعمد لأمريكا من أوسلو سؤالاً خاصًا بسبب اختيار زعيم منظمة التحرير الفلسطينية إستراتيجية بديلة رغم الاعتراف الضمني بالمفاوضين الفلسطينيين باعتبارهم محكمي منظمة التحرير الفلسطينية في المراحل الأخيرة من المحادثات الثنائية.

للإجابة عن هذا السؤال، يبحث هذا الفصل الطابع غير المستقر للعلاقة بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية من وجهة نظر منظمة التحرير الفلسطينية. وتشذ هذه المقاربة عن الأفكار التقليدية التي تركز بصورة عامة على الصلة من منظور الدبلوماسية الأمريكية، وخاصة من حيث صلتها بالصراع العربي الإسرائيلي الأكثر اتساعًا.[1] ولا تكتشف الجهود العلمية دائمًا الديناميات

الكثيرة التى تساهم فى صياغة السياسة الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبشكل خاص تجاه الولايات المتحدة. بل إن أى فهم للعوامل التى تشكل السياسة الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية يساعد فى استبعاد بعض التصورات الخاطئة التى لا تزال قائمة بشأن المنظمة ويوفر قدرًا من الاطلاع على تشكيل سلوك سياستها الخارجية بصورة عامة.

ووضعًا للأساس، يحدد هذا الفصل الخطوط العامة للسمات العديدة الخاصة بالطابع العام لسياسة منظمة التحرير الفلسطينية الخارجية، تلى ذلك مناقشة سياسة منظمة التحرير الفلسطينية من ناحية الولايات المتحدة منذ نهاية رئاسة ريجان فى عام ١٩٨٨ إلى ظهور عرفات فى البيت الأبيض فى الثالث عشر من سبتمبر عام ١٩٩٣. وأخيرًا، سوف أقدم بعض الملاحظات الختامية بشأن أزمة منظمة التحرير الفلسطينية الراهنة.

سمات سياسة منظمة التحرير الفلسطينية الخارجية

كشأن أية جهة قائمة بعمل الدولة، تخضع منظمة التحرير الفلسطينية لمجموعة من العوامل التى تؤثر على تشكيل سياستها الخارجية وتوجهها. وبالإضافة إلى الديناميات الإقليمية والدولية التى كثيرًا ما تفرض قرار السياسة الخارجية، هناك ثلاث جهات منفصلة داخل منظمة التحرير الفلسطينية تشارك فى عملية السياسة الخارجية، وهى الجهات التى تساوى السلطات التنفيذية والتشريعية لحكومات الدول. وهذه الجهات هى المجلس الوطنى الفلسطينى (أو "برلمان [منظمة التحرير الفلسطينية] فى المنفى")، واللجنة التنفيذية (التى تعمل بمثابة "السلطة التنفيذية العليا لمنظمة التحرير الفلسطينية")، والمجلس المركزى (وقد أنشأه فى الأصل الاجتماع السابع للمجلس الوطنى الفلسطينى ليكون وسيطًا بين الهيكل التنفيذى للمنظمة والمجلس الوطنى الفلسطينى حين لا يكون الأخير منعقدًا). ويساهم كذلك فى السياسة الخارجية التفاعل بين المجموعات الفدائية العديدة التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، التى لها أثر سياسى بيروقراطى. وبالمعنى الواسع، تعمل هذه الجماعات كأنها أحزاب سياسية تؤثر على السياسة الخارجية من خلال تأييدها أو رفضها لإستراتيجية ما أو هدف بعينه. وظلت السياسة البيروقراطية

عنصرًا أساسيًا من عناصر السياسة الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية. طوال السبعينيات وأوائل الثمانينيات، حين كان اتخاذ القرارات بالإجماع هو القاعدة التنظيمية، وكان جمهور منظمة التحرير الفلسطينية موجودًا في الشتات. إلا أن تبني منظمة التحرير الفلسطينية لقاعدة الأغلبية عند اتخاذ القرار في عام ١٩٨٤ الذي أعقبه الانسحاب الطوعي للجماعات الفدائية الرئيسية من مواقع المشاركة في السلطة وما تلى ذلك من لجوء القيادة للأراضي المحتلة باعتبارها العمود الفقري لمشروعيتها، أدى إلى تلاشي السياسة البيروقراطية كآلية أساسية للسياسة الخارجية. وساعد هذا في تمهيد الطريق لعرفات كي يتولى دورًا قياديًا في عملية السياسة الخارجية لا يزال قائمًا حتى اليوم.

ربما كانت هذه الفكرة – وهي أن الجمهور يشكل السياسة الخارجية – أكثر حدة بالنسبة لقادة منظمة التحرير الفلسطينية مما هي بالنسبة لمعظم الجهات القائمة بعمل الدولة لأن منظمة التحرير الفلسطينية لا تمارس سيطرة مباشرة على الشعب. وبذلك فإن "جمهور" منظمة التحرير الفلسطينية موجود في الشتات والأراضي المحتلة بالضفة الغربية وقطاع غزة. ويتطلب استمرار مشروعية منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها أن تأخذ في اعتبارها مطامح الجمهور ومطالبه. وقبل الغزو الإسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢ وما أعقبه من طرد لمنظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، كانت المنظمة تطمح في المقام الأول إلى تلبية مطالب الفلسطينيين في الشتات. إلا أنه بعد عام ١٩٨٢ وضياع الوجود العسكري في لبنان، وجهت منظمة التحرير الفلسطينية اهتمامها ناحية الضفة الغربية وغزة باعتبارهما عماد دائرتها الانتخابية. ومنذ الانتفاضة، وخاصة منذ حرب الخليج، زادت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تركيزها على الأراضي المحتلة باعتبارها المحدِّد لسياستها الخارجية الخاصة باستبعاد الفلسطينيين في الشتات، وخاصة هؤلاء المقيمين في معسكرات اللاجئين. ويعود ذلك – إلى حد ما – إلى الآن أنشطة حركة المقاومة الإسلامية، أو حماس، التي لا ترفض سياسات منظمة التحرير الفلسطينية القائمة على أسس علمانية فحسب، بل تمثل كذلك تحديًا معقولاً لإمكانية استمرار الوجود السياسي للمنظمة وقيادتها.

كشأن الكثير من الجهات المتخذة للقرارات، تعتمد منظمة التحرير الفلسطينية في سياستها الخارجية الحالية على ما تتلقاه من معلومات استرجاعية، تتعلق بنجاح أو فشل تكتيك أو هدف بعينه. بل إن وجود خطر أو فرصة ما يكون بمثابة آلية لقياس

اتجاه سلوك سياستها الخارجية. وترى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أية محاولة لتهميش حقها فى العمل باعتبارها الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى على أنها خطر. وفى المقابل ترى أى وضع يمكنها فيه بدء مضمون واتجاه السياسة الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية والحفاظ على دور مستقل فى العملية على أنه فرصة. وحينما تكون قيادة منظمة التحرير الفلسطينية قادرة على الاحتفاظ بزمام المبادرة، فمن الأرجح أن تتبع سياسات براجماتية تتميز بالترضية السياسية والتنازلات.

يمكن ملاحظة ملمحين عامين آخرين بشأن طبيعة السياسة الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية. أولاً: ما يظهر فى كثير من الأحيان على أنه تحول ضخم فى السياسة هو فى الواقع ذروة سلسلة من التعديلات التطورية التى حدثت على مر الزمان. على سبيل المثال، تكشف دراسة قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى أن المنظمة عدلت استخدامها للكفاح المسلح تدريجيًا كوسيلة حصرية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية.(٢) فما كانت تراه المنظمة فى عام ١٩٦٨ على أنه الوسيلة الوحيدة لتحرير فلسطين، جرى تغييره فى عام ١٩٧١ ليصبح الوسيلة الأساسية، ثم إلى أهم وسيلة فى عام ١٩٧٤، وكان الذروة فى عام ١٩٨٨ حين نبذت الكفاح المسلح بالكامل. وتكشف الدراسة نفسها كذلك أن منظمة التحرير الفلسطينية عدّلت أهدافها الإستراتيجية على مر السنين، حيث انتقلت من حرب التحرير الكامل لفلسطين فى عام ١٩٦٨ إلى قبول خطة غزة أريحا أولاً فى عام ١٩٩٣.(٣)

الملمح الثانى هو مطالبة القيادة بإصرار على الاحتفاظ بزمام المبادرة بالنسبة للسياسة الخارجية القائمة على سلطة المنظمة، لكى تعمل بصفتها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى.(٤) ومنذ عام ١٩٦٨ ترفض قيادة المنظمة قبول القيام بدور تابع أو ثانوى برفضها الدائم لأية محاولة لفرض أجندات سياسة خارجية على المنظمة من الخارج.(٥)

مناخ الفرصة

قرب انتهاء رئاسة ريجان ظهر مناخ سياسى زاخر بالفرص أتاح لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الفرصة كى تبدأ مسارًا أكثر اعتدالاً وواقعية للسياسة الخارجية. وبحلول الاجتماع الثامن عشر للمجلس الوطنى الفلسطينى (أبريل من

عام ١٩٨٧)، كانت المنظمة قد أعادت توحيد جماعاتها البيروقراطية التى كانت معارضة من قبل وأكدت التزامها بقرار مجلس الأمن ٣٨/٥٨ الذى دعا – ضمن ما دعا إليه – إلى عقد مؤتمر دولى عن الشرق الأوسط بمشاركة متكافئة لمنظمة التحرير الفلسطينية.[٦]

كسبت منظمة التحرير الفلسطينية فرصة أخرى بعد اندلاع الانتفاضة فى ديسمبر من عام ١٩٨٧ بوقت قصير. ولأن الانتفاضة ميزت الفترة التى أصبحت فيها الأمور فى أيدى الفلسطينيين لأول مرة مستقلين عن المنظمة، فقد واجهت شرعية المنظمة خطرًا سياسيًا. إلا أنه سرعان ما حولت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الانتفاضة إلى فرصة سمحت لها بإعادة تأكيد دور هذه القيادة فى توجيه مسار الأحداث فى الأراضى المحتلة.

تميزت البيئة الدولية كذلك بتحولات كبيرة. فقد صاحب انتهاء الحرب الباردة عودة الاتحاد السوفيتى إلى الشرق الأوسط باعتباره وسيطًا للسلام. وبحلول عام ١٩٨٨، اضطر دخول الاتحاد السوفيتى المنطقة من جديد، مقرونًا بالاهتمام الإعلامى الذى أعطى للانتفاضة والاستنكار العام الناتج عن ذلك تأييدًا للفلسطينيين، وزير الخارجية الأمريكية جورج شولتز إلى إحياء محادثات السلام العربية الإسرائيلية. وأدى هذا إلى مبادرة شولتز لعام ١٩٨٨ التى أولت اهتمامًا بالهدف الأمريكى القديم الخاص بالتسوية الشاملة للصراع العربى الإسرائيلى القائم على المحادثات الثنائية ويعتمد بصورة كبيرة على قرارى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨. وطبقًا لمبادرة شولتز كذلك، سوف يجرى بحث الحقوق المشروعة للفلسطينيين وليس الحقوق القومية. ولأنه لن يكون هناك دور مباشر لمنظمة التحرير الفلسطينية فى عملية السلام، فسوف تُربط المشاركة الفلسطينية ربطًا حصريًا بمشاركة الأردن.[٧]

تعارض تفضيل الولايات المتحدة للمحادثات الثنائية فى أعقاب مؤتمر دولى، يكون بمثابة بداية للمفاوضات فحسب، مع تفضيل منظمة التحرير الفلسطينية وجود منبر دولى دائم كوسيلة لتحقيق التسوية التى يجرى التفاوض عليها. ورغم تلك الاختلافات الإجرائية، لم تكن أهداف الولايات المتحدة الجوهرية غير متفقة بالكامل مع أهداف منظمة التحرير الفلسطينية. فمنذ عام ١٩٨٣ تشير قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى إلى أن المنظمة ضيقت تدريجيًا قاعدة رفضها للقرارين ٢٤٢

و٣٣٨. وإذا كان بالإمكان تحقيق الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية وواشنطن على مستوى جوهرى، فحينئذ يمكن التغلب على اختلافاتهما الإجرائية فى المستقبل.

ولأن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية كانت مهتمة بتوسيع أجندة السياسة الخارجية للمنظمة لتشمل المزيد من السلوك الأكثر اعتدالاً والأقل ثورية لتحقيق أهدافها السياسية، فهى لم تعارض تقديم التنازلات، شريطة أن تحتفظ بزمام المبادرة فى صياغة السياسة وتوجيهها. وبحلول عام ١٩٨٨ كان المعتدلون داخل المنظمة يفكرون فى إمكانية السعى علناً لتحقيق حل الدولتين للصراع الفلسطينى الإسرائيلى باعتباره هدفًا واقعيًا يمكن تحقيقه. وردت المنظمة على مبادرة شولتز بتوزيعها ورقة تعبر عن موقفها كتبها أحد مساعدى عرفات، وهو بسام أبو شريف، على وسائل الإعلام قبل القمة العربية فى الجزائر فى أوائل ١٩٨٨. واعترف أبو شريف فى هذه الورقة بقبول المنظمة للقرارين ٢٤٢ و٣٣٨. إلا أن تردد المنظمة فى ذكر ذلك "بلا شروط" يرجع إلى أن القرارين لم يعالجا "الحقوق القومية للشعب الفلسطينى، بما فى ذلك حقه الديمقراطى فى التعبير عن نفسه وحقه القومى فى تقرير المصير".(٨) ومع نشر ورقة أبى شريف، ألمحت المنظمة لواشنطن أنها قد تكون على استعداد للاعتراف بحق دولة إسرائيل فى الوجود مقابل أن يكون لها دور مباشر فى أى مؤتمر دولى للسلام.

مع تلك الإشارات لم تستخلص من واشنطن الرد الذى كانت منظمة التحرير الفلسطينية تأمل فى الحصول عليه، فإنها لم تغب عن الفصائل البيروقراطية والجمهور الفلسطينى فى الأراضى المحتلة. ورغم وضوح رفض الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لما بدا تحركًا منفردًا من جانب عرفات على حساب مؤسسات اتخاذ القرار بالمنظمة، فقد أبدى الجمهور فى الأراضى المحتلة موافقته على الهجوم الدبلوماسى الذى شنه الرئيس والدور السياسى الجديد لمنظمة التحرير الفلسطينية القائم على البراجماتية.(٩)

فى الحادى والثلاثين من يوليو عام ١٩٨٨، أعلن العاهل الأردنى الملك حسين عن تخلى الأردن عن الروابط القانونية والإدارية بالضفة الغربية، وهو ما خلق فرصة لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية على هيئة فضاء سياسى. وأتاح ذلك مساحة كبيرة لشن هجوم دبلوماسى. وما كان يحدو تفكيره هو ملاحظة أن إبعاد الأردن الفعلى عن المعادلة السياسية للضفة الغربية يعنى أن أية تسوية للوضع

الإقليمى للضفة الغربية سوف تشمل الآن دورًا فعالاً للمنظمة. واستثمارًا للفرصة التى أتاحها الأردن، بدأ عرفات حملة منفردة لضمان الدعم الدولى والإقليمى لحل الدولتين الإقليمى البراجماتى. وأشار عرفات فى حديثه أمام البرلمان الأوروبى فى الثانى عشر من سبتمبر عام ١٩٨٨ إلى استعداد منظمة التحرير الفلسطينية للتفاوض مع إسرائيل على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة كافة، أو على أساس قرارى الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨ فحسب؛ شريطة قبول إسرائيل الحق الفلسطينى فى تقرير المصير. وأعاد عرفات كذلك التأكيد على التزام المنظمة بإعلان القاهرة الصادر فى عام ١٩٨٥، الذى أدان فيه الإرهاب.[١٠]

أصبح المناخ السياسى زاخرًا بقدر أكبر من الفرص، بينما كان يجرى استكشاف القنوات الدبلوماسية السرية من خلال السويد بشأن إمكانية طرح مبادرة تشارك فيها الولايات المتحدة وإسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية يحتمل أن تؤدى إلى حوار بين إسرائيل والمنظمة. وقد نشطت الجهود السويدية المبادرة التى وضعتها المنظمة وممثلا الولايات المتحدة محمد ربيع ووليليام بى كوانت وتضمنت شروط الحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد اجتذبت تلك الأحداث وزير الخارجية شولتز فى وقت لاحق وهيأت المناخ لبدء حوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية.[١١]

وفرت نتائج انتخابات الرئاسة الأمريكية فى نوفمبر من عام ١٩٨٨ والانتخابات البرلمانية الإسرائيلية (التى جاءت بالائتلاف الذى يتزعمه الليكود دون مشاركة لحزب العمل فى رئاسة الوزراء) قوة دفع إضافية لمنظمة التحرير الفلسطينية كى تتحرك للأمام. وقد تطلب رأى عرفات العلنى بشأن هدف المنظمة الأكثر براجماتية الخاص بحل الدولتين الإقليمى والسياسة الخارجية المعتدلة الحصول على الموافقة الرسمية. وقد جرت الموافقة الرسمية فى الاجتماع التاسع عشر للمجلس الوطنى الفلسطينى (نوفمبر ١٩٨٨) الذى قبلت فيه منظمة التحرير الفلسطينية صراحة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ وقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨. إلى جانب ذلك، لم تحدد القرارات السياسية التى اتخذت فى المجلس الوطنى الفلسطينى أى دور للكفاح المسلح باعتباره وسيلة لتحقيق الأهداف السياسية الفلسطينية، كما لم تكن هناك أية إشارة إلى الميثاق الوطنى الفلسطينى الصادر فى عام ١٩٦٨. بل رفضت القرارات التى وافق عليها المجلس الوطنى

الفلسطينى "الإرهاب بكل أشكاله"، بما فى ذلك إرهـــاب الدولـــة. ومـــع أن لغـــة القرارات لم ترض شولتز، فقد أرضى عرفات الولايات المتحدة فى مؤتمر صحفى عقده بعد وقت قصير من الاجتماع التاسع عشر للمجلس الوطنى الفلسطينى أوضح فيه بعض النقاط الغامضة. كما أوضح عرفات موقفه أكثر فى كلمة ألقاهـــا أمـــام الجمعية العامة للأمم المتحدة التى اجتمعت فى جنيف فى الثالث عشر من ديـــسمبر عام ١٩٨٨، فى أعقاب رفض شولتز منح رئيس منظمة التحرير الفلسطينية تأشيرة لإلقاء كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيويورك. ولأن المنظمة كانت لا تزال فى مستهل سياستها الخارجية الجديدة، فقد استطاع عرفات أخيرًا استرضـــاء شولتز و"نبذ" الإرهاب فى مؤتمر صحفى عُقد فى الرابع عشر من ديسمبر دون أن يكون لذلك أى أثر عكسى كبير.

من الناحية النظرية، فتحت منظمة التحرير الفلسطينية الباب أمـــام فـــرص السياسة الخارجية حين حققت مطالب واشنطن الثلاثة التـــى اشـــترطتها لإجـــراء الحوار. وكانت تلك المطالب هى: الاعتراف بحق إسرائيل فى الوجـــود، وقبـــول قرارى ٢٤٢ و٣٣٨، و"نبذ" الإرهاب. وقد حققت قيادة المنظمة تلك المطالب فـــى مناخ سياسى من الفرص احتفظت فيه القيادة بالمبادرة فى اختيار سلوك سياســـتها الخارجية. وأتى استعداد المنظمة لاسترضاء واشنطن ثمـــاره حـــين أعلنـــت إدارة ريجان الخارج من الرئاسة فى ديسمبر من عام ١٩٨٨ أن الولايات المتحدة مستعدة فى ذلك الوقت لبدء "حوار جوهرى" مع منظمة التحرير الفلسطينية. وكـــان ذلـــك الإعلان يدل على تغير كبير فى السياسة الأمريكية تجاه المنظمة.(١٢)

رغم اقتصار الشروط الإجرائية للحوار الجديد على الاتـــصالات بالـــسفير الأمريكى فى تونس روبرت بيللتروه، فقد تُرك أمر تحديد جـــوهر الحـــوار لإدارة الرئيس المنتخب حديثًا بوش. وبالتالى، فهو لم يحقق الكثير من ناحيـــة المكاســـب الدبلوماسية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

تغير فى المناخ السياسى

أثناء الجولة الأولى من المحادثات بين الولايات المتحدة ومنظمـــة التحريـــر الفلسطينية التى جرت فى تونس فى السادس عشر من ديسمبر عام ١٩٨٨، طفـــت

على السطح الخلافات بشأن القضايا الإجرائية فيما يتعلــق بعمليــة الــسلام. فقــد أصرت الولايات المتحدة على المفاوضات العربية الإسرائيلية الثنائيــة المباشــرة كجزء من أية عملية سلام. إلا أن المنظمة لــم تكــن مــستعدة لتقــديم تنــازلات بخصوص هذه النقطة، لأنها كانت تفضل دائمًا عقد مؤتمر دولى يــضم مــشاركة سوفيتية كوسيلة لموازنة التأييد الأمريكى لإسرائيل. بل إن المحادثات الثنائية بــدت بلا قيمة مادامت الحكومة الإسرائيلية مصرة علــى سياســتها الخاصــة بــرفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية. وعبرت قيادة المنظمة عن تفاؤلها الحــذر بشأن وضع علاقتها القوية مع الولايات المتحدة بالرغم من الضغط الذى تمارســه الفصائل البيروقراطية على عرفات، بما فى ذلك عناصر من داخل فصيله (فــتح) للتوقف عن الممارسات التنازلية.

أعلنت إدارة الرئيس القادم بوش عن إمكانية العلاقة الناجحة بين الولايــات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية لأنها كانت تمثل أول حكومة أمريكيــة علــى اتصال بكل أطراف الصراع. إلا أن احتمال انهيار العلاقة التى قامت حــديثًا بــين الولايات والمتحدة والمنظمة كان قائمًا كذلك. وتولت حكومة بوش المسئولية بنفس الآراء والسياسات القديمة فيما يتعلق بالصراع العربى الإســرائيلى التــى ميــزت إدارات الرئاسات الأمريكية السابقة.[١٣]

بدأت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية فى مارس من عام ١٩٨٩ فى التلميح باحتمال اتجاه الحوار نحو الفشل. وعبَّر مسئولون كبار بالمنظمة عــن إحبــاطهم بشأن جوهر الحوار الذى لم يتعد كونه محاضرات عن الإرهاب.[١٤] كانت نتيجــة ذلك أن نقاط اختلاف عديدة بين الولايات المتحدة ومنظمــة التحريــر الفلــسطينية تركت بلا حل. وتركزت هذه الخلافات حول إصرار واشنطن على كبح المنظمــة لعنف الانتفاضة، وعلى وقف المنظمة لأنشطتها العسكرية جنوبى لبنــان، وعلــى الشروط الإجرائية الخاصة بإجراء محادثات الــسلام تتــضمن محادثــات ثنائيــة مباشرة. ومع أن تقييم قيادة المنظمة للحوار ظل متفائلاً إلى حد ما، فقد كان هنــاك اقتناع متزايد لدى القيادة بأن منظمة التحرير الفلسطينية قــدمت مــا يكفــى مــن التنازلات وأن "الوقت ينفد".[١٥] وأدت الضغوط من جانب جماعات منظمة التحرير الفلسطينية البيروقراطية إلى الحد من قدرة عرفات على اتخاذ خطــوات منفــردة لتلبية مطالب واشنطن.

فى اجتماع للمجلس المركزى لمنظمة التحرير الفلسطينية، منح ممثلو كل الفصائل البيروقراطية بالمنظمة عرفات تفويضًا قويًا فى الثامن من أبريل عام ١٩٨٩، حين عينوه أول رئيس لفلسطين. وبرغم هذا العرض للتأييد السياسى، فقد انتقدت فى الوقت نفسه الفصائل البيروقراطية أسلوب عرفات المنفرد للقيادة، وتصريحاته التنازلية تجاه الولايات المتحدة، واستمرار الاتصالات الإسرائيلية الفلسطينية التى تهدد بالالتفاف حول منظمة التحرير الفلسطينية.[١٦] وقلل أثر تلك الانتقادات بشكل مؤقت من قدرة عرفات على العمل بشكل مستقل.

زادت الديناميات الإقليمية من قيود عرفات، حيث بدأت البيئة السياسية فى التحول من بيئة تتوافر فيها الفرص إلى أخرى تحركها الأخطار، حين أعلن رئيس الوزراء إسحاق شامير خطته الانتخابية كجزء من المبادرة الإسرائيلية للسلام.[١٧] وكان أحد ملامح خطة شامير الدعوة إلى إجراء انتخابات فى الضفة الغربية وغزة كوسيلة يختار بها الفلسطينيون ممثليهم لإجراء المفاوضات الخاصة بفترة انتقالية من الحكم الذاتى الفلسطينى. وتسبق هذه الفترة الانتقالية إجراء مفاوضات فى المستقبل حول الحل الدائم للأراضى المحتلة الذى يستبعد إمكانية حل الدولتين. بل نصت خطة شامير صراحة على أن حكومة إسرائيل لن تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية.

بدأت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تصور أنها تفقد زمام المبادرة فى صياغة السياسة الخارجية ومسارها. وقد ثبتت صحة تلك التصورات حين قدم الرئيس المصرى حسنى مبارك رؤيته الخاصة بكيفية إجراء الانتخابات. وحين رفض مجلس الوزراء الإسرائيلى نقاط مبارك العشر، قدم وزير الخارجية الأمريكى بيكر "إطار النقاط الخمس" الخاص به كخطوة أولية لدعم خطة شامير.[١٨] ولم تذكر أى من نقاط مبارك العشر ونقاط بيكر الخمس شيئًا عن منظمة التحرير الفلسطينية.

بحلول عام ١٩٩٠ اضطرت منظمة التحرير الفلسطينية لإدارة سياستها الخارجية فى بيئة تهدد بحصر المنظمة داخل دور ثانوى فى عملية السلام. وكانت واشنطن قد همشت المنظمة بالفعل فيما يتعلق بتمثيل الفلسطينيين فى عملية السلام بإصرارها على منح مصر الحق فى تسمية الوفد الفلسطينى الذى يتفاوض مع الإسرائيليين. ومع أن الولايات المتحدة عرضت حق منظمة التحرير الفلسطينية فى

التصرف باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى للخطر، فقد سعت قيادة المنظمة إلى الاحتفاظ بهذا الحق عن طريق تقديم حل شامل. إذ قبلت المنظمة تحديد حقها المشروع فى التصرف باعتبارها المتحدث الوحيد باسم الفلسطينيين شريطة أن يُسمح لها بتسمية ممثليها.

بينما كانت الولايات المتحدة تدفع منظمة التحرير الفلسطينية بفاعلية إلى القيام بدور ثانوى، كانت قيادتها تواجه الضغوط الداخلية المتزايدة. وبالإضافة إلى الضغط الموجه إلى عرفات من الفصائل البيروقراطية العديدة كى يلجأ إلى أسلوب أكثر تشددًا، بدأ الفلسطينيون فى الأراضى المحتلة بالإعراب عن إحباطهم المتزايد بشأن سياسة المنظمة الاسترضائية تجاه واشنطن. ولم يعد بإمكان قيادة المنظمة تجاهل إحباط جمهورها المتزايد فى الضفة الغربية وغزة. كما أخذت الديناميات الإقليمية تجبر المنظمة على الاستجابة للإشارات والمطالب التى تتلقاها من الأراضى المحتلة على حساب الاتصالات الرسمية مع الغرب.

الانحياز للعراق

أخذ الإحباط فى الأراضى المحتلة فى التصاعد خلال فترة الانتفاضة. فلم تكن الانتفاضة التى دخلت عامها الثالث قد نجحت فى إنهاء الاحتلال الإسرائيلى. كما بدأ الفلسطينيون فى التعبير عن سخطهم لعدم تحقيق تقدم فى الحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية. وتزايدت خيبة أمل سكان الأراضى المحتلة، لأن سياسة المنظمة التى تتسم بالتحقيق المستمر لمطالب الولايات المتحدة لم تكن قد حققت أية نتائج ملموسة. إذ كان الفلسطينيون فى الضفة الغربية وغزة بحاجة إلى قدر من الراحة. وتحققت تلك الراحة بشكل مؤقت بعودة العراق إلى المعادلة السياسية الإقليمية.

تَكَوَّنَ إحساس متجدد بالتفاؤل بين الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة أثناء زيارة صدام حسين للأردن فى فبراير من عام ١٩٩٠ للاحتفال بالذكرى الأولى لإنشاء مجلس التعاون العربى، وهو اتحاد اقتصادى ضم العراق والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. ففى كلمة نقلها التلفزيون والإذاعة الأردنيان إلى أنحاء الأراضى المحتلة، أدان صدام حسين الغرب بشدة لدعمه المستمر لإسرائيل ودعا

العرب كافة إلى الوحدة للكفاح ضد الولايات المتحدة. وكرد فعل لكلمة صدام، بدأ سكان الضفة الغربية وغزة تعليق آمالهم على العراق باعتباره قوة جديدة في المنطقة يمكنها تحريرهم من نير الاحتلال الإسرائيلي.

دفعت الديناميات السياسية داخل الأراضي المحتلة وخارجها عرفات إلى اتخاذ موقف متشدد لا رجعة فيه ضد الغرب. وفي داخل الأراضي المحتلة، أدى النشاط الاستيطاني الإسرائيلي المتزايد إلى جانب القلق الفلسطيني بشأن سياسات حكومة الليكود (التي ثبت أنها أكثر تشددًا من ائتلاف الليكود والعمل السابق عليها)، مقرونًا بتدفق اليهود السوفييت، إلى إثارة السخط واليأس. وفي غزة، زادت الضغوط الاقتصادية الشديدة، إلى جانب خطر الإبعاد حين فاز حزب موليديت اليميني المتطرف بمقاعد في الحكومة الإسرائيلية الجديدة، من اليأس الفلسطيني.(١٩) وكان على منظمة التحرير الفلسطينية أن تأخذ في اعتبارها كذلك أنشطة حماس المتزايدة في كل من غزة والضفة الغربية.

في أعقاب الغارة الفاشلة التي شنها أعضاء جبهة التحرير الفلسطينية في الثلاثين من مايو عام ١٩٩٠ على أحد الشواطئ الإسرائيلية، ضغطت واشنطن على عرفات كي يدين قائد الهجوم أبا العباس. ومع اعتقاد متزايد بأن العنف المتجدد، أو العودة إلى الكفاح المسلح، قد يكون هو الحل الوحيد للمعضلة الفلسطينية، ووجهت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بالقرار التالي: إما الرضوخ للضغوط الأمريكية لمعاقبة أبي العباس كشرط لاستمرار الحوار من جانب واحد، أو مراعاة السخط في الأراضي المحتلة بشأن سلوك المنظمة الاسترضائي تجاه الغرب. وفي يونيو من عام ١٩٩٠، حين رفض عرفات معاقبة أبي العباس، علقت الولايات المتحدة حوارها الذي دام ثمانية عشر شهرًا مع منظمة التحرير الفلسطينية.

في أعقاب الغزو العراقي للكويت في أغسطس من عام ١٩٩٠، اندلعت المظاهرات تأييدًا لصدام حسين في الأراضي المحتلة. وكانت إحدى الآليات المحركة وراء التأييد العلني لصدام هي "ربط القضايا"، حيث كان الانسحاب العراقي من الكويت مشروطًا بالانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية وغزة. وكانت حماس قد نشطت نشاطًا كبيرًا في ذلك الوقت، حيث كانت توزع منشورات في الأراضي المحتلة تدعو كل الفلسطينيين إلى نقل كفاحهم إلى التراب الإسرائيلي

وإلى مهاجمة بغداد لتل أبيب إذا هاجم الغرب العراق.[٢٠] ومع أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت تحاول النأى بنفسها عن الانحياز للعراق، فلم يكن بإمكانها تجاهل الدعم الشعبى، الذى عبَّر عنه الفلسطينيون لصدام، دون المخاطرة بمشروعيتها فى أعين جمهورها الأساسى. وبالإضافة إلى المظاهرات المؤيدة للعراق، أعلن الفلسطينيون الإضراب احتجاجًا على الوجود العسكرى الأمريكى فى الخليج ردًا على الحدث الذى نقل نفسه من نزاع إقليمى إلى صراع دولى.[٢١]

على المستوى الدولى، أسهمت أعمال القتل التى قامت بها "ريشون لو زيون" فى غزة فى مايو من عام ١٩٩٠ وعجز منظمة التحرير الفلسطينية عن الضغط على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لإدانة جرائم القتل فى الحرم الشريف فى أكتوبر من نفس العام بشكل أكثر شدة، فى تزايد انحياز المنظمة إلى العراق. ولم يكن أمام قيادة المنظمة خيار آخر سوى قبول الموقف الذى تفرضه عليها الأحداث الإقليمية وجمهورها فى الأراضى المحتلة وانحيازها إلى المعسكر العراقى أثناء حرب الخليج. وقد دفعت المنظمة ثمنًا باهظًا لقاء قرارها عدم الوقوف مع التحالف الذى تقوده الولايات المتحدة ضد صدام حسين. إذ ترك أثر هذا القرار المنظمة معزولة سياسيًا وماليًا فى بيئة ما بعد الحرب التى كانت تعد بنظام عالمى جديد فى الشرق الأوسط.

بيئة ما بعد الحرب

فى أعقاب حرب الخليج، أعلن بوش أن الولايات المتحدة مستعدة لمتابعة التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى. إلا أن منظمة التحرير الفلسطينية وجدت نفسها بلا دور مباشر فى مؤتمر السلام المقترح الذى طرحته الولايات المتحدة. وقد قوبلت ما بدت أنها محاولة أمريكية عربية إسرائيلية مشتركة للالتفاف حول المنظمة (وعرفات على وجه التحديد) بقدر من المقاومة من جانب الفلسطينيين. وظلت الورقة الرئيسية لدى المنظمة هى ما تتلقاه من جمهورها فى الأراضى المحتلة من مشروعية ودعم.

عرضت فرصة متجددة - ولكنها محدودة - نفسها، حين أعلنت الولايات المتحدة أنه سيُسمح لوفد فلسطينى بحضور مؤتمر السلام الذى ترعاه الولايات

المتحدة والاتحاد السوفيتي، والمقرر عقده فى مدريد. وكان السؤال الوحيد المتبقى هو الدور الذى ستقوم به منظمة التحرير الفلسطينية فى العملية. ومن خلال الوفد الفلسطينى، قدمت المنظمة لوزير الخارجية الأمريكى بيكر قائمة من الأسئلة حين التقى بممثلى فلسطين فيصل الحسينى وحنان عشراوى وزكريا الأغا فى القدس فى الحادى والعشرين من يوليو عام ١٩٩١. ومن بين النقاط التى رغبت المنظمة فى استيضاحها دورها المحدد الذى سيسمح لها بالقيام به فى مؤتمر السلام المقبل.(٢٢)

مع أنه لم يكن يبدو أن هناك دورًا محتملاً لمنظمة التحرير الفلسطينية، فقد كانت قيادتها على استعداد للعمل من وراء الكواليس، شريطة أن تقدم لها واشنطن تأكيدات بقيام مؤتمر السلام على أساس القرار ٢٤٢. إلا أن المنظمة كانت لا تزال تصر على حقها فى تعيين أعضاء الوفد الفلسطينى فى المؤتمر. وانعقد الاجتماع العشرون للمجلس الوطنى الفلسطينى بالجزائر فى سبتمبر من عام ١٩٩١ ووافق رسميًا على المشاركة الفلسطينية فى مؤتمر مدريد. وكان استعداد المنظمة للقيام بدور محدود فى عملية السلام ناجمًا إلى حد ما عن ضعف موقفها فى أعقاب حرب الخليج. وكان يحدو تفكير المنظمة الاعتقاد بأن المشاركة، حتى وإن لم تكن مباشرة، يمكن أن تساعد فى كسر العزلة الدبلوماسية التى تعيشها. يضاف إلى ذلك أن انهيار الاتحاد السوفيتى فى أغسطس من عام ١٩٩١ تُرجم على أنه ضياع لقوة موازنة للهيمنة الأمريكية لها قيمتها. والخلاصة هى أن المنظمة تُركت بلا أية بدائل فعالة. وفى الثالث عشر من أكتوبر عام ١٩٩١، وافقت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية على تكوين وفد فلسطينى أردنى مشترك.

فى الثامن عشر من أكتوبر عام ١٩٩١، أرسلت الولايات المتحدة دعوة رسمية إلى الوفد الفلسطينى القادم من الأراضى المحتلة لحضور مؤتمر مدريد. وكانت الدعوة تتضمن ثلاثة مطالب خاصة بالمشاركة الفلسطينية، وهى عدم وجود مسئولين من منظمة التحرير الفلسطينية، وعدم وجود فلسطينيين من خارج الأراضى المحتلة، وعدم وجود فلسطينيين من القدس.(٢٣)

وفى غياب دور رسمى لمنظمة التحرير الفلسطينية، وافق عرفات على حضور الفريق المفاوض الفلسطينى. وقد ارتكزت التصورات بين المفاوضين الفلسطينيين فى بداية المؤتمر على الاعتقاد بأن الولايات المتحدة التزمت أخيرًا بالعمل من أجل التوصل إلى حل عادل للصراع الإسرائيلى الفلسطينى. وكان هذا

الاتجاه فى التفكير يقوم على الاقتناع بأن انتهاء الحرب الباردة قد قلل من أهمية إسرائيل الإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة. إلا أنه مع انتهاء الجولة الأولى من المفاوضات الثنائية كان تفاؤل المفاوضين الفلسطينيين قد تلاشى. وفى مؤتمر صحفى عقد بالقدس فى ديسمبر من عام ١٩٩١، انتهى أعضاء الوفد إلى أن استمرار نجاح عملية السلام يتطلب المشاركة الفعالة للولايات المتحدة. وكانوا يرون أن هناك حاجة إلى دور أمريكى أشد قوة، خاصة وقد أبدت إسرائيل عدم التزام بعملية السلام كما يدل على ذلك رفض الدولة اليهودية التفاوض بشكل منفصل مع الوفد الفلسطينى.

رغم غياب الدور الأمريكى القوى وعدم وجود أية مكاسب ملموسة، فقد استمرت منظمة التحرير الفلسطينية فى إقرار المشاركة الفلسطينية فى الجولات التالية من المؤتمر. ولو عدنا بالنظر إلى الوراء لوجدنا أن مقاربة المنظمة لهذه العملية حتى توقيع إعلان المبادئ يمكن تقسيمها إلى مرحلتين مميزتين، هما مرحلة شامير ومرحلة رابين.

مرحلة شامير

أسفرت مرحلة شامير عن القليل من نجاح سياسة منظمة التحرير الفلسطينية، حيث كانت بمثابة أول مرة يجلس فيها الفلسطينيون بشكل رسمى على طاولة المفاوضات مع أطراف الصراع الأخرى. ورغم نجاح العلاقات العامة ذلك، فقد وضعت شروط المشاركة الفلسطينية المفاوضين فى وضع غير مواتٍ لا عدل فيه مقابل الفرق المفاوضة الأخرى. وبخصوص هذا الوضع غير المواتى، لم يكن لدى المنظمة أى اختيار آخر سوى قبول وفد مقيد بدلاً من الدور الواضح، لأن إسرائيل هى التى وضعت الشروط فى واقع الأمر.[٢٤]

وكذلك سرعان ما ترك التفاؤل المبدئى لدى الفريق الفلسطينى المفاوض فى مستهل المؤتمر مكانه للإحباط والدعم الشعبى المتدنى، خاصة بين سكان الأراضى المحتلة. وقد أعرب المفاوضون الفلسطينيون فى تقييمهم للجولة الأولى عن اعتقادهم بأن الولايات المتحدة لم تكن تمارس أى دور حيادى. بل إن المحادثات لم تسفر عن قوة الدفع التى كان بيكر يعتقد أنها سوف توجدها بمجرد جمع الأطراف

على طاولة المفاوضات.[٢٥] (إلا أنه لابد من ملاحظة أن الولايات المتحدة لم تعتزم قط فرض حل على أطراف الصراع. بل إن واشنطن كانت تنظر إلى دورها في العملية على أنه "محفز" يجمع الأطراف مع بعضها فحسب عن طريق تسوية الخلافات الإجرائية وليس التركيز على الشئون الجوهرية).[٢٦]

مع تقدم جولات السلام، كانت معارضة استمرار المشاركة الفلسطينية تأتى من حماس وجبهة الإنقاذ الوطنى الفلسطينى التى تتخذ من سوريا مقرًا لها، وكانت تضم العديد من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية البيروقراطية. وكان هناك كذلك سخط على سياسة إسرائيل الخاصة باستمرار النشاط الاستيطانى، وانتهاكات حقوق الإنسان، والأزمة الاقتصادية المتزايدة. واستعادت الولايات المتحدة قدرًا من المصداقية بين الفلسطينيين حين ربط بوش قضية طلب إسرائيل ضمانات قروض قيمتها ١٠ مليارات دولار بوقف بناء المزيد من المستوطنات. إلا أن هذه الفرصة الضئيلة سرعان ما تلاشت، حيث ظل واقع المحادثات هو أن الفلسطينيين مازالوا بلا أية مكاسب ملموسة.

استوجب رفض الاقتراح الفلسطينى الخاص بالحكم الذاتى وتغيير وضع الضفة الغربية وغزة – من أراض محتلة إلى أراض متنازع عليها – إحداث تغيير فى إستراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية. وتركز جزء من ذلك حول المناقشات المتعلقة باحتمال إقامة كونفدرالية مع الأردن، مما أثار جدلاً داخليًا هدد بإحداث انقسام بين أفراد الفريق المفاوض. وكان جوهر هذا الجدل هو قضية ما إذا كانت إقامة الدولة الفلسطينية قبل الكونفدرالية أم بعدها. وفى مسعى لتهدئة الخلافات، أعلن المستشار السياسى لعرفات نبيل شعث أن خطط الكونفدرالية تفترض بشكل آلى وجود دولة فلسطينية مستقلة بما يتماشى مع القرارات التى تبناها اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى التاسع عشر (١٩٨٨).[٢٧]

فى مايو من عام ١٩٩٢، أقر المجلس المركزى لمنظمة التحرير الفلسطينية استمرار مشاركة المنظمة فى عملية السلام رغم وابل من الانتقادات من الفصائل البيروقراطية.[٢٨] وكان الأعلى صوتًا هم ممثلو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وفصيل نايف حواتمة فى الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين الذى اتهم منظمة التحرير الفلسطينية بأن إستراتيجية التفاوض الخاصة بها فى ذلك الوقت لم تتجاهل قضية لاجئى ١٩٤٨ فحسب، بل لم توسع كذلك شروط مشاركة منظمة التحرير

الفلسطينية لتشمل فلسطينيين من القدس الشرقية فى الجولات متعددة الأطراف. بل اتهمت الجماعات البيروقراطية قيادة المنظمة بالفشل فى وقف أنشطة إسرائيل الاستيطانية.[٢٩]

مرحلة رابين

كان رد فعل منظمة التحرير الفلسطينية تجاه تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة فى يوليو من عام ١٩٩٢ برئاسة إسحاق رابين مزيجًا من الارتياح والحذر. فقد وفر فوز حزب العمل فى الانتخابات قدرًا من تخفيف سياسات نظام الليكود المتشددة. إلا أن الكثيرين من الفلسطينيين كانوا يرون أن ذكرى سياسة "القبضة الحديدية" الخاصة برابين عند بداية الانتفاضة تثير الحذر. بل إن أى تفاؤل ربما كان لدى الفلسطينيين فى بداية هذه المرحلة ذاب فى أعقاب الكلمة التى ألقاها رابين فى الكنيست الإسرائيلى فى الثالث عشر من يوليو، بمناسبة توليه السلطة، وحدد فيه الخطوط العامة لسياسة حزب العمل الأساسية.[٣٠] وتضمنت تلك السياسة عرض الحكم الذاتى الفلسطينى طبقًا لاتفاقيات كامب ديفيد دون إمكانية قيام الدولة. كما أكد رابين كذلك على وضع القدس غير القابل للتفاوض. كما ألمح رئيس الوزراء إلى الفرق بين الأمن والتسويات السياسية حين أشار إلى أن إسرائيل سوف تستمر فى نشاطها الاستيطانى فى المناطق الواقعة "على طول خطوط المواجهة لما لها من أهمية أمنية".

مع تقدم محادثات السلام، كان عرفات يتعرض لمزيد من الضغط من جانب الأعضاء البيروقراطيين فى جبهة الإنقاذ الوطنى الفلسطينى، ومنهم حماس، كى ينسحب من عملية السلام بالكامل. وازداد الضغط على زعيم منظمة التحرير الفلسطينية حين أعلنت الولايات المتحدة فى نوفمبر من عام ١٩٩٢ الموافقة على ضمانات القروض البالغة قيمتها ١٠ مليارات دولار لإسرائيل. وأتاح إبعاد إسرائيل ٤١٧ ممن زعمت أنهم مؤيدون لحماس فى ديسمبر من عام ١٩٩٢ الفرصة للمنظمة كى تنسحب مؤقتًا من عملية السلام فى مواجهة الضغوط البيروقراطية المتصاعدة. ورغم قصر فترة الوحدة الداخلية التى أطلق الإبعاد شرارتها، لم تتمكن المنظمة من أن تكون لها السيادة وترفض التفاهم حتى العودة الكاملة للمبعدين

كشرط لعودتها إلى المحادثات. فبخلاف المعارضة التى عبرت عنها الجماعات البيروقراطية، هدد أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية فى الفريق المفاوض، ومنهم حيدر عبد الشافى، بالاستقالة ما لم يرفض عرفات عرض رابين المبدئى بإعادة ١٠٠ مبعد.

وكان تغيير إدارة الرئاسة الأمريكية (حيث استعاد الديمقراطيون البيت الأبيض فى يناير من عام ١٩٩٢ بانتخاب بيل كلينتون) يشير إلى إمكانية العودة إلى مناخ الفرص المتاحة لمنظمة التحرير الفلسطينية. فقد كان اهتمام كلينتون الواضح باستدامة عملية السلام، إلى جانب تعهده بإلزام الولايات المتحدة بالعمل باعتبارها "شريكًا كاملاً"، ينبئ بوجود فرصة للمنظمة كى تستعيد زمام المبادرة على مائدة التفاوض. إلا أن تعيينات كلينتون الأساسية، وكذلك رفضه الضغط على إسرائيل كى تلتزم بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٧٩٩ (الذى أدان إبعاد ٤١٧ من الناشطين الإسلاميين ودعا إلى عودتهم الفورية)، قضت على مصداقية الولايات المتحدة كى تعمل باعتبارها "شريكاً عادلاً" فى عملية السلام.

لأن التاريخ يمنح المرء فرصة ثمينة للنظر إلى الماضى، يمكننا الآن فهم إصرار عرفات على استمرار المشاركة الفلسطينية خلال تلك الجولات من عملية السلام رغم الضغوط المتزايدة كى ينسحب منها. فعلى المستوى الداخلى لمنظمة التحرير الفلسطينية، عرّضت قضية المبعدين، واللامبالاة المتزايدة فى الأراضى المحتلة، وضياع فرص العمل، والأزمة الاقتصادية الحادة الناجمة عن إغلاق إسرائيل للضفة الغربية وغزة، وزيادة انتهاكات حقوق الإنسان، والمكاسب التى حققتها حماس، استمرار قيادة عرفات لخطر شديد. وعلى المستوى الخارجى، منعت المعارضة البيروقراطية لأسلوب قيادة عرفات المنفرد، وعدم وفاء الأنظمة العربية بالتزاماتها المالية، وكذلك التقارب الإسرائيلى السورى المحتمل، المنظمة من استعادة زمام المبادرة بشأن السياسة الخارجية. وفى ضوء تلك الضغوط، انتهز عرفات الفرصة التى أتاحتها حديثًا قناة أوسلو.

تجاهل عرفات واشنطن أثناء مرحلة رابين واختار قنوات الدبلوماسية السرية وليس العلنية. وما العوامل التى عجّلت بالتفاف عرفات من خلال أوسلو بالغة التعقيد. إلا أنها تؤكد نظرة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الأراضى المحتلة على أنها الآلية الأساسية التى تحدو صياغة السياسة الخارجية، إلى جانب تصميم

عرفات الثابت على الاحتفاظ بزمام المبادرة بشأن نتيجة سياسة منظمة التحرير الفلسطينية رغم المعارضة المتزايدة لقيادته.

من قنوات الدبلوماسية العلنية إلى قنواتها السرية

بينما كان المفاوضون الفلسطينيون يحرصون على الظهور الدبلوماسى العلنى فى واشنطن، شرع عرفات فى الوقت نفسه فى مقامرة دبلوماسية بإعطاء الضوء الأخضر لأحد كبار مساعديه، وهو أبو العلاء، باتباع أسلوب القنوات الخلفية من خلال أوسلو بحثًا عن اتفاقية منفصلة مع الإسرائيليين.[٣١]

جاء نجاح سياسة منظمة التحرير الفلسطينية فى أوسلو نتيجة للفرص التى وفرتها الطبيعة المغلقة للدبلوماسية. وقد أزالت الفرص التى أتاحتها قناة أوسلو إلى حد كبير القيود التى وُضعت على استطاعة عرفات العمل فى الساحة الدبلوماسية العلنية. بل سمحت له طبيعة الدبلوماسية السرية بوضع المنظمة على الطرف المبادر بالسياسة الخارجية وليس المتلقى لها. وفى هذا النمط من البيئة، كانت منظمة التحرير الفلسطينية أكثر استعدادًا للتنازل والاسترضاء، الأمر الذى تدل عليه الشروط التى كان لابد أن يوافق عليها عرفات قبل موافقة إسرائيل النهائية على إعلان المبادئ.

يؤكد منتقدو عرفات أنه تجاهل فى تفاوضه حقوق الفلسطينيين فى الشتات، وخاصة حق لاجئى ١٩٤٨ فى العودة، استجابة لطلب الأراضى المحتلة. كما أن موافقة عرفات على تأجيل مناقشة وضع القدس وعجزه عن حل قضية المستوطنات زاد من المعارضة لقيادته. وأشارت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بقوة إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة عرفات لا تمثل إلا بعض الفلسطينيين وليس كل الفلسطينيين. إلا أنه منذ اندلاع الانتفاضة وظهور حماس باعتبارها خطرًا حقيقيًا، لم يعد من الصعب فهم انشغال عرفات المنعزل بالضفة الغربية وغزة بشكل يمثل ضررًا على جمهور المنظمة فى الشتات.

ساعد إعلان المبادئ على تأجيل الوضع فى الأراضى المحتلة لبعض الوقت، إلا أن قيادة عرفات ظلت معرضة للخطر بسبب عدم حدوث تقدم فى تنفيذ مراحل الاتفاق ورفع مستوى المعيشة بالنسبة للجماعة الفلسطينية الإسلاموية فى الأراضى المحتلة، وخاصة فى قطاع غزة. وكانت الجماعة الإسلاموية، حماس، تثير المعارضة ضد مقاربة عرفات وتقودها. وقد زاد التحدى لرئاسته فى أعقاب التنازلات الإضافية التى قدمها لإسرائيل بالقاهرة فى الرابع عشر من فبراير عام ١٩٩٤ كوسيلة لتيسير تنفيذ خطة غزة أريحا أولاً. وكان مأزق عرفات الأكبر هو ضرورة إعادة بناء الوحدة الداخلية كى يخلق اتفاقًا على مقاربته لحل الصراع الإسرائيلى الفلسطينى. وبعد مذبحة الخليل فى الرابع والعشرين من فبراير عام ١٩٩٤، اتبع عرفات أسلوبًا أكثر تشددًا بإصراره على معالجة مسألة المستوطنات الإسرائيلية كشرط للعودة إلى طاولة التفاوض. ومع أن عرفات كان لا يزال يحتفظ بزمام المبادرة فى تلك اللحظة، فلم يكن يعمل فى مناخ يتيح له فرصًا سياسية. بل كانت البيئة السياسية لا تزال تحركها الأخطار.

مع أنه يبدو أن هناك قدرًا من الاتفاق بين جماعات المنظمة البيروقراطية وجماهيرها على مقاربة المنظمة الحالية، فإن قدرة عرفات على الاحتفاظ بزمام المبادرة يعتمد إلى حد ما على استمرار التقدم. إلا أنه رغم التقدم المستمر فى المفاوضات مع إسرائيل لتنفيذ إعلان المبادئ، كاتفاق الحكم الذاتى فى الثامن والعشرين من سبتمبر عام ١٩٩٥ (الذى نص على انسحاب القوات الإسرائيلية من الضفة الغربية، ويعطى بالتالى المنطقة الحق فى الحكم الذاتى تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ويدعو كذلك إلى إجراء انتخابات فلسطينية فى يناير من عام ١٩٩٦)، فإن الديناميات الحالية تشير إلى أنه ما لم يكن عرفات قادرًا على توفير قدر من الارتياح السياسى والاقتصادى لجماهير المنظمة فى الضفة الغربية وغزة، فسيظل هناك احتمال للعودة إلى الأدوار المتشددة التى خدمت المنظمة خدمة جيدة فى مراحل تطورها الأولى؛ وهى مقاربة تخلت عنها قيادة المنظمة الأكثر اعتدالاً.

مع اقتراب عملية السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية من نهاية عامها الخامس، هناك ما يغرى على تفسير وصول المحادثات حاليًا إلى طريق مسدود، بتلاوة تلك الشكاوى المتكررة التى باتت مألوفة إلى حد كبير الخاصة

بالاعتداءات الإسرائيلية والمطالب الإسرائيلية الملحة التي تؤكد قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية أنها مسئولة على مراوحة العملية مكانها. بل إنها تدعو كذلك إلى إلقاء اللوم على عدم استعداد الولايات المتحدة لممارسة المزيد من النفوذ على حكومة الائتلاف الذى يقوده الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو لتنفيذ المرحلة الثانية من إعادة نشر القوات فى الضفة الغربية بالانسحاب على الأقل من ١٣ بالمائة من المساحة؛ وهو رقم وسط اقترحته الولايات المتحدة. إلا أنه بالرغم من عوامل مثل توسع الاستيطان الإسرائيلى فى منطقة حرحوما فى القدس الشرقية، وتزايد هدم المنازل، ونزع ملكية أراضى الفلسطينيين إلى جانب ما تبدو سياسة خارجية غير مؤثرة لإدارة كلينتون فى المنطقة، فلابد لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية من تعديل مقاربتها للسلام وليس انتظار نظرائها كى يصوغوا التغيير. ذلك أنه لابد لقيادة المنظمة والسلطة من إعادة تقييم سلوك سياستها الخارجية الذى لم يعد مطابقًا لمقتضى الحال ويقوم بالدرجة الأولى على البراجماتية. ومع أن هذا السلوك خدم المنظمة خدمة جليلة فى الثمانينيات وربما حتى بداية التسعينيات، فلم تعد البراجماتية قادرة على تحقيق قدر أكبر من الدعم السياسى الفلسطينى فى أى من واشنطن العاصمة أو تل أبيب. بل إنه باغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلى رابين فى نوفمبر من عام ١٩٩٥ وخسارة القائم بعمل رئيس الوزراء من حزب العمل شيمون بيريس الانتخابات بفارق ضئيل لمصلحة حكومة يقودها حزب الليكود بزعامة رئيس الوزراء نتنياهو فى عام ١٩٩٦، خسر عرفات فى المقام الأول شريكين مفاوضين كانا ملتزمين بالسلام ومتقبلين لهذا النمط من المقاربة السياسية. كما أنه فى ظل البيئة السياسية المحلية الفلسطينية المعقدة التى تشكل كذلك عملية السلام، ليس مستغربًا إلى حد كبير أن سياسة عرفات الخارجية البراجماتية قد استمرت حتى تلك اللحظة فى غياب المناخ السياسى الذى تتوفر فيه الفرص ويمكن فيه لعرفات أداء دور يقوم على المبادرة ويحقق الأهداف السياسية والاقتصادية الفلسطينية. بل ما يبدو هو أن عرفات أخذ سياسته البراجماتية وألقى بها على عتبة إدارة كلينتون، فيما يبدو أنه أمل وهمى فى أن تحل الولايات المتحدة المشكلة. إلا أن هذا النمط من سلوك السياسة الخارجية ليس براجماتيًا ولا قادرًا على تعزيز البيئة السياسية التى تكثر فيها الفرص بالنسبة لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. بل إن هذه المقاربة تنم عن الخضوع والاسترضاء لأنها تضع قيادة المنظمة فى الطرف المتلقى من عملية السياسة

الخارجية وليس الجانب المبادر بها. وإذا كان الماضى مقدمة لما يليه، فإن هذا النمط من السلوك يذكرنا بمقاربة السياسة الخارجية التى أجبرت المنظمة على تبنيها فى أعقاب حرب الخليج فى عام ١٩٩١ وما تلاها من جولات لمحادثات مدريد. وفى النهاية حدا عدم إحراز تقدم أثناء تلك المحادثات بعرفات إلى السعى وراء ساحات الدبلوماسية السرية وليس العلنية التى بدأ فيها الاسترضاء والتنازل كى يصل إلى اتفاق مع إسرائيل، وهو ما أسفر عن إعلان المبادئ.

إلا أن البيئة الحالية التى يحاول فيها عرفات قيادة الشعب الفلسطينى فى اتجاه إقامة الدولة ليست هى المجال السياسى ذاته الذى كان قائمًا قبل عام ١٩٩١؛ إنه الآن وضع حرب الخليج. ومن ناحية، ليست القيادة الإسرائيلية الحالية مستجيبة أو قادرة من الناحية السياسية على السعى للتوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين واسترضائهم. إذ يبدو أن صورة عملية السلام الخاصة بنتنياهو تقوم على إستراتيجية تأجيل المزيد من إعادة نشر القوات الإسرائيلية فى الضفة الغربية لأطول فترة ممكنة. وإلى جانب عرض أرقام للانسحاب على عرفات لا تترك للرئيس الفلسطينى مساحة كبيرة للتنازل، فقد كان أحدث تكتيك لنتنياهو هو إجراء استفتاء فى إسرائيل على موضوع الانسحاب.

العامل الآخر الذى تغير منذ حرب الخليج هو طبيعة السياسة المحلية الفلسطينية. فلم يعد ميل عرفات إلى اتخاذ القرارات بشكل منفرد فى الساحات الدبلوماسية السرية متوافقًا مع انفتاح خاص بالنظام الديمقراطى ظهر ظهورًا رسميًا فى الأراضى المحتلة، على الأقل فيما يتعلق بالانتخابات. ففى يناير من عام ١٩٩٦ اختار الناخبون عرفات لتولى منصب رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية إلى جانب تفويضه مواصلة عملية السلام مع إسرائيل من خلال الدبلوماسية. ورغم بقاء الرأى العام فى الضفة الغربية وغزة مؤيدًا لاستمرار المفاوضات مع إسرائيل بشأن استخدام المزيد من الأشكال غير التقليدية للمشاركة، فهناك كذلك تدهور مقابل فى الوضع الاقتصادى بين الفلسطينيين يمكن أن ينقض هذا الاتجاه.(٣٢)

يبدو أن عرفات يسير على خط رفيع بين البراجماتية والاسترضاء، وذلك للحفاظ على الوضع القائم الخاص بالسعى لإحلال السلام. والتمييز بين الاثنين مسألة تصور. وبينما أقرت الولايات المتحدة على حذر قرار اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى الحادى والعشرين (أبريل ١٩٩٦) الخاص بتعديل بنود الميثاق

الوطنى الفلسطينى التى تشكك فى مشروعية إسرائيل كدولة، يقول منتقدو القرار إنه عمل أجوف من الاسترضاء لم يتلق الفلسطينيون شيئًا فى مقابله. وفى مأزق عملية السلام الحالى، هناك أهمية كبيرة للتصورات إلى جانب الواقع الاقتصادى والسياسى بين جماهير منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية والجماعات المعارضة. وما يهم بشكل خاص هو تلك التيارات التحتية الديمقراطية بين الجماهير التى تزداد معارضة، ويمكن أن ترجح كفة اقتراع المساءلة السياسية لمصلحة قادتها "المنتخبين" فى حال فشل استرضاء عرفات البراجماتى فى تحقيق نتائج ملموسة. ويبدو أن أعضاء المجلس التشريعى الفلسطينى يفهمون ديناميات الديمقراطية النيابية أكثر من عرفات. ووسط الادعاءات الخاصة بالفساد وعدم حدوث تقدم فى عملية السلام، هدد أعضاء المجلس الوطنى الفلسطينى بالدعوة للتصويت على سحب الثقة من إدارة عرفات. إلا أن المجلس قرر تأجيل هذا الإجراء بضعة أسابيع، انتظارًا لعرض عرفات الطوعى بإجراء تغيير فى مجلس وزراء الحكم الذاتى الذى يرأسه.

تظل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، من بين جماعات منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية المعارضة، ثابتة على عدم استعدادها للموافقة على حكومة خلقتها أوسلو، وهى تدعو إلى جانب الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى صياغة إستراتيجية جديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية لا يبدو أنها تتضمن تقديم التنازلات. ولكن يظل الخطر الأقوى الذى يواجهه قيادة عرفات وعملية السلام بصورة عامة هو التفجيرات الانتحارية وغيرها من الأنشطة المتشددة المعادية لإسرائيل التى ينفذها الجهاد الإسلامى وحماس (والتفجيرات التى نفذتها حماس فى إسرائيل فى أوائل عام ١٩٩٦ دليل على هذه الحقيقة).

فى العام السابق لهزيمة نتنياهو فى انتخابات مايو ١٩٩٩، ظلت عملية السلام مرة أخرى فى حالة من التوقف الفعلى التام. وقد أطلق عرفات تعويذته المألوفة التى تتكون من مناشدة الحكومة الإسرائيلية تنفيذ المبادرة السابقة التى رعتها الولايات المتحدة والخاصة بالانسحاب من ١٣ بالمائة من الضفة الغربية بينما يرجو فى الوقت نفسه من إدارة كلينتون إحياء المحادثات المتوقفة. ورد كلينتون بأسلوب واشنطن النمطى بإرسال دنيس روس Dennis Ross المبعوث الأمريكى الخاص فى الشرق الأوسط للقيام بجولة أخرى فيما ثبت فى النهاية أنها

دبلوماسية لا طائل من ورائها. ولأن إدارة كلينتون لم تزود روس قط بأية خيارات ممكنة كي يستخدمها فى مواجهة عدم المرونة الإسرائيلية، فقد بدا أن مهمته الأساسية تتكون من استخراج المزيد من التنازلات من عرفات إلى جانب تقديم وعود بمبادرة سلام جديدة تدعمها الولايات المتحدة. وإذا ما عدنا بالنظر إلى الوراء، لوجدنا أن العلاقة بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية طوال فترة ولاية إدارة كلينتون تكشف عن نمط دوار من مأزق السياسة الخارجية الذى تعقبه منجزات دورية. بل إن العودة بالنظر إلى الوراء تشير إلى أن ذلك كان على وجه التحديد مقاربة مقصودة من إدارة كلينتون للسياسة الخارجية باعتبارها لاعبًا فى مفاوضات ما بعد أوسلو، وخاصة خلال العامين الأخيرين من رئاسة كلينتون.

من ناحية منظمة التحرير والسلطة، كان اعتماد عرفات الزائد على إدارة كلينتون للحفاظ على التقدم نحو رؤية منكمشة للدولة الفلسطينية وسط بناء المستوطنات الموسع قد بدأ يشبه دور التابع الذى يذكرنا بالسنوات الأولى لمنظمة التحرير الفلسطينية قبل صعود ياسر عرفات. بل فشلت سياسة عرفات الخارجية المضلِّلة التى تقوم بالكامل على المصالحة دون قصد فى التنبؤ بعودة سلوك دور الخانع تجاه شركاء السلطة الفلسطينية المزعومين فى السلام، ناهيك عن منع ذلك السلوك. ووضعت آثار سياسته الخارجية التى عفا عليها الزمن مقرونة بتصاعد السخط الداخلى أساس الانتفاضة الحالية التى بدأت فى سبتمبر من عام ٢٠٠٠.

وكما أشرنا من قبل فى هذا الفصل، كانت التغذية الاسترجاعية مكوِّنًا مهمًا من مكوِّنات عملية السياسة الخارجية. وكان أحد السمات المحدِّدة لمقاربة منظمة التحرير قبل أوسلو هو ذلك الاهتمام الخاص الذى يوليه عرفات لهذا المتغير المهم باعتباره عاملاً يحدد مضمون السياسة الخارجية واتجاهها. غير أنه يبدو فى مناخ ما بعد أوسلو أن عرفات قد أصيب بفقدان الذاكرة. ففى أكتوبر من عام ١٩٩٨، اجتمع اللاعبون فى عملية السلام، بمن فيهم المرحوم الملك حسين عاهل الأردن، مرة أخرى برعاية الولايات المتحدة فى مزرعة واى ريفر Way River للتوصل إلى اتفاق آخر على محادثات الوضع النهائى. وكان عرفات يأمل تحت الضغط الداخلى المتزايد فى ضمان الإفراج عن ٢٢٠٠ سجين فلسطينى فى السجون الإسرائيلية، إلى جانب المزيد من إعادة نشر القوات الإسرائيلية فى الضفة الغربية،

وضمان وقف مصادرة إسرائيل المستمرة للأراضـــي وتـــدمير المـــساكن وبنـــاء المستوطنات. وأصر وزير خارجية إسرائيل المعين حديثًا أرييل شارون على مزيد من التعديلات على ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية، وتقليص حجم قوات الشرطة الفلسطينية، ومصادرة كل الأسلحة غير المشروعة، وإلقاء القبض على من يـــشنون هجمات ضد الإسرائيليين.(٣٣)

رغم كثافة المفاوضات، فقد كُتب الفشل للاتفاق الجزئى على الأمـــن الـــذى أقرته الأطراف فى واى لعدة أسباب. أولاً: كان لابد أن تكون التغذية الاســـترجاعية من الاتفاقيات التى سبق التوقيع عليها بمثابة إشارة إلى عرفات بأن نتنياهو لم يكـــن يعتزم تنفيذ الاتفاق بالفعل. وفى غياب أى تعديل على السياسة الخارجية كانت ورقة التفاوض الوحيدة التى جاء بها عرفات إلى واى هى التهديد غيـــر العملـــى بـــإعلان الدولة الفلسطينية فى الخامس من مايو عام ١٩٩٩. وما كان ينبغى لتعـــديل ميثـــاق منظمة التحرير الفلسطينية أن يكون أمرًا ذا أهمية، لأن المجلس الوطنى الفلـــسطينى الحادى والعشرين عُقد بغزة فى عام ١٩٩٦ لإلغاء تلك الأجزاء من الميثاق الـــوطنى لمنظمة التحرير الفلسطينية التى كانت تتعارض مع الخطابات المتبادلة بين إســـرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى عام ١٩٩٣. وعلاوة على ذلك فإما أن عرفات أساء تقدير نيات كلينتون أو تغاضى عن الصلة بين السياسة الداخلية الأمريكيـــة وأجنـــدة سياسة كلينتون الخارجية فى واى. فعلى الجبهة الداخلية، حيث لم يتبق على انتخابات التجديد النصفى للكونجرس سوى أسبوعين، كان لابد لكلينتون من تحقيق نجاح فـــى السياسة الخارجية لتخفيف معاناته الداخلية فى أعقاب نشر تقرير ستار Star Report الذى كان قد نُشر للتو وجاء فى أعقاب فـــضيحة [مونيكـــا] ليونـــسكى Lewinsky والآثار الناجمة عن قراره فى شهر سبتمبر بتوجيه ضربات بصواريخ كـــروز إلـــى أهداف فى السودان وأفغانستان ردًا على تفجيرات السفارتين الأمريكيتين فـــى كينيـــا وتنزانيا. وكان عرفات يفتقر إلى أى تجديد أو تعديل فى سياســـة منظمـــة التحريـــر والسلطة الفلسطينية يمكن أن يسمح بالإفادة من هذه الوضع فى مسعى لمواجهة العناد الإسرائيلى ودفع الأهداف الفلسطينية إلى الأمام. وبدلاً من ذلك حـــددت المـــصالحة والخنوع المتزايد مرة أخرى النتيجة بالنسبة لمنظمة التحرير والسلطة.

جاءت الانتخابات الإسرائيلية التى أجريت فى مايو من عام ١٩٩٩ بـــإيهود باراك إلى السلطة رئيسًا للوزراء. ورغم انتقال السلطة من الليكـــود إلـــى حـــزب

العمل، فقد واصل باراك تكتيكات التعطيل التى اتبعها سلفه وبدأ موجة جديدة من بناء المستوطنات فى الضفة الغربية. ورغم اعتراف باراك بتعهده التوصل إلى اتفاق نهائى مع الفلسطينيين، فقد تناقضت شروط رئيس الوزراء التى اعتبرها أساسًا للتفاوض مع أهداف المنظمة والسلطة وغاياتها. ذلك أن باراك أصر على عدم عودة إسرائيل إلى حدود ما قبل ١٩٦٧، وبقاء القدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل، وبقاء المستوطنات تحت السيادة الفلسطينية.(٣٤) وإذا كانت السياسة الخارجية عملية تَعَلُّم، فحينئذ كان ينبغى أن يتضح لعرفات أنه يجرى تقليص أهداف السياسة الخارجية للسلطة والمنظمة باستمرار طوال عملية السلام طوال الفترة التى أعقبت أسلو. وكان هذا وحده كفيلاً بأن يستوجب إما تعديلاً فى الإستراتيجية أو تغييرًا فى الأهداف.

بعد تجربة تزيد على الست سنوات مع إدارة كلينتون، كان لابد لعرفات من تقييم العلاقة بين منظمة التحرير والولايات المتحدة بشكل أفضل بناءً على "العلاقة الخاصة" الأمريكية الإسرائيلية. غير أنه ليس هناك ما يدل على أن ذلك هو ما حدث. وبحلول نوفمبر من عام ١٩٩٩، وفى أعقاب جولة من لقاءات القمة، وجدت إدارة كلينتون نفسها مرة أخرى تحيى عملية السلام من أجل ما كان يفترض أنه جزء من محادثات الوضع النهائى. غير أن "اتفاق الإطار" الذى أشار إليه كل من كلينتون وباراك نقل فحسب الموعد النهائى لمحادثات الوضع النهائى إلى فبراير من عام ٢٠٠٠. وكان من المقرر أن يلى ذلك اتفاق تام فى سبتمبر التالى قبيل الانتخابات الأمريكية فى نوفمبر. ومع ذلك فإنه حين التقت الأطراف فى رام الله فى الثامن من نوفمبر عام ١٩٩٩، مُنى فريق المفاوضات التابع للمنظمة والسلطة بنكسة فى أعقاب إعلان باراك أمام مجلس وزرائه فى اليوم السابق أن قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ لا ينطبق على الضفة الغربية وغزة وأن بناء المستوطنات سوف يتسع. وأكدت تعليمات باراك إلى مفاوضى اتفاق الإطار برام الله الشروط التى وضعها من قبل كأساس لمزيد من التفاوض، وهى الشروط التى باتت تسمى "الخطوط الحمراء الخمسة".(٣٥) وقام كبير المفاوضين الفلسطينيين فى رام الله ياسر عبد ربه بدور تصالحى فى المقام الأول، خاصةً حين تنازل لإسرائيل عن حق المطالبة بتفسيرهم للقرار ٢٤٢.

بقى هناك سؤال: لماذا لم يعترف عرفات بإعادة فرض سلوك دور الخانع ولم يتخل عن المصالحة فى ظل غياب مكاسب ملموسة نتيجة لتعديل السياسة

الخارجية للمنظمة والسلطة فى ذلك الظرف المهم؟ ويتساءل سؤال آخـر عـن دور اختيارات عرفات فى هذا الظرف. رغم تأكيد عرفات للعـالم العربـى أن المنظمـة والسلطة لن تقدم المزيد من التنازلات، فقد كان عاجزًا عـن اسـتثارة دور إقليمـى أعرض فى عملية السلام. كما أنه لم يحاول تنشيط الدور المـستقل باتبـاع مقاربـة القنوات الخلفية الممكنة داخل الاتحاد الأوروبى حيث كان يتمتع بصورة عامة بقـدر كبير من التأييد. وبدلاً من ذلك علَّق عرفات آماله من جديد على دور أمريكى أكبـر فى عملية السلام بناءً على الاعتقاد الراسخ بأن الولايات المتحدة سوف تضغط علـى إسرائيل كى تذعن لمطالب الفلسطينيين؛ وهو الدور الذى ما كان كلينتون ليقوم به.

ربما كان مفتاح فهم هذه المعضلة يكمن فى الأراضى المحتلة. فرغم خنـوع السلطة والمنظمة فى عملية السلام، فقد ازداد الرأى العام فى الضفة الغربية وغـزة فى اتجاه عملية السلام فى ديسمبر من عام ١٩٩٩ فى أعقاب محادثات اتفاق الإطار بينما قلت المعارضة لعملية السلام. بل إنه من المفيد كذلك أن هبطـت نـسبة تأييـد الفلسطينيين للهجمات المسلحة ضد الإسرائيليين هبوطًا كبيرًا مـن ٤٥ بالمائـة فـى يونيو ١٩٩٩ إلى ٣٦ بالمائة فى ديسمبر بالرغم من الواقع الصعب للحيـاة اليوميـة فى المناطق.[٣٦] وكما أشرنا من قبل، فما زال عرفات واقعًا تحت ضغط مكثف كـى يسلم شكلاً من الدولة الفلسطينية ليخفف من الانشقاق الداخلى والمعارضة المتزايـدة لحكمه. وقد أظهر لنا التاريخ أنه حين يوجد عرفات علـى الطـرف المتلقـى مـن السياسة الخارجية يكون هناك عدم تجديد فى السياسة الخارجية.

كانت الحلول السابقة لتلك المعضلة تشمل تنشيط الدور المـستقل لمنظمـة التحرير الفلسطينية، غير أنه لم يكن بمقدور عرفات ممارسة هذا الخيار بينما كـان يدير السياسة الخارجية من داخل الأراضى المحتلة. بل إن البراجماتيـة لـم تعـد خيارًا سياسيًا فى ظل الفوائد المتضائلة لهذا الدور، وما كان لمزيد من المـصالحة أن يؤدى إلا إلى المزيد من الخنوع. ولم يكن من الصعب أن نفهم بطـرق شـتى السبب فى أن اللوم فيما يخص عدم تحقيق تقدم فى عملية السلام وتصاعد العنـف فى كل من إسرائيل والأراضى المحتلة يقع مباشرة على سياسة عرفات الخارجيـة المضلِّلة.

فى الخامس من يوليو عام ٢٠٠٠ أعلن الرئيس كلينتون عن لقاء قمة دعـا إلى عقده فى الحادى عشر من يوليو فى كامب ديفيد كمسعى أخير لتحريك عمليـة

السلام إلى الأمام. وكان المجلس المركزى لمنظمة التحرير الفلسطينية قد أصدر فى غزة قبل إعلان كلينتون بأيام بيانًا أجاز فيه لعرفات اتخاذ أية خطوات ضرورية لضمان إنجاز الدولة الفلسطينية بحلول الثالث عشر من سبتمبر.[٣٧] يضاف إلى ذلك أن بيان المجلس المركزى يشكل أساسًا لموقف عرفات التفاوضى فى كامب ديفيد وكان يتكون من النقاط التالية المتناقضة مع "الخطوط الحمراء" التى أعلنها باراك من قبل: حق العودة للاجئين الفلسطينيين أو التعويض "الملائم"، والتزام إسرائيل بقرارى الأمم المتحدة رقمى ٢٤٢ و٣٣٨، وإزالة المستوطنات الفلسطينية، وجعل القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة. غير أنه بالرغم من التنازلات التى قدمها الطرفان، فقد فشلت كامب ديفيد فى أعقاب رفض عرفات قبول الحل الديموجرافى للقدس الذى يترك للفلسطينيين الإشراف "الديني" على الحرم الشريف فحسب. ومعروف بصورة عامة أن الفلسطينيين يفضلون عدم التوصل إلى أى اتفاق مع إسرائيل على الاتفاق على إعطائهم دولة بدون القدس.[٣٨] ومن ثم لم تكن مفاجأة أن تتسبب زيارة شارون المستفزة للحرم الشريف فى الثامن والعشرين من سبتمبر والرد العسكرى الإسرائيلى القاسى على الاحتجاجات الفلسطينية فى اندلاع الانتفاضة الحالية.

فى نوفمبر من عام ٢٠٠٠ وفى ظل التهديد باستخدام أمريكا لحق النقض (الفيتو)، لم تحظ منظمة التحرير الفلسطينية بتأييد الأمم المتحدة إرسال قوات حفظ سلام إلى الأراضى المحتلة. غير أنه كان هناك اتفاق على تشكيل لجنة تقصى حقائق للتحقيق فى العنف وكذلك المخاوف الأمنية الإسرائيلية برئاسة السناتور الأمريكى السابق جورج ميتشل. قدمت اللجنة ما توصلت إليه من نتائج، وهو ما عُرف بعد ذلك باسم "تقرير ميتشل"، فى أبريل من عام ٢٠٠١. وانتهت اللجنة ضمن ما انتهت إليه إلى أن النتائج التى توصلت إليها تتفق مع الرؤية الفلسطينية حيث إن

الأزمة الحالية هى إحدى النتائج المترتبة على احتلال إسرائيل غير المشروع للأراضى الفلسطينية، وانتهاكها الدائم للقانون الإنسانى الدولى، وعدم رغبتها فى تنفيذ تلك الإجراءات المتفق عليها مع الفلسطينيين على مدار السنوات السبع الأخيرة المقصود بها تخفيف أسوأ تلك النتائج...[٣٩]

حاول كلينتون خلال الأسابيع القليلة المتبقية من ولايته إنقاذ عملية السلام. وفى ذلك الوقت كان مفاوضو المنظمة والسلطة يعبرون علنًا عن طابع المحادثات

الذى "لا معنى له".[٤٠] وفى الوقت نفسه ازدادت المقاومة المسلحة ضد الإسرائيليين التى تقوم بها قوات المقاومة الشعبية الفلسطينية إلى جانب المفجرين الانتحاريين من الجهاد الإسلامى، وكانت انتخابات رئيس الوزراء الوشيكة فى إسرائيل تنذر بمجيء شارون إلى السلطة، وسوف ينهى تغيير القيادة فى الولايات المتحدة العلاقة بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير دون أى ضمان بأن يبدأ الرئيس القادم علاقة أخرى.

فى يناير من عام ٢٠٠١ انتقلت الرئاسة إلى جورج دابليو بوش وإدارته التى يقودها الجمهوريون. ولم يكن هذا التغيير يبشر بالخير بالنسبة لعرفات فى ظل افتقار بوش للخبرة إلى جانب اهتمامه المشكوك فيه بالشئون الخارجية. ورغم استمرار الانتفاضة، فقد أشار بوش إلى أنه لن يقوم بدور متقدم فى رعاية السلام. وفى مارس أبدت الولايات المتحدة عدم التزامها بتعزيز السلام بالاعتراض على قرار مجلس الأمن الخاص بمهمة المراقبين التابعين للأمم المتحدة. وبدلاً من ذلك بعث بوش مدير وكالة الاستخبارات المركزية جورج تينيت إلى الأراضى المحتلة فى شهر يونيو للتفاوض على خطة لوقف إطلاق النار قوبلت بنقد شديد من حماس والجهاد الإسلامى لعدم معالجتها أُس العنف.

قبل الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة فى الحادى عشر من سبتمبر لم يكن عرفات يدعو علناً إلى إنهاء العنف، وكانت هناك تكهنات بأنه لم يكن قادرًا على تهدئة الانتفاضة بسبب فقدانه دور القيادة. ورغم تصريح عرفات العلنى الذى أدان فيه هجمات الحادى عشر من سبتمبر ودعواته إلى وقف إطلاق النار وضبط النفس بين الفلسطينيين فى مواجهة العدوان الإسرائيلى، لم يغير طابع الهجمات على الولايات المتحدة المعادلة السياسية تغييرًا كبيرًا. فلم تكن الهجمات الإرهابية على مركز التجارة والبنتاجون تبشر بالخير بالنسبة للشعب الفلسطينى فى أعقاب تزايد الكراهية العامة لقضيتهم حين نقلت شاشات التلفزيون فى أنحاء العالم صور الفلسطينيين وهم يحتفلون بتلك الهجمات، كما أنه لم يساعد قضيتهم بحال من الأحوال أن يشير تسجيل فيديو لأسامة بن لادن إلى المحنة الفلسطينية.

على عكس انتفاضة ١٩٨٧ التى كانت فيها منظمة التحرير الفلسطينية قادرة على تأكيد دورها القيادى فى الدوائر التابعة لها بالأراضى المحتلة، لم يكن عرفات هو الذى يدير دفة الأحداث. وقد سمحت أحداث الحادى عشر من سبتمبر لأرييل

شارون بإعادة تحديد سياسة إسرائيل الخاصة بالاغتيالات السياسية، والاجتياح العسكرى للمدن الفلسطينية، والقصف الجوى، وتجريف الأراضى الفلسطينية من سياسة مقصود بها تقليل العنف المرتبط بالانتفاضة إلى سياسة لمقاومة الإرهاب الفلسطينى لإسرائيل. يضاف إلى ذلك أن الهجمات التفجيرية الانتحارية التى ارتكبها الجهاد الإسلامى داخل إسرائيل فى أكتوبر من عام ٢٠٠١ وحماس فى ديسمبر من العام نفسه، إلى جانب اغتيال رحبعام زئيفى فى السابع عشر من أكتوبر، قد أضعفت سلطة عرفات على الجبهة الداخلية بالقدر الذى لا يمكنه من إنهاء العنف. وقد ألقت كل من إسرائيل والولايات المتحدة المسئولية كاملةً فيما يتعلق بإنهاء العنف على عرفات. ومع ذلك فقد كان الشىء الوحيد الذى يجب على عرفات تقديمه للفلسطينيين مقابل وقف العنف هو إنقاذ مؤقت من الحصار الإسرائيلى والاحتلال المستمر. وفى فبراير من عام ٢٠٠٢، بلغ عدد الوفيات من الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة منذ بدء الانتفاضة فى سبتمبر من عام ٢٠٠٠ ما يربو على الألف، وكان إجمالى عدد المصابين يزيد على ١٧ ألفًا.(٤١) وفى الثانى عشر من ديسمبر حدد مجلس وزراء شارون دورًا جديدًا لعرفات حين أعلن أنه "خارج عن الموضوع"، ومع ذلك كان لا يزال متوقعًا من الزعيم الفلسطينى توجيه قوة الشرطة التابعة له إلى القبض على من يشتبه فى أنهم إرهابيون فلسطينيون وإنهاء العنف ضد إسرائيل. وحتى اليوم لم تكن لمناشدة عرفات لحماس والجهاد الإسلامى أية فاعلية.

أظهر التاريخ فى كثير من الأحيان أن الكفاح من أجل الاستقلال نادرًا ما يُكتب له النصر على طاولة المفاوضات، بل إنه ينتصر بعد كفاح مسلح طويل وممتد يعرّفونه الآن بأنه إرهاب. ويبدو أن الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة هم الآن المحدِّد الحقيقى للسياسة الخارجية للمنظمة والسلطة فى غياب القيادة الفاعلة والدعم السياسى على المستويين الإقليمى والدولى. فهم من تولوا دون قصد مهمة إبعاد السياسة الخارجية عن الخنوع وأعادوها إلى دورى الكفاح المستقل والمسلح اللذين أوصلاهم إلى هذه النقطة من كفاحهم فى المقام الأول. وقد بدأت الانتفاضة الحالية فى الثلاثين من سبتمبر عام ٢٠٠٠؛ أى بعد حوالى ثمانى سنوات من اليوم الذى وقع فيه عرفات على إعلان المبادئ فى حديقة البيت الأبيض وقبل عام تقريبًا من الهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن. وفى انحراف ينطوى على مفارقة للقدر أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر ألقت بالرئيس بوش وسط

أضواء السياسة الخارجية وهو الذى لم يكن مهتمًا بها قبل ذلك، بينما همشت على ما يبدو موقف السياسة الخارجية الحصرى لعرفات. ويبدو أن المظهر الخارجى للعلاقة بين الولايات المتحدة والمنظمة والسلطة مازال كئيبًا، على اعتبار أن باب البيت الأبيض حتى شهر أغسطس من عام ٢٠٠٢ كان لا يزال مغلقًا فى وجه عرفات الذى لابد من حصوله رغم ذلك على دعوة رسمية من بوش.

(١) انظر على سبيل المثال William B. Quandt, Decade of Decision: American Policy Toward the Arab-Israeli Conflict, 1967-1976 (Berkeley: University of California Press, 1977) و William B. Quandt, Peace Process: American Diplomacy and the Arab Israeli Conflict Since 1967 (Washington, D.C.: Brookings Institution and University of California Press, 1993) و George Lenzowski, American President and The Middle East (Durham, N.C.: Duke University, 1990) و Steven L. Spiegel, The Other Arab Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy from Truman to Reagan (Chicago: University of Chicago Press, 1985).

(٢) انظر JoAnn A. DiGeorgio-Luz, "A Role Modification Model: The Foreign Policy of the Palestine Liberation Organization, 1964-1981." Ph.D. diss., University of North Texas, Denton, Tex., 1993.

(٣) على سبيل المثال، تشمل تعديلات أهداف منظمة التحرير الفلسطينية الإستراتيجية فكرة إقامة دولة ديمقراطية علمانية فى أعقاب تحرير إسرائيل التى صيغت فى الاجتماع السادس للمجلس الوطنى الفلسطينى (سبتمبر ١٩٦٩)، وإقامة سلطة وطنية فى الاجتماع الثانى عشر للمجلس (١٩٧٤)، وعدم ذكر منظمة التحرير الفلسطينية لهدف التحرير الكامل فى اجتماع المجلس الرابع عشر (١٩٧٩)، وخطط الكونفدرالية المحتملة مع الأردن فى اجتماع المجلس السادس عشر (١٩٨٣)، وقبول حل الدولتين فى اجتماع المجلس التاسع عشر (١٩٨٨)، وخطة غزة أريحا أولاً فى عام ١٩٩٣، ولم يقره المجلس الوطنى الفلسطينى.

(٤) أعطى هذا الدور بشكل رسمى لمنظمة التحرير الفلسطينية فى مؤتمر القمة العربى بالرباط فى عام ١٩٧٤، وهو المؤتمر الذى وافق بالإجماع على المنظمة باعتبارها صاحبة الحق فى التحدث باسم الفلسطينيين. وأكد القرار ٢ "حق الشعب الفلسطينى فى إقامة سلطة وطنية مستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعى والوحيد للفلسطينيين فى أرض فلسطين المحررة". للإطلاع على النص الكامل، انظر الوثيقة ٣٠٨ فى International Documents on Palestine (Beirut: Institute for Palestine Studies و Kuwait: University of Kuwait Press, 1974).

(٥) رفضت منظمة التحرير الفلسطينية بوضوح المحاولات الخارجية لفرض الإستراتيجية أو السلوك التكتيكى على المنظمة. وتشمل بعض النماذج رفضها لمشروع روجرز برعاية الولايات المتحدة، وخطة المملكة العربية المتحدة التى طرحها الأردن فى عام ١٩٧٢، ومشروع حكومة فى المنفى الذى اقترحه أنور السادات فى عام ١٩٧٢، والرفض المبدئى للخضوع للطلب الأمريكى لـ"نبذ" الإرهاب فى عام ١٩٨٨.

(٦) انظـر United Nations Resolution on Palestine and the Arab Israeli Conflict, vol. 3 (Washington, D.C.: Institute for Palestine Studies, 1982-1986).

(٧) للإطلاع على مناقشة مطولة لإدارة ريجان وسياستها الرجعية الخاصة بالأحداث الدوليـة، انظـر Nasser Aruri, "The United States and Palestine: Reagan's Legacy to Bush," Journal of Palestine Studies 18(3):3-22. وانظـر كـذلك Cheryl A. Rubenberg, "The U.S.-PLO Dialogue: Continuity or Change in American Policy," Arab Studies Quarterly 11(4):1-48.

(٨) للإطلاع على النص الكامـل للورقـة، انظـر Bassam Abu Sharif, "Prospects of a Palestinian-Israeli Settlement," Algiers, 7 June 1988. وقـد أعيـد طبعهـا فـى Journal of Palestine Studies (28(1):272-275. وانظر كذلك New York Times, 22 June 1988.

(٩) Middle East International, July 8, 1988.

(١٠) انظـر "A Call for Peace," PLO Chairman Yasser Arafat's speech to the European Parliament, Strasbourg, France, Tuesday, September 13, 1988. وقـد أعيد طبعها فى Return 1(3):34-39.

(١١) انظـر Mohamed Rabie, "The U.S. Dialogue: The Swedish Connection," Journal of Palestine Studies 21(4):54-66.

(١٢) جرى توضيح التعهد الأمريكى بعدم التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية أو التفـاوض معها فى "مذكرة الاتفاق بين الولايات المتحدة وإسرائيل فيما يتعلق بعقد مؤتمر جنيف مـن جديد" التى وقعها وزير الخارجية الأمريكى هنرى كيسنجر ونائب رئيس الوزراء ووزيـر الخارجية الإسرائيلى إيجال آلون فى الأول من سبتمبر عام ١٩٧٥. وقـد نـشرت لجنـة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأمريكى نص المذكرة فى الثالث مـن أكتـوبر عـام ١٩٧٥. للإطلاع على النص الكامل، انظر الوثيقة رقم ١٥٠ ص ٢٦٧ فى International Documents on Palestine, 1975. ومع أن الشرطين الأولين الخاصين بعدم الاعتـراف بمنظمة التحرير الفلسطينية أو التفاوض معها أُلحقا باتفاقيات فك الاشتباك سـيناء ٢، أمـا الشرط الثالث، وهو نبذ الإرهاب، فقد فرضته إدارة ريجان.

(١٣) انظـر Mohamed Hallaj, "The PLO's Peace Offensive: False Start or New Beginning?" Middle East International, 3 February 1989.

(١٤) Christian Science Monitor, March 24, 1989.

(١٥) المرجع السابق.

(١٦) انظـر Lamis Andoni, "The PLO: President Arafat Under Fire," Middle East International, 14 April, 1989.

(١٧) انظر "Israeli Government Election Plan," Jerusalem, 14 May 1989. وقد أعيـد طبعها فى Journal of Palestine Studies 29(1):145-148.

(١٨) انظـر "Egypt's Ten-Point Response to Israel's Election Plan," Cairo, 2 July 1989. وقـد أعيـد طبعهـا فـي Journal of Palestine Studies 29(1):144-145. "Secretary of State James Baker's 'Five-Point Framework of and Israeli-Palestinian Dialogue," Washington, D.C., 10 October 1989. وقد أعيد طبعها في Journal of Palestine Studies 29(1):169-170.

(١٩) لبحث الأحوال في غزة حتى حرب الخليج، انظر Sara Roy, "The Political Economy of Despair: Changing Political and Economic Realities in Gaza Strip," Journal of Palestine Studies 20(4):58-69.

(٢٠) Washington Times, September 14, 1990

(٢١) Middle East Times, September 11, 1990

(٢٢) Middle East International, 2 August 1991

(٢٣) الفجر، ٩ ديسمبر ١٩٩١.

(٢٤) انظر المقابلة التي أجرتها "الفجر" مع عبد الشافي، ٢ أغسطس ١٩٩٢.

(٢٥) للإطلاع على تحليل موسع للدورات الخمـس، انظـر Herbert C. Kelman, "How to Create a Momentum for the Israeli-Palestinian Negotiation,' Journal of Palestine Studies 22(1):1-38.

(٢٦) New York Times, October 26, 1991

(٢٧) Foreign Broadcast Information Service, 16 March 1992

(٢٨) انظر "PLO Central Council, Statement on the Peace Process," Tunis, 10 May 1992 (مقتطفات). وقد أعيد طبعها في Journal of Palestine Studies 21(4):149-153.

(٢٩) Middle East International, 15 May 1991

(٣٠) انظـر "Prime Minister Yitzhak Rabin, Inaugral Address to Thirteen Knesset," Jerusalem, 13 July 1992. وقد أعيد طبعها في Journal of Palestine Studies 22(1):146-150.

(٣١) انظـر Mark Perry and Daniel Shapiro, "Navigating the Oslo Channel: Breakthrough in the Peace Talks," Middle East Insight 9(6):9-27.

(٣٢) CPRS opinion poll, 6-9 March, 10-12 April, 1997. وقد أعيد طبعها في Journal of Palestine Studies 26(4):130-131.

(٣٣) The Jerusalem Times V(246), 23 October 1998; The Jerusalem Times V(249), 6 November 1998.

(٣٤) Joel Beinin, "The Oslo Process – Back on Track?" Middle East Report and Information Project (MEIRP), Press Information Note, #8, 1999.

(٣٥) Lamis Andoni, "Final Status off to Non-Start." Middle East International, 12 November 1999; Peretz Kidron, "Israel's Tough Parameters," Middle East Report and Information, 12 November 2000.

(٣٦) CPRS opinion polls, 3-5 June. 2-4 December 1999. 27-30 January 2000, http://www.cprs-palestine.org

(٣٧) Graham Usher, "The make of Break' Summit?" Middle East International, 14 July 2000 وانظـر كـذلك "Camp David: The American Bridge," Middle East International, 28 July 2000

(٣٨) Shibley Telhami, "Camp David II: Assumptions and Consequences," Current History, January 2001.

(٣٩) انظر "Official Response of the Palestine Liberation Organization to the Final Report of The Sharm El Sheikh Fact-Finding Committee (Mitchell Report),: 15 May 2001, reprinted by the Islamic Association of Palestine, http:llwww.iap.or/articles/sharm.htm

(٤٠) Middle East International, 22 December 2000.

(٤١) جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني http://www.palestinnercs.org

الفصل السادس عشر

خصائص معنى السلام في الشرق الأوسط

محمد سيد أحمد

من الصعب شرح كيفية احتلال عملية "سلام" موضع المركز من الأحداث السياسية فى الشرق الأوسط، مع أنه مازال من الصعب تعريف مفهوم السلام نفسه عند تكييفه مع ظروف المنطقة المحددة. ذلك أنه لا ينبغى تعريف السلام من ناحية ما سوف تتلقاه إسرائيل مقابل التخلى عن الأراضى العربية المحتلة طبقًا لمبدأ الأرض مقابل السلام الذى يتضمنه قرار مجلس الأمن ٢٤٢؛ أولاً: لأنه ليس تعريفًا، وثانيًا: أنه فى اليوم الذى تتخلى فيه إسرائيل عن الأراضى المحتلة ستكون الطريقة التى تُعَرِّف بها الحكومة الإسرائيلية "السلام" هى التى ستحدد العلاقات المستقبلية بين الأطراف. فلابد أن تُعَبِّر كل الأطراف الرئيسية عن آرائها حين يتصل الأمر بتعريف السلام. ومادامت إسرائيل تحتفظ بالأرض العربية، فستكون فى وضع يتيح لها فرض ما يعنيه السلام، وعادة ما يكون ذلك بتعريفه من ناحية متطلبات أمنها على حساب الأمن القومى العربى.(١)

هناك كذلك سبب وجيه للاعتقاد بأن الحكومة الإسرائيلية لديه تعريفها الخاص بها للسلام. فبعد أن أثبتت حرب الخليج أن الحكومة الإسرائيلية ليست محصنة ضد هجمات الصواريخ العربية، أصبحت الإستراتيجيات الإسرائيلية تعى أن استمرار احتلال إسرائيل للأرض لم يعد ضمانًا لأمنها. وصحيح أن الضرر الذى أحدثته صواريخ سكود العراقية كان محدودًا، إلا أنه ليس هناك ما يضمن أن الصواريخ العربية أو الإسلامية، التى قد تكون مزودة فى نهاية الأمر برؤوس حربية نووية، لن تُستخدم. وهذا هو السبب فى اعتقاد كبار الساسة الإسرائيليين – مثل بيرس – أن التفوق الاقتصادى والتكنولوجى، فى صورة السوق الشرق أوسطية، يمكن أن يكون مُوَلِّدًا أكثر فاعلية لأمن إسرائيل، حتى وإن اقتضى ذلك الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة.

لا تشارك القوى الأخرى التى تتمتع بنفوذ داخل إسرائيل، وتعارض بشدة أى انسحاب، بيرس اعتقاده. ولم يكن إسحاق رابين قبل اغتياله مستعدًا لتنفيرهم منه. وقد يبدو أن السبيل الذى يلقى أقل مقاومة بالنسبة للحكومة الإسرائيلية هو تحديد تعريف السلام وليس تحقيق السلام بالفعل؛ أى تحديد السلام من حيث الوسيلة وليس الغاية، ومن حيث العملية وليس النتيجة النهائية. باختصار، فإن تحقيق السلام يقتضى تنازلات من إسرائيل لا تشعر الآن بأنها مضطرة لتقديمها. ومادامت عملية السلام مستمرة، فإنه مطلوب من الأطراف العربية الامتناع عن أى شكل من أشكال المقاومة ذات الأهمية. ومن مصلحة إسرائيل الحفاظ على هذه المعادلة والسماح للعرب بتحديها؛ إن أمكنهم ذلك!

وهناك كذلك أسباب وجيهة للاعتقاد بأن إدارة بيل كلينتون هى الأخرى لديها تعريفها غير المعلن لـ"سلام الشرق الأوسط"؛ باعتباره الوضع الذى ينطوى على ضمان أمن إسرائيل واستقرار نفط الخليج دون أن تتحمل الولايات المتحدة ثمن ذلك. وفى ظل هذا السيناريو، سوف تتحمل المملكة العربية السعودية وغيرها من دول مجلس التعاون فى نهاية الأمر تكاليف الحفاظ على الاستقرار فى المنطقة، حيث تضطلع بالتزامات واشنطن المالية نحو الأطراف الإقليمية العديدة، وخاصة إسرائيل، ذلك أنه فُرض على تلك الدول الغنية بالنفط تحمل معظم أعباء حرب الخليج.

الجانب الأقل استعدادًا لمواجهة تحديات "السلام" هو فى كل الأحوال العرب الذين غطى حرصهم على استعادة الأراضى التى تحتلها إسرائيل على كل الاعتبارات الأخرى، بما فى ذلك ضرورة التقدم برؤية لما يقتضيه السلام فى سياق الشرق الأوسط على وجه الخصوص.

السوق مفتاحًا للسلام

وهكذا يبدو أن هناك مفهومين متضاربين بشأن ما ينبغى أن يكون عليه السلام فى الشرق الأوسط. فالسلام فى رأى وزير الخارجية الإسرائيلى شيمون بيرس هو إزالة كل العقبات التى تقف فى وجه السوق الشرق أوسطية، التى ينبغى أن تُترك لها الحرية، طبقًا لقواعد الديمقراطية، فى تنظيم التفاعل بين كل الأطراف

الإقليمية. ورغم ما يبدو من تطابق لهذه المقولة مع "النظام العالمى الجديد"، فهى لا تاريخية لأنها تفصل مستقبل الشرق الأوسط عن ماضيه، أى عن جذور الصراع فى المنطقة. كما أنها تفترض علاقات مستقبلية تقوم على ميزان القوى الذى تميل كفته حاليًا فى مصلحة إسرائيل. وبذلك فإن هذه السوق لن تتحقق إذا ظل الإطار الأساسى للمرجعية هو أمن إسرائيل، أى البحث فقط عن حل للمشكلة اليهودية (وبتحديد أكثر، "الحل" الصهيونى للمشكلة اليهودية)، دون مراعاة للقضايا المهمة الأخرى فى المنطقة، وخاصة حركة المعارضة المتنامية باسم الإسلام المتشدد. وما يحتاجه السلام هو نوع من "التسوية التاريخية" بين الأطراف الرئيسية.

يبدو أن حكومة العمل الإسرائيلية استخدمت سحر اقتصادات السوق فى حقبة ما بعد الشيوعية لتحديث مفهومها الخاص بالسوق الشرق أوسطية المشتركة كمفتاح للسلام فى المنطقة. وربطًا لمفهوم السوق بمفهوم الديمقراطية، قال بيريس إنه حين يشترى منتجًا يابانيًا، على سبيل المثال، فهو يصوت فى الواقع لمصلحة اليابان. بعبارة أخرى، فإن الجودة الفائقة التى تتميز بها المنتجات اليابانية هى التى تقرر اجتذابها للمستهلك، وهذا تصويت بالثقة بالنسبة لليابان وتعبير عن العملية الديمقراطية المطبقة بالفعل.

أشار بيريس إلى أنه ليس ما يقرر الحرب والسلام بين الأمم هو إن كانت تحب بعضها أم تكره بعضها، مشيرًا إلى أنه رغم كراهية البريطانيين والفرنسيين بعضهم البعض وكراهيتهم جميعًا للألمان، فإن أوروبا الموحدة ممكنة بفضل الآليات التى تنظم التكامل بين هؤلاء الذين لولاها لكانوا أعداء، بغض النظر عن مشاعرهم تجاه بعضهم البعض. والمعنى الضمنى لكلماته أن ما سيقرر الحرب أو السلام فى الشرق الأوسط هو الآليات المتجاوزة للضغائن التى يكنها العرب للإسرائيليين أو العكس، أى آليات السوق.

وفى معرض إنكاره أن اليهود سعوا فى يوم من الأيام للهيمنة على شعب آخر على امتداد تاريخهم، زعم أن كل ما يريدونه هو "البيع والشراء". وفى إشارة بيريس إلى اليابان، كان من الواضح أنه يشبهها بإسرائيل، حيث ألمح إلى أنه بفضل تفوق منتجات إسرائيل وعلاقات السوق الدولية، يمكنها أن تغزو السوق الشرق أوسطية وبذلك تفرض هيمنتها الاقتصادية على المنطقة، بينما زعم أن أداءها الاقتصادى لن يستتبع السيطرة السياسية.

بل إنه مع تخفيض المساعدات الخارجية (خاصة مع سيطرة الجمهوريين على الكونجرس بمجلسيه)، يمكن توقع المزيد من الخطوات في اتجاه السوق الشرق أوسطية، بغض النظر عن التقدم الذى تحرزه عملية السلام. ولأن اللوبى الموالى لإسرائيل فى واشنطن يعرف أن بإمكان إسرائيل مقاومة تخفيض المساعدات الأمريكية بشكل أفضل من مصر، فقد اقترح عقد صفقة مع القيادة المصرية يعارض بمقتضاها اللوبى أى تخفيض للمساعدات الأمريكية، ليس فقط بالنسبة لإسرائيل، بل ومصر كذلك. وفى المقابل تتوسط مصر لدى سائر الدول العربية كى ترفع مقاطعتها الاقتصادية لإسرائيل. ويمكن أن يكون تنفيذ هذه الصفقة كذلك خطوة كبيرة أولى نحو السوق الشرق أوسطية. وهذا ما أوضحته بجلاء اتفاقية السلام الإسرائيلية الأردنية فى أكتوبر من عام ١٩٩٤ والمؤتمر الاقتصادى الدولى فى الدار البيضاء (الذى عقد فى أكتوبر من عام ١٩٩٤) وشارك فيه العرب والإسرائيليون.

يجعل بيريس العلاقات المستقبلية فى المنطقة إحدى مهام آليات السوق والديمقراطية، فمن الواضح أنه يعتقد أنه يقف على أرض صلبة. وعلى أية حال، فإنه مع انهيار الشيوعية وظهور "نظام عالمى جديد"، أصبحت تلك هى قيم العصر، وليس أمام العرب أى اختيار سوى الانحناء أمام ما يجرى تصويره على أنها موجة لا سبيل إلى مقاومتها. وبالتالى فإن المقاطعة العربية لإسرائيل تسير عكس روح العصر، وبالأخص حين يشار إلى الأنظمة العربية على أنها أبطال الديمقراطية.

الواقع أن منطق بيرس فى كل ذلك هو أن ميزان القوى السائد حاليًا فى الشرق الأوسط – اقتصاديًا وتكنولوجيًا وكذلك عسكريًا – هو ما ينبغى أن يقرر مستقبل المنطقة. والحقيقة أنه فى فترة ما بعد العالم ثنائى الأقطاب، اكتسب البعد الاقتصادى أهمية تزيد عما كان فى أى وقت مضى. وأصبح للتنافس الاقتصادى الصدارة على سباق التسلح والمواجهة العسكرية الكونية ولا يمكن أن ينجح إلا فى إطار اقتصاد السوق. ولا يعنى هذا القول بأن السوق ينبغى أن تحكمها قوى السوق فحسب دون أية قيود أو كوابح. ولا يعنى كذلك أن من الضرورى حظر المقاطعات الاقتصادية. وعلى أية حال فإن أحد دعاة اقتصاد السوق، وهو الولايات المتحدة، استخدم سلاح المقاطعة الاقتصادية ضد الكثير من الدول (ولنذكر فقط الحالات

الصارخة فى الماضى القريب، وهى كوبا ونيكاراجوا وإيران وجنوب أفريقيا وليبيا).

حقيقة الأمر أن التوقعات الخاصة بتحقيق إنجاز كبير فى النزاع العربى الإسرائيلى خارج حدود الشرق الأوسط أعلى منها داخله، وقد يعود السبب إلى أن معظم أطراف الصراع الرئيسية مازالت متشككة. وإذا انتهت الأطراف العربية الآن إلى أنه لابد من أخذ قضية السلام فى الاعتبار بشكل جاد، فذلك من باب نفاد السبل وليس الاقتناع بتوفر شروط السلام العادل. وربما كذلك بسبب ظهور بعض المواقف الشائكة جدًا الخاصة بالصراع العربى العربى الذى نجم عن التحدى المتزايد للإسلام المتشدد، الذى يبدو الآن أنه يحظى باهتمام أكثر مما يحظى به الصراع مع إسرائيل.

إلا أنه من المنطقى فى الوقت نفسه أن نفترض أن أى مفاوض إسرائيلى فى هذا الوقت سوف يبحث بجدية ما إذا كان التوقيع على اتفاقية سلام يستتبع التخلى عن قطعة لم تحدد بعد من الأرض العربية المحتلة، هو الأفضل بالنسبة لإسرائيل من الوضع القائم أم لا. وقد يتساءل المفاوض ذاته عن حكمة توقيع اتفاق سلام تعاقدى يلزم إسرائيل بحدود نهائية، بينما من المتوقع زيادة هجرة اليهود، ليس فقط من الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية، بل فى النهاية من مصادر أخرى مثل جنوب أفريقيا حيث بات من المتوقع أن تنتهى المزايا التى تتمتع بها جاليات جنوب أفريقيا غير السوداء مع انتهاء الفصل العنصرى. وإذا كان السلام فى الشرق الأوسط ضمن أوراق اللعب، فذلك يعود إلى الوضع الكونى الجديد وليس لأن الأطراف المعنية بشكل مباشر تتصوره على أنه صفقة تستجيب بشكل أفضل لمطامحها الأساسية.

ما بعد العالم ثنائى الأقطاب

يقال لأن الولايات المتحدة فى العالم ثنائى الأقطاب السابق كانت تدعم إسرائيل بينما يدعم الاتحاد السوفيتى العرب، ولأنها فى العالم "أحادى القطب" الجديد الولايات المتحدة هى الراعى الحقيقى الوحيد لعملية السلام، فمن المحتم أن تكون نتيجة المفاوضات الحالية فى مصلحة إسرائيل وحدها. وهذه هى وجهة نظر

جبهة الرفض فى العالمين العربى والإسلامى. إلا أنه يجوز القول بأنه لا يمكن اختزال الوضع إلى هذا الاستنتاج الساذج.

ففى سياق النظام العالمى ثنائى الأقطاب السابق، ومع اعتقاد كل الأطراف فى الشرق الأوسط بأن السلام الذى تطمح إليه لا يمكن تحقيقه فى ظل ميزان القوى بالشكل الذى كان عليه فى المنطقة، لم يكن هناك اهتمام باستخدام أى دعم يمكن الحصول عليه من قوة عظمى راعية لتحسين وضع التفاوض، وليس المفاوضات الفعلية. وليس من قبيل الصدفة أن مؤتمر مدريد لم يُعقد إلا بعد انتهاء النظام ثنائى الأقطاب. وكانت إسرائيل طوال فترة الحرب الباردة شديدة الأهمية للولايات المتحدة من الناحية الإستراتيجية. وعلى عكس ما كان يعتقده العرب، كانت أهمية إسرائيل تنبع من حقيقة أنها ركيزة يمكن للولايات المتحدة الاعتماد عليها حين تدخل فى مواجهة عسكرية مع الاتحاد السوفيتى. ولم تكن جهود الرئيس المصرى أنور السادات لإقناع واشنطن بأنه، باعتباره أجدر أصدقاء الغرب العرب فى الشرق الأوسط بالتعويل عليه، أقدر من إسرائيل على تعبئة المنطقة قاطبة ضد الاتحاد السوفيتى فى حال نشوب الحرب تحظى بقدر كبير من المصداقية فى أعين خبراء الإستراتيجية الأمريكيين. ولكن ما إن انتهت الحرب الباردة حتى تغير الوضع تغيرًا كبيرًا. وحين اندلعت حرب قبيل بدء عملية السلام، اتضح أنها ليست حربًا مع الاتحاد السوفيتى، بل هى حرب عربية عربية فى منطقة الخليج، وفى ذلك السياق الجديد بدا أن إسرائيل لديها مسئولية تزيد عن مجرد كونها أصلاً له أهميته بالنسبة للمصالح الإستراتيجية الأمريكية.

إلا أن العرب وليس الإسرائيليون هم الذين بحوزتهم أهم احتياطيات النفط فى العالم، والنفط هو السلعة الرئيسية بما أن النظام العالمى ثنائى الأقطاب يجرى الاستعاضة عنه بنظام عالمى متعدد الأقطاب (وليس أحادى القطب) يقوم على التنافس الاقتصادى وليس على المواجهة العسكرية بين جماعات الدول المتطورة وما بعد الصناعية. وفى هذا التنافس، فإن من يسيطر على الطريقة التى تدار بها مصادر الطاقة الرئيسية وتوزع تكون له اليد العليا فى اللعبة الكونية الجديدة. ومن المحتم أن تكون مناطق مثل منطقة الخليج العربى، التى تمتلك ثلثى مخزون العالم المعروف من النفط، اللاعب الأساسى فى هذه اللعبة. بل إن حرب الخليج أوضحت بجلاء أن استقرار منطقة الخليج أمر مفروغ منه؛ فلا ينبغى أن يصبح الصراع

العربى الإسرائيلى عاملاً مزعزِعًا. وإذا كان لم يعد بإمكان الولايات المتحدة دعم إسرائيل بلا شروط كما كانت تفعل فيما مضى، فذلك لأن استقرار منطقة النفط يكتسب أهمية أكبر بالنسبة للمصالح الإستراتيجية الأمريكية بينما تصبح قيمة إسرائيل الإستراتيجية باعتبارها ركيزة معادية للسوفييت فى الشرق الأوسط أقل مطابقة لمقتضى الحال. وكما أظهرت المواجهة العسكرية القريبة مع العراق فى أوائل عام ١٩٩٨ بشأن مقدار ما سُمح لفرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة بالإطلاع عليه، فإن عدم تحقيق تقدم فى المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية يقوض الوضع الأمريكى فى الخليج، حيث تردد حلفاء الولايات المتحدة فى حرب الخليج فى دعم موقف واشنطن فى مواجهة العراق، بينما كان ينظر إليها على أنها وسيط منحاز لا يفى بتعهداته بشأن القضية الفلسطينية. ولكى تستمر الولايات المتحدة فى تحقيق مصالحها الإستراتيجية وتحافظ على وضعها فى الخليج، لابد لها من البحث بفاعلية عن حل عادل للمشكلة العربية الإسرائيلية؛ فالمجالان أكثر ارتباطًا ببعضهما مما يدركه المسئولون فى واشنطن.

المشاركة الأمريكية

أظهر انتخاب كلينتون فى عام ١٩٩٢ انشغال الأمريكيين بالمشاكل الداخلية، وخاصة الاقتصادية، مما يضر الصياغة الحكيمة للسياسة الخارجية الأمريكية بصورة عامة وتلك الخاصة بالشرق الأوسط على وجه التحديد. إلا أنه رغم كون الإدارة الجديدة أكثر اهتمامًا بالأمور الداخلية من أى من الإدارات الجمهورية الأخيرة، فقد اختارت طريقة كارتر التى كانت تدعو إلى مشاركة أمريكية مباشرة فى محادثات السلام. استتبع ذلك التقدم بمقترحات بشأن القضايا الجوهرية لمزيد من التقريب بين الأطراف وليس الاقتصار على دور الولايات المتحدة فى التدخل فى الأمور الإجرائية لمنع تلكؤ المحادثات. وأشارت هذه المقاربة إلى أن الولايات المتحدة لن تفصل نفسها عن عملية سلام الشرق الأوسط.

ولكن بغض النظر عن شكل المشاركة الأمريكية فى العملية، فإن الجهود التى قامت بها واشنطن حتى الآن لم تستفد فى الواقع الفائدة القصوى من الفرص المتاحة. فالأمم المتحدة، على سبيل المثال، مهمشة ومختزلة إلى وضع "المراقب"

رغم حقيقة أن العملية بكاملها تقوم من الناحية الرسمية على قرارى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨ (بالنسبة للصراع العربى الإسرائيلى ككل)، وعلى قرار ٤٢٥ (فيما يتعلق بلبنان). وقد رفض الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالى أن تكون له أية علاقة بمؤتمر موسكو، الذى استهل المحادثات متعددة الأطراف الخاصة بالشرق الأوسط التى قامت على أكتاف عملية مدريد، لأن الأمم المتحدة لم تكن ممثلة التمثيل اللائق. كما قامت الجماعة الأوروبية بدور "المراقب" المحدود. وبعد تفكيك الاتحاد السوفيتى، فإنه من الواضح أنه لا أهمية لمشاركة روسيا فى رعاية عملية السلام، وأن الراعى الوحيد المطابق لمقتضى حال المشروع ككل هو الولايات المتحدة. ويعنى هذا أن واشنطن وحدها هى التى تقرر كيفية إجراء المفاوضات.

الأطراف الإقليمية

بغض النظر عن تردد الأطراف الإقليميين فى قبول التنازلات التى يقتضيها أى اتفاق سلام، فهى تجد نفسها مضطرة لبحث شكل ما من أشكال الأخذ والعطاء باسم السلام، حتى وإن كان السبب هو أن الأساس المنطقى الذى كان يسود فى العالم ثنائى الأقطاب، وكان يمكن أن يبرر، فى أى وقت، مقاومة المشاركة فى أية عملية سلام، لم يعد موجودًا. وتتطلب العوامل الأخرى تسوية للصراع يجرى التفاوض عليها، أى أنه:

١- من المستحيل استدامة العداء الشديد بين الدول المتجاورة فى العالم الذى بات "قرية كونية" يزداد فيها الاعتماد المتبادل، والاختراق، والتكامل بين الدول والمجتمعات فى أنحاء العالم. ولا يمكن للشرق الأوسط، بما فى ذلك العلاقات العربية الإسرائيلية على وجه التحديد، البقاء كاستثناء لتلك القاعدة إلى الأبد. والمحادثات متعددة الأطراف التى بدأت فى موسكو مهمة فى هذا الخصوص. ذلك أن وفودًا من حوالى ثلاثين دولة، بينها إسرائيل والكثير من الدول العربية، تشارك فى المحادثات متعددة الأطراف التى تتناول مجموعة شاملة من قضايا الشرق الأوسط، ومنها الحد من الأسلحة والتعاون الاقتصادى والبيئة والموارد المائية ومشكلة اللاجئين. وحتى قبل تحقيق أى تقدم جوهرى فى مجال السلام،

قبلت كل الأطراف العربية إسرائيل، من حيث المبدأ، باعتبارها مشاركًا إقليميًا مشروعًا يمكن التشاور معه بشأن المشاكل الإقليمية، حتى ولو كان التنفيذ الفعلى للحلول الخاصة بتلك المشاكل لابد أن ينتظر التوصل إلى سلام شامل.

٢- علاوة على ذلك، فإنه من الصعب تنفيذ المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل. فمن الممكن أن تكون لها آثار عكسية على من يدعون إليها. فليس واقعيًا أن نتوقع قيام أطراف ثالثة، ليست مشاركة فى الصراع بحال من الأحوال، بتطبيق بنود المقاطعة تطبيقًا جادًا ضد إسرائيل فى وقت تتفاوض فيه كل الأطراف العربية المعنية مع إسرائيل على السلام وتحاول إقناع المجتمع الدولى بأنها شرعت فى مفاوضات السلام بنية حسنة. ذلك أن هذا أشبه بمحاولة مصر إقناع الدول الأفريقية بألا تستأنف علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل بعد توقيعها معاهدة سلام مع الدولة اليهودية. لقد نشأت المقاطعة العربية لإسرائيل من كونها سلاح مقاومة لفكرة السلام نفسها ضمن إجراء مؤقت لتعزيز الوضع التفاوضى العربى. وتنحصر مطابقتها لمقتضى الحال فى فرض ضغوط على إسرائيل كى تسرِّع عملية السلام، وبالأخص منذ اتفاق غزة أريحا أولاً بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى سبتمبر من عام ١٩٩٣. وليس هذا هو نمط النقاش الذى يمكن أن يقنع طرفًا ثالثًا بالاستمرار فى تنفيذ المقاطعة.

٣- هناك كذلك مشاكل بيئية، وخاصة نقص المياه. ذلك أن شح المياه فى المنطقة، مقرونًا بالانفجار السكانى وعدم وجود اتفاقيات للمشاركة فى المياه، يتسبب فى وجود عجز خطير فى المياه ويؤدى إلى تزايد المخاوف الصحية. ولذلك فالوضع من الخطورة بحيث يعتقد الخبراء أن المياه يمكن أن تصبح فى نهاية الأمر العامل المحدِّد فى إجبار الأطراف على إحلال السلام.

٤- المحافظة على الاستقرار فى منطقة الخليج الغنية بالنفط لها أهمية كبيرة، ليس فقط بالنسبة للولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية، بل كذلك بالنسبة لكثير من الأنظمة العربية. بعبارة أخرى، أصبح السلام فى الصراع العربى الإسرائيلى واستقرار منطقة الخليج عاملين يعتمد أحدهما على الآخر. ففى وقت من الأوقات كان يبدو أن السادات هو الزعيم العربى الوحيد المستعد لجعل الصراع العربى الإسرائيلى يلى التوترات والصراعات العربية العربية من حيث الترتيب. فقد كان السادات يعتقد أنه بتحمل مصر العبء الأكبر فى

المواجهة العسكرية العربية مع إسرائيل، لم يكن مضطرًا لإبقاء عملية السلام مع إسرائيل رهينة الخطاب العربى المزايد والمتشدد، حين أصبح سائر العرب أثرياء بينما تعرضت مصر لأعمال الشغب التى قام بها الجياع. وما حدد قراره الخاص بالذهاب إلى القدس فى عام ١٩٧٧ هو ما خلقه سلوك الأنظمة العربية الغنية بالنفط من إحباط أكثر منه الرغبة فى إبرام اتفاق سلام منفرد مع الدولة اليهودية. واليوم نجد أن هذه الأنظمة نفسها، التى تنبع مشروعيتها من التمسك الشديد بالإسلام، هى نفسها مهددة من جيشان الأصولية الإسلامية مقرونًا بانخفاض عائدات النفط، وزيادة عدد السكان، وعجز الميزانيات.

جيشان "الأصولية" الإسلامية

الجيشان الإسلامى فى الدول العربية الواقعة على البحر المتوسط ظاهرة ترتبط بطريقة أو بأخرى بالإحساس العميق بالإحباط الذى تشعر به قطاعات عريضة داخل المجتمع العربى من الطريقة التى يجرى بها التلاعب بمصائرها فى إطار "النظام العالمى الجديد". وهى ترى أن الوقت قد حان لتطبيق إطار آخر من المرجعية يمكنها به الحفاظ على كرامتها وهويتها، مما يفصلها عمن تتصور أنهم مسئولون عن التلاعب بها، أى الغرب وإسرائيل. ولقد خلق شعور الجماهير بأنها ليست سيدة مصائرها "فراغًا" لابد من ملئه. وإذا لم تقدم لها عملية السلام أى أمل، فسوف تملؤه حتمًا بإعادة تقييم هويتها من خلال أشكال التعبير عن الاحتجاج، ومنها الإسلام المتشدد. ومن الناحية الدينية، يتصور المتحاربون أن هوياتهم تقوم على الاستبعاد المتبادل. فكل طرف يرى الطرف الآخر على أنه مفعول به وليس فاعلاً للتاريخ. ولا يمكن لأية هوية كونية تضم كل الأطراف المتحاربة أن تتغلب على هذه الحالة من العداء والخصومة. ومن الصعوبة بمكان تحقيق "تسوية تاريخية"، حين يصبح إطار المرجعية ميتافيزيقيًا (ومتشددًا بالقطع) وليس سياسيًا.

مع زوال الاستقطاب من النظام العالمى، ظهرت فى الصدارة أشكال مختلفة من التعبير عن الهوية التى كانت حتى ذلك الوقت تقيدها الخصومة الحادة بين قطبى العالم. ويقع ظهور الإسلام السياسى ضمن هذه الفئة، وإن كان ذا بُعد إضافى. فهو ليس مجرد طوق نجاة تتعلق به الملايين فى بحر من الشك والفوضى

فحسب، بل إنه ينظر إليه كذلك على أنه قوة معبئة قادرة على التصدى لما تتصورها محاولات غربية لإيجاد "عدو" جديد يحل محل الشيوعية. وتعَزز هذا الشعور التصريحات التى يدلى بها إسرائيليون مسئولون، ومنهم رئيس دولة إسرائيل السابق حاييم هرتزوج. فقد ذكر فى مقابلة نُشرت منذ بضع سنوات فى صحيفة إسبانية أن مهمة إسرائيل المستقبلية ستكون حماية القيم الغربية فى مواجهة الأصولية الإسلامية التى حلت محل الشيوعية باعتبارها الخطر الأكبر الذى تتعرض له المنطقة، وبالتالى تجعل الغرب اليهودى المسيحى على صدام مع الشرق الإسلامى. كما شكا من أن إسرائيل لا تتلقى مكافأتها الواجبة من الولايات المتحدة لقاء دورها المهم فى خدمة الإستراتيجية الكونية الأمريكية وتوفير ملايين الدولارات على الولايات المتحدة كانت ستضطر لدفعها ما لم تكن إسرائيل موجودة. وأكد هيرتزوج الحجج نفسها فى كلمة ألقاها العام الماضى أمام اجتماع للجماعة الأوروبية فى هولندا، حيث قال:

> ليس الصراع العربى الإسرائيلى نفسه هو أشد القوى تدميرًا لعملية السلام فى الشرق الأوسط، بل إنه حركة حماس. ولأن الغرب لا يريد أن يفهم هذا التحول الكبير الذى حدث فى المنطقة، فهو يؤخذ دائمًا على حين غرة. وليس من قبيل المصادفة أن الغرب لم يتكهن بكل الأحداث الكبيرة فى المنطقة على امتداد الفترة الأخيرة، مثل سقوط الشاه، والغزو السوفيتى لأفغانستان، وظهور الخمينى، والحرب العراقية الإيرانية، وغزو صدام للكويت. كل هذا لأنه لا يريد أن يفهم أن العدو الرئيسى قد أصبح هو الأصولية الإسلامية.

وقد كان رابين بإبعاده حوالى ٤٠٠ ممن زعم أنهم من ناشطى حماس والجهاد الإسلامى، أثناء فترة توليه رئاسة الوزراء، يتصرف بناءً على افتراض هرتزوج. بل إنه كان يراهن على أن يحظى الافتراض بقبول الزعماء العرب كافة – بمن فى ذلك المشاركون فى عملية السلام، حتى منظمة التحرير الفلسطينية – الذين باتوا يعتقدون أن الأصولية الإسلامية، وليس إسرائيل، هى التى تمثل التهديد الرئيسى للاستقرار المحلى والإقليمى. وكان رابين يأمل فى أن تضع هذه المعارضة المشتركة للإسلام المتشدد الأساس الذى يقوم عليه السلام طبقًا للشروط الإسرائيلية.

لقى اتفاق غزة أريحا (ويعرف كذلك بخطة غزة أريحا أولاً) ترحيبًا باعتباره نقطة تحول فى الحل النهائى للصراع العربى الفلسطينى. وقد كانت هناك تفسيرات كثيرة للمصافحة التى تمت بين إسحاق رابين وياسر عرفات فى حديقة البيت الأبيض، التى وصفت بأنها رمز للحل القائم على الاعتراف المتبادل بين الطرفين. وواقع الأمر أن الاتفاق لم ينص سوى على اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بدولة إسرائيل ولم يذكر شيئًا عن مسألة اعتراف إسرائيل بالدولة العربية الفلسطينية. فطبقًا لشروط الاتفاق، تعترف إسرائيل بـ"كيان" فلسطينى يتمتع بحكم ذاتى إدارى محدود وتقوم بأى توسيع فى مجال حقوقه تبعًا للسلوك الحسن الفلسطينى تجاه إسرائيل فى المستقبل.

يفترض الاعتراف المتبادل وجود قدر من التماثل بين الطرفين. وهذا العنصر مفتقد بشكل كبير فى اتفاق غزة أريحا، الذى لا يسمح للإسرائيليين باستغلال الفلسطينيين لتحقيق غاياتهم فحسب، بل يوفر كذلك إطارًا قانونيًا لقمع الانتفاضة، التى هى العقبة الرئيسية أمام انفتاح إسرائيل على العالم العربى. ولابد من التساؤل عما إذا كان الخلل الهيكلى وعدم المساواة الكامنين فى قلب الاتفاق حديا بكثير من العرب إلى إدانتها يمكن تصحيحهما أم لا.

بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية فى عام ١٩٧٩، حاولت سوريا تحقيق التكافؤ العسكرى مع إسرائيل على أساس أن هذه هى الطريقة الوحيدة لاستعادة مرتفعات الجولان. إلا أن آمالها تحطمت حين انهار الاتحاد السوفيتى، وكان القوة الوحيدة التى يمكن لدمشق التعويل عليها لتحقيق هذا الهدف. والواقع أن سوريا كانت لها مشاكل بالفعل مع موسكو حتى قبل الانهيار، وذلك بسبب تقارب جورباتشوف مع الغرب. فهل هناك من شكل بديل للتكافؤ يمكن تصوره؟

قد يكون التكافؤ العسكرى الشكل الأمثل للتكافؤ، إلا أنه ليس بالضرورة الشكل الوحيد. ويمكن افتراض وجود التكافؤ من الناحية الذاتية حتى فى غياب شروطه الموضوعية. فقد وصفت الانتفاضة بأنها حرب أكتوبر الخاصة بالفلسطينيين، بمعنى أن كلا الحدثين تصورتهما الأطراف المعنية على أنهما إنجازان محترمان يمكنها الدخول بقوتهما فى مفاوضات مع العدو دون تعريض

أنفسها لتحولات الاستسلام. ذلك أن الانتفاضة، شأنها شأن حرب أكتوبر، محت مشاعر الذلة والعار وأعادت الثقة فى المفاوضات باعتبارها أداة لا تؤدى إلى تكريس الهزيمة، بل يمكن أن تحقق فى النهاية السلام القائم على العدل.

فهل من الممكن تحديد هوية أطراف صراع ما بواسطة الأطراف نفسها فى ضوء المعايير الذاتية، بغض النظر عن صحة هذه المعايير فى أعين الآخرين؟ تصف إسرائيل فلسطين كلها بأنها أرض إسرائيل على أساس من العهد القديم، بينما يطالب الفلسطينيون بحقهم فى نفس الأرض على أساس أنها كانت وطنهم لأكثر من عشرين قرنًا. ومن المحتم أن يتصادم هذان الادعاءان القائمان على استبعاد كل طرف للآخر، حيث يرى كل من المدعيين الآخر على أنه ينتهك هويته الخاصة. ولا أمل للطرفين فى إقامة سلام مستقر ما لم يبذلا جهدًا جادًا فى تغيير تصور كل منهما عن الآخر، كى يمكن لكى طرف أن يرى الآخر على أنه مكمل محتمل لهويته، وليس بالضرورة معاديًا لها.

من الواضح أنه لا يمكن للفلسطينيين تغيير تصورهم للإسرائيليين على أنهم معتدون ماداموا يشعرون بأنهم مازالوا يُستَغلون لتحقيق المزيد من طموحات الهيمنة الإسرائيلية فى المنطقة. ولن يتلاشى شعور الفلسطينيين بأنهم قطع شطرنج تحركها إسرائيل إلا إذا استطاعوا بدورهم استغلال إسرائيل لمصلحتهم. ولابد أن يكون استغلال الآخر متبادلاً ومتوازنًا، وهو شرط يتطلب حدًا أدنى من التكافؤ بين الأطراف الرئيسية. فهل يحقق اتفاق غزة أريحا هذا الشرط؟ أم أن الاتفاق أقر خضوع فلسطين العربية لطموح إسرائيل الخاص بترسيخ تفوقها الاقتصادى والتكنولوجى على المنطقة، وهو الرأى الذى بات يؤمن به على نطاق واسع فى العالم العربى منذ عودة حزب الليكود للسلطة بتولى بنيامين نتنياهو رئاسة الوزراء فى عام ١٩٩٦؟ إذا كان الأمر كذلك، فلابد من إعادة صياغة الاتفاق كى يصبح حجر الزاوية للسلام العادل والدائم.

السلام نقيضا

لابد من بيان الشكل النهائى للسلام بوضوح فى هذه المرحلة من عملية السلام، إن لم يكن بالتفصيل التام فعلى الأقل باعتباره مفهومًا عامًا. والواقع أنه

لكى تتمتع المنطقة بالسلام المستقر والدائم الذى لـن يكـون مُعَرَّضًـا باسـتمرار للنكسات، لابد من منح الإطار المفاهيمى لهذا السلام صفات مناقضة لتلـك التـى سادت على امتداد تاريخ الصراع. ولهذا السبب فالتاريخ والصراع وثنائية الأقطاب لم ينتهيا، مع أن ثنائية الأقطاب لم تعد تتخذ شـكل تقـسيم العـالم إلـى كتلتـين عسكريتين وأيديولوجيتين وجغرافيتين محددتين تحديدًا شـديد الوضـوح (الـشرق والغرب) مع وجود قدر من التكافؤ فيما بينهما. بل إنها اتخذت شكل تقسيم الـشمال والجنوب مع عدم وجود أى تكافؤ كان بين قطبيه. وقد اتضح أن كل الحديث عـن "النظام العالمى الجديد" القائم على نظام قيمى مشترك، ونظام اقتـصادى مـشترك، وسوق مشتركة، وعدم وجود معايير مزدوجة، حيث يمكن حل كـل الـصراعات بالطرق السلمية، اتضح أنه خرافة، حتى الآن على الأقل.

كانت القضية التى أثارت الصراع فى البداية هى أن المشكلة اليهودية، التى نشأت فى أوروبا، يجرى حلها فى الشرق الأوسط. فاليهود يزعمـون أن العـرب يجورون عليهم مثلما جار عليهم الأوروبيون فى الماضى. وأقول إن هـذا يجعـل السبب والمسبب على قدم المساواة. وكانت النتيجة اسـتقطابا حـادا بـين اليهـود والعرب فى الشرق الأوسط، حيث جعله الاستقطاب الكونى بين القـوتين الأعظـم أكثر عنادًا. إلا أن هذا انتهى مع انتهاء النظام العالمى ثنائى الأقطاب.

قد يستحق الأمر فى الواقع بحث ما إذا كان بالإمكان أن تقود عمليةَ الـسلام الآلياتُ التى تضعها حاليًا الجماعة الأوروبية لجعل أيـة حـرب مـستقبلية بـين أعضائها مستحيلة أم لا. فسوف يتعرض مشروع الوحدة الأوروبيـة للخطـر إذا حدث أن تصورت شعوب أوروبا الوحدة على أنها آلية "تستوعب" بها ألمانيا سائر أوروبا، بصورة عفى عليها الزمن من حلم هتلر الخاص بفرض الهيمنة الألمانيـة على القارة. فهذا التصور يتعارض تعارضًا مباشرًا مع ذلك التصور الـذى يقـوم عليه حلم الوحدة الأوروبية، وهو استيعاب ألمانيا فى أوروبا بطريقة تضع نهاية لا رجعة فيها للمواجهات العسكرية. ويشبه هذا بشكل كبير المنطق الأساسى للـسلام فى الشرق الأوسط الذى يقتضى إيجاد آليات يمكن بهـا اسـتيعاب إسـرائيل فـى المنطقة وليس فرض هيمنتها عليها. ولم تنتب حكومتى رابين ونتنياهو أية هواجس عند وضع أمن إسرائيل فوق مبدأ الأرض مقابل السلام، ولا فى اسـتخدام حجـة الأمن للاحتفاظ بجزء على الأقل من الأرض بينما تطالبان بالـسلام الكامـل، أى

السلام الذى سيحقق السوق الشرق أوسطية المشتركة وفى قلبها إسرائيل. وفى الوقت نفسه تقلل الحكومة الإسرائيلية من شأن المخاوف العربية التى لها ما يبررها من أن تلك السوق قد تمثل تهديدًا للأمن العربى بتعميقها للفروق الاقتصادية فى أنحاء المنطقة. فنجاح السوق الأوروبية المشتركة يعود إلى الآليات والإجراءات التنظيمية التى تمنع أية دولة من اكتساب وضع يفوق وضع الجماعة الأوروبية ككل، وهو درس لابد أن تعيه الحكومة الإسرائيلية جيدًا حين تدعو إلى إقامة السوق الشرق أوسطية المشتركة.

هنا يمكن أن تكون تجربة الجماعة الأوروبية دليلاً (على وجه التحديد الإجراءات التى تتخذها وتحظى بلا شك بتأييد إسرائيل الكامل) لضمان أن مصالح الجماعة الأوروبية ككل تأتى قبل مصلحة كل دولة على حدة، وخاصة ألمانيا. والواقع أن الجماعة الأوروبية لديها مصلحة كبيرة فى رؤية النموذج الذى قدمته لردع أية حرب مستقبلية فى أوروبا وقد تبنته المناطق المجاورة لها. فمن المؤكد أنها لن ترغب في رؤية صراع الشرق الأوسط باقيًا كشاهد غير مريح على أن بعض الصراعات من الصعوبة بحيث تتحدى جهود حلها، وأنه حتى حين توجد "الحلول" يكون هناك دائمًا احتمال لتعطيلها، فى ظل صعوبة السعى لتحقيق السلام دون أن يكون هناك أى خاسرين.

يلى ذلك، من الناحية النظرية على الأقل، أن السلام لن يتحقق إلا حين يتوقف المتحاربون عن رؤية بعضهم البعض بشكل يستبعد فيه كل منهما الآخر ويبدءون فى التفكير فى إمكانية إقامة علاقة تكامل وشراكة. ولكن هل هذا واقعي؟ هل يمكن أن يصبح العرب مقتنعين بأن وجود إسرائيل فى وسطهم قد يصبح فى النهاية مبعث قوة وليس مصدر ضعف؟ وهل يمكن أن تصبح إسرائيل مقتنعة بأن هذا سوف يكون خلاصها الوحيد على المدى البعيد؟

يثير هذا من جديد مقولة "الحاجز النفسى" التى أثارها السادات، وإن كان فى موقف مختلف. فلا أحد ينكر أن النفسية اليهودية الجماعية تنتابها خصوصيات التاريخ اليهودى فى أوروبا على وجه التحديد. فإحدى سمات شخصيتهم المحددة ضرب من الخوف المرضى من الإبادة، وهو ما يرجع إلى تراث طويل من المذابح كانت ذروته الهولوكوست. ومع أنه من المؤكد أن الدعاية الصهيونية استغلت عقلية الهولوكوست فى الشرق الأوسط، فمن المؤكد كذلك أن المصيبة التى

عانى منها اليهود كانت مفيدة فى تمكين إسرائيل من الحفاظ على قدر عال من الاستنفار والإحساس الدائم بالتعبئة. وربما عزز إصرار العرب على إبداء العداء الذى لا هوادة فيه لإسرائيل البارانويا الإسرائيلية وذلك الإحساس بالتعبئة، مما أسهم فى تقوية إسرائيل بدلاً من أن يُحدث العكس.

تمثل إسرائيل ملاذًا آمنًا بالنسبة لليهود. وقد أثار العداء الذى أبداه العرب تجاه الدولة اليهودية عقلية الحصار الخاصة بها، حتى بعد أن أصبحت متفوقة من الناحية العسكرية على سائر دول المنطقة كافة، وقادرة على معاقبة من يجرؤ على تحديها. ولابد من التساؤل عما إذا كان ميل إسرائيل للقتال، الذى تبرره هى باعتباره ضروريًا لوجودها داخل بيئة معادية، يمكن تخفيفه بشكل فعال من خلال تعميق العداء العربى تجاهها أم بالحد من هذا العداء.

لكن ما السبيل إلى تبديد الشك المتبادل؟ كيف يمكن تحريك آلية يمكن بها إحلال الثقة المتبادلة محل العداء؟ ليست هذه بالمهمة اليسيرة فى ظل عدم تكافؤ الأطراف الرئيسية كما يعكسه اتفاق غزة أريحا. كيف يمكن أن تقود نقطة الانطلاق القائمة على الموقف التفاوضى الإسرائيلى المتفوق إلى نقطة الوصول التى تستجيب للمطامح الفلسطينية المشروعة الخاصة بتقرير المصير ووضع الدولة؟ فالاتفاق نفسه لا يحتوى على أى ضمان بأن تنفيذه سوف يؤمِّن قدرًا أكبر من العدل بين الطرفين وليس قدرًا أكبر من الظلم. والشرط اللازم حاليًا لاستعادة الأرض العربية هو الثقة المتبادلة. ولكن من الصعب إلى حد كبير بلوغ هذا مادام الطرفان يفتقران إلى التكافؤ ومافتئ كل منهما يرى الآخر على أنه معتد وليس مصدرًا محتملاً للفائدة المشتركة. فهل من وسيلة لكسر هذه الدائرة المفرغة؟

لقد قيل إنه بتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل سوف تلتف مصر حول الدائرة المفرغة دون أن تكسرها (ذلك أنها تجاوزت حالة الحرب دون الاضطرار إلى إقامة علاقة اعتماد متبادل مع إسرائيل) وأن حقيقة نجاح هذا الترتيب فى اختبار الزمن لدليل على أن الطريق الثالثة ممكنة. غير أن ما وصف بأنه "السلام البارد" كان من نتاج الضغوط المختلفة التى كان لابد لمصر أن ترضخ لها، وهى ألا تتخلى القاهرة عن معاهدتها مع إسرائيل من ناحية، وأن تسترد مكانها فى قلب العالم العربى من ناحية أخرى. وهذه المعادلة لم تعد تنطبق على اللعبة الإقليمية والكونية الجديدة. وبذلك فما تزال هناك حاجة إلى اختراع وصفة لتعزيز السلام.

كانت هناك مرحلتان أساسيتان فيما تكشف عنه عملية السلام فى الصراع العربى الإسرائيلى، وهما مرحلة قمة كامب ديفيد الأولى فى عام ١٩٧٨ التى جمعت الرئيسين كارتر والسادات ورئيس الوزراء بيجن، ومرحلة كامب ديفيد الثانية فى عام ٢٠٠٠ التى جمعت الرئيس كلينتون والرئيس عرفات ورئيس الوزراء باراك. نجحت كامب ديفيد الأولى وفشلت كامب ديفيد الثانية. فقد ضمنت كامب ديفيد الأولى الاعتراف بإسرائيل من جانب الدولة العربية الرئيسية من حيث القوة العسكرية، بينما فشلت كامب ديفيد الثانية فى توسيع عملية السلام لتشمل قضية فلسطين الجوهرية (فيما يتعلق بالحق). وسوف يتوقف مستقبل السلام فى الشرق الأوسط على ما إذا كانت روح كامب ديفيد الأولى ستتغلب على روح كامب ديفيد الثانية أم العكس.

كشفت كامب ديفيد الثانية عن العجز فى تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ على المشكلة الفلسطينية. وهذا القرار يحظى الآن بقبول كل أطراف الصراع باعتبار أنه يساوى بين السلام، وبالتالى حل النزاع، وبين استعادة الأراضى التى تحتلها إسرائيل منذ حرب ١٩٦٧. وحين كان الأمر يتعلق بمصر، لم تقف أية صعوبة لا يمكن التغلب عليها فى وجه تطبيق مبادلة "السلام مقابل الأرض" على احتلال إسرائيل لشبه جزيرة سيناء. ولكن ذلك لم يكن هو الحال حين تعلق الأمر بالمشكلة الفلسطينية، التى هى لب النزاع. فقد فشلت كامب ديفيد الثانية فى استخدام القرار ٢٤٢ كنظام للمرجعية لحل المشاكل الشائكة الخاصة بالقدس، وعودة اللاجئين الفلسطينيين التى أيدها قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤، وقضية المستوطنات الإسرائيلية فى الضفة الغربية وغزة. وكانت نتيجة ذلك هى انهيار عملية السلام.

ومع ذلك فليس كل ما تحقق قد ضاع بالضرورة. والجديد فى الأمر هو أن القضايا التى سبق تأجيلها (كالقدس والمستوطنات الإسرائيلية واللاجئين الفلسطينيين وهلم جرا) جرى تناولها مؤخرًا باتفاقيات مؤقتة؛ حتى وإن لم تكن هناك صياغة مكتوبة، وحتى ولو لم يكن هناك وجود لتسوية شاملة مترابطة، وحتى وإن بدا أن الفرص (كمقترحات باراك فى كامب ديفيد، وهى غير مقبولة الآن من شارون) قد ضاعت. ويزعم المراقبون أن ٩٠ بالمائة من القضايا التى نوقشت يمكن تصورها على أنها تحتوى على بذور اتفاقيات محتملة فى المستقبل، على الأقل من الناحية

النظرية. ولكن الأطراف أجمعت على أنه لن تكون هناك تسوية شاملة بحال من الأحوال. ويعنى هذا أنه للانتقال من ٩٠ بالمائة إلى ١٠٠ بالمائة لابد أن تمر الأطراف بالصفر بالمائة.

ومع ذلك فقد أخرجت خيبة الأمل الناجمة عن فشل كامب ديفيد الثانية عملية السلام برمتها عن الخط. ثم اندلعت الانتفاضة الثانية. وانتُخب شارون رئيسًا لوزراء إسرائيل. وحين تولى بوش السلطة أعلن أن الأولوية فى الشرق الأولى لابد أن تكون للعراق وليس لمشكلة فلسطين المستعصية.

كما أوضحت التطورات الأخيرة، فقد ثبت أن هناك خللاً فى اتفاقيات أوسلو. فقد انطلقت من افتراض إمكان ترك المشاكل الأكثر إثارة للجدل للمرحلة الأخيرة من المفاوضات ومعالجتها فقط حين يتراكم مخزون من الثقة المتبادلة بين الأطراف. وهكذا بدأت عملية باسم السلام دون تحديد للأهداف النهائية. وكان لذلك آثاره العكسية؛ إذ حان الوقت لإعادة بحث فكرة إمكان تحقيق تسوية من خلال عملية سلام لا تحدد أهدافها النهائية.

كانت الصيغة الجديدة للتغلب على المأزق من اقتراح المملكة العربية السعودية فى فبراير من عام ٢٠٠٢ وحظيت بدعم علنى من سائر الدول العربية: اعتراف عربى شامل وكامل بإسرائيل وتطبيع العلاقات معها فى مقابل الانسحاب الإسرائيلى إلى حدود الرابع من يونيو عام ١٩٦٧. وعلى عكس مقاربة أوسلو، نجد أن شروط هذا الاتفاق واضحة وملموسة. بل ويمكن قياسها، وليس فيها مكان للغموض والالتباس. كما أن المبادئ قد وضعت بشكل جيد. وحتى إذا كانت هناك بعض التعديلات الطفيفة التى لابد من إجرائها بعد وضع المبادئ الأساسية، فإن هذا يمكن تسويته فى الجولة الأخيرة من المفاوضات.

ميزة هذه المقاربة هى أنها تضمن إعطاء الأولوية **للسياسى على التقنى**، وللترتيبات الشاملة على الترتيبات المنفصلة المجزأة. وهى تبدأ برؤية شاملة وتعدل التفاصيل طبقًا لمتطلبات هذه الرؤية الشاملة، وليس العكس. ونقطة الانطلاق التى تبشر بالخير هى البدء من التفاوض على الدولة الفلسطينية، وهى مقبولة الآن من حيث المبدأ من جانب الأطراف كافة؛ ليس حكومة بوش فحسب، بل حتى شارون. وكانت اتفاقيات أوسلو قد أقرت "الاعتراف المتبادل" بين دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (وهى كيان ليس له هوية قانونية واضحة المعالم فى القانون

الدولى)؛ وكما ذكرنا من قبل، فهى لم تدعُ إلى اعتراف متبادل بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين.

سوف تُربط هذه المقاربة الجديدة كذلك الصراع الإسرائيلى الفلسطينى بطريقة مختلفة بقضية الإرهاب. ومن الواضح أنها تتخذ موقفًا مضادًا من افتراض شارون ضرورة تعريف عرفات بأنه إرهابى (وهو الافتراض الذى يتناقض مع الدور الذى قام به الإرهاب فى إنشاء دولة إسرائيل نفسها؛ ولنتذكر أنشطة جماعتى إرجون وشترن الإرهابيتين). وعن طريقة التغلب على المقولة التى لا تميز بين "الأنشطة الإرهابية" وحركات التحرير الوطنية، يصبح عرفات شريك شارون الذى لا مفر منه فى عملية السلام.

بل تربط هذه المقاربة حل المشكلة السورية بمشكلة فلسطين. كما أنها تعمم التسوية على كل الدول العربية دون استثناء: **فالكل** سوف يطبِّعون العلاقات مع إسرائيل. وبذلك تصبح التسوية شاملة. وهى تبرز حقيقة أنه لن ينطلق أى من الأطراف بعد الآن من افتراض أن الخصم طرف غريب، وجسم غريب، ولن يُنظر إلى العزل التام لأى طرف بعينه، سواء أكان إسرائيل أم العراق، على أنه خيار واقعى. وعلاوة على ذلك، يربط إدخال السعودية كطرف مباشر الصراع العربى الإسرائيلى باهتمام أمريكا بنفط الشرق الأوسط. وهكذا تصبح اهتمامات الأمريكية بضمان أمن إسرائيل مربوطة رباطًا عضويًا بتأييد الاهتمامات الأمريكية بضمان تدفق نفط الشرق الأوسط الذى لا يعوقه شيء إلى مستهلكيه. ولن يعود السلام مع إسرائيل مبرَّرًا بأنه ضرورة لمواجهة التهديد الذى يمثله عراق صدام حسين، كما كان عليه الحال عند بدء مؤتمر مدريد بعد غزو العراق للكويت. بل سيبدو استمرار صراع الشرق الأوسط على أنه شر فى حد ذاته. وسوف يبدو التركيز على العراق باعتباره طريقة لصرف الانتباه عن الجهود اللازمة لإنهاء حالة عداء إسرائيل مع العالم العربى.

يثبت قبول تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وخاصة من جانب المملكة العربية السعودية ودول الخليج، أن الذى ما زال البعض يعتبرونه شرًا أقل خطورة من تأبيد الصراع يزداد تدهورًا. فلم يتغلب أحد على العنف وهو يهدد استقرار المنطقة ككل فى الوقت الراهن. ومن ناحية أخرى، سوف يمنح التطبيع إسرائيل ما لم يكن بإمكان مصر أن تعطيها إياه فى سياق السلام الجزئى. وسيخلق ذلك فرصًا

لإسرائيل يمكن أن تعوض إلى حد كبير انسحابها الكامل إلى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧. وسوف يحل التعامل الاقتصادى، وفى النهاية التعامل البشرى على الطريق، محل الصراع على الأرض باعتبار ذلك ضمانًا للبقاء والرفاهة بالنسبة لكل الأطراف المعنية. وهذا ما سوف تثبته الأيام.

الهوامش

(١) هذه النقاط وما يليها أبرزها المؤلف فى مناظرته التى أجراها بالقاهرة فى أوائل عام ١٩٩٣ مع وزير خارجية إسرائيل فى ذلك الوقت شيمون بيرس.

الباب الرابع

أزمة وحرب الخليج

الفصل السابع عشر

الولايات المتحدة فى الخليج الفارسى: من الركيزتين التوءم إلى الاحتواء المزدوج

جارى سيك

وصلت الولايات المتحدة بعد تردد إلى الخليج الفارسى باعتبارها لاعبًا فعالاً، ولكنها ظهرت بعد ربع قرن من المقاومة، والاضطراب، والبدايات الفاشلة، كقوة عسكرية مهيمنة لا شك فيها فى المنطقة. وكانت تلك فى بعض وجوهها مجرد قصة كيفية جعل الولايات المتحدة نفسها تقبل ببطء الاضطلاع بالدور الذى بدأه البريطانيون فى القرن التاسع عشر. إلا أن المصالح البريطانية لم تتطابق قط مع المصالح الأمريكية، وكانت أسس السياسة الأمريكية فى نهاية القرن لا تشبه كثيرًا دفاع بريطانيا التقليدى عن خطوط اتصالها الشرقية.

كانت مصلحة الولايات المتحدة فى الخليج الفارسى شديدة البساطة والاتساق. أولاً: ضمان وصول العالم الصناعى إلى موارد النفط الشاسعة فى المنطقة. ثانيًا: منع أية قوة معادية من أن تكون لها سيطرة سياسية أو عسكرية على تلك الموارد. وإبان الحرب الباردة، كان الخطر الأكثر مباشرة هو الاتحاد السوفيتى، أما بعد انهيار السوفييت، فقد أصبحت إيران والعراق الهدفين الأساسيين لجهود الاحتواء الأمريكية.

كانت الأهداف الأخرى، مثل الحفاظ على استقرار دول الخليج واستقلالها أو احتواء خطر الأصولية الإسلامية، هموما فرعية وموجودة بشكل ضمنى فى فكرتى النفط والاحتواء الكبيرتين. وكان الانشغال بأمن إسرائيل عاملاً محركًا فى سياسة الشرق الأوسط الأمريكية على مدى نصف قرن، وتأثرت المسألة العربية الإسرائيلية على فترات متفرقة بالسياسات الأمريكية فى الخليج الفارسى (والعكس). وعقب انتهاء الحرب الباردة بشكل خاص، بدأ العامل الإسرائيلى يتخذ أهمية أكبر فى صياغة السياسة الأمريكية فى الخليج.

ساهم الكشف البطيء عن السياسة الأمريكية فى تطوير الخليج الفارسى الحديث (وكان ما يحدث هو العكس فى بعض الأحيان). وسوف يركز ما سنقوله على بعض نقاط التحول الأساسية، حيث حولت ما تبدو اختيارات سياسية أمريكية لا تربطها رابطة نفسها فى النهاية إلى موقف إستراتيجى متماسك بشكل يدعو للدهشة.

سياسة الركيزتين التوءم

كانت المشاركة الأمريكية فى الخليج الفارسى قبل الحرب العالمية الثانية أقل ما يمكن. وكانت أول مواجهة مستدامة مع المنطقة فى القرن التاسع عشر، فى وقت سفن القلبر clipper.[1] وكان الخليج الفارسى والمحيط الهندى يعتبران حكرًا بريطانيًا، وكان الاتصال السياسى والتجارى والعسكرى الأمريكى بالمنطقة شديد الندرة.[٢]

أُنشئت قيادة الشرق الأوسط الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية لمراقبة طريق الإمدادات الخاص بالعتاد الحربى المتجه إلى الاتحاد السوفيتى. وكان جنود الولايات المتحدة البالغ عددهم ٤٠ ألفًا يشكلون أكبر نشر للقوات الأمريكية فى المنطقة منذ ذلك الوقت حتى العملية "عاصفة الصحراء" فى عام ١٩٩١. وكانت الفرقة البحرية الأمريكية الصغيرة (قوة الشرق الأوسط) التى أنشئت فى عام ١٩٤٧ تعتمد على الضيافة البريطانية فى جُفير على جزيرة البحرين.

كان إعلان بريطانيا فى عام ١٩٦٨ عزمها الانسحاب من موقعها التاريخى شرقى السويس صدمة لم تلق ترحيبًا فى واشنطن التى طالما اعتمدت على الوجود البريطانى باعتباره مكونًا أساسيًا لإستراتيجية الاحتواء السوفيتى الخاصة بها على امتداد القوس الضخم الممتد من قناة السويس حتى مضايق ملقا. كما أنه جاء فى أسوأ لحظة ممكنة، حيث كانت الالتزامات فى فيتنام وجنوب شرق آسيا تشكل ضغطًا كبيرًا على القوات الأمريكية.

قامت حكومة نيكسون بمراجعة كبيرة لسياسة الخليج الفارسى الأمريكية حين تولت السلطة فى عام ١٩٦٩. وكان ذلك ضمن الجهد الكونى لإعادة تحديد المصالح الأمنية الأمريكية فى وقت تتنافس فيه الطلبات على القوات العسكرية

الأمريكية ويتردد الجمهور الأمريكى فى تأييد ما كان يُرى على أنه التزامات خارجية من المحتمل أن تكون باهظة التكاليف. وكانت نتيجة تلك الجهود هى "مبدأ نيكسون" الذى جعل الاعتماد الأساسى على التعاون الأمنى مع الدول الإقليمية كوسيلة لحماية المصالح الإقليمية فى أنحاء العالم. وفى الخليج، تقرر أن يكون الاعتماد بشدة على دولتين أساسيتين هما إيران والمملكة العربية السعودية، وهى الإستراتيجية التى سرعان ما أصبحت تعرف باسم "سياسة الركيزتين التوءم" Twin Pillar policy.(٣)

منذ البداية كان مفهومًا أن إيران ستكون الأكثر أهمية من بين هاتين "الركيزتين" بسبب حجمها وقدراتها العسكرية وتجاورها الفيزيقى للاتحاد السوفيتى والخليج الفارسى، واستعداد الشاه للتعاون بشكل علنى مع الولايات المتحدة فى الأمور الأمنية (على عكس الدول العربية فى المنطقة). وقد أُقرت هذه العلاقة بين واشنطن وطهران فى مايو من عام ١٩٧٢ أثناء زيارة الرئيس نيكسون ومستشاره للأمن القومى هنرى كيسنجر لطهران.

خلال ساعتين ونصف الساعة من المحادثات على مدى يومين، عُقد الاتفاق الذى وافقت فيه الولايات المتحدة على زيادة أعداد المستشارين العسكريين فى إيران وضمنت حصول الشاه على بعض من معظم التكنولوجيا غير النووية المتطورة فى الترسانة العسكرية الأمريكية. ووافق الشاه بدوره على القيام بدور أساسى فى حماية المصالح الأمريكية فى منطقة الخليج الفارسى. ولخصت هذا كله الصراحة المذهلة فى نهاية الاجتماعات، حين نظر الرئيس نيكسون إلى الجهة المقابلة من الطاولة حيث يجلس الشاه وقال بكل بساطة "احمنى".(٤)

كانت تلك اللحظة ذروة العديد من عقود العلاقات السياسية المضطربة بين الولايات المتحدة وإيران. ففى عام ١٩٥٣ نفذت إدارة أيزنهاور "انقلابًا مضادًا" أعاد الشاه إلى العرش وقضى على المستقبل السياسى للزعيم القومى مُصَدَّق.(٥) وفقدت الولايات المتحدة على الفور بهذا العمل براءتها السياسية فيما يتعلق بإيران وضمنت أنها ستكون مسئولة دومًا عن تجاوزات حاكم إيران وأعماله الوحشية؛ على الأقل فى رأى الشعب الإيرانى. وفى عام ١٩٦٣، قاد الزعيم الدينى المتحمس آية الله روح الله الخمينى المعارضة لمشروع قانون يمنح الحماية الدبلوماسية للمستشارين العسكريين الأمريكيين، إلى جانب أمور أخرى. وأدى هذا التمرد،

الذى لو عدنا بالنظر إلى الوراء لوجدناه بروفة لثورة ١٩٧٨-١٩٧٩، إلى نفى الخمينى لمدة أربعة عشر عامًا. ومع أن معظم الأمريكيين لم ينتبهوا كثيرًا لهذا الحدث، فقد كانت المعارضة الإيرانية مقتنعة بأن الشاه يعمل نيابة عن الولايات المتحدة.

غيَّر الاتفاق بين الرئيس نيكسون والشاه فى عام ١٩٧٢ شكل علاقة الدولة التابعة السابق. فقد أوشكت إيران أن تصبح قوة أساسية فى سوق النفط وهاهى حرة فى الوصول إلى ترسانة الأسلحة الحديثة الأمريكية. وكان ذلك قد أُدرك من قبل حين أصبحت إيران حامى المصالح الأمريكية فى المنطقة، وازداد الشاه شعورًا بالشجاعة بحيث كان ينتقد حليفته القوة الكبرى بشأن أمور تتعلق بالسياسة والاقتصاد والإستراتيجية. وقللت الولايات المتحدة بدورها من تغطيتها الاستخباراتية لسياسة إيران الداخلية واعتمدت على الشاه فى المساعدة على سحق التمرد الماركسى فى ظفار، وفى ضمان إمدادات الطاقة عند حظر تصدير النفط فى عام ١٩٧٣، وفى دعم مجموعة كبيرة من العمليات السياسية والعسكرية تتراوح بين الشرق الأوسط وأفريقيا ووصلت إلى فيتنام.

غير أن تغيير الأدوار هذا لم يلحظه أحد فى الخليج الفارسى وأماكن أخرى. وفى إيران ظلت صورة الشاه المطيع الذى يستجيب للأوامر التى تمليها عليه واشنطن كامنة بقوة فى النفسية الوطنية. ونتيجة لذلك فإنه حين اندلعت الثورة فى أواخر السبعينيات كانت الولايات المتحدة قد جمعت بين أسوأ ما فى المتناقضين. ذلك أنها تخلت عن قدرتها المستقلة فى تقييم سياسة إيران الداخلية والتأثير عليها، فى الوقت الذى كان يشيع فيه اتهامها بترتيب كل حركة من حركات نظام الشاه.

شملت سياسة الركيزتين التوءم كذلك عملية ثلاثية سرية مع إسرائيل لزعزعة الوضع فى العراق عن طريق دعم التمرد الكردى على بغداد. وكان تبنى هذه الخطة فى مايو من عام ١٩٧٢ أثناء زيارة نيكسون، إلا أنها انهارت فى عام ١٩٧٥ حين توصل الشاه بشكل منفرد إلى اتفاق مع صدام حسين وتخلى عن الأكراد. وكانت تلك سابقة خاصة بالنظر إلى الخليج الفارسى على أنه امتداد للصراع العربى الإسرائيلى وللتعاون الأمريكى الإسرائيلى فى المنطقة.[٦]

كان سقوط نظام الشاه فى عام ١٩٧٩ ضربة مميتة لسياسة الركيزتين التوءم الأمريكية. ومنذ البداية كانت السياسة تقوم على العلاقة الشخصية مع الشاه.

وبرحيله ووصول نظام إسلاموى معاد إلى طهران، تُركت الولايات المتحدة عارية إستراتيجيًا فى الخليج الفارسى، دون أن تكون هناك شبكة أمان.

مبدأ كارتر

تضاعفت قوة تلك الضربة فى فبراير من عام ١٩٧٩ نتيجة للتقارير الخاصة ببدء غزو اليمن الشمالى بقوات جارته المقرة بماركسيتها فى الجنوب. ولأن هذا الحدث جاء فى أعقاب الانقلاب الماركسى فى أفغانستان فى أبريل من عام ١٩٧٨، وإبرام المعاهدة السوفيتية الإثيوبية فى نوفمبر من عام ١٩٧٨، واغتيال السفير الأمريكى فى كابول أدولف دبز Adolph Dubs بكابول فى فبراير من عام ١٩٧٩، فقد خلق انطباعًا بأن الولايات المتحدة خسرت كل قدرتها على التأثير على أحداث المنطقة. وازداد هذا الانطباع قوة حين تبعت تركيا باكستان فى الانسحاب من منظمة المعاهدة المركزية فى مارس.

ردت واشنطن على ذلك بإرسال فريق عمل على حاملة طائرات إلى بحر العرب وبالإسراع فى إرسال المساعدات العسكرية العاجلة إلى اليمن ونظام التحذير والمراقبة المحمول جوًا، أواكس، إلى المملكة العربية السعودية. وبذلت الولايات المتحدة كذلك جهدًا منتظمًا لوضع "إطار إستراتيجى" جديد للخليج الفارسى. ومع انتهاء عام ١٩٧٩، كانت الخطوط العامة للإستراتيجيات قد رُسمت، وشمل ذلك التحديد المبدئى للقوات الأمريكية الخاصة بنشر القوات السريع والمناقشات الأولية مع عُمان وكينيا والصومال بشأن الاستخدام المحتمل للمنشآت. ورغم ذلك فإنه عندما هوجمت السفارة الأمريكية بطهران فى شهر نوفمبر، أدت مراجعة رفيعة المستوى لقدرات الولايات المتحدة العسكرية إلى استنتاج مذهل، وهو أن قدرة الولايات المتحدة على التأثير على الأحداث فى المنطقة محدود للغاية. وفى أواخر نوفمبر، حين كانت هناك مخاوف جادة من أن الرهائن الأمريكيين معرضون لخطر القتل، أُرسلت حاملة أخرى إلى المنطقة وكُلفت مدمرتان إضافيتان بالانضمام إلى قوة الشرق الأوسط.

وأيقظ الغزو السوفيتى لأفغانستان قبيل أعياد الميلاد فى عام ١٩٧٩ من جديد مخاوف وقوع هجوم سوفيتى على الخليج الفارسى والمحيط الهندى. وكان

الأثر العملى للغزو السوفيتى هو القضاء على جهود إدارة كارتر للسعى إلى استرضاء متبادل مع الاتحاد السوفيتى، بما فى ذلك تأييد معاهدة سالت ٢ SALT II. وأبرز كارتر هذا التحول السياسى فى كلمة الاتحاد فى الثالث والعشرين من يناير عام ١٩٨٠، حين قال: "أية محاولة تقوم بها أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج الفارسى ستعتبر هجومًا على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وسوف يُرد هذا الهجوم بأية وسيلة ضرورية، بما فى ذلك القوة العسكرية."

كان هذا الإعلان، الذى سرعان ما بات يعرف بمبدأ كارتر، يشبه إلى حد كبير التصريح التقليدى للسياسة البريطانية الذى أعلنه اللورد لانزداون Lord Lansdowne فى عام ١٩٠٣ حين قال إن المملكة المتحدة سوف "تعتبر إقامة أى قوة أخرى لأية قاعدة بحرية، أو أى ميناء محصن، فى الخليج الفارسى تهديدًا خطيرًا للمصالح البريطانية" وعملاً سوف يُقاوم "بكل الوسائل المتاحة".(٧) ومن الواضح أن التصريح جعل من الولايات المتحدة القوة الحامية للمنطقة وأكمل بفاعلية انتقال المسئولية السياسية فى الخليج الفارسى من البريطانيين إلى الأمريكيين.

حين أعلن كارتر ذلك التصريح، كان يعكس النوايا الأمريكية أكثر منها القدرات الأمريكية. ففى الوقت الذى وصلت فيه إدارة كارتر إلى البيت الأبيض فى يناير من عام ١٩٨١، كان من الدقة أن تقول إن بنية الأمن الأمريكى فى منطقة الخليج كانت رمزًا أكثر منها واقعًا؛ على الأقل قياسًا بالقدرة العسكرية المحضة.(٨) ومع هذا، فقد كان واضحًا كذلك أن تطورات ١٩٨٠ كانت بمثابة عتبة فارقة كبيرة فى تطور الإستراتيجية الأمريكية واعتقاد جديد بأن هذه المنطقة تعد منطقة إستراتيجية للمصالح الحيوية الأمريكية تتطلب الاهتمام المستدام على أعلى مستويات وضع السياسات الأمريكية ومشاركة أمريكية مباشرة فى دعم المصالح الأمريكية على وجه التحديد. ولم تكن لذلك سابقة.

تبنت إدارة ريجان مبدأ كارتر ونجحت على امتداد السنوات السبع التالية فى وضع قوة وتنظيم عسكريين أكثر ضخامة وراء كلماته. وأعيد تنظيم قوة الانتشار السريع RDJTF فى عام ١٩٨٣، باعتبارها قيادة موحدة مثل القيادة المركزية، تتمركز فى قاعدة ماكديل الجوية فى تامبا بولاية فلوريدا، حيث خصصت لها قوات

قوامها ٢٣٠ ألف عسكرى من الأسلحة الأربعة. وعكست مهمتها الأساسية الفكرتين اللتين استحوذتا على السياسة الإقليمية الأمريكية منذ البداية، وهما "ضمان استمرار الوصول إلى نفط الخليج الفارسى ومنع السوفييت من أن تكون لهم السيطرة السياسية العسكرية بشكل مباشر أو من خلال وكلاء."

الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠- ١٩٨٨)

رغم ظل القوة العسكرية السوفيتية، لم تكن كل التهديدات التى تتعرض لها إمدادات النفط والاستقرار الإقليمى مصدرها روسيا وحلفاؤها وإنما التطورات السياسية داخل المنطقة. كان أول تلك التهديدات المقاطعة النفطية العربية فى وقت الحرب العربية الإسرائيلية فى عام ١٩٧٣، التى أدت إلى ارتفاع أسعار النفط إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه وجعلت الاقتصادات الغربية تدور فى كساد خطير. أما التهديد الثانى الثورة الإيرانية. وكان الثالث الحرب العراقية الإيرانية التى بدأها العراق بغزو ضخم فى سبتمبر من عام ١٩٨٠.

أكدت الولايات المتحدة حيادها فى بداية الحرب، ثم مالت فيما بعد بشكل غير رسمى إلى العراق، حيث ردت إيران القوات العراقية وشنت هجومًا مضادًا عبر الحدود. وفى ١٩٨٥-١٩٨٦، وكجزء من "الانفتاح الإستراتيجى" على إيران المقرون بالجهود الفاشلة للإفراج عن الرهائن الأمريكيين فى لبنان، قامت الولايات المتحدة وإسرائيل بسلسلة من الاتصالات السرية وعمليات نقل السلاح الضخمة إلى إيران غيرت بالفعل السياسة الأمريكية - على الأقل على المستوى السرى - تجاه إيران. وحين خلق كشف تلك الترتيبات حالة من الرعب والفزع وهدد العلاقات مع الدول الصديقة المنتجة للنفط فى الخليج، عكست الولايات المتحدة الأمر بصورة حادة وتبنت موقفًا مواليًا للعراق فى العلن.(٩)

فى أثناء جزء كبير من الحرب، تبنت الولايات المتحدة وقوى كثيرة أخرى موقفًا حياديًا، وكانت راضية عن رؤية النظامين البغيضين يستنفد كل منهما قوى الآخر على أرض المعركة، وخاصة أن الحرب كان لها أثر صغير نسبيًا على واردات النفط أو أسعاره.(١٠) بدأ عدم الاكتراث هذا فى ١٩٨٥-١٩٨٦ حين بدأت إيران فى الرد على الهجمات الجوية العراقية ضد سفنها فى الخليج باستخدام الألغام والقوارب الحربية ضد السفن التى فى طريقها إلى الكويت والسعودية.

في أواخر ١٩٨٦ طلبتّ الكويت من كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وضع ناقلات النفط الكويتية تحت أعلامهما وتوفير الحماية لها.(١١) ووافق الاتحاد السوفيتي على استبدال أعلام ثلاث ناقلات كويتية، وحذت الولايات المتحدة حذوه بسرعة باستبدال أعلام إحدى عشرة ناقلة. ونقلت الولايات المتحدة عددًا ضخمًا من السفن الحربية إلى داخل الخليج أو على مقربة منه وبدأت في مرافقة قوافل ناقلات البترول من الكويت وإليها.(١٢) وأدى استخدام إيران الألغام بلا تمييز إلى إرسال القوات البحرية الأخرى التابعة لحلف الناتو كاسحات الألغام وغيرها من سفن المرافقة إلى الخليج لحماية الملاحة الدولية.

رغم النظر إلى قرار تغيير الأعلام في ذلك الوقت على أنه حل أمريكي مؤقت لمشكلة محددة، فإننا إذا عدنا بالنظر إلى الوراء لوجدنا أنه نقطة تحول. ذلك أن تلك هي المرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية التي تتولى فيها الولايات المتحدة دورًا عملياتيًا دفاعًا عن الخليج الفارسي، بكل ما يوحي به هذا من ناحية تطوير البنية التحتية، والمبدأ، والتنسيق مع حلفاء الناتو، والتعاون المباشر مع الدول العربية الواقعة على الساحل الجنوبي. وبذلك أكد تدخل الرئيس ريجان العسكري تأكيد الرئيس كارتر على أن الخليج مصلحة حيوية بالنسبة للولايات المتحدة وأن الولايات المتحدة مستعدة لاستخدام القوة لتحقيق تلك المصلحة. ومع أن مبدأ كارتر عالج الخطر المحتمل من الاتحاد السوفيتي، فقد شمل أول تنفيذ كبير له إحدى الدول الإقليمية، تطلعًا إلى ذلك التحالف الدولي الضخم الذي طرد الاحتلال العراقي من الكويت في يناير ١٩٩١.

من حرب إلى حرب

كانت الموافقة بالإجماع على قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ في العشرين من يوليو عام ١٩٨٧، حيث دعا إلى وقف فوري لإطلاق النار بين العراق وإيران. وكان ذلك بداية عام كامل من الجدل الشديد تخلله قصف متفرق بالصواريخ للمدن ومزيد من الهجوم على ناقلات النفط.(١٣) وكان العامل الجديد في هذا التصعيد للحرب هو استخدام العراق الموسع للأسلحة الكيماوية ضد الأهداف المدنية. وكان العراق قد استخدم الغاز السام بشكل موسع في حملات سابقة، ولكن الأهداف كانت

من القوات العسكرية الإيرانية. وفى مساء السادس عشر من مارس عـام ١٩٨٨، شن العراق غارتين بالقنابل على قرية حَلَبْجَة التى كانت القوات الإيرانيـة توشـك على دخولها. وقد أصابت القنابل القرويين الأكراد فى منازلهم وفى الشوارع وقتلت ألفين من المدنيين. وأرسلت الأمم المتحدة فريقًا للتحقيق أكد وقوع ذلـك الحـادث الفظيع. غير أن العراق لم يكن نادمًا على ما فعل. فقد كتب وزير الخارجية طارق عزيز إلى الأمين العام للأمم المتحدة قائلاً إنه "طبقًا لحق شعبنا الشرعى والأخلاقى المعترف به دوليا فى الدفاع عن النفس، فهو مصمم على استخدام كل الإمكانيـات المتاحة ضد الغزاة المجرمين".[١٤] والواقع أن استخدام العراق للغـاز السـام ازداد فى الشهور التالية واتسع نطاق الأهداف ليشمل المدنيين بشكل يزيد عن أى وقـت سابق فى الحرب. ووافق مجلس الأمن على القرار رقم ٦١٢ فى التاسع من مـايو عام ١٩٨٨ داعيًا إلى الوقف الفورى لاستخدام الأسلحة الكيماويـة فـى الحـرب ومنذرًا باحتمال استخدام العقوبات ضد المنتهكين، إلا أنه لم يكن له أى تأثير.

أثناء تلك الفترة ذاتها، أعلن الاتحـاد السـوفيتى اعتزامـه لسـحب قواتـه العسكرية من أفغانستان بحلول نهاية عام ١٩٨٨. أدى ذلك إلى توقيع اتفـاق بـين أفغانستان وباكستان فى الرابع عشر من أبريل فى جنيـف اشـترك فـى ضـمانه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى.

على امتداد تلك الفترة كان التماسك السياسى فـى إيـران يـتحطم، وبـدأ الاستخدام المستمر للألغام جولة جديدة من الاشتباكات مع القـوات الأمريكيـة.[١٥] واستمر العراق فى هجومه على القوات الإيرانية غيـر المنظمـة التـى خـارت عزيمتها، حيث استعاد شبه جزيرة الفاو فى هجوم خاطف فى الثامن عـشر مـن أبريل، ثم تقدم بعد ذلك ليرد القوات الإيرانية على امتداد الجبهة. وفـى منتـصف مايو، فيما يبدو بمساعدة من المملكة العربية السعودية، نفذ العراق هجومًا مـدمرًا على موقع نقل النفط الإيرانى على جزيرة لاراك جنوبى الخليج، حيث دمر خمـس سفن بينها أكبر ناقلة بترول فى العالم.[١٦] أخذ الشعور المعادى للحرب يظهر علنًا فى المظاهرات التى نُظِّمت فى المدن الإيرانية الكبرى. وكان أكثر الأمور إزعاجًا للقيادة المنقسمة أنه بدأت تتجمع أدلة مقنعة على أن الخمينى مريض مرضًا شـديدًا ولاحول له ولا قوة فى واقع الأمر.

في الثالث من يوليو أسقطت السفينة الأمريكية "فنسن" Vincennes طائرة تجارية إيرانية وقتلت ٢٩٠ فردًا من الركاب وأفراد الطاقم. وزاد ذلك الحادث الذى جاء عقب سلسلة لا تبدو لها نهاية من الهزائم من يأس الموقف الإيرانى. وفى الثامن عشر من يوليو أرسل وزير الخارجية الإيرانية خطابًا إلى الأمين العام للأمم المتحدة يتضمن قبوله رسميًا القرار ٥٩٨. وبعد يومين أرسل الخمينى "خطابًا إلى الأمة" قرأه أحد المذيعين، ألزم فيه نفسه بالقرار الذى قال إنه "أشد فتكًا من تجرع السم".(١٧)

فوجئ العراق وقاوم فى البداية قبول وقف إطلاق النار، بينما استمر فى عمليات القضاء على الفلول المتبقية. كما ظل العراق يبدى تجاهلاً لمجلس الأمن والرأى العام العالمى بشأن استخدام الأسلحة الكيماوية. وقدم فريق تحقيق تابع للأمم المتحدة تقريره إلى مجلس الأمن فى الأول من أغسطس، حيث اكتشف أن "الأسلحة الكيماوية لا تزال تُستخدم على نطاق مكثف" من قِبَل العراق. وبعد ساعات فحسب من ذلك شن العراق هجومًا بالقنابل الكيماوية على بلدة أوشنويه الإيرانية. غير أن الضغط الدولى تزايد، ووافق صدام حسين أخيرًا على قبول وقف إطلاق النار فى السادس من أغسطس. وقد أُرسلت على عجل قوة مراقبة تابعة للأمم المتحدة إلى المنطقة، ووُضع وقف إطلاق النار موضع التنفيذ فى العشرين من أغسطس عام ١٩٨٨.

أتاح إنهاء الحرب فرصة لإدارة بوش كى تعيد النظر فى دعمها لصدام حسين فى أعقاب اكتشاف استخدام العراق للأسلحة الكيماوية ضد شعبه، وحملة الأنفال للإبادة الجماعية ضد الأكراد، والسعى لصنع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. إلا أن سياسة التعاون المحدود مع العراق ظلت قائمة. وتحولت هذه السياسة إلى إحراج بعد هزيمة العراق فى عام ١٩٩١، حين قدمت ادعاءات بأن الحكومة الأمريكية اختارت تجاهل التحذيرات باحتمال توجيه القروض الزراعية إلى شراء معدات عسكرية. ولم تلق أكثر الاتهامات الخاصة بالمسئولية الجنائية حساسية الدعم قط، وتلاشى ما سُمى "عراق جيت" بعد انتخابات الرئاسة الأمريكية فى عام ١٩٩٢. إلا أن المستندات التى توفرت للكونجرس ووسائل الإعلام أظهرت بشكل مقنع أن حكومة بوش اتبعت سياسة لا تقوم على المعايير النقدية تجاه العراق فى الفترة ما بين نهاية الحرب الإيرانية العراقية والغزو العراقى للكويت.(١٨)

على أقل تقدير، ربما ساهمت سياسة التسامح وعدم الانتباه تلك في إيجاد إحساس زائف بالأمن من جانب صدام حسين بينما كان يعد لغزو جارته في الجنوب. وقد انتُقدت السفيرة الأمريكية ببغداد أبريل جلاسبي April Glaspie على نطاق واسع لعدم تحذيرها صدام حسين بشأن النتائج المحتملة للهجوم، غير أن مراجعة نزيهة للسجل سوف تكشف أنها كانت تعكس بدقة سياسة الرئيس ووزير الخارجية أثناء تلك الفترة التي تخللت الحربين.(١٩)

حرب الخليج الثانية

حين عَبَرَت القوات العراقية الحدود ودخلت الكويت في الساعة الواحدة صباح يوم الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠، أطلقت سلسلة من الأحداث التي سوف تغير السياسة الأمريكية في الخليج الفارسي. فقد كانت بمثابة نقطة تحول في العلاقات بين الولايات المتحدة والدول العربية في الخليج، كما أشار شفيق غبرا وإف جريجوري جوز الثالث F. Gregory Gause III في مواضع أخرى من هذا الكتاب. وكان التعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بشأن أمر على قدر كبير من الإستراتيجية والسياسة العسكرية، ما كان ليخطر على بال أحد قبل بضع سنوات، بمثابة نهاية لا سبيل إلى إنكارها لانتهاء الحرب الباردة.(٢٠) وأثار التكوين الناجح للتحالف الدولي الكبير جدًا تحت رعاية الأمم المتحدة والقيادة المباشرة للولايات المتحدة الآمال الخاصة بكل من الأمم المتحدة وحفظ السلام، التي عبَّر عن بعضها استخدام الرئيس جورج بوش لعبارة "نظام عالمي جديد" فيما يتعلق بالتدخل في الخليج.(٢١)

أكد استخدام العراق للصواريخ في النهاية ضد إسرائيل العلاقة بين الصراع العربي الإسرائيلي وسياسة الخليج بشكل أوضح من أي وقت منذ حظر تصدير النفط في عام ١٩٧٣. وقد أظهر الفرض الفوري للعقوبات الصارمة ضد العراق، واستمراره على مدى سنوات كثيرة، مدى القسر الجمعي غير العنيف من جانب المجتمع الدولي وقيوده. وكتب الاستخدام المجمع للقوة الجوية والتحرك الأرضي الخاطف، واستخدام أسلحة التكنولوجيا الفائقة – الكثير منها استخدم لأول مرة في الأعمال القتالية – في بيئة ميدان المعركة الذي يعمل بالكمبيوتر، فصلاً جديدًا في

إدارة الحرب الحديثة وأثار أسئلة محيرة جديدة.[٢٢] وقد نقلت وسائل الإعلام، وخاصة التلفزيون، تلك الأحداث إلى داخل غرف المعيشة فى أنحاء العالم بحميمية وفورية غير مسبوقة فى عالميتها.

طُردت قوات صدام حسين من الكويت بأقل قدر من الخسائر بين المقاتلين.[٢٣] وفى الثالث من مارس التقى الجنرال الأمريكى نورمان شوارتسكوف Norman Schwartzkopf مع وفد عسكرى عراقى فى قاعدة صفوان الجوية جنوبى العراق، وسرعان ما وافق العراقيون على شروط الحلفاء. وعلى الفور تقريبًا اندلع التمرد ضد نظام صدام حسين بين الأكراد فى شمال العراق وبين الشيعة فى جنوبه. وفى البداية أعلن الرئيس بوش أن العراق ينتهك شروط وقف إطلاق النار باستخدامه طائرات الهليكوبتر العسكرية لقمع التمرد. إلا أنه تراجع على الفور تقريبًا معلنًا أن "استخدام طائرات هليكوبتر كهذه لقمع المرء لشعبه لا يضيف شيئًا إلى استقرار المنطقة... ونحن لسنا موجودين هناك لفرض حل ما داخل العراق".[٢٤]

كان الفرق واضحًا. فعلى امتداد الأسابيع التالية قمعت القوات العراقية الانتفاضات بوحشية ويمكن القول بأنها أبقت على صدام فى السلطة. وأوضح المتحدث باسم البيت الأبيض مارلين فيتزووتر Marlin Fitzwater الأساس المنطقى لهذا التحول بعد أسبوعين، حيث أشار إلى أنه "ليس هناك اهتمام داخل التحالف بالقيام بعمليات عسكرية أخرى". كما قال إن المسئولين العرب يقولون لواشنطن: "ليفعل صدام ذلك، وسوف يهدأ غبار المعركة ويضطر لتحمل عواقب الحرب ضد الكويت. أو على الأقل هذا هو ما نعول عليه."[٢٥]

وفى مقابلة مع ديفيد فروست David Frost قال شوارتسكوف إنه "خُدع" حين جعله العراقيون يوافق على السماح بتحليق طائرات الهليكوبتر بزعم أنها تنقل كبار المسئولين بين المدن، بينما كان المقصود فى واقع الأمر هو استخدام مدافع الطائرات ضد المتمردين.[٢٦] وبعد خمس سنوات، وكذلك فى مقابلة مع ديفيد فروست David Frost، قال جورج بوش فى تعليق خاص بصدام حسين: "لقد أسأت التقدير... كنت أظن أنه سيكون قد انتهى." وفيما يتعلق باجتماع صفوان، قال بوش: "أظن أنه أخذنا على حين غرة... كان لابد أن نتعامل مع تحليق طائرات الهليكوبتر بطريقة مختلفة... لذلك فأنا أعتقد أن هناك مساحة للنقد بأثر رجعى."[٢٧]

مهما كان الأساس المنطقى، فقد جعل القرار الأمريكى، بالسماح لصدام حسين باستخدام أسلحة متطورة لقمع التمرد الداخلى بعد الحرب، من الولايات معينًا فى ارتكاب المجزرة وضَمِنَ بقاء صدام فى السلطة، سواء أكان ذلك غير متعمد أم لا. وحين بات مدى القمع معروفًا، وعندما بدأ اللاجئون الأكراد فى التدفق عبر الحدود إلى تركيا، أقامت الولايات المتحدة مع فرنسا وبريطانيا العظمى ما تسمى المناطق العازلة فى الشمال والجنوب. وما من شك فى إنقاذ هذا لبعض الأرواح ومنعه صدام حسين من استعادة السيطرة التامة على المناطق الكردية. إلا أن الوقت كان قد فات بالنسبة لإنقاذ عدة آلاف من العراقيين الذين كانوا قد هاجموا رموز الحكم البعثى فى الأسابيع التالية لانتصار التحالف.

إدارة كلينتون والاحتواء المزدوج[٢٨]

فى الثامن عشر من مايو عام ١٩٩٣، أى بعد شهرين من تولى الرئيس كلينتون منصبه، أوضح مارتن إنديك Martin Indyk من هيئة مجلس الأمن القومى الخطوط العريضة لما أسماه سياسة "الاحتواء المزدوج" الأمريكية فى الخليج الفارسى.[٢٩] وكانت العادة أن الولايات المتحدة تتبع سياسة موازنة العراق وإيران الواحدة مقابل الأخرى كوسيلة للحفاظ على قدر من الاستقرار الإقليمى ولحماية الدول العربية المنتجة للنفط الأصغر حجمًا على الناحية الجنوبية من الخليج. وكان ذلك هو هدف سياسة الركيزتين التوءم، وكان ضمنيًا فى الميل لاحقًا نحو العراق و(لفترة قصيرة) نحو إيران أثناء الحرب العراقية الإيرانية. إلا أن إنديك أعلن إفلاس هذه السياسة ورفضها "لأننا لسنا بحاجة إلى الاعتماد على إحداهما لموازنة الأخرى". ذلك أن عقوبات الأمم المتحدة قيدت حركة العراق، بينما خارت قوى إيران بعد أن أنهكتها ثمانى سنوات من الحرب مع العراق، وكانت الولايات المتحدة هى القوة المهيمنة فى الخليج الفارسى التى لديها "الوسائل لمواجهة النظامين العراقى والإيرانى".[٣٠]

كان هدف السياسة فيما يتعلق بالعراق هو الحفاظ على التحالف الذى هزم جيوش صدام حسين فى العملية عاصفة الصحراء وضمان التزام العراق بقرارات الأمم المتحدة. ووصفت الولايات المتحدة النظام القائم فى العراق بأنه مجرم ولا سبيل إلى إصلاحه وأيدت استمرار العقوبات إلى أن ينتهى نظام صدام حسين.(٣١) وقد خلق هذا الموقف مشاكل بالنسبة لدول أخرى أعضاء فى مجلس الأمن، حيث إن المادة ٢٢ من القرار ٦٨٧ حددت رفع العقوبات بمجرد تدمير العراق لكل أسلحة الدمار الشامل الخاصة به وتقديم تفسير لها.

وفى الأعوام التالية لتبنى السياسة، قيل إن الولايات المتحدة رصدت ميزانية مقدارها ١٥ مليون دولار سنويًا لتغطية للعمليات السرية لزعزعة نظام صدام حسين ودعم العديد من جماعات المعارضة العراقية.(٣٢) وحاولت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية تنظيم عمليات عديدة للإطاحة بصدام حسين، بما فى ذلك عمل سرى كبير قبيل تولى إدارة كلينتون الحكم، واثنين آخرين على الأقل فى عامى ١٩٩٥ و١٩٩٦.(٣٣) ولم يُكتب النجاح لتلك العمليات.

كان هناك القليل جدًا من النقاش داخل الولايات المتحدة بشأن مرغوبية – أو حتى ضرورة – الإبقاء على العقوبات الصارمة ضد حكومة صدام حسين. ويمكن إرجاع الإجماع الأمريكى الضخم على تأييد العقوبات الشديدة فى جزء كبير منه إلى الزعيم العراقى نفسه. ذلك أن طبيعة هجومه على الكويت، وما أعقب ذلك من أعمال سلب ونهب وقتل وحرق، والبطش الذى قمع به المعارضة، وتكتيكاته الأشبه بالإبادة الجماعية ضد شعبه، واكتشاف أنه أقرب بكثير إلى امتلاك الأسلحة النووية والكيماوية مما كان مفترضًا، واعتراضه المتكرر على أعمال التفتيش التى تقوم بها الأمم المتحدة بما فى ذلك التدخل الفيزيقى والتزوير الضخم للوثائق، وغاراته وتهديداته العسكرية المستمرة حينما يعتقد أنه سينجو بها؛ وقد غرس هذا كله وأكثر منه بقوة صورة الشر المطلق والخطر الدائم فى الأذهان. وأكدت هذه الصورة وعززت إصرار الولايات المتحدة على ما كان أعقد شبكة عقوبات فرضت فى يوم من الأيام على عضو من أعضاء الأمم المتحدة.

ومع ذلك كان هناك تعاطف لا بأس به داخل الولايات المتحدة مع محنة شعب العراق، الذى تحمل الجزء الأكبر من عبء الحربين والعقوبات الاقتصادية

القاسية. وما من شك فى أن هذا الاهتمام الشعبى كان أحد العوامل التى وراء القرار الأمريكى بالموافقة على بيع كمية محدودة من النفط العراقى طبقًا لشروط تفاوضت عليها الأمم المتحدة فى عام ١٩٩٦.[٣٤] إلا أن الولايات المتحدة أصرت على أن بؤس الشعب العراقى يعزى مباشرة إلى صدام حسين الذى استغل ببرود حرمان شعبه كورقة مساومة.[٣٥]

فى يونيو من عام ١٩٩٣ وفى سبتمبر من عام ١٩٩٦، شنت الولايات المتحدة هجمات بصواريخ كروز ضد أهداف فى العراق. وكانت الحالة الأولى ردًا على أدلة تشير إلى مؤامرة عراقية لاغتيال الرئيس السابق جورج بوش فى الكويت. أما الثانية فكانت ردًا على غارات شنتها القوات البرية العراقية شمالى العراق بالتعاون مع الحزب الديمقراطى الكردستانى.[٣٦] وفى مرات عديدة دفعت الولايات المتحدة بقوات عسكرية إلى داخل المنطقة ردًا على التهديدات العراقية أو عدم الانصياع لأعمال التفتيش التى تقوم بها اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة UNSCOM. وفى فبراير من عام ١٩٩٨ بدا أن الولايات المتحدة تميل إلى توجيه ضربة ضخمة للعراق حين رفض السماح بتفتيش المواقع الرئاسية. ولم تُحل تلك الأزمة إلا عندما ذهب الأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان إلى بغداد وتفاوض بشأن مذكرة تفاهم مع الرئيس العراقى.[٣٧]

إلا أن المحصلة النهائية كانت نجاح الولايات المتحدة بمساعدة عدد من الأصدقاء والحلفاء ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشكل عام فى الإبقاء على صدام حسين داخل ما أسمته وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت Madeline Albright "صندوق إستراتيجى". وبحلول منتصف عام ١٩٩٨ كانت تلك السياسة تفقد تأييد الدول العربية التى شعرت أن الشعب العراقى يعاقَب بطريقة ظالمة على سلوك حكامه، وتأييد دول مثل روسيا وفرنسا والصين التى كانت لها مصالح سياسية ومالية كبيرة فى العراق. إلا أنه كانت هناك محافظة على الإجماع الدولى، بسبب عناد الزعيم العراقى وميله للقتال فى المقام الأول.

إيران

كان الهدف الآخر للاحتواء المزدوج، وهو إيران، يمثل مجموعة مختلفة جدًا من المشاكل. فقد كانت سياسة الاحتواء المزدوج تدعو إيران إلى (١) وقف

دعمها للإرهاب والتخريب الدوليين و(٢) إنهاء معارضتها العنيفة لمحادثات السلام العربية الإسرائيلية و(٣) وقف السعى إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل. وكان الرئيس بوش قد أشار إلى إيران فى الكلمة التى ألقاها فى بداية توليه لمنصبه فى عام ١٩٨٩ قائلاً إن "النوايا الحسنة تجلب النوايا الحسنة. ويمكن أن يكون حسن النية خطأ حلزونيًا لا آخر له."[٣٨] إلا أنه لم يكن هناك حديث لإدارة كلينتون عن النوايا الحسنة. بل وضع المسئولون الأمريكيون مفردات اعتادوا على وصم إيران بها مثل الدولة "المارقة" أو "الإرهابية" أو "الخارجة عن القانون" أو "الرجعية". وكان لذلك السيل الذى لا يتوقف من الهجمات – وهو الصورة العكسية لتصوير إيران الولايات المتحدة على أنها "الشيطان الأكبر" – آثاره على وسائل الإعلام، وفى الكونجرس، وبين العامة، وفى مواقف بيروقراطيى المستوى الأدنى. ومع وجود الديمقراطيين فى البيت الأبيض وسيطرة الجمهوريين على الكونجرس، ظهر تنافس سياسى داخلى على أى الحزبين أكثر حماسًا فى تشجيعه السياسات الأمريكية على التعامل مع إيران.

ازداد الجدل حدة فى عام ١٩٩٥ حين أعلنت شركة "كونوكو" Conoco Inc. الأمريكية للنفط أنها وقّعت عقدًا قيمته مليار دولار مع إيران لتطوير حقل سرى للغاز فى الخليج الفارسى. ومع أن ذلك لا غبار عليه من الناحية القانونية، فقد ولّد احتمال أن تشق هذه الصفقة جدار الاحتواء الذى يحيط بإيران تلك الموجة من الغضب، مما أجبر الشركة على التخلى عنها. وبدأ الكونجرس ولجنة الشئون العامة الأمريكية الإسرائيلية AIPAC إعداد تشريع ينهى كل تعامل تجارى مع إيران ويعاقب كل شركة تدخل فى استثمارات هناك. وسرعان ما استبق ذلك الرئيس كلينتون الذى كان يعد لحملة إعادة انتخابه بإصدار أمرين تنفيذيين يجرمان عمل شركات النفط الأمريكية فى إيران ويفرضان عقوبات على أى مواطن أمريكى أو شركة أمريكية تتعامل مع إيران.[٣٩] وأعلن القرارين مسئولان كبيران فى الإدارة أمام المنظمات اليهودية الكبيرة. وظل مجتمع الأعمال الأمريكى صامتًا صمتًا تامًا، خوفًا على ما يبدو من الغضب العام.[٤٠]

أعيدت تلك العملية فى انتخابات الرئاسة لعام ١٩٩٦. فقد أعد الكونجرس مشروع قانون يفرض العقوبات على أية شركة أجنبية تستثمر ٤٠ مليون دولار أو أكثر فى قطاع النفط والغاز الإيرانى. وبعد ذلك أُضيفت ليبيا داخل مجلس النواب، وأصبح مشروع القانون يُعرف باسم قانون العقوبات الليبية الإيرانية ILSA. ومع

أنه كان من المؤكد أن مشروع القانون سيخلق مشاكل خطيرة لحلفاء أمريكا، فقد رأى الكونجرس أن قانون العقوبات الليبية الأمريكية فرصة لاتخاذ موقف عام ضد الإرهاب. وقد أُقر مشروع القانون بأغلبية ٤١٥ صوتًا مقابل لا شيء ووقّع عليها الرئيس كلينتون ليصبح قانونًا.

فى مايو من عام ١٩٩٧ انتخب السيد محمد خاتمى رئيسًا لإيران لفترة مدتها أربع سنوات فى مفاجأة انتخابية مذهلة. فقد أدار حملة شعبية بشأن قضايا حكم القانون والمجتمع المدنى والحوار بين الأيديولوجيات المتنافسة. وقد لمست حملته وترًا حساسًا لدى الشعب الإيرانى، وخاصة بين النساء والجيل الصاعد من الشباب، الذى لم تكن لديه أية ذكرى للنظام القديم. وبما أن خصمه فى الانتخابات كان رئيس المجلس (البرلمان) المشهور، الذى كان يمثل التقليدية الثورية، فقد اجتذب خاتمى أكبر عدد من الناخبين فى تاريخ إيران وحقق فوزًا حاسمًا بحصوله على ٦٩ بالمائة من عدد الأصوات. حيث حصل على تأييد كل المراكز الحضرية فى إيران، بل وتأييد كل الأقاليم فى الواقع. وفى أغسطس وافق المجلس على أعضاء حكومته الإصلاحية بلا استثناء.

رغم النظر على نطاق واسع إلى خاتمى على أنه مرشح القضايا المحلية، فقد اجتذبت خطواته الخاصة بالسياسة الخارجية معظم الانتباه خلال العام الأول من فترة رئاسته. وفى ديسمبر من عام ١٩٩٧ استضافت إيران منظمة المؤتمر الإسلامى، حيث حازت الإعجاب على مواقفها التصالحية واعتدالها. فقد دعت إيران إلى تعاون أوثق مع الأمم المتحدة، وهى المؤسسة التى كانت تتحاشاها باعتبارها أداة غربية بعد الثورة. وبدأت إيران جهودًا منسقة لتحسين علاقاتها مع المملكة العربية السعودية وجيرانها العرب فى منطقة الخليج الفارسى، حيث حققت نجاحًا كبيرًا إلى حد ما.

وفى يناير من عام ١٩٩٨، ألقى خاتمى "كلمة إلى الشعب الأمريكى" غير مسبوقة على هيئة مقابلة مع شبكة "سى إن إن" CNN.[٤١] وقد امتدح منجزات الحضارة الأمريكية، ومضى إلى ما يمكن أن يمضى إليه سياسى إيرانى فى التعبير عن الأسف فيما يتعلق بأزمة الرهائن، وأوضح بجلاء تام مواقف إيران بشأن كل القضايا الكبيرة التى تهم الولايات المتحدة:

قال عن الإرهاب: "كل شكل من أشكال قتل الرجال والنساء من غير المشاركين فى المواجهات إرهاب، ولابد من إدانته، ونحن بدورنا ندين كل أشكاله فى العالم.

وقال عن عملية السلام: "أعلنا معارضتنا لعملية سلام الشرق الأوسط لأننا نعتقد أنها لن تنجح. وفى الوقت نفسه قلنا بوضوح إننا لا نعتزم فرض آرائنا على الآخرين أو الوقوف فى طريقهم."

وقال عن أسلحة الدمار الشامل: "لسنا قوة نووية ولا نعتزم التحول إلى قوة نووية."

ردت واشنطن على مبادرة خاتمى بحذر وإن كان ردها إيجابيًا بصورة عامة.[٤٢] كما خففت الولايات المتحدة من حدة خطابها واتخذت خطوات صغيرة لتحسين العلاقات. غير أن المشاكل ظلت قائمة. وبعد أقل من ستين يومًا من تولى خاتمى منصبه، عقدت شركة "توتال" Total الفرنسية الكبرى للنفط صفقة قيمتها مليارا دولار لتطوير أحد حقول الغاز الإيرانية. ووضعت تلك المفاوضات التى كانت تجرى منذ انسحاب "كونوكو" فى عام ١٩٩٥ "توتال" وشركاءها فى وضع المنتهكين لقانون العقوبات الإيرانية الليبية، الذي يخول بفرض العقوبات الأمريكية على أية شركة تستثمر ما يزيد على ٢٠ مليون دولار فى قطاع النفط والغاز الإيرانى.[٤٣]

فى مايو من عام ١٩٩٨، أعلنت الولايات المتحدة أنها سوف تتخلى عن بنود قانون العقوبات الإيرانية الليبية على أساس من الأمن القومى. وكان القرار يعود بالكامل تقريبًا إلى الضغط الذى مارسه حلفاء أمريكا فى أوروبا، إلا أنه قوبل رغم ذلك بإيجابية فى طهران.[٤٤] كما أعلنت الولايات المتحدة إعادة نشر كبير لقواتها فى الخليج الفارسى، مما قلل عدد السفن والطائرات المتمركزة بشكل دائم فى المنطقة. وكان السبب الأول لذلك هو عوامل التكلفة وضغوط الأفراد، غير أن إيران قابلت هذا بإيجابية كذلك. وكان هناك وعى متزايد بين الخبراء الإستراتيجيين فى واشنطن بأن الافتراض المبدئى بأن الولايات المتحدة يمكنها بمفردها مواجهة إيران والعراق ربما كان مبالغًا فيه. وعلى أقل تقدير، فبما أنه يبدو أن الخطر القادم من إيران يتضاءل، فليس فى وسع الولايات المتحدة تحمل تبعة تعمد خلق الأعداء.

وفى السابع عشر من يونيو عام ١٩٩٨، ألقت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت كلمة مهمة ردت فيها على كل قضية تناولها خاتمى فى المقابلة التى كانت قد أجريت معه قبل ذلك بستة أشهر.[٤٥] واتسمت الكلمة بالنبرة التصالحية وبغياب اللغة التى ميزت البيانات الأمريكية بشأن إيران على مدى السنوات الخمس السابقة. ولم تقدم الكلمة سياسات أو مبادرات جديدة محددة، ولكنها أعربت عن أملها فى بداية جديدة:

> نحن على استعداد لبناء الثقة المتبادلة وتجنب سوء الفهم. وعلى الجمهورية الإسلامية بحث اتخاذ خطوات مشابهة. وإذا كان من الممكن بدء مثل هذه العملية واستدامتها بالطريقة التى تعالج مخاوف الجانبين، فحينئذ يمكننا فى الولايات المتحدة رؤية أن هناك احتمالاً لعلاقة مختلفة كل الاختلاف. ومع سقوط جدار سوء الفهم، يمكننا أن نضع مع الجمهورية الإسلامية، حين تكون مستعدة، القواعد الإرشادية (خريطة الطريق) التى تؤدى إلى علاقات طبيعية. ومن الواضح أنه لا يمكن محو عقدين من عدم الثقة بين عشية وضحاها. فالفجوة بين الجانبين لا تزال واسعة. إلا أن الوقت قد حان لاختبار إمكانيات سد هذه الفجوة.[٤٦]

ما بعد الاحتواء المزدوج

مع اقتراب القرن العشرين من نهايته، بدا أن الولايات المتحدة تستكشف بحذر سياسة أمنية جديدة خاصة بالخليج الفارسى تكون وسطاً بين الاعتماد الزائد على الحلفاء والبدلاء الإقليميين الذى ميز الفترة السابقة للثورة الإيرانية والنزعة الانفرادية المفرطة الخاصة بالفترة التى أعقبت حرب الخليج الثانية. إلا أن تلك الإشارات المبكرة كانت خسائر الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة فى الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، مثلما كانت معظم التوقعات السياسية الأخرى.

زاد هذا التدخل الأمريكى الضخم فى أفغانستان من حجم النفوذ العسكرى والسياسى الأمريكى الأحادى فى المنطقة ليصل إلى مستوى يفوق أى شىء رأيناه

فى نصف القرن المنصرم. فقد استحوذت الولايات المتحدة على حقوق القيام بعمليات فى باكستان ووسط آسيا وأعلنت عن سياسة جديدة للعداء ضد إيران والعراق، إلى جانب كوريا الشمالية، حيث إنها تعارض امتلاك هذه الدول المرتقب للصواريخ وأسلحة الدمار الشامل الباليستية. وكان واضحًا أكثر من أى وقت مضى أن الولايات المتحدة تنظر إلى مصالحها القومية الحيوية على أنها متشابكة تمامًا فى الخليج الفارسى وكانت مستعدة – من جانب واحد إذا لزم الأمر – للدفاع عن تلك المصالح.

تجرى الولايات المتحدة التجارب طوال أكثر من نصف قرن على خطط من كل الأنواع فى مختلف الظروف، وهى غالبًا ما فعلت ذلك برعونة. وفى النهاية، وكما حدث فى نهاية الحرب الباردة، حُفظت مصالحها وخرجت باعتبارها القوة المهيمنة. وسيكون تحدى المستقبل هو الجمع بين القوة العسكرية والدبلوماسية فى منطقة لا يمكن أن تظل بمعزل عن القضايا الأوسع الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط والاقتصاد العالمى.

الهوامش

(١) أدت الاتصالات المبكرة تلك إلى إبرام معاهدة مع سلطنة مسقط وعُمان فـى عـام ١٨٣٣ مازالت تُتذكر فى المناسبات الرسمية مع عُمان.

(٢) تعتمد التعليقات التالية على مقال للمؤلـف بعنـوان "The Evolution of U.S, Strategy Toward the Indian Ocean and Persian Gulf Regions" فى Alvin Z. Rubinstein, ed., The Great Game: Rivalry in the Gulf and South Asia, Presager, 1983, pp. 49-80.

(٣) للاطلاع على رواية أكثر تفـصيلاً عـن هـذه الفتـرة، انظـر Michael A. Palmer, Guardians of the Gulf: The Growth of American Involvement in the Persian Gulf, 1833-1991, Free Press, 1992.

(٤) يمكن العثور على رواية مفصلة لهذا الحدث وآثـاره فـى Gary Sick, All Fall Down: America's Tragic Encounter with Iran, New York: Random House, 1985, pp. 14ff.

(٥) انظر الفصول التى كتبها مارك جاسويورفسكى وآخرون فى هذا الكتاب.

(٦) للاطلاع على رواية أكثر تفـصيلاً، انظـر James A. Bill, The Eagle and the Lion: The Tragedy of American-Iranian Relations, Yale University Press, 1988, pp. 204-208. لدى إسرائيل إستراتيجية وضعت بشكل جيد تعرف بمبدأ المحيط للتفوق علـى جيرانها العرب بتعزيز العلاقات مع الدول غير العربية الواقعة على حواف الصراع. وفى حالة إيران، اتخذ ذلك شكل علاقة إستراتيجية وثيقة جدًا لمدة تزيد على العشرين عامًا.

(٧) مقتبس فـى J. C. Hurewitz, The Persian Gulf After Iran's Revolution, Foreign Policy Association Headline Series 244, April 1969, p. 22.

(٨) لفت وزير الخارجية السابق جيمس شليسنجر الانتباه إلى هذه الحقيقة فى مقال يتساءل عما إذا كانت قوة الانتشار السريع سريعة أو يمكن نشرها أو حتى قـوة. انظـر "Rapid (?) Deployment (?) Force (?)," Washington Post, September 24, 1980.

(٩) للاطلاع على بحث مفصل لهذا الحدث، انظر Theodore Draper A Very Thin Line: The Iran-Contra Affair, New York: Hill and Wang, 1991.

(١٠) كثيرًا ما تكون هناك مبالغة فى تقدير عدد خسائر الحرب العراقية الإيرانيـة. وقـد أبلـغ محسن رفيق دوست الرئيس السابق لقوة الحرس الثورى الإيرانى روبـرت فيـسك مـن صحيفة "الإندبندنت" (٢٥ يناير ١٩٩٥) أن ٢٢٠ ألف إيرانى قُتلوا وجُرح ٢٠٠ ألف أثناء الحرب العراقية الإيرانية. وكان ذلك يتفق تقريبًا مع البيانات الرسـمية الإيرانيـة ومـع التقديرات الغربية المستقلة. ولم ينشر العراق قط أية أرقام خاصة بخسائره، إلا أن أماتزيا بارام، المتخصصة فى شئون العراق بجامعة حيفا قدرت عدد القتلـى العـراقيين بمائـة وخمسين ألفًا (Jerusalem Quarterly, no. 49 [Winter 1989], pp. 85-86). ولو طبقنـا

معدل جريحين مقابل كل قتيل، لكان عدد الجرحى العراقيين المحتمل هو ٣٠٠ ألف جريح. وبذلك يكون التقدير القائم على معلومات موثوق بها هو على وجه التقريب ٣٧٠ ألف قتيل و ٧٠٠ ألف جريح، وهو رقم غير دقيق ولكنه يبدو مقبولاً. وفى حالة العراق، يساوى هذا الرقم تقريبًا عدد الخسائر الأمريكية فى الحرب الأهلية.

(١١) انظر الفصل الثامن عشر بقلم شفيق غبرا فى هذا الكتاب.

(١٢) أسرع بنشر القوات الأمريكية بأعداد كبيرة فى الخليج – بموافقة من الكونجرس – نتيجة للهجوم بالصواريخ العراقية على السفينة الأمريكية "ستارك" فى ١٧ مايو من عام ١٩٨٧. ومع أن تجميع القوات كان المقصود به هو مواجهة إيران، فقد أثار الهجوم العراقى الانتباه العام وأبرز الخطر الذى تتعرض له السفن فى الخليج.

(١٣) كان العراق أكثر تجهيزًا من إيران، وكان يطلق من ٣ إلى ٤ صواريخ مقابل كل صاروخ إيرانى. والاستخدام المؤكد الوحيد للغاز السام كان من جانب العراق؛ ضد تشكيلات الجنود الإيرانيين وبعض المواقع المدنية فى المنطقة الكردية. وللاطلاع على بحث أكثر تفصيلاً لهذه المفاوضات المسلحة، انظر Gary Sick, "Slouching Toward Settlement: The Internationalization of the Iran-Iraq War, 1987-88," فى Nikki Keddie and Mark Gasiorowski, eds., Neither East Nor West: Iran, the Soviet Union, and the United States, Yale University Press, 1990, pp. 219-246.

(١٤) خطاب إلى الأمين العام فى ٢٨ مارس (FBIS, March, 30, 1988).

(١٥) أصاب لغم السفينة الأمريكية "صمويل بى روبرتس" وفى ١٨ أبريل من عام ١٩٨٨ ضربت القوات الأمريكية منصتى بترول إيرانيتين، هما "نصر" (بالقرب من جزيرة سرى) و"سلمان" (فى حقل لوان الإيرانى العمانى المشترك)، مما حذف ٥٠ ألف برميل يوميًا من إنتاج النفط الإيرانى. وضمن العمل نفسه، أغرقت فرقاطتان إيرانيتان، وأصيبت ثالثة إصابات بالغة، وأعطبت أربعة قوارب مسلحة أو أُغرقت. وفى عام ١٩٩٦، رفعت إيران دعوى قضائية ضد الولايات المتحدة فى محكمة العدل الدولية مطالبة بتعويض عن خسارة المنصتين على أساس أن الهجمات كانت انتهاكًا للقانون الدولى وتتعارض مع شروط الاتفاقيات الأمريكية الإيرانية القائمة.

(١٦) عمّق النزاع المرير بين إيران والمملكة العربية السعودية بشأن مشاركة إيران فى الحج عدم الثقة بين الدولتين. وقد زادت السعودية من دعمها المباشر للعراق، حيث سمحت على ما يبدو للطائرات العراقية باستخدام القواعد الجوية السعودية أثناء الغارات على المنشآت النفطية الإيرانية جنوبى الخليج. وفى ٢٦ أبريل من عام ١٩٨٨، قطعت السعودية العلاقات الدبلوماسية مع إيران.

(١٧) FBIS, July 21, 1988 ظهر الخمينى فى ٢٥ يوليو لمدة ست دقائق على شاشة التلفزيون واقفًا فى شرفة مقر إقامته. وقد بدا ضعيفًا جدًا ولم يتكلم.

(١٨) على سبيل المثال، انظر Murray Wass and Douglas Frantz, "U.S. Gave Data to Iraq Three Months Before Invasion; Persian Gulf: Documents Show

Intelligence Sharing with Baghdad Lasted Longer Than Previously Indicated," (واحد من سلسلة تحقيقات). انظر كـذلك Los Anglos Times, March 10, 1992, p. 1 "News Conference, Rep. Jack Brooks (D-TX) Rep. Charles Schumer (D-NY): Special Prosecutor Criminal Dealings with Iraq Prior to Iraqi Invasion of Kuwait," Federal News Service, July 9, 1992.

(١٩) نص اجتماع جلاسبي وصدام في ٢٥ يوليو من عـام ١٩٩٠، وقـد أصـدرته الحكومـة العراقية في وقت لاحق ونشرته صحيفة "نيويورك تايمز" في ٢٣ سبتمبر من عام ١٩٩٠، ص ١٩. ووصف جلاسبي التفريغ في شهادة أمن لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ في ٢٠ مارس من عام ١٩٩١ بأنه دقيق بنسبة ٨٠ بالمائة، مع تعـديل بعـض الفقـرات الأساسية.

(٢٠) انظر الفصل الثاني والعشرين بقلم روبرت أو فريدمان والفصل الثالث والعـشرين بقلـم جورجيي ميرسكي في هذا الكتاب.

(٢١) خطاب ألقاه الرئيس بوش من المكتب البيضاوي في ١٦ يناير من عام ١٩٩١، بعد ساعتين من بدء حملة قصف المواقع العراقية.

(٢٢) انظر على سبيل المثـال، "Needless Deaths in the Gulf War: Civilian Causalities During the Air Campaign and Violations of Laws of War," Middle East Watch Report, Human Rights Watch, New York, November 1991.

(٢٣) طبقًا للأعداد الرسمية، كان عدد قتلى التحالف ١٤٦ أمريكيًا (بينهم ٣٥ بنيران صـديقة)، و٢٤ بريطانيًا (بينهم ٩ بنيران صديقة)، وفرنسيين، وإيطاليًا، و٣٩ من الحلفـاء العـرب المختلفين. ولم تقدم بغداد قط عدد خسائرها، إلا أن تحليلات ما بعد الحرب انتهت إلى أن الخسائر العراقية من العسكريين كانت أقل مما قدر من قبل، حيث بلغـت حـوالي ١٥٠٠ قتيل. أما تقدير الخسائر من المدنيين فغير مؤكدة واختلفت اختلافًا كبيرًا من مراقب لآخر. انظـر John G, Heidenrich, "The Gulf War: How Many Iraqis Died?" Foreign Policy, no. 90 (Spring 1993), pp. 108-125. عرضت وكالة أسوشيتد بريس فـي ٩ مارس من عام ١٩٩٣ مراجعة شاملة لمختلف التقديرات.

(٢٤) New York Times, March 15, 1991, p. 13

(٢٥) المرجع السابق، ٢٧ مارس ١٩٩١، ص ١ و٩.

(٢٦) المرجع السابق، ٢٨ مارس ١٩٩١، ص ١ و١٨.

(٢٧) Dow Hones News, January 15, 1996

(٢٨) يعتمد التحليل التالي بشكل كبير على مقال المؤلف "Rethinking Dual Containment," Survival: The IISS Quarterly, vol. 40, no. 1 (Spring 1998), pp. 5-32

(٢٩) Martin Indyk, "The Clinton Administration's Approach to the Middle East: Obstacles and Opportunities," Proceedings of the Washington Institute for Near East Policy, May 18-19, 1993, pp. 1-8 كان مارتن إندايك وقت هذه الكلمة قـد

انضم للتو إلى هيئة مجلس الأمن القومى. وأصبح فى وقت لاحق سفير الأمم المتحدة فى إسرائيل ثم أصبح مساعدًا لوزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى.

(٣٠) Indyk, "The Clinton Administration's Approach the Middle East," p. 4

(٣١) انظر على سبيل المثال ملاحظات وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت فى جامعة جورج تاون بواشنطن العاصمة فى ٢٦ مارس من عام ١٩٩٧ كما نشرها مكتب المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية الأمريكية.

(٣٢) Elaine Sciolino, "CIA Asks Congress for Money to Rein in Iraq and Iran," New York Times, April 12, 1995, p. 1.

(٣٣) أكد هذه العمليات علنًا بعد الحدث الكبير مسئولون سابقون فى الحكومة الأمريكية. انظر Don Oberdorfer, "U.S. Had Covert Plan to Oust Iraq's Saddam, Bush Adviser Asserts و ABC News, "Unfinished Business –The CIA and Saddam Hussein," transcript no. 97062601, June 26, 1997. كانت هناك كذلك تقارير مفصلة فى صحيفتى "لوس أنجليس تايمز" و"نيويورك تايمز" وغيرهما من وسائل الإعلام.

(٣٤) فى البداية سمح للعراق ببيع ما قيمته مليارا دولار من النفط خلال فترتين كل منهما ٩٠ يومًا بعد كل تصريح. بدأت المبيعات الأولى فى ١٠ ديسمبر ١٩٩٥. وفى عام ١٩٩٨ جرى توسيع الشروط لتسمح ببيع ما قيمته ٤,٥ مليار دولار؛ أكثر مما كان يمكن للعراقيين إنتاجه من الناحية الفيزيقية، فى ظل انخفاض أسعار النفط فى ذلك الوقت. وكانت الأمم المتحدة تراقب عقود البيع عن قرب، وكانت العائدات تخصص للإغاثة الإنسانية ودفع التعويضات عن الخسائر الناجمة عن الحرب وتغطية نفقات الأمم المتحدة فى العراق.

(٣٥) كان تقدير المفوض الخاص التابع للأمم المتحدة رولف إيكيوس أن العراق تعمد حرمان نفسه مما يزيد على ١٠٠ مليار دولار من العائدات برفضه التعاون مع مفتشى الأسلحة التابعين للأمم المتحدة. انظر Washington Post, "For the Record," January 31, 1997.

(٣٦) كان هذا الهجوم موضع خلاف إلى حدٍ كبير حيث كانت الأهداف فى الجنوب ولا علاقة لها بالهجوم البرى فى الشمال.

(٣٧) انظر "Memorandum of Understanding Between the United Nations and the Republic of Iraq," Associated Press, February 24, 1998.

(٣٨) انظر نص الكلمة فى New York Times, January 21, 1989, p. 10. رحبت إيران بتلك الملاحظة وردت بالمساعدة فى تحرير الرهائن الأمريكيين فى لبنان. إنها نقطة مؤلمة بالنسبة لإيران أن تلك اللفتة، فى رأيهم، لم ترد عليها الولايات المتحدة.

(٣٩) انظر الأمر التنفيذى رقم ١٢٩٥٧ فى ١٥ مارس، والأمر التنفيذى ١٢٩٥٩ فى ٦ مايو ١٩٩٥.

(٤٠) للاطلاع على تحليل مفصل للسياسة المرتبطة لتطورات العقوبات الإيرانية، انظر Laurie Land. "Second Thoughts," International Economy, May-June 1997, pp. 44-49.

(٤١) أذيع تفريغ هذه المقابلة التى أجريت مع الرئيس الإيرانى محمد خاتمى على موقع "سى إن إن" على الإنترنت فور إذاعته فى ٧ يناير ١٩٩٨. ونشرت أجزاء كبيرة من النص فى عدد من الصحف فى اليوم التالى.

(٤٢) حتى قبل انتخاب خاتمى، كان الكثير من كبار المراقبين السياسيين والمسئولين الأمريكيين السابقين يدعو إلى إجراء تغييرات فى إستراتيجية الاحتواء المزدوج. وكان بين هذه الأصوات اثنان من مستشارى مجلس الأمن القومى السابقين، ووزير دفاع سابق، وثلاثة مساعدين سابقين لوزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى، وقائد سابق للقوات الأمريكية فى منطقة الخليج، وآخرون.

(٤٣) خفض المبلغ من ٤٠ مليون دولار إلى ٢٠ مليون دولار فى الذكرى الأولى لصدور التشريع فى أغسطس ١٩٩٧.

(٤٤) هدد الاتحاد الأوروبى بعرض الأمر على منظمة التجارة الدولية إذا فرضت الولايات المتحدة عقوبات على الشركة الفرنسية، على أساس أن السياسة الأمريكية تعد انتهاكًا للاتفاقيات التجارية الدولية.

(٤٥) Secretary of State Madeline K. Albright, Remarks at 1998 Asia Society Dinner, Waldorf-Astoria Hotel, new York, June 1998, As released by the Office of Spokesman, June 18, 1998, U.S. Department of State.

(٤٦) المرجع السابق.

الفصل الثامن عشر

الكويت والولايات المتحدة: الحليف المتردد والسياسة الأمريكية تجاه الخليج

شفيق غبرا

تطور الاهتمام الأمريكي بالكويت، ذلك البلد الصغير الذي يسكنه ٧٥٠ ألفًا من الكويتيين ومليون وستمائة وسبعون ألفًا من غير الكويتيين، على امتداد فترة طويلة من الزمن.(١) وفي ١٩٩٠-١٩٩١، ونتيجة لحرب الكويت، أصبحت الولايات المتحدة القوة الأجنبية الأكثر أهمية في منطقة الخليج، حيث خلفت بريطانيا العظمى في أعقاب فك ارتباطها بالمنطقة في أوائل السبعينيات. ومع أن الحرب وضعت أسس سياسة أمريكية أكثر فاعلية في المنطقة، فقد غيرت كذلك أهداف سياسة الكويت الخارجية وأولوياتها. ذلك أن الكويت انتقلت بعد الحرب من العلاقة المترددة والمتباعدة مع الولايات المتحدة إلى علاقة أمن وتعاون. ويتتبع هذا الفصل تطور العلاقات الأمريكية الكويتية في سياق السياسة الأمريكية تجاه الخليج، ويبحث هذه العلاقة الثنائية ومصادر إزعاجها والتحديات الحالية التي تواجهها.

العلاقات الكويتية الأمريكية المبكرة

كان الشيخ مبارك، حاكم الكويت في جزء مبكر من هذا القرن، في زيارة للبصرة في عام ١٩١٠ حين طلب من الدكتور بينيت Binitt، وهو مبشر أمريكي كانت لديه عيادة في البصرة، أن يعالج ابنته ويأتي للعمل في الكويت. وكانت تلك بداية المستشفى الأمريكي، وهو عيادة طبية وعملية تبشيرية ظلت مستخدمة حتى أوائل الخمسينيات.(٢) وعلى مر السنين أصبحت العيادة رمزًا للنوايا الحسنة الأمريكية. ولكن فيما عدا ذلك ظلت الكويت محمية بريطانية تتمتع بالحكم الذاتي. وطبقًا لاتفاق وقعته الكويت مع بريطانيا العظمى في عام ١٨٩٩، التزمت الأولى

بعدم منح الأجانب امتيازات فى أرض الكويت دون إذن من بريطانيا، وبعدم تأجير أجزاء من أرضها أو التعامل مع أى قوة أجنبية بدون موافقة بريطانية.[٣]

وعلى امتداد عقد لاحق، بدأ الشيخ أحمد الجابر أمير الكويت فى الفترة من عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٥٠ مفاوضات مع شركة النفط الأنجلو إيرانية فى الكويت فى عام ١٩٢٣ بشأن أول امتياز نفط للبلاد. إلا أن الأمير ظل يؤجل القرار، لأنه كان يريد إدخال الشركات الأمريكية فى العطاء كى يبرم أفضل صفقة ممكنة. وفى الوقت نفسه، منح هو ومؤسس المملكة العربية السعودية الملك عبد العزيز آل سعود (أو ابن سعود) امتيازًا للميجور هولمز Major Holmes من شركة "إيسترن أند جنرال سينديكيت ليمتد" EGS للتنقيب فى المنطقة المحايدة، التى كانت فى ذلك الوقت أرضًا تقتسمها الكويت والسعودية. وسُر الأمير حين انتقلت ملكية عمليات "إى جى إس" فى الخليج إلى "جلف أويل كوربوريشن" Gulf Oil Corporation ومقرها الولايات المتحدة فى عام ١٩٢٧. وكان الشيخ أحمد مقتنعًا بأنه من الممكن تحقيق صفقة أفضل بالتفاوض مع "جلف أويل"، وكان يعتقد أن ممثل الشركة "ليست له مطامح سياسية، لكونه تجاريًا صرفًا كما أثبت ذلك فى البحرين".[٤] كما أن أمله خاب فى "المعاملة البريطانية لمصالح الكويت" فى مؤتمر العُجير فى عام ١٩٢٢، حين أُعطى جزء من أرض الكويت لابن سعود.[٥]

بعد سنوات من المفاوضات التى امتدت من عام ١٩٢٨ حتى عام ١٩٣٤، نجح أحمد فى إقناع الشركة الأنجلو إيرانية وجلف أويل بتشكيل "الشركة الكويتية للنفط" KOC. وبعد ذلك وقع أول امتياز للتنقيب عن النفط فى الكويت، ليظهر باعتباره "المهندس الأول لاتفاقية ١٩٣٤ والفوائد الجمة التى أتت بها للكويت".[٦] وطبقًا لما قاله عبد الرحمن العتيقى، وزير النفط والمالية فى الفترة من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٥، فإنه رغم حاجة الكويت الشديدة للمال، فقد تعمدت تأجيل إبرام اتفاقية النفط مع الشركات البريطانية. وبينما توصل البريطانيون إلى اتفاقيات مع البحرين والعراق وإيران، فقد تأنت الكويت. واستطاع أحمد استخدام الرغبة البريطانية فى الحد من المشاركة الأمريكية فى المنطقة لمصلحته.[٧] ويطلعنا هذا النموذج على الطريقة التى ظهرت بها سياسة الكويت الخارجية. إذ كانت تلك السياسة تسعى لتوازن القوى من أجل الحفاظ على حرية الحركة. وأدت الشركة الأمريكية هذه الوظيفة فى هذا السياق.

حتى استقلال الكويت فى عام ١٩٦١، كانت المساحة محدودة لتطوير العلاقات مع الولايات المتحدة بما لا يزيد على فتح قنصلية كانت تشرف على بضع علاقات تجارية قامت بين البلدين. وكانت الكويت بعد استقلالها فى عام ١٩٦١ بلدًا صغيرًا تقليديًا، ولذلك لم تثر قدرًا كبيرًا من الاهتمام لدى الولايات المتحدة، خاصة أن السياسة الأمريكية فى الكويت كانت تتمحور فى المقام الأول حول إيران والمملكة العربية السعودية.[٨]

التغيرات الإقليمية ومأزق الدولة الصغيرة

أدى مأزق الدولة الصغيرة الخاص بالكويت، فى سنوات استقلالها الأولى، إلى انشغالها بالحفاظ على استقلالها عن المملكة العربية السعودية والعراق وإيران. إلا أنها لم تسع للحصول على تعهدات خارجية من القوى الكبرى. بل إن الكويت عوضت ذلك بالسعى للحصول على حماية "المظلة العربية" غير الرسمية. وفى ذلك الوقت كان الاتجاه المعادى للغرب يجتاح المنطقة، وتزايدت حركات الاستقلال وآثارها. وكانت سياسة المشاركة مع تلك الدول مثل الولايات المتحدة أو بريطانيا ضربًا من الانتحار، ولذلك حافظت الكويت على استقلالها بالمشاركة فى الشئون العربية وعن طريق استغلال ثروتها فى الحفاظ على الدعم العربى.[٩] وعلى أية حال، فقد كان العرب بصورة عامة، ومصر والسعودية بشكل خاص، هم الذين منعوا العراق من غزو الكويت فى عام ١٩٦١، حين أصبحت الكويت مستقلة. وعزز هذا سياسة العروبة والتضامن مع القضايا العربية.

تداخلت سياسة الكويت مع الاتجاه العروبى الشعبوى فى المنطقة. ومن الطبيعى أن هذا الاتجاه العروبى جعل الكويت أكثر التزامًا بالقضايا والمسائل العربية، وعلى رأسها الصراع العربى الإسرائيلى. وزادت الحرب العربية الإسرائيلية فى عام ١٩٦٧من انتقاد السياسة الأمريكية فى المنطقة، وهو الانتقاد الذى سبق أن أثاره الخطاب الثورى الصادر عن مصر والعراق وسوريا أثناء الخمسينيات وأوائل الستينيات. وكانت الكويت تأمل فى حماية استقلالها بدعم مفهوم العروبة الواسع وبكونها فى مقدمة الدعم المالى لمشروعات التنمية فى العالم العربى.[١٠] وكانت تلك المقاربة تعنى كذلك البقاء على الحياد فى الصراعات والخلافات العربية العربية.

أصبحت الكويت، لكونها مؤيِّدة للعروبة، واحدة من أكثر الدول العربية فاعلية فى مكتب مقاطعة إسرائيل التابع لجامعة الدول العربية. وحين اقترحت الولايات المتحدة شخصًا عمل قنصلاً فى القدس سفيرًا لها لدى الكويت، رفضت الكويت قبوله.(١١) وأدت عوامل أخرى إلى إبعاد الولايات المتحدة عن الكويت، منها دور منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC ومفاوضاتها مع الولايات المتحدة فى عام ١٩٧١ بشأن تسعير النفط. وفى ذلك العام رفعت الأسعار لتصل إلى ٢٩ دولارًا للبرميل، رغم محاولات الرئيس ريتشارد إم نيكسون لمنع الزيادة. وردًا على ذلك، خفضت الولايات المتحدة قيمة الدولار. وزادت الحرب العربية الإسرائيلية من التوترات، مما أدى إلى رفع الأوبك أسعار النفط مرات عديدة. وبالإضافة إلى العمل فى مثل تلك التجمعات العربية، أيدت الكويت كذلك السياسات التى تبنتها حركة عدم الانحياز والأمم المتحدة التى كانت فى العادة معادية للمصالح الأمريكية. وكانت الكويت دولة غير شيوعية، وكانت معظم تعاملاتها الاقتصادية فى الدول الغربية؛ إذ كان أغلب استثماراتها الضخمة فى الولايات المتحدة وأوروبا. ولذلك كان أى انخفاض للدولار له تداعياته فى الكويت. ووضعت تلك المصالح الاقتصادية الأساس، رغم حرب ١٩٦٧، لأول زيارة رسمية يقوم بها أمير كويتى للولايات المتحدة فى ديسمبر من عام ١٩٦٨. وكان هناك دائما فى الحكومة الكويتية وبين أفراد أسرة الصباح الحاكمة من كانوا يعملون من أجل تحسين العلاقات الأمريكية الكويتية. ورغم هذا كانت العلاقات ملبدة دائمًا بالغيوم، بسبب الموقف الأمريكى من الصراع العربى الإسرائيلى.(١٢)

رغم وجود الاستثمارات والأعمال التجارية الخارجية فى الغرب بشكل أساسى، فقد ظلت السياسة الكويتية موجهة ناحية التيارات العروبية والمناهضة للغرب السائدة فى المنطقة. وتنعكس الطبيعة المزدوجة للسياسة الكويتية فى حقيقة أن الحكومة كانت تنأى بنفسها فى العلن عن الولايات المتحدة، حتى وإن أرسلت معظم طلابها وأموالها إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. وظل هذا التضارب الدائم بين المصالح المحلية والإقليمية والدولية يميز العلاقات الكويتية حتى أغسطس من عام ١٩٩٠. وأثَّر مأزق مشابه، على مستويات مختلفة، على علاقات الولايات المتحدة مع دول الخليج الأخرى.

فراغ فى الخليج

كان الوجود البريطانى فى الخليج هو المسيطر حتى أوائل السبعينيات. وأثناء الانسحاب البريطانى من الخليج فى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، بدا الأمر وكأن المنطقة توشك على الاستقلال التام. واعتقد العرب فى الخليج، بدافع من الثقة فى النفس، أن بإمكانهم حماية مواردهم والمنطقة بأنفسهم. وعززت قوة الأوبك تلك الثقة بعد حرب ١٩٧٣ العربية الإسرائيلية.

ازدادت أهمية الخليج بالنسبة للولايات المتحدة ازديادًا كبيرًا أثناء الحرب الباردة بسبب انتشار النفط فى المنطقة. وظهرت سياسة أمريكية عريضة للحفاظ على الاستقرار فى الخليج لضمان سهولة الوصول إلى النفط ونقله بأمان من المنطقة، فى الوقت الذى يجرى فيه إبعاد السوفييت عنها. وبعد أن انسحب البريطانيون، اتجهت الولايات المتحدة إلى إيران لملء الفراغ الذى خلَّفه رحيلهم. ووضعت الولايات المتحدة ما يسمى بسياسة الركيزتين التوءم للحفاظ على توازن المنطقة من خلال القوة الإيرانية والمال السعودى.[١٣]

كانت تلك السياسة يحدوها مبدأ نيكسون، الذى وضع خطوطه العامة الرئيس فى خطاب حالة الاتحاد فى يناير من عام ١٩٧٠. وكان ذلك المبدأ يعكس رغبة القوة العظمى المترددة فى مشاركة محدودة فحسب فى مناطق الصراع المحتمل. وكانت نسخة أخرى من الفتنمة Vietnamization التى ذكر فيها نيكسون أنه ينبغى على الولايات المتحدة "إنقاذ" مشاركتها ووجودها فى شئون الأمم الأخرى. وكان لهذه السياسة آثارها فى المنطقة على الصديق والعدو على السواء، نتيجة للتجربة الأمريكية فى حرب فيتنام.[١٤]

أدرك شاه إيران تردد الولايات المتحدة وأخذ "التفويض" الخاص به للحفاظ على النظام فى المنطقة مأخذ الجد. كما أنه لم يكن يرغب فى وجود دور أمريكى كبير فى المنطقة، وهو ما انعكس فى التصريح الذى أدلى به فى مؤتمر صحفى فى عام ١٩٧٢ رافضًا الوجود البحرى الأمريكى فى البحرين.[١٥] وفى الوقت نفسه، ساعد الشاه فى تحقيق الأهداف السياسية الأمريكية من عام ١٩٧١ حتى عام ١٩٧٩ وكان يمد إسرائيل بخمسين بالمائة من احتياجاتها النفطية. وفى الوقت نفسه كان الإسرائيليون يدعمون شحنات السلاح إلى إيران، بنية خلق توازن مع العراق.[١٦]

بانهيار حكومة الشاه فى عام ١٩٧٩ والغزو السوفيتى لأفغانستان، وجدت الإدارة الأمريكية نفسها تعتمد على المملكة العربية السعودية فحسب. وكان فشل سياسة الركيزتين التوءم واضحًا ودفع واضعى السياسة الأمريكيين إلى وضع خطط طوارئ لمواجهة الأزمات المفاجئة فى الخليج.(١٧) ووعيًا بالأخطار المتوقعة فى المنطقة، حل مبدأ كارتر لعام ١٩٨٠ (نسبة إلى الرئيس الأمريكى جيمى كارتر) محل مبدأ نيكسون باعتباره خطة العمل الأمريكية فى المنطقة. وطبقًا لمبدأ كارتر، الذى أُعلن كرد مباشر على الأعمال السوفيتية فى أفغانستان، لن تتغاضى الولايات المتحدة عن أية محاولة تقوم بها قوة أجنبية للسيطرة على منطقة الخليج. وسوف تستخدم الولايات المتحدة الوسائل اللازمة لرد تلك المحاولة، بما فى ذلك القوة العسكرية.(١٨)

كرر مبدأ كارتر وعى الولايات المتحدة بأهمية واردات المنطقة من النفط، وخاصة فى ظل تناقص الحصة الأمريكية من الإنتاج العالمى. فعلى سبيل المثال، فى عام ١٩٣٨ أنتجت الولايات المتحدة ٦٢ بالمائة من نفط العالم. واعتبارًا من عام ١٩٥٥ كان ٨٠ بالمائة من اكتشافات النفط الجديدة كافة فى الشرق الأوسط. وفى عام ١٩٦٢ بدأت الولايات المتحدة تستورد مليونى برميل يوميًا، وفى عام ١٩٧٣ ازدادت تلك الكمية إلى ٥ ملايين برميل يوميًا. وظل الطلب فى ازدياد والاكتشافات داخل الولايات المتحدة فى انخفاض. وفى أوروبا كان الاعتماد على النفط أعلى بكثير. ففى عام ١٩٦٢ استوردت أوروبا ٣٧ بالمائة من احتياجاتها، وفى عام ١٩٧٢ استوردت ٦٠ بالمائة. واستوردت اليابان ٧٣ بالمائة من احتياجاتها فى عام ١٩٧٢.(١٩) وأصبح من الواضح خلال الثمانينيات أن الكويت والسعودية والإمارات العربية المتحدة وإيران والعراق سوف تكون ضمن المنتجين القليلين للنفط فى القرن المقبل. كما ستكون تلك الدول مسئولة عن معظم الزيادات فى الإنتاج وكذلك اكتشافات الاحتياطى الجديدة (فى الوقت الراهن يقع ثلثا احتياطى العالم من النفط فى المنطقة، بما فى ذلك المناطق المكتشفة حديثًا فى آسيا الوسطى).

أدى اغتيال الرئيس المصرى أنور السادات فى أكتوبر من عام ١٩٨١، وتفجير ثكنات مشاة البحرية الأمريكية (المارينز) فى لبنان فى أكتوبر من عام ١٩٨٣، وما أعقب ذلك من قصف أمريكى للمواقع اللبنانية وشن الغارات على

أهداف سورية، إلى خلق انطباع عام بالضعف والوهن فيما يتعلق بتنفيذ مبدأ كارتر أو أى مبدأ آخر خاص بهذا الأمر. وحتى حين أرادت الإدارة الأمريكية بيع السلاح لدول الخليج، واجهتها مشاكل مع الكونجرس. وكانت اثنتـان مـن النتـائج فـى الثمانينيات هما العجز عن المضى قدمًا فى بيع الحزم الدفاعية للسعودية والكويت. وفى النهاية فإن ما بيع لم يتم بيعه إلا بعد ضغط مكثف وتخفيضات خطيـرة فـى الحزم.(٢٠)

كان أى وجود عسكرى أمريكى كبير بالخليج فى الثمانينيات يعتبر خطـرًا بالنسبة للحكام المحليين. فقد عرقل قادة الخليج جهود حشد البنية التحتية الأمريكيـة فى المنطقة، خوفًا من ردود الفعل الإقليمية والداخلية. وكـان التمركـز المـسبق للأسلحة والذخائر محظورًا باستثناء عُمان ومصر، وفى هـاتين الحـالتين كانـت العمليات فى حدها الأدنى. وعارضت الكويت التمركز المسبق للمعدات والأسـلحة الأمريكية فى الخليج، إحساسًا منها بأن هذا سوف يزيد التـوترات فـى المنطقـة، وبشكل خاص بسبب الحرب العراقية الإيرانية التى كانت قـد بـدأت فـى عـام ١٩٨٠.(٢١)

الحياد الكويتى وتغيير أعلام السفن

حين غزا العراق إيران لأول مرة ردًا على العنـف الـداخلى مـن جانـب المعارضين الشيعة ودعمًا للمسعى العراقى للحصول على وضع مهيمن فى الخليج، أُخذت الكويت ودول الخليج الأخرى على حين غرة. فلم يستشر صدام حكام الخليج ولم يبلغهم بالأمر. وغضب السعوديون من صدام لعدم استشارته إياهم قبل قـراره بدخول الحرب مع إيران. ولم يعجبهم حقيقة أن صدام طلب مساعدة ماليـة حـين تعطلت الحرب. ولم تكن أى من دول الخليج متأكدة من الصورة التـى ستمـضى عليها تلك الحرب. فقد أفسح التقدم العراقى السريع داخل إيران الطريـق لحـرب الخنادق المطولة. وأدرك عدد قليل جدًا أثناء تلك المرحلة المبكرة أن العراق سوف يشكل فى وقت لاحق تهديدًا خطيرًا لأمن المنطقة بكاملها.

ساهمت المخاوف التى خلقها الهجوم الإيرانى المضاد فى عام ١٩٨٣ فـى الرجوع عن سياسة الحياد الكويتية المعتادة لمصلحة دعم العراق. وكان دعم بغداد

ينبع من حقيقة أن إيران قوة شبه ثورية، بينما كان العراق قوة أمر واقع. ونتيجة لذلك زودت دول الخليج، بالإضافة إلى مصر والأردن، العراق بالمساعدات اللوجيستية والمال والسلاح. وطبقًا لما قاله عبد الله بشارة الأمين العام السابق لمجلس التعاون لدول الخليج، فقد كان هناك ظن بأن ذلك الدعم لم يكن سوى طريقة لاحتواء إيران الثورية، بما أنها كانت تهدد أمن الكويت تهديدًا كبيرًا بتأييدها الجماعات السرية التى فجرت أهدافًا عديدة فى الكويت وحاولت اغتيال الأمير.[٢٢]

حين بدأت إيران مهاجمة ناقلات النفط الكويتية فى عام ١٩٨٥، أدركت الكويت ضرورة تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة وغيرها من القوى الغربية، ومع الاتحاد السوفيتي. وأصبحت ضرورة إيجاد طريقة لوقف الحرب وإنهاء الهجمات الإيرانية على السفن فى الخليج أولوية سياسية وأمنية. وفى لحظة ما خلال عام ١٩٨٦، هبط إنتاج النفط الكويتى إلى ٣٠٠ برميل يوميًا مقابل مليونى برميل.[٢٣] وهددت الحرب شريان الحياة الاقتصادى للكويت. وبدا أن تغيير أعلام ناقلات النفط الكويتية هو الطريقة الوحيدة لإشراك الدول الأخرى فى حماية السفن الكويتية. ولم تكن تلك العمليات غير مألوفة فى السفن التجارية فى أنحاء العالم (باعتبارها طريقة لتجنب الضرائب المرتفعة).

طبقًا للقانون الأمريكى، فإن أية سفينة تحمل العلم الأمريكى تحميها البحرية الأمريكية. وطبقًا لما قاله سعود العصيمى وزير الدولة الكويتى للشئون الخارجية فى تلك الفترة، قررت الحكومة الكويتية الاستفادة من هذا السبيل واتصلت بالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى خلال شهرى مايو ويونيو من عام ١٩٨٦. إلا أن الإدارة الأمريكية فى عهد ريجان أحجمت عن ذلك مبررة اعتذارها بأن العملية تنطوى على مخاطر وأن القوانين الأمريكية لا تسمح بهذه المهمة. إلا أن الحكومة السوفيتية قبلت العرض من خلال سفيرها فى الكويت بعد خمسة أيام من أول اتصال، وأرسلت الكويت وفدًا فنيًا إلى موسكو. وبينما كان الوفد الكويتى يتفاوض على التفاصيل مع السوفييت، أعادت الولايات المتحدة تقييم قرارها السابق ووافقت على مسعى تغيير الأعلام. فقد أدى تسريب الحكومة الكويتية معلومات تتعلق بالمفاوضات الجارية فى موسكو إلى حدوث تغير فى السياسة الخاصة بتغيير أعلام الناقلات الكويتية فى يوليو من عام ١٩٨٧.[٢٤] وطبقًا للترتيب، كانت سفن البحرية الأمريكية تصاحب الناقلات حتى وصولها إلى المياه الكويتية.[٢٥]

كانت عملية تغيير الأعلام هى الخطوة الأولى فى التعاون الأمنى بين الولايات المتحدة والكويت، وإن حاولت الكويت إبقاء تغيير الأعلام مجرد ترتيب تجارى لن يؤثر على حيادها. وحين طلبت الولايات المتحدة من الكويت تزويد السفن الأمريكية المصاحبة للناقلات بالوقود، قدمت الكويت ذلك الوقود من خلال ناقلات مؤجرة من دول الخليج، لكى تمنع الأفراد الأمريكيين من الرسو أو النزول على الشاطئ. وقد سُمح لهم بالاستفادة من حوض عائم فى مياه الخليج. وحين طلبت الولايات المتحدة أن تكون لها منشآت فى الميناء، رفضت الكويت خوفًا من أن يخلق هذا مشاكل مع الرافضين داخل الكويت وسائر الشرق الأوسط.

تأكدت المخاوف الكويتية، على سبيل المثال، حين التقى سعود العصيمى مع الطلاب فى جامعة الكويت. فقد كان الكثيرون منهم معارضين لعملية تغيير الأعلام. ونادرًا ما ذكر الطلاب تغيير الأعلام السوفيتية واختاروا بدلاً من ذلك التركيز على الدور الأمريكى، واصفين إياه بالاستعمارى والإمبريالى.(٢٦) وكان هذا الشعور بين الطلاب متأثرًا بالموقف الأمريكى من الصراع العربى الإسرائيلى وسياسة الشرق الأوسط الأمريكية بصفة عامة. وكانت هناك معارضة مشابهة منتشرة بين الجماعات الكويتية المعارضة وبين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة. والواقع أنهم كانوا يشكّون فى أن تكون أية سياسة حكومية طبيعية. وبما أن البرلمان الكويتى كان قد حُل منذ عام ١٩٨٦، فقد كان يُنظر إلى أية سياسة تشرك قوة أجنبية ما على أنها محاولة لإحياء المشروعات الاستعمارية الغربية فى المنطقة.

أثناء تغيير الأعلام، كانت وزارة النفط، وعلى رأسها على الخليفة الصباح، تؤيد وجود علاقات أمريكية كويتية أكثر فاعلية. وحدث التعاون بين وزارته والبحرية الأمريكية. وعلى سبيل المثال، مول قطاع البترول الكويتى أبحاثًا أجريت على الصواريخ الإيرانية الواردة، مما أدى إلى وضع قوارب ذات ألواح شمسية منعكسة فى ميناء الكويت لاجتذاب الصواريخ بعيدًا عن أهدافها.(٢٧) ونتيجة لذلك تحسنت العلاقات الأمريكية الكويتية وقويت أثناء تلك الفترة. واتفق الجانبان على ضرورة وقف الحرب العراقية الإيرانية، والمذابح فى لبنان، والإرهاب. وفيما بين ١٩٨٥ و١٩٨٨ اختطف أشخاص لهم صلة بإيران خمس طائرات كويتية. وشكلت التفجيرات التى وقعت فى الكويت ضد أهداف كويتية والسفارتين الأمريكية

والفرنسية جميعها نظرة الحكومة الكويتية وحسّنت العلاقات مع الولايات المتحـدة. وأثناء فترة تغيير الأعلام، تبادلت الوفود الأمريكية والكويتية الزيارات. وفى يوليو من عام ١٩٨٨ زار ولى العهد سعد واشنطن (قبلت إيران أثنـاء الزيـارة وقـف إطلاق النار الذى توسطت فيه الأمم المتحدة مع العراق). وفى أبريـل مـن عـام ١٩٩٠، أرسل السفير الأمريكى نيثانييل هاول Nathaniel Howell برقيـة يقـول فيها إن الكويت اعترفت علنًا لأول مرة بوجود سفينة حربية فى مينائها.(٢٨)

وبينما كان الكويتيون يرون أن العلاقات مع الولايات المتحدة تتحسن، كـان التقييم الأمريكى مختلفًا كل الاختلاف. فقد قال مصدر أمريكى عليم ومشارك فـى الأمر:

> لم يُحَسِّن تغيير الأعلام العلاقات مع الكويت. لـم تكـن لنـا علاقات أفضل مع الكويت من تلك العلاقات التى أقيمت مـع وزارة النفط. فعلى سبيل المثال، لم تشعر وزارة الخارجية أن لنا علاقات أفضل مع وزارة الخارجية الكويتية. بل إن مكتبنا العسكرى فى الكويت كان صغيرًا وبرنامجه محدودًا. وخـلال فترة تغيير الأعلام لم تناقش الكويت القـضايا الأمنيـة فـى المنطقة مع الولايات المتحدة. إذ ظلت الكويـت ذات توجـه عروبى قدر الإمكان. وفى الأمم المتحدة استمر الوضع الـذى تدين فيه الكويت الأمم المتحدة بشأن مجموعـة كاملـة مـن القضايا.(٢٩)

من التعاون المتحفظ إلى التبعية

ساهمت الافتراضات والتصورات بين كل من الأمريكيين والكويتيين فيمـا يتعلق بعلاقتهم ببعضهم البعض فى غياب التعاون الجاد أثناء الأحـداث التـى أدت إلى أزمة وحرب الخليج فى ١٩٩٠-١٩٩١. وقد جعل عـدم اسـتعداد الولايـات المتحدة للتعامل مع أزمة كبيرة فى الخليج، وتاريخها القريب الخاص بالتورط مـن فيتنام إلى إيران إلى لبنان، التعاون الجاد غير مغرٍ فى منطقة غيـر مرحبـة مـن الناحية التاريخية بالتدخل الأجنبى. وحتى حين شاركت الولايات المتحدة الكويـت

المعلومات الاستخباراتية أثناء الحرب الإيرانية الكويتية، لم يكن الكويتيون يثقون دائمًا فى دقة تلك المعلومات.

فيما يتعلق بصدام، بالغت الولايات المتحدة فى جهودها لاحتواء إيران خلال الثمانينيات؛ فقد كان التحول الأمريكى ناحية العراق بطبيعة الحال نتيجة لسياستها المتخلفة فيما يتعلق بالشاه. وأصبح صدام الضامن لأمن الخليج، وركيزة الاستقرار،[٣٠] حتى وإن استخدم جيشه الأسلحة الكيماوية ضد السكان الأكراد العراقيين. وحين وافق مجلس الشيوخ الأمريكى بالإجماع على العقوبات القاسية ضد العراق، ردت إدارة ريجان بحشد الجهد ضد العقوبات، ولم تُجدِ تلك الجهود نفعًا فى النهاية.[٣١]

رغم بعض التحليلات السلبية التى أعدها عدد من المتخصصين فى الشئون العراقية، والتقارير التى تتحدث عن وحشية الحكومة فى الداخل، واحتمال حدوث مواجهة مع الولايات المتحدة، ظلت واشنطن تغمض عينيها عن العراق.[٣٢] وحين انتهت الحرب الإيرانية العراقية، واصلت الولايات المتحدة دعمها لصدام، بما فى ذلك تقديم ملايين الدولارات من ضمانات القروض الزراعية وغيرها من المساعدات.[٣٣] فقد كانت الولايات المتحدة من الانشغال بانتهاء الشيوعية فى أوروبا الشرقية فى عام ١٩٨٩ بحيث لم تركز على متطلبات الأمن فى الخليج.

إلا أنه بعد انتهاء الحرب الإيرانية العراقية بدأت مجموعة من المسئولين الكويتيين بوزارة الخارجية وضع سياسة مستقبلية. ويقول سعود العصيمى: "إلا أنه لم يجرؤ أحد على التفكير فى أن العراق سوف يهاجم الكويت تحت أى ظرف من الظروف. وظلت تلك الأفكار لا يبحثها أحد خوفًا من أن ينظر مؤيدو العراق والمتعاطفون معه فى وزارة الخارجية والمجتمع بصورة عامة إلى تلك المناقشات على أنها تنطوى على الخيانة ومعادية للعروبة."[٣٤]

كانت نتيجة ذلك أنه حين وقعت أزمة الخليج فى منتصف يوليو من عام ١٩٩٠ كان المسئولون الكويتيون متأكدين من كيفية الرد. فقد هُرِعَت الكويت إلى المظلة العربية، وكانت تمثلها فى تلك المرة وساطة العاهل السعودى الملك فهد، والرئيس المصرى حسنى مبارك، وياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، والعاهل الأردنى الملك حسين. ولم تقدم الوساطة العربية سوى إحساس زائف بالأمن بين الكويتيين والمسئولين الأمريكيين بأن الأزمة سوف تمر بسرعة.

نقل السجل الكامل الذى أدى إلى مقابلة السفيرة الأمريكية فى العراق أبريل جلاسبى مع صدام حسين وإعلان مساعد وزير الخارجية جون كيلى John Kelly عدم وجود ترتيبات أمنية بين الولايات المتحدة والكويت إلى المقدمة الصعوبات الخاصة بتفسير الرسائل والإشارات والسياسات فى عالم ملىء بالصراعات والرسائل المتضاربة. وحسبما قالت جلاسبى، فـ"إننا لم ندرك بحماقة أنه [صدام] كان غبيًا".(٣٥) وناقش مسئول بوزارة الخارجية الأمريكية الموقف مع رئيسه قبل أيام من الأزمة. "ماذا يحدث لو أن العراق غزا الكويت؟ ماذا سنقول لو حدث ذلك، وبماذا سنخبر رؤساءنا الذين نقول لهم باستمرار إن شيئًا لن يحدث؟" وبهذا التفكير لم يكن غياب التعاون الكويتى الأمريكى فى تلك الأزمة أمرًا مستغربًا.(٣٦)

حين احتج العراق على تنقيب الكويت عن البترول عند حدودها الشمالية، واحتج فى خطاب إلى جامعة الدول العربية على زيادة الكويت لإنتاجها من البترول، لم يكن هناك ما يتسم بغرابة واضحة. فلم تكن تلك هى الأزمة الأولى فى العلاقات العربية العربية. ذلك أن مأزق الحب والكراهية موجود دائمًا فى تلك العلاقات منذ ظهور نظام الدول العربية إلى الوجود. فقد وقعت أزمة قبل عقدين بين اليمنين والأردن وسوريا ومصر وليبيا. ومن ناحية كان الوسطاء العرب والقادة الكويتيون يعتقدون أن العراق كان يضغط على الكويت لكى يحصل على الدعم المالى وعلى شريط من الأرض يطل على مياه الخليج. ومن ناحية أخرى، كانت الكويت على استعداد للتوصل إلى تسوية بشأن المسائل المالية وليس الأرض. ورغم ذلك كانت الكويت تظن أنه فى مقابل الأموال المقدمة للعراق سيوافق العراقيون على ترسيم الحدود. فهذا على وجه التحديد هو ما كانت الكويت تأمل في تحقيقه أثناء اجتماع جدة (حيث التقى العراق والكويت لحل الأزمة فى الأول من أغسطس عام ١٩٩٠). وكان من الأولى، من وجهة نظر الكويت، أن يخلق الدعم الذى قدمته للعراق إبان الحرب الإيرانية العراقية، فى هيئة مواد لوجيستية ومليارات الدولارات من المساعدات التى كان فى أمس الحاجة إليها، شيئًا من حسن النية فى العراق.

إلا أن الكويتيين وجدوا أنفسهم فى جدة فى موقف دفاعي. ذلك أن أية تسوية تنال من السيادة الكويتية ستجعل الموقف أكثر سوءًا، وخاصة فيما يتعلق بالدعم السياسى والعسكرى للكويت بعد الغزو نفسه. وكانت الكويت تأمل فى نهاية سلمية

للأزمة، إلا أنها تكهنت باستخدام هجوم عراقى محدود واحتلال لشريط حدودى كوسيلة للضغط. كما أعدت نفسها لأزمة سياسية طويلة بشأن قضية ترسيم الحدود والسيطرة على جزيرتى بوبيان ووربة اللتين تمكنان العراق من الوصول بشكل أفضل إلى الخليج، ولكنهما تمكنانه من السيطرة على الكويت وتعريض سيادتها للخطر وإرهاب إيران. وكشأن الكثير من الأزمات المفاجئة، ضاعت تلك المفاجأة وسط تبادل الكلمات والرسائل المتضاربة. وضاع التهديد الفعلى الذى يمثله العراق للكويت فى عالم شديد الصخب والضوضاء.

نتائج الغزو

كان الأمر يحتاج إلى حدث فى حجم الغزو العراقى كى تدرك الحكومة الكويتية احتياجاتها الأمنية وتُجبَر الولايات المتحدة على المخاطرة بشكل جاد لحماية مصالحها فى الخليج. إذ أدرك الكويتيون أن القوة الأمريكية وحدها هى التى يمكنها تغيير مسار الأحداث. فحين غزا العراق الكويت، أصبح الالتزام الأمريكى نحو الخليج التزامًا باستقلال الكويت. وأسهم الخوف الأمريكى من سيطرة قوة غير القوة الغربية، أو قوة صديقة للغرب، على المنطقة فى حدوث الرد الأمريكى. ذلك أن الكويت باتت إلى حد ما "دولة مواجهة".

دخلت العلاقة الأمريكية الكويتية مرحلة جديدة مع الغزو. وناقشت الحكومة الأمريكية من خلال العديد من القنوات الإسهام الكويتى فى السعى لتحرير البلاد. وكانت المعلومات التى تقدمها المقاومة والدعاية المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان فى الكويت هى القنوات التى بدأت من خلالها تباشير ذلك التعاون. ومن خلال تحرير الكويت فى هذا السياق من السعى الدولى، وبدعم من قرارى مجلس الأمن ٧٧٣ و٨٣٣ فيما يتعلق بحدود الكويت مع العراق، حددت الولايات المتحدة احتياجاتها الأمنية الأوسع فى المنطقة.[٣٧]

أظهرت العلاقة الأمريكية الكويتية الجديدة بعد التحرير إلى حد ما حقيقة أن نصيبًا كبيرًا من إعادة إعمار الكويت ذهب إلى الشركات الأمريكية. فقد منحت الحكومة الكويتية الشركات الأمريكية عقودًا تزيد قيمتها على ٥ مليارات دولار. وأشرف سلاح المهندسين بالجيش الأمريكى على جزء كبير من مراحل إعادة

الإعمار الأولى، وكانت شركة بكتل Bechtel المقاول الرئيسى. وشمل إعادة الإعمار إنشاء الاتصالات والكهرباء والمنشآت والعمليات البتروكيماوية من جديد. وبلغ إجمالى الصادرات الأمريكية إلى الكويت فى عام ١٩٩٢ حوالى ١,٥ مليار دولار.(٣٨)

فى الوقت الراهن نجد أن السياسات الكويتية شديدة التأثر بالسياسات الأمريكية، بما فى ذلك إرسال الجنود الكويتيين إلى الصومال، والدعم المالى للبوسنة، ورفع المقاطعة الثانوية لإسرائيل. كما صوتت الكويت مع الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة أكثر من فرنسا.(٣٩) ومن ناحية جهود الأمم المتحدة لإلغاء القرار المتعلق بالصهيونية باعتبارها نزعة عنصرية أو الإبقاء عليه، امتنعت الكويت عن التصويت. وبالإضافة إلى هذا التعاون، فإن هناك مصلحة أمريكية وكويتية مشتركة فى رؤية العراق ممتثلاً لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. كما أن موقف الكويت الإيجابى من قضايا المقرطة وحقوق الإنسان والتحول السياسى فى سبيله لأن يصبح مثالاً يحتذى فى الخليج.

على مستوى آخر، ازدادت المشاركة الكويتية فى البرامج الأمريكية ازديادًا ضخمًا منذ التحرير. فالوفود من وزارات الحكومة الكويتية تسافر إلى الولايات المتحدة للتدريب، وخاصة تلك التى تعمل فى مجال المعلومات والتلفزيون والأمن الداخلى والتحقيقات. كما تبرعت الكويت بالأرض وبتكاليف البناء لإقامة السفارة الأمريكية الجديدة فى الكويت. وتدعم الزيارة التى قام بها أعضاء البرلمان الكويتى برئاسة رئيس المجلس أحمد السعدون إلى الولايات المتحدة مايو من عام ١٩٩٤ هذا الاتجاه.

إلا أن هذا لا يعنى أن الكويت تَتّبِع الولايات المتحدة فى كل قضية. فعلى سبيل المثال، لم ترفع الكويت الحظر المباشر عن إسرائيل. فهذا شىء تقول الكويت إنه جزء من قرار لجامعة الدول العربية، ولا يمكنها أن تكسر الإجماع بشأن هذا الأمر. كما تلقت الكويت العون من سوريا ومصر والمملكة العربية السعودية، وهى تشعر لهذا السبب بحساسية تجاه موقف تلك الدول. وتعى الكويت صغر حجمها، ولذلك فمن الأفضل لها نتيجة لهذا أن تتحاشى المواجهة غير الضرورية داخل العالم العربى. وقد خلق هذا إلى حد ما سلبية كويتية فى المحادثات متعددة الأطراف بشأن عملية السلام العربية الإسرائيلية، إلا أن الكويت حضرت فى

الوقت ذاته قمة الدوحة الاقتصادية فى عام ١٩٩٧ رغم الضغط السعودى والسورى والمصرى كى تقاطع الاجتماع.

على المستوى الثقافى يتحرك التأثير فى اتجاه واحد فى المقام الأول؛ أى من الولايات المتحدة إلى الكويت. ذلك أن "سى إن إن" و"إن بى سى" و"أمريكا بلاس" وأشرطة الفيديو والأفلام السينمائية والإنترنت والكوفى شوب والمحال متعددة الأقسام ومطاعم الوجبات السريعة ترمز جميعها لعملية أمركة الجيل الشاب. ويدرك الكويتيون هذا الجزء من عملية العولمة، ولذلك فهم لا يقيمون الحواجز فى وجه هذا التفاعل الثقافى، ولكن لابد كذلك أن يحذروا ضياع هويتهم الثقافية وأن يتأكدوا فى الوقت نفسه من أن هذا الجانب من العلاقة جزء من طريق ذى اتجاهين.

التعاون العسكرى

فى الثانى من أغسطس عام ١٩٩٠ بات الكويتيون وجهًا لوجه أمام ضعفهم وصغر حجمهم. فقد كان الغزو الكويتى درسًا لواضعى السياسة الكويتيين. وأدركت النخبة السياسية أنه بدون المظلة الأمنية التى يُعتمد عليها لن يظل هناك وجود للكويت فى المنطقة. فهاهى سنغافورة وتايوان وغيرهما من الدول الصغيرة فى أنحاء العالم قد تحركت لحماية أنفسها من خلال الترتيبات الأمنية مع القوى الكبرى. ونتيجة للغزو العراقى، دخلت الكويت والولايات المتحدة فى معاهدة دفاع مدتها عشر سنوات تعترف فى المقام الأول بالالتزام الأمنىَ الأمريكى تجاه الكويت.[٤٠] ولم توافق الولايات المتحدة فى المعاهدة التى أُبرمت فى سبتمبر من عام ١٩٩١ على ضمان الأمن الكويتى، لأن ذلك الترتيب سوف يتطلب تصديق مجلس الشيوخ الأمريكى عليه. وبعد عشر سنوات يكون للطرفين الخيار فى تجديد الاتفاقية. وتبرز الاتفاقية أهمية القوة الأمريكية فى الحفاظ على توازن المنطقة والدور الأمريكى كخلف لبريطانيا العظمى باعتبارها حامى الخليج. وتسمح الاتفاقية للولايات المتحدة بإظهار قوتها فى المنطقة، كما تسمح لها بالتمركز المسبق للأسلحة فى الكويت، وبتدريب القوات الكويتية، وإدارة المناورات المشتركة.[٤١] وتنص بنود الاتفاقية كذلك على مبيعات الأسلحة (بما فى ذلك

طائرات F-18) وتكاليف المشاركة. (ليست هناك قيود على التكنولوجيا التى يمكن بيعها للكويت.) ويوضح جزء آخر من الاتفاقية بالتفصيل دور الوجود الأمريكى فى مياه الخليج. وفى هذا السياق تقدم الكويت المساعدات اللوجيستية للوجود البحرى الأمريكى، بما فى ذلك منشآت فى ميناء الكويت. وقُدِّر حجم عملية التمركز المسبق، إضافة إلى الوحدات الكويتية، بأنه أكثر مما يكفى لإدارة العديد من سيناريوهات العدوان عبر الحدود الكويتية. وتدفع الحكومة الكويتية كل النفقات الداخلية، كالصيانة والوقود والأغذية.(٤٢) غير أنه نتيجة لأزمة عام ١٩٩٤، وافقت الكويت والولايات المتحدة على إضافة أربع وعشرين طائرة مقاتلة وعلى الاحتفاظ بقوة عسكرية أكبر قوامها ١٣٠٠ جندى تعززهم من حين لآخر وحدات مشاة البحرية الأمريكية.(٤٣)

إن هدف الكويت هو خلق قوة نخبوية صغيرة كجزء من جهودها لخلق خيار عسكرى حقيقى. ويتطلب هذا إنشاء ألوية تتكامل مع قوة جوية جديدة تقوم على أساس من المبدأ العسكرى الأمريكى الخاص باستخدام القوة المتنقلة التى تستغل التقدم التكنولوجى فى التعامل مع القوة الغازية الأكبر حجمًا. وقد رُقِّى الضباط الأكثر مصداقية إلى مواقع قيادية فى الجيش الكويتى، والحالة المعنوية فى الوقت الراهن أعلى من أى وقت مضى.(٤٤) ومقارنة للقوات الكويتية بقوات الخليج الأخرى، يؤكد المسئولون الأمريكيون العاملون مع الجيش الكويتى أن هناك مستوى عاليًا من الجدية والالتزام فى أنحاء القوات المسلحة الكويتية. كما تحسنت القدرة على استخدام التكنولوجيا والتنسيق بين الأسلحة المختلفة تحسنًا ضخمًا منذ عام ١٩٩٤.(٤٥)

لابد أن ندرك أن الخيار العسكرى الكويتى يقوم على تهديد محتمل من الحرس الجمهورى العراقى، وخاصة فرق الدبابات الأربع التى يمكنها أن تكون رأس سهم لأى غزو عراقى. والخطة بكاملها هى القدرة على التعامل تكنولوجيًا وعسكريًا مع مثل هذا الغزو، وقد تحقق جزء كبير من هذا التكافؤ فى هذا الصدد. ومن الجدير بالذكر أن القوات المسلحة العراقية تدهورت بسبب نقص قطع الغيار منذ عام ١٩٩١ ويمكن لأية فرقة تتمتع بالتفوق التكنولوجى صد الفرقة المهاجمة.(٤٦)

فى مجال التعاون العسكرى، دخلت دول خليجية أخرى فى اتفاقيات دفاع مع الولايات المتحدة بعد انتهاء حرب ١٩٩١. فقد فعلت البحرين ذلك فى يوليو من

عام ١٩٩٢، ووقعت قطر اتفاقية تعاون فى عام ١٩٩٢، وأقـرت عُمـان اتفاقيـة تيسير وصول قبل ١٩٩٠، ولدى السعودية مجموعة من الاتفاقيات تقتـصر فـى الغالب على الدفاع الجوى. إلا أن الاتفاقية الأمريكية الكويتية هى الأشمل. ووقعت الكويت كذلك اتفاقيات دفاع مع بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا، غير أن أيًا مـن هذه الاتفاقيات لا يشمل ترتيبات التمركز المسبق.(٤٧)

علاوة على ذلك، عززت الكويت حدودها بحفر خندق واسـع عميـق فـى المنطقة منزوعة السلاح وإقامة سياج كهربى على طول الحدود بالكامـل وقـدره ٢١٥ كيلومترًا. ويراقب السياج البالغ عرضه حوالى سبعة أمتار كـذلك بواسـطة تسعين مركزًا كويتيًا. والهدف من هذا الترتيب هـو تعطيـل أى هجـوم ومنـع التهريب.(٤٨)

المشاكل والمآزق الأمنية

لا تزال الأخطار قائمة فى الوقت الراهن فى الخليج نتيجة لاجتماع الثـروة مع صغر الحجم؛ وهو ما يتناقض مع الأحجـام الجغرافيـة والسكانية لإيـران والعراق. لذلك لا يمكن للكويت وغيرها من الدول الخليجية التخلى عـن حـذرها. وتشكل إيران تحديًا محتملاً. فهذا البلد البالغ تعداده ٦٠ مليونًا يقوم بتطوير قدراتـه العسكرية، ومن المتوقع أن يصل تعداده إلى ١٢٠ مليونًا بحلول عـام ٢٠٣٠.(٤٩) ويمنح انتخاب خاتمى المعتدل نسبيًا رئيسًا لإيران فى عام ١٩٩٦ أملاً فى تحـسن العلاقات مع إيران، والأهم أن العلاقات الأمريكية الإيرانية ربما تصبح أقل عداءً. إلا أنه فى العراق دمر صدام قاعدة المجتمع المتحضر الثرى. فقد انتهـى الوعـد المحتمل فى السبعينيات بكارثة. وكلما دامت عقوبات الأمم المتحدة ضـد العـراق ومحاولات التخلص من صدام، سيكون لم شمل العراق من جديد أكثـر صـعوبة. ذلك أن المجتمعات التى تعيش فترات مطولة من الدكتاتورية والحرب تحتاج إلـى فترات طويلة من التحول.

- سوف تجد أية حكومة عراقية فى المستقبل صعوبة فى قبـول العقوبات المالية والإقليمية المفروضة فى ظل النظام الحـالى.
- والأمر الذى لا يزال أكثر إزعاجًا لدول الخليج هو فكـرة أن

> أية حكومة عراقية تبدو ممتثلة للشروط قد تكون عرضة لانتقاد هؤلاء الذين يعتزمون التغاضى عما سلف و"استعادة شرف العراق الكبير المفقود"، كما قال صدام حسين وهو يمزق اتفاق الجزائر لعام ١٩٧٥.(٥٠)

تثير التخفيضات الكبيرة فى الميزانية العسكرية الأمريكية أسئلة تتعلق بالحفاظ على قوة الولايات المتحدة فى الخليج. وقال أحد المسئولين الأمريكيين: "نحن نخفض عدد سفن البحرية حاليًا من ٥٧٠ سفينة إلى ٤٥٠ سفينة. وقد أجرينا تخفيضًا فى القوات الجوية وفى القواعد وفى عدد الجنود. ولذلك فإن التعهد بشن عاصفة صحراء أخرى بجيش أصغر حجمًا تعهد يتسم بقدر أكبر كثيرًا من المحدودية."(٥١) كما قال دانييل بليتكا Daniel Pletka عضو فريق الأبحاث باللجنة الفرعية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالكونجرس:

> أثناء إدارة بوش، كانت لدى الرئيس فكرة واضحة عما يجب عمله أثناء الأزمة [الخليجية]. وليس هناك ما يضمن تصرف الإدارة الأمريكية بنفس الطريقة عند حدوث أزمة مشابهة. ولننظر إلى كلينتون فى البوسنة، أو إلى الإدارة فى الصومال؛ فبعد عشر سنوات من الآن يكون احتمال خطأ الحسابات ممكنًا. لقد كان صدام صديقًا للولايات المتحدة؛ ولننظر ماذا حدث. ومن الممكن أن نقع فى الخطأ نفسه مع قادة العراق الجدد بعد عشر سنوات من الآن. فأى نظام صديق للولايات المتحدة فى العراق قد يجعل الأمر أكثر إقناعًا لنا كى نؤيد العراق فى قضايا بعينها.(٥٢)

بل قد تكون التعهدات الأمريكية فى مناطق أخرى عبئًا إضافيًا على الإدارات الأمريكية المقبلة. فعلى سبيل المثال، اضطرت الولايات المتحدة لنقل الأفراد والسفن من منطقة الخليج إلى الصومال فى يناير من عام ١٩٩٣. وفى ذلك الوقت كان عليها التعامل مع العراق فيما يخص مناطق "حظر الطيران". فهذه السيناريوهات تفرض ضغطًا كبيرًا جدًا على الولايات المتحدة، ولذلك يجب البحث عن بدائل أخرى.(٥٣) ويمكن أن يقال الشىء نفسه عن أزمة ١٩٩٧-١٩٩٨ التى انتهت باتفاق كوفى أنان مع العراق.

قد تفرض هذه القضايا ضغوطًا على الولايات المتحدة كى توجد ترتيبات أمنية إقليمية متعددة الأطراف من المحتمل أن تشمل الدخول فى نوع من التفاهم مع

دول مثل العراق وإيران. وربما يغير التحول المفاجئ فى التحالفات بين سوريا والعراق وإيران التوازن فى الشرق الأوسط بكامله. وفى هذا السياق، سوف تتعامل الولايات المتحدة مع واقع جديد فى العراق بعد اختفاء صدام حسين. وقد يكون ما يحرك قدرة الولايات المتحدة على التعامل مع بغداد هو إلى حد ما تنافسها مع الدول الأوروبية بحثًا عن امتيازات فى العراق. وربما كان ما يحركها كذلك هو الحاجة الأمريكية إلى تحييد العراق وكسب تعاونه بشأن القضايا الإقليمية والدولية.

وطبقًا لما قاله مسئولون أمريكيون حاورهم المؤلف، فإن التفكير بعد حرب الخليج هو كما يلى:

(١) إعادة بناء قدرات الكويت الدفاعية كأول صف من صفوف الدفاع.

(٢) استخدام مجلس التعاون لدول الخليج كثانى صف من صفوف الدفاع.

(٣) استخدام إعلان دمشق لبناء الصف الثالث (وبالتالى إدخال سوريا ومصر).

(٤) النظر إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمجتمع الدولى على أنها الصف الأخير.

كان الرئيس بوش يأمل فى إقامة تنظيم أمنى إقليمى فعال. وكان المعتقد هو أن مجلس التعاون الخليجى ومعه سوريا ومصر قد تمثل عناصره. وأعطى إعلان دمشق فى مارس من عام ١٩٩١ انطباعًا بأن قوة السلام العربية سوف تشكّل.[٥٤] إلا أن مشكلة الإعلان هى أن دول الخليج الأخرى كانت تخشى النوايا السورية المصرية على المدى الطويل. كما أنها كانت تفضل ترتيبًا أمنيًا أكثر مباشرة مع واشنطن، اعتقادًا بأن القرار الفعلى فى المواقف الحرجة يكون فى يد الولايات المتحدة. وعلى أية حال، فمن يدرى ما الذى سيحدث فى مصر غدًا، ومن ذا الذى يمكنه التكهن بمستقبل السياسة السورية؟ لقد قدرت دول الخليج موقف إيران المسئول أثناء أزمة الخليج، غير أن اتفاق دمشق أزعج إيران واعتبرته محاولة أخرى من جانب الخليج لعزلها.[٥٥]

بعد فشل ظهور قوة الردع العربية، عرضت عُمان فى أكتوبر من عام ١٩٩١ فكرة إنشاء قوة خليجية، إلا أن الفكرة لم تحظ بما تستحقه من انتباه فى اجتماع قمة مجلس التعاون الخليجى فى ديسمبر من عام ١٩٩١. وفى واشنطن

كان هناك قدر كبير من التعاطف مع دعوة عُمان لتشكيل جيش قوامه مائة ألف رجل.[٥٦] وفى النهاية أحبط الولايات المتحدة عدمُ تعاون دول مجلس التعاون بشأن القضايا الأمنية.

دفعت أسباب رفض المكون العسكرى العربى الخاص بإعلان دمشق نفسُها دول الخليج إلى رفض المشروع العُمانى. وفى الحالة الأخيرة كانت الدول تخشى هيمنة المملكة العربية السعودية وفرض قيود على اتخاذ كل دولة لقراراتها على حدة. فقد جعل الانشغال بالسيادة والاستقلال الفردى ذلك المشروع غير مقبول. وجاء فشل المشروع كذلك فى وقت بلغ فيه النزاع الحدودى القطرى السعودى والنزاع الحدودى القطرى البحرينى ذروته. بل إن إيران سيطرت على ثلاث جزر تابعة للإمارات العربية المتحدة، وخلقت بذلك توترًا فى الخليج وذكّرت الدول بوجود إيران (وعدم فعل ما يغضب طهران).

رغم اتحاد دول مجلس التعاون فى أوقات الأزمة، فإنه تسيطر عليها بالقدر نفسه فكرة السيادة والأرض فى أوقات السلم والحالة المعتادة. ومع أن تشابه اقتصاداتها وأنظمتها السياسية يجمع بينها فى دفع الأخطار المشتركة، فإن هذا لا يكفى لتوحيدها. ذلك أن القومية المحلية لا تزال القوة المحركة فى سياسة الخليج.[٥٧]

وعمومًا، فإنه على مستويى السلطتين التشريعية والتنفيذية فى الحكومة الأمريكية، هناك إحباط من عدم حدوث تقدم على امتداد الخطوط الأمنية الإقليمية. فمع اعتماد الكويت فى دفاعها بصورة أكبر على ترتيبات مع الولايات المتحدة، ومع إدراك الولايات المتحدة أنه ما من دولة خليجية تمتلك وسائل تحدى العراق وإيران، فإن ضرورة تقديم مجلس تعاون متحد لردع العراق وإيران أمر بالغ الأهمية. فهذه الجبهة الموحدة سوف تزيد الأخطار التى يتعرض لها أى مهاجم محتمل بصورة كبيرة.[٥٨] وفى هذا السياق، لم يغير اجتماع ديسمبر من عام ١٩٩٣ لرؤساء دول مجلس التعاون، الذى أسفر عن اتفاقيات بين الدول لبناء جيش قوامه ٢٥ ألف رجل، من الأمر شيئًا. فالقوة الخليجية غير متجانسة ولا يجمعها تدريب مشترك أو مبدأ عسكرى موحد أو قيادة موحدة؛ فهى تتكون من جيوش عدة يتلقى كل منها الأوامر من دولته. وسوف يساعد هذا فى الخليج من ناحية الدفاع، ولكن يجب على الولايات المتحدة من ناحية أخرى أن تظل مشرفة على تلك القدرة وتطورها لفترة طويلة مقبلة.

بسبب الدور الأمريكي فى تحرير الكويت وأمنها، يشعر الكونجرس بحساسية شديدة تجاه أى سلوك يبدو أنه يعبر عن جحود الكويت. فقد نظر المسئولون الأمريكيون إلى التصريح الذى أدلى به عبد العزيز المساعيد، الرئيس السابق للمجلس الوطنى الكويتى، فى عام ١٩٩٢ وقلل فيه من أهمية الدور الأمريكي فى تحرير الكويت وركز على دور القوات العربية الصديقة على أنه مستفز. بل إنه عندما لم تُرفع المقاطعة الثانوية لإسرائيل فور انتهاء الحرب، رغم الوعود الكويتية بذلك، أثار ذلك رد فعل غاضبًا لدى أعضاء الكونجرس إلى أن رُفعت فى عام ١٩٩٣.(٥٩) وفى الوقت نفسه الذى تحلل فيه الولايات المتحدة تلك الأمور وترفضها، فإنها تسعى للحصول على الدعم الكويتى للسياسة الأمريكية فى الخليج. ذلك أنها تتوقع من الكويت تشجيع المحادثات العربية الإسرائيلية متعددة الأطراف من الناحية السياسية وإحداث تقدم فى أمور تتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان.(٦٠)

مبيعات الأسلحة نقطة صدام محتملة أخرى. فبعض أعضاء الكونجرس يعترضون على مبيعات السلاح باعتبارها مسألة مبدأ، بينما يعترض غيرهم من باب الخوف من احتمال استخدام الأسلحة ضد إسرائيل. وغالبًا ما يثير الكونجرس هذه القضايا، وما لم يكن راضيًا فإنه يؤجل الصفقة أو يوقفها.(٦١)

من ناحية أخرى، تضع هذه المنغصات المزيد من العبء على الكويت. فهى تجبر واضعى السياسة على فهم النقاش وعملية اتخاذ القرار داخل الولايات المتحدة. ولذلك تصبح ضرورة أن تكون جزءًا من النقاش الأمريكي بشأن الشرق الأوسط قضية خطيرة. ولا تختلف الكويت عن إسرائيل فى شعورها بضغط تطوير نفعها وأهميتها فى المجال الدولى فى أعين الولايات المتحدة. وقد يجبر هذا الكويت على أن تصبح حساسة تجاه أولويات الإدارات الجديدة. وربما تسعى إلى التأثير على بعض تلك الأولويات فيما يتعلق بالكويت، غير أنه سيتعين عليها فى الوقت ذاته التعاون مع الإدارة بشأن جوانب خاصة بالإستراتيجية الأمريكية فى المنطقة. ولابد من إدارة هذه السياسة الحساسة بإبداع وبدون الإضرار باستقلال الكويت السياسى ومصالحها الإقليمية. وربما تشمل أمثلة ذلك سلوك التصويت فى الأمم المتحدة والوكالات الدولية على قضايا لا تتعارض مع المصالح الكويتية، والدور

المتزايد والتواجد فى المحادثات متعددة الأطراف حين تعود عملية السلام إلى مسارها مع احتمال استضافتها فى المستقبل، وقضايا حقوق الإنسان فى الكويت وفى المنطقة، والسياسة المتبعة تجاه إيران، وهلم جرا.

يمكن الإطلاع على مثال جيد للتصورات المختلفة فى عملية السلام الأخيرة. فقد جعلت العلاقات الضعيفة بين الكويت ومنظمة التحرير الفلسطينية بسبب موقف المنظمة أثناء أزمة وحرب الخليج الكويت مترددة بشأن القضية ككل. ورغم تأييد حكومة الكويت العلنى لاتفاقيات أوسلو، فقد اتخذ البرلمان ذو الأغلبية الإسلاموية القوية موقفًا سلبيًا. ومنع هذا الكويت من الإسهام فى اجتماع واشنطن الخاص بجمع الأموال فى أكتوبر من عام ١٩٩٣. ولكن حين قدمت الكويت فيما بعد إسهامًا ماليًا قدره ٥٢ مليون دولار للفلسطينيين، لم يلفت ذلك انتباه الكثيرين. وكان دعم العملية والمساعدات المالية مهمين للولايات المتحدة حين كانت بحاجة إليهما فى البداية. ولكن الولايات المتحدة صارت بمرور الوقت أقل تحمسًا.

وهناك أمثلة أخرى. فبينما استضافت عُمان والبحرين وقطر المحادثات متعددة الأطراف، ترددت الكويت فى اتخاذ هذا القرار دون موافقة السعودية وسوريا. بل إن سياسة الاحتواء المزدوج الخاصة بإدارة كلينتون، التى تسعى فى المقام الأول إلى احتواء العراق وإيران فى ذلك الوقت، قضية أخرى. ذلك أن الكويت تدعم سياسة احتواء العراق دعمًا تامًا، غير أنها تشعر باستمرار بضرورة إجراء حوار أو شيء من هذا القبيل مع إيران. ويبدو أن هذه الأمور وغيرها تؤثر تأثيرًا سلبيًا على العلاقة بين الولايات المتحدة والكويت.

الحوار بين الكويت والولايات المتحدة محدود. فنادرًا ما يزور قادة الكويت الولايات المتحدة ويدخلون مع البيت الأبيض والبنتاجون والكونجرس فى مناقشات تعكس الاحتياجات والتصورات. ويبدو أن هناك فجوة ثقافية بين القادة الأمريكيين والقادة الكويتيين.

والواقع أن مراكز القوة الأخرى فى أمريكا كالكونجرس والمنظمات غير الحكومية NGOs وجماعات حقوق الإنسان والجامعات ووسائل الإعلام تقوم بدور ضخم. ويمكن أن يقيد موقفها وردود أفعالها أيدى الإدارة أو حتى يجبرها على تغيير مسارها. وهذا الجانب تفهمه إسرائيل، التى تعرف كيف يعمل النظام داخل الولايات المتحدة، فهمًا أفضل. ولابد من الكثير من الحوار فى هذا الاتجاه. كما

يجب العمل فى الاتجاه الآخر، أى من خلال زيارات للكويت يقوم بهـا البـارزون من أعضاء الكونجرس وأساتذة الجامعات والصحفيين وجماعات حقوق الإنسان.

كانت المحاضرة التى ألقاها السفير لاروكو Larocco مؤخرًا عن الحاجة إلى اقتصاد كويتى كونى يجتذب المستثمرين، وخاصة المستثمرين الأمـريكيين، رسـالة واضحة إلى الكويت التى يبدو أن اقتصادها يبحث عن مستثمرين جـدد فـى سـياق العولمة يجعل العلاقة الأمريكية الكويتية مبررة فى أعين الكونجرس. وطبقًا لما قاله السفير، فإن المقدار الحالى للاستثمارات فى الكويت لا يتعدى ٣٠٠ مليـون دولار، ويضيع الكثير من مقترحات الاستثمار فى غياهـب البيروقراطيـة. إلا أن الكويـت اتخذت مؤخرًا إجراءات لفتح اقتصادها وجعله أكثر صداقة للأعمال التجارية.(٦٢)

خاتمة

كانت الرؤية الكويتية للمساعدات الأمريكية أثناء الغزو العراقـى للكويـت إيجابية بشكل واضح. وهذه حقيقة الرأى العام الكويتى. ولذلك يشعر الكويتيون بأن لهم علاقة خاصة بالولايات المتحدة. ولم تعد سياسة التحفظ التى ميزت العلاقـات الأمريكية الكويتية قبل حرب الخليج خيـارًا ممكنـا. إذ ربمـا تطلـب الإدارات الأمريكية من الكويت أنواعًا مختلفة من التعاون. وفى العلاقات بين البلدين (قـوة عظمى ودولة صغيرة)، سوف تشعر الكويت أحيانًا بالضغط بشأن قضايا بعينهـا. ومع أن الضغط قد يفرض قيودًا على العلاقة، فسوف تحاول الكويت دائمًـا حـل الأمور فى سياق الصداقة والتعاون.

كُشف النقاب عن عمق الالتزام الأمريكى فى الخلـيج فـى ١٩٩٠-١٩٩١. والواقع أنه ربما يكون الخليج واحدة من مناطق قليلة فى العالم تدرك فيها الولايات المتحدة مصالحها الحيوية. وبما أنه لا يسع الولايات المتحدة تجاهل المنطقة، فلابد لها من إيجاد آلية يُعتَمد عليها للارتباط والإشراف والأمن. وهذه مسألة ضرورية، وإلا فسوف تجد الولايات المتحدة نفسها متورطة فى صراع آخر فى المنطقة. كما يتعين على الكويت موازنة قدراتها الدفاعية. ولكى تفعل ذلك لابد لها من إعادة بناء قدراتها الدفاعية، ويجب عليها كذلك أن تضع مع مجموعة مجلس التعـاون خطـة دفاعية وخطة طوارئ. ويمكن تحقيق ذلك بالتعاون مع الولايات المتحدة وغيرهـا

من شركاء التحالف، من خلال اتفاق تكون المشاركة الأمريكية بمقتضاه مقصورة على التمركز المسبق والدفاع البحرى والجوى.

وتبين السياسة الحديثة للولايات المتحدة أنها تبحث عن التزام طويل المدى تجاه المنطقة للحيلولة دون الزعزعة والاضطرابات السياسية ونزعة المغامرة والفوضى التى قد تؤثر على تدفق النفط أو تضع احتياطيات النفط الضخمة تحت سيطرة حكومات معادية. إلا أنه فى الوقت نفسه ستظل المشاكل طويلة المدى، كتلك المتصلة بالعراق وإيران وعدم الاستقرار المحتمل فى الأنظمة المَلَكية العربية وتعزيزات السلاح والتنمية والمنافسة الاقتصادية وحقوق الإنسان والمقرطة، تمثل تحديات للولايات المتحدة فى المنطقة. والعلاقات الودية والاتفاقيات مع دول مجلس التعاون مهمة فى مواجهة تلك التحديات وفى الحفاظ على التدفق السلس للنفط بأسعار معقولة. وفى هذا السياق تعد العلاقات الأمريكية مع الكويت جزءًا مهمًا من الرؤية الخاصة بمنطقة أكثر استقرارًا.

غير أنه ليس هناك ما يضمن عدم إضعاف الأحداث والأولويات المستجدة فى المنطقة للعلاقة الأمريكية الكويتية. وإذا بقيت الكويت بعد زوال فائدتها السياسية فى المنطقة، فحينئذ سوف تتناقص الاهتمامات الأمريكية. وربما يجبر الواقع السياسى الإقليمى الولايات المتحدة على المدى الطويل على التوصل إلى تسوية مع العراق أو غيره من القوى الإقليمية بشأن القضايا التى تهم الكويت. وربما يؤثر هذا على عائدات نفط الكويت وتجارتها وموقفها الإقليمي. ولكى تواجه الكويت أى تدهور فى العلاقات الكويتية الأمريكية، لابد لها من بناء علاقتها مع الولايات المتحدة على مستوى أكثر أهمية يتعدى علاقات الدولة بالدولة. إنه دور الكويت، وسط مأزقها الأمنى، أن تفسر أهدافها وثقافتها وعملياتها الديمقراطية ورؤيتها الاقتصادية فى السياق الأمريكى. ومهمة الكويت الصعبة هى أن تكون مفهومة فهمًا أفضل فى الكونجرس، وأن تقيم علاقة عمل مع المنظمات غير الحكومية ذات الصلة وجماعات حقوق الإنسان، ووسائل الإعلام، وأن تقيم صلات قوية مع الدوائر الفكرية.

لقد أظهر المجتمع الكويتى فى تاريخه الذى يعود إلى خمسينيات القرن الثامن عشر قدرًا ضخمًا من المرونة. وقد رُئيت هذه المرونة فى كل أزمة كبيرة منذ إقامة مبارك الصباح تحالفًا مع بريطانيا العظمى لحماية بلاده من العثمانيين فى

عام ١٨٩٩.[٦٣] وقد تكون قدرة الكويت في الماضي على تعديل وخلق السياسات الملائمة والبُنى المُعِينة على بقائها هي أهم أصول الكويت في مواجهة التحديات التي تنتظرها.

الهوامش

(١) Estimated Population, 1997-1998, Kuwait Ministry of Planning, Central Statistical Office، منشور بصحيفة "القبس"، ٥ يناير ١٩٩٨، ص ٢.

(٢) عبد المالك خلف التميمى، التبشير فى مناقب الخليج العربى: دراسة فى التاريخ الاجتماعى والسياسى (قبرص: دار الشباب، ١٩٨٨)، ص ٦٠-٦١.

(٣) Jill Crystal, Kuwait: The Transformation of an Oil State (Boulder: Westview Press, 1992), pp. 12-13.

(٤) Archibald H. T. Chisholm, The First Kuwait Oil Concession Agreement: A Record of Negotiation, 1911-1934 (London: Frank Cass, 1975), p. 14

(٥) المرجع السابق، ص ٨٢.

(٦) المرجع السابق.

(٧) عبد الرحمن العتيقى، مقابلة أجراها المؤلف، الكويت يونيو ١٩٩٣. عمل العتيقى وزيرًا للمالية من ١٩٧٥ حتى ١٩٨١ وهو حاليًا مستشار لأمير الكويت.

(٨) عند الاستقلال كان عدد سكان الكويت حوالى ١٨٠ ألف مواطن كويتى وحوالى ٢٥٠ ألفًا من غير الكويتيين. ويقوم هذا التقدير على تعداد الكويت لعام ١٩٦٥.

(٩) انظر الكتاب الممتاز والشامل الذى كتبه عبد الرضا عسيرى، الكويت فى السياسة الدولية المعاصرة (الكويت: جامعة الكويت، التاريخ غير معلوم)، ص ١٣٥.

(١٠) عبد الرحمن العتيقى، مقابلة أجراها المؤلف، يونيو ١٩٩٣.

(١١) لم يحدث حتى عام ١٩٩٠ أن وصل إلى مطار الكويت أمريكى يحمل جواز سفر عليه خاتم إسرائيلى ويسمح له بدخول البلاد.

(١٢) عبد الرحمن العتيقى، مقابلة أجراها المؤلف، يونيو ١٩٩٣.

(١٣) Michael A. Palmer, Guardians for the Gulf: A History of America's Expanding Role in the Persian Gulf, 1833-1992 (New York: Free Press, 1993), p. 89

(١٤) المرجع السابق، ص ٨٧.

(١٥) المرجع السابق، ص ٩٠.

(١٦) Thomas McNaugher, Arms and Oil: U.S. Military Strategy and the Persian Gulf (Washington, D.C.: Brookings, 1985), p. 17

(١٧) المرجع السابق.

(١٨) Palmer, Guardians for the Gulf, p. 106

(١٩) McNaugher, Arms and Oil, pp. 3-4

(٢٠) Palmer, Guardians for the Gulf, 121

(٢١) سعود العصيمى، وزير العدل السابق ووزير الدولة السابق للشئون الخارجية، مقابلة أجراها المؤلف، مايو ١٩٩٣.

(٢٢) عبد الله بشارة، الأمين العام السابق لمجلس التعاون الخليجى، مقابلة أجراها المؤلف فى يونيو ١٩٩٣.

(٢٣) سعود العصيمى، مقابلة أجراها المؤلف، مايو ١٩٩٣.

(٢٤) المرجع السابق.

(٢٥) شاركت الإدارة كذلك فى تغيير الأعلام لدعم العلاقات مع الدول العربية بعد أن كشف موضوع إيران كونترا أن الولايات المتحدة باعت السلاح لإيران أملاً فى التخطيط لعودة الرهائن الأمريكيين فى لبنان، حيث كان ذلك كله يتعارض مع حظر تصدير السلاح الذى تفرضه على إيران "العملية ستونتش" Operation Staunch التى وضعتها الولايات المتحدة.

(٢٦) المرجع السابق.

(٢٧) "كيه" مسئول أمريكى طلب عدم ذكر اسمه وكان مسئولاً عن الجوانب الأساسية لعملية تغيير الأعلام، مقابلة أجراها المؤلف، واشنطن العاصمة، صيف ١٩٩٣.

(٢٨) المرجع السابق.

(٢٩) "إم" مسئول أمريكى شارك فى العلاقات الأمريكية الكويتية أثناء عملية تغيير الأعلام وما بعدها، مقابلة أجراها المؤلف، واشنطن العاصمة، صيف ١٩٩٣.

(٣٠) Paul A. Gigot, "A Great American Screw-up: The U.S. and Iraq, 1980-1990," National Interest (Winter 1990), p. 4.

(٣١) المرجع السابق، ص ٦. صوت مجلس الشيوخ بأغلبية ٨٧ مقابل لا شيء لمصلحة فرض العقوبات على العراق بعد الهجمات الكيماوية ضد الأكراد.

(٣٢) المرجع السابق.

(٣٣) عدلت حكومة بوش الوثائق التى تتضمن بالتفصيل مبيعات الأصناف المتصلة بالدفاع للعراق قبل تقديمها للجنة الفرعية للعمليات الحكومية الخاصة بالتجارة والمستهلك والشئون النقدية. انظر Carroll J. Doherty, "Panel Democrats Poised to Ask Probe of Help to Saddam," Congressional Quarterly, June 6, 1992, p. 1616 و "Democrats Aim to Reignite Iraqi Aid Controversy," Congressional Quarterly, May 23, 1992, pp. 1457-1459. وانظر كذلك Alan Friedman, Spider's Web: The Secret History of How the White House Illegally Armed Iraq(New York: Bantam Books, 1993).

(٣٤) سعود العصيمى، مقابلة أجراها المؤلف، صيف ١٩٩٣.

(٣٥) Pamela Fessler, "Glaspie Defends Her Actions," Congressional Quarterly, March 23, 1991m p. 670

(٣٦) المسئولان الأمريكيان "إيه" و"بى"، مقابلات أجراها المؤلف، صيف ١٩٩٣.

(٣٧) حكمت الأمم المتحدة بنقل الحدود العراقية الكويتية لمسافة ٦٠٠ متر لمصلحة الكويت على امتداد ٢٠٠ كيلومتر. انظر Charles Tripp, "The Gulf States and Iraq," Survival 34 (Autumn 1992), p. 54.

(٣٨) Corey D. Wright, "United States-Kuwait Update," Business American, January 25, 1993, p. 13 و "To the Victor Go Rebuilding Contracts," Business American, February 18, 1991.

(٣٩) انظر U.S. Department of State, "Voting Practices in the United Nations 1991," Kuwait Report to Congress Submitted Pursuant to Public Law 101-167, March 31, 1992 (Washington, D.C.: Government Printing Office).

(٤٠) يعتمد هذا الجزء على مقابلات أُجريت مع مسئولين كويتيين وأمريكيين فى الكويت وواشنطن العاصمة فى صيف ١٩٩٣. وكان من بين من أجريت معهم المقابلات أعضاء بوزارة الخارجية الأمريكية، وعاملون أمريكيون بالسفارة الأمريكية بالكويت، وأعضاء فريق الأبحاث بلجنة العلاقات الخارجية بمجلس العموم ولجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ. وطلب معظم من أجريت معهم المقابلات عدم ذكر أسمائهم.

(٤١) تُركت القوات الأمريكية البالغ قوامها ألفا رجل فى الكويت لبعض الوقت. وفى يناير من عام ١٩٩٣ استنفرت التدريبات المشتركة مرة أخرى. وبقيت القوات الأمريكية المشاركة فى مناورات عدة أشهر فى الكويت بسبب الأزمة مع العراق بشأن "مناطق حظر الطيران". وفيما يتعلق بالمعدات، تضع الاتفاقية إطارًا للتمركز المسبق الخاص بحوالى ١١٢ دبابة وألف مركبة، بالإضافة إلى الذخيرة؛ وهى ما يكفى لتجهيز لواء يضم ٦ آلاف جندى. وفى البداية كان هناك ٢٠٠ أمريكى فى الكويت مشاركون فى صيانة التمركز المسبق.

(٤٢) للإطلاع على معلومات بشأن اتفاقية الدفاع الأمريكية الكويتية ومدتها عشر سنوات، انظر Kenneth Katzman, "Kuwait: Current Issues" (CRS Report for Congress), Congressional Research Service, June 3, 1993, pp. 1-6.

(٤٣) مقابلة مع العاملين بالسفارة الأمريكية والمسئولين العسكريين الكويتيين، الكويت، يونيو ١٩٩٨.

(٤٤) "Rebuilding the Kuwaiti Military," International Defense Review(26) (1/1993), pp. 157-1159

(٤٥) مسئولون عسكريون أمريكيون وكويتيون، مقابلات أجراها المؤلف، يونيو ١٩٩٨.

(٤٦) المرجع السابق.

(٤٧) Tripp, "Gulf States and Iraq," p. 49

(٤٨) رحلة شخصية إلى حدود العراق مع الكويت قام بها المؤلف، ١٨ يونيو ١٩٩٨.

(٤٩) Paul Kennedy, Preparing for the Twenty First Century (New York: Random House, 1993), p. 25

(٥٠) Tripp, "Gulf States and Iraq," p.60

(٥١) المسئولان الأمريكيان "إيه" و"بى"، مقابلات أجراها المؤلف، صيف ١٩٩٣. للإطلاع على التخفيضات العسكرية والسياسات المترددة فى العالم، انظر "Superpower Blues," International Defense Review 26 (July 1993), pp. 545-554.

(٥٢) دانييل إم بليتكا، مدير شئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، ومن العاملين بلجنة مجلس الشيوخ الأمريكى للعلاقات الخارجية بالأقليات، مقابلة أجراها المؤلف، واشنطن العاصمة، صيف ١٩٩٣.

(٥٣) المسئول الأمريكى "إيه"، مقابلة أجراها المؤلف، صيف ١٩٩٣.

(٥٤) Tripp, "Gulf States and Iraq," pp. 44-45

(٥٥) F. Gregory Gause III, Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States (New York: Council on Foreign Relations Press, 1994), pp. 33-134.

(٥٦) المسئولان الأمريكيان "إيه" و"بى"، مقابلات أجراها المؤلف، صيف ١٩٩٣.

(٥٧) Gause , Oil Monarchies, p. 130

(٥٨) "سى"، مشرف على الأنشطة المتصلة بالخليج فى إدارة كلينتون، مقابلة أجراها المؤلف، صيف ١٩٩٣.

(٥٩) دانييل بليتكا، مقابلة أجراها المؤلف، واشنطن العاصمة، صيف ١٩٩٣.

(٦٠) مايكل فان دوزن، مدير العاملين، لجنة الشئون الخارجية، مقابلة أجراها المؤلف، واشنطن العاصمة، صيف ١٩٩٣.

(٦١) دانييل بليتكا، مقابلة أجراها المؤلف، واشنطن العاصمة، صيف ١٩٩٣.

(٦٢) انظر النص فى صحيفة "الرأى العام"، ٢١ مايو ١٩٩٨، ص ١٧.

(٦٣) W. Nathanial Howell, "Tragedy, Trauma and Triumph: Reclaiming Integrity and Initiative," Victimization, Mind, and Human Interaction 4(3) (August 1993), p. 114

الفصل التاسع عشر

المُدخل الأمريكي في اتخاذ القرار العراقي، ١٩٨٨ - ١٩٩٠

أماتزيا بارام

بلغت العلاقات الأمريكية العراقية أدنى نقطة لها في أعقاب حرب الأيام الستة العربية الإسرائيلية (يونيو ١٩٦٧)، حين قطع نظام اللواء عبد الرحمن عارف العلاقات الدبلوماسية احتجاجًا على التواطؤ الأمريكي الإسرائيلي المزعوم في الحرب. وعقب ذلك مباشرة، بحث عارف تحسين العلاقات، ولكن حين جاء البعث إلى الحكم في يوليو من عام ١٩٦٨ عكس العملية، وعادت العلاقات مع الولايات المتحدة من جديد إلى أدنى درجاتها. وفي عام ١٩٧٢، وقَّع العراق والاتحاد السوفيتي اتفاقية صداقة وتعاون، ولكن بعد عامين طرأ تغير على العلاقات؛ فبعد حرب عيد الغفران في عام ١٩٧٣ (وتعرف كذلك بحرب ١٩٧٣ العربية الإسرائيلية وحرب رمضان) وأزمة النفط، تقدمت أولويات العراق الاقتصادية على الهموم الأيديولوجية، وتحسنت العلاقات مع الغرب (وإن لم يكن مع الولايات المتحدة)، على حساب العلاقات مع الاتحاد السوفيتي. إلا أن التوتر الأمريكي العراقي خف بعض الشيء نتيجة لوساطة وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر بين شاه إيران وصدام حسين التي أدت إلى الاتفاقية العراقية الإيرانية في عام ١٩٧٥. وحين حل صدام حسين الحزب الشيوعي العراقي في عام ١٩٧٨، وحين انتقد الغزو السوفيتي لأفغانستان في ديسمبر من عام ١٩٧٩، اجتُذب الانتباه الأمريكي إلى حقيقة أن نظامه لم يكن يتصرف باعتباره تابعًا للسوفييت.

في الثاني والعشرين من سبتمبر عام ١٩٨٠ غزا العراق إيران، معتزمًا إحراز نصر سريع وحاسم في خوزستان يشجع الجيش الإيراني على الإطاحة بنظام آية الله الخميني الجديد. وللعلم، فقد انتقدت الولايات المتحدة الغزو، غير أن موقفها الحقيقي كان مختلفًا كل الاختلاف. ولم يكن هناك أي وهم في واشنطن فيما يتعلق

يطبيعة نظام البعث فى بغداد، غير أن صدام حسين هاجم دولة احتجزت رهائن أمريكيين وكانت أشد ما يكون العداء للولايات المتحدة وحلفائها فى المنطقة. وما إن اتضح أن الجيش العراقى أصبح محاصرًا فى خوزستان حتى باتت الولايات المتحدة مهمومة من ميل كفة الميزان لمصلحة إيران. وما إن أدرك صدام حسين كذلك أنه لا يلوح فى الأفق أى انتصار عسكرى، حتى اتجه نحو التعاون مع الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية. وإبداءً لحسن النية وعد بمعاملة البعثة الأمريكية فى العراق معاملة السفارة. وتحسنت العلاقات الثنائية تحسنًا محسوسًا، وإن لم تُستأنف العلاقات الدبلوماسية الرسمية إلا فى نوفمبر ١٩٨٤.

كان أول دليل ملموس على ذوبان الجليد فى العلاقات هو قرار وزارة الخارجية الأمريكية فى مارس من عام ١٩٨١ برفع التجميد المفروض على صفقة تشمل بضع طائرات للعراق. وبعد عام آخر رفعت الولايات المتحدة العراق من قائمة الدول راعية الإرهاب. وما إن طرد صدام حسين أبا نضال من بغداد، حتى بدأ برنامج زراعى برعاية هيئة الائتمان السلعى CCC بين الولايات المتحدة والعراق. وفى السنوات التالية أصبح هذا البرنامج الملمح الوحيد الأكثر أهمية فى العلاقات الأمريكية العراقية. والواقع أن القروض الأمريكية للمواد الغذائية المقدمة للعراق كانت أكبر قروض تمنح لأية دولة فى العالم. وشملت المساعدات الأمريكية للعراق، المباشرة وغير المباشرة، كذلك المعلومات الاستخباراتية من ميدان القتال. وكان المقصود بـ "العملية متين" Operation Staunch حرمان إيران من السلاح، ودعم أى قرار يدعو إلى وقف إطلاق النار فى الأمم المتحدة، وتغيير أعلام الناقلات الكويتية، وبيع مواد ذات استخدام مزدوج، وتسريب التكنولوجيا العسكرية، طبقًا لما ذكره البعض.

تغير المسار الأمريكى قليلاً أثناء الحرب الإيرانية العراقية. فقد كان يُنظر إلى العراق على أنه المحارب الأضعف وعلى أنه حاجز مفيد فى مواجهة توسع الخمينى ونفوذه فى الخليج؛ فكان بذلك يستحق الدعم من الولايات المتحدة. وفى وقت لاحق من عام ١٩٨٣ حثت وزارة الخارجية الأمريكية بنك التصدير والاستيراد الأمريكى على تقديم قروضه للعراق لتعزيز الصادرات الأمريكية (من غير الأغذية) والاقتصاد العراقى، وبالتالى الحد من المشاكل التى تواجهها الحكومة العراقية فى ضوء الحرمان المتزايد للسكان بشكل عام. وكان لابد فى الوقت نفسه

أن يكون خط الأنابيب الأردنى العراقى، الذى لم يكن قد اكتمل بعد وحظى كذلك بدعم كبير من الولايات المتحدة، جزءًا من السعى الخاص للحيلولة دون الانهيار الاقتصادى العراقى.

رغم تنامى التعاون الاقتصادى والسياسى، كانت العلاقات لا تزال بعيدة عن النموذج المثالى، بسبب الهوة القائمة فى الثقافة السياسية (وهى الهوة الأكثر اتساعًا من ناحية المصالح المتصوَّرة). ولكن مادامت الحرب تستعر، فقد فرقت الولايات المتحدة والعراق بوضوح بين ما هو حيوى وما هو مرغوب فيه ولم تسمحا لخلافاتهما بتعطيل أولوياتهما. إلا أنه كانت هناك آراء متضاربة داخل الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بتوازن القوى بين العراق وإيران ودرجة الدعم المقدم للعراق.

شملت العقبات داخل العلاقة الأمريكية العراقية الدعم الأمريكى لإسرائيل والدعم العراقى المتقطع للجماعات الإرهابية الفلسطينية، وقضية حقوق الإنسان (وخاصة عجز نظام البعث عن التسامح مع أى معارض واستخدام العراق للأسلحة الكيماوية)، وأخيرًا تكديس العراق لأسلحة الدمار الشامل. وكان التساهل الأمريكى النسبى تجاه صنع العراق لتلك الأسلحة إبان الحرب ينبع من تصوز أن العراق كان يتعرض لخطر خسارة الحرب، وعلى ما يبدو من نقص المعلومات الاستخباراتية. وكما تبين وثائق محظورة من ١٩٨٥-١٩٨٦، كانت لدى الإدارة الأمريكية معلومات قليلة جدًا عن الجهود العراقية الضخمة التى كانت تُبذل بالفعل لامتلاك الصواريخ النووية والصواريخ أرض أرض.

كانت القروض الأمريكية كذلك نقطة احتكاك محتملة. وكانت الإدارة الأمريكية ممزقة بين وزارات الخارجية والتجارة والزراعة من ناحية، وبنك الصادرات والواردات من ناحية أخرى، حيث تقف وزارة الخزانة وبنك الاحتياطى الفدرالى فى الغالب مع بنك الصادرات والواردات. وبينما كانت وزارة الخزانة تحث على تقديم قدر أكبر من القروض، كان لدى بنك الاحتياطى الفدرالى المزيد والمزيد من الشكوك. وكانت شكوك بنك الصادرات والواردات تقوم على علاقة مالية متقلبة مع العراقيين والدروس المستفادة من المعاملة العراقية للدائنين الآخرين خلال الثمانينيات. وبحلول عام ١٩٨٧، صمم بنك الصادرات والواردات على تخفيض العراق فوائد الديون وليس وارداته العسكرية أو المدنية، نظرًا لمصاعبه المالية وممارساته الخاصة بتسديد الديون.

كانت تقديرات الخارجية الأمريكية للتوقعات المالية العراقية أكثر تفاؤلاً بكثير، واختلفت الخارجية بقوة مع المسئولين في وزارة الدفاع الذين حاولوا منع مبيعات التكنولوجيا مزدوجة الغرض للعراق خوفًا من انتشار التكنولوجيا النووية وتكنولوجيا الصواريخ. إلا أن أسوأ حالات التنافس بين الوكالات والعمل ذى الأغراض المتقاطعة خلال سنوات الحرب كانت صفقة السلاح مقابل الرهائن مع إيران فى عام ١٩٨٥. وكان رد فعل العراق تجاه صفقة السلاح غير عادى بالمرة. فرغم استنكار البرلمان العراقى والصحافة العراقية – وقليل من الساسة – للصفقة استنكارًا قويًا، فقد اتسم الرئيس صدام حسين ووزير الخارجية طارق عزيز بقدر كبير من ضبط النفس. ومن الواضح أن القيادة العراقية نظرت فى الهوة السحيقة وتجمدت رعبًا؛ إذ كانت ترى أن أية خطوة خاطئة يمكن أن تؤدى إلى تواطؤ أمريكى إيرانى وإلى دمارها.

جعلت الصفقة الثلاثية العراقيين أكثر وعيًا بأهمية وجود انقسامات داخل الإدارة الأمريكية والمزيد من الشك فى النوايا الأمريكية. إلا أنه كما أوضحت القيادة العراقية فى السنوات اللاحقة، فحتى انتهاء الحرب العراقية الإيرانية لم يكن هناك شك فى أن الولايات المتحدة لا تزال تسلح إيران من وراء ظهر العراق. وكان الغضب العام داخل الولايات المتحدة فى أعقاب كشف قضية إيران كونترا، وما أعقب ذلك من تحول فى مسار الإدارة الأمريكية، بما فى ذلك تغيير أعلام الناقلات الكويتية فى النصف الثانى من عام ١٩٨٧، كافيًا لإقناع العراقيين بأن الولايات المتحدة تقف إلى جانبهم بشكل حاسم. وأخذ هذا التصور يتغير من جديد بعد وقف إطلاق النار فى الحرب الإيرانية العراقية فى أغسطس من عام ١٩٨٨.

قيل الكثير وكُتب الكثير عن مقاربة حكومة جورج بوش للعراق فى فترة ما بعد الحرب. وقد اعتبر كثيرون تلك المقاربة شديدة اللين، مما أسفر عن تجاسر صدام فى تحديه للولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، قال ألكسندر هيج Alexander Haig (وزير الخارجية فى عهد الرئيس رونالد ريجان) فى إحدى المقابلات: " جعلت سياسة الانحياز التى أيدها بوش خلال تلك السنوات صدام يعتقد أنه لن يلقى تحديًا فى الكويت... وكانت العواقب هى حرب الخليج والنتيجة أن خطر صدام لا يزال قائمًا."[(١)] وأوضح آخرون أن الدبلوماسية الأمريكية لم تفعل كل ما كان يمكن فعله فى الأسابيع التى سبقت غزو الكويت كى تحول دون وقوعه. وتأكيد الرأى الثانى أيسر من تأكيد الأول.[(٢)]

سوف أحاول فى هذا الفصل - الذى يعتمد على الوثائق الأمريكية التى رُفع الحظر عنها، والمصادر العراقية العامة، والمقابلات - بيان أن الولايات المتحدة فعلت ما فيه الكفاية لتنبيه النظام العراقى إلى حقيقة أن البلدين يسيران على المدى المتوسط والطويل نحو تصادم لا سبيل إلى تحاشيه: ورأيى أنه بحلول أوائل ربيع ١٩٩٠ أصبح هناك أمران واضحان لصدام ونخبته الحاكمة. أولاً: أنهم أدركوا أن من يؤيدون استمرار جهود تعزيز التعاون الأمريكى العراقى داخل الإدارة الأمريكية يتراجعون. وثانيًا: أنهم باتوا يدركون كل الإدراك أنهم حين يريدون تحقيق عدد من الأهداف العراقية الوطنية، التى يعتبرونها مهمة لبقاء نظامهم ونجاحه، فإنهم يصطدمون بمقاومة أمريكية تزداد صلابة. وأدركوا كذلك أن هناك قضيتين تتصلان ببعضهما؛ فقد كان سعى العراق الحثيث لتحقيق أهدافه الوطنية الغالية يُضْعف باطراد مركز هؤلاء الذين يؤيدون إجراء حوار مع العراق ومساعدته داخل الإدارة الأمريكية. وكانت الإشارة الأكثر أهمية التى تدل على تحويل الولايات المتحدة لمسارها هى تعليق نظام ضمان القروض الزراعية، الذى هو عصب العلاقات الاقتصادية والسياسية الأمريكية العراقية.

هناك خلاف كبير حول ما إذا كانت القيادة العراقية تصدق بالفعل نظرية المؤامرة الخاصة بها أم لا. وما أعتزم القيام به هو بيان أنه رغم أهمية هذه القضية، فلابد أن نحرص على ألا نبالغ فى تقدير هذه الأهمية. وعلى أى الحالين، فقد وصل النظام العراق إلى استنتاج أنه فى ظل الظروف القائمة لم يكن بالإمكان التوفيق بين المصالح الأمريكية والعراقية، على الأقل على المدى المتوسط والبعيد. وإدراكًا من صدام لنفاد الوقت، فقد قرر تغيير قواعد اللعبة وخلق ظروف جديدة يمكن فيها تعديل السياسة الأمريكية تجاه العراق. وكان من المفترض أن يخلق غزو الكويت تلك الظروف الجديدة. وقبل أن يدرك واضعو السياسة الأمريكيون بوقت طويل، كان صدام يعى تمامًا أنه من المستحيل إقامة علاقات طيبة مع الولايات المتحدة بينما يحقق أهداف الوطنية الأساسية. واقتناعًا منه بأن رد الفعل الأمريكى لن يتعدى هجومًا جويًا محدودًا، فقد قرر القيام بعمل استباقى.

الدبلوماسية العراقية بعد الحرب الإيرانية العراقية: تغير الرؤية

كان موقف الإدارة الأمريكية الموالى لصدام أثناء الحرب الإيرانية العراقية يقوم على ضعف العراق وحقيقة أن الولايات المتحدة لا يمكنها تحمل هزيمة

العراق عسكريًا. وفى أعقاب الانتصارات العراقية فى الفترة من أبريل إلى أغسطس من عام ١٩٨٨ ووقف إطلاق النار، تغيرت النظرة والحجة. فقد كان هناك شعور وقول بأن الولايات المتحدة لا يسعها اتباع سياسة عدم التدخل فيما يتعلق بالعراق، لأنه كان شديد القوة والنفوذ إلى حد كبير. وإذا تُرك العراق ينفذ خططه، فإن قدرته على زعزعة استقرار المنطقة بأسرها ستكون هائلة. إلا أنه إذا استمرت الولايات المتحدة فى برامجها الخاصة بضمانات القروض أو زيادتها، فإن ذلك فى رأى مسئولى الإدارة سوف يُمكّن الولايات المتحدة من تحقيق هدفين، هما إقناع العراق بتبطئة إنتاجه للأسلحة غير التقليدية والقيام بدور بنّاء فى عملية سلام الشرق الأوسط وأمن الخليج. وعلى الجانب الإيجابى، شعر واضعو السياسة الأمريكيون بأن العراق سوق رائجة للمنتجات الغذائية الأمريكية، وربما التكنولوجيا.(٣)

يشير الكثير من وثائق الخارجية الأمريكية إلى أن هذا الموقف بدأ فى خريف عام ١٩٨٨، إلا أنه لم يظهر فى وثيقة سياسية أساسية حتى صدور توجيه الأمن القومى الرئاسى NSD-26 الذى صيغ فى ربيع عام ١٩٨٩ ووقعه الرئيس بوش فى ٢ أكتوبر من العام نفسه. ونص التوجيه هو:

> سوف تخدم العلاقات الطبيعية بين الولايات المتحدة والعراق مصالحنا طويلة المدى وتعزز الاستقرار فى كل من الخليج والشرق الأوسط. وينبغى على حكومة الولايات المتحدة اقتراح الحوافز الاقتصادية والسياسية للعراق لتهدئة سلوكه وزيادة نفوذنا فى العراق... [كذلك] ينبغى علينا السعى لتيسير الفرص للشركات الأمريكية كى تشارك فى إعادة بناء الاقتصاد العراقى... بحيث لا يتضارب ذلك مع... أهداف... منع انتشار الأسلحة الخاصة بنا. وينبغى على الولايات المتحدة بحث مبيعات الأشكال غير المميتة من المساعدات العسكرية، مثل الدورات التدريبية والتبادل الطبى.(٤)

كما حذر التوجيه من أن أيا مما يأتى سوف يعقد العلاقات، بل إن منه ما يؤدى إلى عقوبات اقتصادية، مثل استخدام الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية من جديد، وأى خرق يقوم به العراق لشروط وكالة الطاقة الذرية الدولية IAEA فى

برنامجه النووى، وانتهاك حقوق الإنسان، وتدخل العراق فى شئون الدول الأجنبية، وعدم التعاون بشأن عملية سلام الشرق الأوسط. ولكن يبدو أن تركيز التوجيه الأساسى كان على ضرورة تكثيف التعاون. ولذلك فإنه حين أرجأ الرئيس النظر فى مشروع قانون مقدم للكونجرس فى يناير من عام ١٩٩٠ يفرض قيودًا على العلاقات التجارية مع العراق، كان نص "إرجاء النظر" هو:

> العراق قوة عسكرية أساسية فى الخليج الفارسى ويزداد نفوذًا فى العالم العربى. كما أنه مورد مهم للنفط للسوق الأمريكية. ومن المصلحة الوطنية... الحفاظ على الحوافز الاقتصادية والسياسية القائمة... لتشجيع العراق على تهدئة سلوكه وزيادة قدرتنا على التعامل بفاعلية مع بغداد... كما نأمل كذلك... تيسير الفرص للشركات الأمريكية كى تشارك فى إعادة بناء الاقتصاد العراقى فيما بعد الحرب.[٥]

ساق مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا جون كيلى حججًا مشابهة ضد أية عقوبات فى بيانه أمام الكونجرس فى مايو ١٩٩٠.[٦] إلا أن تلك المقاربة جاءت فى ظل نقد متزايد، فى الوقت الذى ابتعدت فيه المصالح الأمريكية والعراقية عن بعضها أكثر وأكثر فى أعقاب وقف إطلاق النار فى الخليج.

وقعت المواجهة الكبرى فى مارس من عام ١٩٨٨، أى قبل وقف إطلاق النار ببضعة أشهر. فقد قيل إن الجيش العراقى استخدم الأسلحة الكيماوية ضد المدنيين الأكراد فى حَلَبْجَة، مما أدى إلى وقوع آلاف الخسائر. استنكرت الولايات المتحدة ذلك العمل،[٧] إلا أن العراق كان لا يزال فى حال حرب وما فتئ يبدو ضعيفًا. وفى يونيو ناقش مجلسا الكونجرس مشروعى قانونين يدينان العراق ويدعوان إلى فرض عقوبات ضده، ولكن مشروع القانونين لم يقرا.[٨] وكدليل على استياء الإدارة الأمريكية، استقبل مسئول بوزارة الخارجية جلال طالبانى زعيم الاتحاد الشعبى الكردستانى (المعارض للنظام العراقى الذى حارب للحصول على مزيد من الحكم الذاتى). واحتجاجًا على الاستقبال الرسمى، ألغى وزير الخارجية طارق عزيز اجتماعًا فى واشنطن مع وزير الخارجية جورج شولتز. وبعد بضعة أيام كان صدام مشغولاً بحيث لم يمكنه مقابلة مساعد وزير الخارجية ريتشارد

ميرفى Richard Murphy الذى كان قد وصل للتو إلى بغداد حاملاً رسالة من الرئيس ريجان.[٩] واتهمت وسائل الإعلام العراقية الولايات المتحدة بالتواطؤ مع إسرائيل وإيران لمنع العراق من قمع التمرد الكردى.[١٠]

ومع ذلك فقد كان الجانب العراقى يعرف حدوده؛ فهو لا يزال بحاجة إلى الدعم الأمريكى. ولنزع فتيل التوتر السياسى، أوضح مسئول عراقى رفيع المستوى فى يوليو عند وضع وقف إطلاق النار موضع التنفيذ (وهو ما حدث فى ٢٠ أغسطس من عام ١٩٨٨)، سوف تظل هناك حاجة إلى لوجود الأمريكى فى الخليج، على الأقل فى الوقت الراهن، لـ"تقييد حركة الإيرانيين بعض الشيء". كما حاول العراق تهدئة مخاوف الولايات المتحدة بشأن أمن حلفائها فى المنطقة بتأكيده على أن بغداد ستظل على صلة وثيقة بالأردن ومصر والسعودية والكويت؛ إذ قال مسئول عراقى رفيع المستوى: "ستكون العلاقات مع تلك الدول الأربع العمود الفقرى للسياسة العربية".[١١]

انتهت الأزمة، ولكن ليس لفترة طويلة. فبعد ثلاثة أسابيع من وقف إطلاق النار فى الخليج، فى الثامن من سبتمبر عام ١٩٨٨، وبتحريك من الصحافة والكونجرس، أعلنت الخارجية الأمريكية تأكيد التقارير الخاصة باستخدام الغاز السام ضد الأكراد شمالى العراقى. وفى الاجتماع الذى عقده وزير الخارجية جورج شولتز بعد ذلك ببضع ساعات مع وزير الدولة العراقى للشئون الخارجية سعدون حمادى، فاجأ شولتز حمادى بإدانته العراق وحذر من أن استمرار استخدام الأسلحة الكيماوية وانتهاك "حقوق الإنسان الأخرى" (إشارة إلى الجوانب الأخرى من الحملة ضد الأكراد) سوف يضر العلاقات الأمريكية العراقية. وبعد يوم واحد وافق مجلس الشيوخ على مشروع قانون يفرض عقوبات اقتصادية واسعة المدى ضد العراق، وفى السابع والعشرين من سبتمبر وافق مجلس النواب على مشروع قانون مشابه (وإن كان أضعف منه). وبسبب المعارك التشريعية على قضايا السياسة الخارجية الأخرى واعتراض الحكومة، لم يتحول أى من المشروعين إلى قانون، ولكن لم تكن هناك مشاعر ملتبسة لدى الكونجرس تجاه العراق.[١٢]

ومع ذلك كان للخارجية الأمريكية رأى مختلف تمامًا. فقد قال ريتشارد ميرفى مؤكدًا: "لابد لنا من التحرك بسرعة لضمان أن الإجراء الذى اتخذناه يُنظر إليه على أنه معاد للأسلحة الكيماوية، وليس [على أنه] معاد للعراق أو موال

لإيران." فلا بد من "إرجاع جِنِّى الأسلحة الكيماوية إلى داخل القمقم" والتعامل مع انتهاكات العراق لحقوق الإنسان، غير أن "العلاقة الأمريكية العراقية مهمة رغم ذلك لأهدافنا السياسية والاقتصادية طويلة المدى فى الخليج وما وراءه". وأوضح ميرفى أن العراق أبدى ما يدل على التهدئة فى ثلاثة مجالات: الإرهاب، والقضية الفلسطينية، وعلاقاته مع الجيران العرب المحافظين (وكان ذلك التحليل صحيحًا بشأن الأمور الثلاثة كافة، وإن كان وقت الاختبار قصيرًا جدًا). كما قال ميرفى كذلك إن صدام اعترف بفائدة أمريكا فى تيسير مفاوضات السلام العراقية الإيرانية (الواقع أن العراقيين كانوا شديدى التناقض بشأن الدور الأمريكى)، وتزويد العراق بالتكنولوجيا الحديثة (ليس مستغربًا أن ذلك كان صحيحًا). وهكذا شعر ميرفى أن هناك أساسًا متينًا للتعاون فى المستقبل، حيث قال: "نعتقد أن العقوبات الاقتصادية ستكون عديمة الفائدة أو ذات أثر عكسى فيما يتعلق بقدرتنا على التأثير على العراقيين. فقد نرغب فى تأييد... إجراء خاص بأغراض الأسلحة الكيماوية الأوسع مدى، كجزء من السعى لوضع نموذج مثالى للعراقيين، ولكن ينبغى أن يكون واضحًا لنا أن هذا لن يحقق أية نتائج فى بغداد".[١٣] كما أوصى ميرفى بـ"استمرار التحدث علنًا عن انتهاكات حقوق الإنسان، ولكن بلا انتقاد شديد لا مبرر له للعراق". وأخيرًا أوضح ميرفى أنه وإن كان العراقيون "قد حدوا من تأييدهم للإرهاب الفلسطينى" فإنهم ما زالوا "على استعداد لاستغلال الإرهاب الدولى بأنفسهم ضد معارضيهم". إلا أنه لم تكن هناك توصية بوضع العراق من جديد على قائمة الدول الراعية للإرهاب.[١٤]

بما أن الانتقاد الأمريكى لاستخدام العراق الأسلحة الكيماوية لقمع التمرد الكردى قد فُهِم على أنه تهديد لأحد اهتمامات النظام الجوهرية، وهو القضاء المبرم على المعارضة الكردية والسيطرة التامة على الشمال، فقد كان رد بغداد الفورى قويًا بشكل غير عادى. ففى الحادى عشر من سبتمبر عام ١٩٨٨، وبعد أن أنكر المتحدث الرسمى العراقى "الادعاءات" غاضبًا، نُظمت مظاهرة ضخمة أمام السفارة الأمريكية فى بغداد لنقل أقصى قدر من غضب الشعب العراقى.[١٥]

وانضم إلى ذلك مسئولون عراقيون رفيعو المستوى، حيث استهدفوا الكونجرس فى المقام الأول، وأصبح الانتقاد أشد قسوة. وذكر النائب الأول لرئيس الوزراء طه ياسين رمضان أن الخوف من الانتصارات العراقية دفع الكونجرس،

أو ما أسماه "الكنيست الأمريكى"، إلى محاولة إضعاف العراق بمنعه من "تطهير الجزء الشمالى من الوطن... من الخونة". ومضى رمضان ليقول إن الكونجرس أراد بإنقاذ التمرد الكردى مساعدة الإيرانيين كى يساعد إسرائيل (التى كانت تعتبر حليفًا لإيران) فى السيطرة على الانتفاضة الفلسطينية فى الأراضى المحتلة. واقترح رمضان "لإزالة أية أوهام... ولتقديم الحقائق الصحيحة، [أنه ينبغى على] الكنيست الأمريكى الاجتماع فى إسرائيل.... [فهذا] سوف يؤكد أن سياسته تخدم الدولة التى يجتمع فيها".[١٦] وأضافت صحيفة "الجمهورية" أن الإدانات الأمريكية تعنى إضفاء الشرعية على شن غارة إسرائيلية على "بعض المشروعات الاقتصادية العراقية" التى تبدو مصانع لإنتاج الصواريخ الكيماوية أو النووية، ليعيد بذلك إلى الذاكرة الغارة الإسرائيلية على المفاعل الذرى العراقى فى يونيو من عام ١٩٨١.[١٧] وكان الخوف من شن غارة إسرائيلية جديدة تحت المظلة الأمريكية السياسية، التى لا تقوم هى نفسها على أسس صحيحة، كان كذلك خوفًا فى محله.

وفى إشارة دبلوماسية قُصد بها نزع فتيل الوضع فى الثالث من أكتوبر عام ١٩٨٨، وبعد اجتماع فى الأمم المتحدة بنيويورك، ورد على لسان المتحدث باسم الخارجية الأمريكية أن وزير الخارجية العراقى طمأن وزير الخارجية شولتز سرًا أن العراق حريص على جعل القيود الدولية المفروضة على الأسلحة الكيماوية قابلة للتطبيق "على الأمور الداخلية، مثل التعامل مع الأقلية الكردية، وكذلك الصراعات الخارجية".[١٨]

إلا أنه على المستوى الاقتصادى، كانت الأعمال التجارية كالعادة هى ما أرسل إشارات مختلطة إلى العراقيين. ووسط كل تلك الفوضى الدبلوماسية، خصصت وزارة الزراعة الأمريكية مبلغ ١,٠٥ مليار دولار قروضًا للعراق للعام ١٩٨٩. وبحلول أواخر أكتوبر من عام ١٩٨٨، زار بغداد وفد يضم مسئولين أمريكيين رفيعى المستوى ومجموعة من الكونجرس وقد استُقبلوا استقبالاً حسنًا على ما يبدو.[١٩] وفى يونيو من عام ١٩٨٩ كثُف مناخ الأعمال التجارية كالمعتاد حين استقبل صدام حسين بشكل غير متوقع وفودًا كبيرة من رجال الأعمال الأمريكيين (أعضاء المنتدى التجارى الأمريكى العراقى)، حيث قال لهم: "صحيح أننا نتذكر فضيحة إيران جيت [أى إيران كونترا]. إلا أنه لا... تسيطر علينا عُقدُ الماضى."[٢٠]

وهكذا بدا فى منتصف عام ١٩٨٩ أن الجزء الأسوأ من الأزمة التى شهدتها العلاقات الأمريكية العراقية قد انتهى. إلا أن قدرًا من الشك المتبادل كان لا يزال

قائمًا، حتى أن أية حادثة صغيرة، مثل إعلان مسئول أمريكى عن قلق الولايات المتحدة فيما يتعلق بقوة الصواريخ العراقية، كانت تُصوَّر (وربما تُفهم) على الفور فى بغداد على أنها علامة على التواطؤ الأمريكى الإسرائيلى ضد العراق.(٢١)

إعادة بحث القروض الأمريكية للعراق

فى نوفمبر من عام ١٩٨٩، وردًا على تسليم مشروع قانون العقوبات فى الكونجرس، صدر عن العراق أول تحذير من إصدار قرار أمريكى بتطبيق العقوبات. وكما كان متوقعًا من بنك الصادرات والواردات قبل بضع سنوات، هدد العراقيون بأنه فى حال وقف الكونجرس لبرنامج ضمانات القروض، فإن العراق قد لا يسدد ديونه. وبينما ردت وزارة الزراعة الأمريكية على تلك التهديدات بالنصح بـ"عدم إغضاب العراقيين والتسبب فى فشل قد يُعَرِّض برنامج هيئة الائتمان السلعى بكامله للخطر"،(٢٢) شعر بنك الصادرات والواردات بالفزع. والواقع أن المخاوف القديمة كانت تعاود الظهور فيما يتعلق بقدرة العراق على تسديد الديون واستعداده لتسديدها. وفى اثنين من "تحليلات مخاطر الدول" صدرا فى يناير وسبتمبر من عام ١٩٨٩، حذر بنك الصادرات والواردات من أن كل دائنى العراق الدوليين الأساسيين يعانون من مشاكل. فقد كان العراقيون يسددون التزاماتهم لبنك الصادرات والواردات وهيئة الائتمان السلعى متأخرين عن المواعيد المقررة، حيث كانوا يتوقعون قروضًا أكبر. وذكر بنك الصادرات والواردات أنه "بسبب مخاوفهم بشأن السلوك المالى العراقى، كان بنك الاحتياطى الفدرالى و[وزارة] الخزانة يريدان من هيئة الائتمان السلعى تعديل" برنامجها. إلا أنه حتى ذلك الوقت كانت أكثر الملاحظات الصادرة عن بنك الصادرات والواردات سوءًا تتعلق بفضيحة مالية اكتشفت حديثًا، وهى فضيحة تتصل بفرع أطلانطا التابع للبنك الإيطالى "بانكا ناتسيونالى ديل لافورو" BNL.(٢٣)

فور بدء التحقيق الخاص بتلاعب بانكا ناتسيونالى ديل لافورو الذى أجراه مكتب التحقيقات الفدرالى FBI ومصلحة الجمارك الأمريكية، أشارت وزارة الخزانة إلى أن كلاً من البنك والمسئولين العراقيين متهمون بما يتعدى ترتيب ائتمان غير مصرح به تزيد قيمته على مليارى دولار؛ وكان من المشتبه فيه أن

السلع التى يشملها القرض تتضمن "تكنولوجيا من النوع العسكرى والعديد من الكيماويات المراقَبة... [وكذلك] صادرات غير مشروعة إلى العراق من التكنولوجيا المتصلة بالصواريخ التى يمكن استخدامها فى مشروع "كوندور ٢" Condor II".[٢٤] ولم تقتصر مخاوف الإدارة الأمريكية على قروض بانكا ناتسيونالى ديل لافورو غير المصرح بها. ففى اجتماع مشترك للوكالات عقد فى أكتوبر من عام ١٩٨٩، عبَّرت وزارة الزراعة لأول مرة عن قلقها العميق من مستقبل برنامج هيئة الائتمان السلعى. لهذا السبب، تعرضت العلاقات الاقتصادية الأمريكية العراقية لانتقادات عامة شديدة، وكان هناك شعور بالحاجة الماسة إلى إجراء تحقيق فى ثلاثة مجالات، هى تحويل مسار السلع التى تضمنها هيئة الائتمان السلعى أثناء العبور (مثل تحويل الأغذية إلى سلاح)، والمدفوعات غير المشروعة (أو "الإتاوات") التى يطلبها العراق من المصدرين كى يدخلوا السوق العراقية، و"خدمات ما بعد البيع"، التى تطالب المصدرين بتزويد العراقيين بالشاحنات وغيرها من المعدات مجانًا. كما ذكرت وكالات حكومية أخرى أن بعض السلع قيمتها ضعفا أو ثلاثة أضعاف أسعار الجملة. وكانت وزارة الزراعة الأمريكية ترى أن التحقيق يمكن أن "يعرى هيئة ائتمان السلع".[٢٥]

الواقع أنه فى أوائل أكتوبر من عام ١٩٨٩ أبلغ فريق اقتصادى عراقى يزور واشنطن العاصمة وزير الخارجية طارق عزيز، وكان موجودًا فى الولايات المتحدة فى ذلك الوقت، أن الولايات المتحدة مستعدة للإفراج فقط عن ٤٨٨ مليون دولار فى صورة قروض من هيئة الائتمان السلعى، أى ما يقل عن نصف المليار دولار الذى كان قد ووفق عليه للعام ١٩٩٠. وشكا وزير الخارجية لوزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر من ربط برنامج هيئة الائتمان السلعى ربطًا غير مبرر بفضيحة بانكا ناتسيونالى ديل لافورو، "التى لا دخل للعراق بها". وأشار أن هذا "انتكاسة [فى العلاقات الثنائية]، وأن الحكومة العراقية حزينة جدًا". وأوضح بيكر من جانبه أن البرنامج لم يُلْغَ، وإنما جرى تعليقه فحسب انتظارًا لمزيد من التحقيق. كما وعد بالإسراع فى معالجة القضية، وأضاف أن بنك الاحتياطى الفدرالى ووزارة الخزانة طالبا بإجراء تحقيق دقيق فى قضية بانكا ناتسيونالى ديل لافورو قبل استئناف البرنامج.[٢٦] وبإلقاء المسئولية على عاتق الوكالات الأخرى، أوحى بيكر بأن وزارته حزينة للقرار بينما ادعى أن يديه مكبلتان. وبعد وعد

الخارجية بحل مبكر للمشكلة، وهو الوعد الذى لم يكن تحقيقه بيدها، زادت الوزارة من انطباع كونها لا حول لها ولا قوة.(٢٧)

كما أوضح لورانس إيجلبرجر القائم بأعمال وزير الخارجية فى وقت لاحق، كانت الخارجية لا تزال شديدة الاهتمام باستمرار برنامج هيئة الائتمان السلعى. وكان النفوذ الأمريكى فى العراق يعتمد عليه، وكان من الممكن لهذا النفوذ أن يساعد عملية سلام الشرق الأوسط، ويحد من انتشار الأسلحة، ويؤثر على سلوك العراق فى لبنان.(٢٨) وليس مستغربًا أن وزارة الزراعة الأمريكية كانت حزينة بشأن التعليق، كما جاء فى مذكرة مقدمة للبيت الأبيض. ولأن العراق كان سوقًا مهمة للسلع الأساسية الأمريكية، فقد أشارت المذكرة إلى أن الوزارة "حريصة على اتخاذ قرار بتقديم الائتمان على وجه السرعة للعراق". إلا أنه نظرًا لتحقيق بانكا ناتسيونالى ديل لافورو، إضافة إلى الحساسية العامة الشديدة فيما يتعلق بالتعاون مع العراق، فقد كان لابد من الاعتراف بأنه "ليس من الحكمة إجراء أعمال تجارية بالطريقة المعتادة".(٢٩)

الأمر الأشد سوءًا هو أنه حتى بعد زيارة وفد من وزارة الزراعة الأمريكية للعراق فى أبريل واكتشافه أن بعض الادعاءات لا أساس لها أو يمكن إصلاحها بسهولة، لم يستأنف برنامج هيئة الائتمان السلعى. وأبلغت السفيرة الأمريكية فى بغداد أبريل جلاسبى أنه ما من دليل على تحويل مسار الأغذية التى تمولها هيئة الائتمان السلعى إلى دول أخرى (مقابل معدات عسكرية)، وأن الأسعار المرتفعة لها ما يبررها، وبالإمكان تصحيح الجوانب الأخرى. وكتبت تقول إن "فريق وزارة الزراعة الأمريكية راض ومقتنع بأنه يمكن التوصل إلى حل مشترك لتلبية متطلبات البرنامج".(٣٠)

كان تصنيف برقية جلاسبى هو أنها "سرية"، ولذلك لم يطلع عليها العراقيون. إلا أنه من الواضح أنها أرسلت إشارة إلى الجانب العراقى تعبر عن تفاؤلها. والواقع أنه عند معرفة أن وزارة الزراعة الأمريكية قررت رفض الشريحة الثانية من قروض هيئة الائتمان السلعى للعراق بسبب المخالفات، أعلنت جلاسبى أنها أعطت أملاً للعراق. والحقيقة أن هذا هو ما فعله كذلك وفد أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكى برئاسة بوب دول Bob Dole (الذى التقى بصدام فى ١٢ أبريل ١٩٩٠) ووفد التحقيقات التابع لوزارة الزراعة الأمريكية. وعلقت جلاسبى

المحبطة قائلة إن رفض قروض هيئة الائتمان السلعى سوف يبعث برسالة مفادها أن الإدارة الأمريكية قررت الانضمام إلى هؤلاء المؤيدين لفرض العقوبات فى الكونجرس. كما قالت إن إلغاء برامج هيئة الائتمان السلعى سوف يفسر على أنه سياسى محض، وأنه جزء من مؤامرة أمريكية ضد العراق.[٣١]

طبقًا لما جاء فى مذكرة من وزارة الزراعة الأمريكية صادرة فى منتصف مايو، كانت هناك مشكلتان غير سياسيتين بررتا التعليق، وهما أن العراقيين ضَمَّنوا مصاريف الشحن فى البرنامج وطالبوا بخدمة ما بعد البيع.[٣٢] إلا أنه كانت هناك بالطبع قضية التورط العراقى فى تلاعب بانكا ناتسيونالى ديل لافورى التى لم تحل، وكانت هناك كذلك أسباب سياسية. ولابد من إدراك أن توصية جلاسبى القوية باستمرار برنامج هيئة الائتمان السلعى لم تقدَّم إلا بعد بضعة أسابيع من تلميح صدام إلى اعتزامه استخدام الأسلحة الكيماوية ضد إسرائيل. وأكدت السفيرة لرؤسائها (بشكل خاطئ كما اتضح) أن "الرئيس العراقى، كما تعلمون، لم يهدد بمهاجمة إسرائيل... فقد كان تهديده... هو أنه إذا هاجمت إسرائيل بالأسلحة النووية، فسوف يستخدم العراق الأسلحة الكيماوية الثنائية".[٣٣] ولكن يبدو أن معرفة واشنطن كانت أفضل (ذلك أن صدام ومعاونيه ظلوا فى الواقع يُلَمِّحون إلى استخدام الأسلحة الكيماوية ردًا على أى هجوم إسرائيلى تقليدى). وكانت هناك تطورات أخرى عقدت الأمور وكانت جميعها سياسية واقتصادية. ولكن حينذاك كان برنامج هيئة الائتمان السلعى يعرَّف بأنه أداة سياسية، مثلما هو أداة اقتصادية. وبناء عليه شعر مسئولو الخارجية أنه لا ينبغى تجاهل السلوك السياسى العراقى. وهكذا فقد كتب المسئول الأمريكى روبرت كيميت Robert Kimmitt فى رسالة بعث بها إلى وزير الخارجية فى منتصف أبريل: "مازلت أعتقد أنه ينبغى علينا معارضة الشريحة الثانية [من هيئة الائتمان السلعى] على **أسس سياسية**... فإننا إذا مضينا قدمًا فى هيئة الائتمان السلعى وبنك الصادرات والواردات... فسوف يعتبر صدام القرار إشارة سياسية إيجابية، مما سيقوده إلى... [الاستمرار فى] حملته لنشر الأسلحة" (إبراز الكلمتين أضافه من المؤلف).[٣٤]

أخذ الدبلوماسيون العراقيون يهددون بأن العراق لن يسدد ديون هيئة الائتمان السلعى،[٣٥] غير أن البرنامج لم يُستأنف. ومع أن قرار التعليق لم يُعلن إلا فى وقت متأخر من يوم الحادى والعشرين من مايو عام ١٩٩٠،[٣٦] فقد كانوا

يتوقعون ذلك التغيير طبقا لما ذكرته مصادر عراقية. وكما توقعت جلاسبى على وجه التحديد، فقد اعتبر الجانب العراقى (أو صور) وقف الشريحة الثانية على أنه مؤامرة أمريكية ضده، وليس على أنه رد فعل تجاه التجاوزات العراقية. وأبلغ وزير التجارة العراقى عضوًا بالكونجرس كان يزور بغداد أنه "يعكس عداء ليس له ما يبرره تجاه العراق".(٣٧)

الواقع أنه سرعان ما ازدادت شكوك العراق فى النوايا الأمريكية بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، حين قررت القيادة أن الموقف الأمريكى أخذ يتغير من التأييد للمعارضة. وفى اجتماع غريب بين طارق عزيز وبيكر فى واشنطن العاصمة فى أكتوبر من عام ١٩٨٩، اتهم عزيز الدبلوماسيين الأمريكيين بـ"الاتصال بمسئولين فى الخليج وإثارة الشكوك والمخاوف فيما يتعلق بنوايا العراق فى المنطقة". وذكر طارق عزيز أن هذا أثار استياء الحكومة العراقية لكونها ملتزمة منذ زمن بعيد باستقرار الخليج وبـ"العلاقات الطيبة... خاصة [مع] المملكة العربية السعودية والكويت". كما اشتكى طارق عزيز من أن الولايات المتحدة أبدت عدم الثقة حين حَدَّت من الصادرات التكنولوجية إلى العراق، التى لم يكن المقصود بها سوى تطوير الاقتصاد. كما عبر عن قلقه العميق بشأن تأجيل الشريحة الثانية من قروض هيئة الائتمان السلعى ونوايا الكونجرس الخاصة بتشريع عقوبات سياسية واقتصادية. وأَسَرَّ طارق عزيز إلى بيكر بطريقة غير واقعية بأن "بعض الوكالات الأمريكية" تحاول زعزعة أمن العراق. وقد دُهش الوزير بشدة ووعد ببحث الأمر وطلب من طارق عزيز تزويده بالمزيد من التفاصيل. ووعده عزيز بدوره بتقديم التفاصيل ولكنه لم يقدمها قط.(٣٨) وفى مراسلة لاحقة، أبلغ بيكر عزيز أن الرئيس بوش طلب منه أن ينقل للعراقيين "بأكثر الطرق مباشرة أن الولايات المتحدة ليست متورطة فى أى مسعى لإضعاف العراق أو زعزعة أمنه. وبعد أن بحثت الأمر وناقشته مع الرئيس يمكننى أن أخبرك بما يلى بكل ثقة. فإن هذا العمل يتعارض تمامًا مع سياسة الرئيس التى هى العمل على تقوية العلاقة بين الولايات المتحدة والعراق كلما أمكن ذلك".(٣٩)

لم يقتنع العراق بهذا. وطبقًا لما ذكره مصدر مطلع، فقد شعرت القيادة العراقية أن الوزير بيكر كان يعمل فى الخفاء مع مجتمع الاستخبارات الأمريكى وأن المؤامرة كانت حقيقية جدًا.(٤٠) ولكن الاجتماع لم يكن سلبيًا بالكامل؛ إذ وافق

طارق عزيز على عدم تقويض السياسات الأمريكية بشأن الصراع العربي الإسرائيلي ولبنان، واتفق الطرفان على توسيع دائرة التعاون.[٤١] ولكننا لو عدنا بالنظر إلى الوراء، لوجدنا أنه كان من الواضح في أكتوبر من عام ١٩٨٩ أن مؤقت القنبلة الموقوتة أخذ يعمل.

كانت الإشارة الأكثر أهمية إلى خسارة العناصر المؤيدة للعراق داخل الإدارة الأمريكية لتأثيرها هي قرار تعليق برنامج هيئة الائتمان السلعي. لقد تضاعف القلق العراقي؛ ذلك أن برنامج هيئة الائتمان السلعي كان يمنح العراق مساحة للتنفس قوامها ٣٦٠ يومًا فيما يتعلق بتسديد مليار دولار قيمة مواد غذائية بأمس الحاجة إليها. وكما أوضح نزار حمدون السفير العراقي بالولايات المتحدة في أكتوبر من عام ١٩٨٩ للسفير الأمريكي في بغداد، فإن ذلك كان يساعده في الوقت نفسه على تعزيز أهلية العراق الائتمانية، حيث كان يشير إلى الثقة الأمريكية.[٤٢] وكان هذا الجانب على قدر كبير من الأهمية بالتحديد لأن أهلية العراق الائتمانية كانت منخفضة جدًا. إلا أنه في أواخر عام ١٩٨٩ كانت وكالات الحكومة المهمة لا تزال تعمل لإحياء العلاقة المُحتَضَرة. وهكذا فإنه طبقًا لتوجيه الأمن السياسي NSD-26K، أوصت هيئة الأركان المشتركة بعدد من المبادرات، وهي تبادل كتب الميدان الخاصة بالجيش والكتب الدراسية المكتوبة باللغة الإنجليزية، وزيارة ضباط القيادة المركزية الأمريكية للقوات المسلحة العراقية، وسلسلة من الزيارات الاستشارية لمناقشة إعادة تأهيل الجرحى، وتدريب الأفراد العراقيين في إحدى المدارس الطبية الأمريكية. وكانت تلك جميعها قضايا لا ضرر منها. غير أنه كانت هناك بضع قضايا أخرى أكثر إشكالية إلى حد ما، وهي برنامج تدريب على سلامة الطيران وأمنه، وبرنامج تدريبي خاص بالإجراءات المضادة للألغام للبحرية العراقية، وتبادل لضباط الجيش، والتحاق ضباط عراقيين بالمدارس الأمريكية على مستوى الأركان وكلية الحرب، على نفقة الحكومة العراقية، وزيارة "فريق إطلاع" للولايات المتحدة كي يناقش مع أفراد كليتي الأركان والحرب الدرس المستفاد من حملة الفاو، والتدريب على الاستطلاع الجوي. واتفقت هيئة الأركان المشتركة مع السفيرة جلاسبي على أن "تنفيذ منخفض المستوى والمساعدات العسكرية غير المميتة لن يؤدي بشكل كبير إلى... تحسين الحوار مع القيادة العسكرية رفيعة المستوى وحكومة العراق والوصول إليهما).[٤٣] وكان التعاون العسكري مع العراق لا يزال على الأجندة حتى أواخر

يناير من عام ١٩٩٠.[٤٤] وليس من الواضح ما إذا كان العراقيون قد علموا بتلك المبادرات أم لا. فلو كانوا قد علموا بها لزادت من إحباطهم، لأنهم أدركوا أن الإدارة كانت عاجزة عن تقديم التعاون العسكرى المحدود كذلك.

انحسار المد: أزمة العلاقات الأمريكية العراقية

وقعت الأحداث التالية فى أوائل ١٩٩٠. ولابد أن يناير وفبراير أقلقا العراقيين كثيرًا بسبب الشخصية المزدوجة التى انعكست حينها فى أسلوب العمل الأمريكى. ففى السابع عشر من يناير أرجأ الرئيس بوش النظر فى قرار اتخذه مجلس النواب يحظر تقديم قروض بنك الصادرات والواردات إلى تسع دول بينها العراق. وقد استثنى الرئيس العراق للمصلحة القومية.[٤٥]

وبعد أقل من شهر أذاع راديو صوت أمريكا تعليقًا "يعكس" كما زعم "وجهة نظر الحكومة الأمريكية". وكان ذلك فى أعقاب التغييرات الضخمة فى أوروبا الشرقية. وحلل التعليق وظيفة الشرطة السرية فى أنظمة أوروبا الشرقية وتنبأ بنهاية الدول البوليسية فى أنحاء العالم، ومنها العراق.[٤٦]

مع أن العراق لم يكن ظاهرًا بشكل شديد البروز فيما أذيع (الواقع أن اسم العراق أضيف فى اللحظة الأخيرة)، فقد كان التوقيت على درجة كبيرة جدًا من الحساسية لأن القيادة العراقية كانت على علم ببعض التشابه بين وضعها ووضع الزعيم الرومانى المتوفى نيكولاى تشاوشيسكو Nicolae Cheausescu، أى وجوده أزمة خاصة بالتوقعات السوسيواقتصادية وتوترات بين الجيش والقيادة المدنية. وقد رأت القيادة العراقية فيما أذيع "جزءًا من خطة شاملة ومنظمة [للإطاحة بالنظام]". كما طالبت بتوضيحات، فى الوقت الذى اعتذرت فيه واشنطن رسميًا وأبلغتها بفصل الموظف المسئول, إلا أن المصادر العراقية تصر على أن الشكوك لم تقل.[٤٧] وعززت تلك الشكوك حقيقةُ أن الشريحة الثانية من قروض هيئة الائتمان السلعى لم تكن تبدو فى الأفق.[٤٨] وكان مجلس الأمن القومى ورئيسه الجنرال برنت سكوكروفت Brent Scowcroft يفعلان ما بوسعهما لدفع الوكالات الحكومية المختلفة للموافقة على الشريحة الثانية، غير أنهما فشلا فى ذلك. ويبدو أن هذا نُقل إلى الجانب العراقى.[٤٩]

يبدو كذلك أنه فيما بين فبراير وأبريل من عام ١٩٩٠ انتهى العراقيون إلى أنه يمكنهم توقع القليل من الولايات المتحدة مقابل السلوك الطيب، والأهم من ذلك أن ما تعتبره الولايات المتحدة سلوكًا طيبًا كان يتعارض تعارضًا شديدًا مع المصالح العراقية. وفى أعقاب التعليق الذى أذاعه صوت أمريكا، وقبل بضعة أيام من قمة مجلس التعاون العربى فى بغداد، زار كيلى العاصمة العراقية والتقى بصدام. وليس لدينا معلومات عما قاله كيلى فى ذلك الاجتماع، إلا أن الرئيس العراقى أبلغه أن الولايات المتحدة مهتمة بحالة "اللاحرب واللاسلم" بين العراق وإيران.(٥٠) وكان سلوك صدام بعد الاجتماع دليلاً واضحًا على أنه نظر إلى الاجتماع على أنه بداية النهاية لحقبة من علاقات العمل الأمريكية العراقية الطبيعية بصورة أو بأخرى، على عكس تصور كيلى.

وفى كلمة ألقاها صدام فى قمة مجلس التعاون العربى فى نهاية الشهر، اتهم الرئيس العراقى البحرية الأمريكية، الموجودة حينذاك فى الخليج، بمحاولة الصيد فى الماء العكر وألمح إلى ضرورة جلائها عن المنطقة. ونقلت السفيرة جلاسبى إلى وزير الخارجية العراقى غضب بلادها. كما طلبت توضيحات (لم تحصل عليها قط)، موضحةً أن البحرية الأمريكية قُلِّصت بالفعل من خمسين سفينة فى عام ١٩٨٨ إلى ست.(٥١) وطبقًا لما قاله الكاتب سعد البزاز، فالأمر كما كانت القيادة العراقية تراه هو أنه "بدأ... فى فبراير من عام ١٩٩٠ تخطيط جاد فى الولايات المتحدة للقيام بعمل مفتوح وقوى ضد العراق. واتضح أن الحملة بدأت".(٥٢) ويمكن قراءة هذا كذلك على أنه إدراك عراقى بأن الولايات المتحدة عازمة على منع الهيمنة العراقية فى الخليج، سواء أكانت تلك مؤامرة أم لا. وطبقًا لما قاله طارق عزيز، فقد لاحظ العراق الاستياء الأمريكى من كلمة صدام فى قمة مجلس التعاون العربى بعمَّان، وفى منتصف مارس، وبعد إعدام العراق للصحفى فرزاد بازوفت المقيم فى لندن "لأنه كان جاسوسًا"، انفتحت كل أبواب جهنم. وكما قال طارق عزيز، فقد حدث ذلك حين بدأ العراق يخشى حدوث مؤامرة.(٥٣)

فى اجتماع صدام المصيرى مع السفيرة جلاسبى قبيل غزو الكويت، كشف عن طريقة التفكير العراقى أثناء النصف الأول من عام ١٩٩٠. فحسبما ذكراته جلاسبى، فقد أوضح أن هناك "بعض الدوائر داخل الحكومة الأمريكية، بما فى ذلك داخل السى آى إيه [وكالة الاستخبارات المركزية] ووزارة الخارجية، مع استبعاد

الرئيس والوزير بيكر، ليست مؤيدة للعلاقات العراقية الأمريكية... وتجمع بعض الدوائر معلومات عمن قد يكون خليفة صدام حسين". وكشف صدام عن قيام تلك الدوائر بتحذير الدول الخليجية من العراق. وكانت تلك الدوائر المعادية تعمل كذلك لضمان "عدم وصول مساعدات [اقتصادية] للعراق [أى هيئة الائتمان السلعى]". وأخيرًا تحدث صدام عن "حملة وكالة الاستعلامات الأمريكية ضده والهجوم الإعلامى العام ضد العراق".(٥٤) ولم أتمكن من التحقق من زعم أن المسئولين كانوا يحذرون الدول الخليجية، ولكن الجنرال نورمان شوارتسكوف يشير فى مذكراته إلى أنه أصدر أوامره قبل وقت قصير من غزو الكويت باختبار ما اعتبره سيناريو واقعيًا "لم يكن العدو فيه الاتحاد السوفييت [كما كان من قبل] وإنما العراق، فى إطار لعبة حربية".(٥٥) ويذكر طارق عزيز كذلك (دون أن يلجأ هذه المرة إلى نظرية المؤامرة) أن القيادة العراقية توصلت إلى استنتاج مفاده أن واشنطن منقسمة بين مؤيد للعراق ومعارض له، وألمح إلى أنه حين يوجد هذا التعادل فى الأصوات فإن اللوبى الموالى لإسرائيل "تكون له الغلبة".(٥٦) ومع أن مسألة اللوبى الموالى لإسرائيل كان مبالغًا فيها إلى حد كبير (فلم يتمكن من منع التعاون الموسع إلى أن كُشف تلاعب بانكا ناتسيونالى دى لافورو)، فقد كان الانقسام داخل الإدارة والكونجرس حقيقيًا إلى حد كبير.

بحلول شهر مارس كانت قد وقعت بضعة أحداث أخرى زادت من تعكير صفو العلاقات. ففى منتصف الشهر أعدم العراق بازوفت. وفى نهاية الشهر كشفت الولايات المتحدة وبريطانيا، فى عملية "شديدة السرية"، شبكة عراقية لتهريب مكثفات يمكن استخدامها فى صنع ذخيرة نووية من الولايات المتحدة عبر بريطانيا إلى العراق. ورأت الإدارة الأمريكية أن فى ذلك انتهاكًا لمبدأين من مبادئ الدبلوماسية؛ إذ أظهر تجاهلاً واضحًا للقانون الأمريكى وشكك فى استعداد العراق لتنفيذ تعهداته الخاصة باتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية. كما صدرت التعليمات إلى السفارة الأمريكية فى بغداد كى تقدم احتجاجًا بشأن المؤامرة بين دبلوماسى عراقى فى الأمم المتحدة بنيويورك ومغترب عراقى فى الولايات المتحدة للترتيب لاغتيال مغترب عراقى آخر فى الولايات المتحدة.(٥٧)

وفى محاولة لتبديد غضب الكونجرس، تجاهل كيلى النوايا العراقية، وبذلك أصدر بيانًا مشتركًا صحيحًا من الناحية الفنية ولكنه غير كامل، جاء فيه: "لا نعتقد

أن العراق قريب من صنع سلاح نووى، كما أنه ليس تحت يدنا ما يشير إلى أن العراق انتهك التزامات معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية".[٥٨] إلا أن الإدارة الأمريكية حينذاك كانت أكثر شكًا مما كانت عليه فى منتصف الثمانينيات. وفى أواخر عام ١٩٨٩ كان هناك افتراض شائع من جانب مجتمع الاستخبارات بأن العراق "مهتم بالحصول على قدرة تفجيرية نووية". صحيح أن الصادرات الأمريكية من "السلع مزدوجة الاستخدام الخاصة للاستعمال العسكرى التقليدى" كان لا يزال بالإمكان الموافقة عليها (وسبقت الموافقة عليها).[٥٩] إلا أنه كما سنبين فيما بعد كانت هناك بعض المحاولات لمنع الصادرات التى يحتمل استخدامها فى أغراض غير تقليدية.

طبقًا لما ذكرته إذاعة وتلفزيون بغداد فى الأول من أبريل عام ١٩٩٠، فقد توعد صدام إسرائيل بأنها إذا لمست "بوصة مربعة من أرض العراق... فسوف تلتهم النار نصف إسرائيل".[٦٠] واقترن ذلك بنصب راجمات الصواريخ القاعدة العسكرية غربى العراق فى مواجهة إسرائيل. وكما قال طارق عزيز، فإنه فى أواخر شهر مارس، وفى أعقاب قضية المُفَجِّرات النووية، ذَكَّر المناخ العام العراق بالفترة التى سبقت الغارة الإسرائيلية فى يونيو من عام ١٩٨١، وشعرت القيادة العراقية أن "الخطاب الرادع" مسموح به. وكان ذلك هو السبب الوحيد وراء تهديد صدام. وما أغضب العراق هو أن الولايات المتحدة تلقت الخطاب باستياء شديد. وفى ذلك الوقت باتت القيادة العراقى مقتنعة بأن واشنطن "توقفت عن الاستماع إلينا" و"عقدت العزم على ضربنا".[٦١] وكما أشرنا آنفًا، كان خوف العراق من شن غارة إسرائيلية فى موضعه. إلا أن ذلك يمكن قراءته بطريقة خالية من المؤامرة؛ فالغضب الأمريكى من التهديدات الموجهة لإسرائيل أقنع العراقيين بأن أية محاولة لقيادة جبهة عربية محتملة ضد عملية السلام سوف يلقى معارضة من الولايات المتحدة. وشعرت وزارة الخارجية أن صدام بتهديده بشن هجوم بالأسلحة الكيماوية على إسرائيل ينقض التعهد العراقى، الذى قدمه لشولتز قبل بضعة أشهر، بالالتزام ببروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الذى يحظر المبادرة باستخدام الأسلحة الكيماوية. وصدرت التعليمات مرة أخرى إلى السفارة فى بغداد بتقديم احتجاج بخصوص كل تلك القضايا، بما فيها حقوق الإنسان. ووعد مسئولو السفارة بألا يكون الانتقاد الأمريكى للعراق "ضوءًا أخضر" لشن هجوم إسرائيلى واقترحت أن يخفف العراق التوتر مع إسرائيل "بفتح خط اتصالات غير مباشر". إلا أنه طُلب من السفيرة تسليم

تحذير شديد الصرامة يقول: "سوف يصطدم العراق بالولايات المتحدة إن هو استمر فى القيام بأعمال تهدد استقرار المنطقة وتقوض الجهود المحلية للحد من الأسلحة ويتحدى القوانين الأمريكية."(٦٢) وجاء فى اتصال آخر: "بدون تلك الإجراءات [المقصود بها معالجة تلك المخاوف الأمريكية آنفة الذكر] من جانبكم، فإن ذلك الدعم القليل المتبقى فى الولايات المتحدة للعراق قد يزداد تآكلاً".(٦٣)

انتهزت الخارجية الأمريكية الفرصة كذلك لتسليم الرسالة نفسها عبر خمسة من أعضاء مجلس الشيوخ موجودين فى بغداد. ففى اجتماعهما الذى عُقد بالموصل فى الثانى عشر من أبريل، سلم السناتور الديمقراطى بوب دول، الذى كان يرأس المجموعة، بنفسه صدام حسين رسالة رسمية من الوفد تنذر العراق بضرورة وقف "انتشار الأسلحة" التى لديه من نووية وكيماوية وصاروخية وكذلك "تجاهل القانون الأمريكى وحقوق الإنسان".(٦٤) وانتُقدت مهمة دول فيما بعد باعتبارها استرضاءً لصدام، حيث أكدت رغبة الولايات المتحدة فى صداقة العراق. ولكن صدام من جانبه لم يكن بإمكانه تجاهل شروط تلك الصداقة، ولم تلق منه أى قبول. فالواقع أن صدام رفض بكل صراحة وقوة السياسة الأمريكية الخاصة بعدم انتشار الأسلحة قائلاً "إن من حق العرب أن يمتلكوا ما يمتلكه عدوهم من سلاح... وإذا ما أعلنت دولة عربية أن لديها قنبلة نووية، فسأكون أنا نفسى والعراقيون أول من يعلن تأييد هذا واحترامه".(٦٥)

ما عرضه عليه أعضاء مجلس الشيوخ بلطف، سلمه له الكونجرس بقوة. فعقب تهديد صدام لإسرائيل، نوقشت ثلاثة مشروعات قوانين على كابيتول هيل (فى الكونجرس). كان أحدها مقدمًا من السناتور دانييل كيه إينوييى Daniel K. Inouye (ديمقراطى - هاواى) والسناتور روبرت كاستن Robert Kasten (جمهورى - ويسكونسن) الذى اقترح فرض حظر تجارى كامل (بما فى ذلك حظر السفر) على العراق. وكان هناك مشروع قرار آخر برعاية عضو الكونجرس هاوراد إل بيرمان Howard L. Berman (ديمقراطى - كاليفورنيا). وقد تضمن إلى جانب بنود أخرى قيودًا صارمة على صادرات التكنولوجيا مزدوجة الاستخدام، ووقف ضمانات قيود بنك الصادرات والواردات، واعتراض أمريكى ملزم على القروض التى تقدمها الجهات الدولية كصندوق النقد الدولى للعراق. أما مشروع القرار الثالث فقدمه السناتور ألفونس دماتو Alfonse

D'Amato (جمهورى – نيويورك) يطالب بوقف المساعدات الأمريكية للعراق إلى أن يخضع لتفتيش دولى على منشآته العسكرية.(٦٦) وسأل السناتور الغاضب تـوم لانتوس Tom Lantos (ديمقراطى – كاليفورنيا) كيلى أثناء إدلائه بشهادته: "عنـد أية نقطة سوف تعترف الإدارة بأن هذا ليس شخصًا لطيفًا؟"(٦٧) إلا أن الآراء فـى السفارة ببغداد وفى الخارجية الأمريكية، وهو الأهم، كانت أكثـر تفـاؤلاً، ولـذلك كانت الوزارة ضد العقوبات. وبعثت جلاسبى من بغداد فى أواخر أبريل ما برسالة تقول: "عدّل العراق سلوكه وسياساته إلى حد كبير بسبب جهودنا الدبلوماسـية."(٦٨) وأوضح جون كيلى فى أواخر مايو للكونجرس أن "حكومة العراق تشير إلى أنهـا فى سبيلها لإعادة العلاقات الأمريكيـة العراقيـة إلـى سـابق مـستواها الأكثـر إيجابية".(٦٩) إلا أن صدام كان قد ابتعد سـنوات ضـوئية عمـا كـان المحللـون الأمريكيون يظنون أنه عليه. وبناء على كل الاحتمالات، فلم يُتخـذ قـرار غـزو الكويت إلا فى أواخر يونيو،(٧٠) ولكن بحلول آخر مايو كان الرئيس العراقـى قـد اختار بوضوح التصادم مع الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل.

بعد أقل من أسبوع من تقييم كيلى المتفائل، تغير صدام مـرة أخـرى فـى اجتماع قمة جامعة الدول العربية فى بغداد. وكان عَقْدُ قمة عربية غير عادية فـى بغداد فى حد ذاته انتصارًا ضخمًا للسياسات العدوانية التى اتبعهـا العـراق منـذ إطلاق الصاروخ عابد فى أوائل ديسمبر من عام ١٩٨٩ واعترافًا بالـضعف مـن جانب الدول العربية الأخرى الموالية للغرب. وشهدت تلك القمة هجومًا كبيرًا مـن جانب العراق ومؤيديه العرب (فى المقام الأول ليبيا ومنظمة التحرير الفلـسطينية والأردن) على إسرائيل، وهجرة اليهود السوفييت، والولايات المتحدة، وضمنًا على المعتدلين العرب. وتلقى العراق التأييد فى القرارات النهائية للقمة لما له من "حـق فى اتخاذ كل الإجراءات التى تضمن حماية أمنه القـومى و... امـتلاك الوسـائل العلمية والتكنولوجية المتطورة" اللازمة للدفاع عن نفسه. وأضافت القرارات أنـه لابد أن يتم ذلك فى إطار القانون الدولى. إلا أن "الاستنكار الـشديد" لــ"الحظـر العلمى والتكنولوجى" الذى فرضته الولايات المتحدة وبريطانيا على العراق وللحملة الإعلامية الغربية "ضد السيادة والأمن القومى [للعـراق]" بعـث برسـالة شـديدة الاختلاف؛ إذ استنكر العرب مجتمعين أية محاولة لوقف جهـود صـدام النوويـة والكيماوية والجرثومية والصاروخية، بل عرّفوا تلك الجهود بأنها إسهام إيجابى فى

"الأمن العربى".(٧١) وهكذا كان لابد من ترجمة قرارات القمة على أنها موافقة تكتيكية على سياسات صدام. وعمومًا، كانت تلك القرارات بيانًا للحمق العربى الجماعى. ولكن هذا لم يكن كل ما هنالك.

أثناء الجلسات المغلقة كان الجانب الآخر من صدام حسين يتضح حين كان يتهم بعض "الإخوة العرب" بإغراق سوق النفط العالمية وتخفيض الأسعار. وأشار إلى أن هذا ألحق الأضرار بالعراق و"الأمة العربية". كما هدد بأن العراق يعتبر هذا حربًا شاملة ضده. وأضاف بأسى: "لقد بلغنا نقطة لم يعد بإمكاننا عندها تحمل الضغوط".(٧٢) وطبقًا لما ذكره دبلوماسى رفيع المستوى من الخليج حضر القمة، طالب صدام كذلك باتخاذ قرارات قوية ضد الولايات المتحدة، واضطر الرئيس المصرى حسنى مبارك لاستخدام كل ما له من نفوذ لمنع تلك القرارات. ولم يحتج أحد على ما تعرض له عرب الخليج من هجوم، وكان الانطباع هو التعاطف العربى تجاه مطالب صدام، أو على الأقل التردد فى مواجهة العراق. وكان ذلك دليلاً آخر على وضع العراق الجديد، وكذلك قدرته على استخدام ذلك الوضع فى ممارسة الضغط على دول الخليج.

حققت الإدارة الأمريكية رقمًا قياسيًا فى الاعتراض على فرض أية عقوبات ضد العراق قبيل قمة بغداد. وكانت مخاوف وزارة الخارجية الأساسية هى أن العقوبات (وخاصة مشروع القانون الذى تقدم به إينوبى وكاستن) "الأقرب إلى إعلان الحرب" سوف يلحق الضرر بعملية السلام، ويعيد النفوذ السوفيتى، ويؤثر على واردات الطاقة الأمريكية (٦٧٥ ألف برميل يوميًا، وكان ٨ بالمائة من إجمال النفط المستورد من العراق)، ويضر الصادرات الأمريكية من الأغذية والتكنولوجيا ثنائية الاستخدام، حيث يسعد الدول المتقدمة الأخرى ملء الفراغ. وكان هناك غياب واضح لأى اهتمام خاص بشأن الأمن فى منطقة الخليج أو السياسة المتبعة تجاهها. وبشكل أعم، زعمت الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة فرضت بالفعل قيودًا شديدة على أية صادرات إلى العراق يمكن استخدامها فى إنتاج الصواريخ والأسلحة الكيماوية والنووية. وكانت الخارجية تشعر كذلك أنه ينبغى على الكونجرس ألا يفرض قيودًا على الرئيس فى سياسته الخارجية.(٧٣) وقد تأجل نشاط الكونجرس لعدة أسباب، إلا أنه كان لابد للخارجية من استباق أى إجراء آخر. وكتب مسئول رفيع المستوى: "إذا رؤى أن جهودنا غير كافية، فمن المتوقع

أن يسن الكونجرس عددًا كبيرًا من القرارات والتعديلات المعادية للعراق في الجلسة التالية".[٧٤]

كان الغضب العراقي الذي اتضح بشدة في قمة بغداد ناتجًا عن القيود الأمريكية، التي فُرض بعضها على العراق منذ أواخر عام ١٩٨٩. وكان من بين تلك القيود، إضافة إلى تعليق برنامج هيئة الائتمان السلعي، تقليص وزارة التجارة لبعض الأنشطة لحين التشاور بين الوكالات، وإلغاء الإرجاء الرئاسي فيما يتعلق ببنك الصادرات والواردات، وبدء مسعى دولي منسق لتحطيم شبكات التجنيد السرية العراقية، والحملة المقصود بها إقناع الدول الأخرى (كفرنسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية وجمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان) بإثارة مخاوف الحرب النووية والصاروخية والكيماوية والبيولوجية بشكل مباشر مع أصدقاء العراق من العرب (وامتناعها هي نفسها عن بيع أية صادرات يمكن تكون أن ذات صلة بتلك الحرب)، وفرض حظر على التعاون النووي مع العراق وعلى صادرات التكنولوجيا التي قد تفيد برنامج الأسلحة البيولوجية العراقي، وتوسيع قائمة الكيماويات الخمسين المحظورة (المعروف بأنه من الممكن استخدامها في برامج الأسلحة الكيماوية)، بما في ذلك التنسيق مع القوى الغربية، ومنها مجموعة أستراليا، وحرمان العراق من الكيماويات اللازمة لصناعة الأسلحة فيه. كما أنه منذ ربيع عام ١٩٨٩ جرى تقليص شديد للمستنبتات البيولوجية.[٧٥]

لم تكن تلك الأنشطة كافية لسد شهية العراق للأسلحة غير التقليدية. والواقع أن بعض التكنولوجيا مزدوجة الغرض كان لا يزال يُباع ويُشحن إلى العراق حتى عام ١٩٩٠.[٧٦] إلا أن غضب صدام الذي اتضح في اجتماع القمة والملاحظات التي أبداها لأعضاء مجلس الشيوخ تشير إلى أن إعلانات النوايا الأمريكية كانت أكثر من كافية لاستنفار العراقيين للجهد الذي تقوده الولايات المتحدة. وكان من السهل مراقبة القيود، حيث كان المقصود بها أن تُراقَب بسهولة. وقد أشارت إلى أن العراق في واقع الأمر كان في سبيله للاصطدام مع الولايات المتحدة. وكان العراقيون يعرفون في عام ١٩٨٦ أن الولايات المتحدة نجحت في "قتل" برنامج الصواريخ متوسطة المدى كوندور، الذي وضعوه بالاشتراك مع مصر والأرجنتين، حيث اعتمدت واشنطن في ذلك على الألمان والإيطاليين.[٧٧] وكان بإمكان الولايات المتحدة أن تعيد الكَرَّة. وكانت كل الأدلة القائمة في بغداد تشير

إلى اتجاه واحد، وهو أنه بينما كان نظام البعث يعمل على إنجاز أهـداف قوميـة، كان يلقى معارضة أمريكية، ولم يكن بمقدور المسئولين المتعاطفين فى الخارجيـة ومجلس الأمن القومى منع العقوبات الأمريكية. والواقع أنه فيما يتعلق بجهود منـع انتشار الأسلحة، كان هناك إجماع بشأن الخطوات آنفة الذكر وخلاف فقـط فيمـا يتصل بالتكنولوجيا ثنائية الاستعمال.

أهداف صدام القومية

ماذا كانت أهداف العراق القومية، التى كانت عزيزة علـى قلـوب صـدام ومعاونيه المقربين وتتعارض بشدة مع المصالح الأمريكية طويلة المدى؟ كان أحـد تلك الأهداف هو صنع الأسلحة الكيماوية واستخدامها. إلا أن هذا لم يعد ضروريًا، حيث جرى سحق المعارضة الكردية. أما المسألة الأكثر خلافًا إلى حد كبير فكانت المطامع العراقية فى الخليج. وأشار محرر الصحيفة اليومية الحكومية إلى أنه فـى نهاية الحرب مع إيران، كان العراق يضمر أن ينتزع من عرب الخلـيج "إسـهامًا ضخمًا... لتمكين العراق من إعادة بناء نفسه وتوفير مستوى مناسب من الرفاهيـة الاجتماعية والاقتصادية [لمواطنيه]".[٧٨]

أثناء عدد من الاجتماعات بين المسئولين العراقيين والكويتيين خلال النصف الأول من عام ١٩٩٠، طالب وزير الدولة للشئون الخارجية سعدون حمـادى دول الخليج بتقديم الدعم الكافى للتعويض عن أضرار الحرب السابقة وتمكينه من إعادة بناء اقتصاده. وكما ألمح العراقيون، فقد كان من الممكن أن يصل الطلب إلـى مـا يتراوح فى إجماله بين ٢٠٠ و٣٠٠ مليار دولار، وهـو مبلـغ مرعـب بالنـسبة لملَكيات الخليج.[٧٩] بل إنه طبقًا لما قاله البزاز، فقد شعرت القيادة العراقيـة بأنـه ليست هناك طريقة أخرى يمكن بها لمنطقة الخليج "توقع الاستقرار" سوى اعتراف عرب الخليج بوضع العراق باعتباره "الأخ الحامى"،[٨٠] وهو مـا يعنـى العـضو الأكبر بمجلس التعاون الخليجى.

بحلول ربيع عام ١٩٩٠، وفى أعقاب عدد من الأزمـات الدبلوماسـية مـع الولايات المتحدة، بات واضحًا للقيادة العراقية أنه فى ظل الظروف الراهنة لن تسمح الولايات المتحدة للعراق بفرض إرادته على عرب الخليج. ولذلك كان لابد من إبطال

مفعول السحر، وخلق واقع جديد، وتقديم أمر واقع للولايات المتحدة. وسوف يكون العراق فى الظروف الجديدة مسيطرًا على ٢١ بالمائة من البترول المباع فى الأسواق العالمية، وكان صدام يأمل فى ألا يكون أمام الولايات المتحدة من خيار سوى الإذعان والمساومة. واتضح هذا الأمل بقوة ووضوح فى اجتماع بادر به صدام مع القائم بالأعمال الأمريكى جوزيف ويلسون Joseph Wilson قبل أربعة أيام من غزو الكويت. وطبقًا لما جاء فى تفريغ عراقى للمقابلة، فقد عرض صدام على الرئيس بوش ضمانًا بتدفق النفط دون انقطاع (وهو ما كان يعرف أنه المصلحة الأمريكية الأساسية بالخليج). وهذه هى الطريقة التى حدده بها التوجيه NSD-26 (٨١) وكيفية ترديده فى كثير من الرسائل الدبلوماسية الأمريكية. وكان إسهام صدام فى الصيغة الأمريكية هو أنه سوف يرى الأمر على أن نفط الخليج سوف يكون متاحًا بـ"سعر معقول" يبلغ ٢٥ دولارًا للبرميل. وفى المقابل كان يتوقع القبول الأمريكى لضم الكويت ووضع العراق كأكبر حلفاء أمريكا فى الخليج.(٨٢)

إلا أنه كان لدى العراق طموحات أكبر من ذلك. فكما بات واضحًا منذ ديسمبر من عام ١٩٨٩، كان العراق عازمًا على الوصول إلى قيادة العرب. ومن هذا المنظور لا تكون إسرائيل تهديدًا بل أصلاً من الأصول. ففى الوقت الذى كان فيه الإحباط العربى يتزايد بسبب بطء محادثات السلام وخروج اليهود السوفييت إلى إسرائيل، فإن ارتداء عباءة القيادة العربية فى الكفاح المسلح ضد إسرائيل يمكن أن يضمن للعراق نفوذًا ضخمًا فى العقول العربية بعد ثمانى سنوات من جمود الدول العربية. وبعد وعد صدام، المبالغ فيه إلى حد ما، بحرق نصف إسرائيل، بلغ الحماس الشعبى العربى مستويات مدهشة. وأسرع الرئيس العراقى لاغتنام تلك الفرصة. فرغم توضيحه فى البداية (لوفد مجلس الشيوخ) أن ما كان يعنيه هو فقط رد كيماوى على الهجوم النووى الإسرائيلى، فقد ظل يُلَمِّح هو وقادته العسكريون بعد بضعة أيام إلى استخدام الرؤوس الحربية الكيماوية مقابل شن هجوم تقليدى على أية دولة عربية.(٨٣) إلا أن أى وضع مواجهة مع إسرائيل قد يؤدى إلى حدوث توتر مع الولايات المتحدة فحسب. وكان إيواء الإرهابيين أصلا عربيا آخر. إلا أنه فى هذا الصدد كذلك، كان من الواضح عندما استضاف صدام أبا العباس سيئ السمعة مرة أخرى فى عام ١٩٩٠ أن الولايات المتحدة ذكرته بأن هذا قد يعقد الأمور أكثر.(٨٤) وكان رد السفير العراقى على الاحتجاجات الأمريكية هو:

"يعطى العراق، وسوف يظل يعطى، الحق فى دخوله لكل الفلسطينيين... الساعين لتحرير فلسطين".[٨٥]

وبدلاً من أن يحد صدام من صورته الإرهابية، كما فعل فى الماضى، فإن ما أزعج الدبلوماسيين الأمريكيين أن صدام أعاد تكديس مخزونه من الإرهابيين. فقد أضاف أبا نضال إلى أبى العباس فى يونيو من عام ١٩٩٠. وكانت الولايات المتحدة على علم بالأنشطة الإرهابية التى خططها هذان الرجلان وبضع جماعات أخرى اتخذت من بغداد قاعدة لها. وقد صدرت التعليمات إلى جلاسبى كى تبلغ من يحاورونها أنه "ينبغى على العراق أن يفهم بوضوح أن الولايات المتحدة سوف ترد على أية أعمال إرهابية".[٨٦] ولكن العراقيين لم يتأثروا بذلك. فبعد بضعة أيام من الغزو أوردت الخارجية الأمريكية فى وثيقة داخلية أن "هناك أدلة متزايدة على أنه [صدام] يعيد بناء علاقات العراق بالجماعات الإرهابية فى الأشهر الأخيرة".[٨٧] ومن الواضح أنه منذ أوائل عام ١٩٩٠، حين قرر صدام التخلى عن سياساته الاسترضائية، شعر الرئيس العراقى أنه بحاجة إلى قيمة ترهيب إضافية ومكانة ترتبط بوجود الجماعات الإرهابية الفلسطينية فى بغداد، ولم يلق بالاً للاحتجاجات الأمريكية. وبعد شهر من الغزو قررت الخارجية وضع العراق من جديد على قائمة الدول الراعية للإرهاب.[٨٨]

فى شهر يونيو، كان لا يزال بإمكان هذا الإدراج أن يؤثر على علاقات العراق الاقتصادية مع الولايات المتحدة، لأنه يوقف بالفعل كل البرامج المعلقة وصادرات النفط العراقية إلى الولايات المتحدة ووارداته التكنولوجية منها. غير أن صدام كان ماضيًا بقوة فى طريقه إلى القيادة العربية واليسر المالى؛ فما إن يمتلك الكويت وكنوزها المشتهاة حتى يمكن بسهولة تعويض الحظر التجارى الأمريكى بالتجارة مع الدول الغربية الأخرى. إلا أنه كان من المستحيل تعويض رعاية الإرهاب الفلسطينى بغيرها فى ظل الظروف الجديدة.

أخيرًا، ونتيجة لمطمعه الخاص بقيادة الخليج والعرب، وكذلك بسبب ما تصوره تهديدًا طويل المدى من إيران، كان العراق مصممًا على تكوين نسق من الأسلحة غير التقليدية والصواريخ. وكان هذا كذلك أمرًا تبغضه الولايات المتحدة، وسلّم الدبلوماسيون الأمريكيون الرسالة التالية إلى العراقيين وأصدقائهم العرب بصوت عال ووضوح. فسواء أكانت النخبة العراقية الحاكمة رأت ذلك بالفعل على

أنه جزء من "مؤامرة أمريكية صهيونية" أم لا، وسواء أكان المقصود بالنظرية الاستهلاك الجماهيرى فحسب أم لا، فقد وقفت الولايات المتحدة فى سبيل تحقيق العراق إلى الهيمنة على الخليج والعرب وما كان يراه مصالحه الأمنية القومية المشروعة. وكان استنتاج بغداد هو أنه يقترب بشدة من حدود تعاونه مع الولايات المتحدة. وكان هناك شيء واحد يضمن نجاح صدام فى الساحة المحلية، وهو قدرته على استباق الخصوم المحتملين الذين لا شك لديهم ومفاجئتهم. فقد كان صدام على الدوام أول من يخرج عن الصف ويطعن الحلفاء فى الظهر (بالمعنى الحرفى للكلمة). وقرر الزعيم العراقى إظهار هذه التكتيكات التى تحقق له الفوز فى الساحة الخارجية، وأخذ الأمريكيين على حين غرة، ثم تقديم عرض لهم لا يمكنهم رفضه. ولم تكن الدبلوماسية الأمريكية على علم بالمغزى الكامل لمؤشرات الاتجاه المتغير فى بغداد.

عشية الغزو

ردًا على تهديد صدام حسين الضمنى، فى خطابه الذى ألقاه فى السابع عشر من يوليو، باستخدام القوة ضد الدول العربية المنتجة للنفط التى تعدت حصصها، وردًا على رسالته الغاضبة المعادية للكويت التى بعث بها إلى الجامعة العربية، وضعت الكويت قواتها المسلحة فى حالة استنفار، ثم تراجعت فى العشرين من يوليو للتأكد من أن بغداد لم تفسر الاستنفار على أنه عمل استفزازى قد يستدعى ردًا عسكريًا. إلا أنه فى العشرين من يوليو كانت هناك تقارير غير مؤكدة عن تحرك فرقتين من الحرس الجمهورى العراقى إلى الحدود العراقية الكويتية. (الواقع أنه طبقًا لما ذكره مصدر عراقى موثوق به، فقد بدأ تحرك القوات فى اتجاه حدود الكويت فيما بين السابع عشر والتاسع عشر من يوليو.)[٨٩] وكان المسئولون الأمريكيون رفيعو المستوى على اتصال بنظرائهم الكويتيين مؤكدين دعمهم لهم. كما اتصلت الولايات المتحدة كذلك بالعراق للتأكد من أنه على علم بالقلق الأمريكى.[٩٠]

فى حوالى الساعة التاسعة صباحًا (بتوقيت بغداد) فى الخامس والعشرين من يوليو، أصبح التقييم الاستخباراتى الأمريكى ينذر بقدر كبير من السوء. فقد كشف

عن وجود وحدات دفاع جوى إضافية بالقرب من الحدود الكويتية. وكانت القوة العراقية تقدر بما يزيد على ٧٥ ألفًا. إلا أن الكويت والملَكيات العربية الأخرى فى الخليج ردت على ذلك بـ"نشاط عسكرى ثانوى فحسب".[٩١]

فى الخامس والعشرين من يوليو، انتهت المصادر الأمريكية إلى أن صدام لديه القدرة على هزيمة الكويت خلال بضعة أيام. ولكنها كانت فى حيرة من أمرها بالنسبة لنواياه؛ فمن الواضح أنها كانت تفتقر إلى المعلومات الاستخباراتية البشرية من داخل الدوائر الحاكمة. وفى ظل اضطراب المسئولين الأمريكيين، اتجهوا إلى أقرب حلفائهم من العرب، على افتراض أن جيران صدام العرب، بحكم قربهم وخلفيتهم الثقافية المشتركة، إما أكثر معرفة بنواياه أو أكثر دقة فى تخمينهم لها. وأكد العاهل السعودى والرئيس المصرى لواشنطن أن صدام لن يغزو، قائلين إن "أفضل طريقة لحل أى نزاع عربى عربى هو أن تتحاشى الولايات المتحدة الكلمات أو الأفعال الملتهبة".[٩٢] وكانت الكويت من جانبها تخشى استفزاز صدام مما جعلها تحجم عن طلب أية إشارة عسكرية أمريكية.[٩٣]

على المستوى الدبلوماسى، وفى أعقاب خطاب صدام الذى ألقاه فى السابع عشر من يوليو، عبر الرئيس بوش عن قلقه وتحدثت حكومته عن مراجعة سياستها تجاه العراق.[٩٤] وفى الثامن عشر من يوليو، أعلنت الخارجية الأمريكية التعهدات الأمريكية بضمان حرية تدفق النفط من خلال مضيق هرمز، والدفاع عن حرية الملاحة فى الخليج، ودعم "الدفاع عن النفس الفردى والجماعى لكل أصدقائنا فى الخليج، الذين تربطنا بهم علاقات قديمة".[٩٥] ولم يكن للنقطتين الأوليين علاقة بالكويت، أما الثالثة فكانت غامضة فى مقصدها بحيث لا تلزم الولايات المتحدة بشكل آلى بالمشاركة العسكرية المباشرة.

فى الرابع والعشرين من يوليو صدرت التعليمات إلى السفيرة جلاسبى بأن تنقل للعراق قلق الولايات المتحدة بشأن أمن الكويت والإمارات العربية المتحدة. وقالت لنائب وزير الخارجية العراقى نزار حمدون إن "آثار فرض سياسة إنتاج النفط وتسعيره... بالمدافع العراقية مزعجة".[٩٦] وعند هذه النقطة فإنه من المرجح أن يكون هذا التحذير قد زاد الموقف سوءًا فحسب؛ فقد كان المسئولون الأمريكيون يبدون ضيقًا شديدًا بصدام، ولكنهم كانوا مترددين فى إبراز أنيابهم.

في الخامس والعشرين من يوليو، استُدعيت السفيرة جلاسبي إلى وزارة الخارجية العراقية، لكي تجد نفسها في مواجهة صدام حسين شخصيًا. وكان حديثها مع صدام في ذلك الوقت مثالاً شهيرًا لسوء الفهم المتبادل. فلم تتخيل السفيرة أن صدام على هذا القدر من سوء المعلومات والاندفاع بحيث يغزو مدينة الكويت، وكانت مقتنعة منذ شهر أبريل على الأقل بأن العراق قد أنهكته الحرب وكان معنيًا بإعادة الإعمار فحسب.(٩٧) فكيف يمكن تفسير تفاؤل السفيرة في نهاية الاجتماع؟ قد يبدو أنه بالإضافة إلى الصورة الذهنية (العراقيون ملوا الحرب)، التي كان يصعب تحطيمها دائمًا، هناك عاملان آخران. أولاً: فقد كانت معزولة بالفعل عن صدام ودائرته المقربة (أبناء عمومته وإخوانه غير الأشقاء وقائد الحرس الجمهوري). ثانيًا: في المقابلة النادرة التي سمح لها بها صدام، تعمد أن يبعث إليها برسالة ذات معنى مزدوج. فهو ربما هدد، ولكنه وعد كذلك بتجربة المفاوضات، وأكد لها أن العراق مل الحرب في الواقع.

بالنسبة لتقييم صدام للموقف الأمريكي، فقد جعل رأيه شديد الوضوح ولم يظن أن الولايات المتحدة قادرة على دخول الحرب وخسارة عشرة آلاف فرد في المعركة، كما فعل العراق في مناسبات عديدة في حربه ضد إيران. ومع أن صدام ونخبته كانوا يدركون أن العراق لم يكن مستعدًا الاستعداد التام لحرب شاملة، وأنه بحاجة إلى "عامين آخرين" للاستعداد (وهو ما قد يعني الوقت اللازم لكي يبني أول رؤوسه النووية)، فقد كان حسابهم هو أن العراق يخاطر مخاطرة صغيرة نسبيًا لكي يحقق الكثير من الغزو. وكما قال البزاز، فقد كان لدى العراق جيش كبير جدًا إن لم يُستخدم لتحقيق مكاسب اقتصادية فسوف يصبح عبئًا اقتصاديًا يعوق الحركة. ذلك أن الجمهور العراقي بات مدمنًا لدخل النفط شديد الارتفاع، وبذلك كانت أسعار النفط المنخفضة تشكل خطرًا شديدًا على النظام؛ فهو إن لم يغزُ الكويت سيكون عليه الدخول في صراع صعب ضد من ينتجون كميات تزيد عما هو مقرر، حيث يخاطر في الوقت نفسه بحدوث اضطرابات سياسية كبيرة داخل البلاد. وفي وجود دَيْن وطني يبلغ ٧٠ مليار دولار، ومع تغطية دخل النفط ٥٠ بالمائة "فقط" مما كان يعتقد أنه ضروري، وضياع القروض الزراعية الأمريكية بأي حال من الأحوال (ومصدر القروض الوفير من خلال فرع بانكا ناتسيونالي ديل لافورو في أطلانطا)، بدا الموقف ميئوسًا منه بالقدر الذي يفرض الغزو.(٩٨)

حذرت السفيرة صدام من أنه "لا يمكن للولايات المتحدة التغاضى عن استخدام القوة". إلا أنها ردًا على مجاملاته الودية عرضت كذلك التعاطف مع محنة العراق الاقتصادية. وفى تجاهل للإنفاق العسكرى الضخم، أشارت إلى أن العراق يستحق دخلاً نفطيًا أكبر. كما أدلت بتعليقها الشهير بأن الولايات المتحدة لم تتخذ موقفًا من الصراع العربى العربى. وكانت تلك فى ظروف مختلفة طريقة طيبة لإبقاء الولايات المتحدة على مسافة آمنة من النزاع العربى العربى، ولكن فى ظل وجود أربع فرق عراقية على الحدود الكويتية أقرب ما تكون إلى الدخول، إلى جانب الصواريخ ووحدات القوات الجوية، فقد جعل هذا التعليق صدام يشعر بأن واشنطن ليست ملتزمة الالتزام التام بالدفاع عن الكويت. وبعد ذلك ألمح صدام إلى أنه ما لم يكن راضيًا عن الكويتيين فسوف يعقد صفقة مع إيران بشأن شط العرب (التقاء دجلة والفرات الذى يمثل الحدود بين العراق وإيران) ويسحق الكويت عسكريًا، كما فعل مع المُلاَّ مصطفى البرزانى فى عام ١٩٧٥. ومن الواضح أن جلاسبى وكل من رأوا تقريرها كانوا مقتنعين بأنه يخادع.

زعم صدام من جانبه فى وقت لاحق أن السفيرة جلاسبى سمحت له بحرية الحركة.[٩٩] ولا يبدو هذا الزعم معقولاً. أولاً: كان لدى صدام ما يكفى من الإشارات على المستويين الدبلوماسى والعسكرى إلى أن الولايات المتحدة لم تكن غير مبالية بمصير حلفائها الخليجيين. ثانيًا: لابد أنه كان يعرف أن السفيرة الأمريكية لا تضع السياسات. إلا أن رد الولايات المتحدة على تحركاته التى تنذر بالخطر لم يُشِر إلى التردد فى أن تصبح ملتزمة التزامًا تامًا. وهكذا فإنه على سبيل المثال فى برقية بوش بتاريخ الثامن والعشرين من يوليو إلى السفيرة جلاسبى، التى وُصفت بأنها "لا وثيقة"، أصدر الرئيس التعليمات إلى السفيرة بأن تنقل إلى صدام رغبته فى تعزيز الصداقة الأمريكية العراقية، إلا أن تحذيره بدا شديد اللين حين قال: "نحن نعتقد أن أفضل طريقة لحل الخلافات هى الوسائل السلمية وليس التهديد باستخدام القوة العسكرية."[١٠٠] وقبل يومين من الغزو أعلن كيلى أن الولايات المتحدة لا تربطها معاهدة دفاع بدول الخليج، وكان مترددًا فى تعهد الولايات المتحدة فى الحفاظ على سلامة أراضى الكويت.[١٠١] وصحيح أن هذا الإعلان كان ردًا على سؤال طرحه عضو الكونجرس ألمح فيه إلى أنه ينبغى على الولايات المتحدة ألا تتورط أكثر مما يجب فى النزاع. وصحيح كذلك أن هذا الإعلان كان

يعكس الواقع القانونى؛ وهو أن الولايات المتحدة والكويت لا تربطهما أية معاهدة، والحقيقة هى أن العلاقات التى نوقشت مرارًا كانت باردة إلى حد ما لعدة سنوات. إلا أن الأمر بعث برسالة خاطئة فى ظل تلك الظروف.

كان الرد الأمريكى بصورة عامة نتيجة لحملة التضليل التى شنها صدام. فلكى يخفى صدام نواياه، أعطى وعدًا غامضًا للرئيس المصرى حسنى مبارك بألا يلجأ إلى السلاح. وأصبحت هذه الصياغة لوعده فى وقت لاحق موضوعًا لخلاف مرير.[١٠٢] ولكن مهما كانت الصياغة، فمن الواضح إلى حد كبير أن صدام بعث متعمدًا برسالة ملتبسة. وهدد فى مناقشته مع كل من مبارك وجلاسبى بأنه سوف يستخدم القوة ما لم يكن راضيًا؛ إلا أنه وعد كذلك بإعطاء فرصة للمفاوضات.

كيف يمكن تفسير قرار صدام بإعلان التهديدات ثم إخفائها؟ ففى اجتماعيه مع جلاسبى ومبارك حثهما على ممارسة الضغط على الكويت كى تذعن لمطالبه، وكان يريد منهما نقل تهديداته الواضحة لزيادة فرص استسلام الكويت. ولذلك فلابد أنها كانت تحقق هدفًا استراتيجيًا مزدوجًا؛ فقد عقد العزم على تحاشى تكرار المبادرة الكويتية سيئة الحظ الخاصة بعبد الكريم قاسم فى يونيو من عام ١٩٦١. ذلك أن قاسم أعلن عزمه ضم الكويت قبل أن يصدر أوامره بالاستعداد للغزو، وحين قال إنه مستعد كان الوقت قد فات؛ حيث كان البريطانيون هناك بالفعل. أما صدام، الذى كان إحساسه بالتاريخ حيًا ومطابقًا لمقتضى حال اتخاذ القرار شأن أى اعتبار آخر، فقد قرر عكس ترتيب الأمور.[١٠٣] فلكى يتحاشى التدخل العسكرى الاستباقى الأمريكى، كان لابد له من إرسال رسالة سلمية. ولكن لماذا التهديد إذن؟ لم لا يهاجم الكويت بلا أى تهديد وبذلك يحقق مفاجأة إستراتيجية كاملة؟ الإجابة عن هذا السؤال هى أن صدام كان بحاجة إلى إعداد الأرض فى العراق والعالم العربى بطريقة توفر له التأييد الجماهيرى. فهذا الدعم فى الشارع العربى قد يجعل من الصعب على الزعماء العرب المعتدلين معارضته. وبدون التأييد العربى كان الأمر سيصبح أكثر صعوبة (وإن لم يكن مستحيلاً) بالنسبة لدخول الولايات المتحدة الحرب.

ولكن هذا كله لا يفسر تهديدات الرئيس العراقى الغامضة فى حديثه الودى مع السفيرة جلاسبى. ويبدو أنه كان يأمل فى أنها لن تكون واضحة بالقدر الكافى لاضطرار الولايات المتحدة اتخاذ إجراء حاسم مضاد. إلا أنه فى الوقت نفسه كان بحاجة إلى جس نبض الموقف الأمريكى، وترك للولايات المتحدة أسبوعًا كى ترد.

وكان يأمل فى أن يكون رد الفعل ضعيفًا. والواقع أنه بإرساله رسالته المختلطة استدعى رد الفعل هذا فحسب. وحين حصل على ما طلبه، تجاهل إلى حد كبير حقيقة وجوب أن يكون رد الفعل هذا مضللاً لكونه قائمًا على معلومات مضللة، كان هو نفسه قد قدمها للولايات المتحدة. وأخيرًا كان صدام يريد أن يكون قادرًا على أن يقول فيما بعد إنه بعث إلى الأمريكان بكل التحذيرات اللازمة وأنهم اختاروا الوقوف مكتوفى الأيدى. وقد يكسبه ذلك تأييدًا محليًا داخل الولايات المتحدة. وكما رأينا، فقد كان هذا هو ما فعله على وجه التحديد: ففى سبتمبر من عام ١٩٩٠ أصدر صدام تعليماته إلى سفارته فى واشنطن بنشر نسخة معدلة من حديثه مع السفيرة جلاسبى. وفى هذه النسخة كان هناك إبراز للتهديد العراقى وشعور السفيرة بالرضا بقدر يزيد على ما ينشأ عما أوصلته السفيرة إلى واشنطن.

خاتمة

هل كان من الممكن أن تمنع الولايات المتحدة الغزو؟ ليست هناك إجابة واضحة لهذا السؤال. وكما أوضحنا، فإنه قبل أسبوع من الغزو لم يكن الرئيس العراقى يظن أن لدى الولايات المتحدة الرغبة فى شن حملة كبيرة ودموية. وكان هذا الانطباع سائدًا فى العالم العربى فى أعقاب انسحاب الولايات المتحدة من فيتنام وكان له تأثيره على تفكيره السياسى. وقد استنتج صدام أنه لكى تخرجه الولايات المتحدة من الكويت سوف تكون بحاجة إلى قوات برية ضخمة، وكان استنتاجه صحيحًا. كما أنه لم يظن أن الولايات المتحدة ستكون مستعدة لتعريض القوات البرية لحرب استنزاف. ذلك أن صدام كان يعتقد بالفعل أن تلك لابد أن تكون حرب استنزاف، لأنه لم يكن يدرك مغزى الفجوة التكنولوجية بين الجيشين، وبذلك فليس هناك ما يؤكد أنه كان بإمكان الولايات المتحدة إقناعه بالتزام الوسائل الدبلوماسية.

من الواضح أن الولايات المتحدة لم تعظم نفوذها على وضع السياسة العراقية. فقد أفزعت القيادة العراقية بداية بأن بعث إليها مرارًا برسائل تقول إنه ما لم تغير سياستها فسوف يصطدم البلدان. إلا أن الدبلوماسية الأمريكية لم تفعل ما كان يمكنها فعله من الناحية المنطقية لمنع الغزو. فمن المؤكد أنه كانت هناك حدود

للردع الأمريكى؛ ذلك أنه كان لابد لواضعى السياسة الأمريكيين من أن يتركوا لأنفسهم قدرًا من الحرية كى لا يلزموا أنفسهم بالدفاع عن كل بوصة مربعة من الأراضى الكويتية. إلا أنه كان من الممكن أن يجدوا صيغة دبلوماسية تشير للعراقيين بقدر أكبر من التأكيد إلى أنهم يعبرون الخط الأحمر. فعلى سبيل المثال، كان يمكنهم التحذير من أن أى استخدام للقوة سوف يعتبر تعديًا صارخًا على المصالح الأمريكية فى الخليج وأنه فى هذه الحالة سوف تستخدم الولايات المتحدة كل الوسائل الممكنة للدفاع عن مصالحها. كما كان بإمكان الولايات المتحدة نقل قوات بحرية قوية إلى الخليج وإجراء مناورات مشتركة مع الكويتيين. ويبدو أن ذلك هو الحد، ولكنه سياسة واقعية رغم ذلك. وكان من الممكن لهذه السياسة أن تجبر صدام على التفكير مرتين قبل أن يصدر أمر الغزو لجيشه. وصحيح أنه اتضح أن تلك السياسة صعبة التنفيذ إلى أقصى حد من ناحية التصور العربى بأن صدام كان يحاول فرض أوراق المساومة السياسية الخاصة به فحسب. وكان أصدقاء أمريكا من العرب يحذرون من أى عمل أرعن قد تكون له نتائج عكسية على المصالح الأمريكية فى الخليج؛ حيث يصب فى التصور الشائع للولايات المتحدة باعتبارها قوة إمبريالية عدوانية تنتهز فرصة الوضع لمد نفوذها فى المنطقة. كما أن أية سياسة استفزازية من هذا النوع سوف تقوض مشروعية الأنظمة الموالية للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط التى سوف تُربط حتمًا بالعمل. وما دامت الكويت لم تطلب إجراء المناورات، فقد كان من الممكن أن تقترحها الولايات المتحدة.

أخيرًا، فمن الممكن القول بأن الولايات المتحدة بعدم ردها بسرعة وبقوة على ما اعتُبر تجاوزًا عراقيًا (استخدام الأسلحة الكيماوية، والتهديدات الموجهة ضد حلفاء الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، ودعم الإرهاب، وتكوين ترسانة من الأسلحة غير التقليدية)، قد تركت انطباعًا لدى العراقيين بعدم الحسم الأمريكى على المدى القصير، لتترك بذلك الباب مفتوحًا للفرصة. ومع أن هذا من الممكن أن يكون صحيحًا جدًا، ففى الوقت الراهن ليس هناك ما يكفى من الأدلة لتأكيد هذا الزعم.

الهوامش

كُتب هذا الفصل أثناء زمالتي في مركز وودرو ويلسون الدولي للبـاحثين Woodrow Wilson International Center for Scholars بواشنطن العاصمة فـي عـامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤. وقد جمعت مادته بمساعدة المنح المقدمة معهـد الولايـات المتحـدة للـسلام United States Institute for Peace ومشروع بيرثا فون ساتنر الخاص Bertha Von Sutner Special Project for the Optimization of Conflict Resolution للوصـول إلى الحل الأمثل للصراعات. وأنا مدين للجهات الثلاث جميعًا بما قدمته لي من مساعدة قيمة. كما قدمت مساعدتي في البحث ديبي لنكون أهم إسهام في هذا المقال، وأنا ممـتن لها على ذلك.

(١) Alan Friedman, Spider's Web: The Secret History of How the White House Illegally Armed Iraq (New York: Bantam Books, 1993), p. 282.

(٢) انظر على سبيل المثـال Amatzia Baram, "The Iraqi Invasion of Kuwait: Decision-Making in Baghdad" في Amatzia Baram and Barry Rubin, ed., Iraq's Road to War (New York: St. Martin's Press, 1994), pp. 19-22.

(٣) لابد أن نتذكر أن اهتمامات حكومة بوش الأولى في تلك الفترة (١٩٨٩ حتى ما قبل أغسطس ١٩٩٠) كانت مكرسة للأحداث الدراماتيكية التي وقعت في أوروبا الشرقية – حيث سـقط سور برلين وانتهت الحرب الباردة بين القوتين الأعظم – وكذلك الأحداث التي وقعت فـي الصين وكانت ذروتها مذبحة ميدان السلام السماوي في يونيو من عام ١٩٨٩. كما حـدث ذلك أثناء رئاسة كارتر بتجاهلها السياسي لإيران قبل الثورة الإيرانية فـي عـام ١٩٧٩؛ حيث أدى انشغالها في أحداث أخرى في المنطقة (اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية فـي عام ١٩٧٩) وفي العالم (مفاوضات سالت ٢ مع الاتحاد السوفيتي وبدء العلاقات رسميًا مع الصين) إلى صرف انتباهها عن منطقة الخليج الفارسي الإستراتيجية.

(٤) The White House, presidential documents, Presidential Determination Number 90-7 of January 17, 1990, Application of Export-Import Bank Restrictions in Connection with Iraq, p.1.

(٥) The White House, presidential documents, Memorandum of Justification for the Waiver of Exim Restrictions with Respect to Iraq, January 17, 1990.

(٦) John H. Kelly, Assistant Secretary of State for Near Eastern Affairs, U.S. Relations with Iraq: Statement of Assistant Secretary Kelly Before the Senate Foreign Relations Committee, May 23, 1990, pp. 2, 5, 10.

(٧) Richard Murphy, Statement ... Before the Sub-committee on Europe and the Middle East, House Foreign Affairs Committee, October 13, 1988, 100th Cong,, 2nd sess., p. 17.

(٨) Pamela Fessler, "Congress' Record on Saddam: Decade of Talk, Not Action" فى Congressional Quarterly, April 27, 1991, p. 1068 و Clyde Mork, Congress And Iraq, 1990 (Washington, D.C., Congressional Research Service, January 3, 1992), p. 4.

(٩) Wall Street Journal, July 1, 1988. دبلوماسى عراقى لم يذكر اسمه فى صحيفة "النبأ" (عمّان)، ٣٠ يونيو ١٩٨٨، Foreign Broadcast Information Service Daily Report (FBIS), July 5, 1988, p. 15. انظر كذلك FBIS Daily Report, June 17 and 21, pp. 25 and 19 respectively عن مقالات فى صحيفة "الثورة" (بغداد) فى يونيو تهدد الولايات المتحدة بالانتقام إذا استمرت تلك الاجتماعات.

(١٠) "الثورة"، ١٣ يونيو ١٩٨٨، ص ١ و٧.

(١١) Boston Globe, July 26, 1988, p. 6

(١٢) Fessler, "Congress' Record on Saddam," p. 1071

(١٣) From Richard W. Murphy to Michael Armacost, Action Memorandum: U.S. Policy Towards Iraq and CW Use, September 19, 1988, pp. 1-2.

(١٤) المرجع السابق، ص ٤. انظر كذلك U.S. Department of State, Intelligence and Research (INR) to the Secretary of State, Information Memorandum: U.S.-Iraqi Relations: Implications of Passage of Economic Bill, October 18, 1988, p. 1 الذى يوضح أن "الموافقة على مشروع قانون العقوبات سوف تقوض العلاقات وتقلل نفوذ الولايات المتحدة على بلد... [هو] واحدة من أقوى الدول العربية".

(١٥) انظر على سبيل المثال Mid East Markets (London), September 19, 1988, pp. 12-14 و Middle East Economic Survey (Cyprus), September 23, 1988, p. 19 و Washington Post, September 9, 1988.

(١٦) نائب رئيس الوزراء طه ياسين رمضان فى "الثورة"، ١٥ سبتمبر، FBIS Daily Report, September 21, 1988. لا شك فى أن ما أثار اتهامات التواطؤ مع إيران هى تلك الكلمات التصالحية التى وجهها هاشمى رافسنجانى رئيس البرلمان الإيرانى إلى الولايات المتحدة فى أواخر ١٩٨٨. انظر على سبيل المثال Iran News Agency from Tehran, November 25, 1988, FBIS Daily Report, September 21, 1988, p. 32.

(١٧) "الجمهورية" (بغداد)، ١٩ سبتمبر ١٩٨٨، FBIS Daily Report, September 22, 1988, p. 15. انظر كذلك Iraqi News Agency (INA) from Baghdad, October 24, 1988, FBIS Daily Report, October 26. 1988, p. 21 و"الجمهورية"، ١٦ سبتمبر ١٩٨٨، FBIS Daily Report, September 20, 1988, p. 21، وانظر الادعاءات التى أعقبت المناقشات الأمريكية السورية بشأن الرئاسة فى لبنان بأن الولايات المتحدة تواطأت مع سوريا على دعم إيران ضد العراق فى مفاوضات جنيف، "الثورة"، ١٩ أكتوبر ١٩٨٨، FBIS Daily Report, September 20, 1988, p. 22. بالنسبة للاتهام الخاص بالتواطؤ

الأمريكي الإسرائيلي ضد برنامج الصواريخ العراقي الذي قصد به حرمان العــراق مــن التكنولوجيا المتطورة، انظــر INA, April 20, 1989, FBIS Daily Report, April 21, 1989, p, 15.

(١٨) Washington Post, October 4, 1988 اعترف العراقيون باستخدام الأسلحة الكيماوية أثناء الحرب، بما في ذلك في حلابجة في مارس من عام ١٩٨٨، إلا أنهم لــم يعترفــوا قــط باستخدام الغاز السام بعد وقف إطلاق النار. انظر المقابلة التي أجرتها صحيفة "لوموند" مع نائب الرئيس طه محيي الدين معروف في باريس بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٨٨ فــي FBIS Daily Report, November 10, 1988, p. 24.

(٢٠) إذاعة بغداد في ٧ يونيــو ١٩٨٩، FBIS Daily Report, July 26, 1989, p. 25. انظــر كذلك فؤاد مطر، "التضامن" (عمّان)، ١٠ يوليو ١٩٨٩، FBIS Daily Report, July 26, 1989, pp. 19-22.

(٢١) انظر الهجوم العراق الغاضب في أعقاب تعبير مساعد وزير الدفاع ريتشارد أرميتاج عــن هذا القلق (" الأمة العربية... تدرك جيدًا أن الولايات المتحدة موجودة فحسب في الخنــدق الصهيوني المعادي")، "الثورة"، ٢١ أبريل، FBIS Daily Report, April 35, 1989.

(٢٢) U.S. Department of State, Memorandum for the Secretary: CCC Credit for Iraq, October 11, 1989, reproduced in U.S. House of Representatives, Committee on Banking, Finance, and Urban Affairs, The [BNL] Scandal and ... the [CCC] Program, 102d., 2d sess., May 21, 1992 (Washington, D. C), part 1, p. 290 (BNL Scandal and the CCC Program).

(٢٣) Alert Report –Iraqi Payments Situation Further Deteriorates, Export-Import Bank of the U.S.A. Country Risk Analysis Division, January 23, 1989 و Exim, Iraq Country Review Update, September [?] 1989.

(٢٤) خطاب من وزارة الخزانة الأمريكية، مصلحة الجمارك الأمريكية، أطلانطا، جورجيا، إلى روبرت إل بار الابن المدعي العام الأمريكي بالمنطقة الشمالية مــن جورجيــا، فــي ٢١ سبتمبر ١٩٨٩. في أعقاب الكشف عن شبكة عراقية حاولت تهريب مفجرات نووية مــن الولايات المتحدة، عبر المسئولون بالإدارة الأمريكية عن مخاوفهم من استغلال أموال بانكا ناتسيونالي ديل لافورو في شراء تلك المفجرات. Thomas C. Baxter to Mr. Corrigan, Office Memorandum: Lavoro, April 5, 1990.

(٢٥) Memorandum of Conversation: USDA Comments on Investigations of Iraq and the BNL Scandal, October 13, 1989, p. 2، وخطاب من روبرت بار المــدعي الأمريكي وآخرين بوزارة العدل الأمريكية إلى إس كيــل ببنــك الاحتيــاطي الفــدرالي، أطلانطا، جورجيا، في ٩ ينــاير ١٩٩٠، وانظــر كــذلك U.S. Department of State, Memorandum for the Secretary, October 11, 1989 وهو كــذلك فــي The BNL Scandal and the CCC Program. p. 290.

(٢٦) برقية من وزير الخارجية الأمريكى إلى السفارة فى بغداد، Secretary's October 6 Meeting with Iraqi Foreign Minister Taroq 'Aziz, October 13, 1989.

(٢٧) للاطلاع على استياء وزارة الخارجية الأمريكية من ضرورة تعليق الشريحة الثانية من برنامج هيئة الائتمان السلعى، انظر على سبيل المثال U.S. Department of State, Action Memorandum for the Secretary, The Iraqi CCC Program, October 26, 1989، وتأكيد جلاسبى لعزيز على أمل بيكر فى أن القضية "يمكن حلها بسرعة"، فى خطاب من السفارة فى بغداد إلى وزير الخارجية الأمريكى، Tariq 'Aziz's Reply to Secretary's Letter, October 24, 1989.

(٢٨) خطاب من لورانس إيجلبرجر إلى جون روبسون نائب وزير الخزانة، فى ٨ نوفمبر ١٩٨٩ متضمن فى The BNL Scandal and the CCC Program, part 2, p. 299.

(٢٩) خطاب من ألن تشارلز راؤول بمكتب المستشار القانونى بوزارة الزراعة الأمريكية، إلى ستيفن آى دانزانسكى نائب مساعد الرئيس والمدير، مكتب شئون مجلس الوزراء، البيت الأبيض، ويتضمن Paper, USDA Position on Iraq, October 30, 1989 وهو موجود فى The BNL Scandal and the CCC program, part 2, p. 239.

(٣٠) برقية من السفارة فى بغداد إلى وزير الخارجية، UADA Team Meetings with GOI Ministry of Trade, April 22, 1990.

(٣١) من مقابلة مع مسئول رفيع المستوى فى الإدارة الأمريكية بواشنطن العاصمة فى يونيو ١٩٩٤.

(٣٢) USDA, from Richard T. Crowder, Under Secretary for International Affairs and Commodity Programs et al., Memorandum for Richard T. McCormack, Under Secretary of State et. Al, Report of Administration Review of Iraq GSM Program, May 16, 1990.

(٣٣) Cable from Am[erican Embassy], Baghdad, [Signed Glaspie], to Sec. State, subject: Hamilton Sub-Committee, April 25, 1990

(٣٤) [Under Secretary of State for Political Affairs] Robert Kimmitt to the Secretary, Note: DC Meeting on Iraq, April 17, 1990.

(٣٥) Cable from Am[erican Embassy], Baghdad, to Sec, of State, Iraq Minister of Trade/Finance Discusses USDA GSM Credit Guarantee Program, July 9, 1990. الواقع أنه لكى يتجنب العراقيون الشك فى أنهم يخططون للسير فى اتجاه معاكس فى علاقاتهم مع الولايات المتحدة، فقد ظلوا يسددون ديونهم. وقد أودعت الدفعة الشهرية الأخيرة ومقدارها ١٥٠ مليون دولار فى الأول من أغسطس ١٩٩٠. مقابلة مع مسئول بوزارة الزراعة الأمريكية بواشنطن العاصمة فى ٢٢ أبريل ١٩٩٤.

(٣٦) USDA, Press Secretary Office, News: Administrative Review of Iraq GSM-102 Program, May 21, 1990.

(٣٧) Glaspie, American Embassy, Baghdad, to Sec. of State, Public Iraqi Gestures Toward the USG, July 3, 1990.

(٣٨) USDA, Secretary's October 6th Meeting with ... 'Aziz, October 13, 1989. بعد أزمة الكويت، اشتكى عزيز من أنه فى أعقاب وقف إطلاق النار بين العراق والكويت أخذ المسئولون الأمريكيون يحذرون دول الخليج من خطورة العراق؛ فقد بدأوا فى ترويج "اتهامات باطلة" ضد العراق خاصة باستخدام الغاز السام ضد الأكراد، وبدأت وكالة الاستخبارات المركزية فى التآمر للإطاحة بالنظام واغتيال صدام حسين. 'Aziz to Viorst, The New Yorker, June 24, 1991, pp. 64-67 و 'Aziz to Milliyet (Istanbul), May 39, 1991, in FBIS Daily Report, June 4, 1991, pp 13-14 وسعد البزاز، رئيس تحرير صحيفة "الجمهورية" الحكومية، حرب تلد أخرى (عمَّان ١٩٩٢-١٩٩٣)، ص ١٥١-١٥٢.

(٣٩) From Secretary of State to Embassy, Baghdad, Message from the Secretary to Tariq 'Aziz, Oct. 21, 1989.

(٤٠) البزاز، حرب تلد أخرى، ص ١٥٢,

(٤١) From Secretary of State to American Embassy, Baghdad, Tensions in US-Iraqi Relations: Demarche, April 12, 1990.

(٤٢) مقابلة مع مسئول كبير بوزارة الخارجية الأمريكية تعامل لعدة سنوات مع العراق فى النصف الثانى من الثمانينيات، واشنطن العاصمة، ٢٨ يونيو ١٩٩٤.

(٤٣) Joint Staff, Information Service Center, USCINCCENT Macdill, to Joint Chiefs of Staff, Washington, D.C., Proposed U.S.-Iran Military Initiatives, November 29, 1989 (in reply to suggestions from American Embassy in Baghdad from June 19, 1989).

(٤٤) From Joint Staff, Washington, D.C., to USCINCCENT Macdill. Proposed U.S.-Iraqi Military Initiatives, January 3, 1990

(٤٥) The White House Presidential documents, Memorandum of Justification for Waiver of Exim Restrictions with Respect to Iraq, January 17, 1990.

(٤٦) صوت أمريكا، واشنطن العاصمة، تفريغ البث، ١٥ فبراير ١٩٩٠.

(٤٧) البزاز/ حرب تلد أخرى، ص ١٥٩.

(٤٨) صدام فى حديث مع أبريل جلاسبى فى ٢٥ يوليو ١٩٩٠، New York Times, July 13, 1991.

(٤٩) انظر التقرير الخاص بالحديث الذى دار بين مستشار الأمن القومى برنت سكوكروفت والسفير العراق نزار حمدون، from the National Advisory Council to Robert Kimmitt, National Advisory Meeting on Iraq CCC Program, March 5, 1990.

(٥٠) انظر التقرير الخاص بالحديث الذى دار بين طارق عزيز وميلتون فيورست فى New Yorker, June 24, 1991, pp. 64-67.

(٥١) مقابلة مع دبلوماسى أمريكى رفيع المستوى بواشنطن العاصمة فى ٢٨ يونيو ١٩٩٤. انظر كذلك from Secretary of State to American Embassy, Baghdad, Tension in US-Iraqi Relations: Demarche, April 12, 1990.

(٥٢) البزاز، حرب تلد حرب، ص ١٥٩-١٦٠.

(٥٣) 'Aziz to Viorst, New Yorker, June 24, 1991, pp. 64-67

(٥٤) New York Times. July 113, 1991 وانظر كذلك التهديد العراقى فى أوائل يوليو بأنهم لن يكونوا "سلبيين" فى مواجهة "أية حملة معادية للعراق تشنها... عناصر معينة فى الحكومة الأمريكية". وكان السبب الأساسى للغضب العراقى هو قطع برنامج هيئة الائتمان السلعى "مما يعكس العداء غير المبرر للعراق". Cable from Glaspie, American Embassy in Baghdad, to Secretary of State, Public Iraqi Gesture Toward the U.S. Government, July 3, 1990.

(٥٥) General Norman Schwarzkopf, It Doesn't Take a Hero (New York: Bantam Books, 1992, p. 289.

(٥٦) 'Aziz to Voirst, New Yorker, June 24, 1991, pp. 64-67

(٥٧) مقابلة مع مسئول أمريكى رفيع المستوى، واشنطن العاصمة، ١٩٩٤.

(٥٨) John Kelly, U,S. Relations with Iraq: Statement of Assistant Kelly Before the Senate Foreign Relations Committee. May 23, 1990, p. 6.

(٥٩) U.S. Department of State. Bureau of Oceans and International Environmental and Scientific Affairs, Memorandum: SNEF [Subgroup on Nuclear Export Control] Cases of Interest, November 21, 1989.

(٦٠) إذاعة وتلفزيون بغداد، ٢ ابريل ١٩٩٠.

(٦١) 'Aziz to Voirst, New Yorker, June 24, 1991, pp. 64-67

(٦٢) Secretary of State to American Embassy, Baghdad, Tension in US-Iraqi Relations: Demarche, April 12, 1990

(٦٣) Secretary of State to American Embassy, Baghdad, Chemical Weapons, April [Exact date unmarked], 1990

(٦٤) A. Jock Covey to Robert Kimmitt, Briefing Memorandum: NSC Deputies Committee Meeting on Iraq, April 16, 1990 White House Situation Room, April 16, p. 5. مقابلة مع مسئول رفيع المستوى بوزارة الخارجية الأمريكية، ٢٨ يونيو ١٩٩٤، و Merrill W, Ruck, Rear Admiral, United States Navy, Assistant Deputy Director, Politico-Military Affairs J-5, and Joint Staff, Memorandum for The Record: PCC on Iraq, April 13, 1990.

(٦٥) انظر الرواية العراقية الخاصة بالاجتماع التى تركز على تحدى صدام والجوانب التصالحية لرسالة أعضاء مجلس الشيوخ. "الثورة"، ١٧ أبريل ١٩٩٠.

(٦٦) Fessler, "Congress' Record on Saddam," p. 1075

(٦٧) المرجع السابق.

(٦٨) Glaspie Cable, Hamilton Subcommittee, April 25, 1990

(٦٩) John Kelly, U,S. Relations with Iraq: Statement of Assistant Kelly Before the Senate Foreign Relations Committee, May 23, 1990, p. 6

(٧٠) البزاز، حرب تلد أخرى، ص ٢٣.

(٧١) وكالة الأنباء العراقية، الخدمة العربية، ٣٠ مايو ١٩٩٠، ١٢،٥٠ مساء.

(٧٢) أعدت الكلمة فى ٣٠ مايو، إلا أنها لم تذع إلا بعد ذيوع النزاع فى ١٨ يوليو ١٩٩٠. انظر إذاعة بغداد، ١٨ يوليو فى FBIS, July 19, 1990, p. 21

(٧٣) انظر على سبيل المثال Kelly's statement before the Senate Foreign Relations Committee, U.S. Relations with Iraq, May 23, 1990

(٧٤) المرجع السابق ص 1 ff، و J.G. Mullins to W.S. Brookfield, [exact date not marked] April 1990، و Kelly, U,S. Relations with Iraq: Statement of Assistant Kelly Before the Senate Foreign Relations Committee, May 23, 1990 و Memo from Richard Clark to the Acting Secretary [of State Lawrence Eagleburger], Action Memorandum, Export Manufacturing Oven to Iraq, July 18, 1990، و Richard Murphy, Statement ... Before the Sub-committee on Europe and the Middle East, House Foreign Affairs Committee, October 13, 1988, p. 18.

(٧٦) مقابلة مع مسئول سابق بوزارة الدفاع الأمريكية، واشنطن العاصمة، ٢١ يوليو ١٩٩٤.

(٧٧) المرجع السابق.

(٧٨) البزاز، حرب تلد أخرى، ص ٢٤ و ٣٦.

(٧٩) البزاز، حرب تلد أخرى، ص ٣٩-٤٥. طارق عزيز يتحدث إلى إذاعة بغداد، ١٨ يوليو ١٩٩٠ فى FBIS-Near East, July 18, 199, 9. 23.

(٨٠) البزاز، حرب تلد أخرى، ص ٢٤ و ٣٦.

(٨١) Tom Gallagher, CDR, U.S. Navy, J-5, MEAF, X-49336 (Joint Staff), Position Paper: Heightened Tension Between Iraq-Kuwait-UAE, prepared for [Under Secretary of Defense for Policy Paul] Wolfowitz, July 25, 1990

(٨٢) للاطلاع على الرواية العراقية لهذا الحديث، انظر Meeting Between President Saddam Husayn and American Charge d'Affair Wilson on 6 August, 1990,newsletter, Iraqi Embassy, Washington, D.C. (September 1990).

(٨٣) للاطلاع على الرواية الأولى، انظر اجتماع صدام مع وفد دول، "الثورة"، ١٧ أبريل ١٩٩٠. وللإطلاع على الرواية "العربية" انظر على سبيل المثال، اللواء مزاحم صعب حسن قائد القوات الجوية، إذاعة مونت كارلو، ٢٢ أبريل، FBIS Daily Report, April 23, 1990, p. 13، وصدام فى كلمة للجماهير، إذاعة بغداد، ١٨ يونيو ١٩٩٠، FBIS-NES, June 19, p. 21.

(٨٤) Glaspie Cable, Hamilton Subcommittee, April 25, 1990

(٨٥) From Sec[retary of] State to Am[erican] Embassy, Baghdad, Demarche on Abu 'Abbas. June 20, 1990. انظـر كـذلك from NEA and Secretary of State to American Embassy, Baghdad, Congressional Questions for the Record, June 21, 1990، و from Secretary of State to American Embassy, Baghdad, Demarche on Abu 'Abbas, June 23, 1990.

(٨٦) From Sec[retary of] State to Embassy in Baghdad et al., Iraq and Terrorism, June 27, 1990 .

(٨٧) From Maurice D. Busby to Robert M. Kimmitt, Information Memorandum: The Terrorist Threat from Iraq, August, August 7, 1990

(٨٨) From Katherine Shirley and John Kelly, to the Acting Secretary, Action Memorandum: Returning Iraq to the Terrorism List, September 1, 1990

(٨٩) البزاز، حرب تلد أخرى، ص ٢٤.

(٩٠) Colonel Gary W. Nelson, USA J.5 MEAF, Information Paper: Iraqi Threat to Kuwait, July 20, 1990.

(٩١) From SSODIA/JSI-6, to SSOAU and others, item #00407725, July 25, 1990, 02:05.

(٩٢) Elaine Sciolino, New York Times, September 23, 1990, p. 18 و Bob Woodward, The Commanders (New York: Simon and Schuster, 1991), pp. 213-315.

(٩٣) مقابلة مع دبلوماسى عربى من الخليج، واشنطن العاصمة، ١٥ يونيو ١٩٩٤.

(٩٤) انظر تقرير الصحافة الأمريكية فى صحيفة "هاآريتس"، ١٩ يوليو ١٩٩٠.

(٩٥) انظر برقيات الخارجية الأمريكية إلى السفارات الأمريكية فى الشرق الأوسط كما جاء فـى New York Times, March 21, 1990.

(٩٦) Washington Post, October 21, 1992 مقتطفات من البرقية.

(٩٧) Glaspie Cable, Hamilton Subcommittee, April 25, 1990

(٩٨) البزاز، حرب تلد أخرى، ص ٢٣-٣٨.

(٩٩) مقابلة مع صدام حسين فى صحيفة "حريت"، ١٠ فبراير ١٩٩١، فى FBIS, February 13, 1992, pp. 22-23.

(١٠٠) New York Times, April 5, 1992; Washington Post, October 21, 1992

(١٠١) New York Times, September 23m 1990, p. 18

(١٠٢) انظـر Amatzia Baram, "The Iraqi Invasion of Kuwait: Decision-making in Baghdad" فى Baram and Barry Rubin, eds., Iraq's Road to War (New York, St. Martin's Press, 1994), p. 18.

(١٠٣) البزاز، حرب تلد أخرى، ص ٢٦. انظر كذلك التقرير المفصل عن أسباب فشل قاسم كتبه قائد قوة قاسم المكلفة باجتياح الكويت اللواء (متقاعد) خليل سعيد، "الثورة" ٢١ أغسطس ١٩٩٢.

الفصل العشرون

من "وراء الأفق" إلى "داخل الفناء الخلفى": العلاقة الأمريكية السعودية وحرب الخليج

إف جريجوى جوز الثالث

تمثل العمليتان "درع الصحراء" و"عاصفة الصحراء" نقطة تحول فى العلاقة الوثيقة وإن كانت معقدة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة. فمع أن السعوديين كانوا يعتمدون من قبل على الضمانات الأمنية الأمريكية باعتبارها عنصرًا أساسيًا من سياستهم الدفاعية منذ الأربعينيات، فقد كانوا يفضلون - منذ الستينيات على الأقل - تقليل حجم الجانب العسكرى فى العلاقات الأمريكية السعودية لجمهورهم وللجماهير الإقليمية فى العالمين العربى والإسلامى الأكبر. ومع أن حكام المملكة لم يستعينوا بالمساعدات العسكرية الأمريكية فى الأزمات التى سبقت الغزو العراقى للكويت، فقد كانت تلك المساعدات مقصورة إلى حد كبير على القوات الجوية والبحرية. إذ لم يسبق أن تمركزت من قبل تلك الأعداد من القوات البرية فى المملكة. ولم يواجه النظام السعودى من قبل ذلك الاختيار الواضح فيما يتعلق بإعلان اعتمادها المطلق على الولايات المتحدة فى أمنها.

يعرض هذا الفصل المعضلة الأساسية التى واجهت السعوديين فى المجال الأمنى، موضحًا السبب فى ضرورة اعتماد النظام على قوات حامية خارجية حين واجه تهديدًا مباشرًا من الجيران الإقليميين الأكبر حجمًا، رغم ما يثيره مثل هذا الاختيار من مشاكل. وبعد ذلك يستعرض باختصار تاريخ العلاقات الأمنية الأمريكية السعودية، مُركِّزًا على التوترات التى عاشتها الرياض أثناء سعيها للمحافظة على صلاتها الدفاعية مع واشنطن، فى الوقت الذى كانت تؤكد فيه لجماهيرها المحلية والإقليمية استقلالها عن الولايات المتحدة الأمريكية. ثم يناقش الفصل خلفية القرار السعودى بدعوة القوات الأمريكية وغيرها إلى المملكة بعد غزو صدام حسين للكويت، إلى جانب التطورات التى طرأت على العلاقة الأمريكية السعودية منذ الحرب والنتائج المحتملة لتلك التطورات بالنسبة للنظام.(1)

كان المأزق الدفاعى الذى واجه النظام السعودى هو الإنتاج المباشر لثروة البلاد النفطية والإستراتيجية السياسية التى اختارها النظام لاستغلال تلك الثروة. فالنفط يجعل المملكة مهمة لسائر العالم، غير أن الثروة النفطية تزيد كذلك من ضعفها من عدة نواح. والأمر الأكثر وضوحًا هو أنها تجعل السعودية هدفًا محتملاً للجيران الطموحين الأكبر حجمًا، وهو ما أوضحه الغزو العراقى للكويت بجلاء. وعلى مستوى أعمق وأكثر وضوحًا، فإن السمات التى أدخلتها الثروة النفطية فى السياسة المحلية زادت من المشاكل الأمنية السعودية. ذلك أن قدرة النظام السعودى على تعبئة شعبه للدفاع تحددها العقلية ذات النمط المعين الخاصة بالدولة صاحبة الدخل الآتى من توظيف أموالها الذى أصبحت المملكة تتسم به. فالدولة تتحاشى مطالبة المواطنين بأمور كالخدمة العسكرية، لأن تلك المطالب قد تمثل ضغوطًا على المواطنين بحيث تجعلهم يدلون بآرائهم فى سياسة الدولة. كما أن عدد الشعب السعودى، الصغير نسبيًا مقارنة بالجيران المحتمل أن يشكلوا تهديدًا، يعقد التخطيط الدفاعى. ويزيد العجز عن استغلال الموارد البشرية استغلالاً تامًا من تلك المضاعفات.

تسبب أية إستراتيجية غير ملائمة للاعتماد على النفس والأمن مشاكل سياسية للسعودية. وترجع عدم ملاءمة الاعتماد على النفس إلى حد ما إلى أمر بسيط خاص بالعدد. فطبقًا لتعداد ١٩٩٢ايبلغ عدد سكان السعودية ١٦,٩ مليون نسمة، منهم ١٢,٣ مليون من المواطنين.(٢) ومنذ ذلك الوقت ربما يكون العدد قد زاد بمقدار مليون تقريبًا. فى الوقت الذى يزيد فيه سكان إيران على ٦٥ مليونًا. ولكن الأعداد ليست هى كل شىء. فعدد سكان السعودية طبقًا لتلك الإحصاءات ليس أصغر بكثير من عدد سكان العراق. كما أن عدد سكان دول مجلس التعاون مجتمعة قريب جدًا من عدد سكان العراق. ورغم المسائل الديموغرافية، فلم يشر أحد فى عام ١٩٩٠ إلى أن بإمكان السعوديين بمفردهم أو مع حلفائهم من مجلس التعاون مواجهة الغزو العراقى للكويت.

إن السياق السياسى للدول هو الذى يجعل سياسة الاعتماد على النفس أقل جدوى مما تشير إليه الأرقام. ذلك أن تعبئة القوة البشرية للمواطنين لتصبح قوات مسلحة يتطلب وجود خدمة عسكرية إجبارية، وهو مطلب شديد الواقعية من الدولة

لمواطنيها (وهو المطلب الذى اختارت الولايات المتحدة على سبيل المثال التخلى عنه). ويمكن لدولة سلطوية تتسم بالقسوة والكفاءة مثل العراق أو سوريا أن تستخرج نسبة كبيرة من قوتها البشرية من المجتمع للأغراض العسكرية. بينما يمكن للدول التى يحركها الحماس الثورى، كإيران فى الثمانينيات، أو روابط الولاء الديمقراطية بين المواطن والدولة، مثل إسرائيل (بالنسبة لمواطنيها اليهود)، أن تحث السكان على الخدمة العسكرية وتتلقى ردودًا حماسية. وتفتقر السعودية (وغيرها من ملكيات الخليج) إلى تلك الأنواع من قدرات التعبئة.

يُعْزَى هذا إلى نمط الدولة صاحبة الدخل الآتى من توظيف أموالها الذى اختارت السعودية بناءه بأموالها النفطية. ويقوم "العقد الاجتماعى" السعودى كما وضعته منذ أوائل السبعينيات، إن لم يكن قبل ذلك، على تقديم المنافع إلى المواطنين، وليس استخراج الموارد (ضرائب وخدمة) من المواطنين. وسوف يربك النص على شرط الخدمة الوطنية هذا الاتفاق الضمنى بين الدولة والمجتمع. وقد أسهمت الحاجة إلى تعبئة جيوش من المواطنين فى الغرب فى خلق ضغوط من أجل المشاركة فى الحكم. أما الأسر الحاكمة فى الخليج فترغب فى تحاشى زيادة حدة المطالبة داخل مجتمعاتها بقدر أكبر من المشاركة المتزايدة أصلاً. بل إنه من منظور الحكام الذين يتذكرون كثرة الانقلابات العسكرية العربية فى الخمسينيات والستينيات، فإن احتواء القوات المسلحة على أشخاص مشكوك فى ولائهم للنظام قد يقلل من الأمن ولا يزيده.

تعكس إستراتيجيات التجنيد فى المملكة ذلك الواقع الاجتماعى. فليس هناك تجنيد إجبارى فى السعودية؛ ذلك أن التجنيد تطوعى. ويبدو أن المناقشات التى شهدتها الدوائر الرسمية السعودية عقب حرب الخليج مباشرة حول مضاعفة حجم القوات المسلحة، وهو ما قد يتطلب نوعًا ما من الخدمة العسكرية الإجبارية، قد وضعت على الرف.(٣) فليست الخدمة العسكرية بين مهن القمة فى البلاد من ناحية المكانة الاجتماعية. ومع التوفر النسبى للفرص الاقتصادية المتاحة للشبان المتعلمين تعليمًا جيدًا من المواطنين، تصبح حوافز الانضمام إلى الجيش محدودة.

علاوة على ذلك، هناك حواجز رسمية وغير رسمية تحول دون التوظيف العسكرى لبعض الجماعات داخل المملكة. فالشيعة السعوديون (الذى يشكلون ١٠ بالمائة من عدد المواطنين السعوديين) نادرًا ما ينضمون إلى الجيش، والأندر أن

يُرقوا إلى مناصب عليا فى سلك الضباط، نتيجة لعدم تشجيع الحكومة والعادة الاجتماعية داخل المجتمع.[٤] وهناك تقارير متواردة، غير مؤكدة ولا يمكن تأكيدها من الناحية الرسمية، تشير إلى أن ذوى الأصول غير النجدية لا يمكنهم الترقى فى المناصب العسكرية ومحظور عليهم تولى بعض المناصب الحساسة (مثل الطيارين المقاتلين). ولا حاجة إلى القول بأن نصف الموارد البشرية السعودية – المواطنات – غير متوفرات للخدمة العسكرية. كل هذه العوامل مجتمعة تعنى أن المملكة لا ولن يمكنها تعبئة الموارد البشرية للأغراض العسكرية بنفس الكفاءة التى يعبئ بها جيرانها الأكبر حجمًا مواردها. وبذلك تكون القيود الديموغرافية والاجتماعية والسياسية قد تضافرت لتستبعد أية سياسة للاعتماد على النفس فى الأمور الأمنية.

توضح المقارنة البسيطة بين السعودية وغيرها من القوى الإقليمية فيما يتعلق بحجم القوات المسلحة بالنسبة لعدد السكان الحواجز التى تحول دون التعبئة العسكرية. ففى عام ١٩٩٠ بلغ إجمالى القوات المسلحة السعودية، بما فى ذلك قوات الحرس الوطنى العاملة، ١١١٥٠٠ فرد. فى حين كانت لدى العراق، الذى يقترب عدد سكانه من ضعف عدد المواطنين السعوديين، مؤسسة عسكرية قوامها خمسة أضعاف هذا العدد على الأقل. أما سوريا التى بها نفس العدد تقريبًا من السكان (بزيادة مليونين) فكان عدد قواتها المسلحة الجاهزة يزيد على ٤٠٠ ألف فى عام ١٩٩٠. وكان بالأردن، الذى يقل عدد سكانه عن نصف عدد المواطنين السعوديين، قوة عاملة قوامها ١٠١ ألف فى عام ١٩٩١، وهو تقريبًا عدد القوات السعودية. أما إسرائيل التى يقل عدد سكانها عن نصف عدد المواطنين السعوديين فكانت لديها قوة عاملة قوامها ١٤١ ألفًا وقوة احتياط قوامها ٥٠٠ ألف فى عام ١٩٩١.[٥]

تفرض الحواجز السياسية والديموغرافية التى تحول دون التعبئة الكاملة لموارد القوة البشرية العسكرية فى المملكة، مضافًا إليها عدد التهديدات العسكرية المحتملة فى المنطقة، على السعودية أن تسعى للحصول على حلفاء خارجيين. ومن المنطق فى هذا الوضع أن تسعى الدولة الصغيرة إلى أقوى حليف ممكن لردع الأعداء المحتملين؛ بل وكسب المعركة إذا لزم الأمر. وهكذا تكون العلاقة الأمنية الأمريكية السعودية منطقية جدًا بالنسبة للرياض. ولكن بما أن طبيعة التهديدات الأمنية التى تواجه النظام السعودى لا تقتصر على الغزو العسكرى من جانب جار أكبر حجمًا، تصبح العلاقة مع الولايات المتحدة أكثر تعقيدًا.

يخلق عدم وجود صلات سياسية قوية مؤسسة بين النظام السعودى ومجتمعه مجموعة جديدة من التهديدات فى مجال السياسة الخارجية. فليس ما يقلـق النظـام السعودى هو مجرد الهجوم العسكرى. بل أنه يخشى كذلك التدخل السياسى الآتـى من الخارج الذى يقوم على برامج أيديولوجية قويـة متعديـة للقوميـات خاصـة بالعروبة والإسلام وتهدف إلى إثارة سكانه فى الداخل عليه. وهناك سلسلة متـصلة من الشخصيات الإقليمية الطموحة التى استخدمت الدعايـة والتخريـب، وكـذلك الضغط العسكرى ضد المملكة، مثل جمال عبد الناصر من مصر فى الخمـسينيات والستينيات، وآية الله الخمينى فى الثمانينيات، وصدام حسين فـى ١٩٩٠-١٩٩١. ولم ينجح أى من تلك التحديات فى إسقاط النظام السعودى، إلا أنها جميعًا تركـت أثرًا على أذهان الحكام. والمفارقة هى أنه بعد أن أقام النظام السعودى بُنى تحتيـة على قدر كبير من البيروقراطية والقسر، فهو أقل تأثرًا اليوم بهذا النوع من الضغط الأيديولوجى مما كان يمكن أن يكون عليه فيما مضى. فاهتمامات المواطنين تركز على الأجندة المحلية أكثر من تركيزها على الأجندة المتعديـة للقوميـات الرائعـة ولكنها غير عملية. إلا أنه من الصعب على الحكام تقبل هذا التحول حـين يكـون هناك تغاض عن مشاركة عدد قليل من المواطنين - إن كان هناك من يـشارك - فى عملية اتخاذ القرار بالنسبة للسياسة الخارجية.

تُعَرِّض العلاقات الوثيقة مع الولايات المتحدة النظام السعودى لهجمات مـن الأعداء الإقليميين. فقد كان اتهام الحكام بالتضحية باستقلال البلاد مقابـل الحمايـة الأمريكية جزءًا أساسيًا من الدعاية العربية منذ الخمسينيات. وكانت تلك الاتهامات تهدف إلى تشجيع الشعب السعودى على معارضة النظـام وزعزعـة اسـتقراره داخليًا. وكما سيأتى فيما بعد، كانت الصلة الأمريكية فى المجال العـسكرى مقلقـة على الأقل لجزء من الجمهور السعودى، ولذلك ينظر الحكام السعوديون إلى تلـك الأنواع من الاتهامات على أنها قد تخلق لهم مشاكل داخلية على أقل تقدير. وهـذا هو مأزق السعودية فيما يتصل بالعلاقة مع الولايات المتحدة؛ فالأسـاس المنطقـى للأمن العسكرى يتطلب وجود صلة ما مـع الولايـات المتحـدة، بينمـا تقتـضى الضرورات الأمنية المحلية أن تكون تلك الصلة غير ملحوظة بقدر المستطاع. ولم يكن المشى على هذا الحبل بالمهمة اليسيرة على السعوديين.

خلفية عن العلاقة الأمنية الأمريكية السعودية

بدأت الاهتمامات الأمريكية بالسعودية فى عام ١٩٣٣ بمنح الملك عبد العزيز امتياز التنقيب عن النفط لشركة "ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا" SOCAL. ومع أن الشركة قدمت للملك شروطًا أفضل مما كان يتوقعه من شركة "برتش بتروليوم"، الغارقة حينذاك فى النفط المستخرج من إيران والعراق، فقد كان هناك كذلك عنصر إستراتيجى فى القرار السعودى الخاص بمنح الامتياز لشركة أمريكية. إذ كانت بريطانيا راعية للنظامين الهاشميين فى الأردن والعراق، وكانا خصمين لآل سعود، وكان عبد العزيز قد أخرجهم من الحجاز منذ أقل من عقد. كما كانت بريطانيا كذلك القوة الحامية للدول الصغيرة فى الخليج وجنوب الجزيرة العربية وتحكم عدن حكمًا مباشرًا. وكانت السعودية فى الثلاثينيات محاطة بالقوة البريطانية، باستثناء اليمن. ورغم حرص عبد العزيز على المحافظة على علاقات ودية مع لندن (مخاطرًا بالدخول فى حرب أهلية فى أواخر العشرينيات كى يوقف الغارات التى يشنها أتباعه الوهابيون "المتعصبون"، الإخوان، داخل العراق وشرق الأردن)، كما سعى إلى دعم القوى الخارجية الأخرى لموازنة النفوذ البريطانى. وبذلك تكون رغبته فى إقامة صلة سياسية ما بالولايات المتحدة أمرًا مفهومًا.

ترددت واشنطن فى أول الأمر فى الرد على المفاتحات السعودية. ولم يحدث قبل الحرب العالمية الثانية أن بدأ واضعو السياسة الأمريكيون فى إدراك المصالح الإستراتيجية فى منطقة الخليج. وحتى فى ذلك الوقت، كان يُنظر إلى المنطقة إلى حد كبير على أنها محمية بريطانية فى التقسيم الكونى للعمل بين واشنطن ولندن. وفى عامى ١٩٤٢ و١٩٤٣ قدمت الولايات المتحدة مساعدة مالية من خلال تأجير أراض من المملكة التى كانت مصدرى عائداتها الأساسيين - إنتاج النفط والحج - قد أعاقتهما الحرب بشدة. وهى لم تفعل ذلك بشكل مباشر وإنما من خلال بريطانيا العظمى. ولم يحدث قبل عام ١٩٤٤ أن اتجهت المساعدات مباشرة إلى الرياض، وذلك مقابل حقوق استخدام القاعدة الجوية الكبيرة فى الظهران. وكان اللقاء التاريخى بين الملك عبد العزيز والرئيس فرانكلين روزفلت على يخت الرئيس الأمريكى فى البحيرات المُرَّة بقناة السويس فى عام ١٩٤٥ أول اتصال مباشر بين قائدى البلدين.

رغم قناة الاتصال الجديدة تلك، ظلت الولايات المتحدة تقاوم فى أواخر الأربعينيات الطلبات السعودية الخاصة بالتحالف العسكرى المباشر، الذى كان

السعوديون يرغبون فيه لمواجهة الهاشميين الذين تدعمهم بريطانيا. ورغم إرسال الولايات المتحدة العديد من الرسائل إلى الرياض تأييدًا لاستقلال المملكة وسلامة أراضيها، فقد كان التحالف الرسمي مستبعدًا. ذلك أن أقصى ما كانت الولايات المتحدة ترغب فى تقديمه من ناحية العلاقة العسكرية هو تقديم بعض المعدات وإرسال بعثة تدريب فى عام ١٩٥١، مقابل مد حقوق الانتفاع بقاعدة الظهران خمس سنوات.(٦)

ومع أن الولايات المتحدة كانت مترددة فى تقديم تعهد بالتحالف الرسمى تجاه الأمن السعودى فى ذلك الوقت، فلم تكن واشنطن غير مبالية بالمملكة. ذلك أن تجربة الحرب العالمية الثانية أبرزت أهمية النفط كسلعة إستراتيجية، وبدأ المخططون الاقتصاديون والعسكريون الأمريكيون فى النظر إلى الخليج على أنه منطقة شديدة الأهمية فى الإستراتيجية الأمريكية ككل. ومع أن خطط هارولد أيكز Harold Ickes(*) الطموحة لتأميم المصالح النفطية الأمريكية فى المملكة أثناء الحرب قوبلت بمعارضة من الكونجرس وشركات النفط، فقد سعت واشنطن إلى تقوية علاقتها الاقتصادية مع الرياض بعد الحرب بتشجيع كونسورتيوم شكّل شركة النفط العربية الأمريكية ARAMCO على تقديم المزيد من الدعم المالى للنظام السعودى. وعن طريق منح شركات النفط الحق فى أن تُخصم من ضرائبها الأمريكية الحصة الزائدة من عائدات النفط التى تدفعها للسعوديين، كانت واشنطن فى واقع الأمر تقدم الدعم للنظام السعودى، حيث تسمح لشركات النفط بدفع ٥٠ بالمائة من عائداتها النفطية من المملكة للرياض دون تأثير ذلك على أرباحها. وطُبِّق اتفاق "المناصفة"، الذى نُفِّذ فى البداية فى فنزويلا، على السعودية فى عام ١٩٥٠.(٧)

بدأت الخمسينيات تشهد انقلابًا فى نمط الرغبة السعودية فى علاقة أمنية أمريكية وثيقة والتحفظ الأمريكى فى تقديم تعهدات دفاعية رسمية. وكانت الإمدادات العسكرية الأمريكية للمملكة فى الخمسينيات كبيرة (وإن لم تكن كذلك بالمقارنة بما سيأتى لاحقًا)؛ فقد بلغت ثلاثين دبابة من مختلف الطرز وسبعًا وثلاثين طائرة.(٨) وكان الملك سعود أول قائد يُستقبل فى البيت الأبيض بعد إعلان مبدأ أيزنهاور فى عام ١٩٥٧، الذى حمل اسم الرئيس الأمريكى دوايت دى

(*) وزير الداخلية فى حكومتى فرانكلين روزفلت وهارى ترومان (١٩٣٣-١٩٤٦). (المترجم)

أيزنهاور وكان يهدف إلى احتواء الشيوعية فى الشرق الأوسط.[٩] إلا أن الثمن الذى دُفع للسعودية فيما يتعلق بالسياسات المحلية والإقليمية الخاصة بالعلاقة الوثيقة مع الولايات المتحدة أصبح أكثر وضوحًا مع اقتراب الستينيات. وكان سقوط النظامين الملكيين فى مصر والعراق، إلى حد ما بسبب ردود أفعال ارتباطاتهما الوثيقة مع بريطانيا والقواعد البريطانية فى هذين البلدين، قد أوضح بجلاء للسعوديين أن الارتباط بقوة خارجية ليس نعمة مطلقة. فقد جعلت الضغوط التى تراكمت حول ظهور جمال عبد الناصر وشعاره الخاص بالقومية العربية فى السياسة الإقليمية الارتباط بالقوى الغربية عائقًا محليًا وإقليميًا.

هكذا أصبح المأزق حادًا بالنسبة للقيادة السعودية. ففى الوقت الذى باتت فيه العلاقة الأمريكية مهمة للأمن العسكرى، أصبحت نتائجها السياسية شديدة السلبية. وكان النظام السعودى شديد الحذر. فقد كانت المشتريات العسكرية من الولايات المتحدة قد أُوقفت بشكل كبير منذ ١٩٥٨ حتى منتصف الستينيات، حيث صار الارتباط الوثيق بالولايات المتحدة أكثر خطورة وبات يُنظر إلى الجيش النظامى على أنه تهديد للأمن الداخلى للنظام. كما تُرك عقد تأجير القاعدة الجوية الأمريكية فى الظهران بلا تجديد فى عام ١٩٦٢ (وكانت فائدتها العسكرية بالنسبة للولايات المتحدة لأغراض الحرب الباردة قد تلاشت إلى حد كبير مع ظهور الصواريخ العابرة للقارات والصواريخ الباليستية التى تُطلق من البحر). إلا أنه حين بدأت الوحدات الجوية المصرية فى اليمن تهاجم مناطق عبر الحدود السعودية اليمنية فى عام ١٩٦٢، طالب السعوديون بخروج الطائرات المقاتلة الأمريكية المتمركزة فى الظهران فى طلعات استعراضية فوق السعودية كتحذير للقاهرة.[١٠] وفى عام ١٩٦٥ جُددت علاقة الإمدادات العسكرية الأمريكية مع السعودية بتزويدها بأنظمة صواريخ هوك المضادة للطائرات.

تضافرت الأحداث فى أواخر ١٩٦٥ لتزيد من الاهتمام الأمريكى بالسعودية وتقلل المخاوف السعودية من النتائج المحلية والإقليمية من علاقتها بالولايات المتحدة. فقد زاد إعلان بريطانيا اعتزامها الانسحاب من علاقاتها مع الملَكيات الخليجية الصغيرة الاهتمام الإستراتيجى الأمريكى بالخليج. ولأن الولايات المتحدة كانت لا تزال غارقة فى فيتنام، فلم تكن لديها نية الالتزام بتعهدات دفاعية جديدة بأية طريقة رسمية فى الخليج، غير أن الإستراتيجية الأمريكية كانت تهدف إلى

تشجيع إيران، وبقدر أقل السعودية، على تنمية القوات العسكرية (بالأسلحة الأمريكية) والعمل كوكيلين إقليميين للمصالح الأمريكية. ومع تزايد عائدات النفط فى أوائل السبعينيات (قبل صدمة الأسعار فى ١٩٧٣)، زادت مشتريات الأسلحة السعودية من الولايات المتحدة من ١٥,٨ مليون دولار فى عام ١٩٧٠ إلى ٣١٢,٤ مليون دولار فى عام ١٩٧٢.[١١] ومع هزيمة مصر فى الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٦٧ وما صاحب ذلك من هبوط فى أهمية القومية العربية الناصرية فى المنطقة، قلت المخاطر السياسية للارتباط بالولايات المتحدة. إلا أن ذلك على وجه الدقة كان هو الوقت الذى أكدت فيه السعودية استقلالها عن الولايات المتحدة، بطريقة أشد ما تكون علنية وتنطوى على أكبر قدر من المخاطرة؛ أى عن طريق حظر تصدير النفط وزيادة أسعاره فى ١٩٧٣-١٩٧٤. وكان السعوديون يعتقدون أن المخاطرة بالدخول فى مواجهة مع الولايات المتحدة بشأن القضايا العربية الإسرائيلية فى ذلك الوقت كانت أحسن لحظات بلدهم.

سرعان ما انتهت هذه الفترة القصيرة من المواجهة مع الولايات المتحدة. وجعلت زيادة أسعار النفط أربعة أضعاف السعودية أكثر أهمية بكثير بالنسبة لواضعى السياسة الأمريكيين، كما جعلت الولايات المتحدة أكثر أهمية للسعودية من الناحية الاقتصادية، باعتبارها مستهلكة للنفط وموقعًا للاستثمارات السعودية. وعمقت الثروة النفطية الجديدة صلات السعودية بالولايات المتحدة. وفى المجال العسكرى، وجهت الرياض الغالبية العظمى من نفقات السلاح الخاصة بها ناحية الولايات المتحدة. وكانت بعثات التدريب الأمريكية تقوم بتعليم القوات السعودية على الأسلحة الجديدة. وتولى سلاح المهندسين بالجيش الأمريكى تنفيذ مشروعات بناء ضخمة في المملكة. وبما أن السعودية باتت مطمعًا أكثر قيمة، فقد زادت حاجتها إلى حام خارجي. وفى يناير من عام ١٩٧٩، بينما كانت الثورة الإيرانية تندلع، طلب السعوديون استعراضًا للدعم العسكرى من الولايات المتحدة التى تجاوبت مع ذلك بإرسال سرب من طائرات F-15 إلى المملكة (وإن أُعلن أن الطائرات لن تكون مسلحة لكى لا تثير غضب الحكومة الإيرانية الجديدة).[١٢] وفى أكتوبر من عام ١٩٨٠، ومع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، أُرسلت طائرات أواكس (نظام التحذير والمراقبة المحمول جوًا) إلى المملكة لتعزيز الدفاعات الجوية. وأخيرًا، ومع تزايد الهجمات التى كانت تشنها إيران على السفن السعودية

والكويتية فى الثمانينيات، أرسلت القوات البحرية الأمريكية إلى الخليج فى عام ١٩٨٧ لحماية السفن. ورغم كون الطلب الأصلى مقدمًا من الكويت، فقد كانت القوات الأمريكية تصاحب كذلك السفن المتجهة إلى السعودية.

فى المجال المالى، كان يُعاد تدوير البترودولارات السعودية من خلال البنوك الأمريكية (والبريطانية)، وأصبحت الحكومة السعودية مشتريًا مهمًا لسندات الخزانة الأمريكية، ووجدت الثروة الخاصة السعودية فرصًا استثمارية فى الولايات المتحدة. وفى اجتماع عُقد فى أبريل من عام ١٩٩٣ بواشنطن بشأن الصلات التجارية الأمريكية الخليجية، برعاية وزارة التجارة الأمريكية ومجلس التعاون الخليجى وغرفة التجارة الأمريكية الخليجية، ذُكر أن إجمالى الاستثمارات الخليجية فى الولايات المتحدة بلغت ٤٠٧ مليارات دولار فى بداية ١٩٩٢.[١٣] وبما أن أسعار البترول كانت (ولا تزال) تُقَوَّم بالدولار الأمريكى، فقد كان العائد الحقيقى الذى تحصل عليها السعودية من مبيعاتها النفطى يعتمد على قوة العملة الأمريكية. وأصبحت الأواصر التى تربط الولايات المتحدة بالنظام السعودى أشد قوة وأكثر تشعبًا نتيجة لزيادة أسعار النفط فى السبعينيات.

ومع ذلك ظل المأزق الذى يواجهه واضعو السياسة السعوديون بالنسبة للنتائج المحلية والإقليمية للعلاقة الوثيقة مع الولايات المتحدة قائمًا، فى العلن على الأقل. ومع أن الضغوط القومية العربية ربما تكون قد قلت فى المنطقة، فإن الصحوة السياسية الإسلامية ممثلة فى الثورة الإيرانية، كانت على نفس القدر من العداء للوجود العسكرى الأمريكى فى المملكة وقادرة كذلك على مخاطبة المواطنين السعوديين متخطيةً حكومتهم. ولم يؤيد السعوديون اتفاقيات كامب ديفيد، بالرغم من الضغوط الأمريكية الشديدة كى يؤيدوها. وحين جاء مسئولو الإدارة الأمريكية إلى الرياض فى بداية عام ١٩٨١ لتشجيع السعودية على المشاركة فى سياسة "الاتفاق الإستراتيجى" الخاصة بالشرق الأوسط التى وضعها وزير الخارجية ألكسندر هيج، مع التركيز على وصول الجيش الأمريكى إلى القواعد الإقليمية، رفض السعوديون ذلك بأدب. وأعلن مجلس التعاون الخليجى، الذى تعد السعودية أكبر أعضائه وأهمهم، فى أول اجتماع له فى مايو من عام ١٩٨١ عن رغبة الدول الأعضاء فى "إبقاء المنطقة بأسرها خالية من النزاعات الدولية، وخاصة وجود الأساطيل العسكرية والقواعد الأجنبية".[١٤] وحتى حين كانت البحرية الأمريكية تصاحب

السفن السعودية فى الخليج فى ١٩٨٧-١٩٨٨، كان السعوديون شديدى الحرص على تأكيد أنه ليس للقوات الأمريكية حقوق استعمال قواعد داخل المملكة. وكان السعوديون يرون أن الوجود الأمريكى "وراء الأفق"، بحيث يكون قريبًا بالقدر الكافى لأن يهب لمساعدة المملكة، بينما يكون بعيدًا بالقدر الكافى لتحاشى المشاكل السياسية المرتبطة بالصلة الأمريكية، وضع مثالى.

يشكل هذا المأزق الخاص بالحاجة إلى الولايات المتحدة فى المجال الأمنى مع الخوف من العواقب الداخلية والإقليمية للارتباط العلنى بالولايات المتحدة خلفية القرار السعودى بدعوة القوات الأمريكية وغيرها من القوى الأجنبية إلى المملكة فى أوائل أغسطس من عام ١٩٩٠.

العلاقة الأمريكية السعودية وحرب الخليج

كان القرار السعودى بدعوة مئات الآلاف من القوات الأمريكية، وكذلك غيرها من الوحدات الأجنبية، إلى المملكة تحولاً كبيرًا فى طبيعة العلاقات الأمريكية السعودية. ولا يمكن فهم ذلك إلا فى ضوء العلاقة القائمة بين السعودية والعراق. فقد دعمت الرياض المجهود الحربى العراقى ضد إيران سياسيًا وماليًا. ومنذ انتهاء الحرب فى عام ١٩٨٨ كان السعوديون عاجزين عن استئناف وضعهم الجيوبوليتيكى المفضل الخاص بالبقاء على مسافة متساوية البعد تقريبًا بين القوتين الخليجيتين الكبيرتين. وظلت الخلافات الأيديولوجية مع إيران حجر عثرة خطيرا. ومع أنه من المؤكد أن الرئيس صدام حسين لم يكن يحظى بالحب فى الرياض، فقد كان هناك اعتقاد دائم بأن العراق القوى ضرورى لموازنة الطموحات الإيرانية.

لذلك كان رد الفعل المبدئى للسعودية حين بدأ العراق إثارة المطالب التى يريدها من الكويت فى صيف ١٩٩٠ هو السعى للتوصل إلى تسوية سلمية تحقق للعراقيين بعض المكاسب الملموسة. وكان السعوديون على قدر ملحوظ من الصمت حين هددت بغداد الكويت بشأن قضية إنتاج النفط الكويتى، وهو ما يعود إلى حد ما إلى أنهم أنفسهم كانوا يريدون رؤية الكويت ملتزمة بحصة الإنتاج التى حددتها لها الأوبك. وفى اجتماع الأوبك الذى عُقِدَ فى الفترة من الخامس والعشرين إلى السابع والعشرين من يوليو، وافقت الكويت على خفض انتاجها إلى مستوى

الحصة المقررة. وحين استمر العراق فى الضغط على الكويت، شارك السعوديون والرئيس المصرى حسنى مبارك فى جهود وساطة فى أواخر يوليو أسفرت عن الاجتماع الكويتى العراقى فى أول أغسطس بمدينة جدة السعودية، قبل يوم واحد من الغزو.

وتشير القرائن إلى أنه رغم عدم وجود خطة مصرية سعودية مفصلة لتقديمها للطرفين فى جدة، فقد كان الدافع وراء جهود الوساطة التى قام بها البلدان هو الحصول على بعض التنازلات من الكويت لتهدئة صدام. وكشف الرئيس المصرى حسنى مبارك بعد الغزو أنه كان قد أبلغ الكويتيين بضرورة تقديمهم عرضًا ما يشمل تعديلات أوسع ومساعدات مادية للعراق.[١٥] ولم يكشف متخذو القرار السعوديون بعد عن موقفهم فى تلك الأيام، غير أن هناك مؤشرات على أن الرياض كانت لديها الفكرة ذاتها تقريبًا. فقد ضغط السعوديون على الكويت قبل الغزو كى يقللوا إنتاج النفط ليصل إلى حصتها التى حددتها الأوبك، كما طالب صدام.[١٦] وقال ولى العهد الأردنى الأمير حسن فى مقابلة أجريت معه أنه فى الثانى من أغسطس طلب الملك فهد من العاهل الأردنى الملك حسين جعل العراقيين "ينسحبون إلى المنطقة المتنازع عليها" على الحدود، وليس إلى خارج الكويت تمامًا.[١٧] وقال الرئيس اليمنى على عبد الله صالح إنه فى الخامس من أغسطس أبلغه الملك فهد أنه كان مخطئًا فى سياسته المتشددة تجاه العراق.[١٨]

تقدم كذلك تعليقات وزير الدفاع السعودى الأمير سلطان بن عبد العزيز فى أواخر أكتوبر من عام ١٩٩٠ لمحة عن الموقف السعودى. فبعد أن أكد الأمير سلطان أن السعودية لن تقبل أى حل أقل من الانسحاب العراقى غير المشروط من الكويت وعودة الحكومة الكويتية، أشار الوزير السعودى إلى موقف بلاده العام بشأن كيفية تسوية المشاكل العربية العربية. فقد ذكر أن "أى عربى له حق لدى أخيه العربى لابد له من تأكيده، ولكن ليس عن طريق استخدام القوة. فهذا أمر غير مرغوب فيه." كما أشار إلى أن السعودية "بين من يدعون إلى أمن قومى عربى، بما فى ذلك التنازلات الأخوية من العربى للعربى، سواء أكان هذا الحق ثابتًا أم مشكوكا فيه". ومضى الأمير سلطان قائلاً إنه "ليس شيئًا سيئًا بالنسبة لأى بلد عربى أن يعطى شقيقه البلد العربى أرضًا أو مالاً أو حقًا فى الوصول إلى البحر".[١٩] ورأت الصحافة الغربية ملاحظات سلطان على أنها إشارة إلى استعداد السعوديين للتسوية مع العراق.[٢٠] ولكن بما أن ما قيل جاء مباشرة عقب رفض

سلطان الصريح لأى شيء سوى الانسحاب العراقى غير المشروط من الكويت، فقد يكون من الدقة أكثر تفسير ملاحظاته على أنها إشارة إلى ما كانت عليه السياسة السعودية قبل الغزو، حيث كان يدافع عن الجهود السعودية لتحاشى تلك الأزمة وينتقد الكويتيين بشكل غير مباشر على رفضهم التسوية.

لم يعكس إحساس السعوديين بالصدمة والخيانة تجاه الغزو العراقى طبيعة العمل غير المسبوقة فحسب، بل كذلك الشعور بأن صدام خرج على الاتفاق المبدئى الذى كان السعوديون قد رتبوه لمصلحته.(٢١) ولابد أن تصورهم لنوايا صدام النهائية قد تأثر بهذا الإحساس المحدد بأنه لا يمكن الوثوق فى التزام الزعيم العراقى بتعهداته. وهناك القليل غير ذلك مما يفسر قرار السعوديين السريع نسبيًا بالتخلى عن موقفهم التاريخى فيما يتعلق بالقوات البرية الأمريكية. ومع أن هناك تأويلات كثيرة لهذا القرار الذى تأخر اتخاذه يومين وللتلميحات الخاصة بالخلافات فى الرأى داخل الأسرة الحاكمة السعودية بشأنه، فالأمر الأكثر إثارة للدهشة هو السهولة التى قلب بها السعوديون بغضهم السابق للوجود العسكرى الأمريكى العلنى داخل المملكة وعدم وجود معارضة كبيرة داخل النخبة الحاكمة لتلك السياسة. وحتى إذا كان بعض أفراد الأسرة الحاكمة غير سعداء بالقرار، فهم لم يجعلوا مشاعرهم قضية عامة أو شبه عامة. كما أن المؤسسة الدينية، التى ربما كان من المتوقع أن تعارض نشر قوات أمريكية، أقرت بشكل رسمى النهج السياسى فى فتوى أصدرها الشيخ عبد الله عبد العزيز بن باز، وهو الآن مفتى المملكة.(٢٢)

ما إن قَبِل السعوديون الوجود العسكرى الأمريكى حتى صاروا ملتزمين فعليًا بالإستراتيجية الأمريكية الخاصة بالمواجهة مع صدام. وفيما بين منتصف أغسطس من عام ١٩٩٠ وأواخر فبراير من عام ١٩٩١, كان السعوديون يقفون وراء القادة السياسيين والعسكريين الأمريكيين فى الأزمة. وفى تلك الفترة استخدم النظام أجهزة دعايته، وثقله الدبلوماسى، وتأثيره المالى لحشد التأييد داخل العالمين العربى والإسلامى لسياسته. ورغم اجتذاب الكثير من التأييد السياسى وبعض الدعم العسكرى من الحكومات الأخرى فى المنطقة، فقد أحرزت مساعى النظام لإقناع الرأى العام العربى والمسلم بمشروعية القرار نجاحًا أقل بكثير.

ومع استمرار الأزمة، وبالأخص فى فترة ما بعد الأزمة، أخذت تطفو على السطح بعض التحفظات القديمة على الوجود العسكرى الأمريكى الضخم فى

المملكة. ففى أواخر نوفمبر من عام ١٩٩٠ أنكر الملك فهد فى حديث إلى البلاد أن السعودية عقدت أى اتفاق بخصوص التمركز الدائم للقوات الأجنبية فى المملكة.[٢٣] وفى بيان إلى الصحافة عقب حرب الخليج مباشرة، أشار وزير الدفاع السعودى الأمير سلطان إلى الالتزام من جانب الولايات المتحدة بسحب قواتها من المملكة بمجرد اكتمال مهمتها.[٢٤] وفى سبتمبر من عام ١٩٩١، وأثناء إحدى المواجهات الأمريكية مع العراق بشأن تطبيق قرارات الأمم المتحدة، عبَّر الأمير سلطان عن شكوكه فى الطريقة شديدة العلنية التى تستغل بها الولايات المتحدة السعودية باعتبارها منطقة لحشد القوات ضد العراق وحث واشنطن على نقل نشر قواتها إلى الكويت، بل والاستيلاء على مطار فى العراق نفسه لاستخدامه كقاعدة.[٢٥] وأثناء المواجهات الأمريكية العراقية اللاحقة فى أكتوبر من عام ١٩٩٤ وسبتمبر من عام ١٩٩٦، أكد سلطان تردده فى السماح للولايات المتحدة باستخدام المنشآت السعودية لشن هجمات ضد العراق.[٢٦] وعلى عكس الملَكيات الخليجية الصغيرة، لم تتفاوض السعودية على اتفاقية دفاع رسمية مع الولايات المتحدة فى أعقاب الحرب.[٢٧]

ينبع القلق المستمر داخل النظام السعودى بشأن تحديد أقصى مدى ممكن للحجم المعلن للصلة العسكرية الأمريكية من المخاوف الخاصة بالنتائج الداخلية للصلة. وأكبر ما يكون عدم الارتياح إلى الدور الأمريكى داخل التيارات السياسية الإسلامية بالمملكة. وأثناء الأزمة كانت هناك بعض الإشارات إلى وجود سخط داخل الدوائر الدينية بشأن الوجود العسكرى، ولكن تجليات ذلك السخط كانت محدودة.[٢٨] وظهرت أمارات عدم الارتياح من جانب الدوائر الإسلامية السياسية بشأن العلاقة الجديد بين المملكة والولايات المتحدة بشكل أكثر وضوحًا. ففى ربيع عام ١٩٩١ توجه ما يزيد على ٤٠٠ من المسئولين الدينيين والناشطين السياسيين بالتماس إلى الملك فهد يتعلق بالتغييرات التى يريدون رؤيتها فى سياسة المملكة. ومع أن جُل الالتماس تناول قضايا داخلية، فقد دعا الموقعون عليه كذلك الحكومة إلى تحاشى التحالف الذى يخالف الشريعة الإسلامية وإلى الحصول على السلاح من مصادر متنوعة، بما فى ذلك إقامة صناعة سلاح محلية.[٢٩] وقُرِئ هذان البيانان على أنهما تحذير من المبالغة فى الاعتماد على الولايات المتحدة.

جاءت أوضح أمارات المعارضة لتوجه العلاقات الأمريكية السعودية من مذكرة نُصح مفصلة قوامها أربعون صفحة موجهة إلى الملك فى صيف ١٩٩٢

وموقع عليها مما يربو على مائة من الناشطين الإسلاميين السياسيين. وتناول جُل المذكرة، شأنها شأن الالتماس المذكور آنفًا، الشئون الداخلية. إلا أنها تتحدى اتجاهات السياسة الخارجية التى وضعتها المملكة فى أعقاب حرب الخليج بشكل أكثر وضوحًا من الالتماس. فقد دعت المذكرة إلى إنهاء ممارسة تقديم القروض والهبات لما أسمتها النظم "غير الإسلامية" مثل "سوريا البعثية ومصر العلمانية"، مشيرة إلى حماقة تمويل عراق صدام أثناء الحرب مع إيران. كما قالت إن أزمة الخليج تبين "عدم التوافق بين الميزانيات العسكرية الضخمة وعدد قدرات القوات" ودعت إلى زيادة عدد أفراد الجيش إلى ٥٠٠ ألف رجل (وهى زيادة مقدارها ٤٠٠ بالمائة)، والتدريب العسكرى الإجبارى، وتنويع مصادر السلاح الأجنبية، وإقامة صناعة سلاح محلية. وانتقد الموقعون الحكومة لعدم دعمها الحركات الإسلامية، فى حين تقدم المساعدات للدول التى "تشن الحرب" ضد تلك الحركات، كالجزائر، ودعت إلى تقوية العلاقات مع كل الاتجاهات الإسلامية، سواء أكانت دولاً أم حركات سياسية أو أفرادًا.

كان الموقعون يَشُكُّون كثيرًا فى العلاقات الوثيقة التى تربط الحكومة بالأنظمة الغربية "التى تقود الهجوم على الإسلام" وبشكل خاص "اتباع الولايات المتحدة الأمريكية فى معظم السياسات والعلاقات والقرارات، مثل الاندفاع نحو عملية السلام مع اليهود". وحثت المذكرة الحكومة على "اجتناب أى نوع من التحالف أو التعاون الذى يخدم الأهداف الإمبريالية" و"إلغاء كل المعاهدات والاتفاقيات العسكرية التى تتعارض مع سيادة الدولة واستقلالها فى إدارة جيشه وتسليحه". واستنكرت المذكرة بشكل خاص اعتماد المملكة على إمدادات السلاح الآتية من الولايات المتحدة، ذلك البلد الذى "يعطينا ما يريد، ويحرمنا مما لا يريدنا أن نحصل عليه، ويستغلنا فى أوقات الشدة، ويساومنا فى أوقات النكبات".[٣٠]

فى نوفمبر من عام ١٩٩٥، دمرت قنبلة مكتب الرياض الخاص ببعثة تدريب أمريكية تعمل مع الحرس الوطنى السعودى. وقد قُتل خمسة أمريكيون واثنان من الموظفين الهنود بالبعثة. وألقى القبض على أربعة سعوديين بتهمة التفجير واعترفوا على شاشة التلفزيون بكونهم أعضاء فى المعارضة الإسلامية. وأُعدم الأربعة فى مايو من عام ١٩٩٦.[٣١] وبعد أقل من شهر، وفى يونيو من عام ١٩٩٦، انفجرت سيارة ملغومة أمام مبنى سكنى يقيم فيه أفراد القوات الجوية

الأمريكية فى الظهران (بالمنطقة الشرقية من السعودية). قُتل تسعة عشر أمريكيًا وجُرح حوالى ٤٠٠ من الأمريكيين والسعوديين وغيرهم. وحتى صيف ١٩٩٨، لم تصدر فى أى من السعودية أو الولايات المتحدة أحكام تدين مرتكبى تفجير الظهران. ونُقل بعد ذلك الأفراد الأمريكيون المشاركون فى مراقبة "منطقة حظر الطيران" جنوبى العراق إلى قاعدة جوية صحراوية معزولة إلى الجنوب من الرياض.(٣٢)

لا ينبغى أن تغطى أمارات المعارضة الداخلية للدور الأمريكى الكبير فى الخطط الأمنية السعودية، وكذلك الأمارات الحالية التى تشير إلى رغبة النظام فى اجتناب إذكاء نار المعارضة، على حقيقة أن العلاقة الأمنية الأمريكية السعودية منذ عاصفة الصحراء وثيقة إلى أقصى حد. ففيما بين أغسطس من عام ١٩٩٠ ونهاية عام ١٩٩٢ تقدمت السعودية بطلبات أسلحة تزيد قيمتها على ٢٥ مليار دولار لمصانع الأسلحة الأمريكية.(٣٣) وقد جرى بيان أهمية مشتريات السلاح السعودية من الموردين الأمريكيين فى اتفاقية وُقِّعَت فى يناير من عام ١٩٩٤ بين الرياض وخمسة من أكبر المقاولين العسكريين الأمريكيين، مما يسمح للسعودية بتمديد أجل سداد قيمة تلك الأسلحة.(٣٤) فقد فرض انخفاض أسعار النفط ونفاد الاحتياطى المالى أثناء عاصفة الصحراء أعباء مالية جديدة على الحكومة السعودية، إلا أنها مازالت أهم زبون أجنبى لدى مصانع السلاح الأمريكية. وفى عام ١٩٩٧، أى بعد مرور أكثر من خمس سنوات على حرب الخليج، كان يتمركز فى السعودية حوالى ٥ آلاف فرد من الجيش الأمريكى وما يتراوح بين ١٠٠ و٢٠٠ طائرة حربية أمريكية فى المرة الواحدة، إلى جانب قوة بحرية موسعة داخل الخليج الفارسى وبالقرب منه.(٣٥) كما أن المشاورات العسكرية بين البلدين مستمرة على أعلى المستويات. وأبرز الأهمية الاقتصادية المستمرة للمملكة بالنسبة للولايات المتحدة ذلك القرار الذى اتُخذ فى شهر فبراير من عام ١٩٩٤ لشراء طائرات تجارية قيمتها ٦ مليارات دولار من الولايات المتحدة بدلاً من الشركات الأوروبية. وقد حصل الرئيس كلينتون بنفسه على تأييد القادة السعوديين بشأن هذه المسألة.(٣٦)

حتى بعد تجربة حرب الخليج، ما زال المأزق الذى يميز العلاقات الأمريكية السعودية قائمًا. فالحاجة إلى الصلة الأمنية الأمريكية واضحة. فقد اختفى جزء كبير من التردد فى الاعتراف بتلك الحاجة أمام الجمهور السعودى والمنطقة، ذلك أن القيادة السعودية لا تزال تشعر على الأقل بأنها مقيدة إلى حد ما بعناصر مهمة خاصة بالرأى العالم المحلى فى تقنين العلاقة فى هيئة تحالف عسكرى علنى أو فى شكل قواعد عسكرية أمريكية مسموح بها علنًا فى المملكة. وهذا التوتر فى العلاقات الأمريكية السعودية سابق على عاصفة الصحراء ومازال قائمًا رغم تلك المرحلة غير العادية فى تاريخ العلاقات الأمنية بين واشنطن والرياض. فهو جزء دائم من العلاقة.

أبرز دوام ذلك التوتر ما أصاب العلاقات الأمريكية السعودية من جراء الهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن فى الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١. فقد حدا تورط عدد كبير من السعوديين فى تلك العملية بالكثيرين فى الولايات المتحدة إلى الشك فى الاستقرار السياسى السعودى والتعويل على السعودية كحليف؛ فأسامة بن لادن ينحدر، رغم تجريده من الجنسية فى عام ١٩٩٤، من عائلة سعودية معروفة، وخمسة عشرة من خاطفى الطائرات التسعة عشرة من المملكة. وقد أزعج الحكام السعوديين أن بن لادن جعل من معارضته للوجود العسكرى الأمريكى فى السعودية جوهر دعايته. فقد كانوا يعرفون أن لهذه المسألة صداها لدى شعبهم. وهكذا نجد أنه فى الوقت الذى توقعت فيه الولايات المتحدة التعاون التام والصريح من حلفائها، سعت المملكة العربية السعودية إلى وضع مسافة علنية بين نفسها وبين واشنطن، حيث منعت الولايات المتحدة من استخدام القواعد السعودية لتوجيه ضربات إلى أفغانستان. وتزايد التوتر مع تبادل الإعلام فى البلدين التعليقات اللاذعة العدائية. وكانت هناك إشارات إلى أن كبار المسئولين السعوديين يفكرون فى مطالبة الولايات المتحدة بسحب قواتها من المملكة، رغم إنكار الحكومتين إثارة تلك المسألة.[٣٧] وكان هناك تعاون سعودى أمريكى كبير فى أعقاب الحادى عشر من سبتمبر، بما فى ذلك سماح السعوديين للولايات المتحدة بتنسيق حربها الجوية على أفغانستان من مركز القيادة والمراقبة فى المملكة العربية السعودية. وأكدت الحكومتان أن العلاقات الثنائية ما تزال قوية.

غير أن التوترات والشكوك المتبادلة التى ولّدتها تلك الأزمة عكست الصعوبات المستمرة التى يواجهها الحكام السعوديون فيما يتعلق بالتعاون العسكرى والصريح والعلنى مع الولايات المتحدة.

(١) معظم المادة التى فى هذا الفصل مختارة من أعمال سابقة كتبها المؤلف عن القضايا الأمنية والسياسية فى منطقة الخليج. انظر: F. Gregory Gause III, Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States (new York: Council on Foreign Relations Press, 1994)، ولنفس المؤلف، "Saudi Arabia: Desert Storm and After" فى Robert O. Freedman, ed., The Middle East after Iraq's Invasion of Kuwait (Gainesville: University Press of Florida, 1993)، وللمؤلف نفسه "Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry" فى W. Howard Wriggins, ed., Dynamics of Regional Politics: Four Systems on the Indian Ocean Rim (New York: Columbia University Press).

(٢) نتائج التعداد السعودى وردت فى New York Times, December 18, 1992, p. A8. قدرت مؤسسة التحليل الديموغرافى "بيركس سنكلير أند أسوشيتس"، ناشرة Gulf Market Report التى لها خبرة طويلة بالمنطقة، عدد سكان السعودية فى عام ١٩٩٢ بـ ١٢,٢ مليون نسمة، بينهم ٨,١ من المواطنين. وورد تقدير بيركس سنكلير فى Roger Hardy, Arabia after the Storm: Internal Stability of the Gulf Arab States (London: Middle East Programme Report, Royal Institute for International Affairs, 1992).

(٣) انظر New York Times, October 13, 1991, pp. 1, 18; October 25, 1991, p. A9 للاطلاع على المقترحات السعودية. منذ ذلك الوقت ليس هناك أية خطوات لزيادة حجم الجيش السعودى.

(٤) تقدم زعماء الطائفة الشيعية بالتماس إلى الملك فهد فى عام ١٩٩١. وقد اشتكوا فيه من "العزل" المفروض على دخول الشيعة السعوديين القوات المسلحة. يمكن العثور على صور مطابقة لهذا الالتماس فى Makka New, no. 7 (April 6, 1991) وفى Arabia Monitor 1(6) (July 1992). الأولى تنشرها منظمة الثورة الإسلامية فى شبه الجزيرة العربية، وهى جماعة فى المنفى تدعمها إيران لها صندوق بريد فى بولينج جرين بولاية كنتاكى. أما الثانية فهى نشرة شهرية تنشرها فى واشنطن لجنة حقوق الإنسان فى الخليج وشبه الجزيرة العربية. ويبدو أن كلتيهما توقفت عن الصدور نتيجة لاتفاق بين الحكومة السعودية والناشطين الشيعة السعوديين فى أواخر ١٩٩٣. Washington Post, October 16, 1993, p. A15، و New York Times, October 29, 1993, p. A11.

(٥) الأرقام مأخوذة من المعهد الدولى للدراسات الإستراتيجية، The Military Balance, 1990-91 and The Military Balance, 1991-92 (London: Brassey's for the International Institute for Strategic Studies, 1990, 1991).

(٦) Nadaf Safran, Saudi Arabia: The Ceaseless Quest for Security (Cambridge: Harvard University Press, 1985), pp. 58-69.

(٧) للاطلاع على خطط أيكز واتفاق النصف بالنصف، انظر Daniel Yergin, The Prize (New York: Simon and Schuster, 1991), chs. 20-22.

(٨) Safran, Saudi Arabia, pp. 103-14

(٩) كان لمسار الملك سعود الأجندة الخاصة به، وكان يهدف إلى تقوية الموقف السعودى فى المنطقة بدعمه مبدأ أيزنهاور. وأدت تلك الطموحات نفسها إلى بعض التوترات فى العلاقة الأمريكية السعودية. انظر David W. Lesch, Syria and the United States: Eisenhower's Cold War in the Middle East (Boulder Press, 1992), pp. 127-189 و David W. Lesch, "The Saudi Role in the 1957 American-Syrian Crisis," Middle East Policy 1(3) (1992)

(١٠) Safran, Saudi Arabia, pp. 92-96

(١١) U.S. Congress, House of Representative, Committee on Foreign Affairs, Subcommittee on Near East, New Perspectives on the Persian Gulf, 93rd Congress, 1st Session (Washington, D.C.: Government Press Office), p. 47

(١٢) Safran, Saudi Arabia, p. 301

(١٣) الحياة، ٢٣ أبريل ١٩٩٣، ص ٤٧.

(١٤) R.K. Ramazani, ed., The Gulf Cooperation Council: Record and Analysis (Charlottesville: University Press of Virginia, 1988), dco. 9, p. 28

(١٥) New York Times, November 8, 1990, p. 14

(١٦) New York Times, July 18, 1990, pp.D1, D5; July 25, 1990, p. 8; July 27, 1990, p. 2

(١٧) New York Times, September 21, 1990, p. 1

(١٨) New York Times, October 26, 1990, p. 11

(١٩) الحياة، ٢٢ أكتوبر ١٩٩١، ص ١ و٧.

(٢٠) New York Times, October 23, 1990, p. 1; October 27, 199, p. 4

(٢١) فى كلمة إلى السعوديين فى أوائل يناير من عام ١٩٩١، أكد الملك فهد على الإحساس بالخيانة الشخصية التى شعر بها حين سمع أن صدام غزا الكويت. New York Times, January 7, 1991, p. 10.

(٢٢) النص الكامل للفتوى موجود فى "الشرق الأوسط"، ٢١ أغسطس ١٩٩٠، ص ٤.

(٢٣) الشرق الأوسط، ٢٨ نوفمبر ١٩٩٠، ص ٣.

(٢٤) الحياة، ١٤ مارس ١٩٩١، ص ١.

(٢٥) New York Times, September 30, 1991, p. A5

(٢٦) Charles Aldinger, "Saudis Declined to Base U.S. Arms," Reuters (on-line), November 4, 1994; "Saudis Against Hosting U.S. Raids on Iraq,' Reuters (on-line), September 11, 1996.

(٢٧) مقابلة شخصية مع مسئول سعودى رفيع المستوى، جدة، أكتوبر ١٩٩٢. وانظـر كـذلك New York Times, October 13, 1991, pp. 1, 18; October 25, 1991, p. A9.

(٢٨) انظر ملاحظات الدكتور صفر الحوالى، عميد الدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى بمكة، المنشورة فى New York Times, November 24, 1990, p. 21. وانظـر كـذلك New York Times, December 25, 1990, p. 6.

(٢٩) حصل المؤلف على نسخة من الالتماس "الإسلاموى" من مصادر فى السعودية. يمكـن العثور على نسخ باللغة الإنجليزيـة فـى Foreign Broadcast Information Service – Near East and South Asia (FBIS/NESA), May 23, 1991, p. 21 (ترجمة لنـسخة منشورة فى صـحيفة "الـشعب" القاهريـة)، و Makka News, no. 8, June 16, 1991، و Middle East Watch, "Empty Reforms: Saudi Arabia's New Basic Law," pp. 61-62.

(٣٠) حصل المؤلف على نسخة من مذكرة النصح من السعودية. وكل الترجمات قام بها هـو. إحدى النسخ كانت مؤرخة فى محرم ١٤١٣ الموافق ليوليو ١٩٩٢، مما يشير إلـى أنهـا كانت توزع قبل خريف ١٩٩٢، حين كتبت عنها الهيئات الإخبارية الغربيـة (New York Times, October 8, 1992, p. A6).

(٣١) للاطلاع على مناقشة مثيرة عن خلفية أحد الذين أعـدموا، انظـر Ethan Bronner, "In Bomber's Life, Glimpse of Saudi Dissent," Boston Globe, July 7, 1996.

(٣٢) John C. Roper, "U.S. Saudi Arabia Agree on Troop Move," United Press International (on-line), July, 1996

(٣٣) Arms Control Association, "U.S. Arms Transfer to the Middle East Since the Invasion on Kuwait – Fact Sheet.' October 8, 1992 (Washington, D.C.: the Association).

(٣٤) New York Times, February 1, 1994, p. A6

(٣٥) International Institute for Strategic Studies, The Military Balance 1997'98 (Oxford University Press, 1997), pp. 26, 140.

(٣٦) New York Times, February 17, 1994, p. 1.

(٣٧) Washington Post, January 18, 2002, p. A1.

الفصل الحادى والعشرون

الاتحاد السوفيتى وحرب الخليج وما بعدها:
دراسة حالة فى تعاون القوى الكبرى المحدود

روبرت أو فريدمان

انسحب الاتحاد السوفيتى بقيادة الرئيس ميخائيل جورباتشوف من معظم مناطق العالم الثالث – مستخدمًا الأمم المتحدة غطاءً لانسحابه حين أمكن ذلك – وأقام من جديد سياسة الوفاق مع الولايات المتحدة. وفى الشرق الأوسط، لم تنسحب موسكو فى عصر جورباتشوف فحسب، بل أصبحت أكثر نشاطًا من الناحية السياسية. وانعكست تلك الرغبة فى القيام بدور مهم فى الشرق الأوسط، رغم المشاكل الداخلية شديدة الحدة فى أنحاء الاتحاد السوفيتى، فى تقارب موسكو مع مصر وإسرائيل اللتين كانتا فيما مضى عدوين، وفى تعميقها العلاقات مع إيران، وفى التحسينات الكبيرة التى أجرتها على علاقاتها مع مشيخات الخليج الفارسى المحافظة. كما انعكست فى تصرف موسكو أثناء فترة احتلال العراق للكويت وعملية السلام العربية الإسرائيلية بقيادة الولايات المتحدة بعد الحرب. والواقع أنه حتى حين كان الاتحاد السوفيتى ينهار من حوله عقب الانقلاب الفاشل فى ١٩-٢١ أغسطس من عام ١٩٩١، كان جورباتشوف يسعى لاستغلال عملية سلام الشرق الأوسط كوسيلة لإعادة بناء مكانته الشخصية وبيان أن الاتحاد السوفيتى لا يزال عاملاً مهمًا فى الشئون العالمية.

موسكو وغزو الكويت

أخذ الغزو العراقى للكويت فى الثانى من أغسطس عام ١٩٩٠ موسكو على حين غرة رغم الشروط الواضحة التى تطالب بغداد بإبلاغها بمثل هذا العمل فى معاهدة الصداقة والتعاون السوفيتية العراقية الموقعة فى عام ١٩٧٢.[1] وسبَّب

الغزو عددًا من المشاكل لموسكو. فمن ناحية، كان حالة واضحة من حالات العدوان وانتهاكا كبيرا للنظام العالمى الجديد الذى قال جورباتشوف إنه يسعى إلى خلقه لحل المشاكل سياسيًا وليس بالقوة. كما أنه ما إن تعهدت الولايات المتحدة بالدفاع عن السعودية وبدأت فى حشد قواتها العسكرية فى صحراء المملكة، حتى واجهت موسكو الاختيار بين دعم الولايات المتحدة بفاعلية أو عدمه. وكان ذلك التأييد سيحافظ على قوة الدفع الخاصة بتعاون القوى الكبرى، وستظل موسكو تستفيد من علاقتها المحسَّنة مع الولايات المتحدة، خاصةً فى مجالات اتفاقيات الأسلحة الإستراتيجية والتعاون الاقتصادى. وشمل الاعتبار الثانى سياسة العالم العربى. فقد استنكرت مصر وسوريا الغزو العراقى وتعهدتا بتقديم الدعم للسعودية، وهو ما فعله سائر أعضاء مجلس التعاون الخليجى. ووقف كل من الأردن واليمن الذى توحد حديثًا والسودان وياسر عرفات (زعيم منظمة التحرير الفلسطينية) بجوار الرئيس العراقى صدام حسين، بينما اتخذت دول شمال أفريقيا موقفًا محايدًا (ما عدا المغرب الذى ساند السعودية). وهنا كانت المسألة بالنسبة لموسكو هى هل تستمر فى سياسة جورباتشوف الخاصة بتحسين علاقاتها مع الأنظمة العربية المحافظة، التى يملك الكثير منها المال الذى يمكن إقراضه للاتحاد السوفيتى (وهو ما فعلته الكويت بالفعل)، أم لا.[٢] أثناء ذلك، وعن طريق دعم المحور السعودى المصرى السورى الجديد، الذى بدا أنه من المحتمل أن يسيطر على العالم العربى إذا هُزم العراق، كان من الممكن أن تمنع روسيا الولايات المتحدة من أن تصبح الدول العظمى الضامنة الوحيدة فى المنطقة.

كان الاعتبار المتصل بالأمر بالنسبة لموسكو هو مكانة الكويت نفسها. فقد أقامت موسكو علاقات مع الكويت فى عام ١٩٦٤، وكانت حتى عام ١٩٨٥ المشيخة الخليجية الوحيدة التى لها علاقات دبلوماسية مع موسكو، وكانت تشترى منها كذلك المعدات العسكرية. وكانت موسكو تعتبر الكويت نموذجًا للدولة الخليجية الصغيرة التى تتمتع بعلاقات جيدة مع كل من القوتين العظميين وتحث غيرها من مشيخات الخليج الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجى على اتباع النموذج الكويتى الخاص باللجوء إلى القوتين العظميين طلبًا للدعم فى منطقة يهددها فيها الجيران الأقوى.[٨] وكانت عُمان والإمارات قد اتبعتا النموذج الكويتى فى عام ١٩٨٥، وفعلت قطر الشيء نفسه فى عام ١٩٨٨. وهكذا فإنه ما لم تعارض موسكو ضم

العراق للكويت معارضة فعالة، فإنها تخاطر بفقدان علاقاتها مع دول الخليج؛ وفى المقابل فإن السياسة السوفيتية النشطة الهادفة إلى إخراج العراق من الكويت قد تكافأ بقرار سعودى لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى، وهو هدف سوفيتى مهم طال انتظار تحقيقه.

رغم كون القضايا الخاصة بالعلاقات الأمريكية السوفيتية والسوفيتية الخليجية اعتبارات مهمة بين متخذى القرار السوفييت، فلم يعدم العراق المؤيدين فى الاتحاد السوفيتى. إذ كانت معاهدة ١٩٧٢ السوفيتية العراقية لا تزال نافذة المفعول. وكان العراق يدفع العملة الصعبة – وهى سلعة شديدة الندرة فى الاتحاد السوفيتى – مقابل مشترياته من السلاح، وكان لموسكو حوالى ٧٨٣٠ مستشارًا مدنيًا يعملون فى مجالات مثل استكشاف النفط، وحفر آبار النفط، وبناء مصاعد الحبوب، والمشروعات الهيدروليكية، إلى جانب المستشارين العسكريين، داخل العراق. وكان ما يتراوح بين مائتين وألف من المستشارين السوفييت البالغ عددهم ٧٨٣٠ هم من تسميهم موسكو "الاختصاصيين العسكريين".(٥) وفى ظل تناقص مكانة السوفييت فى أنحاء العالم، كان العراق واحدًا من الأماكن القليلة الباقية التى يمكن فيها للاختصاصيين العسكريين السوفييت العمل فى ظروف جيدة نسبيًا، وكان قطع هذه العلاقة ليزعج الجيش السوفيتى.(٦) وأخيرًا، كان "المفكرون القدامى" فى الاتحاد السوفيتى – وهؤلاء صاروا أكثر تأثيرًا فى الفترة من أغسطس ١٩٩٠ حتى يناير ١٩٩١ حين كان جورباتشوف يتجه بشكل كبير ناحية اليمين ويتّخلى عن مواقفها الليبرالية (وهو التطور الذى بلغ ذروته باستقالة وزير الخارجية إدوارد شيفرنادزه Eduard Shevardnadze فى ديسمبر من عام ١٩٩٠، محذرًا من الدكتاتورية الآتية) – يرون أن صدام حسين "يتصدى للإمبرياليين الذين يريدون السيطرة على نفط الشرق الأوسط، وكانوا يبنون أكبر موقع عسكرى بالقرب من حدود الاتحاد السوفيتى الجنوبية، فى الوقت الذى كانت فيه موسكو تخرج من أوروبا الشرقية، لتغير بذلك توازن القوى تغييرًا حاسمًا ضد الاتحاد السوفيتى". وكانت تلك الجماعة تضم متشددين مثل فصيل سويوز Soyuz فى مجلس السوفييت الأعلى، وكبار ضباط الجيش، ومسئولى الحزب الشيوعى.(٧)

إلى جانب ذلك، فإنه من وجهة نظر وضع موسكو فى الشرق الأوسط، قال بعض المعلقين السوفييت إن العراق قد يخرج من المواجهة بمكانة أفضل فى العالم

العربى نتيجة لربط غزوه للكويت بالقضية الفلسطينية. كما قالوا إن ذلك سبب آخر لعدم معارضة العراق بفاعلية.(٨) وعلاوة على تلك الاعتبارات الأساسية الثلاثة كانت هناك ثلاثة عوامل إضافية تتخلل التفكير السوفيتى فيما يتعلق بالغزو العراقى. أول تلك العوامل هو ما يمكن تسميه "المتلازمة الأفغانية" Afghan Syndrome. وكان تلك كراهية يشترك فيها الليبراليون والمتشددون لإرسال أى جنود سوفييت إلى الخارج للقتال، لكيلا يغرقوا فى مستنقع مثل أفغانستان. (تشبه المتلازمة الأفغانية فى كثير من أوجهها المتلازمة الفيتنامية التى أثرت على السياسة الأمريكية لسنوات عديدة. والواقع أن المتلازمة الفيتنامية كان لها دور فعال فى إحباط مساعى هنرى كيسنجر الرامية إلى دعم قوات جوناس سافيمبى Jonas Savimbi فى مواجهة كوبا والحركة الشعبية لتحرير أنجولا التى تدعمها كوبا فى عام ١٩٧٦). وكان الاعتبار الثانى هو الأزمة الاقتصادية التى كانت قد أخذت تتفشى فى الاتحاد السوفيتى. ففى ظل المشاكل الاقتصادية شديدة الخطيرة التى تعانى منها موسكو، حيث نقص الأطعمة والسلع فى المتاجر السوفيتية، كان هناك ميل ضعيف نحو إنفاق الموارد السوفيتية على تعهد كبير للقوات السوفيتية تجاه حرب مناوئة للعراق. وأخيرًا كانت هناك المسألة الإسلامية. فمع أن المسلمين كانوا موجودين على جانبى الصراع العراقى الكويتى، فقد كان المسئولون الحكوميون والأكاديميون السوفييت يخافون من الأثر شديد السلبية على مسلمى وسط آسيا السوفيتى وأذربيجان شديدى التوتر، فى حال مشاهدة الجنود السوفييت يقتلون المسلمين فى العراق.(٩)

بناء على هذه المشاكل، تبنى جورباتشوف ما يمكن تسميته إستراتيجية "الحدين الأقصى والأدنى" "minimax" strategy. فقد فعل الحد الأدنى الممكن لإرضاء الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجى الغنية بالنفط وسوريا ومصر - وجميعها مؤيد للائتلاف المتحالف - بينما كان يجاهد للاحتفاظ بالحد الأقصى من النفوذ داخل العراق، وهو الشيء الذى ما كان ليصبح ممكنًا لو كانت موسكو جزءًا من الائتلاف العسكرى الذى يواجه صدام حسين. وهكذا أيد الاتحاد السوفيتى كل قرارات الأمم المتحدة التى تدين العراق فى فترة ما قبل الحرب، بينما كان يتعاون مع الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة عند اندلاع الحرب. ومن المؤكد أنه حينما طُرحت مسألة التصويت فى مجلس الأمن على استخدام القوة ضد

العراق، سعت موسكو إلى تأجيل التصويت كى تعطى العراق "فرصة أخرى". وحين تمت الموافقة على القرار النهائى الذى يجيز استخدام "كل الوسائل اللازمة" لتحرير الكويت فى آخر نوفمبر من عام ١٩٩٠، حصلت موسكو على "فترة سماح لإثبات حسن النية" مدتها خمسة وأربعون يومًا لإعطاء وقت إضافى للدبلوماسية، وبالتالى إعطاء جورباتشوف كذلك فرصة أخرى كى يزعم أنه يحاول إنقاذ الأرواح العربية. يضاف إلى ذلك أن جورباتشوف أرسل مستشاره لشئون الشرق الأوسط يفجينى بريماكوف Yevgeny Primakov مرتين للضغط على صدام حسين كى يجد مخرجًا من المأزق الدبلوماسى. كما رفضت موسكو التعهد بتقديم أى من قواتها إلى الائتلاف، ولو بسفينة مستشفى رمزية، رغم إلحاح الولايات المتحدة، ثم رفضت المشاركة فى المعلومات التى لديها عن الجيش العراقى، بعد أن كانت قد وافقت فى البداية على ذلك. ومع أنه ربما كانت هذه السياسة تهدف إلى الحفاظ على حياد موسكو العسكرى ونفوذها فى العراق عند اندلاع الحرب، فقد أثارت تساؤلات حول تعاون موسكو فى الجهد المناوئ للعراق، مثلما أثار قرار جورباتشوف إبقاء المستشارين العسكريين والاقتصاديين السوفييت فى العراق عقب غزو الكويت التساؤلات، رغم ما يبدو لهذه الخطوة من أثر عكسى؛ حيث بات الاختصاصيون السوفييت رهائن فى واقع الأمر.

كان سلوك موسكو أثناء الحرب الفعلية شبيهًا بسلوكها قبل الحرب، مع أن خطابها اتخذ نبرة أكثر عداء لأمريكا. وفى البداية أكد جورباتشوف على الحل الدبلوماسى وسعى لإنهاء الحرب بأسرع ما يمكن. وبعد ذلك اشتكى من التصعيد الأمريكى للقوة، الذى قال إنه تعدى قرارات الأمم المتحدة. ومرة أخرى أرسل بريماكوف إلى بغداد ثم حاول التوسط بين الولايات المتحدة والعراق بشأن التوصل إلى تسوية، حيث كان يسعى إلى عقد "صفقة إقرار بالذنب" لمصلحة صدام حسين. ولو كانت الحرب قد طالت، مع وقوع العديد من الخسائر الأمريكية، لكان من المحتمل أن تنظر الحكومة الأمريكية إلى جهود الوساطة التى كان يقوم بها جورباتشوف على أنها آلية قيمة لإخراج القوات الأمريكية من الحرب, إلا أن ما حدث هو أن قصف التحالف أضعف العراق، واتضح أن الحرب البرية كانت من القِصَر بحيث باتت جهود الوساطة التى قام بها جورباتشوف، وخاصة الصورة الإيجابية لموسكو عن خطة السلام العراقية الأولى التى كانت تزخر بالارتباطات

غير المقبولة، تعوق ولا تفيد فى شىء. ورأت الولايات المتحدة أن الجهود السوفيتية وساطة غير مرغوب فيها وليست مساعدة إيجابية، رغم حرص الرئيس جورج بوش على أن يبدى فقط أكبر قدر من الاحترام لجورباتشوف والحفاظ على ماء وجهه من أجل المحافظة على أدنى قدر من التعاون الأمريكى السوفيتى.[١٠]

باختصار، كان التعاون الأمريكى السوفيتى أثناء الأزمة محدودًا على أحسن تقدير. ومع أن الوضع كان أفضل بكثير مما كان عليه أثناء الحرب العربية الإسرائيلية فى عام ١٩٧٣، حين كانت المواجهة بين القوتين الأعظم على وشك الحدوث (فقد كانت القوتان الأعظم تساعدان طرفى الصراع مساعدة فعالة)، حيث كشفت الأزمة العراقية أن موسكو كانت أقرب ما يمكن إلى مراعاة مصالحها القومية فى أن تصبح شريكًا حقيقيًا للولايات المتحدة.

عند النظر إلى أثر سلوك الاتحاد السوفيتى هذا على وضعه فى الشرق الأوسط، سوف تبدو الإجابة مختلطة. فقد كانت موسكو من ناحية قادرة على استغلال الأزمة فى كسب العلاقات الدبلوماسية مع السعودية والبحرين، وكذلك ٣ مليارات دولار من المساعدات الاقتصادية من مجلس التعاون الخليجى. ثانيًا: بناء على حياد موسكو العسكرى وجهودها للتوسط فى الصراع، ربما يكون بإمكانها فى المستقبل إعادة بناء وضعها الاقتصادى والسياسى فى العراق، خاصةً إذا بقى صدام حسين فى السلطة.[١١] إلا أن الأداء الضعيف الذى أبداه السلاح والتدريب السوفيتيان أثناء الصراع - رغم تكهنات كبار الضباط السوفييت - والقيود التى فرضتها اتفاقية وقف إطلاق النار على قدرة الجيش العراقى، إلى جانب ديون العراق والالتزامات الخاصة بدفع التعويضات، ربما تحد فى المستقبل من رغبة العراق فى دفع ثمن السلاح السوفيتى.

وكانت النتيجة الإيجابية الأخرى للحرب بالنسبة لموسكو هى مزيد من تحسين العلاقات مع إيران. ذلك أنه كان هناك تنسيق شديد بين الدولتين أثناء الحرب، حيث كانا يحافظان على الحياد بينما يحاولان التوسط فى الصراع. وكانت موسكو وطهران تشتركان فى هدف إخراج القوات الأمريكية من الخليج بأسرع ما يمكن، وهو ما بدا أنه يبشر بتعاونهما فى المستقبل.

رغم تحقق مكاسب معينة لموسكو نتيجة للحرب، فقد تحملت خسائر كذلك. إذ أكد الانتصار العسكرى الكاسح الذى حققته الولايات المتحدة، بينما كانت موسكو

جالسة على الخط الدبلوماسى، حقيقة أن الولايات المتحدة القوة العظمى رقم واحد فى العالم؛ فقد كان يجرى تهميش موسكو رغم أنشطتها الدبلوماسية. كما باتت الولايات المتحدة النفوذ الخارجى الأساسى فى المحور العربى الجديد (مصر وسوريا والسعودية) الذى ظهر كقوة مهيمنة فى الدبلوماسية العربية فى نهاية الحرب. وكان لابد لموسكو من الاهتمام بهذا التطور بسبب احتمال بقاء تلك الدول الرئيسية فى العالم العربى، التى دعمت الولايات المتحدة جيوشها بشكل فعال بينما أيدتها موسكو بالكلام فحسب، فى نطاق النفوذ الأمريكى لفترة طويلة من الزمن. وبناء على حقيقة أن الشرق الأوسط ما هو إلا منطقة من العالم الثالث الذى ظلت موسكو تهتم به اهتمامًا نشطًا فى عصر جورباتشوف، فلن تكون هذه النتيجة إيجابية بالنسبة للاتحاد السوفيتى. وما إن انتهت الحرب حتى شرعت موسكو فى تحسين وضعها فى المنطقة، رغم مشاكلها الداخلية.

موسكو والوضع ما بعد حرب الخليج
من وقف إطلاق النار إلى الانقلاب الفاشل

عملية السلام العربية الإسرائيلية

حين انتهت حرب الخليج كانت لموسكو مصلحة محورية فى الشرق الأوسط، ذلك أن الولايات المتحدة سوف تسيطر على المنطقة من الناحية السياسية، بسبب انتصارها العسكرى على العراق بالتعاون مع السعودية ومصر وسوريا. وكان المشكلة الأساسية التى تواجه موسكو هى احتمال مضى الولايات المتحدة فى تخطيطها الخاص بزمن الحرب وتقيم منظومة قواعد فى منطقة الخليج الفارسى بها قوات وطائرات لتزيد من حجم الوجود البحرى الذى احتفظت به فى المنطقة لأكثر من عقد من الزمان.

المشكلة الثانية التى واجهت موسكو تكمن فى السعى الأمريكى للتوصل إلى تسوية عربية إسرائيلية. ورغم سعى موسكو زمنًا طويلاً للتوصل إلى تلك التسوية (بل إنها حسنت العلاقات مع إسرائيل أثناء فترة جورباتشوف سعيًا لتحقيق تلك التسوية)، فقد بدا جورباتشوف مهمومًا. فبناء على إضعاف الوضع الدبلوماسى

لمنظمة التحرير الفلسطينية بسبب تأييد عرفات لصدام حسين والأثر المحتمل للجهود التى بذلها العاهل الأردنى الملك حسين لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة بعد خلافات مريرة أثناء الحرب، فمن المحتمل أن تنسق الولايات المتحدة ترتيبًا ما؛ فقد يتفاوض وفد من الضفة الغربية وغزة، إلى جانب الملك حسين، على تسوية سلمية مع إسرائيل، مما لا يبعد منظمة التحرير الفلسطينية وحدها عن عملية السلام، بل كذلك الاتحاد السوفيتى.

وبما أن موسكو كانت قد ابتليت بمشاكل اقتصادية غاية فى الشدة أثناء فترة ما بعد الحرب وكانت تطالب الولايات المتحدة وأوروبا الغربية صراحة بتقديم مساعدات اقتصادية ضخمة، فمن الواضح ألا تعارض الجهود الأمريكية فى الشرق الأوسط معارضة مباشرة. ورغم ذلك كان بإمكانها تعزيز تلك الأطراف فى الشرق الأوسط التى تعارض الهيمنة الأمريكية التى أعقبت الحرب، وكانت سوريا على رأس القائمة.

كانت سوريا من جانبها قد خرجت من حرب الخليج باقتصاد ووضع سياسى يتسمان بالتحسن. فقد مكنت مساعدات من دول مجلس التعاون بلغت مليارى دولار الرئيس السورى حافظ الأسد، ولو بشكل جزئى، من المحافظة على استقرار الاقتصاد السورى، بينما سمحت له بشراء أربعة وعشرين صاروخ سكود من كوريا الشمالية[١٢] (وربما إلى حد كبير صواريخ M-9 من الصين). كما كانت سوريا تقوم بدور رئيسى لأول مرة منذ سنوات عديدة، وهو التطور الذى عزز مكانتها السياسية فى كل من العالم العربى والغرب، حيث حظى دور سوريا كحليف فى الصراع مع العراق بتقدير كبير. بل انتهزت سوريا الفرصة لإخراج العماد ميشال عون المدعوم من العراق الذى كان يقود الجيش اللبنانى ويعارض الوجود السورى فى لبنان، من السلطة وتعزيز وضع الحكومة اللبنانية الموالية لسوريا. وأخيرًا، تلقى منافس الأسد الرئيسى، صدام حسين، هزيمة ساحقة فى الحرب؛ وربما كان الأسد يتمنى فى الجزء الأول من فترة ما بعد الحرب أن يطيح بصدام من السلطة نظام أكثر موالاةً لسوريا.

لم تكن سوريا الدولة الوحيدة التى تحسن وضعها بشكل كبير نتيجة للحرب؛ فكذلك كان حال عدوها الرئيسى إسرائيل. فلأن إسرائيل لم ترد على هجمات صواريخ سكود العراقية، وبذلك ساعدت فى الحفاظ على التحالف ضد العراق، فقد

حظيت بقدر كبير من النوايا الحسنة فى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. (إلا أنه سرعان ما تلاشى معظم ذلك بسبب بناء حكومة شامير العدوانى للمستوطنات فى الأراضى المحتلة.) وحصلت إسرائيل كذلك مساعدات اقتصادية وعسكرية، بما فى ذلك معدات مضادة للحرب الكيماوية من ألمانيا ومنظومة صواريخ باتريوت المضادة للصواريخ من الولايات المتحدة. وبما أن ردع سوريا الرئيسى (وسائل الهجوم الخاصة بها) ضد إسرائيل كان الصواريخ ذات الرؤوس الكيماوية، فإن ذلك التطور، أو حقيقة أن بإمكان إسرائيل حينئذ تركيز قواتها ضد سوريا بما أن هجوم التحالف قد قضى على كل قوى العراق الهجومية تقريبًا، لم يسعد دمشق كثيرًا.

حين بدأت سوريا المشاركة فى دبلوماسية ما بعد الحرب، كان الأسد يسعى لتقوية وضعه الدبلوماسى فى مواجهة كل من الولايات المتحدة وإسرائيل برفعه غصن زيتون لمنظمة التحرير التى باتت ضعيفة وتنسيق سياسته من جديد مع الملك حسين. وهكذا أطلق سراح المئات من أتباع عرفات عشية زيارة وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر لدمشق فى منتصف مارس من عام ١٩٩١، وهو العمل الذى جعل عرفات يقول: "سوف تساعد هذه المبادرة الإيجابية فى انهاء التوتر بيننا وبين إخواننا فى سوريا."[١٣] وبعد أسبوعين استضاف الملك حسين، وكانت أول زيارة للعاهل الأردنى منذ أكثر من سنة.[١٤] وبعد ذلك التقى بالرئيس المصرى حسنى مبارك بالقاهرة، وخرج الزعيمان العربيان بخطة لعقد مؤتمر دولى لحل الصراع العربى الإسرائيلى يكون فيه دور كبير للدول الخمس ذات العضوية الدائمة بمجلس الأمن.[١٥] كما التقى بالرئيس الإيرانى هاشمى رافسنجانى لتنسيق السياسات. وبعد أن صار وضع الأسد الدبلوماسى أشد قوة حينذاك، أرسل وزير خارجيته فاروق الشرع إلى موسكو لإجراء محادثات مع جورباتشوف، نوقش فيها الوضع فى الخليج الفارسى والصراع العربى الإسرائيلى. وأثناء الاجتماع امتدح جورباتشوف الأسد و"عبر عن اعتقاده بأن سياسة اتخاذ المبادرة السورية يمكن أن تفعل الكثير لاستعادة الوحدة العربية وحل الصراع العربى الإسرائيلى؛ بروح من الواقعية وبعين على المصالح العديدة التى تتجمع هناك". كما وعد جورباتشوف بتطوير علاقات "التعاون الودى" مع سوريا "فى كل المجالات، بما فى ذلك مجال الدفاع؛ مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع الدولى الجديد والقدرات التى تحددها الحالة الراهنة للاقتصاد السوفيتى".[١٦] ومع أنه من الواضح أن

موسكو كانت تعبّر عن مدى استعدادها لتقديم المساعدات العسكرية لسوريا (الواقع أن عدم استعداد موسكو لإعطاء الصواريخ أرض أرض المتطورة لسوريا كان هو السبب وراء اتجاه الأسد إلى كوريا الشمالية والصين للحصول على تلك الأسلحة)، ورغم ذلك كانت الصلة الدبلوماسية بموسكو مفيدة للأسد وهو يتقدم للدخول في مفاوضات دبلوماسية مع إسرائيل والولايات المتحدة بشأن عملية السلام.

نبعت خطوته التالية من عرض تقدمت به جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني التي تدعمها سوريا للتصالح مع عرفات.(١٧) وجرت متابعة ذلك في أواخر مايو، حين توجه إلى دمشق وفد رفيع المستوى من مؤيدي عرفات للتفاوض مع الأسد حول أسلوب العمل.(١٨) وفي الوقت نفسه وقّعت سوريا معاهدة مع لبنان، مما قوى نفوذها في ذلك البلد. وبعد أن قوى وضع سوريا الدبلوماسي، اتخذ الأسد موقفًا متشددًا بشأن القواعد الأساسية للمحادثات مع إسرائيل في اجتماع دام عشر ساعات مع بيكر أثناء زيارته لدمشق في الثالث والعشرين من أبريل عام ١٩٩١. وقد دعت سوريا على وجه التحديد إلى أن يكون لأي مؤتمر سلام بِنْيَةٌ دائمةٌ يمكن للأطراف أن تعود إليها للمساعدة في فتح الطرق المسدودة، وإلى أن يكون للأمم المتحدة "دور مهم" في المحادثات، وإلى أن تتعهد إسرائيل مقدمًا بالالتزام بقرار الأمم المتحدة الخاص بالأرض مقابل السلام.(١٩) وبما أن إسرائيل كانت تتخذ موقفًا يكاد يكون مخالفًا كل الاختلاف (مؤتمر سلام "إقليمي" رمزي ليوم واحد يفضي إلى المحادثات المباشرة بين إسرائيل وجيرانها العرب، دون أن يكون هناك دور للأمم المتحدة، ودون التزام مسبق بالأرض مقابل السلام)، سرعان ما وصلت دبلوماسية بيكر المكوكية إلى طريق مسدود.

عند هذه النقطة عاد بيكر، الذي كان قد ذهب إلى موسكو في منتصف مارس، إلى الاتحاد السوفيتي، كي يلتقي هذه المرة بوزير الخارجية ألكسندر بسميرتنيخ Alexander Bessmertnykh في القوقاز السوفيتي. وقد حصل على تعهد من بسميرتنيخ بالمشاركة في رعاية مؤتمر سلام الشرق الأوسط؛ وهو ما كانت موسكو تريده منذ زمن بعيد.(٢٠) كما أبلغ بسميرتنيخ بيكر أنه سوف يستغل تأثير موسكو على سوريا لجعل الأسد يتخذ موقفًا معتدلاً بالنسبة لإجراءات عقد مؤتمر السلام. ومع أن موسكو كانت واعية دائمًا لحاجتها إلى المساعدة الاقتصادية من الولايات المتحدة، فلم يبدُ أن جورباتشوف كان يشارك الولايات المتحدة

الاهتمام بالضغط على الأسد. ولطالما رغبت موسكو فى عقد مؤتمر دولى فعال و"مؤثر" للإعداد لعقد مؤتمر سلام عرب إسرائيلى،(٢١) ولم يكن المؤتمر "الاحتفالى" لمرة واحدة الذى اقترحته إسرائيل يلبى حاجات موسكو. فقد كان مؤتمر السلام الدولى الموسع الذى يشارك الاتحاد السوفيتى فى رعايته سوف يتيح لموسكو الفرصة لبيان أهميته المستمرة فى الشرق الأوسط وفى النظام العالمى الأكبر كذلك. كما أن موسكو فى عهد جورباتشوف كانت ترى الأمم المتحدة على أنها أداة فعالة لكل من تغطية انسحاب الاتحاد السوفيتى من مناطق الصراع فى العالم الثالث، كأنجولا وكمبوديا، وللحد من الأعمال الأمريكية المنفردة، كما فى حرب الخليج. ونتيجة لذلك كان أى دور مهم للأمم المتحدة فى التسوية العربية الإسرائيلية فى مصلحة السوفييت إلى حد كبير.(٢٢) وهكذا اتفقت المصالح السوفيتية والسورية بشأن القضيتين – المؤتمر الدولى الفعال ودور الأمم المتحدة فى المؤتمر – ولم تكن هناك إشارة إلى أى ضغط على سوريا أثناء زيارات بسميرتنيخ لدمشق فى إطار زيارته للشرق الأوسط فى منتصف مايو. والواقع أنه طبقًا لما ذكره وزير الخارجية فاروق الشرع، فقد كانت آراء سوريا والاتحاد السوفيتى متطابقة بشأن عملية السلام، "خاصة فيما يتعلق ببنية مؤتمر السلام الدولى، ومشاركة الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية، واستمرارية المؤتمر".(٢٣) وسواء أكان وزير الخارجية السورى دقيقًا فى تصويره للموقف السوفيتى (حيث كان بسميرتنيخ نفسه شديد التحفظ فى تعليقاته على تلك القضايا) أم لا، فقد كان الموقف السورى واضح التصلب؛ وهو ما اكتشفه بيكر حين زار دمشق فى منتصف مايو (بعد عدة أيام من زيارة بسميرتنيخ) وبعد لقائه بالوزير السوفيتى فى القاهرة.(٢٤) وربما دفع فشل زيارة بيكر لدمشق إلى عودة بسميرتنيخ غير المخطط لها إلى العاصمة السورية، حيث كان الوزير السوفيتى يسعى إلى أن يبين للولايات المتحدة أن موسكو تفعل كل ما هو ممكن لتيسير عملية السلام.

بشكل عام، بدا أن زيارة بسميرتنيخ للشرق الأوسط تستهدف فى المقام الأول "إثبات الوجود"، وتقصى الحقائق، وتحسين العلاقات الثنائية بين موسكو والدول التى زارها؛ وهى سوريا والأردن وإسرائيل (التى لم تكن العلاقات الدبلوماسية الكاملة معها قد استعيدت، ربما للضغط على العرب فى مواجهة بناء إسرائيل للمستوطنات فى الضفة الغربية) ومصر والمملكة العربية السعودية،

وكذلك سويسرا حيث التقى بسميرتنيخ بعرفات (وساعد بذلك فى إعادة تأهيل الزعيم الفلسطينى بعد الحرب). ولخص كاتب مقال فى صحيفة "إزفستيا" زيارة بسميرتنيخ بهذه الكلمات:

> تميزت كل من زيارة بيكر الرابعة للمنطقة هذا العام وزيارة بسميرتنيخ الأولى لها بالتعاون بين القوتين. ولم يدل على ذلك المشاورات بين الوزيرين فى كيسلوفوسك والقاهرة فحسب، بل كذلك حقيقة أن الولايات المتحدة هى التى دعت إلى أن يكون الاتحاد السوفيتى مشاركًا فى رئاسة مؤتمر السلام... وتدرك الولايات المتحدة أنه رغم انتصار السلاح الأمريكى، فإنه لن يمكنها تحمل العبء بمعزل عن المشاركة السوفيتية. وعلى أية حال، وحتى فى ظل حقيقة أن قوتنا قد أضعفها الصراع الداخلى، فما زال العرب ينظرون إلينا على أننا قوة موازنة للتحالف الأمريكى الإسرائيلى.[٢٥]

إلا أنه بعد شهرين من زيارة بسميرتنيخ، قبلت سوريا فجأة الشروط الأمريكية الخاصة بالمؤتمر، حيث قال الأسد إن الخطة "أساس يمكن قبوله لتحقيق الحل الشامل وعملية السلام فى المنطقة، خاصة وأن هذه المقترحات تقوم على قرارى الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين ينطبقان على كل الجبهات ويضمنان الحقوق الفلسطينية المشروعة".[٢٦] وبما أن الولايات المتحدة وافقت على رغبات إسرائيل بشأن أن يكون للأمم المتحدة والجماعة الأوروبية وجود رمزى فى المقام الأول فى المؤتمر، فقد بدا أن الرئيس السورى قرر أن مصالح بلده المستقبلية – على المدى القصير على الأقل – تكمن فى السير وراء الولايات المتحدة، وانشغل بهاتين النقطتين. ورغم ذلك نقل التلفزيون السورى عن الأسد قوله إنه يُقَدِّر بشدة "تعهد الرئيس بوش بأن تكون الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى محفزين للسلام وأنهما سيتحملان مسئولية خاصة فى جعل المؤتمر ينجح فى تحقيق أهدافه كما حددتها قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة."[٢٧]

ما إن قرر الأسد حضوَر المؤتمر حتى امتدحت موسكو قرار الزعيم السورى وحثت الفلسطينيين على أن يحذوا حذوه.[٢٨] وفى ظل نفوذ الاتحاد السوفيتى الذى تضاءل بشكل واضح ليس فى سوريا وحدها، وإنما فى المنطقة

ككل، كان جليًا أنه لا يمكن لجورباتشوف دفع الزعيم السورى إلى المطالبة بدور مهم للأمم المتحدة؛ بالقدر الذى كان يريده هو. وبدلاً من ذلك استثمر جورباتشوف الرعاية الأمريكية السوفيتية المشتركة للمؤتمر؛ ففى مقابلة حول الوضع الذى يتطور بسرعة فى الشرق الأوسط، أكد مسئول بوزارة الخارجية السوفيتية دور موسكو كراع مشترك للمؤتمر.[٢٩] وحافظ الاتحاد السوفيتى على هذه الفكرة حتى أواخر شهر يوليو حين سافر بوش إلى موسكو لعقد اجتماع قمة مع جورباتشوف. وفى الحادى والثلاثين من يوليو أعلن الزعيمان العالميان بشكل مشترك خططًا لإرسال دعوات رسمية إلى مؤتمر سلام الشرق الأوسط فى أكتوبر.[٣٠]

فى الوقت الذى ندرك فيه أن السلام لا يمكن فرضه وأنه يمكن فقط أن ينتج عن المفاوضات المباشرة بين الأطراف، تتعهد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ببذل أقصى ما فى طاقتهما لاستدامة عملية إحلال السلام. ولتحقيق هذه الغاية، سوف تعمل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، باعتبارهما راعيين مشتركين، على عقد مؤتمر للسلام فى أكتوبر يُقصد به بدء المفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف. وسوف تصدر الدعوات قبل عقد المؤتمر بعشرة أيام على الأقل. وفى غضون ذلك سوف يستمر وزير الخارجية بيكر ووزير الخارجية بسميرتنيخ فى العمل مع الأطراف للإعداد للمؤتمر.[٣١]

وفى الوقت نفسه، أعلن وزير الخارجية السوفيتى بسميرتنيخ أن الاتحاد السوفيتى مستعد لإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل إذا حضرت الدولة اليهودية مؤتمر سلام الشرق الأوسط.[٣٢]

ضخّم الإعلام السوفيتى دور موسكو المتجدد فى الشرق الأوسط، كما قالت الإذاعة الناطقة باللغة العربية فى الثانى من أغسطس:

لأول مرة يشير الجانب الأمريكى إلى سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط - وهو اصطلاح سوفيتى - جوهره أن السلام فى المنطقة لا يمكن تحقيقه إلا حين يكون عادلاً. ومن المهم

كذلك أن بيان جورباتشوف وبوش صدر في موسكو. ويعتقد معلقنا أن هذا يفند الادعاء في العالم العربي بأن الاتحاد السوفيتي يقوم بدور ضعيف في تسوية الشرق الأوسط. ومرة أخرى، هناك تأكيد على أن السلام الدائم في المنطقة مستحيل بدون مشاركة الاتحاد السوفيتي. (الخطوط من وضع المؤلف)[٣٣]

بعد سبعة عشر يومًا أُطيح بجورباتشوف بشكل مؤقت في انقلاب أدى في النهاية إلى انهيار الاتحاد السوفيتي. إلا أنه قبل بحث أثر الانقلاب على السياسة السوفيتية تجاه الشرق الأوسط، سوف نحلل السياسة السوفيتية تجاه الخليج الفارسي منذ انتهاء حرب الخليج حتى الانقلاب الفاشل.

السياسة السوفيتية تجاه الخليج الفارسي

ما إن انتهت حرب الخليج، وكان ذلك انتصارًا عسكريًا كبيرًا بالنسبة للولايات المتحدة والحلفاء، حتى حثت موسكو دول منطقة الخليج الفارسي (ومنها إيران) على تولي المسئولية الأولية عن أمنها، وأن تقوم الأمم المتحدة بدور مهم في العملية، وألا تكون القوات الأجنبية أكبر مما كانت عليه في الأول من أغسطس عام ١٩٩٠؛ وهو اليوم السابق للغزو العراقي للكويت.[٣٤] ونتيجة لذلك، تشجعت موسكو حين أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي، المجتمعة مع مصر وسوريا في دمشق في أوائل مارس من عام ١٩٩١، اعتمادها على سوريا ومصر لكي تكونا "نواة لقوة عربية تضمن أمن وسلام الدول العربية في منطقة الخليج"[٣٥] كما وعدت مصر وسوريا بمليارات من المساعدات الاقتصادية. وبناء على دور سوريا في التحالف، وكذلك دعوة دول الخليج إلى تحسين العلاقات مع إيران (أعادت السعودية وإيران العلاقات الدبلوماسية بينهما في منتصف مارس)، فقد كانت موسكو تأمل أنه مع معارضة إيران النشطة للوجود الأمريكي الكبير في الخليج، قد تمنع الولايات المتحدة من أن تكون لها الهيمنة العسكرية في المنطقة. إلا أنه لسوء حظ موسكو، أدى شقاق بين السعودية من ناحية ومصر وسوريا من ناحية أخرى إلى سحب قوات الدول غير الخليجية،[٣٦] وظلت دول مجلس التعاون الخليجي على

شكها الكبير فى إيران. وبدا الأمر نتيجة ذلك وكأن الولايات المتحدة هى التى ستقوم بدور عسكرى أساسى فى المنطقة على أى الأحوال. ورغم بيان الفريق السعودى الأمير خالد بن سلطان (الذى كان يقود القوات العربية والإسلامية فى التحالف) أنه لا يعتقد أن السعودية سوف تحتاج أو تريد وجودًا عسكريًا أمريكيًا أكبر مما كان لديها قبل الحرب، فقد كانت موسكو مهمومة بينما كان وزير الدفاع ريتشارد تشينى Richard Cheney يقوم بجولة فى الخليج فى أوائل مايو من عام ١٩٩١ سعيًا لتوسيع الوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة.[٣٨] والواقع أنه على امتداد الصيف، وبالإضافة إلى ترتيب المزيد من مبيعات السلاح للحلفاء العرب، ظلت الولايات المتحدة تتفاوض على الترتيبات العسكرية؛ فقد وُقِّعت اتفاقية عسكرية مع الكويت فى أوائل سبتمبر، بعد وقت قصير من الانقلاب الفاشل فى موسكو.[٣٩] وبعد شهر وقَّعت الولايات المتحدة اتفاقية عسكرية مع البحرين.[٤٠]

كان القلق المستمر بشأن العراق، التى خرج زعيمها سليمًا من الحرب (وقتل الشيعة والأكراد العراقيين الذين شاركوا فى انتفاضة ما بعد الحرب)، والخوف من الخطر المحتمل الآتى من إيران هما السببان الأساسيان وراء الاتفاقيات التى تفاوضت عليها دول الخليج مع الولايات المتحدة وكذلك مناقشات الأمن المستمرة بين الولايات المتحدة والسعودية. ومع أن موسكو كان تؤيد المساعى الأمريكية لتنفيذ قرار وقف إطلاق النار الصارم، فقد ظلت تحمى نظام صدام حسين. ورغم نقل الصحافة السوفيتية للمجازر باستفاضة،[٤١] فإن موسكو لم تعارض محاكمة صدام فحسب[٤٢] بل حذرت كذلك الأمم المتحدة من أى تدخل باسم الأكراد قد يكون فيه تعد على سيادة العراق.[٤٣] ومع أن هذا الموقف ربما كان يعكس القلق السوفيتى بشأن تدخل الأمم المتحدة المحتمل مستقبلاً باسم الأقليات القومية السوفيتية المتذمرة بشدة، مثل الأقلية اللتوانية، فقد بدا كذلك أنه يهدف إلى حماية صدام. وهكذا فبينما كان الليبراليون السوفييت مثل جورجى ميرسكى Georgiy Mirsky يدعون إلى إلغاء المعاهدة السوفيتية العراقية بناء على الإبادة الجماعية التى قام بها صدام،[٤٤] فقد ذكر مستشار جورباتشوف لشئون الشرق الأوسط يفجينى بريماكوف أنه يعتقد أن صدام "لديه القدرة الكافية لإعطائنا الأمل فى تطور إيجابى للعلاقات معه".[٤٥] ورغم امتداح الجهود الإنسانية الأمريكية باسم الأكراد، فقد أبدت موسكو كذلك قلقها من أنها ستكون ذريعة لبقاء القوات الأمريكية

فى شمال العراق. ونتيجة لذلك أيدت موسكو بحرارة بدء المفاوضات بين صدام والزعماء الأكراد، أملاً فى أن يعجل هذا برحيل القوات الأمريكية.(٤٦)

إلا أنه حين كُشف النقاب عن إخفاء العراق لمواد خاصة بأبحاث الأسلحة النووية، اتبعت موسكو خطًا أكثر تشددًا تجاه حليفها القديم.(٤٧) وبعد أن انضمت إلى الولايات المتحدة (وسائر أعضاء مجلس الأمن) فى السابع عشر من يوليو لإصدار قرار يجبر العراق على دفع كامل تكاليف تدمير أسلحته الكيماوية والبيولوجية، وصواريخه الباليستية، والمواد النووية، ومطالبة الدول كافة بإبلاغ مجلس الأمن بالخطوات التى اتخذتها لضمان عدم تزويد مواطنيها وشركاتها العراق بالمواد العسكرية أو التكنولوجيا والآلات اللازمة لإنتاجها،(٤٨) قال مسئول بوزارة الخارجية السوفيتية فى مقابلة أجرته معه "إنترفاكس" فى الثانى من يوليو عام ١٩٩١ (إنترفاكس وكالة أنباء فى موسكو) بوضوح: "فى حال تأكيد قيام بغداد بتطوير أسلحة نووية، لن ينطلق الاتحاد السوفيتى من المصالح الخاصة بما سبق من إعادة لتعاونه مع العراق، بل من إرادة المجتمع الدولى الذى يحث بغداد على خلق كل الظروف اللازمة للتسوية السلمية فى الخليج."(٤٩)

رغم ذلك، بدأت الولايات المتحدة التلميح إلى أن بحث توجيه ضربة عسكرية لتدمير المنشآت النووية العراقية جاء بعد أن أطلق الجنود العراقيون فى الثامن والعشرين من يونيو النار فوق رؤوس مفتشى الأمم المتحدة الذين كانوا يصورون سَحْبَ المعدات من قاعدة عسكرية عراقية.(٥٠) دفع ذلك السفير السوفيتى فى الأمم المتحدة يورى فورونتسوف Yuri Vorontsov، الذى كان قد تعاون تعاونًا وثيقًا مع ممثل الأمم المتحدة من الولايات المتحدة بشأن القضايا العراقية، إلى التحذير من استخدام القوة: "لم تنطق الولايات المتحدة أو سواها بكلمة واحدة داخل جدران الأمم المتحدة عن اللجوء إلى الخيارات العسكرية. نحن نتحدث بالتحديد عما يتصل بالحلول الدبلوماسية." إلا أن السفير السوفيتى بالأمم المتحدة نفسه أصدر تحذيرًا قويًا للعراق يقول: "هذا أمر شديد الخطورة والخطاب الذى تسلمناه اليوم [من العراق] ليس بالرد الكافى على كل التساؤلات الخاصة بهذا الموضوع. وإلى أن يجرى توضيح تلك الأمور، لن تكون هناك فرصة لأن يعالج مجلس الأمن مسائل من قبيل تخفيف العقوبات المفروضة على العراق. ولابد أن يفهم العراق أن من مصلحته حل هذا."(٥١)

مع تصاعد الضغط الأمريكى على العراق، حملت صحيفة "كراسنايا زفيزدا" السوفيتية اليمينية، التى أيدت العراق أثناء حرب الخليج، تحذيرًا يقول: "لقد شهدنا ما يكفى من العمليات العسكرى. ويجب أن يسود المنطق الجانبين. ويمكن للعالم أن يستمر بدون جولة ثانية من 'عاصفة الصحراء'." وفى اتجاه مشابه، حذر المتحدث باسم الخارجية السوفيتية فيتالى تشوركين Vitaly Churkin فى حديث مع شبكة "سى إن إن" من استخدام القوة، محذرًا من أن ذلك ستكون له "نتائج سلبية... ربما تكون أكبر من الهدف المقصود من تلك الأعمال".(٥٣) إلا أن وزير الخارجية السوفيتى كان على استعداد لتأييد إدانة قوية أخرى من الأمم المتحدة للعراق. وفى الخامس عشر من أغسطس توحدت الولايات المتحدة وغيرها من أعضاء مجلس الأمن فى إدانة ما قام به العراق من "انتهاك خطير لالتزامه" بالتعاون تعاونًا كاملاً مع هيئة الطاقة الذرية الدولية واللجنة الخاصة للإشراف على تدمير ما لديه من أسلحة دمار شامل. كما طالب القرار العراق بـ"تقديم بيان تام ونهائى وكامل... لكل جوانب برامجه الخاصة بصنع أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية التى يزيد مداها على ٩٣ ميلاً" و"الوقف الفورى لأية محاولة لإخفاء" الأعمال البحثية الخاصة ببرامج الصواريخ الذرية أو الكيماوية أو البيولوجية أو الباليستية وتمكين مفتشى الأمم المتحدة من الوصول إلى كل أنحاء البلاد. كما جرى تحذير العراق كذلك من اعتراض تحليق طائرات أو مروحيات المراقبة وتقديم التسهيلات العراقية لمساعدة أعمال التفتيش.(٥٤)

باختصار، فإنه حتى حين كانت موسكو تسعى للاحتفاظ بنفوذ فى العراق (وخاصة فى أعقاب الحرب مباشرة) عن طريق حماية نظام صدام حسين، فإنه ما إن اتضحت الطموحات النووية العراقية فى الشهرين السابقين للانقلاب حتى تصاعد الانتقاد السوفيتى للعراق إلى حد كبير بسبب قلق موسكو من احتمال تعرضها هى للنقد بسبب انتشار الأسلحة النووية. ورغم ذلك ظلت موسكو تحث الولايات المتحدة على عدم استخدام القوة العسكرية من جديد ضد العراق. وكانت نتيجة ذلك أنه حين بلغت أخبار الانقلاب العراق، ابتهج صدام حسين، وأصدر العراق بيانًا يمتدح فيه الحكومة السوفيتية الجديدة: "من الطبيعى أن نرحب بهذا التغيير، كما هو حال الدول التى أضرتها سياسات النظام السابق... ونأمل أن يسهم هذا التغيير فى استعادة التوازن الدولى الصحيح لمنع الهيمنة والعدوان... وسوف

يرد العراق بشكل إيجابى على كل مبادرة صداقة من الاتحاد السوفيتى فى عصره الجديد."[٥٥]

من سوء حظ صدام أن الانقلاب فشل وأدان جورباتشوف، حين عودته إلى موسكو، صدام، وتدهورت العلاقات السوفيتية العراقية تدهورًا حادًا، حيث بدأ الاتحاد السوفيتى التعاون بشكل أوثق مع الولايات المتحدة فى سياسات الشرق الأوسط.

السياسة السوفيتية تجاه الشرق الأوسط
من انهيار الانقلاب حتى انهيار الاتحاد السوفيتى

حدثت تحولات كبيرة فى الاتحاد السوفيتى فى أعقاب الانقلاب الفاشل. فقد باتت الجمهوريات المفردة، وعلى رأسها روسيا بقيادة بوريس يلتسين Boris Yeltsin، على قدر كبير من تأكيد الذات، وسُمح لدول البلطيق بالخروج من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، ووجد جورباتشوف نفسه فى وضع سياسى أشد ضعفًا بكثير. وجاهد الزعيم السوفيتى على امتداد الشهور القليلة التالية لترتيب اتفاقية اتحاد جديدة تحافظ على وضعه كزعيم للبلاد، ولكنه قوبل بمعارضة متزايدة من كل من يلتسين وزعيم أوكرانيا ليونيد كرافتشوك Leonid Kravchuk. وفى تلك الظروف، لم يكن لدى جورباتشوف الكثير من الوقت لتقديم مبادرات خاصة بالسياسة الخارجية بخلاف طلب المزيد من المساعدات الاقتصادية من الغرب والتقرب أكثر من الولايات المتحدة كى يستغل احترام الرئيس بوش الشديد لشخصه. إلا أن المحافظين الذى وقفوا فى سبيل سياساته أزيلوا من السلطة نتيجة للانقلاب الفاشل. وهكذا تحرك جورباتشوف ليجعل السياسة السوفيتية متوافقة إلى حد كبير مع الولايات المتحدة فى أنحاء العالم، وخاصة فى الشرق الأوسط، وإن كان بعض "المفكرين القدامى" فى مؤسسة السياسة الخارجية السوفيتية، مثل بريماكوف، ظلوا يجاهدون من أجل موقف سوفيتى أكثر استقلالاً.

ربما كان أهم تحول فى السياسة السوفيتية خاص بإسرائيل. فخلال فترة استمرت عامين قبل الانقلاب، تطورت العلاقات السوفيتية الإسرائيلية تطورًا موسعًا فى المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية، وقررت موسكو السماح بحرية هجرة اليهود السوفييت إلى إسرائيل[٥٦] (وصل ٣٠٠ ألف منهم فى الفترة

من أكتوبر عام ١٩٨٩ إلى أغسطس عام ١٩٩١). إلا أنه كانت لا تـزال هنـاك ثلاث مشاكل تؤثر على العلاقات الثنائية، وهى عدم استعداد موسكو للانضمام إلى الولايات المتحدة فى رفض قرار "الصهيونية عنصرية" الذى اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعدم استعداد موسكو السماح بقيام رحلات طيران لنقل المهـاجرين اليهود من المدن السوفيتية إلى إسرائيل، والأهم من هذا كله هو تردد موسكو فـى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل. وخلال الشهرين التـاليين للانقـلاب، حققت موسكو الآمال الإسرائيلية الثلاثة.

فى حديث لوزير الخارجية السوفيتى الجديد بوريس بـانكين Boris Pankin (حيث استغنى عن بسميرتنيخ لعدم معارضة الانقلاب الفاشل) فى الأمـم المتحـدة قال: "تعنى فلسفة التضامن الدولى الجديد، كما تؤكد الممارسة، نقض أدلجة الأمـم المتحدة. فقد جرى تجديد منظمتنا ولابد أن ترفض للأبد تراث "العـصر الجليـدى" الذى كانت الصهيونية تقارَن فيه بالعنصرية فى قرار بغـيض."(٥٧) وبعـد ثلاثـة أسابيع وقعت شركة "أيروفلوت" Aeroflot اتفاقية مـع الوكالـة اليهوديـة شـبه الحكومية فى إسرائيل وشركة "العال" الإسرائيلية على تسيير رحلات مباشرة مـن موسكو وسانت بطرسبرج إلى تل أبيب.(٥٨)

رغم عدم تقبل أى من الخطوتين فى الدوائر العربيـة أو بـين المحـافظين السوفييت (فقد اشتكت صحيفة "برافدا" فى العاشر مـن أكتـوبر مـن أن "وزراء الخارجية العرب سيضطرون الآن ليس لصد الولايات المتحدة وحدها، بـل كـذلك الاتحاد السوفيتى بسبب [قرار الصهيونية عنصرية] فى الأمم المتحـدة")،(٥٩) فقـد كانت القضية الأكثر إثارة للجدل هى إعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين الاتحاد السوفيتى وإسرائيل. ولطالما كانت الدوائر الليبرالية فى الاتحاد الـسوفيتى تـدعو لتلك، بينما كان المحافظون يعارضونها بشدة. وفى الخامس عشر من أكتوبر أكدت "برافدا" فى مقال شديد الانتقاد لإسرائيل أنه "فيما يتعلق بالمسائل الإقليميـة، فـإن الولايات المتحدة أشد قربًا إلى المعتدى من ضحاياه".(٦٠) وعلى النقيض من ذلـك، قالت افتتاحية فى صحيفة "إزفستيا" تعكس وجهة النظر الليبراليـة فـى الخـامس والعشرين من سبتمبر:

> بعد أن حاول ميخائيل جورباتـشوف، الـذى تغلـب عليـه مستشاروه الطموحون، انتزاع زمام المبادرة فى إنهاء الحرب

فى الخليج الفارسى ولم ينجح، وُجهت الدعوة إلى الاتحاد السوفيتى كى يشارك فى المصالحة العربية الإسرائيلية فيما يشبه نوعًا من الشفقة من جانب البيت الأبيض أكثر منه حسابًا. فقد نسجت سلسلة الجولات التى قام بها وزير الخارجية الأمريكى بيكر فى دول المنطقة نسيج عملية السلام. وكان وزير الخارجية السوفيتى السابق بسميرتنيخ يتتبع خطوات زملائه الأمريكيين تتبعًا حرفيًا، وكان يرى أنهم قادرون على أن يحرزوا نجاحًا بدوننا، وهو ما جعله لا يزعج نفسه بتقديم أية مبادرات...

لن ينتهى بنا الحال بالقيام بدور الرئيس المشارك الصورى (لمباحثات السلام) إن نحن بقينا على إخلاصنا ونزاهتنا، وهو ما يعنى أنه لا يمكن أن نذهب إلى المؤتمر ونحن نحتفظ بعلاقات دبلوماسية كاملة مع العراق الاستبدادى، بينما نرفض إعادة تلك العلاقات مع دولة إسرائيل الديمقراطية.(٦١)

فى ظل الضغوط المتقاطعة، أجل جورباتشوف إعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع إسرائيل – وهو ثمن موافقة إسرائيل على مشاركة موسكو لرئاسة محادثات السلام – حتى آخر دقيقة بالمعنى الحرفى للكلمة. ورغم ذلك، وبعد جولتين من المحادثات بين بانكين ووزير الخارجية الإسرائيلى ديفيد ليفى فى القدس فى الثامن عشر من أكتوبر، وافقت موسكو على إعادة العلاقات الدبلوماسية. وبعد ذلك مباشرة، دعا بانكين وبيكر، فى بيان مشترك صدر فى القدس، إسرائيل والدول العربية والفلسطينيين لحضور مؤتمر سلام الشرق الأوسط المقرر عقده فى مدريد بعد أقل من أسبوعين، فى الثلاثين من أكتوبر عام ١٩٩١.(٦٢) ولابد من الإشارة إلى أنه فى الوقت الذى اتخذ فيه جورباتشوف قرار استئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة، كان رئيس وزراء إسرائيل السابق شيمون بيرس، ومعه وفد كبير من رجال الأعمال الإسرائيليين، فى موسكو لمناقشة العلاقات التجارية الموسعة. وأشار مقال فى صحيفة "إزفستيا" فى الرابع عشر من أكتوبر إلى أن هناك ٢٠٠ مشروع مشترك سوفيتى إسرائيلى قائمين بالفعل، و"كانت المجموعة الكبيرة من ممثلى اتحاد الصناعيين الإسرائيليين تمثل ١١٠٠ مشروع إسرائيلى يقدم ٨٠

بالمائة من الإنتاج الصناعى الإسرائيلى".[63] وذكر تقرير لوكالة "تاس" الإخبارية عن اجتماع جورباتشوف وبيرس أن بيرس "له صلات وثيقة بدوائر الأعمال فى بلده المهتمة بتوسيع التعاون مع الاتحاد السوفيتى". وأشار تقرير آخر لتاس عن اجتماع جورباتشوف الذى سبق ذلك مع شوشانا كاردان Shoshana Cardin مدير المؤتمر الوطنى لليهود السوفييت الذى أثيرت فيه قضية العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، إلى أن "المنظمة "تتمتع بتأييد كبير من الشخصيات سياسية ودوائر الأعمال"،[64] وهو تحول مقداره ١٨٠ درجة فى التفكير السوفيتى. وبذلك قد يبدو أن تقارير الإعلام السوفيتى التى تتناول قرار استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل كان المقصود بها، جزئيًا على الأقل، إقناع السوفييت المترددين، لولا ذلك، بأن استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل سوف تفيد فى مساعدة الاقتصاد السوفيتى شديد التعثر ويرضى الولايات المتحدة التى طالما دعت إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين إسرائيل والاتحاد السوفيتى.

كان المجال الثانى للتعاون الأمريكى السوفيتى يتعلق بأفغانستان. فقد قضى الغزو السوفيتى فى عام ١٩٧٩ على سياسة الوفاق بين القوتين الأعظم. ورغم سحب موسكو لقواتها من البلاد بحلول فبراير من عام ١٩٨٩، فقد كانت موسكو ترغب فى وقف إرسال السلاح إلى نظام نجيب الله كذلك، وتفاوض بيكر حول هذه القضية مع كل من شيفرنازده وبسميرتنيخ. وفى الثالث عشر من سبتمبر توصل البلدان إلى اتفاق على وقف توريد السلاح للجماعات المتنافسة فى أفغانستان اعتبارًا من الأول من يناير عام ١٩٩٢، وعدم زيادة توريد السلاح حتى ذلك التاريخ.[65] وبناء على حساسية قضية أسرى الحرب السوفييت بالنسبة لموسكو، وعد بيكر كذلك بالمساعدة فى حل قضية أسرى الحرب السوفييت. كما حث الدول الأخرى "على أن تحذو حذو الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى قصر مساعدتها للأفغان على 'المساعدات الإنسانية فحسب'" وقال "إننا نتوقع أن تيسر خطواتنا المشتركة بدء عملية التفاوض فيما بين الأفغان، وينبغى أن تؤدى إلى وقف مؤقت لإطلاق النار يليه وقف كامل للأعمال القتالية". كما أشار البيان المشترك إلى أن كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى يرغبان فى وجود أفغانستان مستقل وغير منحاز وتعهدا بتأييد "العملية الانتخابية الحرة التى لا تخضع لسيطرة أى شخص أو تدخله". كما طالب الطرفان كذلك بقيام الأمم المتحدة "بدعم من الحكومات المعنية، بما فى ذلك الدول الإسلامية، بالعمل مع الأفغان لوضع آلية

انتقال تتسم بالمصداقية والنزاهة".(٦٦) ومع أنه ربما كان جورباتشوف بتوقيعه اتفاقية خفض الأسلحة مع الولايات المتحدة يأمل فى إنهاء مشكلة التورط العسكرى السوفيتى فى أفغانستان للأبد بينما يحسّن العلاقات الأمريكية السوفيتية، فى ظل مشاركة إيران والسعودية وباكستان بقوة فى توريد السلاح لفصائل المجاهدين المتنافسة، فقد بقى معرفة إن كان الخفض الأمريكى السوفيتى المشترك للسلاح سوف يؤثر على مستوى القتال أم لا، مما يؤدى إلى الانتخابات وتكوين "أفغانستان مستقلة وغير منحازة" بحق. ومع ذلك فقد امتدحت موسكو إيران فيما بعد لاستعدادها خفض شحنات السلاح إلى المجاهدين الشيعة الذين تؤيدهم، وذكرت صحيفة "كراسنايا زفيزدا" فى عددها الصادر فى الرابع والعشرين من سبتمبر أن سكرتير الأمم المتحدة خابيير بيريث دى كويار Javier Perez de Cuellar قد أقنع كلاً من إيران والسعودية بوقف تسليح رجال حرب العصابات الأفغان.(٦٧) إلا أن باكستان ظلت المشكلة الأساسية فيما يخص واردات السلاح، وظل الكثيرون فى موسكو ينظرون إلى الهدف الباكستانى على أنه الكونفدرالية الأفغانية الباكستانية لإنشاء دولة أشد قوة يمكن بها مواجهة منافس باكستان القديم، الهند.(٦٨)

كان المجال الثالث للتعاون الأمريكى السوفيتى فى الشرق الأوسط فى فترة ما بعد الانقلاب - وإن كان مجالاً أكثر محدودية - هو مجال الحد من السلاح. فرغم طول مناقشة موسكو وواشنطن لمشكلة انتشار الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط، فلم يحدث قبل يوليو من عام ١٩٩١ أن اتفقا، فى الأمم المتحدة، مع الدول الأعضاء فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على دعم "منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط".(٦٩) إلا أنهم لم يتوصلوا قبل منتصف أكتوبر إلى ذلك الاتفاق المحدد على الحد من مبيعات السلاح للشرق الأوسط. ونصت القواعد الأساسية التى اتفق عليها الأعضاء الخمسة الدائمون بمجلس الأمن فى اجتماع لندن على أنهم سوف "يتجنبون مبيعات السلاح التى تؤدى إلى استفحال الصراع القائم، أو تزيد التوتر وتزعزع استقرار المنطقة، أو تخرق الحظر الدولى، أو تشجع الإرهاب، أو تُستخدم لغير الأغراض الدفاعية". كما اتفقوا كذلك على تجنب الصادرات التى "تقوض اقتصاد الدول المتلقية تقويضًا خطيرًا" وعلى إبلاغ بعضهم البعض بمبيعات الدبابات والمَركَبات المصفحة والمدفعية والطائرات والمروحيات الحربية والسفن وبعض أنظمة الصواريخ للشرق الأوسط.(٧٠) إلا أنه فى ظل انخفاض إنتاج النفط، كانت مبيعات السلاح المصدر الرئيسى للعملة

الصعبة التى تحصل عليها موسكو، وأى تقييد لقدرتها على بيع السلاح (ولو كان تقييدًا صغيرًا كهذا) كان يمثل مشكلة حقيقية. والواقع أنه قبل الاتفاق، وفى مقابلة أجرتها معه إحدى صحف أبى ظبى، أشار مسئول أسلحة سوفيتى إلى أنه "فى عدم وجود اتفاق مع الولايات المتحدة يحظر مبيعات السلاح للشرق الأوسط، سوف تستمر مبيعات السلاح للمنطقة، وكل الأسلحة المتطورة التى لا تزال بحالة جيدة معروضة للبيع". إلا أنه أشار إلى أن الاتحاد السوفيتى مازال مقيدًا بقرارات الأمم المتحدة، وخاصة تلك التى تحظر بيع المعدات العسكرية للنظام العراقى.(٧١) غير أن مراسلاً لصحيفة "إزفستيا" كتب قبل اتفاق الأمم المتحدة المحدود حاثًا الأمم المتحدة على عمل سجل لشحنات ومبيعات السلاح والدول المتقدمة على وقف شحنات الأسلحة فائقة التكنولوجيا التى تحتكرها.(٧٢) وفى أعقاب الاتفاق، وفى فورة تفاؤل، صرح وزير الخارجية السوفيتى بانكين بأن الاتحاد السوفيتى يؤيد التخفيض المتدرج لتوريد السلاح للشرق الأوسط، وبأن هذه الواردات قد توقف فى حال تحقيق مؤتمر مدريد المزمع عقده لنتائج إيجابية.(٧٣) وفى أى الأحوال، ومع أن جورباتشوف كان على استعداد لتوقيع هذا الاتفاق إرضاءً للولايات المتحدة، فقد كان من المقرر حل الاتحاد السوفيتى بعد وقت قصير من توقيع الاتفاق. ويبقى معرفة إذا ما كانت الدول التى ستخلفه، وجميعها متعطشة للعملة الصعبة، سوف توافق على مجرد تقييد مبيعات سلاحها الذى ينص عليها اتفاق الثامن عشر من أكتوبر أم لا.

كانت عملية السلام العربية الإسرائيلية تمثل المجال الأساسى الرابع لتعاون ما بعد الانقلاب. ففى أعقاب الانقلاب وبداية تفكيك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية (حيث حصلت دول البلطيق على استقلالها فى أوائل سبتمبر)، كانت المشاركة فى رعاية حدث عالمى كبير مثل مؤتمر السلام العربى الإسرائيلى أمرًا ذا أهمية كبيرة بالنسبة لجورباتشوف، من حيث مكانته وسمعته من ناحية، وقوله إن الإبقاء على الاتحاد يُمكِّن البلاد من القيام بدور مهم فى الشئون الدولية. ونتيجة لذلك أرسل جورباتشوف عددًا من البعثات إلى الشرق الأوسط منذ أوائل سبتمبر حتى انعقاد مؤتمر السلام فى مدريد فى الثلاثين من أكتوبر، فيما بدا أنه أكثر مساعى موسكو جدية حتى ذلك الوقت للمساعدة فى تحقيق التسوية العربية الإسرائيلية.

-إلا أن أول بعثة بقيادة مستشار الشرق الأوسط يفجيني بريماكوف كان لها عدد من الأهداف الأخرى كذلك. فقد أيد قادة الدول التي زارها جميعًا – مصر والسعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وإيران وتركيا – جورباتشوف أثناء الانقلاب، وقد أُرسل بريماكوف لإبلاغهم شكر جورباتشوف الشخصي على تأييدهم ولكي يؤكد لهم أن جورباتشوف يحكم سيطرته في ذلك الوقت. أما الهدف الثاني فكان مناقشة العلاقات الثنائية بين الاتحاد السوفيتي وكل دولة زارها. إلا أنه ربما كان أهم الأهداف هو سعي بريماكوف النشط للحصول على مساعداتهم المالية للاقتصاد السوفيتي المتعثر، وكان مع المبعوث السوفيتي الخاص عدد من الاختصاصيين السوفييت ضمن الوفد المصاحب له لتيسير المهمة.(٧٤) وفي عاصمة الإمارات أبي ظبي، أعلن بريماكوف أن الاتحاد السوفيتي "لديه فكرة جديد لإقامة علاقات مع الدول العربية تقوم على تنمية الصلات الاقتصادية وتعميقها".(٧٥) وعند عودة بريماكوف من رحلته صرح قائلاً: "قدموا لنا في عدد من الدول الدعم المالي الجاد والقروض لشراء الطعام والسلع الاستهلاكية."(٧٦) كما أشار إلى أن كل الدول التي زارها كانت ترغب في تطوير العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي بسبب أسواقه الكبيرة، والفرص الناتجة عن التحول من الإنتاج العسكري السوفيتي، وقدرة الإنتاج العلمي السوفيتي.(٧٧)

استغل بريماكوف الرحلة كذلك في الإدلاء بعدد من التصريحات السياسية الخاصة بالسياسة السوفيتية، كذلك التصريح الذي أدلى به في تركيا بشأن عدم معارضة الاتحاد السوفيتي لأي تدخل جديد لقوات الحلفاء في العراق، ولكن على العراق أن يمتثل تمامًا لقرارات مجلس الأمن.(٧٨) وفي معرض تقييم بريماكوف لرحلته صرح بأن كل الأقطار التي زارها "لا ترغب بوضوح في تفكيك الاتحاد السوفيتي" وترى أن هناك حاجة للحفاظ على منطقته الاقتصادية والإستراتيجية الموحدة. كما قال بوضوح: "القادة الذين التقيت بهم يرغبون في الوجود السوفيتي في الشرقين الأدنى والأوسط لأن ذلك سوف يحافظ على توازن القوى. فليس هناك من يرغب في أن يكون لقوة ما وضع احتكاري هناك."(٧٩)

وبينما كان بريماكوف مبتهجًا بشأن المنجزات السياسية التي حققتها زيارته، أشار مراسل لصحيفة "كراسنايا زفيزدا" باستخفاف إلى أن الهدف الرئيسي لرحلة بريماكوف هو "إقناع الشيوخ العرب بمساعدتنا بالمال 'الحي'". ومضى المراسل

قائلاً إنه "إذا كنا قادرين على أن نقدم المساعدة للأمريكان فى الشرق الأدنى، فمن المحتمل أن نعجل بتلقى العون من الولايات المتحدة والغرب".(٨٠) وكان بعض هذه المساعدة سيقدم أثناء زيارة نائب وزير الخارجية ألكسندر بيلوجونوف Alexander Belogonov لعرفات فى تونس عشية مناقشة المجلس الوطنى الفلسطينى فى أواخر سبتمبر مسألة ما إذا كانوا سيشاركون فى مؤتمر السلام بناء على شروط إسرائيل أم لا. وكانت علاقات الاتحاد السوفيتى بمنظمة التحرير حساسة بعض الشيء فى تلك الفترة لأن عددًا من شخصيات المنظمة، بينهم القائد رفيع المستوى فاروق قدومى، قد أيدوا الانقلاب. وما إن فشل الانقلاب حتى أرسل عرفات برقية تأييد لجورباتشوف. وحين سألت صحيفة "كومسومالسكايا براقدا" سفير منظمة التحرير الفلسطينية فى موسكو نبيل عمرو فى السابع من سبتمبر عن رد الفعل الفلسطينى تجاه الانقلاب، رد قائلاً: "سأكون صريحًا وأقول إن تصريحات تلك الشخصيات الفلسطينية كانت على قدر كبير من التسرع وصدمت ياسر عرفات إلى حد ما." إلا أنه أشار إلى أن "تلك الملاحظات لا يمكن أن تؤثر تأثيرًا عكسيًا على تطور العلاقات بين بلدينا، وخاصة أن وجهة النظر الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية التى حددها رئيس فلسطين مختلفة كل الاختلاف".(٨١)

التقى بيلوجونوف بعرفات ما لا يقل عن ثلاث مرات، حيث أجرى مناقشات وصفها بأنها "صريحة وعملية". وفيما يمكن أن يكون سعيًا لرأب الصدع بين الاتحاد السوفيتى والمنظمة وإعادة بناء النفوذ السوفيتى داخل المنظمة، قدم لعرفات رسالة امتنان من جورباتشوف لتأييده إياه.(٨٢) وقد حقق نائب وزير الخارجية السوفيتى نجاحًا جزئيًا على الأقل فى جهوده للعمل مُيَسِّرًا لعملية السلام بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية، حيث سمح عرفات للمتحدثة الرسمية الفلسطينية حنان عشراوى بمقابلة بيكر فى عمَّان فى العشرين من سبتمبر.(٨٣) وبعد أسبوع من ذلك صوَّت المجلس الوطنى الفلسطينى بالموافقة على حضور محادثات سلام الشرق الأوسط. إلا أنه لن يكون صحيحًا أن نعزو تأثيرًا أكثر مما يجب لجهود الوساطة السوفيتية، حيث إن منظمة التحرير الفلسطينية التى أيدت صدام حسين أثناء حرب الخليج لم يكن أمامها اختيار كبير بشأن دخول محادثات السلام، حتى ولو طبقًا للشروط الإسرائيلية، وذلك كى لا تخسر المزيد من مكانتها داخل العالم العربى فى وقت كانت الانتفاضة فيه تخبو وكانت مصر والسعودية تضغطان على عرفات بقوة كى يرد ردًا إيجابيًا على المحادثات. ومع ذلك أشادت موسكو

بقرار المجلس الوطنى الفلسطينى(٨٤) وظلت فى الفترة السابقة لمؤتمر السلام على اتصال وثيق بالمنظمة، حيث سافر إلى موسكو اثنان من الأعضاء رفيعى المستوى بها، هما أبو مازن وياسر عبد ربه، لمقابلة بانكين فى العاشر من أكتوبر.

جاء بانكين نفسه فى زيارة ثالثة مهمة للشرق الأوسط فى منتصف أكتوبر، حيث سافر الوزير السوفيتى إلى إسرائيل ومصر وسوريا والأردن ثم التقى بعرفات فى باريس. ومع أن الجانب الأكثر أهمية فى الرحلة هو الاتفاق على استئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع إسرائيل (وبالتالى ضمان انعقاد مؤتمر سلام الشرق الأوسط فى مدريد)، فقد أشار بانكين كذلك إلى أنه أجرى محادثات "شديدة الألفة والود" مع الأسد(٨٥) ومحادثات مفيدة مع الملك حسين وعرفات كذلك. وقد زعم، شأنه شأن بريماكوف، بأنه ليس من بين القادة الذين زارهم من يرغب فى "خروج [الاتحاد السوفيتى] من الحلبة السياسية". كما قال: "يفهم الجميع فهمًا جيدًا أن متاعبنا وكل مشاكلنا هى مشاكل خاصة بالنضج. ذلك أن اتحاد الدول ذات السيادة [الاسم الجديد الذى أطلقه جورباتشوف الاتحاد السوفيتى] باق وسوف يظل قوة عظمى. ذلك أن العالم بحاجة إليه."

كان من المقرر أن يقوم جورباتشوف كذلك برحلة تتصل بالشرق الأوسط، وإن كانت لمؤتمر مدريد وليس للمنطقة نفسها. ومن الواضح أن الزعيم السوفيتى كان له هدفان أثناء تلك الزيارة. إذ كان الهدف الأول هو مقابلة الرئيس بوش مرة أخرى، والحصول إن أمكن على المزيد من العون الأمريكى لمساعدة الاقتصاد السوفيتى. بينما كان الهدف الثانى هو أن يبين لخصومه فى الداخل الذين كانوا يزدادون قوة، وعلى رأسهم يلتسين، أنه باعتباره زعيمًا دوليًا مازال يحظى بالاحترام، وأنه لكى تقوم البلاد بدور عالمى مهم لابد لها من أن تبقى متماسكة. ورغم ذلك فقد كان على جورباتشوف أن يضم إلى الوفد المصاحب له فلاديمير لوكين Vladimir Lukin رئيس لجنة الشئون الخارجية بالبرلمان الروسى، ووزير خارجية جمهورية طاجيكستان، وذلك للدلالة على الاستقلال المتزايد للجمهوريات السوفيتية. وحين سئل لوكين عما إذا كان بإمكان جورباتشوف التحدث باسم الاتحاد السوفيتى، رد قائلاً "بالطبع، ولكن المسألة هى ما هو الاتحاد السوفييتي؟"(٨٦)

إذا كان جورباتشوف يرجو أن يقدم له بوش مساعدات اقتصادية إضافية أثناء اجتماعهما الذى سبق المؤتمر، فقد خاب رجاؤه، رغم كرم الرئيس الأمريكى

فى الثناء على الزعيم السوفيتى، حيث قال: "من المؤكد أنه ليس هناك اختلاف من وجهة نظرى فى مستوى الاحترام الذى يحظى به الرئيس جورباتشوف."[٨٧] كما استغل بوش الفرصة كى يشكر جورباتشوف "على الدور البنّاء جدًا الذى قام به الاتحاد السوفيتى فى الأعمال التى أدت إلى هذا المؤتمر. فنحن ممتنون له بسبب ذلك".[٨٨]

إذا تركنا الكلام المنمق جانبًا، لوجدنا أنه من الواضح أن الولايات المتحدة كانت تهيمن هيمنة تامة على مؤتمر السلام. وقد أبلغ "دبلوماسى أوروبى رفيع المستوى" مراسل صحيفة "نيويورك تايمز" توماس فريدمان Thomas Friedman، أنه حين سأل مسئول سوفيتى يفترض أنه يقوم بترتيبات الجلوس، هز المسئول السوفيتى كتفيه فحسب وقال: "عليك بسؤال الأمريكان. نحن لا نعرف شيئًا. الأمريكان يعالجون كل شيء."[٨٩] وبالمثل قال أحد أعضاء الوفود العربية: "فلنواجه الحقائق. الولايات المتحدة هى التى تدير العرض. لا يمكن للاتحاد السوفيتى مجرد إطعام شعبه ويطلب الغذاء من العالم."[٩٠]

من المفارقة أن هذا هو ما فعله جورباتشوف على وجه التحديد فى كلمته فى مؤتمر السلام. فبعد الثناء على التعاون الأمريكى السوفيتى بالنسبة لجعل المؤتمر ممكنًا وحث الوفود على ألا تضيع فرصة السلام، ناشد جورباتشوف المجتمع العالمى مساعدة الاتحاد السوفيتى لأن "ما يحدث فى الاتحاد السوفيتى له تأثير كبير على أى صراع إقليمى على المصالح الحيوية الخاصة بجزء كبير من عالم اليوم".[٩١]

بعد أقل من شهرين من افتتاح مؤتمر سلام مدريد انهار الاتحاد السوفيتى ليحل محله "كومنولث الدول المستقلة". وفقد جورباتشوف وظيفته. وخلال تلك الفترة لم تصبح جمهوريات الاتحاد السوفيتى مستقلة فحسب، بل حدث كذلك تحول كبير فى سياسة الشرق الأوسط نتيجته أبعد من أن تحدَّد. فليس الأمر هو أن الاتحاد السوفيتى لم يعد كيانًا موحدًا يؤثر على دول الشرق الأوسط فحسب، بل إن دول المنطقة، وخاصة تركيا وإيران والمملكة العربية السعودية وباكستان وحتى إسرائيل، أمست مشاركة فى تنافس على النفوذ فى جمهوريات الدولة السوفيتية السابقة الإسلامية. بل كان هناك قلق متزايد من احتمال تسرب العلماء النوويين السوفييت إلى الشرق الأوسط. وعلى أية حال كان مؤتمر مدريد الذى كشف للعالم

ضعف موقف الاتحاد السوفيتى فى العالم نقطة انطلاق مهمة لتحليل انهيار النفوذ السوفيتى فى الشرق الأوسط منذ حرب الخليج.

خاتمة

كانت حرب الخليج، التى وقعت بينما كان الاتحاد السوفيتى يواجه أزمات اقتصادية وسياسية شديدة الحدة، نقطة تحول مهمة فى تآكل الوضع السوفيتى فى الشرق الأوسط. وقد أدى قصر أمد الحرب، مقرونًا بعدم استعداد جورباتشوف لتأييد التحالف الذى تقوده الولايات المتحدة تأييدًا فعالاً، إلى تهميش الدور السوفيتى فى المنطقة عند انتهاء الحرب. وفى أعقاب الحرب سعى جورباتشوف فى البداية إلى منع الولايات المتحدة من الهيمنة على الخليج وعملية سلام الشرق الأوسط باتخاذه مواقف مؤيدة للأهداف الأمريكية فى الظاهر (فعلى أى الأحوال، كانت حاجة موسكو إلى المساعدات الغربية تتزايد أكثر وأكثر فى ذلك الحين) إلا أنه كان يعزز القوى المعادية لأمريكا فى المنطقة فى الخفاء. ففى الخليج كانت موسكو تؤيد دعوة إيران إلى الأمن الذاتى وظلت تحمى نظام صدام من مزيد من التدخل العسكرى الأمريكى. وفى عملية السلام العربية الإسرائيلية، قدمت موسكو فى البداية دعمًا ضمنيًا لموقف حافظ الأسد المتشدد، ولكن حين اختار الأسد فى منتصف يوليو خطة السلام الأمريكية أسرعت موسكو بتأكيد حقيقة أن مبادرة السلام الأمريكية تدعو إلى رعاية أمريكية سوفيتية مشتركة لمؤتمر السلام، كى تحقق أكبر فائدة من الموقف. وفى أعقاب الانقلاب الفاشل، وبعد إبعاد عدد من المتشددين من القيادة السوفيتية، تحرك جورباتشوف الذى كان وقتها فى وضع سياسى ميئوس منه لدعم موقفه بمزيد من التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة الذى كان رئيسها جورج بوش يكن له احترامًا يفوق ما يكنه له أبناء بلده السوفييت. وبذلك أزال العقبة الأخيرة فى سبيل العلاقة السوفيتية الإسرائيلية بالموافقة على الانضمام إلى الولايات المتحدة فى استنكار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذى يساوى بين الصهيونية والعنصرية، ووافق على السماح برحلات طيران مباشرة بين الاتحاد السوفيتى وإسرائيل، وأقام علاقات دبلوماسية كاملة مع الدولة اليهودية. كما وقع اتفاقية مع الولايات المتحدة لتخفيض السلاح المرسل إلى أفغانستان ووافق

على تقليل شحنات السلاح إلى الشرق الأوسط، وإن كان ذلك بشكل محدود. وأخيرًا ساعد – ولو بشكل هامشى – فى عقد مؤتمر سلام مدريد، أملاً فى أن يستفيد من المناسبة فى الحصول على المزيد من المساعدات من الغرب، وكذلك لكى يبين على المستوى الداخلى أنه لا يزال فاعلاً مهمًا فى المشهد العالمى.

من سوء حظ جورباتشوف أن كل جهوده للاستفادة من أحداث الشرق الأوسط لدعم موقفه السياسى الداخلى كانت بلا جدوى، وتفتت الاتحاد السوفيتى بعد أقل من شهرين بعد مؤتمر سلام مدريد.

الهوامش

(١) انظر المقابلة التى أجريت مع بريماكوف، Time, March 4, 1991, p. 42.

(٢) فى مايو من عام ١٩٩٠ اتفقت الكويت مع موسكو على قرض على مرحلتين قيمته مليار دولار. انظر صحيفة "إزفستيا" التى أوردت كلام السفير الكويتى فى الاتحاد السوفيتى بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٩٠.

(٣) راجع Robert O. Freedman, Moscow and the Middle East: Soviet Policy Since the Invasion of Afghanistan (Cambridge: Cambridge University Press, 1991)

(٤) مقابلة مع قسطنطين كوتشيف وزير العلاقات الاقتصادية الخارجية السوفيتى، "سوفيتسكايا روسـيـيا"، ٢٦ أغـسطس ١٩٩٠ (Foreign Broadcast Information Service [FBIS] August 27, 1990, p. 27).

(٥) ذكر معظم المسئولين السوفييت، ومنهم جورباتشوف، الرقم الأقل. وفى مقابلـة أجرتهـا صحيفة "إزفستيا" فى ١٦ أغسطس ١٩٩٠، فرق الفريق فى نيكيتيوك النائب الأول لرئيس الإدارة الرئيسية لهيئة أركان القوات المسلحة السوفيتية بين "الاختصاصيين" الذين "يقدمون المساعدات فى اتقان وتشغيل المعدات العسكرية التى تورد طبقًا للعقد" و"المستشارين" الذين "يستعان بهم لحل مسائل بناء القوات المـسلحة" (FBIS, August 20, 1990, pp. 17-19). إلا أن مقابلات أجراها المؤلف مع باحثين ومسئولين حكـوميين سـوفييت فـى موسـكو وواشنطن، أظهرت الرقم الأعلى, وإحدى النقاط التى عرضها نيكيتيوك فى المقابلة هى أنه نتيجة لعمل المستشارين العسكريين السوفييت، حصل الاتحاد السوفيتى على "مبالغ كبيـرة من النقد الأجنبى".

(٦) مقابلة سرية أجريت فى موسكو فى أكتـوبر مـن عـام ١٩٩٠. مكنـت تلـك الخدمـة الاختصاصيين السوفييت من تجميع العملة الصعبة لـشراء الـسيارات وأجهـزة الفيـديو وغيرها من السلع التى يصعب الحصول عليها فى الاتحاد السوفيتى.

(٧) كانت "كراسنايا زفيزدا" و"سوفييتسكايا روسيا" و"برافدا" المنابر التى تعبر عـن مـوقفهم. وفى المقابل كان "موسكو نيوز" و"كومسومالسكايا برافدا" تعكسان وجهات النظر الليبرالية، حيث تدعوان إلى مساعدة الاتحاد السوفيتى للمجتمع الدولى ومعاقبـة صـدام. واتخـذت "إزفستيا" صحيفة الحكومة موقفًا وسطًا فى هذا النقاش، إلا أن الكثير من معلقيها، وخاصة ألكسندر بوفين، كانوا يؤيدون الموقف الليبرالى. وللاطلاع على تحليل للجدل الذى دار فى مجلس السوفييت الأعلى بشأن النوايا السوفيتية فى الـصراع، انظـر Suzanne Crow, "Legislative Considerations and The Gulf Crisis," Radio Liberty Report, vol. 2, no. 50, 1990, pp. 2-3.

(٨) راجع "برافدا"، ١٧ أغسطس ١٩٩٠.

(٩) مقابلات سرية أجراها المؤلف، موسكو، أكتوبر ١٩٩٠,

(١٠) للاطلاع على بحث مفصل للسياسة السوفيتية أثناء الحرب، انظر Robert O. Freedman, "Moscow and the Gulf War," Problems of Communism, July August 1991, pp. 1-17.

(١١) الواقع أنه بحلول بداية ربيع ١٩٩٤، وكمثال لمحاولة موسكو تحسين وضعها مع العراق، كانت تضغط مع فرنسا والصين على الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى داخل مجلس الأمن لإنهاء الحظر الذى فُرض على العراق فى أعقاب حرب الخليج. وربما كان الممكن أن تنجح لولا نقل صدام سيئ التوقيت والأرعن فى اتجاه الحدود الكويتية فى أكتوبر من عام ١٩٩٤، وبالتالى التعجيل بالأزمة التى استدعت إدخال القوات الأمريكية وعزز الموقف الأمريكى البريطانى داخل مجلس الأمن الخاص باستدامة الحظر. (حين اندلعت الأزمة حاولت موسكو التدخل دبلوماسيًا بطريقة كان من الممكن أن تفيد العراق.)

(١٢) انظر التقرير الذى كتبه توماس فريدمان، "نيويورك تايمز"، ١٥ مارس ١٩٩١.

(١٣) مقتبس فى تقرير لتوماس فريدمان، "نيويورك تايمز"، ١٤ مارس ١٩٩١.

(١٤) مقتبس فى تقرير لسارة جانش، "واشنطن بوست"، ٢٦ مارس ١٩٩١.

(١٥) مقتبس فى تقرير ليوسف إبراهيم، "نيويورك تايمز"، ٢ أبريل ١٩٩١.

(١٦) تقرير تاس، "برافدا"، ٥ أبريل ١٩٩١ (مترجم فى Current Digest of the Soviet Press, vol. 43, no. 14, p. 23).

(١٧) مقتبس فى تقرير لآلان كاول، "نيويورك تايمز"، ٩ أبريل ١٩٩١.

(١٨) للإطلاع على تقييم لدوافع الأسد وعرفات فى تجديد تعاونهما، انظر Lanus Andeni, "The PLO and Syria: A Tricky Relationship," Middle East International, no. 401 (May 31, 1991), pp. 11-12. وانظر كذلك تعليقات موفد منظمة التحرير الفلسطينية إلى اجتماع دمشق، ياسر عبد ربه، الذى قال إن المنظمة والأردن وسوريا لها آراء متطابقة بشأن دول مؤتمر السلام فى الشرق الأوسط (إذاعة تونس، ٢٩ مايو ١٩٩١، FBIS, May 30, 1991, p. 3).

(١٩) مقتبس فى تقرير لتوماس فريدمان، "نيويورك تايمز"، ٢٤ أبريل ١٩٩١.

(٢٠) مقتبس فى تقرير جون جوشكو، "واشنطن بوست"، ٢٦ أبريل ١٩٩١.

(٢١) انظر Robert O. Freedman, Soviet Policy Toward Israel Under Gorbachev (New York: Praeger, 1991).

(٢٢) انظر مقابلة بسميرتنيخ عشية رحلته إلى الشرق الأوسط فى صحيفة "نويز دويتشلاند"، ٢٩ أبريل ١٩٩١ (FBIS, May 1, 1991, p. 13).

(٢٣) Damascus Domestic Service, May 9, 1991 (FBIS, May 9, 1991, p. 27)

(٢٤) للاطلاع على تقرير عن زيارة بيكر غير الموفقة، التى قيل إن سوريا رفضت فيها خطة تسوية بيكر الخاصة بمراقب الأمم المتحدة، انظر تقرير توماس فريدمان، "نيويورك تايمز"، ١٣ مايو ١٩٩١.

(٢٥) مقال فى سكوسيريف، "إزفستيا"، ١٦ مايو ١٩٩١ (FBIS, May 16, 1991, pp. 24-25).

(٢٦) مقتبس فى تقرير لتوماس فريدمان، "نيويورك تايمز"، ١٥ يوليو ١٩٩١.

(٢٧) المرجع السابق. وانظر كذلك مقال لكارلايل ميرفى، "واشنطن بوست"، ٢٠ أغسطس ١٩٩١.

(٢٨) راجع تقرير إذاعة موسكو باللغة العربية، ١٥ يوليـو ١٩٩١ (FBIS, July 25, 1991, p. 18) وتعليقات نائب رئيس الاتحاد السوفيتي جنادى يانابيف لوفد المجلس الوطنى الفلسطينى الزائر كما نقلتها وكالة تاس فى ٢٤ يوليو ١٩٩١ (FBIS, July 26, 1991, p. 18).

(٢٩) راجع انترفاكس فى ٢٤ يوليو ١٩٩١ (FBIS, July 26, 1991, p. 18).

(٣٠) مقتبس فى تقرير لآن ديفوى ومايكل دوبس، "واشنطن بوست"، ١ أغسطس ١٩٩١.

(٣١) مقتبس فى صحيفة "جيروزاليم بوست"، ١ أغسطس ١٩٩١.

(٣٢) مقتبس فى تقرير لديفيد هوفمان، "واشنطن بوست"، ١ أغسطس ١٩٩١. وانظر كذلك تقريرًا لوالتر روبى، "جيروزاليم بوست"، ١ أغسطس ١٩٩١.

(٣٣) مقتبس فى تقرير لسيرج شميمان، "نيويورك تايمز"، ٢ أغسطس ١٩٩١.

(٣٤) FBIS, August 5, 1991, p. 17

(٣٥) "إزفستيا"، ٢٠ مارس ١٩٩١. للإطلاع على الخطة السوفيتية الرسمية لأمن الخليج، انظر تاس، فى ١٦ مارس ١٩٩١ (FBIS, March 18, 1991. pp. 14-16).

(٣٦) مقتبس فى تقرير لكارلايل ميرفى، "واشنطن بوست"، ١١ مايو ١٩٩١.

(٣٧) للاطلاع على تقرير عن خلفية هذا التطور، انظر المرجع السابق.

(٣٨) مقتبس فى تقرير لجوديث ميلر، "نيويورك تايمز"، ٢٩ أبريل ١٩٩١.

(٣٩) انظر الفصل الثامن عشر من هذا الكتاب تأليف شفيق غبرا، للاطلاع على التفاصيل.

(٤٠) "واشنطن بوست"، ٢٨ أكتوبر ١٩٩١.

(٤١) تاس، ٥ أبريل ١٩٩١ (FBIS, April 8, 1991, pp. 16-117).

(٤٢) المتحدث باسم الخارجية السوفيتية يورى جريميتسكيخ كما نقلت عنه تاس فى ١٨ أبريل ١٩٩١ (FBIS, April 19, 1991, p. 2).

(٤٣) راجع تعليقات وزير الخارجية بسميرتنيخ فى رسالة إلى أمين عام الأمم المتحدة مقتبسة فى تاس، ١٠ أبريل ١٩٩١ (FBIS, April 11, 1991, p. 2).

(٤٤) "إزفستيا"، ٢٤ أبريل ١٩٩١.

(٤٥) "باريس، أوروبا رقم واحد" بالفرنسية، ٢٨ أبريل ١٩٩١ (FBIS, April 30, 1991, p. 10).

(٤٦) المتحدث باسم وزارة الخارجية فيتالى تشوركين، كما أوردته تاس فى ٢٩ أبريل ١٩٩١ (FBIS, April 30, 1991, p. 3).

(٤٧) مقتبس فى تقرير لجيفرى سميث وتريفور راو، "واشنطن بوست"، ٢٧ يونيو ١٩٩١.

(٤٨) مقتبس فى تقرير لبول ليويس، "نيويورك تايمز"، ١٨ يونيو ١٩٩١.

(٤٩) FBIS, July 3, 1991, p. 19

(٥٠) مقتبس فى تقرير لجون جوشكو، "واشنطن بوست"، ٦ يوليو ١٩٩١.

(٥١) مقتبس فى المرجع السابق.

(٥٢) "كراسنايا زفيزدا"، ١٩ يوليو ١٩٩١.

(٥٣) مقتبس فى تقرير لجارى لى، "واشنطن بوست"، ٢٩ يوليو ١٩٩١.

(٥٤) مقتبس فى تقرير لجون جوشكو، "واشنطن بوست"، ١٦ أغسطس ١٩٩١.
(٥٥) مقتبس فى تقرير لكارلايل ميرفى، "واشنطن بوست"، ٢٠ أغسطس ١٩٩١.
(٥٦) راجع Freedman, Soviet Policy Toward Israel Under Gorbachev
(٥٧) إنترفاكس، ٣٠ سبتمبر ١٩٩١ (FBIS, October 2, 1991, p. 19) و"نيويورك تايمز"، ٢٥ سبتمبر ١٩٩١.
(٥٨) "إزفستيا"، ١٥ أكتوبر ١٩٩١ (FBIS, October 16, 1991, p. 21).
(٥٩) "برافدا"، ١٠ أكتوبر ١٩٩١ (FBIS, October 11, 1991, p. 8).
(٦٠) "برافدا"، ١٥ أكتوبر ١٩٩١ (FBIS, October 18, 1991, p. 13).
(٦١) "إزفستيا"، ٢٥ سبتمبر ١٩٩١ (FBIS, October 2, 1991, p. 19).
(٦٢) تاس، ١٨ أكتوبر ١٩٩١ (FBIS, October 21, 1991, p. 22). وانظر كذلك مقالاً لتوماس فريدمان، "نيويورك"، ١٩ أكتوبر ١٩٩١، ومقالا لجاكسون ديل، "واشنطن بوست"، ١٩أكتوبر ١٩٩١. (فى مؤتمر صحفى عقب إعلان عودة العلاقات الكاملة، قال بانكين: "فى الماضى كان الاتحاد السوفيتى يميل إلى جانب الفلسطينيين والدول العربية، بينما كانت الولايات المتحدة تقف مع إسرائيل، ولم يحقق ذلك نتائج ملموسة. ومن المؤكد أن المقاربة الجديدة لن يحظى فيه أحد برعاية على حساب آخر.")
(٦٣) "إزفستيا"، ١٤ أكتوبر ١٩٩١ (FBIS, October 18, 1991, p. 12).
(٦٤) تاس، ٢ أكتوبر ١٩٩١ (FBIS, October 3, 1991, p. 4).
(٦٥) انترفاكس، ١٢ سبتمبر ١٩٩١ (FBIS, September 14, 1991, p. 21). وانظر كذلك تقريرًا لديفيد هوفمان، "واشنطن بوست"، ١٤ سبتمبر ١٩٩١.
(٦٦) مقتبس فى تقرير لتوماس فريدمان، "نيويورك تايمز"، ١٤ سبتمبر ١٩٩١.
(٦٧) "كراسنايا زفيزدا"، ٢٤ سبتمبر ١٩٩١ (FBIS, September 24, 1991, p. 13).
(٦٨) "إزفستيا"، ١٨ سبتمبر ١٩٩١ (FBIS, September 24, 1991, p. 14).
(٦٩) مقتبس فى تقرير لشارون واكسمان، "واشنطن بوست"، ١٠ يوليو ١٩٩١.
(٧٠) مقتبس فى "واشنطن تايمز"، ١٩ أكتوبر ١٩٩١.
(٧١) "الاتحاد الأسبوعى" (أبو ظبى)، ١٩ سبتمبر ١٩٩١ (FBIS, September 23, 1991, p. 13).
(٧٢) "إزفستيا"، ٢٣ سبتمبر ١٩٩١ (FBIS, September 25, 1991, pp. 8-9).
(٧٣) تاس، ٢٢ أكتوبر ١٩٩١ (FBIS, October 23, 1991, p. 8).
(٧٤) راجع تاس، بالإنجليزية، ١٤ سبتمبر ١٩٩١ (FBIS, September 16, 1991, p. 15). وانظر كذلك Robert M. Danin, "Moscow and the Middle East Peace Conference After the Coup," Middle East Insight, vol. 8, no. 2 (September-October, 1991), pp. 4-8.
(٧٥) "برافدا"، ١٦ سبتمبر ١٩٩١ (FBIS, September 17, 1991, p. 12).
(٧٦) تاس، ٢١ سبتمبر ١٩٩١ (FBIS, September 23, 1991, pp. 10-11).

(٧٧) تاس، ٢٠ سبتمبر ١٩٩١ (FBIS, September 23, 1991, p. 10).

(٧٨) الخدمة العالمية بإذاعة موسكو، ٢١ سبتمبر ١٩٩١ (FBIS, September 23, 1991, p. 10).

(٧٩) تاس، ٢٠ سبتمبر ١٩٩١(FBIS, September 23, 1991, p. 11).

(٨٠) "كراسنايا زفيزدا"، ٢٦ سبتمبر ١٩٩١ (FBIS, September 26, 1991, pp. 14-15).

(٨١) "كومسومالسكايا برافدا"، ٧ سبتمبر ١٩٩١(FBIS, September 10, 1991, p. 9).

(٨٢) تاس، ٢٠ سبتمبر ١٩٩١ (FBIS, September 23, 1991, pp. 11-12).

(٨٣) مقتبس فى تقرير لديفيد هوفمان، "واشنطن بوست"، ٢١ سبتمبر ١٩٩١.

(٨٤) راجع تعليقات مسئول بالخارجية السوفيتية لتاس، ٢ أكتوبر ١٩٩١ (FBIS, October 3, 1991, p. 8).

(٨٥) تاس، ٢٠ أكتوبر ١٩٩١ (FBIS, September 21, 1991, pp. 23-24).

(٨٦) مقتبس فى تقرير لفريد هيات، "واشنطن بوست"، ٢٩ أكتوبر ١٩٩١.

(٨٧) مقتبس فى تقرير لجون يانج وفريد هيات، "واشنطن بوست"، ١٠ أكتوبر ١٩٩١.

(٨٨) مقتبس فى تقرير لأندرو روزنتال، "نيويورك تايمز"، ٣٠ أكتوبر ١٩٩١.

(٨٩) مقتبس فى تقرير لتوماس فريدمان، "نيويورك تايمز"، ٣٠ أكتوبر ١٩٩١.

(٩٠) تقرير وكالة أسوشيتد بريس، "بالتيمور صن"، ٣١ أكتوبر ١٩٩١.

(٩١) تاس، ٣٠ أكتوبر ١٩٩١ (FBIS, October 30, 1991, p. 13).

الباب الخامس

استعراض لما فات وإعادة تقييم

الفصل الثانى والعشرون

التصور السوفيتى للخطر الأمريكى

جورجى ميرسكى

كانت العقلية السوفيتية على مر التاريخ، وبشكل مزمن، هى عقلية الحصن المحاصَر. فقد كان "الحصار الرأسمالى" كلمة السر، وكان كفاح نظامَى العالم الذى لا يهدأ بديهية، وكان التعبير الشهير kto kovo (من سيهزم من) شعارًا وفكرة دالة متكررة. وتغيرت أسماء الوحوش الإمبريالية التى تتحين الفرصة لمهاجمة أول بلد للبروليتاريا؛ ففى البدء كانت بريطانيا وفرنسا، ثم ألمانيا النازية واليابان، فالولايات المتحدة. إلا أن جوهر الخطر الإمبريالى الخارجى ظل كما هو، ذلك أن الخطر الداهم موجود دائمًا، ولم تتغير الخيارات التى تواجه الشعب السوفيتى المحارب قط: فلتتحملوا وإلا هلكتم.

كان المواطنون السوفييت يشعرون دومًا بتفردهم، على أكثر من نحو. وحتى هؤلاء الذين كانوا يعرفون أن الحياة فى الغرب أفضل بشكل لا يقارن، وأن دعاية الحزب التى تمتدح مزايا الاشتراكية خدعة كبيرة، كانوا لا يزالون يعتقدون أنه لو أتيحت نصف فرصة للولايات المتحدة وحلفائها فسوف يحاولون سحق الاتحاد السوفيتى. فلماذا؟ لأن الجميع كانوا مقتنعين بأن الاتحاد السوفيتى - بلدنا - أكبر شوكة فى خاصرة الرأسمالية العالمية، ومصدر الغضب والخوف والإزعاج الدائم. وبشكل عام لم يكن الناس يشكّون فى ضرورة إبقاء قواتنا ومعداتنا العسكرية على نفس مستوى الولايات المتحدة، أو أن يكون لنا حلفاء ومواطئ أقدام عسكرية فى مناطق مختلفة لمجابهة سياسة الحصار الأمريكية. وكان هذا هو السبب فى مقابلة سياسة موسكو النشطة فى الشرق الأوسط بالرفض، حيث كان يُنظر إليها على أنها موازِنة للتوسع الأمريكى الخطر فى تلك المنطقة الحساسة. وبدا الاستياء والغضب فى وقت لاحق حين أظهرت الحرب العربية الإسرائيلية تلو الأخرى عجز العملاء السوفييت عن استخدام الأسلحة التى تلقوها من الاتحاد السوفيتى بفاعلية.

عند هذه النقطة قد يُطرح السؤال التالى: هل كان الأمر من الأهمية بالنسبة لحكام الكرملين كى يحسبوا حساب الرأى العام، آخذين فى اعتبارنا الطبيعة الشمولية للنظام؟ من المؤكد أن الإجراءات السياسية كانت تُتخذ دون أن يفكر أحد داخل الكرملين فى ردود الأفعال المحتملة من جانب الشعب. ذلك أن الموافقة على أى شىء كانت أمرًا مؤكدًا. أما أى نمط موسع للنشاط السياسى، تمييزًا له عن العمل المفرد، فى مجال بعينه فكان من الأفضل أن يكون مقبولاً ويسهل على الجماهير ابتلاعه. وعلى عكس ما كان عليه الحال إبان حكم ستالين، كانت أنظمة الكرملين المتعاقبة لا تقوم على مبدأ الزعيم الأوحد feuhrerprinzip بقدر ما تقوم على مبدأ القيادة الجماعية. فقد كان احتكار أقلية يحكم بالإجماع ولا يقتصر على المكتب السياسى، بل كان لابد أن يوجد كذلك فى مستويات الحزب الأدنى. وربما اتسمت الإشارات التى ترسلها "أرستقراطية الجهاز الحاكم" والحزب ورؤساء الإدارة باستمرار إلى القمة بالغموض، إلا أنها قد تمثل كذلك دليلاً على الرأى السائد بشأن قضايا بعينها داخل الطبقة المهيمنة ككل. وكان ذلك الرأى يعكس بصور عامة وجهات نظر ومعتقدات قطاعات أكثر اتساعًا من الشعب، بل حتى من الجماهير كما قد يقال. وعلى عكس مفاهيم بعض الدارسين لشئون الاتحاد السوفيتى، فإن الدولة السوفيتية رغم عدم آدميتها ومعاداتها للإنسان، مازال بالإمكان تسميتها "دولة شعبية" بمعنى أنه كان تشابه وثيق بين أفكار الحاكمين والمحكومين وآرائهم وذائقتهم الثقافية والاجتماعية. ولم يكن اختصاصيو الدعاية السوفييت بعيدين عن الحقيقة حين زعموا أنهم ممثلون للناس المسئولين عن الاتحاد السوفيتى. فمن المؤكد أنهم كانوا يستغلون الناس ويهينونهم، ويحرمونهم من حقوق الإنسان والحريات، ويحكمون عليهم بالعيش عيشة البؤس والبهائم. إلا أن هذا كله لم يكن يجرى باسم بعض الطبقات المغلقة والمتمتعة بالامتيازات، كما كان عليه الحال فى روسيا ما قبل الثورة، بل باسم أبناء العمال والفلاحين هؤلاء الذين نجحوا فى الوصول إلى القمة. وبذلك لم تكن النخبة السوفيتية فى يوم من الأيام منعزلة اجتماعيًا وثقافيًا أو حتى مختلفة عن جُل الشعب. ذلك أن كبار المسئولين والجماهير يشتركون أساسًا فى نفس العقلية.

يساعد هذا فى تفسير لِمَ كان من المهم لأية إستراتيجية سياسية طويلة المدى أن تحظى بموافقة الشعب، إن لم يكن بمساندته الفعلية. وبالتالى كان من الممكن أن يستغل واضعو السياسات الأذواق والتقاليد والأحكام المسبقة لإضفاء المنطق على

النهج الذى ينتهجونه. وكان الشرق الأوسط مثالاً ممتازًا لالتقاء الاعتقادات الشعبية – الفجة والزائفة ولكنها فى غالبها أصيلة – وسياسة الكرملين الواقعية. فقد ساعدت الكراهية الشائعة للخطط العدوانية الأمريكية المقرونة بمعاداة السامية (حيث حدث أن كانت حليفة الولايات المتحدة وشريكتها و"القوة الضاربة المتقدمة" الخاصة بها فى الشرق الأوسط، وهى الدولة اليهودية، مكروهة على وجه التحديد تقريبًا من بعض الروس والأوكرانيين وغيرهم) فى ضمان المساندة الشعبية المتينة للنهج النشط والمتشدد المعادى لأمريكا الخاص بالسياسة الخارجية السوفيتية. وقد تُرجم ذلك من الناحية العملية بالطبع إلى تحالف إستراتيجى مع الأنظمة العربية اليسارية ضد المحور الأمريكى الإسرائيلى.

فماذا كانت دوافع القيادة السوفيتية فى المواجهة مع الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط؟ وهنا كذلك لابد لنا من أن ننطلق من المفهوم السوفيتى العام الخاص بالصراع الكونى بين الاشتراكية والرأسمالية.

بدا أن بعض المؤلفين الغربيين بالغوا فى تقدير المكوِّن الأيديولوجى للسياسة الخارجية السوفيتية. ذلك أنهم اعتقدوا أن الأيديولوجيا كانت لها الكلمة العليا فى تحديد السياسة الخارجية السوفيتية. وفى المقابل كان غيرهم يميلون إلى التركيز بشكل يكاد يكون حصرياً على الجغرافيا السياسية. والحقيقة أنها كانت توليفة من الأمرين معًا. وما من شك فى أن أناسًا من قبيل نيكيتا خروشوف وليونيد بريجينيف وأندريه جروميكو وميخائيل سوسلوف وسواهم كانوا يؤمنون بالتفوق الطبيعى للاشتراكية وانتصارها النهائى على الرأسمالية على النطاق الكونى. إلا أنه لم يسعهم فى الوقت نفسه إلا أن يدركوا أنه من غير المحتمل إلى حد كبير أن يروا بالفعل الانتصار العظيم للماركسية اللينينية فى حياتهم. وكان لابد لهم أن يخلقوا ظروف الانتصار؛ أى أن يعملوا على تقوية الوسائل الخاصة بالاشتراكية العالمية وأن يُضْعِفوا العدو الإمبريالى. ولكى يحققوا ذلك كان لابد لزعماء الكرملين من تغيير توازن القوة الكونى؛ أول كل شىء فى المجالين السياسى والعسكرى، حيث كانوا قد فقدوا إيمانهم بقدرة الرأسمالية على تحقيق إنتاجية أكبر للعمل (طبقًا لمفهوم لينين). وكان لينين بالطبع هو الذى تكهن بأن الاشتراكية ستتفوق فى النهاية على الرأسمالية فى مجال الإنتاجية على وجه التحديد. وفى مستهل الستينيات كان من المستحيل بالفعل الإيمان جديًا بهذا الاحتمال بناء على الفجوة الواضحة والمتزايدة

بين اقتصادَى النظامين العالميين. وهكذا كان لابد من التركيز على تقويض القوى الإمبريالية واستنزافها فى المجال الاقتصادى الجديد، حيث يزداد الاقتصاد شبهًا بكعب أخيل الخاص بالاشتراكية. وكان لابد من هزيمة الخصم فى ميدان قتال مختلف، حيث كان من الواضح أن بإمكان الاشتراكية أن تتفوق على الرأسمالية أولاً فى مجال القوة العسكرية، وثانيًا فى القدرة على اجتذاب مشاعر دول العالم الثالث المعادية للاستعمار والمناوئة للغرب.

بالنسبة للعامل الأول – القوة العسكرية – كان على الكرملين أن يكون شديد الحذر بشأن استغلاله، خاصة بعد أن أظهرت أزمة الصواريخ الكوبية حدود التهديد المفتعل بشن الحرب. وكان هناك إدراك واضح أن أية حرب عالمية تنطوى على الانتحار، وإن تردد كبار ضباط الجيش فى الاعتراف بذلك. وكان لابد من استغلال القوة العسكرية الرهيبة للاتحاد السوفيتى فى ثلاثة أبعاد. أولاً: باعتبارها تذكيرًا لأوروبا الغربية بأن عشرات الآلاف من الدبابات السوفيتية مستعدة للتحرك إذا حاول الإمبرياليون ترتيب ثورة مضادة فى المعسكر الاشتراكى. ثانيًا: باعتبارها توازنًا للقوة البحرية الأمريكية (وكان ذلك سبب التأكيد الشديد على توسيع البحرية السوفيتية). ثالثًا: باعتبارها وسيلة لتسليح الحلفاء السوفييت فى العالم الثالث.

كان من المنتظر أن يكون مستقبل العامل الثانى – نشر النفوذ السوفيتى فى العالم الثالث – أفضل، وبدت التوقعات مشرقة بالفعل فيما يتعلق بتحويل حركة التحرر الوطنى إلى حليف إستراتيجى ضد الغرب. وكانت تلك هى الصورة بشكل عام: توجيه ضربة إلى قلعة الرأسمالية فى العالم أمرًا شديد الخطورة بسبب الكارثة النووية الحتمية الناجمة عن ذلك، وكانت التناقضات الداخلية تتزايد ولكن النتائج كانت بطيئة الحدوث، وكان الموقف داخل أوروبا متجمدًا، وكانت القوات على الجانبين مشغولة بحرب الخنادق دون أن يكون هناك احتمال لتحقيق إنجاز كبير فى أى الاتجاهين، وكانت دول العالم الثالث التى تموج بالسخط وتحركها ديناميات القصور الذاتى المعادى للاستعمار فرصة ممتازة لتقويض النظام الإمبريالى من الداخل دون الدخول فى صدام مباشر.

أخيرًا، لابد من القول بأن هذا النوع من التفكير الكونى كان يدور فى عقول كبار القادة، بينما لم يكن ذلك هو الحال بالنسبة للناس فى الشارع، وبالنسبة لمن كانوا يخططون السياسة الفعلية وينفذونها. فقد كانت المسألة بالنسبة لهؤلاء أمرًا

مسلَّمًا به؛ إذ كانت الحرب الباردة دائرة، وكانت الولايات المتحدة هى العدو، وكان لابد من فعل كل ما يُضعِفها. كانت لعبة غالب ومغلوب ولا تحركها بالضرورة الكراهية والتشدد الأيديولوجيان. وكان الالتزام الشيوعى لدى الدبلوماسيين والعلماء فى مؤسسات البحث سطحيًا فى واقع الأمر، كما دل على ذلك التحول اللاحق الذى طرأ على كثير من هؤلاء الناس فى حقبة ما بعد جورباتشوف؛ فقد نسوا بهدوء ماركسيتهم وتكيفوا مع الوضع الجديد تكيفًا تامًا.

الاتحاد السوفيتى والشرق الأوسط
فى عصرى خروشوف وبريجنيف

إذا سألت فى أثناء عصرى خروشوف وبريجنيف (١٩٥٣-١٩٨٢) أى دبلوماسى سوفيتى شاب تخرج للتو من معهد العلاقات الدولية MGIMO عن معنى الشرق الأوسط بالنسبة للاتحاد السوفيتى لكان رده عليك من باب واقع الأمر: إنه من الأهمية بحيث لا يمكن التنازل عن شبر منه للأمريكان. وإذا ألححت عليه كى يكون أكثر تحديدًا، لذكر الأبعاد الجيوإستراتيجية أولاً، والنفط ثانيًا، وضرورة مساندة حلفائنا، القوى العربية المعادية للإمبريالية، ثالثًا.

إلا أنه عند إمعان النظر يتضح أن الأبعاد الثلاثة ليست مهمة بشكل كبير بالنسبة لمصالح الاتحاد السوفيتى. فمن وجهة نظر الجغرافيا السياسية والإستراتيجية، لا يمكن لشخص فى كامل قواه العقلية أن يتخيل الدبابات الأمريكية تسير عبر الصحراء العربية إلى القوقاز فى حرب عالمية جديدة. ففى "عصر أى بى إم" قلَّت قيمة أية قطعة من الأرض إلى حد كبير. وفيما يتعلق بالنفط، فقد كان لدى الاتحاد السوفيتى الكثير مما يبدأ به، وكانت أية محاولة لحرمان الحلفاء الأمريكيين من نفط الشرق الأوسط ستصبح شديدة الخطورة، حيث كان واضحًا أن الغرب لن يتردد فى حماية وصوله إلى تلك السلعة بالقوة العسكرية. ولذلك كان الشىء الوحيد المتبقى هو تحالف الاتحاد السوفيتى الإستراتيجى مع الأنظمة العربية اليسارية.

وُلد هذا التحالف فى عهد نيكيتا خروشوف الذى أبرم فى عام ١٩٥٥ صفقة الأسلحة الشهيرة مع الرئيس المصرى جمال عبد الناصر. فى ذلك الوقت رفض خروشوف اعتراضات السفير السوفيتى فى مصر الذى استاء من فكرة التعامل مع

شخصية لاشيوعية بكل وضوح ومشكوك فيها من الناحية السياسية مثل ناصر. ولم يمنع التشدد الدوجماتى الماركسى خروشوف من تنفيذ ما أراد. فقد كان يعتبر ناصر ومن على شاكلته شركاء لهم قيمتهم فى الكفاح ضد الإمبريالية. وكان ذلك نمطًا جريئًا وخياليًا؛ إذ كان يبدو أن هناك فرصًا رائعة وشيكة.

اعتبارًا من ذلك الوقت، اكتسب التحالف الجديد قوة دفع بسرعة. فقد اتسع ليشمل سوريا والعراق والجزائر، ثم منظمة التحرير الفلسطينية واليمن الجنوبى بعد ذلك. وبدا لفترة وجيزة أن السودان كذلك انضم إلى "المعسكر التقدمى". وكانت ليبيا على الدوام شريكًا محيرًا، إلا أن معاداة معمر القذافى للإمبريالية بصورة عامة كانت أكثر أهمية من نظرياته الغريبة، التى كان من الواضح أنها لا تتفق مع الماركسية فحسب، بل إنها لا تتفق كذلك مع "الأيديولوجيا الثورية الديموقراطية" التى يشترك فيها الناصريون والبعثيون. وهناك حقيقة غريبة تتطابق مع موقفنا من القذافى؛ ففى وقت ما من السبعينيات، وبعد واحدة من نوباته الشرسة المعادية للشيوعية، تقرر نشر رد على القذافى؛ ليس فى "برافدا" بطبيعة الحال، وإنما فى صحيفة "ليترارى جازيت" Literary Gazette، وعُهد بهذه المهمة إلى مسئول رفيع المستوى فى القسم الدولى باللجنة المركزية. إلا أنه فى اللحظة الأخيرة سُحب المقال الذى كان فى رأيى معقولاً ومقنعًا إلى حد كبير من الصحيفة؛ فمن الواضح أن شخصًا ما أعلى مرتبة قرر أن الأمر لا يستحق إغضاب العقيد غريب الأطوار.

هناك ملاحظتان تتصلان بالأيديولوجيا قد تكونان فى محلهما. أولاً: كان مسار خروشوف الجديد الخاص بتحالف موسكو مع قيادة من نوعية ناصر بطبيعة الحال أمرًا براجماتيًا صرفًا يخلو من أية دلالات أيديولوجية. ولكن فى دولة اشتراكية كان لابد من مَنْطَقَة ذلك وتفسيره من ناحية النظرية الماركسية. وذلك حين طُلب من الباحثين الأكاديميين، وأنا منهم، وضع نظرية تحظى بالقبول تهدف إلى إثبات السبب فى أن إقامة تحالف مع أناس من قبيل ناصر ليس ممكنًا فحسب، بل ضرورى ومفيد جدًا للقضية الكبرى كذلك، على أن يكون هذا بطريقة مقنعة وبدقة. وكان المفهوم الذى وضعناه هو مفهوم "الديمقراطية الثورية"، وهو نسق لاماركسى ولابروليتارى من الأفكار والسياسة يقوم أولاً على معاداة الاستعمار وثانيًا على الاستحالة المزعومة لحل مشاكل الدول النامية الملحة على أساس الرأسمالية. وكانت الفكرة هى أنه رغم عدم استعداد القوميين المعادين للإمبريالية للاعتراف بحقيقة

الماركسية الخالدة وتبنيها، فسوف يعلمهم منطق الحياة عاجلاً أم آجلاً أنه باتباع السبيل الاشتراكى وحده يمكنهم أن يأملوا فى التغلب على تخلف بلادهم والتبعية للإمبريالية. وهكذا فإن الثورة المعادية للاستعمار والمناوئة للإمبريالية سوف تتحول حتمًا إلى ثورة اجتماعية موجهة ضد القامعين الخارجيين والداخليين. وسوف تتحول حركة التحرر الوطنى إلى ثورة ديمقراطية وطنية ذات مضمون واضح معاد للرأسمالية، ثم بعد ذلك إلى ثورة ديمقراطية شعبية ذات توجه اشتراكى واضح.

كانت المصطلحان الأساسيان فى ذلك هما "التطور اللارأسمالى" و"التوجه الاشتراكى". وكان من المفترض أن ناصر ومن شابهه سوف يدركون فى يوم من الأيام عدم جدوى آمالهم فى تحديث بلادهم وبناء المجتمع الصناعى فى إطار النظام الرأسمالى العالمى بمساعدة من البرجوازية المحلية. وحينئذ سوف تأتيهم الاشتراكية بشكل طبيعى باعتبارها الطريقة الوحيدة للخروج من الفوضى الرهيبة التى خلَّفها المستغلون الإمبرياليون.

بل إن هذه البُنى النظرية لم تكن لها علاقة كبيرة بالرغبة الصادقة فى بناء المجتمع الاشتراكى السعيد فى بلاد العالم الثالث شديدة الفقر والتخلف. ولا أشير هنا إلى اعتقادات ودوافع الباحثين الذين كانوا مشغولين بكتابة المذكرات والأبحاث والمقالات المطولة عن تلك القضية؛ ففى المقابل كان الساسة الفعليون لا يبالون بنتائج "التطور اللارأسمالى" فى آسيا وأفريقيا. فما كان يهمهم هو دخول الدول التى يحكمها "الديمقراطيون الثوريون" ائتلافًا عالميًا معاد للغرب. ذلك أن الأيديولوجيا كانت أمرًا ثانويًا بالنسبة لهم؛ فما هى إلا وسيلة لإحداث التحول الحاسم فى ترابط القوى العالمية. وكان الزعماء الذين أعلنوا ولاءهم للاشتراكية، حتى وإن كان لنوعية محلية الصنع من الاشتراكية وليس النوعية الماركسية، لديهم التزام تجاه الاتحاد السوفيتى والمجتمع الاشتراكى على نطاق دولى. ولم يكن مقدار نجاحهم فيما يتعلق بالتحول الاشتراكى لبلادهم علاقة بالأمر إلى حد كبير. ذلك أن المسألة الأساسية هى الدخول فى "موطن ضعف" النظام الرأسمالى – آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية – كى تُحَاصَر الرأسمالية فى النهاية داخل قلعتها. وكلما زاد عدد دول العالم الثالث التى تعلن الاشتراكية هدفًا لها، وبذلك تصبح تحت رحمة التأييد السياسى السوفيتى، كانت واردات السلاح وغيره أفضل. ويمكن اعتبار هذه الدول منذ تلك اللحظة خسارة للولايات المتحدة وحلفائها؛ فهى لعبة غالب ومغلوب. وكان

جانب الدعاية مهمًا كذلك. فمن المؤكد أن ما كان يهم بريجنيف هو أن يكون قادرًا على أن يقول فى تقريره فى مؤتمر الحزب التالى: "أيها الرفاق، أظهرت الفترة التى نحن بصددها من جديد أن أفكار الاشتراكية تتقدم باطراد فى أنحاء المعمورة؛ فالمزيد من الدول يقف الآن تحت راية الاشتراكية."

فيما يتعلق بالسياسة العملية فى الشرق الأوسط، كانت إستراتيجية الكرملين تهدف إلى ضمان وضع قوى للحلفاء العرب فى مواجهتهم مع إسرائيل، التى كان يُنظر إليها على أنها عميلة أمريكا. وكان هناك شعور بالإحباط والمرارة فى كل مرة تهزم فيها إسرائيل القوات العربية؛ وفى كل مرة كان ذلك يتبعه تصعيد فى توريد الأسلحة. وكلما ازداد التزام الاتحاد السوفيتى بحماية حلفائه العرب، كان عليه أن يزيد التكلفة وإلا فليستعد لضياع كرامته.

فى الوقت نفسه ليس هناك دليل على أن موسكو أرادت فى يوم من الأيام تصعيد المواجهة العربية الإسرائيلية إلى حد الحرب واسعة النطاق. فأول كل شىء أن الزعماء السوفييت كانوا يخشون هزيمة الجيوش العربية هزيمة كاملة. ثانيًا: كانوا يخافون اتساع الحرب لتصبح صراعًا مسلحًا بين أمريكا والاتحاد السوفيتى ينذر باندلاع حرب عالمية نووية. وتصادف أن شَهِدتُ مرتين قلق كبار المسئولين السوفييت وغضبهم حين بدأ أن القوات الإسرائيلى على وشك دخول القاهرة ودمشق فى عامى ١٩٦٧ و١٩٧٣. وكان لابد كذلك من دعم منظمة التحرير الفلسطينية فقط لكونها تمثل إزعاجًا بتحرشها بإسرائيل، ولكنه لم يُنظر إليها قط على أنه جيش تحرير جرى تشكيله لاستعادة فلسطين أو حتى جزء منها.

كان الموقف الروسى الرسمى بطبيعة الحال متوافقًا مع قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢. وفى الإدارة الدولية التابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى، وهى المكان الذى كانت عادة ما توضع فيها الخطوط العريضة للقواعد السياسية (وكان هذا يحدث كذلك فى العديد من المؤسسات الأكاديمية)، وكان الجدل يدور من حين لآخر حول الأهداف فى الشرق الأوسط. وكانت القضية الأساسية هى إذا ما كان من مصلحتنا تنفيذ القرار ٢٤٢ وخلق كيان فلسطينى أم لا. وكانت الآراء مختلفة اختلافًا حادًا، حيث كان البعض يشعر بأن العرب لن يعودوا فى حاجة إلى دعمنا العسكرى وأن موسكو سوف تفقد نفوذها.

فى البداية كان مسار سياسة جورباتشوف الخارجية تقليديًا إلى حد كبير، وهو أمر غير مستغرب فى ظل خلفيته كعضو فى الجهاز السوفيتى الحاكم. وحتى حين شرع فى مسار الإصلاحات الداخلية الموسعة، لم تبد أية دلائل على ضعف النهج المعادى للإمبريالية الذى كان يتسم عادة بالتشدد. وكان قادة البيريسترويكا [إعادة البناء]، الذين كانوا يشقون أرضًا جديدة فى الداخل، حريصين على تغطية أنفسهم فى منبر السياسى الخارجية. فقد شعروا أنه لا يمكنهم تحقيق تقدم على جبهتين فى آن واحد وكانوا يخافون تصويرهم على أنهم متهاونون مع الإمبريالية. ولذلك فضل جورباتشوف وشيفرنادزه أن يُنظر إليهما على أنهما قويان ومتشددان فى مواجهة الغرب. وبناء على ذلك ظلت سياسة الشرق الأوسط السوفيتى بلا أى تغيير إلى حد كبير فترة من الزمن.(1)

أخذت الأمور تتحرك مع ظهور "التفكير السياسى الجديد"، وخاصة حين أُعلن عن "نقض أدلجة" السياسة الخارجية. واستتبع ذلك انهيار الأولويات الأيديولوجية والتعهدات "الاشتراكية" فى الخارج. وأذكر الحديث فى مؤتمر عقده شيفرنادزة فى عام ١٩٨٧ شارك فيه كل السفراء السوفييت فى الخارج. وحين اعترفت بتحررى من الوهم فيما يتعلق بالنتائج العملية لـ"التوجه الاشتراكى" فى العالم الثالث، كان ذلك صدمة لكثيرين. إلا أن مجموعة من سفرائنا فى الدول الأفريقية اقتربوا منى بعد الحديث وتسارعوا لشكرى على صراحتى. فقد قالوا: "أخيرًا قال شخص الحقيقة. لقد كنا نعرف جميعًا أن هذا التوجه الاشتراكى كان خدعة وفشلاً، ولكن الأمور كان لابد لها أن تكون مختلفة إلى حد كبير فى تقاريرنا الرسمية."

كان من المحتم إعادة تقييم نهجنا القديم فى الشرق الأوسط. وأخذ الباحثون والصحفيون يشككون أكثر وأكثر فى أساس سياستنا فى الصراع العربى الإسرائيلى. فقد أفصحوا عن شكوكهم فى حكمة قرارنا الخاص بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل فى عام ١٩٦٧. وكانت هناك مقاربة جديد تتشكل فيما يتعلق باتفاقيات كامب ديفيد.

معروف جيدًا أن معارضة كامب ديفيد والاستنكار الشديد للنهج السياسى للرئيس المصرى أنور السادات كانا حجرى الزاوية بالنسبة للسياسة السوفيتية فى

الشرق الأوسط فى الثمانينيات.(٢) وبعد ذلك بكثير، وفى فترة البيريسترويكا، غامرت بإبداء رأى يقول إن الوقت قد حان لإعادة مصر إلى عائلة الدول العربية. وعلى الفور رد مسئول بارز فى الحزب ذو خلفية استعرابية: "وماذا عن شعار 'فلتدفن كامب ديفيد؟'" ورغم العبثية التامة لذلك الموقف، ظل الموقف الرسمى من كامب ديفيد ثابتًا أثناء سنوات البيريسترويكا الأولى. إلا أنه أخذ يتبدل كذلك مع ازدياد الجلاسنوست [سياسة المكاشفة] قوة.

بدا أن بعض المؤلفين، غربيين وروس، يقللون من شأن دور العامل الأيديولوجى، وبالتالى دور الجلاسنوست، فى انهيار الحكم السوفيتى. وبينما كانت الحواجز الأيديولوجية تنهار، أصبح فجأة من الممكن التشكيك فى الماضى السوفيتى ككل. وحين أعطى جورباتشوف فى النهاية الضوء الأخضر لنقض الستالينية، وإن كان على استحياء، لم يكن يظن إلى حد كبير أنه سرعان ما سيتحول إلى نقض اللينينية ونقض البلشفية. وبعد ذلك أعلن انتهاء عصر الحرب الباردة والمواجهة. وبين عشية وضحاها تقريبًا، لم تعد الولايات المتحدة عدوًا؛ بل إن كلمة "إمبريالية" نفسها اختفت من الصحف. وسرعان ما أدرك جهاز الحزب أنه لم يعد هناك وجود للنقطة الأساسية، وسقط حجر الزاوية، واختفى السبب المنطقى للنظام. ويفسر ذلك إلى حد ما سبب الضعف الشديد لمقاومة الإطاحة بالنظام الشيوعى فى أعقاب انقلاب أغسطس؛ فلم يعد هناك وجود للقلب باختفاء الالتزام الأيديولوجى.

وحتى قبل الانهيار النهائى، كان هناك تحول ملحوظ فى السياسة الخارجية. فقد اختفت معاداة الإمبريالية كقاعدة أساسية. وأصبح الترويج للاشتراكية فى أنحاء العالم عمل لا طائل من ورائه. وكان لابد من إعادة العلاقات مع إسرائيل. وكان نقض الأدلجة يعنى أن علاقاتنا مع العالم العربى لم يعد يفرضها الالتزام نحو الأنظمة العربية اليسارية وضرورة حرمان الولايات المتحدة من الدور المهيمن فى المنطقة. وبما أن الولايات المتحدة لم تعد عدوًا، فلم الانشغال بإسرائيل باعتبارها عتبة للعدو؟

حين نشبت أزمة الخليج بغزو العراق للكويت، وقف الاتحاد السوفيتى لأول مرة إلى جانب الولايات المتحدة فى مواجهة مع دولة من دول العالم الثالث؛ وهى دولة ذات توجه اشتراكى. اغتم البعض بشدة لذلك. وحين تحدثت إلى أكاديمية منظمة معاهدة وارسو بموسكو فى ذروة الأزمة، قلت رأيى بصراحة للحاضرين،

وهو أن صدام حسين قاطع طريق وجزار. كان هناك هــرج ومــرج وتعبيــرات غاضبة، بل إن بعض العقداء خرجوا من القاعة. وكان ذلك هو نوع الناس الــذين جاءوا بالمئات لحضور حفل الاستقبال الأخير بالــسفارة العراقيــة فــي موســكو للاحتفال بثورة ١٩٥٨ العراقية. فهم يرون أن صدام بطل وزعيم معاد للأمريكــان ومعاد لليهود ومعاد للديمقراطية وقوى وجاد. إنه باختصار من ذلك النــوع الــذى يحبونه من الرجال.

حين ووجه جورباتشوف بمعارضة قويــة لــسياسته المزعومــة المواليــة لأمريكا، حاول للمرة الأخيرة القيام بدور مستقل نسبيًا.[٣] فقــد أرســل مستــشار الشرق الأوسط يفجينى بريماكوف إلى بغداد لحشد التأييد للتوصل إلى حل وســط. ولو كان قد نجح لكان ذلك تعزيزًا خطيرًا لمكانة جورباتشوف. أولاً: كــان ذلــك سيرضى "الوطنيين" الروس الذين أغضبهم ما تــصوروه خــضوع جورباتــشوف لبوش. ثانيًا: ربما كان ذلك سيرضى العرب الذين كانوا غاضبين فى ذلك الوقــت من جورباتشوف بشأن قضية الهجرة اليهوديــة إلــى إســرائيل. ونقــل الــسفراء السوفييت فى العواصم العربية إلى الكرملين أن مكانة السوفييت فى العالم العربــى هبطت إلى مستوى لم تبلغه فى وقت سابق. فقد شــعر العــرب أن جورباتــشوف (الذى يحبه بوش كثيرًا) يمكنه، إذا أراد، إقناع الرئيس الأمريكى بتوجيه جُل اليهود السوفييت إلى الولايات المتحدة بدلاً من إسرائيل. وإذا كان جورباتشوف لا يحــاول القيام بهذا، فما لذلك من معنى سوى أنه لا يهتم بالعرب على الإطلاق.

كان جورباتشوف يعلم بالطبع أنه ليس بيده أن يفعــل أى شــىء. وكانــت الطريقة الوحيدة لاستعادة مكانة السوفييت فى العالم العربى، ولو بشكل جزئى، هى إنقاذ العراق من الكارثة الوشيكة. ولكن مهمة بريماكوف كان مقضيا عليها بالفشل منذ البداية. وقد أبلغنى بريماكوف فى وقت لاحق أنه لو أُمهل ثلاثة أيــام أخــرى لأقنع طارق عزيز وبالتالى صدام حسين على تقديم تنازلات كانــت ســتحول دون الهجوم البرى الأمريكى. والسؤال الذى يطرح نفــسه هــو: مــن ذا الــذى كــان بريماكوف يظن أن الرئيس الأمريكى سيمهله ثلاثة أيام بينما كان كل شىء قد تقرر وحُددت ساعة الصفر بالفعل؟

فى مؤتمر مدريد اللاحق، حاول الاتحاد السوفيتى الظهور بمظهــر الفاعــل المستقل، غير أن أحدًا لم يأخذ ذلك مأخذ الجد؛ ذلك أن الاتحاد السوفيتى لم يعد قوة

عظمى. ومن المفارقة أن بوش هو الذى سعى لتقييم الاتحاد السوفيتى على أساس أنه قوة العظمى لآخر مرة. والواقع أن "النظام العالمى الجديد" الخاص به تصور وضعًا تستمر فيه القوتان الأعظم فى القيام بدور مهيمن فى الشئون العالمية، ولكن عن طريق التعاون وليس المواجهة. وما من شك فى أن جورباتشوف كان سيسير بناء على ذلك، غير أن الوقت كان قد فات. إذ كانت عقارب الساعة تقترب من منتصف الليل.

روسيا ما بعد الشيوعية والشرق الأوسط

ليس لروسيا فى الوقت الراهن إلا القليل من السياسة الخارجية التى يمكن الحديث عنها. فالاتجاه الأساسى هو الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع الغرب، مع أن المد المرتفع للنزعة القومية الروسية كان قد بدأ يُنظر إليه على أنه يهدد النمط الذى يبدو راسخًا. فالأثر العكس المعادى للغرب وللولايات المتحدة على وجه التحديد جلى فى الرأى العام الروسى.

فى المستقبل المنظور، سيكون الشرق الأوسط وحده هو الذى يتيح لروسيا الفرصة للقيام بدور فى السياسة الدولية. فقد ضاعت أوروبا من النفوذ الروسى، حيث انسلخت عنها جغرافيًا وسياسيًا كما فعلت بولندا وأوكرانيا. وحتى لو لم يكن الأمر كذلك، فإن ألمانيا الموحدة تمنع روسيًا فى الواقع من القيام بأى دور كبير فى الشئون الأوروبية. ودول البلقان برميل بارود. وفى الشرق الأقصى وجنوب شرق آسيا يستعرض لاعبون أقوياء، هم اليابان والصين والولايات المتحدة، عضلاتهم. وفى الوقت الراهن ليس لأفريقيا المدارية وأمريكا اللاتينية صلة كبيرة بموسكو. فلم يبق إذن سوى الشرق الأوسط.

إن لروسيا فى تلك المنطقة تعهدات واستثمارات سياسية وعسكرية وحلفاء ونفوذ من نوع أو آخر. وباعتبار روسيا الدولة التى خَلَفَت الاتحاد السوفيتى، فروسيا هى الرئيس المشارك إلى جانب الولايات المتحدة لمؤتمر سلام جنيف. وكشأن الولايات المتحدة، تمارس روسيا فى الوقت الحالى نفوذًا ما، وإن كان أقل بكثير، فى كل من العالم العربى وإسرائيل. ويمكن للدبلوماسيين الروس الجلوس فى المؤتمرات الدولية الخاصة بالشرق الأوسط، مدعين أنهم على قدم المساواة مع

الولايات المتحدة. وهكذا يمكن تصور روسيا (من جانب الروس أنفسهم بالطبع والرأى العام الروسى) على أنها لم تطرد كلية خارج الصورة فى الشئون الدولية.

الإدراك هو ما يهم، وليس الجوهر. وكما قال رئيس مجلس النواب الأمريكى السابق تيب أونيل Tip O'Neill ذات مرة، فإن السياسة كلها محلية. ومن المهم أن يرى الناس أية حكومة فى موسكو على أنها لا تهمل المصالح الوطنية الروسية فى الخارج، حيث تتبع سياسة خارجية مستقلة جديرة بدولة كبرى. ويجب الروس أن يفكروا فى بلدهم على أنها دولة كبرى، وليس كقوة عظمى. وسوف يكون الدور المشرِّف فى الشرق الأوسط مفيدًا لثقتهم بأنفسهم. والشرق الأوسط وحده هو الذى لروسيا فيه تراث من النجاح الدبلوماسى. والشرق الأوسط هو الذى يكمن فيه مستقبلها السياسى الخارجى.

الهوامش

(١) المعلومات الخاصة بهذه النقطة حصل عليها المؤلف من خلال مقابلات أجراها مع ألكسندر ياكوفلي، أحد كبار مستشاري جورباتشوف.

(٢) ربما كان أفضل تعبير علمى عن الغضب والإحباط السوفيتى هو كتاب بريماكوف عن السادات بعنوان "قصة خيانة".

(٣) للاطلاع على المزيد عن دور جورباتشوف أثناء حرب الخليج، انظر الفصل الثانى والعشرين من هذا الكتاب تأليف روبرت أو فريدمان.

الفصل الثالث والعشرون

العلاقة بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجي:
أهو كوب يتسرب منه الماء أم هو كوب يمتلئ؟

جون ديوك أنتونى

التجمع الإقليمى الشرق الأوسطى الذى أقامت معه الولايات المتحدة علاقتها الأكثر اتساعًا وتعددًا للأوجه هو مجلس التعاون الخليجى الذى يضم البحرين والكويت وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ومن المؤكد أن الاحتياطى النفطى الضخم فى منطقة مجلس التعاون الخليجى يظهر من زمن بعيد ظهورًا بارزًا فى أية مناقشة عامة للمنطقة.[١] إلا أن واقع الأمر هو أن طبيعة المشاركة الأمريكية فى دول مجلس التعاون أكثر تنوعًا وتعقيدًا مما قد يوحى به التركيز على موارد الطاقة وحدها. ومع أن الولايات المتحدة نشرت مؤخرًا قواتها المسلحة مرتين فى المنطقة، فمازال معظم الأمريكيين على غير علم بالمصالح الأمريكية هناك، بخلاف النفط.

تقوم دول مجلس التعاون بدور كبير فى الشئون الإقليمية والدولية، ومن المحتمل أن تظل تقوم بهذا الدور. ورغم الاتفاق العريض على هذه المقدمة المنطقية، فهناك بعض التقييمات العلمية لما تكسبه الولايات المتحدة وما لا تكسبه من علاقاتها مع دول مجلس التعاون. ويقدم هذا الفصل هذا التقييم، وإن كان فى المقام الأول من أحد طرفى المعادلة فحسب؛ أى ما الذى يسهم به مجلس التعاون (باعتباره منظمة غير متعدية للقوميات) وأعضاؤه وما لا يسهمون به فى علاقاتهم مع الولايات المتحدة.[٢] وتُقارَب العلاقة بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون من ناحية السلبيات والإيجابيات، أو تشبيهًا من فكرة كون العلاقة كوبًا يتسرب منه الماء وكوبًا يمتلئ ماءً. ونقدم الفرضية "التسريبية" أو السلبية أولاً. وسوف نتناول خمس مصالح أمريكية، هى المصالح الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية والتجارية والدفاعية.

الكوب يتسرب منه الماء: التقييم السلبى

المصالح الإستراتيجية الأمريكية

يتفق كل من السلبيين والإيجابيين على أن الولايات المتحدة لديها منذ نصف قرن على الأقل مصالح إستراتيجية تتصل بالخليج. وأهم أربع مصالح هي منع وقوع مضيق هُرْمُز والموارد الهيدروكربونية فى المنطقة من الوقوع تحت سيطرة قوة معادية للولايات المتحدة، وضمان وصول الولايات المتحدة وحلفائها إلى احتياطى الطاقة فى المنطقة بشروط مرنة، والحفاظ على سيادة كل دول المنطقة واستقلالها وسلامة أراضيها، حيث قد تستدعى الصراعات المحلية تدخل قوة معادية ما وتتدخل فى إنتاج نفط المنطقة ونقله، والمصلحة الرابعة هى تعزيز دعم الجهود الأمريكية لتحقيق تسوية عادلة ودائمة وشاملة للصراع العربى الإسرائيلى.

أما المقولة السلبية (أى مقولة من ينظرون نظرة سلبية إلى المدى الذى أسهمت به دول مجلس التعاون فى تحقيق تلك الأهداف) فهى كما يلى: إذا عدنا للوراء إلى الخمسينيات – قبل أن تستقل أى من دول مجلس التعاون الأخرى – لوجدنا المملكة العربية السعودية، أكبر دول مجلس التعاون وأكثرها سكانًا وأشدها قوة، رفضت الانضمام إلى الجهود الغربية لخلق منظومات دفاعية إقليمية، مثل حلف بغداد ومنظمة المعاهدة المركزية، واستدامتها رغم حقيقة أن الرياض كانت معادية بشدة للشيوعية ومعارضة للزحف السوفيتى نحو المنطقة. بل إنه حتى بعد تهديد إيران المباشر لها فى الثمانينيات ثم التهديد العراقى فى التسعينيات، لم يكن بإمكان دول مجلس التعاون وضع ترتيبات تعاون دفاعى فعال لردع الجيران. ولم تحقق المجموعة تقدمًا كبيرًا فى وضع شروط التنسيق الدفاعى الإقليمى المتطور مع الدول العربية الكبرى الأخرى مثل مصر وسوريا.

وبالمثل، ورغم وجود اتفاقيات تعاون دفاعى ثنائية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون كافة (ما عدا السعودية)، لم تتمكن هذه الدول من التوصل إلى اتفاقيات جماعية رسمية مع الولايات المتحدة بشأن نشر القوات، والتمركز المسبق للأسلحة وما يتصل بها من معدات وتدريبات عسكرية متعددة الأطراف، وغير ذلك من الإجراءات التى يصر السلبيون على أنها سوف تساعد فى تعزيز الردع والقدرات الدفاعية.

بل إنه بعد سنوات عديدة من تهديد العراق وإيران ومهاجمتهما مجلس التعاون فيزيقيًا، يظل المجلس عاجزا عن تبنى واتباع سياسة موحدة تجاه طهران وبغداد. ومن المؤكد أنه من بين أعضاء مجلس التعاون الستة مازالت الكويت والسعودية الأكثر معارضة لتطبيع العلاقات مع بغداد فى غياب الانصياع التام لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الناتجة عن غزو العراق واحتلاله الكويت فى ١٩٩٠-١٩٩١. وفى المقابل اتبعت سائر دول مجلس التعاون مسارًا مختلفًا إلى حد ما، وإن أصرت على تنفيذ العراق للقرارات. وهى تحتفظ بعلاقات مع حكومة الرئيس صدام حسين وتدعو من حين لآخر إلى البحث عن طرق لتخفيف أثر العقوبات المفروضة على الشعب العراقى. كما كانت هناك، ولا تزال، خلافات بين أعضاء مجلس التعاون بشأن أفضل طريقة للتعامل مع إيران. وهكذا كانت منطقة الخليج – ويحتمل أن تظل – منطقة لا يمكن التنبؤ بما ستكون عليه، إن لم تكن منطقة غير مستقرة. وتلك هى المقولة السلبية.

تشمل الهموم السلبية الأخرى الثمن المطلوب لضمان حماية وصول الولايات المتحدة إلى نفط المنطقة، وهو ما يحتمل أن يظل استنزافًا ثقيلاً لموارد الولايات المتحدة العسكرية والمالية النادرة. وفى هذا الصدد، يسرع كثيرون بتذكر أنه فى عام ١٩٦٧ استخدمت الكويت والسعودية (وفى عام ١٩٧٣ هاتان الدولتان العضوان فى مجلس التعاون ومعهما قطر والإمارات) نفطهما كسلاح سياسى ضد الولايات المتحدة. ويقول السلبيون: "لم يقتصر الأمر على ذلك فحسب، بل إن هذه الدول تعاونت مع أعضاء أوبك [منظمة الدول المصدرة للبترول] فى رفع أسعار نفطها بسرعة على المستهلكين، مما أحدث اختلالات اقتصادية فى أنحاء العالم."[٣]

بناء على الخلفية السابقة، يطرح السلبيون السؤال التالى: "ما هو الضمان، فى حال استمرار اعتماد الولايات المتحدة على واردات نفط الخليج، ألا تكرر حكومات مجلس التعاون، التى ربما تكون تحت أنظمة أقل ودًا من تلك التى فى السلطة الآن، الشيء نفسه؟" تقدم مثل هذه الاعتبارات أساسًا منطقيًا مقنعًا لتنويع واردات النفط بعيدًا عن كل منتجى الخليج، أى ليس دول مجلس التعاون فحسب، بل كذلك إيران والعراق. وليس هذا مدعاة لأن يقال إن تلك الاعتبارات تمثل سببًا ملحًا لتقليل الاعتماد الأمريكى على النفط المستورد بشكل تام (وهو ما يقوله السلبيون).

طبقًا لهذا النهج يقول السلبيون إن دول مجلس التعاون أسهمت قدر استطاعتها فى الاستقرار السياسى والتنمية داخل منطقتها. ويُستشهد بدعم بعض دول مجلس التعاون للحركة الانفصالية فى اليمن الجنوبى فى عام ١٩٩٤ كمثال على ذلك. ولم يكن لذلك الدعم من أثر سوى إطالة أمد الحرب الأهلية هناك، كما أثار تساؤلات بشأن قدرة دول مجلس التعاون على وضع سياسة ثابتة وداعمة تجاه اليمن. بل إن دول مجلس التعاون عجزت فيما بينها عن حل النزاعات الحدودية إلى حد مقاطعة دول منفردة لاجتماعات مجلس التعاون على المستوى الوزارى. بل الأسوأ من ذلك أن البحرين وقطر، والسعودية وقطر دخلت فى اشتباكات مسلحة.

أخيرًا، يشكو السلبيون، فيما يتعلق بالمصالح الإستراتيجية الأمريكية المشار إليها، من أن دول مجلس التعاون تصر على تنفيذ مقاطعتها الاقتصادية الأساسية لإسرائيل. وبالنسبة لمسائل مثل الوضع المستقبلى للقدس، والمستوطنات الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية المصادرة فى الأراضى المحتلة، والقضايا الأخرى التى حولها خلاف شديد فى عملية سلام الشرق الأوسط، يعتقد السلبيون أن مواقف معظم قادة دول مجلس التعاون وآراءهم تتعارض مع الكثير من المواقف والآراء داخل الولايات المتحدة. كما أنهم ينتقدون أعضاء مجلس التعاون لعدم ضغطهم على سوريا ولبنان للتوصل إلى اتفاقية سلام مع إسرائيل، ولإبدائهم حتى وقت قريب تأييدًا غير كاف لما فعلته الولايات المتحدة حتى الآن لتحريك الأطراف نحو تسوية عادلة ودائمة وشاملة للصراع العربى الإسرائيلى.

المصالح الاقتصادية الأمريكية: عيوب مجلس التعاون

بانتقاد السلبيين دول مجلس التعاون فيما يتعلق بأثرها على المصالح الاقتصادية الأمريكية، فإنهم يبرزون العديد من مجالات الاهتمام (بالإضافة إلى حظر النفط العربى الذى سبقت الإشارة إليه). وهم يرون أن معظم دول مجلس التعاون مازالت تعانى من عجز قياسى فى الميزانية السنوية سببه انخفاض أسعار النفط فى عام ١٩٨٣، وانخفاض عائد بعض الاستثمارات الخارجية، والنفقات الضخمة التى تدفعها للعمليتين درع الصحراء وعاصفة الصحراء. وبالنسبة

للكويت، يضاف إلى ذلك تكاليف إعادة بناء البلاد والبيئة والبنية التحتية التى دمرتها الحرب. والهم الآخر، كما عبَّر عنه أحد المراقبين، هو "النسبة العالية من إجمالى الدخل القومى لدول مجلس التعاون التى تُنفق على الأمن والدفاع والمشروعات العامة والدعم وتعويضات الرعاية العامة، ناهيك عن الأموال التى يستهلكها الفاقد والاستهلاك غير العادى ودعم الأسر الحاكمة الكبيرة."(٤)

استمرارًا لذلك، فإن إحدى نتائج هذه العيوب الاقتصادية هى أنه لم يعد بإمكان الولايات المتحدة اللجوء إلى دول مجلس التعاون للحصول على مساعدتها للتغلب على عجز الميزانية الأمريكية من خلال شراء سندات الخزانة الأمريكية. كما أنه لم يعد بمقدور الولايات المتحدة الاعتماد على دول مجلس التعاون فى الاستثمار فى الأسهم والعقارات الأمريكية أو الإسهام بصورة كبيرة فى البنوك وصناديق التنمية الدولية.

رغم ما قامت به دول مجلس التعاون فيما سبق، فإن أحد الهموم السلبية الأخرى هو أنه فى منتصف التسعينيات خفَّضت حكومات مجلس التعاون مستوى المساعدات الخارجية الثنائية المباشرة. ويؤكد السلبيون أن عجز التمويل المستمر من جانب دول مجلس التعاون قد يدخلها فى منافسة مع الحكومة الأمريكية والأعمال الأمريكية على القروض فى أسواق المال الدولية. بل إن قابلية الاستمرار الاقتصادية لدول مجلس التعاون موضع شك. وهم يطرحون السؤال التالى: كيف يمكن أن يكون الحال غير ذلك فى ظل اعتمادهم على مورد طبيعى واحد قابل للنفاد؟ كما أن الاتجاهات التكنولوجية – مثل ابتكار سيارات تعمل بالكهرباء أو مرافق تعمل بالاندماج النووى – قد تؤدى إلى أن تصبح هذه البلاد أقل أهمية للولايات المتحدة فى القرن المقبل.

طبقًا لما يقوله السلبيون، فإن التوقعات الاقتصادية لمجلس التعاون تزيد من عدم وضوحها ثلاث ظواهر. هذه الظواهر هى الإنتاج الزراعى باهظ التكلفة الذى يحصل على دعم كبير ويعتمد اعتمادًا كبيرًا على موارد المياه الجوفية سريعة النضوب، وعدد السكان الصغير المحدود مستوى تدريبه على العمل فى صناعات التكنولوجيا الفائقة، والصعوبة التى تجد بها النساء وبعض الأقليات – كالمسلمين الشيعة – وظائف فى مجالات الأمن القومى والدفاع، والاعتماد بالتالى على عدد كبير من العمال الأجانب الذين لا يشجَّع كثيرون منهم على الهجرة إلى دول مجلس

التعاون أو يُسمح لهم بها بغرض أن يصبحوا مواطنين، وإلا شكلوا رهانًا طويل الأجل داخل مجتمعات دول مجلس التعاون لو لم يحدث ذلك.

أخيرًا، فإن جهود مجلس التعاون لتشجيع الاندماج الاقتصادى والترشيد بين أعضائه لم تقطع شوطًا بعيدًا جدًا. والسبب مزدوج فى الغالب. فهذه الدول لا تزال تتنافس أكثر مما تتعاون فى تطوير البُنى التحتية والمرافق والصناعات القائمة على الهيدروكربون، ومازال حجم ومقدار التجارة فيما بينها صغيرين جدًا مقارنة بشركائها من خارج المنطقة.

واستمرارًا لذلك، فكما هو الحال فى الجهود الإقليمية الأخرى الخاصة بإقامة اتحادات جمركية وسوق مشتركة، فكثيرًا ما يُحبط الحالمون والقادة على السواء فى مجلس التعاون. ولا يكاد يمر يوم لا يفتر فيه حماس أكثرهم مبادرة وتفاؤلاً حين يواجَه بقدر كبير من واقع تردد المنطقة المتأصل فى المصالح المحافظة والمحلية الضيقة. باختصار، تؤمن وجهة النظر السلبية بأن النزعة القومية الاقتصادية فى منطقة مجلس التعاون، كما فى أى مكان آخر، تظل أكثر عمقًا وحيوية من الرغبة فى الموافقة على أفكار السلطة المتعدية للقومية أو السيادة المشتركة، ناهيك عن تنفيذ تلك الأفكار؟

المصالح السياسية الأمريكية: ضعف مجلس التعاون الخليجى

يرى عدد كبير من السلبيين الأمريكيين أن هناك عيبًا ضخمًا فى الأنظمة السياسية المحلية لدول مجلس التعاون. فكثيرًا ما تجعل قوة الرأى السياسى المحلى السعى لتحقيق أهداف سياسية مشتركة لمجلس التعاون تجاه الولايات المتحدة بصراحة وفاعلية أمرًا صعبًا بالنسبة لقادة المجلس. وعلى سبيل المثال، يرغب إستراتيجيو دول مجلس التعاون ومخططوها كافة فى زيادة مدى التجارة والاستثمار والتعاون التكنولوجى مع العالم الغربى بشكل عام ومع الولايات المتحدة على وجه التحديد. إلا أنهم ومواطنيهم فى دول المجلس حريصون على تجنب منح قطاع الشركات الأمريكى المزايا القصوى الممكنة أو المضى قُدُمًا على أساس "تجارى معتاد" إلى أن تمارس الولايات المتحدة القيادة القصوى والنفوذ الممكن للوصول إلى نهاية مُرضية للصراع العربى الإسرائيلى. بل إن البعض يتعدى ذلك

بقوله إن على الولايات المتحدة بذل جهد أكبر للحد من التناقض الذى فى تطبيقها للعديد من المبادئ الأخلاقية والمعايير القانونية الدولية بشأن أمور تهم العرب والمسلمين.(٥)

لو وضعنا تلك الأنواع من الصعوبات السياسية جانبًا، لوجدنا أن الحكومة الأمريكية وحكومات مجلس التعاون تستبعد من خطابها ثنائى الأطراف مجالات مهمة للاختلاف وعدم الاتفاق بشأن أنظمتها السياسية الداخلية. فالواقع أن كلاً منهما سوف تعتبر أى تعليق سلبى من الأخرى تدخلاً غير مقبول فى الشئون الداخلية وتتصرف على هذا الأساس. ورغم إعلان الحكومة الأمريكية وحكومات مجلس التعاون أن أنظمتها السياسية الداخلية "منطقة محظور دخولها" على الطرف الآخر، فإن هذا لا يشمل السياسات الخارجية.

فى هذا الصدد، يؤكد الكثير من السلبيين أن دول مجلس التعاون لا تحسب حساب المصالح السياسية الأمريكية بالقدر الكافى فى المجالس العربية والإسلامية. فعلى سبيل المثال، ورغم الدور غير العادى للعديد من دول مجلس التعاون فى استضافة الإسرائيليين المشاركين فى الأبعاد متعددة الأطراف لمحادثات السلام العربى الإسرائيلى، يستشهد السلبيون بعجز دول مجلس التعاون عن القيام بدور ريادى فى الاعتراف الرسمى بإسرائيل بالاسم من خلال معاهدات السلام أو العلاقات المطبَّعة مع الدولة اليهودية لزيادة المدى الممكن، بغض النظر عن تسوية الصراع العربى الإسرائيلى، أو عدم استعدادها للقيام بهذا الدور.

كما ينتقد الكثير من السلبيين جوانب أخرى من سياسات دول مجلس التعاون الخارجية. مثال ذلك الدعم الذى يقدمه بعض المواطنين للعناصر المتشددة فى دول الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا، والتردد فى الوقوف إلى جانب الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن قرارات معينة للأمم المتحدة مثل استنكار قرار الجمعية العام الصادر فى عام ١٩٧٥ وينص على أن "الصهيونية عنصرية" وغير ذلك من المواقف الأمريكية التى تحمى إسرائيل أو تعفيها من المسئولية، وعدم الاستعداد للدخول فى مناقشات جادة بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية فى المنطقة ما لم تصر الولايات المتحدة على محاسبة إسرائيل، وهى دولة نووية فى وسطها، وعلى أن تصبح أحد الموقعين على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التى وقعت عليها دول مجلس التعاون ولم توقع عليها إسرائيل.

إلا أننا إذا أخذنا كل شيء فى الاعتبار لوجدنا أن الانتقادات الأمريكية للمكوِّن السياسى لسياسة دول مجلس التعاون الخارجية ومواقفها وأفعالها فيما يتعلق بالقضايا الدولية لم تكن فى يوم من الأيام فى عظم تلك الانتقادات التى يوجهها المسئولون الأمريكيون للدول العربية. والواقع أنه كما سيتضح لاحقًا، فإن الفوائد التى تجنيها الولايات المتحدة من السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون تفوق كثيرًا الجانب السلبى.

المصالح التجارية الأمريكية: عيوب مجلس التعاون الخليجى

يتفق السلبيون والإيجابيون على أن المصالح التجارية الأمريكية زادت زيادة مطردة منذ منتصف السبعينيات. كما يتفقون على أن تلك المصالح تشمل حاجة أمريكية متزايدة إلى تصدير السلع الأمريكية إلى دول مجلس التعاون، إلى حد ما بغرض تسديد ثمن الواردات الأمريكية من النفط والبتروكيماويات الآتية من هؤلاء المنتجين.

إلا أن السلبيين يزعمون أن حكومات مجلس التعاون صعَّبت على الأمريكيين، بطريقة ليس هناك ما يدعو إليها، التجارة والاستثمار والدخول فى مشروعات مشتركة مفيدة للطرفين. وهم يقولون إنه إذا كانت الولايات المتحدة هى الشريك التجارى المختار لدول مجلس التعاون، فبإمكان الدول الأعضاء ألا تلحق المزيد من الضرر بمصلحتها بأن تتابع ذلك الاختيار.

بعض نقاط الخلاف التى يبرزها السلبيون باستمرار هى الحظر المفروض فى معظم دول مجلس التعاون على ملكية الأجانب للعقارات وعلى الملكية المطلقة للشركات، وحظر المساهمة فى شركات البترول والكهرباء والاتصالات، وعدم وجود آليات فعالة لحل النزاعات تقوم على المعايير الغربية، وتحسن التنفيذ الفعال للقوانين ضد انتهاكات حقوق الملكية والعلامات التجارية وبراءات الاختراع وإن لم يزل بالقدر الكافى، وغياب تعريفة جمركية خارجية مشتركة أو اتحادات جمارك، وصعوبة إجراءات الدخول والإقامة، وتقييد أسواق رأس المال، والبدايات الأولى لخصخصة الصناعات والخدمات المملوكة للدولة، والنسبة المرتفعة من إجمالى الناتج القومى التى تنفق على الأمن والدفاع وغيرهما من القطاعات غير الإنتاجية

فى مجتمعاتها، والموقف غير الآمن فيما يتعلق بمصادر المياه طويلة المدى مع عدم وجود نهر واحد أو جدول دائم الجريان فى منطقة مجلس التعاون. وتتضمن الشكاوى الأخرى النظام القانونى والبيروقراطى الذى يبدو أنه يميز مواطنى دولة مجلس التعاون المضيفة بطريقة غير عادلة عن الشركاء والعاملين الأجانب، ومقاييس وضع العلامات أو الجودة القاسية التى كثيرًا ما تستبعد المنتجات الأمريكية بينما تسمح بدخول تلك الآتية من أوروبا أو اليابان، والمدى غير المؤكد الذى تلتزم به دول مجلس التعاون التزامًا حقيقيًا بالتنافس بين الدول فى ضوء القيود الفعلية التى يفرضها العديد من الدول الأعضاء الأعمال المصرفية والتجارة وحركة العمالة عبر الحدود.

يزداد وعى دول مجلس التعاون بأن الكثير من المستثمرين الأمريكيين المحتملين لهم وجهات نظر بالية ومتشائمة وفى كثير من الأحيان خاطئة فيما يتعلق بتوقعات التجارة والاستثمار والمشروعات المشتركة المفيدة للطرفين. وردًا على ذلك، تشن كل دول مجلس التعاون بالفعل حملات متزايدة للتصدى لهذه الصورة غير الإيجابية. إلا أنه حتى الآن يرى الكثير من قيادات الأعمال التجارية الأمريكية أن الفجوة بين المشاكل والطاقة الكامنة لا تزال كبيرة.

المصالح الدفاعية الأمريكية: قيود مجلس التعاون الخليجى

أحد الانتقادات السلبية التى كثيرًا ما تُسمع هى عجز مجلس التعاون حتى الآن عن خلق الاعتماد على الذات فى مجال الاستعداد العسكرى. ويركز الكثير من المنتقدين على غياب منظومة أكثر فاعلية لمجلس التعاون خاصة بالردع والتصدى للتهديدات التى تواجه الدول الأعضاء من داخل منطقتها. وينتقد السلبيون على وجه الخصوص دول مجلس التعاون لما يلِى: عدم الاستعداد لبحث منح الولايات المتحدة قاعدة عسكرية أو أكثر مما يُمكِنها من اتخاذ وضع حماية تلك الدول بفاعلية أكبر من أى تهديد أو هجوم، و التردد فى تلبية الحاجات اللوجيستية أو العملياتية الأمريكية بالقدر الذى يوده بعض المخططين العسكريين فى ظل القيود المفروضة على القوات الأمريكية من ناحية الحجم والمسافات التى يجرى نشرها عندها وخاصة أن معظم المخططين العسكريين يعتقدون أن أى صراع مسلح فى

منطقة مجلس التعاون قد يكون مختلفًا إلى حد كبير عن الصراع الأخير، الذى سمح فيه الغازى العراقى فى الواقع للولايات المتحدة والتحالف بستة أشهر من التعبئة ونشر القوات، وعدم الاستعداد رغم الحاجة إلى شيء من مظهر التوازن الجيوبوليتيكى بين القوى العظمى المؤيدة كى توافق على مقاربة أكثر توحدًا للمشتريات التى تزيد من فاعلية المعدات العسكرية والأنظمة الدفاعية عن طريق توحيد المواصفات وإمكانية التنفيذ المشترك.

العيوب الإضافية هى التعهد الفاتر ببناء قوة لمجلس التعاون من الحجم والقوة بما يكفى لتعزيز مصداقية القدرات الدفاعية الجماعية وبُنى القوة القومية الموحدة، والتردد فى تبنى بنية قيادة وسيطرة موحدة ونظام للتعبئة ونشر ملائم للقوات الغربية التى قد يُطلب منها الحضور للدفاع عنها، واستمرار النزاعات الحدودية التى كثيرًا ما تفسد الالتزام السياسى والثقة بين الدول الأعضاء، والفشل حتى الآن فى تكوين قوات مسلحة محترفة احترافًا كاملاً تعتمد فيها الترقيات وتولى المناصب على القيمة والخبرة (مع التخلى عن الانشغال بضمان الولاء وتعزيز القدرات السياسية العسكرية).(٦)

لهذه الأسباب وغيرها، هناك القليلون الذين ينظرون إلى مجلس التعاون الخليجى والدول الأعضاء فيه نظرة إيجابية. وأخيرًا، يعلن السلبيون أنه لا يمكن لمجلس التعاون والدول الأعضاء الصمود فى السياق الإستراتيجى، وضمان وصول الولايات المتحدة وغيرها من الدول الأجنبية الذى لا يعوقه شيء إلى مصادر الطاقة فى المنطقة، وإبداء الأنواع التى يرغب فيها المنتقدون من التعهد السياسى التى تناسب الشريك أو الحليف، واستجماع الإرادة لتقديم فوائد الملاعب المستوية للمصالح التجارية الأمريكية، وتحمل نصيب أكبر من الأموال أو الجنود فى عبء الدفاع عن المنطقة. وهم لذلك ينتهون إلى أنه لابد ألا يؤخذ مجلس التعاون الخليجى بشكله الجماعى أو الدول الأعضاء فيه، فرادى ومجتمعين، مأخذ الجد فى أية خطة أمريكية لحماية المصالح الأمريكية فى المنطقة وتعزيزها.

المصالح الإستراتيجية الأمريكية

تقف المدرسة الإيجابية للتفكير على نقيض بيِّن من المدرسة السلبية التى ناقشناها آنفًا. فهى تقول إن مجلس التعاون الخليجى والدول الأعضاء فيه قدموا العديد من الإسهامات المهمة للمصالح الإستراتيجية الكونية وللمصالح الأمريكية والغربية الأخرى على وجه الخصوص؛ ومن المحتمل أن يظل هذا هو الحال حتى وقت بعيد فى المستقبل. والواقع أن الإيجابيين يتفقون على أن دول مجلس التعاون تُدْخِل باستمرار فى المعادلة الإستراتيجية عددًا من الأصول يزيد على ما يرغب السلبيون الاعتراف به.

فيما يتعلق بالقضايا الإستراتيجية بصورة عامة، لا ينكر الإيجابيون مقدار ضعف الدول الأعضاء فى مجلس التعاون وتعرضها للتهديد من قوى أكبر عازمة على القضاء على استقلالها وتهديد الشرايين البحرية للمنطقة، وتخريب منشآت إنتاج الطاقة. وهم يقرون بأن فشل حكومات مجلس التعاون فى حل النزاعات داخل المجلس هو ما يؤثر سلبيًا على التوقعات الخاصة بتحقيق تقدم أسرع فى التعاون الدفاعى. والواقع أنهم يعترفون بأن هذا الفشل يغرى بتدخل إحدى القوى المعادية لمصالح مجلس التعاون أو الولايات المتحدة دعمًا لأحد المتنازعين.

ومع ذلك يشير الإيجابيون فى الوقت ذاته إلى أن دول مجلس التعاون تتخذ خطوات لتعويض تلك العيوب، وستظل تتخذ هذه الخطوات. وفى هذا الصدد، نجد أن كلمات مسئول سابق رفيع المستوى فى مجلس التعاون مفيدة فى هذا السياق، حيث يقول: "لسنا واهمين فيما يتعلق بافتقارنا إلى القوة الفعالة لردع خصومنا. إلا أن افتقارنا إلى هذه القوة أجبرنا على تبنى إستراتيجية تكاد تكون فعالة إذا أخذنا كل شىء فى الاعتبار. ذلك أنه لم يكن أمامنا أى خيار سوى استعارة القوة اللازمة التى يُعتمد عليها لعدم امتلاكنا القوة الخاصة بنا."(٧) ثم مضى قائلاً:

> نحن على وعى تام بأن هذه الوسيلة ربما لا ترضى الجميع. إلا أن المحصلة النهاية كانت، ولا تزال، متوافقة مع مصالحنا الإستراتيجية ومصالح أصدقائنا. وفى النهاية، ومع وجود استثناءين – نشوب الحرب الإيرانية العراقية فى عام ١٩٨٠

وأزمة الكويت فى عام ١٩٩٠ - كانت تلك الإستراتيجية ناجحة بصورة عامة. وفى ظل الظروف التى وُضِعنا فيها، كانت تلك إستراتيجيتنا بالقدر الذى قد يود به أصدقاؤنا الزعم بأنها إستراتيجيتهم.(٨)

فى ضوء هذا ينتقد الإيجابيون السلبيين لتجاهلهم أو تغاضيهم عن حقيقة أن عددًا كبيرًا من الثوابت الإستراتيجية وعددًا غير قليل من المتغيرات فيما يخص منطقة الخليج ليس فى يد الولايات المتحدة أو أية دولة أخرى بالنسبة لهذا الأمر. فعلى سبيل المثال، يقع مضيق هرمز (الذى تسعى الولايات المتحدة وغيرها من الدول إلى إبقائه مفتوحًا) على ممرات بحرية تؤدى إلى المياه التى لا تدخل ضمن مجال سيادة الولايات المتحدة، ولكنها بين ضفاف دول مجلس التعاون، وتمر خلال هذه المياه وتخرج منها. وتعاون تلك الدول مرغوب فيه بشدة؛ ذلك أنه شديد الأهمية لنجاح جهود الولايات المتحدة أو أية دولة حليفة أخرى لحماية تلك الممرات المائية والدفاع عنها إذا دعت الحاجة.

يصدق الشيء نفسه على حقول النفط فى دول مجلس التعاون، وكذلك أنظمة تجميع الغاز ومحطات تحلية المياه ومعامل التكرير وأساطيل النقل والموانئ والمطارات وأنابيب النفط والقواعد العسكرية ومستودعات الإمداد وأكاديميات القوات المسلحة ووكالات الإمداد والتموين الدفاعية. وبدون استثناء، فإن السيطرة اليومية الفعلية على كل من هذه الشبكات والأصول الإستراتيجية تخضع للسيطرة السيادية والإدارية والمالية واللوجيستية والعملياتية الخاصة بدول مجلس التعاون نفسها.

يشير الإيجابيون كذلك إلى أن المملكة العربية السعودية، التى كثيرًا ما تؤيدها الكويت، قامت بدور مهم فى حشد الشعوب المسلمة المنتشرة فى العالم والموجودة فى أماكن مهمة ضد التوسع السوفيتى، وذلك ردًا على هجوم السلبيين بشأن عدم انضمام هذا الثنائى إلى الأحلاف الدفاعية التى يرعاها الغرب ضد الاتحاد السوفيتى.

امتد هذا الدور الإستراتيجى إلى الحدود الجنوبية الطويلة للاتحاد السوفيتى، وبشكل أبرز إلى القيادة والمساعدة الملموسة للسعودية وغيرها من دول مجلس التعاون المقدمة ضد الغزو السوفيتى واحتلال أفغانستان، وكذلك عبر شمال أفريقيا

حيث سعت موسكو مراراً إلى أن يكون لها موطئ قدم فى العقود الأخيرة، وإلى تلك الأجزاء من جنوب شرقى آسيا حيث ضعف النفوذ الشيوعى فى ربع القرن الأخير فى إندونيسيا وماليزيا والفيليبين. ولذلك يقول الإيجابيون إن الأثر النهائى لحماية حوالى مليار نسمة فى العالم الإسلامى كان مهمًا لصد التوسع السوفيتى فى اتجاه أوروبا الغربية.

كانت إسهامات مجلس التعاون السابقة تتفق اتفاقًا كبيرًا مع المصالح الإستراتيجية الكونية للولايات المتحدة. وبخصوص الحاجات الإستراتيجية الأمريكية الحالية والمستقبلية، فإن دور دول مجلس التعاون فيما يتعلق بالعديد من القضايا أكثر أهمية. فعلى سبيل المثال، يشير الإيجابيون إلى أن هناك اتفاقًا كبيرًا داخل دوائر التخطيط الأمريكية على صلة دول مجلس التعاون المهمة بالشروط الإستراتيجية الأمريكية للوصول إلى عام ٢٠٢٠ ومازال وضع القوة العظمى الخاص بها قائمًا وما فتئت الفوائد الحالية موجودة. باختصار، يُنظر إلى تلك الدول على أنها ضرورية لقدرة الولايات المتحدة على الدفاع عن نفسها وعن مصالحها فى الخارج ضد أى خصوم محتملين، ولتحسين مستوى معيشتها باطراد؛ وهو النصف الآخر من المعادلة.

يزعم الإيجابيون أنهم يقفون على أرضية صلبة. وهناك مبدأ بين المخططين الإستراتيجيين يقول إنه ليس للولايات المتحدة خيار فى المستقبل المنظور سوى ضمان بقائها قوية ماليًا وصناعيًا وتكنولوجيًا. وبالطبع فإن القوة الاقتصادية عبر الحدود، وبالأخص من الناحية المالية، مهمة لتوقعات النجاح. ومن المؤكد أن تعويذة انتخابات الرئاسة فى عام ١٩٩٢ كانت "إنه الاقتصاد، يا غبي!". إلا أن واضعى تلك الأكليشيهات الجذابة غابت عنهم نقطة مهمة، وهى أن التعويذة الأهم، وإن كانت أقل تقديرًا بكثير وأقل طرحًا للنقاش إلى حد بعيد، هى الطاقة. والواقع أن الطاقة الخام والمكررة – على عكس مفهوم "علم الاقتصاد" المختلف عليه وغير المحدد تحديدًا جيدًا – هى الضرورية لمكونات الإستراتيجية الرئيسية الثلاثة كافة بشكل لا سبيل إلى إنكاره. وأخيرًا فإن منطقة مجلس التعاون الخليجى موجودة فى أصل عامل الطاقة، وإن كان ذلك بسبب احتوائها على أكثر من نصف موارد العالم من الطاقة الهيدروكربونية – المهمة لاحتمالات النجاح الإستراتيجية – وسيطرتها عليها فحسب.

وبالنسبة لأمور خاصة بحساب المصالح الإستراتيجى المتعلق بدول مجلس التعاون، فإن ما هو إيجابى يفوق ما هو سلبى. والواقع أنه من بين دول العالم القومية المائة والثلاث والتسعين التى تعتمد اعتمادًا كبيرًا على النفط والغاز لتحقيق النمو الاقتصادى والتنمية، هناك دولة واحدة - هى الولايات المتحدة - تبدو أصغر من سائر الدول من ناحية وضعها المميز والإستراتيجى بالنسبة لأصحاب تلك الواردات الهائلة. فالولايات المتحدة هى أكبر مستورد ومستهلك مفرد فى العالم لموارد منطقة مجلس التعاون الهيدروكربونية المتناهية المستنفدة وأكثر ارتباطًا من أية دولة سواها بإنتاج واردات الطاقة لدول مجلس التعاون وتكريرها وتسويقها.

المصالح الاقتصادية الأمريكية: إسهامات مجلس التعاون

تعرَّف المصالح الاقتصادية الأمريكية والقومية الأخرى فى منطقة مجلس التعاون بأنها أولاً وقبل أى شيء الوصول المؤكد إلى موارد الطاقة فى دول مجلس التعاون بغض النظر عن السعر أو مستويات الإنتاج. فطوال هذا القرن لم تكن الشركات الغربية بشكل كاسح (الأمريكية فى الغالب) هى التى تتمتع بهذا الوصول فحسب، بل إنها احتلت كذلك مواقع تحسد عليها فى تطوير احتياطيات النفط والغاز بدول مجلس التعاون.(٩)

رغم هذه الميزات الاقتصادية الأمريكية القوية، قامت دول مجلس التعاون بأدوار فى حظر النفط الذى فرضه العرب فى عامى ١٩٦٧ و١٩٧٣، وهى أدوار لا تغتفر فى نظر السلبيين. (يعود السلبيون كذلك إلى رفع أوبك الحاد والمتكرر لأسعار النفط فى السبعينيات، الذى ما زال يُخلط بينه وبين حظر النفط.) وهم بذلك يُعَبِّرون عن الخوف من انتهاز أوبك (أى دول مجلس التعاون وغيرها من الدول العربية المنتجة للنفط) مرة أخرى فرصة نقص الطاقة العالمى للتحكم فى أسعار النفط لتحقيق غايات سياسية أو اقتصادية.

ردًا على ذلك، يشير الإيجابيون إلى أن أُولى تلك الضربتين اللتين ألحقتا ضررًا شديدًا بالمصالح الأمريكية وغيرها من المصالح الغربية وقعت منذ أكثر من ربع قرن، بينما وقعت الأخيرة منذ أكثر من عقدين. وكلتاهما سبقت تأسيس مجلس التعاون. وبذلك يدعو الإيجابيون إلى عدم التشبث بالماضى.

يشمل الواقع الحديث أدوار دول مجلس التعاون وردود أفعال تجاه الغارة الجوية الإسرائيلية على المفاعل النووى العراقى فى الطويسة بالقرب من بغداد فى صيف ١٩٨١، والغزو الإسرائيلى للبنان واحتلاله فى عام ١٩٨٢، ومسألة إيران كونترا، وجهود إسرائيل لقمع الانتفاضة الفلسطينية بالقوة. ويؤكد الإيجابيون على أن دول مجلس التعاون لم تعلن حظرًا نفطيًا آخر ضد الولايات المتحدة أو غيرها من الدول الغربية بالرغم من الدعم الأمريكى القوى والمستمر لإسرائيل والاستفزازات المتنوعة المناوئة للعرب وللمسلمين.

كما يشير الإيجابيون إلى ما قامت به دول مجلس التعاون فى أعقاب الغزو العراقى للكويت فى عام ١٩٩٠ وقرار الأمم المتحدة الذى يحظر شراء النفط العراقى أو الكويتى مادامت الكويت محتلة. فقد أدت أعمالها إلى أثر كونى إيجابى؛ ذلك أن الحسم والشجاعة لم تحققا أهداف دول مجلس التعاون الاقتصادية فحسب، بل كذلك أهداف الحلفاء والشركاء، بما فى ذلك الولايات المتحدة. والتفاصيل الدقيقة تستحق الذكر، لأنها مكنت الولايات المتحدة وغيرها من دول التحالف، بل ودول مجلس التعاون نفسها، من تحقيق أهداف إستراتيجية واقتصادية مشتركة.

التقت دول مجلس التعاون بعضها، ودعت دول مجلس التعاون الأربع الأعضاء فى أوبك – الكويت وقطر والسعودية والإمارات – إلى اجتماع عاجل لأوبك للحصول، من خلال التشاور والاتفاق، على الدعم اللازم لمشروعية زيادة الإنتاج لتعويض الحظر الذى فرضته الأمم المتحدة. وقد غامرت دول المجلس بدعوتها إلى الاجتماع بحدوث المزيد من ابتعاد أعضاء أوبك – العراق وليبيا وغيرهما من الدول العربية – الذين صوتوا قبل أيام فقط ضد قرار فى جامعة الدول العربية رعته حكومات مجلس التعاون يدعو إلى تعبئة ونشر القوات دفاعًا عن دول مجلس التعاون.

رغم تفوق خصوم دول مجلس التعاون من حيث العدد والقوة العسكرية، فقد نجحت فى الحصول على التصريح برفع مستويات الإنتاج بما يتوافق مع الانخفاض الذى أحدثه الحظر، وبالتالى استعادة توازن الطلب على النفط مع العرض وضمان التدفق الثابت للنفط بكميات مناسبة وبأسعار مرنة. والواقع أنه عن طريق التحرك السريع لتعويض نقص إنتاج النفط، كان لدول مجلس التعاون تأثير قوى وشديد الفعالية على الطريقة التى رد بها العالم على البعد الخاص بالنفط فى الصراع.

لا يقلل الإيجابيون من شأن الدور الإيجابى العام الذى قامت به دول مجلس التعاون المنتجة للنفط ومازالت تقوم به داخل أوبك. وهم يشيرون إلى أن أعضاء دول مجلس التعاون فى أوبك مارسوا مرارًا تأثيرًا مقيِّدًا فى اجتماعات أوبك وكانوا على الدوام قوة معتدلة داخل المنظمة طوال عقدين، حيث كانوا يعملون على جعل الأسعار متوافقة مع معدلات التضخم، أو أقل منها. والواقع أنه فى الفترة من عام ١٩٨٧ حتى عام ١٩٩٠ ساعد العديد من دول مجلس التعاون فى الحفاظ على انخفاض أسعار النفط بتعديها حصص الإنتاج التى حددتها أوبك.

ولا ينظر الإيجابيون إلى دول مجلس التعاون من ناحية الطاقة على وجه الحصر. بل إنهم يدركون كذلك الفوائد التى حققتها الولايات المتحدة من العلاقة الاقتصادية مع دول مجلس التعاون وتتعدى النفط. فالواقع أن دول مجلس التعاون قدمت استثمارات رأسمالية ضخمة لكل من القطاعين العام والخاص فى الولايات المتحدة وغيرها من الاقتصادات الصناعية طوال الجزء الأكبر من العشرين سنة الماضية.

ويشير الإيجابيون إلى أن ذلك الاستثمار كان له دور مهم فى الرفاهية العامة لملايين الأمريكيين، كما ساهم فى حيوية الشركات الأمريكية، وزاد بطريقة غير مباشرة موارد الضرائب على مستوى الولايات وعلى المستوى الفدرالى، وخلق فرص عمل لملايين عديدة من الأمريكيين، ووفر المال الذى يُمَكِّن من إجراء البحث والتنمية ويقلل تكاليف الإنتاج بشكل عام ولكل وحدة على حدة فى الصناعات الحربية والطيران المدنى والاتصالات وتوليد الطاقة؛ وجميعها مكوِّنات أساسية للأهداف الإستراتيجية الأمريكية. ولا يمكن أن يُعزى إسهام مواز إلا لست فقط من بين ما يزيد على مائة وعشرين دولة أخرى تشكل مع دول مجلس التعاون العالم النامى. بل إنه خلال معظم فترة وجود مجلس التعاون، كان هو الثانى فقط بعد اليابان باعتباره أكبر مكتتب مفرد فى العجز القومى الأمريكى. والفائدة الناجمة عن تلك المليارات المستثمَرة فى سندات الخزانة الأمريكية هى سعر الفائدة المنخفض والمستقر فى الولايات المتحدة.

وتظل دول مجلس التعاون الدعم الدولى للدولار الأمريكى، الذى تُحَدَّد به أسعار صادرات تلك الدول من النفط والغاز. ويقدم هذا الدعم للولايات المتحدة باستمرار ميزة كبيرة تحسدها عليها سائر الدول المستوردة للنفط، حتى حين يكون

الدولار ضعيفًا. ويبرز الإيجابيون حقيقة أن هذا الدعم كان ومازال مهمًا للاستقرار الحالى للدولار فى التعاملات النقدية ولقوة النظام المالى الأمريكى فى أنحاء العالم.

كما استفادت المصالح الأمريكية الإستراتيجية والسياسية والتجارية والعسكرية من المساعدات التنموية التى تقدمها دول مجلس التعاون لدول العالم الفقيرة. وقياسًا على نسبة ذلك إلى إجمالى الناتج القومى ودخل الفرد فيها، ليس هناك من يسبقها فى الأعمال الإنسانية التى تقدمها لشعوب العالم الأقل حظًا، وهو ما تشهد عليه المنح والمساعدات المميزة والمعونات العينية إلى ما يزيد على ثمانين دولة نامية على مدى ربع القرن الماضى.

من المؤكد أن انخفاض أسعار النفط المستمر، وتكاليف درع الصحراء وعاصفة الصحراء وإعادة إعمار الكويت، إلى جانب أشياء أخرى، أدت إلى تخفيض كبير فى المساعدات الخارجية لدول مجلس التعاون. كما أن بعض المتلقين السابقين للمساعدات، كالأردن واليمن، أُسقطوا لأسباب سياسية. إلا أن وكالات دول مجلس التعاون للأعمال الخيرية والتنمية الدولية مازالت تعمل، حيث حققت نتائج مفيدة بالنسبة للدول المحتاجة اقتصاديًا والمهمة إستراتيجيًا مثل مصر وسوريا، وكذلك للعديد من المؤسسات التى تخدم الاحتياجات الإنسانية والتنموية للفلسطينيين فى ظل الاحتلال الإسرائيلى.

كانت المشاركة فى العبء المالى ولا تزال من أكبر إسهامات مجلس التعاون فى الجانب الاقتصادى من معادلة الولايات المتحدة مجلس التعاون. فعلى سبيل المثال تولت دول مجلس التعاون دفع تكاليف الولايات المتحدة والحلفاء أثناء درع الصحراء وعاصفة الصحراء؛ وكان ذلك بأى مقياس من المقاييس إسهامًا كبيرًا فى رد العدوان العراقى وتحرير الكويت والدفاع عن دول مجلس التعاون. والواقع أنه بالاستثناء الممكن لتحالف الناتو ومنظمة الدول الأمريكية، ليس هناك تجمع إقليمى من البلاد احتل المكانة التى احتلتها دول مجلس التعاون فى تغطية معظم التكاليف المرتبطة بالدفاع فى الحرب العراقية الإيرانية، وأزمة الكويت فى ١٩٩٠-١٩٩١، وعند تجدد التهديد العراقى للكويت فى أكتوبر من عام ١٩٩٤. وربما لم يكن تكوين ائتلاف القوات الدولية بذلك القدر من التيسير أو بذلك الحجم الكبير، لو كانت دول مجلس التعاون عاجزة عن الإسهام بهذه الطريقة.

من المؤكد أنه أثناء مناقشة المدى الذى ينبغى أن تبلغه الولايات المتحدة فى مشاركتها فى رد عدوان العراق على الكويت فى عام ١٩٩٠، سارع السلبيون بالشكوى من أن الولايات المسلحة ليست لها مصلحة فى الإعداد لعملية على ذلك القدر من الضخامة فى عدم وجود ضمانات بأن الأمريكيين لن يتحملوا وحدهم التكاليف. فقد كانت هناك حاجة إلى معالجة الدين القومى الأمريكى، وعجز الميزانية الأمريكية الدائم، وأمل الكثيرين فى أن الحصول على "عائد السلام" الخاص بخفض القوات الوشيك فى أوروبا؛ وكانت تلك وغيرها من القضايا والحملات تدعمها جماعات المصالح المحلية القوية فى الولايات المتحدة التى كان لها ثقلها، على الجانب السلبى فى المقام الأول، فى مناقشة ما إذا كان للولايات المتحدة الحق فى الرد بالطريقة والمدى اللذين ردت بهما أم لا.

تفنيدًا لذلك، يقول الإيجابيون إن حججهم المعارضة التى تؤيد تعبئة ونشر القوات الأمريكية على نطاق ضخم قد ثبتت صحتها. ولا ينبغى لأحد أن يغمض عينيه عما أسهمت به دول مجلس التعاون أثناء الأزمة أو يستخف به. ومن هذا المنظور فإنه لو لم يكن التحالف الدولى قادرًا على التعامل بسرعة وفاعلية مع هذه الدينامية النقدية للأزمة، التى تكشفت فى أيامها الأولى، لكان هناك شك فى أن يحسب العراق الأمر بطريقة مختلفة، وربما تصرف بطريقة تنطوى على قدر من المغامرة يزيد عما أعقب غزوه للكويت. لذلك أوضحت دول مجلس التعاون ومؤيدوها، فى مواجهة ذلك التحدى، أن المكوِّن المالى لتشكيل الردع والدفاع المعقول يمكن أن يكون فى أهمية المكوِّن العسكرى. وهكذا كان تعاون دول مجلس التعاون بشأن واردات النفط وسياساته أثناء أزمة الكويت عاملاً مهمًا فى إنهاء الصراع.

بالإضافة إلى توفير الوقود والماء والمرافق وغير ذلك من المؤن بالمجان للطائرات والسفن والمركبات الأرضية، أسهمت دول مجلس التعاون بمليارات الدولارات نقدًا لتغطية التكاليف الأخرى التى فرضتها عليها تلك الصراعات والأزمات، بما فى ذلك تكاليف نشر القوات نفسها وصيانة الأسلحة والمعدات وتأجير الطائرات. كما أنها لم تألُ جهدًا، إلى جانب الولايات المتحدة، فى إقناع اليابان وكذلك ألمانيا وغيرها من دول الجماعة الأوروبية بتحمل جزء كبير من النفقات التى تحملتها البلاد نتيجة للحظر الذى فرضته الأمم المتحدة. ونتيجة لذلك

خفت محن مصر والأردن وتركيا واليمن – وهى أكثر الدول تأثرًا بفرض العقوبات – بالإضافة إلى بنجلاديش وأوروبا الشرقية والهند والمغرب والفلبين، بشكل أكبر مما لو لم تكن تلك هى الحال.

وأخيرًا، يؤكد الإيجابيون على القرارات اللوجيستية والعملياتية المهمة وباهظة التكاليف التى اتخذتها دول مجلس التعاون لحرمان العراق من الحصول على أية أرباح اقتصادية مما قام به. فاتباعًا للحظر الذى فرضته الأمم المتحدة، أغلقت السعودية خطى أنابيب كانا ينقلان من قبل النفط العراقى عبر أراضى المملكة إلى موانئ التصدير على البحر الأحمر. كما أغلقت تركيا، التى ساندت دول مجلس التعاون طوال الأزمة وما بعدها، خطى أنابيب كانا ينقلان النفط العراقى إلى البحر المتوسط. ومُنعت السفن الحاملة للنفط العراقى من دخول أى من موانئ دول مجلس التعاون. وتابعت القوات البحرية متعددة الجنسيات، التى تعمل بوقود دول مجلس التعاون المجانى، تنفيذ تلك الإجراءات الحاسمة ومنعت بحسم الناقلات من توصيل النفط العراقى أو الكويتى أو المنتجات النفطية من هذين البلدين.

وفى عودة إلى فرضيتهم الاقتصادية الأولية، يعضد الإيجابيون حجتهم بطرحهم السؤال التالى: ماذا كان يمكن أن يحدث لو أن دول مجلس التعاون لم تعمل على الحد من أثر الأزمة الكويتية على وصول العالم إلى الواردات النفطية، مع ما لهذا الوصول من أهمية، ليس فقط على مستوى أسعار النفط فحسب، بل كذلك الاستقرار الاقتصادى والسياسى العالمي؟

المصالح السياسية الأمريكية: قوى مجلس التعاون الخليجي

ليست البُنى والأنظمة والديناميات السياسية لدول مجلس التعاون والولايات المتحدة – وهى المكوّنات التى تتفق كل الأطراف على ضرورة أن تكون محصنة ضد أى تدخل – سوى نصف أية معادلة تسعى لتقييم المكوّن السياسى للعلاقة بين مجلس التعاون والولايات المتحدة. أما النصف الآخر، الذى يتفق الطرفان على أنه أكثر "قبولاً للمناقشة من ناحية المشروعية"، فهو خارجى ومتأصل فى جوانب أخرى من السياسة الخارجية.

باستثناء معظم تاريخ الصراع الإسرائيلى الفلسطينى ومحنة المسلمين فى البوسنة والهرسك والشيشان وأماكن أخرى، كانت السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون فى الغالب أكثر من مجرد كونها غير موازية للأهداف الأمريكية والغربية الأخرى أو غير مكملة لها. بل إن طبيعة العلاقات الدولية وتوجهها منذ إنشاء مجلس التعاون كانت معتدلة وتقليدية ويمكن التنبؤ بها، كما أنها كانت متطابقة تطابقًا كبيرًا مع معظم تصنيفات المصالح الأمريكية والمصالح الغربية الأخرى التى نبحثها هنا.

ويعتقد الإيجابيون أن نماذج سلوك مجلس التعاون المعتدل والمهدئ، بل ويقوم بالوساطة فى بعض الأحيان، جمة. وهم يدللون على ذلك بنتائج قمم مجلس التعاون واجتماعات جامعة الدول العربية ومنظمة العالم الإسلامى وأوبك والأمم المتحدة التى هى أهم أربع منظمات دولية تتضح فيها السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون. ودعمًا لهذا الرأى، يقدم الإيجابيون بعض الحجج اللافتة للانتباه.

أولاً: فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلى الفلسطينى كانت إسهامات مجلس التعاون ودوله فى التسوية السلمية أكبر بكثير وتغطى فترة من الزمن أطول بكثير مما هو معروف بصورة عامة. فعلى سبيل المثال، فى مؤتمرات القمة العربية فى فاس بالمغرب عام ١٩٨٢، والجزائر عام ١٩٨٨، والدار البيضاء عام ١٩٨٩، كان لدول مجلس التعاون أثر مهم على مداولات جامعة الدول العربية بشأن أفضل طريقة لإنهاء الصراع العربى الإسرائيلى. وساهم دعم دول المجلس الفعال والقوى للتسوية السلمية فى النهاية فى اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل ونبذها الإرهاب وقبولها حل الدولتين (أى المساعدة فى حدوث التحول الإستراتيجى لمنظمة التحرير الفلسطينية عن المواجهة المسلحة إلى الحل السياسى والدبلوماسى).

كان مؤتمر مدريد في أكتوبر من عام ١٩٩١، الذى كانت دول مجلس التعاون ممثلة فيه، استهلالاً لمعظم محادثات السلام الإسرائيلية الفلسطينية الأكثر استدامة حتى الآن. ونتيجة لذلك كان ممثلو مجلس التعاون الخليجى أول وأبرز الأطراف العربية غير المتنازعة إعلانًا لتأييد عملية السلام. وبأقل قدر من الطنطنة والتزامًا بقيمها السياسية التقليدية الخاصة بالاعتدال والتوازن والأسلوب الهادئ، شارك ممثلو مجلس التعاون طوال عملية السلام فى قضايا الحد من السلاح والمياه والبيئة والتنمية الاقتصادية الإقليمية واللاجئين.

بل إن مجلس التعاون نفسه، وبموافقة من أعضائه، كان له دور مهم في ترتيب أول اجتماعات رسمية للوفود الإسرائيلية الرسمية مع وفود من دول المجلس والدول العربية الأخرى تعقد فى منطقة شبه الجزيرة العربية ودول الخليج؛ فى البحرين وعُمان وقطر. وفى خريف ١٩٩٤، لم تعلن دول المجلس الست تراجعها رسميًا عن الفئتين الثانية والثالثة من مقاطعة جامعة الدول العربية التى دامت خمسين سنة للشركات الأمريكية والأجنبية الأخرى التى تتعامل مع إسرائيل فحسب، بل شاركت كذلك مع الإسرائيليين فى مؤتمر تجارى دولى كبير فى الدار البيضاء بعد ذلك بفترة وجيزة. كما أن ثلاثًا من دول المجلس – الكويت والسعودية والإمارات – فاقت كل الدول العربية والشرق أوسطية والإسلامية وغيرها من الدولية النامية فى كمية المساعدات الاقتصادية التى تعهدت بتقديمها دعمًا للسلطة الفلسطينية، وهى الهيئة الحكومية الرئيسية المعنية بتحويل السيطرة الاستعمارية الإسرائيلية إلى حكم ذاتى فلسطينى.

ثانيًا: مع تداخل الديناميات السياسية دون الإقليمية على الجانب الشرقى من البحر المتوسط، كانت دول مجلس التعاون فعالة كذلك باعتبارها قوة مهدئة ووسيطة فيما هو أكثر من مسألة فلسطين. فعلى سبيل المثال، كانت مؤيدة باستمرار لاتفاق الطائف لعام ١٩٨٩ الذى توسطت السعودية للتوصل إليه بغرض تعديل الدستور اللبنانى. فقد كانت ترى ودول كثيرة غيرها، منها الولايات المتحدة، أنه ليست هناك طريقة غير تلك لتمكين الحكومة اللبنانية الشرعية من تثبيت سلطتها. كما عملت بدأب مع المجتمع الدولى على تيسير الإفراج الناجح عن الرهائن (التابعين لها ولغيرها، ومنهم أمريكيون) فى لبنان.

فيما يتعلق بسوريا، كانت دول مجلس التعاون أكثر فاعلية من سائر الدول فى اتباع سياسة "الارتباط البنّاء" مع نظام دمشق. وبعد أيام من تحرير الكويت فى مارس من ١٩٩١، اجتمع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الستة ومعهم نظيراهم من مصر وسوريا فى دمشق للبدء فى صياغة ما أصروا على أنه أساس لأى نظام عربى. ومن المؤكد أن كثيرين من السلبيين رفضوا الاتفاق الناتج عن ذلك، وهو إعلان دمشق، باعتباره غير مهم، وهو ما يرجع فى المقام الأول إلى أن تعاونه المُتَخَيَّل فى أمور خاصة بالدفاع لم يؤت ثماره بعد. إلا أن الإعلان مَعْنِيٌّ أساسًا بأمور ذات طابع سياسى، وخاصة تلك التى يمكن أن تظل قائمة فى غياب الاتفاق، وربما أدت إلى عداء وتوترات أو مواجهة مسلحة داخل المنطقة.

وسعيًا لتحقيق مكوّنات إعلان دمشق تلك (وما أعقبه من إعلانات) الخاصة بقضايا الإصلاح الاقتصادى والتنمية وتعزيز التجارة والاستثمار الإقليميين، ظل وزراء الخارجية الثمانية يجتمعون بانتظام مرتين فى العام. وأثناء ذلك، ساعدت دول مجلس التعاون فى تشكيل درجة مهمة من التوازن السياسى بين الأصدقاء والحلفاء الأساسيين داخل جامعة الدول العربية. وأضافت فى الوقت نفسه عمقًا وتوازنًا جيوإستراتيجيين وجيوبوليتيكيين مهمين لعلاقتها مع إيران والعراق.(١٠)

ثالثًا: فى منطقة أبعد، بذل رؤساء دول مجلس التعاون ووزراء خارجيتها فى عام ١٩٨٧ ما يزيد على كل ما بذله أى زعماء عرب آخرين لإحداث تقارب بين الجزائر والمغرب اللتين كانتا مختلفتين مع بعضهما لمدة ثلاث عشرة سنة بشأن منطقة الصحراء الأسبانية ("الغربية") السابقة. ومهّد التقارب وإعجاب شمال أفريقية المتزايد بمنجزات دول مجلس التعاون فى التعاون الاقتصادى والسياسى الطريق لإقامة الاتحاد المغاربى العربى؛ وهو تجمع يضم الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس.

رابعًا: فيما يتعلق بمصر - أكثر الدول العربية سكانًا، ومركز الثقافة العربية والإسلامية المهم، وأحد أكبر القوى العسكرية فى المنطقة - يقول الإيجابيون إن الأدوار السياسية البنّاءة التى قام بها مجلس التعاون الخليجى ودوله لم تكن أقل أهمية. فعقب اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، التى أدت إلى استبعاد مصر من الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى، كانت دول المجلس بين القوى الرئيسية الداعية إلى إعادة دمج مصر فى العالم العربى، واستعادة وضع مصر ومكانتها الإقليميين، وتمهيد الطريق لانضمامها من جديد. ومرة أخرى كان فى ذلك خدمة لمصالح دولية تزيد كثيرًا على مصالح مجلس التعاون والولايات المتحدة.

خامسًا: داخل الخليج نفسه، أسهمت دول مجلس التعاون إسهامًا مباشرًا فى تحقيق الأهداف الإستراتيجية فيما يتعلق بتعزيز الأمن الإقليمى. فعلى سبيل المثال، ساعد تقديم الدعم اللوجيستى والعملياتى والمالى لمشروع حماية السفن فى الخليج خلال عامى ١٩٨٧ و١٩٨٨ ("تغيير الأعلام") فى تحقيق وقف إطلاق النار عام ١٩٨٨ فى الحرب العراقية الإيرانية وضمان حرية الملاحة فى المنطقة.

كان الأمر الذى تجاهله كثيرون أثناء ذلك حدثًا سياسيًا ودبلوماسيًا عربيًا مهمًا، وهو ذلك الإجراء الأمنى الذى أقنعت دول مجلس التعاون الزملاء العرب

بقبوله فى القمة العربية فى الأردن، وكان يمثل أول اتفاق عربى فى التاريخ يؤيد الوجود العسكرى الأمريكى أو أى وجود عسكرى أجنبى آخر فى المنطقة. وبعد ذلك جرى توسيع ذلك الاتفاق وتعزيزه من خلال اتفاقيات التعاون الدفاعى الثنائية الخمس، المشار إليها آنفاً، التى وقعتها دول مجلس التعاون منفردة مع الولايات المتحدة.

المصالح التجارية الأمريكية: مزايا مجلس التعاون الخليجى

يعترف الإيجابيون بمعظم القيود والعيوب التى أشار إليها السلبيون، وتناولناها من قبل فى القسم الخاص بالمصالح التجارية الأمريكية فى منطقة الخليج، إن لم يكن بها جميعًا. إلا أنهم يبينون وضع الولايات المتحدة البارز بين دول العالم كافة باعتبارها الشريك التجارى المختار بالنسبة لمعظم دول مجلس التعاون. وحتى حيثما لا تكون الولايات المتحدة فى المرتبة الأولى، كما فى حالة عُمان والإمارات، فإنها تحتل مكاناً بين أكبر خمسة شركاء تجاريين.

بل إنه بالرغم من العجز الذى كانت الولايات المتحدة تعانى منه فى التجارة الخارجية بصورة عامة فى السنوات الأخيرة، فقد كان هناك مرارًا فائض فى التجارة مع دول مجلس التعاون. وفى منتصف التسعينيات بلغ متوسط الصادرات الأمريكية السنوية من السلع والخدمات التجارية إلى منطقة مجلس التعاون ٢٥ مليار دولار وبلغت الواردات ١٣ مليار دولار. وكانت تلك الصادرات تدعم أكثر من ٦٥٠ ألف فرصة عمل أمريكية وكانت مصدرًا أساسيًا لرزق حوالى ٢,٤ مليون أمريكى. وكانت مبيعات الدفاع الأمريكية إلى دول مجلس التعاون تمثل مليارات أخرى من الدولارات تدخل صناعة الدفاع الأمريكية وكانت المصدر الأساسى لفرص العمل مرتفعة الأجر بالنسبة لعشرات الآلاف من الأمريكيين.

بالإضافة إلى ذلك، يشير الإيجابيون إلى أن أكثر من ٧٠٠ شركة تابعة للولايات المتحدة تعمل فى دول مجلس التعاون ويعمل بها ١٦ ألف أمريكى هى الوسيلة المباشرة لدعم أكثر من ٥٠ ألف أمريكى يعولهم هؤلاء فى منطقة الخليج. وفى هذا كله لابد من تقدير الأمور تبعًا لأهميتها؛ إذ تمثل قيمة استثمارات القطاع الخاص الأمريكى فى اقتصاديات مجلس التعاون نصف استثمارات العالم فى الخليج.

يؤكد الإيجابيون على أن تلك الاستثمارات تحقق ما هو أكثر من الأرباح؛ فهى مهمة للنمو الاقتصادى ومستوى المعيشة فى الولايات المتحدة. ومرة أخرى يكون السياق مهمًا؛ فعدد المشروعات المشتركة بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون يفوق بمراحل تلك الخاصة بأية دولة أخرى. ويشير الإيجابيون إلى أنه لا ينبغى إغفال حقيقة أنه من الناحية التراكمية تركت كل هذه الملامح علاقات واضحة الإيجابية للبعد التجارى الخاص بالعلاقة بين الولايات المتحدة والدول الأعضاء فى مجلس التعاون ومازالت تترك بصماتها على مصلحة قومية أمريكية أعرض بكثير، وهى أن التجارة الأمريكية مع دول مجلس التعاون تساعد مساعدة كبيرة فى تقليل العجز التجارى الأمريكى العام.

كما يشير الإيجابيون إلى أنه بما أن دول مجلس التعاون تشجع اقتصادات السوق الحرة وتؤيد الملكية الخاصة بقوة، وبما أن تجارها يبدون منذ زمن طويل بُعد نظر تجاريا يحسدهم عليه كثيرون، فإن للشركات الأمريكية تميزا تنافسيا فى أسواق دول المجلس. وبما أن الآلاف من مواطنى مجلس التعاون خريجو مؤسسات التعليم العالى الأمريكية، فإن هناك كذلك تفضيلاً ذا قاعدة عريضة للتكنولوجيا والمعايير وتقنيات الإدارة الأمريكية.

يؤكد الإيجابيون، تدعيمًا لحجتهم، أن مجموعة الحوافز والفوائد بالنسبة للشركات الأمريكية وغيرها من الشركات الأجنبية كى تقوم بأعمال فى مجلس التعاون مازالت متسعة. وهى تشمل الوقود والمرافق والماء المجانى أو المدعم دعمًا كبيرًا، والمساعدات المالية الموسعة، والإعادة الكاملة للأرباح إلى الوطن، والإعفاءات الضريبية الممتدة، والإعفاءات الجمركية على الواردات الرأسمالية، والاستغلال المجانى للأراضى فى المناطق الصناعية المتخصصة، وترتيبات الأوفشور المصرفية، ومناطق التجارة الحرة.

من الواضح إلى حد كبير لقادة الشركات الأمريكية أن مجلس التعاون يتحول بالفعل إلى سوق واحدة بدلاً من ست أسواق. وفى البداية لم يجتذب حجم سوق مجلس التعاون المحدود أحدًا من ناحية السلع والخدمات الاستهلاكية. إلا أنه بعد ذلك أخذ عدد من ينكرون واقع أن منطقة مجلس التعاون تتحول بسرعة إلى مركز للتجارة والخدمات والفرص الاستثمارية شرقى البحر المتوسط وشبه القارة الهندية وشرق أفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى يقل أكثر وأكثر؛ وهى سوق شديدة الضخامة تضم ما يزيد على مليار نسمة.

يسرع الإيجابيون بالإشارة إلى أن دول مجلس التعاون فعلت ما لم يفعله غيرها من الدول العربية قط؛ فقد عقدت سلسلة من اتفاقيات التعاون الدفاعى مع الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا لضمان عدم تعرضها مرة أخرى للتهديد من جانب أى ما كان دون أن تكون هناك الآليات المناسبة القادرة على ردع أى تهديد وحشد الدفاع الفعال فى حال فشل الردع.

تشترك الاتفاقيات، التى استمر التفاوض بشأنها زهاء الثلاث سنوات بعد أزمة وحرب الكويت فى ١٩٩٠-١٩٩١، فى التعهدات التى تقدمها دول مجلس التعاون بالتمركز المسبق للمعدات العسكرية الحيوية المستخدمة فى الدفاع عن دول مجلس التعاون الموقعة على الاتفاقية، والقيام بتدريبات ومناورات منتظمة مع الدولة الشريكة فى الاتفاقية من خارج مجلس التعاون، وتقدم المساعدات الأخرى التى قد يتفق عليها الطرفان بشكل متبادل.

ويصبح الإيجابيون أنصارًا لا يشعرون بالحرج حين يتصل الأمر بالدفاع عن قيمة الترتيبات الدفاعية الجديدة الخاصة بالمنطقة بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون. فهم يقولون بقوة إن الإسهام الذى تقدمه هذه الاتفاقيات - لدول مجلس التعاون وللولايات المتحدة وللقوى العظمى الأخرى، والأهم من هؤلاء وهؤلاء للزعماء ذوى العقلية التوسعية فى المنطقة - لا يمكن المبالغة فى أهميتها.(١١) ذلك أنه من المؤكد أن الاتفاقيات قاصرة عن أن تكون ترتيبات لإقامة القواعد بشكل رسمى وهى أقل بكثير من التزام المعاهدات الرسمية. ومع ذلك فهى تمثل بالنسبة لبغداد وطهران إشارة واضحة إلى تصميم الولايات المتحدة والتحالف الذى لا لبس فيه على دعم دفاع الدول الأعضاء فى مجلس التعاون.(١٢) بل إنها تشير كذلك إلى تصميم دول مجلس التعاون على القيام بما هو ضرورى لدعم الحفاظ على النفس الذى لا يمكن التنازل عنه. فهى تفعل ما هو أكثر من رسم خطوط على الرمال؛ ذلك أنها تضع نقاطًا لا يمكن تعديها فى السماء والماء كذلك.(١٣)

ما أدهش الكثيرين من الإيجابيين هو أن تلك الاتفاقيات قد أصبحت نافذة المفعول بشكل أسرع مما كان متوقعًا. وقد ازدادت التدريبات المشتركة لتبلغ مستوى عاليًا باستمرار، واتسعت برامج التدريب العسكرى بمعدل غير مسبوق،

وتكثف التعاون بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون عمليًا على كل مستوى بدرجة لم يكن أحد يتخيل بلوغها قبل عشر سنوات فى واقع الأمر.(١٤)

بدت اثنتان من تجليات قيمة هذه الاتفاقيات شديدة الوضوح، حيث كانت إحداهما حين تحركت القوات العراقية فى اتجاه الكويت فى أكتوبر من عام ١٩٩٤، وكانت الأخرى فى رد الفعل تجاه تهديد مشابه للكويت والسعودية فى أغسطس من عام ١٩٩٥. وكان التكامل السريع للمعدات سابقة التمركز التى تصل إلى حجم اللواءات وغيرها من المواد الدفاعية المخزَّنة فى أماكن أخرى من منطقة الخليج حاسمًا فى إنهاء هذين الحدثين.(١٥)

إذا كانت تلك الاتفاقيات وما شابهها قد نجحت فى إيجاد فترة من السلام والاستقرار الإقليميين فى الخليج، فإن الإيجابيين يعترفون بأن دول مجلس التعاون وضعت على الطاولة أصولاً عسكرية ومالية ولوجيستية وتكنولوجية وبنية تحتية مهمة. كما أنه يُنظر إلى الإسهامات الصغيرة التى وراء الكواليس لمجلس التعاون نفسه، باعتباره منبرًا يمكن أن تحظى داخله التصورات والأولويات الإقليمية بالاتفاق وغير ذلك من أشكال الدعم، على أنها مهمة كذلك.

إن إسهامات دول مجلس التعاون فى المتطلبات الدفاعية للأعضاء والتحالف كبيرة، حتى بدون السماح للولايات المتحدة بقاعدة عسكرية رسمية فى المنطقة. بل إنها ضخمة بأى مقياس من المقاييس. هذا علاوة على أن دول مجلس التعاون ساعدت بالتنسيق مع الولايات المتحدة تتبعها بريطانيا العظمى وفرنسا فى حشد المزيد من التأييد فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأوروبا وبقية المجتمع الدولى للضغط على إيران كى تقبل قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ – الذى اتخذه المجلس فى العشرين من يوليو عام ١٩٨٧ وكان أول قرار لحفظ السلام تتخذه الأمم المتحدة بالإجماع منذ الحرب الكورية – مما سمح بالضغط الجماعى لتحقيق وقف إطلاق النار فى الحرب الإيرانية العراقية التى تعد واحدًا من أطول الصراعات بين دولتين فى هذا القرن.

طوال الحرب الإيرانية العراقية وعاصفة الصحراء، كانت مساعدة دول مجلس التعاون للقوى الأجنبية الصديقة وتعاونها التام مع التحالف لها أهميتها. وقد استخدمت السعودية طائرات الأواكس للمراقبة والمساعدة فى حماية الناقلات التى

جرى تغيير أعلامها، وطيرت طائرات F-15 الخاصة بها لتوفير الحماية لطائرات أواكس السعودية والأمريكية، وعملت داخل مياهها الإقليمية علـــى إزالـــة الألغـــام لحماية السفن من جميع أنحاء العالم. ولم يحم ذلك التعاون مصالح المملكة فحسب، بل كذلك مصالح أكثر من ١٠٠ دولة لها أفراد واستثمارات ومصالح فى المنطقـــة معرضين للخطر.

وهناك حقائق أخرى معروفة بصورة أقل. فعلي سبيل المثال، حـــين هـــاجم العراق السفينة الأمريكية "ستارك" Stark فى مايو من عام ١٩٨٧، أنقـــذت ســـفن البحرين البحارة الأمريكيين الذين كانوا سيغرقون لولا ذلك. بل إنه بعيدًا فى أقصى جنوب الخليج سمحت عُمان بالهبوط الاضـــطرارى للطـــائرات الأمريكيـــة علـــى أرضها، وأنقذت بذلك أرواح سبعة وثلاثين طيارًا. وبالرغم من التهديدات الإيرانية لأمنها، سمحت الإمارات المتحدة (محل إقامة الآلاف من المـــواطنين الإيـــرانيين) لسفن البحرية الأمريكية بإجراء الإصلاحات فى ورش السفن الإماراتية.

وتطلعًا إلى المستقبل، يحاول مجلس التعاون والدول الأعضاء فيه إقامة بنية دفاعية إقليمية معقولة تقوم على الردع الذى يدرك أن مسئولية أمن الدول الأعضاء – فى مقابل طرق السفن الرئيسية الواقعة فى المياه الدولية، ومن ثم تكون مسئولية دولية – تنحصر فى الدول نفسها. وكانت قوة مجلس التعاون المشتركة المتواضعة التى تضم ١٠ آلاف فرد متمركزة فى حفر الباطن، وهى بلدة تقـــع بـــالقرب مـــن الحدود السعودية. وهذه القوة فى سبيلها للزيادة إلى ٢٥ ألفًا. إلا أن السلبيين محقون فى قولهم إنه من غير المحتمل أن تكون هذه القوة ردعًا مناسبًا لأية قـــوة مهـــدِّدة. وهم على حق كذلك فى الإشارة إلى أن هذه الاتفاقيات تُلـــزم الولايـــات المتحـــدة بالتدخل نيابة عن دول مجلس التعاون ضد التهديدات الخارجية (خاصة فـــى ظـــل تأكيد الرئيس كلينتون على "الاحتواء المزدوج" للعراق وإيران الذى يربط الولايات المتحدة بدول مجلس التعاون من الناحية الإستراتيجية عمدًا أو بدون قصد).

يوافق الإيجابيون على هذه النقطة. إلا أنهم ضد أن مجـــرد وجـــود القـــوة المشتركة أو استعدادها يبعث برسالة مهمة لبغداد وطهران، وكل من سواهما فـــى المجتمع الدولى، مفادها أن أى هجوم على دولة من دول مجلس التعـــاون ســـوف يعتبر هجومًا عليها جميعًا. وتعطى القوة بذلك من الناحية الرمزية مصداقية لتعهـــد دول مجلس التعاون بالأمن المشترك. وعلاوة على ذلك، فمن المحتمـــل أن تيـــسر

حقيقة كون القوة ليست موجودة فحسب، وإنما يجرى تعزيزها وتوسيعها، المهمة السياسية جدًا الخاصة بتكوين تحالف آخر دعمًا لحق دول مجلس التعاون فى الدفاع عن نفسها.

رغم قيود دول مجلس التعاون الديموغرافية والصناعية والتكنولوجية، تسهم الدول الست منذ عام ١٩٨٣ فى تدريبات عسكرية مشتركة ومناورات ثنائية. واعترافًا منها بالقيود التى تفرضها أعداد سكانها المحدودة على بناء قوات برية كبيرة واستدامتها، ركزت دول المجلس على زيادة مصداقية قواتها الجوية وتحسينها وإنجاز شبكة دفاع جوى على قدر أكبر من التنسيق الفعال.

ويبدو أن عددًا قليلاً من السلبيين يقدرون الأدوار الجيوبوليتكية والسياسية العسكرية الكبيرة التى قام بها مجلس التعاون مع الدول العربية والإسلامية الأخرى فى السعى لتحرير الكويت. والواقع أنه بالإضافة إلى اللجوء إلى الولايات المتحدة والدول الأوروبية طلبًا للمساعدة، نجح قادة دول مجلس التعاون فى اجتذاب مصر وسوريا ووسعوا بذلك قاعدة التحالف، وأظهروا أن الدول العربية الكبرى الأخرى تعارض عدوان العراق، وجعلوا عملية عاصفة الصحراء أكثر قبولاً من المجتمع الدولى.

أخيرًا، أدرك قادة مجلس التعاون العسكريون الضرورة الملحة لتحسين قدرات التحالف بالنسبة للانتشار السريع فى المنطقة. وبما أن القوات الأمريكية هى الأبعد مسافة عن منطقة مجلس التعاون، فتحدى القدرة على الانتشار السريع كبير. ذلك أن الإستراتيجية العسكرية الفعالة تتطلب وجود الكثير من المعدات والمركبات والذخيرة وما يتعلق بالأمر من معدات عسكرية فى المنطقة قبل التدخل.[١٦] وفى التحليل النهائى، هناك بديهية فى هذا الخصوص تَجُبُّ ما سواها، وهى أن معدات الدفاع وأنظمته غير الموجودة فى هذه المنطقة لن تردع أحدًا.

خاتمة

سعى هذا الفصل إلى تقييم العلاقة بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجى من ناحية قيمتها العامة بالنسبة لما ذُكر من مصالح إستراتيجية واقتصادية وسياسية وتجارية ودفاعية. ويختلف السلبيون والإيجابيون اختلافًا كبيرًا فى تقييمهم لمجلس التعاون الخليجى ولعلاقة الولايات المتحدة بالمجلس. والنتيجة واضحة،

وهى أن مجلس التعاون الخليجى وأعضاءه، شأنه شأن أية منظمات إقليمية أخرى وأعضائها، يمكن تشبيهه بالكوب الذى يتسرب ما فيه من ماء والكوب الذى يمتلئ.

إلا أن هناك خلافات فى التقييم والفهم والتأويل، كما أن هناك كذلك اختلافات فى المصالح وأطر التحليل. وهكذا فإن التقييم النهائى لمجلس التعاون، على الأقل من ناحية المصالح الأمريكية، هو أنه لا يختلف اختلافًا كبيرًا عن أى من الناتو، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبى، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الوحدة الأفريقية واتحاد دول جنوب شرق آسيا.

وليست الاختلافات التحليلية بالأمر غير الشائع؛ ذلك أنها القاعدة أكثر منها الاستثناء، حيث إن هناك تحيزات وانشغالات فردية بين المحللين. والتفسير الآخر هو أنها كثيرًا ما تعكس الطرق المختلفة التى يتعامل بها المحللون مع الواقع المعقد والمتغير الذى تعيش فيه الدول أعضاء المنظمات الإقليمية؛ ليس فقط من ناحية البيئة المباشرة، بل كذلك من حيث علاقاتها بالدول الأخرى، بما فى ذلك الولايات المتحدة. ومطلوب فقط بحث ما حدث من فشل فى يوغوسلافيا السابقة وكوبا وهاييتى ورواندا والصومال وتجارة المخدرات الدولية كى يكون تقييمنا هو أن مجلس التعاون الخليجى والدول الأعضاء فيه،، ليست وحدها من بين المنظمات الإقليمية فى عدم اكتمالها وقيودها.

مع اقتراب التسعينيات على الانتهاء، من الواضح أن دول مجلس التعاون الخليجى قد فعلت ما يزيد على ما فعلته الدول العربية والإسلامية للمساعدة فى التوصل إلى حل سلمى للصراع العربى الإسرائيلى. ويمكن تطبيق مبدأ "لابد من وجود اثنين لرقص التانجو" فيما يتعلق بكون الحكومة الإسرائيلية بقيادة رئيس الوزراء نتنياهو مهتمة باستسلام العرب أكثر من اهتمامها بالسلام العربى الإسرائيلى القادر على البقاء. ويكمن الفشل فى تحريك عملية السلام نحو نهاية ناجحة فى عاصمتى إسرائيل والولايات المتحدة وليس فى منطقة الخليج.

ربما لا يكون التشاور مع مجلس التعاون فى الأمور العسكرية مرحبًا به دائمًا، ولكن الأكثر تشددًا يعارضون الرأى الأكثر تعميمًا القائل بأن رفض دول مجلس التعاون الموافقة على قصف بغداد مرة أخرى فى عام ١٩٩٨ كان حكيمًا. ذلك أن توصياتها الخاصة بالحذر وضبط النفس، إضافة إلى دعمها القوى لمهمة الأمين العام للأمم المتحدة، ساعدت فى تجنيب الولايات المتحدة، وربما دول مجلس التعاون نفسها، كارثة سياسية.

فيما يتعلق بإيران، لا يسع الولايات المتحدة سوى الترحيب بالخطوات التي تسير نحو سياسة الوفاق والتقارب المحتمل بين دول مجلس التعاون وإيران. وبعد عشرين عامًا من غرق الولايات المتحدة فى قِصَر نظرها بخصوص وضع إيران ودورها فى المنطقة باعتبارها أكبر جيران دول مجلس التعاون، فإن واشنطن مستعدة فقط للاستفادة من جهود دول المجلس لإشراك طهران فى توسيع تعاونها المشترك بشأن أمور خاص بالمصلحة والاهتمام المشتركين. ويمكن تطبيق القول الشائع "أن تُشرِك أفضل من تثير الغضب".

بالنسبة للعراق، فمع اقتراب الألفية الجديدة، ظلت دول مجلس التعاون معارضة لرفع العقوبات عن العراق في غياب امتثال بغداد بشكل كامل لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التى اتُخذت ضده فى أعقاب الأزمة الكويتية فى ١٩٩٠-١٩٩١. وتشمل هذه القرارات تلك الخاصة بالتعويض وإعادة كمية ضخمة من المعدات والوثائق والمصنوعات الوطنية المسروقة، والأهم هو إعادة الكويتيين وغيرهم من المواطنين الذين أسرتهم العراق وأخذتهم رهائن منذ انتهاء العدوان العراقى، أو تقديم ما يبين وضعهم.

يعتقد الكثير من الأمريكيين وغيرهم أن هذه الأمور ليست على درجة كبيرة من الأهمية. وهم لا يرون صلتها باعتبارات توازن القوى والحسابات الإستراتيجية الأكبر الخاصة بدفاع الخليج واستقراره. إلا أن دول مجلس التعاون ترى هذه الأمور بشكل مختلف. ذلك أن قادتها يبينون أنه فى السياق الأمريكي يساوى عدد الكويتيين وغيرهم من المواطنين المفقودين فى العراق، ولم يتم الإبلاغ عن وضعهم بعد عشر سنوات تقريبًا منذ انتهاء الحرب، ٢٥٠ ألف أمريكى مفقودين في كندا أو المكسيك ولم يتم الإبلاغ عن وضعهم، أو مليون مواطن بريطانى أو فرنسى مفقودين فى إحدى الدول المجاورة ولم يتم الإبلاغ عن وضعهم. وليس هناك إلا القليل من الأحجار المنحدرة الزلقة التى تقف فى سبيل مسيرة دول مجلس التعاون نحو القرن المقبل.

فى الختام، ومن المنظور العملى الخاص بالمصلحة القومية الأمريكية، فإن كوب مجلس التعاون الخليجى ممتلئ حتى أكثر من نصفه ومازال يمتلئ، أكثر منه نصف ممتلئ ويتسرب ما فيه. ولا سبيل فحسب إلى إنكار القوتين الإستراتيجية والاقتصادية. ومن المحتمل أن تضمن تركيبة الواقع الجيولوجى والطاقة والاقتصاد

وممارسة السيادة القومية – وهو خليط دائم التقلب – أهميــة دول المجلــس فــى الشئون الإقليمية والكونية لفترة مقبلة من الزمن. ذلك أن بها إمدادات وفيــرة مــن الطاقة المهمة، كما تقع على الجانب الآخر من أوروبا وفى تقــاطع الطــرق بــين أوروبا وآسيا وأفريقيا، وهى مهمة ليس للتحالف الغربى فحسب، بل لكثيــر مــن سائر دول العالم كذلك.

الهوامش

(١) انظر على سبيل المثال John Duke Anthony, "Energy: The Gulf Region's Engine of Development" فى الملحق الخاص عن السعودية فى صحيفة "وول ستريت جورنال"، ٢٨ يوليو ١٩٨٩، ص ١.

(٢) مصادر هذا المقال فى أغلبها ملاحظات مباشرة من المؤلف الذى دُعى لحضور كل قمم مجلس التعاون الخليجى منذ إنشاء المنظمة فى عام ١٩٨١ بصفته مراقبًا. وهى مزودة بمعلومات حصل عليها من خلال ما يربو على ٢٠٠ مقابلة أجريت مع أمانة مجلس التعاون ومسئولين من الدول الأعضاء فى المجلس وقادة القطاع الخاص. كما شارك المؤلف فى عدد من جلسات الإحاطة والمقابلات وغيرها مع مسئولين أمريكيين مسئولين عن السعى لتحقيق الأهداف الأمريكية داخل دول مجلس التعاون وفيما بينها. وكان الشرط الذى أصر عليه كل هؤلاء المسئولين بالفعل، سواء أكانوا عربًا أم أمريكيين، هو ألا يُذكروا كمصادر بالاسم.

(٣) مقابلة أجراها المؤلف مع ضابط سابق فى الخدمة الخارجية الأمريكية ظل يعمل ثمانى سنوات كاملة بالسفارات الأمريكية فى ثلاث من دول مجلس التعاون أثناء الفترة التى يتناولها هذا الفصل، واشنطن العاصمة، ديسمبر ١٩٩٤.

(٤) المصدر السابق.

(٥) انظر Robert G. Lawrence, U.S. Policy in Southern Asia: A Failure in Perspective, National Security Essay, Series 84-1 (Washington, D.C.: National Defense University Press, 1984). كتب وكيل وزارة الخارجية السابق جورج دابليو بول أنه فى الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٩١ فى مجلس الأمن، حدث أن الولايات المتحدة "استخدمت حق النقض (الفيتو) ٦٩ مرة كان من بينها ٣٩ مرة لتحاشى مجرد توجيه نقد طفيف لإسرائيل. ومن الناحية العملية، كانت الولايات وحيدة فى كل الحالات التى استخدمت فيها الفيتو لحماية إسرائيل. ذلك أنه حتى الدول الصديقة مثل بريطانيا العظمى وفرنسا كانت ترفض الانضمام إلى استخدامنا للفيتو الموحى به من إسرائيل، وإما أنها صوتت للقرار المتصل بالأمر أو امتنعت عن التصويت." Gorge W. Ball, The Passionate Attachment: America's Involvement with Israel, 1947 to Present (New York: W. W. Norton, 1992), p. 307.

(٦) للإطلاع على رواية للمدارس الفكرية المختلفة داخل دول مجلس التعاون بشأن هذه الأمور، انظر Duke Anthony, The Dynamics of GCC Summitry Since the Kuwait Crisis (Washington, D.C,: US-GCC Corporate Cooperation Committee, Occasional Papers Series, No.2, 1993), pp. 209.

(٧) مقابلة أجراها المؤلف مع عبد الله بشارة أمين عام مجلس التعاون الخليجى (١٩٨١-١٩٩٢)، الكويت، سبتمبر ١٩٨٧.

(٨) المصدر السابق.

(٩) انظر Joseph C. Story, U.S.-Arab Relations: The Economic Dimension (Washington, D.C.: Middle East Policy Association and the National Council on U.S.-Arab Relations, 1985).

(١٠) انظر النص العربى الرسمى والترجمة الإنجليزية فى Damascus Declaration for Coordination and Cooperation Among the Arab States, Secretariat General, Cooperation Council for the Arab States of the Gulf (Riyadh: GCC), Articles One and Two (1) A-C, pp. 5-9. وانظر كذلك John Duke Anthony, "Betwixt War and Peace: The 12th GCC Heads of State Summit" فى Middle East Insight 8 (6) (July-October, 1992), pp. 54-61.

(١١) انظر U.S. Secretary of Defense William Perry, "U.S. Security Policy in the Gulf," remarks the Middle East Policy Council Washington, D.C., December 7, 1994. للاطلاع على تحليل قديم لنظام الردع الذى تسانده قدرات دفاعية معقولة (بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجى والحلفاء)، انظر John Duke Anthony, et al., A Postwar Gulf Defense System (Washington, D.C.: Coalition for Postwar U.S. Policy in the Middle East, 1991).

(١٢) انظر John Duke Anthony, "After the Gulf War: The GCC and the World" فى Ibrahim Ibrahim, ed., The Gulf Crisis· Background and Consequences (Washington, D.C.: Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 1992), pp. 121-140، وانظر كذلك John Duke Anthony, "If Our Friends Are Weak, So Are We" فى President's Report 8(1) (Winter-Spring 1993) (Washington, D.C.: National Council on U.S.-Arab Relations), pp. 1-3, and 16.

(١٣) المصدر السابق.

(١٤) مقابلة أجراها المؤلف فى أكتوبر من عام ١٩٩٤ مع قادة القوات المسلحة الأمريكية الذين ردت وحداتهم على التهديد. انظر كذلك Perry, "U.S. Security Policy in the Gulf".

(١٥) مقابلة أجراها المؤلف فى أكتوبر من عام ١٩٩٤ مع قادة القوات المسلحة الأمريكية الذين ردت وحداتهم على التهديد.

(١٦) المصدر السابق.

الفصل الرابع والعشرون

تعاون الشد والجذب الإستراتيجي
علاقة الولايات المتحدة مع تركيا في الشرق الأوسط

هنري جيه باركي

قبل أزمة قبرص التي وقعت في عام ١٩٧٤ بزمن غير طويل، قررت الإدارة الأمريكية نقل تركيا ومعها اليونان وقبرص من الشرق الأدنى إلى أوروبا. وكان ذلك بالطبع تغييرًا تنظيميًا فحسب داخل بيروقراطية الخارجية الأمريكية، إلا أنه سيؤكد فيما بعد جزءًا كبيرًا من مقاربة واشنطن لتركيا في العقود التالية. وباعتبار تركيا حليفًا رئيسيًا من حلفاء الحرب الباردة، فقد كانت أهمية أنقرة للولايات المتحدة تُقاس في الأساس بإسهامها في حلف الناتو وكفاحها ضد الاتحاد السوفيتي. وكان موقع تركيا الإستراتيجي، وقربها إلى كل من الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط (الذي بدا واحدًا من مسارح عمليات التنافس المهمة بين القوتين العظميين) وسيطرتها على المضايق هو ما جعل أنقرة على هذا القدر من الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة. ومع انهيار الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١، ظلت واشنطن تصر على أن تركيا بلد أوروبي، بل وعملت بجد للتأكد من أن ترشيح أنقرة لعضوية الاتحاد الأوروبي سوف يبحث بحثًا جادًا.

رغم استقرار منطقة نفوذ تركيا بقوة في المؤسسات الغربية، فقد ازدادت اتساعًا إلى حد كبير منذ انتهاء الحرب الباردة. ومع أن تركيا محرومة من أن تكون لها حدود مع روسيا، فقد كانت الجيوبوليتيكا الجديدة الخاصة بالفراغ ما بعد السوفيتي تعني أن ميادين الفرص الاقتصادية والسياسية الجديدة باتت فجأةً مهمة لأنقرة. وكانت دول آسيا الوسطى والقوقاز، التي كانت حتى ذلك الوقت تحكمها موسكو، أول تلك المواقع الجديدة. وبعد ذلك بوقت قصير، أتاح انهيار يوغوسلافيا، وما أعقبه من صراعات في البوسنة وكوسوفو، لتركيا القيام بدور محدود وإن كان مهمًا في البلقان. إلا أن أنقرة تجد نفسها منذ التسعينيات وقد شدتها الظروف في

الغالب بقوة إلى الشرق الأوسط، وإن كان ذلك باختيارها إلى حد أقل. ونجد في الحقبة ما بعد السوفيتية أن دور تركيا في الشرق الأوسط قد سيطر على التصورات الأمريكية الخاصة بحليفتها. فأنقرة واحدة من مرتكزات سياسة واشنطن في العراق، وسوف تظل كذلك مادام صدام حسين يتولى السلطة في بغداد. وسوف تعتمد أية محاولة تقوم بها الإدارة الأمريكية الحالية للإطاحة بصدام، دبلوماسيًا أو غير ذلك، اعتمادًا كبيرًا على تعاون أنقرة وحُسْن نواياها.

لا شك في أن العلاقات التركية الأمريكية في الحقبة ما بعد السوفيتية قد تطورت ونضجت لتشمل المزيد من الموضوعات ومجالات الاهتمام المشتركة. فبالإضافة إلى ما سبق ذكره، هناك كذلك المجالات التقليدية مثل اليونان وقبرص، وأرمينيا وأذربيجان، والحرب على الإرهاب التي أعقبت الحادي عشر من سبتمبر، وأنابيب النفط الممتدة من القوقاز إلى آسيا الوسطى، والتقارب التركي الإسرائيلي، والتطور المستقبلي للبنية التحتية الأمنية الأوروبية. والأهم من هذا كله هو أن التعهد الأمريكي تجاه ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي مازال راسخًا ومتينًا. ورغم تزاحم القضايا، تتسم وجهة نظر أنقرة إلى حد ما بالمرارة لأنها لم تحقق قدرًا من التكافؤ في علاقاتها مع الولايات المتحدة. وكان انتقاد واشنطن لممارساتها الخاصة بحقوق الإنسان مثيرًا باستمرار للسلطات التركية التي تعتريها شكوك قوية بشأن النوايا الأمريكية في شمال العراق. وقد ذكَّرت أحدث أزمات تركيا الاقتصادية الجميع هناك كيف أن أنقرة مازالت تعتمد على واشنطن.

سوف يركز هذا الفصل على العلاقات التركية الأمريكية فيما بعد الحرب الباردة في سياق الشرق الأوسط. ومن باب التيسير، سوف أحدد المنطقة باعتبار أنها تشمل كذلك القوقاز وآسيا الوسطى. ومع ذلك فلا يمكن أن يتجاهل أي بحث يتناول الشرق الأوسط أهمية القضايا الأمريكية التركية الأخرى والآثار الناجمة عنها.

أصول حديثة

تعود العلاقات التركية الأمريكية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى تهديدات الزعيم السوفيتي ستالين لكل من اليونان وتركيا وإعلان مبدأ ترومان في

مارس من عام ١٩٤٧. ولن يحدد مبدأ ترومان بداية الحرب الباردة وسياسة الاحتواء فحسب، بل سوف يعيد كذلك تحديد وضع تركيا فى العالم من مشارك متأخر يتسم بالتردد فى المجهود الحربى ضد قوى المحور إلى دولة مواجهة فى الحرب ضد الشيوعية. وقد انضمت تركيا ومعها اليونان إلى حلف الناتو فى عام ١٩٥٢. وصاحب التغير الذى طرأ على التحالفات الخارجية تحول على نفس القدر من الإثارة داخل تركيا؛ فقد سمحت دولة الحزب الواحد التى أقامها مؤسس تركيا [الحديثة] مصطفى كمال أتاتورك – وإن كان ببطء وعلى استحياء – بنظام سياسى متعدد الأحزاب، وبذلت القيادات التركية الجديدة الجهد كى تظل على اتصال وثيق بالولايات المتحدة.

كان الحزب الديمقراطى الذى تولى زمام السلطة فى تركيا عام ١٩٥٠ أكثر موالاة للولايات المتحدة بشكل واضح. وما إن تولت حكومة عدنان منديريس الديمقراطية الحكم حتى كانت لها الصدارة عام ١٩٥٥ فى إنشاء حلف بغداد، ذلك التكتل من الدول الذى قُصِد به وقف التقدم السوفيتى فى الشرق الأوسط العربى.(١) ولم يبق حلف بغداد، الذى ضم تركيا والعراق وإيران وباكستان، طويلاً، لانسحاب العراق فى أعقاب الإطاحة بالنظام الحاكم فى بغداد. وأعاد الحلف تشكيل نفسه تحت اسم الحلف المركزى Central Treaty Organization (CENTO) وإن ثبت أنه ذو فائدة محدودة. وكان الحدث الأجدر بالذكر خلال تلك الفترة هو الأزمة اللبنانية فى عام ١٩٥٨؛ حيث استخدمت الولايات المتحدة القاعدة الجوية فى إنجرليك بالقرب من أضنة لنقل بعض قواتها إلى بيروت.

لم يكن تدهور العلاقات الأمريكية التركية سببه المشاكل المتصلة بالشرق الأوسط وإنما تنافس تركيا مع اليونان، وهى حليف آخر من حلفاء الناتو. فقد حصلت قبرص التى يقطنها أتراك ويونانيون على استقلالها من بريطانيا العظمى فى عام ١٩٦٠. وكثيرًا ما جعلت الصراعات الطائفية بين الأغلبية اليونانية والأقلية التركية على قبرص تركيا على وشك غزو الجزيرة للدفاع عن الأتراك. وفى عام ١٩٦٤، قيل إن خطاب اللحظة الأخيرة من الرئيس الأمريكى ليندون جونسون الذى هدد فيه أنقرة بالتداعيات الخطيرة إن هى غزت الجزيرة، هو الذى منع الحكومة من المضى فى مسارها.(٢) إلا أن القوات التركية تدخلت فى عام ١٩٧٤ فى أعقاب انقلاب فى قبرص، بإيعاز من الطغمة العسكرية الحاكمة فى أثينا

أطاح بالنظام الدستورى. ورغم ما قوبل به الغزو التركى الأوَّلى فى يوليو ١٩٧٤ – الذى جرى بموجب اتفاقية لندن التى تعترف بها رسميًا تركيا واليونان وبريطانيا باعتبارها قوى كفيلة لطوائف الجزيرة – من انتقادات دولية مختلطة، فقد أتبعَهُ الأتراك بآخر فى أغسطس. وأدى الغزو التالى إلى الوضع القائم حاليًا. وكان رد الفعل تجاه العمل العسكرى التالى عنيفًا؛ إذ فرض الكونجرس الأمريكى، على عكس رغبات الإدارة الأمريكية، حظرًا على تصدير الأسلحة إلى تركيا استمر من ١٩٧٥ حتى ١٩٧٨، مما زاد من مرارة الموقف التركى من الولايات المتحدة. وردًا على حظر تصدير السلاح، أعلن رئيس الوزراء التركى سليمان ديميريل إغلاق القواعد الأمريكية كافة فى تركيا، إلا تلك التى تؤدى مهمة خاصة للناتو، وكذلك عزم حكومته اتباع سياسة تقارب مع الدول العربية ودول الكتلة الشرقية.

تزامنت التوترات مع الولايات المتحدة مع فترة من الاضطرابات الداخلية فى تركيا. فاعتبارًا من أواخر الستينيات انتشرت معاداة أمريكا فى كل مستويات المجتمع، وهو ما كان إلى حد كبير انعكاسًا لصورة الحركات الطلابية فى أوروبا وغيرها فى أنحاء المعمورة.[٣] وفى السبعينيات، قضت المشاكل الاقتصادية، مقرونة بظهور الجماعات اليسارية واليمينية المتشددة بشكل خطير، على استقرار النظام التركى الحاكم. وبدا أن النظام محاصر من كل ركن فى البلاد ومن كل اتجاه سياسى؛ فبالإضافة إلى الجماعات اليمينية واليسارية، بدأت كذلك التنظيمات الإسلاموية والكردية التحرك للحصول على قطعة من الكعكة. وبدأ عدم الاستقرار فى تركيا بدوره فى إثارة قلق واشنطن وكذلك الدول الأوروبية الكبرى.

أخذت العلاقات التركية الأمريكية المهلهلة تتحسن برفع الحظر على تصدير الأسلحة فى عام ١٩٧٨، ولكن الأكثر أهمية هو تحسنها نتيجة التحول السريع الذى شهدته المنطقة المجاورة مباشرة لتركيا. وكان أول تلك التطورات الثورة الإيرانية التى لم تأت بآية الله الخمينى إلى السلطة فحسب، بل أفقدت الولايات المتحدة كذلك عددًا من مواقع التنصت المهمة الخاصة بالتجسس على تجارب الصواريخ السوفيتية وما شابهها. بل إن العداء الإيرانى للولايات المتحدة كان يعنى كذلك أنه لابد من مراقبة إيران عن كثب. وبعد عام من ذلك غزا السوفييت أفغانستان. ومع أن تركيا لم يكن لها دور بارز فى الحرب بالوكالة التى ستبدؤها واشنطن، فقد عادت الحرب الباردة من جديد، ومرة أخرى يكون لموقع تركيا الإستراتيجى دور

حاسم فى رؤية أمريكا لحليفتها. والواقع أنه حين قرر الجنرالات الأتراك الاستيلاء على السلطة فى سبتمبر من عام ١٩٨٠ وسط العنف السياسى المتزايد والمأزق البرلمانى، لم تعلن واشنطن انتقادها للنظام العسكرى الجديد.

كانت الثمانينيات مدخلاً إلى حقبة جديدة فى السياسة التركية. فقد كان أبرز ما فى ذلك العقد هو الإصلاحات الاقتصادية التى بدأها تورغوت أوزال Turgut Özal. وقد أطلقها لأول مرة فى يناير من عام ١٩٨٠ لحكومة ديميريل، واستمر فيها باعتباره الوزير المسئول عن الاقتصاد أثناء فترة تولى العسكريين الحكم، ثم سرَّعها بمجرد فوزه فى أول انتخابات تُجرى منذ وقوع الانقلاب. والواقع أنه نجح بمفرده فى تحويل الاقتصاد التركى من اقتصاد منكفئ على نفسه إلى اقتصاد ذى توجه تصديرى. وحقق نجاح أوزال فى المجال الاقتصادى قدرًا من الثقة بالنفس لتركيا، حيث بدأ القطاع الخاص التركى فى التصدير بكميات كبيرة، وخاصة لأوروبا. وسوف تكون الإصلاحات الاقتصادية مهمة فيما بعد لتحسين وضع تركيا التفاوضى مع الاتحاد الأوروبى. ولقى أسلوب أوزال تأييدًا فى واشنطن أيضًا. ومع ذلك ظلت هناك بعض القضايا المزعجة التى من بينها الأهمية الملحوظة لجماعات الضغط العرقية وغيرها من جماعات الضغط بواشنطن فى الإضرار بالقضية التركية. ومن أبرز جماعات الضغط تلك اليونانية والأرمينية. فقد نُظر إلى الأولى على أنها مسئولة عن فرض حظر تصدير السلاح فى عام ١٩٧٥ وإلى الأخرى على أنها مسئولة عن إثارة مسألة مذابح الأرمن أثناء الحرب العالمية الأولى. وأحدثت المحاولات التى جرت فى الكونجرس للموافقة على قرارات تحيى ذكرى أحداث الحرب العالمية الأولى ردود أفعال قوية، غالبًا ما كان لها تأثير على الأعمال الدبلوماسية اليومية. وأدت مشاكل أنقرة فى الكونجرس إلى تشجيعها على البحث عن حلفاء لها داخل الولايات المتحدة. فبالإضافة إلى جماعة الضغط الأمريكية التركية التى لا تضاهى جماعات الضغط الأخرى المنظمة تنظيمًا جيدًا، اتجهت أنقرة إلى الجماعات الأمريكية اليهودية، وهو ما كان يبشر بتقارب فى المستقبل مع إسرائيل سوف ينتظر لحين عقد مؤتمر مدريد للسلام فى عام ١٩٩١.

حدث أهم تغير نوعي في العلاقات التركية الأمريكية منذ بداية الحرب الباردة مع حرب الخليج في ١٩٩٠-١٩٩١. وكان الغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠ يمثل أول تحد في حقبة ما بعد الحرب الباردة. وسوف يكون له أثره العميق على العلاقات التركية الأمريكية. وجعل قرب تركيا من العراق، من ناحية، ووجود الطائرات الأمريكية في قاعدة إنجرليك الجوية لتوفير القوات اللازمة للمنطقة المحظور فيها الطيران شمالي العراق بشكل مستمر منذ انتهاء حرب الخليج، من أنقرة عنصرًا أساسيًا في إستراتيجية واشنطن الخاصة باحتواء النظام الحاكم في بغداد. ومادام صدام حسين يحكم العراق، فلن يكون تنفيذ السياسة الأمريكية التي وضعتها على مدار التسعينيات ممكنًا بدون مساعدة أنقرة. ومن ناحية أخرى، أدت أزمة الخليج إلى تفاقم تمرد الأكراد في المناطق الجنوبية من البلاد. وقد جعلت الأساليب الوحشية التي استخدمتها الدولة التركية لقمع هذا التمرد أنقرة على خلاف كبير مع حليفها الأمريكي.

ومع ذلك، فقد نجح الرئيس أوزال مع بداية الأزمة العراقية - رغم سلطاته المحدودة كرئيس ومواجهته قدرًا كبيرًا من المعارضة في الداخل - في توجيه السياسة التركية وراء الحلفاء والولايات المتحدة، أي الجانب الذي كان متأكدًا من أنه المنتصر. وبتشجيع منه أغلقت الحكومة خطوط الأنابيب الرئيسية لتصدير النفط العراقي إلى البحر المتوسط توقعًا لصدور القرارات الخاصة بعقوبات الأمم المتحدة ضد بغداد. كما كان أوزال عازمًا كل العزم على الجلوس إلى مائدة المنتصرين عند انتهاء الحرب، ومن ثم كان على استعداد كبير للدفع ببلده إلى ما هو أبعد من ذلك في سبيل التعاون مع الحلفاء. وأصبحت معارضة سياساته أكثر شراسة، حتى أنه لأول مرة في تاريخ تركيا يتقدم رئيس لهيئة أركان القوات المسلحة باستقالته احتجاجًا بدلاً من أن يتعاون مع الرئيس.[٤] ورغم القيود المفروضة على طموحات أوزال، فقد نجح في إقامة علاقة ودية مع الرئيس جورج إتش دابليو بوش [الأب] فيما يبدو من خلال المكالمات التليفونية المتكررة التي تبادلاها.[٥]

حين انقض النظام العراقي المهزوم على شعبه المتمرد، بدأ الأكراد في الشمال، الذين انتهزوا فرصة حرب الخليج لإعلان عصيانهم، في الفرار بأعداد كبيرة إلى الحدود الإيرانية والتركية، مما أدى إلى نشوء أزمة لاجئين ضخمة.

وكانت تركيا، التى تواجه تمردًا كرديًا كذلك، ترى تدفق المزيد من الأكراد إلى أراضيها عبئًا غير مقبول. ونتيجة لذلك جمَّعت الولايات المتحدة مع حلفائها قوة مؤلفة من الطائرات والقوات البرية تسمى "العملية توفير العون" Operation Provide Comfort (OPC) لإجبار القوات العراقية على التراجع والسماح للاجئين الأكراد بالعودة إلى ديارهم. وحقق ذلك النتائج المرجوة بسرعة، حيث عاد الأكراد فى أعقاب انسحاب القوات العراقية. كما أنه خلق مصدرًا جديدًا للخلاف بين أنقرة وواشنطن. وكانت العملية "توفير العون" المتمركزة فى تركيا تخضع لموافقة البرلمان التركى. وسوف تصبح عملية التجديد الدورى لها قضية دائمة بين الولايات المتحدة وتركيا، حيث يصاحب التصويت فى البرلمان التركى باستمرار مناقشات تتسم بالحدة والقسوة. ورغم عدم وجود شك فى احتمال الحصول على الموافقات، لأن الجيش التركى سوف يتدخل فى الدقيقة الأخيرة، فقد كان المشروع برمته لا يخدم أيًا من البلدين بما ولَّده من عداوة.

كان بروز العملية "توفير العون" فى التسعينيات يتصل فى الغالب بالقلاقل التركية فيما يتعلق بالتمرد الكردى المحلى الذى يقوده حزب العمال الكردستانى بزعامة عبد الله أوجلان. وبلغ التمرد ذروته حوالى ١٩٩٢؛ إذ انتهز حزب العمال الكردستانى فرصة المنطقة التى يسيطر عليها الأكراد فى شمال العراق، كما بدت الجماهير المتعاطفة فى جنوب شرقى تركيا على أنها تشكل خطرًا شديدًا على تركيا. وبينما تزايدت الخسائر فى الجنوب الشرقى، تزايدت قلاقل الدولة التركية أكثر وأكثر نتيجة للتطورات فى شمال العراق. ولم يكن حزب العمال الكردستانى يستغل هذه المنطقة المجاورة باعتبارها عمقًا إستراتيجيًا له فحسب، بل أسس الأكراد العراقيون الذين لم يعودوا يعيشون بصفتهم رعايا للنظام العراقى هياكلهم الحكومية الخاصة بهم، ونظموا الانتخابات كذلك. ونظرت أنقرة إلى هذا برعب بسبب احتمال أن تصبح منطقة الحكم الذاتى الكردية فى شمال العراق ذات يوم مستقلة ويكون لها بذلك أثرها الواضح على الأكراد الأتراك. ونتيجة لذلك كانت السياسة التركية فى العراق منذ حرب الخليج هى إثناء الأكراد العراقيين عن الانفصال عن بغداد، بل وتشجيع نظام صدام على استرجاع الشمال بالطرق السلمية. وبذلك تغيرت السياسة التركية والأمريكية تغيرًا كبيرًا بشأن العراق. ولم يكن المعارض الرئيسى لتلك السياسة فى تركيا سوى بولند أجاويد، الذى أصبح وهو فى المعارضة المنتقد الأعلى صوتًا (ومعه الزعيم الإسلامى نجم الدين

أربكان) للسياسة الأمريكية والعملية "توفير العون" على وجه التحديد. وألقى أجاويد باللوم على الولايات المتحدة فيما يتعلق بفشل الأكراد فى التوصل إلى اتفاق مع صدام حسين بعد انتهاء حرب الخليج وأثناء التمرد الكردى فى العراق. والواقع أنه قال إن واشنطن كانت تخطط لإقامة دولة كردية مزعومة فى شمال العراق.(٦)

بمرور الوقت أعيدت هيكلة العملية توفير العون، وأُزيلت مكوناتها الأرضية، وأعيد تسميتها لتصبح "العملية الحارس الشمالى" Operation Northern Watch (ONW). كانت العملية "الحارس الشمالى" تعمل حتى ذلك الوقت على الحفاظ على منطقة حظر الطيران فوق شمال العراق ومنع صدام من التحرك شمالاً لاستعادة الأراضى الكردية. وفيما يخص الولايات المتحدة، تعد هذه العملية أداة للضغط النفسى والفعلى على النظام الحاكم فى بغداد، لأنها تذكِّر هى ومقابلتها فى الجنوب النظامَ بشكل يومى أن لا سيطرة له على أرضه وأن نفوذه محدود. وليس من قبيل المبالغة القول بأنه بدون العملية "الحارس الشمالى" كانت سياسة واشنطن العراقية ستنهار. ومع تضاؤل شعبية العقوبات الاقتصادية التى فرضتها الأمم المتحدة على العراق فى أواخر التسعينيات، ازدادت أهمية العملية "الحارس الشمالى". ولذلك فالعملية فى نظر تركيا مصدر مهم للنفوذ فى واشنطن.

.من المؤكد أن العملية توفير العون فى البداية ثم العملية الحارس الشمالى بعد ذلك قد عادتا بفوائد جمة على تركيا. فقد كانتا إلى حد ما بمثابة غطاء للغارات العسكرية التركية فى شمال العراق أثناء مطاردة مقاتلى حزب العمال الكردستانى. والأهم من ذلك أنهما ساعدتا على شد الولايات المتحدة إلى موقف تركيا بشأن حزب العمال الكردستانى باعتباره تنظيمًا إرهابيًا، بل وإلى مساعدة واشنطن وتعاونها فى إلقاء القبض على زعيم حزب العمال الكردستانى عبد الله أوجلان(٧) الذى ما إن طُرد من سوريا حتى أخذ يتجول فى أوروبا إلى أن أُلقى القبض عليه فى فبراير ١٩٩٩.(٨) أدى إلقاء القبض على أوجلان كذلك إلى انهيار التمرد، لأن حزب العمال الكردستانى قرر أنه سوف يوقف عملياته العسكرية ويسحب مقاتليه من الأراضى التركية بالمرة، من أجل منع السلطات التركية من إعدام زعيمه. ومن ثم كانت أهمية المساعدة الأمريكية فى إنهاء أهم مشكلة أمنية واجهها الأتراك فى الداخل. ومن المفارقة أن هذا التحول الكبير حدث حين تولى أجاويد منصبه رئيسًا للوزراء باعتباره مرشحًا وسطًا. ولأنه كان يعتزم تحسين العلاقات مع

العراق، فقد تقدم بعدد من المقترحات إلى بغداد. وفى النهاية أُجبر على وقف خططه. ومكنت الشعبية الناتجة عن القبض على أوجلان أجاويد من الفوز بشعبية مقاعد البرلمان التركى فى انتخابات أبريل ١٩٩٩.

ظل العراق شوكة فى خاصرة العلاقات التركية الأمريكية طوال إدارة كلينتون وفى بداية إدارة بوش. ورغم التعاون الذى يزداد وثوقًا بين واشنطن وأنقرة، فقد ظلت تركيا متوجسة من نوايا الولايات المتحدة فى المنطقة. ذلك أن الأتراك كانوا مقتنعين بأن جزءًا مهمًا من مشكلتهم الكردية وتمرد حزب العمال الكردستانى قد يكون مرجعه إلى غياب "السلطة الشرعية" فى شمال العراق الذى تسيطر عليه الفصائل الكردية التى على خلاف فيما بينها، وانهيار علاقاتهم التجارية مع بغداد فى أعقاب حرب الخليج، وفرض العقوبات الاقتصادية على العراق. ومن ثم لم يخفوا عدم رضاهم عن الكيان الكردى الذى يتمتع بالحكم الذاتى فى العراق وأوضحوا أن ما يفضلونه هو إعادة توحيد الأراضى العراقية تحت سيطرة الحكومة المركزية فى بغداد. وكان ذلك الموقف يتعارض مع الأفضليات الأمريكية، ولكن الانقسامات الشديدة داخل المجتمع الكردى بين الاتحاد الوطنى الكردستانى والحزب الديمقراطى الكردستانى - بقيادة جلال طالبانى ومسعود برزانى على الترتيب - مازالت مصدر إزعاج لموقف واشنطن.

بذلت واشنطن الكثير من الجهد فى محاولة حل الخلافات. ومع ذلك، ورغم تلك الجهود، فقد فشلت الولايات المتحدة فى وضع سياسة متماسكة طويلة المدى تجاه العراق. وفى عام ١٩٩٦، طلب الحزب الديمقراطى الكردستانى المساعدة من الزعيم العراقى صدام حسين لطرد قوات الاتحاد الوطنى الكردستانى. وفى أعقاب القتال، انتهزت قوات صدام الفرصة لقمع الجماعة المعارضة الرئيسية، أى المؤتمر الوطنى العراقى، وأزالت بنيتها التحتية وأعدمت الكثير من عملائها المتمركزين فى الشمال. وكان الرد الأمريكى فى حده الأدنى؛ فقد اقتصر على قذف عدد من صواريخ كروز سقط أغلبها بعيدًا عن منطقة النزاع. ومع زوال المؤتمر الوطنى العراقى، تغيرت سياسة واشنطن العراقية من السياسة التى تتطلع إلى احتواء طموحات النظام التى تتسم بالهيمنة وبذر بذور تغيير النظام ببطء، إلى سياسة الاحتواء البسيط للنظام فى بغداد. وحين جىء فى سبتمبر من عام ١٩٩٨ بالزعيمين الكرديين إلى واشنطن لتوقيع اتفاقية جرى التفاوض عليها بمساعدة

الأتراك، غضبت أنقرة بشدة لأن الوثيقة النهائية تحدثت عن احتمال قيام دولة فدرالية مستقبلاً فى العراق.

جعل وضع العراق غير المحسوم، وخاصة فى شمال العراق، تركيا فاعلاً نشطًا فى السياسة العراقية الشمالية. ومع تصميم أنقرة على استئصال حزب العمال الكردستانى من الشمال، فقد أقامت تحالفات مع جماعات مختلفة، هى الحزب الديمقراطى الكردستانى والاتحاد الوطنى الكردستانى والتركمان. ففى البداية وقفت إلى جانب الحزب الديمقراطى الكردستانى بزعامة طالبانى ضد الاتحاد الوطنى الكردستانى، لأن الحزب الديمقراطى الكردستانى كان أكثر قبولاً للضغط المباشر فى ظل حقيقة أن الأراضى التى يسيطر عليها متاخمة لتركيا، وبذلك يمكن الاعتماد عليه فى محاربة حزب العمال الكردستانى. وقامت أنقرة بغارات كبيرة متفرقة فى الشمال، واحتفظت بجنود هناك، وأقامت بمرور الوقت علاقة كذلك مع الاتحاد الوطنى الكردستانى. بل إن تركيا شجعت على إقامة علاقة تجارية قوية مع العراق تمر عبر منطقة الحزب الديمقراطى الكردستانى، مما أفاد الحزب فائدة جمة. وبينما كان جزء من التجارة يجرى فى إطار قرار الأمم المتحدة الخاص بالنفط مقابل الغذاء، الذى ينص على استخدام صادرات النفط العراقية فى استيراد الأغذية والأدوية، فقد كان جزء كبير من التجارة يتكون من النفط الذى يجرى تهريبه إلى داخل تركيا. ولأن الدخل الناتج عن هذه الصادرات لا يخضع لسيطرة الأمم المتحدة، فقد كان يذهب مباشرة إلى خزائن بغداد. وبمرور السنين لم تنجح المساعى الأمريكية فى إقناع أنقرة بوقف هذه التدفقات؛ فالواقع أن أنقرة أعلنت فى عام ٢٠٠١ أنها سوف تقيم بوابة حدودية أخرى مع العراق، متجاهلة الحزب الديمقراطى تمامًا، لزيادة التجارة إلى أقصى حد ممكن، وهو الأمر الذى أثار ذعر واشنطن. ومع أن أنقرة أعلنت فيما بعد أن هذه البوابة الثانية تحتاج إلى بعض الوقت كى تصبح جاهزة للعمل، فقد دافعت باستمرار عن موقفها بقولها إنه بالنظر إلى الخسائر التى لحقت بها فى حرب الخليج فإنها تستحق نفس المكافأة التى يحصل عليها الأردن منذ ١٩٩١. وفى غياب السياسة العراقية المصاغة صياغة جيدة، فقد تغاضت كل من إدارتى كلينتون وبوش عن تلك التجارة فى واقع الأمر.

بموافقة من إدارة جورج دابليو بوش فى يناير ٢٠٠١، وخاصة بعد حوادث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ المأساوية، بدا العراق أكثر ضخامة فى أفق

العلاقات الأمريكية التركية. ومرة أخرى جعل التصميم الأمريكى الواضح على الإطاحة بنظام صدام الولايات المتحدة تعتمد على استعداد أنقرة السماح باستخدام قاعدة إنجرليك الجوية وغيرها من القواعد فى حال وقوع صدام ضخم مع بغداد. ويقلل عدم استعداد السعودية للتحالف مع الولايات المتحدة فى هذه المهمة المحتملة من قدرة واشنطن على المناورة ويؤكد أهمية اعتمادها على تركيا والكويت.

أثناء رحلة رئيس الوزراء أجاويد فى يناير ٢٠٠٢ إلى واشنطن، كان من الواضح أن العراق على رأس جدول الأعمال. وبمجرد عودة أجاويد من واشنطن، بدأ فى الابتعاد عن صدام حسين، بل وحذر حاكم بغداد بأنه ما لم يمتثل لقرارات الأمم المتحدة، فسوف يتخذ الرئيس بوش إجراء ما ضده.[٩] وهذا التحول فى موقف أجاويد التقليدى فيما يتعلق بالعراق جدير بالملاحظة؛ فهو يزعم أنه أوضح للرئيس بوش أنه فى حال قررت الولايات المتحدة اتخاذ إجراء ما ضد العراق، فإن أنقرة تتوقع أن يجرى التشاور معها سلفًا. كما أصر على شروط أخرى منها ضمان سلامة التركمان فى العراق، وعدم قبول وجود دولة كردية مستقلة فى الشمال، وتقليل الخسائر الاقتصادية التركية إلى أقل حد ممكن.

إذا كان تحول أجاويد مثيرًا للاستغراب، نظرًا لما صدر عنه من قبل من بيانات عن صدام حسين والسياسة الأمريكية تجاه العراق، فتظل الحقيقة هى أن أنقرة تدين بالكثير لواشنطن فى المساعدة على ضمان صندوق النقد الدولى فى أعقاب الأزمة الاقتصادية المفجعة التى خلقها التشاجر بين الرئيس سيزار وأجاويد فى فبراير ٢٠٠١. فقد أصبح الائتلاف الحكومى ضعيفًا ولا يحظى بشعبية بسبب الانخفاض السريع فى قيمة الليرة التركية، وانهيار القطاع المصرفى فى ظل القروض المشكوك فيها، والترتيبات التى عانت منها كل قطاعات الاقتصاد. ومرة أخرى أبرزت الحرب على الإرهاب أهمية تركيا الإستراتيجية وأقنعت إدارة بوش – بالرغم من المنتقدين فى الداخل مثل وزير الخزانة بول أونيل Paul O'Neill – بأن تركيا تستحق الإنقاذ، بينما لا تستحقه الأرجنتين التى تمر بأزمة أضعفت اقتصادها كذلك.

كان للهجمات الإرهابية فى الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ أثر كبير على تفكير إدارة بوش. ولا تعتزم الولايات المتحدة فى الوقت الراهن تعقب الإرهاب حتى أبعد مكان فى الأرض فحسب، بل إنها أعادت حساب أولوياتها فى كل مكان. وكما أشرت فى قسم سابق، فإن التصور المتزايد لضرورة التعامل مع نظام صدام حسين قد زاد من ترسيخ الوضع الإستراتيجى المهم لتركيا بالنسبة لواشنطن. وكانت تركيا واحدة من أولى الدول التى قدمت دعمها لواشنطن فى الحرب ضد الإرهاب، وقد حسنت أنقرة من صورتها أكثر وأكثر بإعلان حلول القوات التركية محل قوات حفظ السلام البريطانية فى كابول بأفغانستان. وقد عرضت الحكومة فى أنقرة الدعم بالرغم من أن غالبية الشعب التركى، كما أشارت استطلاعات الرأى، لا يعارض فقط إرسال قوات إلى أفغانستان، بل كذلك شن حرب أمريكية فى ذلك البلد.[١٠]

بخلاف الدعم المادى المباشر الذى قدمته تركيا لواشنطن، فإن أهم فائدة لواشنطن هى أنها هى نفسها "حليف مسلم للناتو" فى الوقت الذى يتهم فيه العالم العربى إدارة بوش بشن الحرب ضد الإسلام. وقد حاولت الولايات المتحدة مرارًا فيما مضى تقديم تركيا للدول الشرق أوسطية على أنها "دولة مسلمة ديمقراطية وعلمانية"، وإن استنكرت الدول العربية على وجه الخصوص هذه المقارنة. وكانت تركيا أفضل نموذج مضاد لمحاولات إيران نشر ثورتها الإسلامية. ويتعدى هذا التعاون مسرح عمليات الشرق الأوسط، حيث شاركت تركيا فى العمليات التى قادتها أمريكا فى البوسنة وكوسوفو، بل وكذلك فى مهمة الصومال سيئة الحظ فى عام ١٩٩٣ حين وُضعت القوات الأمريكية لأول مرة تحت إمرة ضابط غير أمريكى، وكان هذا الضابط جنرالاً تركيًا. وقد قصر الأتراك إسهاماتهم على منطقتهم المباشرة، وكما يشير كمال كيريسجى Kemal Kirsci، حيث رفضت مقترحات أمريكية بأن تقود عملية لحفظ السلام فى أنجولا.[١١]

ترى النخبة التركية، التى حاربت التمرد الكردى ومازالت تواجه انبعاث السياسة الإسلامية، أن هذه الحرب ضد الإرهاب ساعدت فى إعطاء الشرعية لبعض المقولات الأساسية على مر السنين. فقد عززت موقفها بشأن مسألة الإرهاب فى وقت تتردد فيه واشنطن – ربما على عكس بعض حلفائها الأوروبيين – فى التفريق بين الجماعات الإرهابية بغض النظر عن القضايا التى تتبناها. وهى

تسهل على الحكومة التركية اتباع سياسات تتعارض مع المطالب الكردية، على سبيل المثال، حتى وإن كانت ضمن حدود القانون التركى، استشهادًا بالمبدأ الأعلى الخاص بمحاربة الأعمال التى يوعز بها الإرهاب. وبالمثل فمن المؤكد أن الطابع الغامض لطالبان والقاعدة عزز موقف النخبة وكذلك رأى الجيش القائل بأن أية تنازلات للإسلامويين سوف تعنى بداية منحدر زلق.

بخلاف هذه الأمثلة، تعد الحرب فى أفغانستان فرصة جديدة لترسيخ دور تركيا فى آسيا الوسطى. فأنقرة ترى أن القضاء على المكاسب التى حققها النظام الحاكم الأصولى الذى يؤوى جماعات تسعى إلى تقويض حكومات آسيا الوسطى الصديقة مكسب فى حد ذاته، ولكن الأهم أنه يمكنها من خلال المشاركة فى عمليات عسكرية تساعد على استقرار المنطقة أن تحسِّن سمعتها فى العالم أكثر وأكثر.[١٢] والواقع أن تركيا تحصل على فرصة ثانية – حيث كانت الأولى عقب انهيار الاتحاد السوفيتى مباشرة – لبسط نفوذها فى آسيا الوسطى. وهذه المرة لديها ميزة إضافية، وهى كونها من الناحية الاسمية جزءًا من تحالف منتصر.

خلق تغيير أولويات إدارة بوش فى أعقاب هجمات الحادى عشر من سبتمبر وأهمية تركيا المتجددة بالنسبة للمجهود الحربى توقعًا بين الأتراك بأنه لن تكون لدى واشنطن الرغبة فى ممارسة القدر الكبير من الضغوط فيما يتعلق بقضايا تتراوح بين قبرص وحقوق الإنسان والتحول الديمقراطى. وفى السجال اليونانى التركى، حقق الأتراك تقدمًا بعد انهيار الاتحاد السوفيتى. وكان إسهام تركيا فى جهود ما بعد الحادى عشر من سبتمبر أهم بكثير من إسهام اليونان فى أعين واشنطن. وبلغ الأمر بكاتب صحفى تركى مخضرم حد الإشارة إلى أن واشنطن لن ترغب فى إغضاب الحكومة التركية بالضغط على أنقرة كى تحرز تقدمًا فى النزاع القبرصى.[١٣] والواقع أن جو ما بعد الحادى عشر من سبتمبر عزز الاعتقاد بأن تركيا والولايات المتحدة سوف تتمكنان فى نهاية الأمر من تقوية علاقتهما فى إطار الشراكة الإستراتيجية، التى تشبه ما تتمتع به واشنطن والمملكة المتحدة وإسرائيل. وكان من بين صور النجاح الكثيرة التى سجلتها تركيا تعليق العمل بالفقرة ٩٠٧ من قانون دعم الحرية الذى يحظر تقديم أية مساعدات لجارتها أذربيجان مادامت الأعمال العدوانية – وخاصة محاصرة أرمينيا- مستمرة. ولطالما كان ذلك الحظر هدفًا يحظى بالتقدير من الجالية الأمريكية الأرمينية القوية.

لقد تحسنت العلاقات التركية الأمريكية؛ إذ خرجت سالمة من فترة صعبة انتقدت فيها إدارة كلينتون بشدة الممارسات غير الديمقراطية لمؤسسات الحكومة والدولة التركية المتعاقبة نتيجة لقمع الحقوق الكردية والأحزاب الإسلامية. وليس مستغربًا أن أنقرة كانت لها رؤية مبهمة بشأن المحاولات الأمريكية للتدخل في سياستها الداخلية. إلا أنه بينما كانت إدارة كلينتون تنتقد ممارسات حقوق الإنسان التركية، فقد اتخذت في الوقت ذاته عددًا من المبادرات المقصود بها تحسين وضع تركيا الإقليمي وتعزيز اندماجها في الاقتصاد العالمي، بينما كانت تقوم بحملة نشطة في أوروبا بناءً على رغبة أنقرة. وقد شمل ذلك الحث على مد خط أنابيب من باكو إلى مدينة كيهان على البحر المتوسط، الأمر الذي يجعل تركيا طريق ترانزيت مهمًا لنفط بحر قزوين، ويضع تركيا ضمن قائمة الأسواق الناشئة الكبيرة العشرة التي تحظى باهتمام خاص من الولايات المتحدة، ويحث على التوصل إلى نتيجة ناجحة للمفاوضات الخاصة بالاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي. وفيما بعد، حين تجاهل الاتحاد الأوروبي أنقرة في قمة لوكسمبورج للعام ١٩٩٧، شنت واشنطن حملة لا هوادة فيها لإقناع الأوروبيين بأن تركيا تستحق الحصول على فرصة بحث انضمامها إلى الاتحاد.

ربما كانت أكثر لحظات هذه العلاقة رمزيةً أثناء زيارة الرئيس كلينتون لتركيا في خريف ١٩٩٩. فأثناء قضائه خمسة أيام قياسية في هذا البلد (شملت حضور قمة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي OSCE)، تحدث الرئيس مع ضحايا زلزال ١٩٩٩ وألقى كلمة استُقبلت استقبالاً حسنًا في المجلس الوطني الكبير (البرلمان التركي). ومع ذلك، فقد كان الأتراك يتمنون أن يأتي فوز الجمهوريين في انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام ٢٠٠٠ إلى السلطة بإدارة أمريكية أقل تركيزًا على المشاكل التركية الداخلية وأكثر اهتمامًا بالهموم الإستراتيجية المشتركة. ولم يفز الجمهوريون فحسب، بل عززت أحداث الحادي عشر من سبتمبر هذه الرؤية بشكل كبير جدًا. وليس هناك من شيء يقف بين تركيا والعلاقة السلسة مع واشنطن سوى صدام حسين والنظام الحاكم في العراق.

ربما كان أحد أهم التغيرات التى طرأت على السياسة الخارجية التركية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وحرب الخليج هو علاقتها الوليدة مع إسرائيل. وجاء الدليل القوى على هذا التحول فى فترة تولى نجم الدين أربكان رئاسة الوزراء، الذى قد يكون السياسى الوحيد الأكثر معاداة لإسرائيل وربما معاداة للسامية، حيث اضطر تحت ضغط من قواته المسلحة إلى التوقيع على اتفاقية للتعاون العسكرى مع إسرائيل. وكانت طبيعة العلاقات التركية الإسرائيلية مثارًا للجدل لبعض الوقت؛ إذ كان البعض يرى أنها "علاقة إستراتيجية" الغرض منها إحداث تغيير جذرى فى ميزان القوة فى الشرق الأوسط، بينما كان البعض الآخر ينظر إليها على أنها تطور حدث – وإن كان بشكل متسارع – فى أعقاب سنوات من الإهمال المتعمد.(١٤) وكان هناك عدد من الأسباب وراء قرار تركيا تعزيز تعاونها مع إسرائيل. فبعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى عام ١٩٩٣، تحررت أنقرة من القيود التى فرضتها هى على نفسها وأصبحت أكثر تساهلاً فى مقاربتها لإسرائيل. ومن المؤكد أن الجيش التركى الذى كان يتصدى لتمرد حزب العمال الكردستانى ينظر إلى الانفتاح على إسرائيل على أنه عقاب لسوريا التى تؤوى زعيم الحزب عبد الله أوجلان. وعلى الفور قوبل التعاون الوثيق بين جارتى سوريا الشمالية والجنوبية، وهما أضخم قوتين عسكريتين إقليميتين، بحذر شديد فى العالم العربى.

ولعل من بين أهم أسباب التقارب تصورهم فى تركيا أن تحسين العلاقات مع إسرائيل سوف يساعد أنقرة فى واشنطن. فبما أنه ليس لتركيا جماعة ضغط فعالة هناك، فقد بدأت أنقرة فى استخدام مواطنيها اليهود فى الضغط على الولايات المتحدة. ومع ذلك فلم يكن هذا كافيًا لمواجهة ما باتت أنقرة تعتقد أنه نفوذ "جماعات الضغط الشريرة" أو "العناصر الأجنبية"،(١٥) حيث تعنى بذلك جماعتى الضغط الأمريكية اليونانية والأمريكية الأرمينية، إلى جانب الكونجرس الأمريكى. وبالإضافة إلى ذلك، كانت منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية، وخاصة مع اشتداد الصراع فى الجنوب الشرقى، من بين من يُنظر إليهم على أنهم الأشد عداء للمصالح التركية فى الكونجرس. كما أن التعاون الوثيق مع إسرائيل سوف يساعد على تحسين صورة تركيا فى الكونجرس الأمريكى الذى تربطه بصورة عامة

علاقات ودية بإسرائيل ويعبئ بعض الجماعات الأمريكية اليهودية كى تضغط فى مصلحة أنقرة. وقد أفلحت الإستراتيجية من هذا المنظور؛ إذ لم تبدأ الجماعات الموالية لإسرائيل فى مساعدة تركيا فحسب، بل إن عملية التودد لم تصب بسوء من جراء تقلبات الصراع الإسرائيلى الفلسطينى. وأصبحت الجماعات اليهودية البارزة محطة لابد لأى سياسى يزور واشنطن من الوقوف بها، بما فى ذلك أعضاء المعارضة الإسلاموية.

كانت للسبب الثانى وراء قرار تركيا السعى إلى إقامة علاقة أوثق بإسرائيل علاقة كذلك بواشنطن، ولكن ليس للدواعى السابق ذكرها. فقد أصبح المسئولون الأتراك فى التسعينيات، وخاصة عقب انتهاء التمرد الكردى مباشرة، مهمومين بشدة من إخضاع صفقات الأسلحة من واشنطن للتدقيق فى حقوق الإنسان. ففى بداية إدارة كلينتون، تعثرت صفقة طائرات هليكوبتر فى أروقة الكونجرس، واضطرت أنقرة إلى سحب الطلب بدلاً من مواجهة احتمال الرفض المهين. وبالمثل، كانت عقود أخرى مع الولايات المتحدة، يمكن التقدم بها، تخضع باستمرار لتلك المعايير. وكانت إسرائيل مصدرًا بديلاً للسلاح. وفى ظل رغبة إسرائيل فى فتح أسواق لصناعة السلاح الصغيرة نسبيًا عندها وتحسين العلاقات مع تركيا، لم يكن من المرجح أن تقوض حقوق الإنسان أو أى اعتبار آخر تلك المبيعات.

بالإضافة إلى الأسباب المذكورة آنفًا، كان لدى إسرائيل أسبابها الخاصة بتشجيع تلك العلاقة الوليدة. فإحدى المزايا المهمة التى حصلت عليها من الجانب العسكرى للعلاقة هى القدرة على تدريب طياريها فى تركيا، بعيدًا عن المساحة الأرضية المحدودة جدًا التى توفرها إسرائيل نفسها. وكان البعد العسكرى للعلاقة تكتنفه السرية، ولذلك استرعى من الاهتمام ما قد يزيد عما يستحقه. ولا يعنى هذا القول بأن العلاقة العسكرية لم تكن مهمة للجانبين - فعلى أية حال، كانت الطائرات الإسرائيلية تتدرب بشكل روتينى فى تركيا، ونجحت إسرائيل فى المشاركة والفوز بعقود لبيع أسلحة مختلفة لتركيا - بل ربما تكون هناك مبالغة فى تقدير أهميتها الإستراتيجية.

خلال أزمة عام ١٩٩٨ مع دمشق بشأن عبد الله أوجلان، تصورت سوريا وسائر الدول العربية بوضوح أن ذلك القدر الأكبر من الثقة بالنفس التركية نتيجة

مباشرة لعلاقتها الجديدة مع إسرائيل. وفى المقابل حاولت القيادات الإسرائيلية أن ترسل إشارة إلى سوريا مفادها أنها ليست طرفًا فى هذا التصعيد للتوتر. ونظر سائر دول الشرق الأوسط، وخاصة إيران، إلى هذه العلاقة بحذر حيث كانت هناك إشارات فى الصحافة التركية إلى أن إسرائيل سوف تنتهز فرص تدريب طياريها لتدمير قدرات أسلحة الدمار الشامل الإيرانية. ولكن كان هناك جانب آخر لهذه العلاقة التركية الإسرائيلية فات على المراقبين، وهو البعد الاقتصادى. فقد كانت العلاقات الاقتصادية، على عكس العلاقات العسكرية، تحتاج إلى وقت أطول قد تؤتى ثمارها. وبينما كانت العلاقة الاقتصادية التركية الإسرائيلية لا تزال متأخرة كثيرًا عن العلاقات العسكرية الوثيقة، فقد أثمرت بمرور الوقت، حيث استفادت من تمتع إسرائيل بعضوية اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، مما وفر للمصدرين الأتراك وسيلة إضافية للوصول إلى السوق الأمريكية الرائجة.

فيما يتعلق بواشنطن، كانت العلاقة التركية الإسرائيلية قد تأخرت كثيرًا عن موعد قيامها. وقدمت الولايات المتحدة بعض الحوافز، ولكن موقفها بصورة عامة هو ترك هذين البلدين يقرران بنفسيهما حدود علاقتهما. وكانت التدريبات المشتركة التى تضم البحرية الأمريكية وممثليتها من تركيا وإسرائيل تجرى سنويًا. وكانت تلك التدريبات فى معظمها رمزية، لأنها كانت مقصورة على عمليات البحث والإنقاذ المشتركة فى المياه الدولية. وحين أُجرى أول هذه التدريبات أثار احتجاجًا عنيفًا فى العالم العربى، بينما لم يلحظه أحد فى المرة الثانية. إلا أن الدول الثلاث أعلنت مؤخرًا أنها سوف تجرى "ثلاث مناورات شاملة هذا العام سعيًا إلى تحسين الاستعدادات القتالية".(١٦) ومن السابق لأوانه إلى حد كبير القول بما إذا كانت التدريبات التى أُعلن عنها للتو تمثل دفعة جديدة من جانب إدارة بوش، الحريصة على الحفاظ على هذه العلاقة وتعزيزها فى ضوء التطورات على الجبهة العربية الإسرائيلية، أم لا.

حظيت الروابط الوليدة بين الحليفين الإقليميين القويين بترحيب الولايات المتحدة وخاصة توسيع تلك الروابط لتشمل حليفًا آخر للولايات المتحدة هو الأردن، وإن كان ذلك قبل انهيار عملية أوسلو. وهذه العلاقة الثلاثية نموذج لـ"ظهور 'هندسة أمنية' أو تحالفات جديدة فى المناطق المهمة" التى تتمتع فيها الولايات المتحدة بموجب دورها المهيمن فى علاقاتها الدولية بقدرة على التأثير على المنطقة

الأوسع التى تتعايش فيها تلك الدول.[١٧] ولا يعنى هذا أن الولايات المتحدة وتركيا تتفقان فى الرأى فيما يتعلق بكل قضايا الشرق الأوسط. فبقدر ما كانت الولايات المتحدة تود تجنيد أنقرة ضمن جهودها لاحتواء إيران، فحقيقة الأمر هى أن العلاقات التركية الإيرانية معقدة وتتسم بكل من التعاون والتنافس الذى يليق بما تبقى من قوتين إمبراطوريتين. وبينما رحبت تركيا بالدعم الأمريكى لمد خط أنابيب باكو كيهان، واصل الأتراك العمل فى خط أنابيب لنقل الغاز يبدأ من إيران، بالرغم من الجهود الأمريكية لعزل إيران. ومن ناحية أخرى يدرك الأتراك، الذين يشكون من التدخل الإيرانى فى شئونهم الداخلية الذى يتراوح بين دعم حزب العمال الكردستانى إلى الجماعات الإرهابية الإسلاموية أو غيرها من المنظمات الإسلامية، إدراكًا تامًا أن جارتهم فى سبيلها لصنع أسلحة دمار شامل قد توجه إليهم. ومن ثم تحظى كذلك المحاولات الأمريكية للحد من قدرات أسلحة الدمار الشامل الإيرانية بترحيب فى أنقرة.

خاتمة

ربما كان أكبر إسهام تقدمه تركيا للولايات المتحدة، كما يقول إيان ليسر Ian Lesser، هو قدر من حرية الحركة أو القدرة على نشر القوات فى المناطق المتاخمة.[١٨] وفى السنوات الأخيرة، وبالرغم من تقلبات السياسة الداخلية التركية حيث تولت السلطة فى أنقرة أحزاب سياسية شديدة التباين، كانت هناك زيادة ملحوظة فى اهتمامات البلدين ومصالحهما المشتركة. وبعد أن كان أجاويد يعارض بشدة منذ خمس سنوات إقامة علاقات مع الولايات المتحدة لمصلحة "قضايا العالم الثالث"، هاهو الآن يؤيد بشدة إقامة علاقات مع الولايات المتحدة؛ الأمر الذى يوضح المسافة التى قطعها البلدان. ومن ثم يرجَّح أن تستمر الولايات المتحدة فى دعم أهداف تركيا العريضة وتقديم المساعدات لها، كما هو الحال فى أحدث أزمة اقتصادية أصابتها بالشلل. وما من شك فى إمكانية إرجاع قدر كبير من هذا التغير إلى التحول الذى طرأ على النظام العالمى وتقوية النفوذ الأمريكى عليه، وإن كان ذلك بشكل مؤقت.

بعد ما قيل، من المهم كذلك الإشارة إلى أن هذه العلاقة سوف تبقى رهينة عدد من التطورات أهمها تفاعل حدثين دوليين مع السياسة الداخلية. أول هذين الحدثين هو التقدم الذى يحرزه طلب تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى الذى لم يُبت فيه بعد (وأضع مسألة قبرص تحت العنوان نفسه)، والثانى هو الهجوم الدبلوماسى أو العسكرى الأمريكى المحتمل ضد نظام صدام حسين. فكلا الحدثين سوف يطلق قوات محلية جبارة تخضع علاقات تركيا مع الغرب لاختبار خطير. علاوة على ذلك، يشكل الجدل الدائر بشأن العراق أساسًا لبعض النتائج غير المقصودة للعلاقات الأمريكية التركية التى أُعيد بناؤها. وكما أشار مؤخرًا الكاتب الصحفى التركى البارز محمد على بيراند، فإن القادة الأتراك الذين ظلوا طويلاً يؤيدون تعزيز العلاقات الإستراتيجية مع الولايات المتحدة، فى كل من أنقرة وواشنطن، بين خيارين أحلاهما مر بسبب تصريحات أمريكا الميالة بشدة للقتال تجاه العراق. وهو يقول إن الطاولات ستكون قد قُلبت بشكل جوهرى؛ فسوف تطلب الولايات المتحدة من تركيا إظهار أهميتها الإستراتيجية التى كثيرًا ما رُوّج لها بتأييد أعمالها فى العراق، ولن يكون أمام تركيا خيار سوى الإذعان.(١٩)

فى سياق السياسة الداخلية التركية غير المستقرة، من الممكن أن يجبر فشل عملية الاتحاد الأوروبى والقلاقل التى يخلقها التدخل العسكرى فى العراق الأتراك على إعادة تقييم تعهداتهم تجاه الترتيبات الدولية التى تقودها الولايات المتحدة. إلا أن تكلفة كل خيار سياسى سوف تكون كبيرة، وبالتالى تكون عرضة للنقد. وعلى المدى القصير إلى المتوسط، من المرجح أن تقوى العلاقة الأمريكية التركية، بل وتؤتى ثمارها.

الهوامش

(١) للاطلاع على تحليل لتلك الفترة، انظر: George S. Harris, Troubled Alliance: Turkish-American problems in Historical Perceptive, 1945-1971(Washington, D.C., and Stanford, Calif.: American Enterprise Institute and Hoover Institution, 1972), Bruce R. Kuniholm, The Origins of the Cold War in the Near East (Princeton: Princeton University Press, 1980). وانظر كذلك الفصل الخاص بإيدى بوديه فى هذا الكتاب عن حلف بغداد.

(٢) ليس واضحًا تمامًا أن الحكومة التركية فى تلك الفترة كان لديها الوسائل الضرورية للقيام بغزو تركيا أم لا. فقد كانت تفتقر إلى طائرات الإنزال وغيرها من المعدات اللازمة لمثل هذه المهمة. Henri J. Barkey, "Turkish American Relations in the Post-War Era: An Alliance of Convenience," Orient 33:3 (September 1991), pp. 453-454.

(٣) Cengiz Çandar, "Some Turkish Perspectives on the United States and American Policy Toward Turkey," in Morton Abramowitz (de.), Turkey's Transformation and American Policy (New York: Century foundation, 2001), pp. 128-131.

(٤) يحكى رئيس هيئة الأركان العامة نجيب تورومتاى فى مذكراته عن انشغال أوزال بشمال العراق وفوائده المحتملة لتركيا. انظر كتابه Orgeneral Torumtay'in Anilari (Istanbul: Milliyet Yayinlari, 1993), pp. 115-116. لم يتضح قط إن كان أوزال يعتزم، إن سنحت له الفرصة، احتلال أجزاء من العراق مثل الموصل أو كركوك أم لا. وفى مقابلة أجريت مؤخرًا، أوضح قائد القوات البرية وقتها توغان غوريس على أن أوزال كان سيشكو حينذاك من ظلم البريطانيين فى نهاية الحرب العالمية الأولى حين ضموا تلك الأراضى التركية إلى العراق. ورغم ادعاء الجنرال غوريس أنه أعد العدة لكل الاحتمالات الممكنة، فلم يخبره أوزال أن ذلك هو ما يعتزم القيام به؛ Yeni Safak, (Istanbul) December 31, 2001.

(٥) يروى مورتون ابراموفيتس الذى كان سفيرًا للولايات المتحدة فى تركيا فى وقت حرب الخليج تجربته الخاصة بالحصول على إذن من أوزال بالتحليق فوق الأراضى التركية ودخول القواعد من أجل الحرب فى "The Complexities of American Policy Making in Turkey," in Turkey's Transformation and American Policy, pp. 153-156. والواقع أن أوزال كان يتحدى أسلوب العمل التقليدى الخاص بالسياسة الخارجية التركية؛ انظر Malik Mufti, "Daring and Caution in Turkish Foreign Policy," Middle East Journal 52:1 (Winter 1998), pp. 48-49.

(٦) Baskin Otan, kalkik Horoz: Çekç Güç ve Kürt Delveti (Ankara: Bilgi Yyinvevi, 1996).

(٧) بل لقد شكر أجاويد الولايات المتحدة علنًا لمساعدتها فى إلقـاء القـبض علـى أوجـلان؛ Kemal Kirsici, "U.S.-Turkish Relations: New Uncertainties in a Renewal Partnership," in Barry Rubin and kemal Kirsci (eds.", Turkey in World Politics: An Emerging Multirigional Power (Boulcer: Lynne Rienner, 2001), .p. 134

(٨) كان أوجلان الذى هرب من تركيا إلى سوريا بعد وقت قـصير مـن وقـوع الانقـلاب العسكرى فى عام ١٩٨٠ يدير حزب العمال الكردستانى من دمشق وسهل البقاع فى لبنان الذى تسيطر عليه سوريا. ولم يلق العديد من المساعى التركية أى رد فعل من السلطات فى دمشق التى أنكرت وجود زعيم حزب العمال الكردستانى. وفى خريـف ١٩٩٨ قـررت تركيا التهديد بالتدخل عسكريًا إن لم تسلمه سوريا أو تطرده من أراضيها. وفى مواجهـة الغزو التركى المحتمل، قرر نظام حافظ الأسد فى سوريا قطع علاقاته مع أوجلان.

(٩) انظر Gengiz Çandar, "Bagdat'tan Washington'a Udönus?" Yeni Safak, January .23, 2002, and Hürrieyet, January 24, 2002

(١٠) قال البعض إن الحكومة التركية لم يكن لديها فى واقع الأمر اختيـار فـى الأمـر وذلـك بالتحديد لأنه كان لابد للولايات المتحدة من إنقاذ تركيا فى عدد من الظروف الحرجة التى تراوحت بين الأزمة الاقتصادية وإلقاء القبض على أوجلان والحث على إقنـاع الاتحـاد الأوروبى كى يجعل تركيا دولة مرشحة لعضويته. للاطلاع على عرض قـوى لوجهـة النظر هذه، انظـر Mehmet Ali Birand, "Türkieye'nin ABD'ye eli makhum ..." .Posta, October 11, 2001

(١١) Kirisci, "U.S.-Turkish Relations," p. 137.

(١٢) Sedt Ergin, "Türkiye'nin Afganistan sinvi," Hürriyet, November 16, 2001.

(١٣) .Sami Kohen, "Kibris Baskisi Azliyor,' Milliyet, September 28, 2001 مـن المفارقة أن القبارصة الأتراك اتخذوا، تحت ضغط من أنقرة، خطوة مهمة فى ديسمبر من عام ٢٠٠١ فى اتجاه استئناف محادثات قبرص المتوقفة برفعهم المقاطعـة عـن إجـراء المحادثات المباشرة. وكان ذلك التغيير فى التكتيك استجابة للموعد النهائى الـذى فرضـه الاتحاد الأوروبى فيما يتعلق بانضمام قبرص إليه وليس خطوة قصد بها إرضاء واشنطن.

(١٤) هذه عينة من المقالات التى تناولت هذا الموضوع: Alan Makovsky, "Israeli-Turkish Relations: A Turkish Periphery Strategy?" in Bakery, Reluctant Neigbour, pp. 147-170، و M. Hakan Yavuz, "Turkish-Israeli Relations and the Turkish Identity Debate," Journal of Palestine Studies, 27:1 (August 1997), pp. 22-37 و Meleiha Benli Altunisik, "Turkish Policy Toward Israel," in Alan Makovsky and Sabri Sayari (eds.), Turkey's New World (Washington, D.C.: Washington Institute for Near East Policy, 2000), pp. 59-73 و Amikam Nachmani, "The Remarkable Turkish-Israeli Tie," Middle East Policy (June

Anat Lewin, "Turkey and Israel: Reciprocal and Mutual و 1998), pp. 19-29
Imagery in the Media, 1994-1999," Journal of International Affairs 54:1 (Fall
.2000), pp. 239-261

(١٥) Yasemin Çongar, "The State of Turkish-American Dialogue, Private View (Spring 1999).

(١٦) Metehan Demir, "Israel, Turkey, US to Hold Joint Air Maneuvers," Jerusalem Post, February 11, 2002.

(١٧) Ian O. Lesser, "Western Interests in a Changing Turkey," in Zalamay Khalizad, Ian O. Lesser, and F. Stephen Larrabee (des.), The Future of Turkish-Western Relations (Santa Monica, Calif.: RAND, 2000), pp 56-57.

(١٨) المرجع السابق، ص ٧١.

(١٩) Mehemt Ali Birad, "Türkiye, ABD'ye 'hayir' diyemez," Posta, February 12, 2002.

الفصل الخامس والعشرون

الولايات المتحدة وأفغانستان
من الهامشية إلى الاهتمام الكونى

مارفن فاينباوم

كانت الحرب الباردة هى ما يستغرق اهتمام الولايات المتحدة استغراقًا تامًـا خلال الجزء الأكبر من نصف القرن المنصرم. إلا أن السياسة الأمريكية تجاه أفغانستان كانت تمثل حتى الثمانينيات أحد ميادين المواجهة الخاصة بالحرب الباردة. وكانت الولايات المتحدة راضية بالانشغال المحدود غير القوى بذلك البلد. ذلك أنه كان من المُسلَّم به إلى حد كبير أن أفغانستان منطقة نفوذ خاصة لجارها الاتحاد السوفيتى، وإن ظلت غير منحازة من الناحية الرسمية. وكان هناك برنامج تنمية متواضع يكفى بالكاد لمنع حكومة كابول من الوقوع بالكامل تحت سطوة الدولة السوفيتية ويكمل جهود مساعدات موسكو الأكبر من ذلك بكثير. وكانت أفغانستان شديدة الفقر تتمتع بنموذج من الحياد يعد مفيدًا ولا يشكل أى تهديد. إلا أنه فى القطاع المحورى، أى المساعدات المقدمة للجيش الأفغانى، لم يكن القبول الأمريكى للدور السوفيتى المهيمن سوى قبول يتسم بالاعتدال.

غيَّر عقد الثمانينيات، الذى سبقه غزو الجيش السوفيتى فى ديسمبر من عام ١٩٧٠، كل شىء بالنسبة للتورط الأمريكى فى أفغانستان. فتلك فترة كانت فيها السياسة الأمريكية مكرسة قبل كل شىء لإجبار الاتحاد السوفيتى على الانسحاب وكانت تمثل برنامجًا سريًا سخيًا لمساعدة التمرد الذى أوعز به الإسلاميون. وعانت أفغانستان بعد أن باتت فى صدارة التنافس الجيوإستراتيجى من دمار دولتها ومجتمعها، حتى وإن أسهم الصراع إلى حد كبير فى إنهاء الحرب الباردة.

مع رحيل آخر القوات السوفيتية فى مطلع العام ١٩٨٩، لم تشعر الولايات المتحدة بأن هناك مصلحة قومية ملحة فى أفغانستان، ومن المؤكد أنها لم تكن تضاهى الاهتمامات الكونية الأمريكية المنافسة. بل إن واضعى السياسة لم يشعروا

أن بإمكان الولايات المتحدة الإسهام ماديًا فى اتجاه وضع حل للحرب التى بدأت بمساع لهزيمة النظام الشيوعى الأفغانى الذى ظل فى الحكم واستمرت بالقتال بين الأطراف المنتصرة. وكان ظهور طالبان ونجاحها بعد عام ١٩٩٤، وهى التى كانت فى البداية حركة للطلاب الإسلاميين، هو الذى أعاد لفت انتباه واشنطن إلى أفغانستان. وأصبح الإرهاب والتشدد الإسلامي القابل للتصدير، وتجارة المخدرات، وانتهاك حقوق الإنسان، وإن كانت أمرًا طارئًا فى وضع البلاد الذى يتسم بالفوضى، مرادفًا لطالبان والراعى الوافد أسامة بن لادن، الذى زعموا أنه العقل المدبر للأنشطة المعادية للولايات المتحدة.

سرعان ما حولت الهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن فى سبتمبر من عام ٢٠٠١ الاهتمام المتزايد إلى تورط أمريكى فى أفغانستان، لم يتخيل أبعاده من قبل سوى عدد قليل جدًا. وقد وُجِّهت الذراع الأمريكية الطويلة نحو اجتثاث الإرهاب الدولى المنطلق من أفغانستان، باعتباره الخطوة الأولى المعلنة فى حرب كونية ممتدة. كما كان ذلك يبشر بتحميل الولايات المتحدة حصة كبيرة من المسئولية الدولية الخاصة بالمساعدة فى إعادة تأهيل وبناء الدولة الأفغانية والمجتمع الأفغانى. وعلى الفور كان للنتائج غير المتوقعة لما جرى فى أفغانستان أثرها العميق على العلاقات الأمريكية الخارجية فى أنحاء العالم الإسلامى.

أفغانستان فى عهد الملك

ربما كانت العلاقات الأمريكية الأفغانية الحديثة ستسير سيرًا مختلفًا جدًا لو لم ترفض واشنطن مطالب إقامة علاقات عسكرية محدودة بغرض شراء الأسلحة فى المقام الأول، التى تقدمت بها فى عام ١٩٤٦ الحكومة الأفغانية برئاسة شاه محمد وسردار داود، وكلاهما قريب للملك محمد ظاهر شاه الذى بدأ عهده الطويل فى عام ١٩٣٣. إلا أن الإدارات الأمريكية، غير الراغبة فى تضييع الفرص لتنمية العلاقات مع دولة باكستان الجديدة التى أنشئت فى عام ١٩٤٧ والمنتظر أن تكون معادية للشيوعية، رفضت طلب كابول. ففى ظل العداء القائم بين باكستان وأفغانستان بسبب الحدود المشتركة، شعرت الولايات المتحدة بأنه من الأفيد لها أن يكون اختيارها على عكس رغبة الدولة الأصغر حجمًا التى لا تطل على أى بحر

من البحار. وجعل ذلك أفغانستان تكافح من أجل الحصول على الحماية من باكستان والحصول على الوسائل التى تصد بها الدولة السوفيتية ذات النزعة الإمبريالية القوية فيما بعد الحرب العالمية الثانية. ورغم توقيع اتفاقية تجارية مع الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٥٠، فقد كان يبدو حتى وفاة ستالين فى عام ١٩٥٣ أن موسكو تكرس نفسها فى المقام الأول لزيادة عدد الأنظمة الشيوعية الحاكمة التى تدور فى فلكها.

بحلول عام ١٩٥٥ كانت أفغانستان، مثلها مثل سائر دول عدم الانحياز، مؤهلة للحصول على المساعدات العسكرية والاقتصادية، ورحب رئيس الوزراء داود بعرض الرئيس خروشوف تقديم ١٠٠ مليون دولار مساعدات لمشروعات تنموية مختلفة. وفى العام نفسه حصل سردار داود على إقرار لمعاهدة أمنية مع موسكو من مجلس القيادات التقليدية الذى عُقد خصيصًا لهذا الغرض. وفى عام ١٩٥٦ جرى التوقيع على أول سلسلة اتفاقيات السلاح مع الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشرقية بقيمة قدرها ٣٢ مليون دولار. وكما هو الحال مع قروض التنمية، كان من المقرر مقايضة تلك المساعدة بسلع أفغانية عادة ما كانت تقدر بأقل من قيمتها.[(١)] وفى الوقت نفسه وقعت باكستان فى عام ١٩٥٤ على اتفاقية الأمن المشترك؛ الأمرُ الذى جعلها حليفًا للولايات المتحدة.

رغم منح الاتحاد السوفيتى الدور الأساسى فى التطور الاقتصادى الأفغانى، فقد ظلت العائلة الحاكمة ومعظم المسئولين الحكوميين غربيين فى توجههم، وخاصة بعد أن تولت السلطة حكومة منتخبة انتخابًا ديمقراطيًا فى عام ١٩٦٥. إلا أنه سُمح للسوفييت فى عهد رئيس الوزراء سردار داود بتحديث الجيش والقوات الجوية، بما فى ذلك تدريب الضباط، مما فتح الطريق أمام الشيوعيين المحليين كى يتسللوا ويخربوا الجيش الأفغانى وقطاعات مهمة من الجهاز البيروقراطى. وكذلك جعلت الدولة السوفيتية نفسها عنصرًا لا يمكن الاستغناء عنه، حيث فتحت طريقًا تجاريًا بريًا شماليًا بديلاً لميناء كراتشى الباكستانى. وبالإضافة إلى أن موسكو باتت الشريك التجارى الكبير لأفغانستان، فقد قدمت كذلك المساندة للحملة التحريرية الوحدوية التى بدأها سردار داود لتكوين دولة عرقية تسمى بشتونستان تضم معظم الجزء الشمالى الغربى من باكستان.

شجعت الاتفاقيات التى أُبرمت بين كابول وموسكو الولايات المتحدة على تقديم ما يكفى من المساعدات الاقتصادية للحكومة الأفغانية لمنع أفغانستان من الدوران بالفعل فى فلك موسكو. ولم يأت ذلك القرار بدون جدل داخلى فى واشنطن استمر سنوات عدة اعتبارًا من عام ١٩٥٤. فقد أثار الخلاف بين من نادوا فى وزارة الخارجية الأمريكية إلى تصفية التورط الأمريكى فى أفغانستان وغيرهم ممن أكدوا أن المساعدات ضرورية لمنع فقدان أفغانستان كل فرصة للبقاء مستقلة ومحايدة، وإن لم يكونوا حريصين على المنافسة على أساس مشروع مقابل آخر.(٢) وأدركت حكومة كابول المزايا العائدة على أفغانستان من مزايدة قطبى الحرب الباردة على بعضهما، ورحبت كذلك بمساعدات من مانحين آخرين منهم الصين وألمانيا الغربية وبريطانيا العظمى.

كانت المساعدات الأمريكية قد بدأت بالفعل فى عام ١٩٥٢ بقروض لمشروع طموح للمياه والزراعة فى منطقة وادى هلمند فى الجنوب الغربى من البلاد. وبحلول عام ١٩٥٦ وَسَّعت الولايات المتحدة برنامج مساعداتها، حيث دعمته بمنح مقدارها ١٥ مليون دولار ركزت على تدريب المعلمين وغير ذلك من البرامج التعليمية والعديد من مجالات المساعدات الفنية. وبالإضافة إلى المساعدات المقدمة من جماعات المساعدات الخاصة، حصلت قطاعات الزراعة والصحة والاتصالات على المساعدات، وسُحبت المساعدات الغذائية من فائض المخزون الأمريكى. وفى عام ١٩٦٢ بدأ برنامج "كتائب السلام". وحصل العديد من مشروعات البنية التحتية على المنح، بما فى ذلك رصف طريق سريع يصل بين كابول والحدود مع باكستان وبين هيرات والحدود الإيرانية – ردًا على برنامج طرق قومية سوفيتى أكثر طموحًا – وإنشاء مطار دولى فى قندهار، ثانى أكبر المدن فى البلاد. وبحلول عام ١٩٧٤ كانت الولايات المتحدة قد قدمت مساعدات قدرها ٥٠٠ مليون دولار على هيئة قروض ومنح وسلع.

نشطت الدبلوماسية الأمريكية كذلك. فقد أصبح الشجار الذى طال أمده مع حكومة الشاه على تحويل أفغانستان لمجرى نهر هلمند وروافده أكثر حدة بعد تقديم القروض الأمريكية لإقامة سدود جديدة. وأخيرًا جمعت الوساطة الأمريكية الهادئة الطرفين معًا فى معاهدة وُقعت فى عام ١٩٧٣ تنظم المياه وتقسمها.(٣) كما شجعت واشنطن الوساطة التى قام بها العديد من الدول الإسلامية الصديقة بعد دعوة

أفغانستان القوية إلى إقامة دولة بشتونستان التى أدت إلى حصار اقتصادى فرضته باكستان كاد يصل بالبلدين إلى حالة الحرب فى عام ١٩٥٥. وفى الحالتين فرضت المصالح الأمريكية أن تعمل واشنطن على تقليل التوتر بين أفغانستان والدول الحليفة لأمريكا لمنع المزيد من استغلال موسكو لهذه القضايا الإقليمية.

ومع ذلك لم تَجْنِ الولايات المتحدة أيًا من الفوائد السياسية التى حصل عليها السوفييت. فقد كانت المشروعات السوفيتية أكثر وضوحًا، وكان يُنظر إليها على أنها أكثر مباشرة فى تأثيرها على حياة الأفغان العاديين. كما أصبحت مساعدات التنمية التى قدمتها واشنطن أقل وضوحًا بعد عام ١٩٥٦، حين استُكملت أكبر المشروعات وهبط التمويل هبوطًا كبيرًا. ومن المفارقة أنه كان يكمن وراء تفكير واشنطن الثابت إلى حد كبير بشأن أفغانستان منذ الخمسينيات حتى السبعينيات خوف من أن تؤدى زيادة تورط الولايات المتحدة، وخاصة إن هى قدمت مساعدات عسكرية، إلى حث السوفييت على العمل بشكل أكثر عدوانية تجاه أفغانستان.(٤)

مع أن المساعدات الخارجية أحدثت قدرًا من الرفاهية لبعض القطاعات فى المجتمع الأفغانى، فقد ظلت البلاد واحدة من أفقر بلاد العالم. كما خلقت المساعدات كذلك دَينًا ماليًا ضخمًا لموسكو.(٥) إلا أن الأمر الأكثر أهمية هو أنها أطلقت العنان لبعض القوى الاجتماعية الجديدة التى سَيَّسَت بلدًا غير مستعد لاستيعابها من الناحية المؤسسية. وكان من المفترض أن يبشر الدستور الجديد، الذى بدأ العمل به فى عام ١٩٦٤ بعد إعفاء الملك ظاهر سردار داود المستبد من منصبه فى عام ١٩٦٣، بوجود نظام حكم شامل أكثر انفتاحًا. إلا أن الملك حظر تشكيل الأحزاب السياسية بعد أن أقر البرلمان المنتخب مشروعيتها. وبعد إجبار النشاط السياسى على الدخول فى قنوات أكثر سرية، وخاصة فى بلد يخترقه النفوذ الأجنبى من خلال تبعية المساعدات، أصبح هذا النشاط يشكل تهديدًا لسلامة أفغانستان القومية.

ما بعد الملكية فى السبعينيات

انتهازًا من أفغانستان لفرصة منافسات الحرب الباردة، نجحت كابول فى الاحتفاظ بعدم انحيازها. ولكن بدا أخيرًا أن الانقلاب الشيوعى الذى وقع فى يوليو ١٩٧٣ وأطاح بالملك ظاهر شاه قد أنهى دور أفغانستان التاريخى باعتبارها دولة

عازلة. إذ أعاد رئيس الوزراء السابق سردار داود رئيسًا للجمهورية الأفغانية التى ستشكل عما قريب. ورغم اعتراف واشنطن بالنظام، فقد كانت حذرة من حكم داود الذى شرع فى برنامج محلى يتسم بسمات اشتراكية قوية. وصاحب ذلك برنامج مساعدات سوفيتى موسَّع، ووُضع الجيش الأفغانى تحت الإشراف السوفيتى المباشر.[٦] وفى المقابل كان برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكى لأفغانستان يعانى بالفعل من ضغط التزامات واشنطن الثقيلة فى جنوب شرقى آسيا.

فى البداية على الأقل، ظهر داود وكأنه رئيس صورى فحسب للماركسيين العقائديين الذين أعادوه إلى السلطة. إلا أنه سرعان ما بات تصميم الرئيس الأفغانى على تهميش حلفائه الشيوعيين واضحًا. فرغم استمرار داود فى الترحيب بمساعدات موسكو، فلم يكن فى الوقت نفسه مرتاحًا للوجود السوفيتى المتزايد فى البلاد، وكان واعيًا بالسخط السائد بين الأفغان من محاولاته لإجراء تغييرات جذرية فى المجتمع والاقتصاد. وبحلول عام ١٩٧٧ كان داود يبحث بجد عن بدائل اقتصادية وسياسية يمكن أن تقلل من دور موسكو. وهى البدائل التى وجدها فى الدول الإسلامية بالمنطقة. وكانت إيران الموالية للغرب قد منحت بالفعل فى الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٥ ٥٠ مليون دولار من المساعدات، وكانت هى والمملكة العربية السعودية حريصتين على تجديد العلاقات مع نظام كابول، حيث وعدتا بتقديم المساعدات على مستوى يمكن فى النهاية أن تبدو مساعدات الاتحاد السوفيتى قليلة بجانبها.[٧]

اعتمدت خطط إدارة كارتر الخاصة بإيران الشاه باعتبارها قوة إقليمية رائدة على العلاقات الأكثر ودًا التى تجرى إقامتها بين جيران إيران. فقد كان هناك تشجيع لإيران وكذلك المملكة العربية السعودية والكويت واليابان على تقديم المساعدات الاقتصادية لأفغانستان.[٨] وبينما شجع سفير الولايات المتحدة فى كابول تيودور إليوت Theodore Eliot فكرة عدم الانحياز "الحقيقى" الأكبر التى طرحتها حكومة داود، لم تكن هناك خطة لانفصال كابول عن موسكو، ومن المؤكد كذلك أنه لم تكن هناك خطة لإحلال الولايات المتحدة محل الاتحاد السوفيتى. ومع هذا تعرض داود للانتقاد من اليسار السياسى الأفغانى لما تصور أنه توسيع تدريجى للروابط مع الولايات المتحدة. وكان تغيير داود لاتجاهه أكثر وضوحًا حين تراجع عن قضية بشتونستان سعيًا وراء تفاهم أفضل مع رئيس وزراء باكستان ذو الفقار على بوتو. وحين أطيح ببوتو فى

يوليو من عام ١٩٧٧، أشار الجنرال ضياء الحق إلى أن المشاورات سوف تستمر، وقبل داود الدعوة لزيارة باكستان فى مارس من عام ١٩٧٨.(٩)

توقفت المناورة الدبلوماسية للزعيم الأفغانى فجأة بانقلاب ثان فى أبريل من عام ١٩٧٨، سرعان ما أصبح يسمى ثورة سور[أبريل أو الربيع بالأفغانية]. ومع أن موسكو كانت لديها هواجس بشأن استقلال سياسة داود الخارجية المتزايد، فمن الواضح أن السوفييت لم يدبروا الإطاحة به، وقد حاول داود أن يظل على حساسيته بالنسبة للخطوط الواجب عدم تخطيها فيما يخص الدول التى ترعاه. وما من شك فى أن المستشارين السوفييت فى العاصمة كانوا على علم بمخططات الانقلاب، وقد سعوا جادين للتمهيد إلى أن يجمع الانقلاب بين فصيلى الحزب الديمقراطى الشعبى الشيوعى المنقسمين بشدة. ولكن الانقلاب كان فى المقام الأول محلى النشأة، وكان بمثابة عمل انتقامى من الشيوعيين المحليين الذين تجاهلهم الرجل الذى أعادوه إلى السلطة من غياهب النسيان السياسى. وكما حدث من قبل، كان لابد للثورة من الحصول على دعم من وحدات فى الجيش الأفغانى. وأُعدم داود وأفراد أسرته، وكذلك كبار المسئولين فى حكومته، بعد محاكمة سريعة.

قُطعت المساعدات الأمريكية بعد تولى الشيوعيين السلطة. وعلى خلفية الجدل الدائر بين مستشار الأمن القومى زبجنيو بريجنسكى Zbingniew Brzezinski والخارجية الأمريكية بشأن مدى صعوبة التغلب على الاتحاد السوفيتى، فقد تقرر الحفاظ على الوجود الأمريكى فى أفغانستان، والسعى بقدر الإمكان للتأثير على القيادة الشيوعية فى عهد الرئيس نور محمد تراقى ورئيس الوزراء حفيظ الله أمين. وبدا أن السفير الأمريكى أدولف "سبايك" دبز Adolph Spike Dubs نجح خلال عام ١٩٧٨ فى إقامة علاقات عمل مع الماركسيين العقائديين، وفى بعض الأحيان القيادة القومية كذلك.(١٠) ولكن التورط السوفيتى فى البلاد، بما فى ذلك وصول المزيد والمزيد من المستشارين العسكريين والمدنيين، زاد فى الشهور التى أعقبت الانقلاب، مما تسبب فى احتجاجات سرية عديدة من واشنطن. وحين خطف متعصبون دينيون مزعومون دبز فى فبراير من عام ١٩٧٩ ثم قُتل أثناء عملية إنقاذ غير متقنة تدعو للشك قامت بها قوات الأمن الحكومية الأفغانية ومستشاروها السوفييت، سحبت واشنطن برنامج مساعداتها بالكامل تقريبًا وخففت وجودها الدبلوماسى فى أفغانستان.

كان قبل ذلك بأكثر من عام قد بدأ تمرد إسلامي في المناطق الريفية ضد الحكومة الشيوعية. وألقت موسكو باللوم فيما يتعلق بنجاح المعارضة على عدم جدوى سياسات أمين القمعية التي لا تأخذ متاعب الشعب في اعتبارها، وهو الأمر الذي كانت تخشى أن يؤدي في النهاية إلى انتفاضة شعبية. ولكن حين سعى السوفييت في صيف ١٩٧٩ إلى القضاء على أمين، لتصبح السلطة كلها في يد تراقي، أدت الخطة التي وضعتها موسكو إلى نتيجة عكسية، وكان أمين هو الذي أمر بقتل تراقي. ولمعرفته بعدم ثقة السوفييت فيه وأنهم سيسعون للانتقام، فتح أمين وهو في حالة من اليأس قنوات مع الولايات المتحدة وغيرها من الدول، أملاً في إبرام صفقة لإبعاد موسكو. وقد تجاهلت واشنطن مقترحاته، لعدم رغبتها في أن يقوم أمين الذي يفتقر إلى الشعبية بأي دور.

في أواخر ديسمبر غزا السوفييت أفغانستان وقتلوا أمين وأعوانه ونصَّبوا بابراك كارمل زعيم الجناح الأكثر طاعة لموسكو في الحزب الشيوعي. وربما كان لخوف موسكو من السخط المتزايد في صفوف الجيش الأفغاني أثر أكبر من القلق بشأن النجاح المبكر الذي حققه المتمردون الإسلاميون على إصدار قرار إطلاق العنان للجيش الأحمر. وكان للغزو كذلك أهمية إستراتيجية أكبر، حيث سمح لموسكو بالاستفادة الكاملة من الفرص التي أتاحها نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة الذي يتلاشى بسرعة، وخاصة في إيران ما بعد الثورة، التي كانت قبل وقت قصير شرطي واشنطن الإقليمي. ومن وجهة النظر الاستخباراتية، أحدث الغزو ارتباكًا. ذلك أنه رغم الأدلة المتزايدة على تجميع القوات، لم يجر تنبيه البيت الأبيض في عهد كارتر إلى ذلك إلا بعد فوات الأوان، بحيث لم يعد بإمكانه توجيه إنذار حقيقي لحكومة برجنيف كي لا تدفع بالقوات السوفيتية.[١١]

الجهاد ضد السوفييت

كانت الولايات المتحدة ترى أنه لابد أن يكون الصراع الأفغاني آخر معركة كبرى لتنافسهما الأيديولوجي والعسكري، ولابد أن يكون هناك من ينوب عنها في خوضها. وإذا كان هناك من لوم يوجه للسياسة الحكومية الأمريكية قبل الغزو السوفيتي لعدم ممارستها الدبلوماسية السرية والعلنية التي ربما ردعت موسكو، فقد

كان رد الرئيس كارتر، الذى شعر بأنه شخصيًا خُدِع، ردًا غاضبًا. وواجهت موسكو إدانة قوية من خلال التصريحات العلنية وكذلك المقاطعات الاقتصادية والدبلوماسية الدولية. وبشكل أكثر عمومية، كانت الولايات المتحدة تعتقد أنها سترد على سياسات برجنيف شديدة العدوانية فى أنحاء العالم الثالث. فقد اتخذت واشنطن الإجراءات العسكرية لتقوية المنشآت فى أنحاء العالم، إلى جانب جهود تحسين العلاقات مع الصين وغيرها من الدول التى تعد فى وضع جيد يمكنها من التصدى لمطامح السوفييت. وكان لاكتساب باكستان حليفًا فى المعركة أهمية خاصة بسبب دخول الولايات المتحدة فى علاقات تصادمية جديدة مع إيران الثورية. والواقع أنه من الممكن تصور باكستان على أنها تعويض إستراتيجى عن ضياع إيران الشاه. وكان لابد من منع باكستان نفسها من الوقوع ضمن منطقة النفوذ السوفيتى.

كان رأى الكثير من المحللين الأمريكيين أن السوفييت بغزوهم أفغانستان يسعون إلى تحقيق حلم يراودهم منذ زمن بعيد بالوصول إلى أحد موانئ المياه الدافئة. وبما أنه رؤى أن باكستان هى الهدف الثانى للاتحاد السوفيتى التوسعى، فقد قدمت إدارة كارتر للرئيس الباكستانى ضياء الحق مساعدات عسكرية أمريكية مباشرة. وبعد أن رفض ضياء الحق البرنامج لعدم كفايته، زعم أن باكستان بحاجة إلى ما هو أكثر من "ذلك المبلغ الزهيد للغاية" إذا كان لابد لها أن تصبح خط الدفاع الأول ضد السوفييت فى ظل المخاطر المحتملة. وحين قدمت إدارة ريجان، التى جاءت بعد ذلك، عرضًا أكثر سخاءً عبارة عن برنامج طويل المدى للمساعدات الاقتصادية وقروض المبيعات العسكرية قيمته ٣,٢ مليار دولار، وافقت باكستان على أن تكون "دولة مواجهة"، حيث ترعى التمرد ضد الجيش السوفيتى والقوات الشيوعية الأفغانية.

كان ضياء الحق يأمل بمشاركته الولايات المتحدة أن يتمكن نظامه من التخلص مما اكتسبه من عدم الشرعية ونبذ المجتمع الدولى بانقلابه عام ١٩٧٧ ضد حكومة بوتو المنتخبة وإن كانت مترددة. وأهم شىء هو أن المساعدات العسكرية من واشنطن سوف تساعد الجيش الباكستانى على تحديث قدراته الدفاعية فى مواجهة الهند، ذلك البلد الذى تربطه علاقات وثيقة بالاتحاد السوفيتى. وكان احتمال توجيه هزيمة لموسكو فى أفغانستان يتناسب مع رؤية ضياء الحق الخاصة بإقامة دولة مسلمة صديقة فى المنطقة تكون "العمق الإستراتيجى" لباكستان فى

صراعها الطويل مع الهند. وفى الداخل، ساعدت الحرب الأفغانية ضياء الحق فى الحفاظ على سيطرته الداخلية وتأخير عودة المؤسسات الديمقراطية التى لها أهميتها.

أثناء ما بات يُعرف بالجهاد أو الكفاح المقدس ضد السوفييت وحلفائهم الشيوعيين الأفغان، تحملت وكالة الاستخبارات المركزية عبء التورط الأمريكى. وفى النهاية شُغلت واشنطن فى أوسع العمليات الحربية السرية وأكثرها كلفة منذ فيتنام. بدأت المساعدات المقدمة لأفغانستان بداية متواضعة قدرها ٣٠ مليون دولار لقوات المقاومة فى عام ١٩٨٠، حيث كان التمويل السعودى مضاهيًا للتمويل الأمريكى بصورة عامة، كما أسهم الصينيون بالأسلحة. وفى نهاية عام ١٩٨٤، حين أعلنت حكومة ريجان عن تخصيص ٢٨٠ مليون دولار، تم التوصل إلى قرار إدارة ريجان الخاص بتصعيد الصراع بما يكفى لهزيمة الجيش السوفيتى هزيمة تامة. وزاد الدعم فى العام التالى إلى ٤٧٠ مليون دولار، ليصل فى عام ١٩٨٧ إلى ٦٣٠ مليون دولار. وإجمالاً، فقد تلقى المجاهدون الأفغان خلال الثمانينيات ما يزيد على مليارى دولار من الولايات المتحدة، وهو ما يكفى لتدريب ما لا يقل عن ٨٠٠ ألف مقاتل.[١٢]

ضُخت مبالغ كبيرة من المال إلى الهيئات الأمنية الباكستانية، وخاصة إدارة استخبارات أسلحة الجيش ISID. وكانت هذه الإدارة تتولى توزيع الأسلحة المشتراة على فصائل المجاهدين العديدة المتمركزة فى بيشاور ويتوقع أن تحمل عبء القتال فى أفغانستان. كما فرضت نوعًا من التنسيق بين تلك الفصائل، وإن أبدت تحيزًا لأكثر الجماعات تشددًا، بل ومن المفارقة لأشدها عداء لأمريكا. وقد استُبعد الوطنيون الأفغان العلمانيون، الذين تربط الكثير منهم علاقات وثيقة بالولايات المتحدة، بالكامل تقريبًا من التمرد الذى تشرف عليه باكستان.

لم يكن مسئولو وكالة الاستخبارات المركزية فى مسرح الأحداث متفرجين بالكامل. فقد كانوا ينقلون إلى المجاهدين معلومات استخباراتية مفصلة وموسعة جمعتها الأقمار الصناعية إلى المقاومة، وكذلك التدريب على الأسلحة ومعدات الاتصال الأكثر تعقيدًا.[١٣] ولكن غالبًا ما كانت واشنطن مستعدة لتفويض إدارة الاستخبارات بإدارة الحرب وكانت تقوم بترشيد القرارات مثل إعطاء حرية التصرف لمن هم فى وضع أفضل كى يقيِّموا الصورة الإستراتيجية ويعرفوا كيفية

الاستفادة من الأموال بأكثر الطرق فاعلية. والواقع أن باكستان لم تكن تحدد المخصصات على أساس الشجاعة القتالية إلى حد كبير. فقد كانت الفصائل التي تقدم لها الأسلحة بأكبر قدر من السخاء هي تلك التي تشعر باكستان أنها الأسهل من حيث السيطرة عليها والوثوق بها.

غالبًا ما كانت الولايات المتحدة تغض الطرف بينما كان قادة فصائل المقاومة المقيمون في المدينة الحدودية بيشاور في باكستان يجنون الثروات عن طريق الاستيلاء على أسلحة قيمتها مئات الملايين من الدولارات وبيعها.[١٤] وكان مسئولو وكالة الاستخبارات المركزية الذين كانوا يرصدون التمرد يعلمون كل العلم أن الجيش الباكستاني ومديري معسكرات اللاجئين يختلسون الأسلحة وواردات الإغاثة. وكان هناك تغاضٍ عن الاستيلاء الجزئي على شحنات وكالة الاستخبارات المركزية كنوع من العمولة القانونية للحكومة الباكستانية مقابل الأعباء والمخاطر التي تتحملها بدعمها التمرد الأفغاني, حتى وإن كان هذا يعني أن ما قد يزيد على ثلث الواردات لم يكن يصل إلى المتلقين المقصودين.

اتفاقيات جنيف

في أوائل يونيو من عام ١٩٨٢ بدأت محادثات التقارب في جنيف التي سمحت لإسلام أباد بتحاشي المفاوضات المباشرة مع النظام الماركسي في كابول الذي رفضت الاعتراف به. وكانت الأهداف المعلنة للمحادثات التي عُقدت تحت إشراف الأمم المتحدة في ثلاث جولات متتالية على مدى ست سنوات هي إنهاء التدخل الأجنبي، وتحقيق تقرير المصير وأفغانستان ذات السيادة، وإعادة اللاجئين إلى ديارهم. ومن الواضح أن أية اتفاقيات كان لابد لها أن تتناسب مع إستراتيجيات الحرب الباردة بين القوتين الأعظم. وكان الاتحاد السوفيتي يشارك مشاركة كبيرة في اتخاذ القرارات في كل مرحلة من المراحل. ومع أنه كان من الواضح أن الولايات المتحدة أكثر انفصالاً عن المفاوضات، فقد كانت تراقبها عن كثب وكانت حاضرة في الجلسة الأخيرة في جنيف في عام ١٩٨٨. وطوال المفاوضات كانت الولايات المتحدة تجري حوارًا مع موسكو بشأن أفغانستان، وعادة ما كانت تسبقه اتصالات مع إسلام أباد. وكان المفاوضون الباكستانيون الذين يخاطرون بخسارة

المساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية يبحثون عن تلميحات من واشنطن. إلا أن اهتمامات باكستان المنفصلة التى يحركها الخوف من عدم الاستقرار الداخلى ومنطقها الإستراتيجى كان لها أثر كبير كذلك.(١٥)

سادت الخلافات واشنطن بشأن مفاوضات جنيف التى ارتبط البعض منها بقضايا تمس الصراع الأفغانى مسًا هامشيًا فحسب. ولم ير محافظو الحرب الباردة، الذين يشكون فى إخلاص موسكو فى جنيف، أن هناك ما يدعو للسماح للجيش السوفيتى بالخروج من المشاكل الواقع فيها فى أفغانستان، أو على الأقل السماح له بالخروج منها بأكثر الشروط إذلالاً. وكان يشاركهم فى شكوكهم فى نوايا السوفييت فى جنيف جماعات الضغط الموالية للمجاهدين، بمن فى ذلك الكثير من جماعات المهاجرين الأفغان التى استاءت من استبعاد الأطراف الأفغانية من المشاورات. وكان المتشددون الأيديولوجيون والداعون إلى الجهاد حريصين كذلك على ألا يؤدى الاتفاق على الانسحاب السوفيتى إلى وقف شحنات السلاح إلى المجاهدين. وتأثرت محادثات جنيف كذلك بسياسات الولايات المتحدة الخاصة بحظر انتشار الأسلحة النووية. وخلال الثمانينيات كانت جماعات الضغط فى الكونجرس تلح على امتثال باكستان للقانون الأمريكى وعلى تخليها عن برنامجها الخاص بالأسلحة النووية. كما طالبت بعدم استمرار واشنطن فى تجاهل النشاط الباكستانى وتنفيذ قطع المساعدات المفروض تشريعيًا؛ وذلك بسبب دعواتها الضمنية الواضحة إلى التمرد. وكانت تلك الأصوات تقابلها أصوات أخرى تؤكد على أن إسهام باكستان ليس فقط فى القضية الأفغانية وإنما كذلك باعتبارها جزءًا من إستراتيجية تدعم البدائل الإسلامية للشيوعية حيثما وجدت هذه البدائل.

أكد منتقدون للسياسة الأمريكية على اليسار أن السوفييت كانوا مستعدين للانسحاب العسكرى منذ عام ١٩٨٣ وأن رغبة إدارة ريجان فى تأبيد صراع يستنزف الدولة السوفيتية أخَّر المفاوضات الجادة. ومع أنه ربما كانت موسكو مستعدة بالفعل لسحب قواتها المسلحة قبل ذلك، فإنها كانت ستفعل ذلك فقط مع الاعتراف الدولى بعميلتها الأفغانية وبقدر معقول من تأكدها من بقاء نظام كابول. ولم يحدث قبل عام ١٩٨٦، أى بعد عام من تولى ميخائيل جورباتشوف السلطة، أن قرر السوفييت عدم إشراك المزيد من القوات وأصبحوا جادين بشأن استدعاء قواتهم، حتى وإن كان ذلك يعنى ترك حكومة كابول فى مواجهة الخطر.

في ذلك الوقت كانت موسكو قد بدأت تقر بكل ما تكبدته من تكلفة اقتصادية وسياسية لمحاربة المجاهدين. وقد تأثر قرار القيادات السوفيتية بالخسائر التى واجهها الاتحاد السوفيتى بدخول صواريخ ستنجر Stinger أرض جو المحمولة على الأكتاف وارتفاع مد المعارضة المحلية للحرب داخل الاتحاد السوفيتى. وربما كان أهم شيء هو أن أفغانستان كانت تمثل عقبة أساسية فى وجه مخططات جورباتشوف الخاصة بالإصلاحات الاقتصادية والسياسية الداخلية.

فى الوقت نفسه كانت إدارة ريجان قد بدأت فى التعامل بقدر أكبر من الجدية مع العملية السلمية للأمم المتحدة وبدت على استعداد لقبول حكومة غير منحازة فى كابول. وقد استؤنفت المناقشات بين واشنطن وموسكو التى توقفت منذ عام ١٩٨٢ فى منتصف عام ١٩٨٥. ومع إبداء السوفييت استعدادهم للتسوية، أخذ التشدد فى واشنطن يلين. إلا أن ما كان يقف فى وجه التوصل إلى اتفاق فى جنيف هو وضع جدول زمنى متفق عليه لانسحاب الجيش الأحمر. وكان لابد كذلك من تسوية القضايا الأخرى، ومنها التحقق من سحب القوات ووضع صيغة لحكم البلاد، مع باكستان.[١٦]

لم يقابل استعداد موسكو فى أوائل عام ١٩٨٨ لقبول إطار زمنى أقصر للانسحاب اتفاقٌ على التدخل الأجنبى والتسوية السلمية. ولكن الولايات المتحدة كانت حريصة على عدم إضاعة فرصة انسحاب القوات السوفيتية، حيث لم ترَ احتمالاً مبكرًا لوجود حكومة انتقالية. والواقع أن الجانبين اتفقا فيما يخص قضية التدخل على التماثل فى السماح بالمساعدات العسكرية للدولة التابعة لكل منهما. إلا أن الرئيس ضياء الحق أراد استمرار المقاومة إلى حين التوصل إلى اتفاق بشأن الترتيب السياسى الذى يستبدل النظام الماركسى الحاكم. ورفضت موسكو التخلى عن الشيوعيين الأفغان باستبعادهم من أية حكومة تأتى فى المستقبل. وكان التدخل الشخصى المباشر من الرئيس ريجان فى مكالمة تليفونية مع ضياء الحق هو فقط ما أقنع الرئيس الباكستانى على التوقيع على اتفاق جنيف فى أبريل من عام ١٩٨٨.

ما بعد الانسحاب السوفيتى

كانت هناك تكهنات كثيرة بأن الحكومة الماركسية فى كابول سوف تنهار خلال أشهر بعد انسحاب القوات الروسية فى فبراير من عام ١٩٨٩, وقد وُضعت

الخطط فى واشنطن لإعادة فتح السفارة فى كابول، وكان هناك وعد بتقديم المساعدات لإعادة الإعمار بعد الحرب. وفى تلك الأثناء ظلت السياسة الأمريكية تهدف إلى الإطاحة بنظام كابول من خلال انتصار عسكرى والاستعاضة عنه بالحكومة الانتقالية الأفغانية التى تتخذ من بيشاور قاعدة لها، وهو مجموعة من فصائل المجاهدين. ولكن نظام كابول، الذى كان لديه ما يكفيه من العتاد للدفاع عن نفسه وظل يحصل على الدعم الاقتصادى من موسكو، رفض الاستسلام واستطاع الحيلولة دون الهزيمة العسكرية لمدة ثلاث سنوات أخرى.

تحاشيًا لاستمرار إراقة الدماء، فكرت واشنطن فى إمكانية قبول الفصائل المتمركزة فى بيشاور للمصالحة السياسية التى تنطوى على تكوين ائتلاف موسع ربما يشمل عناصر شيوعية.(١٧) ولم تتلق تلك الإستراتيجية البديلة التى ربما حاولت على امتداد سنوات عديدة إقامة واقع سياسى جديد، بالالتفاف حول كل من القيادات الشيوعية وقيادات المجاهدين، دعمًا كبيرًا من أى من واشنطن أو إسلام أباد. ومن جانب باكستان، وخاصة مؤسستها العسكرية، فقد كانت مصممة على إقامة حكومة فى كابول يكون لها نفوذ كبير عليها. وشعرت القيادات الباكستانية أن بإمكانها السيطرة على فصائل الجهاد فى كابول بما يزيد عما هو عليه الحال فى بيشاور.

فى غياب الوجود السوفيتى عن أفغانستان، تضاءل حجم مساعدات واشنطن للمجاهدين؛ فقد انخفض التفويض بإرسال السلاح فى عام ١٩٩٠ إلى ٥٠ مليون دولار، مقابل ٣٠٠ مليون دولار فى العام السابق. وعلاوة على ذلك، كانت إمدادات السلاح ترتبط ارتباطًا وثيقًا بإثبات الكفاءة القتالية، وكان التسليم يزداد بطئًا مع تزايد الأدلة على أن بعض جماعات المقاومة تدخر معداتها الحربية. وبدأت حكومة بوش ترتاب فى مساعداتها المستمرة لجماعات المجاهدين الإسلامية المتشددة فى عقيدتها، التى اتضح فى ذلك الوقت أنها عقبات فى سبيل السلام وتشبه إلى حد كبير القوى المتشددة الناشئة فى أنحاء العالم الإسلامى. وقد فُهم أن الكثيرين فى باكستان يرون أن ضعف التزام الولايات المتحدة سابق لأوانه، حيث جرى قبل تأمين مصالح باكستان فى المنطقة. ولو لم تسقط حكومة كابول فى أبريل من عام ١٩٩٢ لكان من المحتمل أن يصبح القطع الكامل لإرسال الأسلحة الأمريكية حتميًا.

أعقب سقوط حكومة الرئيس محمد نجيب الله، التى بقيت فى السلطة أكثر من خمس سنوات، انهيار الدولة السوفيتية. وحينذاك، وبالرغم من الاتفاق الذى رعته باكستان بين الفصائل المنتصرة، فقد اقتتلت تلك الفصائل فى حرب أهلية بكل ما يميز تلك الحرب، حيث أحدثت دمارًا بالعاصمة الأفغانية يزيد عما حدث فى المرحلة السابقة من الصراع. وفى معظم أنحاء البلاد، أقام نظام أمراء الحرب اقتصادًا يتسم بالصبغة الإجرامية ويقوم إلى حد كبير على التهريب والاغتصاب والفرص المتزايدة للحصول على دخل من زراعة الأفيون. كما سمحت الظروف بالوجود المستمر للمتشددين الإسلاميين من الدول العربية والإسلامية الأخرى الذين يتلقون التدريب والتثقيف العقائدى بما يزيد عما كان عليه الحال أثناء الجهاد ضد الشيوعيين. وكانت أعداد كبيرة ممن كانوا فى المعسكرات من الباكستانيين الذين سوف يحارب بعضهم تحت رعاية الجيش الباكستانى فى تمرد كشمير ضد قوات الأمن الهندية.

بعد أن آلت السلطة إلى فصائل المجاهدين، حلت المساعدات الاقتصادية محل المساعدات العسكرية. ووضعت جداول المساعدات الدولية لإعادة توطين اللاجئين، وكانت الخطوات الأولى التى لابد من اتخاذها هى إعادة بناء الاقتصاد المدمَّر. إلا أنه سرعان ما اتضح أن برامج إعادة التأهيل وإعادة التعمير الجادة لابد أن تنتظر إلى أن تصبح السيادة العسكرية لإحدى القوى وتبدأ فى تعزيز سلطتها على البلاد. ومهما كان الشعور بالالتزام الذى كان لدى الولايات المتحدة وغيرها فى بداية الأمر بحيث تنضم إلى إعادة البناء، فقد تلاشى هذا الشعور شيئًا فشيئًا. وفى الفترة بين عام ١٩٩٢ والعام الذى تلاه، انخفض التمويل الأمريكى لأفغانستان بمقدار ٦٠ بالمائة ليصبح ٢٠ مليون دولار.

حمل عدم الاكتراث الأمريكى أكثر المعانى الضمنية مباشرة لباكستان. فبعد أن رحل السوفييت عن باكستان، أصبح أساس الشراكة الأمريكية مع إسلام أباد أمرًا قد ولى أوانه، بل يمكن الاستغناء عنه. وبحلول عام ١٩٩٠ اكتشف برنامج باكستان النووى من جديد، مما جعلها غير مؤهلة للحصول على المساعدات الأمريكية. ولم يعد هناك استعداد لتقديم التنازلات الرئاسية التى سمحت من قبل بتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية، وبذلك انتهى عقد تقريبًا من المساعدات المقدمة لباكستان. ونتيجة لذلك فقدت الولايات المتحدة الكثير من النفوذ الذى كان

لها على إسلام أباد، بما فى ذلك أية فرصة تتيح لها توجيه السياسة الباكستانية فى أفغانستان خلال العقد التالى.

رأى أصحاب نظرية المؤامرة، وهم كُثُرٌ فى باكستان، الأمر بشكل مختلف، حيث زعموا أن فك الارتباط الأمريكى فى المنطقة قد جرى بالاتفاق مع الروس. وقيل إن المؤامرة قُصد بها منع المجاهدين من جنى الثمار الكاملة للنصر الذى يهدد سيطرة موسكو على جمهوريات آسيا الوسطى والنفوذ الأمريكى فى الشرق الأوسط. كما أنه يحبط إسهام باكستان الناشئ فى العالم الإسلامى الأكثر قوة بعد الحرب الباردة.(١٨) إلا أن الواقع كان أبسط من ذلك بكثير. إذ حسبت واشنطن أنه ليس لديها الكثير مما تقدمه لإيجاد حل سلمى، كما أنها على عكس باكستان لا يهمها كثيرًا مَن الذى يحكم أفغانستان فى نهاية الأمر. إذ لم يكن هناك تقدير كامل لما قد يتضح مع وجود دولة ضعيفة مشاكسة. ومع أن تجارة المخدرات الصاعدة من أفغانستان كانت موضع قلق؛ فلم يكن هناك إحساس كبير فى ذلك الوقت بأن التهريب، الذى يتجه فى المقام الأول إلى أوروبا، يمكن وقفه، أو أن الإنتاج لن ينتقل إلى الدول المجاورة، حتى وإن جرى الحد منه. ولم يكن هناك تقدير كامل للخطر الماثل فى ظل نظام من أمراء الحرب الذى يؤون المتطرفين الأجانب.

كانت فترة حرب المجاهدين الأهلية ورطة لباكستان. فبعد أن فشلت إسلام أباد فى وضع زعيم المجاهدين الأفغانى الأثير لديها قلب الدين حكمتيار فى السلطة فى كابول، أبدت استعدادها لمساندة أى فصيل قادر على تعزيز السلطة وتوفير حكومة مستقرة إلى حد معقول. وقبل هذا وذاك، سعت باكستان إلى وجود نظام حاكم قادر على تخليص الطرق من قطاع الطرق وغير ذلك من العقبات التى تقف فى سبيل فتح السبل التجارية مع آسيا الوسطى. ولم تفشل إسلام أباد فى مسعاها للعثور على زعيم أو فصيل يمكنه القيام بالمهمة التى يُعهد بها إليه، بل استنتجت أن من يشغلون مقاعد السلطة الرسمية فى كابول يتحركون فى اتجاه إقامة علاقات أوثق مع نيودلهى.

حقبة طالبان

بدا أن ضالة باكستان التى تبحث عمن ينوب عنها فى أفغانستان عند طالبان. فقد تغلب مقاتلو طالبان، الذين كان معظمهم من طلاب المدارس الدينية

الإسلامية ممن أحبطتهم الميليشيات التى تمارس السلب والنهب التى تسيطر على قندهار والطرق الموصلة إليها، بسهولة تدعو للدهشة على السلطة المحلية وأقاموا بأنفسهم حكمًا إسلاميًا. وسرعان ما تحرك وزير الداخلية الباكستانى ناصر الله بابر وتبنى هذه القوة الجديدة، وكذلك فعلت اتحادات النقل بالشاحنات ذات النفوذ القوى فى المنطقة. علاوة على ذلك، كانت جاذبية طالبان على المستوى الشعبى هى قدرتها على فرض قدر أكبر من القانون والنظام، وما بدا عليها من عدم القابلية للفساد، وأمل الكثير من الأفغان فى أن يفشى هؤلاء الشبان المثاليون السلام فى البلاد. وعلى مدى الشهور التالية واجهت طالبان مقاومة مسلحة قليلة بشكل يدعو للدهشة وهى تعزز قضيتها فى أماكن أخرى من البلاد. وبحلول أغسطس من عام ١٩٩٥، كانت الحركة قد قضت تمامًا على المدافعين عن هيرات، أكبر مدينة فى غرب البلاد. وحين اقتربت طالبان فى ذلك الخريف من العاصمة كابول وواجهت لأول مرة قوات محاربة منظمة بقيادة القائد المحنك أحمد شاه مسعود، تداعت. وكانت تلك أول مواجهة جادة بين حركة طالبان التى تتكون فى أغلبها من البشتون والمقاتلين من ثانى أكبر أقلية عرقية، وهى الطاجيك.

أدى نجاح طالبان فى الاستيلاء على كابول فى المرة الثانية فى سبتمبر من عام ١٩٩٦ إلى فصل أكثر لفتًا للانتباه من فصول العلاقات الأمريكية الأفغانية. ففى ذلك الوقت كانت اهتمامات الولايات المتحدة بهذا البلد قد أخذت فى الانتعاش. فقد أصبحت أفغانستان إلى حد كبير مصدرًا للهيروين المصدَّر إلى الأسواق الدولية. كما أصبح مناخها السياسى الذى يتسم بالفوضى نقطة تجمع للتدريب العسكرى والأيديولوجى للإرهابيين الإسلاميين استعدادًا للانتشار فى أنحاء العالم بأجندة إسلامية مناوئة للمؤسسات التقليدية ومعادية للولايات المتحدة. وكانت لدى طالبان جاذبية أخرى. فحينما بدا أن طالبان على وشك تحقيق النصر فى أنحاء البلاد، قررت الولايات المتحدة إقامة صلات مع النظام الجديد. وكان بعض المسئولين الأمريكيين يعتقدون أن مصادقة الحركة قد يحقق فوائد مبكرة. وكان من الواضح أنه ليست لدى طالبان أية أجندة سياسية، وبذلك كانت على النقيض من بعض فصائل المجاهدين المعروفة بعدائها الصريح للولايات المتحدة، وخاصة فصيل حكمتيار. وأكدت قيادات الحركة لواشنطن فى السر أن الإرهاب والمخدرات لن يكون لهما مكان فى حكمها القائم على الدين. ووعدت طالبان بالقضاء على

زراعة الأفيون وأبدت استعدادًا لإغلاق معسكرات تدريب المتشددين، وترحيل الوافدين العرب. وزكت كذلك كراهية طالبان للشيعة من الناحية العقائدية للقيام بدور فى احتواء إيران الذى تأمل فيه الولايات المتحدة. وفى المقابل، دقت الاتصالات المتزايدة مع طهران التى يقوم بها النظام الحاكم فى كابول، برئاسة برهان الدين ربانى الطاجيكى، أجراس الخطر فى واشنطن.

لا شك فى أن أحد عوامل السياسة الأمريكية خلال منتصف التسعينيات كانت تلك المخططات التى وضعها ائتلاف أمريكى سعودى يضم شركتى "يونيون أويل أوف كاليفورنيا" (يونوكال) Union Oil of California (Unocal) وشركة بترول "دلتا" Delta لمد خطوط أنابيب للنفط والغاز من وسط آسيا عبر أفغانستان إلى باكستان ومنها إلى الأسواق الآسيوية الأخرى. ولكن لكى تُمد تلك الخطوط كان لابد من تهدئة الأوضاع فى أفغانستان بصورة كبيرة. وظهرت طالبان باعتبارها القوة الأرجح لضمان الاستثمار الذى تحفه المخاطر، غير أنه من المنتظر أن يحقق أرباحًا كبيرة. وإذا كان للمشروع أن ينجح، فقد كان ذلك لما له من جاذبية فى واشنطن بسبب حلوله محل مسار إيرانى وبالتالى يحرم الجمهورية الإسلامية من الفوائد الاقتصادية الناتجة عن مرور خطوط الأنابيب فى أراضيها. وتوقعت يونوكال أن تتمكن من التعامل تجاريًا مع طالبان من خلال وعدها الجذاب بالعائدات المستقبلية وفرص العمل عند حدوث الانتعاش الاقتصادى. ونجح الضغط القوى الذى مارسته الشركة فى واشنطن على الأقل فى إعطاء انطباع قوى بأن المشروع التجارى يحظى بالموافقة الرسمية الأمريكية.[١٩]

رغم عدم استعداد الولايات المتحدة للاعتراف الرسمى، فقد اتخذت واشنطن خطوات مؤقتة نحو إعادة ترسيخ الوجود الأمريكى الرسمى فى كابول. واستكشفت سلسلة من الرحلات التى قام بها مسئولون أمريكيون فى خريف ١٩٩٤ مساعدات إعادة الإعمار وكذلك إعادة توطين اللاجئين والمخدرات والتخلص من الجماعات المتشددة. إلا أن التقدم نحو الاعتراف القانونى طرأ عليه بطء مفاجئ فى الأسابيع التى أعقبت احتلال طالبان لكابول. فلا شك فى أن الأدلة التى أشارت إلى أن الحركة لن تندفع بقوة نحو تحقيق نصر عسكرى كامل قد أثرت على السياسة. والأهم من ذلك أن المذاهب الدينية المتشددة والسياسات الاجتماعية القمعية التى طبقتها طالبان من قبل فى أماكن أخرى من البلاد باتت تطبق الآن مع تعديل بسيط

على مجتمع العاصمة الحضرى الأكثر علمانية. وأدان المدافعون عن حقوق الإنسان فى الولايات المتحدة، وخاصة جماعات الدفاع عن حقوق المرأة، حكم طالبان، وعلى وجه التحديد إغلاقها لمدارس البنات وشبه استحالة توظيف النساء. وميز حظر التليفزيون ومعظم أشكال الترفيه حركة طالبان باعتبارها مجموعة من المتحمسين ذوى العقليات الضيقة. وكذلك الحال بالنسبة لفرضها عقوبات صارمة على ارتكاب الأعمال الجنائية، بدءًا من قتل الرئيس الأفغانى السابق نجيب الله وعرض جثته فى مكان عام عند الاستيلاء على كابول.

زادت الانتقادات العلنية لطالبان خلال عام ١٩٩٧، وقد لخصها وصف وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت لطالبان بأنها "بغيضة" أثناء زيارتها لباكستان فى نوفمبر. وأصبحت مشاعر واضعى السياسات الأمريكيين تتسم بالمرارة حين أُرجع تفجير سفارتى الولايات المتحدة فى شرق أفريقيا إلى أفغانستان، وعلى وجه التحديد إلى المنشق السعودى أسامة بن لادن الذى لجأ إلى أفغانستان. ولأن طالبان كان تؤوى المرتكب المزعوم لتلك الهجمات، وتستضيف منشآت تدريب من يعتقد أنهم إرهابيون، فقد أصبحت المتهم والهدف رقم واحد للولايات المتحدة. وجرى بيان ذلك بقوة من خلال ضربة الصواريخ كروز التى وُجهت إلى تلك المعسكرات فى أغسطس من عام ١٩٩٨.

أملاً فى إجبار طالبان على تسليم بن لادن للعدالة وحل تنظيم القاعدة الخاص به، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على طالبان فى أوائل عام ١٩٩٩. كما نسقت واشنطن موافقة مجلس الأمن على فرض المزيد من العقوبات فى نوفمبر من عام ١٩٩٩. وقد أُضيفت إلى تلك مجموعة أخرى من العقوبات فى يناير من عام ٢٠٠١. وكان هدف العديد من أشكال الحظر والمقاطعة هو تصعيب السفر على قادة طالبان ومنعهم من الوصول إلى الأموال. ولم يكن من الممكن تحقيق محاولة وقف شحنات السلاح إلى طالبان، التى ربما كان أهم محاولة، بدون التعاون مع الدول المجاورة، وأبرزها باكستان المترددة. ولم تحدث العقوبات تغييرًا كبيرًا فى قدرة طالبان على القتال أو فرض سياساتها.

كانت طالبان، التى استغرقتها المشاعر الخاصة بظن أنها دائمًا على حق فيما يخص الإسلام، تنظر إلى المطالب الدولية على أنها اختبار لقيادتها وإيمانها. وأدت العزلة المتزايدة إلى تقوية المتشددين بين كبار مسئولى طالبان. وجعلت

الظروف الاقتصادية التى تزداد سوءًا القيادة أكثر اعتمادًا على أنشطة جمع الأموال التى يقوم بها بن لادن وأكثر إذعانًا لنفوذه. ولأن الملا عمر أخوند لم تكن له اتصالات خارج حدود الحاشية المحيطة بها مباشرة، فقد تشجع فى اعتقاده أنه ظهر كزعيم إسلامى متعدٍّ للقوميات. وقد تجاهل تحدى الملا عمر للرأى الدولى، فى أعقاب قراره فى مارس من عام ٢٠٠١ تدمير تماثيل ما قبل الإسلام فى البلاد، وخاصة تمثالى بوذا الضخمين، السلطات الدينية الإسلامية التى اعتبرها أقل استنارة.

لم تصل الولايات المتحدة والمجتمع الدولى بسرعة إلى تقدير أن طالبان تعمل بنظرة كلية مختلفة ومبهمة فى كثير من الأحيان. والواقع أن الكثير من الإستراتيجيات، التى عادة ما كان الدبلوماسيون يتوقعون أن تحكم سلوك طالبان، كان لها أثر ضعيف. وعندما قررت القيادة تطبيق الشريعة الإسلامية، لم تأبه كثيرًا بما إذا كانت سياسة طالبان ستضر النظام سياسيًا واقتصاديًا أم لا. كما عكس عدم استعدادها لتسليم بن لادن، وإن كان التعبير عنه من حيث المبدأ، التردد فى نكث العهد مع المقاتلين والمساهمين الماليين الموالين للمنشق السعودى.

كانت طالبان تمثل ظاهرة عابرة فى الأساس استطاعت لم شعث الدولة والمجتمع الأفغانيين. فقد استطاعت فى غياب البدائل الممكنة البقاء فى السلطة رغم تزايد عدم شعبيتها. ولأن طالبان وفرت القليل من القانون والنظام، بينما أبدى خصومها فيما سبق عجزًا عن الحكم، فقد استطاعت الاحتفاظ بولاء كبار القادة. فلم يتحد أعوان الملا عمر المقربون زعيمهم قط، رغم الاختلافات الحادة فى كثير من الأحيان. وربما لم يكن الخوف الأكبر بين المطلعين على بواطن الأمور فى طالبان من هزيمتهم على يد المعارضة الأفغانية، بل القلق من احتمال ألا يمكنهم التصدى لقوة أفضل استعدادًا لتلبية حاجات الشعب الأساسية، فى حال عجزهم عن الإسهام فى إعادة إعمار البلاد.

رغم ذلك، ربما كانت طالبان ستظل مسيطرة لبعض الوقت. فقد جعلها اغتيال قائد تحالف الشمال الماهر والكاريزمى أحمد شاه مسعود فى ٩سبتمبر من عام ٢٠٠١ فى وضع جيد يمكنها من إعداد حملة للاستيلاء على العشرة بالمائة الباقية من البلاد خارج سيطرتها. وربما كانت المساعدات المادية المقدمة للمعارضة من إيران وروسيا غير كافية للحيلولة دون انتصار طالبان. إلا أن

ميزان القوى تغير تمامًا مع الهجوم العسكرى للتحالف بقيادة الولايات المتحدة الذى بدأ فى أكتوبر. وكان مقدرًا للبلاد أن تنتقل إلى حقبة ما بعد طالبان، حيث بدت العودة إلى نظام أمراء الحرب حتمية ما لم يجر بسرعة إقامة بناء سياسى يخلفها. وساد كذلك الشك بشأن ما إذا كان المجتمع الدولى سوف يحدد مشاركته فى اجتثاث جذور مؤيدى الإرهاب أم سيظل مشغولاً باعتباره ضامنًا لحكومة ذات قاعدة عريضة وبرامج لإعادة التأهيل وإعادة الإعمار.

خاتمة

لم تظهر أفغانستان على خريطة السياسة الخارجية الأمريكية حتى عام ١٩٧٩. بل إن ثورة سور فى عام ١٩٧٨ التى جاءت بالشيوعيين إلى الحكم كانت أمرًا يمكن التغاضى عنه. وعكست سياسة واشنطن الاستعداد للاعتراف، بشكل أو بآخر، بالاهتمام الأكبر للسوفييت بأفغانستان والعجز الأمريكى عن فعل الكثير حياله. ولم تتغير تلك الرؤية إلا حينما تدخل الاتحاد السوفيتى تدخلاً عسكريًا مباشرًا وفهم أن له طموحًا إستراتيجيًا أوسع. ولكن ما إن رحل الاتحاد السوفيتى حتى اتجهت الولايات المتحدة بسرعة وجهة أخرى، مع أن الصراع لم يكن قد حُل بعد. إلا أن حكم طالبان حث على التركيز على أفغانستان من جديد، وفى المقام الأول فيما يتعلق بقضايا الإرهاب. ولكن توقع خروج البلاد مرة أخرى عن شاشة الرادار الأمريكى بمجرد انحسار الأخطار المنبعثة من داخل أفغانستان اصطدم بأحداث سبتمبر ٢٠٠١.

إن ما كان تقلبات فى السياسات الأمريكية وميلاً إلى التقليل من أهمية أفغانستان يستدعى المزيد من الشرح والتوضيح. والنقطة الجيدة التى نبدأ منها هى التصور الثابت لبُعد أفغانستان، نفسيًا وكذلك جغرافيًا. فربما ساعد موقع هذا البلد فى الحث على استنتاج واشنطن أثناء الحرب الباردة أنه بما أن أفغانستان موجودة فى الفناء الخلفى للاتحاد السوفيتى فلا يمكن للولايات المتحدة أن تتولى مسئولية أمن أفغانستان بالإضافة إلى أمن باكستان، والواقع أن الوجود الأمريكى القليل خدم فرص استقلال أفغانستان. وفى أعقاب الاحتلال السوفيتى ظهر فى البداية أن المشاكل المرجح أن تصيب الدولة الأفغانية، مهما كانت مؤسفة، محلية إلى حد كبير وبعيدة بالقدر الذى لا يجعلها تصطدم بالمصالح الحيوية الأمريكية.

كان عدم التعرف بشكل كامل على الآثار الإقليمية والكونية المترتبة على وجود دولة أفغانية تُركت فى حالة من الاضطراب ودون أن يعاد إعمارها نتيجة لرؤية أفغانستان على أنها فى المقام الأولى فريدة وغريبة. إنها تلك الصورة التى تبين الدولة على أنها بدائية بطريقة ميئوس منها، وتمزقها الصراعات البدائية التى لا سبيل إلى حلها. ويُعتقد أن العادات القَبَلية والتعصب الدينى هى التى تجعل البلاد غير قابلة للحكم إلى حد كبير. والصورة المقبولة هى صورة البلد الذى ليس من المحتمل فيه، بالإضافة إلى تسليم المساعدات، تطبيق الوصفات المعتادة الخاصة ببناء اقتصاد حديث قابل للتنفيذ ودولة ديمقراطية مستقلة. ولا شك فى أن سلوك طالبان الذى كثيرًا ما كان شاذًا وغير مقبول أسهم فى تكوين هذه الرؤية. وحتى لو كان الأمر كذلك، فهو ظالم للتاريخ الأفغانى ويقلل من تقييم القدرة على التطور والتعاون الداخلى فى وجود النوع الصحيح من المساعدات الدولية. والواقع أن الكثير مما يبدو فى الوقت الراهن عائقًا من الناحية القطرية فى سبيل نمو أفغانستان اقتصاديًا وسياسيًا هو فى الواقع نتيجة لفترة تزيد عن الجيل من الحرب.

من المحتمل أن الولايات المتحدة قللت بمرور الوقت من قيمة قدرتها على الإسهام فى التغييرات الإيجابية فى أفغانستان. وبالرغم من ميل واشنطن إلى فك الارتباط، فقد ظل معظم الأفغان يبحثون خلال الحرب الأهلية عن الولايات المتحدة، قبل غيرها من الدول، كى تساعدهم فى تأمين التسوية السلمية.(٢٠) بل إن كثيرين فى قيادة طالبان كانوا لا يرون أملاً كبيرًا فى تحقيق انتعاش قومى بدون الولايات المتحدة. فقد كان الأفغان يجدون باستمرار أنه من الصعب تخيل تجاهل القيادات الأمريكية لاحتياجاتهم بعد أن كانت مُعِينة إلى حد كبير فى الثمانينيات، خاصة فى ضوء دور الجهاد الأفغانى فى انهيار الدولة السوفيتية.

من المفارقة أن مواجهة أفغانستان التى تسيطر عليها طالبان أسفرت عن تعاون وثيق فى السياسة الخارجية بين روسيا والولايات المتحدة فى الوقت الذى اختلفتا فيه حول الكثير من القضايا الكونية. وحدث كذلك أنها أوجدت، حتى ما قبل سبتمبر ٢٠٠١، التفاعل الدبلوماسى الوحيد بين واشنطن وطهران، وإن كان فى موقف متعدد الأطراف وفى إطار مساع مشتركة لإحباط مخططات طالبان. وفى الوقت نفسه خلقت الخلافات مع باكستان بشأن طالبان أحد أبرز الأمور التى عكرت صفو العلاقات مع هذا الحليف الإستراتيجى القديم. فقد كانت القيادة

الباكستانية تقاوم ضغوط واشنطن التى تطلب من إسلام أباد وقف تقديم المساعدات السياسية والعسكرية لطالبان طوال فترة الحرب الأهلية. وأدت سياسات العقوبات التى أثرت على كل من طالبان وباكستان إلى تزايد الاستياء النخبوى والشعبى بين الباكستانيين الذى قلل كذلك من تأثير واشنطن على سياسات إسلام أباد النووية ومن أثرها فى تشجيع التصالح مع الهند عن طريق حل القضايا البارزة وأهمها كشمير. وكان لابد من القضاء على هذا الشعور المعادى لأمريكا إذا كانت حكومة الرئيس مشرف تأمل فى التعاون مع جيش الولايات المتحدة وتظل كذلك موجودة من الناحية السياسية.

ربما يتطلب أى مستقبل يبشر بقدر أكبر من الخير لأفغانستان أن تعبئ الولايات المتحدة إجماعًا دوليًا أكثر اتساعًا يتفق على أهمية هذا البلد للاستقرار الإقليمى والأمن الدولى وعلى الالتزام بإعادة إعمار أفغانستان. وسوف يتطلب إعادة بناء هذا البلد إسهامات من بلاد كثيرة، أى تلك الإسهامات المباشرة فى مستقبل أفغانستان وكذلك المانحين الثنائيين والدوليين الأكثر تقليدية. ويمنح جهد إعادة البناء المستدام، الذى يخلق الفرص للعناصر السياسية الجديدة كى تظهر، أملاً كبيرًا فى تجاوز الخلافات السياسية التى يصعب تسويتها وجعلت هذا البلد يتأرجح بين الفوضى والطغيان الدينى. وبما أن الولايات المتحدة تتعهد الآن بشكل مباشر جدًا البلد الذى طالما نظرت إليه على أنه هامشى، فسوف ينتظر منها الأفغان أن تقوم بدور ريادى فى تخفيف معاناتهم وفى مساعدتهم على تشكيل حكومة أكثر شمولاً وعدلاً من أى وقت فى الماضى القريب.

(١) Richard S. Newell, The Politics of Afghanistan, Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1972, p. 128.

(٢) Leon b. Poullada and Leila D.J. Poullada, The Kingdom of Afghanistan and the United States: 1828-1973, Lincoln, Nebr.: Dageforde Publishing, 1995, pp. 178-179.

(٣) Poullada and Poullada, The Kingdom of Afghanistan, p. 183.

(٤) Thomas T. Hammond, Red Flag Over Afghanistan, Boulder, Colo.: Westview Press, 1984, pp. 26-27.

(٥) بحلول عام ١٩٧٩ كان الأفغان قد حصلوا من الاتحاد السوفيتى على ما قيمته ٢,٥ مليار دولار من المساعدات الاقتصادية والعسكرية. Bhabani Sen Gupta, Afghanistan: Politics, Economics and Society, Boulder, Colo.; Lynne Rienner Publishers, 1986, p. 12.

(٦) Lawrence Ziring, Iran, Turkey and Afghanistan: A Political Chronology, New York: Praeger Publishers, 1981, p. 97.

(٧) Ralph H. Magnus and Elden Naby, Afghanistan: Mulla, Marx and Mujahid, Boulder, Colo.: Westview Press, 1998, p. 62.

(٨) Hammond, Red Flag Over Afghanistan, p. 38.

(٩) Ziring, Iran, Turkey and Afghanistan, p. 97.

(١٠) Ziring, Iran, Turkey and Afghanistan, p. 106.

(١١) Hammond, Red Flag Over Afghanistan, p. 105-106.

(١٢) انظر Barnett Rubin, The Fragmentation of Afghanistan, New Haven, Conn.: Yale University Press, 1995, pp. 196-201. فى مواضع أخرى، ذُكر أن إجمالى ما تكلفته الولايات المتحدة أثناء الجهاد ضد الشيوعيين ٣,٣ مليار دولار. G. Weinbaum, Pakistan and Afghanistan: Resistance and Reconstruction, Boulder, Colo.: Westview Press, 1994, p. 172.

(١٣) Mohammed Yousef and Mark Atkins, The Bear Trap: Afghanistan's Untold Story, London: Leo Cooper, 1992, pp. 93-94, 189-194.

(١٤) Tim Weiner, Blank Check: The Pentagon's Black Budget, New York: Warner Books, 1991, p. 150. للاطلاع على وصف لمساعدات وكالة الاستخبارات المركزية السرية للمجاهدين خلال الثمانينيات، انظر كذلك Larry, P. Goodson, Afghanistan's Endless War, Seattle: University of Washington Press, 2001, pp. 142-143.

(١٥) انظر Riaz M. Khan, Untying the Afghan Knot: Negotiating Soviet Withdrawal, Durham, N.C.: Duke University Press, 1991, p. 170.

(١٦) Rasul Bakash Rais, War Without Winners, Oxford University Press, 1994, p. 123-124.

(١٧) Rais, War Without Winners, p. 135.

(١٨) Weinbaum, Pakistan and Afghanistan, pp. 92-93.

(١٩) Ahmad Rashid in Taliban: Militant Islam, Oil and Fundamentalism in Central Asia, New Haven, Conn.: Yale University Press, 2000, pp. 166-169 من بين من يؤكدون أن المسئولين الأمريكيين تدخلوا بقوة لمصلحة عطاء يونوكال. وللاطلاع على مناقشة أشمل، انظر كذلك Richard MacKenzie, "The United States and the Taliban," in William Maley, (de.), Fundamentalism Reborn? Afghanistan and the Taliban, New York University Press, 1998, pp. 96-100.

(٢٠) Goodson, Afghanistan's Endless War, p. 181.

الفصل السادس والعشرون

أسياسات أمريكية جديدة لشرق أوسط جديد؟

ويليام كوانت

الصورة السائدة التى تخرج من أى بحث للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط هى صورة واشنطن وهى تنهض من غلطة لتقع فى أخرى، ومن فرصة ضائعة لتقع فى سواها، ومن حساب خاطئ لتقع فى غيره. ومن السهل تذكر أشياء سارت بشكل خاطئ، وأشياء كان ينبغى أن تسير بشكل أفضل.

لدى الجميع نموذجهم الأمثل لمأساة بعينها جرى تجنبها. ومن المؤكد أن السياسة تجاه إيران تبرز باعتبارها أحد أخطاء الدبلوماسية الأمريكية الكبيرة خلال العشرين أو الثلاثين عامًا الماضية. ومن الناحية الإنسانية، يمكن أن ننظر إلى لبنان ونتساءل ما الذى كان يمكن عمله لإنقاذ تلك التجربة الديمقراطية الهشة التى تحظى بالإعجاب من المصير الذى حل بها فى السبعينيات والثمانينيات. كما يمكن السؤال كذلك عما كان يمكن القيام به لمنع صدمات النفط فى السبعينيات التى لا شك فى تأثيرها على العالم أجمع، وعلى الدول الفقيرة أكثر من الغنية؛ حيث تحملت جميعها مليارات كثيرة من الدولارات من الدخل المفقود والتنمية المعطلة.

مع أنه من السهل رؤية تلك العيوب، فقد كانت السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط فى السنوات الأربعين أو الخمسين الماضية ناجحة نجاحًا ملحوظًا من ناحية التحديد القياسى للمصالح القومية الأمريكية. ومع أن هذه مسألة خاصة بالرأى المعاكس، فإننى أتصورها دقيقة بشكل معقول فى إطار الأهداف الأمريكية المعلنة فى الشرق الأوسط.

كان التعريف المعتاد للمصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط، وربما كان تعريفًا ضيقًا فى أذهان الكثيرين، يتكون فى المقام الأول من ثلاث نقاط. كانت

إحدى تلك النقاط هى أن الاتحاد السوفيتى، منافسنا وخصمنا الكونى، لم ينجح فى مد الهيمنة إلى داخل الشرق الأوسط. وبناء على ما نعرفه الآن، ربما لم يكن ذلك احتمالاً ممكنًا، إلا أنه بعد الحرب العالمية الثانية، ومع وجود التنافس الأمريكى الروسى على النفوذ فى إيران وتركيا وترسيخ هيمنة الكرملين فى أوروبا الشرقية، كان هناك خوف حقيقى من أن يتسع النفوذ الروسى بسرعة ليصل إلى الشرق الأوسط، وربما بات من الصعب وقفه. وطوال الفترة من بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٩٠، كانت مشكلة كيفية التعامل مع الاتحاد السوفيتى هى المشكلة رقم واحد على قائمة واضعى سياسة الشرق الأوسط فى واشنطن.

كان النفط هو القضية الثانية. وهناك أوقات كان الوصول فيها إلى النفط أمرًا مفروغًا منه، غير أن الجميع كانوا يدركون أن منطقة الخليج هى أكبر مصدر موحد للنفط فى العالم؛ والواقع أنها تمثل ثلثى احتياطيات العالم المثبتة من النفط. ولا يمكننا تجاهل الأهمية الإستراتيجية لتلك الحقيقة.

أما القضية الثالثة فكانت العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل. ولم تكن تلك العلاقة مريحة دائمًا، بل إن كل رئيس منذ هارى إس ترومان كان يشعر بالتزام خاص تجاه أمن إسرائيل ورفاهيتها لم يكن يضاهيه أى التزام مباشر تجاه أى دولة واحدة فى المنطقة.

إذا فهمنا هذه النقاط الثلاث على أنها تعريف واشنطن للمصالح الكبرى فى المنطقة – احتواء الاتحاد السوفيتى والنفط وأمن إسرائيل – فحينئذ نقرر مقدار ما حققته السياسة الأمريكية من نجاح. ومقارنة بسياستنا فى جنوب شرق آسيا على سبيل المثال، فقد حققت السياسة الأمريكية نجاحًا نسبيًا، من ناحية التكلفة بالتأكيد، على المستويين البشرى والاقتصادى. وعند حساب التكلفة البشرية التى تحملتها الولايات المتحدة فى السعى لتحقيق سياستنا، رغم كل الأخطاء التى ارتكبت على مدى فترة الخمس وأربعين سنة كلها، فالتقدير هو أن حوالى خمسمائة أمريكى على الأكثر فقدوا أرواحهم. وفى جنوب شرقى آسيا يفوق العدد الخمسين ألفًا. ولا يعنى هذا تقليل أهمية تلك الخسائر، وإنما إعطاء الأمور حقها من التقدير فحسب.

من الناحية الاقتصادية، ليس من السهل حساب تكلفة السعى لتحقيق السياسات الأمريكية فى الشرق الأوسط. وبالنسبة لتنفيذ سياسة الشرق الأوسط فيما

بين عامى ١٩٤٥ و ١٩٩٠، أجاز الكونجرس، من ناحية نفقات الميزانية فقط، من حوالى ١٥٠ مليار دولار إلى ٢٠٠ مليار دولار (بالسعر الحالى للدولار)، وهو ما يبدو بالطبع مبلغًا ضخمًا من المال. ويعنى هذا أكثر من ٣ مليارات دولار سنويًا على امتداد تلك الفترة. وهذه الأرقام ليست دقيقة، إلا أنه مقارنة بتكاليف دعم منظمة حلف شمال الأطلنطى (الناتو) أو تمويل الحرب فى فيتنام، فإن تكلفة السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط منخفضة إلى حد كبير. فقد تكلفت بصورة عامة ما يزيد قليلاً على نصف ميزانية الدفاع السنوية فى الوقت الراهن، موزعة على خمسة وأربعين عامًا.

عمومًا، كانت التكلفة البشرية والاقتصادية التى تحملتها الولايات المتحدة فى السعى لتحقيق سياساتها الخاصة بالشرق الأوسط محتملة، وتحققت الأهداف الأساسية بنجاح. وقد لا يكون من المبالغة القول إنه إذا لم يكن بإمكان الولايات المتحدة الوصول إلى النفط بأسعار منخفضة فى الخمسينيات وأوائل الستينيات لكان إعادة بناء أوروبا واليابان على أسس ديمقراطية، كى تكون عقبة فى سبيل التوسع السوفيتى، أكثر تعقيدًا بشكل لا حد له. فقد كان الشرق الأوسط مناسبًا لإستراتيجية الولايات المتحدة إلى حد ما فى تلك الفترة.

اعتمدت الولايات المتحدة فى سعيها لتحقيق هذه المصالح الرئيسية الثلاث على مجموعة كاملة من الأدوات السياسية؛ وهى المساعدات الاقتصادية والعسكرية، ومبيعات السلاح، والتدخلات السرية، والوجود العسكرى، والدبلوماسية - خاصة فى عملية السلام العربية الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ - وفى بعض الأحيان الاستخدام المباشر للقوات الأمريكية، كما حدث فى لبنان عامى ١٩٥٨ و١٩٨٢ والحرب على العراق فى ١٩٩٠-١٩٩١. وفى فترة الحرب الباردة، بدا الجمهور الأمريكى مستعدًا لتأييد تلك السياسات فى الغالب. وكانت هناك فى بعض الأحيان مناقشات واحتجاجات، إلا أنه ليس هناك ما هو مثل الانسحاب الضخم من السياسة الرسمية الذى حدث حين زادت تكلفة تورطنا فى جنوب شرق آسيا فى الستينيات والسبعينيات. وفى الغالب كان الديمقراطيون والجمهوريون مستعدين عامًا بعد عام لتأييد الدافع الأساسى للسياسة الأمريكية سعيًا وراء تحقيق هذه المصالح الأساسية الثلاث.

أزمة وحرب الخليج أشبه إلى حد كبير بنهاية فترة فى السياسة الخارجية الأمريكية؛ أى أنهما شكل من أشكال الحد الفاصل. فقد وقعت فى نهاية الحرب الباردة تمامًا حين كانت الولايات المتحدة معبأة تعبئة كاملة فى أعقاب الحشد العسكرى المكثف فى عهد إدارة رونالد ريجان فى الثمانينيات. وكان يُنظر إلى النفط على أنه فى خطر. وكانت إستراتيجية واشنطن العسكرية تَعِدُ بالنجاح مع القليل نسبيًا من الخسائر. وكان للولايات المتحدة حلفاء عرب يقفون فى صفها ضد نظام عربى آخر، وكانت لديها دول أخرى على استعداد للمساعدة فى تسديد الفاتورة. وهذا هو ما جعل من الممكن تعبئة ٥٠٠ ألف من القوات الأمريكية لخوض الحرب بفاعلية ونجاح، مع الحفاظ على التأييد الشعبى. ولكن مع ملاحظة أن تلك لم تكن بداية فورة حماس جديدة لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط. ولم يكن السلام الأمريكى فى خلفية ذهن أى إنسان فى واشنطن الرسمية بعد تسوية الحساب مع صدام حسين فى الكويت. بل يبدو الأمر إلى حد كبير جدًا وكأن التدخل فى الخليج كان الفصل الأخير فى مسرحية حسب القواعد القديمة لكيفية مشاركة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط قبل أن يُحْكِم الواقع الجديد سيطرته.

يشمل الواقع السياسى الجديد الذى سوف يحدد سلوك السياسة الخارجية الأمريكية فى السنوات المقبلة ما يلى. أولاً: هناك إحساس متناقص بالمشاركة مع سائر دول العالم من جانب معظم الأمريكيين، وممثليهم فى الكونجرس، ورئيسهم. فالسياسة الخارجية ببساطة لم تعد القضية ذات الأولوية القصوى، ربما لأن الجمهور الأمريكى لم يعد مشغولاً بخطر الحرب النووية والمنافسة الكونية مع الاتحاد السوفيتى. إلا أنه من المدهش أن ننظر إلى نتائج استطلاع للرأى العام أجرى فى أوائل التسعينيات، طُلِب فيه من الأمريكيين كتابة قائمة بالقضايا التى يظنون أنها مهمة، لنرى أن ١ بالمائة فقط من الأمريكيين ذكروا أية قضية كانت تنطوى على السياسة الخارجية. ولا يعنى هذا بالضرورة أن الولايات المتحدة تتجه إلى العزلة. إلا أنه من المؤكد أن هذه فترة من إعادة التخندق وبالتالى المشاركة التى تقوم على قدر كبير جدًا من الاختيار فى الارتباطات السياسية فى الخارج.

ولأسباب اقتصادية كذلك، لن يكون هناك قدر أقل من الإنفاق على المساعدات الخارجية. وبالتالى ستكون بعض أدوات السياسة العادية أقل توفرًا بالنسبة لواضعى السياسة فى المستقبل وهم يبحثون كيفية التعامل مع الشرق

الأوسط. وقد يكون صحيحًا أن تصبح هناك حجة قوية لتعبئة مبالغ كبيرة من المال بالنيابة عن بلد بعينه لمنع وقوع كارثة ما، إلا أنه لن يكون من السهل فى المناخ الحالى إقناع الأمريكيين، حتى ولو كان الشرق الأوسط مازال يحصل على نصيب الأسد من المساعدات الاقتصادية المتاحة.

العنصر الثالث من عناصر الواقع الجديد هو أن الولايات المتحدة لم تعد لديها فكرة كبيرة منظمة لسياستها الخارجية. فقد كان الاحتواء، رغم كل قيوده وتبسيطه الزائد، يوفر دافعًا أكيدًا للسياسة الخارجية إبان الحرب الباردة. ومع انتهاء الحرب الباردة نجد أن واشنطن ليست متأكدة من القضايا التى تستحق أن تكون لها الأولوية. فهل الأزمات الإنسانية فى أنحاء العالم كافية لأن تدفع إلى التدخل الأمريكي؟ إذا كان الأمر كذلك، لم أحجمت الولايات المتحدة عن التدخل فى رواندا حين كان الهوتو يُقتّلون التوتسي؟ من المؤسف أنه لم يعد هناك مقياس يشير إلى ما هو مهم وما هو غير ذلك؛ أو على الأقل لا يمكن العثور بسهولة على هذا المقياس. والنتيجة هى اتسام اتخاذ القرار بالعشوائية.

حين يتصل الأمر بالشرق الأوسط، يترك ذلك أربع أفكار سياسية للسياسة الخارجية الأمريكية، واحدة منها سليمة، وأخرى على قدر كبير من الخطأ، وثالثة يُنظر إليها فى المنطقة على أنها تتسم بالنفاق، ورابعة هى الآن خطابية فى المقام الأول. الأولى فكرة قديمة ولكنها لا تزال قائمة؛ وهى أهمية تشجيع السلام العربى الإسرائيلى فى المنطقة. ويمكن الحديث بلا انقطاع عما إذا كانت الولايات المتحدة قد أدت هذا الدور أداء جيدًا أم لا، وإذا كانت التكتيكات فى وقت بعينه أو فى أية إدارة بعينها مناسبة أم لا. غير أن الجهد الخاص بمحاولة إحداث مصالحة تاريخية بين إسرائيل وجيرانها العرب جهد له قيمته، كما أن هناك نجاحًا قد تحقق. وفيما يتعلق بوجود بعض المضمون الفكرى فى السياسة الخارجية الأمريكية فى الشرق الأوسط حاليًا، فإنه يتمحور حول هذا الموضوع. ويعرف اختصاصيو الشرق الأوسط فى الحكومة الأمريكية المزيد عن تعقيدات المفاوضات العربية الإسرائيلية ما يزيد عما يعرفونه عن أية قضية أخرى. بل إن منهم من يعرف القدر الكبير فى الوقت الراهن. وقد عكفوا سنوات على القضايا التى تنطوى عليها المفاوضات بين إسرائيل والعرب. وهناك مشاكل خاصة بالتحيز والتصور الانتقائى، غير أن هناك رغبة قوية فى واشنطن، داخل الدوائر الرسمية، فى نجاح هذا التفاوض وعملية إحلال السلام هذه.

إلا أن هذه الرغبة فى هذه النهاية الناجحة للمفاوضات العربية الإسرائيلية لم تصحبها فى فترة كلينتون إستراتيجية جادة لتحقيق هذا الهدف. فقد تحققت اتفاقيات أوسلو فى سبتمبر من عام ١٩٩٣، التى أحيت الآمال فى أماكن كثيرة، بدون مشاركة أمريكية فى الغالب. وانتهى البعض إلى أنه لم تكن هناك حاجة إلى دور الوساطة الأمريكية النشط إلا على الجبهة السورية، حيث لم يكن هناك بعد كلام بين كبار القادة. وبدلاً من الضغط على الطرفين للتحرك بسرعة نحو الاتفاقيات، تبنت إدارة كلينتون دور "المُيَسِّر"، تاركة الأمر للطرفين فيما يتعلق بتحديد السرعة. ووجه اغتيال رابين فى نوفمبر من عام ١٩٩٥ ضربة قاتلة إلى هذه الإستراتيجية، خاصة حين حل محله بنيامين نتنياهو زعيم الليكود المتشدد. واعتبارًا من منتصف عام ١٩٩٦ كانت عملية السلام فى حالة توقف فعلى، وكانت إدارة كلينتون عاجزة، رغم بعض الجهود، عن كسر الجمود بشأن الأسس.

بدون إستراتيجية قابلة للتطبيق خاصة بإحلال السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب، سيكون من الصعوبة بمكان على الولايات المتحدة الحفاظ على علاقات العمل الجيدة التى تربطها بمعظم دول المنطقة. إذ سوف يَضْعُف القادة العرب المعتدلون، وربما كان خلفاؤهم أقل ميلاً للسلام والتعاون مع الولايات المتحدة. وسوف يجد الفلسطينيون الذى باتوا قريبين من قبول فكرة دولة فلسطينية صغيرة فى الضفة الغربية وغزة أنه يتعين عليهم التوصل إلى تسوية بشأن كانتونات صغيرة داخل الضفة الغربية تحيط بها القوات الإسرائيلية بالكامل؛ باختصار سيكون الأمر عبارة عن معازل وليس دولة حقيقية خاصة بهم. وبدلاً من أن تكون هذه النتيجة حجر زاوية فى السلام العربى الإسرائيلى الشامل، فإنها سوف تضمن بقاء التوترات عالية فى النطاق العربى الإسرائيلى لسنوات مقبلة. إلا أن هناك عددًا قليلاً فى واشنطن، لا يشمل الكونجرس الذى يسيطر عليه الجمهوريون، يبدو شديد القلق من هذا الاحتمال.

الفكرة السياسية الثانية الخاصة بالشرق الأوسط، التى لم تكتمل ولم تُدرس الدراسة الكافية، هى ما يسمى فكرة الاحتواء المزدوج التى طرحتها إدارة كلينتون. ويتخلى الاحتواء المزدوج، كما نوقش فى موضع آخر من هذا الكتاب، عن مقاربة توازن القوى الخاصة بالولايات المتحدة فى منطقة الخليج الفارسى (التى نظرت إلى إيران، ثم إلى العراق، على أنها بديل للولايات المتحدة وعلى أن كلاً منهما قوة

مقابلة للأخرى) وترسم خطوطًا عامة بشكل يتسم بالغموض لسياسة احتواء كلٍ من إيران والعراق. وقد بدا الأمر لبعض الوقت وكأن الاحتواء المزدوج لن يعمر طويلاً. إلا أن المفهوم ظل يحدو السياسة الأمريكية حتى أواخر التسعينيات.

من الصعب معرفة كيف يمكن أن تكون سياسة الاحتواء المزدوج على المدى الطويل مقاربة قابلة للتطبيق لتعقيدات منطقة الخليج. فليس مقنعًا أن بإمكان الولايات المتحدة الاستمرار فى الدعوة إلى سياسة عدم الارتباط الجاد بأية دولة بحجم إيران وأهميتها. وبحلول عام ١٩٨٩ كانت هناك إعادة نظر فى سياسة العداء الذى لا شك فيه تجاه إيران، إلا أنه كان لها تأييد قوى بين البعض داخل الكونجرس. وكان الحدث الأساسى الذى أجبر الأمريكيين على إعادة النظر فى سياسة الاحتواء المزدوج هو حدث انتخاب محمد خاتمى البارز فى مايو من عام ١٩٩٧، حيث فاز بما يربو على ٧٠ بالمائة من الأصوات. ولم يكن خاتمى معروفًا بشكل جيد للأمريكان، إلا أنه قدم نفسه باعتباره معتدلاً. والواقع أن بعض جوانب الحياة فى إيران أخذت تبدى دلائل التحرر بعد الانتخابات. وظل غير معروف إذا كانت سياسة إيران الخارجية ستتغير أم لا، إلا أن إدارة كلينتون أبدت بحلول منتصف عام ١٩٩٨ دلائل على استعدادها لإقامة علاقة رسمية أفضل مع طهران. وكان ذلك سيستغرق بالطبع بعض الوقت وكانت ستسبقه زيادة فى الاتصالات غير الرسمية، ولكن تصور إيران باعتبارها تزيد قليلاً عن كونها دولة تدعم الإرهاب وتدعو إلى كراهية الغرب، توقف مؤقتًا فى واشنطن.

فيما يتعلق بالعراق، فإنه رغم تَفَهُّم عدم وجود أية رغبة للتعامل مع صدام حسين، فما تزال واشنطن بحاجة إلى رؤية طويلة المدى خاصة بما ينبغى أن تكون عليه سياستها تجاه ذلك البلد، خاصة فيما يتعلق بفترة ما بعد صدام عندما يحين وقتها. وفى الوقت نفسه هناك القضية الإنسانية الخاصة بكيفية تحاشى المصاعب الزائدة عن الحد بالنسبة للشعب العراقى، مع استمرار الضغط على صدام حسين كى يذعن لقرارات الأمم المتحدة. وفى أوائل عام ١٩٩٨، اتفق على صيغة بتأييد من الأمم المتحدة تسمح للعراق بزيادة صادراته من النفط وباستخدام العائد فى شراء الغذاء والدواء. إلا أنه فى فترة ما ستعين إصدار حكم على ما إذا كان العراق يمتثل امتثالاً كاملاً لقرارات الأمم المتحدة أم لا وما إذا كان ينبغى رفع العقوبات أم لا. وبما أن صدام غير موثوق به على نطاق واسع، ولسبب وجيه،

فسوف يحتاج الأمر إلى أدلة شديدة الإقناع لمعظم الأمريكيين كى يؤيدوا أية سياسة لرفع كل العقوبات عن العراق، مادام صدام فى السلطة. إلا أنه ما إن يرحل صدام حتى لا يكون هناك أى سبب إستراتيجى يمنع حدوث ما هو أكثر من ذلك بكثير فى العلاقات مع بغداد. ولابد أن تكون هذه الرسالة واضحة للشعب العراقى وقادته المستقبليين الآن.

تستهدف الفكرة الثالثة فى السياسة الأمريكية انتشار أسلحة الدمار الشامل فى المنطقة. وقد خيضت الحرب على العراق فى عام ١٩٩١ وهذا الهاجس فى الأذهان، وكان جزء كبير من العداء تجاه إيران مبعثه هاجس أن إيران تبحث عن خيار نووى. ولكن هنا موطن النفاق. فالولايات المتحدة مستعدة الاستعداد التام لأن تنظر فى الاتجاه الآخر حيث صنعت دول أخرى مثل إسرائيل أسلحة نووية، ولدى مصر وسوريا وغيرهما قدرات كيماوية منذ فترة طويلة. وتوجد الصواريخ القادرة على حمل أسلحة الدمار الشامل فى عدد من الدول، منها السعودية وإسرائيل ومصر، ولكن تلك التى فى العراق وإيران هى وحدها التى اختُصت بالتعليق. وأى سعى لتشجيع خلق منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل يصطدم بمشكلة قدرة إسرائيل النووية غير المعلنة. ومنذ التجارب النووية التى أجرتها الهند وباكستان فى عام ١٩٩٨ والسياسة الأمريكية بشأن منع انتشار الأسلحة النووية تتعرض لتحدٍ خطير. وفى لحظة ما سيكون إعادة النظر فى السياسة المتعلقة بهذا الموضوع الحساس والمهم مطلوبًا فى واشنطن، وسوف يُعترف بالنفاق الذى ينطوى عليه الموقف الأمريكى. وليس الأمر هو أن كل الأنظمة التى تمتلك أسلحة دمار شامل تمثل تهديدًا مماثلاً للسلام الإقليمى، ولكن لن تكون هناك فرصة لإيجاد سياسة مصدَّقة للتعامل مع المشاكل الحقيقية إذا بدا أن المرء ينظر إلى الاتجاه الآخر حين يمتلك أصدقاؤه الأسلحة التى لا يُغتفر وجودها فى أياد أخرى.

الفكرة الرابعة التى لم يتم تناولها بإسهاب بأية وسيلة هى أن الوقت قد حان بالنسبة للولايات المتحدة كى تركز أكثر على التحول الديمقراطى والإصلاح الاقتصادى فى المنطقة. فكثير من دول المنطقة بحاجة إلى إصلاحات اقتصادية وسياسية أساسية، إلا أن هناك انطباعًا قويًا بأن تطبيق هذه الفكرة على الشرق الأوسط لا يتسم بالحماس الواجب وغالبًا ما لا يتعدى تشجيع خصخصة الصناعات المملوكة للدولة. ومن المؤكد أن هذه ليس بالطريقة المُرضية لترجمة المفاهيم

السياسية الجادة إلى سياسات قد تكون لها أهميتها بالنسبة لأبناء الشرق الأوسط الذين يريدون فى واقع الأمر رؤية التغير الاقتصادى، ويريدون رؤية الحكومات الأكثر مسئولية والأكثر قبولاً للمحاسبة، والذين طفح كيلهم فيما يتعلق بفساد قادتهم. ولكن هناك دائمًا معضلة فرض المرء لآرائه، وهو ما قد يؤدى فى النهاية إلى ردود أفعال عكسية، فى مقابل تشجيع الأفكار والممارسات التى قد توجد أصدقاء الولايات المتحدة المستقرين الذين يُعتمد عليها وينعمون بالرفاهية. وقد لا يكون من السهل فى المستقبل تحاشى قضية ما هى أفضل طريقة لدعم الأنظمة الإصلاحية. وكثير من الزعماء الذين تربطهم بالولايات المتحدة علاقات ودية – الملك فهد والملك حسين والملك الحسن وحسنى مبارك، بل وياسر عرفات وحافظ الأسد – يتقدم بهم العمر وسرعان ما يحل محلهم جيل جديد من الزعماء. وستكون تلك هى اللحظة التى نرى فيها ما إذا كانت الولايات المتحدة تميل إلى تجاوز الكلام المنمق وتقدم الدعم والتشجيع الفعليين للتحول الديمقراطى أم لا. كما أن القول بأن الشرق الأوسط استثناء للاتجاه نحو الديمقراطية بسبب شيء من عدم التوافق المزعوم بين الإسلام والديمقراطية موقف لا ينبغى له أن يستمر. فقد أبدت إندونيسيا، وهى أكبر دولة مسلمة، تلك المعارضة للدكتاتور الذى تشبث بالسلطة فترة طويلة ويمكن أن تأخذ شكل المطالبة بمزيد من الديمقراطية. وقد يكون الأمر نفسه متوقعًا فى كثير من أنحاء الشرق الأوسط فى السنوات المقبلة. وفى إندونيسيا شجعت الولايات المتحدة سوهارتو أخيرًا على التنحى عن السلطة. ولا شك فى أن لحظات مماثلة سوف تواجه الرؤساء الأمريكيين فى الشرق الأوسط. فالتمسك بالنظام القديم فى الوقت الذى يُعلَن فيه عن الإيمان بالديمقراطية لن يخدم الولايات المتحدة.

إضافة إلى أن الولايات المتحدة كانت تحمى مصالحها الأساسية خلال الخمسين سنة الماضية، فقد كانت تفعل ذلك بواسطة أنظمة غير شرعية، وهو الموقف الذى لا يزال قائمًا حتى اليوم ويزداد إثارة للقلق. وللولايات المتحدة علاقات طيبة إلى حد كبير مع كل حكومات المنطقة، ما عدا إيران والعراق والسودان وليبيا. ولكن على المستوى الأكثر شعبية – بين كل من الإسلاميين والقوميين – هناك بغض شديد للسياسة الأمريكية. وفى المستقبل سيكون من الصعب التعامل مع الأخطار التى تهدد النفوذ الأمريكى لأنها لن تكون محددة المعالم. وهشاشة الأنظمة فى المنطقة واقع ليس للولايات المتحدة تأثير كبير عليه.

وهناك صعوبة جمة فى إنعاش نظام فقد مشروعيته الأساسية, وعلى سبيل المثـال، ربما لم يكن بمقدور الولايات المتحدة أن تفعل الكثير للحيلولة دون وقـوع الثـورة الإيرانية فى الوقت الذى بلغت فيه نقطة حرجة.

ولا يمكن للولايات المتحدة في المستقبل أن تأمل فى فرض مشروع خـاص بها على الشرق الأوسط، رغم تصور أنها القوة الكونية الوحيدة الباقيـة. ذلـك أن هناك حتمية تقول إن الشرق الأوسط سوف ينظر إلى الولايات المتحدة نظرة شـك وريبة لمجرد أنها أقوى دولة فى العالم؛ بغض النظر تمامًا عـن سياسـاتها. فلـن تشعر أية دولة ضعيفة ومعرضة للخطر بالراحة فى تعاملها مع دولـة أشـد قـوة بكثير. وبذلك يكون هناك عائق مضاد للولايات المتحدة كامن فى بنية الدبلوماسية. فمن ناحية، ترهب القوة الأمريكية الجميع، ولكن الجميع لا يثقون بها فى المقابـل. ويشير هذا إلى أن الشرق الأوسط سيظل منطقة مضطربة وأن الولايات المتحـدة سوف تواجه الكثير من العقبات التى تقف فى سـبيل سـعيها لحمايـة مـصالحها التقليدية، وهو التحدى الذى يزيده خطورة تناقص الاهتمام الجاد بالسياسة الخارجية فى كثير من الدوائر داخل الولايات المتحدة.

الفصل السابع والعشرون

التصورات الإسلاموية للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط

إيفون يزبك حداد

تلقى الأيديولوجيا الشاملة الخاصة بالنزعة الإسلاموية Islamism بظلال يتعاظم حجمها، بينما تكافح الجماعات الإسلاموية إلى خلق عقلية موحدة لتعزيز إحساسها بالتمكين فى مواجهة الأنظمة القمعية وما تراها سياسات غربية وصهيونية مهيمنة فى العالم الإسلامى. وقد تركت النزعة الإسلاموية، التى قُصد بها أن تكون بديلاً للنزعة الإنسانية الليبرالية والاشتراكية وكذلك العلمانية والماركسية الأصوليتين، نفسها عرضة لهجمات من جهات شتى، بما فى ذلك أنظمة بعض الدول العربية والعلمانيون والإنسانيون والاشتراكيون والمدافعون عن حقوق المرأة.[١] وخلال الخمس عشرة سنة الماضية خلقت الصحافة الأمريكية وكذلك بعض الناس فى الجامعات والحكومة الأمريكية نمطًا مقولبًا مطلقًا شاعت تسميته بـ"الأصولية الإسلامية" أو "التطرف الإسلامى".[٢] وغالبًا ما يصوَّر الأفراد والجماعات الذين يندرجون تحت هذا التصنيف من قِبَل من يعارضونهم أو يخافونهم على أنهم شياطين، حيث يقولون إنهم لا يستحقون أن يؤخذوا مأخذ الجد فى انتقادهم للسياسات الأمريكية.[٣] وبذلك توفر النزعة الإسلاموية باعتبارها "نزعة"، وبشكل متزايد، وسيلة تجسيد سهلة لمن يسعون للقضاء على مشروعيتها.

فى الوقت الراهن أدى الإحساس القوى لدى الإسلامويين بتحولهم إلى ضحية إلى ظهور نمط مقولب موازى؛ وهو أن التحالف بين إسرائيل والولايات المتحدة، الذى يُصَوَّر عمومًا على أنه "مؤامرة صليبية صهيونية"، شيطان غربى عقد العزم على القضاء على الإسلام.[٤] ولهذا التصور جذوره فى الرؤية الشاملة للإخوان المسلمين، "الحركة الأم للحركات الإسلاموية كافة" فى مصر. وحدد حسن البنا مؤسس الإخوان المسلمين فى عام ١٩٢٨ مكانًا شاملاً للعمليات الخاصة

بتنظيمه كى يحقق رؤيته المستقبلية الخاصة بالأمة الإسلامية النابضة بالحيوية. وكان التركيز على تكوين الإنسان المسلم الجديد الذى تجرى تنشئته من خلال إعادة التسليح الأخلاقى والروحى، والمجتمع الجديد الذى يُنشأ من خلال التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، والأمة النابضة بالحيوية الخالية من الهيمنة الأجنبية. وقد تصور أن الأمة الإسلامية تتعرض لخطر مميت نتيجة لإلغاء مصطفى كمال أتاتورك منصب الخليفة (زعيم المجتمع الإسلاموى المعترف به عمومًا ويعود إلى الخليفة الأول للنبى محمد) فى عام ١٩٢٤ فى تركيا. وكان الخليفة يوفر إحساسًا بالوحدة الإسلامية التى يحافظ عليها بالالتزام بالقيم الإسلامية فى المجتمعات التى تحكمها الشريعة الإسلامية. وكان يرى من موقع المشارفة الخاص به أن المصالح الأجنبية، وكانت فى ذلك الوقت بريطانية فى الغالب، تبدو وكأنها تعمل على تقسيم العالم الإسلامى إلى دول قومية تيسيرًا لإخضاعها وإصرارًا على تنفيذ وعد بلفور الصادر فى عام ١٩١٧، الذى وعد بإقامة وطن قومى لليهود الأوروبيين فى فلسطين. وكان البنا يرى أن وعد بلفور ليس وسيلة للحفاظ على المصالح الاستعمارية فى المنطقة فحسب، بل كان كذلك استمرارًا للمخططات الصليبية الأوروبية بشأن الأراضى المقدسة.

يُعرض الكثير من الرؤى والتصورات المختلفة تحت تصنيف النزعة الإسلاموية. ويشيع فى العلم الأوروبى حاليًا التمييز بين تنظيم الإخوان المسلمين الأصلى من ناحية والجماعات الإسلامية مثل التكفير والهجرة والجهاد والقطبيون فى مصر، وحماس فى فلسطين، وحزب الله فى لبنان من ناحية أخرى. فأعضاء الجماعات الإسلامية يشار إليهم عمومًا على أنها متشددون أو متطرفون أو إرهابيون، بينما يُنظر إلى الإخوان المسلمين وأعضاء التنظيمات التابعة لهم فى الدول العربية الأخرى، مثل جبهة العمل الإسلامى فى الأردن وجمعية الإصلاح فى الكويت، على أنهم أكثر اعتدالاً وعلى استعداد للمشاركة فى العملية الديمقراطية.

يميز أحمد كمال أبو المجد، الوزير السابق فى نظام أنور السادات بمصر، بين خمس جماعات تسعى للأسلمة. يطلق أفراد الجماعة الأولى على أنفسهم اسم "السلفيين" ويتميزون بالتمسك المتشدد بتعاليم الإسلام الأصيلة، تاركين مساحة صغيرة لإعادة التأويل الحديث.[٥] أما الجماعة الثانية فهى الصوفيون الذين يؤكدون

على البعد الروحى للإسلام ويركزون جهودهم بشكل حصرى فى السعى إلى الإحياء الروحى. وترفع الجماعة الثالثة راية الإسلام ولكن مع التمرد التام على الظرف الإسلامى السائد. ومع أنهم يحاولون التحرك إلى ما وراء الإسلام، فهم حريصون رغم ذلك على التمسك بالشعارات الإسلامية. وتتكون المجموعة الرابعة من حركات عديدة تفتقر إلى المرونة وتتسم بالتشدد فى مطالبتها بجعل الشريعة دستورًا للدولة. ويرى هؤلاء أن السيطرة على النفوذ السياسى هى الطريقة الأكثر فاعلية للعمل من أجل الإسلام. ويُعَرِّف أبو المجد المجموعة الخامسة بأنها تضم الأغلبية المعتدلة التى تؤمن باستخدام العقل فى تطبيق تعاليم الإسلام باعتباره مرشدًا للحياة.(٦)

مع أنه يبدو أن معظم الإسلامويين يتفقون على أجندة لإحداث أنواع التغيير التى توفر التمكين والرفاهية للمجتمع المسلم، فهم يختلفون بشأن وسائل إحداث التغيير وحول القضايا الخاصة بالتعددية السياسية والدينية فى الدولة الإسلامية. وفى الوقت نفسه هناك اتفاق عام بين الإسلامويين والعلمانيين على أن السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط تنحاز إلى إسرائيل منذ حرب ١٩٦٧ العربية الإسرائيلية (المعروفة كذلك بحرب الأيام الستة أو حرب يونيو). وترك هذا التصور علامة لا تُمحى على الهوية الإسلامية ورؤيتها الشاملة. وسوف يحلل هذا الفصل تلك التصورات والرد الإسلاموى. وهو يعتمد على الأدبيات الإسلاموية التى تتسم بهجومها العنيف ومعاداة إسرائيل والسياسة الخارجية الأمريكية وكذلك مسألة الحكم الذاتى الفلسطينى. والتوضيحات المستخدمة فى هذا الفصل مأخوذة فى المقام الأول من الدوريات والصحف وغيرها من المطبوعات الإسلاموية واستُكملت بمقابلات أجريتها مع الإسلامويين فى الأردن ومصر والكويت وتونس والولايات المتحدة.

النزعة الإسلاموية: رد على التعجيز

ليست النزعة الإسلاموية حركة رجعية، وهى لا ترغب فى تكرار صورة المجتمع الإسلامى فى عهد النبى محمد فى القرن السابع. بل إنها تسعى إلى السيطرة على حاضر مصير المسلمين ومستقبله.(٧) لقد كانت منذ بدايتها تفاعلية،

حيث ترد على التحديات المباشرة والمتخيلة التى تفرضها الظروف الداخلية وكذلك مواجهتها خلال القرنين الماضيين مع الغرب المسيطر، الذى يصر على أن القيم الكلية الوحيدة التى تستحق التمسك بها هى تلك التى وضعت فى الغرب أثناء عصر النهضة والثورة العلمية وتتضح فى الفكر العقلانى أو الليبرالى أو الماركسى. ويعمل الأيديولوجيون فى الغرب بحس عال من الوعى بأهمية رصد الأحداث فى العالم، وخاصة تلك التى تؤثر على حياتهم وتستجيب لهم. وهم يرون أنفسهم على أنهم يقومون بعملية دفاعية مسئوليتها حماية المجتمع من التفكك التام.(٨)

كانت النزعة الإسلاموية فى البداية رد فعل لإحساس داخلى بالتحلل داخل المجتمع المسلم. والفكرة الأساسية فى معظم الأدبيات الإسلاموية هى الاستجابة للوعى الشديد بتخلف المسلمين، وهو تقييم مهم لما وقع من أخطاء من الناحية التاريخية، ومسعى لتصحيح الوضع لإحداث مستقبل ينبض بالحيوية. ويعنى الإحياء فى نظر الداعين إليه وسيلة مهمة لبث الحياة فى المجتمع الغارق فى أفكار وتقاليد عمرها قرون أدت إلى جمود المجتمع الإسلامى، مما أعاق قدرته على تبنى واقع العالم الحديث سريع التغيير. وأنتج الإحيائيون أدبيات صورت الإسلام على أنه ينزع إلى التقدم وأنه خلاق وأنه أيديولوجيا منفتحة تتقبل الحركة والتغيير. وكانوا يسعون إلى نزع أغلال المجتمع الإسلامى وتحريره من قيود قيم الماضى وتأويلاته. وكان هدفهم هو بدء المشاركة فى تاريخ العالم المنبسط، مع السيطرة على حياة جماعتهم والمشاركة فى تشكيل المستقبل. وكان يُنظر إلى وحدة المجتمع على أنها مكوِّن ضرورى من مكوِّنات هذا المشروع.

جاء تحدى الحداثة للنظام الإسلامى السائد وقد تم تشكيله واكتمل نموه فى بيئة غربية، حيث كان يعالج نسقًا مختلفًا من القضايا. وتصور المستغربون، المحليون منهم والأجانب، النماذج الأوروبية على أنها أنظمة سابقة التجهيز قابلة للنقل وجاهزة للاستعارة لأنها أفلحت فى الغرب؛ ومن ثم دافعوا عن الليبرالية والعلمانية والاشتراكية. ومنذ حرب ١٩٦٧ العربية الإسرائيلية هناك تصور متنام بأن نماذج التطور والتحديث الغربية الجاهزة المستوردة، التى يُرَوَّج لها على أنها حلول فورية للمشاكل المحلية والخارجية، فشلت فى تحقيق النتائج التى يرجوها الداعون إليها. والأهم من ذلك هو أنهم يرون أنها فشلت حتى فى الغرب نفسه.

النزعة الإسلاموية كذلك رد فعل للحرمان من حق تقرير المصير. ويزداد تحديد عدم وجود مؤسسات ديمقراطية وغياب الحكومات التى تعمل طبقًا للقانون ومن أجل رفاهية الشعوب فى المنطقة على أنها أسباب أساسية للتخلف. فعلى سبيل المثال، يحدد الزعيم الإسلاموى توفيق محمد الشاوى من مصر هذه الخصوصيات كما يلى: انعدام حرية تقرير المصير (الحق فى اختيار الحاكم) من جانب الأمة وعدم الخضوع للمحاسبة من جانب الحاكم، وحقيقة أنه استُعيض عن الشريعة فى معظم الدول بالقوانين التى تشرعها الحكومات، وفصل القانون عن الحكومة بمعنى الاستعاضة عن الفقه القانونى المستقل بنموذج أوروبى فيه "القانون إرادة الدولة"، وضياع الوحدة الشاملة وهو نتيجة فرعية للجهود الغربية للتقسيم والهزيمة.(٩)

كما أن النزعة الإسلاموية رد فعل للتعجيز ولما يُرى على أنه عدم مطابقة الدول القومية - التى خلقها فى المنطقة اتفاق سايكس بيكو Sykes-Picot الذى تم أثناء الحرب العالمية الأولى وقسمت بمقتضاه بريطانيا وفرنسا جزءًا كبيرًا من الشرق الأوسط تقسيمًا اصطناعيًا إلى مناطق نفوذ تحولت عبر اتفاقيات ما بعد الحرب إلى نظام الانتداب الذى يتكون من وحدات دول لم يكن لها وجود قبل ذلك الوقت - لمقتضى الحال. وهناك اتفاق عام فى الأدبيات الإسلامية على أن النظام العالمى السائد منذ اختطاط الدول القومية فى المنطقة لم يسمح بضم العرب باعتبارهم مواطنين كاملى المواطنة فى العالم. فقد ظلت الدول والشعوب العربية خاضعة للهيمنة الأجنبية، وهو ما يصفه الإسلامويون بأنه علاقة نهب مستمر.(١٠) ويقوم تشخيصهم على الاعتقاد بأن المشكلة الأساسية هى عدم تمسك تلك الدول القومية بمصادر القوة فى الإسلام نفسه التى أوجدت الحضارة الإسلامية العظيمة والقوية فى عالم العصور الوسطى. وفى حالات كثيرة، يمضى التحليل ليبين أن الأيديولوجيا التى يفترض أنها تُحْدِث الإحياء فى المجتمع المسلم وقدرته فى العالم، مازالت تعتمد على المعايير والقيم الغربية باعتبارها ضرورية لذلك الإحياء، رغم صبها فى قالب إسلامى.

والنزعة الإسلاموية فى الوقت نفسه رد فعل لشعور عميق لدى المسلمين بأنهم ذاقوا الظلم على مر القرون على أيدى المسيحيين الغربيين. وتشمل الشكوى المتكررة من الإساءة البالغة معاملة الأوروبيين للمسلمين أثناء الحملات الصليبية. وهم يستشهدون بحقيقة أن الغزاة الغربيين ذبحوا المسيحيين الشرقيين واليهود

والمسلمين فى بيت المقدس أثناء الحملة الصليبية الأولى، بينما عامل صلاح الدين الصليبيين بنبل وطيبة بإعطائه إياهم عهدًا بالمرور الآمن بعد قيادته المسلمين لاستعادة المدينة بعد ذلك بثمانٍ وثمانين سنة فى عام ١١٨٧. ويشمل هذا كذلك استعادة أسبانيا reconquista التى اتُبعت فى أثنائها سياسة اتسمت بالقسوة للقضاء على الإسلام، حيث كان على المسلمين فيها أن يختاروا بين اعتناق المسيحية أو الطرد أو الإعدام. ويشمل ذلك أيضًا الحركات الاستعمارية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، إلى جانب أنشطة البعثات التبشيرية المسيحية. وكذلك الواقع الذى لم يكن مسموحًا فيه لمسلمى الاتحاد السوفيتى فى ظل الهيمنة الشيوعية بممارسة شعائرهم أو دراسة مبادئ دينهم. ومنها كذلك إدراك أن خمسة عقود من الصهيونية كانت عنصرًا آخر من السعى الطويل والمستمر الذى يؤيده المسيحيون لطرد الإسلام والمسلمين من الأماكن المقدسة. وكان يُنظر إلى البوسنة وكوسوفو على أنهما التجليان المعاصران للمساعى الأوروبية للقضاء على السكان المسلمين الأوروبيين المحليين.(١١)

بناء على ذلك يفهم الإسلامويون النشاط التبشيرى المسيحى على أن المقصود به هو فصل المسلمين عن الإسلام. ويعتقد أن هذه الجهود أوحى بها تاريخ التعصب المسيحى الطويل ضد الإسلام الذى بلغ ذروته بتكليف البعثات التبشيرية بالسير تحت راية المسيح إلى الدول المسلمة لتنصيرها. ويقدم ميراث العظات والخطب التبشيرية (وهى مترجمة الآن إلى العربية) توضيحًا ثريًا لدقة هذا التصور. فعلى سبيل المثال، أُشير إلى أنه رغم أن هناك قلقًا بشأن الخطر اليهودى، والتهديد البلشفى، والخطر الأصفر، فقد كان الإسلام يمثل الخطر الأكبر، حيث إنه قادر على مد وتكوين السور الوحيد الذى يقف فى وجه المصالح الإمبريالية.(١٢)

والنزعة الإسلاموية أيضًا رد فعل لتحويل الإسلام إلى شيطان. والمسلمون مستاءون وغاضبون من الطريقة التى يجرى بها تشويه سمعة الإسلام فى التصريحات السياسية الملتهبة، مثل مقارنة نائب الرئيس الأمريكى السابق دان كويل Dan Quayle بين الأصولية الإسلامية والنازية والشيوعية،(١٣) والتصريحات التى تؤيد المصالح الصهيونية فى الروايات الشعبية مثل رواية ليون أوريس Leon Uris "الحج".(١٤) ويدرك الإسلامويون جيدًا أن هناك زيادة ضخمة

فى عدد المقالات المخصصة لانتقاد المسلمين فى الصحافة الأمريكية منذ أواخر السبعينيات. وتميل هذه المقالات إلى تصوير المسلمين على أنهم غير عقلانيين ومنتقمين ويحركهم الحماس الدينى والتعصب الناشئ عن الكراهية الدفينة للغرب وتراثه اليهودى المسيحى وقيمه العلمانية. ويرى المسلمون أن من بين أكثر التصريحات إثارة للغضب محاضرة جيفرسون Jefferson Lecture عام ١٩٩٠ عن "الأصولية الإسلامية" التى ألقاها المؤرخ المستعرب برنارد ليويس Bernard Lewis،[١٥] وقد كان لها رد فعل متقد تعددت مصادره. ويلاحظ الإسلامويون أن ليويس عرّف الاختلافات التاريخية والثقافية بأنها أسباب غضب المسلمين، متجاهلاً تمامًا سياسات الدول الغربية وأعمالها التى تعزز التصور السائد بين المسلمين بأنه مادامت أرواح الغربيين ليست فى خطر، فلا أهمية للإنصاف. وقد كتب مؤلف مسلم يقول: "يلاحظ غياب كلمة 'إسرائيل' من خطابه المكون من ست وعشرين صفحة. ولم يكن هناك أى ذكر لدعم الولايات المتحدة للدولة الصهيونية الذى يلهب مشاعر المسلمين فى أنحاء العالم. وأى دبلوماسى عمل فى دولة مسلمة أو حتى ألقى نظرة سريعة على الإعلام المسلم يمكنه التحقق من هذا الشعور".[١٦] ويرى المسلمون مثل هذه العروض المشوهة للإسلام على أنها جهود واعية تستهدف تحريف التاريخ بوحى من ازدراء الإسلام أو بدافع من الاعتبارات السياسية، فى محاولة للحفاظ على التأييد الأمريكى الذى لا يتزعزع لدولة إسرائيل. وغالبًا ما يجيزون للإسلامويين تصورهم بأن للغرب معايير مزدوجة يقيس بها الأحداث فى المنطقة.

والنزعة الإسلاموية إلى حد كبير رد فعل لما يفهم على أنه مخاوف غربية أو صهيونية من الإسلام. ومع أن فكرة "خطر الإسلام" قد أُوجِدت لأسباب سياسية غربية،[١٧] فهى توفر أداة مفيدة لإدخال شباب المسلمين الحظيرة. ويزعم الغرب "القوى" وإسرائيل اللذان أهانا الدول المسلمة وأخضعاها أنهما لا يخشيان شيئًا مثل خشيتهما الإسلام. وإذا كان القامعون يعرفون ما هو مصدر القوة، فإنهم يسألون متى يفيق المسلمون؟[١٨]

والنزعة الإسلاموية رد فعل للصهيونية. ويشار عمومًا إلى ضربة إسرائيل الاستباقية فى عام ١٩٦٧، التى أدت إلى هزيمة ساحقة للأردن ومصر وسوريا، على أنها عدوان. وتُفهم سياساتها على أنها تهويد وتستهدف تعجيز الفلسطينيين

ونزع أملاكهم وتشريدهم فى مسعى للقضاء على هويتهم. وشجع ما يُفهم على أنه إصرار على رفض قرارات الأمم المتحدة وانتهاك لمعاهدة جنيف الرد الإسلامى وعززه وألهبه. وقد زاده ما يُنظر إليه على أنه تدخل أمريكى فى الأمم المتحدة دعمًا لتلك السياسات، وهو ما جعل المجتمع الدولى غير فعال فى تنفيذ القرارات التى قد تدعم العدل.[19] وقد استثارت مصادرة إسرائيل غير المبررة للممتلكات، باعتبارها حقها الإلهى، والصمت الغربى فيما يتعلق بتلك الأنشطة ردًا من عبد الله كنون الكاتب الشمال أفريقى المعروف وأحد أعضاء مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، وهو أمر معتاد بين الإسلامويين. وقد أكد فى معرض دعوته إلى أسلمة الصراع على أنه رغم كون العرب هم حماة فلسطين فإن الأرض ملك للمسلمين كافة. ولذلك لابد أن يعى المسلمون الصلة بين الصهيونية وذلك النوع من التعصب الدينى المسيحى الذى جربه المسلمون من قبل أثناء الحملات الصليبية. وهو يقول: "القضية الفلسطينية قضية إسلامية وليس عربية فقط. والصهيونية هى ربيبة الاستعمار. والاستعمار يختفى فى صورة الحملات الصليبية التى يشنها المسيحيون الغربيون ضد مسلمى الشرق."[20]

على مستوى آخر يمكن القول إن النزعة الإسلاموية نوع من الصورة العكسية للصهيونية. فمن الممكن رؤيتها على أنها محاولة لمحاكاة ما يُنظر إليها على أنها صيغة إسرائيلية رابحة يُستخدم فيها الحماس الدينى والتبرير الإلهى والأدلة المأخوذة من النصوص الدينية والظلم لتعبئة الدعم اليهودى وكذلك المسيحى الأوروبى والأمريكى للدولة. ويرى بعض المراقبين المسلمين أن جوهر القضية هو أن دولة إسرائيل دولة يهودية. ويقول كامل الباقر الإسلاموى البارز: "لذلك فالصهيونية هى الوسيلة التى تستخدمها الديانة اليهودية لتحقيق ذاتها، وهى وسيلة الشعب اليهودى لخلق وحدته فى المواجهة مع الآخرين كافة فى المنطقة".[21] وبذلك يظل السؤال المطروح هو: لِمَ يكون مقبولاً أن يكون لليهود دولة يهودية ولا يكون للمسلمين دولة إسلامية؟ ويشير الزعيم الإسلاموى عبد الله كنون إلى أن "الغرب المتعلم المتحضر لا يجد حرجًا فى التباهى بكون مسيحيته تشرح الصهيونية فى سياقها الدينى وتؤيدها بنصوص من الكتاب المقدس، بينما يجد الشرق الجاهل المتخلف حرجًا فى الدعوة إلى الانتقام الإسلامى."[22]

الإسلاموية و"ازدواجية المعايير"

الإسلاموية رد فعل لما يُنظر إليه على أنه ازدواجية في المعايير التي يستخدمها الغرب في سياسته الخارجية في الشرق الأوسط. فعلى سبيل المثال، يزعم الغربيون عند تحويلهم الإسلامويين إلى شياطين أنه لا مكان للدين في الدولة القومية الحديثة.[٢٣] ولا يعتبر الإسلامويون هذا نفاقًا في ضوء التأييد الغربي لإسرائيل ولرموز التدين الدائمة والبارزة في الغرب فحسب، بل إنه كذلك دليل دامغ على ازدواجية المعايير. ومن ثم فهم يعتقدون أن الغرب ليس ضد الدين في حد ذاته وإنما ضد الإسلام. ويقول أحد الكُتّاب: "باكستان وإسرائيل دولتان أُنشئتا على أساس الدين والعقيدة فحسب. ولكنك قد تقرأ في الصحافة الغربية أن باكستان متخلفة ورجعية لأنها ظهرت باسم الدين. ولا يقال شيء من هذا القبيل عن إسرائيل".[٢٤]

هناك تصور متنام بين الإسلامويين بأن اليهود والمسيحيين أُشركوا بدافع من التعصب الديني والتعالي والإمبريالية في "حرب الألف عام" مع المسلمين الذي سيخسرونها لأنهم ليسوا مدفوعين "بعاطفة دينية مماثلة كي يردوا هذا العدوان المتعصب".[٢٥] وأسهمت في تكوين هذا التصور الأحداث الكبرى في المنطقة مثل الحرب الأهلية في لبنان، التي ألقت بظلال من الشك على ولاء المسيحيين العرب وفاعلية القومية العربية، ونجاح الثورة الإيرانية التي أكدت للمؤمنين ما يشير إليه القرآن من أن الله ناصر من يؤمن به، والعمليتان درع الصحراء وعاصفة الصحراء اللتان فُهمتا على نطاق واسع على أنهما إثبات للنظرة الكلية الإسلاموية المعلنة التي تلقي باللوم في "مشكلة إسرائيل" على التزمت والتعصب الديني الغربي واعتُبرت استمرارًا للجهود الصليبية الصهيونية للقضاء على الإسلام.[٢٦]

تعجب المسلمون من حقيقة أن إسرائيل ومؤيديها يتباهون بأنها الديمقراطية الوحيدة في المنطقة. وهو يشيرون إلى أنها تعمل باعتبارها ديمقراطية "بالنسبة لليهود" بينما تحرم الأقليات الدينية – المسيحية والمسلمة – من الوصول إلى موارد كالماء،[٢٧] والإسكان[٢٨] والصحة، والتعليم،[٢٩] وفرص العمل، والقدرة على شراء الأراضي. بل إن البعض يصل إلى حد القول بأن إجراءات إسرائيل تخلو من أي إحساس بالقيم الإنسانية.[٣٠] وقال الدكتور فتحي الشقاقي السكرتير التنفيذي للجهاد الإسلامي في فلسطين في إحدى المقابلات: "أود أن أسألهم كيف يتحدثون عن

العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان بينما عملية الإبادة الجماعية المنظمة تحدث منذ عشرات السنين ضد الشعب الفلسطيني".(٣١)

يعى المسلمون جيدًا أن ازدواجية المعايير التى توضع موضع التنفيذ حين تصف الصحافة وأساتذة الجامعات وبعض المسئولين الحكوميين المسلمين بأنهم متطرفون. فهم يرون أن اتهام التطرف فيه تعسف ويعتمد على مصلحة المتهِم. وعلى سبيل المثال، يقول الزعيم الإسلاموى عبد الباقى خليفة:

> توصف الأحداث العنيفة بالتطرف بحسب مصلحة من يصدرون الحكم. فمثلاً، كانت الحرب فى أفغانستان فيما قبل المجاهدين تُقدَّم فى الإعلام السوفيتى على أنها حرب يشنها الأشرار على الروس الذين جاءوا إلى أفغانستان لتطويرها وإعادة الأمن إلى المنطقة ومنع الهيمنة الأمريكية عليها. بينما كانت تصوَّر فى الإعلام الأمريكى على أنها حرب تحرير يشنها الشعب الأفغانى ضد الجيش الغازى.(٣٢)

يشير خليفة كذلك إلى أن الصحافة العالمية خاضعة لنفوذ متخذى القرار وتعمل بمثابة أبواق لهم تلحق النعوت والألقاب بمن يسعون إلى انتقادهم. وهكذا فإن "محاربى أبخازيا انفصاليون، وأبناء جنوب السودان [تحرريون]، والمتظاهرون فى موسكو مجرمون وهم محبون للحرية فى بكين، والأكراد فى العراق ضحايا وهم فى تركيا مجرمون محترفون. تلك هى الصورة المتناقضة التى جعلت كلمة 'متطرف' على نطاق واسع نوعًا من السب السياسى أكثر منها اسمًا لأى شخص على وجه التحديد".(٣٣)

يدرك الإسلامويون أن هناك فرقًا واضحًا بين القيم الأمريكية المعلنة والأفعال الأمريكية، وأنه يبدو أن العدالة وتقرير المصير وحقوق الإنسان ضحايا المصلحة القومية، وأنه فى النهاية تكون "القوة فوق الحق"، وأن المسلمين يحولون إلى مستضعفين عن طريق تمكين إسرائيل. وإدراكًا منهم لضخامة الهولوكوست وللشعور المسيحى الأوروبى بالذنب لما اقتُرف من خطايا النازية ومعاداة السامية، فهم مازالوا يتساءلون عن السبب فى عثور المجتمع الغربى على طريقة لإصلاح تلك الخطايا على حساب أرواح الفلسطينيين المسيحيين والمسلمين. كما يشيرون

إلى أن المجمع المسكونى الذى عقده البابا طلب من المسيحيين التوقف عن لعن اليهود فى الكنيسة الكاثوليكية وإلى أن المجلس العالمى للكنائس أعلن براءة اليهود من الأحداث التاريخية التى أدت إلى صلب يسوع المسيح. إلا أنهم يتساءلون: لماذا يكون ذلك ذنب المسلمين؟ كما يسألون لم يجب على عرب فلسطين أن يدفعوا ثمنًا لهذا الخطأ الذى ارتكبته الكنيسة هو وطنهم وكرامتهم وحاضرهم ومستقبلهم؟[٣٤] و"حين تتنافس الكنائس المختلفة على استرضاء إسرائيل وتملق اليهود، هل يشير هذا إلى أى شىء سوى أن القيادات الدينية باعت ضميرها للشيطان...؟ إن عرب [فلسطين] مهددون بالإبادة الجماعية، وديارهم تُنسف، وقراهم تُمحى من الوجود، ومع ذلك فإن [جهودهم فى] الدفاع عن النفس تعتبر جريمة وتمردًا... لابد لهذه المحنة أن توقظ الإسلام النائم."[٣٥]

الإسلامويون وحرب الخليج

يرى الإسلامويون أن نفاق الغرب وازدواجيته كانا واضحين فى حرب الخليج. فلم يكن الدافع الحقيقى هو الدفاع عن القانون الدولى الذى يختلف تطبيقه من حالة إلى أخرى بناء على ما إذا كان المعتدى دولة غربية أم إحدى دول العالم الثالث. إذ كان هدف تلك الحملة هو "السيطرة على الموارد النفطية، وحماية إسرائيل، وتحقيق الهيمنة الأمريكية على [أوروبا] الغربية نفسها".[٣٦]

كانت العمليتان درع الصحراء وعاصفة الصحراء تصبان فى مستودع عدم الثقة الإسلاموية فى السياسات الغربية بالشرق الأوسط التى تصور منذ فترة طويلة على أنها منافقة ومزدوجة وعنصرية. بل إنه حتى حين أصرت الإدارة الأمريكية فى عام ١٩٩١ على عدم وجود صلة بين الكويت وفلسطين، رأى المسلمون فى أنحاء العالم تشابهات لا اختلاف عليها بين الاثنتين تعزز التصور القوى لازدواجية معايير التعاملات الغربية التى تنتهك فيها الولايات المتحدة نفس القيم التى تعلنها. وتشمل هذه التشابهات القضايا المتصلة بالحدود، واستخدام الأسلحة، ومكافأة العدوان. وقد فهم الإسلامويون العمليتين درع الصحراء وعاصفة الصحراء على أنهما حلقة فى سلسلة من القمع المسيحى للمسلمين. وكان الإسلامويون قد أدانوا العدوان العراقى على الكويت فى البداية. إلا أنه حين تولت الولايات المتحدة القيادة

عند رد العدوان ولم تسمح بالتفاوض على التسوية، رأى الغالبية التدخل الأمريكى على أنه استمرار للسياسات الاستعمارية المقصود بها سلب ثروة العرب والمسلمين، وتعزيز تقطيع أوصال الشعوب المسلمة باستدامة تقسيمها إلى دول قومية، والقضاء على القوة العربية للحفاظ على التفوق الإسرائيلى فى المنطقة.

ويتساءل الإسلامويون عن السبب فى رد العدوان العراقى على الفور بينما تُرك أمر العدوان الإسرائيلى للدبلوماسية والمفاوضات التى زاد أمدها على ثلاثين سنة. وقد سمعوا إدارة جورج بوش وهى تؤكد أنه لن يكون هناك محل للتفاوض أو التأجيل فيما يتعلق بالغزو العراقى للكويت. وهم يسألون لم كان على صدام حسين أن ينفذ قرارات الأمم المتحدة فورًا وبشكل كامل، بينما سُمح لإسرائيل بالالتفاف حول قرارات الأمم المتحدة، باستثناء امتثالها الجزئى لذلك القرار الذى يعترف بها كدولة، ذلك أنه ينص كذلك على وجود دولة فلسطينية وإعادة اللاجئين أو تعويضهم. والتصريح التالى نموذج للشعور العربى تجاه ما ينظر إليه على أنه ازدواجية معايير:

> أعلن الجميع فى الكونجرس أن العراق ينتهك ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها. ولكن أيًا من أعضاء الكونجرس رجالاً ونساءً لم يذكر الصلة المحتملة لحقيقة أنه خلال الثلاث والعشرين سنة السابقة لبدء انتهاك العراق ميثاق الأمم المتحدة، كانت إسرائيل تنتهكه فى كل شهر وكل أسبوع وكل يوم. ولم يذكر أحد قرارات الأمم المتحدة الاثنين والأربعين عن الموضوع. وبذلك ففى الوقت الذى كانوا يستعينون فيه بمشروعية الأمم المتحدة، لم يكن لدى أحد بالكونجرس ما يكفى من الشرف، وما يكفى من الاحترام لنفسه، وما يكفى من الكرامة كى يعترف بأن هناك بلدًا آخر إضافة إلى العراق فى الشرق الأوسط تنتهك ميثاق الأمم المتحدة فى الوقت الراهن.(٣٧)

سمع الإسلامويون الرئيس بوش ووزير الخارجية جيمس بيكر وهما يؤكدان مرارًا على ضرورة عدم مكافأة العدوان؛ إلا أنهم يتذكرون أنه حين غزت إسرائيل لبنان عام ١٩٨٢ أعطتها الولايات المتحدة الضوء الأخضر. كما يتذكرون أن ٢٠

ألفًا من الفلسطينيين واللبنانيين قُتلوا وجُرح ما يزيد على ٣٠ ألفًا أثناء الغزو الذى استخدمت فيه إسرائيل أسلحة الدمار الشامل الكيماوية (النابالم والقنابل الفسفورية والقنابل الانشطارية) ضد الأهداف المدنية. وحين وافقت الأمم المتحدة على قرار تطبيق العقوبات على إسرائيل، استخدمت الولايات المتحدة حق النقض ضده. وبعد ذلك بقليل صَوَّت الكونجرس لمصلحة تقديم هدية قيمتها ١,٥ مليار دولار تعويضًا لإسرائيل عن تكاليف الحرب. ويتذكر الإسلامويون كذلك أنه فى أكتوبر من عام ١٩٩٠، أثناء العملية درع الصحراء، "ذبحت" القوات الإسرائيلية سبعة عشر مسلمًا فى المسجد الأقصى. ونظر الإسلاميون إلى حقيقة موافقة الكونجرس بعد ذلك بوقت قصير على تقديم منحة قيمتها ٧٠٠ مليون دولار لإسرائيل على أنها مكافأة على إزهاق أرواح المسلمين.

اتهمت إدارة بوش صدام حسين بعدم احترام الحدود الدولية التى وضعتها بريطانيا. ويتساءل الإسلامويون لماذا لم تلزم الولايات المتحدة بعد نصف قرن تقريبًا إسرائيل بالحدود التى رسمتها لها الأمم المتحدة، ولم سُمح لها بالاستمرار فى احتلال الأراضى المخصصة لإقامة الفلسطينيين وكذلك أجزاء من سوريا ولبنان.

بررت إدارة بوش العملية العسكرية ضد العراق بتصويرها غزو العراق للكويت على أنه انتهاك لحق الكويت فى تقرير مصيرها. ويتساءل الإسلامويون لماذا توافق الولايات المتحدة على الاحتلال الإسرائيلى وضم الأراضى الفلسطينية وترفض الاعتراف بالحق الفلسطينى فى تقرير المصير. وقال وزير الخارجية الأمريكى بيكر فى معرض احتلال العراق الكويت كى يحرر فلسطين: "لا ينبغى لأحد استعباد شعب كى يحرر آخر." ويوافق الإسلامويون على ذلك ولكنهم يعجزون عن فهم السبب فى سماح واضعى السياسة الأمريكيين لإسرائيل بـ"استعباد" مسيحيى ومسلمى فلسطين لكى تحرر اليهود.

المثال الآخر الذى يراه المسلمون لازدواجية المعايير الأمريكية هو الموقف المأساوى في البوسنة. فقد اعتبروا ذلك التردد من جانب الإدارة الأمريكية فى التدخل دليلاً حيًا على تناقض السلوك الأمريكى. ومع ملاحظة أن الضمير الغربى بصورة عامة كان متعاطفًا مع محنة مسلمى البوسنة، فقد وجدوا أن "واضعى السياسة الغربيين لم يزعجوا أنفسهم بترجمة تعاطف شعوبهم إلى عمل ملموس، وكل ما يفعلونه هو المناورة لاحتواء اتجاهات الرأى العام... وبدلاً من العمل على

إنقاذ مسلمي البوسنة من معسكرات الاعتقال الصربية، رضـى الغـرب بـضمان مرور المساعدات الغذائية والإنسانية إلى المسلمين قبل ذبحهم".(٣٨)

يرى المسلمون تباينًا فى الطريقة التى يتفاعل بها الأمريكيون مـع المآسـى الإنسانية، وهو ما يبدو أن ما يحدده هو الانتماء الدينى للضحايا، وهو هل هم يهود أم مسلمون. "الهولوكوست وذبح مسلمى البوسنة كلاهما قضية تثير المشاعر، ولكن ما الذى يجعل الشك فى حجم الهولوكوست محظورًا وانتقاد مسلمي البوسنة، الذين يتعرضون لحملة مشابهة من الإبادة على أيدى الـصرب، مقبـولاً؟ إن إحـساس المسلمين بعمليات الإعدام الجماعى لإخوانهم الأوروبيين ليس أقل من إحساس يهود أمريكا بنظرائهم الأوروبيين".(٣٩)

يرى كثيرون أن ازدواجية المعايير فى السياسة الخاصة بالبوسنة تمثل دليلاً آخر على الزيف الغربى، وهى نموذج آخر للفظائع التى ارتكبهـا الغـرب ضـد المسلمين وشعوب العالم الثالث.

> يخدم تواطؤ الغرب وتآمره، الذى مكّن الصرب حتى الآن من الاستيلاء على ما يزيد على ٧٠ بالمائة مـن البوسـنة قبـل احتلالها بالكامل، القضاء على خمسة قـرون مـن الوجـود الحضارى الإسلامى فى أوروبا. وهـو يعيـد إلـى أذهـان المسلمين فحسب الصورة المتكررة للغربيين وسـلوكهم حـين يحتلون بلاد غيرهم؛ أى التصفية الجسدية وسـلب الأراضـى والقضاء على البقايا الثقافية والحضارية، واستعباد من يبقـون أحياء، وتجريدهم من هويتهم الثقافية. ومأساة البوسـنة هـى مأساة الأندلس، ومأساة فلسطين، ومأساة الهنود الحمـر فـى أمريكا، ومأساة الشعوب السوداء فى أفريقيا.(٤٠)

الإسلامويون و"النظام العالمى الجديد"

فى عام ١٩٩٢، كتب منير شفيق، المسيحى ذو الميـول الماركـسية الـذى اعتنق الإسلام فى السبعينيات، تحليلاً إسلامويًا للسياسة الأمريكيـة فـى الـشرق

الأوسط حيث بدا أنها تتجلى باعتبارها إحدى نتائج "النظام العالمى الجديد". وتقييمه نموذج لنوع الأدبيات الإسلاموية عن الموضوع. وقد حذر شفيق من العديد من التحولات المهمة فى السياسة الأمريكية التى أصبحت ممكنة بعد نجاح العملية عاصفة الصحراء، مشيرًا إلى أن تلك التحولات تذكرنا بتدخل استعمارى سابق فى المنطقة. كما قال إن عاصفة الصحراء جعلت بعض أجزاء العالم العربى تحت "الاحتلال العسكرى الأمريكى"، مما يلفت النظر إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، حين حارب المسلمون بعضهم من أجل الغنائم التى وعد بها البريطانيون ليجدوا أنفسهم وقد قُسِّموا وفُتِتوا. وأطلق شفيق على القرار الأمريكى السوفيتى الصهيونى بفتح باب الهجرة لليهود السوفييت إلى فلسطين إنشاء "إسرائيل الثانية"، حيث قد يصل عدد اليهود إلى ثلاثة ملايين، مما يضاعف عدد سكان إسرائيل. كما قال:

> بذلك فإنه بينما كان هناك ابتهاج عند انتهاء الحرب الباردة، أُعلنت حرب [جديدة] على العرب والمسلمين من خلال هذه الهجرة المخيفة التى يمكن اعتبارها وعد بلفور الثانى، أو إسرائيل الثانية. ولا يسع أى إنسان، بغض النظر عن النوايا الحسنة التى قد تكون لديه تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن يرى هذه الهجرة بالملايين على أنها عمل عدوانى ضد فلسطين والعرب والمسلمين أشبه بما فعله وعد بلفور.[٤١]

أشار شفيق إلى السياسة الأمريكية الخاصة بنزع سلاح العراق وتعجيزه وتقطيع أوصاله، وما أعقبها من سياسة الخنق الاقتصادى، جعلت ذلك البلد فى وضع أسوأ مما كان عليه أثناء الهيمنة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية. كما قال: "كل من لا يربط هذه العقوبات بما حدث فى الكويت يرتكب خطأ خطيرًا." وقد أصر على أن العقوبات المفروضة على العراق بعد الحرب دعمت الهدف الأمريكى الأول الخاص بالحفاظ على التفوق العسكرى الإستراتيجى لإسرائيل على العرب مجتمعين. فلابد أن يقتصر ما يحصل عليه العرب من سلاح على ما يحافظ على أنظمتهم ويقمع شعوبهم، دون أن يحصلوا على أى "سلاح ذى أسنان". والغرض هو أن يكون هناك عراق مشلول داخليًا بلا سلطة مركزية وبلا إمكانية لبسط سلطته داخل حدوده لفترة مقبلة.

أسمى شفيق تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق متنازعة "سايكس بيكو الثانية"، أى تجسد جديد لسايكس بيكو الأولى، تلك العملية التى ينظر عليها على أنها التى قطعت أوصال الجسد الإسلامى فى البداية. ويُنظر إلى تلك التقسيمات غير العادلة على أنها حفاظ على المصالح الغربية من خلال سوء توزيع الثروة والموارد فى المنطقة. وقال إنه بغض النظر عن نجاح سياسة فرق تسد الغربية، فلم ترض الغرب تلك التطورات التى شهدتها المنطقة خلال العقود الأربعة الأخيرة. فقد هددت الناصرية والمقاومة الفلسطينية وظهور العراق المصالح الغربية، ومن ثم تؤكد السياسات الجديدة الخطة الصهيونية للهيمنة على المنطقة. كما قال شفيق إنه لكى تتحقق السياسة الإسرائيلية الخاصة ببلقنة العالم العربى، كان لابد للسياسة من "السعى إلى تقسيم المنطقة طبقًا للانتماء الدينى، والأصول العرقية، والهوية القومية، والمصالح الإقليمية الطائفية، وبشكل أساسى إعادة ترتيب المنطقة على أنها فسيفساء من الأقليات".(٤٢) كما أنها ستسعى كذلك إلى إعاقة أى تقدم علمى أو تكنولوجى فى الدول العربية والإسلامية.

ومضى شفيق ليقول إن الاهتمام الأمريكى بتشجيع عملية السلام العربية الإسرائيلية مسعى لإعادة تشكيل المنطقة. فهى تسعى إلى تكريس إسرائيل باعتبارها جزءًا من الشرق الأوسط بغض النظر عن المصالح العربية والإسلامية، أو الأمن العربى والإسلامى، أو أحلام السوق العربية والإسلامية المشتركة أو التكامل الاقتصادى العربى والإسلامى. ولكى تحقق الولايات المتحدة ذلك، لجأت إلى سياسات القرن التاسع عشر الخاصة باستخدام القوة العسكرية تحت ستار الشرعية الدولية.(٤٣) وقال شفيق إن الدور الإستراتيجى الجديد لإسرائيل فى المنطقة يختلف فى بعض جوانبه عن الدور الذى كانت تقوم به أثناء الحرب الباردة. فسوف تظل تتمتع بالأولوية الساحقة فى الحصول على السلاح باعتبارها رديفًا وقوة جاهزة للقتال يمكن استدعاؤها عند الحاجة. وإذا تحقق السلام مع العرب فلن تكون هناك حاجة إلى الإبقاء على قواتها منشورة على الحدود فى حالة استعداد دائم. ذلك أن دورها الجديد يدعو إلى مشاركة سياسية ودبلوماسية واقتصادية أكبر فى أنحاء العالم العربى، الذى يجب تقطيع أوصاله من أجل أن تشارك إسرائيل فى الموارد المائية والسوق ومشروعات التنمية.(٤٤)

تصور الأدبيات الإسلاموية الغرب على أنه خاضع لهيمنة اللوبى الصهيونى. وقد طرأ على هذه الصورة تغيرات مهمة وأساسية عديدة، حيث يُتَصَوَّر أن النفوذ الصهيونى أصبح يسيطر على الدوائر الداخلية الخاصة بواضعى السياسات الذين يقررون مستقبل المنطقة. وأوضحت المقابلات التى أجريتها مع الإسلامويين فى مصر عام ١٩٨٥ أنهم مستاءون من ازدواجية المعايير التى يعامَلون بها. فقد تحدث أحد القادة عن السياسة "المنصفة" التى كانت فى ذلك الوقت كلمة شائعة على لسان الإدارة عند وصف عادة الغرب فى "التربيت على إسرائيل براحة اليد وضربنا بظهرها". وكانت النكتة الشائعة فى الأردن فى العام نفسه هى لم لا تكون إسرائيل الولاية الحادية والخمسين فى الولايات المتحدة؟ وكانت الإجابة هى: لأنه حينئذ سيمثلها اثنان فقط من أعضاء مجلس الشيوخ، بينما يمثلها مائة حاليًا.

فى المقابلات التى أجريتها فى عام ١٩٨٩، سادت صورة السيطرة الصهيونية على الحكومة الأمريكية بشكل أكبر. فقد صور أحد الإسلامويين الولايات المتحدة على أنها مستعمرة إسرائيلية (وهو رأى يشاركه فيه العلمانيون العرب). كما قارن الأوضاع فى الولايات المتحدة بالحكم البريطانى السابق لمصر، مشيرًا إلى أنه كانت هناك ثلاثة مجالات يتجلى فيها النفوذ البريطانى. أولاً: لم يكن مسموحًا للمصريين بأن تكون لهم سياسة خارجية مستقلة، وإنما عليهم الخضوع للبريطانيين فى توجههم. ثانيًا: كان هناك مقيمون بريطانيون أجانب فى القاهرة يتأكدون من اتفاق السياسة المصرية مع مصالح بريطانيا. ثالثًا: كانت عوائد الضرائب المصرية تذهب إلى بريطانيا للحفاظ على قوتها. وقد قابل بين الوضعين منتهيًا إلى أن "ما لديكم فى الولايات المتحدة حكومة عاجزة عن صياغة سياسة خارجية مستقلة دون السؤال أولاً عما سيكون عليه رد فعل إسرائيل. ثانيًا: يخضع الكونجرس لمحاسبة اللوبى الإسرائيلى، الذى يعمل بمثابة وكيل أجنبى يضع مصلحة إسرائيل فوق مصلحة الولايات المتحدة. ثالثًا: يضمن اللوبى تدفق المليارات من دولارات الضرائب الأمريكية إلى إسرائيل".

كان التأييد الثابت لدولة إسرائيل فى الكونجرس الأمريكى أمرًا مسلمًا به لدى الإسلامويين. فقد كانوا ينظرون إلى أعضاء الكونجرس على أنهم يخافون

فقدان مناصبهم إن هم شككوا فى الدعم المفرط لإسرائيل. وكان الإسلامويون يرون أنه بإسكات الكونجرس بهذه الطريقة كان يقر أعمال العنف التى تقوم بها إسرائيل ويوافق كذلك من خلال التمويل الروتينى على دعم السياسات الإسرائيلية الخاصة بـ"إهدار آدمية" الشعب الفلسطينى. وألحق ذلك ضررًا كبيرًا بالمصداقية الأمريكية. وأشار أحد الإسلامويين المصريين إلى "رهائن الكابيتول" فى حديثه عن الكونجرس. ولم تتحسن هذه الصورة. فالمتصور هو أن نفوذ اللوبى الصهيونى غير مسبوق فى التاريخ الأمريكى. ومع هيمنة مارتن إنديك، عضو اللوبى الصهيونى السابق الذى يُتصور أنه مؤيد لسياسة الليكود، على مجلس الأمن القومى فى إدارة بيل كلينتون المسئول عن سياسة الولايات المتحدة فى المنطقة، يشير بعض الإسلامويين إلى "البيت الأبيض الذى تحتله إسرائيل".(٤٥)

السياسة الخارجية الأمريكية وإدارة كلينتون

يرى الإسلامويون أن إدارة كلينتون تولت السلطة فى فترة حرجة من التاريخ. إذ لم تتمكن الولايات المتحدة من تنفيذ سياساتها دون أن تعوقها اعتبارات توازن القوى بسبب انهيار الإمبراطورية السوفيتية فحسب، بل إنها اختارت كذلك التخلص من ترتيباتها التعاونية مع "الحلفاء" القدامى، مثل باكستان وحركة المقاومة الأفغانية، إلى جانب إعادة ترتيب أولوياتها. ويجد العالمان العربى والإسلامى نفسيهما ضعيفين ومقسمين فى أعقاب عاصفة الصحراء. وليس هناك تخوف فحسب من جانب الإسلامويين فيما يتعلق بالنظام العالمى الجديد بالصورة التى يجرى تشكيله عليها، بل إنهم يشعرون بالظلم من تحويلهم بشكل كبير إلى شياطين بغرض استهدافهم باعتبارهم العدو المحتمل.

ولم تشرع إدارة كلينتون فى عمل أى شىء يقلل من هذه المخاوف. ذلك أن التصور السائد هو أن العرب مازالوا يمثلون الهدف السهل لإثبات الفحولة الأمريكية، ومن ثم تطلق "دبلوماسية التوماهوك" على بغداد (إشارة إلى صواريخ توماهوك Tomahawk الأمريكية). ومع أن كثيرين فى العالم العربى كانوا سيرحبون بمقتل صدام حسين، فإن استهداف أحد المجمعات الصناعية أكد للإسلامويين شكهم فى أن الولايات المتحدة تسعى للحفاظ على تفوق إسرائيل

العلمى والتكنولوجى، فى الوقت الذى تحرم فيه العرب من أية فرصة كهذه.

يشعر الإسلامويون أنه بالرغم من كفاحهم من أجل التمكين خلال هذا القرن، فقد تقرر إبقاء العرب على ما هم عليه من ضعف وضآلة وخضوع. ويرى كثيرون فى الحركة الإسلاموية أن ما تقوم به إدارة كلينتون وما تعلنه حتى الآن يؤكد تصور مسلمين كثيرين بأن تل أبيب هى التى تُملى السياسة فى المنطقة. وتوضح تصريحات كلينتون ردًا على الأنشطة الإرهابية أن الولايات المتحدة تدين التشدد العنيف بأية صورة كانت ولكنها تمدح الإسلام كدين وتؤكد أنه ليس هناك "صدام حضارات" حتمى بين الغرب والعالم الإسلامى. ولقيت تلك التعليقات ترحيبًا فى العالم الإسلامى، إلا أن معظم المسلمين مازالوا غير مقتنعين، وردهم الأساسى هو أن الأفعال أعلى صوتًا من الكلمات.

وأثار خطاب ألقاه مارتن إندايك (وهو حاليًا مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى وشمال أفريقيا) فى الثامن من مايو عام ١٩٩٣ المزيد من القلق بشأن مستقبل المنطقة. فقد أوضح إندايك الخطوط العامة لرؤية مزدوجة يصور فيها العالم على أنه كابوس محتمل فى حال تحقيق القوميين أو الإسلامويين حلمهم وتشكيلهم جبهة متحدة. والرؤية البديلة التى تروج لها الإدارة هى تلك الخاصة بالانسجام والسعادة اللذين سوف تحقق فيهما إسرائيل "التطبيع" الخاص بها فى المنطقة. وقد قال:

> بعبارة أخرى، كانت "الرؤية" شديدة الوضوح لهذا الرئيس قبل أن يتولى منصبه. فهو يفهم أن الشرق الأوسط متوازن توازنًا دقيقًا بين مستقبلين بديلين: أحدهما سوف يسيطر فيه المتطرفون الذين يتسترون وراء العباءة الدينية أو القومية على أنحاء المنطقة، مستخدمين أسلحة الدمار الشامل المحملة فى الصواريخ الباليستية. أما المستقبل الآخر ففيه تحقق إسرائيل وجيرانها العرب والفلسطينيون مصالحة تاريخية تمهد الطريق أمام التعايش السلمى والتنمية الاقتصادية الإقليمية واتفاقيات الحد من الأسلحة والتحول الديمقراطى المتنامى فى أنحاء الشرق الأوسط.(٤٦)

رفض إندايك الإسلامويين فى ذلك الخطاب باعتبارهم مجموعة من "المشاغبين". كما أعلن أنهم إفراز لـ"عقود من الإهمال والآمال المحطمة فى المشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية التى غذت الحركات العنيفة المتسترة فى عباءة الدين التى أخذت تتحدى الحكومات فى أنحاء العالم العربى مع احتمال زعزعة استقرار المنطقة".(٤٧) ومما يؤسف له أن تركيزه على "الرؤية" وليس على الواقع، مقرونًا بسجل الدعم الأمريكى للأنظمة المستبدة والموافقة الصامتة على تخريب الانتخابات الديمقراطية فى المناطق المحتلة والجزائر ومصر، جعل معظم الإسلامويين متخوفين مما هو متوقع.

وذكر إندايك أن الولايات المتحدة ليست حَكَمًا غير منحاز لعملية السلام. بل أكد أن "الرئيس كلينتون ووزير الخارجية أوضحا أن أسلوبنا فى المفاوضات سوف ينطوى على العمل مع إسرائيل وليس ضدها. فنحن ملتزمون بتعميق شراكتنا الإستراتيجية مع إسرائيل فى السعى لتحقيق السلام والأمن".(٤٨) ولم يبشر هذا التأكيد كثيرًا بسلام دائم فى المنطقة وربما ضَمِن فى الواقع المزيد من نمو الحركة الإسلاموية. بل إنه ساعد على الإضرار بالأنظمة ذاتها (مصر ودول الخليج) التى ترغب الولايات المتحدة فى دعمها. فقد وُضعت تلك الأنظمة فى موقف تبدو فيه متواطئة مع تمكين إسرائيل على حساب الشعب العربى.

بدا الرئيس كلينتون فى كلمته التى ألقاها فى البرلمان الأردنى عام ١٩٩٤ وكأنه يؤكد رؤية إندايك الخاصة بالرؤية الشاملة المزدوجة. إذ صور الشرق الأوسط على أنه "حلبة صراع بين قوى الطغيان والحرية، والخطأ والصواب، والتزمت والتسامح، والانعزال والانفتاح". وأثناء ذلك أوضح بجلاء للإسلامويين أن هناك اختيارًا بين الخير والشر فى المنطقة، حيث يكون الخير مضمونًا حين يتصادقون مع إسرائيل. وفى الوقت نفسه يبدو أن سياسة الإدارة تصور الإسلام بالطريقة نفسها؛ فعلى أحد طرفى الطيف الإسلام ممثلاً فى العقيدة التى تقتصر على الاعتقاد الشخصى والممارسات الشعائرية، وعلى الطرف الآخر الجماعات المتطرفة التى تصر على البعد السياسى للإسلام وبذلك توصف بالعنف والإرهاب. ومع أن هذه السياسة تؤكد احترام دين الإسلام، ولكنه إسلام مفرغ ليس له مُدْخَل فى القيم الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية يصفه بعض الإسلامويين بـ"الإسلام الأمريكى". وفى الوقت نفسه أطلقت حكومة كلينتون بعض الإشارات

غير المسبوقة إلى الطائفة المسلمة الأمريكية لبيان تضمُّنهم داخل الفسيفساء الأمريكية. فقد أرسل الرئيس التهانى للقيادات المسلمة فى الولايات المتحدة بمناسبة الأعياد الإسلامية. كما ضمَّن الإسلام فى توجيهه الخاص بتمكين المسلمين من إبداء ما يدل على عقيدتهم الدينية فى أماكن عملهم. كما دعت السيدة الأولى ممثلى المسلمين لتناول طعام الإفطار بالبيت الأبيض فى شهر رمضان، مما أثار استياء اللوبى الصهيونى.

إلا أن تلك الإشارات لم تغير التصور الإسلاموى بأن الإدارة الحالية تربط الإرهاب الدولى بالمسلمين. ويُنظر إلى ترويج إدارة كلينتون بعد تفجير أوكلاهوما لقانون مكافحة الإرهاب لعام ١٩٩٦ وتوقيعه، الذى أجاز اعتبار العرب والمسلمين (ليس بهيئة تيموثى ماكفيه(*) Timothy McVeigh) إرهابيين محتملين، على أنه دليل يؤكد تلك التصورات:

> يسعى الغرب إلى ربط الإرهاب الدولى بالإسلام، بينما يحفل سجل التاريخ بجرائم الغرب التى تؤكد أن كل أشكال التطرف والإرهاب اخترعت فى الغرب الذى نشرها فى العالم من خلال المافيا والنازية والنازية الجديدة والتفرقة العنصرية وخطف رؤساء الدول والسفراء ومطاردة زعماء حركات التحرر الوطنى واغتيال المواطنين الأبرياء ومهاجمة المدن المسالمة بالقنابل النووية واستخدام الأسلحة المحظورة دوليًا وتسميم مصادر المياه وعزل السكان المدنيين وحرمانهم من أبسط حقوقهم فى الحياة.(٤٩)

رُبيت أجيال عديدة من العرب على الاعتقاد بأن فلسطين قضية عربية. وكان يقدَّم لكل جيل "الدليل" على الظلم الذى يُرتكب ضد الشعب الفلسطينى دعمًا لهذا التصور. "لم تكن مسألة فلسطين قضية العرب الوحيدة، ولكنها كانت قضيتهم

(*) شاب أمريكى عمره ٢٧ عامًا فجر المبنى الفدرالى فى أوكلاهوما فى ١٩ أبريل من عام ١٩٩٥ بسيارة ملغومة وضع فيها قنبلة زنة ٤ آلاف رطل تركها فى ساحة الانتظار المواجهة للمبنى حيث انفجرت بعد دقيقتين من مغادرته السيارة. وقال ماكفيه بعد القبض عليه ومحاكمته إنه فعل ذلك انتقامًا من الغارات التى شنتها الحكومة الفدرالية على روبى ريدج بولاية إيداهو وفرع المجمع الداودى بولاية تكساس ووصف نفسه بأنه بطل. وقد نفذ فيه حكم الإعدام بحقنة قاتلة فى ١٢ يونيو من عام ١٩٩٦. (المترجم)

المحورية." كما حمل العرب كذلك عبء معالجة قضايا التقسيم والوحدة، والتخلف الاقتصادى والتنمية، والموارد المتاحة والتبعية، وتصورهم لحضارتهم.(٥٠) ومنذ عام ١٩٦٧ وتبنى قضية فلسطين فى تزايد باعتبارها جزءًا من الأجندة الإسلامية. كما يبدو واضحًا كل الوضوح أن السلام غير العادل الذى يبدد كل الآمال لن يؤدى إلا إلى تكثيف الغضب مما يرى على أنه ظلم طال أمده وسوف يذكى نيران رد الفعل الإسلاموية.

دعت الإدارات الأمريكية الواحدة تلو الأخرى بعد حرب ١٩٦٧ العرب إلى الوثوق فى العدالة الأمريكية والجلوس على طاولة المفاوضات وجنى ثمار ذلك. وجلس العرب. وأقام ما يزيد على خمس عشرة دولة نوعًا من العلاقات مع إسرائيل بعد توقيع اتفاقية أوسلو. والنتيجة الملحوظة هى المزيد من الغطرسة من جانب الحكومة الإسرائيلية. ويشعر كثيرون فى المنطقة أن الإسلامويين كانوا محقين، وأن إسرائيل لا تريد السلام بل تهدئة الأوضاع وإضفاء الشرعية على استيلائها على بقية أرض الفلسطينيين مع ترحيل السكان المحليين إلى كانتونات منعزلة، بينما يُنظر إلى ياسر عرفات رئيس الكيان الفلسطينى على أنه المنفذ للمصالح الأمنية الإسرائيلية. وكما قال أحد الإسلامويين، فقد "اتضح أن عملية السلام هى العملية التى تستولى بها إسرائيل على الأرض الفلسطينية قطعة وراء قطعة وراء قطعة".

ويزداد تصديق الناس فى المنطقة أن عملية السلام تقوم على فكرة مغلوطة مفادها أن الولايات المتحدة وسيط محايد. بينما توضح الخطب التى ألقاها الرئيس كلينتون ونائب الرئيس جور فى مناسبة الذكرى الخمسين لإعلان دولة إسرائيل أن أمريكا ليست محايدة "بل تعمل على دعم إسرائيل وعملها العدوانى الخاصة بمصادرة الأرض وترحيل شاغليها والقضاء على ما تبقى من الشعب المسلم فى فلسطين".(٥١) أو كما جاء فى بيان صادر فى يونيو من عام ١٩٨٨ يحمل توقيع ست وعشرين منظمة كويتية: "مرت خمسون عامًا وسجل إسرائيل العدوانى يتضخم، وتتزايد معه إدانة المنظمات الدولية التى يعجزها الفيتو الأمريكى المستعد دائمًا لدعم المعتدى ضد المضطهَد".(٥٢)

يشير المعلقون الغربيون إلى حقيقة أن العديد من الحكومات العربية ملت القيادة الفلسطينية والقضية الفلسطينية. وأسهمت حرب الخليج فى خروج الفلسطينيين من دولة عربية أخرى، هى الكويت. إلا أن ذلك لا يترجم إلى تخلى

المسلمين عن قضية فلسطين والقدس. ذلك أن الإسلامويين يرون أن الخطر الذى يواجه المسلمين ليس "المشكلة الفلسطينية" بقدر ما هو "مشكلة إسرائيل". أما المسلمون فيرون أن فلسطين هى القضية. ذلك أنها تمثل المطالبة بحق الشعب فى تقرير مصيره والديمقراطية والحرية. كما أنهم يطالبون بمساواة الفرد العربى بالفرد الأوروبى، أو كما يقول بعض الفلسطينيين، فإن اليهودى الأوروبى ليس بأفضل من المسيحى أو المسلم الفلسطينى وليس له حق أعلى فى السرقة أو التدمير أو الطرد أو الخطف أو القتل دون أن تكون لذلك أية عاقبة. إن فلسطين هى المطالبة بإنهاء العصر الاستعمارى، وإنهاء عصر "الغطرسة المسيحية"(٥٣) و"الصلف اليهودى"،(٥٤) والمطالبة بأن يسود القانون الإسلامى الدولى السامى الذى يضمن العدل والحرية للمسلمين وللأقليات الدينية التى تعيش بينهم.

ويعتقد الإسلامويون أن السياسة الخارجية الأمريكية تستهدفهم باعتبارهم ضحايا تستحق الإبادة. وهم يأملون فى أن ينتبه الغرب فى يوم من الأيام للمأساة التى ارتكبها. وقد يعتذر هؤلاء الذين فى الغرب عن تدمير فلسطين، بل إنهم ربما يعرضون التعويض، ولكن هل سيمكنهم تصحيح الخطأ الذى ارتكبوه؟ ويقول رشيد قبانى مفتى لبنان:

> كان الغرب بارعًا فى جريمة تخليص نفسه من المشكلة اليهودية وإلقائها فى قلب العالم العربى بدعمه الكيان الصهيونى و[إنشاء] إسرائيل فى فلسطين عام ١٩٤٨. وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت الدول الغربية السعى للحصول على عفو إسرائيل عما فعله النازيون لليهود. فهل يفيق الأوروبيون فى يوم من الأيام كى يسعوا للحصول على عفو عن الجريمة التى ارتكبوها بإنشاء دولة إسرائيل فى فلسطين وبطرد الشعب الفلسطينى من دياره وأرضه؟ هل سيسعى الغرب للحصول على عفو عما تكيله إسرائيل من قمع وترهيب وإذلال على مدى خمسين عامًا للشعب الفلسطينى المضطهَد وعن ضياع أرضه على أيدى الغرب؟ ولو حدث ذلك، فما قيمة الاعتذار الغربي؟ ولأن الغرب هو الذى يمد إسرائيل يوميًا بسلاح الدمار الشامل، فهو على استعداد لإبادة الفلسطينيين والعرب.(٥٥)

الهوامش

(١) مثال ذلك: "تمكن الاتجاه الفكرى الأسود مؤخرًا من جعل الإسلام مرادفًا للإرهاب والسواد من خلال الإعلام الذى تسيطر عليها الدول 'المسلمة'. فمن يؤدى الصلوات الخمس كل يوم إرهابى شرير... ومن ترتدى الحجاب إرهابية شريرة، ومن يقرأ القرآن إرهابى شرير، ومن يرفض الربا وشرب الخمر والرقص الغربى والرقص الاجتماعى والاختلاط بين الرجال والنساء إرهابى شرير، ويدعو إلى دراسة التاريخ الإسلامى والدين الإسلامى إرهابى شرير، ومن يدعو إلى الوحدة الاقتصادية والثقافية والسياسية الإسلامية إرهابى شرير.... كل من ينتمى إلى الإسلام دموى ورجعى لابد من القضاء عليه. الذى يرضيهم هو أن يهجر المسلمون الإسلام ويتبعون غيرهم فى الدين والفكر وطريقة المعيشة والسلوك... وحينئذ فقط يكون من المناسب أن يدعوا مستنيرين." حلمى محمد القاعود، "الفكر الأسود... والفتن الثقافية"، المجتمع، ٢٤(١٠٨١) (٢٨ ديسمبر ١٩٩٣)، ص ٥٦.

(٢) احتج الدكتور فتحى الشقاقى الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامى فى فلسطين فى إحدى المقابلات على تسمية الإرهابى. انظر Omar Maxwell, "No Peace Until Palestine Is Free," Inquiry1(6) (January 1993), p. 21: "لا أدرى كيف يوصف الفلسطينى بالإرهابى فى حين أن صرخته استجابة لألمه ومعاناته بينما فى أثناء الدفاع عن أرضه ضد الجنود الروس اليهود الذين لم يضعوا (ولم يضع أجدادهم) قدمًا على أرض شبر فلسطين. إن محاولة الغرب الهيمنة على بلادنا هو مصدر كل إرهاب وفوضى. فنحن ندعو للسلام القائم على العدل والحق والكرامة. ولابد أن نعامل كأنداد باعتبارنا حملة حضارة عظيمة. حينئذ فقط يسود السلام فى منطقتنا والعالم أجمع."

(٣) مثال ذلك: "بدأ الغرب فى الآونة الأخيرة يعلن متباهيًا أنه لا أهمية للعرب فى عالم اليوم. وهو لا يرى كذلك أهمية للمسلمين ويود لو ابقى الأمر على تلك الحال. ويؤكد الإعلام وآليات السياسة والدعاية الغربية باستمرار أن الإسلام غير متوافق مع الحضارة. وحججهم الأساسية هى أن الإسلام يفتقر إلى الديمقراطية ويخلو من التعاطف وليس فيه حقوق للمرأة. وبينما يقولون ذلك يعرضون أمثلة ساطعة، أو بالأحرى دعامات؛ والسعودية خير شاهد على ذلك. فهم يزعمون أنها تُحكم بالقرآن، ولذلك فليست هناك ديمقراطية ولا حقوق." Abdurrahman Abdullah, "The Final Battle for the Soul of Afghanistan," Inquiry 1(3) (June 1992), p. 19.

(٤) انظر على سبيل المثال، محمد عمارة، "التعددية: الرؤية الإسلامية... والتحديات الغربية"، [Proceedings of the Conference of Political, Sectarian and Ethnic Pluralism in Arab World] (Herndon, Va.: IIIT, 1993), pp. 1-34.

(٥) للاطلاع على نماذج من الأدبيات السلفية، انظر عبد الرحمن عبد الخالق، الأصول الإسلامية للدعوة السلفية (الكويت، ١٤٠٢ هجرية)، وعمر سليمان الأشقر، معالم الشخصية الإسلامية (الكويت، ١٩٨٤). وللإطلاع على الفكر السلفى، انظر محمد فتحى عثمان، السلفية فى المجتمعات المعاصرة (القاهرة، ١٩٨٢).

(٦) أحمد كمال أبو المجد، كتاب القومية العربية والإسلام (بيـروت، ١٩٨٠)، ص ٣٢-٣٣. وللإطلاع على تـصنيف مختلـف، انظـر Khurshid Ahmad, "Islam and the New World Order," Middle East Affairs 1(3) (Spring/Summer, 1993), pp. 10-11.

(٧) انظر Evonne Yazbek Haddad, "The Authority of Past: Current Paradigms for an Islamic Future" فـي Toby Siebers, ed., The Authority of the Past (Ann Arbor: University of Michegan Institute of Humanities, 1993). للإطـلاع علـى مناقشات إسلاموية عن المستقبل، انظر أحمد كمال أبو المجد، "المسلمون دعـوا لاقتحـام المستقبل"، العربى ٢٩٢، مارس ١٩٨٣، وفؤاد محمد فخر الـدين، مـستقبل المـسلمين، (القاهرة، ١٩٧٦)، وعبد العزيز كامل، الإسلام والمستقبل (القاهرة، ١٩٧٦، وعبد الحلـيم عويس، المسلمون فى معركة البقـاء (القـاهرة، ١٩٧٩)، و Sayyid Qutb, Islam: The Religion of the Future(Chicago: Kazi Publication, 1977).

(٨) محمد الغزالى، معركة المصحف فى العالم الإسلامى (القاهرة، ١٩٦٤)، ومحمد الحسنى، الإسلام والمسلمون (القاهرة، بدون تاريخ)، ومحمد فراج، الإسلام فى معتـرك الـصراع الفكرى الحديث (القاهرة، ١٩٦٢)، ومحمد الغزالى، كفاح دين (القاهرة، بـدون تـاريخ)، ومحمد جلال كشك، الغزو الفكرى (القاهرة، ١٩٧٥)، وعبد الستار فتح الله سعيد، الغـزو الفكرى والتيارات المعادية للإسلام (القاهرة، ١٩٧٧).

(٩) توفيق محمد الشاوى، "إستراتيجية علمية للتيار الإسـلامى"، المجتمـع ٢٤ (١٠٨١) (٢٩ ديسمبر ١٩٩٣) ص ٢٢.

(١٠) Abdullah, "The Final Battle," p. 19.

(١١) يصف أحد المؤلفين مآذن يوغوسلافيا كما يلى: "يبقى هذا شاهدًا حيا على التراث الإسلامى المجيد الذى كثيرا ما ننساه الخاص بآخر ما تبقى من الناس والشعب والمجتمع والحضارة المسلمة المحلية فى أوروبا التى توشك على الانقراض. وليس هذا بمصير مختلـف عـن مصير المسلمين المحليين فى صقلية وإيطاليا وأسبانيا والمجر ومالطا وغيرها قبل قـرون كثيرة مضت." Saffet Catovic, "Europe's Islamic Heritage in Jeopardy," Inquiry 1(6) (January 1993), p. 28.

(١٢) انظر زياد محمد على، عداء اليهود للحركة الإسلامية (عمان، ١٩٨٢)، ص ٢١.

(١٣) كلمة التخرج فى الأكاديمية البحرية الأمريكية بمينابوليس بولايـة ميريلانـد، ٣٠ مـايو ١٩٩٠.

(١٤) "نحن المسلمين مستاءون بشدة من عدد الهجمات المتزايد الذى يشنه الإعـلام الأمريكـى اليهودى الغربى على الإسلام... ونحن نميل إلى الظن بأن الجماعات اليهودية والصهيونية بكل ما لها من نفوذ كبير فى الغرب وأمريكا قد عقدت العزم على تأليـب الغـرب علـى الإسلام والزج بالمسيحية والإسلام إلى مواجهة عنيفة سوف تقضى عليهما وتبقى الصهاينة فائزين." الغنوشى فى مقابلة أجرتها معه "المجلة" ٢٤(١٠٨١) (٢٨ ديسمبر ١٩٩٣)، ص ٢٨.

(١٥) انظر Bernard Lewis, "The Roots of Muslim Rage," Atlantic Monthly 226(3) (September, 20, 1990). ويؤكد مقال افتتاحى بقلم تشارلز كواتهامر ظهر فى "ناشونال ريفيو" الفكرة ذاتها وكذلك "The New Crescent Crisis: The Global Intifada," Washington Post, February 16, 1990. راجع Daniel Pipes, "The Muslims Are Coming, the Muslims Are Coming," National Review, November 19, 1990, pp. 28-31.

(١٦) Mowahid H. Shah, "A New Cold War Within Islam?" Christian Science Monitor, July 30, 1990, p. 19.

(١٧) فى مقابلة أجريت مع السكرتير الأول بالسفارة الأمريكية فى قطر، ذكر أن يوسف القرضاوى قال: "ليس من مصلحة أمريكا أن عدوًا للإسلام والقوى الإسلامية والحركات الإسلامية المتوازنة والمعتدلة. إلا أن هناك أفرادًا وقوى لها مصلحة فى التأكيد على أنه الإسلام شىء يخاف منه ويُسَب. وهم يصورون لواضعى السياسة الأمريكيين ولمن هم فى السلطة أن الإسلام شيطان مخيف يمثل ما يسمونه الخطر الأخضر الذى يجب أن يحترسوا منه بعد انتهاء الخطر الشيوعى الأحمر. وهذه فى الواقع خرافة. ذلك أن الإسلام، وخاصة ذلك الذى تمثله الجماعات المتعددة التى ندافع عنها، ليس خطرًا على أحد." المجتمع ٢٤(١٠٨١) (٢٨ ديسمبر، ١٩٩٣)، ص ٣١.

(١٨) يذكر أن دافيد بن جوريون أول رئيس وزراء إسرائيلى قال "نحن لا نخاف إلا الإسلام". وذكر أن إسحاق رابين أعلن أن "دين الإسلام هو عدونا الوحيد". وحذر شيمون بيرس قائلاً "لن نشعر بالأمان حتى يغمد الإسلام سيفه". على، عداء، ص ٤٥-٤٦.

(١٩) عبد الحميد السايح، ماذا بعد إحراق المسجد الأقصى؟ (القاهرة، ١٩٧٠)، ص ٢٣ و ١٧٨ وما بعدها.

(٢٠) عبد الله كنون، "المسلمون ومشكلة فلسطين" فى كتاب المؤتمر الرابع لمجمع البحوث الإسلامية، ص ٣٦ و٣٨.

(٢١) كامل باقر، "جوهر القضية الفلسطينية" فى كتاب المؤتمر الرابع لمجمع البحوث الإسلامية، ص ١٣٦.

(٢٢) عبد الله كنون، "مكانة بيت المقدس فى الإسلام" فى كتاب المؤتمر الرابع لمجمع البحوث الإسلامية، المجلد ٢، ص ٣٩.

(٢٣) "وكان الغرب، بطل الفصل بين الكنيسة والدولة، مهد العلمانية، هو الذى ساعد فى خلق هذه الدولة القائمة على فكرة الرجوع إلى أرض المعاد. ولم يزعج إدخال الدين فى السياسة الاشتراكيين الأوروبيين أو التكنوقراط الأمريكيين. كما أنه لم يزعج ملحدى موسكو الذين كانوا أول من اعترف بدولة إسرائيل." Habib Boulares, Islam: The Fear and Hope, p. 25 كما هو مقتبس فى Inquiry 1(3) (June 1992), p. 42.

(٢٤) Muhammad M. al-Fahham, "The Restoration of Jerusalem" فى The Fifth Conference of The Academy of Islamic Research(Cairo: Government Printing Office, 1971), p. 53.

(٢٥) محمد الغزالى، قذائف الحق (الكويت، ١٩٨٤)، ص ١٠٨.

(٢٦) Yvonne Yazbeck Haddad, "Operation Desert Shield/Desert Storm: The Islamic Perspective" فى Phyllis Bennis and Michel Moushabeck, eds., Beyond the Storm (New York: Olive Branch Press, 1991), pp. 248-260

(٢٧) انظـر Konstantin Obradovik, ed., The Inalienable Rights of the Palestinian People(London: Outline Books, 1985), pp. 292-301.

(٢٨) انظر Obradovik, The Inalienable, pp. 245-291

(٢٩) Munir Farah, "Impact on Education" فـى Naseer A. Auri, ed., Occupation: Israel Over Palestine (Belmont, Mass.: AAUG, 1983) 295-318 و Naseer Auri, "Universities Under Occupation" فى نفس المجلد ص ٣١٩-٣٣٦.

(٣٠) انظر على سبيل المثال، حسن خالد، "كلمات الوفود"، كتاب المؤتمر الرابـع: المسلمون والعدوان الإسرائيلى، المجلد ٢ (القاهرة، ١٩٦٨)، ص ٢٨.

(٣١) Omar Maxwell, "No Peace Until Palestine Is Free," Inquiry 1(6) (January 1993), p. 22

(٣٢) عبد الباقى خليفة، "التطـرف: مفهومـه... أسـبابه... نتائجـه... علاجـه"، المجتمـع ٢٤(١١٠٧٦) (٢٣ نوفمبر ١٩٩٣).

(٣٣) المرجع السابق.

(٣٤) الغزالى، قذائف، ص ٢٢٣.

(٣٥) المرجع السابق، ص ٢٢٥.

(٣٦) Rachid Ghannouchi, "Islam and the West: Realities and Prospects," Inquiry 2(7) (March/April 1993), 45.

(٣٧) "The Great Betrayal," Al Mashriq(January-February 1991), p. 9

(٣٨) Ghannouchi, "Islam and the West," p. 46

(٣٩) Ahmad Abul Jobain, Islam Under Siege: Radical Islamic Terrorism or Political Islam? Occasional Papers Series No. 1 (Annandale, Va.: United Association for Studies and Research, June 1993).

(٤٠) Ghannouchi, "Islam and the West," p. 46

(٤١) منير شفيق، "الإستراتيجية الأمريكية وأثر النظام العالمى الجديد علـى العـالم العربـى"، قراءات سياسية ٢(١) (شتاء ١٩٩٢)، ص ١٠.

(٤٢) المرجع السابق، ص ٢٢.

(٤٣) المرجع السابق، ص ١٩.

(٤٤) المرجع السابق، ص ٢٣.

(٤٥) "هذا استسلام لليهود الذى تولوا السلطة فى الولايات المتحدة، حتى بات البيت الأبيض ومن فيه أداة فى يد اليهود." مقالة افتتاحية بدون توقيع، "الولايات المتحدة طرف منحاز يـدعم إسرائيل وأطماعها"، المجلة ٢٩(١٢٩٩) (٥ ديسمير ١٩٩٨) ص ٩.

(٤٦) Martin Indyk, "Address to the Soref Symposium, The Washington Institute, May 18, 1993," p. 3

(٤٧) المرجع السابق، ص ٨.

(٤٨) المرجع السابق، ص ١٧.

(٤٩) زغلول النجار، "كيف يرى المسلمون الغرب؟... وماذا يخشى الغرب من الإسلام؟ صورة الغرب تاريخيًا ونفسيًا عند المسلمين، المجتمع ٢٩(١٣٠٢) (٦ فبراير ١٩٩٨)، ص ٥٢.

(٥٠) سليم الحص، "قضية العرب بعد السلام"، المجلة ٧٢٧ (١٦-٢١ يناير ١٩٩٤) ص ٣٨.

(٥١) مقالة افتتاحية بدون توقيع، "الولايات المتحدة طرف منحاز يدعم إسرائيل وأطماعها"، المجلة ٢٩(١٢٩٩) (٥ ديسمبر ١٩٩٨) ص ٩.

(٥٢) "بيان من جمعية النفع العام بمناسبة مرور خمسين عامًا على اغتصاب فلسطين"، المجتمع ٢٩(١٣٠٢) (٦ فبراير ١٩٩٨)، ص ١٤.

(٥٣) انظر، على سبيل المثال، الإشارات المتكررة إلى غطرسة الصليبيين فى فتحى بخُوش "دقت ساعة الجهاد: الأمة فى خطر"، رسالة الجهاد ٩(٩٣) (نوفمبر ١٩٩٠). وهو يدين تحالف عاصفة الصحراء الذى تقوده الولايات المتحدة: "أتى الصليبيون هذه المرة بحملة عسكرية بقيادة أمريكا الظالمة، المتغطرسة بقوتها المدمرة" (ص ٥٨). وهو يكتب كذلك أن الرفض القومى الإسلامى للسياسات الأمريكية فى المنطقة أغضب "الصليبية الأمريكية الظالمة" لأنها تتصور أنه "تهديد لقوتها الرهيبة و[قدرتها] على فرض غطرستها على العالم" (ص ٥٩). كما أنه يدعو القوى المجتمعة من أجل عاصفة الصحراء "أعظم قوة صليبية إرهابية فى التاريخ" لا يمكن مقاومتها إلا بالرد الدينى. "إذا كانت إحدى سمات هذا العصر هى أن الغطرسة الأمريكية بلغت ذروتها، فإن السمة الموازية هى قدرة الأمم المؤمنة المسلحة على رغم أنف هذه الغطرسة فى التراث" (ص ٦١).

(٥٤) نُقل عن إسحاق شامير تباهيه فى بث إذاعى بأنه "فخور بالسجل الإرهابى لعصابة شترن، بما فى ذلك اغتيال الكونت برنادوت Count Bernadotte الذى كان فى مهمة سلام تابعة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨، واغتيال اللورد موين Lord Moyen وزير الدولة البريطانى لشئون الشرق الأوسط، ومذبحة دير ياسين". انظر "كلا من الصهيونية حركة عنصرية"، رسالة الجهاد ١٠(١٠٣) (أكتوبر ١٩٩١)، ص ٦. راجع: "لن يتوقع العدو الإسرائيلى المدعوم بقوات الإمبريالية عن الإعلان عن مشروعاته الحقيقية التى لا تقل عن اغتصاب المزيد من الأراضى العربية، وبالتالى تجاهل حقوق الشعب الفلسطينى المشروعة بصفاقة." Abdul Aziz Kamel, "The Opening Address," The Sixth Conference of the Academy of Islamic Research (Cairo: Al Azhar, 1971), p. 17 ونقل عن أبا إيبان السفير الإسرائيلى السابق لدى الولايات المتحدة قوله "إذا صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ١٢١ صوتًا مقابل صوت واحد لمصلحة العودة إلى خطوط الهدنة... سوف ترفض إسرائيل الانصياع للقرار." New York Times, June 19, 1967

استشهد الصحفى المصرى المعروف فهمى هويدى بالعديد من الأمثلة الحديثة منها ما يلى:

"جاء أحدث مثال لـ"حسن النية" من المغرب فى منتصف يناير حين سلمت الحكومة المغربية إسرائيل رفات اليهود الذين غرقوا حين انقلب قاربهم بينما كانوا يحاولون الهرب إلى إسرائيل فى الخمسينيات. وقد اتسم رد إسرائيل على هذه اللفتة بالفظاظة وقلة الذوق. فقد أبرزت الحدث بإقامة نصب تذكارى لتخليد ذكرى ضحايا معاليه إدونيم، أكبر مستوطنة أقيمت بين القدس وأريحا بالضفة الغربية ويسعى الفلسطينيون لإزالتها." فهمى هويدى، بين بولارد والشيخ أحمد ياسين: جواسيسهم لهم ثمن ومناضلونا بلا ثمن!" المجلة ٢٧٩ (٣٠ يناير-٥ فبراير ١٩٩٤)، ص ٣٤.

(٥٥) رشيد قبانى، "الغرب يمد إسرائيل بكل أسلحة الدمار الشامل "، المجتمع ٢٩(١٢٩٩) (١٢-١٨ مايو، ١٩٩٨)، ٢٥.

تذييل:

الأمريكيون والعالم الإسلامى - المواجهات الأولى

روبرت جيه أليسون

قبل أن تسمى المنطقة التى ندعوها الآن الشرق الأوسط بهذا الاسم، وقبل أن تصبح المستعمرات البريطانية على البر الرئيسى لأمريكا الشمالية الولايات المتحدة، وقبل أن يحرك النفط اقتصاد العالم، كان للأمريكيين والمسلمين مواجهة غريبة وقوية. وكانت تلك المواجهة جزءا من وميض الحملات الصليبية الذى بقى لفترة طويلة، حين أُسر المرتزق الإنجليزى جون سميث John Smith الذى كان يقاتل لمصلحة النمساويين ضد العثمانيين فى ترانسلفانيا. قتل سميث آسره المسلم وهرب، وعاد عن طريق روسيا إلى إنجلترا، التى غادرها مرة من جديد، حيث أبحر فى تلك المرة غربًا وأسس مستعمرة جيمستاون Jamestown. وفى عام ١٦٤٥، وكما يخبرنا الروائى والمؤرخ البحرى جيمس فينيمور كوبر James Fenimore Cooper، حاربت سفينة صُنعت فى كمبردج بولاية ماساتشوستس سفينة جزائرية فى المحيط الأطلنطى، فيما أسماه كوبر أول معركة بحرية أمريكية. وفى ثمانينيات القرن السابع عشر، جمع أبناء نيويورك المال لاستعادة البحارة الذين أُسروا فى شمال أفريقيا، وفى عام ١٧٠٠ أعيد بحار أمريكى إلى بوسطن من الأسر فى الجزائر. واستخدم رجال الدين التطهريون قصة أَسْرِه ومقاومته للإسلام لتقوية عقيدة رعيتهم.

جعل الأدبان الأمريكى والأوروبى فى القرن الثامن عشر العالم الإسلامى نقيضًا لفكرة الاستقلال الذاتى، الذى هو الملمح المحورى للأيديولوجيا الأمريكية الناشئة. واستخدم الكُتّاب السياسيون، مثل جون ترينتشارد John Trenchard وتوماس جوردون Thomas Gordon فى إنجلترا، مؤلفا "رسائل كاتو" Cato's Letters، وشارل سيجوندا مونتسكيو Charles Scondat Montesquieu فى فرنسا، مؤلف "رسائل فارسية" و"روح القوانين" الدول الإسلامية مثل المغرب

وتركيا والجزائر أمثلة لعدم إقامة مجتمعات سياسية. ولم يقرأ أبناء المستعمرات الأمريكية الذين تمردوا على إنجلترا فى عام ١٧٧٦ ثم شرعوا فى تشكيل مجتمعهم السياسى الخاص بهم تلك الكتب فحسب، بل أدخلوها ضمن طريقة تفكيرهم. ورأى الأمريكيون فى دول شمال أفريقيا البربرية، وفى الدولة العثمانية، على الأقل كما كان يقدمها لهم الكُتّاب الأوروبيون، مثالاً لنوع من المجتمع السياسى لا يريدون إقامته.

رأى الرحالة وغيرهم من المراقبين علامات التحلل فى المجتمعات المسلمة، وكان الأمريكيون عاقدين العزم على تجنب المسببات وبذلك يحولون دون ظهور الأعراض. كان أكثر الكتب تأثيرًا عن هذا الموضوع هو كتاب آبى فولنى Abbé Volney "الخرائب، أو استعراض لثورة الإمبراطوريات" The Ruins, or a Survey of the Revolution of Empires (1792)، وهو تفكير تأملى مستوحى من رحلاته فى مصر وسوريا. ويتأمل "الخرائب" كيفية حدوث انهيار حضارة بلاد الرافدين العظيمة، ووجد فولنى الإجابة فى عدم التسامح السياسى الذى غذاه التعصب الدينى. ووجد الرئيس الأمريكى توماس جيفرسون "خرائب" فولنى من الأهمية بحيث عكف على ترجمتها، مستعينًا بمساعدة الدبلوماسى والشاعر الأمريكى جول بارلو Joel Barlow.

تأثرت صورة العالم الإسلامى الأيديولوجية بخبرات البحارة الأمريكيين الذين أُسروا فى الجزائر وطرابلس والمغرب. فقد أسرت دول شمال أفريقيا اثنتى عشرة سفينة أمريكية فيما بين ١٧٨٥ و١٨١٥ واحتجزت بحارتها رهائن. وأجبر ذلك الأسر القادة الأمريكيين على التصدى لمجموعة من المسائل: ما هى مسئولية الحكومة الأمريكية تجاه مواطنيها؟ هل ينبغى على الولايات المتحدة دفع فدية مقابل مواطنيها الذين فى الأسر؟ هل ينبغى أن تدفع الولايات المتحدة إتاوة للقوة الأجنبية كى تحمى مواطنيها؟ وكانت هناك إجابات مختلفة لدى مختلف القيادات الأمريكية عن هذه التساؤلات. فقد حسب جون آدامز(*) John Adams أن دفع إتاوة للجزائر سيكون أقل كلفة من خوض الحرب، وأن الأمريكيين أكثر الناس على الأرض ترددًا فى دفع نوع من الضرائب اللازمة لبناء أسطول، وبما أن بريطانيا وفرنسا

(*) أول نائب لرئيس الولايات المتحدة (١٧٨٩-١٧٩٧) وثانى رئيس للولايات المتحدة ١٧٩٧-١٨٠١). (المترجم)

دفعنا الإتاوة للجزائر، فلا ضير من أن يحذو الأمريكيون حذوهم. ومن ناحية أخرى، كان توماس جيفرسون يعتقد أنه من الضرورى للحرية الأمريكية أن يقاتل الجزائر وطرابلس، ليس ليحمى المواطنين الأمريكيين فحسب، بل كذلك ليبين لإنجلترا وفرنسا أن الأمريكيين نوع مختلف من الناس الذين لن يدخلوا فى ذلك النوع من الدبلوماسية الفاسدة الخاصة بأوروبا. ونجح تأكيد جيفرسون على "اختلاف" أمريكا، وكان أحد أول أعمال إدارته فى عام ١٨٠١ هو إرسال أسطول أمريكى إلى البحر المتوسط لحصار طرابلس. وامتدح البابا البحرية الأمريكية لإخضاعها طرابلس وتحقيقها ما عجزت عنه الدول المسيحية فى أوروبا عن القيام به، أو لم تكن مستعدة لأن تفعله.

أثار أسر البحارة الأمريكيين فى الجزائر قضية أخرى ترتبط ارتباطًا مباشرًا بفكرة أن الأمريكيين أقل فسادًا من الأوروبيين وأكثر منهم نبلاً، وأن الأمريكيين خلقوا مجتمعًا سياسيًا يمكن أن تدوم فعاليته إلى الأبد. وقد أسمى الأمريكيون الذين كتبوا عن أسرهم فى الجزائر تجربتهم بالعبودية. وقليلون من لم يدركوا مفارقة احتجاز الأمريكيين باعتبارهم "عبيدًا" فى أفريقيا. فقد كان آخر ما نشر من كتب بنجامين فرانكلين محاكاة ساخرة لدفاع عضو كونجرس من جورجيا عن عبودية الأفارقة فى أمريكا، حيث يضع كلمات عضو الكونجرس الجورجى على لسان مسئول مسلم يبرر استعباد المسيحيين فى الجزائر. وكتب رويال تايلر Royall Tyler مؤلف أول مسرحية أمريكية رواية بعنوان "الأسير الجزائرى" The Algerine Captive حيث يربط فيها بين أسر الأمريكيين فى الجزائر بالتورط الأمريكى فى تجارة العبيد الأفارقة.(١)

قام سوء الفهم الأمريكى للعالم الإسلامى على جهل شديد بالدين الإسلامى والمجتمع المسلم والتفسيرات شديدة الخطأ للنبى محمد الذى كان معروفًا لدى الكُتّاب الأوروبيين والأمريكيين فى القرن الثامن عشر باسم "ماهومت" Mahomet. وقد قابل الوزير التطهرى كوتون ماذر Cotton Mather بين الحرية التى يمكن أن يفكر بها الأوروبيون والأمريكيون وطغيان المجتمع المسلم. فالجنة موجودة فى "الأنحاء الخاصة بنا من الأرض" وفى السماح بـ"إدخال تحسينات على فلسفتنا الحديثة" بينما غير مسموح لأى من أتباع "النبى سميك الجمجمة"بالتشكيك فى الحقائق العلمية التى تكشفت لمحمد.(٢)

لا ندرى من أين حصل ماذر على معلوماته عن محمد، غير أن سيرة محمد الوحيدة باللغة الإنجليزية كان قد كتبها عام ١٦٩٧ رجل الدين الأنجليكانى همفرى بريدوه Humphrey Prideaux. وانصب اهتمام بريدوه بمحمد على غرضه الأساسى، وهو كشف حماقة اللامبالاة الدينية. وكان بريدوه قد خطط لكتابة عمل كبير عن سقوط القسطنطينية فى أيدى المسلمين فى عام ١٤٥٣. غير أن فزع بريدوه المتزايد من المجتمع الإنجليزى، و"الهوى الطائش" الذى يجعل الكثير جدًا من الشباب يتبعون "الموضة والتقاليع" بدلاً من الدين، والسهولة التى ينتقد بها الرجال والنساء الكنيسة، جعله يكتب كتابًا عن محمد باعتباره تحذيرًا جادًا. فقد كانت مكة بلدة تجارية مزدهرة، وكان الناس أكثر اهتمامًا بمصالحهم التجارية من حاجاتهم الروحية، وقد سمحوا لعقائد آبائهم بالتحلل، واستغل محمد تراخيهم الدينى كى يفرض أجندته الدينية والسياسية. وكان محمد الذى يظهر فى عمل بريدوه، وفى غيره مما كُتب عن الإسلام باللغة الإنجليزية، رجلاً طموحًا. ووجد طموحه منفذًا دينيًا، وسمحت له لامبالاة تجار مكة الدينية بضمان طغيانه الدينى.(٣)

كان "ماهومِت" بريدوه علامة تحذير فى الجمهورية الأمريكية الفتية فى تسعينيات القرن الثامن عشر. وقد رحب الكثير من الأمريكيين بالثورة الفرنسية التى قدست الحرية والعقل بدلاً من المَلَكية والتراث. إلا أن آخرين شعروا بالقلق بشأن العواقب، ورأوا فى الثورة الفرنسية فوضوية سوف يحل محلها طاغية فى نهاية الأمر. وعاد نائب الرئيس جون آدامز إلى التاريخ الفرنسى، حيث كتب سلسلة من المقالات عن عواقب الفوضوية والاضطراب. وفى إنجلترا، حذر إدموند بيرك Edmund Burke (*) فى كتابه "تأملات فى ثورة فرنسا" Reflections on the Revolution in France من أن الحرية ستكون ضحية للمساواة. ورد توماس بين(**) Thomas Paine على بيرك فى كراسته "دفاع عن حقوق الإنسان" التى بدت عند وصولها إلى أمريكا على أنها رد على آدامز أكثر منه على بيرك. وكان وزير الخارجية توماس جيفرسون قد حصل على نسخة مبكرة من كراسة بين وأرسل بها إلى المطبعة ومعها رسالة تمتدح هجوم بين على "الهرطقة السياسية"

(*) سياسى وكاتب بريطانى من مواليد أيرلندا (١٧٢٩-١٧٩٧) دافع عن قضية المستعمرات الأمريكية فى البرلمان. (المترجم)

(**) كاتب وزعيم ثورى أمريكى بريطانى المولد (١٧٣٧-١٨٠٩) دافع عن الثورة الفرنسية فى كتابه "حقوق الإنسان" The Rights of Man. (المترجم)

التى ظهرت مؤخرًا، وكان واثقًا من أن "مواطنينا سوف يتجمعون من جديد حول معيار الفكر السليم". وطُبع كتاب بين فى أمريكا حاملاً موافقة جيفرسون على الغلاف. وفهم القراء الأمريكيون الضربة التى وجهها جيفرسون إلى "الهرطقة السياسية" على أنها إشارة إلى نائب الرئيس آدامز. وردًا على هذا الهجوم المتصور على آدامز، قارن ابنه جون كوينسى John Quincy تحت اسم "ببليكولا" Publicola بين "النبى العربى" الذى دعا إلى "كل المؤمنين الحقيقيين بإسلام الديمقراطية إلى إشهار سيوفهم"، وبإعادة آدامز الابن كتابة شهادة المسلمين بأنه "لا إله إلا الله محمد رسول الله"، جعل جيفرسون ومؤيديه المتعصبين يصيحون "لا إله سوى إلهة واحدة للحرية، والفكر السليم رسولها".(٤)

بدا الموقف مشابهًا لمكة القرن السابع. فقد كان جيفرسون رجلاً محترمًا طيب المحتد مثل محمد بريدوه، ولكنه بإقراره فكر توماس بين الحر سوف يقضى على الحريةُ التى تظاهر بالدفاع عنها. وفى عام ١٧٩٥ طبع ناشر من فيلادلفيا متخصص فى الأعمال الدينية أول نسخة أمريكية من "حياة ماهومت" Life of Mahomet ومقدمة بريدوه التى يحذر فيها من خطر الكفر واللامبالاة الدينية اللذين بدا أنهما يتصلان بالدولة الجديدة.

لكن تلك لم تكن القراءة الممكنة الوحيدة لماهومت بريدوه. فقد حاولت إدارة آدامز التى تولت الحكم فى عام ١٧٩٧ تهدئة العاصفة السياسية بفرض قانون التمرد الذى يجرم انتقاد الرئيس أو السخرية منه. وكان أحد ضحايا القانون الخمسة عشر ماثيو ليون Mathew Lyon عضو الكونجرس عن فيرمونت الذى أُودع السجن الفدرالى لإشارته إلى أن الرئيس آدامز عين رجالاً فى بعض المناصب بسبب ولائهم السياسى لا لإنجازاتهم، وأن الرئيس كان مغرمًا بالاستعراض. أعيد انتخاب ليون فى الكونجرس وهو فى السجن.) وبعد أن رأى جيمس ابن ليون، وكان صاحب مطبعة، إلى أى مدى يمكن أن يأخذه انتقاد الرئيس بشكل مباشر، بدأ الانتقاد غير المباشر. فبينما كان والده فى السجن، نشر جيمس ليون الطبعة الثانية من كتاب بريدوه "حياة ماهومت" بدون المقدمة التى تحذر من الكفر. وبدون تلك المقدمة يتخذ الكتاب شكلاً مختلفًا، ويكون ماهومت متعصبًا دينيًا لا يتسامح مع أية معارضة ويحول دون "كل طريقة للتنازع بشأن دينه"، تمامًا مثلما يحول آدامز والفدراليون دون المنازعات السياسية. ولم يكن بالإمكان أن يصبح استنتاج بريدوه

أكثر من ذلك بلاغة فى صياغته بالنسبة لغرض ليون: "ومن المؤكد أنه لا يمكن أن تكون هناك طريقة أكثر حكمة يقصد بها منع هذا الاحتيال الأحمق من إسكات كل أسلوب للمعارضة والمنازعات المتعلقة به بواسطة هذه العقوبة شديدة القسوة."(٥) ولو قال ليون ذلك لمدت فترة سجنه.

ظهرت سيرة ثانية لمحمد فى عام ١٨٠٢، بعنوان تفسيرى: "حياة ماهومت، أو تاريخ ذلك الاحتيال الذى بدأه ونفذه وأخيرًا رسخه فى الجزيرة العربية وأخضع قسمًا من المعمورة أكبر من الذى لم تحرره ديانة يسوع بعد". ووجد المؤلف مجهول الاسم أن الإسلام "يؤثر تأثيرًا عميقًا فى القلب المحب للبشر" حيث يهبط بالرجال والنساء "إلى مرتبة البهائم بواسطة الخداع التام والشر"الذى أوجده رجل واحد، هو النبى محمد. وقد أفسد الإسلام المؤمنين به إلى حد أن هذا المؤلف كان يظن أنه لا يمكن إنقاذهم إلا بالغزو المسيحى لتحريرهم من "نظام التجديف والخطيئة ذلك الذى يستعبدهم حاليًا". وسوف تكون البعثات التبشيرية والمعلمون بلا حول ولا قوة فى مواجهة الحكام الذين يستخدمون "أسلحة دنيوية" ضد رعاياهم ولا يحترمون سوى القوة.(٦)

كانت المجتمعات المسلمة أكثر من مجرد رموز نائية. ففى عام ١٧٨٥ و١٧٩٣ استولت الجزائر على اثنتى عشرة سفينة أمريكية وأسرت ما يزيد على مائة من البحارة الأمريكيين. وفى هذه الأزمة، كتبت سوزانا روسون Susanna Rowson الممثلة الإنجليزية التى كانت تعيش فى أمريكا مسرحية "عبيد فى الجزائر، أو الكفاح من أجل الحرية" Slaves in Algiers, or, a Struggle for Freedom. وكانت المسرحية مستمدة إلى حد ما من رواية لثيربانتيس Cervantes بعنوان Il Cautivo. وقد أضافت روسون ديناميكية أسرية متشابكة كى تجعل قصتها مواكبة للجمهور الأمريكى. ومع أن الشخصيات الغربية كونستانت وأوجستسوس وأوليفيا وريبيكا ضرورية للحبكة، فإن القصة تركز على فتنة التى باعها فى يوم من الأيام لحريم الداى أبوها التاجر بن حسن الذى بدأ حياته العملية تاجرًا للسجاد فى لندن وخان كل شىء سعيًا وراء الثروة؛ حيث غادر لندن إلى الجزائر، وتحول من اليهودية إلى الإسلام، وأخيرًا باع ابنته للداى لأنه هو وأم فتنة "كانا يحبان الذهب أكثر من ابنتهما".(٧)

سوف يفعل بن حسن أى شيء من أجل المال. إلا أن فتنة تنوح على حبسها فى القصر الفخم مع أنها "محظية الداى". وهى تقول عن الترف الذى يحـيط بهـا: "أحبه كثيرًا، ولكنى لا أحب أن أحبس." وهى تتـساءل هـل "الطـائر المـسكين المحبوس فى القفص [لأنه أثير لدى مستعبده] يجد ما يسلوه عن فقدان حريتـه؟ لا! فلو كان سجنًا سلوكه من ذهب وطعامه لذيذ وتكثر فيه المداعبات والملاطفات، فإن قلبه الصغير يظل يهفو إلى الحرية؛ وسوف يسعى سعيدًا إلى حقول الهـواء، بـل ويجثم على غصن عار، ويغرد بأغنياته، دون أن يأسف يومًا على منزل العبوديـة الفخم."

من حسن حظ فتنة أن وصلت ريبيكا إلى الجزائر فى تلك اللحظة "من تلـك الأرض حيث الفضيلة فى أى من الجنسين هى وحدها علامة التفوق.... فقد كانت أمريكية." وتؤكد ريبيكا، المودعة كذلك فى حرملك الداى، لفتنة أن "المرأة لم تخلق قط لتكون أمَة ذليلة للرجل" وتثير حب فتنة الفطرى للحرية. وتعلن فتنـة: "أشـعر أننى ولدت حرة، وسوف أكافح ما دمت حية كى أبقى حرة." تقبل فتنة الكفاح، بـل ويقنع الأمريكيون الأفاضل الداى بقبوله، طالبين منه أن "يخفى اسم الرعية داخـل صفة المواطن" ويوافق هو على "رفض كل سلطة إلا ما يظن أصدقائى المتحـدون أننى عاجز عن إساءة استخدامها". ويطلب الأمريكيون من الداى أن يثبت بما يفعله "مدى تقديرك لرفاهية الخلق إخوانك" حين يعودون إلى الأرض "التى أقامت فيهـا الحرية بلاطها" متطلعين إلى اليوم الذى "تنشر [فيه] الحرية نفوذها الحميد" خـلال كل دولة.(٨)

الأمريكيون فى مسرحية سوزانا روسون معلمون عظام يعلمون الداى كيف يكون أحسن حاكم ويعلمون أهل الجزائر كيف يكونون مواطنين صالحين. وأتاحت الحرب ضد طرابلس (١٨٠١-١٨٠٥) للأمـريكيين فرصـًا أكبـر لتعلـيم درس الفضيلة والبسالة الأمريكيتين. ومنذ الاشتباك البحرى الأول فى أغسطس من عـام ١٨٠١ حتى توقيع معاهدة السلام فى يونيو من عـام ١٨٠٥، كـان الأمريكيـون يعتبرون الحرب درسًا دائمًا فى شخصيتهم الوطنيـة المميـزة. وكـان الـرئيس جيفرسون عاقد العزم على تخفيض الميزانية العسكرية الأمريكية وتأديب طرابلس وعلى جعل الأمرين درسًا للدول الأوروبية فى أنماط السلوك الـدولى الـصحيحة. وأدى قرار جيفرسون محاصرة طرابلس بدلاً من شن هجـوم مباشـر والحـصار

باستخدام أصغر قوة ممكنة إلى كارثة، حيث جنحت السفينة "فيلادلفيا" Philadelphia ثانى أكبر السفن فى الأسطول الأمريكى قبالة طرابلس فى أكتوبر من عام ١٨٠٣. إلا أن البحرية حولت تلك الكارثة إلى انتصار، حيث تنكر اللفتنانت ستيفن ديكاتور Stephen Decatur وطاقم صغير واستولوا على سفينة طرابلسية ودخلوا بها ميناء طرابلس فى فبراير من عام ١٨٠٤، حيث دمروا "فيلادلفيا" دون أن يفقدوا رجلاً واحدًا. ورأى الأمريكيون صنيع ديكاتور على أنه دليل على بسالتهم وشجاعتهم. وكان قصف طرابلس من البحر فى أغسطس من عام ١٨٠٤ بمثابة دليل آخر على الشجاعة الأمريكية، وحين وقّعت طرابلس والولايات المتحدة المعاهدة على ظهر السفينة الأمريكية "كونستتيوشن" Constitution (المرة الأولى التى توقع دولة بربرية معاهدة على سفينة للعدو)، أكد ذلك للأمريكيين مكانتهم الجديدة فى العالم.(٩)

بعد عام تقريبًا من بداية الحرب كانت مسرحية تنقل هذه الرسالة تعرض على أحد مسارح نيويورك. ولم تبق نسخ من مسرحية "الغنيمة الطرابلسية، أو بحارة أمريكيون على شاطئ إنجليزى" The Tripolitan Prize, or, American Tars on an English Shore. فنحن نعرفها فقط من عرض ساخر بقلم واشنطن إيرفنج Washington Irving. يصل البحارة الأمريكيون إلى الشاطئ الإنجليزى بعد مطاردة سفينة طرابلسية لهم؛ إذ يبدو أن عاصفة قوية فى البحر المتوسط دفعت بالسفينتين إلى بحر المانش، حيث أنهوا الأمر بالقتال. ومن غير المحتمل على ما يبدو أنها سمحت للأمريكيين بالانتصار فى معركتهم ضد طرابلس تحت بصر إنجلترا، وكانت حشود من الرجال والنساء الإنجليز تشاهد الانتصار الأمريكى على خشبة المسرح. وأشار إيرفنج بامتعاض ساخر إلى أن جمهور المسرح الأمريكى، وخاصة هؤلاء الجالسين فى الشرفة (البلكون)، كان طوال عرض المسرحية "يصيح ويغمغم" على القبطان الأمريكى وأفراد طاقمه الموجودين على خشبة المسرح. وفى لحظة ما يصيح القبطان الأمريكى بصوت جهورى "ماذا! أيتخلى بحار أمريكى عن واجبه!" فيجيبه جمهور المسرح الأمريكى "مستحيل! البحارة الأمريكيون إلى الأبد! لن تلطخ سمعة البحار الأمريكى أبدًا!!" وكتب إيرفنج أن المعركة "جرت بالشكل الصحيح واللائق" وبعدها "أستسلم الطرابلسيون بكل أدب؛ ذلك أنه من غير اللائق أن تغلب فى مواجهة جمهور المسرح الأمريكى".(١٠)

ليس لدينا مثل هذه السجلات لرد فعل الجمهور تجاه غير ذلك من الأدب الذى كُتب كرد فعل للحرب الطرابلسية. إلا أن تلك التسريبات الثقافية – المسرحيات والشعر والروايات واللوحات – تحمل جميعها نفس الأفكار التى احتفى بها الجمهور فى "الغنيمة الطرابلسية" و"عبيد فى الجزائر". وقالت قصيدة جوزيف هانسون Joseph Hanson التى كتبها عام ١٩٠٦ بعنوان "المسلمون يخضعون، أو قصيدة بطولية احتفاءً بالشجاعة التى أبداها البحارة الأمريكيون، فى الصراع مع طرابلس" The Musselmen Humbled, or a Heroic Poem in Celebration of the Bravery Displayed by the American Tars, in Contest with Tripoli إن الأمريكيين انتصروا فى الحرب ضد طرابلس حيث كانوا مسلحين بـ"قوى هائلة من العدالة والحرية"، مما منحهم "تلك الشجاعة التى تُقهر التى أرعبت سفن الباشا النهّابة". وتساءل هانسون "ما الذى يمكن أن يتأثر بعبيد الطغاة؟ من يحارب من أجل السادة النهابين والمستبدين الذى لا يدافعون عن أية قوانين، إلا ما كان قمعيا منها، ولا يحمون أية قوة، إلا تلك التى لا تكن لهم أى احترام".(١١)

رأت مسرحية كتبها جيمس إيليصن James Ellison من بوسطن عام ١٨١٢ بعنوان "الأسير الأمريكى، أو حصار طرابلس" The American Captive, or Siege of Tripoli السبب نفسه للانتصار الأمريكى. ففى المسرحية استولى عبد المهدى على السلطة فى طرابلس من أخيه الأكبر على بن مهدى الذى قال عنه إنه أضعف من أن يتولى الحكم. فقد كان على "ألين من أن يمارس السلطة"، إذ "كان يطلب السلام، وفرض السلام الذى تحقق تحصيل ضرائب باهظة!" وبدلاً من السلام، كان من الواجب على على أن "يطلب يد الحرب المخضبة بالدم"؟ من ناحية أخرى سوف يستخدم عبد المهدى "النهب" فى الحفاظ على السلطة وإنقاذ رعاياه من "تلك الهوة السحيقة التى قضى بها عليهم حكم أخى الوديع والواهن". فالنهب وحده "يمكنه دعم نفوذنا الغارق" وينقذه من "البؤس والحاجة" اللذين يجلبهما السلام. تندب ابنة على، إيمورينا، وخطيبها انتصار "الطموح" هذا على "الفضيلة" ويجدان السلوى فى أنه بينما "قد تنتصر الجريمة لسبب ما" فإن "الفضيلة" وحدها التى يمكن أن تنقذ "ابتهاج الملك ورفاهة بلده وحب رعاياه".(١٢)

وكما هو الحال فى مسرحية "عبيد فى الجزائر" لروسون، يثرى هذا الجدل حول الشئون الداخلية وصول الأسرى الأمريكيين. وإحدى سفن عبد المهدى فى هذه

المسرحية سفينة أمريكية. ويُحدث وصول الأمريكيين فرحًا عظيمًا في طرابلس، حيث تسأل إحدى الطرابلسيات إيمورينا "أتعرفين من هم الأمريكيون؟" فترد إيمورينا إنهم "بشر، أليسوا مثل سائر البشر؟" فتقول المرأة العجوز "أف" فالأمريكيون "هنود! إنهم بالفعل هنود!" فهم سوف يسلخون فروة رأس أى رجل أو امرأة يمسكون به أو بها "وأنا متأكدة من أن هذا يثبت أنهم ليسوا بشرًا". وتصحح لها إيمورينا معلوماتها. فهى تقول إن الهنود هم سكان أمريكا الأصليون ولكنهم "يسكنون فقط المناطق الغربية من البلد الشاسع، وهم متوحشون، وبرابرة، مثل عربنا المتوحشين". ومن ناحية أخرى فإن "هؤلاء الذين نسميهم أمريكيين" مثل الأوروبيين في "العادات والسلوك"، فهم متحضرون ومثقفون ومبادرون وشجعان ومضيافون.(١٣)

في هذه المسرحية، يصور القبطان أندرسون Anderson ربان السفينة الأسيرة الأمريكيين المتحضرين والمثقفين والمبادرين والشجعان والمضيافين. ويمثل أندرسون وعبد المهدى تناقضًا مذهلاً بين القوتين الأمريكية والطرابلسية. وفى المقابلة الأولى نرى عبد المهدى مزينًا بـ"طريقة تركية تتسم بالترف"، حيث تتزين عمامته بهلال كبير من الماس، وتكاد منطقته المرصعة بالجواهر تغطى الخنجر الذى فى خصره. ويسأل عبد المهدى أندرسون إن كان والده نبيلاً أم لا. يرد أندرسون بقوله "إذا كان كون المرء ابنًا لذلك الذى خدم بلاده فى وقت الخطر هو ما تدعوه نبيلاً، فأنا من أنبل السلالات، ولكن إذا كانت الهبة لا تأتى إلا من اللوردات المدللين والأمراء الأشرار، فحينئذ لا أكون نبيلاً". إذ كان والد أندرسون يحمل "أكبر ما يمكن أن يفخر به إنسان من ألقاب"؛ إذ كان "رجلاً شريفًا".(١٤)

ليس أندرسون نقيضًا لعبد المهدى الفاسد المبهرج فحسب، بل كذلك للشخصيات الأمريكية داخل المسرحية. إذ يتساءل جاك بيناكل Jack Binnacle أحد أفراد طاقم أندرسون لم لا تقوم الولايات المتحدة فحسب بـ"نسف الجزائر وتونس وطرابلس وتقضى على أعشاش القراصنة تلك؟" يثنى أندرسون على روح بيناكل ويتعهد بـ"القتال حتى تتقطع نياط قلبى" على ألا "أدفع الجزية لأية دولة"، ولكنه يريد حلاً دائمًا. وسوف يسمح تدمير المدن الساحلية فحسب لنهاب مثل عبد المهدى بالانتقال إلى الداخل. وأندرسون يريد إصلاح طرابلس كى لا تنتعش أحوال أناس مثل عبد المهدى. وكانت خطة أندرسون التى ينفذها بمساعدة الأميرة إيمورينا واليهودى إشمائيل هى الهروب من طرابلس وتأمين دعم البحرية لعلى المخلوع الذى يعود للسلطة ويقضى على سلطة عبد المهدي الفاسدة للأبد.(١٥)

تمشيًا مع "مسيرة واشنطن"، يعود أندرسون وعلى إلى طرابلس، ويدعو أندرسون "أن يُمنح الشجاعة البطولية، والطاقة الروحية التى تميز بها أبو البلاد بطل العالم الغربى الذى لا مثيل له." يقتل أندرسون عبد المهدى المستبد ويعلن أن "لدى العبد القدرة على ضرب الطاغية حتى الموت". ومع أن إيمورينا تخبر أندرسون أنه الآن "بين الأنبياء"، فالأمريكى يهمه أكثر أن يوضع بجوار واشنطن.(١٦)

كما هو الحال فى "عبيد فى الجزائر" لسوزان روسون و"الغنيمة الطرابلسية"، يلقن أندرسون فى "الأسير الأمريكى" الطاغية المسلم درسًا. ووعد كاتب أغان أمريكى معاصر بأنه إذا جرؤ أى مستبد على إهانة العلم الأمريكى "سوف نرسله إلى ديكتاتور ليعلمه 'السلوك القويم'".(١٧)

شك بعض الكُتّاب الأمريكيين فى قدرة بلدهم على تلقين الآخرين دروسًا أخلاقية. وفى ربيع ١٧٩٧ بينما كان والد مارثا جيفرسون Martha Jefferson ابنة السادسة عشرة السفير الأمريكى المبعوث إلى فرنسا يقوم بجولة فى الجزء الجنوبى من البلاد، كتبت هى إليه تخبره بأحداث العالم. وقد ذكرت أن ألمانيا وروسيا وفينيسيا كانت ضد تركيا، وأصاب الطاعون أسبانيا. وقد أحاطته بتلك الأحداث علمًا فى عجالة فحسب، ولكنها وجدت بعد ذلك قصة استحوذت على اهتمامها. فقد كتبت تقول إن "سفينة من فيرجينيا آتية من أسبانيا التقت بسفينة [جزائرية] على نفس القدر من القوة. وتقاتلت السفينتان واستمرت المعركة ساعة وربعًا. وفاز الأمريكيون وصعدوا السفينة التى وجدوا عليها سلاسل أُعدت لهم فأخذوها واستفادوا منها فى تقييد الجزائريين أنفسهم". رأت مارثا مفارقة فى هذا المنعطف من الأحداث. ولكن بدلاً من الابتهاج بالانتصار الأمريكى، لم تر سوى مأساة مركبة. فقد "عادوا إلى فيرجينيا التى يعودون منها إلى الجزائر لتبديل الأسرى الذين لو لم يوافق الجزائريون على استبدالهم فسوف تباع المخلوقات المسكينة باعتبارهم عبيدًا." وكان الجزائريون يرغبون فى استعباد الأمريكيين، وهى الحقيقة التى ربما بررت استعبادهم هم. ولكنه لم يكن مبرّرًا لمارثا جيفرسون التى سألت والدها "بالله عليك أليس لدينا ما يكفي؟ إننى أتمنى من كل قلبى أن يحرَّر الزنوج المساكين جميعًا. إن قلبى يحزن حين أفكر فى الطريقة المرعبة التى يعامل بها الكثير من أبناء بلدنا هذه المخلوقات الشقيقة".(١٨)

مس أسر البحارة الأمريكيين الذى استخدموا فى العمل فى الجزائر أو طرابلس ضمائر الأمريكيين. فقد حركت محنة هؤلاء "العبيد" فى الجزائر أو طرابلس الأمريكيين كى يجمعوا المال لتخليصهم. وقد يتباهى الأمريكيون بأنهم خلقوا مجتمعًا مختلفًا عن طغيان العالم القديم، ولكن أسر الأمريكيين فى شمال أفريقيا ذكرهم بأن تلك ليس هى القضية. ففى مسرحية "الأسير الأمريكى" لإيليصن، يحكى جاك بيناكل البحار الأسير لحسن الملاحظ عن أمريكا. "إنها مكان ساحر، سيدى الملاحظ. فليس هناك عبيد! الكل يولدون أحرارًا!" فيرد حسن "ليس هناك عبيد، كيف؟ فلتذهب إلى حيث نهر السنغال يشق طريقه، ولتسأل الأمهات البائسات عن أزواجهن وأبنائهن! ماذا سيكون ردهن؟ لقد حُكم عليهم بالعبودية وفى بلدهم الذى تتباهون به كذلك!"[١٩]

نشرت صحيفة فى نيو إنجلاند مادة فى عام ١٧٩٤ بعنوان "الإعلان مقابل الممارسة"، وهى تهكم على إعلانات العبيد الفارين وهجوم على "الديماجيين الجنوبيين المتشدقين"، مثل توماس جيفرسون، الذين يدعون إلى "المساواة الكلية" بينما يمارسون "البربرية العملية". ووعد الإعلان بمكافأة مقابل إعادة "العبد الأمريكى" إلى سيده "إبراهيم على بك" الجزائرى. ووصف العبد بأنه "وغد جاحد" و"كافر لا سبيل إلى إصلاحه رفض نبذ "أخطائه المسيحية" وهرب بشهادة عتق "مستعارة". وحذر الإعلان من أن العبيد المحررين يعيرون أوراقهم لعبيد استغلوا هذا "النوع المخترع حديثًا من السرقة" للهرب. وينتهى الإعلان بمدى غرابة أن يظن هؤلاء المسيحيين أن هذه المشاركة "جديرة بالإعجاب. ويا لغرابة وتفاهة الأفكار التى لابد أن يقدرها المسيحيون."[٢٠]

ظهرت القصة الحقيقية للرجل الأسود الحر الذى يساعد هاربًا أفريقيًا مستعبدًا فى العديد من صحف نيو إنجلاند فى عام ١٧٩٥ وكانت مقرونة بقصة الأسير الأمريكى المستعاد من الجزائر. فقد أعاد الأصدقاء الطيبون كاتو مونجو Cato Mungo الذى قيل إنه أمير أفريقى إلى ويداه فى غرب أفريقيا، وافتدى الأصدقاء جورج برنام Burnham القبطان الأمريكى من نيويورك فى عام ١٧٩٤. وقد جمعت قصتا كاتو مونجو وجورج برنام تحت عنوان "لعنة الرِق"، وجعل الجمع قصة برنام تبدو بسيطة. وقدم كاتو مونجو "رواية طويلة ومحزنة للمعاملة التى يتلقاها الأفارقة المساكين فى أرض القسوة تلك" واقترح أن يتخذ الأفارقة

"بعض الإجراءات" لاستعادة "بعض إخواننا بحيث يكون من سلطتنا إعـادتهم إلـى أسرهم ومعارفهم". وكرر فى رعب أن "العديد من أفراد العائلة المالكة فـى هـذه المملكة" كانوا فى ذلك الوقت "يقومون بأعمال وضـيعة فـى مطـابخ الولايـات المتحدة!!!"(٢١)

وكان مويو Mawyaw الرجل الأسود الحر المقيم فى كونيتيكت، حيـث لا يزال الرق مشروعًا، قد ساعد كاتو مونجو على الهـرب. ومـع أن العبيـد فـى كونيتيكت كانوا يعاملون بقدر من اللطف يزيد عما يعامل به العبيد فـى الولايـات الأخرى، فقد كانوا لا يزالون عبيدًا. وساعد مويو كاتو مونجو على الهـربْ إلـى ماساتشوستس التى أُلغى فيها الرق فى عـام ١٧٨٣. وذكـر مويـو أن برلمـان كونيتيكت قد رفض مؤخرًا خطة لتحرير العبيد، مما سمح لـ"المصلحة الذاتية" بأن تقيد حركة نزعة الخير فيها. ومع أن الولايـة كانـت أراضـى عامـة بملايـين الدولارات، فإن "أرواحهم لم تكن من السماحة بحيث" تحرر العبيد الأفارقة. وقـال مويو إن أعضاء البرلمان "لم يظنوا أن لديهم ما يبرر نزع ملكية الأفراد". ولم يكن مندهشًا، حيث أشار إلى أن الأمريكيين "لم يجدوا فى أنفسهم الكرم الكافى" لاستعادة أبناء بلدهم "الموجودين فى الأسر الآن فى مملكة الجزائر". ولم يكـن الأمريكيـون فى وضع يمكنهم من تأكيد تفوقهم الأخلاقى على الجزائريين.

حمل المقال الأخير الذى نشره بنجامين فرانكلين هذه الفكرة ذاتهـا. وكـان فرانكلين بصفته رئيس جمعية مناهضة الرق فى بنسلفانيا قد وقع علـى عريـضة قدمت للكونجرس فى عام ١٧٨٠ يدعو إلى إنهاء تجارة الرقيـق. وربمـا توقـع فرانكلين أن يكون هذا هو آخر أعماله العامة. ولكـن جـيمس جاكـسون James Jackson عضو الكونجرس عن جورجيا لجأ إلى مجلس العموم لانتقاد فـرانكلين لإشارته إلى أن الرق خطأ من الناحية الأخلاقية. وشن جاكسون هجومًا شديدًا على فرانكلين وأفراد طائفة الصاحبيين (الكويكرز) التى تقدمت كذلك بعريضة مناهضة للرق، لكونهم حشريين أخلاقيين متزمتين سوف تقضى جهودهم الجاهلة والمـضلّلة نحو الإصلاح على الاقتصاد الأمريكى ورفاهية العبيد. كما قال جاكسون إن الرق يبرره الدين والاقتصاد والسياسة والتاريخ. فأهل جورجيا الذين استعبدوا الأفارقـة انتشلوا عبيدهم من البربرية وعلموهم القيم المسيحية. وقال جاكسون إنه لو حُـرِّر العبيد فسوف يدمر ذلك اقتصاد جورجيا، لأن أحدًا لن يعمل فى حقـول الأرز وأن

هؤلاء السود لن يعملوا ما لم يجبروا على العمل. وماذا سيحدث للمحـررّين؟ لـن يبقوا ويعملوا، وإذا انتقلوا إلى الحدود سوف يقتلهم الهنود. وبـذلك فـإن احتفـاظ جورجيا بالعبيد خيار فيه خير، حيث علم العبيد المسيحية وسمح لهم بزراعـة أرز جورجيا.

قرأ فرانكلين كلمة جاكسون فى "الفدرال جازيـت" Federal Gazette فـى مارس ١٧٩٠. وعرف فرانكلين أن عليه الرد. لم يقل زعيم سياسى أمريكى مـن قبل علانية إن الرق شىء طيب؛ فقد كان الجميع ملتزمين بالقضاء عليـه. ولكـن كلمة جاكسون أعلنت عن حدوث تحول. وكان فرانكلين يعرف أنه لابـد أن يـرد. وكان فرانكلين قد كتب رسالته الأولى للصحيفة قبل ذلك بأكثر من سـبعين عامًـا، ودخل فى نزاع مع كوتون ماذر والوزارة البريطانية على صفحات الجرائد، وكان يعرف كيف يقضى على الخصم. وكتب فرانكلين رده تحت اسـم "هيـستوريكوس" Historicus وقال إن كلمة جاكسون أعجبته جدًا، وأن ذلك ذكره بشىء قرأه قبـل سنوات عديدة، وكان كلمة لداى الجزائر.

كان سيدى محمد إبراهيم داى الجزائر قد ألقى كلمة شبيهة بكلمة جاكـسون عام ١٦٨٧. وقال فرانكلين إنه قرأها فى كتاب يسمى "رواية مارتن عـن عملـه قنـصلاً" Martin's Account of his Consulship.(٢٢) وكانـت جماعـة مـن المتزمتين الدينيين، هى إيريكا أو "الصفائيون"، قد تقدمت بعريضة لـسيدى محمـد لإلغاء الرقيق المسيحيين والقرصنة التى قالوا إنهما ينطويان على الظلم ويتنافيـان مع تعالم القرآن. ثم اقتبس فرانكلين جزءًا من كلمة سيدى محمد، التى اتضح أنهـا كلمة جيمس جاكسون، حيث حل الصفائيون محل الكويكرز والعبيـد المـسيحيون مَحل الأفارقة. وقد كانت حجة جيمس جاكسون أن وجود العبيد الأفارقة فى أمريكا يبرر كذلك استعباد الأمريكيين فى أفريقيا.

حذر سيدى محمد من أنه لا ينبغـى للجزائـر أن تتخلـى عـن اسـتعباد المسيحيين، ذلك أن هذا سوف يقضى على اقتصاد البلاد لمجرد تحقيـق "نـزوات طائفة غريبة الأطوار". وتساءل قائلاً "إن نحن توقفنا عن استعباد" المسيحيين "فمن ذا الذى سيزرع لنا أراضينا فى هذا المناخ الحار؟ ألن نضطر حينئـذ لأن نكـون عبيد أنفسنا؟" وبالنسبة للعبيد المحررين، كان سيدى محمد وجاكسون يخشيان مـن أنهم لن يتحولوا بسهولة إلى الحرية. وإذا بقى المـسيحيون لـن يعتبـروا أنـدادًا

للمسلمين. ولن "يعتنقوا ديننا المقدس، ولن يتبنوا سلوكنا، ولن يلوث أهلنا أنفسهم بالتزاوج معهم".

سوف يصبحون "شحاذين فى شوارعنا" وسوف ينهبون الأملاك الجزائرية. ولن يعملوا ما لم يُجبروا على العمل، وإذا أُرسلوا إلى الحدود سوف يكونون من الجهل بحيث يقيمون "حكومة جيدة" وسوف يقتلهم العرب المتوحشون. ولا يلومهم أحد على جهلهم وضعفهم؛ فهذه سمات أتوا بها من بلادهم المتخلفة، حيث الفلاحين الأسبان والبرتغاليون والفرنسيون والإيطاليون يُعاملون معاملة العبيد. لقد حسَّن الجزائريون حياتهم بالسماح لهم بالعمل "حيث تسطع شمس الإسلام". وسوف تكون إعادة المحررين إلى بلادهم حرمانًا لهم من هذه الفائدة؛ إذ سيخرجهم "من النور إلى الظلمات".

بعد أن استمع قادة الجزائر إلى كلمة سيدى محمد قرروا، طبقًا لما قاله هيستوريكوس، أن التصريح بأن الرق انتهاك للقانون الأخلاقى "إشكالى فى أحسن الأحوال". فسوف تبقى الجزائر على الرق، وكذلك ستفعل الولايات المتحدة فى عام ١٧٩٠. وكان فرانكلين قد اختلق إيريكا وسيدى محمد و"رواية مارتن عن عمله قنصلاً". ولكن ما يؤسف له أن لم يختلق جيمس جاكسون. فقد أظهرت التشابهات بين كلمة جاكسون الحقيقية وكلمة سيدى محمد الخيالية أن "مصالح البشر وعقولهم تعمل بطريقة مشابهة تدعو للدهشة فى كل البلاد وكل المناخات، حينما تكون فى ظروف مشابهة".

كان فرانكلين يعرف ذلك أكثر من معظم أبناء بلده. فقد كانوا يعتقدون أنهم شاهدوا فى العالم الإسلامى كل ما كانوا يأملون فى تحاشيه فى العالم الجديد؛ الطغيان السياسى والدينى، وإخضاع المرأة، والمصلحة الذاتية الجبانة. كما كانوا يعتقدون أنهم خلقوا نظامًا سياسيًا سوف يحول دون تلك الشرور، أو على الأقل سوف يحد منها. وكان الأمريكيون قد كونوا صورة لأنفسهم ولمجتمعهم عن طريق أخذ العالم الإسلامى فى اعتبارهم، محتفظين بصورة لأناس وأماكن يظنون أنها تساعدهم على بناء بلدهم وهويتهم. ولكن فرانكلين أخبرهم أن صورتهم عن أنفسهم خاطئة، حيث إن من أسباب ذلك أنهم يحملون فى رؤوسهم صورة مشوهة إلى حد كبير عن التاريخ الإسلامى والمجتمع المسلم.

الهوامش

(١) للإطلاع على المزيد عن هذه الموضوعات، انظر Robert J. Allison, The Crescent Obscured: The United States and the Muslim World, 1776-1820 (New York: Oxford University Press, 1995) و Ray Watkins Irwin, The Diplomatic Relations of the United States with the Barbary Powers, 1776-1816 (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1931) و James Field, America and the Mediterranean World, 1776-1882 (Princeton: Princeton University Press, 1969). وعن التصورات العامة عن الإسلام في الغرب، انظر Norman Daniel, Islam and the West: The Making of an Image (Oxford: Oneworld, 1993).

(٢) Cotton Mather, "The Christian Philosopher" [1721] أعيد طبعه في Cotton Mather (n.p.).

(٣) Humphrey Prideaux, The History of the Life of the Great Imposter Mahomet (Philadelphia: Stewart and Cochran, 1796), 2-3.

(٤) Mirrill D. Peterson, Thomas Jefferson and the New Nation: A Biography (New York: Oxford University Press, 1970), 438, 440.

(٥) Humphrey Prideaux, The True nature of Imposture, Fully Displayed in the Life of Mahomet (Fairhaven, Vt.: James Lyon, 1798), 76-77.

(٦) The Life of Mahomet; or, the History of that Imposture which was Begun Carried on, and Finally Established by Him in Arabia; and Which has Subjugated a Large Portion of the Globe, than the Religion of Jesus has Yet Set at Liberty. To Which is Added, an Account of Egypt (Worcester, Mass.: n.p., 1801), 83-84, 85.

(٧) Susanna Haswell Rowson, Slaves in Algiers, or a Struggle for Freedom (Philadelphia: n.p., 1794), 5.

(٨) المرجع السابق، 9-10, 65-68, 71, 72

(٩) للإطلاع على نموذج مذهل لهذا، انظر الأغنية التي كتبها فرانسيس سكوت كي تكريمًا لأبطال طرابلس، التي أصبحت أساسًا لنشيد Star-Spangled Banner الذي كتبه بعد بضع سنوات أثناء حرب ١٨١٢ ضد بريطانيا. Allison 204-206

(١٠) مراجعة إيرفنج من "مورننج كرونيكل" الصادرة في نيويورك، مقتبسه في William Dunlap, History of the American Theatre(New York: J. and J. Harper, 1832), 301-302.

(١١) Joseph Hanson, The Musselmen Humbled; or a heroic Poem in Celebration of the Bravery Displayed by the American Tars, in the Contest with Tripoli (New York: n.p., 1806), 3, 7-9.

(١٢) James Ellison, The American Captive, or Siege of Tripoli (Boston: n.p., 1812), 9, 12, 35

(١٣) المرجع السابق، 24-24.

(١٤) المرجع السابق، 20-21.

(١٥) المرجع السابق، 18-19, 37-8.

(١٦) المرجع السابق، 34, 51.

(١٧) New York Evening Post, 15 March 1806.

(١٨) Martha Jefferson, Paris, 3 may 1787. Papers of Thomas Jefferson, Julian Boyd et al., eds (Princeton University Press, 1950-), 11:334.

(١٩) Ellison, The American Captive, 37-38.

(٢٠) "Profession vs. Practice," Boston Federal Orrery, 24 November 1794 و Boston Mercury, 25 November 1794 و Newburyport Morning Star, 26 November 1794.

(٢١) "Curses of Slavery," Rural Magazine, or Vermont Repository (March 1795), 118-124 وقد أعيد نشر قصة كاتو مونجو فـــى Salem Gazette, 13 January 1795 و Boston Federal Orrery, 29 January 1795 و Portsmouth Oracle of the Day, 31 January 1795. للإطلاع على المسلمين الأفارقة المستعبدين فى أمريكا، انظر Allen D. Austin, African Muslims in Ante-Bellum America (New York: Rouledge, 1996).

(٢٢) Benjamin Franklin, "On the Slave Trade," The Works of Benjamin Franklin, Jade Sparks, ed. (London: Benjamin Franklin Stevens, 1883), 2:517-521

المحرر فى سطور:

ديفيد دابليو ليش

- أستاذ تاريخ الشرق الأوسط بقسم التاريخ ومنسق تركيز الشرق الأوسط فى برنامج الدراسات الدولية بجامعة ترينيتى بسان أنطونيو بالولايات المتحدة. وهو حاصل على الماجستير وعلى الدكتوراه (١٩٩١) فى تاريخ ودراسات الشرق الأوسط من جامعة هارفارد.
- من بين كتبه:
  - Syria and the United States: Eisenhower's Cold War in the Middle East (Westview Press, 1993)
  - 1979: The Year that Shaped the Modern Middle East (Westview Press, 2001)
  - History in Dispute: The Middle East Since 1945, Volumes 14 and 15 (St. James Press, 2003)
- نشر ديفيد ليش العديد من المقالات فى كبرى الدوريات وساهم بفصول فى بعض الكتب. وقد تعاقد مع جامعة أوكسفورد على نشر كتاب بعنوان The Arab-Israeli Conflict: A history With Documents من المقرر أن يصدر هذا العام (٢٠٠٥). كما كتب سيرة الرئيس السورى بشار الأسد لجامعة ييل بعنوان Bashar al-Asad: The Next Lion of Damascus? ومن المقرر أن يصدر هذا العام كذلك.
- تولى ديفيد ليش رئاسة Middle East International Business Associates, Inc.، وهى شركة استشارية سهلت الفرص التجارية فى الشرق الأوسط للشركات الأمريكية.

المترجم فى سطور:

أحمد محمود

- حاصل على ليسانس الآداب- قسم اللغة الإنجليزية بآداب القاهرة عام ١٩٧٣ ودبلوم الدراسات العليا فى الترجمة- قسم اللغة الإنجليزية بآداب القاهرة، ١٩٨٧، وهو حاليًا رئيس قسم الترجمة بمجلة "كل الناس" وعضو اتحاد الكُتَّاب وعضو نقابة الصحفيين. وحصل المترجم على جائزة محمد بدران عن ترجمة كتاب "طريق الحرير" وله مقالات مترجمة فى مجلتى "وجهات نظر"، و"الثقافة العالمية".

- نشرت له ترجمات الكتب التالية:

- الناس فى صعيد مصر، وينيفريد بلاكمان، دار عين، القاهرة ١٩٩٥.
- طريق الحرير، ايرين فرانك وديفيد براونستون، المشروع القومى للترجمة، القاهرة ١٩٩٧.
- عالم ماك، بنجامين باربر، المشروع القومى للترجمة، القاهرة ١٩٩٨.
- التراث المغدور، روبرت دنيا وجون فاين، المشروع القومى للترجمة، القاهرة ١٩٩العولمة- النظرية الاجتماعية، رونالد روبرتسون، المشروع القومى للترجمة، القاهرة ١٩٩٩ (بالاشتراك مع نورا أمين).
- تشريح حضارة، بارى كيمب، المشروع القومى للترجمة، القاهرة ٢٠٠٠.
- صناعة الثقافة السوداء، إليس كاشمور، المشروع القومى للترجمة، القاهرة ٢٠٠٠.
- صناعة الخبر- فى كواليس الصحف الأمريكية، جون هاملتون وجورج كريمسكى، دار الشروق، القاهرة.
- التحالف الأسود- وكالة الاستخبارات المركزية والمخدرات والصحافة، الكسندر كوكبرن وجيفرى سانت كلير، المشروع القومى للترجمة، القاهرة ٢٠٠٢ (ط ١) ٢٠٠٣ (ط٢).
- الاقتصاد السياسى للعولمة، تحرير نجير وودن، المشروع القومى للترجمة، ٢٠٠٣.
- أساطير بيضاء، روبرت يانج، المشروع القومى للترجمة، القاهرة ٢٠٠٣.
- الاقتصاد السياسى للعولمة، تحرير نجير وودن، المشروع القومى للترجمة، القاهرة ٢٠٠٣.
- العولمة والشراكة الذكية، محاضر محمد، الأعمال الكاملة، دار الكتاب اللبنانى، القاهرة ٢٠٠٣.
- التنمية الإقليمية والمجتمع الباسيفيكى، محاضر محمد، الأعمال الكاملة، دار الكتاب اللبنانى، القاهرة ٢٠٠٣.
- الفولكلور والبحر، هوراس بيك، المشروع القومى للترجمة، القاهرة ٢٠٠٤.

المشروع القومى للترجمة

المشـروع القومـى للترجمـة مشـروع تنميـة ثقافيـة بالدرجـة الأولى ، ينطلق من الإيجابيات التى حققتها مشروعات الترجمة التى سبقته فى مصر والعالم العربى ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمداً المبادئ التالية :

١- الخروج من أسر المركزية الأوروبية وهيمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية .

٢- التوازن بين المعارف الإنسانية فى المجالات العلمية والفنية والفكرية والإبداعية .

٣- الانحياز إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب .

٤- ترجمة الأصول المعرفية التى أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعى فى الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنباً إلى جنب المنجزات الجديدة التى تضع القارئ فى القلب من حركة الإبداع والفكر العالميين .

٥- العمل على إعداد جيل جديد من المترجمين المتخصصين عن طريق ورش العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .

٦- الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة .

المشروع القومى للترجمة

١- اللغة العليا	جون كوين	أحمد درويش
٢- الوثنية والإسلام (ط١)	ك. مادهو بانيكار	أحمد فؤاد بلبع
٣- التراث المسروق	جورج جيمس	شوقى جلال
٤- كيف تتم كتابة السيناريو	انجا كاريتنيكوفا	أحمد الحضرى
٥- ثريا فى غيبوبة	إسماعيل فصيح	محمد علاء الدين منصور
٦- اتجاهات البحث اللسانى	ميلكا إفيتش	سعد مصلوح ووفاء كامل فايد
٧- العلوم الإنسانية والفلسفة	لوسيان غولدمان	يوسف الأنطكى
٨- مشعلو الحرائق	ماكس فريش	مصطفى ماهر
٩- التغيرات البيئية	أندرو. س. جودى	محمود محمد عاشور
١٠- خطاب الحكاية	جيرار جينيت	محمد معتصم وعبد الجليل الأزدى وعمر حلى
١١- مختارات شعرية	فيسوافا شيمبوريسكا	هناء عبد الفتاح
١٢- طريق الحرير	ديفيد براونيستون وأيرين فرانك	أحمد محمود
١٣- ديانة الساميين	روبرتسن سميث	عبد الوهاب علوب
١٤- التحليل النفسى للأدب	جان بيلمان نويل	حسن المودن
١٥- الحركات الفنية منذ ١٩٤٥	إدوارد لوسى سميث	أشرف رفيق عفيفى
١٦- أثينة السوداء (جـ١)	مارتن برنال	بإشراف: أحمد عتمان
١٧- مختارات شعرية	فيليب لاركين	محمد مصطفى بدوى
١٨- الشعر النسائى فى أمريكا اللاتينية	مختارات	طلعت شاهين
١٩- الأعمال الشعرية الكاملة	جورج سفيريس	نعيم عطية
٢٠- قصة العلم	ج. ج. كراوثر	يمنى طريف الخولى و بدوى عبد الفتاح
٢١- خوخة وألف خوخة وقصص أخرى	صمد بهرنجى	ماجدة العنانى
٢٢- مذكرات رحالة عن المصريين	جون أنتيس	سيد أحمد على الناصرى
٢٣- تجلى الجميل	هانز جيورج جادامر	سعيد توفيق
٢٤- ظلال المستقبل	باتريك بارندر	بكر عباس
٢٥- مثنوى	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦- دين مصر العام	محمد حسين هيكل	أحمد محمد حسين هيكل
٢٧- التنوع البشرى الخلاق	مجموعة من المؤلفين	بإشراف: جابر عصفور
٢٨- رسالة فى التسامح	جون لوك	منى أبو سنة
٢٩- الموت والوجود	جيمس ب. كارس	بدر الديب
٣٠- الوثنية والإسلام (ط٢)	ك. مادهو بانيكار	أحمد فؤاد بلبع
٣١- مصادر دراسة التاريخ الإسلامى	جان سوفاجيه - كلود كاين	عبد الستار الحلوجى وعبد الوهاب علوب
٣٢- الانقراض	ديفيد روب	مصطفى إبراهيم فهمى
٣٣- التاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية	أ. ج. هوبكنز	أحمد فؤاد بلبع
٣٤- الرواية العربية	روجر آلن	حصة إبراهيم المنيف
٣٥- الأسطورة والحداثة	بول ب . ديكسون	خليل كلفت
٣٦- نظريات السرد الحديثة	والاس مارتن	حياة جاسم محمد

٣٧-	واحة سيوة وموسيقاها	بريجيت شيفر	جمال عبد الرحيم
٣٨-	نقد الحداثة	آلن تورين	أنور مغيث
٣٩-	الحسد والإغريق	بيتر والكوت	منيرة كروان
٤٠-	قصائد حب	آن سكستون	محمد عيد إبراهيم
٤١-	ما بعد المركزية الأوروبية	بيتر جران	عاطف أحمد وإبراهيم فتحى ومحمود ماجد
٤٢-	عالم ماك	بنجامين باربر	أحمد محمود
٤٣-	اللهب المزدوج	أوكتافيو پاث	المهدى أخريف
٤٤-	بعد عدة أصياف	ألدوس هكسلى	مارلين تادرس
٤٥-	التراث المغدور	روبرت دينا وجون فاين	أحمد محمود
٤٦-	عشرون قصيدة حب	بابلو نيرودا	محمود السيد على
٤٧-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ١)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٤٨-	حضارة مصر الفرعونية	فرانسوا دوما	ماهر جويجاتى
٤٩-	الإسلام فى البلقان	هـ . ت . نوريس	عبد الوهاب علوب
٥٠-	ألف ليلة وليلة أو القول الأسير	جمال الدين بن الشيخ	محمد برادة وعثمانى الميلود ويوسف الأنطكى
٥١-	مسار الرواية الإسبانو أمريكية	داريو بيانويبا وخ. م. بينياليستى	محمد أبو العطا
٥٢-	العلاج النفسى التدعيمى	ب. نوفاليس وس . روجسيفيتز وروجر بيل	لطفى فطيم وعادل دمرداش
٥٣-	الدراما والتعليم	أ . ف . ألنجتون	مرسى سعد الدين
٥٤-	المفهوم الإغريقى للمسرح	ج . مايكل والتون	محسن مصيلحى
٥٥-	ما وراء العلم	چون بولكنجهوم	على يوسف على
٥٦-	الأعمال الشعرية الكاملة (جـ١)	فديريكو غرسية لوركا	محمود على مكى
٥٧-	الأعمال الشعرية الكاملة (جـ٢)	فديريكو غرسية لوركا	محمود السيد و ماهر البطوطى
٥٨-	مسرحيتان	فديريكو غرسية لوركا	محمد أبو العطا
٥٩-	المحبرة (مسرحية)	كارلوس مونييث	السيد السيد سهيم
٦٠-	التصميم والشكل	جوهانز إيتين	صبرى محمد عبد الغنى
٦١-	موسوعة علم الإنسان	شارلوت سيمور – سميث	بإشراف : محمد الجوهرى
٦٢-	لذّة النّص	رولان بارت	محمد خير البقاعى
٦٣-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٢)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٦٤-	برتراند راسل (سيرة حياة)	آلان وود	رمسيس عوض
٦٥-	فى مدح الكسل ومقالات أخرى	برتراند راسل	رمسيس عوض
٦٦-	خمس مسرحيات أندلسية	أنطونيو جالا	عبد اللطيف عبد الحليم
٦٧-	مختارات شعرية	فرناندو بيسوا	المهدى أخريف
٦٨-	نتاشا العجوز وقصص أخرى	فالنتين راسبوتين	أشرف الصباغ
٦٩-	العالم الإسلامى فى أوائل القرن العشرين	عبد الرشيد إبراهيم	أحمد فؤاد متولى وهويدا محمد فهمى
٧٠-	ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية	أوخينيو تشانج رودريجث	عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد
٧١-	السيدة لا تصلح إلا للرمى	داريو فو	حسين محمود
٧٢-	السياسى العجوز	ت . س . إليوت	فؤاد مجلى
٧٣-	نقد استجابة القارئ	چين ب . تومبكنز	حسن ناظم وعلى حاكم
٧٤-	صلاح الدين والمماليك فى مصر	ل . ا . سيمينوفا	حسن بيومى

٧٥-	فن التراجم والسير الذاتية	أندريه موروا	أحمد درويش
٧٦-	جاك لاكان وإغواء التحليل النفسى	مجموعة من المؤلفين	عبد المقصود عبد الكريم
٧٧-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٢)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٧٨-	العولمة : النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية	رونالد روبرتسون	أحمد محمود ونورا أمين
٧٩-	شعرية التأليف	بوريس أوسبنسكى	سعيد الغانمى وناصر حلاوى
٨٠-	بوشكين عند «نافورة الدموع»	ألكسندر بوشكين	مكارم الغمرى
٨١-	الجماعات المتخيلة	بندكت أندرسن	محمد طارق الشرقاوى
٨٢-	مسرح ميجيل	ميجيل دى أونامونو	محمود السيد على
٨٣-	مختارات شعرية	غوتفريد بن	خالد المعالى
٨٤-	موسوعة الأدب والنقد (جـ١)	مجموعة من المؤلفين	عبد الحميد شيحة
٨٥-	منصور الحلاج (مسرحية)	صلاح زكى أقطاى	عبد الرازق بركات
٨٦-	طول الليل (رواية)	جمال مير صادقى	أحمد فتحى يوسف شتا
٨٧-	نون والقلم (رواية)	جلال آل أحمد	ماجدة العنانى
٨٨-	الابتلاء بالتغرب	جلال آل أحمد	إبراهيم الدسوقى شتا
٨٩-	الطريق الثالث	أنتونى جيدنز	أحمد زايد ومحمد محيى الدين
٩٠-	وسم السيف وقصص أخرى	بورخيس وآخرون	محمد إبراهيم مبروك
٩١-	المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق	باربرا لاسوتسكا - بشونباك	محمد هناء عبد الفتاح
٩٢-	أساليب ومضامين المسرح الإسبانوأمريكى المعاصر	كارلوس ميجيل	نادية جمال الدين
٩٣-	محدثات العولمة	مايك فيذرستون وسكوت لاش	عبد الوهاب علوب
٩٤-	مسرحيتا الحب الأول والصحبة	صمويل بيكيت	فوزية العشماوى
٩٥-	مختارات من المسرح الإسبانى	أنطونيو بويرو باييخو	سرى محمد عبد اللطيف
٩٦-	ثلاث زنبقات ووردة وقصص أخرى	نخبة	إدوار الخراط
٩٧-	هوية فرنسا (مج١)	فرنان برودل	بشير السباعى
٩٨-	الهم الإنسانى والابتزاز الصهيونى	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٩٩-	تاريخ السينما العالمية (١٨٩٥-١٩٨٠)	ديفيد روبنسون	إبراهيم قنديل
١٠٠-	مساءلة العولمة	بول هيرست وجراهام تومبسون	إبراهيم فتحى
١٠١-	النص الروائى: تقنيات ومناهج	بيرنار فاليط	رشيد بنحدو
١٠٢-	السياسة والتسامح	عبد الكبير الخطيبى	عز الدين الكتانى الإدريسى
١٠٣-	قبر ابن عربى يليه آياء (شعر)	عبد الوهاب المؤدب	محمد بنيس
١٠٤-	أوبرا ماهوجنى (مسرحية)	برتولت بريشت	عبد الغفار مكاوى
١٠٥-	مدخل إلى النص الجامع	جيرارچينيت	عبد العزيز شبيل
١٠٦-	الأدب الأندلسى	ماريا خيسوس روبييرامتى	أشرف على دعدور
١٠٧-	صورة الفدائى فى الشعر الأمريكى اللاتينى المعاصر	نخبة من الشعراء	محمد عبد الله الجعيدى
١٠٨-	ثلاث دراسات عن الشعر الأندلسى	مجموعة من المؤلفين	محمود على مكى
١٠٩-	حروب المياه	چون بولوك وعادل درويش	هاشم أحمد محمد
١١٠-	النساء فى العالم النامى	حسنة بيجوم	منى قطان
١١١-	المرأة والجريمة	فرانسس هيدسون	ريهام حسين إبراهيم
١١٢-	الاحتجاج الهادئ	أرلين علوى ماكليود	إكرام يوسف

١١٣-	راية التمرد	سادى پلانت	أحمد حسان
١١٤-	مسرحيتا حصاد كونجى وسكان المستنقع	وول شوينكا	نسيم مجلى
١١٥-	غرفة تخص المرء وحده	فرجينيا وولف	سمية رمضان
١١٦-	امرأة مختلفة (درية شفيق)	سينثيا نلسون	نهاد أحمد سالم
١١٧-	المرأة والجنوسة فى الإسلام	ليلى أحمد	منى إبراهيم وهالة كمال
١١٨-	النهضة النسائية فى مصر	بث بارون	لميس النقاش
١١٩-	النساء والأسرة وقوانين الطلاق فى التاريخ الإسلامى	أميرة الأزهرى سنبل	بإشراف: رءوف عباس
١٢٠-	الحركة النسائية والتطور فى الشرق الأوسط	ليلى أبو لغد	مجموعة من المترجمين
١٢١-	الدليل الصغير فى كتابة المرأة العربية	فاطمة موسى	محمد الجندى وإيزابيل كمال
١٢٢-	نظام العبودية القديم والنموذج المثالى للإنسان	جوزيف فوجت	منيرة كروان
١٢٣-	الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية	أنيل ألكسندرو فنادولينا	أنور محمد إبراهيم
١٢٤-	الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية	جون جراى	أحمد فؤاد بلبع
١٢٥-	التحليل الموسيقى	سيدرك ثورپ ديڤى	سمحة الخولى
١٢٦-	فعل القراءة	ڤولڤانج إيسر	عبد الوهاب علوب
١٢٧-	إرهاب (مسرحية)	صفاء فتحى	بشير السباعى
١٢٨-	الأدب المقارن	سوزان باسنيت	أميرة حسن نويرة
١٢٩-	الرواية الإسبانية المعاصرة	ماريا دولورس أسيس جاروته	محمد أبو العطا وآخرون
١٣٠-	الشرق يصعد ثانية	أندريه جوندر فرانك	شوقى جلال
١٣١-	مصر القديمة: التاريخ الاجتماعى	مجموعة من المؤلفين	لويس بقطر
١٣٢-	ثقافة العولمة	مايك فيذرستون	عبد الوهاب علوب
١٣٣-	الخوف من المرايا (رواية)	طارق على	طلعت الشايب
١٣٤-	تشريح حضارة	بارى ج. كيمب	أحمد محمود
١٣٥-	المختار من نقد ت. س. إليوت	ت. س. إليوت	ماهر شفيق فريد
١٣٦-	فلاحو الباشا	كينيث كونو	سحر توفيق
١٣٧-	مذكرات ضابط فى الحملة الفرنسية على مصر	چوزيف مارى مواريه	كاميليا صبحى
١٣٨-	عالم التليفزيون بين الجمال والعنف	أندريه جلوكسمان	وجيه سمعان عبد المسيح
١٣٩-	پارسيڤال (مسرحية)	ريتشارد ڤاچنر	مصطفى ماهر
١٤٠-	حيث تلتقى الأنهار	هربرت ميسن	أمل الجبورى
١٤١-	اثنتا عشرة مسرحية يونانية	مجموعة من المؤلفين	نعيم عطية
١٤٢-	الإسكندرية : تاريخ ودليل	أ. م. فورستر	حسن بيومى
١٤٣-	قضايا التنظير فى البحث الاجتماعى	ديرك لايدر	عدلى السمرى
١٤٤-	صاحبة اللوكاندة (مسرحية)	كارلو جولدونى	سلامة محمد سليمان
١٤٥-	موت أرتيميو كروث (رواية)	كارلوس فوينتس	أحمد حسان
١٤٦-	الورقة الحمراء (رواية)	ميجيل دى ليبس	على عبدالرءوف البمبى
١٤٧-	مسرحيتان	تانكريد دورست	عبدالغفار مكاوى
١٤٨-	القصة القصيرة: النظرية والتقنية	إنريكى أندرسون إمبرت	على إبراهيم منوفى
١٤٩-	النظرية الشعرية عند إليوت وأدونيس	عاطف فضول	أسامة إسبر
١٥٠-	التجربة الإغريقية	روبرت ج. ليتمان	منيرة كروان

١٥١- هوية فرنسا (مج ٢ ، جـ١)	فرنان برودل	بشير السباعى
١٥٢- عدالة الهنود وقصص أخرى	مجموعة من المؤلفين	محمد محمد الخطابى
١٥٣- غرام الفراعنة	فيولين فانويك	فاطمة عبدالله محمود
١٥٤- مدرسة فرانكفورت	فيل سليتر	خليل كلفت
١٥٥- الشعر الأمريكى المعاصر	نخبة من الشعراء	أحمد مرسى
١٥٦- المدارس الجمالية الكبرى	جى أنبال وآلان وأوديت ڤيرمو	مى التلمسانى
١٥٧- خسرو وشيرين	النظامى الكنجوى	عبدالعزيز بقوش
١٥٨- هوية فرنسا (مج ٢ ، جـ٢)	فرنان برودل	بشير السباعى
١٥٩- الأيديولوچية	ديڤيد هوكس	إبراهيم فتحى
١٦٠- آلة الطبيعة	بول إيرليش	حسين بيومى
١٦١- مسرحيتان من المسرح الإسبانى	اليخاندرو كاسونا وأنطونيو جالا	زيدان عبدالحليم زيدان
١٦٢- تاريخ الكنيسة	يوحنا الآسيوى	صلاح عبدالعزيز محجوب
١٦٣- موسوعة علم الاجتماع (جـ ١)	جوردون مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
١٦٤- شامبوليون (حياة من نور)	چان لاكوتير	نبيل سعد
١٦٥- حكايات الثعلب (قصص أطفال)	أ. ن. أفاناسيفا	سهير المصادفة
١٦٦- العلاقات بين المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل	يشعياهو ليڤمان	محمد محمود أبوغدير
١٦٧- فى عالم طاغور	رابندرنات طاغور	شكرى محمد عياد
١٦٨- دراسات فى الأدب والثقافة	مجموعة من المؤلفين	شكرى محمد عياد
١٦٩- إبداعات أدبية	مجموعة من المؤلفين	شكرى محمد عياد
١٧٠- الطريق (رواية)	ميجيل دليبيس	بسام ياسين رشيد
١٧١- وضع حد (رواية)	فرانك بيجو	هدى حسين
١٧٢- حجر الشمس (شعر)	نخبة	محمد محمد الخطابى
١٧٣- معنى الجمال	ولتر ت. ستيس	إمام عبد الفتاح إمام
١٧٤- صناعة الثقافة السوداء	إيليس كاشمور	أحمد محمود
١٧٥- التليفزيون فى الحياة اليومية	لورينزو فيلشس	وجيه سمعان عبد المسيح
١٧٦- نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية	توم تيتنبرج	جلال البنا
١٧٧- أنطون تشيخوف	هنرى ترويايا	حصة إبراهيم المنيف
١٧٨- مختارات من الشعر اليونانى الحديث	نخبة من الشعراء	محمد حمدى إبراهيم
١٧٩- حكايات أيسوب (قصص أطفال)	أيسوب	إمام عبد الفتاح إمام
١٨٠- قصة جاويد (رواية)	إسماعيل فصيح	سليم عبد الأمير حمدان
١٨١- النقد الأدبى الأمريكى من الثلاثينيات إلى الثمانينيات	فنسنت ب. ليتش	محمد يحيى
١٨٢- العنف والنبوءة (شعر)	و.ب. ييتس	ياسين طه حافظ
١٨٣- چان كوكتو على شاشة السينما	رينيه جيلسون	فتحى العشرى
١٨٤- القاهرة: حالمة لا تنام	هانز إيندورفر	دسوقى سعيد
١٨٥- أسفار العهد القديم فى التاريخ	توماس تومسن	عبد الوهاب علوب
١٨٦- معجم مصطلحات هيجل	ميخائيل إنوود	إمام عبد الفتاح إمام
١٨٧- الأرضة (رواية)	بُزرج علوى	محمد علاء الدين منصور
١٨٨- موت الأدب	ألفين كرنان	بدر الديب

١٨٩- العمى والبصيرة: مقالات فى بلاغة النقد المعاصر	بول دى مان	سعيد الغانمى
١٩٠- محاورات كونفوشيوس	كونفوشيوس	محسن سيد فرجانى
١٩١- الكلام رأسمال وقصص أخرى	الحاج أبو بكر إمام وآخرون	مصطفى حجازى السيد
١٩٢- سياحت نامه إبراهيم بك (جـ١)	زين العابدين المراغى	محمود علاوى
١٩٣- عامل المنجم (رواية)	بيتر أبراهامز	محمد عبد الواحد محمد
١٩٤- مختارات من النقد الأنجلو-أمريكى الحديث	مجموعة من النقاد	ماهر شفيق فريد
١٩٥- شتاء ٨٤ (رواية)	إسماعيل فصيح	محمد علاء الدين منصور
١٩٦- المهلة الأخيرة (رواية)	فالنتين راسبوتين	أشرف الصباغ
١٩٧- سيرة الفاروق	شمس العلماء شبلى النعمانى	جلال السعيد الحفناوى
١٩٨- الاتصال الجماهيرى	إدوين إمرى وآخرون	إبراهيم سلامة إبراهيم
١٩٩- تاريخ يهود مصر فى الفترة العثمانية	يعقوب لانداو	جمال أحمد الرفاعى وأحمد عبد اللطيف حماد
٢٠٠- ضحايا التنمية: المقاومة والبدائل	جيرمى سيبروك	فخزى لبيب
٢٠١- الجانب الدينى للفلسفة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٢٠٢- تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٤)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٢٠٣- الشعر والشاعرية	ألطاف حسين حالى	جلال السعيد الحفناوى
٢٠٤- تاريخ نقد العهد القديم	زالمان شازار	أحمد هويدى
٢٠٥- الجينات والشعوب واللغات	لويجى لوقا كافاللى- سفورزا	أحمد مستجير
٢٠٦- الهيولية تصنع علمًا جديدًا	جيمس جلايك	على يوسف على
٢٠٧- ليل أفريقى (رواية)	رامون خوتاسندير	محمد أبو العطا
٢٠٨- شخصية العربى فى المسرح الإسرائيلى	دان أوريان	محمد أحمد صالح
٢٠٩- السرد والمسرح	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٢١٠- مثنويات حكيم سنائى (شعر)	سنائى الغزنوى	يوسف عبد الفتاح فرج
٢١١- فرديناند دوسوسير	جوناثان كللر	محمود حمدى عبد الغنى
٢١٢- قصص الأمير مرزبان على لسان الحيوان	مرزبان بن رستم بن شروين	يوسف عبدالفتاح فرج
٢١٣- مصر منذ قدوم نابليون حتى رحيل عبدالناصر	ريمون فلاور	سيد أحمد على الناصرى
٢١٤- قواعد جديدة للمنهج فى علم الاجتماع	أنتونى جيدنز	محمد محيى الدين
٢١٥- سياحت نامه إبراهيم بك (جـ٢)	زين العابدين المراغى	محمود علاوى
٢١٦- جوانب أخرى من حياتهم	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٢١٧- مسرحيتان طليعيتان	صمويل بيكيت وهارولد بينتر	نادية البنهاوى
٢١٨- لعبة الحجلة (رواية)	خوليو كورتاثار	على إبراهيم منوفى
٢١٩- بقايا اليوم (رواية)	كازو إيشجورو	طلعت الشايب
٢٢٠- الهيولية فى الكون	بارى باركر	على يوسف على
٢٢١- شعرية كفافى	جريجورى جوزدانيس	رفعت سلام
٢٢٢- فرانز كافكا	رونالد جراى	نسيم مجلى
٢٢٣- العلم فى مجتمع حر	باول فيرابند	السيد محمد نفادى
٢٢٤- دمار يوغسلافيا	برانكا ماجاس	منى عبدالظاهر إبراهيم
٢٢٥- حكاية غريق (رواية)	جابرييل جارثيا ماركيث	السيد عبدالظاهر السيد
٢٢٦- أرض المساء وقصائد أخرى	ديفيد هربت لورانس	طاهر محمد على البريرى

٢٢٧- المسرح الإسبانى فى القرن السابع عشر	خوسيه ماريا ديث بوركى	السيد عبدالظاهر عبدالله
٢٢٨- علم الجمالية وعلم اجتماع الفن	جانيت وولف	مآرى تيريز عبدالمسيح وخالد حسن
٢٢٩- مأزق البطل الوحيد	نورمان كيجان	أمير إبراهيم العمرى
٢٣٠- عن الذباب والفئران والبشر	فرانسواز جاكوب	مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣١- الدرافيل أو الجيل الجديد (مسرحية)	خايمى سالوم بيدال	جمال عبدالرحمن
٢٣٢- ما بعد المعلومات	توم ستونير	مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣٣- فكرة الاضمحلال فى التاريخ الغربى	آرثر هيرمان	طلعت الشايب
٢٣٤- الإسلام فى السودان	ج. سبنسر تريمنجهام	فؤاد محمد عكود
٢٣٥- ديوان شمس تبريزى (جـ١)	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
٢٣٦- الولاية	ميشيل شودكيفيتش	أحمد الطيب
٢٣٧- مصر أرض الوادى	روبين فيدين	عنايات حسين طلعت
٢٣٨- العولمة والتحرير	تقرير لمنظمة الأنكتاد	ياسر محمد جادالله وعربى مدبولى أحمد
٢٣٩- العربى فى الأدب الإسرائيلى	جيلا رامراز - رايوخ	نادية سليمان حافظ وإيهاب صلاح فايق
٢٤٠- الإسلام والغرب وإمكانية الحوار	كاى حافظ	صلاح محجوب إدريس
٢٤١- فى انتظار البرابرة (رواية)	ج . م. كوتزى	ابتسام عبدالله
٢٤٢- سبعة أنماط من الغموض	وليام إمبسون	صبرى محمد حسن
٢٤٣- تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج١)	ليفى بروفنسال	بإشراف: صلاح فضل
٢٤٤- الغليان (رواية)	لاورا إسكيبيل	نادية جمال الدين محمد
٢٤٥- نساء مقاتلات	إليزابيتا آديس وآخرون	توفيق على منصور
٢٤٦- مختارات قصصية	جابرييل جارثيا ماركيث	على إبراهيم منوفى
٢٤٧- الثقافة الجماهيرية والحداثة فى مصر	والتر أرمبرست	محمد طارق الشرقاوى
٢٤٨- حقول عدن الخضراء (مسرحية)	أنطونيو جالا	عبداللطيف عبدالحليم
٢٤٩- لغة التمزق (شعر)	دراجو شتامبوك	رفعت سلام
٢٥٠- علم اجتماع العلوم	دومنيك فينك	ماجدة محسن أباظة
٢٥١- موسوعة علم الاجتماع (جـ٢)	جوردون مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
٢٥٢- رائدات الحركة النسوية المصرية	مارجو بدران	على بدران
٢٥٣- تاريخ مصر الفاطمية	ل. أ. سيمينوفا	حسن بيومى
٢٥٤- أقدم لك: الفلسفة	ديف روبنسون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٥- أقدم لك: أفلاطون	ديف روبنسون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٦- أقدم لك: ديكارت	ديف روبنسون وكريس جارات	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٧- تاريخ الفلسفة الحديثة	وليم كلى رايت	محمود سيد أحمد
٢٥٨- الغجر	سير أنجوس فريزر	عُبادة كُحيلة
٢٥٩- مختارات من الشعر الأرمنى عبر العصور	نخبة	فاروجان كازانجيان
٢٦٠- موسوعة علم الاجتماع (جـ٣)	جوردون مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
٢٦١- رحلة فى فكر زكى نجيب محمود	زكى نجيب محمود	إمام عبد الفتاح إمام
٢٦٢- مدينة المعجزات (رواية)	إدواردو مندوثا	محمد أبو العطا
٢٦٣- الكشف عن حافة الزمن	چون جريين	على يوسف على
٢٦٤- إبداعات شعرية مترجمة	هوراس وشلى	لويس عوض

٢٦٥-	روايات مترجمة	أوسكار وايلد وصمويل جونسون	لويس عوض
٢٦٦-	مدير المدرسة (رواية)	جلال آل أحمد	عادل عبدالمنعم على
٢٦٧-	فن الرواية	ميلان كونديرا	بدر الدين عرودكى
٢٦٨-	ديوان شمس تبريزى (جـ٢)	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦٩-	وسط الجزيرة العربية وشرقها (جـ١)	وليم چيفور بالجريف	صبرى محمد حسن
٢٧٠-	وسط الجزير العربية وشرقها (جـ٢)	وليم چيفور بالجريف	صبرى محمد حسن
٢٧١-	الحضارة الغربية: الفكرة والتاريخ	توماس سى. باترسون	شوقى جلال
٢٧٢-	الأديرة الأثرية فى مصر	سى. سى. والترز	إبراهيم سلامة إبراهيم
٢٧٣-	الأصول الاجتماعية والثقافية لحركة عرابى فى مصر	جوان كول	عنان الشهاوى
٢٧٤-	السيدة باربارا (رواية)	رومولو جايجوس	محمود على مكى
٢٧٥-	ت. س. إليوت شاعراً وناقداً وكاتباً مسرحياً	مجموعة من النقاد	ماهر شفيق فريد
٢٧٦-	فنون السينما	مجموعة من المؤلفين	عبدالقادر التلمسانى
٢٧٧-	الچينات والصراع من أجل الحياة	براين فورد	أحمد فوزى
٢٧٨-	البدايات	إسحاق عظيموف	ظريف عبدالله
٢٧٩-	الحرب الباردة الثقافية	ف.س. سوندرز	طلعت الشايب
٢٨٠-	الأم والنصيب وقصص أخرى	بريم شند وآخرون	سمير عبدالحميد إبراهيم
٢٨١-	الفردوس الأعلى (رواية)	عبد الحليم شرر	جلال الحفناوى
٢٨٢-	طبيعة العلم غير الطبيعية	لويس وولبرت	سمير حنا صادق
٢٨٣-	السهل يحترق وقصص أخرى	خوان رولفو	على عبد الرءوف البمبى
٢٨٤-	هرقل مجنوناً (مسرحية)	يوريبيديس	أحمد عتمان
٢٨٥-	رحلة خواجة حسن نظامى الدهلوى	حسن نظامى الدهلوى	سمير عبد الحميد إبراهيم
٢٨٦-	سياحت نامه إبراهيم بك (جـ٣)	زين العابدين المراغى	محمود علاوى
٢٨٧-	الثقافة والعولمة والنظام العالمى	أنتونى كنج	محمد يحيى وآخرون
٢٨٨-	الفن الروائى	ديفيد لودج	ماهر البطوطى
٢٨٩-	ديوان منوچهرى الدامغانى	أبو نجم أحمد بن قوص	محمد نور الدين عبدالمنعم
٢٩٠-	علم اللغة والترجمة	جورج مونان	أحمد زكريا إبراهيم
٢٩١-	تاريخ المسرح الإسبانى فى القرن العشرين (جـ١)	فرانشسكو رويس رامون	السيد عبد الظاهر
٢٩٢-	تاريخ المسرح الإسبانى فى القرن العشرين (جـ٢)	فرانشسكو رويس رامون	السيد عبد الظاهر
٢٩٣-	مقدمة للأدب العربى	روجر آلن	مجدى توفيق وآخرون
٢٩٤-	فن الشعر	بوالو	رجاء ياقوت
٢٩٥-	سلطان الأسطورة	جوزيف كامبل وبيل مورين	بدر الديب
٢٩٦-	مكبث (مسرحية)	وليم شكسبير	محمد مصطفى بدوى
٢٩٧-	فن النحو بين اليونانية والسريانية	ديونيسيوس ثراكس ويوسف الأهوازى	ماجدة محمد أنور
٢٩٨-	مأساة العبيد وقصص أخرى	نخبة	مصطفى حجازى السيد
٢٩٩-	ثورة فى التكنولوجيا الحيوية	جين ماركس	هاشم أحمد محمد
٣٠٠-	أسطورة بروميثيوس فى الأدبين الإنجليزى والفرنسى (مـ١)	لويس عوض	جمال الجزيرى وبهاء چاهين وإيزابيل كمال
٣٠١-	أسطورة بروميثيوس فى الأدبين الإنجليزى والفرنسى (مـ٢)	لويس عوض	جمال الجزيرى و محمد الجندى
٣٠٢-	أقدم لك: فنجنشتين	جون هيتون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام

٣٠٣-	أقدم لك: بوذا	جين هوب وبورن فان لون	إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٤-	أقدم لك: ماركس	ريوس	إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٥-	الجلد (رواية)	كروزيو مالابارته	صلاح عبد الصبور
٣٠٦-	الحماسة: النقد الكانطى للتاريخ	جان فرانسوا ليوتار	نبيل سعد
٣٠٧-	أقدم لك: الشعور	ديفيد بابينو وهوارد سلينا	محمود مكى
٣٠٨-	أقدم لك: علم الوراثة	ستيف جونز وبورين فان لو	ممدوح عبد المنعم
٣٠٩-	أقدم لك: الذهن والمخ	أنجوس جيلاتى وأوسكار زاريت	جمال الجزيرى
٣١٠-	أقدم لك: يونج	ماجى هايد ومايكل ماكجنس	محيى الدين مزيد
٣١١-	مقال فى المنهج الفلسفى	ر.ج كولنجوود	فاطمة إسماعيل
٣١٢-	روح الشعب الأسود	وليم ديبويس	أسعد حليم
٣١٣-	أمثال فلسطينية (شعر)	خابير بيان	محمد عبدالله الجعيدى
٣١٤-	مارسيل دوشامب: الفن كعدم	جانيس مينيك	هويدا السباعى
٣١٥-	جرامشى فى العالم العربى	ميشيل بروندينو والطاهر لبيب	كاميليا صبحى
٣١٦-	محاكمة سقراط	أى. ف. ستون	نسيم مجلى
٣١٧-	بلا غد	س. شير لايموفا- س زنيكين	أشرف الصباغ
٣١٨-	الأدب الروسى فى السنوات العشر الأخيرة	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٣١٩-	صور دريدا	جايترى اسبيفاك وكرستوفر نوريس	حسام نايل
٣٢٠-	لمة السراج لحضرة التاج	مؤلف مجهول	محمد علاء الدين منصور
٣٢١-	تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج٢، جـ١)	ليفى برو فنسال	بإشراف: صلاح فضل
٣٢٢-	وجهات نظر حديثة فى تاريخ الفن الغربى	دبليو بوجين كليتباور	خالد مفلح حمزة
٣٢٣-	فن الساتورا	تراث يونانى قديم	هانم محمد فوزى
٣٢٤-	اللعب بالنار (رواية)	أشرف أسدى	محمود علاوى
٣٢٥-	عالم الآثار (رواية)	فيليب بوسان	كرستين يوسف
٣٢٦-	المعرفة والمصلحة	يورجين هابرماس	حسن صقر
٣٢٧-	مختارات شعرية مترجمة (جـ١)	نخبة	توفيق على منصور
٣٢٨-	يوسف وزليخا (شعر)	نور الدين عبد الرحمن الجامى	عبد العزيز بقوش
٣٢٩-	رسائل عيد الميلاد (شعر)	تد هيوز	محمد عيد إبراهيم
٣٣٠-	كل شيء عن التمثيل الصامت	مارفن شبرد	سامى صلاح
٣٣١-	عندما جاء السردين وقصص أخرى	ستيفن جراى	سامية دياب
٣٣٢-	شهر العسل وقصص أخرى	نخبة	على إبراهيم منوفى
٣٣٣-	الإسلام فى بريطانيا من ١٥٥٨-١٦٨٥	نبيل مطر	بكر عباس
٣٣٤-	لقطات من المستقبل	أرثر كلارك	مصطفى إبراهيم فهمى
٣٣٥-	عصر الشك: دراسات عن الرواية	ناتالى ساروت	فتحى العشرى
٣٣٦-	متون الأهرام	نصوص مصرية قديمة	حسن صابر
٣٣٧-	فلسفة الولاء	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٣٣٨-	نظرات حائرة وقصص أخرى	نخبة	جلال الحفناوى
٣٣٩-	تاريخ الأدب فى إيران (جـ٣)	إدوارد براون	محمد علاء الدين منصور
٣٤٠-	اضطراب فى الشرق الأوسط	بيرش بيربروجلو	فخرى لبيب

٣٤١- قصائد من رلكه (شعر)	راينر ماريا رلكه	حسن حلمى
٣٤٢- سلامان وأبسال (شعر)	نور الدين عبدالرحمن الجامى	عبد العزيز بقوش
٣٤٣- العالم البرجوازى الزائل (رواية)	نادين جورديمر	سمير عبد ربه
٣٤٤- الموت فى الشمس (رواية)	بيتر بالانجيو	سمير عبد ربه
٣٤٥- الركض خلف الزمان (شعر)	بونه ندائى	يوسف عبد الفتاح فرج
٣٤٦- سحر مصر	رشاد رشدى	جمال الجزيرى
٣٤٧- الصبية الطائشون (رواية)	جان كوكتو	بكر الحلو
٣٤٨- المتصوفة الأولون فى الأدب التركى (جـ١)	محمد فؤاد كوبريلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٣٤٩- دليل القارئ إلى الثقافة الجادة	أرثر والدهورن وآخرون	أحمد عمر شاهين
٣٥٠- بانوراما الحياة السياحية	مجموعة من المؤلفين	عطية شحاتة
٣٥١- مبادئ المنطق	جوزايا رويس	أحمد الانصارى
٣٥٢- قصائد من كفافيس	قسطنطين كفافيس	نعيم عطية
٣٥٣- الفن الإسلامى فى الأندلس: الزخرفة الهندسية	باسيليو بابون مالدونادو	على إبراهيم منوفى
٣٥٤- الفن الإسلامى فى الأندلس: الزخرفة النباتية	باسيليو بابون مالدونادو	على إبراهيم منوفى
٣٥٥- التيارات السياسية فى إيران المعاصرة	حجت مرتجى	محمود علاوى
٣٥٦- الميراث المر	بول سالم	بدر الرفاعى
٣٥٧- متون هرمس	تيموثى فريك وبيتر غاندى	عمر الفاروق عمر
٣٥٨- أمثال الهوسا العامية	نخبة	مصطفى حجازى السيد
٣٥٩- محاورة بارمنيدس	أفلاطون	حبيب الشارونى
٣٦٠- أنثروبولوجيا اللغة	أندريه جاكوب ونويلا باركان	ليلى الشربينى
٣٦١- التصحر: التهديد والمجابهة	آلان جرينجر	عاطف معتمد وآمال شاور
٣٦٢- تلميذ بابنبرج (رواية)	هاينرش شبورل	سيد أحمد فتح الله
٣٦٣- حركات التحرير الأفريقية	ريتشارد جيبسون	صبرى محمد حسن
٣٦٤- حداثة شكسبير	إسماعيل سراج الدين	نجلاء أبو عجاج
٣٦٥- سأم باريس (شعر)	شارل بودلير	محمد أحمد حمد
٣٦٦- نساء يركضن مع الذئاب	كلاريسا بنكولا	مصطفى محمود محمد
٣٦٧- القلم الجرىء	مجموعة من المؤلفين	البرّاق عبدالهادى رضا
٣٦٨- المصطلح السردى: معجم مصطلحات	جيرالد برنس	عابد خزندار
٣٦٩- المرأة فى أدب نجيب محفوظ	فوزية العشماوى	فوزية العشماوى
٣٧٠- الفن والحياة فى مصر الفرعونية	كليرلا لويت	فاطمة عبدالله محمود
٣٧١- المتصوفة الأولون فى الأدب التركى (جـ٢)	محمد فؤاد كوبريلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٣٧٢- عاش الشباب (رواية)	وانغ مينغ	وحيد السعيد عبدالحميد
٣٧٣- كيف تعد رسالة دكتوراه	أومبرتو إيكو	على إبراهيم منوفى
٣٧٤- اليوم السادس (رواية)	أندريه شديد	حمادة إبراهيم
٣٧٥- الخلود (رواية)	ميلان كونديرا	خالد أبو اليزيد
٣٧٦- الغضب وأحلام السنين (مسرحيات)	جان أنوى وآخرون	إدوار الخراط
٣٧٧- تاريخ الأدب فى إيران (جـ٤)	إدوارد براون	محمد علاء الدين منصور
٣٧٨- المسافر (شعر)	محمد إقبال	يوسف عبدالفتاح فرج

٢٧٩- ملك فى الحديقة (رواية)	سنيل باث	جمال عبدالرحمن
٢٨٠- حديث عن الخسارة	جونتر جراس	شيرين عبدالسلام
٢٨١- أساسيات اللغة	ر. ل. تراسك	رانيا إبراهيم يوسف
٢٨٢- تاريخ طبرستان	بهاء الدين محمد إسفنديار	أحمد محمد نادى
٢٨٣- هدية الحجاز (شعر)	محمد إقبال	سمير عبدالحميد إبراهيم
٢٨٤- القصص التى يحكيها الأطفال	سوزان إنجيل	إيزابيل كمال
٢٨٥- مشترى العشق (رواية)	محمد على بهزادراد	يوسف عبدالفتاح فرج
٢٨٦- دفاعًا عن التاريخ الأدبى النسوى	جانيت تود	ريهام حسين إبراهيم
٢٨٧- أغنيات وسوناتات (شعر)	چون دن	بهاء چاهين
٢٨٨- مواعظ سعدى الشيرازى (شعر)	سعدى الشيرازى	محمد علاء الدين منصور
٢٨٩- تفاهم وقصص أخرى	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم
٢٩٠- الأرشيفات والمدن الكبرى	إم. فى. روبرتس	عثمان مصطفى عثمان
٢٩١- الحافلة الليلكية (رواية)	مايف بينشى	منى الدروبى
٢٩٢- مقامات ورسائل أندلسية	فرناندو دى لاجرانجا	عبداللطيف عبدالحليم
٢٩٣- فى قلب الشرق	ندوة لويس ماسينيون	زينب محمود الخضيرى
٢٩٤- القوى الأربع الأساسية فى الكون	بول ديفيز	هاشم أحمد محمد
٢٩٥- آلام سياوش (رواية)	إسماعيل فصيح	سليم عبد الأمير حمدان
٢٩٦- السافاك	تقى نجارى راد	محمود علاوى
٢٩٧- أقدم لك: نيتشه	لورانس جين وكيتى شين	إمام عبدالفتاح إمام
٢٩٨- أقدم لك: سارتر	فيليب تودى وهوارد ريد	إمام عبدالفتاح إمام
٢٩٩- أقدم لك: كامى	ديفيد ميروفتش وآلن كوركس	إمام عبدالفتاح إمام
٤٠٠- مومو (رواية)	ميشائيل إنده	باهر الجوهرى
٤٠١- أقدم لك: علم الرياضيات	زياودن ساردر وآخرون	ممدوح عبد المنعم
٤٠٢- أقدم لك: ستيفن هوكنج	ج. ب. ماك إيفوى وأوسكار زاريت	ممدوح عبدالمنعم
٤٠٣- رية المطر والملابس تصنع الناس (روايتان)	تودور شتورم وجوتفرد كولر	عماد حسن بكر
٤٠٤- تعويذة الحسى	ديفيد إبرام	ظبية خميس
٤٠٥- إيزابيل (رواية)	أندريه جيد	حمادة إبراهيم
٤٠٦- المستعربون الإسبان فى القرن ١٩	مانويلا مانتاناريس	جمال عبد الرحمن
٤٠٧- الأدب الإسبانى المعاصر بأقلام كتابه	مجموعة من المؤلفين	طلعت شاهين
٤٠٨- معجم تاريخ مصر	جوان فوتشركنج	عنان الشهاوى
٤٠٩- انتصار السعادة	برتراند راسل	إلهامى عمارة
٤١٠- خلاصة القرن	كارل بوبر	الزواوى بغورة
٤١١- همس من الماضى	جينيفر أكرمان	أحمد مستجير
٤١٢- تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج٢، جـ٢)	ليفى بروفنسال	بإشراف: صلاح فضل
٤١٣- أغنيات المنفى (شعر)	ناظم حكمت	محمد البخارى
٤١٤- الجمهورية العالمية للآداب	باسكال كازانوفا	أمل الصبان
٤١٥- صورة كوكب (مسرحية)	فريدريش دورينمات	أحمد كامل عبدالرحيم
٤١٦- مبادئ النقد الأدبى والعلم والشعر	أ. أ. رتشاردز	محمد مصطفى بدوى

٤١٧- تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٥)	رينيه ويليك	مجاهد عبدالمنعم مجاهد
٤١٨- سياسات الزمر الحاكمة فى مصر العثمانية	جين هاثواى	عبد الرحمن الشيخ
٤١٩- العصر الذهبى للإسكندرية	جون مارلو	نسيم مجلى
٤٢٠- مكرو ميجاس (قصة فلسفية)	فولتير	الطيب بن رجب
٤٢١- الولاء والقيادة فى المجتمع الإسلامى الأول	روى متحدة	أشرف كيلانى
٤٢٢- رحلة لاستكشاف أفريقيا (جـ١)	ثلاثة من الرحالة	عبدالله عبدالرازق إبراهيم
٤٢٣- إسراءات الرجل الطيف	نخبة	وحيد النقاش
٤٢٤- لوائح الحق ولوامع العشق (شعر)	نور الدين عبدالرحمن الجامى	محمد علاء الدين منصور
٤٢٥- من طاووس إلى فرح	محمود طلوعى	محمود علاوى
٤٢٦- الخفافيش وقصص أخرى	نخبة	محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٢٧- بانديراس الطاغية (رواية)	باى إنكلان	ثريا شلبى
٤٢٨- الخزانة الخفية	محمد هوتك بن داود خان	محمد أمان صافى
٤٢٩- أقدم لك: هيجل	ليود سبنسر وأندزجى كروز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٠- أقدم لك: كانط	كرستوفر وانت وأندزجى كليموفسكى	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣١- أقدم لك: فوكو	كريس هوروكس وزوران جفتيك	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٢- أقدم لك: ماكيافللى	باتريك كيرى وأوسكار زاريت	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٣- أقدم لك: جويس	ديفيد نوريس وكارل فلنت	حمدى الجابرى
٤٣٤- أقدم لك: الرومانسية	دونكان هيث وجودى بورهام	عصام حجازى
٤٣٥- توجهات ما بعد الحداثة	نيكولاس زربرج	ناجى رشوان
٤٣٦- تاريخ الفلسفة (مج١)	فردريك كوبلستون	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٧- رحالة هندى فى بلاد الشرق العربى	شبلى النعمانى	جلال الحفناوى
٤٣٨- بطلات وضحايا	إيمان ضياء الدين بيبرس	عايدة سيف الدولة
٤٣٩- موت المرابى (رواية)	صدر الدين عينى	محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٤٠- قواعد اللهجات العربية الحديثة	كرستن بروستاد	محمد طارق الشرقاوى
٤٤١- رب الأشياء الصغيرة (رواية)	أرونداتى روى	فخرى لبيب
٤٤٢- حتشبسوت: المرأة الفرعونية	فوزية أسعد	ماهر جويجاتى
٤٤٣- اللغة العربية: تاريخها ومستوياتها وتأثيرها	كيس فرستيغ	محمد طارق الشرقاوى
٤٤٤- أمريكا اللاتينية: الثقافات القديمة	لاوريت سيجورنه	صالح علمانى
٤٤٥- حول وزن الشعر	پرويز ناتل خانلرى	محمد محمد يونس
٤٤٦- التحالف الأسود	ألكسندر كوكبرن وجيفرى سانت كلير	أحمد محمود
٤٤٧- أقدم لك: نظرية الكم	ج. پ. ماك إيڤوى وأوسكار زاريت	ممدوح عبدالمنعم
٤٤٨- أقدم لك: علم نفس التطور	ديلان إيڤانز وأوسكار زاريت	ممدوح عبدالمنعم
٤٤٩- أقدم لك: الحركة النسوية	نخبة	جمال الجزيرى
٤٥٠- أقدم لك: ما بعد الحركة النسوية	صوفيا فوكا وريبيكا رايت	جمال الجزيرى
٤٥١- أقدم لك: الفلسفة الشرقية	ريتشارد أوزبورن وبورن ڤان لون	إمام عبد الفتاح إمام
٤٥٢- أقدم لك: لينين والثورة الروسية	ريتشارد إيجينانزى وأوسكار زاريت	محيى الدين مزيد
٤٥٣- القاهرة: إقامة مدينة حديثة	جان لوك أرنو	حليم طوسون وفؤاد الدهان
٤٥٤- خمسون عاماً من السينما الفرنسية	رينيه بريدال	سوزان خليل

٤٥٥-	تاريخ الفلسفة الحديثة (مج٥)	فردريك كوبلستون	محمود سيد أحمد
٤٥٦-	لا تنسنى (رواية)	مريم جعفرى	هويدا عزت محمد
٤٥٧-	النساء فى الفكر السياسى الغربى	سوزان موللر أوكين	إمام عبدالفتاح إمام
٤٥٨-	الموريسكيون الأندلسيون	مرثيديس غارثيا أرينال	جمال عبد الرحمن
٤٥٩-	نحو مفهوم لاقتصاديات الموارد الطبيعية	توم تيتنبرج	جلال البنا
٤٦٠-	أقدم لك: الفاشية والنازية	ستوارت هود وليتزا جانستز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٦١-	أقدم لك: لكان	داريان ليدر وجودى جروفز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٦٢-	طه حسين من الأزهر إلى السوربون	عبدالرشيد الصادق محمودى	عبدالرشيد الصادق محمودى
٤٦٣-	الدولة المارقة	ويليام بلوم	كمال السيد
٤٦٤-	ديمقراطية للقلة	مايكل بارنتى	حصة إبراهيم المنيف
٤٦٥-	قصص اليهود	لويس جنزبيرج	جمال الرفاعى
٤٦٦-	حكايات حب وبطولات فرعونية	فيولين فانويك	فاطمة عبد الله
٤٦٧-	التفكير السياسى والنظرة السياسية	ستيفين ديلو	ربيع وهبة
٤٦٨-	روح الفلسفة الحديثة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٤٦٩-	جلال الملوك	نصوص حبشية قديمة	مجدى عبدالرازق
٤٧٠-	الأراضى والجودة البيئية	جارى م. بيرزنسكى وآخرون	محمد السيد النتة
٤٧١-	رحلة لاستكشاف أفريقيا (جـ٢)	ثلاثة من الرحالة	عبد الله عبد الرازق إبراهيم
٤٧٢-	دون كيخوتى (القسم الأول)	ميجيل دى ثربانتس سابيدرا	سليمان العطار
٤٧٣-	دون كيخوتى (القسم الثانى)	ميجيل دى ثربانتس سابيدرا	سليمان العطار
٤٧٤-	الأدب والنسوية	بام موريس	سهام عبدالسلام
٤٧٥-	صوت مصر: أم كلثوم	فرجينيا دانيلسون	عادل هلال عنانى
٤٧٦-	أرض الحبايب بعيدة: بيرم التونسى	ماريلين بوث	سحر توفيق
٤٧٧-	تاريخ الصين منذ ما قبل التاريخ حتى القرن العشرين	هيلدا هوخام	أشرف كيلانى
٤٧٨-	الصين والولايات المتحدة	ليوشيه شنج و لى شى دونج	عبد العزيز حمدى
٤٧٩-	المقهــــى (مسرحية)	لاو شه	عبد العزيز حمدى
٤٨٠-	تساى ون جى (مسرحية)	كو مو روا	عبد العزيز حمدى
٤٨١-	بردة النبى	روى متحدة	رضوان السيد
٤٨٢-	موسوعة الأساطير والرموز الفرعونية	روبير جاك تيبو	فاطمة عبد الله
٤٨٣-	النسوية وما بعد النسوية	سارة جامبل	أحمد الشامى
٤٨٤-	جمالية التلقى	هانسن روبيرت ياوس	رشيد بنحدو
٤٨٥-	التوبة (رواية)	نذير أحمد الدهلوى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٦-	الذاكرة الحضارية	يان أسمن	عبدالحليم عبدالغنى رجب
٤٨٧-	الرحلة الهندية إلى الجزيرة العربية	رفيع الدين المراد آبادى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٨-	الحب الذى كان وقصائد أخرى	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٩-	هُسِرل: الفلسفة علمًا دقيقًا	إدموند هُسِرل	محمود رجب
٤٩٠-	أسمار الببغاء	محمد قادرى	عبد الوهاب علوب
٤٩١-	نصوص قصصية من روائع الأدب الأفريقى	نخبة	سمير عبد ربه
٤٩٢-	محمد على مؤسس مصر الحديثة	جى فارجيت	محمد رفعت عواد

٤٩٣-	خطابات إلى طالب الصوتيات	هارولد بالمر	محمد صالح الضالع
٤٩٤-	كتاب الموتى: الخروج فى النهار	نصوص مصرية قديمة	شريف الصيفى
٤٩٥-	اللوبى	إدوارد تيفان	حسن عبد ربه المصرى
٤٩٦-	الحكم والسياسة فى أفريقيا (جـ١)	إكوادو بانولى	مجموعة من المترجمين
٤٩٧-	العلمانية والنوع والدولة فى الشرق الأوسط	نادية العلى	مصطفى رياض
٤٩٨-	النساء والنوع فى الشرق الأوسط الحديث	جوديث تاكر ومارجريت مريودز	أحمد على بدوى
٤٩٩-	تقاطعات: الأمة والمجتمع والنوع	مجموعة من المؤلفين	فيصل بن خضراء
٥٠٠-	فى طفولتى: دراسة فى السيرة الذاتية العربية	تيتز رووكى	طلعت الشايب
٥٠١-	تاريخ النساء فى الغرب (جـ١)	أرثر جولد هامر	سحر فراج
٥٠٢-	أصوات بديلة	مجموعة من المؤلفين	هالة كمال
٥٠٣-	مختارات من الشعر الفارسى الحديث	نخبة من الشعراء	محمد نور الدين عبدالمنعم
٥٠٤-	كتابات أساسية (جـ١)	مارتن هايدجر	إسماعيل المصدق
٥٠٥-	كتابات أساسية (جـ٢)	مارتن هايدجر	إسماعيل المصدق
٥٠٦-	ربما كان قديساً (رواية)	آن تيلر	عبدالحميد فهمى الجمال
٥٠٧-	سيدة الماضى الجميل (مسرحية)	بيتر شيفر	شوقى فهيم
٥٠٨-	المولوية بعد جلال الدين الرومى	عبدالباقى جلبنارلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٥٠٩-	الفقر والإحسان فى عصر سلاطين المماليك	آدم صبرة	قاسم عبده قاسم
٥١٠-	الأرملة الماكرة (مسرحية)	كارلو جولدونى	عبدالرازق عيد
٥١١-	كوكب مرقَّع (رواية)	آن تيلر	عبدالحميد فهمى الجمال
٥١٢-	كتابة النقد السينمائى	تيموثى كوريجان	جمال عبد الناصر
٥١٣-	العلم الجسور	تيد أنتون	مصطفى إبراهيم فهمى
٥١٤-	مدخل إلى النظرية الأدبية	جونثان كولر	مصطفى بيومى عبد السلام
٥١٥-	من التقليد إلى ما بعد الحداثة	فدوى مالطى دوجلاس	فدوى مالطى دوجلاس
٥١٦-	إرادة الإنسان فى علاج الإدمان	آرنولد واشنطون ودونا باوندى	صبرى محمد حسن
٥١٧-	نقش على الماء وقصص أخرى	نخبة	سمير عبد الحميد إبراهيم
٥١٨-	استكشاف الأرض والكون	إسحق عظيموف	هاشم أحمد محمد
٥١٩-	محاضرات فى المثالية الحديثة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٥٢٠-	الولع الفرنسى بمصر من الحلم إلى المشروع	أحمد يوسف	أمل الصبان
٥٢١-	قاموس تراجم مصر الحديثة	آرثر جولد سميث	عبدالوهاب بكر
٥٢٢-	إسبانيا فى تاريخها	أميركو كاسترو	على إبراهيم منوفى
٥٢٣-	الفن الطليطلى الإسلامى والمدجن	باسيليو بابون مالدونادو	على إبراهيم منوفى
٥٢٤-	الملك لير (مسرحية)	وليم شكسبير	محمد مصطفى بدوى
٥٢٥-	موسم صيد فى بيروت وقصص أخرى	دنيس جونسون	نادية رفعت
٥٢٦-	أقدم لك: السياسة البيئية	ستيفن كرول ووليم رانكين	محيى الدين مزيد
٥٢٧-	أقدم لك: كافكا	ديفيد زين ميروفتس وروبرت كرمب	جمال الجزيرى
٥٢٨-	أقدم لك: تروتسكى والماركسية	طارق على وفِلْ إيفانز	جمال الجزيرى
٥٢٩-	بدائع العلامة إقبال فى شعره الأردى	محمد إقبال	حازم محفوظ وحسين نجيب المصرى
٥٣٠-	مدخل عام إلى فهم النظريات التراثية	رينيه جينو	عمر الفاروق عمر

٥٢١- ما الذي حَدَثَ في «حَدَث» ١١ سبتمبر؟	جاك دريدا	صفاء فتحي
٥٢٢- المغامرُ والمستشرق	هنري لورنس	بشير السباعي
٥٢٣- تعلُّم اللغة الثانية	سوزان جاس	محمد طارق الشرقاوي
٥٢٤- الإسلاميون الجزائريون	سيفرين لابا	حمادة إبراهيم
٥٢٥- مخزن الأسرار (شعر)	نظامي الكنجوي	عبدالعزيز بقوش
٥٢٦- الثقافات وقيم التقدم	صمويل هنتنجتون ولورانس هاريزون	شوقي جلال
٥٢٧- للحب والحرية (شعر)	نخبة	عبدالغفار مكاوي
٥٢٨- النفس والآخر في قصص يوسف الشاروني	كيت دانيلر	محمد الحديدي
٥٢٩- خمس مسرحيات قصيرة	كاريل تشرشل	محسن مصيلحي
٥٤٠- توجهات بريطانية - شرقية	السير رونالد ستورس	رءوف عباس
٥٤١- هي تتخيل وهلاوس أخرى	خوان خوسيه مياس	مروة رزق
٥٤٢- قصص مختارة من الأدب اليوناني الحديث	نخبة	نعيم عطية
٥٤٣- أقدم لك: السياسة الأمريكية	باتريك بروجان وكريس جرات	وفاء عبدالقادر
٥٤٤- أقدم لك: ميلاني كلاين	روبرت هنشل وآخرون	حمدي الجابري
٥٤٥- يا له من سباق محموم	فرانسيس كريك	عزت عامر
٥٤٦- ريموس	ت. ب. وايزمان	توفيق على منصور
٥٤٧- أقدم لك: بارت	فيليب تودي وآن كورس	جمال الجزيري
٥٤٨- أقدم لك: علم الاجتماع	ريتشارد أوزبرن وبورن فان لون	حمدي الجابري
٥٤٩- أقدم لك: علم العلامات	بول كوبلي وليتاجانز	جمال الجزيري
٥٥٠- أقدم لك: شكسبير	نيك جروم وبيرو	حمدي الجابري
٥٥١- الموسيقى والعولمة	سايمون ماندي	سمحة الخولي
٥٥٢- قصص مثالية	ميجيل دي ثربانتس	على عبد الرءوف البمبي
٥٥٣- مدخل للشعر الفرنسي الحديث والمعاصر	دانيال لوفرس	رجاء ياقوت
٥٥٤- مصر في عهد محمد علي	عفاف لطفي السيد مارسوه	عبدالسميع عمر زين الدين
٥٥٥- الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين	أناتولي أوتكين	أنور محمد إبراهيم ومحمد نصرالدين الجبالي
٥٥٦- أقدم لك: جان بودريار	كريس هوروكس وزوران جيفتك	حمدي الجابري
٥٥٧- أقدم لك: الماركيز دي ساد	ستوارت هود وجراهام كرولي	إمام عبدالفتاح إمام
٥٥٨- أقدم لك: الدراسات الثقافية	زيودين ساردارويورين فان لون	إمام عبدالفتاح إمام
٥٥٩- الماس الزائف (رواية)	تشا تشاجي	عبدالحي أحمد سالم
٥٦٠- صلصلة الجرس (شعر)	محمد إقبال	جلال السعيد الحفناوي
٥٦١- جناح جبريل (شعر)	محمد إقبال	جلال السعيد الحفناوي
٥٦٢- بلايين وبلايين	كارل ساجان	عزت عامر
٥٦٣- ورود الخريف (مسرحية)	خاثينتو بينابينتي	صبري محمدي التهامي
٥٦٤- عُش الغريب (مسرحية)	خاثينتو بينابينتي	صبري محمدي التهامي
٥٦٥- الشرق الأوسط المعاصر	ديبورا ج. جيرنر	أحمد عبدالحميد أحمد
٥٦٦- تاريخ أوروبا في العصور الوسطى	موريس بيشوب	على السيد على
٥٦٧- الوطن المغتصب	مايكل رايس	إبراهيم سلامة إبراهيم
٥٦٨- الأصولي في الرواية	عبد السلام حيدر	عبد السلام حيدر

٥٦٩- موقع الثقافة	هومى بابا	ثائر ديب
٥٧٠- دول الخليج الفارسى	سير روبرت هاى	يوسف الشارونى
٥٧١- تاريخ النقد الإسبانى المعاصر	إيميليا دى ثوليتا	السيد عبد الظاهر
٥٧٢- الطب فى زمن الفراعنة	برونو أليوا	كمال السيد
٥٧٣- أقدم لك: فرويد	ريتشارد ابيجنانس وأسكار زارتى	جمال الجزيرى
٥٧٤- مصر القديمة فى عيون الإيرانيين	حسن بيرنيا	علاء الدين السباعى
٥٧٥- الاقتصاد السياسى للعولمة	نجير وودز	أحمد محمود
٥٧٦- فكر ثربانتس	أمريكو كاسترو	ناهد العشرى محمد
٥٧٧- مغامرات بينوكيو	كارلو كولودى	محمد قدرى عمارة
٥٧٨- الجماليات عند كيتس وهنت	أيومى ميزوكوشى	محمد إبراهيم وعصام عبد الروف
٥٧٩- أقدم لك: تشومسكى	چون ماهر وچودى جرونز	محيى الدين مزيد
٥٨٠- دائرة المعارف الدولية (مج١)	جون فيزر وبول سيترجز	بإشراف: محمد فتحى عبدالهادى
٥٨١- الحمقى يموتون (رواية)	ماريو بوزو	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٢- مرايا على الذات (رواية)	هوشنك كلشيرى	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٣- الجيران (رواية)	أحمد محمود	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٤- سفر (رواية)	محمود دولت آبادى	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٥- الأمير احتجاب (رواية)	هوشنك كلشيرى	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٦- السينما العربية والأفريقية	ليزبيث مالكموس وروى أرمز	سهام عبد السلام
٥٨٧- تاريخ تطور الفكر الصينى	مجموعة من المؤلفين	عبدالعزيز حمدى
٥٨٨- أمنحوتپ الثالث	أنييس كابرول	ماهر جويجاتى
٥٨٩- تمبكت العجيبة (رواية)	فيلكس ديبوا	عبدالله عبدالرازق إبراهيم
٥٩٠- أساطير من الموروثات الشعبية الفنلندية	نخبة	محمود مهدى عبدالله
٥٩١- الشاعر والمفكر	هوراتيوس	على عبدالتواب على وصلاح رمضان السيد
٥٩٢- الثورة المصرية (جـ١)	محمد صبرى السوربونى	مجدى عبدالحافظ وعلى كورخان
٥٩٣- قصائد ساحرة	بول فاليرى	بكر الحلو
٥٩٤- القلب السمين (قصة أطفال)	سوزانا تامارو	أمانى فوزى
٥٩٥- الحكم والسياسة فى أفريقيا (جـ٢)	إكوادو بانولى	مجموعة من المترجمين
٥٩٦- الصحة العقلية فى العالم	روبرت ديجارليه وآخرون	إيهاب عبدالرحيم محمد
٥٩٧- مسلمو غرناطة	خوليو كارورباروخا	جمال عبدالرحمن
٥٩٨- مصر وكنعان وإسرائيل	دونالد ريدفورد	بيومى على قنديل
٥٩٩- فلسفة الشرق	هرداد مهرين	محمود علاوى
٦٠٠- الإسلام فى التاريخ	برنارد لويس	مدحت طه
٦٠١- النسوية والمواطنة	ريان فوت	أيمن بكر وسمر الشيشكلى
٦٠٢- ليوتار:نحو فلسفة ما بعد حداثية	چيمس وليامز	إيمان عبدالعزيز
٦٠٣- النقد الثقافى	آرثر أيزابرجر	وفاء إبراهيم ورمضان بسطاويسى
٦٠٤- الكوارث الطبيعية (مج١)	باتريك ل. آبوت	توفيق على منصور
٦٠٥- مخاطر كوكبنا المضطرب	إرنست زيبروسكى (الصغير)	مصطفى إبراهيم فهمى
٦٠٦- قصة البردى اليونانى فى مصر	ريتشارد هاريس	محمود إبراهيم السعدنى

٦٠٧- قلب الجزيرة العربية (جـ١)	هارى سينت فيلبى	صبرى محمد حسن
٦٠٨- قلب الجزيرة العربية (جـ٢)	هارى سينت فيلبى	صبرى محمد حسن
٦٠٩- الانتخاب الثقافى	أجنر فوج	شوقى جلال
٦١٠- العمارة المدجنة	رفائيل لوبث جوثمان	على إبراهيم منوفى
٦١١- النقد والأيديولوجية	تيرى إيجلتون	فخرى صالح
٦١٢- رسالة النفسية	فضل الله بن حامد الحسينى	محمد محمد يونس
٦١٣- السياحة والسياسة	كولن مايكل هول	محمد فريد حجاب
٦١٤- بيت الأقصر الكبير(رواية)	فوزية أسعد	منى قطان
٦١٥- عرض الأحداث التى وقعت فى بغداد من ١٩٩٧ إلى ١٩٩٩	أليس بسيرينى	محمد رفعت عواد
٦١٦- أساطير بيضاء	روبرت يانج	أحمد محمود
٦١٧- الفولكلور والبحر	هوراس بيك	أحمد محمود
٦١٨- نحو مفهوم لاقتصاديات الصحة	تشارلز فيلبس	جلال البنا
٦١٩- مفاتيح أورشليم القدس	ريمون استانبولى	عايدة الباجورى
٦٢٠- السلام الصليبى	توماش ماستناك	بشير السباعى
٦٢١- النوبة المعبر الحضارى	وليم ى. آدمز	فؤاد عكود
٦٢٢- أشعار من عالم اسمه الصين	أى تشينغ	أمير نبيه وعبدالرحمن حجازى
٦٢٣- نوادر جحا الإيرانى	سعيد قانعى	يوسف عبدالفتاح
٦٢٤- أزمة العالم الحديث	رينيه جينو	عمر الفاروق عمر
٦٢٥- الجرح السرى	جان جينيه	محمد برادة
٦٢٦- مختارات شعرية مترجمة (جـ٢)	نخبة	توفيق على منصور
٦٢٧- حكايات إيرانية	نخبة	عبدالوهاب علوب
٦٢٨- أصل الأنواع	تشارلس داروين	مجدى محمود المليجى
٦٢٩- قرن آخر من الهيمنة الأمريكية	نيقولاس جويات	عزة الخميسى
٦٣٠- سيرتى الذاتية	أحمد بللو	صبرى محمد حسن
٦٣١- مختارات من الشعر الأفريقى المعاصر	نخبة	بإشراف: حسن طلب
٦٣٢- المسلمون واليهود فى مملكة فالنسيا	دولورس براموون	رانيا محمد
٦٣٣- الحب وفنونه (شعر)	نخبة	حمادة إبراهيم
٦٣٤- مكتبة الإسكندرية	روى ماكلويد وإسماعيل سراج الدين	مصطفى البهنساوى
٦٣٥- التثبيت والتكيف فى مصر	جودة عبد الخالق	سمير كريم
٦٣٦- حج يولندة	جناب شهاب الدين	سامية محمد جلال
٦٣٧- مصر الخديوية	ف. روبرت هنتر	بدر الرفاعى
٦٣٨- الديمقراطية والشعر	روبرت بن ورين	فؤاد عبد المطلب
٦٣٩- فندق الأرق (شعر)	تشارلز سيميك	أحمد شافعى
٦٤٠- ألكسياد	الأميرة أنَّاكومنينا	حسن حبشى
٦٤١- برتراندرسل (مختارات)	برتراند رسل	محمد قدرى عمارة
٦٤٢- أقدم لك: داروين والتطور	جوناثان ميلر وبورين فان لون	ممدوح عبد المنعم
٦٤٣- سفرنامه حجاز (شعر)	عبد الماجد الدريابادى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٦٤٤- العلوم عند المسلمين	هوارد د.تيرنر	فتح الله الشيخ

٦٤٥-	السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية	تشارلز كجلي ويوجين ويتكوف	عبد الوهاب علوب
٦٤٦-	قصة الثورة الإيرانية	سپهر ذبيح	عبد الوهاب علوب
٦٤٧-	رسائل من مصر	جون نينيه	فتحى العشرى
٦٤٨-	بورخيس	بياتريث سارلو	خليل كلفت
٦٤٩-	الخوف وقصص خرافية أخرى	جى دى موپاسان	سحر يوسف
٦٥٠-	الدولة والسلطة والسياسة فى الشرق الأوسط	روجر أوين	عبد الوهاب علوب
٦٥١-	ديليسبس الذى لا نعرفه	وثائق قديمة	أمل الصبان
٦٥٢-	آلهة مصر القديمة	كلود ترونكر	حسن نصر الدين
٦٥٣-	مدرسة الطغاة (مسرحية)	إيريش كستنر	سمير جريس
٦٥٤-	أساطير شعبية من أوزبكستان (جـ١)	نصوص قديمة	عبد الرحمن الخميسى
٦٥٥-	أساطير وآلهة	إيزابيل فرانكو	حليم طوسون ومحمود ماهر طه
٦٥٦-	خبز الشعب والأرض الحمراء (مسرحيتان)	ألفونسو ساسترى	ممدوح البستاوى
٦٥٧-	محاكم التفتيش والموريسكيون	مرثيديس غارثيا أرينال	خالد عباس
٦٥٨-	حوارات مع خوان رامون خيمينيث	خوان رامون خيمينيث	صبرى التهامى
٦٥٩-	قصائد من إسبانيا وأمريكا اللاتينية	نخبة	عبداللطيف عبدالحليم
٦٦٠-	نافذة على أحدث العلوم	ريتشارد فايفيلد	هاشم أحمد محمد
٦٦١-	روائع أندلسية إسلامية	نخبة	صبرى التهامى
٦٦٢-	رحلة إلى الجذور	داسو سالديبار	صبرى التهامى
٦٦٣-	امرأة عادية	ليوسيل كليفتون	أحمد شافعى
٦٦٤-	الرجل على الشاشة	ستيفن كوهان وإنا راى هارك	عصام زكريا
٦٦٥-	عوالم أخرى	بول دافيز	هاشم أحمد محمد
٦٦٦-	تطور الصورة الشعرية عند شكسبير	وولفجانج اتش كليمن	جمال عبد الناصر ومدحت الجيار وجمال جاد الرب
٦٦٧-	الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربى	ألفن جولدنر	على ليلة
٦٦٨-	ثقافات العولمة	فريدريك جيمسون وماساو ميوشى	ليلى الجبالى
٦٦٩-	ثلاث مسرحيات	وول شوينكا	نسيم مجلى
٦٧٠-	أشعار جوستاف أدولفو	جوستاف أدولفو بكر	ماهر البطوطى
٦٧١-	قل لى كم مضى على رحيل القطار؟	جيمس بولدوين	على عبدالأمير صالح
٦٧٢-	مختارات من الشعر الفرنسى للأطفال	نخبة	إبتهال سالم
٦٧٣-	ضرب الكليم (شعر)	محمد إقبال	جلال الحفناوى
٦٧٤-	ديوان الإمام الخمينى	آية الله العظمى الخمينى	محمد علاء الدين منصور
٦٧٥-	أثينا السوداء (جـ٢، مج١)	مارتن برنال	بإشراف: محمود إبراهيم السعدنى
٦٧٦-	أثينا السوداء (جـ٢، مج٢)	مارتن برنال	بإشراف: محمود إبراهيم السعدنى
٦٧٧-	تاريخ الأدب فى إيران (جـ١ ، مج١)	إدوارد جرانفيل براون	أحمد كمال الدين حلمى
٦٧٨-	تاريخ الأدب فى إيران (جـ٢ ، مج٢)	إدوارد جرانفيل براون	أحمد كمال الدين حلمى
٦٧٩-	مختارات شعرية مترجمة (جـ٢)	وليام شكسبير	توفيق على منصور
٦٨٠-	سنوات الطفولة (رواية)	وول شوينكا	سمير عبد ربه
٦٨١-	هل يوجد نص فى هذا الفصل؟	ستانلى فش	أحمد الشيمى
٦٨٢-	نجوم حظر التجوال الجديد (رواية)	بن أوكرى	صبرى محمد حسن

٦٨٣- سكين واحد لكل رجل (رواية)	ت. م. ألوكو	صبرى محمد حسن
٦٨٤- الأعمال القصصية الكاملة (أنا كندا) (جـ١)	أوراثيو كيروجا	رزق أحمد بهنسى
٦٨٥- الأعمال القصصية الكاملة (الصحراء) (جـ٢)	أوراثيو كيروجا	رزق أحمد بهنسى
٦٨٦- امرأة محاربة (رواية)	ماكسين هونج كنجستون	سحر توفيق
٦٨٧- محبوبة (رواية)	فتانة حاج سيد جوادى	ماجدة العنانى
٦٨٨- الانفجارات الثلاثة العظمى	فيليب م. دوبر وريتشارد أ. موار	فتح الله الشيخ وأحمد السماحى
٦٨٩- الملف (مسرحية)	تادووش روجيفيتش	هناء عبد الفتاح
٦٩٠- محاكم التفتيش فى فرنسا	(مختارات)	رمسيس عوض
٦٩١- ألبرت أينشتين: حياته وغرامياته	(مختارات)	رمسيس عوض
٦٩٢- أقدم لك: الوجودية	ريتشارد أبيجانسى وأوسكار زاريت	حمدى الجابرى
٦٩٣- أقدم لك: القتل الجماعى (المحرقة)	حائيم برشيت وآخرون	جمال الجزيرى
٦٩٤- أقدم لك: دريدا	جيف كولينر وبيل مايبلين	حمدى الجابرى
٦٩٥- أقدم لك: رسل	ديف روبنسون وجودى جروف	إمام عبدالفتاح إمام
٦٩٦- أقدم لك: روسو	ديف روبنسون وأوسكار زاريت	إمام عبدالفتاح إمام
٦٩٧- أقدم لك: أرسطو	روبرت ودفين وجودى جروفس	إمام عبدالفتاح إمام
٦٩٨- أقدم لك: عصر التنوير	ليود سبنسر وأندرزيجى كروز	إمام عبدالفتاح إمام
٦٩٩- أقدم لك: التحليل النفسى	إيفان وارد وأوسكار زارايت	جمال الجزيرى
٧٠٠- الكاتب وواقعه	ماريو فرجاش	بسمة عبدالرحمن
٧٠١- الذاكرة والحداثة	وليم رود فيفيان	منى البرنس
٧٠٢- الأمثال الفارسية	أحمد وكيليان	محمود علاوى
٧٠٣- تاريخ الأدب فى إيران (جـ٢)	إدوارد جرانفيل براون	أمين الشواربى
٧٠٤- فيه ما فيه	مولانا جلال الدين الرومى	محمد علاء الدين منصور وآخرون
٧٠٥- فضل الأنام من رسائل حجة الإسلام	الإمام الغزالى	عبدالحميد مدكور
٧٠٦- الشفرة الوراثية وكتاب التحولات	جونسون ف. يان	عزت عامر
٧٠٧- أقدم لك: فالتر بنيامين	هوارد كاليجل وآخرون	وفاء عبدالقادر
٧٠٨- فراعنة من؟	دونالد مالكولم ريد	رءوف عباس
٧٠٩- معنى الحياة	ألفريد آدلر	عادل نجيب بشرى
٧١٠- الأطفال والتكنولوجيا والثقافة	يان هاتشباى وجوموران إليس	دعاء محمد الخطيب
٧١١- درة التاج	ميرزا محمد هادى رسوا	هناء عبد الفتاح
٧١٢- ميراث الترجمة: الإلياذة (جـ١)	هوميروس	سليمان البستانى
٧١٣- ميراث الترجمة: الإلياذة (جـ٢)	هوميروس	سليمان البستانى
٧١٤- ميراث الترجمة: حديث القلوب	لامنيه	حنا صاوه
٧١٥- جامعة كل المعارف (جـ١)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
٧١٦- جامعة كل المعارف (جـ٢)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
٧١٧- جامعة كل المعارف (جـ٣)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
٧١٨- جامعة كل المعارف (جـ٤)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
٧١٩- جامعة كل المعارف (جـ٥)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
٧٢٠- جامعة كل المعارف (جـ٦)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين

٧٢١- فلسفة المتكلمين فى الإسلام (مج١)	هـ. أ. ولفسون	مصطفى لبيب عبد الغنى
٧٢٢- الصفيحة وقصص أخرى	يشار كمال	الصفصافى أحمد القطورى
٧٢٣- تحديات ما بعد الصهيونية	إفرايم نيمنى	أحمد ثابت
٧٢٤- اليسار الفرويدى	بول روبنسون	عبده الريس
٧٢٥- الاضطراب النفسى	جون فيتكس	مى مقلد
٧٢٦- الموريسكيون فى المغرب	غييرمو غوثالبيس بوستو	مروة محمد إبراهيم
٧٢٧- حلم البحر (رواية)	باچين	وحيد السعيد
٧٢٨- العولمة: تدمير العمالة والنمو	موريس آليه	أميرة جمعة
٧٢٩- الثورة الإسلامية فى إيران	صادق زيباكلام	هويدا عزت
٧٣٠- حكايات من السهول الأفريقية	آن جاتى	عزت عامر
٧٣١- النوع: الذكر والأنثى بين التميز والاختلاف	مجموعة من المؤلفين	محمد قدرى عمارة
٧٣٢- قصص بسيطة (رواية)	إنجو شولتسه	سمير جريس
٧٣٣- مأساة عطيل (مسرحية)	وليم شيكسبير	محمد مصطفى بدوى
٧٣٤- بونابرت فى الشرق الإسلامى	أحمد يوسف	أمل الصبان
٧٣٥- فن السيرة فى العربية	مايكل كوبرسون	محمود محمد مكى
٧٣٦- التاريخ الشعبى للولايات المتحدة (جـ١)	هوارد زن	شعبان مكاوى
٧٣٧- الكوارث الطبيعية (مج٢)	باتريك ل. أبوت	توفيق على منصور
٧٣٨- دمشق من عصر ما قبل التاريخ إلى الدولة المملوكية	جيرار دى جورج	محمد عواد
٧٣٩- دمشق من الإمبراطورية العثمانية حتى الوقت الحاضر	جيرار دى جورج	محمد عواد
٧٤٠- خطابات القوة	بارى هندس	مرفت ياقوت
٧٤١- الإسلام وأزمة العصر	برنارد لويس	أحمد هيكل
٧٤٢- أرض حارة	خوسيه لاكوادرا	رزق بهنسى
٧٤٣- الثقافة: منظور دارويني	روبرت أونجر	شوقى جلال
٧٤٤- ديوان الأسرار والرموز (شعر)	محمد إقبال	سمير عبد الحميد
٧٤٥- المآثر السلطانية	بيك الدنبلى	محمد أبو زيد
٧٤٦- تاريخ التحليل الاقتصادى (مج١)	جوزيف أ. شومبيتر	حسن النعيمى
٧٤٧- الاستعارة فى لغة السينما	تريفور وايتوك	إيمان عبد العزيز
٧٤٨- تدمير النظام العالمى	فرانسيس بويل	سمير كريم
٧٤٩- إيكولوچيا لغات العالم	ل.ج. كالفيه	باتسى جمال الدين
٧٥٠- الإلياذة	هوميروس	بإشراف: أحمد عتمان
٧٥١- الإسراء والمعراج فى تراث الشعر الفارسى	نخبة	علاء السباعى
٧٥٢- ألمانيا بين عقدة الذنب والخوف	جمال قارصلى	نمر عاروري
٧٥٣- التنمية والقيم	إسماعيل سراج الدين وآخرون	محسن يوسف
٧٥٤- الشرق والغرب	أنّا مارى شيمل	عبدالسلام حيدر
٧٥٥- تاريخ الشعر الإسبانى خلال القرن العشرين	أندرو ب. دبيكى	على إبراهيم منوفى
٧٥٦- ذات العيون الساحرة	إنريكى خارديل بونثيلا	خالد محمد عباس
٧٥٧- تجارة مكة	باتريشيا كرون	آمال الروبى
٧٥٨- الإحساس بالعولمة	بروس روبنز	عاطف عبدالحميد

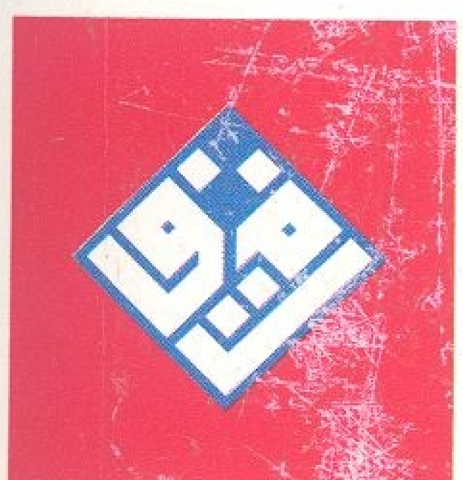
٧٥٩- النثر الأردى	مواوى سيد محمد	جلال الحفناوى
٧٦٠- الدين والتصور الشعبى للكون	السيد الأسود	السيد الأسود
٧٦١- جيوب مثقلة بالحجارة ( )	فيرجينيا وولف	فاطمة ناعوت
٧٦٢- المسلم عدوًا و صديقًا	ماريا سوايداد	عبدالعال صالح
٧٦٣- الحياة فى مصر	أنريكو بيا	نجوى عمر
٧٦٤- ديوان غالب الدهلوى (شعر غزل)	غالب الدهلوى	حازم محفوظ
٧٦٥- ديوان خواجة الدهلوى (شعر تصوف)	خواجة الدهلوى	حازم محفوظ
٧٦٦- الشرق المتخيل	تييرى هنتش	غازى برو وخليل أحمد خليل
٧٦٧- الغرب المتخيل	نسيب سمير الحسينى	غازى برو
٧٦٨- حوار الثقافات	محمود فهمى حجازى	محمود فهمى حجازى
٧٦٩- أدباء أحياء	فريدريك هتمان	رندا النشار وضياء زاهر
٧٧٠- السيدة بيرفيكتا	بينيتو بيريث جالدوس	صبرى التهامى
٧٧١- السيد سيجوندو سومبرا	ريكاردو جويرالديس	صبرى التهامى
٧٧٢- بريخت ما بعد الحداثة	إليزابيث رايت	محسن مصيلحى
٧٧٣- دائرة المعارف الدولية (جـ٢)	جون فيزر وبول ستيرجز	بإشراف: محمد فتحى عبدالهادى
٧٧٤- الديمقراطية الأمريكية: التاريخ والمرتكزات	مجموعة من المؤلفين	حسن عبد ربه المصرى
٧٧٥- مرآة العروس	نذير أحمد الدهلوى	جلال الحفناوى
٧٧٦- منظومة مصيبت نامه (مج١)	فريد الدين العطار	محمد محمد يونس
٧٧٧- الانفجار الأعظم	جيمس إ. ليدسى	عزت عامر
٧٧٨- صفوة المديح	مولانا محمد أحمد ورضا القادرى	حازم محفوظ
٧٧٩- خيوط العنكبوت وقصص أخرى	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم وسارة تاكاهاشى
٧٨٠- من أدب الرسائل الهندية حجاز ١٩٣٠	غلام رسول مهر	سمير عبد الحميد إبراهيم
٧٨١- الطريق إلى بكين	هدى بدران	نبيلة بدران
٧٨٢- المسرح المسكون	مارفن كارلسون	جلال عبد المقصود
٧٨٣- العولمة والرعاية الإنسانية	فيك جورج وبول ويلدنغ	طلعت السروجى
٧٨٤- الإساءة للطفل	ديفيد أ. وولف	جمعة سيد يوسف
٧٨٥- تأملات عن تطور ذكاء الإنسان	كارل ساجان	سمير حنا صادق
٧٨٦- المذنبة (رواية)	مارجريت أتوود	سحر توفيق
٧٨٧- العودة من فلسطين	جوزيه بوفيه	إيناس صادق
٧٨٨- سر الأهرامات	ميروسلاف فرنر	خالد أبو اليزيد البلتاجى
٧٨٩- الانتظار (رواية)	هاجين	منى الدروبى
٧٩٠- الفرانكفونية العربية	مونيك بونتو	جيهان العيسوى
٧٩١- العطور ومعامل العطور فى مصر القديمة	محمد الشيمى	ماهر جويجاتى
٧٩٢- دراسات حول القصص القصيرة لإدريس ومحفوظ	منى ميخائيل	منى إبراهيم
٧٩٣- ثلاث رؤى للمستقبل	جون جريفيس	رءوف وصفى
٧٩٤- التاريخ الشعبى للولايات المتحدة (جـ٢)	هوارد زن	شعبان مكاوى
٧٩٥- مختارات من الشعر الإسبانى (جـ١)	نخبة	على عبد الرءوف البمبى
٧٩٦- آفاق جديدة فى دراسة اللغة والذهن	نعوم تشومسكى	حمزة المزينى

٧٩٧-	الرؤية فى ليلة معتمة (شعر)	نخبة	طلعت شاهين
٧٩٨-	الإرشاد النفسى للأطفال	كاترين جيلدرد ودافيد جيلدرد	سميرة أبو الحسن
٧٩٩-	سلم السنوات	آن تيلر	عبد الحميد فهمى الجمال
٨٠٠-	قضايا فى علم اللغة التطبيقى	ميشيل ماكارثى	عبد الجواد توفيق
٨٠١-	نحو مستقبل أفضل	تقرير دولى	بإشراف: محسن يوسف
٨٠٢-	مسلمو غرناطة فى الآداب الأوروبية	ماريا سوليداد	شرين محمود الرفاعى
٨٠٣-	التغير والتنمية فى القرن العشرين	توماس باترسون	عزة الخميسى
٨٠٤-	سوسيولوجيا الدين	دانييل هيرفيه-ليجيه وجان بول ويلام	درويش الحلوجى
٨٠٥-	من لا عزاء لهم (رواية)	كازو إيشيجورو	طاهر البربرى
٨٠٦-	الطبقة العليا المتوسطة	ماجدة بركة	محمود ماجد
٨٠٧-	يحى حقى: تشريح مفكر مصرى	ميريام كوك	خيرى دومة
٨٠٨-	الشرق الأوسط والولايات المتحدة	ديفيد دابليو ليش	أحمد محمود

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ١٠٢٠٤ / ٢٠٠٥





THE MIDDLE EAST and THE UNITED STATES

A Historical And Political Reassessment

edited by...

DAVID W. LESCH

تمتد مشاركة أمريكا فى الشرق الأوسط على مدى وجود الولايات المتحدة، حيث بدأت أقوى بداية بحكومة الرئيس توماس جيفرسون التى حاولت وقف أعمال القرصنة التى كانت تقوم بها شمال أفريقيا أو المناطق "البربرية" من الدولة العثمانية فى أوائل القرن التاسع عشر، إلا أن تفاعل الولايات المتحدة مع الشرق الأوسط والاهتمام به فى القرن التاسع عشر كان محدودًا جدًا فى أغلب الأحيان، وكان الاهتمام القائم فى ذلك الوقت ينحصر بشكل أساسى فى الأنشطة الخاصة التى تمارسها البعثات التبشيرية والتجار، ولكن الحرب العالمية الأولى دفعت بالولايات المتحدة إلى المسرح العالمى - وإلى داخل السياسة الأوروبية - بطريقة لم يسبق لها أن عاشتها أو رغبت فيها. وفى ظل هذا المنعطف من الأحداث تكوَّن على الفور لدى الولايات المتحدة اهتمام بمناطق الشرق الأوسط التابعة للدولة العثمانية المهزومة. وكانت النتيجة أول غارة رسمية مهمة تقوم بها واشنطن فى المنطقة فى هذا القرن، وهى إرسال لجنة كينج كرين إلى سوريا.

ويتناول الكتاب تاريخ العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط منذ ذلك الحدث حتى آخر التطورات التى وقعت عام ٢٠٠٣، وذلك من خلال ما كتبه باحثون ودبلوماسيون من الشرق الأوسط وأوروبا وأمريكا الشمالية ليقدموا للقارئ تقييمات موضوعية للسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط تشمل أزمة محمد مصدق فى إيران والعلاقات الإيرانية الأمريكية، والحرب الباردة فى الشرق الأوسط، وعلاقة الولايات بعبد الناصر، والأزمات السورية والأردنية واللبنانية، وحرب ١٩٦٧ وعملية السلام فى الشرق الأوسط، وحرب الخليج وصدام حسين، وصولاً إلى الحرب الأفغانية وعلاقة واشنطن بأنقرة.

إنها بحق تغطية شاملة وموثوق بها للسياسة الخارجية الأمريكية فى الشرق الأوسط والتاريخ السياسى الشرق أوسطى منذ الحرب العالمية الأولى حتى وقتنا الحاضر. وأهم ما يميز هذا الكتاب هو أنك حين تقرؤه تضع يدك على جذور العديد من الأمور التى تحدث الآن وتكتشف أن اليوم هو ابن الأمس، وربما توأمه، وقد يكون هو نفسه الأمس وقد شب عن الطوق واتضحت سماته وكشفت ملامحه الخفية عن نفسها وبات ما كان ملتبسًا فيما مضى جليًا وقد نضا عن نفسه ثوب الغموض والإبهام.



